

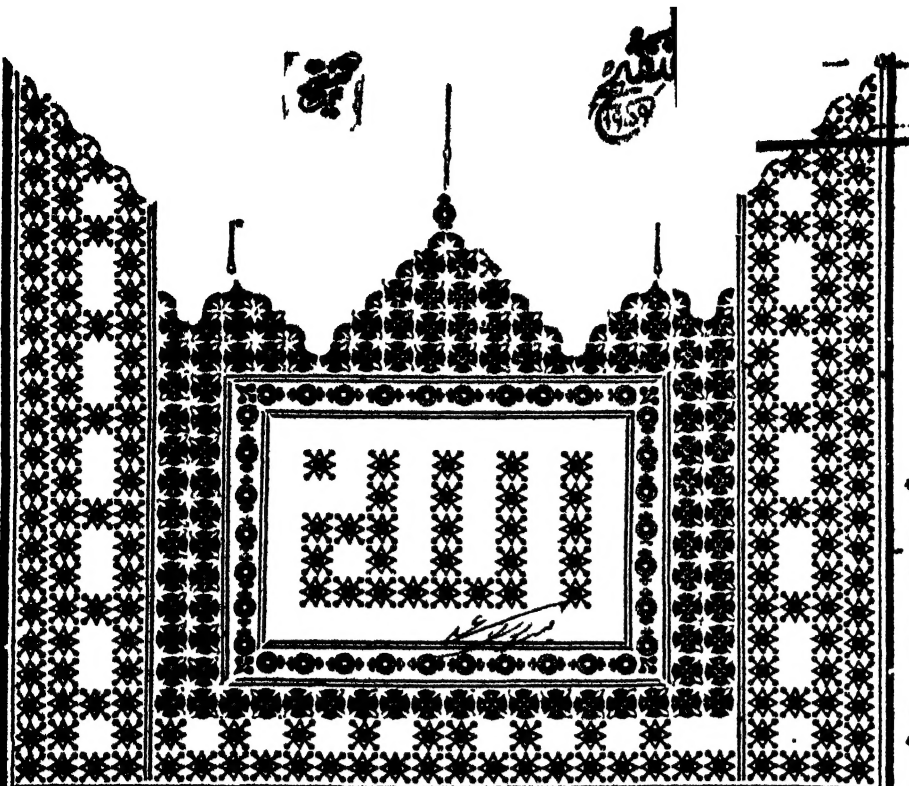


الجزء الثالث من طائفة العلامة الصبان  
على شرح العلامة الأشموني على  
ألفية الإمام ابن مالك في  
القانون فقهنا الله بهم  
والمسلمين  
آمين

﴿ديهامشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله﴾

﴿الطبعة الاولى﴾  
﴿بالطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية﴾  
﴿مصر المحمية سنة ١٣٠٥﴾  
﴿هجريه﴾





بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صوراً امتناع الجرا لا تية في قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأجيب بأن المراد استحسن الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضاً عن الثاني بأن المراد بالاستحسن خلاف الاستقباح والاستقباح في الضعيف وان قول بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جوفه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جوف في التوضيح أن كاتب الاب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الاضافة في المثال كما يأتى (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لا اشتراكهما فى كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جرفاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الاضافة فى قولك زيد ككاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسن مطلق الجواز والعصه اه وعندي فى الابراد والجواب نظير بل كلاهما سهر وما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعدى وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسن الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضاً فتنبه (قوله وان كان متعدى) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لا كثيراً تمنع اضافته الى الفاعل اجماعاً (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة الى

﴿الصفة المشبهة باسم  
الفاعل﴾  
(صفة استحسن جرفاعله  
معنى بها المشبهة اسم  
الفاعل) أى تميز الصفة  
المشبهة عن اسم الفاعل  
باستحسن جرفاعله  
باضافتها اليه فان اسم  
الفاعل لا يحسن فيه ذلك  
لان ان كان لازماً وقصد  
ثبوت معناه صار منها  
وانطلق عليه اسمها وان  
كان متعدى فقد سبق أن  
الجمهور على منع ذلك فيه  
فلا استحسن تنبيهان  
الاول انما قيد الفاعل  
بالمعنى

(قوله وأجيب) أو يقال  
انه على مذهب الاقدمين  
من المناطق ولا يردان  
الرسم لا يشمل اسم المفعول  
اذا كان صفة مشبهة لما  
مر من ان مرفوعة فاعل  
على ما فيه أو تسامح فى قوله  
فاعل بأن أراد بهما يشمل  
النائب

لانه لانصاف الصفة

اليه الابد تحويل  
الاستناد عنه الى ضمير  
الموصوف فلم يبق فاعلا الا  
من جهة المعنى . الثاني  
وجه التشبه بينها وبين  
اسم الفاعل أهاتدل على  
حدث ومن قام به وانها  
تؤنث وتثنى وتجمع ولذلك  
جلت عليه في العمل وعاب  
الشارح التعريف المذكور  
بأن استحسن الاضافة  
الى الفاعل لا يصلح  
لتعريفها وتفسيرها عما  
عداها لان العلم به موقوف  
على العلم بكونها صفة  
مشبهة وعرفها بقوله  
ما صيغ لغير تفضيل من  
فعل لازم لقصد نسبة  
الحدث الى الموصوف به  
دون افادة معنى الحدث  
وقد يقال ان العلم  
باستحسن الاضافة موقوف  
على المعنى لا على العلم  
بكونها صفة مشبهة فلا  
دور او ان قوله المشبهة  
اسم الفاعل مبتدأ وقوله  
صفة استحسن الى آخره  
خبر وقوله (وصوغها من  
لازم لحاضر) الى آخره  
عطف عليه لتقيم التعريف  
أي وبما تتميز به الصفة  
المشبهة أيضا عن اسم  
الفاعل أنها لا تصاغ قياسا  
الامن فعل لازم كظاهر  
من طهر وجبل من جبل  
وحسن من حسن وأما  
رحيم وعليم ونحوهما  
فقصور على السماع بخلافه

المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتضارا وعلى الجواز فهو  
أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجوز الاستحسان  
وحينئذ لا يدخل في تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد بالاستحسان مطلق  
الجواز والاستحسان في الجملة وامم الفاعل يستحسن حرفا له في الجملة أي في بعض الصور وذلك  
اذا كان لازما (قوله لانه لا تضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله  
تدل على حدث) أي معنى متعلق بالغير (قوله وأنها تؤنث) أي بالتاء أي غالبا وقوله وتجمع أي جمع  
سلامة لمذكر أي غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يقال في نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا في نحو  
غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلا، وفعلان فعلى عمل سائر الصفات  
المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعني أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة  
المشبهة متوقف على استحسن اضافتها الى الفاعل واستحسن اضافتها الى الفاعل متوقف على  
العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما  
يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلا بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لا يكون  
فيه لبس ولا قبح فحسن حينئذ الاضافة (قوله ما صيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقل عن ابن هشام  
فيه نظرا لقضائه ان يجوز يد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصبت  
وهذا وارد على حد النظم أيضا اه وفيه نظر لعدتهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها مع ممولها  
يجوز يد حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أي من  
مصدره والتقييد بالزوم مبني على مذهب الجمهور من منع اجراء اسم فاعل المتعدي لو احدث عند  
قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كاهم (قوله دون افادة معنى الحدث) أجاد شيخنا السيد عن التسهيل  
وشرحه للداميني أنه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حولت الى فاعل  
فتقول في عفيف وشراف وحسن عاف وشارف وحسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الامر  
كذلك اذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه اطلاق قول المصريح مانصه اذا أردت ثبوت الوصف  
قلت حسن ولا تقول حسن واذا أردت حدوثه قلت حسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اه  
ثم راجعت الداميني قرأته صرح بما استظهرته (قوله أو ان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على  
مقول القول واعتراض بان الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بمجرد من الاشكال وأجاب  
البعض بان مراده أن كلام الناطم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك  
عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الى الثاني (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من  
عبارة أن هذا من تنوع الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن  
الاستئناف جائز (قوله من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما في رحن ورحيم وعليم  
فأما اللازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما  
فقصور على السماع لا يتم الا اذا أريد الزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل (قوله  
الدائم) فيه إشارة الى أن المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة  
للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كظاهر القلب يجعله  
قيد القول حاضر والمراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة قال يس نقل عن غيره ودلالة الصفة  
المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لما تدل على التحدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل اذ  
الاصل في كل ثابت دوامه اه وبوافقه قول الداميني نقل عن الرضى كما أن الصفة المشبهة ليست  
موضوعة للحدث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس معنى حسن في الوضع الاذو  
حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك

فانه يصاح من اللازم كقائم ومن المتعدي كضاربون انما لا تكون الا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل

بجذله كما عرف وأنها لا تلزم الجري على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كظاهر القلب) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن الوجه و (جبل الظاهر) وسبط الهظام وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المفعول) لو احدى (لها) أى ثابت لها (على الحد الذى قد حدثا) له فى بابيه من وجوب الاعتقاد على ما ذكر (تنبيه) ليس كونها بمعنى الحال شرطاً فى عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورة الحال فعبارته هنا أجد من قوله فى الكافية والاعتقاد واقتضاء الحال شرطان فى تصحيح ذا الأعمال اه (وسبق ما عمل فيه مجتبى) بخلاف اسم الفاعل أيضاً من ثم صحت النصب فى نحو زيد أنا ضاربه وامتنع فى نحو روجه الاب زيد حسنه

ولم يكن بهض الا زمانه أولى من بعض كان اللفظ ظاهراً فى الاتصاف بالمسكن فى جميع الا زمانه الآن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسناً فصح أو سيئاً غير حسناً أو هو الآن فقط حسن تظهوره فى الاستقرار ليس وضعاً اه (ومنه يؤخذ) ل قول الشارح وانها لا تكون الا للمعنى الخ على حالة الاطلاق هذا عبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المفعول الخ تقتضى أنها وضعية قدبر (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فإنه يكون للماضى المنقطع والمسال وللمستقبل كهذا ضارباً مس أو الآن أو غداً وقوله كما عرفت أى فى باب أعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان من مضيه مجزئ (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فبنى على أن المراد بالجرى ان اخذت التبدل والحدوث كذا فى شرح الجامع لكن الذى فى الجمع أن الزمخشري وابن الحاجب منعوا موازنتها المضارع وأن نحو ضامر السكتهم ومطمئن القلب وموتئدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعولت معاملة الصفة المشبهة لأنها صفات مشبهة (قوله فى المبنية من الثلاثي) خرج المبنية من غيره فأنها لازمة الجري على المضارع كما فى التسهيل (قوله كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو قيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثي فهو قيل لها (قوله وأسود الشعر) التثنية به غير صحيح لأن فعله سود كعلم يعلم فأسود جاز على المضارع وأما سود الخامس فالوصف منه مسودلاً أسود حتى يصح تصحيح البعض التثنية بأنه قيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنية من غير الثلاثي مع أنه برده مامر قريباً عن التسهيل ونقله هو أيضاً وأقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المفعول لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هو كذا قال فى النهاية المشبهة تنصب المصدر والحال والتبعية والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبّه بالمفعول به وذكر فى موضع آخر أنها لا تعمل فى المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أى سورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب للصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله على الحد) أى كاشعاً على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتزى الى الطرف بعد حذف الاستقرار مع (قوله من وجوب الاعتقاد على ما ذكر) ولو قرئت بال بناء على الاصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تمييز وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال بوقى من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لأن ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما بعد شرطاً ما قد يفارق (قوله أجد الخ) أى لأن قوله على الحد الذى قد حدثا يمكن تأويله بأن برادى الجملة بخلاف عبارة فى الكافية (قوله وسبق ما عمل فيه) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لأنه الذى يفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فهما لأن المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فإنه يتقدم منصوبه قال فى الارتشاف الا اذا كان بال أو مجزئاً باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيداً وممرت بضارب زيد افان جر مجزئ فجزئاً لا يكون ليس زيد بضارب همراً جازاً التقديم فتقول ليس زيد همراً بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كاتنادى به عبارته ببيان شئ يترتب على مخالفة الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التصانيف مع النصب فى نحو زيداً أنا ضارب لهجه عمل ضارب المذكور فى زيد الوترغ من المخير لخواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وإذا صح عمله فى زيد الوترغ له مع أن يفسر ماله المحذوف لقاعدة أى ما يعمل بضمير العامل وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجهه ولو ترغ من المخير لعدم جواز

تقدم منصوب الصفة عليها وإذا لم يصح عمله في وجهه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف  
لما هذه أن ما لا يعمل لا يفسر عامله وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون  
الصفة كقولهم البعض فقال كان الأولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح في الدلالة  
(قوله وكونه ذاتيية وجب) أي وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان  
وأما قبح العمران لأن يحملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتألفان فيه أنه يعمل محذوفا  
ولهذا أجازوا أن يضارب زيد وعمران بضم زيد ونصب عمران بضم ع وواضعا فاعل أو وصف منون وأما العطف  
على محمل المحذوف فمتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مريت برجل حسن الوجه والفعل  
بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا يتقبح اضافته إلى. ضاف إلى ضمير الموصوف نحو مريت برجل  
قائل أي به ويقبح مريت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرقوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار  
أبو عمر أو عتق عند الجهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله  
بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لأن معمولها لما كان سميها نبطا بمن تقدم أشبه الضمير  
وهو لا ينعت فكذلك ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال  
أعور عينه اليمنى وأجيب بأن اليمنى خبر المحذوف أو مفعول المحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على  
المحل عند من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكا والشمس ولا يجوز هو  
حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفرأ وأنه إذا حلى هو ومعموله بأل فنصب  
المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل وإذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء  
الحسن الوجه كذا في لغتي والدماميني عليه (قوله في معمولها) أي المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه  
في مثالي الشارح منصوبان (قوله أي متصلا) أي هو أو مكمله كالأصل والوصف ليكون شاملا لأنواع  
السيبي الالتيية وإن لم يشغل المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كإتي عن التسهيل (قوله ولا يجب  
ذلك في معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أي وهو المنصوب  
على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أي من  
الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصریح (قوله من معنى الفعل) هو  
الحدث (قوله ضمير بارز متصلا) أي ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو  
زيد حسن الوجه جملة أو يفصل عنها بضمير آخر نحو قرش خير الناس ذرية وكرامهم هو هاهنا  
قلت كما أن معمول الصفة يكون ضمير بارزا يكون ضمير مستترا نحو زيد حسن فها الوجه الداعي إلى  
تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة  
مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة ٥١ دمايني (قوله طلقه)  
هذا هو محمل الشاهد لأنه أعمل طلق في الهاء وأما أنت فبستد مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران  
مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يقش على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ  
المكتنى بمر فوجه عن الخبر على نفي أو استفهام وأما جعل العينى الشاهد في عمل طلق في أنت فرد بأن  
المعمول الواجب كونه سمييا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول  
به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لأن ما أضيفت إليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه  
النصب كما مر في أعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم  
بالكسر ويقع الصلح والكناخ من الكلوح وهو التكرش عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل  
إذا عبس فهو ناكيد وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر في الوصف (قوله ينتوع  
السيبي) يظهر أن أخذ من الشواهد الالتيية أنه مراده بالسيبي المنصوب السابق حقيقة أو حكما  
بأن كل من فوعا صالحا للنصب تشيها بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كما في

(وكونه ذاتيية وجب)  
أي ويجب في معمولها أن  
يكون سمييا أي متصلا  
بضمير الموصوف لفظا نحو  
حسن وجهه أو معنى نحو  
حسن الوجه أي منه  
وقبل أل خلف عن المضاف  
إليه ولا يجب ذلك في  
معمول اسم الفاعل كما  
عرفت في تنبيهات في الأول  
قول الشارح أن جواز نحو  
زيد بك فرح مبطل لعدم  
قوله أن المعمول لا يكون  
الاسمييا مؤخرام دود  
لأن المراد بالمعمول ما عملها  
فيه بحق الشبه وعملها في  
الطرف ونحوه غامها ولما  
فيها من معنى الفعل  
• الثاني ذكر في التسهيل  
أن معمول الصفة المشبهة  
يكون ضمير بارزا متصلا  
كقوله • حسن الوجه  
طلقه أنت في السلم وفي  
الحرب كالح مكفهره فعلم  
أن مراده بالسيبي ماعدا  
الاجنبي فها لا تعمل فيه  
• الثالث ينتوع السيبي  
إلى اثني عشر فوعا فيكون  
موصولا كقوله

خصورها

وثيرات ما التفت عليه  
المآزر

وموصوفا يشبهه كقوله  
ازوراه اجا نوال أعدده

لمن أمه مستكفيا أزمة  
الدهر

والشاهد في جافال  
ومضافا الى احدهما

كقوله  
فجعتها قبل الاختيار منزلة

والطبي كل ما التأت به  
الآزر

ونحو رايت وجلا دقيقا  
سنان ربح بطن به ومقرنا

بال فحو حسن الوجه  
ومجرد نحو حسن وجه

ومضافا الى احدهما نحو  
حسن وجه الاب وحسن

وجه اب ومضافا الى ضمير  
الموصوف فهو حسن وجهه

ومضافا الى مضاف الى  
ضميره فهو حسن وجه أبيه

ومضافا الى ضمير مضاف  
الى مضاف الى ضمير

الموصوف فهو مرت  
بامر آه حسن وجه جاريها

جيلة أنفه ذكره في التسهيل  
ومضافا الى ضمير معمول

صفة أخرى فهو مرت  
برجل حسن الوجهة جبل

خالها ذكره في شرح  
التسهيل وجل منه قوله

سبتي الفتاة البضة  
المجردة الساطيفة كشه

وما خلعت أن أسبي (فارفع  
بها) أي بالصفة المشبه

(وا نصب بحر

الاول والثالث فاعرفه (قوله أسيلات أبدان) أي طويات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح  
الواو وكسر المثناة وهي السمينة كقافي القاموس أي سمينات الارداق والاهجاز فهي المراد بها  
التفت عليه المآزر وقول العيني أي وطيات الارداق والاهجاز لا يناسب المقام وإنما كان  
ما التفت الخ سبيلا لان الأصل المآزر منهن أو ما زرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد  
الموصول الضمير المحرور يعلى ويبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ماموصوفة بمعنى  
ثمى فيكون من النوع الثاني (قوله يشبهه) أي الموصول في كون صفته جملة كصفة الموصول (قوله  
جا) أي كثيرا ونوال أي عطا فاعله وجلة أعدده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال والمستتر  
لامر أو لم يبرز لامن اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم والأزمة بفتح الهمزة  
وسكون الزاى الشدة وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فجعتها) أي الناقصة من بحث  
البحر أعوجه عوجا ومعاجا أي عطفت رأسه بالزام قبل الاخبار أي جهتهم منزلة تمجيز الثالث  
بقرينة بعد اللام ثم مثلثة أفع اختلطت والتفت والازر بضمين جمع ازار وهذا كناية عن عفتن  
وضمير الموصوف محذوف أي الازر لهن أو آل خلف عنه نظير ما تقدم وقد يبحث في الشاهد باحتمال  
أن ما تذكره موصوفة لاموصولة (قوله الى ضمير مضاف) بإضافة ضمير الى مضاف أي ضمير عائد الى  
مضاف الخ (قوله جيلة أنفه) بغير جملة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا للجملة ونصبه على  
التشبيه بالفعل به وجره بإضافة جملة اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعنى جملة أنف  
وجه جاريها فلم يأت في كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن  
المثال الذي قبله كذلك فهلا كتنى به إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف  
(قوله البضة) بفتح الموحدة ونسب البضة المحجمة رقيقة الجلد مثلثة والمجرد بكسر الراء  
البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشمه للمجرد والكشم ما بين  
الخاصرة والضلع الخلف (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت ان سلحت  
للمذكور المؤنث لفظا ومعنى بان لا يكون وزنها أو معناها محتصا باحدهما جاز تبعيتها للمثال في  
التذكير والتأنيث فهو مرت برجل حسن وجهه وبامر آه حسنة عينها ولما يخالفها فيها نحو  
مرت برجل حسنة عينه وبامر آه حسن وجهها لا تنفاه القبح اللفظي والمعنوي والابان اخنصت  
باحدهما اللفظا ومعنى كمرور رتقاء أو لفظا فقط كآلى أي كبير الالية وعجزاء أي كبيرة العجيزة أو  
معنى فقط تكصى وحانص لم تتبع الابعاء انلها على الصحيح فلا تقول مرت بامر آه أكرانها ولا  
برجل رتقاء بنسبه وقس لوجود القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما وأجاز الاخفش تبعيتها في  
الاقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا هذا ملخص ما في التسهيل وشرحه للدماميني (قوله وانصب وجر)  
أي بها فحذف معه ولها دلالة الاول وإنما جاز في النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الى ضمير  
صاحبها مع كونها مسندة في المعنى الى سببيه ليكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبرا  
له أو حالا أو نعتا في المعنى دالة على صفة له في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كقافي زيد حسن  
الوجه فإنه متصرف بالحسن لمحسن وجهه أو كانت غيرهما نحو زيد أبيض اللبسة أي شبح وكثير  
الاخوان أي متقوم بهم فيحسن حينئذ أن يجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضميره في صفة  
سببيه نحو زيد حسن وجهها كما يستتر في صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر القاطعة  
الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مر فزعا على أن يكون بدل لامن الضمير الثلاثي  
بالفاعل فان لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنهما لم يندل على  
صفة في ذاته نحو زيد أحمر فوره لم يجز استتار ضمير ذي السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الأخ  
وزيد أحمر فوره لا به لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصرف بالوصف المذكور ولم يندل صفة



سببيه على صفة في ذاته فكيف يضر في صفة سببيه صفة نفسه فان قيل أليس الصفة في نحو زيد  
أحر نوره يدل على صفة في ذاته وهي كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سبباً  
لزيد لا من صفة السبب قاله الرضي وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمي الفاعل  
والمفعول اللذين ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشاف عند قوله تعالى يدب السحابة  
والارض أن الصفة المشبهة لاتضاف لمفعولها الا عند جهة تحملها للضمير صاحبها (قوله مع آل)  
حال من الضمير المحرور وموصوب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه  
فضلة وهو إشارة الى أحد أنواع السببي الاثني عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافاً  
ثانية وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواء ما كسّن وجهه والحسن وجهه فان  
هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجرد أي من آل والاضافة (قوله ولا تجرهما الخ) استثناء لصور  
الامتناع (قوله هما) بثبوت السين وهو منصوب بفضة مقدرة على أنه كفتي وظاهره على أنه  
كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أي لتالي آل ولو بواسطة الاضافة للضمير فيشمل الاضافة للضمير تاليها  
كافي سم (قوله وما لم يحل) أي من آل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أي جواز الجر وسما أي علم  
وذلك ثلاث صور تفرع الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال أو تنكيرها وصور الجر مع  
تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فافرع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها  
وأما قوله وما لم يحل الخ فتأيد كيد لما قبله لعله منه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كافي مررت  
بامرأة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كافي  
مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلاً لوجب نكبر الوصف وقد يجوز الامر ان كافي  
نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أي ابدال بعض من كل  
ببني حيث أمكن الابدال لا مطلقاً لارد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت  
بامرأة قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند  
تحمل الوصف للضمير فان قيل على القول بان العامل في البدل مقدّر يلزم حمل الصفة المشبهة  
محدوفة وهو ممنوع أجب بأنه قد يقتضي التابع ما لا يقتضي المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه  
بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون  
غيره من المفاعيل لانه الذي يشبهه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا امثلاً بالمفعول به  
ينبغي المنصوب على التوسع بخلاف الجار مشبهاً بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز)  
كان الاولى وعليه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أي بسببها  
لما مر (قوله أو معرفة) أي لا قترانها بال (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثني عشر (قوله  
قلنا اثنان وسبعون صورة) سواء اثنان لما سببها في العدد ويضم اليها ثلاث صور سيذكرها  
الشارح قليل الطائفة الاولى أن يكون معمول الصفة ضميراً محجوراً باسمه الصفة المجردة من آل  
كررت برجل حسن الوجه جملة الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من آل نحو قرش  
حبياء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه  
الجملة فصارت الصور خمساً وسبعين والصفة اما مفردة أو مشناة أو مجموعة جمع سلامة أو تنكير  
مذكورة أو مؤنثة فإذا ضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضاً اما مفعولة  
أو منصوبة أو محجورة فإذا ضربت الثلاث في ستمائة صارت ألفاً وثمانمائة ومعمول الصفة اما  
مفرد أو مؤنث أو مجموع جمع سلامة أو تنكير بمذكر أو مؤنث فإذا ضربت الثماني في ألف وثمانمائة  
صارت أربعة عشر ألفاً وأربعمائة يسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور معمول الضمير  
لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعاً جمع سلامة ولا جمع تنكير فالباقي أربعة

مع آل و دون آل معصوب  
آل وما اتصل بها أي  
بالصفة المشبهة (مضافاً  
أو مجرداً ولا • تجرهما  
مع آل هما) أي اسمها  
(من آل خلاه ومن اضافة  
لتاليها وما • لم يحل فهو  
بالجواز وسما) أي لمعمول  
هذه الصفة ثلاث حالات  
الرفع على الفاعلية قال  
الفارسي أو على الابدال  
من ضمير مستتر في الصفة  
والنصب على التشبيه  
بالمفعول به ان كان معرفة  
وعلى التمييز ان كان نكرة  
والخفض بالاضافة  
والصفة مع كل من الثلاثة  
اما نكرة أو معرفة وهذه  
الستة في أحوال السببي  
المذكورة في التنبيه الثالث  
قلنا اثنان وسبعون صورة  
المنتفع منها  
قول المحشي من ضمير  
الصفة كذا في نسخ  
الحواشي وليكن عبارة  
الشرح من ضمير مستتر في  
الصفة اه



أنيابا من الشنب وهو ورقة الاسان ومفاؤها \* الاشارة الرابعة فوق أفتح حكم رفع حسن وجه حسن  
وجه أب الى شاهد رفعهما وهو قوله ببهمة الخ وقد تقدم \* الاشارة الخامسة فوق احسن حكم رفع  
حسن وجهه حسن وجهه أبيه الى شاهد رفعهما وهو قوله \* نعيم ما بالليل عدادنا \*  
فقلت لها ان الكرام قليل \* الاشارة السادسة فوق احسن حكم رفع حسن نوال عدمه حسن سنان  
رمح يظعن به الى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امر الخ وقد تقدم \* الاشارة السابعة فوق ضعيف  
حكم جراح الحسن الوجهة الجليل خالها الى شاهد جرحه وهو قوله سباني انصاة الخ وقد تقدم \* الاشارة  
الثامنة فوق احسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله  
فما قومي شعلبة بن سعد \* ولا فزارة الشعر الرقابا \* وتعلبة وفزارة فيلمان واشعر يضم الشنب  
المجهمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الانشهاد أيضا بسوله  
\* لقد علم الايقاظ أخفية الكرى \* والشاهد في نصب أخفية بالايقاظ على التشبيه بالمنعول به  
والايقاظ جمع يفظ أي متيقظ والاحقية متجاء مبهمة فقاء فتحتية جمع خفي وأراد بها أجنان العيون  
والكبرى النوم \* الاشارة التاسعة فوق احسن حكم نصب الحسن وجه الحسن وجه أب الى شاهد  
نصبهما وهو \* الحزن بابا والعفور كلبا \* والحزن يفتح الحاء المهملة وسكون الزاي نداء السهل وهو  
ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الانشاف وكتبه عقور \* الاشارة العاشرة فوق احسن حكم رفع الحسن  
ما تحت نقابة الحسن كل ما تحت نقابة الى شاهد رفعهما وهو \* فافصد يزيد العري من قصده ويرد عليه  
أن من يحتمل غير الرفع الا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك  
وقد أهمل أرباب الحواشي ضبط اشارات الجدول وشرح شواهد في موضع فيه ضبط كثير (قوله  
بكاف عربية) أي مجرورة لامعلفه والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه  
(قوله جامعافي ذلك) أي في الدليل بين كل متناصبين أي فحين متناصبين كحسن الوجه وحسن وجه  
الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوحيدة الجليل حانها بالاشارة الى دليل يخصه لان افراده بذلك  
لعدم ذكره قسميا باسمه كما في سندبر (قوله طريقته معرفة الخ) اظاهران هذا البس من كلام  
الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا برشحه من وجود هذه  
الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله جامعافي الخ (قوله مما يابان) أي تحت تكور تحت  
آيات الصفة المنسكرة (قوله ثم رفع بصرك الى آيات الصفة المنسكرة) أن تكون ما رايها على عادة  
السراة في الورق مثلاً من البسادة بالاسلي (قوله في رأس آيات الدرعين) أن آيات كل من  
الدوعين الصفة المنسكرة والصفة المعرفة بالوالا المنعول في رأس آيات مجموعها ما بيوت عشرة  
لا خمسة (قوله باثني عشر مرعى) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليل المراتب المتعاقبة للعرواد نصب  
والرفع في الدوعين حسب اجتماع بعض سور كل من الثلاثة في حكم كاجمة اع حسن الوجه وحسن  
وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبي أخفية الجرف وضع حكم الاربعة ما راحدا وكاجماع  
الاولين في ضعف النصب وفي فتح الرفع فوضع حكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن  
أيضا واحسن منه نقلا لما يجب الاجتماع في الشاهد ان كان في الحكم لم يكن والمرجع سطع  
أحاط به أربع خطوط ولذلك سمى مرعاو يحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمه  
ان استقامت الخطوط الاربعة تساوى الزوايا جند الزوايا المتساوية دوائم وعلى زوايا أربع  
بعضها وهو ما سطر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرد ان لم يستقم جميعها رقول البعض لاحتوائه على  
زوايا أربع منفردة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى الملم بفن  
الهندسة (قوله بالاخيرين) أي البيتين الاخيرين المكتوب في أحدهما اللفظ السببي وفي الآخر  
لفظ الصفة والضمير في منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول السببي) أي حكم جرحه  
وقوله الذي في مرعائه صفة للمعمول السببي والضمير يرجع اليه (قوله فمقابلته منها) الضمير في

تكاف عريسة جامعافي  
ذلك بين كل متناصبين  
باشارة واحدة وهو هذا  
طريقة معرفة هذا  
الجدول أن تضع الورقة  
التي هو مرسوم فيها بين  
يديك بحيث تكون آيات  
الصفة المعرفة بال مما يابان  
ثم ترفع بصرك الى آيات  
الصفة المنسكرة فاذا  
فرغت منها تنظر الى  
آيات الصفة المعرفة بال  
وقد جعل في رأس آيات  
الدوعين خمس بيوت  
مكتوب في أول بيت منها  
الجاء وفي الثاني النصب  
وفي الثالث الرفع وفي الرابع  
السبب وفي الخامس الصفة  
ووبل كل بيت من هذه  
الآيات باثني عشر  
مرعاهما لربعات الموصولة  
بالاخيرين منها الصفة  
ومعمولها السبب المقسم  
الى اثني عشر قسمها كما  
تقدم والمرعاه الموصولة  
بيت الجرح مكتوب فيها  
حكم المعمول السببي الذي  
في مرعائه كاه أو كذلك في  
بيت النصب وبيت الرفع  
فمقابلته منها منع وهو  
منع ومقابلته حسن فهو  
حسن وهكذا





تنبيهان الأول تقدم ان معهول الصفة يكون ضمير او عملها فيه جراً بالاضافة ان (١٣) باشرته وحات من ال نحو مرت برجل

حسن الوجه جبلة ونصب  
ان فصلت أو قرنت بال  
فالاول نحوهم أحسن  
وجوها وأضرهموها  
والثاني نحو الحسن الوجه  
الجبلة • الثاني اغنائني  
مسائل امتناع الاضافة  
مع الصفة المفردة كجاءت  
فان كانت الصفة مشناة أو  
مجموعة على حد المثنى جازت  
اضافتها مطلقا كما سبق في  
باب الاضافة اهـ فحاقه  
قال في الكافية • ضمن  
الحامد معنى الوصف •  
واسـتعـمل استعماله  
بضعف • كانت غريبال  
الاهاب وكذا • فراشة  
الحلم فراع المأخذا أى من  
تضمين الحامد معنى المشتق  
واعطائه حكم الصفة  
المشبهة قوله • فراشة  
الحلم فروع العذاب وان  
• تطلب نداه فنكذب دونه  
كأب وقوله • فلول الله  
والمهر المفدى • لابت  
وأنت غريبال الاهاب •  
ضمن فراشة الحلم معنى  
طائش وفروع معنى اليم  
وغريبال معنى منقب  
فأجريت بجراها في الاضافة  
الى ما هو فاعل في المعنى  
ولورفع بها أو نصب جاز  
والله أعلم

التعجب

(بافعل انطق بعد ما تبها  
• أوحي بافعل قبل مجرور  
ب) أى يدل على التعجب •  
وهو استعظام فاعل فاعل  
ظاهر المزية بافاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكم أمواتا فاحكم

(قوله وعملها فيه جراً بالاضافة ان باشرته وحات من ال) جوز في التسهيل وفاقا للكسائي مع المباشرة  
والخلمون ال أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجوز غالب لا لازم  
كما قاله الدماميني قال ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصد ها في مثل مرت برجل أجر الوجه  
لا أضفره بكسر الراء عند قصد الاضافة وقصها عند عدم قصد ها (قوله وأضرهموها) من النضرة  
وهى الوضادة والبهجة وفيه أن ما ذكر صبغة تفضيل لصفة مشبهة فكان ينبغي أن يقول كغيره  
قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله الجبلة) كون الضمير في محل نصب مذهب سيويو به  
ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أى لانه يجوز اضافة الصفة للحالة بال الى كل معرفة  
(قوله مطلقا) أى سواء كانت الصفة بال أو لا وسواء كان المضاف اليه خاليا من ال ومن الاضافة  
لتاليها ولضمير تاليها أو لا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة  
الحلم) بفتح الفاء (قوله أى من تضمين الجاء داخ) بيان لقوله كانت غريبال الخ (قوله واعطائه حكم  
الصفة المشبهة) أى من رفع السببي ونصبه وجعله أبوجيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح  
الفاء والدال المهملة المشددة أى القوى الجري لا بت أى رجعت وأنت غريبال الاهاب أى منقب  
الحلم من وقع الاسنة

التعجب

اعلم أنه لا يشعب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشذوق العرب  
ما أعظم الله وما أقدره وما أجده نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان ثم قال  
السيوطي والمختار وفاقا للسبكي وجماعه كابن السراج وابن الانباري والضمير جوازه ومعنى  
ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وان عظمت مما تتحار فيه العقول والقصد الشئ عليه بذلك  
اه باختصار وسيأتى عن الرضى ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه  
الاعلام افتاءه السبكي بالجواز ساق كلام ابن الانباري والمحصه اعترض النكوفيون على البصريين  
في قولهم ان ما فعله فعل بأنه يلزمهم ان يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل  
جاعل فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شئ وسفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ اما من  
يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى أنه أعظم لذاته لا شئ جعله  
عظيما وقيل هو اخبار بأنه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول باوجهه  
الثلاثة بان على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار اه ويكتفى في وجود شرط قبول  
الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثل ما يقبل الزيادة وان لم يقبلها  
خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه اغمايكون عند خفاء السبب  
وهو تعالى لا يحق عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه خوفا  
أصبرهم على النار أفاده الدماميني وغيره (قوله تعجبا) أى لاجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب  
(قوله أى يدل على التعجب الخ) لم يعمل المثنى جميع ذلك حتى يكون تفسيره فكان الظاهر رأى  
يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو  
استعظام) وعرفه الاماميني بانه افعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر مجهول سببه ومن ثم قيل  
أذا ظهر السبب بطل التعجب (قوله فعل فاعل) يعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختصار فدخل  
نحو ما أحسن زيد فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفي سببها  
فلا يتعجب مما لا يزيد فيه ولا مما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أنتعجب من كفركم  
بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا الاستعمال  
سبحان الله ولله دره فارس والله أنت وما أنت جارة في التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالنزاهة ويكون دره  
منسوبة بالله ويكون مخاطب منسوب بالله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استهفاهية وعن

نبي جوارها ان كانت نافية أى لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحانه الله الخ) قال البعض انظر هل  
 المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اهـ والظاهر أنه حال المخاطب المتوهم بتجاسة  
 المؤمن اذ عدم تجاسه غير خفي السبب ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله الله أنت) أى  
 في جميع الكمالات كيدل عليه حذف جهة التعجب فهو ما بلغ من نحو الله درك فارسا (قوله يا جارتا ما  
 أنت جارة) شطرييت من مجزؤ الكامل المرفل جارة بالوقف على هاء التانيث وان كان منصوبا على  
 التمييز أو الحال ان كانت ما استفهامية أو الخبرية ان كانت نافية مجازية ومرفوعا ان كانت نافية  
 غيبة وجارتا منصوب لانه مضاف الى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واهـ) اسم فعل بمعنى  
 أعجب (قوله لا طارادهما) أى كثرة استعها لهما فيه لوضعها له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه  
 البعض أنه غير ظاهر في واهـ ولك رده بان وضع واهـ للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء  
 على الراجح من أن مسجيات أسماء الأفعال ألقاظ الأفعال (قوله ضمير يعود عليها) أى والضمير  
 لا يعود الا على الأسماء (قوله على أنها مبتدأ) أى واجب التقديم لانها في كلام جرى مجرى المثل  
 فلزم طريقة واحدة دما مبنى (قوله نكرة تامة) أى غير موسوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب  
 انما يكون فيما خفي سببه قياسا به التنكير (قوله لتضعها معنى التعجب) أى المناسب له قصدا لا بهام  
 لا قضاء التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضعها معنى التعجب أن لها دخلا في  
 افادته فلا يتناهى أن الموضوع للتعجب الجملة تمامها وقيل المسوخ تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم  
 (قوله وما بعدها خير) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الاخبار بل انشاء التعجب وكذا  
 يقال فيما يأتي قال الرضى معنى ما أحسن زيدا فى الأصل شئ من الأشياء جعل ريدا احسانا ثم نقل الى  
 انشاء التعجب وانمى عنه معنى الجعل فجاز استعمله فى التعجب من شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو  
 ما أفدر الله وما أعلمه (قوله هى استفهامية) أى مشوبة بتهجب كاذكره المصنف فى شرح التسهيل  
 وقال لدامبنى استفهامية أى فى الأصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة  
 المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب  
 نحو ما لى لأرى الهدهد اهـ وما بعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال فى التصريح وهو موافق  
 لقوله باسمه أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتهجب لا يلبس الا بالأسماء نحو ما أعجب  
 العين (قوله هى معرفة ناقصة) لاحتياجها فى افهام المراد الى الصلة (قوله أى شئ عظيم) ليس ذكر  
 شئ ضروريا (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال لدامبنى نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك  
 عليكى ورويدى لانه يقال عليكى ورويدى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اهـ قال البعض  
 وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الاول لان عليكى بمعنى الزمنى عليكى بمعنى استسلمت لك كاذكره  
 فهو تركيب آخر اهـ ولأن دفعه بأن مراد المجهيب أن عليكى له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون  
 بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليكى  
 مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى استسلمت فيه دى بالباء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول  
 أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف الابدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا  
 بالظرف على الصحيح ولا يكون المعرفة أو نكرة مختصة كما سبذ كرا الشارح هذا الحكم والمصنف  
 البقية (قوله لمجيئه مصغرا) أجاب البصريون بانه شاذ (قوله شذن) من شذن الظبي بالشين المحجة  
 والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغز لا نأو غام البيت  
 من هو لئلا تكن الضال والسمر والضال يضاد مجية فألف فلام مخففة شجر الدر البرى الواحدة  
 ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بماء مهملة كفى كتب اللغة لا بالعين كما حرفة  
 البعض الواحدة سمره ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففقتة اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن

سبحان الله المؤمن لا ينحس  
 لله دره فارسا لله أنت  
 يا جارتا ما أنت جارة وقوله  
 واهـ السلى ثم واهـ واهـ  
 والمبوب له فى كتب العربية  
 سيقنان ما أفعله وأفعل  
 به لا طارادهما فيه فاما  
 الصيغة الاولى فافيه اسم  
 اجا اعلان فى أفعل ضميرا  
 يعود عليها وأجعو على  
 أنها مبتدأ لأنها مجردة  
 للاستناد اليها ثم اختلفوا  
 فقال سيديويه هى نكرة  
 تامة بمعنى شئ وابندى  
 بها لتضعها معنى التعجب  
 وما بعدها خبر فوضعه رفع  
 وقال الفراء وابن درستويه  
 هى استفهامية ونقله فى  
 فى شرح التسهيل عن  
 الكوفيين وقال الاخفش  
 هى معرفة ناقصة بمعنى  
 الذى وما بعده صلة فلا  
 موضع له أو نكرة ناقصة  
 وما بعده صفة فعمله رفع  
 وعلى هذين فالخير محذوف  
 وجوبا أى شئ عظيم  
 واختلفوا فى أفعل فقال  
 البصريون والكسائي  
 فعل للزومه مع ياء المتكلم  
 نون الوقاية نحو ما أفقرنى  
 الى رحمة الله ففقتة بناء  
 كافقتة فى زيد ضرب عمرا  
 وما بعده مفعول به وقال  
 بقية الكوفيين اسم لمجيئه  
 مصغرا فى قوله  
 يا ما أميلج غزلا ناشدن لنا  
 ففقتة اعراب كافقتة فى  
 زيد عندك

وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضي عندهم نصبه واحسن انما هو في المعنى (١٥) وصف زيد لالضمير ما وزيد عندهم

مشبه بالمفعول به . واما  
الصيغة الثانية فاجعوا  
على فعليه أفعل ثم اختلفوا  
وقال البصريون لفظه لفظ  
الامر ومعناه الخبر وهو  
في الاصل ماض على صيغة  
أفعل بمعنى صارذا كذا  
كأنه بعد البعير اذا صار ذا  
غدة ثم غيرت الصيغة  
فقع اسناد صيغة الامر  
الى الاسم الظاهر  
فريدت الباء في الفاعل  
ليصير على صورة المفعول  
به كامرر زيد ولذلك  
الترتم بخلافها في نحو كني  
بأنه شهيد فيحوزر كها  
كقوله . كني الشيب  
والاسلام للمرء ناهيا  
وانما تحذف مع أن وأن  
كقوله وأحب البنات  
تكون المقدماء لا طراد  
حذف الجار معهما كما  
عرف وقال الفراء والزجاج  
والزنجشري وابن كيسان  
ونحرف لفظه ومعناه  
الامر وفيه ضمير والباء  
للتعدي ثم قال ابن كيسان  
الضمير للنس وقال غيره  
للخاطب وانما التزم  
افراده لانه كلام مجرى  
مجري المثل (وتلوا فعل  
انصبته) أي حتملما  
عرفت (كما أوفى خليليا  
وأصدق بهما) تنبيه  
شروط المنصوب بعد أقبل  
والجور وبعد أفعل أن  
يكون محتملا لتصل به  
الفائدة كما أرشد اليه فتميله

فتميله بناية لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف ورد بأن المؤدى لمعنى التعجب  
الحلة بتماها لا أفعل - وينتد فقول الشارح بقية الكوفيين أي غالب بقيتهم (قوله وذلك) أي كون  
فتميله فتمه اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضي عندهم نصبه) فاعمل النصب عندهم المخالفة (قوله  
واحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا  
للمبتدا في المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيد او مقتضاه النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا  
وفسر هاء في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدا للاحقية ولا حكاية قوله وصف زيد  
لالضمير ما فيه اشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لاصير زيد احسنا كما هو على مذهب  
البصريين اذ التصيير صفة لضمير ما لا يزيد فتمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل  
في الصورة (قوله على فعليه أفعل) أي فيها لفصل الربط وانما أجمعوا على فعليه أفعل لان صيغته  
لا تكون الا للفعل وأما صيغ فنادر قاله المصريح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبنى على  
السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظر الصورة أو على فتمه مقدرة منع من ظهورها مجيئه على  
صورة الامر نظر للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أي في الاصل والافالجملة بتماها نقلت الى انشاء  
التعجب أو مراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلب (قوله وهو في الاصل ماض الخ)  
فأصل أحسن زيد أحسن زيد أي صار ذا احسن فهو رتبة للضمير (قوله ثم غيرت الصيغة) أي عند  
نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر  
(قوله وانما تحذف مع أن وأن) الذي في التصريح بقلع الموضع في الحواشي أنها انما تحذف مع أن  
المحذوفة وأن حذفها مع أن المشددة بمنع لعدم السماع ثم قال فكذا حكم اختصت به أن  
ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم (قوله والباء للتعدي) أي فوضع مجرور هانصب  
على المفعول به قال المصنف ولواضطر شاعرا الى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه ان يرفع على قول  
البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت غرة الخلاف اه دما مبنى هذا وفي الهمع  
أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدما مبنى  
الهمزة على هذا القول للتعدي والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للضرورة والباء  
للتعدي لا زائدة وأصل أكرم زيد أكرم زيد أي صار ذا كرم ثم غير الماضى بالامر وجى بالباء  
المعدي التي تصير الفاعل مفعولا وقيل أكرم زيد فصار المعنى اجعل زيد اصار ذا كرم اه ملخصا  
وبه يعلم تقصير الشارح وصريح كلام الدما مبنى أن المراد بالتعدي التعدي الخاصة التي تعاقب فيها  
الباء الهمزة ومقتضى قول المفتي قالها معدية مثلها في امرر زيد أن المراد بالتعدي التعدي العامة  
وأن الباء للالصاق (قوله الضمير للنس) أي المنهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن زيد أي  
دم به والزمه اه تصریح ولذا لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن زيد يا عمر واذ  
لا يخاطب شيئا في حالة واحدة اه دما مبنى (قوله للمخاطب) فعنى أحسن زيد اجعل يا مخاطب  
زيد احسنا أي صفه بالحسن كيف شئت اه دما مبنى (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وازد على  
من قال الضمير للمخاطب (قوله لما رقت) أي من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى  
الخ) تمثيل لقوله بأفعل انطق الخ على اللف والنشر المرتب (قوله لتصل به الفائدة) أي المطالبة  
وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع  
الضرب على شخص ما (قوله وحذف مامنه) أي من حاله والسين والتا في استج زائدتان أو  
للضرورة وشرط في التصريح لحذف التعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقصا البعض  
في نقل هذا الشرط عن التصريح على الجور وأن يكون ضمير قال البعض فلا يجوز الحذف في نحو  
أحسن زيد لعدم الدليل عند الحذف ولا في نحو زيد أحسن زيد لان الاظهار في موضع الضمير في نحو

فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل انتهى (وحذف مامنه تجب استج) منصوبا كان أو مجرورا (ان كان عند الحذف

معناه يضح) أى يضح فالاول كقولہ جزى الله عنا الجزاء بفضلہ • ربيعة خير ما أحف وأكرما أى ما أعفهم وأكرمهم  
والثاني وشروطه أن يكون أفعل معطوفاً (١٦) على آخر مذكور معه مثل ذلك المحدث في ذكره في شرح الكافية نحو ما سمع

ذلك لتسكتة تفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيداً وزيد  
ما أحسن زيداً لا يقال المتجه أخذ من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيداً وأحسن زيداً إذا  
كان ثم دليل كالوقيل ذلك في مقام الشناء على زيد لا نافع كون المحدث في ذلك اسم ظاهر أو محكم  
بأنه ضمير يرجع إلى المثنى عليه في المقام فتفطن (قوله معناه يضح) أو رد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكتفي  
بإطلاق الفهم بل لابد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه  
كلام التوضيح الاكتفاء بطلب الفهم وفي تعبيره بقداشارة إلى الجواب بجمل الوضوح على الانفهام  
(قوله فشاذا) الأوجه عندي أنه ليس بشاذو أنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل  
المحدث (قوله لان زومه للبرائح) ولما يلزم الفاعل في نحو كوني زيداً الجراء متنع حذفه وان كان في  
حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ابرازة حينئذ) أى حين استترى الفعل  
وأوجب بأن عدم ابرازة الحاقه بضمير أفعل في نحو ما أحسن زيداً فكمال يجمع الضمير في أحسن لم يجمع  
في أحسن به يجمع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير (قوله كما  
من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار  
بغيره مما يصح استتاره أفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قد ما لا نه نصب على  
الظرفية أى في الزمن القديم وكذا بحكم والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المحي على طريقة  
واحدة أدل على المراد فقوله ليكون الخ يدل أو بيان من قوله بحكم حقاً أو تضمنهما معنى التعجب كما  
قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل ما يجزوه عن طريقة الأفعال من الدلالة  
على الحدث والزمان كنعم وبس أو بال استغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع  
ويذر فانه استغنى عن ماضيها ماضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين (قوله ليكون  
مجيئه) أى كلا الفعلين وأورد الضمير نظراً للفظ كلا (قوله أدل على ما راد به) أى من التعجب وانما  
كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة إلى حالة رجا يشعربز وال المعنى  
الاول (قوله من ذى ثلاث) أى من مفعول ذى ثلاث (قوله صرفاً) أى تصرفاً تاماً لانه المتبادر  
عند الإطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلاً كنعم وبس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع ويذر  
(قوله قابل فضل) أى زيادة وقوله ثم أى يكتفى بمرفوعه (قوله بضاهى أشهلا) أى في الوزن وكون  
مؤنثه على فعلاء (قوله أى لا يبنى الخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعنى قوله من ذى ثلاث الخ  
(قوله أن يكون فعلاً) أخذه من كون الأوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها  
لا يكون الاله (قوله فلا يبينان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجاني (قوله فلا يقال ما أجلفه) أى  
لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفاً وجلافة فأثبت له فعلاً وحينئذ يبنى من فعله ما  
أجلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المحجمة والعين المهملة (قوله ذراع) كصاحب وقد يكسر كذا  
في القاموس (قوله نعم ادعى ابن القطاع الخ) استدرأ على ما قبله المقضى أنه لم يسمع له فعل وفي  
بعض النسخ ابن القطان بالتون والاول هو الظاهر لانه الذى من أمة اللغة (قوله فلا يبينان من  
دحرج الخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول في الرابح المجرد وحذف الزيادة الدالة على  
معنى مقصود في غيره كالمشركة والمطاعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصريح (قوله  
الافعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثياً فكأنه قال فلا يبينان من غيره إلا أفعل أو من  
معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الأفعل (قوله ففيل يجوز مطلقاً)

هم وأبصر أى هم وأما  
قوله فذلك ان يلقى المنية  
يلقها جيداً وان يستغن نوماً  
فأجدره أى به فشاذا  
تنبية انما جاز حذف  
المجرور بعد أفعل مع كونه  
فاعلاً لان لزومه للحر  
كساده صورة الفضلة بخاز  
فيه ما يجوز فيها وذهب قوم  
منهم الفارسي الى أنه لم  
يحذف وأنه استترى الفعل  
حين حذف الباء ورد  
بوجهين أحدهما لزوم  
ابرازة حينئذ في التثنية  
والجمع والاخر أن من  
الضمائر ما لا يقبل  
الاستتار كما من أكرم بنا  
(وفي كلا الفعلين)  
المذكورين (قد ما زماه  
منع تصرف بحكم حقاً)  
ليكون مجيئه على طريقة  
واحدة أدل على ما راد به  
فالاول في الماضى كسبارك  
وعسى والثاني في الامر  
كتعلم بمعنى اعلم وقيل ان  
علة جودهما تقعهما معنى  
الحرف الذى كان حقه  
أن يوضع للتعجب فلم يوضع  
(وصغهما من ذى ثلاث  
صرفاً قابل فضل ثم غير  
ذى انتفاء وغير ذى وصف  
بضاهى أشهلا وغير سالك  
سبيل فعلاً) أى لا يبنى هذان  
الفعالان الامما استكمل  
ثمانية شروط الاول  
أن يكون فعلاً فلا يبينان

من الجلف والحار فلا يقال ما أجلفه وما أجره وشذما أذرعها أى ما أحف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأه ذراع هذا  
نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول • الثاني  
أن يكون ثلاثياً فلا يبينان من دحرج وضارب واستخرج الأفعل ففيل يجوز مطلقاً وقيل يجوز ان كانت الهمزة

لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدراهم وما أواه للمعروف وعلى الثلاثة ما انتاه وما أملاه القربة لانهما من اتى وامتلات وما أخصره لانه من اخصر وفيه شذوذ آخر سباني . الثالث أن يكون متصرفا فلا يبينان من نعم وبئس وشذ ما أعساه وأعس به الرابع أن يكون معناه (١٧) قابلا للتفاضل فلا يبينان من فنى ومات

• الخامس أن يكون تاما فلا يبينان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أردها وما أمسى ادفاها فان التعجب فيه داخل على أرد وادفا وأصبح وأمسى زائدان • السادس أن يكون مثبتا فلا يبينان من منى سواء كان ملازما للشيء نحو ما حاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام • السابع أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلا فلا يبينان من عرج وشهل وخضر الزرع • الثامن أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبينان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنت بجاحتك وزهى علينا فيعبر ما أعناه بجاحتك وما أزهاه علينا قال فى التسهيل وقد يبينان من فعل المفعول ان أمن اللبس • تنبيهان الأول بنى شرط ناسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقوله استغناء عما أكثر قائلته قال فى التسهيل وقد يغنى فى التعجب فعل

هذا أى سبويه واختاره المصنف فى التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من الزوم الى التعدى أو من التعدى لواحد الى التعدى لاثنتين أو من التعدى لاثنتين الى التعدى لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدي به كما سبذ كره الشارح فى الخاتمة مبنى من أفعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد الى التعدى لاثنتين فان الأصل عطا زيد الدراهم أى تناولها وولى المعروف أى تناوله (قوله وما أملاه القربة) كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملاه للقربة وكلاهما فاسد أما الأول فن وجهين الأول ان فعل التعجب لا ينصب لفظا لامفعولا واحدا الثانى ان ما أملاه مصوغ من ملا الثلاثى لان املا الخاسى الذى سيصرح به الشارح أنه من املا الخاسى وأما الثانى فن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملاه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى يحذف الشارح ما أملاه القربة وهى الصواب (قوله لانهما من اتى وامتلات) لم يأخذوهما من تى بمعنى خاف وملا بمعنى املا فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغلطه الدمامى بأن الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكور كما ينادى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به (قوله أن يكون تاما) أى لانه لو قيل ما أكون زيدا فاعلم ان نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف فاعلا امتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبى قال فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا فاعلم ان بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبينان من منى) أى لانتباسه بالثبت (قوله نحو ما حاج بالدواء) مضارع يعج ويعرض بانه قد جاء فى الاثبات كفى نوادر القالى ويجيب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يعيل فيستعمل فى الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أفعل) أى لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لانه لو بنى منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كالفعل التفضيل فى أمور كثيرة فنعوا ببناء منه كما منعوا ببناء أفعل التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبني من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبني للمفعول (قوله عنت بجاحتك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فيعبر ما أعناه الخ) أى لان اللبس (قوله ان أمن اللبس) أى بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لادليل عليه ولاداعى اليه (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار اليه فى التسهيل كانه عليه الشارح بقوله قال فى التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أى فالمصوغ ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقد الخ) اعترضه الشاطبى وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعنى فيه نظرا لانهما قبل الفضل من حيث

(٣ - سببان ثالث) عن فعل مستوفى للشروط كما يغنى فى غيره أى نحو ترك فانه أغنى عن ودع وعدنى شرحه من ذلك سكر وقد وجلس شذى قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام ومن ذكر السبعة ابن عصفور وعدام فيها غير صحيح لان سبويه حكى ما أنومه • الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو نحو بلا



لانه فعل غيرة فيصير  
لازما ثم تطفه همزة  
النقل وبعضهم أن يكون  
واقعا وبعضهم أن يكون  
دائما والصحيح عدم اشتراط  
ذلك (وأشدد وأشد أو  
شبههما) يخالف ما بعض  
الشروط عدما من الافعال  
(ومصدر) الفعل  
(العدم) بعض الشروط  
صريحا كان أو مؤولا  
(بعد) أى بعد ما فعل  
(يتصّب) و بعد ما فعل  
جره بالبايحب) فتقول في  
التعجب من الزائد على  
ثلاثة ومما الوصف منه على  
أفعل نحو ما أشد أو أعظم  
درجته أو انطلقه أو  
جرته أو أشدد أو أعظم  
بها وكذا المنسقي والمبني  
للفعل إلا أن مصدرهما  
يكون مؤولا لا صريحا  
نحو ما أكثر أن لا يقوم  
وما أعظم ما ضرب وأشد  
بهما أو ما الفعل الناقص  
فإن قلناه مصدر فن  
النوع الاول والاثن الثاني  
تقول ما أشد كونه جيلا أو  
ما أكثر ما كان محسنا أو  
أشد أو أكثر بذلك وأما  
الجامد والذي لا يتفاوت  
معناه فلا يتعجب منهما  
البنية (وبالنسبة) لا غير  
ما ذكره ولا نفس على الذي  
منه أثر) أى حق ما جاء عن  
العرب من فعل التعجب  
مبني مما لم يستكمل  
الشروط أن يحفظ ولا

طول زمنها (قوله أى يقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غيرة فيصير لازما) المتبادر  
منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالقض أو بالكسر  
لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة  
الفعل لازما لحصوله بتزيله، نزلة اللازم يقطع النظر عن مفعوله فأعرفه (قوله واقعا) أى غير  
مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو نحو بلا وكونه  
واقعا وكونه دائما أما الاول فلما هو لأن فعل بالقض وفعل بالكسر يشاركان بفعل بالضم في قول  
همزة النقل فتقدر ردهما عند بناء فعل التعجب مهمما الى فعل لا حاجة اليه ولأن من الافعال أنواعا  
رفضت العرب بعضها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فإذا نهجت من  
شيء منها لم تقدر رده الصيغة الى فعل للرغرض المذكور قال الدمامي ولصاحب المذهب الاول أن  
يقول لو كانت الهمزة للفعل من غير رده الى فعل بالضم للزم في مثل ما علم زيد انقص مفعول لانه  
كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثاني  
مقدر مجرور بالباء على انما عدة الانية قيل الخاتمة أى ما علم زيد ابكدا أو أن ما علم زيد ما صوغ  
من علم المنزل، نزلة اللازم ففطن وأما الثاني فلما هو أحسن ما يكون هذا الطفل وليس واقع وأما  
الثالث فلما هو أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله وأشد أو أشد الخ) المتبادر منه أن أشدد وأشد  
مصوغان من فعل مستكمل للشروط لأن النقص من الاتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ  
فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو أشدد  
الخامس على انظاره لا يعلم ورود أشد الباعى فلا الا فيقال صاحب النحاح والقاموس أشد  
الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء  
مانصه قوله وأشد أو أشد الخ فعملهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم في شرح العمدة  
وهذا يدفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكمل الشروط في أنفسهما فكيف  
يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أو شبههما) أى أكثر أو أكبر وأعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط  
عدم) أى يخلف فعلى التعجب المأخوذ من ماذ كرفال في التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه  
بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمره اه ولا يرد هذا  
على الناظم لأن مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هل جاز  
المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه ذكره باقوال لا يخفى أن المقصود التعجب  
من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم وقد يجاب بأن  
الصيغة صارت لانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا في صيغة فعل التعجب والاعتراض  
بغيرها وبظهور أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال  
في الثاني ما أكثر أن لا يقوم لان أر مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فإن قلناه صدر) أى بناء على  
أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجع الاول كما مر في  
محلّه (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقى ما لفعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لانه  
لا مصدر له حتى يوتى به بعد أشد منصوبا ومجرورا اه والمتجه عندى انه يتعجب منه بزيادة ياء  
المصدر به أو ما في معناها فيقال ما أشد حاربه أو ما أشد كونه حاررا فاحفظه (قوله وبالنسبة) الخ  
اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقريره الشروط ولن سلم الاحتياج الى قوله وبالنسبة الخ فهو يقتضى عن  
قوله ولا نفس الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشرط الاول اشارة الى أن  
الشروط سمع نادرا تختلف الدفع توهم أنهم تختلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس  
عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا نفس الخ ذكره الشاطبى (قوله أثر) أى نقل (قوله

ما أوجهه وما أحقه وما أرعنه وهي من فعل فهو أفعّل كأنهم حملوها على ما أجهله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أفن به أي أحقق به بنوه من قولهم هو قن بكذا أي حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أبخه وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وقعل هذا الباب لن يقدماه معموله) عليه (هو صلة به الزماه وفصله) منه (بظرف أو بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف في ذلك استقر) فلا تقول ما زيد أحسن ولا يزيد أحسن وإن قيل إن يزيد فعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيداً ولا أحسن لولا بخله زيداً واختلافوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى صبوراً ولكن (١٩) لا سبيل إلى الصبره وقوله وأحرذا

حالت بان أتحولاه فان كان

اظرف والمجرور غير

متعاقبين بفعل التعجب

امتنع الفصل به ما قال في

شرح التسهيل بخلاف

فلا يجوز ما أحسن بمجروف

أمره ولا ما أحسن عندك

جاءسأولا أحسن في الدار

عندك بجالس بنهيات

الاول قال في شرح الكافية

لاخلاف في منع تقديم

المتعجب منه على فعل

المتعجب ولا في منع الفصل

بينهما بغير ظرف وجار

ومجرور وتبعه الشارح في

نفي أصل الخلاف من غير

اظرف والمجرور قال

كالحال والمنادي لكن

قد أجاز الجرمي من

البصريين وهشام من

الكوفيين الفصل بالحال

نحو ما أحسن مجردة هذا

وقد ورد في الكلام الفصح

ما يدل على جواز الفصل

بالتداء وذلك كقول علي

كرم الله وجهه أعز

علي أباب القظان أن أراك

ما أوجهه) في العاموس الهوج محركة طول في حق وطيش وتسرع والهوجاء الناقه المسرعه كأن بها هوجا فيه أيضا حق ككرم حقا بالضم وبضمتين وحاقه وانحق واستغنى فهو أحق قابل العقل وفيه أيضا الارعن الا هوج في منطقه والاحق المسترخي وقدر من مثله رعونه ورعنا محركة ذكر صاحب ضياء العلوم الا هوج في فعل يفتح العين بفعل بكسر هاء فعليه وعلى ما تقدم يتعدا النطق بقول المؤلف وهي من فعل فهو أفعّل اه عبد القادر على ابن الناطم (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أي لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للسوق في الجملة (قوله أفن به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا ورد بان ابن القطاع ذكر لا جدر فلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أي حقيقا (قوله لن يقدماه معموله عليه) أي لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيموز الفصل بجموع الظرف والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وإن خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول ما زيد أحسن) ولا زيد ما أحسن كما فهم بالاولى (قوله وإن قيل إن يزيد مفعول به) أي كما هو رأي الفراء ومن وافقه (قوله واختلافوا في الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما إذا لم يكن في المفعول ضمير يعود على المجرور والاتعين الفصل نقله السيوطي عن أبي حيان وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح محل الخلاف من المواخذة قاله سم (قوله وأحر الخ) صدره أقيم بدار الحرب مادام حربها والشاهد في إذا حالت فانه ظرف لافراصل بينه وبين معموله (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بجموع الظرف والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أي عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول علي الخ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نثر لا نظم وقوله مجذلا أي مر ميا على الجذلة بالفتح وهي الأرض (قوله لمنههم أن يكون له) أي لفعل التعجب مصدر لكونه لا نشاء التعجب فأشبهه ما لا صدر له كنهم وبئس اه دماميني (قوله فما مصدرية الخ) أي وهي ومدخلها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المعنى (قوله فان قصد الاستقبال جيء به يكون) هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما يتعلق بفعل التعجب) أي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر من أنما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المقصول به ما بين الفعل ومفعوله المتعجب من وصفه ولا مانع من ارادتهما معا (قوله بالي أن كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اه دماميني (قوله ان كانا من متعد غيره) أي بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيد العمرو) مثله ما أحب

صري بما مجذلا قال في شرح التسهيل وهذا الصحيح للفصل بالتداء وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنههم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومعهم ان نحو ما أحسن لولا بخله زيداً ولا حجة له على ذلك الثاني قد سبق في باب كان أم اتراذ كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيداً ومنه قوله ما كان أسعد من أجابك أخذا بهذا مجتنباً هو ويصادا ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيداً فامصدرية وكان تامة رافعة ما بعده بالفاعلية فان قصد الاستقبال جيء به يكون الثالث يجز ما تعاقب بفعل التعجب من غير ما ذكر بالي أن كان فاعلا نحو ما أحب زيداً إلى عمرو والبالا ان كانا من مفهم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيداً به عمرو وما أجهل خالداً بكمرو باللام ان كانا من متعد غيرهما نحو ما أضرب زيداً العمرو وان كانا من متعد بحرف جر فهما كان يتعدى به نحو ما أغضبني علي زيداً ويقال في التعجب





طير فجعل نعم اسمها للتبر وأضافها الطير وقصه على الحكاية لفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم  
وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمنثلية في حذف الصفة والموصوف وإقامة المفعول مقامهما  
هكذا قول شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة في بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والاصل بدل مفعول فيه  
نام صاحبه بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط لجهة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير  
التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أي والانشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف  
والمراد لزومهما في أحد الاستعمالات فلا ينافي أن لهما الاستعمال الآخر فارقا فيه الانشاء قال الدماميني  
وأما كانا لانشاء المدح أو الذم لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد وبش الرجل عمرو فأنما تنثنى المدح  
أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بوجود خارجا في أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذا  
الكلام إياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جوده الشخص أو رداءه والقصد به هذا الكلام  
مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فنقول الاعرابي بن بشره بمولودة وقال نعم الولدهي والله ما هي بنم  
الولد ليس تكذيبا له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه وأما هو أخبارا بأن الجودة التي حكمت  
بمصولها خارجا ليست بمحصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الأخبار بموصول الجودة  
فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء  
التعجب والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضي وفيه نظر إذ هذا  
الذي قررته بطرده في جميع الأخبار لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن  
أن تكذب في التفضيل ويقال لك إنك لم تفضل بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد وكذا إذا قلت  
زيد قائم هو خبر بلاشئ ولا يمكن أن تكذب من حيث الأخبار لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من  
حيث القيام فكذلك قوله والله ما هي بنم الولد بيان لكون النعمية أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا  
ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب أه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أي  
لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بمحصلة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو  
نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الأولى أن يقول ويقتد أن ذلك على سبيل المبالغة إذ لا دخل  
لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأسلمها فعل) أي بفتح الفاء وكسر  
العين وقوله وقديران كذلك الخ يفيدان الأوجه الأربعة فيهما إذا استعملوا لانشاء المدح والذم  
وبعضهم خصها بمحالة تصرفهما وأفعها كما في الدماميني الكسر فالكسكون ثم كسر الفاء والعين ثم  
الفتح فالكسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعله من قوله وأسلمها فعل لرجوع  
الضمير إلى نعم وبش بكسر فسكون (قوله حلقية) أي مخرجها الحلق وقوله من فعل أي موازن فعل  
بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال في  
بش يس) أي بوحدة مفتوحة فتحته ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا في الهمع ثم أن  
كان الأبدال في حال الكسر فهو قياس أو بعد الفتح فهو غير قياس (قوله رافعان) أعربه الفارضي  
خبر مبتدأ محذوف أي وهما رافعان وهو أولى من أعربه نعت فعلا لما يلزم عليه من الفصل بين  
الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أي على القول  
بفعليتها وأما على القول باسميتها فقد أسلفناه (قوله مقارنى آل) أي المعرفة لأنها المنصرف إليها  
اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذي (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص  
بالمدح زهير في تمام البيت (قوله وأغالم ينبيه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن يراد بما  
قارنوا لولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يلتزم مع قوله والصحيح الخ فكان الأولى أن يقول بدله هو  
الراجح أو نحوه ووجد في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجازوه ومناسب  
(قوله ونعم شباهها) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ شهابها بالهاء بدل الموحدة الأولى (قوله

لزومهما انشاء المدح والذم  
على سبيل المبالغة وأسلمها  
فعل وقديران كذلك أو  
بسكون العين وفتح الفاء  
وكسرها أو بكسر دهما  
وكذلك كل ذي عين حلقية  
من فعل فعلا كان كشهد  
أو اسمها كفضد وقد يقال  
في بش يس (رافعان  
اسمين) على الفاعلية  
(مقارنى آل) نحو نعم العبد  
وبش الشراب (أو مضافين  
لما قارنها كنعم عقي  
الكسر) ولنعم دار المتقين  
وبش مشوى المتكبرين  
أو مضافين لمضاف قارنها  
كقوله

فنعم ابن أخت القوم غير  
مكذب  
وأغالم ينبيه على هذا  
الثالث لكونه بمنزلة الثاني  
وقد نبه عليه في التسهيل  
تنبيهات في الأول اشتراط  
كون الظاهر معروفا بال أو  
مضافا إلى المعرف بها أو إلى  
المضاف إلى المعرف بها هو  
الغالب وأجاز بعضهم أن  
يكون مضافا إلى ضمير ما قبله  
آل كقوله

فنعم أخو الهيبا ونعم شباهها

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله فنعى صاحب قوم لاسلاح لهم \* وصاحب الركب عثمان ابن عفاننا ونقل أجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة بنس عبد الله أنا (٢٢) أن كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله

بنس قوم الله قوم طر قوا  
فقر وأجارهم لحماوس  
وكان الذي سهل ذلك كونه  
مضافا إلى اللفظ إلى ما فيه  
أل وان لم تكن معرفة  
وأجاز المبرد والفارسي  
استادنهم وبنس إلى الذي  
نحو نعم الذي آمن زيد كما  
يسندان إلى ما فيه أل  
الجنسية ومنع ذلك  
الكوفيون وجاعة من  
البصر بين وهو القياس  
لأن كل ما كان فاعلا نعتهم  
و بنس وكان فيه أل كان  
مفسرا للضمير المستتر  
فيه ما إذا نعت منه والذي  
ليس كذلك قال في شرح  
التسهيل ولا ينبغي أن يمنع  
لأن الذي جعل بمنزلة  
الفاعل ولذلك اطرده  
الوصف به الثاني ذهب  
الاكترون إلى أن أل في  
فاعل نعم وبنس جنسية ثم  
اختلفوا فاقبل حقيقة فإذا  
قلت نعم الرجل زيد فالجنس  
كله بمدوح وزيد مندرج  
تحت الجنس لأنه فرد من  
أفراده ولهؤلاء في تقريره  
قولان \* أحدهما أنه لما  
كان الغرض المبالغة في  
إثبات المدح للممدوح  
جعل المدح للجنس الذي

والصحيح (الخ) و فرق بين هذا وبين ما أجازوه في باب الإضافة من نحو  
\* الواهب المائة الهجان وعبداه \* بأن عبداه تابع لما فيه أل وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في  
المتبوع كذا قال البعض ولا ينبغي أنه لا ينفع في نحو \* الود أنت المستحقة صفوه \* فالأولى أن يقال  
باب نعم وبنس لعدم تصرفهما أضيق من باب الإضافة (قوله فنعى صاحب قوم الخ) كان الذي سهل  
ذلك عند الجمهور عطف المضاف إلى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما ظاهره)  
أي تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لا مكان تأويله يجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء  
على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم بمخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله  
طر قوا) من الطروق وهو الاتيان ليلافقروا أجارهم أي فاطعه واضيفهم لحماوس بفتح الواو وكسر  
الحاء المهملة أي دبت عليه الوحرة بفتحات وهي نوع من الوزع ووقف بالسكون على لغة ربيعة  
(قوله وان لم تكن معرفة) أي لا نازائدة لازمة وتعرفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أي يجامع  
إرادة الجنس في كل (قوله كان مفسرا) أي تمييزا (قوله والذي ليس كذلك) أي لانه لا تنزع منه أل  
حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير (قوله قال في شرح التسهيل الخ) باقي عبارة شرح التسهيل على ما في  
الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جاز وإذا قصد  
به العهد منع اه وهو انما يتبعه على أن أل في نعم الرجل جنسية لا عهدية (قوله ولا ينبغي أن يمنع) أي  
والسكينة السابقة غير مسلمة (قوله لان الذي) أي مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل  
المحلى بال واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا نعتهم وبنس فكذا ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه  
مؤول به (قوله جنسية) أي الجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره  
الآتي وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغراقية حقيقة أو مجازا أو بها عبر بعضهم (قوله فقبل  
حقيقة) أي أنه أريد مدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعاً للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله  
فالجنس كاه ممدوح أي قصدا أو تبعاً وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أي ثم نص عليه كائنص على  
الخاص بعد العام واعترض بأن العموم يؤدي إلى التناقض في نحو نعم الرجل زيد وبنس الرجل عمرو  
وأجيب بأن الشيء قد يدح ويدم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله في تقريره)  
أي تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله أنه أي الحال والثان (قوله جعل المدح للجنس) أي قصدا  
لجميع أفرادها ممدوحه قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أي فلا يتوهم كونه أي المدح  
طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لقصده حتى تقريرية (قوله عدوا المدح إلى الجنس)  
أي جماعه متجاوزا المخصوص إلى الجنس لا قصد بل تبعاً للمخصوص مبالغة في مدحه (قوله وقبل  
مجازا) أي جنسية مجازا ووجهه أن المراد مدخولها الأفراد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق  
في غيره من الكالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصد ولا تبعاً (قوله فقبل المعهود  
ذهني) أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم كاهو شأن مدخول لام العهد  
الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أي في الذكر صريحاً أو كناية أو في  
العلم كاهو شأن مدخول لام العهد الخارجي (قوله تفخيما للامر) أي مدح ذلك الفرد لان التفسير

هو منهم إذا أبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص \* والثاني أنه لما قصدوا  
المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكانه قيل بمدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فإذا قلت نعم الرجل زيد  
جعلت زيد اجميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم اختلفوا فاقبل المعهود ذهني كما إذا قيل اشتر  
اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع إجماع ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيما للامر

وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكانت قلت زيد نعم (٢٣) هو استدلال هؤلاء بثبوت وجهه ولو كان

بعد الاجتهاد ممكن في ذهن الخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون ال له هذا الخارجي (قوله فكانت قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وآل للعهد الخارجي الذي كرى وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فاذا أنكر كافي نعم الرجل زيد فاظهار أن الأمر كذلك على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وإن تأخر لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فليعلم ما لا يظهر في مقام الاضمار بل ولا تكون ال له هذا الذي كرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر آل حينئذ لا ي أقسام العهد الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن آل العهد مطلقا ذهبا وأخارجيا كما رُشد إليه تعليله (قوله لم يسع فيه ذلك) أي لأن الجنس مثنى واحد وإن أريد في ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بأن الجنس كالم (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريبه السابقين (قوله أن هذا المخصوص) أي المثنى أو المجموع يفضل أي يفوق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله إذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجلا رجلا أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد رجلين رجلين في المثنى أو رجلا رجلا في المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال مثنى أو جمع أولاهم عرف بالجنسية فهي الجنس الاثنين في ضمن جميع أفرادها التي هي مثبتات للجنس الجمع التي في ضمن جميع أفرادها التي هي جوع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الأعلى القول بأن أفراد المثنى والجمع مثبتات وجوع وأما على القول بأن أفرادهما آحاد فلا اه فغفلة لأن محل الخلاف إذا لم تكن ال في المثنى للجنس الاثنين وفي المجموع للجنس الجمع والا كانت أفراد المثنى مثبتات وأفراد المجموع جوعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفرادهم ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهم فافض بنا هذا على هذا التحقيق (قوله بتوكيده مروي) أي فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كاه أو نفسه زيد لأن الأول منافرة للفظ والثاني منافرة للمعنى ولا يقاس الأول على قولهم الدينار والصفرو الدرهم البيض لشذوذه وأيضاً ليس المقام مقام تحقيق الحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤول بكل ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤول بالنفس كذا قال اللامعيني قال سم وهو لا يتأني في المثنى والجمع اه قال في الجمع قال أبو حيان ومن يرى أن ال عهدية تخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لأن إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فنعاه الجمهور) أي لأنه أن أفرد خوفاً للمعنى وإن جمع خوفاً للفظ قاله اللامعيني وقال الفارسي لأن النعت يخصه ويقال شاعه فمنا في المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما إذا تؤول) أي الفاعل بالجامع لا كمل الفضائل أي بأن أريد الاستغراق مجازاً ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا إذا قصد به التخصيص ومثله أيضاً ما إذا أريد العهد (قوله لا مكان أن يراد بالنعت الخ) بأن يراد بالنعت الجامع لسمات جنس هذا النعت (قوله المروي) يضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى مرة أحد أجداده وغمام البيت • حضر والدي الحجرات نار الموقد • والحجرات جمع حجرة بفختين وهي شدة الشتاء (قوله إلا ما تباهى به) أي ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بال والمضاف إلى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز هذا القيد السيوطي قال البعض تبعنا الشيخنا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقاً ويعتبر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع اه وأنت إذا ذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اعتقارهم في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ليس أصلاً مطرداً في كل موضع ولذلك

بعد الاجتهاد ممكن في ذهن الخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون ال له هذا الخارجي (قوله فكانت قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وآل للعهد الخارجي الذي كرى وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فاذا أنكر كافي نعم الرجل زيد فاظهار أن الأمر كذلك على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وإن تأخر لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فليعلم ما لا يظهر في مقام الاضمار بل ولا تكون ال له هذا الذي كرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر آل حينئذ لا ي أقسام العهد الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن آل العهد مطلقا ذهبا وأخارجيا كما رُشد إليه تعليله (قوله لم يسع فيه ذلك) أي لأن الجنس مثنى واحد وإن أريد في ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بأن الجنس كالم (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريبه السابقين (قوله أن هذا المخصوص) أي المثنى أو المجموع يفضل أي يفوق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله إذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجلا رجلا أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد رجلين رجلين في المثنى أو رجلا رجلا في المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال مثنى أو جمع أولاهم عرف بالجنسية فهي الجنس الاثنين في ضمن جميع أفرادها التي هي مثبتات للجنس الجمع التي في ضمن جميع أفرادها التي هي جوع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الأعلى القول بأن أفراد المثنى والجمع مثبتات وجوع وأما على القول بأن أفرادهما آحاد فلا اه فغفلة لأن محل الخلاف إذا لم تكن ال في المثنى للجنس الاثنين وفي المجموع للجنس الجمع والا كانت أفراد المثنى مثبتات وأفراد المجموع جوعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفرادهم ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهم فافض بنا هذا على هذا التحقيق (قوله بتوكيده مروي) أي فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كاه أو نفسه زيد لأن الأول منافرة للفظ والثاني منافرة للمعنى ولا يقاس الأول على قولهم الدينار والصفرو الدرهم البيض لشذوذه وأيضاً ليس المقام مقام تحقيق الحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤول بكل ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤول بالنفس كذا قال اللامعيني قال سم وهو لا يتأني في المثنى والجمع اه قال في الجمع قال أبو حيان ومن يرى أن ال عهدية تخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لأن إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فنعاه الجمهور) أي لأنه أن أفرد خوفاً للمعنى وإن جمع خوفاً للفظ قاله اللامعيني وقال الفارسي لأن النعت يخصه ويقال شاعه فمنا في المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما إذا تؤول) أي الفاعل بالجامع لا كمل الفضائل أي بأن أريد الاستغراق مجازاً ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا إذا قصد به التخصيص ومثله أيضاً ما إذا أريد العهد (قوله لا مكان أن يراد بالنعت الخ) بأن يراد بالنعت الجامع لسمات جنس هذا النعت (قوله المروي) يضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى مرة أحد أجداده وغمام البيت • حضر والدي الحجرات نار الموقد • والحجرات جمع حجرة بفختين وهي شدة الشتاء (قوله إلا ما تباهى به) أي ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بال والمضاف إلى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز هذا القيد السيوطي قال البعض تبعنا الشيخنا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقاً ويعتبر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع اه وأنت إذا ذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اعتقارهم في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ليس أصلاً مطرداً في كل موضع ولذلك

في شرح التسهيل عنه ما جوازها وينبغي أن لا يجوز منهما إلا ما تباهى به (و يرفعان) أيضاً إلى الفاعلية

(مضمر) مبهما (يقسره) مميز كنتم قوما معشره) وقوله نعم امرأهم لم تعرنا نبه الا وكان لمرتاحها وزرا وخوله نعم موثلا المولى اذا حذرت باساءة ذى البنى واستيلاء ذى الاحن • وقوله نعم امرأين حاتم وكعب كلاهما غيث وسيف غضب ونحو بنس للظالمين بدلا وقوله تقول عرسى وهى لى فى عومره • (٢٤) بنس امرأة واتى بنس المرءه فى كل من نعم وبنس ضمير هو

الفاعل ولهذا الضمير أحكام • الاول أنه لا يبرز فى تشبيه ولا جمع استغناء بتثنية تميزه وجعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائى عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعم واقوما وهذا نادر • الثانى أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذه الثالث أنه اذا قسر بمؤنث لحقه تاء التانيث نحو نعمت امرأة هند هكذا مثله فى شرح التسهيل وقال ابن أبى الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الاول قوله فيها ونعمت • الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمرة كذلك وأما القانونون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى أن المضمرة كذلك وذهب بعضهم الى أن المضمرة للشخص قال لان المضمرة على التفسير لا يكون فى كلام العرب الأشخاص ولمفسره هذا الضمير شروط • الاول أن

يقولون قد يغتفر الخ هان علينا هذا البحث (قوله مضمر مبهما) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضى ونديره بالباء أى الزائدة نحو نعم بهم قوما (قوله يقسره مميز) وإذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا فمابينى (قوله مميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيدا وكذا فصله خلافا لابن أبى الربيع نحو بنس للظالمين بدلا هم (قوله كنتم قوما معشره) ينبغى اذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمر الجنس أو إعادة المبتدأ بعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض تبعاً للسلم من الخفاء والقصور (قوله نعم امرأهم) بفتح المهاء وكسر الراء لم تعرهم ضارع عرا يعر بمعنى عرض والوزر المجلأ (قوله نعم موثلا) أى مجلأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهمله جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحفلة (قوله كلاهما غيث وسيف غضب) أى قاطع وفه اف ونشر مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته وهى بمعنى معى والعومرة الضمب واختلاط الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستقار فى الاحوال كلها كما أرشدنا الى ذلك تقييده وندير ابراره مجرورا بالباء كما مر عن الفارضى (قوله أنه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله بنس (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه تو كيد للضمير المستتر وأما تتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التانيث) أى لحقت فعله وجوباً بقرينة مقابله بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أى يتنوع ذلك بقرينة مقابله بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول) أى القول بوجوب اللحق واعتراض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كذلك كوزر بانه ما يؤيد الاول بالنسبة الى الثانى فى الثالث (قوله يراد به الشخص) أى المهدود خارجا وقوله الى أن الضمير كذلك أى يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمرة كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية آل الجنسية اذا اسل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الاثبات فلا يتم والضمر كرجعه فن ابن العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظاهر يراد به المهدود الذهنى وفى سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى أن المضمرة للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى القانونين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الأشخاص) قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصاً وغيره فتدبر (قوله ولمفسره هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيرها عن المخصوص كقوله بنس الفعل فاعلم غيلا (قوله أن يكون قابلاً) أى أوحالا محل ما قبلها فلا يراد فنعمها على القول بأن ما تميز لانها وان لم تقبل آل حالة محل ما قبلها أفاده زكريا (قوله وأفضل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لان غيرهما يقبل آل فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أى متكررة الافراد كما يقبده كلامه فلا يراد أن النكرة فى سياق الاثبات لانهم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمساً شمس هذا اليوم

يكون مؤخر عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبنس • الثانى أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخير عنه عند جميع الجاز البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فتدبر • الثالث أن يكون مطابقاً للمخصوص فى الافراد وضديه والتذكير وضده • الرابع أن يكون قابلاً لا لا يفسر بمثل وغير رأى وأفضل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بالفاشترط صلاحته لها • الخامس أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمساً هذه الشمس لم يجوز لان الشمس مفرد فى الوجود فلو قلت نعم شمساً شمس هذا اليوم







بشيء من المفاعلة على شذوذ فيها ونعمت وقال في النهج ل لازم طالبا استظهارا على نحوهم او نعمت ومن أجاز حذفه اس عموما  
 وشبهه ما ذكر من أن فاعل هم يكون ضمير مبتدأ فيها هو مذهب الجهور وذهب (٢٥) الكسائي الى أن الاسم المرفوع بعد  
 السكره المصوبه فاعل  
 هم والسكره عنده مصوبة  
 على الحال ويجوز عندها ان  
 تتأخر فقال نعم زيد رجلا  
 وذهب القراء الى أن  
 الاسم المرفوع فاعل كقول  
 الكسائي الا انه جعل  
 السكره المصوبة تفسيرا  
 منشولا والاصل في قولك  
 نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد  
 ثم نقل الفعل الى الاسم  
 المدح فقبل نعم رجلا زيد  
 وضع عنه تأخير لانه  
 وقع موقع الرجل المرفوع  
 وأعاد أقادته والصحيح  
 ما ذهب اليه الجهور  
 لوجهين أحدهما أقوله  
 نعم رجلا أنت وأنت رجلا  
 هو لو كان فاعلا لافعل  
 بالفعل والثاني قولهم  
 نعم رجلا كان يريد فاعلا  
 وبه الناصح (وجه تفسير  
 وفاعل ظهوره فيه خلاف  
 صهم) أي عن القاعة (قد  
 اشتهر) فاجاز المبرد بن  
 السراج والفارسي والناظم  
 وولده وهو الصحيح لورده  
 فاعلا وتأخر الظم قوله  
 نعم القاعة فتأخر ذلك  
 رد الهية تطقا أو إجماع  
 وقوله والتعليقون نفس  
 الفعل فاعلهم  
 فلا وهم زلا منطبق

بأن أي لا للملأنا صيرت تعدد الشمس تعدد الأيام كان شمساني كلاما ذكره عامة لكل شمس  
 يوم (قوله وفيه نظر) وجه النظر بان علم المصوعودة في هذه الصورة أيضا هو موقوف اعتبار  
 التعبد بتعدد الأيام يوم لنا مستغني عما اطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) نفور به لما قبله  
 (قوله وان فهم المعنى) أي كأي الحديث وقوله استظهارا يعني استقراء أو قوله فما وذهب أي  
 ما الظن بقية المجتهد من الوضوء أخذ وبعث طريقه الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض  
 في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء خير ما سبب لما نحن فيه بان غير صحيح لانه يلزم عليه حذف  
 الفاعل فنتبه (قوله وذهب الكسائي الخ) انظروا أنه على مذهب الكسائي والعراء أعين الفاعل  
 عن المخصوص كسائي نظيره في شرح قول المصنف وما قبله فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن  
 تناسر) أي لان الأصل في الحال أن تأخر عن ما بهما قوله مقولا أي محولا عن الفاعل كإيدل  
 عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي - قول أساده عنه الى الاسم المدح ونفس غيرا (قوله  
 لوجهين) زيد ثالث وهو قوله هم اخرونك نعم رجلا والفاعل لا يتقدم وقوله سلروا انقره البعض  
 وغيره لان الكسائي والعراء من الكوفيين وهم يجوزون تعميم الفاعل فلا يفسد هذا الوجه  
 حاشا (قوله لاتصل بالفضل) أي يارو في المثال الاول ويستتر فيه في المثال الثاني فاطلاق  
 البه من استناده ليس في محله (قوله قولهم نعم رجلا كان زيد) وفيه نقاش باحتمال زيادة كان الا ان  
 يقال الاصل عدم الزيادة (قوله فاعلها وبه الناصح) أي بالناصح لا يدخل على الفاعل ل على  
 المتدا (قوله طفا أي بطق بدل أو باعاء (قوله والتعليقون) نسبة في علم بعض الفوقية  
 وسكون العين المجتهد وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مقضو ح لا يستقل كسر بين مع ما لا بد  
 وقد تكسر فقه شيع الاسلام عن الجوهري والعلمون قوم من بصاري العرب بقرب الزوم منهم  
 الا شغل وأراد بالفضل الأب والابن بفض الرأى وشديد اللام المرأة اللاصقة بالمرأة لفظ  
 الآية والمطابق صفة العاتق من الطوبى وبها المدح والمؤثوم به ما يبلغ لكن المراد  
 به المرأة التي تتأخر بها تعظم بهجبرتها قاله العيني وغيره وبعبارة العاموس المطبق البليغ  
 والمرأة المتأخرة تحبسه بغيرها اه وكان الثاني مأخوذا من الساطع وهو شقة تلبسها  
 المرأة وتشد وسطها فتسل الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل على الارض (قوله ومن  
 الشرحا كني) في بعض النسخ استقاما وليس صواب (قوله وقد جاء التبر الخ) جواز، مما يقال  
 التبر لرفع الاجام ولا اتمام مع الفاعل انظروا (قوله وتأخر لانا ماصح) أي يجعل فتاة وغلا وادا  
 وقد لا أحوالا مؤكدة أو زاد مفعولا به لتزود اول البيت (قوله ان أولاد معي رائدا) أي معه  
 كالمثال الثاني أو بانه كالمثال الاول واثالث (قوله كقوله ففهم المرأة الخ) مثال لما تأخر معنى  
 رائدا وهو كونها ميا فكان الاولى للشارح أن يؤخر قوله والافلاص الامثلة ونهاى نسبة الى  
 حاشا بكسر القوقبة وهي منازل عن بعد من بلاد الحجاز في النسبة اليها الكسرة مع تشديد الياء  
 والضم مع تخفيفها كسكان كايلا الذي باب التبر (قوله من متخفت) قال هم قد يقال هو بهذا  
 المعنى ليس محالين فيه بل هو سبب للفاعل اه وتعبه البعض فقال هذا يقتضي المسانحة في  
 كل ما تأخر معنى رائدا كالا يظن ولا يفسر ما به اه وهو فاسد لانه لا يأتي فيما أولاد معنى رائدا

(و ب سبب ثالث) وقوله ففهم المرأة زادا أي زادا ومن الشرحا كني من كلامهم نعم القليل قليل أصحح بن بكر وتطلب  
 وقد جاء التبر حيث لا اتمام برفع التبر كسب كقوله وقد جعلت بان تدريس محمد من غير أدبان البرية فدينا ومنه سبويه  
 والتبر في مثل هذا لا ماصح وقيل ان تأخر معنى رائدا جازوا فلا كقوله ففهم المرء من رجل تعالى وقوله وقائلة نعم الفتي  
 أنت من فتيه أي من متخفت أي كرم وفي الأصل هم المرء من رجل لم يزل لنا فاشا ولم يفتش ذا



كنفاً من أفعالها ومما فيه ابن عصفور (وما في موضع نصب) هي في موضع رفع وقبلها المخصوص وقيل كانه  
 (في نحو نعم ما يقول الفاضل) بشد اشتروا به أنفسهم فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلقوا على ثلاثة أقوال  
 الأول أنها إنكرة موصوفة بالفعل بعدها المخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزهبي والقارسي في أحد قوليه والزهري  
 وكثير من المتأخرين والثاني أنها إنكرة (٢٦) غير موصوفة والفعل بعدها صفة للمخصوص محذوف أي شيء والثالث أنها تمييز

والمخصوص ما أخرى  
 موصولة محذوفة والفعل  
 صلة الموصولة المحذوفة  
 ونقل عن الكسائي وأما  
 القائلون بأما الفاعل  
 فاختلقوا على خمسة أقوال  
 الأول أنها اسم معرفة  
 تام أي غير مفتقر إلى صلة  
 والفعل صفة للمخصوص  
 محذوف والتقدير نعم الشيء  
 شيء دلت وقال به قوم منهم  
 ابن خروف ونقله في التسهيل  
 عن سيبويه والكسائي  
 والثاني أنها موصولة  
 والفعل صلتها والمخصوص  
 محذوف ونقل عن القارسي  
 والثالث أنها موصولة  
 والفعل صلتها وهي فاعل  
 يكتفي بها وصلتها  
 المخصوص ونقله في شرح  
 التسهيل عن القراء  
 والكسائي والرابع أنها  
 مصدرية ولا حذف  
 والتقدير نعم فعلها وإن كان  
 لا يحسن في الكلام نعم فعلك  
 حتى يقال نعم الفعل فذلك  
 كما تقول أظن أن تقوم ولا  
 تقول أظن قيامك  
 والخامس أنها إنكرة  
 موصوفة في موضع رفع  
 والمخصوص محذوف وأما

بنا بعه فاعرفه (قوله كنفاً) أي ستر (قوله وما هي الخ) أو دعه عليه بناء على القولين الأخيرين من  
 أقوال كور ما تميزاً أن ما مساوية للضمير في الإيهام فكيف تكون مميزة وأجيب بأن المراد منها  
 شيء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب إقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد  
 والفاعل على أنها تمييز الضمير المستتر في نعم ونس وسكت عن من وهي مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة  
 تامة بل هي إما موصولة أو إنكرة تامة أو موصوفة كقوله • ونعم من هو في سر وأعلان •  
 وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل) أي من كل تركيب وقع فيه  
 بعد نعم أو نس ما حذفت عليه (قوله أنها تميز) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر  
 أن يقول والثالث كاشاني إلا أن المخصوص ما أخرى اهـ (قوله لما الموصولة المحذوفة) أنظر في  
 محل الإصهار ولا يصاح (قوله والفعل صفة للمخصوص محذوف) أو دعه عليه وعلى ثاني أقوال كون  
 ما تمييز الروم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في وسباني أنه  
 ضرورة (قوله والتقدير نعم الشيء شيء فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت فخصص عن الفاعل  
 المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أهم ولا مساوياً كما في الجمع  
 لكه لا يأتي على القول بأن اللفظ الخارج مساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن  
 لا ضرر بذلك لأن اشتراط ما ذكرناه هو على القول بأن اللفظ في ما يظهر أنه أمـ (قوله أنها  
 مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا المجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن  
 الفاعل ما ذلك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقاً وأما القائلون بأما الفاعل أي ما فقط أو مع ما  
 بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعي أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنبسط  
 وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سمد الفاعل والمخصوص (قوله  
 وإن كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا أنها موصولة) أي والفعل صلتها  
 (قوله وأما القائلون بأنها كانه) هذا صارت الأقوال فصيلاً في ما المتولة بجملة فعلية عشرة (قوله  
 كفت نعم) لا نعم ونس لعدم تصرفها ما أشبه الحرف فجاز أن يكفها كما يكف الحرف بما نحو  
 ربما (قوله في ما إذا وليا الخ) فديقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنعم ما يقول  
 الفاعل كل تركيب وقعت فيه ما بعدهم متولة بشئ اسماً كان أو جملة فعلية قال ليها اسم ولا غيره  
 نحو دققت دقاً ما قبل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة بغير الفاعل مستغر عليها ما  
 فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضاً في كلام المصنف بأن يراد بنعم الممثل كل تركيب وقعت  
 فيه ما بعدهم مطلقاً (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعله  
 مما قبله والتقدير في الآية وهم الشيء هي أي الصدقات أي أباؤها لأن الكلام فيه حذف  
 المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاتفصل وارفع (قوله وابن السراج والقارسي) نقل في التسهيل  
 عنها أنها موصولة والتقدير نعم التي هي مفعولة لكم أي الفعل التي فعلتموها من أباها الصدقات  
 فلهما قولاً في المسئلة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما كبة مع الفعل) أي

القائلون بأنها المخصوص فقالوا أنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما صنعت  
 والتقدير نعم شئ الذي صنعت هذا قول القراء وأما القائلون بأنها كانه فقالوا أنها كانه نعم كما كفت قل وطال قصير دخل على  
 الجملة الفعلية في تنبيهات الأول في ما إذا وليا اسم نحو نعم ما هي ثلاثة أقوال • أحدها أنها إنكرة تامة في موضع نصب على التمييز  
 أو الفاعل مضموم والمرفوع بعدها هو المخصوص • وثانيها أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد  
 وابن السراج والقارسي وهو قول القراء وثالثها أن ما كبة مع الفعل ولا موضع لها من الأعراب

والمرحوم بعدهما والفاعل وقال به قوم وأجازه القراءه الثاني الظاهر أنه إنما أراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره  
عليه ما في شرح الكافية الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي (٢٧) بدأ به وهو ان ما عجز وكذا عبارته في

الكافية وذهب في التسهيل  
الى أنها معرفة تامة وانها  
الفاعل ونقله عن سيويه  
والكسائي (ويذكر  
المخصوص) بالمدح أو الذم  
(بعد) أي بعد فاعل نعم  
وبش نحو نعم الرجل أبو  
بكر وبش الرجل أوله  
وفي اعرابه حينئذ ثلاثة  
أوجه أن يكون (مبتدا)  
والجمله قبله خبر (أو) يكون  
(خبر اسم) مبتدا محذوف  
(ليس يبدأ أبدا) أو مبتدا  
خبره محذوف وجوبا والاول  
هو الصحيح ومذهب سيويه  
قال ابن الباذل لا يجوز  
سيويه أن يكون المختص  
بالمدح أو الذم الا مبتدا  
وأجاز الثاني جماعة منهم  
السمرقاني وأبو علي  
والصهرجي وذكر في شرح  
التسهيل ان سيويه أجازه  
وأجاز الثالث قوم منهم ابن  
عصفو وقال في شرح  
التسهيل وهو غير صحيح  
لان هذا المحذوف لازم ولم  
يجد خبرا يلزم حذفه الا  
ومحله مشعول شيء يسد  
مسده وذهب ابن كيسان  
الى أن المخصوص بدل من  
الفاعل ورد بأنه لازم  
وليس البدل بلازم ولأنه  
لا يصلح لمباشرة نعم (وان  
يقدم مشعره) أي  
بالمخصوص (كسائي) من  
ذكره (كأعلم نعم المقتنى

كثير كسب مع ذاعلى انقول به كاسياني (قوله والمرحوم بعدهما والفاعل) سكنت عن المخصوص  
فيصح أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أي أقوال التميز  
وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تامة) وأنها الفاعل  
هذا عين الاول من الخمسة فلو قال الى أول الخمسة لكان أخصم وقوله ونقله عن سيويه والكسائي  
مكرر مع قوله سابقا ونقله في التسهيل عن سيويه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو  
المخصوص بالمدح بعد نعم والذم بعد بش وسمى مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس  
(قوله بعد) أي وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره في التسهيل وبحر عليه  
في التوضيح وهو المنهج الذي ينبغي أن تحمّل عليه عبارته هنا وفي الكافية عملا به قد رده من جل  
الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) أي حين اذ ذكر بعد (قوله والجمله قبله خبر) والرايط عموم الفاعل  
أو عادة المبتدا بمعنى كأم (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح يريد وقوله أو مبتدا الخ  
والتقدير يزيد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) أي لسلامته من التقدير ومما أورد على قول  
الاجال وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدا اختلاف  
الاصل أيضا قال الدمايني ورح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو  
خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شائع وأما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جمله  
على المبتدا وخلاف الخبر المذكر من عائذ الى المبتدا وقوع الظاهر موقع المصغر وبأن الابهام  
والتفسير على الوجه الثاني تحقيقه وهى الاول تقديري اه (قوله قال ابن الباذل) هذا تأييد  
لقوله ومذهب سيويه فقوله الا مبتدا أي خبره الجمله قبله بقرينة أن الكلام في القول الاول وأن  
قول ابن الباذل تأييد لكون القول الاول مذهب سيويه فقوله البعض أو محذوف الخبر وجوبا  
غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يجتنع أن يجعل قوله مبتدا شاملا له لكونه غير صحيح  
هذه ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدر في كلام المصنف (قوله شيء يسد مسده) أي  
كتمل وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدا وهنالم يشتمل المحل شيء يسد مسد الخبر (قوله  
بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كافي الهمع اه وهو اعيا بطهر  
على جعل آل جنسية لا عهدية والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل لازم) قال يس ود  
يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه نائبا لا يقدح في الروم كانه محرور رب (قوله  
ولانه لا يصلح لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح ولا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل علام الامر قال يس  
وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يعتز في التاسع ما لا يعتز في المتبوع قال في الارتشاف قد  
يجوز في الاسم اذا وقع بدلا لا يجوز فيه اذاولى العامل فاهم جعلوا انذأت قائم على البدل وان  
كان لا يجوز ان أنت اه والتعبير بتقديم الجواب (قوله وان يقدم مشعره) أي لفظ مشعر  
بمعنى المخصوص أي دال عليه سواء صلح لان يكون المخصوص نفسه لو أخر كافي مثال المتن أولا فحو  
انا وجدناه صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أي عن ذكر المخصوص ولم يكن  
مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا ظاهر عبارته الذي جازاه الشارح وسيأتي فيها وجه  
آخر (قوله فاعلم مبتدا) أقولا واحدا المخصوص في الخلاف المتقدم الذي في المخصوص المؤخر بعنوان  
كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية محذوف أي الزم العلم ورفع خبره  
محذوف جواز أي الممدوح العلم أو مبتدا أخبره محذوف جواز أي العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه  
من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الأوجه في

والمقتنى فاعلم مبتدا أقولا واحدا والجمله بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو انا وجدناه صابرا ثم العبد وقوله ان ابن  
عبد الله بن عيسى الذي هو ابن العشرة وقوله

إذا أرسلوني عندته تذر حاجه \* (٢٨) أمارس فيها كنت نعم الممارس (تنبيهات) الاول توهمسم عبارته هنا وفي

الكافية أنه لا يجوز تقديم  
المخصوص وان المتقدم  
ليس هو المخصوص بل  
مشعر به وهو خلاف ما  
صرح به في التسهيل الثاني  
حق المخصوص أمر أن  
يكون مختصا وأن يصلح  
للاخبار به عن الفاعل  
موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم  
بعد بئس فان بانه أول  
تحوين مثل القوم الذين  
كذبوا أي مثل الذين كذبوا  
اه (واجعل كبئس) معنى  
وحكما (سأ) تقول سأ  
الرجل أبوجهل وسأعطب  
النار أبولهب وفي التنزيل  
وسأت مرتقا وسأ ما  
يحكمون (واجعل فعلا)  
بضم العين (من ذى ثلاثة  
كعم) وبئس (مسجلا) أي  
مطلقا يقال أجمعت الشيء  
إذا أمكنت من الانتفاع  
به مطلقا أي يكون له  
مالهما من عدم التصرف  
واقادة المسدح أو الذم  
واقضاء فاعل كفا لهما  
فيكون ظاهرا مصاحبا  
لأول أو مضافا إلى مصاحبا  
أو مضافا مفسرا بقبس  
وسواء في ذلك ما هو على  
فعل أصله نحو ظرف  
الرجل زيد ونجت غلام  
القوم عمرو ومأحول إليه  
تعود مرب وجلا زيد وفهم  
رجلا خالد (تنبيهات)  
الاول من هذا النوع سأ  
فان أصله سأ بالفتح غول  
الفاعل بالضم فصار فاعلا

العلم وكلام البعض في هذه القولة والتي قبلها لا يتناول من شيء كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير  
قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولوا واحد يرجع اليهما (قوله عند تذر حاجه) بين مهمله فزال  
مجهه كما يحيط الشارح أي تذرهما أمارس فيها أي التحيل في قضائهما (قوله توهمسم عبارته) أي حيث قال  
ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به كفي ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون  
مخصوصا إذا أخر واغ قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وبقوله  
وان يقدم مشعر به كفي وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفي عن ذكر المخصوص مؤخر مع  
كون المقدم مخصوصا ان يصلح لان يكون مخصوصا إذا أخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على  
هذا التفصيل صاحب التوسيع وظاهر عبارته هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لان نفسه  
مطابقا كالمظهر والتسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف  
ما صرح به في التسهيل) أي من أن المخصوص قد يذ كر قبل نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أي  
بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لأن شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مرع ما فيه  
فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل في تناول ما ذكر من الضابط نحو نعم  
رجلا زيد وبئس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل  
زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق آباء الولد المدموم العاق آباء وقول البعض حال من فاعل  
يصلح سم وكما يدل عليه بقية كلامه واعلم أنه إذا كان المخصوص مؤثرا جازيذا كبر الفعل وتأنيده  
وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الشاب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا في التسهيل وشرحه  
للدما مبنى (قوله فان بانه) أي في المعنى أول أي بتقدير مضاف في الثاني كما يؤخذ من التمرج (قوله  
معنى وحكما) أي في أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أم تنفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الاحكام الثابتة  
لبئس قبل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها في المعنى لا تحتاج الى الجعل ورد بان المراد بالمعنى  
انشاء الذم العام وهو الجعل لامعناها الاسمي قبل الجعل (قوله وسأت مرتقا) أي مكانا أي نار  
مرتقا ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب  
مع غير ذاف ثبت له جميع ما ثبت نعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه  
وهو الصحيح والاسناد الى الصبر وغيره (قوله من ذى ثلاثة) أي حالة كقولك كاشان من فعل ذى  
ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان عبارة المصنف  
ظاهرة في المحول عن فعل بالفتح أو التكر (قوله كعم) أي كجاء نعم فيدخل بئس فهو من حذف  
المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما مفعول مطلق لا جعل أي جعله مطلقا  
أي في جميع الاحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل أي حاله كونه مطابقا عن  
عن التقييد بضم العين أصله وما في كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف  
الخ) ومن أحرأ الخلاف في الجمع بين التيسير والفاعل الظاهر وأن ما في نحو سأ ما يحكمه ون حيز أو  
فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبر أو أنه يكتفى عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا (قوله واقادة  
المدح أو الذم) أي اقادة انشائها كما مر وما يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما تستعرفه  
فقول البعض واقادة المدح أو الذم أي العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقضاء  
فاعل أي ومخصوص (قوله أو مضافا الى مصاحبا) أي ولو بواسطة قد دخل المضاف الى المضاف  
الى مصاحبا (قوله ما هو على فعل أسالة) قد يقال ان التقويل جار مجاز كرتقديرا كما قاله في نحو  
قلت وفصان فتكون حركة غير حركته الأصلية اه دون ثمرى وقد يدفع بأن الأصل عدم التقدير  
(قوله وماحول إليه) ثم ان كان معتل العين بقي قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام  
ظهرت الواو وقلبت الياء أو ان نحو غزرو ومو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمي هه (قوله ثم ضمن)

هكذا كثر ما أضافه إليه بالذکر كلفاء القبول فيه . الثاني انما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا  
للتعجب منه مضننا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاة عن الاخفش ( ٢٩ ) . الثالث يجوز في فاعل فعل المذکور الجرا بالباء

والاستغناء عن آل  
واضماره على وفق ما قبله  
نحو حب بالزور الذي لا يرى  
منه الاصفحة أو لما  
وفهم زيدوا الزيدون  
كرموا رجالا نظرا لما قبله  
من معنى التعجب الرابع  
مثل في شرح الكافية  
وشرح التسهيل ونحوه  
ولده في شرحه بعلم الرجل  
وذكر ابن عصفور أن  
العرب شذت في ثلاثة  
ألفاظ فلم تحولها الى فعل  
بل استعملتها استعمال  
نعم وبس من غير تحويل  
وهي علم وجهل وممع انتهى  
( ومثل نعم ) في المعنى حب  
من ( حبذا ) وتريد عليها  
بأنها تشعربان المدح  
محبوب وقرب من النفس  
قال في شرح التسهيل  
والهجج أن حب فعل  
يفصده به المحبة والمدح  
وجعل فاعله ذا البدل على  
الحضور في القلب وقد  
أشار الى ذلك بقوله ( الفاعل  
ذا ) أي فاعل حب هو لفظ  
ذا على المختار وظاهر مذهب  
سيبويه قال ابن سرف بعد  
أن مثل حبذا زيد حب  
فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ  
وخبره حبذا هذا قول  
سيبويه وأخطأ عليه من  
زعم غير ذلك ( تنبيه )  
في قوله الفاعل ذا تعريض  
بالزبد على القائلين بتركيب

أي بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بس أي انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول فصار جامدا  
ويحذف قوله قاصرا لمرار من التكرار ودفعه بان إعادة قاصرا المدح فمهم تعديه بعد التضمين رد بان  
هذا لا يتوهم مع التحويل الى فعل بالضم لانها لازمة للزوم ( قوله بحبذا كرنا ) أي من كونه كبس في  
أحكامه ( قوله كلفاء التحويل فيه ) أي بسبب الاعلال وأورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان وشان  
لوجود الصلة المذكورة فالاولى أن يقال انما أفرد لانه للذم العام فهو أشبه ببس بخلاف نحو جهل  
فان الذم فيه خاص وليكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الامام سبني ( قوله صالحا للتعجب ) بان يستوفي  
شروطه المارة ( قوله يجوز في فاعل فعل الخ ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا واقتضاء فاعل كفاء لهما  
الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولى ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل  
كفاء لهما ما نصه هذا لا ينافي ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجازاة لظاهر النظم اه  
ويؤخذ أيضا كما قاله ميم من تعبيره بالجوار كغيره جواراضه فاعل فعل المذکور مفرد امدا كرنا انما  
كفاء فعل نعم نحو كرم رجلا زيدا أو رجلا زيدا أو رجلا الزيدون وكلامه في غير ساوان كانت على  
وزن فعل لانها لازمة لأحكام بس لا تنفارقها كما استظهره الامام سبني قال وهذا ان تحقق كان وجهها  
آخر لا فرادسا بالذکر ( قوله حب بالزور الخ ) أصل حب حبيب نقلت حركة الباء الى الحاء بعد سلب  
حركتها وأدغم والزور بالفتح الزاير مستوى فيه المرد وغيره وصيغة كل شئ بجانبه واللام بكسر  
اللام جمع لمه بكسر هاء أيضا الشجر المحاور ثمعة الاذن فاذا بلغ المسكب سمى حبة تضم الجسيم واذا لم  
يبلغ ثمعة الاذن سمى وفرة ( قوله نظرا لما قبله من معنى التعجب ) راجع لكل من اثلاثة قبله لخاز  
الجرا بالباء جلا على أحسن زيد وجاز الاستغناء عن آل جلا على ما أحسن زيد واجاز اضماره على وفق  
ما قبله جلا على قولك الزيدان ما أكرمهم أو الزيدون ما أكرمهم ( قوله وذا كراب عصفور الخ ) في  
كلام السيبوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لاجتماعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ  
يكون التشيل بعلم الرجل محبا فاعرفه ( قوله في المعنى ) أي انشاء المدح العام أي وفي الصيغة على  
الاصح والمضى والنقل الى الانشاء والوجود وتنفارها في أنها لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وفي  
جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتج الى التأويل في المجلدين اه  
بس ( قوله حب من حبذا ) أشابه الى ان في عبارة المصنف مسامحة لان المعاني لنعم حب فقط  
لا حبذا وانما ارتكبتها انكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا واما قول البعض ببعالشيخا انما  
ارتكبتها اشارة الى أن مماثلتها نعم اذا اتصلت بها أفردت أنها عاتل نعم في نحو حب رجلا زيدا فما قصد  
به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل بذبح كما مر فتدبر ( قوله وقرب من النفس ) مفاده  
استفادة القرب من حب لاستلزام المحبة وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سبقه  
عن شرح التسهيل ( قوله على الحضور ) أي حضور معناه لكونه محبوبا ( قوله الفاعل ذا ) هو  
كفاعل نعم لا يجوز انبساطه فاذا وقع بعده امم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة ميم ( قوله وزيد  
مبتدأ ) أي لانه المخصوص كعائت والربط ذا أو اعمه وم ان أريد به الجنس سم ( قوله هذا ) أي  
ما ذكر من ان حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ أخبره حبذا ( قوله وأخطأ عليه ) عداه بعلی تضمينه  
معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور ما لا يحسن فالذي ينبغي أنه ضمنه  
معنى جار مثلا وقول من زعم هو ابن عصفور كما سبق في الشرح ( قوله فصار الجميع فعلا ) ضعف بأنه  
يلزم عليه تغليب الضعف الجراين وبان تركيب فعل من فعل واسم لا نظيره ( قوله فصار الجميع  
اسما ) أي بمنزلة قولك المحبوب اه دما ميني وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لان

حب مع ذاولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية فنقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل غلبت الاسمية فنسرف الاسم  
فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه

وأجاز بعضهم كون حبذا خبر مقدما (وان تردد ما قبل لا حبذا) زيد فهي بمعنى بشئ ومنه قوله **الاحبذا أهل الملا غير أنه** **ه** اذا ذكرت فلا حبذا هي **ه** (وأول ذا المخصوص) أي اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لـ لا يتقدم بحال قال في شرح التسهيل أغفل كتب من التعويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال (٣٠) في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد لا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من

أجل اجراء حبذا مجرى المثل وبحب في ذات أن يكون بلفظ الافراد والتذكير (أيا كان) المخصوص أي أي شيء كان مذكراً أو مؤثماً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً (لا تعدل بذاً) عن الافراد والتذكير (فهو يصاهي المثلاً) والامثال لا تعبر فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب أولاء الزيدون ولا حب ذى هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات قال ابن كيسان انما لم يحتج لـ ذاً لانه اشارة إلى مذكر محذوف والتقدير في حبذا هند حبذا حن هند وكذا باقي الامثلة ورد بأنه دعوى بلاينة في تنبيهات في الاول انما لم يحتج الى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذاً فاعلاً وأما على القول بالتركيب فلا الثاني لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون خبراً مبتدأ واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا كونهما اكتمافاً بتقديم الوجهين في

اهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة ان اهملت عمل ان أوليس وبق وجه آخر وهو كون حب فعلاً والامم الظاهر فاعله وذاملفاة (قوله وأجاز بعضهم) أي بعض القائلين بأن حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أو رده عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف وأجيب بأن الجود نشأ بعد دخول لافى لم تدخل الاعلى فعل متصرف وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا اثبات الذم وبالتالي يجاب عن الاعتراض على الاول بان لا اذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها ويجاب أيضاً عنه بأن نقل الى الانشاء أشبه الفعل الدعائي (قوله وأول ذا المخصوص) ذامفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي اجعل المخصوص والياء ذامافي اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أي لا على ذاً ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيكون في حب خبر هو الفاعل عائد على زيد وذامفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد (قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضاً هو موجود مع التأخير أيضاً وان كان أقوى مع التقديم قبل وانما كان هذا التوهم بعيداً لاشتراك التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتمل وحبذا لا زيد حبذا (قوله أيا كان) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أيا مائدها ورجلة لا تعدل بذاً جواب الشرط على حذف فاعله الجراء وقوله فهو الخ تعليل للنهي عن العدول وعمل مع أن التعليل ليس من وظائف المنون اشارة الى رد توجيه ابن كيسان الاتي في الشرح وهو جواب الشرط ورجلة لا تعدل بذاً معترضة والباء في بدالما على باها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير أي بمعنى عن أي لا تعدل عن لفظ ذالى غيره وضمير فهو يرجع الى ذات تقدير مضاف أي تركبه أي التركيب المشتمل عليه (قوله بضاهي المثلاً) أي في كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تعبر أي فكذلك ما شابهها (قوله لانه اشارة الخ) وقال الفارسي لان المراد منه الجنس مع (قوله الى مذكر محذوف) أي مضاف الى المخصوص (قوله ورد) أي هذا التوجيه بأنه دعوى بلاينة أي دليل لعدم ظهور هذا المقدور في شئ من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يحتج لـ ذاً لانه اشارة الى القول بالتركيب فلا) أي لان المجموع فعل او اسم مبتدأ وذال ليس اشارة الى شئ حتى يعتبر به المطابقة نعم يرد ان المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزيدان مثلاً ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسماً بأنه هي اعانة معنى كل من الزيد بن مثلاً قائل (قوله خبر مبتدأ واجب الحذف) أي أو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً على قياس ما تقدم وذهب بعض الى أنه بدل وبعض آخر الى أنه عطف بيان وورد بها أنه يلزم عليها وجوب ذلك التابع وورد البدل أنه لا يحل محل الاول وورد البيان وروده نكرة اه دما مبنى في رد البدل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا المحذوف أي لولا الحياء بمعنى لذكرهن وقوله منعت أي أعطيت الهوى أي هوى ما ليس بالمتقارب أي القريب أي ما لا طمع فيه (قوله او خبر بالباء) أي على قلة بخلاف فاعل نعم فان جرء بالباء متمتع وفاعل فعل فان جرء بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو حب زيد

قبله خبره وان يكون خبراً مبتدأ واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا كونهما اكتمافاً بتقديم الوجهين في

مخصوص نعم هذا على القول بأن ذاً فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم اهراسه الثالث محذوف المخصوص في هذا الباب العلم به كافي باب نعم كقوله **الاحبذ لولا الحياء** ورجاء منعت الهوى ما ليس بالمتقارب أي **الاحبذ** ذكر هذه النساء لولا الحياء وما زاد ما يبارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخر اه (وماسوى ذاً ارفع بحب او خبر بالباء) فهو حب زيد



رجلا وجب به رجلا (ودون ذا انضمام الحما) من حب بالنقل من حركة العين (كثر) (٣١) وينشد بالوجهين قوله وحب بها مقتولة

حين نقله ا مامع ذا فيجب  
فتح الحاء في تنبيهه ان في الاول  
قال في شرح الكفاية  
وهذا التعويل مطرد في  
كل فعل مقصوده المدح  
وقال في التسهيل وكذا في  
كل فعل حلقى الفاء مرادا  
به مدح أو تعجب انشائي  
قوله كثر لا يدل على أنه  
أكثر من الفتح قال الشارح  
وأكثر ما تجوز به حب مع  
غير ذامضه ومه الحاء وقد  
لا تضم حازها كقوله لخبذا  
ربا وحب ديناه في خاتمه  
بفارق مخصوص حبذا  
مخصوص نعم من أوجه  
الاول أن مخصوص حبذا  
لا يتقدم بخلاف مخصوص  
نعم وقد سبق بيانه الثاني  
أنه لا تعمل فيه التواضع  
بخلاف مخصوص نعم الثالث  
أن اعرابه خبر مبتدأ  
محذوف أسهل منه في باب  
نعم لان ضعفه هناك اشأ  
من دخول فواضع الابتداء  
عليه وهي لا تدخل عليه  
هنا قاله في شرح التسهيل  
الرابع أنه يجوز ذكر  
التمييز قبله وبعده نحو حبذا  
رجلا زيد وحبذا رجلا  
قال في شرح التسهيل  
وكلاهما سهل به  
واستعماله كثير الا ان  
تقديم التمييز أولى وأكثر  
وذلك بخلاف الخصوص  
بذم فان تأخير التمييز عنه

رجلا) قال البعض تبعا لسم هذا صريح في ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان  
يكون اسم جنس محلى بال او مضافا الى المحلى بها او ضميرا مفسرا بغير اوله فظ ما ومن كما صرح به  
الشاطبي كفاعل نعم اه وما نقله عن تصريح الشاطبي وان تبادل من عموم قول المصنف واجعل  
فعلا من ذي ثلاثة كضم مسجلا مخالف لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الخبر بالباء  
والاستغناء عن ال وانه عار على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه  
من معنى التعجب اه فتقبل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافقا لما سلفه سابقا (قوله ودون  
ذا) حال من محذوف لا علم به اي انضمام الحما من حب حالة كونها دون ذا كثر وقوله بالنقل اي  
يسببه متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في ان اصل حب  
حب بضم العين اي صار حبيبا وبه صرح غير ايضا (قوله وحبهم الخ) صدره  
قلت اقتلوا عنكم عزاجها الصهير للخمرومر اجها الماء وقتلها به اضعا في حديثها ولهذا عدا بهن  
وه فتولة اي مزوجة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) اي ان جعلنا كالكلية  
الواحدة كافي التوضيح قال المصنف فان جعلنا باقيتين على اصلهما حاز الوجهان (قوله وهذا التعويل)  
اي نقل حركة العين الى الفاء (قوله في كل فعل مقصوده المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن  
أولا كضرب وبه صرح في الاوتشاف وان نظرا الى كلامه في التسهيل قيد بحلقى الفاء (قوله  
مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذ كر لساواة الذم له في الحكم ثم الصواب أن  
لواكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم  
وبسبب معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم  
ثابت لفعل بضم العين مطلقا ضمن تعجبا أولي بضمه بل فعلا كان أو اسما دما مبنيا (قوله لا يدل على  
أنه أكثر من الفتح) قال هم قد يقال بل يدل لان المراد كثر بالنسبة الى الفتح فيفيد أنه أكثر منه  
(قوله لخبذا ربا وحب ديناه) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب  
دينا (قوله وقد سبق بيانه) أي يكون المصنف صرح بتقدمه في التسهيل وان كانت عبارة هنا في  
الكفاية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله أنه لا تعمل فيه التواضع) بخلاف مخصوص نعم فانها  
تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول فواضع الابتداء) أي لانها لا تدخل الاعلى  
المبتدأ (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كفي التسهيل نحو حبذا مبدؤا والمال وحبذا  
المال مبدؤا لاذ قصد الحال دون التمييز (قوله الا ان تقديم التمييز أولى) أي لا كثرته بقوله  
وأكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز وميزه ومن هنا يعلم أن المراد بابلاء المخصوص  
لذا ياقا به بعده وان لم يتصل به فالقصور نفي تقدمه على حبذا لانني الفصل بينه وبين ذوا الفرق بين  
هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الاشارة لفعل تاليا للضمير ذكره هم وقوله نادى أي شاذ

فأفعل التفضيل

قبل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانها لا يسأل على زنة أفعل وأولى منه التعبير  
باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأجمل مما يدل على زيادة القص لا على الفضل ويدفع الاول بان قوله  
أفعل أي لفظا أو تقديرا وخير وشمر من الثاني ويدفع الثاني بان المراد بالفضل الزيادة مطلقة في كمال أو  
نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان الاولى حذف لزوم لان المقضى  
لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بان اضافته لزوم  
الى الوصفية من اضافة المصغرة الى الموصوف أي للوصفية اللازمة أي الاصيلة لان الوصفية  
المعارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف وألفين عارض الوصفية الخ فاعرفه (قوله ولا

نادى كاسق ورائه أهمل **فأفعل التفضيل** وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو متع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا



(به الى التفضيل صل) عند ما منع صوغه من الفعل لكن أشد ونحوه في التبع (٣٣) فعل وهما اسم وينصب هما مصدر

اصعل المتوصل اليه  
تيسير مقول ريد أشد  
استخرج احسن عمرو وأقوى  
بناشوا أنفع موتا (وأفعل  
للتفصيل صلة) ان تقدير  
اراعطاع احدا من  
أل والا صفة حارة  
للمفصول وقد احتجاني أنا  
أكثر من لا ولا أعرفها  
أي من أنما المضاعف  
والمقرون بال فيجمع وصلها  
عن في نهايتها الأول  
حلت في مع من هذه  
وهذه المبرور من وادسه  
الى أم لا تشاء العا  
والله ذهبيا وبه لكن  
أشار الى أنها بعد مع ذلك  
معنى التي في فقال في  
هو أفصل من يده صلة  
على بعض ولم نعم ذهب في  
شرح السهل الى أنها  
معنى المحاوره وكان الفائل  
ريد أفصل من عمرو يقال  
حاور ريد عمرا في الفصل  
قال ولو كان الابداء  
مقصودا لكان يقع بعدها  
الى قال ويطلب كوسا  
للتبعص أمران أحدهما  
عدم صلاحية  
موضعها والآخر كون  
المحوررها عاما نحو الله  
أعظم من كل عظيم  
والساهر كما قاله المرادى  
مذهب اليه المبرور وما ربه  
الساظم ليس الارم لان  
الاشاء قد ترك الاحار  
به لا يكونه لا يعلم أو يكونه  
لا يقصدا الاخبار

كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير: ما نهى الجمع وصل  
الح وكس على نصية (قوله به الى التفضيل صل) قال الدمامين ههنا بحث وهو أن فعل التفصيل  
بقصص اشتراك المفصل والمفصل عليه في أصل الحدث وزياده المفصل على المفصل عليه فيه ولم  
في كل صورة توسل فيها بأشياء تكون أشد وجوده في الطرفين وراثة في طرف الفعل وهذا  
قد لمب باعتار التفسير والفتا نقصه اشتراك ريد وعمرو في الاستدراج مثلا لا في شدته ران  
استخراج ريدنا مدنا بسببه الى استخراج عمرو لا أشد الخ في التوصل في مثل ذلك أسد مع  
دلالة على خلاف المتصو (قوله لكن أشد الخ) دفع بناء سائرنا توهم ساوى لما هو بين حد  
أشدها في التبع وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله ويصعب الخ) أخذه من قول المصنف  
في باب التبعيض والفاعل المعنى يصعب بالاعمال وهو ما قد دفع ما يقال الا دلالة على باب التبعيض توهم  
حوار نصب المصدره اخرجه بالناء ان صفة على المنعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشايع ا قوله  
والجمع موتا) وهذا المثل ليس بمشاكل بل لان المقصود الاخبار ان ريد في الصفة لا في  
الموت وهو على الابل (قوله به ان يبدل أي اب أنق على أنه من افادة لريد على مع من وان عرى  
عنها لم يصب وصله عن لسطا ولا تقدير كما سبغ (قوله قد ريد) أي أن يحد مع عمرو ريد العلم  
به ولو لم يعلم لم يجر الحدف قد ريد كرم العلم بخود ما عدا الله خير من الله من العا فانه لا ما يبي  
(قوله في جمع وصلها ب) أي ان الكلام بها وهي الحارة بالمفصول وهو الا مع الوصل في  
المحوررها او حلت لم المفصول وهو مع الاسماء كورصر نحو مع الى حكم المند كورلان آل  
اشارة الى معي نه لم كره لفظا وحكاية به يشعر بالمفصول وهي هذا لا يكون في فعل  
التفصيل الالهي الذي يعرف من كرم المقبول فانه شارح الجامع او له ان في مع من هذه  
أي على ثلاثة اقوال قول المبرور ووليدويه وقول المصنف في شرح السهل (قوله لا بداء لغاية)  
أي المسافة في ارتفاع نحو حيرمه أو انطاط نحو ريد (قوله والله ذهب سيبه) اخص يرجع  
الى امه الا تشاء لغاية لا يبدل كونه فقط كما يقول المبرور ليل ما (قوله معني التي في) يرجع من  
قول سيدويه في هو أفصل من ريد وصله على بعض لم نعم ان المراد ان مع من كون سحر رها بعضا  
لا التي في بعض المتقدم في حروف الحيرة حيث دلل بعض الوجه الاول من وهي انطال التي في بعض  
الاستيع (قوله الى انها معني المحاوره) أي محاوره السائل المفصول عن ريدته علمه في الوصف  
والمراد انها تفيد ذلك مع بقية التركيب فقط الا ان اس أم الوكبات للمحاوره لصح ان تقع موقعا  
عن على أن صحة وقوع المراد في موقع مرادفه اذ الجمع مع وهو اميم مانع وهو الاستعمال لان  
اسم التفصيل لا يصاحب من حروف الجرا لا من وهذا الجواب الثاني ذكره المصريح والشعر وهو  
أولى لان التزام كون المقيد للمجاورة جملة التركيب مع كونه قابلا للجمع يؤدي الى عدم حسن تقابل  
الاقوال الثلاثة فالأولى أن المقيد لها من ريد التركيب قريبة على ارادة المحاوره من من فتد  
(قوله كون المحوررها عاما) أي انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم من كل  
شيئ (قوله وانطاط مراد به المبرور) أي من كونه الا تشاء لغاية فقط ووجه ظهوره أن من  
لا تحمل على غير الا تشاء الادامع منه مانع لانه أشد ههنا مانع وهذا لا مانع منه ولا حاجة الى  
احرازها عنه (قوله ليس الارم) أي في جميع مواقع استعمال من الا تشاء (قوله لان الا تشاء  
قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المحوررها والمفصل عليه أنه الذي قصد بيان التبعيل عليه  
والا للمفصل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال في معنى ككون المضاف اليه هو  
المفصل عليه أياه سم (قوله ويكون ذلك) أي ترك الاخبار بالانها سواء كان تركه عدم علمه  
أو لعدم قصد الاخبار به وقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع لاني فقط كما هو الظاهر غير

(٥ - صان ثالث) ويكون ذلك انما في التفصيل اذ لا يصح ان يسمع على مثل الا تشاء الثاني أكثر ما يحدث من محوره رها اذا



كان أفعل خبرا كالآية يقول إذا كان حالا كقوله (٣٤) دفوت وقد غلبناك كالبدرا أجلا أي دفوت أجل من البدر

أو صفة كقوله

نروحى أجدر أن تقبلي  
غدا يجنبني بارد ظليل  
أي تروحى وأنى مكانا أجدر  
من غيره بأن تقبلي فيه  
الثالث قوله سله يقتضى  
انه لا يفصل بين أفعل وبين  
من وليس على إطلاقه بل  
يجوز الفصل بينهما  
بمعمول أو عمل وقد فصل  
بينهما بالو وما اتصل بها  
كقوله

وافولك أطيب لو بدلت لها  
مرما موهبة على خير  
ولا يجوز غير ذلك الرابع  
إذا بنى أفعل التفضيل  
مما بعده على ما جاز الجمع  
بينها وبين من الداخلة  
على المفضل مقدمة أو  
مؤخرة نحو زيد أقرب من  
عمرو من كل خير من عمرو  
الخامس قد تقدم أن  
المضاف والمفعول بال  
يتمتع اقترام ما بين المذكورة  
فأما قوله نحن بغرس الودى  
أعلمنا منا برقص الجياد في  
السدى وقوله

واسم بال أكثر منهم حصى  
فؤولان (وان المنكور  
يضف) أفعل التفضيل  
(أو مجردا) من ال والاضافة  
(الزم تذ كبر أو أن يوحد)  
فتقول زيد أفضل من رجل  
وأفضل من عمرو وهند  
أفضل امرأته وأفضل من  
دعد والزيدان أفضل

ظاهر (قوله كالآية) هي قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا محل التمثيل من الآية قوله تعالى  
وأعز نفرا (قوله أي تروحى وأنى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب لمقوله بضمهم من أن الخطاب  
للداقة وتروحى بمعنى سيري في الروح أي العشي ولا يناسب ما قاله آخر وسو به العيني من أن الخطاب  
لصغار الخيل وتروحى من تروح البت إذا طال وأجدر على تقدير وخذي مكانا أجدر وقوله بأن  
تقبلي فيه أي تمكثي فيه وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار الخيل تكون الفيولة كناية عن  
غوها ورهتها كفى العيني يجنبني بارد ظليل أي في مكان بارد ذي ظل (قوله وليس على إطلاقه) أي  
بل في موهبة تفصيل ولا يعترض (قوله معمول أو عمل) كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من  
أنفسهم (قوله بالورما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجواز الدمامني والسبوطي  
(قوله لو بدلت لها) لولا تقي أو شرطية حذف جوابها أي لأحسن الياسملا والموهبة نفرة يستمع  
فيها الماء ليدرد وقوله على حمرته ماء أي حصل على جر (قوله ولا يجوز غير ذلك) يرد عليه النداء  
لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أو عمل في كلامه  
تكرارا لا نأقول ذكره هاليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة  
للمفعول ولا تتكرر (قوله من المذكورة) أي الداخلة على المفضل عليه أما غير هالافتتاح الجمع  
بينها وبين آل أو الاساقه كقوله

فهم الأقربون من كل خير \* وهم الأبعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الباء جمع  
ودية وهي النخلة الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكرا والاشي من الخيل والسدى بفتح السين  
والدال المهملتين واناء الصبح (قوله واسم) بناء الخطاب كقوله العيني وحصى غير أي عدد أو تمام  
البيت \* وأما العرة للكثرة أي للثاني في الكثرة من كثره بالتخفيف إذا غلبه في الكثرة فقول  
البعض بعاله عبي أي الكثير فيه مساهلة (قوله فؤولان) مما أول به الأول الغاء المضاف إليه أو  
جعل مناهة لمتابع حذف دل من أعلمنا أي أعلم منا ومنع ابن جى الاضافة وجعل ناهر فوعامو كذا  
للضمير في أعلمنا باعتبار نحن ومما أول به الثاني جعل آل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم  
تذكيرا أو أن يوحد) لأن المجرى أشبه أفعل في التعجب وهو لا يتصل به علامة تنذ ولا جمع ولا  
تأنيث والمضاف للمكرة بمثلة المجرى في التكبير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل  
تخفف من كل اختصار أو أضيف أفعل إلى رجل وجار كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه  
فالأصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد وجب تكبيره لأن القاعدة أن كل مفرد  
وقع موقع الجمع لا يكون إلا مكرة فأن جاءت بال رجعت إلى الجمع وان جمعت أدخلت آل فان عطف  
على المضاف إلى المكرة مضافا إلى ضميرها قامت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأته وأعقله  
بتدكير الضمير وإفراده في المفرد وضديه والمذكور وضده على التوهيم كأنك قلت من أول الكلام  
فان أضفت أفعل إلى معرفة ثبت وجعت وأثبت وهو القياس وأجاز سيبويه الأفراد تسكبا بقوله

ومنه أحسن الثقلين جبدا \* وسالفة وأحسنه فذالا

أي أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده  
في نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا الوجه عندي جواز المطابقة  
إن لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل لزوم المجرى التذكير والافراد قيل في  
أخرج جمع أخرى مؤنث آخر أنه معدول عن آخر الذي هو المستحق لأن يستعمل لانه على وزن أفعل  
التفضيل وبمعناه في الأصل لا عن معناه الا على أشد تأخرا وان صار عن معناه (قوله وفي قول ابن

رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجل وأفضل من خال والهندات أفضل امرأتين وأفضل من دعد والهندات  
أفضل نوة وأفضل من دعد ولا تجوز المطابقة ومن ثم قيل في آخره معدول عن آخر وفي قول ابن

هائي كان صغرى وكبرى من فقاقتها انطق <sup>(تنبيه)</sup> يجب في هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (دلولاً طبق) لا قبله (٣٥) من مبتدا أو موصوف نحو زيد

الافضل وهذا الفضلى  
والزيدان الافضلان  
والزيدون الافضلون  
والهندان الفضليان  
والهندات الفضليات او  
الفضل وكذلك مررت بزيد  
الافضل وهذا الفضلى الى  
آخروه لا يأتى معه بمن كما  
سبق (ومالمعرفة ما ضيف  
ذو وجهين) منقولين (عن  
ذى معرفة) هما المطابقة  
وعدمها (هذا اذا فويت)  
بافعل (معنى من) اى  
التفضيل على ما ضيف  
اليه وحده فنقول على  
المطابقة الزيدان افضل  
القوم والزيدون افضل  
القوم وفاضل القوم  
وهذا فضلى النساء  
والهندان فضليا النساء  
والهندات فضل النساء  
وفضليات النساء ومنه  
وكذلك جعلنا فى كل قرية  
اكابر مجرميها وعلى عدم  
المطابقة الزيدان افضل  
القوم والزيدون افضل  
القوم وهكذا الى آخره  
ومنه ولتجدهم هم احرص  
الناس وهذا هو الغالب  
وابن السراج يوجهه فان  
قدراً اكبر مفعولاً ثانياً  
ومجرمياً مفعولاً اولاً لزمه  
المطابقة في الجرد وقد اجمع  
الاستعمالان في قوله صلى  
الله عليه وسلم الا أخبركم  
باحبكم الى واقربكم منى

هائي) هو ابو نواس الحسن بن هائي (قوله من فقاقتها) هي الفقاخات التي تعول الماء أو الخجرة قال  
يس والمحفوظ في البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لطن) اى حيث نث صغرى وكبرى والواجب  
التذكير وسبأى تصحيحه في كلام الشارح (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض آورد عليه قوله  
تعالى ثم ردناه أسفل سافلين اه أقول في البيضاء وحاشيته للشيخ راده ما ملحه ان أسفل اما  
صفة أمكنة مخدوفة أى الى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمته مخدوفة أى الى أزمته أسفل  
سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى ردناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين  
وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعاً وعلى الاول والاخير متصلان  
والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله ثم ردناه لانه فى معنى الجميع لرجوعه الى الانسان المراد منه  
الجنس اه أى والجميع بالياء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الاراد  
مدفوع وان الاقتصاد عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطب أنه ذكر أن محمل وجوب  
مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامداً أما اذا كان مشتقاً كفى الآية  
ولا والله أعلم ويجب أيضاً كونه من جنسه فلا يقال زيد افضل امرأة لان أفعال بعض ما يضاف  
اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشبه الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعم من الموصوف  
في قوله بعد من مبتدا أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع في  
المعنى لخصت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق في اللفظ (قوله طبق) أى  
مطابق لان اقتراحه بالأنهف شبهه بأفعل في التجب (قوله والزيدون الافضلون) أى أو الافاضل  
ولو زاده كإفعل في نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحل بال فى الخلو عن  
لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا فويت الخ) ظاهر نية أن قصد  
التفضيل على المضاف اليه وحده نارة وعلى كل ما سواه نارة أخرى وعدم قصد استفضيل رأساً نارة  
أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذي سينقله الشارح فى التنبيه الآتى عن المصنف فى شرح  
التسهيل صريح فى أن المجرد يدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأساً وأن فيه حينئذ وجهين  
لزم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى  
التكررة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الاشمع والفاص أعدلا  
بنى مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل قرنين (٣) قدبر (قوله معنى من) أى المعنى  
الحاصل معها لان التفضيل ليس بنفس معناها او اعنا هو مستفاد من افضل كما علم مما قدمه الشارح  
(قوله ومنه) أى من انقول الجارى على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأكبر  
مفعول أول جعلنا مضاف الى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عليه من  
ضعف المعنى والاولى عندى على الاضافة تفسير الجعل بالفتكين كافى فيضاوى ويحتمل أن فى كل  
قرية ظارف لغو متعلق بجعلها أو اكبر مفعول ثان ومجرمياً مفعول أول وفى كل قرية الثانى ومجرمياً  
بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يراد ما سبذكره الشارح من أنه يلزم عليه  
المطابقة في الجرد وهى ممنوعة لان الاضافة منوية أى اكبر هافتاً مل (قوله ومنه) أى من القول  
الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدهم هم احرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجد  
ولو طابق لقال احرصى (قوله وهذا) أى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج دفعها  
يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى اكبر مجرميها (قوله المطابقة في الجرد) أى وهى ممنوعة  
كما ترى النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجمع الاستعمالان في قوله الخ)

منازل يوم القيامة احاسنكم اخلاقاً (وان لم تنو) بفعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة أصلاً  
٣ قوله افضل قرشى كذا بالاسل والموافق لما يأتى فى الشرح افضل قریش اه

أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الزمخشري أجس من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده فلذا أفرد وقوله أحسنكم أخلاقا استئناف بياني (قوله أو تنويها) بالنصب عطف على لم تنو وفي بعض النسخ أو تنوها بمعنى الإباء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قون) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالمحلى آل في الخلو من لنظمن ومعناها (قوله وجهها واحد) لا يقال هذا بنا فيه ماسبق له الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفعال انعاري عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما استعرفه من أن ما في شرح التسهيل في المجرد من آل والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والاثمج أعد لابن مروان) أي عاد لا هم لانه لم يشاركها أحد من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنفسه أرزاق الجند والاشمج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجته أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أي حال كونه من بينهم أي من وسطهم وخيارهم (قوله للمجرد التخصيص) أي تخصيص الموصوف بأنه من القوم الثلاثي الثلاثا لبيان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أي مضاف إليه ليس هو أي أفعول به أي المضاف إليه الواقع عليه ما بجزريان الصفة على غير ما هي له أبرز التمهيد (قوله لا بعض ما ضيف إليه) أي مشعولا لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعي وان كان غير مشمول له بحسب الموارد منه في المقام اذ المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فذلك) أي لكون المدوى فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أنصف إليه ومالم يذوقه معنى من لعدم تبه المفاضلة سلا أو تنويها لأعلى المضاف إليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لان أفعول على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أنصف إليه وقوله ويتمنع ان قصد احسن منهم) أي لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أنصف إليه وأفعول هذا ليس بعض ما أنصف إليه والالزم اضافة الشيء الى نفسه في أخوته فلو قيل يوسف أحسن الأخوة صح لتحقيق الشرط لان يوسف أحد الأخوة (قوله يرد أفعال التفضيل الخ) أعاده مع عمله بما قدمه نوطته لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وصياغة التسهيل واستعماله أي استعمال أفعول التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجرد اعن معنى التفضيل مؤقلا باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أي عالم أو سفة مشبهة نحو هو أروع أو عليه أي هين مطرد عند أبي العباس المسبرد لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتسديد كبر فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع ايضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من آل والاضافة فلا ينافي ما مر وجب أن كان المناسب للشارح ترك التسهيل بقوله فشر كما الخ لانه مضاف وأن محل ورود ذلك اذ لم يفتقر عن المقترن عن لا يصح تجريد عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لان من هذه هي الجارة للفضل قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في التهمك أنت أعلم من الجار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة لتقديره وصرح في التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعال المقرون عن غير التهمك وأن المفضل عليه في التهمك يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرها أنت أعلم من الجار والوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التهمك أيضا وقال الدماميني أيضا وهما تنبيهان الأول قال في الكشف من وجيز كلامهم الصيغ آخر من الشفاء أي الصيغ أبلغ في حرمة الشفاء في رده فدانصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات أحداها وهي

أو تنويها لأعلى المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فهو طبق ما به قون) وجهها واحد كقولهم الناقص والاشمج أعد لابن مروان أي عاد لا هم ونحو محمد بن أبي الله عليه وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بين قريش وضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت اضافة أفعول فيها الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه معنى من فانه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه فلذلك يجوز يوسف احسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم ويتمنع ان قصد احسن منهم في تنبيهه يرد أفعال التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

(قوله أي مشعولا) وعبا يشمل أحسن أخوته لانا نقول الأخوة المعان ليس شاملا (قوله أعاده) فيه نظير ظاهر (قوله والوجه) أي لطرده الباب (قوله المشاركة) المتبادر في مدلول أفعول فيكون ما يأتي وجهها آخر

الحالة الاصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها اتصاف من هوله بالحدث الذي اشتق منه وهذا الامر كان وصفاً والثاني مشاركة معكوبه في تلك الصفة والثالث تسمية موصوفه على معكوبه فيها وبكل من هذين الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يحلج عنه ما منازبه عن الصفات وتجرد له معنى الوصفى الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يحلج عنه قيد الامر الثاني ويحلج عنه قيد آخر وذلك أن الامر الثاني وهو الاشتراك كان مقيداً بتلك الصفة فصار مقيداً بالزيادة ألا ترى أن المعنى في المثال أن العمل حلولة وأن تلك الحلولة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حوضه الخل الحالة الرابعة أن يحلج عنه الامر الثاني وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على معكوبه فتكون دلالة على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كفي يوسف أحسن اخوته اه وقد تمنع دعواه خلق الامر الثاني عنه في الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثاني من كلامهم المشهور ريد أفعل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المعنى بتوجيهين • أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يصنري أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للقول فيهن لفظ الظاهر كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضاف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا يصل فيه • الثاني أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فن هذه ليست الجارة لانه فضول بل متعاقبة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول منزول أدنى من مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثاني وإن أقروا فيه أيضاً فمن جهة أن الفعل الذي يسلم هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل في معنى عند السبيل أن يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعتك وذاعل ذلك في المثال ما رعبه زيد بعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في الابد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد وهذا من مزايا التوجيه بعزل وقال الرضى ليس المقصود في حقوقهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمحاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر وأقول وأفعل التفضيل بقيد بعد الفاضل من المفضول فن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثالي في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بالتفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضاً أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المحاطب وقد دفع هذا وتظير الدمايبي في الثاني بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا تلبس به فافهم (قوله تجور بكم أعلم بكم الخ) انما أول في هذين الموضعين بما ذكر لانه لا مشارك لله سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دمايبي (قوله وان مدت الايدي الخ) الشاهد في تأجيلهم وأعمالهم فانه بمعنى الجهل لا في أجش لانه كأعور وأجهركم يؤخذ من قول العيني الأجش الحرص على الاكل لكن قول القاموس الأجش محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في ان الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجش أفعل تفضيل (قوله سهل السماء) أي رفعها فهو متعد ومصدره سهل ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ومصدره سهل والمراد بالبيت الكعبة وسياق وجه آخر والدعا جمع بالكسر وهي الاسطوانات (قوله فشر كما الخ) قبله • أنهم جوه ولست له بكف • قاله حسان يحاطب به من هجا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكي ابن الانباري الخ) إشارة الى قول ثالث ان أفعل التفضيل لايجرد عن معنى التفضيل لاسمعا ولا قياساً (قوله وتأولوا ما استدلل به) أمار بكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه

فجور بكم أعلم بكم وهو  
أهون عليه وقوله • وان  
مدت الايدي الى الزاد  
لم أكن • بأجلهم ادأجشع  
القوم أعلم • وقوله ان  
الذي سهل السماء بنى لنا  
يتادعائه أعز وأطول  
وقوله • فشر كما لمبر كما  
الفداء • وقاسه المبرد  
قال في التسهيل والاصح  
قصمه على السماع وحكى  
ابن الانباري عن أبي  
عبيد القول بورود أفعل  
التفصيل مؤقلاً عملاً  
لا تفصيل فيه قال ولم  
يسلم له التقويون هذا  
الاختيار وقالوا لا يحل  
أفعل التفصيل من  
التفضيل وتأولوا ما استدلل  
به قال في شرح التسهيل  
والذي سمع منه فالمتشهور  
فيه التزام الامر والتمذكير  
وقد يجمع اذا كان ما هو  
لجميعهم كقوله

(قوله ويرد) لا ورود لما  
قاله في الفرق بين المصدر  
الصريح وار والفعل من  
أن الأول يفيد الحصول  
بالفعل دون الثاني على أنه  
لا يلزم من كون الشيء في  
قوة شيء أن يعطى حكمه  
من كل وجه

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم • (٣٨) كراما وأنتم ما أقام الأثم قال وإذا صح جده لتجرده من معنى التفضيل جاز

أن يؤث فيكون قول ابن  
هاني • كأن سغرى وكبرى  
من ففانها صحيا اه  
(وان تكن بتلوس) الجارة  
(مستفهما فلهما) أي  
لمن ومجرورها المستفهم به  
(كن أبدا مقدما) على  
أفعل التفضيل لاعلى جلة  
الكلام كما فعل المصنف  
اذلنم على غنيله الفصل  
بين العامل ومعموله باجنبي  
ولا قائل به (كمثل من  
أنت خير) ومن أهم أنت  
أفضل ومن كم دراهم  
أكثرهن غلام أهم أنت  
أفضل لان الاستفهام له  
الصدر (ولدى • اخبار)  
أي وعند عدم الاستفهام  
(التقديم زرا وجدا) كقوله  
فقاتلنا أهلا وسهلا وزودت  
جى الخبل بل ما زودت منه  
أطيب • وقوله  
ولا عيب فيه غير أن سر يعها  
قطوف وأن لاشئ منهن  
أكسل • وقوله  
إذا سارت أسماء يوما  
ظليمة • فاسما من تلك  
الظليمة ألمح • (ورفعه  
اظهار زرا) أي أفعل  
التفصيل يرفع الضمير المستتر  
في كل لغة ولا يرفع اسما  
ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا  
قليلا حتى سيديو به مررت  
برجل أكرم منه أبوه  
وذلك لانه ضعيف الشبه  
باسم الفاعل من قبل أنه  
في حال تجریده لا يؤث  
ولا يشي ولا يجمع وهذا اذا

أي اعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالشاركة في مطاق علم وأما هو أهون عليه فيجعل  
التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة  
الحوادث لانفس الامر وأما بما عملهم وأنحل فلا مانع من جعله للتفضيل وأما أعز وأطول فقال  
السعد المراد بالبيت المحمد والشرف وقوله أعز وأطول أي من دعائكم كل بيت وعلى هذا هما  
للتفضيل وأما فشر كالحير كما الفداء فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب  
لانهم يردان كذلك هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدلل به لافي كله فنذر (قوله اذا غاب) أي عدم  
الاعتقاد لانفس الامر انما يصح في بعض ما استدلل به لافي كله فنذر (قوله اذا غاب) أي عدم  
وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أتم لثام أبدأ لان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن بتلوس  
الخ) بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة وينبغي أن يقال ان أريدا الاستفهام عن المفضل عليه وجب  
التقديم فنقول آمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني أن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب  
التقديم ليكون المسئول عنه قد وليها وان أريدا الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فنقول أنت  
أفضل من زيد ليها المسئول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لاعلى جلة الكلام الخ)  
وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف بحجارة امثال المصنف لا يقال اذالم يقدم على الجملة خرج  
الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبة له انما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو  
أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله باجنبي) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال  
المختار جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السبعة اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا  
فليكن ما فعله المصنف مثله الا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو أفعل تفضيل  
فتأمل (قوله التقديم زرا وجدا) وفي التوسيع أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أي أتيت  
أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى الخيل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه  
متعلق بطبيب قال زكريا ويجوز نعلقه بزودت وحيدنا لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أي في  
النساء المدكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف  
وفي آخره فاء المتقارب الخطأ (قوله ظليمة) هي في الاصل الهودج كانت فيه امرأة أولم تكن ثم سميت  
المرأة مادامت في الهودج ظليمة وألمح من الملاحفة هي الحسن (قوله ورفع الظاهر) المراد به  
المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح في حيز نفسه ككلام المصنف وان  
أفرد فيه بالذكر (قوله يرفع الضمير المستتر) أي لان العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج  
الى قوة العامل سم (قوله الا قليلا) أي اذا (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أي مع عدم  
ما يجبر الضعيف من جهة وقوع فعل بعينه موقفه فلا يرد أن الضعيف موجود حتى في مسألة السكحل  
(قوله في حال تجریده) مثلها حال اضافته الى تكورة وخص حالة التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما  
سبأتى معنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات في بعض أحواله انحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في  
الاسم الظاهر الا بالشرط الاتية (قوله لا يؤث الخ) بهذا فرق الصفة المشبهة فاما تأث وتثي  
وتجمع فلهاذا عملت في الظاهر كثير وان لم يكن لها فعل بعينها وهو الثبوت (قوله اذالم يعاقب فعلا)  
جاري فيه النظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أي لم يحسن الخ  
فلم أن قوله أي لم يحسن الخ تفسير باللازم فتظن (قوله اذا سبقه في الخ) زاد غيره قيد او هو ان  
يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتدا عليه ولم يكف الذي كافي اسم الفاعل لانه لم يقو قوته  
ولهذا لا ينضب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما شرط سبق النبي ليكون أفعل التفضيل بمعنى  
الفعل فيعمل عمله وذلك لان النبي اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيز يلهافيتق أصل  
حسن كحل عين رجل متعب الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأتي

لم يعاقب فعلا أي لم يحسن أن يقع موقفه وعمل بعينه (ومتى • عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبنا) وذلك اذ لم سبقه في المساواة

وكان مرفوعه أجنيا  
مفضلا على نفسه باعتبارين  
نحو ما رأيت رجلا أحسن  
في عينه السكحل منه في  
عين زيد فانه يجزأ  
يقال ما رأيت رجلا يحسن  
في عينه السكحل كحسنة  
في عين زيد لان أفعول  
التفضيل انما أقصر عن  
رفع الظاهر لانه ليس له  
فعل بعينه وفي هذا المثال  
يصح أن يقع موقعه فعل  
بعينه كما رأيت وأيضا  
فلو لم يجعل المرفوع فاعلا  
لوجب كونه مبتدأ فيلزم  
الفصل بين أفعول ومن  
بأجنبي والاصل ان يقع  
هذا الظاهر بين ضميرين  
أولهما الموصوف وثانيهما  
للاظهار كإيت وقد يحذف  
الصغير الثاني وتدخل من  
أما على الاسم الظاهر أو  
على محله أو على ذى المحل  
فتقول

(قوله وأورد)  
وجوابه في الجاهي أيضا  
وهو في الحقيقة على قوله  
وكان الخ وحاصل الجواب  
ان قوله وكان الخ لا بد منه  
لانك سارصولته الاصلية  
فيرفع الظاهر حينئذ  
فليتم ما مل فانه من مر ال  
الأقدام

المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن السكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجاهي  
وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوزا لعمل اسم التفضيل في ظاهر الجاهي العمل في نحو  
ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وأوجب بالفرق بينه وبين مثال السكحل بان اسم التفضيل في مثال  
السكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لا اتحادا فانه لا يخص في معناه  
التفضيلي ضعف يقتضي أنه اذا زال بالنفي لم يبق لأفعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في  
الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فانه لا ضعف في معناه التفضيلي لاختلاف  
المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب  
الموصوف الصفة المتقتضى ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب الكثرة للمخصص في الاثبات دون  
طلبه في النفي لانه في الاثبات زيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذا فانك اذا قلت  
ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن أن لم يحصل لمن رأيت من  
الرجال بخلاف رأيت رجلا وفي هذا أيضا ما تقدم اراد اوجوبا (قوله وكان مرفوعه أجنيا) أى  
غيره لا بس لصير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفي كونه سببيا بهذا  
المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن لا موصوف به تعلقا كما في المثال قاله سم  
واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما  
علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن  
الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي  
أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل أى الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا أن  
يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضو لا بمعنى المثال أن السكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من  
نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن ككل عينه من ككل عين  
زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد السكحل وأوقع التفاضل  
بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية السكحل مقيدة بقيدة تارة ومقيدة باسخر تارة أخرى  
والظاهر الذي يرمر اليه صانع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعول التفضيل مطلقا في الظاهر  
لا لعمل أفعول من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله في عينه) حال من السكحل مقدم عليه وأظرف  
لغوه متعلق بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير المحرور عن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) لتعليل المحذوف  
أى وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعول الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان أفعول التفضيل الخ)  
علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبنا (قوله لانه ليس له فعل بعينه) أى في الزيادة ليعمل عمله  
ولا يرد عليه أن أفعال العلة بعينه نحو كثرني فكثرت أى غلبته في الكثرة وزدت عليه وفيه عدم اطراد  
الغلبة في كل مادم كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بعينها في الثبوت مع علمها في  
الظاهر وأن أفعول التفضيل المحرر عن معنى التفضيل بمعنى الفعل اعدم دلالة على الزيادة مع أنه  
لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح في قوله ذلك لانه ضعيف الشبه  
الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضخمة التعليل الذي قدمه الشارح وتنبه (قوله يصح  
أن يقع الخ) أى بعونه المقام (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبر عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم  
الفصل) أى ولو تقدرا كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها السكحل فان تقديره ما رأيت عينا كعين  
زيد أحسن فيها الكمل منه في غيرهما فلولا جعل السكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبي تقديره  
فلا يقال لزم الفصل بأجنبي غيره طرده لعمدة في نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبي هنا المبتدأ  
والمراد بالأجنبي هنا ما ليس من مفعولات ذلك العامل لاما لا تعلق له به بوجه ما لم يجعل السكحل  
مبتدأ أو مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين



من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فحذف مضافاً أو مضافين وقد لا يوثق بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت لعين زيد أحسن فيها السكحل وقالوا ما أحد أحسن به (٤٠) الجميل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل زيد ثم

أضيف الجميل إلى زيد للابتنه أياه ثم حذف المضاف الأول ثم أضافي ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر والاصل من محبة الصوم في أيام العشر ثم من محبة صوم أيام العشر ثم من أيام العشر وقول الناظم (كل ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق) والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكره (تبيينات) الأول انما امتنع نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه السكحل منه في عين زيد ونحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه وإن كان أفعلاً فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعبر في اطراد رفع أفعول التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيداً فأنثته وهو في هذين المثالين ليس كذلك ألا ترى أنك لو قلت رأيت رجلاً يحسن في عينه السكحل كحسنة في عين زيد أو يحسن في عينه السكحل كحلا في عين زيد معني يفوقه الحسن فانت الدلالة على

زيد السكحل فراراً من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بالضرورة ولا مقدماً على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلاً السكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فراراً من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بالضرورة والالتزام مخالفة الأصل وهو النعت بالمفرد بالضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلاً على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن أل في السكحل عوض عن ضمير الرجل فالتعابير بالذات ظاهراً وأما على أنها للجنس فلا من المماهية للكلمة المقابلة باندات ففردتها الجزئي إلا أن يختار الثاني ويقال لما كان المفرد سدر جانت المماهية للكلمة كان كما هي نفسه والتعابير اعتباراً فافهم (قوله فحذف مضافاً) أي إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد (قوله وقد لا يوثق بعد المرفوع بشئ) أي اختصاراً وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعول كافي مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعول فيما يظهر كافي ما رأيت كريد أحسن في عينه السكحل فاقصرار البعض على الأول قصور ورأى بصريته على الظاهر والكافي اسمية وأحسن حال من مجرور والذاتي على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه أو كمين وأحسن صفتان لعيناً محذوفة ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أي فأدخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملاسه كما ينه اشارح فهو كقولك ما رأيت رجلاً أحسن في عينه السكحل من عين زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملاس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح. وأول ما يكتف بقوله سابقة وقد يحذف الضمير الثاني الخ فافهم (قوله من حسن الجميل زيد) كان عليه اسقاط حسن لأن المقابلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعي إلى ذكره تعلق بریده لا بالقول على حذفه يكون زيد حالاً من مجرور ومن كافي نظائره ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا والبعض عن اللغائي وأقرأه من التشكك ومثله ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعول التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففعله شذوذ من هذه الجهة الأعلى قول من يجعل المصوغ منه مقبلاً عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي أن كان من أحب إلى ما عني فإن كان من حب الثلاثي فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخذه (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه معني أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لأن الفعل المستعمل منها ولي معني تولى أو تباع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلاً ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا فاعلم يس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتي لأن المعبر في اطراد الخ أي حيث قيد الفعل بالذي بنى منه أفعول ويندفع بأن القيد مبني على انغال بقدر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع في المثال الأول عدم سبق الثاني وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنياً (قوله مفيداً فأنثته) أي فأنثته أفعول من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ من إبعده (قوله ألا ترى أنك لو قلت الخ) هذا يتعلق بالمثال الأول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثاني (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاقه في الحسن فهو متعد وأفعال الغرض لا زامة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغيره بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل من حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه لصدقه بنقص

التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني وكذا القول في ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنة إذا أنبت في موضع أحسن حسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه فأنبت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بنى منه أحسن ففانت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعول التفضيل ولوربما أن توقع الفعل موقع





(يشبع في الاعراب الاءاء  
الاول نعت وفوقه  
وعطف وبدل) وتسمى  
لاجل ذلك التوابع فالتابع  
هو المشار له لما قبله في  
اعرابه الحاصل والمتجدد  
غير خبر فخرج بالحاصل  
والمجدد خبر المبتدا  
والمفعول الثاني وحال  
المنصوب وغير خبر عامض  
من قولك هذا حلوا مض  
تنبيهات في الاول سياتي  
أن التوكيد بدو البدل  
وعطف النسق يتبع خبر  
الاسم وانما خص الاءاء  
بالذكر لكونها الاصل في  
ذلك الثاني في قوله الاول  
اشارة الى منع تقديم  
التابع على متبوعه وأجار  
صاحب البديع تقديم  
الصفة على الموصوف

(قوله برد) أي بناء على  
أن قوله الاءاء لامضوم  
له وإيراد هذا على تعريف  
التابع أحسن (قوله لم  
تضرب) لعله باعتبار  
مذهبه أو الاصل فتكون  
الغاية قريبة على المسراد  
(قوله اما استعمال الخ)  
وهبارته لا يمكن حلها  
على عموم المجاز وان  
أمكن في الآية تأمل

لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله في الاعراب) يرده عليه فهو قام زيد ولا لا وعطف النسق اذا لم  
يكن للمعطوف عليه اعراب كالجلة المستأنفة والجواب أن المراد في الاعراب وجود أو عدمها  
فيدخل ما ذكره أيضا ي زيد الفاضل ويأيد كز بضم الفاضل وكز اتباعا للضمه زيد وسعيد  
فان تبعية الفاضل وكز زيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الاعراب والجواب أن المراد الاعراب  
وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنها تابعة لان زيد وسعيد في اعراب غير طاهر بل هو محلي  
في المتبوع وتقدير في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع ولم أن ضمة التابع ليست ضمة اعراب  
لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هـ هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا  
فيدخل نحو محض ضرب غرب غرب تابع لظهوره مقدر ونحو رحم الله سيوبه الذي كان ما هـ را  
في العربية وسيوبه والذي متوافقا في الاعراب محلا في قاعدة الجوار يختص بالجر وبالنعت  
قليلا والتوكيد نادرا على ما في التسهيل والمغنى وقال الناطم في العمدة يجوز في العطف لكن بالولو  
خاصة وجهه ل مننه وأرجل في قراءة الجر وضعفه في المعنى بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع  
عطف الجوار لأن بر الأرجل للعطف على الرأس لا تمتص بل لينبه بعطفها على المسحوح على  
طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الامراف لكونه امن بين الاعضاء الثلاثة المفصلة لتصل  
بصب الماء عليها وحي بالاعية ذفعنا لثوبهم أم اتضح لان المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا  
في الكشف ولم عليه اما استعمال المسح في حقيقة بالنسبة الى الرأس وفي مجاز وهو الفصل  
الشبيه بالمسح في فلة الماء بالنسبة الى الأرجل وصاحب الكشف عن منعه وأما جعل العطف من  
عطف الجمل بتقدير واما هو بأرجل فكأن الأرجل معطوفة على الرأس على هذا باعتبار صورة  
اللفظ وفي هذا حذف الجار وبقاء عمله وهو ضعيف الآن يقال قوة اللالة عليه سبق مثله برفع  
الضعف قال شجاع السيد قال بعضهم الجرب الجوار مقيس عند سيوبه مع جاع عند الفراء اه وفي  
الدماميني أن ابن جني أنكره وجعل ضرب صفة ضرب بتقدير مضاف أي ضرب بجره وأن حركة الجوار  
حركة مناسبة لا حركة اعراية وأن الحركة الاعراية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع  
وعبارة المعنى أنكرا س جني الجر على الجوار وجعل ضرب صفة نصب والاصل ضرب بجره ثم أنيب  
المضاف اليه عن المضاف فارتفع واسترو يلزمه استنار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو  
لا يجوز عند البصريين وان أم من اللبس (قوله وعطف) أي بيان أن في (قوله الحاصل) أي في هذا  
التركيب والمحدد أي في تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشار له (قوله فخرج بالحاصل  
والمحدد) أي مجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمحدد لكان أحسن لانه المخرج لخبر المبتدا وقوله  
خبر المبتدا أي غير الثاني من الخبر المحدد كما يدل عليه ما بعده (قوله عامض الخ) مقتضاه أن عامض  
خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الزمان حلوا مض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه  
قول بعضهم انه جزء خبر لانه باطرا في المعنى (قوله أن التوكيد) أي اللفظي اما المعنوي فصحت  
بالاءاء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاءاء أصلا في ذلك (قوله لكونها الاصل في ذلك)  
فيكون قد عيها على الفاعل في عبارته للاهتمام بالانحصار (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل  
التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل بأكل قال البعض لان المعمول لا يحل الاحتياج لماله  
اه وهو منقوض فهو زيد الم اضرب وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشري في قوله  
تعالى وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغا فجعل في أنفسهم متعلقا بليغا في فائدة يجوز الفصل بين التابع  
والمتبوع بغير أجنبي محض كعمول الوصف نحو ذلك حشره لينا يسير ومعمول الموصوف نحو  
يحبني ضمير بل زيد الشد بدو عامه فهو زيد اضربت القائم ومفسر عامه نحو ان أمره ذلك ليس له  
ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله هما بصغوت عالم الغيب والمبتدا الذي خبره بمسه

إذا كان لاثنين أو جماعة

وقد تقدم أحد الموصوفين  
فقول قام زيد العاقلان  
وعرو ومنه قوله ولست  
مقر للرجال ظلامه أي  
ذالعي الاكرومان  
وخاليه وأجاز الكوفيون  
تقديم المظروف بشروط  
تذكر في موضعهما الثالث  
اختلاف في العامل في  
التابع فذهب الجمهور  
إلى أن العامل فيه هو  
العامل في المتبوع واختاره  
الناظم وهو ظاهر  
مذهب سيبويه الرابع  
لم يتعرض هاليان رتبة  
التابع قال في التسهيل  
ويبدأ عند اجتماع  
التوابع بالنعته ثم يطف  
البيان ثم بالتوكيد  
ثم بالبدل ثم بالنسب أي  
يقال جاء الرجل الفاضل  
أبو بكر نفسه أخوك وزيد  
الخامس قدم في التسهيل  
باب التوكيد على باب  
النعته وكذا فعل  
ابن الدراج وأبو علي  
والزنجشيري وهو حسن  
لأن التوكيد بمعنى الأول  
والنعته على خلاف معناه  
لأنه ينضم حقيقة الأول  
وحالاً من أحواله والتوكيد  
ينضم حقيقة الأول فقط  
وقدم في المكابدة النعت  
كما هنا وكذا فعل أبو الفتح  
والزجاجي والجزولي نظراً  
لمسبق في التنبيه الرابع  
(فالنعته في حرف النعاة  
تابع)

الموصوف نحو أفي الله شئت فاطر السموات والأرض والخبر هو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله  
العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربي لتأتيتكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون  
عظيم والاستثناء فهو ما جاء في أحد الأزيد أخيراً من الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن  
وبرضين عما آتيتهم كاهن وبين المعطوف والمعطوف عليه واسمها وبرؤسكم فصل به بين الأيدي  
والأرجل على قراءة نصب الأرجل وبين البديل والمبدل منه قم الليل الأقليل انصفه بخلاف  
الاجنبي بالكناية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أيضاً وكذا لا يجوز  
فصل نعت المضمم ونحو مما لا يستغنى عن الصفة من معونه فلا يقال ضربت هذا رجلاً ولا  
الشعري طامت العيون وكذا في الهمع واعتراض الأخير باستثناء الشعري في قوله تعالى وأنه هورب  
الشعري وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها لليضاً وغيره والاستثناء  
عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للأقل من النصف كالثالث فيكون التخيير بين الأقل منه  
كالمربع والأكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قبله لا يكون التخيير  
بين النصف والآن عليه كالثالثين والناقص عنه كالثالث واعتراضه الشهاب القرافي بأنه يقتضي  
تسمية النصف قليلاً وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الأقليل  
وأن المراد بالليل الليالي بآ على استغراقية آل وبالقليل منها الليالي الأعداد كالمرض والسفر فأبدل  
نصفه من الليالي التي لا عذر فيها والمعنى قم الليالي التي لا عذر فيها نصفها أي نصف كل منها لكن  
ذكر الضمير المضاعف إليه نصف لكون الليل مفرداً مذكراً في الأسط وأن المراد بالقليل في قوله  
أو ناقص منه قليلاً أو زده عليه أي قليلاً هو السدس فغير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل  
وثلثه وثلثيه (قوله إذا كان) أي الصفة والتذكير باعتبار المذكر كوراء والنعته في بعض النسخ  
إذا كانت وهي ظاهرة (قوله ظلامه) قال البعض منصوب برفع الحادض أي بظلامه اهـ ولا حاجة  
إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي ولست مبقياً ظلامه لأحد بل أزيلها قال العيني وتبعه غيره  
كشخصنا والبعض وذلك إشارة إلى المذكور من الظلامه اهـ والاحسن أرجاع الإشارة إلى إقرار  
الظلامه المفهوم من مقراء وفتح ياء المتكلم جأراً اختياراً لاجتماع قول العيني حركت الياء للضرورة غير  
صحيح (قوله بشروط تذكر في موضعها) أي عند قوله وحذف متوع الخ (قوله اختلف في العامل في  
التابع) أي غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لأن مذهب الجمهور في البدل كما في الهمع أن عامله  
محذوف بدليل ظهوره جوازاً مع الظاهر وجوباً مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجرفي  
نحوه واجبة وبما يعلم مافي كلام الأسقاطى من الخلل وزيف الدماميني الدليل بحمل الجار  
والجرور الثاني بدلاً من الجار والجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد وأما مذهب  
غيرهم فهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه (قوله فذهب الجاهور) وقبل العامل في  
النعته والبيان والتوكيد التبعية وقبل مقدرو في النسبة - دروقيل حرف العطف نيابة كذا في  
الدماميني والهمع قال الدماميني فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من  
قال العامل فيه هو الأول اهـ ونظراً بأن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله  
ثم يطف البيان) أي ثم يبدأ بآ عرفياً أي بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الأقوله ثم بالنسب  
فلا يتأني فيه البدء العرفي في قدره عامل يناسبه أي ثم يؤتى بالنسب ولك تقديره في الكل (قوله لأن  
التوكيد بمعنى الأول) أي فهو كالجزء من النعت دلالة النعت على الأول وزيادة الجزء مقدم على  
الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين وأما بكل  
وأجمع فبغية تقرر بآدته لفائدة الشمول فتأمل (قوله وحالاً من أحواله) هذا في النعت الحقيقي  
واقصر عليه لكونه الأصل (قوله نظر الماسبق الخ) أي من كونه يبدأ عند اجتماع التوابع

منه ماسبق) أي مكمل المتبوع (بوجه) أي بوجه المتبوع أي سلامته (أو ومنه ما به اختلف) فالتابع جنس شغل جميع التوابع المذكورة ومنه ماسبق مخرج للبدل والنق بوجهه أو ومنه ما به اختلف مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما مشاركا للعت في انضمام ماسبق لأن الثلاثة تكمل دلالة وترفع اشتراكه واحدة ما به إلا أن العت يوصل إلى ذلك بدلالة على معنى في المنعوت أو في متعلقه والتوكيد والبيان ليسا (٤٤) كذلك والمراد بالمتبوع ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاني

ريد التاجر أو التاجر أبوه أو تخصص شخصاً في رجل تاجر أو تاجر أبوه أو نعمه بخوبى ربح الله عباده الطائعين والعاشرين الساعة أقداهم والساعة أجسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجربل عطاؤه أو ذم نحو أو ذم بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية انظالم أهلها أو زحم نحو اللهم أبا عدل المسكين المسكين قلده أو توكيد نحو أمس الدار المنقضى أمده لا يعود أو أمهم نحو نصدت صدقة كثيرة أو قليلة نافع نواها أو شائع احتسابها أو نهضيل نحو مررت برجلين عربى وبجمي كرم أبواهما الشيم أحدهما وبسعى الأول من هذه الأمثلة نعمه تحقيقاً والثاني سبياً (وليعط) انعت مطلقاً (في التعريف والتسكير ما) أي الذي (لما) تلا وهو المدحوت (كأمرهم بقرم كرم) ويقوم كرمهم بآبائهم والقوم الكرماء وبالقوم الكرماء بآبائهم (تنبهات في الأول ما ذكره

(قوله منه ماسبق) أي المقصود منه أصالة أمه متبوعه أي إيضاحه أو تخصيصه كإسباني فلا بد العت لغير الإيضاح والتعريض كالمذموم والذم والأي كيد لان هذا أمر عارض ومنه العت الكاشف إذا عطف عليه العالم تحقيقاً المنعوت وسيدفع الشارح الإبراد بوجه آخر ويبحث في التعريف بأنه غير مانع لشغله لقولهم يا هذا إذا الخلعة مع أنه عطف بيان عند سبويه كإسباني والمراد ماسبق ولو تقديره ليشمل المدحوت المحذوف (قوله بوجه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة ويجرى على هذا الشارح ودأبه بقدره ضاف أي بأهلهام وسومه ويطلق بالمعنى المصدري وهو الوسم بالسومة وهي العلامة ولا تقدر على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل للمتبوعه حسب دلالة على معنى في متبوعه أو في سبب متبوعه والمراد الدلالة التخصيصية ولا يردها من قولنا فعلى ريد عمله لا دلالة له على علم على المعنى الذي في زيد مطابقة لا تعميمه (قوله مخرج للبدل والنق) لأنهما لا يتبعان متبوعهما لا بإيضاح ولا بتخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصالة ولا باني عروص الإيضاح للبدل بل ولعطف المنقوي في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) كسر اللام أي ما يتعلق به وهو السببي (قوله ليسا كذلك) لأن اليا من الأول وكذا التوكيد اللغوي والمعنى بالذم والاعتناء وأما كل وأجمع ففيه ما تقدم (قوله من توسيع) المراد به رفع الاشتراك اللغوي في المعارف والتخصيص لتقليل الاشتراك المعنوي في التكرار فالعت في الأول خارج عن بيان المحل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق أقام في المصريح (قوله وتعميم) معنى العت للتعميم وما بعده محذوف لأن أصل وصفه للتوضيح أو التخصيص كذا في التصريح (قوله رجم) أي الرجم لأناس بالوسوسة أو المرجوم بالشبه أو لعله وكون هذا العت لدم لا بانيه كونه أكيداً لما فهم من لفظ الشيطان (قوله أو إجماع) يعني أن أراد أو شئت ويثبته على مثال الإجماع الذي يعرف المستكبر حقيقة الأمر وكان شاكراً عليه الذم مبنياً ثم نقل عن ابن الجبار أن الذم يحكى ولا سلام المحاط بان المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاني فأنى بذلك المكرم الفقيه إذا كان المحاط يعلم القاصي بذلك ولم تقصد محذور المدح بل قد قصدت اعلام بخاط من بالذم عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون العت لأفادة روعة معناه نحو يحكمها النبوة الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على الدينين لأفادة عظم قدر الإسلام (قوله في التعريف والتسكير) في معنى من البيان لما الأول وقول شغلنا في لما اتلاسهو والوارد يعني أولاً أن اليا للمتلوق أحدهما وقوله تلاصلة أو صفه جرت على غير ما هي له ولم يبرز على المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بعت (قوله وأجار بعضهم وصف المعرفة بالسكرة) أي مطابقاً بنية مقابلته عاده (قوله ساورتي) أي واثبتني معنى وثبت على فلما علة على غير ما بها تنبئة بفتح الضاد المحضة وكسر الهوزة وهي الحبة الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة نقل لهما واشتدسها والرقش نصم الرأه وسكون القاف آخره شين معجم جمع رقتا وهي الحبة التي لها نقط سود وبض ومن تميمية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقض بالنون والقاف أي بالغ في الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم بافع لأنه بمعنى طرى (قوله مؤول) أي جعل التابع بدلاً للبيان أي الاحتفال بالشهادة لغير أنهما

من وجوب التبعية في التعريف والتسكير هو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش نعت السكرة إذا خصصت بالمعرفة ومعرفتها وجعل الأوليان صفة لا تخران في قوله تعالى فأتخرا بقومان مقامهما من الذين استغنى عليهم الأوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالسكرة وأجاز ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله أبيت كافي ساورتي ضئيلة من الرقش في أيانها السم نافع والصحيح مذهب الجمهور وما أوردهم خلاف ذلك مؤول والثاني استثنى الشارح من المعارف

المعريف بلام الجنس قال فانه لقرب مساقته من المنكرة يجوز نعتها بالمنكرة المخصوصة ولذلك سمع الصوابين يقولون في قوله  
ولقد أمر على التميمي سبني • فاعف ثم أقول لا يعني ان يسبني صفة لا حال (٤٥) لان المعنى ولقد أمر على التميمي من اللذان ومنه

قوله تعالى وآية لهم الليل  
نسلخ منه النهار وقوله  
ما يدعي للرجل مثلك او  
خير منك ان يفعل كذا  
• الثالث لا يمنع النعت  
في المنكرات بالانحصار نحو  
رجل صبيح وغلام باقع واما  
في المعارف فلا يكون النعت  
انحصار عند البصريين بل  
مساويا او اعم ووال  
الشواوين والفراء يمتنع  
الاعم بالانحصار قال المصنف  
وهو الصحيح وقال بعض  
المناخرين يوصف كل معرفة  
بكل معرفة كقوله كل  
سكرة بكل سكرة اه (وهو  
لدى التوحيد والتذكير  
أوه سواهما) وهو ثابتة  
والجمع والتأنيث (كالقمل  
فاقف مقفوا) أي بحري  
النعت في مطبقة المفعول  
وعند المهاجري الفاعل  
الواقع موقعه وان كان  
حاربا على الذي هو له ومع  
صهر المفعول وطائفة في  
الافراد والتثنية والجمع  
والذكر والتأنيث تقول  
مررت برجلين حسنين  
وامرأة حسنة كاتقول  
مررت برجلين حسنا  
وامرأة حسنت وان كان  
جاويا على ما هو لشي من  
سببه فان لم يرفع السببي  
هو كالحاربي على ما هو له في  
مطابقته للمفعول لانه

ومعرفتها بدل من آخران وناقض بدل من السهم ويصح جعل الاولين خبرا محذوف أي هـ الاوليان  
أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير في يقولان وجعل ناقص خبرا  
ثانيا للسهم (قوله المعريف بلام الجنس) أي لأم الحقيقة في ضمن فرد غير معين ونسبها أهل المعاني  
لأم العهد الذهني لهذا الحقيقة في الدهن (قوله لعرب مساقته من المنكرة) أي لأم تميم تميمي من  
الافراد فيهما (قوله بالمنكرة المخصوصة) أي مضافة أو عمل كإياديهن التمثيل هو لأم ما به هي  
للرجل الخ وقول البعض أي يوصف أو يصفه كإياديهن التمثيل هو لأم ما به هي أن مثل صفة  
لغيره وهو باطل بل هو طرف لغو متعلق بحسب والمراد بالمنكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما  
يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تغييره بالجواز أن الاحسن النعت بالمعروفة نظرا  
لللفظ وهو كذلك (قوله لا حال) حوز جاعه الحالبية نظرا للصورة التعريف وما رده من أنه ليس  
المعنى أنه يجر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك لأنه يرد بالاسم أنه ليس بالمعنى ماذكر بل المراد  
أن ذلك لأنه لم لا يجوز أن يكون المعنى ماذكر واثم سلم فجعل الحال لامة يفيد أن ذلك لأنه (قوله  
وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد فاعلم إلى ما به أو الواقع سبب النهار من أفراد  
الليل فلا اعتراض (قوله بالانحصار) أي الأقل شيوعا (قوله باقع) بالتحقيق ثم جاء أي مرأى (قوله  
فلا يكون النعت انحصار) أي أعرف كافي سم فتنه بالرجل أثبت التامع بل لا نعت للتأنيث فضل  
التابع على المتبوع وقد افترقا في باب المنكرة والمعروفة (قوله أو اعم) أي أقل تعريضا (قوله  
ينعت الاعم بالانحصار) قال البعض أي فقط والاساوي ما عده اه وترعا شيئا وجهه انفرادي عدا  
كل البعدان الفراء والشواوين يوجدان وصف الاعم بالانحصار مع غيره ما يراه ولا ينبغي ان  
الوصف بالاعم أو الاساوي مع الجواب بغيره الباء وأي ضرر في كون ما عدهم أو ياله قبلون سببه  
لتأنيدهم ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بنط بعض الافاضل (قوله يوصف كل معرفة بكل معرفة) أي الاسم  
الاشارة فانه لا يوصف الا بذي ال اشجاعا وانما يوصفوه باسم الجنس المعرف باللباس فبقية الذات  
المشار إليها لا دلالة لاسم الاشارة على حقيقة المشار إليه الموصول لانه مع صلته مع ذى الاسم  
ولان الموصول الذي يقع سببه دولا م وان كانت رائدة وكما يجوز في تاسع اسم لاشارة كونه نعتا من  
حيث دلالة على سببه في متبوعه يجوز كونه عطف ان من حيث ابصاحه له ولان مبنى على  
ما عليه جمع محققون أنه لا بشرط كون النعت مثقا أو دولا م وانما مبنى على أنه لا بشرط في  
البيان أن يكون أعرف من المبين هو الصحيح (قوله لى التوحيد الخ) أي عدا ملاحظة التوحيد  
الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذى يقع على النعت على خلاف الأصل (قوله وطائفة في  
الافراد الخ) أو رده عليه نحو نطفة أمشاج ورمه أعشار ونوب آلاق وأبواب بان الطهارة كانت  
مركبة من أشياء كل منها مشيع والبرمة من أعشارها قطعها والتوب من قطع كل منها خلق كان كل من  
الثلاثة مجموع أجزاء مجزأة وصفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحد لا جمع كذا في الدمامي (قوله  
على ما هو الخ) أي على معنوت هو أى النعت أى معناه ثابت لشي من سببه أى هو سببه أو بعض  
أفراد سببه (قوله كان) أى النعت بحسبه أى السببي وقوله في التذكير والتأنيث أى وأما في  
الافراد وضديه فسيأتى في التثنية الاول والثالث وقوله كما هو في الفعل أى كمال هو أى الحاز في  
الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة القصصى فظهر وجه اقتضائه على  
الافراد والتكسير وذلك لان التعجب انما يجوز على نفسه أكلوى البراغيث وسيصرح به هنا في

مثله في رده ضمير المنعوت فهو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها وبرجلين كريمي الاب أو كريمين أبا برجلين حسن الوجه  
أو حسن وجوها وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل فيقال مررت برجلين حسن وجههم وبامرأة  
حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجوها في تنبيهات الاول يجوز في الوصف المسند الى السببي

المجموع الأفراد والتكسير فيقال مررت رجل كريم أباه وكرام أباه. الثاني قد به امل الوصف الرفع ضمير المنعوت معاملة الرفع السببي إذا كان معناه له فيقال مررت (٤٦) رجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك العرب وهو وضعيف وذهب كثير منهم

الجرى الى معناه الثالث أفهم نونه كالفعل جواز تسمية الوصف الرفع للسبب وجهه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث فيقال مررت رجل كريمين أنواه وجاءني جل حسنة علمائه الرابع ما ذكره من مطابقة الرفع للمنعوت ومثروط بان لا يمنع منها ما عكس في صير وجريج وافعل من اه (واعت بمشتق) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كصروب ومهان والصنعة المشبهة (كصعب وذرب) وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم ولا بد اسم الزمان والمكان والالام است مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجواهر (كذا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المتكايبة (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمنقصب) تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذوقام والقرشي فعناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قرش

التبعية اشألت ولم يتنبه اليه في هذا التحقيق فقال ما قال واختلف في الاوضع من الافراد والتكسير والتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال في المعنى وهو الاضع وعكس الشاويين وطائفة وفصل آخرون فقالوا ان كان الرفع تابعاً لجمع فالتكسير أفصح وان كان المفرد أو مثني فالافراد أفصح كذا في التصريح قال الدماميني وانما لم يضعف نحو مررت رجل كرام أباه مع ضعف كرمين أباه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موارد الفعل ومما سببه لان الفعل لا يكسر مثلاً اذا صحح اه وجهه أفصحية التكسير اذا تبع جمعاً المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببي مثني تعين الافراد على الرفع القصصى فافادة يجوز مررت رجل قائم أنواه لافاعدين وان لزم استتار الضمير في فاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له لانه يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الاوائل ويمنع فاعين لافاعداً أو على اعمال لثاني للروم ما ذكر في الاوائل وأواه في المعنى (قوله قد به امل الخ) به اشارة الى أنه قليل والتكثير المطابقة كإمر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف به أى للسببي (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضاً جواز نحو مررت رجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو باهر أفحص عنهما المجازية التي ثبت به صرح بعضهم سم (قوله بان لا يمنع منها ما عكس) ككسب الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأصداً هما وكوبه أفعل تفصيل مجرد أو فاعلاً ككسب (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط في الرفع كونه مشتقاً أو مؤولاً به وهو رأى الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشبه أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه أن يأتي بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم المفعول وأن يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم الفاعل ويمكن أن يجيء لى في كلاهما احتذاء (قوله وذرب) بالذال المحجمة الحاد من كل شئ وبالمهملة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر ففتح مثلاً ما أخذ من الفتح للدلالة على الة منسوبة للفتح وهو مرى ماخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم في مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله في المعنى) أى من جهة دلالة على معناه (قوله غير المتكايبة) أمأهى كمررت برجلها أرهها أو ثم فتعلقته بمعدوف صفة لرجل فهي ظروف لاسنات بل الصناعات متعلقاتها (قوله والموصولة) اعلم بان قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أفعال على لغة الباء فلا لاء بالواو وما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة همزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للاب نقل ابن جني عن الاكثرين المنع وعلاوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعها (قوله وذوقام) كذا في نسخ بالواو على لغة بقاء والموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من تقول ذى في كلام المصنف للموصولة لان شهولة للموصولة انما يجيى على لغة الاعراب لاها في كلامه بالياء وفي نسخ وذى قام بالياء وهي المناسبة للشهول المذكور (قوله شرط في المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكوراً ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور عن أى في كسب أى اه تصریح وأما أن ابن جلا فضرورة (قوله أن يكون منكر) أى تناول الجملة بالكرة فتوجد رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف يجهله المجهول فيها انصاف المسند اليه بالمسند في أو بل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف

(ونحو الجملة) بثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون (منكراً) اما غطاءً ومعنى نحووا بقوا وما ترجعون فيه بجملة الى الله أو معنى لا غطاء وهو المعروف بالجنسية كقوله ولقد أمر على التيسير بسبب وشروط في الجملة أحدهما أن تكون مشبهة



هلى ضهير بربطها بالموصوف امام الموصوف كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما (٤٧) لا تجزى نفس عن نفس شيأى لا تجزى

فيه أو بدل منه كقوله كان  
حيف السبل من فوق  
عوارب شغل  
أخطأ ألعار مطف أى  
أخطأ عارده فدل من  
الصير والى هذا الشرط  
الاشارة بقوله (فاطت  
مأططيته حبرا) والثانى  
أن يكون خبره أى مثله  
للسدق والكذب وأنبه  
الاشارة بقوله (وامع  
ها ابقاع ذات الطلب)  
والاخر مررت برجل  
أمره أولاهه ولا عد  
بعثه فإسدا الشاء ابيع  
وا انب) الجملة الطلبية  
فى كلامهم (فالقول أضمر  
نصب) كقوله حارز اعرف  
هل رأيت الدث فله أى  
حارز المنى مخلوط بالماء ببول  
فيه عسدره ته هذا  
الكلام بكونه سهاى  
الاول ذكر فى البديع  
أن الوصف بالجملة له اعلاه  
أقوى منه بالجملة لانه  
الثانى هم من قوله  
فاعطيت مأعطيته حبرا  
أم الاقنة والواحد  
المالية فلهذا لم يقل ما  
أعطيتهم حبرا (واعتوا  
عسدر كثير) وكان حقه  
أن لا يعت به لجموده  
ولكنهم لم يوافقوا  
للمبالغة أو توسعا بحذف  
مضاف (فانتموا الافراد  
وانتد كبرا) انبى على  
ذلك وقالوا برجل عدل

بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما فى تأويل جاء برجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا  
الدمامى عن ابن الحارث والرصى لا تكون الجملة تكرات وان جرى على أسنهم ووجه بعضهم  
بماردة الرصى ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا مذكورة لأن التكرار والتكرير من عوارض  
مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليس بها اسماء وانما اجارعت التكرير مدلول المعرفة لتأويلها  
بالتكرير كما مر (قوله على صهير بربطها بالموصوف) اقتصر على الصهير لأن الربط ههنا لا يكون إلا  
الصهير بخلاف الخبر وانصرف أن المعنوت لا يستلزم النعت سماعا تضعف طلبه له فاحتج له بليل فرى  
يدل على ارتباط الجملة به وأما نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فتوى طلبه له فاكفى ما يدل  
يدل على ارتباط الجملة به وأما حصره أفاده سم ورأيت طه من الفصله أن الصحيح عدم  
تقييد الربط ههنا أيضا بالصهير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الحار والمجرور ما أوال الحار ووجه  
فانصب الضهير وانصل بالفعل ثم حذف مضمونا قول الأول من سيدويه والثانى عن الاحداث  
فصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على صهير (قوله كان حيف السبل) بالخاء المهملة أى دوى  
دهاب السهام ومن فوق حال من السبل وصية عده اللقوس والغرس تثبت العين المهملة تخيم ومن  
مهملة مقبض القوس وعوارب عين مهملة وبعد الاندراى جمع عاربة من عرب الال ادبعت  
فى المرمى ومطيف بصم الميم كسر الدون فاعل أخطأ والمطيف الذى به الوالطف بكسر وهو رأس  
البل وأعله وكان المعنى أخطأ عارده أى العالم به هارأس البل الذى هو أى ذلك المطيف  
ككيد لها الذى تنمعه فى السبر ويعد بوجه أخطأ الخ لأن العمل اذا تاه عن محله عظم دونه (قوله  
فاعطيت مأعطيته حبرا) أى من أصل الربط وان كان فى الدعاء بصهير فمطوفى الحبرية وعيه  
على ما تقدم (قوله أن تكون خبره) أى لأن النعت يوصح المعنوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك  
الاذا كان مضمونا معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الاشائية غير معلوم (قوله وامع ههنا)  
أى لا فى الخبر على المخارو كالنعت الحال فى المفهوم تصيل (قوله حارز اعرف الخ) قوله حتى اذا جن  
الظلام واختلط وصرف به فمأصافه وأطالوا عليه ثم أتوه بلن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى انشبة  
يشبه لون الدث فى قلة اليباس والمردى بفتح الميم يسكون لدال المعجمة صدر مدقت الذى ذا  
خلطته بالماء المراد به هنا المدون (قوله أن الوصف بالجملة فعليه أدوى) أى لاشتهاله على الفعل  
المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاممية فقد تحولت المشتق بالكيفية نحو حارز بل أتوه ريد  
هكذا يدعى تقرير التوجيه ونقل شيئا عن الدمامى أن المادى أكثر من المصارع (قوله لا تقتن  
بالوار) خلافا للرحمى كفى الدمامى (قوله تنبى على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع  
ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يتى ولا يجمع ولا يؤث واعما كان من اعلى قصد المبالغة لأن  
معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى محازا أكثره وقوعه منه والمعنى شئ واحد مذكر  
وعلى حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لوجه بالاصاف نحو ههنا  
عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عدل الكوفيين الخ) قد حالف كل من الفريقين مذهبه  
فى باب الحلال فى آتية ركضه فقل البصريون ان ركضه بجمع ركضوا والكوفيون انه على تقدير  
مضاف وقد يقال ان كلاً ذكر فى كل من الموصفين ما هو بعض الجائز عده (قوله على التأويل  
بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاصل كثيرا كما فى عدل وروى بمعنى المفعول فلهذا كفى رضا قاله الدمامى  
فإنه قيل من العت بالمصدر على التأويل بامم المفعول أو تقدير المضاف قوله مررت برجل  
ماشت من رجل لأن ما مصدرية ومثله قوله تعالى فى أى صورة ما شاء ربك ان رضى فى المعنى أن  
ما شرطية حذف جواب أى هو كذلك ومجوع الجملتين نعت وأن ما فى الآية اماراة فالدع جملة

ورضا ورواى أنه عدل ورضا وروى برجل عدل ورضا وروى وكذا فى الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل وهو عدل الكوفيين  
على التأويل بالمشتق أى عادل ومضى وزائر تنبيهان على الاول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا

لا يطرد كالأبطال وقوعه  
 حالا وان كان أكثر من  
 وقوعه نعمه الثاني أطلق  
 المصدر وهو مقيد بال  
 يكون في أوله مسمى رائدة  
 كزار ومسمى رائدة  
 به لا بطراد ولا يفسر  
 (وقعت غير واحد اذا  
 اختلفت معاطا فرفقه لا ذا  
 اختلف) مثال الخلف  
 مرتين رجلين كرمين  
 ومثال المؤنث مرتين  
 رجلين كرمين أو رجلين  
 وستين من الأول من  
 الإشارة فلا يجوز تسمى  
 نعت فلا يقال مرتين  
 الطويل والقصير من على  
 ذلك سيبويه وعيه  
 كالزبادي والزجاج والمبرد  
 قال الزبادي وقد يجوز ذلك  
 على الباء أو عطف  
 البيان

تنبيهات الأول فيل  
 يندرج في غير الواحد ما هو  
 مفرد لفظا مجموع معي  
 كقوله • فوايناهم ما  
 جميع • كأنسد العباب  
 مردان وشيا • ووجه نظر  
 • الثاني قال في الارتشاف  
 والاختيار في مرتين رجلين  
 كرمين وبخيل المقطع  
 • الثالث قال في التسهيل  
 بقلب التد كبير والعقل

شاء وحدها بتقدير الرابطة أي شاءها وفي متعلقة بركبتك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو  
 بعد ذلك أي وضعت في صورة أي صورة شاء وأما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابطة محذوف أي  
 ما شاء ترك بركبتك بركبتك عليه وفي متعلقة بعد ذلك لا بركبتك لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط  
 (قوله لا يطرد) أي بل يقتصر على ما مع منه والمالم يستفد من هذا التنبيه ان المسبوع منه غير معي  
 أي بالتنبيه الثاني لا فاده ذلك ولما في المقام بحث وهو أنهم كف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع  
 المصدر نعمه أو حالا ما دلت المعلقة أو على المحار بالحدوث ان قدر المصنف أو على المحار المرسل الذي  
 علاقته النعتي أن أول المصدر رباعم الفاعل أو اسم المفعول وكل من اثلاثه مطرد كما صرح به علماء  
 المعاني اللهم الا ان يدعى أحد الالف مذهبي الصاه وأهل المعاني أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع  
 المصدر على أحد الأوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا محذوف بعد عدل فتدبر  
 قوله نعت غير واحد) ان رفع مبدأ أو لا يجوز نصبه لأن ما بعده اسم لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا  
 والمراد به الواحد مدلول على معدود • أوجه أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو  
 أسماء متعاطفة كذا في غير الدمايين وأوجه عليه أن يجوز نعتا وإذا اختلفت نعتا لا يجب فيه  
 التفريق بالمعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت يجب ما معونه هو حار بذا المعاق وعمر والكريم وما  
 أوجب به من أن المراد بالمرتب ما شمل الأكلة نعت معونه يرد قوله معاطفا إلا أن يقال عاطفا في  
 الجملة وأبصار على ما يفسره الدمايين يرد على قوله لا اذا اختلفت نحو أعطيت زيدا أه مما اتفق فيه  
 انه هو ان احراز بالانساب اعترف بأنه يمنع جمعها في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان  
 في نعت منطوع لأن السماع في حكم المنوع ولا يكون اسم واحد مع فعل أو لا وتأنيص على ذلك  
 الرضي بقول المصنف لا اذا اختلف أي ولا يفرد بل يجمع محذوف ما منع أفاده من وفي هذا الايراد  
 اضلال لمعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بنفسه بل الدمايين لعدم اعطاف فاعرفه ولو  
 أن يدعى غير الواحد اسمي والمجموع لم يرد شي من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أي لفظا ومعنى كالعاقل  
 والكريم أو من لفظا كالتعريف من الضرب بالاصا والاضراب من الضرب في الأرض أي  
 السير فيها ولعطا لا معي كذا في المعطوف (قوله معاطفا فرفقه) أي ففرق النعت حال كونك عاطفا  
 ولو اوقف اجماعا اذ لو قيل مرتين رجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستغنى عن الترتيب في المرور بل في  
 حصول الترتيب في الرجلين والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدمايين وأما قول ابن الحاجب الادغام  
 أن تأتي درفين ساكن فتدرك فيرد ويختلف ما اذا كان المفعول واحدا فإنه يجوز المعطف غير  
 الواحد وحكي • ووجه مرتين رجلين راك فداهب ورجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أي لأن قصد  
 الترتيب في حصول الوصفين للرجل سماع (قوله كرمين) أي بالثانية ولا يجوز كرمين وكريم بالتفريق  
 نعم يجوز مرتين باسما بين صالح وصالحه اذ لم يستغنى الا بالانقلاب فالنعت مختلف في الحقيقة بخلاف  
 تفرقه نظر لذلك وجهه نظر الاختلاف في النعت (قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء  
 لأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله ولا يجوز تفريق نعتي)  
 أي لوجوب مطابقة له لفظا قال الدمايين اختص نعت اسم الإشارة بأمر منها هذا ومنها وجوب  
 كونه دألا ومنها امتناع فصله من موضوعه ولا يجوز مرتين بهذا في الدار الفاضل وان جاز مرتين  
 بالرجل في الدار الكريمة ومنها امتناع قطعه وأما كونه جنسا لاوصفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال  
 مرتين هذا الطويل والقصير) أي على النعتية بقية ما يأتي (قوله فيل يندرج الخ) أي لأن  
 المراد بغير الواحد كما مر مدلول على متعدد والنظر الذي ذكره الشارح مبني على أن المراد به المثني  
 والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدمايين وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار في مرتين رجلين  
 كرمين وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع ما سبأني من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه

هذا القول وجوباً عند التفصيل اختياراً (واعت معلول) عاملين (وحيدي معنى) (٢٩) • وهل أتبع غير استثناء أي أتبع

مطلقاً نحو جاء زيد وأتى  
عمر والعاقلةان وهذا زيد  
وذلك خالد الكريمان  
ورأت زيداً وأبصرت عمراً  
الظرفين وخصص بعضهم  
جواز الاتباع بكون  
المتبوعين فاعلى فعلين أو  
خبري مبتدأين فإن اختلف  
العاملان في المعنى والعمل  
أوفى أحدهما وجب القطع  
بالرفع على ضمير مبتدأ أو  
بالصب على ضمير فعل  
نحو جاء زيد وأبصرت عمراً  
افاضلان أو الفاضلين  
ونحو جاء زيد ومضى بكر  
الكريمان أو الكريمين  
ونحو هذا مؤلم زيد وموجع  
عمر الطريقتين أو  
الطريقتين ولبعض  
المتبوعين في ذلك لان العمل  
الواحد لا يمكن نسبته  
لعاملين من شأن كل  
واحد منهما أن يستعمل  
ففيهان الأول اذا كان  
عامل المعولين واحداً  
ففيه ثلاث سور • الاولى  
ان يتعد العمل والنسبة  
نحو قام زيد وعمر والعاقلةان  
وهذه يجوز فيها الاتباع  
والقطع في أماكنه من غير  
اشكال • الثانية أن  
يختلف العمل وحل ويختلف  
نسبة العامل الى المعولين  
من جهة المعنى نحو ضرب  
زيد عمراً والكريمان  
ويجب في هذه القطع قطعاً  
(الثالثة) أن يختلف  
العمل وتعد النسبة من

للتوقف لان ما يأتي فيها اذ اتحد المنعوت وتعدد نعتة (قوله عند القول) أي جمع النعوت في لفظ  
واحد نحو مرت رجل وامرأتين صالحين ورجل وأفراس سابقين ويمتنع  
صالحين وصالحات سابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختياراً)  
مراده بالتفصيل التقريبي قال المصنف فيقول على التغليب مرت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين  
وعلى عدمه سابقين وسابقات أي أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله في جواز التغليب وعدمه  
ما إذا أوليت كل منعوت نعتة (قوله وحيدى معنى وعمل) أي متعدين فيهما سواء اتحد اللفظ أم لا  
فالاول نحو جاء زيد وجاء عمر والعاقلةان وكثاني أمثلة الشارح والثاني كقبته أمثله فاعلم ما في كلام  
البعض من الموازنة واشترط بعضهم ثالثاً وهو اتفاق المنعوتين نعتاً أو تنكيراً فلا يجوز جاء رجل  
وجاء زيد العاقلةان ولا عاقلةان لما يلزم من نعت السكرة بالمعرفة والعكس وراى وهو أن لا يكون  
أسد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز جاء هذا العاقلةان لعدم جواز الفصل بين المهم ونعتة فإن  
أخبر اسم الإشارة بكلمة زيد وجاء هذا العاقلةان جاز عند المصنف وزاد الشاطبي شرطاً خامساً وهو أن  
لا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية ولا أخرى جملة انشائية ولا يجوز نحو جاء زيد ومن عمر والعاقلةان  
وفيه أن العاملين في المثال مختلفان معنى فأتحد هـ بمعنى يغى عن الشرط الخامس في منع نحو هذا  
المثال وقول البعض الآن يقال في المثال مانعاً لا ينهض وجهه لزيادة الشبه الخامس ثم منعه  
الشاطبي الاتباع في هذا المثال بوجه جواز القطع بل وجوبه وفي الرضى منعه أيضاً وعلمه أنه لا يجوز  
ان يخلط من فاعلى عن لا تعلم قطعاً لهما بمنزلة واحدة فالذى ينبغي أن يمثل بنحو نعت ريد الجلبة وبعث  
النشوب الجديدين مقصوداً باحدى الجملةين الاخبار والآخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو  
العاقلةان (قوله أي أتبع مطلقاً) أي سواء كان المتبوعان من فوعى فعلين أو خبري مبتدأين أو  
منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أمثلة وصنف كسفت النفع الى ثلاثة في زيد الكاتبين وكررت  
زيد وبعمرو الكاتبين قال في الهمم قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انفجر  
من جهتين كالخرف والاضافة نحو مرت زيد وهذا غلام بكر الفاضلين والخرقن المختلفين لفظاً ومعنى  
نحو مرت زيد ودخلت الى عمرو والطريقتين أو معنى فقط نحو مرت زيد واستعنت بعمرو والفاضلين  
والاضافتين المختلفتين معنى ونحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو والفاضلين (قوله ورأت زيداً) أي  
أبصرت ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله  
غير استثناء (قوله وجوب القطع) قال سلم فيه تأمل فانه يجوز اذ كل بوصفه بجنه اه وقد يقال مراده  
بوجوب القطع امتناع الاتباع حاله جمع المعتبين لا مطلقاً (قوله على اضممار فعل) أي كالمندرج وأقدم  
وأحق وأذكر قال المصنف في شرح هذه اذا كان المنعوت متعدياً لم يقدر أى بل  
أذكر اه ولبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستعمل) أي يفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل  
لاختلافهما معنى أو عملاً بخلاف المتعدين معنى وعملاً فانهما لا يتحدان بمنزلة العامل الواحد  
فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد (قوله والنسبة) أي نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة  
الفاعلية أو المفعولية مثلاً (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضاً امراد كل بوصفه بكلمة  
زيد الطريقتين وعمر والطريقتين كما قاله الرضى قال الاسقاطى وهل يجوز تقرير المعنيين مع تأخيرهما  
في الشاطبي ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتي عن الرضى في الصورة الثانية الآية  
في كلام الشارح لجواز الآن بفرق بين هذه والصورة الثانية بان في الصورة الثانية ما يرد كل نعت  
لى منعوتها اذا أنشئت فيها وقرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها  
وقد يقال لا ضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله في أماكنه) أي القطع وهى  
المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب في هذه القطع قطعاً) المراد بوجوب القطع

(٧ - صباه ثالث) جهة المعنى نحو جاء زيد وعمر الكريمان فانقطع في هذه واجب عند البصريين واجاز الفراء وابن سعدان

الاتباع والحق من المراء أنه اذا اتبع غلب المرفوع فتقول خامر زيد عمر الكبريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع الحق  
 شئت لان كلامهم انما هو من غير (٥٠) والصحيح مذهب البصريين قبل بدليل انه لا يجوز ان يرد هذا المذهب

برفع العاقلة نساها بذلك  
 ذكر الناظم في باب اتيه  
 الفعل من شرح التسهيل  
 ان الاعمى من يجوز ان  
 ردد عمر ابس احدهما  
 أولى من الآخر بالرفع ولا  
 بالنصب قال ولو اتبع  
 منصوصه ما جرفوع أو  
 مرفوعه انما هو بطلان  
 ومنه قول الزاجر  
 قد سلم الحيات منه القدا  
 الاعموان والشعاع الشعاع  
 فذهب الاعموان وهو  
 بدل من الحيات وهو  
 مرفوع لفظا لان كل شئ  
 نساها فلهما فاعلان  
 معقولان وهذا التوجيه  
 أسهل من أن يكون  
 التقدير قد سلم الحيات  
 منه القدم وسالت ان قد  
 الاعموان الثاني قوله  
 اتبع بهم وجوب الاتباع  
 وابس كذلك لان القطع  
 في ذلك منصوص على  
 جوازه وان نعوت كثرت  
 وقد نلت أي تبعت معنونا  
 (معقرا له كرهن) بأن  
 كان لا يصرف الابد كر  
 جيعها (أتبع) كلها  
 لتعريفها به حيث منزلة  
 الشئ الواحد وذلك  
 كقولك مررت بزيد الناجر  
 الفقيه الكاتب اذا كان  
 هذا الموصوف بشاركه في  
 اسمه ثلاثة أحدهم تاجر  
 كاتب والاخر تاجر فقيه

انه اتبع الا اتباع مع جمع التعيين والافيجوز افراد كل نعت كافي الرضى وفيه ايضا انه يجوز تأخير  
 التعيين مع افرادهما بقول مربي زيدا الطريف الطريف لكن على أن الاول والثاني والثالث  
 الاول لان اللازم عليه فصل أحدهما من معونه وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال  
 اه ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعديل الاولوية دون الوجوب فان كان مراده الاولوية فذلك  
 ولا معناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصله لان فصل أحدهما بكتبتين وفصل كل منهما  
 بكلمة فتأمل (قوله قبل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه القريض ان هذا الدليل لا يبطل مذهب  
 النظم لجواز أن يقال المحور لا لا طه المعنى في الاتباع التليب ولا تغليب هنا أيضا هدم جواز  
 صارب الخ غير محتمل ولا يبطل هذا الدليل مذهب النظم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك  
 على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سلم) من المنة وهي المصاحفة والافعوان ضم المهمة  
 والعين المهمة كالحيات والاشئ أهى واشعاع الحية وكذا النجم ومجى رائدة والشاهد في  
 في الاعموان فانه يادع الحيات لكن نصب طرا الى كونه مفعولا معنى (قوله اسهل) اي لسلسته  
 من كثرة الحذف (قوله وسالت ان قد سلم الخ) اي يكون الاعموان مفعول على حذف العلم به من  
 التعبير بالمسألة التي هي متاعلة من الجاهلين (قوله بهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا  
 والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإجماع مع ذكره سائل القطع فيما سياتى اه وفيه ان المصنف اغما  
 ذكر القطع مع تعدد الدعوت وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا بدفع الإجماع هنا بكلامه  
 الآتى (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة ويشمل التعيين واطلاقه شامل  
 للجمع لكن سياتى أن الواجب في الدعوت الكثرة اتباع نعت واحد (قوله معقرا له كرهن) قال  
 سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يقتضيه وقد يستثنى عنه على ما أفاده التعريف  
 من أنه ابداهم للمنعوت وذلك يتصلح الافتقار اليه ابدلان ما يثبت بعينه يقتضيه فليست اهل  
 ويظهر انه لا اشكال لان المراد بان تمامه المنعوت ان شأنه والمقصود الاصل منه الاتمام فلا يضر  
 عروض عدم ذلك فتأمل (قوله انه متكلها) اي وجوبه أو ارد عليه ان القطع لا يرد على ترك النعت  
 بالكلية وهو جازر واجيب بان قطعه هذا الذي ذكره بقوت القرض من ذكره فينبغي ان يأتى بخلاف الترك  
 وقد يقال العرض من الد كركا توصل والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة في  
 المعنى متعلقة بالدعوت والترتيب بهم ذلك فالأولى في الجواب ان يقال لما كان القطع مشعرا  
 بالاستعداد به عود عند الحاجة لمساوية من اشأني اذا تعرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج  
 (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض لقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للراجح  
 المشروط في جوار القطع تعدد النعت واعلم أنه انما اذا قطع خرج عن كون نعتا كما ذكره ابن  
 هشام (قوله واقطع البعض واتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بان يراد واقطع الجميع أو  
 البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعوم فانه سم (قوله لا يبعدن قوى الخ) دعاء لقومها خرج عن  
 الهى ويبعد مضارع بعدم باب فرح أى لا يملك والعداء بضم العين جمع عاد والارز بضمين جمع  
 ارار ومعاقدها مواضع عقدتها وكفى بالطبيبين معاقد الارز عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيقول  
 رفع المازين الخ) سكت عن النعت الاول وهو الموصول لظنا اعرا به في تبس ان أتبع الجميع وكذا  
 ان أتبع البعض وقطعت البعض بسا على الصحيح من ان القطع في البعض والاتباع في البعض  
 مشروط بتقديم المتبوع كما يذكركه الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) واضح

والاخر فقيه كاتب (واقطع الجميع) أو اتبع الجميع أو اقطع البعض واتبع البعض (ان يكن) المنعوت (هيناه بدونها) لرفع  
 كلها كافي قول خرق لا يبعدن قوى الذين هم سم العداء وآفة الجزرة المألون بكل معتزك والطبيبون معاقد الارز فيقول  
 رفع المازين والطبيبين على الاتباع لقوى أو على القطع باضارهم ونصيبها باضارهم أمجد أو ذكر في رفع الاول والنصب الثاني

على ما ذكرنا من شكه على القطع فيهما (أو بعضها القطع معلما) أي إذا كان المعوت مضمرا إلى بعض المعوت دون بعض وجب اتباع المضمرا إليه وجازعيا سواء القطع والاتباع هكذا في شرح الكافية (في نهجيات) (٥١) الأول إذا قطع بعض المعوت دون

بعض قد لم المصع على  
المقطوع ولا يعكس وفيه  
خلاف قال اس آى الرابع  
الصصح المصع وقال صاحب  
السيوط الصصح الحوار  
ولورق بين الحالة الثانية  
وهى الاستعفاء عن  
الجميع فيصور والحالة  
الثالثة وهى الافتقار الى  
العص وون العص ولا  
محور اكان مدهما الثانى  
اذا كان المعرفت بكثرة  
نعيب فى الاول من بعونه  
الاباع وحار فى الباقي  
المقطع كقولوه وبأوى الى  
السوة عطل وشعثا ماصبع  
مثل السعال الثالث  
يستى من اطلاقه العف  
المؤكده والمهن اثسين  
والمترم محو الشهورى  
العصور والجارى على  
مشاربه محو هذا العالم فلا  
محور القطع فى هذه  
(ارفع اذ انصب اب  
قطعت) البعت عن  
التعبه (مصوره) متدا  
أوباسا الى طهرا) أى  
لا يحور اطهارها وهذا  
اذا كان البعت محرد مدح  
أوذم أو ررح محو الحمد لله  
الحمد بالرفع باضمار هو  
ومحو وامرأته حالة  
الطبط بالصب باضمار  
آدم أما اذا كان للتوصيح  
أولته صيص قامه محصور  
اطهارها افتقور مررت

[illegible]

يريد الساجر بالوجه الثلاثة ذلك أن يقول هو التاجر وأعي التاجر (وماس المسعود

(١) قوله جمع عاطفة الصواب عاطلة بلا تاء كافي الصالح والقاموس اهـ

والنعت عقل (أي علم يجوز حذفه) (٥٢) ويكثر ذلك في المنعوت (وفي النعت بقل) فالاول شرطية اما كون النعت

صالحا لمباشرة العامل نحو  
أن اعمل ساغات أي دروه  
ساغات أو كون المنعوت  
بعض اسم مخفوض بمن أو  
في كقولهم ماضن ونا  
أقام أي منا فربق ظعن  
ومنا فربق أقام وكه قوله  
لوقلت ماني قوه هالم نينم  
يفصلها في حسب وميم  
أسله لوقلت ما في قوه ه  
أحد يفصلها نائم حذف  
الموصوف وهو أحد وكسر  
حرف المضارعة من نائم  
وابدل الهاء براءه وندم  
جواب لو فاصلا بين الخبر  
المقدم وهو الحار والمجرور  
والمبتدأ المؤخر وهو أحد  
المحذوف فان لم يصلح ولم  
يكس المنعوت بعض ما قبله  
من مجرور بمن أو في امتنع  
ذلك أي إقامة الجلبة  
وشبهها وقامه الا في  
الضرورة كقوله لكم  
قبصة من بين أنرى وأقرا  
وقوله نرى بكفي كان من  
أرى البشره وقوله  
كان من جمال بنى أقيش  
وقهقع بين رجله بشن  
والثاني كقوله تعالى ياخذ  
كل سيفينه غصبا أي كل  
سيفينه صالحه وقوله  
فلم أعط شيأ ولم أمنع أي  
شيأ طائلا وقوله  
ورب أسيلة الخدين بكره  
مفهومة لها فرع وجيد  
أي فرع فاحم وجيد طويل  
(تنبهات) الأول قديلي  
النعت لا أو اما فيجب  
مكررها

(قوله وما من المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما هاتخولا عبرت فيها ولا يجبي أي جبة فافعه اذ لا  
واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فالحال يعلم منهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الاجام على  
السامع نحو رأيت طويلا أي شيأ أطول لا نقله شيئا عن الدمايني (قوله صالحا لمباشرة العامل) أي  
بأن يكون مقرا ان كان منعه فاعلا أو فعولا مثلا وجلة مشقولة على الرابطة ان كان المنعوت خبرا  
مثلا نحو أنت يضرب زيد ابالباء التحنية أي أنت رجل يضرب زيدا (قوله أي دروه) بدليل وأناله  
الحديد (قوله طعن) أي سافر (قوله لوقلت الخ) به حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما شارابه الشارح  
بقوله أصله الخ ومتعلق بتم محذوف أي في مقاتل والحسب ما بعده لانسان من مفاخر آباءه والميم  
بكسر الميم وقع السهين الهاء لة الجلال وأصله موم قابت الواو يا لوقوهها اثر كسرة كثيران (قوله  
وكسر حرف المضارعة) أي على غير لغة الجازين نصريح (قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد اغما  
قد مر من ان النكرة المخبر عن با طرف محض يجب تقديم خبرها عليها ووجه وجوب تقديم الخبر  
دفع فهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض  
هم وأقروه شيئا والبعض ما حاصله أن النفي يكفي مسوقا لا يشهد بالنكرة (قوله الا في الضرورة)  
أي والا في قديلي من اثر كفي قوله تعالى واقعد جاك من نيا المرسلين أي بناء على أن من لا تزدني  
الايجاب ولا دخلة على معرفة قاله في النصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير الواضع المستثناة لان  
حذفه المسموع اذ لم يقم شيء مقامه في اللفظ وبعبارة ما قام مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية  
نفسه قاله هم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبي أمية بعد حهم والقبضة بكسر القاف وسكون  
الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الساس والشاهد في قوله من بين نرى أي من أنرى أي  
كثرت له واقترى أي اقترع فحذف النكرة الموصوفة واقام الصفة مقامها بدون الشرط لتقديم  
للضرورة (قوله ترمي) بالتاء الفرقية ترجوع ضميره الى مؤنث وهي الكبداء في قوله قبل

مالك عندي غير سهم ومحرر • وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بعض الكاف وسكون الموحدة بعد هاء الهمزة القوس الواصلة المقبض قاله الدمايني  
والشئ وغيرهما وقوله بكفي كان أي بكفي رجل كان (قوله كاتل من جمال الخ) أي كاتل من جمال  
جمال واقش بصم الهمزة وقفع القاف وسكون القبة آخره شين مجهول يقهقع بالباء لاء فعول أي  
يصوت نعت تار لاء منعوت المحذوف واليه يرجع الضمير في رجله وهو هو ج تغدير المنعوت والنش  
بفتح الشين المجبهة وتشديد النون القرية لياسته وهو أشد لغورا لابل ووجه الشبه سرعة الغضب  
وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجلبة واقامة شبهها (قوله والثاني) أي حذف النعت (قوله أي كل  
سيفينه صالحه) بدليل أنه قري كذلك وأن أميدتها لا يجر جها عن كونها سيفينه فلا فائدة فيه حينئذ  
اه معنى (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهول وسدده وقد كست في الحرب ذاتدرا  
بضم القوفية وسكون الال المهملة وقفع الزاء آخره همزة أي عدة وقوة قال العبي والشاهد في شيأ  
اذ أصله شيأ طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع رسقه الى ذلك صاحب  
المعنى وناقشه الدمايني بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة تغري الصدق قال  
الشمي وقد يقال هوران لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والظاهر في تمثيل تقدير النعت دفع التناقض  
قوله تعالى وما يرهم من آية الا هي أكبر من أختها أي السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير  
السابقة أن اعمل التفضيل بقضي زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما  
أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما يرهم من آية الا هي  
أكبر من أختها شامل لجميع الايات المريسة لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون  
أكبر وغير أكبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر الثام والجيد العنق (قوله أي فرع فاحم)



مفهومين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو انتي برجل اما كريم (٥٣) واما شجاع اثنان يجوز عطف بعض

السعوت المختلفة المعاني  
على بعض نحو مررت برجل  
العالم والشجاع والمكرم  
• الثالث اذا صلح العت  
لمباشرة العالم جاز تقديمه  
مبدلا منه المنعوت نحو  
لى صراط العزيز الخديد الله  
• الرابع اذا نعت بمفرد  
وطرف وجلة قدم المفرد  
وأحررت الجملة عالم الخو وقال  
رجل مؤمن من آل فرعون  
بكم ايمانهم وقد تقدم الجملة  
نحو وهذا كتاب أنزلناه  
مبارك فسوف يأتي الله  
بقوم الاية اهـ فاعلم  
من الامعاء ما ينعت وينعت  
به كاسم الاشارة نحو  
مررت برجل هذا مؤمن هذا  
العالم ونعت مصوب آل  
خاصة فان كان جامدا  
محصا نحو برجل هذا  
فهو عطف بيان على الاصح  
ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به  
كالمضمر مطلقا خلافا  
للكسائي في نعت ذي القبة  
نحو كما سمع من نحو سلى  
الله عليه الرزق الرحيم  
وعبره يجعله بدلا ومنها  
ما ينعت ولا ينعت به  
كالعلم ومنها ما ينعت به  
ولا ينعت كأي نحو مررت  
بقارس أي قارس ولا يقال  
جاءني أي قارس والله أعلم  
• التوكيد

أي أسود وجيد طويل الدليل على هذا الخذف أن البيت لا مدح وهو لا يحصل باثبات الفرع  
والجيد مطلق بل باثباته موصوفين بصفتين محبوتين (قوله مقروين بالواو) أي في المرة الثانية  
كما هو ظاهر (قوله عطف بعض السعوت الخ) أي بجميع حروف العطف الا أم وحى كما صوبه  
الموضع في الحوامي والاحسن في الجمل العطف وفي المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختصة  
المعاني) أما منقطة فلا لا يلزم عطف الشيء على نفسه وقال في الهمع واما يحسن العطف عند  
تباعد المعاني فهو الاول والاخر واما ظاهره والباطن في خلاف ما اذا انفارت نحو هو الله الخ التي  
البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض أي ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان  
نكرة فينصب نعتة المتقدمة عليه حاله نحو لمية موحشاطال اهـ وأنت خير بأن هذا ليس على  
اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمعنوت المعرفة في اعراب نعته بحسب العوامل واخرابه  
هو بدلا أو عطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصودت بكريم رجل ثم رأيت في الاماميني  
ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدمة عليها حالها غالب لا واجب على الاصح وأن محل  
نصبه حالها اذا قبل الحالاية يخرج الدعوت في نحو جاءني رجل أجرو نحو من الصفات الثلاثة واذا لم  
يجمع مانع من نصبه حاله لا يخرج الوصف في ث والمثاليين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال اس  
عصفور الاحسن نجله مبارك خبرا ثانيا (قوله معصوب آل خاصة) شامل لله ووصول ذي آل كالذي  
والتي وان كانت آل في نفسه زائدة وانما خصوص نعت معصوب آل لانه بهم اسم واباه لا يرفع عنه لانه  
أيضاً بهم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريضة مكتسب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا  
هو او يرد عليه الموصول غير ذي آل كمن وما لم يذم ينعته به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما  
انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوسيع وحمل عليهما  
ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضع الوصف المباح أو الدام أو غيرهما طود الباب وأورد عليه  
الشنوافي أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو عنى عن الايضاح ومع ذلك ينعته لله وح وأوجب  
بانه نعت نظرا لاصله وهو الاله الهى واسم جنس أو الحاقه بالاعم الاغلب اذا اسل في الاسم  
الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلانه ليس في الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الاعلى الدان  
لاعلى قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق  
لدلالته حيثئذ على قيام معنى بذات له قالوه من أن الضمير كرجعه دلالة الهم الا أن يقال طردوا  
الباب فتأمل قال في الهمع والضمير في أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وك  
الشرطية وما التجهية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره يجعله بدلا) أي بناء على أن البدل لا يشترط  
فيه الجود (قوله كالعالم) انما نعت لازالة الاشارة اللفظي ولم ينعت به لانه ليس مشتق ولا في حكمه  
اذ هو موضوع لحد الذات نعم العلم المشتهر من معناه بصيغة كذا نعت بعض أن يؤول بوصف وينعت به  
• فائدة يجوز نعت النعت عدس يويه ومنه يازيد الطويل ذو الجاه ومعه جماعة منهم ابن جى  
قوله في الارشاف • فائدة ثانية • النعت بعد المركب الاضافى لانه المقصود بالحكم واعما  
جى بالمضاف اليه لغرض التصبص فلا يكون له الا بدليل مالم يكن المضاف لفظ كل فالنعت  
للمضاف اليه لانه لان المضاف انما جى به لقصد التعميم ولذا لضعف قوله

وكل أح مقارفة أخوه • لعمر أيبك الا الفرقدان  
أفاده في المفتي

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بمقام النقل أن يقول ثم معنى به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهى  
الاصل والمؤخر بدل (قوله الرفع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابه ناد واما أن يراد  
بالاحتمال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن هشام اظهر أنه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها

وهو على نوعين لفظي وسيأتي ومعنوي وهو التابع الرفع احتمال غير الظاهر وله ألفاظ أشار اليها بقوله

(بالنفس أو بالعين الاسم أكداه مع خبر طابق المؤكدا) أي في الأفراد والتذكير وفروعهما فنقول جائز زيد نفسه أو عينه أم  
نفسه عينه فتدفع بينهما أو المراد حقيقة ونقول جاءت هذه أنفسها أو عينها وكذا ويجوز جرحها بما زائدة فنقول جائز زيد نفسه  
وهذه بعينها (واجبهما) أي النفس (٥٤) والعين (بأفعل ان تبعاه ما ليس واحدا تكن متبعا) فنقول قام الزيدان أو

بالكلية لا ترفعها بالكلية بما في الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصه لم يؤكدها ثانيا وانما  
اقتصار الشارح على رفع الاحتمال المذكور لأن وقع نزههم السهو والعلو أعيا يكون باتا كيد  
الصلبي كما قلناه سمع عن السعد والسيد وخرج بقوله الرفع الخ ما عدا التوكيد حتى البديل فانه  
وان رفع الاحتمال في نحو ممرت تقولن كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ  
من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أي هاتين المادتين يقطع النظر عن  
افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفد أن النفس أو العين يقبلان على  
افرادهما وإن أكدهما أمشي أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح بقوله واجبهما الخ فتدفع  
ما أطال به المصنف عن المهورتي وإلم أن في البيت اجالا بينه البيت بعده على أنه يمكن قطع النظر  
عن قول الشارح أي في الأفراد والتذكير وفروعهما أن يحتمل الاسم في النظم على المفرد ولا  
يصح على هذا قوله مع خبر طابق المؤكدا وان زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا  
المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأوفى الظن لمع الخلو (قوله فتدفع بينهما) أي لا  
عطف كما يأتي والظاهر أن تقديم النفس على العين لا يرمي لرفع حس كداني المرادى (قوله بـ  
رائدة) ومحل الجور ورا عراب المتبوع (قوله واجبهما) الأمره ستمعمل في الوجوب بالنسبة إلى  
الجمع وفي الأولوية بالنسبة للامتنى (قوله بأفعل) أي جماعا لا سالا فاعل أو على أفعول (قوله ولا على  
أعيان) لوقال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقما (قوله ولا يؤكده) أي على المختار والافتقار  
الداميني عن شرح العمدة والمصنف والمفصل للمعشري والكفاية لاس الخبر جواز التوكيد  
بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلاما من بابا راداعلى أي جازا بالطرائق الأفراد أي  
هذا الرد الثاني لأنه يرد عليه بالنظر إلى الأفراد والتشبيه ولا يجرى أن يقول ما صرح به النحاة  
لا يظهر الرتبة لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو عينها فالمراد من جماع الذات  
أفعله إلى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أي ما اشتمل على المصداق (قوله والمختار الجمع) أما على  
التشبيه فلا المنضايقين كالتثنية الواحد فمكره الجمع بين تشبيه أو أفعال الأفراد فلا التثنية  
جمع في المعنى (قوله جماعه الخ) تمامه ستنال من العرائق والادى مطبعا والفرج غراء  
وهي البيضاء وهو صفة محذوف أي من السحب العرائق والعداوى جمع عادية وهي السحابة  
المطريرة صباحا والمطرير بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمة المكان الغمر والقذف  
القاف والدال المهمه آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذي لا يات  
فيه وظهرهما مبتدأ مرفوع خبر والخلة صفة ثالثة قاله العيني والمراد بظهرهما ما ارتفع منهما وقوله  
مثل ظهور الترسين أي في الصلاة (قوله وكلا أد كراخ) اعلم أن كلا وشبهها في إعادة معمول كل فردان  
كانت داخلية في خبر النبي بأن أخرت عن أداته انظما نحو ما كل ما يتبعى المريد ركه وما جاز كل القوم  
وما جاز القوم كلهم ولم أأخذ كل الدراهم ولم أأخذ الدراهم كلها أو رتبة معمول الدراهم لم أأخذ والدراهم  
كلها لم أأخذ فوجه النبي إلى الشمول خاصة وأما سلب العموم والإبان قدمت على أداته انظما ورتبة  
نوجه النبي إلى كل فرد وأما عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكان النبي  
قال التمازاني والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلى بدليل والله لا يجب لاحتال خور والله لا يجب  
كل كفار أثم ولا تطع كل خلاف مهيمن (قوله بصح وقوع بعضها موقعه) أي في نسبة الحديث إليه سواء

الهذان أصحهما أو  
أعيه ما وقام الردون  
أصم أو أعيه  
والهذات أصم أو  
أعيه ولا يجوز أن يؤكده  
بما مجموعين على نصوص  
ويكون راعلى أعيان  
معارنه هادس من  
قوله في التسم ل جمع قلة  
وان هيا انجمع جمع قلة  
على أعيان لا يؤكده  
بما ما أفعله كلامه  
من مع محس النفس  
والعين مؤكدا مع  
الواحد وهو المثنى والمجموع  
غير مجموعين على أفعول  
هو كذلك في المجموع وما  
المثنى فقال الشارح بعد  
ذكره أن الجمع فيه هو  
المختار ويجوز به أيضا  
الأفراد والتثنية قال أبو  
جيان وهو في دلالة الم  
يقول أحد من النحويين  
به وفيما قاله أبو جيان نظر  
فقد قال ابن أنار في شرح  
المعقول ولو قلت نفسها  
لجار فصرح بخوار التثنية  
وقد صرح النحاة بأن كل  
مثنى في المعنى مضاف إلى  
منصه يجوز به الجمع  
والأفراد والتثنية والمختار  
الجمع فهو قد صحت  
قوله كما ويترجح الأفراد  
على التثنية عند الناظم

وعند غيره بالعكس وكلاهما معجوز كقوله جماعه بطن الواديين ترغى وكقوله ومهمهين قد عين مرتين كان  
مظهرهما مثل ظهور الترسين اه (وكلا أد كراخ) التوكيد المسوق لنفسه (الشمول) والاحاطة ببعض المتبوع (وكلا)  
(كلتا) و (جميعا) فلا يؤكدهن إلا ماله أجزاء بصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال

تقدير بعض مضاف الى مشبهوهن نحو جاء الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما والهندان كلاهما بلواز أن يكون الاصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدين أو إحدى الهندين ولا يجوز جافى زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اخضعهم الزيدان كلاهما ما ولا الهندان كلاهما لا امتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير ووصلا) الى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع (٥٥) بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين

التابع ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز حذف الضمير استعناء بنية الاضافة خلافا لغيره والرخشري ولا حجة في خفي لكم مافى الارض جميعا ولا قراءة بعضهم انا كلا فيهما على ان المعنى جميعه وكلا بل جميعا حال وكلا بدل من اسمان أو حال من الضمير المرفوع في فيهاود كرفى السهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد ككل وجعل منه قول كثير يا أشبه الناس بكل الناس بالضمير (واستعملوا أيضا ككل) في الدلالة على الشمول اسماء واربنا (فاعله من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش غنمه والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعدد هذا اللفظ (مثل الدالة) أى الزائد على ماد كره العويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله لكن ذكره سيديو وهو من أجله فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكره فاعله

كان على وجه رادة البعض من لفظ الكل مجازا من سلا أو اسنادا ما للبعض الى الكل مجازا عقلا أو تقدير المضاف فقوله رفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل في قول الشارح الامالة أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الوحشية كلها اسود لان المؤكد وان كان غير متعد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أى أو مافى معناه كاحد واحد بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يتعدى تركب متعاضدين مالم يتعد عاملا مع معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما وان اتحد بمعنى حاروا واختافا لفظا حرم به الناطم تبعا للاختصاص نحو اطلق زيد وذهب عمر وكلاهما ما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سموي سم (قوله بلواز أن يكون الاصل الخ) فيه مافى التعديل الاول ولو قال بلواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اخضعهم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش والفرهه وهشام وأتى على وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الامام سبني ووافق الناطم في تسهيله الجمهور (قوله لا امتناع التقدير المذكور) أى فلا فائدة في التأكيد عند (قوله بالضمير ووصلا) حال من الالفاظ المتقدمة بناؤها بالمذكور بالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد محو كل في ذلك بسهولة (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمعنى بالضمير (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجعما ان فصل الحامية تنفصلى وقوع الخلق على مافى لارض حالة الاجتماع وليس كذلك أن يجب بان خلق معنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسمان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائزا اذا فاد لاحاطة بنحوهم فلا تنكسر وبديل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو لم من الضمير الخ) قال في المعنى فيه ضعفا تقدمه على عامله الطرفي وتذكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التذكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أى لم حصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أو جاز كل الناس معناه أى السكامين في الحسن والفضل هم (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا غير عامة وقوله من ضم أى مشتقا من صدره وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا ويعنى منه قوله ككل (قوله فاعله من ضم) لم يقل عامة مع أنه أخصر لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل السابعة) حال من فاعله وقول الشارح وعده هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل زائد نظر الكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح لانه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أى حالة كونه نافلة على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لى من الصالحين موهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أى فشكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما هو به تعبير المصنف بالظاهري موضع الضمير من مقابلة الالفاظ المذكورة في البيت الثانى للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة للسابق) أى من وقوع المذكورات بمسلك أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز أن

انما أراد ان التام فيه مثلها في النافلة أى تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشترى ابى العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة في نفسه في شانه في عامة المبرد وقال انما هي بمعنى أكثرهم (وبعد كل أكدوا بأجمعاء جمعا أجعيع ثم جمعا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها أجمع والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن أجمعون (وذكر كل قديحي أجمع جمعا أجمعون ثم جمع) المذكورات فهو لا شوب بينهم أجمعين لم يعدهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد ينبع أجمع واخواته بأ كنع وكناهوا كنهين وكنع وقد ينبع

أكتعاه اذا سكبت قبلتي  
أربعاء اذا طالت الدهر  
أبكي أجمعاء وفي هذا الرجز  
أمر أفرادا أكتع عن  
أجمع ونوكيد السكر  
أهدودة والتوكيد أجمع  
غيره سبق بكل والفصل  
بين المؤكد والمؤكد  
ومثله في التبريل ولا يجوز  
ويرضين عما آتيتن كلهن  
أقاربها في الأول رعم  
الفرأ ان أجمعين يهد  
اتحاد الوقت والصحيح أنها  
ككل في إفادة العموم  
مطلقا بدليل قوله تعالى  
لا يؤمنونهم أجمعين الثاني  
اذا تكررت ألفاظ  
التوكيد فهي للاتبوع  
وليس الثاني تأكيد  
للتأكيد الثالث لا يجوز  
في ألفاظ التوكيد القطع  
إلى الرفع ولا إلى النصب  
الرابع لا يجوز عطف  
بعضها على بعض فلا يقال  
قام زيد فهداه وبعثه ولا  
جاء القوم كلهم وأجمعون  
وأجازه بعضهم وهو قول  
ابن انطراوة الخامس  
قال في التسهيل وأجرى في  
التوكيد مجرى كل ما أفاد  
معناه من الضرع والزرع

يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما فى الاثنا عشر الفراضى قدم بكل على الجميع لمرقتها أو كرمها أنص فى الاحاطة ورواها بأجمع لانه صريح فى الجمع لانه لا يستحقه من الجمع ورواها أكتع لاحتياطه عنه فى الدلالة على الجمع لانه من تكتم الجدل اذا انقبض ففيه معنى الجمع ورواها أبصع من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسئل حتى يجتمع وأخر أبصع لانه أبصع من أبصع لانه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يحاطون بدلالته على اجتماعه بعض فخص وإذا اجتمع النفس والعين وكل قدم على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والتظاهر بتقديم كل على عامة (قوله) وأشد منه الخ) أى لان فى الاول حذف واسطة واحدة وهى أكتع وفى الثانى حذف واسطتين وهما أكتع وبصع (قوله) أكتع وأكتعين لم يستشهد للثانى وقد استشهد فى الجمع (قوله) افراد أكتع عن أجمع) أى وهو فليس (قوله) ونو كيد الشكرة الممدودة) أى الموضوععة لمدة لها ابتداء وانتهاء أى وهو مجموع عند البصريين كما سيأتى (قوله) والتوكيد بأجمع الخ) أى وهو قليل بالنسبة للتأكيد بما سبقه بكل (قوله) والفعل الخ) أى وهو خلاف الاسل (قوله) افادة العموم (طلقا) أى لا يقيد الاتحاد الوقت (قوله) لا يجوز فى الفاظ الخ) أى على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد (قوله) فلا يقال الخ) هلاوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاده فبني كل وأجمع وهذا يقتضى جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم بحالته فافهم (قوله) الصرع) بفتح الصاد المجهة والزرع أى جيعنا وكذا يقال فيما بعده (قوله) وضربت زيد الخ) أى اذا أريد باليد والرجل وبالبطن واطهر الجملة اما اذا أريد العضوان فقط فسدل بعض (قوله) معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الاصح كإلى السبوطى أى مع اضافتها فلا يشاء ما قدمه الشارح فى خلقكم ما فى الارض جيعنا انا كلاميا (قوله) بنية الاضافة) قيل هذا يأتى ما قدمه من استناع حذف الضمير استثناء بنية الاضافة والحق أنه لا مضافة لان ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه كآية عليه هم قال فى المعنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكدة به ضمير المؤكدة وما قولهم جازوا بأجمعهم فهو يضم الميم لابتغتها فهو رجوع لجميع كالطس وقلس أى بجماعاتهم اهـ لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح ألفية الاصول فتح الميم أيضا (قوله) بالعلمية) أى الجنسية وعليه فهى ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منه من الصرف للوصفية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللوصفية والعدل كما نرى كذا قال البعض وظاهره أن جمعا وتوابعه كاجمع وتوابعه ويطله أم ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التانيث الممدودة لم يعد بدل يعين ثم الذى قاله الدمامينى أن مع الصرف على الاول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من سوى الاضافة والعلم معرفة بضمير معرفى نقضى (قوله) عانى على معنى الاحاطة) أى وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فاعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الاحاطة على أن الاحاطة مصدر المبنى للمفعول فانهم (قوله) وفافا للكرهين والاختش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد

والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشترى قولهم مطر ما الضرع والزرع ومطرنا والمؤكدة  
السهل والجبل وضربت زيدا البدو والرجل وضربت البطن والظهر . السادس ألقاها التوكيد معارف ألقاها أضيف إلى الضمير  
فطاهر وأما أجمع وتوابعه في تعريفه قولان أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب لسيئويه والآخر بالعلة خلق على معنى الإحاطة  
(وان يذف كبد من كور) بواسطة كونه محمدا وكون التوكيد من ألقاها الإحاطة (قبل) فاعا الكوفيين والاضحى تقول  
اعتكفت فمرا كاه ومنه قوله . بالمتد حول كاه

رجب وقوله يحملني الذلفاء حولا أكتفاء وقوله قد صرت البكرة يوما أجماء (٥٧) وعن نخاعة البصرة المصحف (أي عم

المفيد وغير المفيد ولا يجوز  
صهره ما كاه ولا شهرا  
نفسه (واعن نكتاني مني  
وكلا ع) شبه (ورن  
معلا بورن أفعلا) كما  
استعنى بنسبه عني عن  
تنبه سواء ولا يجوز جاء  
الزيد ان أجمعا ولا  
الهدان جمعا وان أجمعا  
ذلك الكويون والاحش  
وباسم معتريه عدم السماع  
بأنه الأول المشهور  
أركلا للمذكر وكلنا  
له مؤنث قال في التمهيل  
وقد يستعنى نكاهما عن  
كلهما أشار ذلك إلى قوله  
عقبت أقرب الزبيير  
كاهما

وقال اس عصفور هو من  
تد كبير المؤنث حلا على  
المعنى للصورة كأنه قال  
بقرى شخصين أو اثني  
د كرى التمهيل أنصاه  
ولم يستعنى عن كليهما وكلتهما  
كاهما يقال على هذا جاء  
الزيدان كلهما والهدان  
كلهما (وان تؤكدا الصهير  
المفصل) مستترا كان أو  
بارا (بأنفس والعين  
وعد الصهير (المفصل)  
حما (عين) المفصل  
(ذا الزرع) محرقم أنت  
بمسك أريعين وقوموا  
أنتم أنتم أو أعيكم ولا  
يجوز رقم نفسك ولا قوموا  
أنتمكم بخلاف قام الريدون  
أنفسهم ويشبع الصهير

والمؤكدا نعرين ونسكيرا (قوله رجب) هو كصهران أريد به معين فعبر بصرف للعلماء والعدل  
عن المحلى بأن لا أقصر في نقله الدون شري عن السعد وغيره ونقل شحما عن شرح المواهب لشجيه  
الزرقاني أن رجب من أسماء الشهور معروف وان أريد به من كافي المصباح (قوب الدساء) بالذال  
المجتمعة ثم أعاد اسم امرأه (قوله قد صرت) تشديد الزاء أي صوتت الكرة أي ككرة النرك كما  
العربي وشيخ الاسلام ركز بفتحهم بعض الهاءات فيه نظره في اسكون النكاف وجوز بعضهم  
فقطها (قوله ولا يجوز سم رما الخ) أي باحاج السريعة لأن الهمزة في الأول غير محدودة  
والثاني في الثاني ليس من أفعال الا حاطه وفي نسخ لا يجوز بالفاء هي أولى (قوله عر نكتا الخ)  
قال في النكت طاهره أن ما سدا ذلك من كل رعايه وجميع استعمل في انش وجميع لا ركلامه  
فيما تقدم مام خصوصا أنه ذكر في السهل حوا لا استعنا بكل عن كلاكما وردة نوحيا وال  
أيه يحتاج إلى نقل وماع من العرب (قوله في عني) أي في بدل على أي في وار لم يدم في الاصل الخ  
مثنى لي بدل نحو ما ريد وركلا هما وردة كاهما (قوله عني ريد وركلا) وردة ريد وركلا  
نفس وردة لا لا يصلح له شيء يستعنى به وردة ريد وركلا ريد وركلا ريد وركلا ريد وركلا  
ولا اله دان جمعا وان) كوفال ولا يجوز جاء الحدثنان أجمعا ولا الصماءان جمعا وان كان أولى لأن  
ما مثل به لا يجوز وان لا يجوز أن يجمع وجمعا به لا يؤكدا أجمع وجمعا الا غير ذلك ما ص  
وه مرددات أعاس ومرض حور وشدتهما المايز كاهما عني وجمعه مردودا ما ص زه مرددة  
ذات أعاص الأريدي عني أحرق في جانب الثانية وجمع وجمعه (قوله وأحدله ان كره وركلا  
الخ) وهل يجوز في قوله في قواعد أجمع وجمعه وهو أجمع وكاهما الخ في كلام بعضهم ما يشعر به  
والتقياس يقتضيه به شيء (قوله عت) منع المير وشاهد لقوله عني في نفسه أو عني بسوئل  
بالقرينة وعليه يحتاج إلى تحريه من كونه نادره لا يكرر قوله شري (قوله ووال اس عصفور هو  
من تد كبير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر تحت الماوية في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر  
أحتاج إلى التذكير بأويل لزيد بن شاذ صير وار كنه وكان أياه نكاهما في محبه فليس المحمل  
ج بئذ نكتة بما قلنا حتى يكون الأيا نكاهما من باب الاستعناء بهما عن كلهما ونحوه في أنه  
تأيد وياصاح الما في التسهيل بين وجه الاستعناء (قوله وان يؤكدا جمع المبدل الخ) قال  
انصارضى واعاد ذلك لوقوع المد في بعض المواضع كقولنا همدده بنفسها وبعني شرح  
عيا هاد يحتمل أن تكون بسببه ذهب وبعني هاجر واداول في ذه بهي هالم يكن اس ولم  
يعرفوا بين هذين المثالين وغيرهما طرد اللاب اه وأيه استعمل في المروح المصل غير  
الطرد فكرهوا أن يؤكده أو لا يستعمل من غير ذلك وأكده أو لا يستعمل من بعده ومعناه وهو  
الصهير المفصل المرفوع يكون تعهيدا لنا كده بالمستقل من غير جسه وهو النفس والعين اللذان  
هيما من الاسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكدا همدده طاهرا أو صمد روع مفصلا لا رصمير نص  
مطلقا ولا بشرط هذا الشرط فقد العلة لمقتضيه له إذ الظاهر مستعمل والمفصل ليس كالمفصل  
لاستقلاله بنفسه والمفصل ليس كالمرفوع في شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما احص  
هذا الحكم بما لقوه استقلالهما ما يندفع في غير التوكيد كغيره في علم ما في النفس والعين  
زيد حسمه بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة لاستقلالها بالنفس والعين فلم يكرهوا التوكيد  
المرفوع المتصل بها (قوله محرقم أنت نفس الخ) وشوقنا من أنفسنا وشوقنا ما هوهم  
(قوله ويشبع الصهير) لأن الظاهر لا يؤكدا بالمصير لكونه دون المصير غير يضاف لا يكون تكملته  
(قوله ما اقتصاه كلامه هنا الخ) وجهه صائر الوجوب أن التقدير وكيد بعد المفصل والمصدر

(٨ - صبا ثالث) وبخلاف صرهم أنفسهم ومررتهم أعيهم فالصهير حائر لا واجب في تنبيهه كما اقتصاه كلامه هاهنا  
وجوب الفصل بالصهير المفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره وعبرة التسهيل

تقتضي عدم الوجوب اه (واكدوا ٥٨) بما سواهما أي بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لن ياتزما) فقالوا

قوموا كلكم وجازا كلهم  
من غير فصل بالضمير  
المفصل ولو قلت قوموا  
أنتم كلكم وجازا كلهم  
لتكان حسنا (وما من  
التوكيد للفظي يعني مكررا)

ما مبني أم موصول وبطل  
خير مبتدأ محذوف هو  
انعاند والمبتدأ مع خبره  
صلة ما وجاز حذف صدر  
الصلة وهو العائد للفظ

بالجار والمجرور وهو متعلق  
بأستفراغ على أنه حال من  
الضمير المستتر في الخبر إذ  
هو في تأويل المشتق  
ومكرر حال من فاعل

يجي المستتر وجلة يعني  
خبر الموصول أي النوع  
الثاني من نوعي التوكيد  
وهو التوكيد اللفظي هو  
إعادة اللفظ أو تنويعه

بموافقته معنى كذا عرفة  
في التسهيل فالأول يكون  
في الاسم والفعل والحرف  
والمركب غير الجملة والجملة  
محوجا زيدريدوسكا هنا

باطل بطل بطل وقوله  
قايلا نبال المراهق  
إلى الشرداء وللشرب  
وتحوي قام زيد ونحوهم  
نعم وقوله

ختم حنم العناء المطول  
والجملة (كقولك ادرجي  
ادرجي) وقوله  
لأن الله لك الله  
والثاني كقوله

أنت بالخير حقيق قن

الواقع خبرا يعني الأمر فكأنه قال وأكده بعد الفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالكودى  
فتوكيده لافأ كده كإفعل الشاطبي لأن حذف المبتدأ هو المعهود في جواب الشرط نحو وان مسه  
الشرط فوس فوط (قوله تقتضي عدم الوجوب) أي عدم وجوب الفصل بالضمير المفصل فيكون  
الفصل بعد الضمير فاشروط طلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيبوطي حيث قال لا يشترط في  
الفصل كونه ضميرا اه بر في انقاضي ما منه يجوز على ضعف جازا أعينهم وقاموا أنفسهم  
وجعل منه بعضهم القراءة لشاذة عليكم أنفسهم برفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم وقال  
ابن هشام الصواب أن أنسكم مبتدأ على حذف ضاف وعليكم خبره أي عليكم شأن أنفسكم اه  
وقوله يعني - ذهبت لاه لتضرورة أو على لغة قاله الشاطبي (قوله مكررا) أي إلى ثلاث مرات  
وقط لا تنافي الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب زيد منها كما تقدم له ما مبني عن العزيز بن عبد  
السلام قال وأما تكرير ويل يومئذ لمكذبين في سورة المرسلات فليس بتأكيده بل كل آية قيل فيها  
ذات فالمراد المكرر بويل يومئذ ليعمل هذا القول فلم يتعد على معنى واحد وكذا في آي الأبرار بك  
للمكذبات في سورة الرحمن اه (قوله وهو) أي الجار والمجرور متعلق الخ (قوله انه ذو) أي الخبر  
وهو لفظي وهذا تعليل لا يتوارى ضميريه (قوله هو إعادة اللفظ) قال السيبوطي ولا يضر برفع  
اختلاف محو ويل المذكورين معاهم (قوله أو قوله يتوافق) بوجه أن إعادة لفظه لا تقوية فيها  
وليس كذلك مع أو التقوية وإذ التوكيد فلا بد كفي حده الآن يقال هو رسم ولولا قول أذكر  
موافقه معنى الكمال أولى وألم أن كلام المن سادق الصورتين لأن قوله مكررا أي لفظا ومعنى  
أرمع فقط (قوله بموافقته) ظاهر في إرادته المراد في يرد عليه نحو عطشان عاشا فانه توكيد  
لفظي مع أنه ليس المراد في الإبدال بمراد في بقرده قاله الدماميني ولأن أن تقول أن نحو عطشان  
مرادف وعدم افراد ما رضى الاستعمال فلا يجمع المرادفة فأعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى  
من ذلك الاسم لمحدرا إذ العامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيد الالايي جمع العوض والمعوص منه  
لما يأتي من أنهم جعلوا التكرار ابتداء من الفعل وعند أي أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم  
الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لاحتالة ذكره فأعرفه  
فانه متين (قوله وسكاها باطل باطل باطل) أي من قوله صلى الله عليه وسلم إنما أمرأه نسكحت  
نفسها بغير ولي نسكاها الخ (قوله المراهق) هو الجدل ودعاء تشديد العين مثال ما لغة (قوله ونحو  
نعم نعم) نسخ الله والعين وسكون الميم (قوله العداء) انفع العين المهملة المد التبع (قوله لأن الله  
لأن الله) نظير ما من الهرج (قوله والثاني) أي تقوية اللفظ بموافقته معنى ويكون أيضا في الاسم  
والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان أوهم سنيغ الشارح خلافة (قوله وقان الخ) الضمير  
للسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البساتين وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أي  
لأن الشرط وجوابه محذوف لتقديم ذنبه أو بالنفع مصدر به بتقديم لا م التعليل أي لأن كانت الخ  
والدعائر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعشور كعصفور وهو الحوس والضمير فيه للفردوس كما قال  
العيني وقضية قول الشفي المعنى أول مشرب تشربه يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر  
مقام أول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله معنى) نسخ الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من مهم من باب  
علم أسله اصمعي بوزن اعلى نقلت فتحة الميم الأولى إلى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها  
وأدغمت الميم في الميم والخلاط بالذن وسم أمه امم فعل وهو توكيد للفظي وقال كثير الخطاب  
للأهية رصمهم مادي حذف منه حرف الداء ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول  
النماوس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداية منصفه وصم صمام أي زيد ياداهية

وقوله وقلن على الفردوس أول مشرب • أجل - يران كانت أبيحت دثره وقوله • صمى لمفاعلت وصمام  
يمود صمام • ومنه توكيد الضمير المتصل بالمتنصل في تنبيهه الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل وكثيرا ما يقتصر





ابن النكر يم بحلم عالم • برى من أحاره فندخيا وأسوله بقوله حتى زارها وكان وكان • أعصافها شددت بقرن وقوله ليست شعري هل تم هل أنتهم • وقوله • لا يدن إلا مني أسافا • مامن حاتم أحدهم نصها للفصل في الأولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف وأشد منه قوله (١٠) وروا الله لا يلي ما نى • وللاهم أبدأوا • لتكون الحرفى المؤكد وهو اللام

• موصوعا علی حرو واحد  
وأسهل من هذا أقوله

• فانه من لا يأكله من

جماعہ لاہور المؤکدہ علی

حرفين ولا حذوف الماعظير

اما الحروف الواو يهـ  
فمن تين كين الين

المعلم عنه اتصافها

شيء لا ماله ولا استعداد،

ہم اس ذکر کو لے رہے ہیں

کالم۔۔۔ قبل بالذلالۃ علی

معناه فتقول هم نعم والى

٧٧ أ ب - محمد بن عبد الله

أحداث على مواثيق عهد

(وہم الرعم ادى قد

اصل. آکادمی کے

انصل) خوف، آب وراثت

آت وحرور لذات

و در بداء هو و رایت انا  
تیسرے اور چوتھے

المتمصل المتصلون في بعض

• مصوب محو رأین ایات •

۵۔ ذهب البصر :- یہ اس

مدل ومذهب الكوفيين

آه بربكيد قال المصنف

رفولهم عى افع ل

• من المصنوع المتصل

كثيرة المرموع المفضل

من المروع المصّل في محو

وعلت آت والسرور  
نأكله

مناجاة في صلاة العشاء

• الأولى لا تعذب المؤمن كدو

وقدره همه اصحابی ایشان

بعضهم والثالثة لا يليه

ورأيت جبهه وعاءهم و

الامة ما دخل عليه أو بصولا (قوله بحكم) ثم التام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراه) أي أظني والقول حسن بقوله يراى (قوله تأسيسا) أي اقتداء من قولك من الصار من (قوله للتوصل في المولى بالاعراف) قال شيخنا والبعض فيه طريفاً من قوله لا أول الاولين أعني قوله وكان وكان وار مجموع كان اثنا عشر ما كيد لمجموع وكان الاولي فالواو من جملة المؤكد فلم يصل من المؤكد والمؤكد اعطاف اه ولا يخفى ثم ما ذكره غير من طرأ على الحوار أن يكون المؤكد كان فقط والواو طرفة فاصلة بينه وبين تأكيد كذا درج بله الشارح لكن يرد على هذا ان الاعطاف الذي يصل به هـ ثم وكذا انه في قول الرضي لا الواو الا بأن يجعل على التقييد ثم ان القاء اللام وصل الاعطاف اساو هذه اسم اع ودر (قوله وتشدده) أي من قوله ان انكر من الخ (قوله لا ياني) أي لا يوجد قوله وأهل من هذا أي من قوله ولا لا ما لم الخ (قوله لا انوكا) منفتح المكلف على حرفين أنه وعد عن قوله للامهم ومرت بوع قرب له قوله ان انكر يتم من فتح تأكيد مدح نادا لأن الامة على من قبل سألتهم وسأله ومن له ول فاسأل به خبير اه هو تأكيد بالمرادف (قوله وهو ان انوكا) انكسب قوله من سير انصافها انشئ كسر كاف نوكد ابر (قوله شدة) بفتح الموحدة وسكون الدالمة بها فانور اسم مجموع (قوله اكد به كل خير اصل) لكن على وجه استعارة في تأكيد خبر الصواب والمراد انوكا في الكل لفظي ما راد وسبب المصنف عن قوله انكسب المصل للمرفوع أو المصور على مصل مرفوع ويده أن لا يتوقف في جوار الاول وتقصير مع الثاني أنه لا يجوز انكسب أنت أكرهت وما أكرهت الا انكسب أنت وفي المعنى ان أنت من محو انكسب السمع العليم يصح كونه مصلاً وتوكيداً له مدأ الاول أربع هاءات (قوله والمرفوع تأكيداً لاجتماع) أي يجوز أن يكون توكيداً لاجتماع كيجوز أن يكون مدأ لاجتماع انما هو على حوار لتوكيد (قوله لا يجد المؤكد) أي لا ان احرص من التوكيد التورية والحدف بإفائه وتقدم موه (قوله رفته الخ) ويجوز صواباً ههنا نقد راء ههنا انفسهما (قوله ناما) أما ان وصل ههنا هاءاً كقوله تعالى ولا يحرر ويرب من حاءاً انشئ كلهم (قوله اما أجمعين واما بعضهم) لخط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد الموصول يسهو من المؤكد باملا لاقوله واما بعضهم ولا يبارم من عليه على جمعين أن يكون تأكيداً لـ لـ لم يخفى القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى راءه ليس من انطاط انوكيد مسقط مانسلة المص عن الاماميين وأقره من الاشكال (قوله وهو على حله في انوكيد) أي من اعادة التورية ومع الاحتمال واحترار ذلك عن محو انكسب ريد ومقتات عن عمرو وان المراد باله من الروح والناصرة فلا سأل حاهها في التوكيد و ردا عليه بجواب في مس ريد وعن عمرو أي ادتها وفي السير بل كتب انكم على بهه الرحمة أي دنه (قوله مطلقاً) أي مع الاسداء وغيره (قوله جميعهم وطاعتهم) الواو على أولاه لا يجمع بين لفظي توكيد و لفظي طاعت (قوله مع لسانهم) (قوله مع لسانهم) (قوله مع لسانهم) مع قوله وهو المدأ ان انكسب ولى لفظ اسوكيد العاقل في هذه الحالة باعتبار أن الاسداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التعميم على المعمول (قوله فالاول) أي ولى لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله والقوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ

• الأولى لا يحدف المؤكد ويقام المؤكد مع ما على اليمين وأجار الحليل محمودت ريدو أناني أحده الله ما نان

وقدره هو صاحبها. الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بما على الأصح وأجازوا مرا مرت بالقوم أما أجمعين وأما

بعضهم. الثالثة لا يلى العامل شئ من أفعال التوكية، وهو على حالة في التوكية، إلا جميعاً وعادة. طبعاً نقول القوم فهم جميعهم وعادة.

ورأيت جميعهم دعاؤهم ردا كذا وكذا وكذا مع الاستدانة بغيره ومع غيره بغيره فالاول هو المصوم كلهم فاقم



الذمت ولي) وذلك أربعة من عشرة أوجه الأعراب الثلاثة والأفراد والذات كبر والتشكيك وفروعهن وأما قوله الزمخشري أن مقام  
إبراهيم عطف بيان على آيات يذات فصالح (٦٣) لاجتماعهم وقوله وقول الجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف

بقا لما استعنى عن قوله أولا فاعلى كل حال في كلامه تكرار (قوله الذمت) أي الحقيقي لانه يجب في  
البيان أن يكون كالمبين في الأفراد والتذكير ورورعهما كالذمت الحقيقي بخلاف الذمت السببي  
كأمر (قوله فمخالف لاجتماعهم) أي على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريضا وكبر أو أفرادا  
وغيره وند كبر أو غيره ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كالإيجاز وسنقل عن الرضى نحو  
تخالفهما ولا يجوز أن يكون لا يتصور بغيرهم بان المبدل منه إذا تعدد وكان البديل غير وافي بالعدة  
تعين القطع بخروج عن البدلية فالوجه أنه بتدأ حذف خبره أي منها مقام إبراهيم (قوله أوضح من  
متبوعه) أي أعرف وأغنى أوجبا أن فضيلة البيان من المبين ولم يوجب أحد أو ضمنية الذمت من  
المدح لان قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصد مدح من الذمت لان البيان يوضح المدين  
بيان حقيقة فهو كالتعريف بخلاف الذمت (قوله ذا الجملة) اسم الجمله الشعر الوان دل الى المسك  
(قوله ان ذا الجملة عطف بيان) ليرفعه نعل الماهر أن عت اسم الإشارة لا يكون الا محلى (قوله  
واذا كان له الخ) أشار الى أن قوله قد يكون الخ مخرج على قوله وأوليه الخ لا على قوله شبه  
الصفة حين برد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعريف هذه المسئلة على ما قبله المنع على  
قوله شبه الصفة فاعمل (قوله وقد يكون الخ) أتى به مع علمه بما قبله رداعلى المخالف (قوله فيما  
سبق) أي من المثال والالتباس وقوله البدلية أي بدل كل من كل (قوله ويحصون عطف البيان  
بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والتكرار مجهولة والمجهول لا يجر المجهول ورد بان بعض  
الكلمات أحص من بعض والخاص بين الأعم (قوله وبالحال بدل) أشار تعبيره بالاصلاحية  
الى ما صرح به في التمهيد من أن عطف البيان أولى من الدال في غير المستثنيات لان الاسل في  
المتبوع أن لا يكون في به الطرح وأن لا يكون النافع كانه من جملة أخرى ومال الدما ميني الى أولونه  
الابدال معللا لا يهتض فانه في حاشية شيفا وفي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال  
نحو يا عبد الله كرز بانضم فالأقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان  
عند غير الدما ميني والابدال عند رما ماسا ومما افتتض جعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار  
القولين في رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا ينبغي ثم جواز الأمرين على مقصد من فاق فصدت  
بالحكم الاول وجعلت الثاني بما لاه فهو عطف بيان وان فصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كالنوططة  
له فهو بدل (قوله بعمر) اسم المجرى وقضاه علم بقول من المصارع منصوب عطف بيان على محل غلام  
(قوله عبد شمس ونوفلا) فيقع كونه عبد شمس بدلا من أخوه الا لأنه دل لعدم صحة ذلك في المعطوف  
(قوله ونحو بشر تابع البكرى) أي من كل تركيب عطف فيه اسم حال من آل على معرف بها مضاف  
اليه وصف محلى بها (قوله عليه الظير) بر مقدم ومبتدأ مؤخر والحالة حال من البكرى وترقبه حال  
من المستتر في عليه وقول البعض أنه العيني عليه متعاقب وقوعا يلزم عليه تقديم معمول  
الخبر الفعلي على المبتدأ والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معمول  
ووقوعه مفعول له حذف متعاقبه أي ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس أن يبدل بالرضى) راجع  
للمسودة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه بما قبله رداعلى الفراء المجوز للابدال  
(قوله لا متناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووسل آل هذا المضاف الخ (قوله يهين أيضا  
العطف الخ) يعني أن في كلام الناظم قصورا لأنه لم يستوف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية  
(قوله في نحو هندس الخ) أي من كل تركيب أوردت فيه البدلية الاختلال لتكون البدل على تقدير

لقول سيدويه في هذا إذا  
الجملة أن ذا الجملة عطف  
بيان مع ان الإشارة أوضح  
من المصافى الى ذى الاداء  
واذا كان له مع متبوعه  
ما نعت مع معونه (فقد  
يكويان مسكرين • كما  
يكويان • معروفين) لان  
التكرار تقبل الحميم  
بالجملة كما تقبل المعرفة  
التوسيع به محو لست ثوبا  
جاء هذا المذهب المذكورين  
والصارمى وابن جنى  
والزمخشري وابن عصفور  
وجوزوا أن يكون • أو  
كفارة طغام مساكين  
• هي بون كدارة ونحو من  
ما عديد وذهب غيره هؤلاء  
الى المدح وأرجحوا فيها  
سبب البدلية ويحصون  
عطف البيان بالمعارف  
قال ابن عصفور وأوليه  
ذهب أكثره وبين رزم  
الشلوبين أنه سذهب  
الصارميين قال الناظم ولم  
أجده: النقل من غير  
جهته وقال الشارح  
ليس قول من منع بشئ  
وقيل يختص عطف البيان  
بأنعلم اسمها أو كنية أو لقبا  
(وسال بالبدلية يرى في  
غير) ما يمنع فيه احلاله  
محل الاول كما في (نحو يا غلام  
يعمر) وقوله أبا أخونا  
عبد شمس ونوفلا (وقو

بشر تابع البكرى) في قوله أنا ابن التارك البكرى بشره عليه الظير ترقبه وقوعا بشر عطف بيان من البكرى عامل  
(وليس أن يبدل) منه (بالرضى) لامتناع أنا الضارب زيد نعم الفراء بجيزه فيجوز الابدال في نفيه • يعين أيضا العطف بمنع  
الابدال في نحو هندس بن زيد أنا هاء وورد جاء الرجل أخوه لان البدل في التقدير

عامل آخر وان صح حلولة محل المدل منه ومن سور تعين البيان لامتناع حلول الثاني محل الاول  
 نحو يا أيها الرجل علامريد وكلا أخو يذريد وعمر وعدي وياربدا الحارث وياربدهذا اذ يلزم على  
 البدلية اتباع أي في البداء بعيردي آل واضافة كلاً الى اثنين تنفرق وادخال يا على ذي آل واسم  
 الاشارة بدور وسب واستثناء هذه الصور وصورتي المتن مبنى على أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله  
 محل الاول وطرق ذلك اس هشام مع خزمه في المعنى بأنهم يعترفون في الشواهي ما لا يعترفون في  
 الاوائل وقد يجوز في أن المتريد كون أنت توكيه لما ذكره بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت في  
 المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل ريد أن ريد دل من الرجل ولا يلزم أن يجوز ريد ريدود كر  
 الدما مبنى من سور تختلف ذلك فثبت ها حسن لها أو كآب الازمنة محرومة ها (قوله من جملة أخرى)  
 أي ساء على الصريح أن البدل على به تكرار العامل (قوله يدارق عطف البيان الدل) قال الرضى  
 أن إلى الأول لم يظهر في وجوب بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان لا  
 الدل كآهو ظاهر كلام سيمويه رساق كلام سيمويه ثم قال قالوا ان الفرق بينهم أن البدل هو  
 المعصود بالاسم دون متوجه تسمى عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المعصود  
 هو الاول والجواب أن الاسم أن المقصود بالاسم في كل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا  
 العطف فان كون الثاني فيه هو المعصود بهادون الاول طاهر وانما بدلا لئلا الاول في الابدال  
 الثلاثة منسوب اليه في الطاهر ولا بد لك من فائدة صواب الكلام المعصود عن العو رهى في ال  
 الكل كون الاول أنهر واثنى مشتملا على صفة نحو يدرجل صالح أو العكس نحو جل صالح ريد  
 والعالم ريد أو محذور الامام ثم البدل نحو يدرجل ريد وفي بدل ببعض وبدل الاشتغال بالاداء  
 كون الاول غير معصود بالاسم مع كونه ممدوناً اليه في الطاهر اشبه الله على فائدة صغ آر يست  
 اليه لاجله ادعوى خلاف اظاهرهما كان من بدل الكل لا صاح الاول يسمى عطف البيان وانما  
 ورفعه ان الدل على تكرير العالم فارسل في تكرار العامل فيه طاهر الم سلم في غيره وان سلم ما  
 أن بدعيه فيما سموه عطف البيان ورفعه ثم خراج ان البدل والمدل منه امر يقاوت كية اختلاف  
 البيان والمبين بامعة تنوير التالف في البيان والمبين إنما اذ باختصار (قوله في ان مسائل)  
 ريد ثلاث أخرى كون المتبوع في الدل في به الطرح قبل ما اوقال الرضى ثم في الفصل ما ادهم  
 يكون البدل في به طرأ الاول أنه مستعمل لا متملة وعه كالأ كبدوا صفة والبيان لا  
 اهدار الاول ألا ترى أن الأول اهدرت الاول في نحو ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد ريد  
 صلاحه في البيان وكون مدله في البدل راعده عنهم وشرح عليه المصنف كالحش فقولته تعالى  
 ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب جعل الكذب بدلا من الصبر المهدوف أي تصفه صلاحه في  
 البيان كون البدل يحوز رقطه ككسبة في خلاف البيان الاعلى قول (قوله نفاية العبي في المشتق)  
 أي فكأن الصبر لا بدت ولا بدت كذا لا يعطى عطف بيان ولا يعطى عليه (قوله بيان  
 للهاء) ومع هو كونه بدلا من الهاء لان المبدل منه في به الطرح فيبقى المودول والاعا نودره  
 في المعنى أنه لا أثر لقد تم عدم العائد مع وجوده حسابا ولولم اخطاءه وى اطرح حكم المطروح  
 لم اعطاه مسمى التأخير حكم المؤخر فكان يتبع ضرب ردا سلامه ويرد ذلك قوله تعالى وادانلى  
 ابراهيم ربه والاجماع اه ويجوز كونه بيا بالما أخرنى أو بدلا منه تأويل قلت ما مراد  
 القول الحقيقى لا يعمل في العادة وأن على الجميع مصدر به وحوز الرضى كونه مفسرة  
 بتأويل قلت ما مراد واستقصاه في المعنى ول على هذا فشرطهم في المفسرة أن لا يكون في الجملة  
 قولها حروف القول أي ناقصا على حقيقة واستشكل كونها مفسرة أن الله لا يقول ربي وربكم  
 وأجيب باحتمال أن يكون قول الله الذي أمر بقوله عسى اعدوا الله وما عده من مقول سيسى

من جملة أخرى فيبدون  
 الربط من الاولى بخلاف  
 العطف بخلافه في يشارق  
 عطف البيان الدل في  
 ثمان مسائل في الارلى  
 ان العطف لا يكون صهرا  
 ولا ناعما لمصدر لانه في  
 الطوامد نظير العصى  
 المشتق وأما قول الرضى  
 ان ان الله ان الله ان  
 ان الله في الاما أخرنى به

(قوله دعوى الخ) ارسل  
 ان الثاني في الدل مقصود  
 أيضا فالقرو حيث شد على  
 وقوله دون موعه أي  
 ليس معصود بالذات وان  
 مع اتحه عدم الجلال ككسه  
 خلاف اجاعهم وان حمل  
 الاثنين مقصود في  
 العطف والدل منع على  
 ان هذا سوء طن بالائنة  
 (قوله لامة) قدح في  
 الاصطلاح

وقد خطابه قومه على حدا فاعلموا بالمسيح هدى من مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعبدوا الله بغير شركهم فغير عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكليم وعندهم بالحطاب (قوله فردود) أي عما تقدم من كونه نطقا في المشتق ففعل مدلا وحرف متدا محذوف وا، صر الدما ميني للو محشوري ر رجع حوار كونه عطف بار فال ولا يلزم من كون شئ نطقا آخر أن يعطى سائرا أحكامه ألا ترى أن ما أدى المبردا عين عزله ودر الحطاب ولذا في الصهير مطلقا لا يمت على المشهور ومع ذلك لا يجمع تحت ما أدى مد الحطاب مع أن الكسائي يجمع تحت الصهير (قوله أنه لا يكون جملة) بشكل علمه من ذكره أهل المعاني في الفصل، لو صل من أن جملة قال ما آدم عطف، ابن علي فوسوس إليه الشيطان وكذا كل على هدايت كل على قوله أنه لا يكون ما عطف له (قوله شرطه الذي ستعرفه في موسوعة) هو كون الثاني معه رادع بيان كفي مراده يعقوب ويرى كل أمه حاسبه كل أمه يدهي إلى كمالها صحت كل أدائه وأنه قد اصل ما د كرسب الحنو (قوله هكذا قال الداط واره) أي، ما لا سطرارة واحدة وإبان أشي لا يبين منه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلاً من الال عطف البيان من منه وعه وان كان النكر في الدل دليله بقصود الداب ومحملة أن كونه على تقدير انه امل وفي عطف البيان مقصود الداب وعمرود و... فلام مع من كون عطف الميار لمعظ لمسوع اذا كان مع رايه كاللذل (قوله ما على على هاشي) هي على الساعة امتناعا بلبه هو بعد وشر في اعلام عمر وأناس اركل نكرى شمر على انامسه اسماع بدليه هو أعا حواؤه في مصدر مد راجاها ورندة الرجل أحوه وهذا يعرف في كلام الله من العصور

### عطف النسق

يضم معنى العطف أماله وهو قال نه كهي اسم مصدره اسم المفعول قال بسبب انكلام أسمعه عطف منه على نفس والمصدر بالنسب اه لمع على هذا العطف الواقع في الكلام المجرد في بعضه على بعض وفي القدرين أن اللقونا بعد ذلك صارت في النسق على الطريقه والاساسه الذي ملاسه أي عطف اللطاف على سجي منه على - في الاول وطريقه رهو ثلاثة أقسام ١ - حاشا عطف على لفظ هو الأصل شمره ما كان بوجه اءامل ولا يجوز في ما عا في من امرأه و' ربح حرز الانس ارا' ولا اعمالي في معرفه الى اني لعطف على المحل وشمره امكان ظهور المحل في الصريح ولا يجوز في ربح ربح عمار صحت خلافا من سجي وكون المحل في الان له لا يجوز هذا سار ربحا و... حذوا له مددين ورواد المرآة العامل اطلال جعل على خلافه، يقدم يانه لا يجوز ان يردا وعمر فائت نرفع عرو و... عطف على اللطاف على المحل معاك وما زيد وأما انكر ول فاعل في عطف على اللطاف اعمال ما في الموصوف في العطف على المحل اعتبار الا لدا مع روله دخول الاصح لم وجه المبرر والعواب ارفع على اصهار متدا ان الثالث العطف على الموصوف وشمره صحة دخول العامل في الموصوف، أما كثره دخوله وشمره طالعس ولهذا حسن است فائت ولا فاعل المالحول لم يحسن ما كاتتة ولا فاعل المالحول وادرق بين الصهيرين الاخيرين أن العامل في العطف على كل موصوف كثره والعامل في العطف على الموصوف مفعول دون كثره (قوله قال يحرف منه عطف النسق) قال شخا أي مفعول النسق قال مع حرف متبع اه فاشارة إلى أمور قد لا يحو' (قوله ربي) ولو تقدير الان على العاطف حارسه المصنف نظاما وشراوا لم يكن المقام مقام مبرر الا على في ما فاده لوني (قوله مع) أي موسوع للا ماع وهو شمره الثاني مع الاول في عامله عرى (قوله يحرف ماعا عطف النسق منها) أي وما عا عطف البيان المسبوق بأي التفسير به دليل كلامه بعد وما عا هذا وكيد المسبوق بالعاطف هو كلاً سيعلون ثم كلاً سيعلون لان هذا انصاء يخرج بقوله مع أي محصل اللان مع ان جملة الباني قوله يحرف

فردود الثالث أن الان لا يحلف مسوعة في عربيه وتكبير كماله الثالث أنه لا يكون جملة نحوي الا بدل فاعل حور فيه ذلك كناية عن الزامه أنه لا يكون بالعالمية يحذف الدل له لمسه أنه لا يكون فعلا ما عا له في نحوي الدل السادسة أنه لا يكون بعد الاول يحذف الدل ولا يجوز فيه دلالة شرطه أنه ي سعه في موضعه يمكنه ولان اطماد وانه وقته هو الساعة أنه ليس في احلايه محل الاول - في الدل ١ - انه ليس في الشمر من جهة آخر يحذف الدل وقد مر في ما دى عا هاشي وسماي وان ما حنص نا - دل في بانه ان شاء الله تعالى والله أعلم

### عطف النسق

(قال يحرف منه عطف النسق) وقال أي تابع جنس شمل جميع الواو و يحرف يحرف ماعدا عطف النسق ما و متبع يحرف يحرف مرتب بعضه هو أي أسد فان أسد انا مع يحرف وليس عطف نسق عطف نسق



بل بيان لان أي ليست بحرف متبوع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الاتي ذكرها ( كانه من  
 يود وثاء من صدق ) فثاء تابع لود بالواو وهي حرف متبوع ( فاعطف مطلقا واو ) و ( ثم ) و ( فا ) و ( - ) و ( أم ) و ( أو ) فهذه  
 الستة تشترك بين التابع والمتبوع لظواهرها وهي ههنا مع قوله مطلقا ( كفيك ) ( ٦٥ ) صدق وواو ههنا طاهر في الاربعة

الاول وأما أم وأو فقال  
 المصنف أكثر النحويين  
 على أم أيشارك في اللفظ  
 لافي المعنى والتجميع أمها  
 شركا لظواهرها ومعنى ما لم  
 يقتضاها ان لا العاقل  
 أريد في الدار أم عمرو عالم  
 بان الذي في الدار أحد  
 المسد كورين وغير عالم  
 تبعيه والذي ههنا أم مساو  
 للذي في المعنى في الصلاحية  
 لثبوت الاستقرار في الدار  
 وانما هو حصول المساواة  
 أعما هو نام وكذا لك أو  
 مشركا لظواهرها وما بعدها  
 فيما يحتاج إلى اللاحه من ثلث  
 أو غيره أما اذا اقتضيا  
 اضرابا فاهما يشركان  
 في اللفظ فقط وأما لم يسه  
 عليه لانه قليل ( و أنت دع  
 بطا غيب ) أي فقط بنية  
 حروف العطف وهي ( بل  
 ولا ) و ( لكن ) كالم يبد  
 امر ولكن طلاء وقامريد  
 لا عمرو وما جاءريد بل عمرو  
 واللسلا الولد من دوات  
 الطلب في تنبيه في اختلاف  
 في ثلاثة أحرف مما ذكره  
 ههنا وهي ( و ) و ( لكن  
 أما حتى ههنا الكو في بين  
 أمها ليست بحرف عطف  
 وأما يعرفون ما بعدها  
 باصهار وأما أم فقد كر  
 القياس فيها خلافا وان أبا

سببه خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعه اليان المسبوق بآي التفسيرية والمؤكد المسبوق  
 بالعطف ليس بسبب الحرف لثبوت التسوية لهما مع حذف أي والعطف لكن الشارح لم يجر على  
 هذا الوجه ( دولة لبيان ) أي عطف بيان وليس لعطف بيان بها حرف الاهد ( قوله ليست  
 بحرف متبوع ) لجهة حذفها لفظا وتقديره العطف ليس كذلك ورد له ما معي بان العطف قد  
 يحذف لظواهرها يراد صحت الكلام بدونه في الاحكام المعنوية والصفات المعنوية وكما  
 في أنشكو اليك في وخرى اديفص حذف الواو في صفة الثاني فأيضا ( قوله على الصحيح ) وقال  
 الكوفيون انها عطفه ( قوله بل حرف متبوع ) وقد ترددت في المنبذ او انما كبد اللاتحاد  
 وزيادة في البيان كما قاله ايد الحرجاني مثال ذلك قول صاحب المعنى وقالوا اتدري في قوله تعالى أم  
 يتن في وجهه سواء بعد ان يوم اقباه أي كن في الجنة اه واد أي به المبتد وهو المبتد معي  
 المقدر والخبر وهو كن في الجنة وسكاف الامامي جعلها متبوعا به عمل خبر التقدير فحذفوا  
 بقدره ثابت وهذا يدل على أن تم مدد افسره بقوله أي كن في الجنة واحسن على هذه الناعده  
 تسهل في مواطن عايد ( قوله مطلقا ) حال من الصحيح في الساب أي استبرحه كونه مطلقا عن  
 التقيد باللفظ وبوجه تقديم الحال على عاها الظرفي وهو جازع في الاحش والمصنف ويجوز كونه  
 حالا من العطف على مذهب يسيويه ( قوله بظا وعر ) الحاصل أن حروف العطف ما ذكره  
 تسعه وهي ثلاثة أقسام ما تشترك في اللفظ وهذا اوهى ثلاثة بل واكن في اختلاف العطفين  
 وبما لا انت والى ادما قبل بل ولكن معي وما بعدها متبوع ولا عكس وما يشترك في اللفظ وهي  
 دائما وهو أروع الوافها وثمر حتى وما يشترك في اللفظ فقط تارة ولظواهر معي تارة أخرى وهو أم وأو  
 فان قلت الواو في عطف الحروف تشترك في اللفظ فقط هي مشتركة في المعنى أيضا طه الان العطف  
 في مثل وأرجلكم باللفظ اما هو على الوجه ولا كذلك في الحقيقة به و من مد له والاسرار  
 مقدرا لا شعاع المحل تحركة المناسبة أوده اس هشام ( قوله كفيك في ووا ) لاحاحه اليه بعد قوله  
 كاحصص الخ ( قوله والصحيح أمه انشركا الخ ) الخلاف لفظي لان العاقل لعدم تشركهم في المعنى  
 أراد بالمعنى معي انما مل لان الاستقرار في الدار ثلاثة اقسام ما يشترك في اللفظ فقط لا في المعنى  
 لاله امعوا فثاني متشركهم في المعنى أراد بالمعنى ما به أمه من احتمال كل من معا طه الثبوت  
 استقراره في الدار وانما تساعده وصلاجه كالم في ( قوله لانه قليل ) أي وان احلاقه م يبد ابأني  
 أي فاهما حينئذ يشركان في اللفظ فقط كالم في ( قوله لانه قليل ) أي وان احلاقه م يبد ابأني  
 في كلامه ولا اعتراض ( قوله والظلال ) أي بضع الظاه مقصورا وأما الظلال بالكسر مددوا الحروف وأما  
 المصنوع فمددوه الدم ومقصوده الاعيان أو أسرها جمع طلبه أو طلاء كذا في القاموس ( قوله  
 الولد من دوات الطلب ) وقيل ولد نقر الوحش ونط ( قوله بمدد كره ) قد مدد لوقوف الخلاف  
 في أحرف غير هذه الثلاثة لم يد كرهاه اوهى اما بالكسر وأى والا ريس وكيف وهلا ويس ( قوله  
 ليست بحرف عطف ) أي بل حرف ابتداء ( قوله واد يعرفون ما بعدها ضمرا ) أي باصهار عاقل في  
 نحو جاء القوم حتى أتوك ورأيهم حتى أتاك ومررت بهم حتى أتيتك يصحرون جاءوا ريت والباء  
 ويجعلون حتى ابتدائية ( قوله فالمعنى أمهم وقاتم أي فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ  
 محذوف الخبر وفي المصنف والخبر قد مر المناسب ( قوله ذهب أكثر النحويين الخ ) فرض في المعنى

( ٩ - صبا ثالث ) عبدة ذهب الى أنها معني الهمة فادقلت أفانم يريد أم عمرو والمعنى أم عمرو فأنم ففصير على مدده  
 استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها ان لا تكون عاطفة  
 الا اذا تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أن العطف

ولا تستعمل الابل والواو مع ذلك (٦٦) زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيدي به والاختصاص

لانهم قالوا انها عاطفة ولما  
مثلا للعطف بها مثله  
بالواو والثالث ان العطف  
بها وانما مخير في الاتيان  
بالواو وهو مذهب ابن  
كثير ان وذهب يونس الى  
انها حرف استدراك  
واستعمل عاطفة ولو ادخلها  
عاطفة لما بعدها على  
ما قبلها عطف مفرد على  
مفرد ووافق الناطم هذا  
الاكثرين ووافق في  
التسهيل يونس فقال فيه  
وايس منها لكن وفاقا  
ليونس اه (واعطف يواو  
لاحقا أو سابقا في الحكم  
أو مصاحبا موافقا فالاول  
نحو ولقد أرسلا فوجا  
وابراهيم والثاني نحو  
كذلك يوحى اليك والى الذي  
من قبلك وانما في نحو  
فانجيئناه وأصحاب السفينة  
وهذا معنى قولهم الواو  
لمطلق الجمع وذهب بعض  
الكوفيين الى انها ترتب  
وحكى عن قطرب وعلب  
والرعي بذلك يعلم أن  
ما ذكره السيرافي  
والسهيلي من اجتماع  
الفعا بصريهم وكوفيهم  
على ان الواو لا ترتب غير  
جمع (نبيه) قال في  
التسهيل وتنفرد الواو  
بكون منبها في الحكم  
محملا لا للمعربة برحان  
وللتاخر بكثرته وللتقدم بقلته  
(واختصاص ما) أي بالواو  
(عطف الذي لا ينفى)

الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست  
عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو ونحو ولكن كانوا هم الطالبين وبدونها نحو قول زهير ابن ربيعة الخ  
وزعم ابن أبي الربيع أنها حير اقرها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيدي به اه والواو  
على قول ابن أبي الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة وما يظهر (قوله ولا تستعمل الابل والواو) أي  
لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بل قوله

ان ابن ربيعة لا تحشى بواو له . لكن وقائمه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس)  
مقابل قوله وذهب أكثر النحويين الى انها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) في نحو  
ما كان محمد الا انه يعمل رسول معطوفا بالواو على ابا عطف مفرد على مفرد لا منه وبما كان المحذوفة  
والعطف من عطف الجمل وسبق في الشرح رد هذا القول بان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان  
بالايجاب والسلب وسبق في رد هذا الرد (قوله ووافق في التسهيل يونس) أي في مجرد أن لكن غير  
عاطفه لكن اختلافا فقال يونس الواو عاطفة مفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف بجملة حذف  
بعضها (قوله واعطف يواو) ورد الاستدراك في قولين لكن وفي الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو  
معنى قول بعضهم للجمع المطلق قد كرا المطلق ليس انقيدا بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين  
العبارة في فاندفع الاستدراك على العبارة الثانية باسم غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع  
أن الواو للجمع لا قبله قال النحوي ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين المطلق ومطلق الماء  
مع القسمة عن أن ذلك اصطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح لغوي اه والمراد بالجمع الاجتماع في  
الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات  
في غير ذلك الاجتماع في زمان أو مكان فان قلت لولم يؤث بالواو في نحو قام زيد وقعد عمر وكان حصول  
مضمون الجملة من معلوما فائدة الواو في عطف الجمل التي لا محل لها قلت قال الدماميني فائدة ما في ذلك  
الدفع على حصول المضمونين معا ادلوا لاهل الكان حصولهما ظاهرا فقط لا بحتم كونهما حاصل الثاني  
فقط بان يكون الاول عطف واسم الثاني اضربا عنه اه باختصار وكونهما الجمع مطلقا أحد قولين والثاني  
اسم الجمع في المفردات فقط والاول أوجه (قوله وسكنى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء  
والرعي عن الكسائي واسد رسته به (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله أنه وان كانت موضوعه  
لمطلق الجمع الصادق بالواو والثلاثة ليس استعماله في الاو والصادق بهامطلق الجمع متفاوت  
فاستعمله في المعية أكثر وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن  
للمعربة بارحمة ولتقدم ما قبلها برحان ولتاخره بحرورية فكلام التسهيل كما في التدرج تحقيق  
للاواقع لا قول ثالث (قوله واخذه ص به الخ) قال الدماميني رد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك  
فيثبوتها على أقت أم قدمت فاما عاطفة على ما لا يعنى اه قال في التصريح أجيب عنه بان هذا كلام  
مضطويع الى حاله الاصلية اذ الاصل سوا على القيام والنفوذ فالعاطف بطريق الاصل انما هو  
الواو قاله الموضح في الحواشي اه واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكما ذكرنا منها ثلاثة  
عطف ما لا ينفى متبوعه وعطف السابق على الملاحق وعطف عامل حذف وبق معه وله ذكره في  
قوله آخر الباب وهي انشردت بعطف عامل مر ال قد بقي معه وله . الرابع عطف سمي على أجنبي في  
الاستعمال ونحو يداضرت عمرا وأخاه ويدمرت بتوكلت وقومه . الخامس عطف الشيء  
على مرادفه ونحو سرعة ومنها جاء السادس فصلها من معطوفها بطرف أو عطفه نحو ومن خلفهم  
سدا . السابع جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة نحو . جعت وغشا غيبة ونجمة . وقيل  
لا تختص الواو بذلك بل انما وثم وأولا كذلك . الثامن جواز العطف على الحوار في الجر خاصة

نحو أربلهم في قراءة من جر • التاسع جواز حذفها إن أمن الناس كقوله كتب أصبحت كيف  
 أميت • العاشر بلاؤها إذا عطف من رد بعد نفي نحو ولا الهدي ولا القلائد أو نفي نحو ولا روث  
 ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين • الحادي عشر بلاؤها أمام مبدوءة مثلها غالباً إذا عطف  
 مفرداً نحو أما العذاب وأما الساعة • الثاني عشر عطف انفعوت المفرقة مع اجتهاع منعوت نحو  
 مررت برجلين كريمين وخيل • الثالث عشر عطف العقد على الياف إذا وقع انفعلة كاحد وعشرين  
 فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة عشر من أو ثم عشرين • الرابع عشر عطف ما حقه  
 التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد في يوم واحد • الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو وأعرض  
 ولو الذي ولله المؤمنين أما عطف الخاص على العام لم يرد في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو وإذا أخذنا  
 من النبيين مثاقهم ومنهم من فوج لا يهتدون والخاص حتى الانباء ومثل العام والخاص انكسر  
 والجزء • السادس عشر العطف التلقيني من مخاطبته وقال ومن كفره اسابع عشر اقترانها بالكن  
 نحو ولكن رسول الله الثامن عشر والتاسع عشر العطف في التدوير والانغراء نحو يا قاتله وسيدنا  
 ونحو المروءة والنجدة • العشرون عطف أي على مثلها نحو • أي رأيت فارس الاحزاب • الحادي  
 والعشرون محبة حكاية العلم مع اتباعه يعلم آخره عطف عليه • هـ انشور من ريد وعمرافهم  
 شرطوا في حكاية العلم عن أن لا يتبع إلا إذا كان التابع انتهاء اتصاله علم أو علماً معطوفاً بالواو وعطف  
 التصریح من خصائص الواو عطف ما تنصه الأول لم يرد في المعطوف نحو حافلوا على الصلوات  
 والصلوة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كذا ذكره بعد وعد أيضاً  
 من خصائصها امتناع الحكاية حين إذا اقترنت بما قبلها يقال ومن ريدنا انصب حكاية ما قال رأيت  
 زيد وفيه أنهم أطلقوا العطف الذي اقترانه بنوع الحكاية ولا يقيدوه بالواو وهذا المحصن ما في  
 حاشية شجار منه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها  
 بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى شاركتها في ذلك على الصحيح نحو ومات كل أب لي حتى آدم  
 كما سيأتي وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف ونقي معه وله رد عليه ما سيأتي أن الغاء  
 تشاركها في ذلك نحو اشتريته بدرهم فصاعداً وما تقدم من اختصاصها بجوار حذفها خلاف ما في  
 التسهيل من أن أو كالواو في ذلك بل مال الدماميني إلى أن الساء أيضاً كالواو في ذلك كما سيأتي وقولنا  
 فيما تقدم إذا عطف مفرداً بعد نفي الخ قال في المعنى ولم نقصد المعية ولا يجوز ما خصم زيد ولا  
 عمرو ولا له للمعية وأما ما يستوي الأعمى والبصير ولا انظلمات ولا النور ولا انطل ولا الحورور وما  
 يستوي الأحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة رواه لا من اللبس هـ ونما قرئوا  
 الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا ضرب زيد ولا عمر الا فادني القيام عنهما مجتبعين ومترقبين  
 والله عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد البقي أو الهدي به الالاجعة وقوله اما حقه التثنية  
 أو الجمع أي ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد  
 الكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر مثال الاخير قول الجراح يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه  
 محمد ومحمد في يوم واحد أي محمد ابني ومحمد أخني (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو  
 بزيادة بين الثانية للناس كيد قاله ابن بري وغيره وبه ردمع الحريري لذلك杜甫 (قوله ولا يجوز  
 فيها غير الواو) وانما انفردت الواو بذلك لترجيح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول والخومل)  
 الدخول بفتح الدال وخومل موضعان (قوله بين أما كس الخ) أي فهو على حذف مضاف وقدره  
 بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول وخومل أجزاءهما (قوله والفاء للترتيب)  
 أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذي كرى وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا  
 موسى أكبر من ذلك فقالوا أن الله جهره والذي انخط عليه كلام سم في الآيات اليبينات أنه ليس

بين زيد وعمرو ولا يجوز  
 فيها غير الواو وأما قوله  
 بين الدخول والخومل  
 فالتقدير بين أماكن  
 الدخول فاما كس حومل  
 وهو عبارة اختصم الزيدون  
 فاعهرون (واساء للترتيب

(قوله فلا ياتي) فيه أنه سبق  
 في بحث المتن أن الفصل  
 مطلقاً ما مع من التثنية على  
 أن المناقاة ممكنة في قوله  
 عطف ما الخ ولك دفعها  
 بأن المراد حقه بانه سبة تغير  
 الواو تدبر

المراد من الترتيب الذي كرى مجرد ترتيب الشئين مثلاً في الذكر لان هذا التقدير لازم للذكر مع اسقاط  
 الفاء أيضاً بل ترتيب مراتب المدكور في الذكر أي بيان أن المذكور أولاً لأنه أن يتقدم في الذكر  
 لتقدم رتبة على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حيث يذيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة  
 المتقدم غير مترابطة معها كثيراً فليست أمراً وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب  
 جهنم بالذي فيها فليس متوياً المتكبرين وقوله تعالى وأوردنا الأرض تدبوا من الجنة حيث نشاء وهم  
 نحرانعامين قال ذكر ذلك أمراً شئاً أو مدحاً بحسب ما جرى ذكره وأما الفاء من فأخرجه . ما من قوله  
 تعالى فأزله . الشيطان عنها فأخرجهم جميعاً كما يافيه فالمرتب المعوي أي رجع ضمير عنها إلى  
 الشجرة أي أوقعه في الزلّة بسبب استجرة وللد كرى أن رجع إلى الجنة أي أذهبهما معها . ورد على  
 هذا أن لذي كما يافيه هو الجنة فليس التخصيص إلا أن يراد فأخرجهم جميعاً كما يافيه من التعميم والتكرار  
 فيكون نصيب الأبعد الجبال فالله المأميني (قوله باتصال) أي معه وهو في كل شئ يتبعه يقال تروج  
 ولا قول له إذا لم يكن بينهما إلا المدخل والجل وان طالت (قوله أي بلامهلة) ضم الميم أي تأخر كذا في  
 المصباح وغيره (قوله فخوا ماته فاقبره) لا يقال إلا بما رتب عن الامانة فالفاء للسبب في هذه  
 الآية أيضاً وصيغ الشارح بهم خلاصة لا ما تقول المراد باتسبب أن يكون المعطوف مسبباً عن  
 المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والاية من الثاني لا الأول (قوله ان كان المعطوف جملة) أي  
 أو مفعلة نحو لا تكون من شعير من رفوم فالأول . ها البطون الآية وقد نجى في ذلك لجمرد  
 الترتيب من غير سببية نحو ذراع لي أهله ففاء فعل معين وفريه اليهم ونحو فالإسرات رحراً فالتاليات  
 ذكر أو في المعنى وشرح الدمايني عليه أن لفاء مع الصفة أربعة أحوال أن تدل على ترتيب معانيها  
 في الوجود أو في غيره كاشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها في الوجود أو في غيره نحو زيد الصالح  
 فالعالم فالأيتب أي الذي أغار على القوم . باحافه . ثم فأتى رجع وجالس الأزهد فالأورع  
 ولذا زيد الشاعر فأكاتب ورحم الله الملقين فالمة صرياً . بتلخيص وإيضاح (قوله وأما نحو  
 أهلكها الخ) أراد على الترتيب لأن معنى البأس فبيل الأهل لا وغسل الأعضاء الأربعة  
 قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثاني إذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لا غسل جملتها  
 نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وإنما يظهر إذا كان المراد غسل كل مناهل على انفراد لانه الذي  
 قبل الوضوء أي في الجملة ولا يفعل الرجلين تمامه . البس قبل الوضوء ففطن (قوله فالمعنى  
 أردنا الخ) أوبق الالف في الآية والحديث للترتيب الذي ذكره تصریح أي أن ما بعد الفاء تفصيل  
 للمعنى قبلها (قوله وأما نحو جعله الخ) أراد على التعقيب لأن جعله غداً لا يتصل بأخراجه  
 (قوله فالتقدير فغضت مده الخ) أي فالمعطوف عليه محذوف قبل هذا لا يدفع الاعتراض لأن معنى  
 المسد لا يعقب إلا بخارج وأجيب بأنه يكفي أن أول أجزاء الماضي يعقب الآخر وان لم يحصل  
 تمامه إلا في زمن طويل ذكره الرضى والسعدو جعلاه فتصبح الأرض مخضرة قال في المعنى وقبل  
 الفاء في هذه الآية يعي آية فتصبح الأرض مخضرة للآية لا للعطف ففاء السببية لا لتلزم التعقيب  
 بدليل محتم قولنا ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدمايني الخ أن  
 الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه في بعض المواضع كالمثال لمدم استكمال السبب  
 إذا السبب التام لدخول الجنة في المثال مجموع الاسلام واستقرار حكمه لكن إطلاق السبب على جزئه  
 مجازاً هنا اختصار (قوله أو أن الفاء نابت من ثم) أو يقال التعقيب في كل شئ بحسبه قال في الهمع قبل  
 زوال الفاء للاستئناف نحو لم نسال الرب القواء فينطق أي فهو ينطق إذ لو كانت لجمرد المعطف جزم  
 ما بعدها أول السببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتعقيب أنما في مثل  
 ذلك عاطفة وأن المعطوف بالمعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم) ويقال فم وثم وثم قاله في

باتصال) أي بلامهلة وهو  
 المعبر عنه بالتعقيب نحو  
 امانته واقبره وكثيراً ما  
 تقتضي أيضاً النسب أن  
 كان المعطوف جملة نحو  
 فوكره مومسي فقتني عليه  
 وأما نحو أهلكها الخ . ها  
 بأسنداً ونحو توساً ففصل  
 وجهه ويديه الحديث  
 فالمعنى أردنا أهلاً لها  
 وأراد الوضوء وأما نحو  
 فجعله غداً أي جافاً مشجماً  
 أحوى أي أسودها فتقدير  
 فغضت مده فجعله غداً أو  
 أن الفاء نابت من ثم كما  
 جاء عكسه وسأني (وثم  
 للترتيب باتصال) أي جملة  
 وتراخ نحو فاقبره ثم إذا شاء  
 أشمره وقد توضع موضع  
 الفاء كقوله

كأن الرديني تحت الهاج  
 جرى في الأنايب ثم اضطرب

(قوله الأربعة) فيه نظر  
 (قوله إذا كان الخ) فيه  
 أنه مع قوله ومع الخ  
 تدبر (قوله وأجيب) يرجع  
 لقولهم التعقيب الخ (قوله  
 الحق) بل الحق خلافه  
 لاخراج مثاله

السهيل (قوله كقوله كهر الخ) فان الهزمتي جرى في أبياب الرمح أعقبه الاسطراب ولم يتراح  
 عنه فله في المعنى واعتزضه فريسه فقال انظاراً له أنه ليس كذلك بل الاسطراب والجرى في زمن  
 واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه أن الترتيب يحصل في لططات لطيفة والرد في صفة للمرح نسبة  
 الى امرأته ههنا رتبة كانت تقوم الرماح والهاج العار والابايت جمع أسبوبة وهي ما بين كل  
 عقدتين كذا في التصریح والاعتراض أقوى من الجواب وهو مسدود بمعنى أنه تزار كما في العيني  
 مضاف الى فاعله والمثبه اهتزاز درس كانت تحت المماوح (قوله وأما فخر الخ) وجه الاراد في  
 الآية الاولى ان خلق حواء قبل خلق الدرية وفي الثانية ان ابتداء موسى الكتاب قبل توبته هذه  
 الامة بالشارية وفي البيت واضح دما بيني (قوله هو الذي خلقكم الخ) التلاوة هو الذي خلقكم  
 من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثاني هو الموافق لتكون  
 الكلام في ثم مكان عليه حذف هو الذي وأرد بالفس واحدة آدم وروجهما حواء (قوله وقبل غير  
 ذلك) فما قبل في الآية الاولى أن العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعلها  
 روجها أو على واحدة لتأويلها بانفعل أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل الخ أو أن الذي  
 أخرجت من ظهر آدم كالدرد ثم خلق حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانه يجمع  
 الترتيب والمهمل وجوابه يجمع انه ثبت فقط الادراخي بين الاخبار من نعم جوابه أعده ان يصح أن  
 يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا والمعنى قال الدما بيني ووجه الترتيب الاخبار في  
 البيت أن سيادة الابن نفسه أنص به من سيادة آية وكذا سيادة الاب بآية الى سيادة الجد  
 (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حامل جوابه ان السيادة لمسا من الابن الى الاب  
 ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد فمذا البيت  
 للترتيب الرتبة لا الخارجى ولا بآية قوله قبل ذلك على رواية من قاله ثم قد ادخل ذلك حده  
 لا مكان أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك حده مستعملاً في السيادة الرتبة والخارجية  
 ويكون الايمان ثم نظر الى السيادة الرتبة وقوله قبل ذلك نظراً الى السيادة الخارجية لان سيادة  
 الجد الخارجية قبل سيادة الاب وسيادة الاب الخارجية وهذا التدقيق يدفع الاعتراض بأن  
 هذا الجواب اعياط هو رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجابهم به بأن اسم الإشارة  
 راجع الى وقت التسليم ولا يخفى أن جواباً أدق فأعزوه (قوله آناه السودة) قال في القاموس  
 السود والسودد والسود بالهمز كقوله السيادة اه وليسين مضمومة في الاولين أيضاً كما  
 ضبطت به في المسح الصحيحة من القاموس نسخة العلامة أبي العز المحمدي ويصح ضم السين في  
 الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في سودد رائدة للاحاق سانه بانه جذب ووقع اه لان أول  
 جذب ورفع مضموم وثالث جذب مفتوح كاللغة الثانية وثالث رفع مضموم كاللغة الثالثة (قوله  
 ان ثم تقع رائدة) ونقع انباء أيضاً رائدة كالفاء الثانية في قوله فاذا هلكت بعد ذلك فاجزى  
 والفاء في قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عندهم من جعل كفروا به جواب لما الاولى والثانية  
 تأكيداً والفاء رائدة وكذا الواو وعدا الاخفش كما في الدما بيني وعراه في الهمع للكوفيين أيضاً مثل  
 بآية حتى اذا جاؤها وقتت أبواها وقال لهم نخرتها وآية فلما أسلموا لله للعبيس ونادى به فاحدى  
 الواو في فيها رائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفاً والواو حالية بتقدير قد والمعنى  
 في الآية الاولى جاؤها حال فتح أبواها اكراماً لهم عن أن يففرا حتى نفخ (قوله ارحبت) أي مع  
 سعتها وضافت عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والعمى وظن أن لا ملجأ من الله الا اليه أي وعلموا  
 أن لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر ان عشق واردة  
 النفس وكان الثاني هو المراد في البيت يقول أصبح مريراً الذي وأمسى تاركاً له يقال عدا فلان هذا

وأما فهو الذي خلقكم  
 من نفس واحدة ثم جعل  
 منها روجها ذلكم وصاكم  
 به لعلكم تتقون ثم آتينا  
 موسى الكتاب تماماً قوله  
 اب من ساد ثم ساد أبوه  
 ثم قد ساد قبل ذلك حده  
 هـ قبل ثم بيه لترتيب  
 الاخبار لا لترتيب الحكيم  
 وأنه يقال بلفظ ما صنعت  
 اليوم ثم ما صنعت أمس  
 أعجب أي ثم أخبرك أن  
 الذي صنعت أمس أعجب  
 وقيل ان ثم بمعنى الواو  
 وقيل عبر ذلك وأجاب ابن  
 عصفور عن البيت بأن  
 المراد أن الجد آناه السودة  
 من قبل الاب والاب من  
 قبل الابن تنبيههم زعم  
 الاخفش والكوفيين أن  
 ثم تقع رائدة فلا تكون  
 عاطفة البنية وجعلوا على  
 ذلك قوله تعالى حتى اذا  
 صاقت عليهم الارض بما  
 رحبت وضافت عليهم  
 أنفسهم وطلبوا أن لا ملجأ  
 من الله الا اليه ثم تاب  
 عليهم ليتموا جعلوا تاب  
 عليهم هو الجواب وثم  
 رائدة وقول زهير  
 أراي اذا أصبحت أصبحت  
 ذاهوى  
 فثم اذا أمسيت أمسيت عادياً  
 ورحبت الآية

حتى نقدر الجواب والبيت على زيادة (٧٠) الفاء، واخصص بفاء، وطاف ما ليس) صالحا لجملة (سلة) الخلوه من العائد) الذي

الامر اذا تجاوز وزرك اه دما بيني قال الشيء وهذا يدل على ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط  
في بعض نسخ المعنى وفي غيره بالمعجم وقد أشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكفاية  
أراي اذا ما باتت على هوى • فتم اذا أصبحت أصبحت ناديا  
قال ابن القطاع غدا اني كذا أصبح ابه اه كلام شاعري وكأ شدة ابن مالك أشده السيراني وقال  
كداروا به أبي بكر ثم قول يقول ان لي حاجة لا تنضي أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أي مرج  
الله عنهم أو طوار إلى الله ثم تاب الخ فتم عاطفة على هذا المحذوف ونوبة الله تعالى على عبده تكون  
معنى توبيخه أو توبة كافي ثم تاب الله عليهم لتدبروا ووجهي قبول قوله قال الشيء وقيل اذا بعد حتى قد  
تعد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت ولا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية لما فعل قبلها أي خلفوا إلى  
هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لا بعدهم لزيادة أول بهم لزيادة ثم وزد ثم  
للاستئناف كافي قوله تعالى ألم يروا كيف بيده الله الخلق ثم بعيا الجملة ثم يعيدهم سائفة لأن  
إعادة الخلق لم تقع بقرينة إروا ياربك كونها منسوبة قوله تعالى تصب ذلك قل سببرأى الأرض  
والمطر وأو كيف بيده الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المعنى (قوله واخصص ذوالخ) وفي  
التسهيل أنها مفرد أيضا بعطف مفصل على عجل عشرين مع شرو نادى نوح ربه فقال رب ان  
ابني من أهلي والترتيب في منهه كرى لا معنوى لاتخاذ المنة طبعين معني (قوله وعكسه) بان نصب  
عطا على عطف في كلام الساطم (قوله به نصب هوربد) يحتمل أن هو فاعل بل يغضب ويكف الأبرار  
دفع نوحهم كود ريد فاعل لا يغضب فيجمل التركيب لعدم الضمير حيث في كل من الخاتين لا كون  
الصل جرى على غير من هوله كفايل لانه ممنوع بل هو جار على من هوله ويحتمل أن الساعل ضمير  
مستتر في يغضب وهو نو كبده وهذا طاهر كلام الدوشري رما له ناطر كلام التدمريج ويحتمل  
أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيدوا الجملة خبر الموبول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب  
فلا تقتصر على الأول نقصير وفاعل بعصب على الاخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي (قوله فكان  
الاولي الخ) لو عبر بالاول فكان أولى لوجهين الاول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسئلي الصفة  
والخبر لا تنفرد على جريان الحكم في دكس سورة المائدة انصافا لا يظهر التفرع بالنسبة اليهما  
• الثاني أن ما قبل وا انشروع علم لما بعدها ولا يحسن التعليل بعد شمول مسئلي كل من الصفة  
والصفة والخبر وتأمل (قوله يحسر الماء) بجاء وسين مهملتين من بابي صرب وقتل كافي المصباح أي  
يرفع وينزاع وقوله يجهم بصم الجهم وكسر هاء أي يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الصمير يرجع إلى  
اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الصمير راجعا إلى أن يقول كافي التسهيل ويشمل  
بالنصب عطفا على ما دخل اللام في قوله ما بعد يشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسئلي الحال كما  
قال ولم يدكره أي في التسهيل اللهم إلا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لا ما فيه في المعنى ويراد بقوله  
ولم يدكره أي نصا وفيه ما لا يحسن من التكافوعا فإقرناه اندفع نظير شجوا (قوله أن يكون المعطوف  
بعضا من المعطوف عليه) بان يكون جزأه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أي في شدة الاتصال  
(قوله فعلى تاويل أني ما تشغله) أي تاويل أني الصيغة والزاد أني ما يشغله ونعله بعض ما يشغله  
فالمعطوف بعض تأويله وقد روى نعله بالوجه الثلاثة كما سيدكره الشارح (قوله والثاني أن يكون  
غاية الخ) والتحقق كافي المطول أن المعبر في ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضغاف إلى اقوى  
أوبالْعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملاسة الفعل لما بعدها قبل ملاسته للجزاء  
الآخر محومات كل أبى حتى آدم أو في أنماها محومات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاء في  
القوم حتى زيد اذا جاءوا معا وزيد أضغفهم أو أقوامهم (قوله بزيادة أو نقص) أي منفردين كشأن

استقرأه الصلوة) يحو  
الاذان يقومان فغضب  
زيد "حوالو وعكسه نحو  
الذي يقوم أخواله فيغضب  
هو زيد فكان الاولى أن  
يقول كما في التمسك بهل  
وتنفرد لفاء بتسواع  
الاكتفاء بصير واحدتها  
نضم جلت من منسلة أو  
صحة أو خير ليشمل مسئلي  
الصلوة المدك ورتين  
والصحة نحو مرت بامرأة  
نمتل في كريد وامرأة  
يتمل ريد قتي كتي والحبر  
نحو ريد يقوم فتعزل  
وزيد فتعزل هو يقوم  
ومن هذا قوله

وانساں عیبی بحسب الماء  
قارۃ

فببد و تاراج یحرق  
و یسهل ابعاض منائی الحال  
و لم یذکره فحوجہ و جری  
نصفان قہکی ہند و جاوید  
نہکی ہند فیضان ہند

ثمان مسائل يختص العطف  
فيها بالاناء دون غيره وذلك  
لما فيها من معنى السببية  
(نعم لا يجزئ اعطف على

كُلِّ وَلَا • يَكُونُ الْإِغَايَةُ  
الَّذِي (لَا) أَى لِلْعُطْفِ بِحَتَّى  
شُرْطَانِ الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ

المعطوف — وف بضم الميم  
المعطوف عليه أو كعضه  
كما قال في التسهيل فعرف  
أما التسمية حتى رأسها  
وأعنتني الحاربه حتى

حدیثہا ولا یحوزنی ولدها

وأما قوله أتني الصحيفة سكي بخفف رحله، والزاد حتى نعله، تأويل أتني ما يشقه حتى نعله، والثاني الشارح  
أبـ يكون غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء، وقدم الجراح حتى المشاوق قد اجتماعي قوله

أبى يكون غايه في زياده أو نقص محومات الناس حتى الانبياء وقدّم الجحاج حتى المشاة وقد اجتماعي قوله



فهرناكم حتى الكفاة فاتهم تهاوننا حتى نبينا الا صاغرا (تنبيهات في الاول (٧١) بقى شرطان آخران أحدهما أن يكون

المعطوف ظاهرا لا مضمرا  
كما هو شرط في مجرورها  
إذا كانت جارة فلا يجوز  
قام الناس حتى أباد كره  
ابن هشام الخضر أوى قال  
في المغني ولم أقف عليه لغيره  
وثانيهما أن يكون مفردا  
لا جملة وهذا يؤخذ من  
كلامه لأنه لا بد أن يكون  
جزأ من مقابلهما أو كره منه  
كما تقدم ولا يتأتى ذلك إلا  
في المفردات هذا هو الصحيح  
وزعم ابن السيد في قول  
أمرني القيس سررتهم  
حتى نكل مطيهم • وحتى  
البياد ما يقدرن بإرسال  
فيهم رفع نكل أن جملة نكل  
مطيهم معطوفة بحتى على  
سررتهم • الثاني حتى  
بأنسبه إلى الترتيب كالواو  
خلاف المسمى أم الترتيب  
كالمرشدي قال الشاعر  
رجلى حتى الأقدمون تأوا  
• على كل أمر يورث المجد  
والجدا  
• الثالث إذا عطف بحتى  
على مجرور وقال ابن هشام  
الأحسن إعادة الجار ليقع  
الفرق بين العاطفة والجار  
وقال ابن الخطيب إن إعادة  
الفرق وقيدته النظم بأن  
لا يتبع كونه للعطف نحو  
اعتسفت في الشهر حتى  
في آخره فان تعين العطف  
لم يلزم إعادة نحو عجت  
من القوم حتى بينهم وقوله  
جود يملك قاض في الخلق  
حتى • يأنس دان بالأساء

الشارح أو حسيين فهو فلا يجب الاعداد الكثيرة حتى الأولوف وهو المؤمن يجري بالحسنات حتى  
مثقال الذرة (قوله حتى الكفاة) جمع كى على غير قياس وهو كافى القاء وس الشصاع أو لابس السلاح  
(قوله بقى شرطان آخران) زاد في التصريح نقلا عن الموضع شرطا آخر وهو أن يكون ما بعده مضمرا  
في العامل فلا يجوز صحت الأيام حتى يوم انقضى (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال  
الحفيد لان معطوفها بعض مما قبلها أو بعضها ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا في أنه عين الأول  
لا بعضه فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير العائنه وما ذكره  
في ضمير الغيبة ليس على إطلاقه فالتأويل قلت زيد ضمير متا قوم حتى أيامه لم يكن معطوفا عين مقابلهما مع  
أن صورة كون معطوفها عين مقابلهما خارجة بالشرط الأول لان ما كان تدليس بعضا لخلق عدم  
اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا مضمرا (قوله الخضر أوى) نسبة إلى الحزيرة الخضراء بلبس بلاد  
الاندلس دما مبنى (قوله مفردا) لوال اسم السكاح حسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنه الانعاطفة  
(قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئي ولو عبر بالبعيد لكان أوضح وأوفق بعبارة  
النظم (قوله ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدرنا به  
حتى خدمته • نفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح الحاة وأهل المعاني بأن الجملة تبدل  
بما قبلها بدل بعض من كل نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بما نعام ويسين وأقره الشعبي وأجاب عنه  
البعض بأن البعضية في المثال اعطاء ظهور بالنسبة إلى المعنى التضمين وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى  
المطابق ولا بعضية فيه ورتبان ومن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة  
بعض فعل ذلك وجبته والمعنى المتناهي بعض وأما النسبة فليست جرم مفهوما الفعل على الراجع ونش  
سلم أم اجزؤه • بعضيتها باعتبار بعضه أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة وقدر (قوله نكل) أى  
تعقبوا وظى اسم جنس جمعى مطية وهى الدابة والبياد جمع جواد وهو الفرس الحيد والادسان جمع  
رس بالتمريل وهو الحبل أى وحتى صارت الحبل لا تقاد عنقادها بل قد يرنفها وهو وكاية عن  
شدة تعبها قاله الدماميني (قوله فين رفع نكل) والمعنى حتى كانت ولكيه جاء ضارعا على حكاية الحال  
الماضية وأما من نصب فهو الجارة ولا بدعى النصب من تقدير زمان مضاف إلى كلال مطيهم • معنى  
والذى يظهر لى أن تقدير هذا الماضى غير ضرورى فتدروا الواو على النصب عاطفة لتحذوف على  
سررتهم تقديره وممررتهم حتى البياد الخ ولا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملة  
على حتى الجارة ومجرورها قاله الدماميني (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية وجملة  
(قوله بالنسبة إلى الترتيب) أى إلى عده دليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا يأتى أم  
للترتيب الذهنى كما مر بيانه (قوله تأوا) أى اجتمعوا (قوله وقيدته النظم) أى قيد اللزوم قال في  
المغني وهو حسن (قوله بأن لا يتبع الخ) الضابط أنه متى صح حلول إلى محلها كانت محتملة للأمري  
والاعتين للعطف (قوله فحوجبت من القوم الخ) انه لم يصح الجزئى المثال واليت لعدم صلاحية  
إلى في وضع حتى ولكون ما بعده ما ليس آخر ولا منه بالآخر هذا حاصل ما في المغني وشرحه كما قاله  
شيخنا وناقش الدماميني في التعليل الأول بأنه دهوى بلا دليل وأى مانع من كون العطف في المثال  
انتهى إلى البنين وفيض الجود في البيت انتهى إلى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام  
التعجب والسدح ثم البعضية التى هى شرط في العاطفة ظاهرة في البيت وكذا في المثال ان جعلنا  
الإضافة في بينهم على معنى من التبعية وعليه يحمل قول المعنى أنهم بعض القوم فان جعلت جمعى  
اللام اقتضت عدم دخول بينهم فيهم فافهم (قوله يأنس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله  
دان بالأساء دينا بكسر الهمزة أى تدين بالأساء تدبنا أى جعل الأساءة دينه لتكررها منه كثيرا  
(قوله فالجرح أحسن) لقلة العطف بحتى حتى أنكروه الكوفيون كما مر (قوله إلا في باب ضربت القوم

دبناه الرابع حيث جار الجرو والعطف فالجرح أحسن إلا في باب ضربت القوم

حتى يرد اضربه فان نصب  
أحسن على تقدير كونه  
قاطنة وصرته نو كيد  
أو اندائية وصرته  
تفسيرية تدريمية أو قوة  
حتى يعمله أنفها أو لزوم  
أبصار على أحسن  
استدائية وعمله مبتدأ  
وأنفها حمزة اه (وتم)  
بها عطف ازهمرا نسوية  
وهي الهمزة الداخلة  
على جملة في محل المصدر  
وتكون هي والمعطوفة  
عليها فالتبيين وهو الأكثر  
محموسا عليهم أن يدرجهم  
الاتية راسخين لقوله  
ولست بأبالي بعد هدى  
مالك

أهوى ما أم هو لا توافع  
ومختلفين

قوله حتى يرد فيه أن  
الإيراد منه لأن ما قبله  
ليس في قوة قصايد الأفعال  
اسم جمع تأمل (قوله قال  
الشمي) حقه التأخير عن  
الاعتراض والجواب  
الآتية بين واعلم أن  
كلام المعنى مبني على  
إبقاء الكلام على ظاهره  
وحذف ما استراض  
الدماغي غير منجبه ورد  
الشمي صحيح لا يرد عليه  
بالتوجيه الآتي

(الخ) أراد بياحه أن تقع بعد الاسم التالي حتى فعل مشتل نصب صهيبة كافي المعنى فإن اشتغل برفعه  
بحوقام القوم حتى يرد قام المصنع نصب وجار الرفع والخر (قوله حتى يرد الخ) أي إذا كان زيد آخر  
القوم لم يوحده شرط حوار الخ (قوله فالتصعب أحسن الخ) عطلة في المعنى بأن الفعل لا يكون مؤكدا  
بعد الخ الحارة بقوله ثم بعد من النصيب فيما عطفه بقتضيه كلام الشارح من حوار  
الخ وتأمل وقال شاعرنا أنظر لم كان غير الخرق هذا الباب أحسن اه وقد توجه الاحتمال بأن  
في النصيب مشككة الصهير لم رجعه في الأعراب (قوله وصرته نو كيد) أي أصر به زيد الذي  
بصيرته فولت سر به استوم لدون يرد في النجوم لا سر به المهرم حتى يرد أن الصهير ليس راجعا  
للقوم حتى يكون صيرته كيد لا أن سر به القوم بل لريد (قوله هما) أي الجار والنصب وعليهما  
وأنفها أو كيد لا إذا جعل حتى في النصيب اندائية وأنفها انسيب (قوله وأمها عطف ازهمر  
نسوية) أي بعد ها ولا يجوز عطف او فاسا فتقول المصنف سوا كان كذا أو كذا خطأ كقولهم  
يحب قتل الأمير من كذا وكذا لا الصواب منه لو أنه في المعنى ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح  
يقول سوا على قت أو قعدت وهو وأن فراده أن محض سوا عليهم أن يدرجهم أو لم يدرجهم من  
الشدة وكان ه ونقل المصنف عن ابن يرق أن سوا إذا دخل بعد هامة النسوية لم يعطف  
رأوا إذا وقع بعده فعرس غير الهمزة صير العطف أو فإن الهامة هي وهذا نص في شرح نصيب  
كلام الصنف وهو نسخة ماني الصحاح وقراءة بن محمد اه قال الشمي في المعنى هو من من  
القياس لا يدرج من همزة النسوية وانسوية هامة هو كان من فرد رأى انسوية مع الهمزة  
أقوى وبطل الدماغي أن يصاحبه نسوية حوار لعطف بعد ما يدرج في شمرى مع الهمزة مأم وما  
ثم قال في الصحاح من أراد المصنف بهي أن هشام بكلام الصنف والصحاح وقراءة بن محمد في العطف  
بعد همزة النسوية وانعكس أن الهمزة في شيء من ذلك كما به وجه أن الهمزة لا رمة بعد كلمة سواء  
وقد ران لم يد كرو نوسل بدلة أي الرد اه ووافق ماني المعنى ما سيد كره الشارح عند قوله ورعا  
حدثت الهمزة الخ ثم ذكر أن الدماغي في قول ماني كونه يجب أقل الأمر بالخ أنه يدفع الخطأ في  
قولهم المند كود من من يابيه لأقل قال بن محمد في ورع ما وحه لعطف بأو والنسوية مائة  
لأنه تنقضى شئير مصاعدا ولا أحد الشئير أو الأنياء قلب وجهه السير في أن الكلام محمول  
على معنى الحارة قال فاذا قلب سوا على قت أو قعدت فتدبر اه قت أو قعدت وهما على سواء  
وعليه فلا يكون واه خبرا مقدما ولا مبتدأ كقوله ليس التدبرية أملت أو فعود سوا على أو  
سواء على قيامك أو فعودك بل سواء خبر متداخلة وفي أي الأمر سواء وهذه الجملة دالة على  
جواب الشرط لمقدروا صرح الرضي بثلث اه واه أقل بثلث ذلك لأن من كلام الرضي في أم  
وقد نص الصنف مع زياده في الاستثناء ثم قال في المعنى فإن كان العطف بآء بعد همزة الاستثناء جاز وكان  
الجواب هم أو لا لأنه إذا قيل أن بعد عدك أو عرو فانه أي أحد هما عدك وإن أجب بالتعيين  
نصح لأنه جواب وريادة اه وما مر من أن ابن محيصة يقرأ بأو ساق في الشارح عند قول المصنف  
ورع أحد الهمزة الخ أنه يقرأ بآء خرو وعلم أن الظاهر أن النسوية في قولنا سواء على أقت أم  
فعدت مدلوله لسواء لاله رة وفي قواما أبالي أقت أم فعدت مستفادة من ما أبالي لاس الهمزة  
فتدبر الهمزة النسوية لوقوعها بعد ما يدل على النسوية وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها  
لأن كيد النسوية قد دبر (قوله على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معاني  
محل المصدر كذا في يس وفيه بطر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر ولا سالك ما على قول  
الجهود أن ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر هو الجملة المصاحف إليها الطرق نحو هذا يوم يصع الصادقين  
صدقهم ومما تنصع بالمعنى خير من أن تراه ما على عدم تقدير أن قاله في المعنى (قوله ولست بأبالي)

أى أكثر فهو متعدد بنفسه وقلبي لأن معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجمله بعده في محل نصب  
والفعل معلق أفاده الله مامني وقد تعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كقوله اشنواني فقلان  
النووي وقوله أموتى ناء أى بعيد (قوله نحو سوا عليكم أدعوتوهم) أى الاصنام أى ونحو سوا  
على أزيد قائم أم تعد فتم التثنية (قوله فقبل لا يجوز الخ) رد عليه أنه مع ذكر الامة بعده فى قوله  
تعالى سوا عليكم أدعوتوهم أم أنتم صامتون وفى قول الشاعر واست أبالي الخ كما قدم ذلك فلا  
يصح قوله وهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجاره الاخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع  
وفى نسخ اسقاط قوله وإذا دلت بين الجملتين الخ وهو أولى (قوله غنمه) أى مع أم كما أشار إليه  
الشارح فقد حقق الله مامني أن أياساده مسد الهمزة وأم جبهه الهمزة فقط (قوله ونفع) أى أم  
المسبوقه بجمرة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجمله كقوله  
تعالى وإن أدري أقرب مانوعدون أم يجعل لى أمدا وبين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله  
و ينوسط بينهما الخ) مالا يستل عنه فى الاول المسد لان السؤال عن المسد اليه وفى الثانى  
بالعكس وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعاملة لا م أن يدا أحدا الامر بين المطلوب تعيين أحدهما  
وبلى أم المعادل الاستخلافهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه تقول إذا استخفمت عن  
تعيين المتدادون الخبر أريد قائم أم عمر و وإن شئت أخرت قائم لانه غير مسئول عنه وإذا استخفمت  
عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقام زيد أم قاعد وإن شئت أخرت زيدا لانه غير مسئول عنه وقس على  
هذا بقوله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيديويه كلامه الذى هو كقوله  
نص فى أن إياه المسئول عنه الهمزة أولى لا واجب كقوله الجماعة (قوله أنتم أشد خلقا) هذا  
الاستفهام نوعى لا حقيقى ولا ساقية قول الشارح مدلان الاستفهام معها على حقيقة لانه  
باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وإن كان نوعيا أو انكاريا بقريضة  
المقابلة نقله البعض عن الهوى وهو صريح فى أن الاستفهام الانكارى والتوبيخى يطلب جوابا  
وقد يمنع لأن الاول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثانى معنى ما كان يذمى أولا يذمى ولا يستدعى شئ من  
ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير  
ونحوها لكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية نوعى يردا أن تالى همزة التوبيخ واقع  
أو يقع وفاعله معلوم نحو أنعدون ما تقتضون صرح به فى المعنى وهذا منتفى فى الآية فالظاهر أنه  
تقريرى فقامل قال الدماميني ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة  
أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اه وكلاية فى هذا  
قول رهير وما أدري ولست أخال أدري • أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشئى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية فان فعل الدرية  
معلق فى البيت والتعليق اغما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فصح أن يكون معادله وهو  
ما بعد أم جملة أيضا ويرد بان المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدري أريدهم عمر وفى المدار نعم ان  
قلنا الهمزة بعد نحو ما أدري للتسوية فوجب تقدير مبتدأ فى البيت فقط لأن همزة التسوية أعما  
تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتى بسط ذلك (قوله أهى) يسكون الهاء ولم يحى بعد  
الهمزة الا فى الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التهليل للناظم وعادى أنانى والحلم فمبين ونكس  
اللام ما يراه النائم والصهير يرجع الى محبوبته التى رآها فى المنام فلما استيقظ قال أهى أنتى حقيقة  
أم أنانى خيالها فى النوم باعتبار عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل ويوجد فى بعض النسخ صدر  
البيت وهو • فقلت للطيف مر ناعا فأرقى • أى قمت لأجل خيال المحبوبة المرتضى فى النوم  
حالة كوني مر ناعا لئلا تهبه وأرقى أى أسهرنى ذلك لئلا لم أجده بعد الانباء شيا محققا (قوله

نحو سوا عليكم  
أدعوتوهم الآية وإذا  
عادت بين جملتين فى  
التسوية فقبل لا يجوز  
أن يذكر بعدها الالفلية  
ولا يجوز سوا على أزيد  
قائم أم عمر ومنطلق فهذا  
لا يقوله العرب وأجازه  
الاخفش قياسا على  
الفعلية وقد عادت بين  
مفرد وجمله فى قوله سوا  
عليك انفر أم تليلته  
بأهل القباب من عمرى  
عاصم (أو) بعد (همزة عن  
لفظ أى مغيبه) وهى  
الهمزة التى يطلبها  
وبان التعيين وتقع بين  
مفردين غالبا ويتوسط  
بينهما ما لا يسئل عنه نحو  
أنتم أشد خلقا أم السماء  
بها أو تأسر عهدهما نحو  
وإن أدري أقرب أم بعيد  
مانوعدون وبين تعليتين  
كقوله

فقلت أهى مررت أم عادنى  
حلم •

(قوله بين مفرد وجمله)  
فيه ان اسم الفاعل مع  
مرفوعه جملة كما سبق

اذا ارجع) تعديل لقوله بن هبطين وقوله بفعل محذوف أي بقسمه مرت وانما كان هذا ارجح  
 لانه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهزة وقال في التصريح لان الاستفهام بالفعل  
 أولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه  
 ومن ثم ترجح النصب في أريد ضميرته (قوله اهـ) ما أدري الخ) أي ما أدري أي النسبين هو  
 الصحيح وان كنت داريا فغير ذلك وشعبث بالثمة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد  
 المعنى للسبب وطى وه قرضبطه الدمايين واشفى بكسر الميم وفتح القاف وبالراء فالأوهو أي البيت  
 هو وشعبث أي لهذا الحى بأهم لم يستقر رأى أب واحد ونسبطه في التصريح بكسر الميم والقاف  
 ويكتب اسـهم وابن منقر بالالف لانه غير لاعت ولهذه العلة كان حق شعبث التسوين (قوله  
 فخذت الهمة والتسوين منها) أي للضرورة وقيل حذف الهمة وجائز اختيارا ونقل الدمايين أن  
 المختار اطرا حـدها الحياتا فبقل أم المتصلة لكثرة فظما وثرا ومع الصرف لارادة القليلة  
 ولا فياها الوصف بان باو ارعاية التأنيث والتذكير بـا تيارين أفاده الدمايين هذا وكان على  
 الشارح أن يزيد ومخاضه فحوا أنهم قد لقوه أم نحن الخالفون بناء على ارجح من فاعلية أنهم  
 لمحذوف على ما مر في أهى مرت وقد عارضها هنا تناسب المتعاطفين فتسوى الاحمية وافعلية كما  
 قاله الدمايين (قوله متصلة) قال في الجمع ويؤخر المني فيها بنوعها فلا يجوز سواه على ألم يحيى زيد  
 أم جاء ولا ألمية أم قام (قوله لا يستغنى بأحد هـ ما عن الآخر) أما في الحال الاول فلان المقصود  
 الاخبار بـا تسوية وهي لا تحقق الا بينهما وأما في الثاني فلان المقصود طلب تعيين أحد الامرين فلا  
 بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهزة حتى صار تأني افادة المقصود بمثابة كلمة  
 واحدة لانها جـماع على أي ورجع هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى أم فسـها وعلى  
 الاول راجع الى متعاطفها وعورض بان الثاني انما يأتي في أم المسبوقه هـ مرة الاستفهام لا المسبوقه  
 هـ مرة التسوية فترجع الاول لشعوله النوعين وعليه اقتصر في المعنى أفاده في التصريح (قوله في  
 افادة التسوية) أي في جملة أفاده التسوية أي في الجملة التي تليها التسوية ومعنى معادتها للهزة في  
 هذه الجملة أنه يلزمها عدل ما يلي الهمة فاندفع تقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا  
 من الهمة وأم له دخل في افادة التسوية فنذر (قوله في النوع الاول) أي أم بعد هـ مرة التسوية  
 وقوله في النوع الثاني أي أم بعد هـ مرة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد هـ مرة التسوية الخ  
 (قوله ليس على الاستفهام) أي بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز  
 بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارته للتسوية للاشتراك في معنى التسوية اذا الامر ان  
 اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويا عندك في عدم التمييز اه وكما استعار الهمة للتسوية  
 استعاره لانكار الإبطال فيكون ما بعدهما غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعبهذا بالخلق الاول ومنه أليس  
 الله بكاف عبده وآلم نذكر لك صدرك لا انشائية ولهذا صرح عطف ونسبنا على ألم نشرح ومن جعلها  
 فيها للتقرير أراد التقرير بما بعد النفي وظهر أن الهمة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف  
 عليه وأما ملطه على ما بعد المعاطف أيضا ولانكار التوبيخ فيكون ما بعدها واقعا وأوقع فاعله  
 ملوما نحو كذبتم بايتي ولم تحيطوا بها علما واتبعدون ما تفتنون وللتحكم فلو انك تأمر أن  
 تترك ما بعد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الأسير منجبا ولا تسلطوا نحوهم بل بأن للذين آمنوا  
 أن تحتج قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعاني المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان  
 الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه والانسكار الإبطال يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنصـر  
 والتوبيخ يستلزم انتفاء إيقاعه والتعجب يستلزم انتفاء تعظيم المنهك به واشجب يستلزم انتفاء علم

اذا ارجع ان هي فاعل  
 بفعل محذوف واحسين  
 كقوله  
 لهـمرك ما أدري وان  
 كنت داريا شعبيث ابن  
 مهم أم شعبيث ابن منقره  
 الاصل أشعث فخذت  
 الهمة والتسوين منها  
 (تبيين) الاول نسبي  
 أم في هذين الحالين متصلة  
 لان ما قبلها وما بعدهما  
 لا يستغنى بأحد هـ ما عن  
 الآخر وهي أيضا معادلة  
 لمعادتها للهزة في افادة  
 التسوية في النوع الاول  
 والاستفهام في النوع  
 الثاني ويشترق النوعان  
 من أربعة أوجه أولها  
 وثانيها ان الواقعة بعد  
 هـ مرة التسوية لا تستحق  
 جوابا لان المعنى معا ليس  
 على الاستفهام

سبب الشيء المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل التعجب والاستعجاب يستلزم انتفاء  
المبادأة والامر نحواً اسلمتم أى اسلموا ولتهدد كقولك لمن يسى اليك وهو يعلم أنك أدبت فلا ما على  
اساءته اليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أؤذ فلا ما على اساءته اليك وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب  
بما يعرفه من نفي أو اثبات ولا يشترط أن يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتنازاني نحو أنت  
قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على أحق قال وأعمالهم يورد بعد الهمزة في الآيةتين نفس المقرر  
به دفعاً لتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة  
مطلق الطلب فإن الاستفهام طلب فهم المسؤول عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم  
طلب ترك الشيء المهدد. ليس والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير معنى التثبيت والتحقيق نحو  
أصرت زيداً أى اليك خسر منه البتة قاله السعد والجامع ترتيب ثبوت الحكم أمانى هذا التقرير  
قطاهرو أمانى الاستفهام فلا يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فعلم أن التقرير به غير  
لكن استعمله في الثاني قبل بالنسبة للاول كما أشار إليه في شرح الخيصر وغير ذلك وهل تشارك  
الهمزة في الانكار الا بطلان نحو هل من خالق غير الله والتقرير به وحل ثوب الكفار هل في ذلك قسم  
لدى محرو الامر وهو هل أتم منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السوطى على المعنى  
لكن في المعنى في بحث هل أنها تختص عن الهمزة بأن يراد ما لا ينفي ولهذا جازى هل فام الاريدون  
أقام الازيد ولا ترد الهمزة في نحو أفاض بما كرمك بالدين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفا لانها  
لا انكار على مدحى الاصفاء ويلزم منه النفي لأن الذي ابتداء وقد يكون الانكار قويض بمعنى  
ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فخلص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدحى  
وقوع الشيء ويلزمه النفي وانكار على من أوقع الشيء ويختص بالهمزة وانكار وقوع الشيء وهذا  
معنى النفي ويختص به هل عن الهمزة اه باختصار ورجع الاستعمال لهذه المعاني غير الهمزة هل من  
أسماء الاستفهام كالتوبخ والتعجب في كبر تكفروا بالهدى الا بطلان في ومن يعذر الدواب الا لله  
والتقرير وما تلك بينك يا موسى قرره بقول هي عصاى لله السيوطى عن أبي البقاء وما ذكرته  
من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي فاعرفه وفي شرح المعنى لادما مبنى أن استفهام  
العارف المصهل حقيقى بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معهما قابل للتصديق والتكذيب الخ)  
بمعنى أن جملة سواء على أقت أم فقدت وجهه استأبالي أمات ريد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق  
والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجهه الاستفهام في قولنا ما أدري أعمري طويل  
أم قصير أم مجموع ما أدري أعمري طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فائهم هذا  
التصديق (قوله وابست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية  
في الامر من وقوله لان الاستفهام الخ لتعليق للنفي في الامر من (قوله لان الاستفهام معهما على  
حقيقته) أى غالباً أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس احبار المجرد عن طلب الفهم وعن التوبخ  
والتقرير ونحوها ولا يرد أب الزمخشري جوز في قوله تعالى في سورة الانعام أم كنتم شهداء كونه أم  
متصلة مقدسداق لها معاد لها أى تدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للانكار  
التوبيخى وفي قوله تعالى نل اتخذتم عند الله عهداً كونه أم متصلة والهمزة فيه لتقرير وتعليلها  
في المعنى ولم يتعجب واحد منهما فأداه الشئى لكن الاظهر كون الهمزة في الآية الارلى أيضاً  
تقريرية قأمل (قوله الابن جلتين) أى غالباً ولا يافى ما قدمه من أنها عادت بين مفرد وجهه كفاى  
قول الشاعر سواء عليك النفر أم بت ليلة (قوله قد بان لك) أى من اضابط السابق والاستشهاد  
بقوله وابست أبالي الخ (قوله وما أدري الخ) أنت خير بأن الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد  
ما أدري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل الهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدري

وان الكلام معها قابل  
للتصديق والتكذيب  
لانه خبر وليست تلك كذلك  
لان الاستفهام معهما على  
حقيقته والثالث والرابع  
أن أم الواقعة بعد همزة  
التسوية لا تقع الابن  
جلتين ولا تكون الجلتان  
معها الا في تاويل المفردين  
الثاني قد بان لك أن همزة  
التسوية لا يلزم أن  
تكون واقعة بعد لفظه  
سواء بل كما تقع بعد هاتقع  
بعد ما أبالي وما أدري وليست  
شعري ونحوهن (وربما

أقرب أم بعد ما نعدون ويقول الشاعر لعمر ك ما أدري الخ أي لا أدري جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندي ومثل ما أدري لمت شعري ولا يحضرني ونحو ذلك ثم رأيت الدماميني على المعنى استظهر ومافاته مؤيد له بقدر الرضى همزة انشوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتعرفاته متعقبات ذلك في المعنى من التعيم الذي جرى إليه الشارح ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضا كما يفيد ما مر عن الدماميني من كونه قليبا معلقا عن العمل في الجملة بعده والمعنى لا أدكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله حذف الهمزة المذكورة) أي الشاملة للسويعين المستعمدين في غرضه فثبته بالأمثلة الآتية قال الفارسي ونحو حذف أم ومعونتها كقوله

دعاني إليها القلباني لامره • سمع فتأدري أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غي وإذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا وقد تكون دل على معنى الهمزة عطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت بكرا أم ثوبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم حسرت تريد التقدير أصرت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أم غي يثبت في المعنى نحو أرجع الهمزة لطلب التصديق فلا بقدرها ما عدل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) طاهره أنها عاطفة قال شجينا في الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكرها استطرادا للقيم أقسام أم ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أم المقطعة عاطفة ثلاثة أحوال فابن جني والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا في فرد ولا جملة وابن مالك للعطف في المسرد قليلا مع من كلامهم أن هالك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثير أوجاعه للعطف في الجمل فقط وأولوا ما سمع بشقير ناسب أي أم أرى شاء (قوله وجمع بل) العطف من عطف أحد المتلزمين على الآخر (قوله وقت) الضمير فيه وفي قيدت وملت راجع إلى أم في قوله وأمها اعطف الخ والمراد به انهم اعطفها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبهة وارجمه شيئا (قوله أن تلك مما قيدت به حلت) سادق بصورتي لتسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوبة بالخبر المحقق نحو ألم تهربل الكتاب لا رب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراء وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الضلمات والورود وأن تسبق بـ مرة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التبيين وغير انشوية كالانكار أي انفي نحو ألهم أرجل يمشون أم لهم أيد لا آية والتقرير أي التثبيت أي جعل الشيء ثابتا نحو أني فلو بهم مرض أم ارتابوا الآية كداني الدماميني عن المناظم وأبي حيان وقد ينافي ما مر عن البهوتي واشتهى ولو قيل أن انشوري فقط أعني المطلوب به إقرار المحاطب كالحقيقي لا شرا كهما في طاب الجواب لكان وجهه التقدير (قوله ولا يفارقهما حينئذ) أي حين إذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أي بل أي شاء) كأنه في حال بعده عنها اجزم باسمه بل فلما قرب منها رآها صعبة فأضرب مستفهما عن كونها شاء وكأني فيه أم في نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيوبه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده واستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فأضرب عن الأول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لا تدخل على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وعرف الابتدائية لا يدخل الأعلى جملة (قوله فائدة) تدخل همزة الاستفهام على الواو والقاف وشم كقوله تعالى أولم ينظروا أفلم يسيرا أنهم إذا ما وقع فالخروج والهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجمل ونحوها مبطوفة بالواو والقاف وشم وان الهمزة كانت بعد هذه الأحرف فقد تمت على العاطف تذييلها على أصالتها في التصدير والنخشري أن الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقسمة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكنوا أفلم يسيرا ونحو ذلك وحكي عنه موافقة الجمهور وفي دعوى النخشري حذف الجملة وفي

حذفت الهمزة (المذكورة ان) • كان خفا المعنى بحذفها أمكن (كقراءة ابن مجيصة سواء عليهم أنذرتمهم وكأني من قوله شعيت ابن ميم أم شعيت ابن مسفر وهو الشعر كثير ومال في شرح النكافية إلى كونه مطردا) وبانقطاع وجمع بل وقت أي تأتي أم منقطعة بمعنى بل (ان) تلك مما قيدت به وهو أن تكون مسبوبة بأحدى الهمزتين لفظا وتقديرا (خلت) ولا يفارقهما حينئذ معنى الاضرب وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما اما حقيقيا نحو أها لا بل أم شاء أي بل أي شاء وانما قد نابعدها مبتدأ محذوف كأنه لا تدخل على المفرد أو انكاريا



دعوى الجهور تقدم بعض المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البسات) اذ لو قدرت  
للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البسات اليه تعالى والله تعالى منزّه عن ذلك (قوله وقد  
لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين وهذا مذهب البصريين أم أبدأ معنى بل والله مرة جميعا بقوله في  
المفتى عن ابن الشهري قال والذي يظهر قول الكوفيين لا به يلزم البصر بين دعوى الساكنة في نحو  
أم هل تستوى الظلمات والدور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذي هو جند لكم قال الدماميني  
والحقيق ان أهل البلد يستفقدون على أن أم تجيء للاضراب المحرود واعمال الخلاف في سميتها  
حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا نقطة فهو أمر  
لهطى (قوله أم يقولون افتراه) اعلم نقض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج لما أم اليه  
لكن جعل الدماميني معنى الآية بل يقولون على الاستفهام (قوله في المتصلة من القطعة)  
فائدة في جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلام مقصودا هاتين وقوع كل من الشيتين  
أو الاشياء تحطئه للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشيتين أو الاشياء كفي قصه دي البدين وحل  
يجاب نعم مقصودا ما اثبات كل من الشيتين أو الاشياء تحطئه للسائل في اعتقاده ثبوت واحد  
فقط لم أر من ذكره لكنه قد صدى القياس وجواب الاستفهام مع المقطعة لا أو نعم وإدراكات  
استفهامات بأم المقطعة فالجواب لا خير هذا لاضراب إليه عاقبه واعرف ذلك (قوله ان التقدير  
أولا نبصرون أماخير) أى على أن جملة أماخير مستأنسة وأما على الأول فجملة أماخير منه معطوفة  
على ما قبلها ووجه المعادلة بينهما وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فاقبضت الاستفهام مقام  
الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عندده بصره فاقبضت المعنى وأورد  
عليه أن السبب لا اعتقاده كونهم بصره فاقبضت المعنى وأورد  
مقوله لا مقولهم وأجيب بان الأصل أم تقولون أنت خير عدى القول وحكى المقول بالمعنى ثم يصح  
أن يكون في الآية اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيره مسبب عنه عن كونهم  
بصره ثم ظاهر كلام المعنى أن أم في الآية متصلة وبه صرح الزمخشري في الكشاف والذي  
عليه سيويه أنها متصلة فانه قال ما حمله أنه اذا كان ما بعده أم يقبض ما قبلها فهي مقبوضة نحو  
أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أريد عندك لا يقتضى استفهامه هذا أن  
يجاب نعم أو لا فمضاهة أم لا متعنى عنه في تقيم الاستفهام الأول واعاد كره اذا كرهين أنه عرض له  
ظن نفي أنه عنده واستفهام عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده واستفهام عنه وكذا في الآية  
لو اقتصر على قوله أولا نبصرون لاستدعى أن يقال له بصره أم لا نبصرون فكان في غيبة عن ذكره  
بعده لكنه أفاد بقوله أم أماخير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أولا عنده (قوله ابن جوية)  
بالهزة أم أم الشاعر وهو في الأصل تصغير جوية وهي حرة تضرب الى سواد (قوله نأو) تدارعه  
الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تدارعه الفعلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال اشعري ليس  
المراد بها الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب الالة قبل ظهور الشرع بل المراد بالاباحة بحسب  
العقل أو بحسب العرف في أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أى صيغة وان لم يكن  
هناك طلب كفى بالاباحة وبعض صور التخيير فقول البعض اطلب في الاباحة والتخيير فيه تساهل  
(قوله أو مقدرا) نحو فقد به من صيام أو صدقة أو سلك أى ليسهل أى الثلاثة فانه الشارح على  
التوضيح (قوله وما سواهما بعد الخبر) صرح الشاطبي بأن الذى يحتص بالخبر اشك والاباحه وأما  
الباقى فيستعمل في الموضوعين وكلام المعنى يشعر به بقله شجرا (قوله امتناع الجمع في التخيير) فان قلت  
قد مثل العلماء بآتي الكفاية والقديرة للتخيير مع امكان الجمع قلت يمنع الجمع بين الاطعام والاكسوة  
والعصر والآتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية بل تقع

نحو أم له البسات أى بل أنه  
البسات وقد لا تقتضيه  
التيه نحو أم هل تستوى  
الظلمات والنور أى بل  
هل تستوى اذ لا بدخل  
استفهام على استفهام ونحو  
لا ريب فيه من رب العالمين  
أم يقولون افتراه وقوله  
وليت سلمي في المنام  
ضعية  
هناك أم في حنه أم جهنم  
وسيت منقطعة لوقعها  
بين جاتين مستقلتين  
نحو أم في حصر أم في  
المتصلة والمقطعة هو  
مذهب الجهور ومذهب  
بعضهم الى أنها تكون  
رائدة وقال في قوله تعالى  
أولا نبصرون أم أماخير  
ان التقدير أولا نبصرون  
أماخير والزيادة ظاهرة في  
قول ساعدة بن جوية  
يأبى شعري ولا منعى  
من الهرم  
أم هل على اعيش هد  
الشيب من ندم  
(خير) و (أع) و (فهم)  
نأروهم واشكك  
فالتخيير والاباحة يكونان  
بعد اطلب ما هو طأ أو  
مقدرا وما سواهما بعد  
الخبر والتخيير نحو تزوج  
زينب أو أختها والاباحة  
نحو خالس العلماء أو الزهاد  
والفروق بينهما امتناع  
الجمع في التخيير وجواره  
في الاباحة

اسم أو فعل أو حرف  
والاهاهم نحو اناها امرنا  
ليلا أو نهارا وجعل منه  
نحو وانا أو اياكم على هدى  
أو في ضلال مبين واشك  
بحولنا يوما أو بعض يوم  
(واضرب بها أوصاف)  
أي سب إلى العرب في قول  
الكوفيين وأنى على وابن  
برهان وابن جني مطلقا  
نحو كذا قوله

كانوا ابن أورادوا ثمانية  
لولا رجاءك قد قتلت  
أولادي

وقراءة أبي الدجال أو كذا

عاهدوا عهدا يسكون

الوارر نسبه ابن عصفور

لسبويه سكن بشرطين

تقدم بي أو نهى وإعادة

العامل نحو ما قامريد

أو مقام عمرو ولا يقم زيد

أولا يقم عمرو ويؤيده

أنه قال في ولا تطعمهم أمما

أو نشورا ولوقلت أو لا تطعم

كنورا انقلب المعنى يعني

انه يصير اضرابا عن النهي

الاول ونهيا عن الثاني فقط

(ربما عاقبت) أو (الواو)

أي جاءت بمعناها (اداهم)

يلف ذو النطق لللبس

منفذا أي إذا أس لللبس

كقوله

قوم إذا سمعوا الصريح

رأيتهم

ما بين ملهم مهره أو سافع

وقوله

فقط طهامة اللعسم ما بين

منفخ

صغيف شواء أو قد ير مجهل

واحدة منهم كفارة أو فدية وبالباقى فدية مسنقة خارجة عن ذلك اهـ  
مغنى وآية الكفارة فكفارته  
اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية فدية من مـ بياض أو صدقة أو نسل (قوله والتقسيم) أي  
تقسيم الكل إلى جزئياته أو أسكل إلى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه في التسهيل بانقرض بقى المجرى أي  
من الشك والابهام والتخبر وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمل اهـ ربه يعرف ما في كلام البعض  
(قوله والابهام) أي على السامع (قوله وجعل منه محورا) أو اياكم الخ (قال في المعنى الشاهد في الاولى  
ووجه الشك) بان اعتبار الابهام في احدهما يعني عن اعتباره في الثانية والاولى أولى بالاعتبار  
لسبقها وقبيلته نظر اذ لا مانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره في الاولى أكد وقال الدمامي في  
الاولى والثانية والمعنى وان أحد القريين منا ومنكم لثابت له أحد الامر من كونه على هدى أو كونه  
في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وهذه فهو على هدى  
وان من عبد غيره فهو في ضلال مبين فوطينا لنفس المحاطب ليكون أقبل لما يليق اليه وقال بعضهم  
الشاهد في الآية لا التمر ما تقدم كلام خبري وهو انما يحق بقوله على هدى لان ما قبله ليس  
كلاما وقد يقال ان على هدى أو في ضلال مـ بين خبر عن الاول وحده خبرا ثان أو بالهكس اذ  
لا يتعين كونه خبرا عن هما وان سلم لذلك لانه حار ومجور وروى على كل واحد شرط مع انه قد يجمع اشتراطه  
واعتا خوف بين الطرفين الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعمل على جوادير كض  
به حيث شا ومصاحب الباطل كانه معه مس في بحر لا يدرى أين يتوجه ومما ظهر من أن الآية وان  
كانت للابهام طاهرا إلا أهما رمز الى التبيين لاقتضاء التماس صرف ما بعد أو الثانية لما بعد  
أو الاولى وصرف ما قبله لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) ان فرق بينه  
وبين الابهام أن المستكلم عالم بالحق في الامام دون الشك عنزي (قوله واضرب بها أوصاف) قيل  
انما هي بدعبر عاطفة كأم الاضربا على رأى الجهور ردت نقل اعصه ذلك عن الرضى والسعد  
كما في يس وقبل عاطفة وان كان بعد حاجلة اد العطف يكون في المفردات والجمل كما قول بذلك  
بعضهم في أم الاضربا وهذا طاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أي سواء تقدم ما في أو نهى أولا  
وسواء أعيد العامل أولا (قوله كانوا) أي العيال المدكورون في البيت قبيله وقوله أو زادوا  
يخصم أن أو معى الوادوك في قراءة أبي الدجال وهو سب من مفتوحة وميم مشددة ولا م آخره  
(قوله يكون الواو) المعنى وما يكفر تلك لايات البينات الا الذين فسقوا بل تقضوا عهد الله  
مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أي مجيء أو للاضربا بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقرينة قوله  
لكي بشرطين (قوله وإعادة العامل) يعني مع حرف النفي أو حرف النهي شئني (قوله ويؤيده) أي  
يؤيد نقل اس عصفور عن سيديه أن أو تأتي للاضربا بشرطين (قوله أو سافع) أي قابض ناصية  
فرسه من سعت ناصيته قبضتها وجذبها قال الدمامي لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد  
بين قريتين ملهم أو فريق سافع اذ كل واحد من القسمين ذو مدد اهـ واسد هذا لان الطاهر أن قصد  
الشاعر أنهم حين سماع صريح المستغث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما الا أنهم ثابت  
لهم احدى الدينيتين (قوله فقط طهامة اللعسم الخ) الطهامة جمع طاهر وهو اللباخ وصغيف شواء  
مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج تنقيد  
مضاف أي وطابخ قد ير أي مطبوخ في القدور ومجمل صفة قد ير وقول العبي قد ير معطوف على شواء  
غير ظاهروا أن آقرو شيئا كما لا يعني (قوله ان بها أكتل الخ) ضمير المبالغة المذكورة قبل  
وأكتل بفوقية مفتوحة ورزما برا مكسورة فزاي اهما راجلين وخوير بين تنبيه تخوير ب تصغير  
خارب وهو اللص كما قاله الدمامي والشئني وفي شرح شواهد المغنى للـ سوطى أنه لص الابل حال  
من ضمير ينقحان قدمت على حاملها أو من المستكن فيهما وقول البعض حال مما قبله لا يتشبه على

صدور رماح أضرعت أو

سلاسل

وجعل منه وأرساه إلى

مائة ألف أو يريدون أي

ويريدون ههنا مذهب

الاحش والجري وجماعه

من الكوثر بن جزيات

الاول ادهم قوله ورعا ان

ذلك قابل مطلقا ود كرفي

السهل ان أو يعاتب

الواو في الاباحه كثير او

عطى المصاحب والمؤكد

قليلا فالباحه كما قدم

والمصاحب بحقه قوله

الصلاه والسلاسل فاعلم ان

بني اوسدين ارشدها

والمؤكده من يكسبه

طبيقة او انما الشاقي

التحقيق ان او موسوعة

لاحد الشينين او الاشياء

وهو لدى بقوله المقدمون

وقد تخرج الى معنى بل

والواو اما قية المعاني

هستفاده من غيرها

الثالث رعم قوم ان الواو

تستعمل بمعنى أو في ثلاثة

مواضع • أحدها في

التقسيم كقولك الكلامة

اسم وحرف وقوله

كما الناس مجرور عليه

وحارم • ومن ذلك

الناظم في الصفة وشرح

الكافية قال في المعنى

والصواب أنها في ذلك

على معناها الاصل الى اذ

الاوابع محتمة في الدخول

تحت الجنس • ثانيا

الاباحه

مذهب الجمهور المانع من مجيء الحال من المبتدأ في الحال أو الأصل وبقية ان بصم القاف من  
التعقب وهو كسر الراس كما قاله الدمامي والثعني والسبب وطى فيحتاج الكلام الى التعريف والهام  
أسم جنس مجيى لهامة وهي الراس وقول البعض والهام الراس فيه آساهل واعما كانت أو في الدب  
بمعنى لو أو لقوله حوير بين بالثنية ولو كانت على بابها الاحد الشينين يقال حوير بابا لا يراد (قوله  
اشترعت) بالباء للجهول أي صوّتت نحو العدوّ وكسى بذلك عن الطعن والسلاسل عن الاسر  
(قوله وجعل منه وأرساه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين معي الواو  
والقراء بمعنى بل فيكون للاسراء عن الاحبار باسم مائة ألف سا على حرر ل أي مع علمه تعالى  
ربادته الى الاخ ارعن تحقيقه وبعض الصريين للاسم وتبيل للشك صر والرائي كذا في المعنى  
زيادة قال البعض ويريدون صفة موصوف محذوف الى ما قبله أي أوجاعه يريدون اه  
وقيه ان الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم محذوف عن أو في ويمكن جعل ال العطف من باب  
العطف على المعنى أي الى جماعه بل معون مائة ألف أو يزيدون قائل (قوله مدققا) أي سواء كانت  
أولا لا باحة أولا (قوله ود كرفي التسهل ان أو تعاقب الواو) أي تخفى على الواو فيكون للجمع  
وقوله في الاباحه أي في صورة الاباحه أي في الصورة التي يظن ان أو فيها لا باحة أي لا احد الشينين  
مع جوار الجمع به هما وان لم تكن أو في حالة كونهما معي الواو الاباحه لا يندرج للجمع وأو الى  
للاباحه لا احد الشينين مع جوار الجمع بينهما كما سبب ذكره الشارح عن ان هشام وقوله كثير أي  
لانه يتراداة الجمع ونحوه حالي الحسن أو ان سيرين ههنا هو الذي أهمه في ههنا انه أو به  
يصدق اعتراضات نشأت من عدم فهم العساره كهمما الاستراض الاول ما ذكره البعض وأقره ان  
صاحب التسهيل لم يدكر استثرة الا في معاقبه أو الواو في الاباحه ههنا لم يرد المصنف ههنا كره  
اياه فيما تقدم بقوله أمع والذي أراد به جعله ليس لامعا هو القسمان الاخيران الموصوفان في  
التسهيل أيضا بالقلة • الثاني ما ذكره شيخنا وأقره ان الاباحه معي أو أصله ولا مردود الى جعلها  
في صور الاباحه معي الواو ووجهه بدفاع هذين أحما مبنين على ان أو في حال معاقبها الواو في  
الاباحه لا احد الشينين مع جوار الجمع بينهما وليس كذلك ل الجمع كما علمت • الثالث ما ذكره أيضا  
البعض وأقره ان قوله كثير أي هوهم ان وفي الاباحه ولا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاولى ان  
يقول تعاقب الواو في الاباحه لو ما وقده ما قبله في عيرها ووجهه بدفاع ههنا الا تراص ان المراد كما  
علمت ان الصورة التي يظن ان أو فيها لا باحة ولا تعاقب فيها أو الواو بان تكون الجمع وقد لا تعاقب  
بان تكون للاباحه في الوقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك مجموع وكذا قوله لو ما ههنا هو  
تحقيق المقام وعلمك السلام (قوله مجرور من يكسب خطيئة أو انما) حمل بعضهم الخطيئة على الدب  
الذي يزين له بدور به والاثم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أي محار (قوله  
وأما بقية المعاني الخ) ذكره في المعنى قال ومن الهب أنهم ذكروا من معاني صبيغة افعل التعبير  
والاباحه ومثله فهو خذ من مالي درهم أو دينار أو جالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا ان أو  
تفيد ههنا ومثله بالمثلين المذكورين اه • وأجب بان كلام الصبيغة وأردل على ما ذكر  
فبحث مثل بالمثلين للصبيغة قطع النظر فيها مع أو وبحث مثل ههنا الا قطع النظر فيها عن الصبيغة  
وقال التفناني في تلويحه ان التعبير والاباحه قد يضافان الى صبيغة الامر وقد يضافان الى كلمة  
أو والتعقيق ان كلمة أو لا احد الامر من أو الامور وان جواز الجمع وامتناعه اعماه ونحوه موضع  
الكلام ودلالة القرائن (قوله مستفاده من غيرها) أي معهما وذلك لانها تفيد احدى الشينين  
وغيرها بقية امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازه اذا كانت للاباحه وهكذا وقوله من غيرها  
أي من القرائن (قوله ومن ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر بسبب ههنا الناظم مع

قوله الرمحشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذلك ثلاثة وسبعة لثلاثتهم  
يتوهم إعادة الإباحة قال في المعنى أيضا والمعروف من كلام الصوريين أن هذا أمر مع السكت كل منهما واجب لولا ذلك فربما بين العطف  
بالواو والعطف بأوجه ثالثة الخبير قاله بعضهم في قوله قالوا أنت أحدهما الصبر والبكاء وقلت البكاء شفي إذا الغليلى أي أو البكاء  
لا يجمع بين الصبر والبكاء يتوهم أن يكون الأول من الصبر والكأن أحدهما ثم حذف من كفاي قوله تعالى واختار موسى قومه  
ويؤيده أن أناسا من المدرس رواه عن أم (ومثل ١٠) أدنى القصد اما الثانية في نحو (نروح) اما في (واما الثانية) وجاء في

اما زيد واما عمرو  
في حديثي في الاول ظاهر  
كلامه ان تأتي المعاني  
السبعة المذكورة في أو  
وليس كذلك وانما تأتي  
في الواو ولا معنى لـ  
والعذر له ان يروى أو  
لهذا المعنيين وبسبب  
ومحذوف منه والاحالة  
اعاها على المعاني  
المتفق عليها ولم يذكر  
الإباحة والنسب لكانها  
مقتضى القياس حارة  
ماشاي طاهره أيضا أنها  
مثل أو في العطف والمعنى  
وهو ما ذهب إليه أنس  
الحويين وقال أن على  
وإذا كبس ورها هي  
مثلها في المعنى فلهذا وافقهم  
الماطم وهو الصحيح  
ويؤيده قومه اسم جماعة  
للوائل وماوا لعاطف  
لا يدخل على العاطف  
وأما قوله بالية أما مشايت  
باعتماها إنما إلى جنة أعما  
إلى نار مشاد وكذلك وقع  
هو مرتها وابدال فيها  
الاولى يا وفتح هو مرتها  
نسيم وبها روى البيت  
المذكور وقد يقال ان قوله

بسريرة من الواو في نسخ - ودرس أو فانه دل على أنها وليست بمعنى أو اه وقد يقال ان  
له في المسألة قواير - واسلم أن سلك من الواو في القسم وحالها في الأقسام في المدخل تحت  
المقصود وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا عن كانت الواو منه أكثر (قوله قاله الرمحشري)  
واتمه ساطم واس هشام في حواشيه على لتسهيل راجعا عماد كره في المعنى كما فانه الدماصبي وسقطهم  
إني ذاك نسبة إن في شرح المذنب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو أترك لكل كاهو  
مقتضى الإباحة (قوله لا يتوهم إرادة الأنا) وتعدّل أن ذنب لثلاثتهم أرادته التحسير (قوله  
أن هذا أمر) أي ادس (قوله ما الواو أنت الخ) من الطويل ودخله التلم وهو حذف وانعوان ويروي  
وقالوا ولا تلمه - حيد وقوله بأن أي بعدد والعلل حرا - العطف لكن المراد بها إطلاق  
الحرارة يشغل حراره لعشق (قوله رواه عن) أي دل لها (قوله اما ذهب) وبه إلى أم امر كنه من  
ان وما ذهب عنه أي تم استلها وهو ظاهر لا الدليل الساطم وقوله الثانية - روى الاولى  
فانه لا خلاف في أنها عاطفة لا اعتراضها بين العامل بالمعمول في مقام ما ريد وما عرفت لكن لا مانع  
من إعادة المعاني الأولى أيضا لارمها أساسا الثانية لبعده قوله طاهر كلامه (في حيث أطلق  
القصد وشمل جميع المعاني المصنوعة (قوله والعذر له) أي في الاطلاق وعدم انقياد ساطم  
المذكورين (قوله طاهره أيضا) أي حيث أطلق القصد وشمل العطف اذ هو مما عصى (قوله مثل  
أوفي العطف والمعنى) ولفظ الواو على هذا السبيل رائدة لازمة كفاي ع - له في لكانها (قوله  
والعاطف لا يدخل على العاطف) أي بالعاطف أعما هو الواو انداحلة على اما (قوله وأما قوله الخ)  
أبرد على قوله وما قوله شالته امتها) كانه عن موته الان له ما باطن الفم ومن مات ارتفعت  
أرجلاه وانكسر رأسه وظهرت عظمته (قوله وكذا دفعه) رت أو ابدل ممها الخ) أي شاد ان أيضا  
على سبيل الاحتجاج والافق هو رت العطفية وقية وبه وأدية تدفع في ضمير معها يرجع إلى  
المدح والهمة كفاي البيت لا ميم امام طلقا وان ثب الابدال مع الكسر أيضا كفاي الدماصبي ص  
المصنف (قوله في المعنى) فيه إشارة إلى أن القصد على المقصود وحل القصد على المعنى مسمى  
على أن المراد بالية مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لا احتسافه في العطف (قوله وقد  
نقل ابن عصفور راجع في القواير الخ) أي وان كان هذا المثل غير مسلم لما مر في الشرح (قوله  
لمصاحبتهم) أي لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث وال الثانية في نحو الخ وهذا  
أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكرارها) أي اما لا يتعد كرم الثانية (قوله غنى من ميمني)  
غنى من غنى الشاة عا من باب صرف أي سعت ويقال في الكلام العث والسبعين أي الردي  
والخبيد ولعل المعنى فأعرف أن الردي والخبيد في تبيينه في الردي وابعادك في عنه والخبيد  
واعا شفي عنه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين  
فلو أعلى عودها • جرى الدماصبي بالخبر البصبي

في القصد إشارة إلى ذلك أي اسمائها في القصد أي المعنى لا مطلقا سمها أنه لم يعد لها في الحروف أول الباب وقد روى  
نقل ابن عصفور راجع في القواير الخ على أم ليست عاطفة راعا أو رديها في حروف العطف لمصاحبتهم لها • الثالث مقتضى كلامه  
أنه لا بد من تكرارها ذلك غالب الارم فقد يستعني عن الثانية بد كرم باعني عنها نحو اما أن تسلكم ضمير والافاسكت وقراءة أي  
واما أو اياكم لا ما على هدى وفي صلال مبيين وقوله فاما ان تكون أخى بصدق • فأعرف منك غنى من ميمني والافا طرخني  
وانخذني وعدوا القين وتمت

وقد يستغنى عن الأولى بأشياء كقوله تلم يدار قد تقدم عهدا وأما بأموال الخبايا أي المبادر والفراء يقيس هذا في خبر زيد يقوم وأما بقدر كما يحجزوا بقوله الرابع ليس من أقسام ما التي في قوله فاما (١١) ترس من البشر أحد بل هذه

ان الشرطية وما الزائدة

(١٠) أول لكن فيها أو نهما

بحر ما قام، بذلك عن عمرو

ولا تضرب زيد أنك عن عمرو

في يه بشرط آكونها

عاطفه مع ذلك أن يكون

عطفوها مسردا وأن

لا يفتن بالواو كما في وقد

سبق ما في هذا الشئ وهي

حرف ابتدائية ان سبقت

بأنه ان وفام زيد لكن

عمرو لم يده لا يجوز لكن

عمرو وحالها كوقب من أو

ناله اجله كقوله

ان ابن ورفاء لا تخشى

نوادره انك وفاعله في

الحرب ينظره أو تلت أو

تخو ولكن رسول الله أي

ولكن كان رسول الله

وايس المصوب عطفها

بالواو لان متعاطي الواو

المضمر ليس لا يختلفان

بالانحاء والسبب (ولا)

بداء أو أمر أو إثباتا فلا

لا مستدأ حصره فلا بداء

وما بعده معول فلا وفي

لا صير هو فاعله يرجع الى

لا واقعة لا بداء أو

أمر أو إثباتا أي للعطف

لا شرطان أحدهما أفراد

معطوفها والثاني أن

تسبق بأمر أو إثبات

انفاذا واضرب زيد لا

عمرو واحا في زيد لا عمرو

اريسدء خسلا فلا ين

سعدان بحو يا ابن اخي

وروي مؤخر عنه وهو المتصح قال شصار هو ساقط من خط المصنف ثم قال وأشد ما ين دور يد مع

يتبين غير هذين لعمر كاس وأبارياج على طول التاوره مدح

ليعصبي وأعصه رأياء راني دوره وأراه دور

فلو ناعلى سحر الخريد أنهم ماشاء العدو لا يتخلط دماؤهما ولو ذنبا على سحر لا فترة الله مياها

ثم رأيت في الناصري في باب السب أن العرب تقول ان دم المصغص لا يتجمع اه (قوله وقد

يستغنى عن الأولى) أي لفظ لا تقديرا ما هي فصوله كما يحجزوا ويعدنشد في مطلق الخبر اراذ

لا يحتاج الى تقدير مع أو بخلاف اما ثم ذكر اللام أي أن طما كلام مع اسم أن اسراء حيز

الاستعانة عن اما الأولى لفظا وقد روي اسراءها مجزأ أو (قوله لم) اسراء يرجع الى المس

الاذكوره في ابية له من لم دابر وفي بعض النسخ تناس باء والله معقول من هاض اعلم اذا

كسره بعد جيره وعهد الدار ما عدها (قوله وقد) بن ما في هذا الثاني أي من الخلاف في شرح

قوله وأنعت اسما لخص الخ (قوله وهي الخ) شروع في تخذرت الشرط فكل الأولى المتعبر

بالباء (قوله لا يجوز أن عمر) أي علي أن عمرو معطوف في التوسيع أما على أنه تدأ حيزه

ممدوف فيصور (قوله أو تلتها جلة) أي وقت في لكن ناله احلة فلا أي أب المس ووقته محان

لا ينلها الا الحلة (قوله ورفاء) اسراء رجل نوادره جميع ادري وهي الحلة تصير مع (قوله أي) لكن كان

(رسول الله الخ) حاصلة أن انك حرف اسما رالاعانة والواو هي اعاطفه لعمامة حاد مع باعلى

جلة وهذا مذهب المصنف وبعده في الشرح سبب الاقوال وقد استشكل انه طبع رقصيه كوس

لكن حرف ابتدائية استغنى الجملة وهذا لا طمها بالواو وحيات أن المراد كوه حرف ابتدائية

عن عاطفة للجملة ولا يساق عطفا على غيرها أفاده مع (قوله لان معاطي الراو المضمر الخ) خلاف

الجملة متبين ويجوز حملها على ذلك بحرف ما زيد لم يتم ثم و قد قال فعل عدم ان في معطاه بالواو

انحانا وسبب ان لم معطاه على الاختلاف ككس في ال (قوله أي لعطف الخ) به مسامحة وان

الشرط الاول لا يفيد كلام المصنف قوله شرطان في شرط ثالث وهو أن لا يستتر اعاطف اذا

قبل حالي زيد لا لا عمرو فاعاطف بل ولا ردا فلما قبله اولية عاطفة واذا قلب ما في زيد لا عمرو

والعاطف الواو ولا أكيد لا في وفي هذا المثال مانع آخر من اعطف وهو تقدم انبي وهذا معاني ولا

الصائب مع (قوله افراد معطوفها) أي ولو أو الا وفي ذلك زيد فاعلم لا زيد فاعلم اما قول

المهم ولا يعطف بها جلة لا عمل لها في الاصع (قوله وأن لا يصدق أحده معاطه على الآخر) قال

البعض هو طاهر فيما اذا كان المتساو والاعم ان في لا الازل اه ولذا أن تقول حوارا في رجل

لا زيد اذا علم لا بمعنى غير سبه لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد علل الناصري

وعيره عدم حوارا في زيد لا لرجل وعكسه بان الرجل يصدق ربه لزم التساوي لا يقال لمراد

بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمعايرة ولا تناقض لا بانقول المعايرة التي يقتضيها العطف

صادقة بالمعايرة الجبرئية كالمعايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير متف بحسب

مسدول اللفظ والمثلان المدكورين في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد مع قال التقى

السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص يحطرن جوارقام الناس لا ردا أن أريد احواح زيد من

الناس على وجه الاستثنا لكن لم أر أحدا من النحاة عندنا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله

وقال الراعي وأن لا يكون الخ) علل بان العامل بقدره بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا ماء عمرو والا

على الدما ورد بانه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لا متع ليس ردا قائما ولا فاعلا

(١١ - ص ١١٠) لا اس معي قال السهيلي وان لا يصدق احد متعاطف على الآخر ولا يجوز جاء في زيد لا لرجل وعكسه ويجوز

جاء في رجل لا امرأة وقال الزجاسي وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاء في زيد لا عمرو وورد قوله

• الثاني أجاز القسراء  
العطف بها على اسم لعل كما  
يعطف اسماء على اسم  
فيجوز لعل زيد لا عمر قائم  
• الثالث ولدة العطف  
• ما قصر الحكم على ما  
قلها اما قصر ادسراد  
كقولك زيد كاتب لا شاعر  
ردا على من فتنه دانه  
كاتب وشاعر وما قصر  
قلب كقولك زيد علم لا  
اهل رداه على من يعتقد  
انه جاهل • الرابع انه قد  
يجوز في المصطوف عليه  
بلا يجوز • فليكن لا نعلم  
أي العدل لا نسلم (ويل  
كلين) في مخرجكم ما  
قبلها وجعل بعده ما  
(عند معصوم) أن  
• معصوم لكن وهو الذي  
واللهي (كلم أكرى  
مع بل نيل المربع ميل  
الرابع والرباع الارض  
التي لا يهتدي بها وتولا  
تصرب زيدا بل عمو  
(واقبل ما لئلا حكم  
الاول) يصير كالمسكوت  
عنه (في الخبر المثلث  
والامر الحلي) كتمام زيد  
بل عمرو وليقيم زيد بل عمرو  
وأجاز المبرد وعبد الوارث  
ذلك مع النبي والنهي  
فتكون باقية معاهمه الى  
ما بعدها وعلى ذلك فيصح  
ما زيد قائما بل فاعدا بل  
قاعد ويختلف المعنى قال  
الماظم وما جـ وراه  
مختلف لاستعمال العرب  
ومنع الكوفيون أن يعطف ما بعد غير النبي

ذكره البعض ثم رأيت في المعنى أي ماع لأم تقدير ليس بعد الواو (قوله كان دثارا الخ) دثار  
كسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم مراع والدون السوق ذات اللبب وحلفت ذهبت وتونفي بفتح  
لفوقية وضم الدون وفتح السماع لعال والقواسل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكى  
ذلك عن عدم عوده هذه لور (قوله ادعاء) وهو حم المدة أبانكر لا أبانجهل رقبته والتعريض نحو  
هلا تقرب زيد الاعراف قال ذلك أو حيان وخلفه الرضى فسال لا تحي ولا بعد الاستفهام والعرض  
والتي وتخصص رت ودلة ولا بعد الهوى ولا عطف اسم الاعية ولا الماضي فلا يقال قام زيد لا فقد  
لاها مود وعه لعطف اسم ردت وانما جاز على قلة عطشها المصارع لمضارعة الاسم ولا يجوز تكريرها  
كما انحر وفي العطف لا يعلل وم زيد لا عمرو ولا تكر كما طول قام زيد وعمرو وكرر بل لو قصدت ذلك  
أدلت الواو في تكرير كتاب هي لعاطفة ولا ما كذا كنهه قال في الكلام على بل قيل لا تحي بل  
عدا حصص وليس راتحتي العرض والى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والهوى  
كالعطف من والعرض اه وانما هن العرض كانه فخصيص عند أي حيان ثم القلب الى جواز  
شي لا بعداه • انهم • بل نحو قوم زيد لا عمرو (قوله اما قصر ادسراد الخ) لم يد كره قصر التعيين مع  
انها تكون له ضرورة كاستلامه ترد في أي الوصلين نائب لزيد مع حمله بثبوت أحدهما  
لا على التبعير (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) في تخصيصه لقصر الادعاء ذكره لقصر القاب  
بقولك زيد لم لا جازل اشارة الى ما قالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصلين في قصر الادعاء دون  
دعوى هاب (قوله قد حذف الماعطوف عليه لا الخ) قال شعبا كان الاولي تأخيره الى قول الناظم  
وحذف • • • • • (قوله ويل كلين) اعرض انه اهالة على محمول لانه لم يد كرا ولا  
مع لكن راجب بان وجه الشبه الذي ذكره الشارح • • • • • في ذلك فاحالة على • • • • •  
احالة (قوله في تقرير الخ) أي يبينه في ذهن السامع والحاصل أن مع النبي والنهي تفيد أمرين  
أما كذا وهو غير ما قبلها أو • • • • • ان شيه ما بعد ها ومع الخبر المثلث والامر  
أنسب بين اربعة الحكم عملة لها اثبت صار كالمسكوت عنه وجعله ما بعد ها قال الشهي قال الرضى  
وطاهر كلام الا • • • • • وهو اظاها أنها بعد اسى والهوى أيضا قصر الحكم الاول كالمسكوت عنه  
ه وفي • • • • • هذا هو الظاهر بطر وقد عا في المعنى من الامور التي اشتهرت بين المعربين  
والصواب خلافها قوله • • • • • ل حرف اسرار قال وصواب حرف استدرال وادسراد فانما بعد النبي  
بالهوى غير ما كان سواها • • • • • (قوله لئلا) حذف ياره لدمرده (قوله فيصير) بالاصب بان مصورة في  
جواب الامر وقوله كالمسكوت عنه أي أسالة وان صار • • • • • كونه عا لعارض الاضرب فصح  
الاثبات ما كفى ومعنى كور ريد في قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صبر ورثه كانه  
لم يثبت له • • • • • لم • • • • • (قوله والامر الحلي) أي اظاها وانما ترربه عن العرض والتعريض  
كما في اخرى ومن خلاه عن الرضى (قوله ذلك) أي الدليل (قوله وعلى ذلك) أي الحوار المدكور  
وقوله بل فاعدا أي ما • • • • • على ما هو فاعدا أو رد على المبرر وعند الوارث أنه يلزمهما  
أن لا • • • • • في قائم • • • • • أن شرط عملها • • • • • في المعمول وقد انقل عنه • • • • • وأجيب بان  
انتقابه لعدم معنى العمل لا صرفا على الصب بعدفاء السببية أو او المعبة الواقعي بعدا في  
المستقص بعدهما • • • • •

وما أنصاحب من قوم فاذا كرههم • الاريدهم حبالا اليهم

(قوله ويل فاعد) أي على أرفاعه خبره بتداعدوف أي بل هو فاعد (قوله ويختلف المعنى) لأن  
الصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوت (قوله ومنع الكوفيون الخ) قولك على التظلم  
أنه يوههم كثرة العطف بل في الخبر المثلث والامر الحلي لانه ذكره مع العطف بها بعد النبي والنهي



وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة وايتهم دليل على قلته ولا بد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رأيت فان تلاها جملته كانت حرف ابتداء لعاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اصرافاعا قبلها ما على جهة الاطال نحو وقالوا اتحد الرحمن ولد اسسماه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد ويحوي أم قولون به حسنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من عرش الى آخر نحو قد افلح من تركي وذكر اسمهم وفصل بل تؤثر ون الحياة الدنيا ولد الكتاب بل بالحق وهم لا (١٣) لما وبل قولهم في حيرة من هذا

وآدمي اما طم في شرح  
الكلمة أهلا لا يكون  
في القرآن الا على هذا  
الوجه والصواب ما تقدم  
في هذه المسئلة الاول لا  
اعطى بل بعد الاستفهام  
ولا على حال صيرت ريدا بل  
عمر او لا يحويه الا اني زاد  
ولها الا توكد الاصراب  
عن جعل الحكم للاول  
بعد الايجاب كقوله

وبه ان البدر لا بل الشمس  
للم  
فصل للشمس كسفة أو  
أول ولتوكيد سيرها  
قلمها بعد اسى ومع اس  
درستو يرايد انهم بعد النقي  
وليس بش كقوله

وما حرك لا بل رادى شعها  
هجو بعد زاحى لا لى  
أجل (واى على صير رفع  
متصل) مستترا كان أو  
بارا (عطفت فافصل  
بالهجير الموصول) بحولقد  
كتم آدم وآبأؤكم (أو فاصل  
ما) اما بين العاطف  
والمعطوف عليه واما بين  
العاطف والمعطوف  
كالمفعول به في نحو يدحاوم  
ومن صلح ولا في نحو وما  
أشركا ولا آباؤا وقد  
احقق الفصلان في ما لم تعلقوا

من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو الذي (قوله تفيد حجة) أي حين دلاها جملته وكلامه  
يفيد أمافي حال عطفها لمسر دايست الادمراب هل شيعا وفي شرح اناروسى ثلاثة اه وفي المعنى  
أنه لا اضراب في الامر والايحاب (قوله نحو وقالوا اتحد الرحمن ولد اسسماه الخ) أي هل لى نحو  
ذلك لا اضراب الاطالى اه على أن المصير عنه المقتول بالميم أما اذا كان المصير عنه اقول  
فالاصراب انقضى اذ الاخبار بصدد ذلك مهيأ لا يطرأ اليه الاطال (قوله رادى شعها  
ما تقدم) أجب عن الناظم بحمل كلامه على أم الا يكون في انرار يبين الا على وجه الاتصال  
والا يبان الاو بان ليست بل هي الملامص اب الا انالى يقين لاحتمال أم انا اضراب عن اقول  
فتكون اتقالبه كالم (قوله الاول الخ) هذا اللمة بعد من الظم (قوله لا يعطف بل) م  
لكن ولا على ماض (قوله ولا يحويه) بالرفع أي يحويه هذا التركيب بحول صيرت ريدا بل عمرا (قوله  
زاد قلمها لا) المراد بآبأؤكم الالمطف ولانى ما عدها كقوله الشهي ولاى أم انا واه  
لا ايجاب قلمها (قوله لتوكيد الاصراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب) علم لا بعد  
الايجاب لى الايجاب الذى قبلها وصيرورته صافى الذى بعده ورد عرب الاصراب لولا دا  
كلمة تكون عنه بمحتمل الذى وغيره عليه ولا يلحقه قول الشارح لتوكيد الاصراب اذ ليس  
ما فادنه معنى تأكيدا بل ذلك معنى تأسيس أو اذ اللمة منبى وقوله عن جعله متعلق بالاصراب  
وقوله بعد الايجاب متعلق بآبأؤكم وقوله الا فى هذا النقي وهو عنصرى جعله بل فى قوله بل شمس  
للاضراب الذى قدّم أنه مفاد بل الداحلة على جزة أنها فى قوله بل الشمس داحلة على جمه أي بل هو  
الشمس وليس بالرم كلفه ماض عن شرح اناروسى والمعنى ولا يجمع الاقتصار بمحمل قوله ما  
وتفيد حينئذ اصرافاعا على معنى أم اذا الماهة لا يكون الا لادمراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد  
فانها لا اضراب في الامر والايجاب دون النقي والى وادهم (قوله كسفة أو قول) الكسفة  
التعبير الى سواد الا قول العيسوية (قوله تميم) قبل أول ولم ياد اذ الشارح شتره ظهوره (قوله  
فافصل ما صير الموصول) أي لان الموصول المرفوع كالخبر مما اصل به دلوا عطف عليه ككان  
كالعطف على جر الكلمة فاذا أكد بالمفصل دل ادراه مما اصل بالأكيد على افصاله و  
الحقيقة حصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف حكم المعطوف  
عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للموصول وهو راطل (قوله أو فاصل ما) قال اشع خالد ما  
اسم نكرة فى وضع جرعت لفافصل معنى أي واسل كان وجوب المذكورى أن تكون مازا نده اه  
وانما اكتفى بأى فاصل لان فصل الكلام قد يعنى عما هو واجب نحو أنى الفاضل من الوقوف فلا  
يفنى عما هو غير واجب أول (قوله وسعته اعتقد) أي على مذهب المصريين وأجازه الكوفيون  
بلاضعف قياسا على البدل نحو أعجبني جبالك والفرق على الاول أن الثانى فى العطف غير الاول  
غالبا فلا بد من تقوية الاول بخلاف البدل وكالبدل التأكيد الا النفس والعين كما مر في محله (قوله  
ورجا الا خبطل) تصغير الاخطل ومن فى قوله من سداهه رأيه لعلميه وما مفعول رجا واللام فى  
قوله لبنا لا لام المحذورة لأنه لثنية (قوله وزهر) أي وسوة زهر كهم رجع زهراء وأصل تهادى

أتم ولا آباؤكم (وبلا فصل رده فى الظم فاشيا وسعته اعتقد) من ذلك قوله ورجا الا يفل من سداهه رأيه ما لم يكن وأبل لبنا لا  
وقوله قلت اذا قبلت وره تهادى كنعاج ابلات نعس رملا وهو على صفة جارئى اسمة نص عليه الساطم لما حكاه  
سيدويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برقع العدم عطا على الصغير المسمى فى سواء لانه مؤول بشتق أى مستو  
هو والعدم وليس بنه ما فصل

(وعودنا فاضل على ضمير خافض (٨٤) لازما قد جعله لا في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو فقال لها وللارض

وعليها وعلى النكاح قالوا  
تعبد الله والى آرائك  
ول الناطم (وايس) عود  
الخافض (عدي لارما)  
وفاقا ليونس والاخش  
والكوفين (اذ قد اتى في  
اسنم والثر العصح مشبها)  
فن النظم قوله  
فاذهب عني واليام من  
عجب • وقوله  
وما بهما وانكعب عوطا  
نفاث  
وهو كثير في اشعر ومن  
الشرقرق انا من عمار  
راطن وغيرهما ساء لون  
بهو الارحام وكناية قطرب  
ما فيها غيره وفرسه قيل  
ومنه ومنه عن سبل الله  
وكفر به والمسجد الحرام  
اذ ليس العطف على السبل  
لانه سله المصدر وقد عطف  
عليه كقوله لا يعطى على  
المصدر حتى تكمل  
معه ولانه في تنبيهات  
الاول في المسئلة مذهب  
ثالث وهو انه اذا أكد  
الضمير جازع وممرت بك  
انت ويرد وهو مذهب  
الجري والزيادة وحاصل  
كلام الفراء انه اجاز ممرت  
به نداء وزيد وممرت بهم  
كلهم وزيد • الثاني أنهم  
كلامه جواز العطف على  
الضمير المفصل مطلقا  
وعلى المتصل المنصوب  
بلا شرط نحو انا وزيد  
فانما واباك والاسد  
ونحو جعناكم والاولين  
(والفاء قد تحذف مع ما

تتهادى أي تقع ترادفت احدى اتيان والافلا اسم جنس جعي للفلاة وهي الصحراء والمراد بها ج  
الفلاة بقدر الوحش فنه من أي أخذ على غير الطريق رة لا أي في رمل وقيل بقوله تعسف الخ لانه  
أقوى في التختير (قوله وعوا خاص) شامل للعرفي والاسمي لكن لا يعاد الاسمي الا اذا لم يلبس  
فإن أسس نحو جاني علاما وعلا مريدوا أنت زيدا علاما واحدا شرا كناية عن المجرى بمجرى جوار  
قامت قريبه بدل على المقصود رة أي ارتضاء الامامية في أن المعطوف الجار والمجرور على الجار  
والمجرور له المحرور رة على المحرور وكما اسطره الرضي للالزام العاء الجار واتصال الضمير به  
عوله في في المال بيني وبينك وممرت لما ووه وكذا له اخذ نور راجع حاشية شيما (قوله وعليه)  
أي انهم جمهور الصريين لأن الجار والضمير المحرور كاشي الواحد فاذا عطف بدون الجار فتكناه  
عطف على بعض النكاه وقيل غير ذلك كناية شيما (قوله ولبس عدي لارما) اخذ رة أبو جيان  
وقال يدعي أن يتجد جوار العطف على الضمير المحرور لا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصا  
بجزي الضمير اختار اس الضمير المحرور بالولا على مذهب سي و بانه لا يجوز عطف الظاهر على  
المرآت لا باعادة الجار ولا بدونها أي ولا عطف الضمير على لا باعادة الجار ولورفت على بوهـم  
ان قد عطف باصمير مرفوع في جواره بظراه دما ميبس (قوله فاذهب الخ) جواب شرط  
مخدوف أي اذ كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين في صدر البيت أعنى قوله  
• اليوم ودت تعويما وشتما فذهب فان ذلك ليس عيب من مثله ومثل هذه الايام (قوله  
وما بهما الخ) صدره • ملق في مثل السواري سيوف • روى الملق دون المتكلم ومعه غيره  
مبيد للمائل وسوءا بالصب على المعنوية وروى تعلق ماء التائب مبيد للمجهول وسبوقا  
بالرفع على الياء عن افعال السواري جمع ساري وهو الاسطوية والواو في وما حالية وما  
مبيد اخره عوطا جمع نة وهو المكان المطبش الواسع وكان يدل على طول النكاه رة شاف سفه  
جمع ينف وهو الهواء بين اثنين ويقال للهواء الشديد كذا في اعيه سي ومثل السواري سفة  
مخدوف أي في قامت مثل السواري ما ولا ومرا دة بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر  
(قوله وغيرهما) كمره من السبوة (قوله تسالون به) قال شيما بضعف السين اه وأما ما قيل ان  
الوار لاسم لا للعطف وعدول عن الظاهر مع انه كان قد علم الطلب في قوله واتقوا الله ورد عليه أن  
قسم السؤال انما يكون باناء كقوله الرضي وغيره وان كان قسم ضمير مخدوف تقديره والارحام انما لمطلع  
على ما تعلقون كما قيل كان زياده في التكلف (قوله قيل ومعه الخ) وقيل حفص المسجديا مخدوفة  
لدلالة ما قبلها اعياها لا يعطف ويكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به رسو به في المعنى وكذا  
يقال في مثل هذه الآية وأورد عده أن حذف الجار وبقائه شاذ الا في مواضع تقدمت في  
حروف الجر ايس هذا منها اللهم الا أن يقال محل المدح اخذ في غير نال لعاطف مسبوق بمثل الجار  
(قوله لانه) أي السبل سلة المصدر أي فكذا ما عطف على السبل (قوله حتى تكمل معه ولانه)  
للا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي (قوله اذا أكد الضمير جاز) أي قياسا على العطف على  
ضمير فاعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يشلان به و فرق الاول باوجه منها أن الضمير  
المحرور رأسه اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل مفصلا عند ارادة المصدر  
ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المحرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر  
توكيده جوار العطف (قوله جواز العطف على الضمير المفصل الخ) أي لا نكلام المذكورين  
ليس كالجره فاسرى مجرى الظاهر وقوله ما لمتا أي مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف  
الخ) هذه الايات الثلاثة كلام يتلقى بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر احكام  
المعطوف وأن تكون الى جانب قوله واخصص بفاء البيت اه نكت (قوله اذ لا لبس) أي وففت

عطفها والواو اذ لا لبس) هو بديهي ما أي تختص افتاء والواو يجوز حذفها مع معطوفها لدليل مثالي في الفاء هدم

أن اضرب بعصا الجوف فأنفجرت أي فاضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف (٨٥) على فعلنا ومثاله في الواو قوله

فما كان من الخير لوجاء المدا  
أبو حجر الألبال فلا نل  
أي بين الخير وبينى وقولهم  
راكب الدافعة طليحان  
أي والنافعة ومنه سرايل  
تفسيكم الحر أي والبرد  
نفسيهان الأول أم  
تشاركه ما في ذلك كما ذكره  
في التسهيل ومنه قوله فما  
أدرى أرشد طلابها أي  
أم عى وانغالم بدكرهاها  
أفنته فيها اشافي قد  
يحذف العاطف وحده  
ومنه قوله

كيف أصبحت كيف  
أصبحت مما

يعرس الودي فؤاد الكريم  
أراد كيف أصبحت وكيف  
أصبحت وفي الحديث  
نصفه رجل من دياره  
من درهمه من صاع به  
من صاع غيره - وكفى  
عثمان عن أبي زيد أنه سمع  
أكلت خبز الجاهل أراد  
خيرا والجاهل هو لا يكون  
ذلك إلا في الواو وأو

(وهي أي الواو) (افردت)  
من بين حروف العطف  
(بعطف عامل مرال) أي  
محذوف (قد بقي معمره)  
مر فوعا كان نحو اسكن  
أنت وزوجك الجنة أي  
وليسكن زوجك أو  
منصو بانحو والدين تبوؤا  
الدار والايمن أي وألقوا  
الايمن أو هجر ورائحو  
ما كل بيضاء شعبة ولا

عدم اللبس فاذ طرقة لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيها (قوله أن اضرب الخ)  
الصواب حذف أن أو أيد ال فانفجرت فانفجرت لان الآية التي فيها فانفجرت هكذا فعلنا اضرب  
الخ والآية التي فيها أن هكذا أو أوجبتنا إلى موسى اذا استسقاها قوله أن اضرب بعصا الجوف  
فانفجرت وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على فعلنا يدل على أنه أراد آية فعلنا اضرب الخ يمكن  
عليه أن يحذف أن ويقول قلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أي فاضرب  
فانفجرت) قال البهاء السبكى طوى ذكر فاضرب هـ الدمرة الامثال حتى ان أثره وهو الانفجار لم  
يتأخر عن الامر ثم قيل اضرب كذا محذوف وفل ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت وانفجار  
الباقية فاه فاضرب لتكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دما ميني (قوله معطوف على فعلنا) وبه  
مسانحة طاهرة (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر يضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أي  
ضعيفان فكأن الخير من دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين  
حذف المضاف وأقيم المضاف إليه فقامه كقوله الموضع في شرح بانت سعدا وجهه لا شاهد فيه  
لكن قال في المعنى هذا لا تأتي في نحو علام يريد ضرب (قوله أي أم عى) انما يلزم تقديم ما ذكرناه  
على أن الهرة دائما لا تكون الا معادلة بين شيئين اما مخرجهم كما تقدم أو باحدهما كما ثبت  
فان طلابها حاصل فلا يستل عن حصوله واعيا يستل هل هو رشد أو عى وفاء أسلفنا في مجت أم  
تظير ابن هشام في ذلك فبه بقي أن الرمح شري أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كتم شهداء  
يجوز كون أم منه لعل على أن الخطاب لا يهود وحذف معادلها أي اندعون على الايلاء اليهودية أم  
كتم شهداء وحوز ذلك الواحدى أيضا وقد رآه لكم ما نسبوا اليه يعقوب من ايصاء فيه  
باليهودية أم كتم شهداء بعله في المعنى وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أي على قول  
الفارسي وابن عصفور ومعها ابن جنى واسهيلي وانما جرح حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان  
للاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الاثنية على بدل الاضراب  
كفي الله ما يبى ويحتمل به بعضهما الاستساق كاليت (قوله الا في الواو أو) كذا في نسخ وفي سنة  
أخرى اسقاط قوله وأو والاولى هي الموافقة لقوله في التسهيل وبشاركها أي الواو في ذلك أو ومثله  
الدهاميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه صلى رجل في ارار وردا في ارار وفي ص في ارار وقباء  
وقال في المعنى حتى أتوا الحرس أعطه درهم ادركه من ثلاثة وخرج على اضرب أو ويحتمل البديل  
المذكور اه قال الدهاميني وصاهاه أن الفاء لا تشاركها ما في ذلك وقد قيل في علمته النجوى بابا  
بابان تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) أورد  
عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا محذوف وبقي معه وله نحو اشترى به درهم فصاعدا لان  
تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولازم الامر  
شاذ فلا يحسن تخرج التنزيل عليه كذا في الصريح قال سم ويحتمل أن يقال ان من قدر ذلك أراد  
بيان معنى المقدور لا نفسه أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى (قوله تبوؤا الدار  
أي زلواها وأمانبوا له فمعنى هبأله (قوله أي وألقوا الآء ان) أي فالعطف من عطف الجمل  
وجهه قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي أثرا  
الدار والايمن والوجهان في زوجين الحواجب والعبونا (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا في التوضيح  
وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمه حتى يقال دفعها  
لهم اتقيل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفعه لامر اتقيل الا أن يقال المراد بالوهم  
الخطأ (قوله يلزم في الاول الخ) قد يقال يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا

سوداء قرة أي ولا كل سوداء واعالم يجعل العطف فيهن على الموجود (دفعوا لهن اتقيل) أي حذر وهو أنه يلزم في الاول رفع فعل  
الامر للامع الظاهر وفي الثاني كون الايمان

منه أو اغمايقه أو المنزل وفي الثالث العطف على معصولي عاملين ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مشعولا معه لعدم الفائدة في نقيضه إلا نصا يصاحبه (٨٦) الإيمان ادهو أمر معلوم (وحذف متبوع) أي معطوف عليه (بدا) أي ظهر (هنا) أي في هذا

الموضع وهو العطف بالواو  
واساء لا الكلام فيها  
(السنخ) كقول بعضهم  
ولن وأهلا وسهلا جوارا  
قال له مرحبا بك والتقدير  
ومرحبا بك وأهلا وسهلا  
أو صرت عنكم الذكر  
صليبا أي أهم ما يصح  
ومعرب ونحو ذلك وإلى  
ما من أيديهم أي أفعالهم  
رواها أحدهم مع أو في قوله  
فهو لك أو من والد لك قبله  
أي فهل لك من أح أو من  
والد فمادر في نبيها  
الاول قال في التمهيد  
يرغب عن المعطوف عليه  
المعطوف الواو كثيرا  
وبناءه وليلا الثاني قال  
فيها أيضا وقد تقدم  
المعطوف بالواو للضرورة  
وقال في اسكافية ومتبع  
بالواو قد تقدم في وسطا  
ان ياتزم ما يلزم ويطايره  
حواره في الاختيار على قلة  
قال في شرحها قد يقع أي  
المعطوف قبل المعطوف  
عليه ان لم يخرج به التقديم  
الى التمهيد أو الى مباشرة  
عامل لا يتصرف أو تقدم  
عليه ولذا قلت في وسطا  
ان ياتزم ما يلزم فلا يجوز  
وعمر وزيد فاعلم ان مصدر  
المعطوف وفوات توسطه  
ولا ما أحسن وعمر زيدا  
ولا ما عمر أحسن زيدا  
لعدم تصرف العامل

ولا يفتح استقلا لا اه معني ولا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه  
اقوله ميمون أي مزيل لا (قوله على معصولي عاملين محذوفين) العاملان ما ذكر والمعمولان بياضا  
وشحمة (قوله في نقيضه الا نضر) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة  
في الا نضر في نسخ المهاجرين وهي غير موافقة لأن بقرا يصح الحميم أي المهاجر اليهم (قوله وحذف  
متبوع ادها السنخ) لم يدكر ذات مع أم وقد قيل في أم حسنتم أن تدخلوا الجنة ان أم من صلة  
فالتقدير أعلم أن الجنة حقت للمكارة أم حسنتم وممن عن الرخشري والراشد في تحوير ذلك في أم  
كنتم شهداء وأما ما اشار على أن المعطوف عليه فلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتعلم أي لتعلم دل  
لا لتعلم (قوله ولن وأهلا) الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المسكلام لا لال كالواو في  
وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم والثانية بعبارة أهلا على مرحبا المقدر عطف بمرد  
على معصولي محذوف محل الا فتشهاد كذا في التصريح وقوله والثانية الخ ميمون على أن العامل في الجميع  
واحد أي صادقت كذا وكذا ومهم من جعل ذلك من عطف الحمل وقد لكل واحد ما يناسبه  
وسيدو يد جعل مراد أهلا ميمون من على المصدر يدل ذلك شيئا عن الطب لاوى (قوله قال في  
التمهيد الخ) تفصيل لما أجله المس دفع بوجهه المساراه (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو)  
حاشا هشام في التخصيص بالواو وأحرار في الغاء رشم وأر لا قاله اسبوطي في الفائدة في فصل الواو  
والما من المعطوف من ضرورة فصل غيرهما ما سنع تشتمل ورف سواء كان المعطوف أمما نحو  
قام زيد ثم والله عمر ومما صرت زيد انك في الدار عمر أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار وعد أو بل والله  
فقد اه مع وألقى أبو جاب الحبل باطراف لاهاء فاعول منه في المعنى وعلى عليه اسراره أشد  
من قوله تعالى فاذا كروا الله كذا كركم آية كركم أو أشد كركم لا من ذكر المعطوف على كركم قال  
لا المعنى اذ كروا الله كذا كركم آية كركم أو كركم أو أشد كركم لا من ذكر المعطوف على كركم قال  
عليه أعرب حاله وجور وجه آخر وهو أن يكون كركم مصدر لا كركم أو يكون كركم كركم  
آية كركم في موضع نصب على الحال من ذكر كركم أو أشد كركم على كركم فتكون حالا معطوفة على  
حال وحذف كركم اني هذين الوجهين عن كون ذكر كركم اختيارا لا ضرورة أن الله كركم ومنهم من  
انتمه على الاسناد المحاري من وصف الشيء بوصف صاحبه فتوجد له آية كركم في كركم أو أشد  
ذكر في موضع عطف على صميم المخايبين في كركم أي مثل ذكر كركم آية كركم أو أشد كركم  
ذكر كركم أو في موضع نصب عطف على آية كركم أو أشد كركم على كركم فصل المعلوم  
أو المجهول قال الثقات في وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا  
للفاعل وقد يؤخذ مبنيا لله فاعول والمعنى على الاول أو قوم أشد كركم وعلى الثاني أو قوم أشد  
مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد كركم من محذوف والعطف من عطف الحمل والتقدير  
أو أشد كركم أو كركم (قوله للضرورة) تخصيصه بضرورة مذهب البصريين  
ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا قلة (قوله ان لم يخرج به التقديم الخ) أي ولم يكن المعطوف  
مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد معرو ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اخضم وعمر وزيد  
خلافا لما ذهب كذا في السيوطي والداميني (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي أو يخرج به  
التقديم الى تقدمه على عامل لا ينصرف كالمثال الاخير وفي نسخ آية كركم عليه وهي ظاهرة (قوله  
وفوات توسطه) عطف لارم (قوله كما على أولاد) أي حر أولاد أحصب أي أولاد دخل من  
الحبر أحصب أي في موضع الحبيبة منه وهو وخبره بياض لاحبا بالحاء المهمل أي غيرهما والسني

يفتح

ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة كما على أولاد أحصب لاحباء وروى السني أنفاسا يساهم  
جنوب دوت عنها الساهي وأزلت بها يوم رباب السفيخيام أراد لاحبا جنوب وروى السني

ومنه قول الأسخري  
وأنت عريم لأطس فضاءه  
ولا العري القارط الدهر  
جائدا

أرادوا لأطس فضاءه وجائدا  
هو ولا العري (وعظمت)  
الفعل على الفعل (صحيح)  
بشرط اتحاد ما بهما سواء  
اتحد نوعهما نحو العري به  
لمدة ميتا ونسقيه وإن  
تؤمروا وتنفوا تؤنكم  
أجوركم ولا يسألكم أموالكم  
أم اختاروا الحق وقوله تعالى  
يقدم قومه يوم القيامة  
فأوردتهم النار بارك الذي  
إن شاء جعل لك خيرا من  
ذلك جات تجري الأسيه  
(واعطف على اسم شئ  
فعل فعلا) نحو صاوت  
ويقبض والمعرب صحا  
فأثرن لا اتحاد جنس  
المتعاطفين في التأويل

(قوله الآن يقال الخ)  
العطف باعتبار المعنى  
وكذا يقال في العطف عليه  
باعتبار المعنى أيضا (قوله)  
وأجاب الخ) لا يأتي جوابه  
إلا في أثرن وصومه مع أن  
الاشكال عام

ينفع السنين المهمة والنا، قال في القاموس هو التراب والهزال وكل شجرة له شوك واحدة سقاء اه  
والمعنى الاول والثالث يناسبان ه أو أما قول البعض هو شرك مخصوص فمع كونه محققا فلما في  
القاموس هو غير مناسب لقوله بهام لان معناه بشوك كالهام كقوله هو سياتي أنفاسها أي  
الاولاد على حذف مضاف أي مثل أساسها بهام متعاقب أي شوك كالهام جنوب قابل  
لاحها والحبوب رجع معلومة دون بالدال المهمة قال في القاموس ذوى الماء أي علاه ما تنس فيه  
الرجح اه فقول البعض أي جفت فيه نظرا وما ذوى بالمهممة في القاموس ذوى القمل كرمى  
ورضى ذريا كصلى ذل وأدواء الحر اه عنها أي عن الحبوب أي من أجلها التناهي فاعل دون  
وهي جمع نهية رهي الموضع الذي ينتهي الماء اليه ويحبس فيه وأرلت بها أرجع البعض الضمير  
للاولاد أحقب وسأله أرلت عطف على لاحها وأعمل المعنى عليه وجهات فوقها الخيام ويحتمل  
رجوعه الى الحبوب فتكررت الباء في ساسية قال البعض والمراد بيوم رباب المس في يوم شدة الحر  
اه وفي القاموس رباب كزمان وشداد الجلبة ذكره السهير معاني أسماها الرياح اسفر بعضها  
بعضا وفي الحديث من عرب القارية الأقواء (قوله ومنه قول الأسخري) قال بعضهم هو من كلام  
ذى الرمة فكان المواقق الايدان الضمير العائد على ذى الرمة بل التعبير بالأسخري (قوله وأنت)  
تكرمتا، لا، لا، الخطاب المحو، وهو الأسخري يصح ابعين المهمة والادوار بعد هاراي سبة الى غيرة قبيلة  
وهو أحد رجائين حره يحيايا القنوط فلم يرجعها صلا صر بها المثل (قوله وعظمت الفعل الخ)  
قال ابن هشام قال ابن ابي عمير لا تصور العطف الفعل على الفعل مالم لا نحو قام ريد ريد عمرو  
المعطوف منه جملة لا فعل وكذا قام ريد ريد لان في احدا سبعين ضمير اقلت له واذا قلت يجبى أن  
تقوم ويخرج ولم يبق، ويخرج يجبى أن يقوم ريد ويخرج عمرو في الاحالة رفعها اه سبوا  
ويوجه أن اسئل المعطوف منصوب ويحذفه لولا أن العطف للفعل وحده لم يأت نصبه أو جرمه  
اه سم (قوله بشرط اتحاد ما بهما) أي منبذ أو حالا أو استتة الا (قوله سواء اتحد نوعهما)  
أي المتعاطفين أن كانا ماسيين أو معترعين أو أمس (قوله نحو تقدم قومه الخ) وأوردتهم  
معطوف على تقدم لانه معنى يوردتهم كقائه أو القاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل أن يكون  
أوردتهم معطوفا على أتبعوا أمر فوعى ولا اختلاف في اللط ريد عليه وإن أفرد شيئا والذين  
أن ربه المتعاطفين حيث شئت من الموضع من الاباع واسم قبيل من الاراد فلم يوجد شرط عطف  
الفعل على الفعل الآن يراد بآثار ما شئت بالالقير ومتبعا لاد جذا فلا وجه حيث شئت للقاء وقد رثم  
يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا في كثير من  
الأمثلة أنكر لا يصر الاحتمال اذا كان المقصود التتميل لا الاستشهاد (قوله تبارك الذي الخ)  
الشاهد في وجهه على قراءة الجرم عطف على جعل الذي هو في محل جرم (قوله فاعرب صحا)  
طاهره أن أثرن معطوف على مغبرات ربه صرح في التصريح مع أنهم قالوا أن المعطوفات اذا تكررت  
تكون على الاول على الاصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاضف مرتبة فان كان مرتبة  
فالعطف على ما يليه كما نقل عن النكحل بن الهمام واذا عطف جرتب أشياء ثم عطف بعير مرتب شئ  
فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المعنى في أول الجملة الرابعة من الحل الترتيل لها وبطريق تقدير  
محل أثرن من الاعراب فانه لا حائر أن يكون الجرم لعدم دخوله الاعمال ولا جائز أن يكون غيره لعدم  
وجوده اذا فرض أنه معطوف على محرووف فقط الآن يقال محل قولهم الجرم لا يدخل الاعمال اذا كان  
ذللا على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فدخل فاعرب صرحوا بأن الجملة الفعلية  
تقع في محل جرم فلم تكن جملة فأثرن في محل جرم قلت الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به  
لا الجملة بأمرها اه دفوسرى وأجاب الاستقاضي بأن الذي يظهر أن أثرن لا محل له من الاعراب

اذ المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وعكس الاستعمل بجملة ههنا) كقوله • أم صبي قد حبا  
أردارج • وقوله يقصد في أسوقها جاز • وجعل منه الناظم يخرج الحى من الميت ونخرج الميت من الحى وقد راز مخشرى  
صطف نخرج على فائق وجعل ابن الناظم تبعاً (٨٨) لاصلة المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه والذي

يظهر عكسه لال المعطوف عليه وقع تحت الواصل فيه أن يكون اسماً بخلافه في مسائل منفردة • الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بعينه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وأما انه لا يصلح قام ثانياً ولكن يصلح قائماً معني أياً كان لم يصلح هو أو ما هو بعينه لمباشرة العامل اضمحله عامل بلاغته وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على التفسير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو أنشئت أو أناء الخطاب أو فعل الامر نحو أقوم أنا وزيد وتقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أى ويسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المنقضي بناء التائب نحو لانصار والده بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أوجيان وما ذهب اليه مخالف لما تظاهرت عليه نصوص الثوريين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن

لعطفه على ما لا محل له وهو صلة آل وما بينهما من اعراب ليس بطريق الاسالة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق العارضة من آل الموصولة لتكون على صورة الحرف تنقلوا اعرامهم الى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظر الاصلها (قوله اذ المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه) أى لان ساوت حال والاصل في الحال الافراد فقبض مؤول بقاضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا في المثال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أى في تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لان المعطوف عليه صلة وحققها أن تكون جملة فالعبارات مؤول باللاتي أغرس (قوله أم صبي الخ) سدر يارب يضاه من العواجم • جمع عوهم وهو الطويل انعق من انطباع العام والدوق والمراد والمرأة العامة الخلق ويجوز في أم الجر عطف بيان ايضاً بآراء اللفظ والرفع عطف بيان ايضاً بآراء المحل أو نحوهم حذف والنصب تقدير مدح والمؤول هو الاول لانه وصف والاصل فيه الافراد على ما راضاه اشارة بعد وصية أى ما فيه والدراج المتارب بن خطاء وقد يشكل حذر ارج مع عطفه على الفعل وحده الا أن يزيل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) سدر وبات يمشي بالعصب بآرهم شميم للمرأة لانه في وصف رجل ما قرب امر أنه بالعصب الدار أى السبب القاطع وقصد من القصد ضد الجور في محل حرصه ثانية لعصب في تأويل فاعداً لانه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العيسى حالاً ويرد حرم المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذا انما يتم في البيت الثاني أما في الاول فلا لال ما عمل به معارض بوجوده في الاول بل وجودها فيه أقوى مما عدل به لانها تبعه ككون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الاول الثاني وفي الثاني الاول فعلى بيان الانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه ولا رده صلح أن يقال انما قام أنا فاقداً بثمرت العامل (قوله من أن زوجك معطوف على التفسير المستكن في اسكن) أى ويستغنى في الثاني ما لا يغفر في الاول وكذا يقال في رقية الامة المتقدمة والبدل ايضاً على هذين القواين يجوز ادخلوا أولكم وآخركم فيقدروا على الاول ويكون من ابدال الجمل بعضهم بعض ولا يحتاج اليه على الثاني (قوله لا يشترط صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسئلة الاولى أو ما هو بعينه فانه بعيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاستدلال كما قررره البعض (قوله منعه البيانون) قال السيد مع البيانين انما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل فان ذلك جائز بها وكفالك صحة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصاً بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشترط له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزاء مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانثائية بخلاف ما لا محل لها اه شئني (قوله وأجازه الصنفار الخ) قال البها السبكي أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النقاد جوزوه ولا خلاف بين الثوريين لانه عند مجوزة بجزوه لغة ولا يجوز بلاغة اه شئني وفيه عندى نظروا أن أقره شيخنا والبعض لان عدم جوازه بلاغة عند المجوزين بآفاه استدلالهم على جوازه بالآيتين فانهم (قوله بنحو وشر الخ) أى لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر واجب بأن الكلام

المؤ كدبأت • الثانية لا يشترط صحة العطف صحة وقوع المعطوف مرفوع المعطوف عليه لانه قام زيد أنا وامتناع منظور قام أنا وزيد • انشائه لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العطف لانه اخضعم زيد وعمرو وامتناع اخضعم زيد واخضعم عمرو الرابعة في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانون والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكبرين وأجازه الصنفار بلذابن عصفور ورجاءه مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة



وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاء في زيد ومن عمر والعاقلة على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف  
وبؤيده قوله وان شغاني عبدة مهراقة وهل عند راسي دارس من معول وقوله تناعى غزالا عند دارين عامر وكحل  
أما قبل الحسان بأندم الخامسة في عطف الجملة اللاحقة على الفعلية وبالعكس (٨٩) ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو

المفهوم من قول التعويين  
في نحو وفام زيد وعمرو  
أكرمه ان نصب عمرو  
أرجع لان تناسب الجمتين  
أولى من تخالفهما والثاني  
المنع مطلقا والثالث لا ي  
على يجوز في الواو فقط  
السادسة في العطف  
على معمولي عاملين أجمعوا  
على جواز العطف على  
معمولي عامل واحد نحو  
ان زيدا ذاهب وعمرا  
جالس وعلى معولان  
عامل واحد نحو أعلم زيد  
عمرا بكر اجاسا وأبو بكر  
خالد اسعيدا مطلقا وعلى  
منع العطف على معمول  
أكثر من عاملين نحو ان  
زيدا ضارب أبوه وعمرو  
وأخا غلامه بكر وأما  
معول واحد فان لم يكن  
أحدهما جارا فقال الناطم  
هو ممتنع اجماعا نحو كان  
أكلا طعاما من عمرو ونحو  
بكر وليس كذلك بل نقل  
الفارسي الجواز مطلقا  
عن جماعة قبل منهم  
الاخفش وان كان أحدهما  
جارا فان كان مؤخر نحو  
زيد في الدار والحجرة عمرو  
أو عمرو والحجرة فنقل  
المهدوي أنه ممتنع اجماعا  
وليس كذلك بل هو جائز  
عند من ذكرنا وان كان

منظور فيه الى المعنى فكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فنشرهم بذلك (قوله وبشر  
المؤمنين في سورة الصف) أي لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر واجب بأن بشر  
معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يفسد في ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لاننا نقول  
قوموا واقعدوا زيد (قوله على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف) أي لا على الاتباع لعدم شرطه من  
اتحاد المعنى والعمل كأمرو وعن الرضى منع جمع التعيين اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم  
وأيت ما يؤيد في المعنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه  
لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لان لا تأتي الا من أثبتته وعلمته ولا  
يجوز أن تخط من تعد لم ومن لا تعلم فتعلمه ما بمنزلة واحدة وقال الصغار لما منعها سيبويه من جهة  
النتع علم أن زوال النتع يحذفها فذكر أبو حيان في كلام الصغار فوهم فيه ولا وجه فيما ذكر  
الصغار إذ قد يكون للشي ما مانع ويقتصر على ذكر أحدها لانه الذي اقتضاه المقام اه والذي  
أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصغار النتع الصناعتى الذى هو تابع فصيح المسئلة فيجعل  
الوصف خبر مبدأ لمحذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف  
المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصغار أن الوصف اذا زال بالنكبة بأن قيل من  
عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لنقص ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف  
الخبر على الانشاء وجوابه قول المعنى ولا حجة الخ فانه الدما مبنى (قوله عبدة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح  
الهاء التى زادوها على غير قياس أى مهراقة والرسم الاثر والدارس المنعجى والمعول مصدر ميمي  
بمعنى التعويل أى البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول لمحذوف الصلة من عولت على فلان  
اعتمدت عليه كذا في الشئى وبه يعرف ما في كلام البعض وبحث في الاستشهاد بالبيت بأن  
الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناعى غزالا) التاء للخطاب أى  
تكلمه بما أسره والامتناع في جمع موق وهو طرف العين مما يلى الانف واللحظ بفتح اللام طرفه مما يلى  
الاذن والاذن بكسر الهمزة والميم حجر يكحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه  
المعنى أى فافعل كذا وكحل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أى بالواو وغيرها (قوله على  
معول أكثر من عاملين) اضافة معول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث  
معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأما معول واحد) الاصح في هذه المسئلة ما ذهب اليه  
سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام  
عاملين لضعفه وما أوههم ذلك يؤول بقوله لا يرعا عمل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل  
كافى قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو ومن عطف المفردات لكن لا من العطف على معول  
عاملين بل على معمولي عامل واحد كافى ما كل سودا غرة ولا يضاء شجرة بنصب غرة وشجرة  
بقى أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا بكر اقال خالد ونحو  
ان زيدا ضارب أبوه وعمرا وأخا غلامه بكر وانما ظاهر أنه كان عطف على معمولي عاملين فتأمل  
فائدة قال الرضى كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا  
نحو زيد وعمرو جاتى ومات الناس حتى الانبياء وقتوا الضمير للمعطوف والمعطوف عليه  
وأما قوله تعالى والذين يكثرزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فالضمير للكنوز ولذلالة

(١٣ - صبان ثالث) الجار مقدم ما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وعمرو والحجرة فالشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن  
السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفسراء والزجاج وفصل قوم منهم الا علم فقالوا ان والى المحفوظ  
العاطف جاز والامتنع والله أعلم

**البديل** (التابع) المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى في اصطلاح الصريين (بدلا) وأما الكوفيون فقالوا لا تخش اسمه ونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان اسمه ونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف بـ **يل**

يكتزون على التكنوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أي رضوا أحدهما لأن أرضاهما لا بد من أحدهما بخلافه ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمر على الحذف من الثاني دلالة خبر الأول وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ إذ لو كان كذلك لقليل فاما وأما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف به جامع المعطوف عليه فقال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد قام وعمر وقيام زيد ثم عمر وقيام ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمر وأثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لأن تفاوتها بالترتيب يمنع اشتراكها في الضمير وأجاز الناقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو فاما إذا اشتركا في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم إذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاضمار كالأظهار في هذا وإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمر ووقعت لهما وجاءني زيد ثم عمرو هما أصديقان وأما لاوبل وأوأم وأما ولكن فطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما أو ذلك راجب في الأخبار وجب إفراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني زيد بل عمرو قام وأزيد أم عمرو وأناك وزيد أو هـ جاءني إذا المعنى أحدهما جاءني وبغلب المذكر كرايت وتقول في خبر الأخبار جاءني أما زيد وأما عمر فأكرمته وأزيد اضربت أم عمرا فأوبعته وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته وإن قصدتهم معا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني مع أني دعوتهم أزيد أو عمرو وجاءني وقد ذهبت إليهم قال تعالى إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما وليست أو بعني الواو كـ قبل والمعنى إن يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فإن الله أولى بالغي والفقر لكن يجوز في أو التي للأباحة المطابقة وإن كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما إلا أن الجواز الجع بين الأمرين تشبه الواو اه ملخصا

### البديل

(قوله التابع الخ) هذا معنى البديل اصطلاحاً وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للنظام تعريف البديل بمجامع مانع مع قوله في عطف البيان وصالحا لبدلية يرى • أوجب بأن جواز الأمرين باعتبار قصدتين فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بياناً له فهو عطف البيان وإن قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة له فهو البديل وحاصل الجواب أن الحثية ملحوظة في تعريف كل منهما (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لإخراج الشارح به ما عطف نفسه بما غير بل ولكن بعد الإثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فإن قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لأن متبوعه أيضاً مقصود كما في قلت المراد المقصود قصد استمرار متبوع بدل البداء وإن قصد أولاً أن صار بالابدال كالمسكوت عنه فقصد لم يستقر به قررناه به لم ما في كلام البعض (قوله بالحكم) أي المنسوب إلى متبوعه نفيًا وإثباتًا اه نصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والافادل من المحرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا ونحو تكون لنا عبيد الأولنا وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبني على أن عطف البيان هو البديل اه والظاهر أن هذا البناء غير لازم لأن البديل لا يتخلو عن بيان وإيضاح وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أي للبراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البديل المبين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هي مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع • أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو والثاني ليس

(قوله بمجالخ) إن كان مبنيًا على أنه بدل وبيان في آن واحد فلا قائل به وإن كان على أنه اعتبارين فلا داعي باعتبار الحثية في التعريفين بل داخل في كل واحد باعتبارهما وإن كان مبنيًا على أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج للعينية فيهما كما أوجب به لم يناسب قوله وأوجب الخ تأمل

مقصود في الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لأن الحكم السابق منفي عنه وأما الأخيران فلأن الحكم  
 السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الأول . النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله  
 فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لأنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما  
 جاء زيد ولا عمرو وهذا النوعان خارجان عما يخرج به التعتيق والتوكيد والبيان وهو انفصل الأول  
 النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاء في زيد  
 بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اهـ (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح في ان الحكم  
 تعطف بعد الاثبات والذي تقدم أنه لا تعطف الا بعد النفي أو النهي نعم تقدم أنه تعطف بعد  
 الاثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبه (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلقي مقدم  
 عليه والأول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز  
 جده زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اهـ دما معنى قال  
 شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتغال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتغال من  
 دلالة ما قبله عليه اهـ أى اجالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غاية أمره الاجال  
 وهو من مقاسد البلاء وأى فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو ما يشتمل)  
 بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى المبدل  
 منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه محتمل للذهاب الثلاثة الاستبصار في  
 كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف  
 اللبس فتدبر (قوله أو كعطوف ببل) أى بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم في بدل الاضراب دون  
 بدلى الغلط والنسيان لأن بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتنوع أولا قصدا  
 صحيحا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلى الغلط والنسيان كما ستعرفه الآن يقال التشبيه في  
 مجرد كون الثاني مباينا للاول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه)  
 أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماسدق بأن يكون  
 البديل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهم ما كثيرا ما يتغيران بحسب المفهوم نحو جاء  
 زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهرا واختلافا فهو ما زال جعل التغاير باعتبار اللفظ  
 وهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله في قراءة الجزر) أى فى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول  
 بعده أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله اهـ غزى (قوله وذلك) أى المذكور من الاجزاء أو الجزى  
 المفهوم من قوله ذى أجزاء متمنع هنا أى فى اسم الله تعالى لان معناه لا يقبل الجزى (قوله قليلا)  
 أى بالنسبة للبعض المتزول وكذا يقال فيما بعده اما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من  
 اتصاله بضمير الخ) بخلاف البديل المطابق فانه لا يحتاج لرباط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن  
 الجملة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لا تحتاج لرباط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته اشترط أكثر  
 القويين مصاحبة بدل البعض والاشتغال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن  
 وجوده أكثر اهـ وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط فى البدلين (قوله ثم محمول الخ) قال  
 حفيد الموضع ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه توارد عاملين على  
 معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف  
 البديل اهـ وأجاب المعمر بان كثيرا بديل من الواو الاولى فقط والثانية عائدة على كثيرا لانه  
 مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عوا كثيرا منهم وصحوا ويلزم عليه الفصل بين البديل والمبدل  
 منه باجنبي وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو والله على الناس الخ) أى بناء على أن استطاع بدل من  
 الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى فى باب أعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ يشتمل

ولكن بعد الاثبات وبلا  
 واسطة يخرج المعطوف به ما  
 بعده (مطابقا أو بعضا  
 أو ما يشتمل عليه بلى أو  
 كعطوف ببل) أى يجزى  
 البديل على أربعة أنواع  
 \* الاول بدل كل من كل  
 وهو بدل الشئ مما يطابق  
 معناه نحو اهدانا الصراط  
 المستقيم صراط الذين  
 وسماهم الناظم البديل  
 المطابق لو فوعه فى اسم  
 الله تعالى نحو والى صراط  
 العزيز الخيد الله فى قراءة  
 الجبر وانما يطلق كل على  
 ذى أجزاء وذلك متمنع هنا  
 \* والثانى بدل بعض من  
 كل وهو بدل الجز من  
 كله قليلا كان ذلك الجزء  
 أو مساويا أو أكثر نحو  
 أكلت الرغيف ثلثه أو  
 نصفه أو ثلثيه ولا بد من  
 اتصاله بضمير يرجع للمبدل  
 منه مذكور كالأمثلة  
 المذكورة وكقوله تعالى  
 ثم عوا وصحوا كثيرا منهم  
 أو مقسدر نحو والله على  
 الناس حج البيت من استطاع  
 إليه سبيلا أى منهم  
 \* والثالث بدل الاشتغال  
 وهو بدل شئ من شئ  
 يشتمل

عالمه على معناه بطريق الاجمال كالحسين زيد علمه أو حسنه أو كلامه ومترق بدقته أو فرسه  
 كذا في نسخ وعليها كتب شيئا غيره وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتغال علمه متبوعه  
 أو بدل على ما استلزم معنى اشتغال علمه متبوعه فالأول كالحسين زيد علمه أو حسنه أو كلامه والشأن  
 نحو مترق بدقته أو فرسه وكتب عليها اسم ماضيه لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم  
 للعلم الذي اشتغل عليه المتبوع والفرس دل على الماركو المستلزم للركوب المشتغل عليه المتبوع  
 ثم استعمل مترق بدقته بدل لا اشتغال بدقته من الاختصار على المبدل منه لأن ذلك شرط في  
 صحته اهـ (قوله يشغل علمه على معناه الخ) أي بدل عليه دلالة اجاله لكونه لا يناسب بسببه  
 إلى ذلك المبدل منه في قبيلته أعني زيد علمه أو حسنه لا يناسب بسببه إلى ذات زيد التي هي مجموع  
 الحظوظ ودم في فهم السامع أن المتكلم قصد بسببه إلى شيء يتعلق به كونه أو فرسه وقد دل  
 مترق بدقته على ما يفهم به السامع أن المتكلم قصد بسببه إلى شيء يتعلق به كونه أو فرسه وقد دل  
 العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البديل كما لا يهدأ المراد بالاشتغال كما  
 حذقه بعد ادريس بدقته أنه لا يطرأ على بعضه بدل الاشتغال لا يدل انعام عليه على  
 البديل الذي له الدلالة كقوله كذا في قول أصحاب الاحمد والداري اهـ على أن البديل اشتغال من  
 لاخذ وكما سيد كره الشارح قول ابن ماري معنى اشتغال العامل على البديل أن معنى العامل  
 يتعلق بالبديل وأن يتعلق في اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيعلم أن معنى بدل  
 اشتغال وقد يقال وجه التسمية لا يوحى أني هي الشاغل وهو أن الدلالة على بدل الاشتغال غائبة  
 اجابة كالم ولا يجوز أن يكون على السمع على ما نقله عن المبرد وأقره وعارته  
 لا يقول من بدل الاشتغال قبل الاميرسيان من الورد وكلاهما لا شرط بدل الاشتغال أن  
 لا يستفاد مما قبله مما يليه بل يبقى البعض مع ذكر ما قبله متشوية إلى ما بالاجمال الذي فيه وهذا  
 الأول غير مجمل ادب يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سباهه وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل  
 هذا الابدال أبلا اهـ وعلى هذا يشكك هذا التابع من أي الدواعي فتأمل وعلم بما مر من قوله  
 أيضا الدمامي عن المبرد من أن نحو مترق بدقته ليس بدل اشتغال بل بدل عطف لأن ما قبل  
 البديل لا يدل عليه لأن مترق بدقته لا يحتاج إلى شيء آخر لمساومة العامل المبدل منه (قوله  
 قتل أصحاب الاحمد) هو شق الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض  
 وملاؤه نارا وقالوا لم يكفرا أبي فيه ومن كفر ترك اهـ قد مر مع ومه يؤخذ أن آل في الاخذود  
 للعلم لأن الاحاد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الاصل بانه الخ) وقيل أراد بالاحدود الدار محارا  
 لاشتغاله عليها وقيل النار على حذف مضاف أي أخذود النار والبديل على حذف بدل كل  
 وقيل أراد بدل اصرا فاده ذكرها (قوله ودل الاضراب الخ) أي اسم هذا البديل الشبيه  
 المعطوف بسبب للاضراب كان تقول بدل اضراب ان سحب البديل قصد المتبوع أي قصدا  
 صحيحا كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على نظرية المحذوف أي وان وقع دون  
 قصد أي دون قصد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما  
 قاله سم وفنط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي فهو بدل عطف والماء عائدة على البديل  
 وسلب في موضع الصفة لفظا بمعنى بدل انقلب ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق  
 أي سلب ببديل اللفظ الحكم عن الاول وأثبت الثاني وجري على هذا المراد ويصح رجوع  
 الصبر للفظ بمعنى الخطأ أي رفع هذا البديل اللفظ في نسبة الحكم للاول والصفة على الاحتمال  
 الاول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني والاقر بعليه أن عطف مبتدأ وسلب خبره  
 فتأمل (قوله لأن البديل الخ) على المحذوف أي لا من كون البديل مقصودا أولا لأن البديل الخ

عالمه على معناه بطريق  
 الاجمال كالحسين زيد  
 علمه أو حسنه أو كلامه  
 ومترق بدقته أو فرسه  
 وأمره في أنه غير كافر دل  
 البعض مثال المذكور ما  
 يقدم من الأمثلة مثله قوله  
 دعاني بالويلك عن الشهر  
 الحرام قتال فيه ومثال  
 المقدرة قوله تعالى قتل أصحاب  
 الاخذود النار أي النار  
 فيه وقيل الاصل بانه ثم  
 بابت آل عن الصبر والراع  
 البديل المبين وهو ثلاثة  
 أقسام أشار إليها قوله  
 (وذا للاضراب احرا)  
 قصد اصحاب ودون قصد  
 غلط به سبب) أي تشأ  
 أقسام هذا النوع الاخير من  
 كون المبدل منه قصد أو لا  
 لأن البديل لا بد أن يكون  
 مقصودا لما عرفت في  
 حذف البديل فالبديل منه  
 ان لم يكن مقصودا البتة  
 واعلم سابق اللسان اليه  
 فهو بدل العطف

أي بدل سببه القاط لانه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده قبل  
نسيان أي بدل شيء ذكرنا بناوة قد ظهر أن العاط متعلق بالسان والاسمان متعلق بالحنان والناطم وكثير من التعويين لم يفرقوا  
بينهما فسموا الدوعين بدل سبطا وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل متحدا فدل لاصرات ويسمى أيضا بدل البداء  
ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله (كرره جالدا وقوله البدا (٩٣) وعاره حقه وخد بلامدى) جالدا بدل

كل من كل والبدا بدل  
نقص وحده بدل اشتغال  
ومدى يحتل الأقسام  
الثلاثة المذكورة وذلك  
باحتمال التقادير فان السبل  
اسم جمع للسهم والمدى جمع  
مدى وهي السكين فان  
كان المتكلم أعاد أراد الأمر  
بأخذ المدى وسبق لسانه  
إلى السبل و دل غلط وان  
كان أراد الأمر بأخذ  
السبل ثم بان له فساد ذلك  
الارادة وأن المصواب  
الأمر بأخذ المدى وبذل  
سبب وان كان أراد  
الاول ثم سرب عنه إلى  
الأمر بأخذ المدى وجعل  
الاول في حكم المسكوت  
عنه فدل أصراب و بداء  
والاحسن أن يقرى فيه  
بذل في تفهيمات الأول  
راده فسمهم بدل كل من  
نقص كقولهم

كأن عذاة إلى يوم تمحلوا  
لدى سمرات الحى ماض  
حطل  
ونشاه الجهور وتأولوا  
البيت الثاني رد السهلي  
رحه الله تعالى بدل البعض  
وبدل الاشتغال إلى بدل  
الكل وقال العرب تسكلم

(قوله أي بدل سببه العاد) أي بد كر الاول فالاسامة في بدل العاط من اسامة لمسات إلى السلب  
وان كانت في بدل اسكل و بدل المص لبيان وقوله لا أنه سببه غلط أي كماله وهم من قولهم بدل  
الكل و بدل البعض (قوله بدل البداء) يقع الموحدة والدال المهملة مع المدى أي الظهور وسمى بذلك  
لان المتكلم بدله ذكره بعد كر الاول قصدا (قوله البدا) بدل بعض من الصغير والصحة الواحدة  
في بدل البعض متدرا أي الباء أو الاصل يه ثم تاب عن الصغير على التبرائين تقدمين (قوله  
وذلك) أي احتمال الأقسام الثلاثة (قوله وان بدل الخ) محط بيان تقادير لمخاضه قوله فان كان  
المتكلم الخ واعاد قوله فان بدل الخ لوقف اختلاف التعداد على ما يراد به والمدى (قوله  
جمع مسدية) اسم المبرور فكسر به لشيء ما عن الشارح واظهار أن جمع مكسور والمسير بالكسر  
(قوله وهي السكين) فبداهة بالغة (قوله والاحسن أن يقرى فيه) أي في أوجه المثال المتقدمة  
بدل لا يوعى أن المتكلم أراد الصفة أي سلاخا كإعمال رأيت رجلا حيا أي لما اكفى  
المصريح به معلوم أنه أدنى فيهم إلى شرح مدى كونه بدلا وصار عطف بقوله كفى بداهة  
البيان (الخ) العدة أول النهار والدير العراق ومحلولوا بالمرات مع السبل لمجمله وسمي الميم  
جمع سمره وهي شجرة الطلح وباصطلاح بدل وان ثم قرى فضاء من مخرج حب الحططل أراد أنه في  
ذلك العدة ادمع فيه أنبرا كقوله مع من باقت الحططل لحرارته (قوله وتأولوا إلى) ما اليوم  
معنى الوقت فهو من بدل الكل مع (قوله اعرب بكلامنا عوتريد لحاس) أي على طريق  
المحار المرسل ومرا ما نعام راخص ما يشغل الكل والحرة وهذا الشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل  
الكل وقوله وتحدث المصاف وسوية أي على طريق المحار الخلف وهذا الشارة إلى رد بدل البعض  
وبدل الاشتغال إلى بدل الكل وقوله فاداب الخ راجع للوجهين قوله وقوله اعتريد أكتب بعض  
الريف أي على وجهه طلاق اسم الكل راراده المر محارم فلا أقرى رجه تقدير المصاف محار  
بالخلف وقوله وبدل المصدر الخ راجع قوله راجع بقوله راجع الخ وان قلت كلام السهلي على الوجه  
المذكور يسمى أن رد بدل الاشتغال لا يكون على طريق المحار المر لى مع أنه لا مانع منه بان يطلق  
اسم المحل ويراد الخال فيه وهو الصفة قال المحار المرسل المذكور في رد بدل الاشتغال لا يطرده لانه  
وان تأنى في خصوصية ريد علمه لا يتأتى في محو سرق بدورسه (قوله وبدل المصدر) أي سواء كان  
باقا على مصدره أو مراداه غيره مع المصدر كالمعنى ريد علمه إذا طاهر أنه مع  
معلومه واقتصر على المصدر ولانه الغالب في بدل الاشتغال والاعتريد يكون غير مصدر كقوله سرق ريد  
نوبه أو دورسه (قوله من سفة) أي من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فاضاه بالصب على الخال والمراد هذا  
اللفظ وما في معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجى ريد علمه اعتريد أعجى مع ريد وبيت بقوله  
علمه تلك الصفة المحدودة (قوله احتلف في المشغل الخ) قال البعض الظاهر أن المراد بالاشتغال  
مطلق التعان والارتباط والايونات الاطراد في شيء من الأقوال اه وبه أن الاشتغال بالمعنى  
المذكور يوجد في بدل البعض و بدل الكل إلا أن يقال وجه التسمية لا يوجب اتمام وان خط كلامه  
في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضع وتقدم الكلام عليه (قوله بحتمل الاولين)

بالعام وتريدا لخاص وتحدث المصاف وتوابعه فاذا قلت أكلت الرعيف ثلثة اعتريد أكلت بعض الرعيف ثم بيت ذلك البعض  
وبدل المصدر من الاسم اعما هو في الحقيقة من صفة مصافة إلى ذلك الاسم الثالث اختلف في المشتغل في بدل الاشتغال فقبل هو  
الاول وقبل الثاني وقبل العاقل وكلامه هيا بحتمل الاولين وذهب في التسهيل إلى الاول الرابع والمبرد وغيره بدل العاط وقال  
لا يوجد في كلام العرب نظما ولا تراو زعم قوم منهم ابن السبأ أنه وجد في كلام العرب كقول ذى الرمة  
(قوله وقد تكسر الخ) هي مثلثة الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اه مصححه

لما في شفتيها حوة لعن فاللعن بدل غلط لان الحوة السواد واللعن سواد يشوبه حرة وذ كرى بين آخرين ولا حمة فيه فيما ذكره  
لا مكان تأويله الخامس قد فهم من كون (٩٤) البديل تابعا انه يوافق متبوعه في الاعراب وأما موافقته اياه في الافراد

والتمسك كبير والتنكير  
وقر وعها فلم يتعرض لها  
هنا وفيه تفصيل أما  
التنكير وقر وعه وهو  
التعريف فلا يلزم موافقته  
لمتبوعه فيها بل تبدل  
المعرفة من المعرفة نحو  
صراط العزيز الحميد الله  
في قرأة الجبر والتنكرة  
من التنكرة نحو للمتعين  
مفاز احداائق واعنايا  
والمعرفة من التنكرة نحو  
وانك تهدي الى صراط  
مستقيم صراط الله والتكرة  
من المعرفة نحو التسفعا  
بالناسية ناسية كاذبة  
وأما الافراد والتنكير  
وأضدادهما فان كان بدل  
كل وفاق متبوعه فيها لم  
يجمع مانع من التثنية والجمع  
كما يكون أحدهما مصدرا  
نحو مفاز احداائق أرقصد  
التفصيل كقوله

وكنت كذى رجلين رجل  
صحيحة  
ورجل رمي فيها الزمان  
فقلت

• وان كان غيره من أنواع  
البديل لم يلزم موافقته  
فيها (ومن ضمير الحاضر)  
متكافيا كان أو مخاطبا  
(الظاهر لا تبدل) أي  
يجوز ابدال الظاهر من  
الظاهر ومن ضمير  
الغائب كما ذكره في أمثله  
ولا يجوز أن يبدل الظاهر

ظاهرة أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما أو لم وجهه أن لفظ البديل يشعر بالمبدل منه اشعارا قريبا  
بجذراف انعام فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبديل والبارز للمبدل منه الذي  
أشعر به لفظ البديل اشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما  
يفيده ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذهب الثلاثة (قوله لمياه)  
فعلاء من الهمى كالنقى وهو مصرية في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لا مكان تأويله) كان يقال لعن  
مصدر ووصفت به الحوة أي حوة لعناء هذا وقد قيل كل من الحوة واللعن حرة تضرب الى سواد  
وعليه فالعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البديل تابعا الخ) أي لما علمت سابقا  
من أن التابع هو المشار لما قبله في اعرابه الحاصل والمتحدد (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من  
الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين  
الاولين تيمنا للأقسام (قوله مفازا) أي مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسأيت ما فيه  
وقوله وأعنايا عطف على مفازا كفي الجلالين (قوله بالناسية) هي ناسية أبي جهل وقوله كاذبة من  
الحجاز العقلي (قوله كككون أحدهما مصدرا) نظريه بان المراد المطابقة في المعنى وهي حاصله لان  
المصدر يبدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بان مرادهم المطابقة في اللفظ كما يدل عليه التعبير  
بالتثنية والجمع (قوله مفاز احداائق) أي فلم يقل مفازا وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات  
لا تكون نفس الحدث ويوجب بان ذلك على حدز يد عدل (قوله أوقصد التفصيل) عطف على كون  
وقد يقال المطابقة حاملة معه لان البديل ليس كل واحد من شئ التفصيل على حدته بل مجموعها  
وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر  
تحكما جعل في كل منهما دفعا للتحكم فاندفع بحث الدماميني بانه اذا كان مجموعها هو البديل فما  
اعمال في كل واحد منهما مع أنه يفرضه غير بدل قال وهذا في البديل كقولهم في الخبر الرمان حلوا حامض  
ونقل الطبراني عن سم أنه قال انظروا ان المسمى بالبديل اسطلاحا هو الاول فقط وان كان  
البديل في المعنى هو المجموع فليتام (قوله فشت) بفتح الشين المجع أي بطلت حركتها (قوله ومن ضمير  
الحاضر) أي البارزان ضمير الحاضر المستترا لا يبدل منه ما لم يقا فان ورد ما هوهم ذلك قدر للثاني فعل  
من جنس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أي يجوز ابدال الظاهر  
الخ) بيان لاه فهم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما يجوز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم  
فائدة لان ضمير الحاضر في غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أي البارزان أخذ من أمثلهم وان  
لم يحضر في الآن التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتني  
جمائها على الابدال كالأيقال تعجبني جمالك على الابدال (قوله الاما احاطة جلا) قال البعض أي  
الابدال كل أظهر احاطة وشعولا والتقيد ببديل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه  
وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل ويبطله العطف الاتي في كلام المصنف وقول الشارح أي  
الاذا كان البديل بدل كل لا يبدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد  
ملحوظ بعدما والمعنى الاظاهرة كان بدل كل وجلا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي  
حل عبارة عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لا ولنا وآخرنا) أي لجميعنا لان عادة العرب التعبير  
بالطرفين وإرادة الجميع (قوله فابرحت أفدانا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم  
النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته  
هو حرة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا في

من ضمير المستكلم أو مخاطب (الاما احاطة جلا) أي الا اذا كان البديل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا  
عبد الاولنا وآخرنا وقوله فابرحت أفدانا في مكانه ثلاثا حتى أزيروا المناسيا فان لم يكن فيه معنى الاحاطة فذهب





للافعال فلا يلزم المحذور اه تصريح (فائدة) اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض  
 المخالف فأورد بعضهم سؤالا في قوله صلى الله عليه وسلم أعيان أمه ولدت من سيدها فهي حرة عن در  
 منه حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمه نالرفع على البدلية من أي مع أن بدل المصنوع معنى الشرط  
 يجب أن يلي حرف الشرط كما بدل المصنوع حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت  
 جميع المتأخرين بعد ذلك أجبت بأن محصل وجوب إيلاء بدل المصنوع معنى الشرط حرف الشرط اذا  
 وقع انبدال بعد فعل الشرط أخذ من الامثلة التي ذكروها فأجيبهم بذلك غاية الإعجاب وقد خرج مما  
 مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يختلف كما في آية الزلزلة (قوله ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام  
 ينبغي أن يشترط لا بدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون  
 الاتحاد في النوع حتى يجوز أن يجزئ نحو إلى كرمك (قوله تلم بها) في كونه بدل كل من كل نظر  
 فإن لا تباد المحكي والامام الميرول وما تمحل به البعض من أن المراد باتباعهم النزول هم محاربه يفه  
 أنه لا قربة على ذلك فالمنجى أنه بدل اشتمال (قوله كن يصل اليها) أي معشر الكرام الذين لا يجب  
 قاتل الاستعانة بهم فاندفع ما قبل ان الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان (قوله يستعين) (فيستعين  
 بدل اشتمال من يصل لان وصول فاستعانة بشتمل على الاستعانة فاندفع ما قبل ان الوصول  
 فلا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل اصرا ب أو غلط وراجع له قال شيخنا على القول بان  
 البديل من جملة أخرى وأنه على آية تكبر ان العالم فالقياس أن الجزم شرط مقدر مع تقدير جواب  
 آخر أو تقدير من يصل اليها من يستعين بها اه (قوله يصاعف له العذاب) هو بدل اشتمال  
 من يأتي أنامال اني الاثم أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فاندفع ما قبله الغزوي  
 عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان اني الاثم هو مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله  
 ان على الله الخ) الخطأ ب رجل فاندفع من مابة الملائكة وعلى خبر ان والله يصعب بزع الخافض وهو  
 او القسم وأن تبايعا ام ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعل مطلق بتقدير مصاف  
 أي أخذ كره أو حال أي كان ها وهذا سبب قوله لما تعار فاجعله مضاعفة لمصدر محذوف يحوج الى  
 تكلف تقدير الموصوف وتاويل كرها باسمه نعوول وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي يرجع عليه شيخنا  
 والبعض (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن شاطبي أثبتته ومثله بنحو ان تصل  
 تجعل للرجح رجلا تكس قال النازعي ان يحتمل بدل الاشتغال فان الصلاة تشتمل على السجود اه  
 وفيه عسدي وان أقره شيخنا نظر لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما به اشتمال الكل على  
 جزئه والالزم ان كل بدل بعض بدل اشتمال (قوله والقياس بتضمينه) ومثله الشاطبي بنحو ان تطعم زيدا  
 تكسبه أكره ان (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أي اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية  
 المراد على ما قاله انه نوثرى وأقره شيخنا واخرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله  
 في اعرابه نظفا أو تقدير او الجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فمطلقا تتبعه على ما يحاز كذا  
 في التصريح قال في المغني جوزوا البقاء في قوله تعالى منهم من كان الله كونه بدلا من مضاعف بعضهم  
 على بعض ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقدم دليل على امتناع  
 ذلك اه بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما  
 الاول فجوزوا ابن هشام بخود يد متقبحا لله أو يحاف الله متق وأما الثاني فجوزوا أبو حيان وجعل  
 منه ولم يجعل له عوجا فيما جعل فيما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا وأما الثالث فأنشأه سيبويه  
 وجعل منه أي بعدكم أنكم اذا تمتم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى لا تو كيدا والظاهر ما مر  
 في باب التوكيد أن هذا من توكيد الهمير مع إعادة ما اتصل به (قوله نحو أممكم بما تعلمون الخ)  
 جملة أممكم بانعام وبنين الخ بدل من جملة أممكم بما تعلمون ولا ينبغي أن يحوط في قوله وانقوا

(ويبدل الفعل من  
 الفعل) بدل كل من كل  
 قال في البسيط باتفاق  
 كقوله متى تأتينا لم ياتي  
 ديارنا نجد حطبا حرا  
 ونارا نأجها وبدل  
 اشتمال على الصحيح (كن)  
 يصل اليها يستعين بها من  
 ومنه ومن يصل ذلك ياتي  
 انما يصاعف له العذاب  
 وقوله ان على الله ان  
 تبايعا تؤخذ كرها  
 أو تحب طائعا ولا يبدل  
 بدل بعض وأما بدل العطف  
 فقال في البسيط يجوز  
 سيبويه وجماعة من  
 الدعويين والقياس يقتضيه  
 (تنبيه) تبدل الجملة  
 من الجملة نحو أممكم بما  
 تعلمون أممكم بانعام وبنين  
 وقوله

(قوله اجبت) جواب  
 اقاعي على تسليم الوجوب  
 والا فلا يسلم تأمل  
 (قوله لا الخ) فيه انه  
 يمكن الجعل الادعائي في  
 مثل هذا (قوله وهو يشتمل  
 الخ) فيه انه حيث تبدل  
 بعض والغرض خلافه فلعل  
 المناسب به مشتمل اشتمال  
 السبب على المسبب

أقول له ارحل لا تقم عندنا وأجاز ابن جى والزنجى والناظم ابداً الهامن المفرد كقوله (٩٧)

على الله أشكوا بالمدنية حاجة  
 وبالشام أخرى كيف يلتقيان  
 أنزل كيف يلتقيان من  
 حاجة وأحرى أى إلى الله  
 أشكوا هاتين الحاحين  
 تعذرا لحقائهما وحمل منه  
 الدائم وهو عرفت ريذا  
 أبوم هو في حاتم في  
 مسائل متفرقة من التسهيل  
 وشرحه • الأولى قد تعذر  
 الأدل والمعدل منه لفظا  
 إذا كان مع الشافى زيادة  
 بيان كقراءه يعقوب وترى  
 كل أمة جانبية كل أمة  
 تدعى إلى كتابها بصك كل  
 انشائه فاما قد انصل لها  
 د كرسب الجثوة الثانية  
 الكثير كون البدل • فقد  
 عليه وقا يكون في حكم  
 الملقى كقول  
 ابن السكيت • بوف عدوها  
 ورواها  
 ركت هوار • بل قرن  
 الاصب  
 • الثالثة قد يستغنى في  
 الصدا بال • ال عن لفظ  
 المعدل • منه • وأحسن إلى  
 لدى حكمت ريد • أى حكمته  
 ريذا • الرابعة ما فصل به  
 د كوروكا وأما به يجوز  
 فيه البدل والقطع نحو  
 ررت رجال قصير وطويل  
 ورية وإن كان غير وافي  
 تعيين قطعه ان لم ينو  
 معطوف محذوف نحو  
 ررت رجال طويل  
 وقصير وإن نوى معطوف  
 محذوف في الأول نحو  
 جنبوا الموبقات الشرك  
 بالله واليهصر بالصعب

الذي أمركم بما تعملون فلا تحصل لها فإطلاق التبعية على ما عداها مجاز لما مر عن التصريح وقال  
الداممبي والشافعي إطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل الآية في انصرح لبدل البعض  
وهو الظاهر لا ما يعاونه أعم من المفصل المذكور بعده الآن يقال المراد به خصوص  
المفصل ويكون عامما اذ به الخصوص (قوله أقول له ارجل لا يمين عددان) التثنية لبدل الكل  
مبنى على أن الامر بأشئ عين الهي عن غيره ومثله في انصرح لبدل الاشتغال وهو مبنى على  
أن الامر بأشئ بغيره انتهى عن سنده قال الدمامبي لانتعين التبعية في البيت لجوارش يكون  
مجموع الجملتين هو المقول بكل واحد فخره المقول اه قال في التصريح وسكواعا اشتراط  
الضمير في بدل البعض والاشتغال في الافعال والجمل تقع درعود الصيرعها (قوله ابدانها من  
المفرد) انما صرح بذلك لرجوع الجملة في التقدير الى المفرد كما في التصريح (قوله ابدل كيف يلحقان  
الح) الظاهر انه بدل لانتقال وكذا في عرفت زيدا أو من هو (قوله بعد زانها) أشار بذلك الى  
أن الجملة في زابل المفرد والى أن الاستفهام تعجبى قال الدمامبي ويحتمل أن يكون كسب  
بالتثنية لجملة ساعية به ساع على سبب التكرار (قوله أنوس هو) أنوس مأثور مصاف الى  
وهو خبر والجملة بدل من زيدا بدل لاشتغال لافعل ثاب لان عرف اعمايه على الى مفعول واحد  
(قوله سبب الحق) هو ذا كل أمه الى قراءة كتابها (قوله كون البدل معتدا عليه) أى اعتمد عليه  
ما بعده في الحالة الى له من تدكير وتأنيث وسيرهما نحو ان يداعيه حسبه وان هدا جدها هاتر  
بمصعب العباس والخض فاش لخبر في الاول ودكره انثى لولا أن المعتد عليه في ذلك هو بدل  
لوجب التدكير في الاول والتأنيث في الثاني اه دمامبي وبن كلام البعض أن طرعا داعتماد  
البدل للبدل وعند داعتماد البدل منه للبدل ه وفيه طرا لا أن يراد كون الخبر للبدل أن  
البدل هو المخرجه في المعنى فأمهل (قوله تركت) فيه الشاهد انه خبر أنه اعتمد اداعلى البدل ه  
والاصح بعين ه جملة قصدا معجزة فوجد ولد البقرة اذا طلع قرنه وقبل ما كسر منه وهو أنسب  
بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه دلان انها المددرة وخره دلان الذي ورفعه خبره مدد محذوف  
قاله الشارح على التوضيح (قوله ما وصل به مدد كور) أى مدد ه مدد كور قال شمس اقلع  
السبوطى وكذا سير المفصل بجوروه القمع ايضا خبر مررت زيدا حول نص عليه سيبويه  
والاحش اه ونقل شجرة السبل عن سم حواره وطع البيان والعطف وتقدم حوا فقع البعت  
وهذا قول يجوز قطع التوكيد (قوله وكان واداه) أى مستوع الاقواعه (قوله ورفعه) بفتح الراء  
وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصير (قوله بعين قطعه) أى لانه حينئذ بدل بعض  
من غير رابط كالمعنى ه سدا بينه بطلان قول البعض محل اتعين اذا جعل بدل كل فان جعل  
بدل بعض جارا لا تابع على أنه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان المعرّض أنه لم يرمطون محذوف  
فلانك من اعطين (قوله فن الاول) أى ما كان فيه البدل وايضا بالبدل منه فيجوز فيه الامر ان  
البدل والقطع

هولغة الدعاة، بآي لفظ كان واصطلاحاً طلب الاقبال بحرف ثائب ماب دعو لمفوطه أو مقدر والمراد بالاقبال ما شمل الاقبال الحقيقي والمجاري المقصوده الاجابة كما في نحو يا الله ولا يرديا ريد لا تقبل لأن يا طلب الاقبال لسماع الهي والهي عن الاقبال بعد اتوجه واسترض بيانه حرف النداء عن أد عوبان أد وعبر والداء انشاء وأجيب بان أد ونقل الى الانشاء واعا يبادي المميز وأما نحو يا جمال ويا أرض فقبل انه من باب المحذات تشبيهه ذكر بالمميز في الاقيعاد واستعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تحييل ولأن أن تقول من الجائر أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب غير العلم يقع النداء بالامير وهو النداء من مقبلة عن اوامر كسأ كما في العري (قوله

مع المد ثم مع القصر ثم ضمهما مع المد (٩٨)

وقسمه بأمر الله بأعرا  
فان خيف الناس تعينتوا  
فانفياها **الاول** من  
حروف نداء اسعدى عى  
الهمزة وسكون الباء وقد  
عدها فى الله - هيل جملة  
الحروف حينئذ ثمانية  
• **الثانى** ذهب المبرد الى  
أن أياوها للبعيد وأى  
والهمزة للقريب وبألفها  
وذهب ابن برهان الى أن  
أياوها للبعيد والهمزة  
للقريب وأى للمتوسط وبألفها  
لجميع وأجمعوا على أن  
نداء القريب على البعيد

يجوز تركيد اء على منع العكس (وغير مندوب ومخرج وما جامستغاثا قد يعرى) من حروف النداء لفظا (فاعلم) يا

يُحْوِزُ فَوْكِبْدَاوَهُ عَلَى مَنَعِ الْعَكْسِ (وغيره من ادب و فقه و ما جامعتنا فاقد يعزى) من حروف النداء لفظاً (فاعلم يا

بالتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محله أشبهت العوض اه أم حذف المادى وابقا.  
حرف النداء فذهب ان مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ورجعه الدماميني  
جوازه قبل الامر والدعاء بأنهما منطقتا النداء ووقوعه معهما أكثر فحس الضيف معهما بالحذف  
وذهب أوجيان الى منعه وعلمه بان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المادى أخاف ولم يرد ذلك  
مما عمن العرب وبأنى الشواهد للتنبيه كهي قبل ليت رب وجب ذاعلى ما صرح به فى التسهيل  
وعلمه فى شرحه بان مولى يأخذ هذه الثلاثة قد يكون وحده لا يكون معه مبادئ ثابت ولا محذوف  
(قوله نحو يوسف أعرض عن هذا أشار تعدد الامثلة الى أنه لا فرق بين أن يكون المادى مفردا أو  
مضافا أو شبهه ولا فرق فى المفرد بين أن يكون متصدا للنداء كونه كوسف أو وصلة للنداء غيره  
كأى ولا بين أن يكون معر بآ قبل النداء كوسف أو مبتدأ قبله كس أ. معر بآ فى بعض الاحوال  
ومبني فى البعض الآخر كإى هذا ما ظهرلى وأما ما ذكره البعض من أن كسوف قد يقرأ بفتح السين فإلى أن  
المنادى فى المثال الأخير وهو من مفرد لا يسمه وصول لا شدة بالمصافى لأنه لم يعمل فيه بعده ولم  
يعطف عليه ما بعده فهو مبني على ضم مفرد كإنا لله سم (قوله أن أدوا الى عباد الله) أى أدوا الى  
الطاعة بآ عباد الله وهذا أحد وجهين اثنان أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فأرسل معنابى  
اسرائيل ولا شاهد فيه حيث ذكر (قوله مع المظهر) أى لقله ندائه (قوله والمتعجب منه) خبره قلهم  
باللهاء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهم (قوله الامع الله) لان داءه على حذف الاصل لو حو دل  
فيه فلو حذف حرف النداء لم يبدل عليه دليل أفاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستعجب نظا  
وحكما (قوله المادى البعيد) أى حقيقته أو تبريلا لان مد الصوت معه. مطلوب ليسمع فيجب  
والحذف يناسبه (قوله والصحيح معناه مطلقا) طاهره أن الخلاف جارى مطلقا لا غير وليس كذلك  
بل الخلاف فى صهي المخاطب فقط وأما ضمير المستكلم وانما غاب فذا ارضاهم وع اتفاقا كإى استعرج  
ولا يقال يا أبا ياهو ولا يرد أنه مع ياهو يامن لاهو الا هو لان هو فى مثله اسم للنداء العلية لا ضمير  
اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصح المعنى عند ارضاه الاطرق أى والصحيح مع ندائه المظهر  
حالة كون المظهر مطلقا عن التقيد بكونه ضمير مستكلم أو نائب فكون مقال الصحيح المبع حانة  
كون الضمير مقبدا بذلك وعكس انصاف يفرض كلام الشارح كالمصنف فى ضمير المخاطب فقط  
ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أحد حمانه بعده أو يكون معناه نرا  
أو نظما أخذ اسماءه أيضا فأعرف ذلك (قوله وشديا باليك قد كينى) جعل بعضهم برفقه بالتنبيه  
وايا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور (قوله يا بحر) بموحدة فم فراء قال النماوس والبحر  
الذى خرجت سرتها العظيم البطن وقد يجرح فيها اه وعامه أنت الذى طلقت عام بيتا  
وجعل بعضهم برفقه للتنبيه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية ما كيد او الموصول خبرا (قوله أى  
التعري) أى المفهوم من تعري ولم يقل التعرية مع أنها مستندة تعري لان التعري أو فتنه كبير  
اسم الإشارة (قوله فى اسم الجنس) أى المعين كما سأتى فى الشرح (قوله والمشارلة) اعترض بان  
حقه أن يقول والمشارية وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف أى لفظ المشارلة من حيث انه  
مشارلة وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم المشارلة أى الاسم الدال عليه من  
حيث انه مشارلية وظاهر كلامه جواز ندائه اسم الإشارة مطلقا وبقيد الشاطبي بغير المتصل بالخطاب  
(قوله أصل اورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالله فقط وأما قول البعض المراد به أصل  
منع القياس عليه وتنبه ورأسه منع ورده فهو مع ما يسميه من الضمير مردود به اسيفيده الشارح من  
اعتراض المانعين بالورد حيث قال ومذهب البصريين المنع فيها وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة  
(قوله أطرق كرا) أصله يا كروا ونخمم حذف النون وحذف معها الالف لكونهم اليانازا

نحو يوسف أعرض عن هذا استغفر لكم أيها  
الستلان أن أدوا الى  
عباد الله ونحو خبرا من  
ريد أقبل ونحو من لا يزال  
مخسما أحسن الى أما  
المنسوب والمستعجب  
والمضمر فلا يجوز ذلك فيها  
لان الاربعين يطلب فيها  
مد الصوت والحذف يناسبه  
وتصويت الدلالة على  
النداء مع المظهر  
بالتنبيه ان كى الاول عدى  
التسهيل من هذا النوع  
لفظ الجلالة والمتعجب منه  
ولفظه ولا يلزم الحرف الا  
مع الله والمضمر والمستعجب  
والمتعجب منه والمدون  
وعدى التوسيع المادى  
البعيد وهو طاهره الثانى  
أفهم كلامه جواز ندائه  
المضمر والصحيح منه  
مطلقا وشذوذا باليك قد  
كفيتى وقوله

يا بحر يا بحر يا بحر  
(وذاك) أى التعري من  
الحروف (فى اسم الجنس  
والمشارلة) قل ومن يسمعه  
فيما أصل اورأسا فافهم  
عادله) بالذال المعجمة أى  
لأنه على ذلك فقد سمع فى  
كل منهما ما لا يمكن رد  
جبهه فسن ذلك فى اسم  
الجنس قولهم أطرق كرا

(واو انضمام ما يوافق)  
 النداء) كسيدويه وحذاء  
 في لغة الحاروجة عشر  
 (وليجرى ذى بناء  
 جردا) ونظر اوردلنى  
 تابعه فتقول ياسيدويه  
 العالم برقع العالم ونصبه كما  
 نفعه في تابع ما نجد  
 بنؤه نحو ياريد الماضل  
 والمحكى كالمبنى تقول يا  
 تابط شر المقدام والمقدام  
 (والفرد المكور والمضافا  
 • وشبهه نصب عادما  
 خلافا) أى يجب نصب  
 المادى حتما في ثلاثة  
 أحوال الاول السكره  
 غير المقصوده كقول  
 الواعظ يا عادلا والموت  
 يطلبه وقول الاممى يارجل  
 حذيدى وقوله ابارا كبا  
 اما عرضت قبلن • وعن  
 المازى أنه آحال وجود  
 هذا النوع • انتهى المضاف  
 سواء كانت الاسافه محضة  
 نحوور بنا عفرلما أو غير  
 محضة نحو يا حسن الوجه  
 وعن ثعلب اجارة الضمى  
 غير المحضة • الثالث الشبه  
 بالمضاف وهو ما اتصل به  
 شئ من تمام معناه نحو  
 يا حادوجه ويا طالعابلا  
 ويا رفيقا بالعباد يا ثلاثة  
 وثلاثة فيمن سميته بذلك  
 ويتبع في هذا الدخال يا على  
 ثلاثة خلافا لبعدهم وان  
 ناديت جماعة هذه عدتها  
 فان كانت غير معينة نصبتها  
 أيضا وان كانت معينة

مادى خفضا باللام فهاهنا مقيد بما سببه أى أفاده سم (قوله ابراهم مجرى المضاف) أى  
 لشبه ما به في الصورة (قوله وانوا انضمام ما يوافق النداء) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا  
 يشد فيها فالجواب أن المقدرة هنا حركة بناء لا حركة اعراب اه فاضى أى وحركة البناء لا تكون  
 محلبة لا هاء ليست من مقتضيات العامل الحركة المحلبة من مقتضياتها فاحصرت في حركة الاعراب  
 (قوله ما بنوا) أى أو حكوا كما سيد كره الشارح (قوله في لغة الحار) راجع لحذاء فقط أى وأما في  
 لغة فم فهو عرب فيكون في حالة النداء بديا على الضم بما مجددا (قوله وليجر مجرى ذى بناء جردا)  
 يحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الإشارة في قول الشارح  
 ويظهر اوردلنى الى ما ذكر من بية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع  
 تابعه ونصبه كما أشار إليه الفارسي وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسطر قوله ونظر اوردلنى في  
 تابعه ويقتصر على قوله فتقول ياسيدويه العالم الخ فتدبر (قوله رفع العالم) أى مراعاة للضم المقدرة  
 ونصبه أى مراعاة لمحل المتبوع ولم يجرى مراعاة لكسرة البناء لانها لا صلتها بعيدة عن حركة الاعراب  
 بخلاف الضم فانه لروضة بنا أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتأسلة في المتبوعة واطلاق  
 الرفع على حركة التانيخ فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحكى كالمبنى) مقتضاه أن  
 المحكى ليس بمبنى وهو مذهب السيد ولما جعل اعرابه تقدير يا وهو أوجه مما فى التصريح أنه مبنى  
 ويمكن تفسير البناء فى كلامه بما قاله الاعراب بشبهه المحكية ويرجع الخلاف لفظا فانهم ومعنى  
 كونه كالمبنى أنه يبنى على ضم منوى ويرفع تبعه ويصحب (قوله والمضافا) أى يعبر ضمير الخطاب أما  
 المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال يا عادلا لئلا يستلزامه اجتماع البقيتين لاقتضاء النداء خطاب  
 العلام وانذاره الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تعاريف المتصايعين وامتناع اجتماع خطابين  
 لشخصين في جملة واحدة أفاده الدونشمرى نقل عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله يا عادلا  
 والموت يطلبه) قال البعض الواو استدابة أصبح كونه مثالا لتكرار التكرار المقصوده اذ لو جعلت  
 حالية لكأن من أمثلة الشبه بالمضاف لا مما نحن بصدد اه وفيه أن المعنى على الطلبية لا على  
 الاستئناف فالاولى عندى أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وعبره لما  
 عرفته فتدبر (قوله ابارا كما امارضت قبلن) تمامه • ندما مى من تجران أن لا تلافيا أصل اما ان  
 ما فادغمت فون ان الشرطية في مبهم ما رائدة وعرضت أى أتيت العروش وهى مكة والمدينة وما  
 بينهما وفجران بلدنا لئلا ينصريح (قوله آحال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعى أن  
 نداء غير المعنى لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجارة الضم) فيه بورد على قول الداظم عادما خلافا لأن  
 يقال المراد خلافا معناه أو عادما فى الجملة (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى • فم • بان يكون  
 معمولاً أو معطوفا قبل النداء كما سيده كلام التهليل وصرح به فى التصريح أو بعدا على ما مر من  
 الخلاف فالوصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضم كفى • م • والمعمول اما رفوع أو  
 منصوب أو مجرور ولهذا تعدد الأمثلة (قوله ويا طالعابلا) هو معرفة بدليل نعتيه بمعرفة ولا يقال  
 موصوفه المقدرة تكرة لانه تنوعى باقامته مقامه ولذلك كان هو المادى دون الموصوف المقدرة  
 قاله الشنوائى ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت التكرار المقصوده وتكريره وكذا عن الشيخ خالد  
 قال لكون التعريف مجددا قال وينبغى أن يسمي شبيه المضاف كذلك (قوله فيمن سميته بذلك) أى  
 حالة كونه مستملا فمسميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول والخلاف  
 الاول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله ويتبع في هذا الدخال يا الخ) أى لا ثلاثين  
 جزء علم حينئذ كشمس من عبدهم • والخالف نظرا الى الاصل المقول عنه (قوله نصبتهما أيضا) أى  
 وجوبا أما الاول فلانه تكرة غير مقصودة وأما الثاني فللعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أى



الجناسه معينة الخ قال الحفيد الطاهر أن هذا الحكم الذي قاله نحوه فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة  
وبثلاثين ثلاثون معينة وإنما قلت ذلك لأن المنادى انما يبنى إذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز في  
تابعه الوجهان إذا كان مع الالاء أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما  
بناء بل الظاهر فيه نصبهما كالمسمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضمنت الاول) أي لانه  
مكسرة مقصودة تصرح (قوله وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوب الاء لانه اسم جنس أريد به معين  
فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي ال اه ولم يكف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية  
التعليل امتناع يازيد ورجل وهو مانع له السيوطي عن الانخس ونقل عن المبرد الجواز قال سم  
وقياس قول المبرد الجواز في مثلثنا بدون ال (قوله ونصبته) أي عطفها على محل الاول أوردته أي  
عطفها على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتي  
وان يكن معسوب ال مانسقا • وفيه وجهان ورفع يفتنى  
(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا أي بناؤه على ما رفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولوقال فيجب بناؤه  
على الواو لكان أوضح (قوله وتجرده من ال) لانه لا يجمع بين ياء ال ا مع لفظ الجملة والجملة  
المحكية المصدرة بال كما يأتي (قوله مردود) كان الظاهر مردودا أن ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع  
وتحخير ويمكن أن يقرأ بتحخير بالنصب على أنه مفعول معه أو بقدر لواحد منهما خبر على حذف نون  
بما عندنا وأنت بما عندك راض وهذا الجواب أولى لايها ما قبله أن ابن خروف لوقال بأحد  
الامرین ولم يجمع بينهما المرد عليه وليس كذلك فافهم ووجه رد الاول أن الثاني ليس جزء علم حتى  
يمنع دخول با عليه ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بال لما تقدم لأنه مخبر  
فيه وللبعض هنا كلام لا يساوي التعرض له ويؤخر ذكره مما تقدم قنامل (قوله وافادته فائدة) هو  
طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسد  
موجودان لكن سده مسد عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف  
النداء الخ) في الومع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يازيد جملة) أي مفيد مقدار الجملة  
وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول  
الاحتمالين الآتين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أي محذوف تبع الحذف الفعل  
الذي استترفيه ويحتمل أن المراد استترفي بالانها لما حملت عمله جاز أن يستترفيه اما استترفي الفعل  
ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصر عليه ولكن الاول أوفق بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلى الثاني  
يكون يازيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحولة  
لضمير المنادى بكسر الميم فتنبيه (قوله أو تقدرا) اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافي وجوب الذكر  
وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك من جواز  
حذف المنادى قياسا قبل الامر والدعا كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير  
محذوف يعود على نحو ونحو يفتح التاء مضارع وهن أي ضعف وضعها مضارع أهان والهاء مكسورة  
فيهما (قوله بابتصل) أنت خير بأن المراد بابتصل لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث  
قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم  
من أن يكون مفردا أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أي على الأصل والفتح اما على اتباع  
لفظة ابن اذا الحازر يند ما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع  
الموصوف وجعلها شيئا واحدا تكمة عشرة وعاليه اقتصر الفخر الرازي تبع الشرح عبد القاهر  
أو على اقسام ابن واصافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لا بسنة اياه كحكا في  
البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول قصه زيد قصه اتباع وعلى الثاني قصه بنسبة وعلى

ضممت الاول وعرفت  
الثاني بال ونصبته أوردته  
الا ان أعدت معه يا فيجب  
ضمه وتجرده من ال  
ومنع ابن خروف إعادة يا  
وتحخير في الحاق ال مردود  
تنبيه انتصاب المنادى  
لفظا أو محلا عند سيبويه  
على أنه مفعول به ونصبه  
الفعل المقدر فاصل يازيد  
عنده أو دعوزيدا تحذف  
الفعل حذفًا لازما لكثرة  
الاستعمال ولدلالة حرف  
النداء عليه وافادته فائدة  
وأجاز المبرد نصبه بحرف  
النداء لسده مسد الفعل  
فعلى المذهبين يازيد جملة  
وليس المنادى أحد جزأها  
فقد سد سيبويه جزأها أي  
الفعل والفاعل مقدران  
وعند المبرد حرف النداء  
سده مسد أحد جزأي الجملة  
أي الفعل والفاعل مقدر  
والمفعول ههنا على  
المذهبين واجب الذكر  
لفظا أو تقديرا اذ لانداء  
بدون المنادى (ونحو زيد  
ضم واقفن من نحو  
أزيد بن سعيد لانهن)  
أي اذا كان المنادى علما

مفردا موصوفا بابتصل  
به مضاف الى علم نحو  
يازيد بن سعيد جاز فيه  
الضم والفتح والمختار عند  
البرصيين غير المبرد انقض  
ومنه قوله

كما هو الظاهر فلو جعل بدلا  
أو عطف بيان أو منادى  
أو مفعولا بفعل مقدرتين  
الضم وكلامه لا يوفي  
بذلك وإن كان مراده  
(والضم ان لم يسل الابن  
علما • ويل الابن علم  
قد حتم) الضم مبتدأ خبره  
قد حتم وان لم يل شرط  
جوابه محذوف والتقدير  
فالضم متعتم أي واجب  
ويجوز أن يكون قد حتم  
جوابه والشرط رجوابه  
خبر المبتدأ واستغنى بالضمير  
الذي في حتم رابط الان  
جمله الشرط والجواب  
يستغنى فيهما بضمير واحد  
لتنزيلهما منزلة الجملة  
الواحدة وعلى هذا فلا  
حذف ومعنى البيت أن  
الضم متعتم أي واجب اذا  
قد شرط من الشروط  
المذكورة كافي نحو يارجل  
ابن عمرو ويازيد الفاضل  
ابن عمرو ويازيد الفاضل  
لاتنفا عليه المنادى في  
الاولى واتصال الابن به في  
الثانية والوصل به في  
الثالثة ولم يشترط هذا  
الكوفيون كقوله  
فما كعب بن مامة وابن  
أروى  
بأجود منك يا عمرو الجواد  
يقض عمرو على هذه الثلاثة  
بصدق صدر البيت ونحو  
يازيد ابن أخينا لعدم  
إضافة ابن إلى علم وهو  
مراد عز البيت (تيسير)

الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث فتحة اعراب وعلى الثاني فتحة بناء اه تصریح  
ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشي الجاهلي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بابن اذا كان  
أي العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبري ما نصه واعلم أنه لا يجوز في تابع العلم  
الموصوف بابن الا انصب نحو ياريد ابن عمرو والعاقلة بنصب العاقلة كما جزم به العصام وصرح به غيره  
اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثاني عدم تصور  
رفعه مطلقا وكان المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فخره (قوله  
ياحكيمن المنذرين) من الرجز المذيل شدوذا كما قرر في محله والسرادق بضم السين المهملة ما عدا  
فوق سخن المذار (قوله شرط جواز الامرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة  
وشرط في التسهيل سابعها وهو أن يكون المنادى ظاهرا للضم بأن يكون صحيح الاسترخاء وسيد ذكره  
الشارح وشرط النووي في شرح مسلم أن تكون البنية حقيقية وشرط بعضهم في العلمين التذكير  
وغلطوه فهو ياريد بن فاطمة كما زيد بن عمرو وكذا في الفارسي قال شيخنا وينبغي أن يراد كون لفظ  
ابن مفردا لا متبوعا ولا مجموعا ولا يحنى أخذ هذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفي بذلك) أي  
لان ابنا في المثال محذوف للوصفية وغيرها (قوله ويل والابن علم) عطف على بل الاول والواو فيه  
يعني أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو  
مذكور ولكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفي الاحتمال الاول أيضا ارتكاب ضرورة لان  
شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا بحيث كان مضارعا كان حذفه مخصصا بالشرع  
قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متعتم أي واجب اذا قد شرط من الشروط المذكورة)  
يعني الشروط الاربعة المشار اليها في قوله والضم الخ بدليل بقبه كلامه وليس مراده بالشروط  
المذكورة ما يعم هذه الاربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت الا وجوب  
الضم عند فقد شرط من شروط الاربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف  
يفيد اشتراط افراد العلم الموصوف بابن لانا نقول هذا يؤدي الى افادة مثله اشتراط افراد العلم  
المضاف اليه ابن أيضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا  
وشرحا فلما خرج يكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يارجل ابن زيد ويكونه  
بعده ابن نحو ياريد الفاضل ويكونه متصلا بنحو ياريد الفاضل ابن عمرو ويكونه صفة لنحو ياريد ابن  
عمرو على أنه بدل ويكونه مضافا الى علم نحو ياريد ابن أخينا فيجب انصب في الاول والضم في البقية  
(قوله يارجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظرا لانه تقدم أنه يجوز نصب النكرة  
المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يحمل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع  
الفتح للاتباع أو التركيب فتنبه (قوله ويازيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما بالصدق  
السالبة بنى الموضوع سم وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنى الموضوع صدق  
لم يل الابن علما ياريد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أي واتنفا اتصال الخ  
وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أي كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف  
انصب قال في التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لارجل ظريف بفقهه الخ فوزا  
ذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذي أثر فيقه بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال  
شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هرا الجواد الطائي المشهور اه ورواية المغني والعيني وابن  
سعدى قال السيوطي في شرح شراذه هو أوس بن حارثة الطائي وسعدى أمه اه وكذا قال العيني  
وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمره بن عبد العزيز كما قاله  
السيوطي وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمر بالالف عند من يحيز الحاقها في غير

فكذلك عند الجمهور وقال عبد الله اهرى حركة بناء لان ركبته معه الثاني حكم ابنة (١٠٥) فيما تقدم حكم ابن فيوز الوجهان

نحو يا هند بنت زيد خلافا  
لبعضهم ولا أثر للوصف  
بينت هنا فنحو يا هند بنت  
عمرو واجب الضم الثالث  
يلحق بالعلم يا فلان بن فلان  
وياضل بن ضل ويا سيد بن  
سعيد ذكره في التسهيل  
وهو مذهب الكوفيين  
ومذهب البصريين في  
مثله مما ليس بعلم التزام  
الضم • الرابع قال في  
التسهيل وروى الضم الابن  
اتباعا يشير الى ما حكاها  
الاخفش عن بعض العرب  
من يازيد بن عمرو بالضم  
اتباعا للضمه الدال •  
الخامس قال فيه ايضا  
ومجوز فزع ذى الضمة في  
البناء يوجب في غيره  
حذف تنوينه لفظا وآلف  
ابن في الحالتين خطأ  
وان نون فلضرورة •  
السادس اشترط في  
التسهيل لذلك كون  
المنادى ذا ضمة ظاهرة  
وعبارته ويجوز فزع ذى  
الضمة ان ظاهرة اتباعا  
وكلامه هنا يحتمله فنحو  
يا عيسى بن مريم تعين فيه  
تقدير الضم اذ لا فائدة في  
تقدير الفتح وفيه خلاف  
اه (واضح ان نصب ما  
اضطرار انونا مماله  
استحقاق ضم يننا) فقد ورد  
السماع بهما فن الضم قوله  
• سلام الله يا مطر عليها  
وقوله

الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمر بالتثنية للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه  
زكريا في التصريح الثاني نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أي لان مذهبهم أن الفتح في  
الاول ليس للتركيب بل للاتباع أو لاضافته الى ما بعده ابن نعم اعرابيه فحة ابن على الاضافة  
المدكورة غير ظاهرة لان ابن على الاضافة مقع بين المتضامين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا  
أن يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ما قبله مقدرا قبل يا أو أعني مثلاً تأمل (قوله لانك  
ركبته معه) أي كتركيب خمسة عشر والظاهر في اعرابه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى  
مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا الحركة بنية  
(قوله ولا أثر للوصف بينت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هي ابن زيادة التاء بخلاف بنت فانها  
بعيدة الشبهة أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح ان امتناع الفتح  
لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة اه وهو لا يأتي الاعلى القول  
بأن الفتح الانباع ومثل الوصف بينت الوصف بنى تصغيرا من (قوله بالفتح بالعلم الخ) أي لكثرة  
استعمال المدكورات كالعالم (قوله وياضل بن ضل) بضم الضاد المجهمة علم جنس لمن لا يعرف هو  
ولا أبوه (قوله ومجوز فزع ذى الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالجوز اجتماع الشروط المتقدمة  
(قوله في غيره) أي غير البناء كجاء زيد بن عمرو (قوله وآلف ابن) أي اذ لم تقع ابتداء سطر كافي  
اللام مبني عن ابن الحاجب ولم تكن البنية مجازية ولم يكن الابن ولم يجمع كافي الفارض في وقوله في  
الحالتين أي البناء وعدمه ومثل ابن ابنة تظهر ما تقدموه فحذف عن عبارته وجوب تنوين الموصوف  
بينت في غير البناء اذ لا يجوز فتحه في البناء وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال فيه وجهان  
رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هنداً ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتثنية  
هند وترك لكثرة الاستعمال (قوله وان نون فلضرورة) كقوله جارية من قيس بن ثعلبة  
• ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وحزم الراعي  
بوجوب تنوين المضاف اليه وكأية ألف ابن اذا كان الموصوف بابن مضافا كافي قام أبو محمد بن زيد  
واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره ايضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن  
مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب الى تحمله بنحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز  
الفراء تقدير الضمة والفتحة اه دماميني فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب  
أو الاضافة الى ما بعده ابن كافي يازيد بن سعيد (قوله واضم أو انصب) في عبارته إشارة الى بناء المنون  
اضطرار اذا ضم واعرابه رجوعا الى الاصل في الاسماء اذ انصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو  
فيما ضمه مقدروا يفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ضم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير  
ولا كذلك هذا اه واذا ضمت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك في نعتيه الضم والنصب وان  
نصبه تعين نصب نعتيه فان نون مقصور ونحو يافتي للضرورة فان نوى الضم جاز في نعته الوجهان أو  
النصب تعين نصب نعتيه كذا في شرح التسهيل للمراصد وغيره (قوله مماله استحقاق ضم يننا)  
يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ اوله متعلق بين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجهة صلة ما  
ومن الاوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجهة بين بمعنى أظهر صفة الضم قال  
واحترازه من الضم المقدرفانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذي قدرت فيه الضمة ساكن نحو  
يا قاضي وبأقضى فاذا نون حذف لالتقاء ساكنين فلم يقد التنوين في وزن الشعر شيئا اه قال  
شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما اذا اضطر الى التعريف عند استقاء الساكنين فينبون  
ثم يحرك أي فالاولى أن بين معنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله

حينئذ عزة بعد الهجر وانصرفت • فحى ويحتمل من حيال يا جمل

• أعبد اهل في شعبي غريبا

• وقوله ضربت صدرها الى وقالت • يا عديا لقد وقتل الاواقى • واختار الخليل وسيبويه الضم وأبو عمرو وعيسى ويونس والحري والمبرد نصب ووافق الناطم والاعلم الاولين في العلم والآخرين في اسم الجنس (و) بانطرار خص جمع يا (أل) في نحو قوله عباس بالملئ المنسوج والذي صرفته بيت العلاء زمان وقوله • فيما الغلامان اللذان فرا • اياك ان تعقبنا ثمرا • ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافا للعديد من في ذلك (الامع الله) فيجوز اجماع اللزوم أل له حتى صارت كالجزء منه فتقول يا الله باثبات الالفين ويا الله بحذفهما ويا الله بحذف الثانية فقط (و) (الامع) (تحكى الجلى) نحو يا المنطق زيد فينسمى بذلك نص على ذلك سيويه وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بال نحو الذي والى وصوبه الناطم وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه بنحو يا الاسد شدة أقبل وهو مذهب ابن سعدان قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الاسد أقبل ومذهب الجمهور المنع (والاكثر) في نداء اسم الله تعالى أن

وقوله فأشكرها بالنصب جواب التقى وقوله مكان جعله العيني منصوبا على الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل التقدير أننى يا رجل حيث في مكان يا رجل حيث (قوله أعبد الخ) لاجابة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كأمراض الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سمى وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح الغين المهملة والياء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أى متعجبة من نجاة من ماتت من الحرب قالى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدرهن عند رؤية مهول وأصل أواقى وواقى جمع واقية وهى الحفظ وأبدلت الواو الاولى همزة كياسا فى قول الناطم وهو من اول الواو ين ردا الخ (قوله ووافق الناطم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع اه حفيد قال السبوطى والمختار عندى عكسه وهو اختيار النصب في العلم اعدم الالباس فيه والضم في التكررة المقصودة فلا يلبس بالتكررة غير المقصودة اذ لا فارق مع التنوين للضرورة الا الحركة لاستوائهم فى التنوين ولم أفت على هذا الزاى لاحد اه رقيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتبعه لانه كمال الباس في نصبه لا الاسم في ضمة فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة الى الأصل في الامعاء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمع يا) أى مثالا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سمى (قوله اتقوا) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عيني وأراد بعد ثبات تعليلة المعهودة بدليل التأنيث في قوله عرفت فتقول البعض تبع العيني وعدنان أبو العرب غير ما سب هنا (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لان النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتى تعريف اه تصرع وفي الحفيدان الثوريين مختلفون في نداء العلم الذى فيه أل كالحارث وأن ابن هشام اخذ بالمنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لانهم انما منجوداء فيه أل فلا يجمع مع معرفان وذلك غير لازم هال ان أل هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه ينتقض بنحو يا المنطق زيد اه قال سمى ويؤيد الجواز ما يأتى عن المبرد في ما سمي به من موصول مبدوء بال نحو الذى والى الا أن يفرق بتأى اسقاط أل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والى مسمى به ما رقيه تأمل اه (قوله نحو يا المنطق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمي به يجب قطعه رته كما فاده في التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الاوجه الثلاثة اه وأنت خبير بان لاسم الجلالة خواص لا يشارك فيها غيره فلا يعد أن يكون منها جواز الاوجه الثلاثة (قوله نحو الذى والى) أى مع الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوافق قاله في التصريح أى متفق على منع ندائه (قوله وصوبه الناطم) قال أبو حيان والذي نص عليه سيويه بالمنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها يشيئ كل منما اسم تام والذي بصاته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز ندائه مع (قوله نحو يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لان شدة تمييز اه وفيه أن شدة ليس تمييزا للاسد تمييزا مفرد حتى يكون الاسد عاملا في شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديره او يكون نصب الاسد لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب (قوله لان تقديره يا مثل الاسد) أى فالنداءى في الحقيقة لم يدخل عليه أل واعترضه الشاطبى بلزوم جواز نحو يا القرية لان تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناطم وابن سعدان قال سمى ويمكن الفرق بان وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوة يا مثل الاسد ولا كذلك ما ورد فتأمل (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبنى على ضم ظاهر على الماه في محل نصب حذف

يحدث حرف النداء ويقال (اللهم بالتعويض)

منه حرف النداء و عوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبدأ على ضم مقدر على الميم  
 لصبر و رزقها كالجزء منه اه أي فيكون جعل حركة البناء على الميم كعمل حركة الأعراب على الهاء  
 في نحو عذرة و زنة يجامع العوضية و المتجبة الاول و الفرق أن التعويض في نحو عذرة و زنة عن جزء  
 الكلمة فله صيرورة الهاء جزأ وجه قوى وفي اللهم عن كلمة مستقلة تليص صيرورة الميم جزأ أو كالجزء  
 وجه قوى (قوله أي بتعويض الميم المشددة الخ) وإنما أخرت تبركاً بالبداءة باسم الله تعالى اه سم  
 ولا يجب أن يكون التعويض في محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضاً عن الهمزة المناسبة  
 بينهما فإن بالتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حير كقوله ويرى برأى باسمهم وأمساه  
 وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض (قوله أي إذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من  
 مكاره الدنيا والتم نزل اه زكريا في الفائدة لا يوصف اللهم عند سيدويه كالأوصاف غيره من الأسماء  
 المختصة بالنداء وأجزا المبرر و وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والأرض قل اللهم مالك الملك  
 ونحوهما وهو عند سيدويه على النداء المستأنف اه دما ميني وعلم بعضهم مذهب سيدويه بأن اللهم  
 بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفاً صار مثل جليل إذا الميم عزلة صوت مضموماً إلى اسم  
 مع بقائه على معنيهما بخلاف مثل سيدويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة (قوله بقية  
 جملة مخدوفة الخ) ردبانه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبانه كان محتاج إلى العاطف في نحو اللهم اغفر لي  
 (قوله محجج) بالحليم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ حتى بالياء (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو  
 بمعنى قسم أي والله كون هذه النقطه كائنه على ثلاثة أقسام من الاستعمال كمنزلة ملاحظة وقوله  
 أحدها النداء أي استعمل الهاء في النداء فصح كلام الشارح وتناسب وان دفع اعتراض البعض بأن  
 المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه النقطه ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن  
 يذكرها المحجب بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها غمك في الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل  
 دليل الخ بأن المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكرها المحجب الخ) قال  
 شيخنا وتبعه البعض أن اللهم في الموضوعين الأخيرين خرجت عن النداء وانظروا أن اللهم فيهما  
 لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لأننا لا نسلم خروجها في الموضوعين عن النداء بالكلمة  
 لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكن أو الندرة وقد يشير إليه قول الشارح في الموضوع  
 الاول المقابل لهذين الموضوعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلمة فلا نسلم  
 أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لأن خروج الكلمة عن معناها الأصلي لا يستلزم خروجها  
 عما لها من أعراب أو بناء أو تركيب فالحجج عندى أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أي  
 ولو صورة مبنية على ضم إلى آخر ما مر فتأمل (قوله إذا لم تدعى) يسكون الدال وضم العين المهملة  
 في فصل (قوله تابع ذي الضم) لو قال ذى البناء لشم نحو يازيدان ابني عمرو و يازيدون أصحاب  
 بكر والمراد الضم لفظاً أو تقدير كسيدويه هذا الفضل وخرج المنصوب فإن تابعه غير انسق والبدل  
 منصوب مطلقاً نحو يا أبا الفاضل ويا أبا الحسن الوجه و يا خير من عمرو فاضلاً والمستغاث  
 المجرور فإن تابعه يتعين حركه كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاث فلا ترفع  
 وتابعه كما صرح به أيضاً الرضى نحو يازيد و عمراً ولا يجوز و عمراً لا المتبوع مبنية على الفتح قاله سم  
 وأنا أقول سيما في باب الاستغاث من هذا الشرح فيجوز نصب تابع المستغاث المجرور باللام  
 مراعاة للمحل وصرح به في الهمع أيضاً ويرد على نصب النسق المعروف الخالي من آل كعمرو والبدل  
 التابعين للمستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاث ما صرح به المصنف من أنها كالمتصل بالنداء  
 اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنية على  
 الفتح أنه قد منع لم لا يجوز أن يكون مبدأ على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة

أي بتعويض الميم المشددة  
 عن حرف النداء (وشدنا  
 اللهم في قرين) أي شذ  
 الجمع بين ياء الميم في الشعر  
 كقوله أي إذا ما حدث  
 الماء أقول يا اللهم يا للهما  
 في تنبيهات في الاول مذهب  
 الكوفي أن الميم في اللهم  
 بقية جملة مخدوفة وهي  
 أما بخير وليسست عوضاً  
 عن حرف النداء ولذلك  
 أجازوا الجمع بينهما في  
 الاختيار الثاني قد  
 تحذف أل من اللهم كقوله  
 لا هم ان كنت قبلت حجج  
 وهو كخير في الشعر  
 الثالث قال في النهاية  
 يستعمل اللهم على ثلاثة  
 أشياء أحدها النداء  
 المحض نحو اللهم أنتنا  
 ثانيها أن يذكرها المحجب  
 تمكيناً للجواب في نفس  
 السامع كأن يقول لك  
 انقأ أو أزيد قائم فتقول له  
 اللهم نعم أو اللهم لا ثالثها  
 أن تستعمل دليلاً على  
 الندرة وقلة وقوع المذكور  
 نحو قولك أنا أزورك اللهم  
 إذا لم تدعى ألا ترى أن  
 وقوع الزيارة مقروناً بعدم  
 الدعاء قليل

فصل في

(تابع) المنادى (ذي  
 الضم

بل هذا هو الظاهر الذي لا يذنب العدول عنه وحينئذ يجوز في تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله  
 المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت اضافته محضة والا  
 جاز رفعه كما صرح به السيوطي ويشير إليه الشارح لكن انما ينعى المنادى المضموم مضافا  
 غير محضة إذا كان نكرة مقصودة لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال  
 كيف ينعى المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والتعنت نكرة ومثله  
 المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطي وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز  
 السيوطي رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فصار بزيادة تقدير ضارب زيدا  
 وضارب زيدا شبيه بالمضاف وقوله دون آل حل من تابع أو من المضمير في المضاف فقول البعض  
 ماعدا البدل وانسحق بقرينة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) أشار به إلى أن المضمير في تابع المنادى  
 يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل  
 الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا فعملت أنه يجوز أيضا بإزيد نفسه ونفسه قاله  
 الدمامي ثم قال ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قمت وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت يا أيها  
 الذي قام وقعت كان فيه التثنية وليس كذلك لأن الالتفات من خلاف الظاهر وكلا النظر يقين  
 موافق للظاهر فالغيبة اظاهر لفظ اظاهر والخطاب لظاهر المنادى اهـ والمصنف فيه نظر لان  
 مقتضى الظاهر إذا سلم أحد الطريقين في كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ)  
 عبارة السيوطي في جمع الموامع وجوز الكوفية وابن الأنباري رفع التعنت المضاف اضافة محضة  
 والقراء رفع التوكيد وانعطف نسقا اهـ بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أي لعلبة  
 الاسمية على صاحب وفيه اشارة إلى أن اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر  
 (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول (قوله والمبني قبل النداء)  
 يومهم صيغته أن المبني قبل النداء قسم مبين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو  
 قال ولومعنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء ياسيويوه ومثال النكرة  
 المقصودة المبني قبل النداء يا من خلفني أي يا لها خلفني (قوله أي ماسوى التابع) أي من تابع  
 المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بال) أي تابع ذي الضم المضاف المقرون بال والمفرد وكذا  
 الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار  
 إليه الشارح ووجه جواز الأمرين في الاول والثالث والرابع إلحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها  
 اضافة المقرون كذا اضافة فان قلت فلم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير محضة به إذا نوذيا مستقلين  
 قلت محافظة على اعراب ما الذي هو الاصل فألحقاه تابعين لما بينهما مع حصول الاعراب لفظا  
 أو تقديرا وهذا في حالة رفعه على القول بأنه أتباع لا أعراب كما يأتي ولم يلحقاه مستقلين محافظة  
 على الاعراب فروع الاعراب في الحالين اهـ سم ببعض تغيير فان قلت لم يجوز في التابع المفرد  
 البناء كما جاز في تابع اسم المفرد نحو لا رجل ظريف فيما قلت لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع  
 ولا دخل ليا في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكان لا بأسرت التابع وذلك  
 لان معنى لا رجل ظريف فهم الاطراف في الرجال الذين فهم فالمنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من  
 انصباب النفي على القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة  
 معرفا بال أو لا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل وبارجل عالم وعالم انعم انصبت رجلا لجواز نصب  
 النكرة المقصودة الموسوفة تعيين نصب صفته (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور  
 اعرابا واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضي رفع التابع بل هناك ما يقتضي نصبه وهو أدهو

المضاف دون آل اهـ أرنه  
 نصبا) مراعاة للمل المنادى  
 نعمتا كان (كأزيد ذا  
 الحبل) أو بيا نأخو يا زيد  
 عائد الكلب أو فوكيدا  
 نحو يا زيد نفسه ويقيم كلهم  
 أو كلكم في تنبيهان الاول  
 أجاز السكاني والقراء  
 وابن الأنباري الرفع في نحو  
 يا زيد صاحبنا والصحيح المنع  
 لان اضافته محضة وأجازه  
 القراء في نحو يقيم كلهم  
 وقد سمع وهو محمول عند  
 الجوهري وعلى القطع أي  
 كلهم يدعى الثاني مثل  
 قوله ذي الضم العلم  
 والنكرة المقصودة والمبني  
 قبل النداء لانه يشترطه  
 كما مر (وماسواه) أي  
 ماسوى التابع المستكمل  
 للشرطين المذكورين وهما  
 الاضافة والحلول آل  
 وذلك شيان المضاف  
 المقرون بال والمفرد ارفع  
 أو انصب) تقول يا زيد  
 الحسن الوجه والحسن  
 الوجه ويا زيد الحسن  
 والحسن

(قوله لان الالتفات الخ)  
 لا يخفى أن يا أيها الذي  
 قمت فيه التثنية تأمل



بأرجل والقلام ولا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع (وأما

يارجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخص ومن تبعه الالرفع (وأما

معكوب ال بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذى (١١٠) المعرفة يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون معكوب منصوباً بما مبتدأ

و يلزم خبره ومعكوب  
مفعول مقدم يلزم  
وصفه نصب على الحال  
من معكوب ال وبالرفع في  
موضع الحال من معكوب  
ال و بعد في موضع الحال  
مبني على الضم لحذف  
المضاف اليه وهو خبر  
يعود الى أى والتقدير  
وأما يلزم معكوب ال  
حال كونه صفة لها  
مرفوعة واقعة أو واقعا  
بعدها ويجوز أن يكون  
معكوب مرفوعاً على أنه  
مبتدأ ويكون خبره يلزم  
والجمله خبر أيها العائد  
على المبتدأ محذوف أى  
يلزمها ويجوز أن يكون  
صفة هو الخبر المراد إذا  
قوديت أى ففى نكرة  
مقصودة مبنية على  
الضم وتلزمها التنبيه  
مفتوحة وقد انضم  
لتكون عوضاً عما فاتها  
من الاضافة وتؤتى  
لتأنيث سفتها نحو يا أيها  
الانسان يا أيها النفس  
و يلزم تابعها الرفع وأجاز  
المازنى نصبه قياساً على  
صفة غيره من المناديات  
المضمومة قال الزجاج لم  
يجز هذا المذهب أحد قبله  
ولا تابعه أحد بعده وعلة  
ذلك أن المقصود بالنداء  
هو التابع وأى وصلة الى  
ندائه وقد اضطرب كلام  
الناظم في النقل عن

وقائده إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كياز يد الظريف صاحب عرفان قدر الثاني نعتاً للمنادى  
نصب لا غير أو نعتاً لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دما مبنى وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع ان  
أراد على سبيل الاوليه لانه لما شاكاه فقال أو على سبيل الوجوب فهو منع عندى ولم لا يجوز النصب  
مرعاة لمحل نعت المنادى فليكن بالانصب (قوله معكوب ال) سبأى أنه يقوم مقامه اسم الاشارة  
والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافاً نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعده (قوله و بعد في  
موضع الحال) أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من معكوب ال كما يشير الى جواز  
الامر من قوله الا تى واقعة أو واقعا فالاول ناظر للاول والثاني للثاني (قوله في موضع الحال مبنى  
على الضم) هذا مبنى على ما ذهب اليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المتطوع عن الاضافة حالاً  
كأنه عليه شيئاً (قوله مرفوعة) مقتضاه أن الرفع نعت لصفة لا حال من معكوب ال والالفال  
مرفوعاً إلا أن يقال التأنيث باعتبار كون معكوب ال صفة أو أنه أشار الى جواز وجه آخر قال البعض  
لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعونه بأجنبي اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبياً بل هو  
العامل في الرفع لان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها  
فيكون يلزم عاملاً في معكوب ال وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدأ) أى  
الاول أما العائد على المبتدأ الثاني فستدبر في يلزم وكذا العائد على أيها في الاعراب الاول (قوله ويجوز  
أن يكون صفة هو الخبر) أى واجلة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم ما بالياء  
التحذية فهو خبر بعد خبر أو بالياء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولاً  
بزيادة الياء تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد إذا  
قوديت أى الخ) لا يخفى أن ما ذكر الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقاً ولا مفهوماً  
وكيف يراد منه وما اعتد به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بامر ادائها  
معين غير نافع في قوله وقد انضم الى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضاً الخ) علة تلزمها (قوله  
عوضاً عما فات الخ) كما عوضوا عنه ما في أيها نداء وخصها بالنداء لانه في موضع تنبيه وما بالشرط  
لانها مبنية فتوافق الشرط دما مبنى (قوله وتؤتى) أى على سبيل الاوليه لا الوجوب كما في  
الدما مبنى والهمع عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف  
الرفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن اليأش ذكر أنه مسجوع من لسان  
العرب ولانه قرئ شاذ أقل يا أيها الكافرين روى بعض المازنى قاله السندري (قوله أن المقصود  
بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصب الا أنه بسبب الصناعة ليس مفعولاً به بل  
تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيد كره الشارح أيضاً أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع ثم  
وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغي أن يكون محله تابع أى نصباً  
وأن يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدما مبنى في ياريد الظريف صاحب عمر وأنه ان قدر  
صاحب عمر ونعتاً للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت ان رفعاً فرفع وان نصباً فنصب على ما بيناه سابقاً  
الهمم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلاً نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى  
محل نصب ولا يجوز نصب نعته على أن رفع التابع اعراب وأن عامه فعل مقدّم مبنى للأجوهول أى  
يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعاً لى فى الحقيقة فلا يظهر رجل كلامه على هذا مع  
قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة الى ندائه) إنما آثروا بالياء الوضعها على الاجام واحتجاجها  
وضعاً الى المخصص الصق بما بعدها من غير ما شامها اسم الاشارة بكونه وضعاً مبهماً مشروطاً  
ازالة ابهامه بالاشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل الى نداء ما فيه ال وأما ضمير

أنه صفة له مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل أن كان مشتقا فهو نعت وإن كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن في تنبيهات الخ الأول بشرط أن تكون أل في تابع أي جنسية كذا ذكره في التسهيل فإذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة وأجاز الفراء والجري اتباع أي محسوب أل التي للجمع الصفة نحو يا أيها الحارث والمنع مذهب الجوهري يبين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازوه (١١١) • الثاني ذهب الاخفش في أحد أقواله

الى أن المرفوع بعد أي خبر مبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة وورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المتبدل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها • الرابع يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون الامر فوعة مفردة كانت ارمضا فة كقوله يا أيها الجاهل ذو التزى • لا توعدي حبة بالنكر • (وايهذا أي الذي ورد) أي هذا مبتدأ أو أي الذي عطف عليه وسقط انعطاف للضرورة وورد جملة خبره ووجد الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاق والتقدير لنظ أيها أو أي الذي ورد أو هو من باب • نحن بما عندنا أنت بما عندك راض • أي وورد أيضا وصف أي في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله

الغائب فانه وإن وضع ميم ماضيا وزال الغائب اما لئلا يكون محاقبه غالبا وهو انفسر وأما الموصول فانه وإن أزال اسم ماضيا بعده لكنه جملة اه دما يبنى عن الرضى باختصار وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشر حarf النداء (قوله أنه صفة له مطلقا) أي مشتقا كان أو جامدا التأويل الجامد بالمشتق كالعين والحاضر ولأن كثير من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو موقولا به بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل لدلالتة على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا التصح المقابلة (قوله جنسية) أي لازمة لا زمة كالبيع أو غير لازمة كاليزيد ولا أتى للجمع الاصل كالحارث ولا أتى لعهد كزيدين ولا الله اخلة على العلم بالفعلية كالصق والتجم فعلم ماني كلام البعض من التصور والمواد أنها جنسية بحسب الاصل أي قبل دخولها كيدل عليه بقية كلامه فلا ينافي أن محسوبها بعد دخولها معين حاضر كما سيدكره (قوله وصارت بعد للحضور) أي بسبب وقوع مدخولها صفة لم تذكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية أفاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أي لانما لان العلم لا ينعى به هكذا ينبغي التعليل (قوله وأي موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال انفسر في التقدير بالذي هو الرجل اه قال شيخنا والاول أولى لان لا يدخل على نحو الذي على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهور المبتدأ) أي لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ اوله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دور غيره فلهذا التزموا وحذف المبتدأ وقوله ولجاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها حاضر بما من الصلة كما التزموا فيها حاضر بما من الوصف على رأيكم مع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التزى زرع الانسان الى الشر والسكرو فزع النون وسكون الكاف آخره زاي اللع أي لا توعدي بالبيع حالة كونك مشبه للعبية في ذلك (قوله وايهاذا الخ) نحو يا أيها الرجل فأى ماضى مبني على الضم في محل نصب وهالة تنبيه وذات صفة أي في محل رفع والرجل صفة لهذا أو عطف بيان مرفوع بضمه ظاهرة ونحو يا أيها الذي قام فإلنى صفة أي في محل رفع وهذا كله مبني على أن حركة التابع عراب وتقدم ما فيه قال شيخنا واصل مذهب المنز في يجري هنا أيضا فيجوز أن يكون ذا والذي في محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نفس بما عند الخ) أي من الحذف من الاول لدلالة الثاني ويحذف كلام المصنف العكس وفي الاولى منهما عند احتماله او عدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثاني لان الاخر ألبق بالحذف من الاول وقيل من الاول لعدم الفصل وتعام البيت والرأى مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أيها الباطع) أي المهلك والوجد بالرفع فاعل الباطع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد باضافة الباطع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مرفوعه (قوله ووصف أي بسوى هذا يرد) قال الشاطبي انه حشوا لفائدة فيه ويحجب بأنه لم يعلم بقوله وايهاذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شئ آخر فدفعه بهذا اه طبلاوى وانهم الإشارة في قوله بسوى هذا يرجع لما ذكر من محسوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل (قوله خلوه من كاف الخطاب) أي لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو مخاطب ووصله بكاف الخطاب

ألا أي هذا الباطع الوجد نفسه لشيئ نخته عن يديه المقادير ونحو يا أيها الذي زل عليه الذكر (ووصف أي بسوى هذا) الذي ذكر (يود) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمر و تنبيهات الخ الأول بشرط لو وصف أي باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسرا في وخلا فالابن كيسان فانه أجاز يا أيهاذا الرجل • الثاني لا يشترط في اسم الإشارة المذكر أن يكون ممنوعا بنذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أي هذا كان كذا كذا •

ودعاني واغلافيين وغل  
واشترط ذلك غيرهما (وذو  
إشارة كأي في الصفة) في  
لزمها ولزوم رفعها ولزوم  
كونها بال على ما مر نحو يا ذا  
الرجل ويا ذا الذي قام  
هذا (أن كان تركها) أي  
ترك الصفة (يفيت  
المعرفة) أي بان تكون  
هي مقصودة بالنداء واسم  
الإشارة قبلها مجرد الوصلة  
إلى نداءها كـ... ولك لقائهم  
بين قوم جلوس يا هذا الفاعل  
أما إذا كان اسم الإشارة  
هو المقصود بالنداء بان  
قدرت الوقوف عليه فلا  
يلزم شيء من ذلك ويجوز  
في صفة جند ما يجوز  
في صفة غيره من الماديات  
المبنية على الضم (في نحو)  
يا (سعد سعد الأوس)  
وقوله يا تميم تميم سعد  
لا بألهم وقوله يا يزيد  
اليعملات الذيل  
• (ينتصب • ثان) حتما  
(وضم وافتح أولانصب)  
فإن ضمته فلا نداء  
مفرد مع رفعة وانتصاب  
الثاني جند لأنه منادى  
مضاف أونوكيد أو عطف  
بيان أو بدل أو باضمار  
أعني وأجاز السيرافي أن  
يكون امتا وتاول فيـه  
الاشتقاق وان فتحته  
فثلاثة مذاهب أحدها  
وهو مذهب سيبويه أنه  
منادى مضاف إلى ما بعد  
الثاني والثاني مقسم بين  
المضاف والمضاف إليه

يقضي أن المشار إليه غير المخاطب فيحصل التنافي ولأن كسان أن يجعل الخطاب في مثل يا ذا  
للمشار إليه فلا يحصل التنافي لكن يعمه ما تقدم في باب اسم الإشارة من أن الخطاب بالكاف غير  
المشار إليه إلا أن يخصه بغير النداء تأمل (قوله ودعاني) أي أتركاني والواغل من يدخل على القوم  
وهم بشربون ولم يدع (قوله في لزومه الخ) أي لا في لزوم أفراد موصوفها بل يرعى حال المشار إليه نحو  
يا هذا الرجل ويا هذا الرجل وأل في قوله الصفة عهدية أي الصفة المذكورة في أي الأنا  
تتناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكأنه ترك ذلك انكالا على ظهور أن  
اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكانه معلوم الانقضاء سم (قوله على ما مر) لعل مراده على ما مر  
من اشتراط كون ال جنسية على الراجح (قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام) نحو يا هذا الرجل  
ويا هذا الذي قام ويا هؤلاء الكرام فهما للتنبيه واسم الإشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده صفة  
مرفوعة (قوله يفيت المعرفة) أي بقوت علم المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هي) أي الصفة  
(قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما إذا وضع المشكك يده عليه (قوله فلا  
يلزم شيء من ذلك) مقتضاها حتى كون الصفة مقرونة بال فيقتضي صحة يا هذا الرجل وليس كذلك  
ويمكن تجميع عبارته يجعل من بيانها وجعل الإشارة إلى مجموع ما مر من ذكر الصفة برفعها وقرنها  
بال فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أي بل بعضها وهو القرن بال هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض  
فتدبر (قوله في نحو سعد سعد الأوس) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة  
الثانية مضاف إليه وسعد الأوس وسعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه كما في التصريح (قوله زيد  
اليعملات) بفتح الميم أنه فزيد إلى اليعملات لأنه كان يحـ... ولها وهي جمع بعمله وهي الناقة  
انقروية الجولة والذيل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راع اه زكريا وعبارة القاموس  
وهي انقافة الشديدة النجاسة المعقولة المطبوعة على العمل والجل يعمل ولا يوصف بها إلا ما هما اسمان  
اه ولو قال زكريا جمع ذابل كما غير الشئ لكن أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو  
بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر صرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان  
قيل انه على تقدير تكرار انعام اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يشكك به شاطبي  
(قوله أونوكيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا لانه لا معنى وهو ظاهر ولا لفظي  
لاختلاف جهتي التعريف لان الاول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاشافة لانه لم يصف حتى  
سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وشم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني عالم يتصل به  
الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الأمرين انما ردا على المصنف اذا سلم أنه مانع والافقـ...  
بظاها تعريف التوكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني عالم يتصل به  
به الاول (قوله وتناول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب إلى الأوس وضمه شاطبي  
بان التعت بالجاء مد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع (قوله والثاني مقسم) أي زائد بناء على  
جواز اتمام الامماء وأكثرهم بإياه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد  
وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم اضافته اه تصريح وعليه ففتحته غير اعراب لانها غير مطلوبة  
لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجز احصينا لكن  
صرح الشارح بان نصب الثاني نو كيد ووافقه تفسير الحفيد الاقام بالتأ كيد اللفظي وعلى هذا  
فالفتحة فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل الثاني مقتض لانه كلا فصل لا اتحاد الاسمين لفظا ومعنى  
وأن عدم تدوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله للمشاكله فيندفع قول صاحب التصريح ففيه  
فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم  
لانهم انما يكونان بعد اتمام الاسم الاول والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم

الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى الآخر ونصبه على الوجه الخمسة وثالثها أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر  
فقطهم، اقضه بناء لفظة اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم (١١٣) تنبيهات في الاول صرح في الكافية بان

الضم أمثل الوجهين  
الثاني مذهب البصريين  
أنه لا يشترط في الاسم  
المكرر أن يكون علما بل  
اسم الجنس نحو يارب جل  
رجل قوم والوصف نحو  
يا صاحب صاحب زيد كالعلم  
فيما تقدم وخالف  
الكوفيون في اسم الجنس  
فنه وانصبه وفي الوصف  
فنه والى أنه لا ينصب  
الامتنون نحو يا صاحب  
صاحب زيد ثالثا اذا  
كان الثاني غير مضاف  
نحو يا زيد زيدا جازمه بدلا  
ورفعه ونصبه عطف  
بيان على اللفظ أو المحل

المنادى المضاف  
الى يا المتكلم  
واجعل منادى صخ آخره  
(ان يضاف ليا) المتكلم  
(كعبدي عبد عبد  
عبد) والافصح والاكثر  
من هذه الامثلة الاول وهو  
حذف اليا والاكتفاء  
بالكسرة نحو يا عباد  
فاتقون ثم الثاني وهو  
تبوئها ساكنة نحو  
يا عبادي لا خوف عليكم  
والخامس وهو تبوئها  
مفتوحة نحو يا عبادي  
الذين أسرفوا وهذا هو  
الاصل ثم الرابع وهو قلب  
الكسرة فصح واليا ألفا  
نحو يا حسرتا أما المثال

الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أي مماثل لما أضيف اليه الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني  
على الوجه الخمسة بل الستة وهي أن يكون منادى مستأنفا ومنصوبا يا عني أو عطف بيان أو بدلا  
أو توكيدا أو تعناؤا وكأنه لم ينظر الى السادس اضعفه (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب  
ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيان فقط قاله في التصريح وقال الفارسي الاسمان مضافان  
للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحتم ما فتحة بناء) فيه ان  
فتحة الاول على القول بالتركيب فتحة بنىة ويمكن تصحيح عبارته بان المراد فتحة مجموعهم الذي هو  
المركب وفتحة هي فتحة آخره ولو قال فتحة الثاني فتحة بناء لكان واضحا ثم هذا القول لا يشمله قول  
المصنف ينصب ثان الا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الأعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أي  
أحسنهما وأشارها الى أمثليته بتقدمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف  
الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الاول وفي الوصفين  
ضمه بالانوين أو نصبه منونا (قوله جازمه بدلا) نقله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لا يتعد لفظ  
بدل ومبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيا وأن يكون  
تأكيدا للفظ او قوله ضمه بدلا أي بناء على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده  
المصنف في شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين  
لان الشئ لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

#### المنادى المضاف الى يا المتكلم

أفرد بترجيه لان له أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل في يا المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع  
بان السكون أصل أول اذ هو الاصل في كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما رضع على حرف  
واحد (قوله صخ آخره) بان يكون آخره حرفا غير لين أو ليناقبله ساكن كدلو وطبي وهذا التقيد يخرج  
نحو مسلمي تنبيه وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التنبيه والجمع على الاضافة وعدم  
التباسة بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظري في الجمع لا تباسة حينئذ بالمفرد في صورة اثبات  
يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه بالفعل كما سيأتي (قوله  
عبد) ينبغي أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها الاجل الالف  
سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفظة أنه قيد ذلك بأن يشتر  
الاسم بالاضافة الى الياء أولا فلا يقال في يا عدوي يا عدو لانه لا دلالة على الياء والذي في التوضيح  
ومرجه انما هو اشتراط الاشتار بالاضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم  
(قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو اشارة الى أنه ما في مرتبة للقول بالاصالة في كل وجه عمل  
السيوطي السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألقا)  
أي لحر كها وانفاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء اه تصریح وانظروا أن هذه الالف اسم  
لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بانها مضاف اليه وأن في محل جر سم (قوله وهو حذف  
الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعووض وهو لا يجوز ويجاب بأن يبدل الياء وقرئ بين الابدال  
والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله ونقل عن  
الاكثرين المنع) أي ولا دلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداه (قوله  
وجها سادسا) يظهر أن قائله بحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة

(١٥ - صيان ثالث)

الثالث وهو حذف الالف والاحتفاء بالفتحة فأجازه الاخفش والمازني والفارسي كقوله  
ولست تراجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني أصله بقولي يا لها ونقل عن الاكثرين المنع قال في شرح الكافية وذكروا  
أيضا وجه سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السهبن

أحب إلى وحكي يونس عن بعض العرب ياء أم لا تفعل وبعض العرب يقولون يارب اغفر لي ويا قوم لا تفعلوا أما الممثل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة (١١٤) نحو يا فتى ويا قاضي <sup>في تنبيهان</sup> الأول ما سبق من الأوجه هو فيما أضافته

للتخصيص كما أشعر به تشبيه  
أما الوصف المشبه للفعل  
فإن ياءه ثابتة لا غير وهي  
أما مفتوحة أو ساكنة نحو  
يا مكرمي ويا ضاري. الثاني  
قال في شرح الكافية إذا  
كان آخر المضاف أو ياء  
المستكمل ياء مشددة كبنى  
قيل يابني أو يابني لا غير  
فإنه كسر على التزام حذف  
ياء المستكمل فوارى من توالى  
البيات مع أن الثالثة  
كان يختار حذفها قبل  
ثبوت الثنتين وليس بعد  
اختصار الثنى إلزامه  
والفتح على وجهين  
أحدهما أن تكون ياء  
المستكمل أبدلت ألفا ثم التزم  
حذفها لأنها بدل مستقل  
الثاني أن ثابته ياءى بنى  
حذفت ثم ادغمت أولاهما  
في ياء المستكمل ففتحت لأن  
أصلها الفتح كما فتحت في  
يدى ونحوه اه وقد  
تقدمت بقية الأحكام في  
باب المضاف إلى ياء المستكمل  
(وفتح أو كسر وحذف الياء)  
والألف تحذف بالكسرة  
الاستعمال (استمر) في  
قولهم (يا ابن أم) ويا ابنة  
أم (يا ابن عم) ويا ابنة  
عم (لامفر) أما الفتح ففيه  
قولان أحدهما أن الأصل  
أما وعا بقلب الياء ألفا  
فحذفت الألف وبقيت  
الفحة ذايلا عليها هو الثاني

مشكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديره مفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه  
بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محالة وتعرفه بالقصد كما قيل واللام يمكن لغة في المضاف قال  
أوجيان والظاهر أن حكمه في الانباع حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء اه  
أي أنه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدرة فإن  
مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ما قاله أوجيان أن قلنا تعرفه بالإضافة المنوية  
ونصبه مقدرة بأنه عوّل معاملة المفرد فأعطى حكمه وأن لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال في  
التصريح وانما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر نداء مضافا كالرب تعالى والاب والام والابن  
خلالا لقيل على الكثير (قوله أما الممثل آخره) بأن يكون آخره حرفا ليسا قبله حركة مجاسة له وأما  
ما حذف لاهم كائح فلا ترد لاهم خلافا للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله وهي  
ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محاي من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما أضافته  
للتخصيص) كان الأولى للتعرّف والمراد فيما أضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل)  
أي المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فإن ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه  
لها أن تكون عاملا يشبه الفعل (قوله وهي اما مفتوحة أو ساكنة) أي أن لم يكن الوصف مثنى أو مجموعا  
على حده والاعتين الفتح نحو ياضاري وياضاري (قوله كبنى) أي تصغيرا بن وأصله بنو بفتحين  
وإذا صغرته حذفت ألف الوصل وردت اللام المحذوفة فيبقى بنو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو  
والياء وسبق احدهما بالسكون وتدغم الياء في الياء وعلى القول بأن لاهم ياء يكون فيه ما عدا القلب  
(قوله قيل يابني) بكسر الياء أو يابني بفتحها لا غير أو رد عليه شيئا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها  
في السبع وهي اسكان الياء مخففة ووجه أنه حذف ياء المستكمل ثم استقلت الياء المشددة  
المكسورة وحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبقى الأولى وهي ياء التصغير ساكنة (قوله على  
التزام حذف ياء المستكمل) أي وبقاء الياء ثمانية على كسرها لاجل ياء المستكمل (قوله مع أن الثالثة)  
كان الاوضاع ولأن الثالثة لأن هذا لتعديل آخر لا التزام الحذف (قوله أبدلت ألفا) أي بعد قلب  
الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أي وأبقيت الفحة ذايلا عليها (قوله مستقل)  
أي حرف مستقل وهو الياء أي وبديل الثقل ثقل (قوله ففتحت لأن أصلها الفتح) وعلى القول بأن  
أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتعديل ثلاثا ليلقى ساكن والفتح أخف سم (قوله بقية  
الأحكام) أي بقية أحكام المضاف المسد كوك ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن واحدا من الأمور  
الاربع المتقدمة في قوله آخر ماضيف للياء اكسرا إذا لم يكن مع الالخ وسلامه الألف مطلقا إلى آخر  
ما مر أي فلا يعمد لتلك الأحكام هنا (قوله وفتح أو كسر) أي للميم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله  
وحذف الياء) أي مع الكسر والألف أي مع الفتح ففيه مع ما قبله ألف ونشر مشوش لكن حذف  
الألف انما يأتي على قول الكسائي الآتي ومن واقع له على قول سيبويه والبصريين فلها أن أسقطه  
المصنف (قوله استمر) أي اطرد في نسخة استمر وأورد فيه مع رجوعه إلى الفتح أو الكسر  
وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين دلالة الآخر (قوله ويا ابنة  
عم) في التصريح أن يتنا كائنه (قوله فحذفت الألف وبقيت الفحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا في  
غير هذه الصورة نحو يا عبدوهم لا يمنع ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد  
تقدم أي في قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع (قوله والثاني أنهم) أي ابنوا ما بعده (قوله  
وبنى) أي المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنيا على ضم مقدرة كخمسة عشر ونقل السبوطي

أنها جملة لامها واحد ام كما وبني على الفتح والأول قول الكسائي والقراء وأبي عبيدة وحكي عن الاخفش عن  
والثاني قبل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسرة فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة



من غير تركيب قال في الارتشاف وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وبنه أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها وأما إثبات الياء والالف في قوله يا ابن أمي ويا شقيق نفسي • وقوله يا ابنه عمي والاولى واجهي • فضرورة أماما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم • تنبيه • نص بعضهم (١١٥) على أن الكسر أجود من الفتح وقد

قرئ قال يا ابن أم بالوجهين (وفي النسخة) قولهم يا (أبت) ويا (أمت) بالهاء (عرض) والاصل يا أبي ويا أمي (واكسر أو افخ ومن الياء التعاض) ومن ثم لا يكاد أن يجتمع معان ويجوز فتح التاء وهو الأقيس وكسرها وهـ والاكسر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة • تنبيهات في الاول فهم من كلامه فوائد • الاولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون الا في النسب • الثانية أن ذلك مختص بالاب والام • الثالثة أن التعويض فيها ليس بلام فيجوز فيها ما جاز في غيرهما من الوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض • الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله • يا أبتى لازلت فينا فلما • لنا أمل في العيش مادمت عائشا فضرورة وكذا قوله • يا أبتاعك أو عسا كا

عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما في الارتشاف (قوله قال في الارتشاف الخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) أي وأبقوا الكسرة دلالة على أن الكلام في الكسر (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قيلتان قيل وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها وإذا ثبت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالخامس خمسة أوجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات وهو قريب لغة سادسة وهي الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها بعد هاء عن المنادي نصريح أي مع عدم سماع حذفها في غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يراد أن البعد موجود فيها أيضا (قوله ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم) ولا يراد يا ابنه أم يا ابنه عم لان ابنه هي ابن زيادة التاء (قوله وفي النسخة أبت أمت عرض) وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاق بفتح مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتح لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لعل على التاء لان في موضع الياء التي يسبقها عراب المضاف إليها سم (قوله ومن الياء التعاض) انما عوض تاء التانيث عن الياء اذا أضيف إليها الاب أو الام لان كلا منهما مظنة التفعيم والتاء تدل عليه كافي علامة اه حفيد ووجهه في الكشف بان تاء التانيث وياء الاضافة متساويتان في أن كلامهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخر وفيما ذكر نصريح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف في نحو يا عبدا كإمريته (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاول والفتح أقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من صدارة المصنف (قوله وهو الأقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الاصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أي لان الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا (قوله لا يكون الا في التاء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أي لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الوجه السابقة) أي في المنادي المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظريته سم بان العروض لا ينافي اللزوم وقد يقال شأن المعارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء والالف) منى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف ما قبله سم أي فان فيما قبله جمع بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب لان الالف بدل عن الياء لا عوض عنها كما وقع لبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التي يوصل بها آخر المنادي الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادي البعيدة والمستغاث والمنسذوب (قوله وجوز الشارح الامرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادي (قوله على مامر) أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هي التي يوصل بها آخر المنادي المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لعل على القول بانها بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لانه حتى تعد في اللغات والا كانت إحدى عشرة لغة زيادة الجمع

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادي اذا كان بعيدا أو مستغاثا أو منسذوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الامرين • الثاني اختلاف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فأجازه القراء وأبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه مع من العرب من يقول يا أبت ويا أمت بالضم وعلى هذا فيكون في ندائه اعترافا بالست السابقة في نحو يا عبدا وهذه الاربعة أعني تثنية التاء والجمع بينها وبين الالف في نحو يا أبتاعلي مامر • الثالث يجوز

ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التانيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين في السبع ورسمت في المعصم بالتاء (أسماء لازمت النداء) (وقيل بعض ما يخص بالنداء) أي لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة يافلة واختلف فيها فذهب سيدي به انهما (١١٦) كائتان عن تكرير فنقل كاية عن وجل وقله كاية عن امرأه ومذهب الكوفيين

أن أصلهما افلان وفلانة فرجا ورده الناطم بأنه لو كان مرخا لقبيل فيه فلا ولما قبل في التانيث فله وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن قل وقله كاية عن العلم مخوزيد وهند بمعنى فلان وفلانة وعلى ذلك متى الناطم وولده قال الناطم في شرح التسهيل وغيره أن يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة قال وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كاية عن العلم وأن أصلهما افلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين (لؤمان) بالهمز وضم اللام وملائم وملائمان بمعنى عظيم اللؤم (لؤمان) بفتح اللؤم بمعنى كثير النوم (كذا) أي مما يختص بالنداء في تنبيهها في الأول إلا كثر في بناء مفعلان نحو وملائمان أن يأتي في الذم وقد جاء في المدح نحو يامكرمان كاه سيمويه والا خفش ويا مطيبان وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تعضيف مكذبان وليس بشيء الثاني

بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقف (قوله على أنها تاء التانيث) أي بحسب الأصل (قوله ورسمت في المعصم بالتاء) أي رسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني

**أسماء لازمت النداء**

يجوز كون لازمت فعلا ما شيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا إلى النداء أو منونا تاء النداء على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالنداء) أشار إلى أن هنالك ألفاظا أخرى تختص بالنداء كائت وأمت (قوله أي لا يستعمل في غير النداء) أشار به إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عن تكرير) أي من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بانه لو كان) أي المذكور من قل وقله مرخا أي مرخم فلان وفلانة لقبيل فيه أي في بعضه وهو قل بقرينة ما بعده فلا لانه لا يحذف في الترخيم مع الاستعمال قوله من حرف مد زائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف حق ترخيمه يافلا وقوله ولما قبل في التانيث فله أي بل كان يقال فلان وكان الاختصر والا وضع أن يقول ورده الناطم بانهم قالوا كائتا مخرجين لقبيل في الأول فلان في الثاني فلان (قوله وذهب الشلوبين إلخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كائتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كاية عن العلم) أي الشخصى لمن يعقل وكان الظاهر كائتان (قوله وهما الأصل) المراد بالأصل هنا في قوله لا في وأن أصلهما فلان وفلانة كما ناعليه قبل تخفيفهما بحذف الألف والتون بالترخيم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كائتان عن العلم وأصلهما افلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيم الكوفيين يقولون هما كائتان عن العلم وأصلهما افلان وفلانة فدخلهما بخصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الحاشية أن مادة فلان مخالفة لمادة قل عند المصنف كما أن الأمر كذلك على مذهب سيدي به الصحيح فيه نظير (قوله بالهمز) أي الساكن (قوله أي مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله يامكرمان) بفتح الراء كزياد وهو العزيز المكرم دماميني (قوله تعضيف مكذبان) أي تحريفه وسماء تعصيفا اقربيه من التعصيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشيء) مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ من ذلك من تعبيرة بالاطراد فيها بعد هادونها (قوله وهو) أي الاجماع (قوله فتقول يا مخبثان إلخ) قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذي سمع منه أي من مفعلان ستة ألقاظ مكرمان وملائمان ومخبثان ومكذبان ومطيبان ومكذبان قال وحكي ابن سيده رجل مكرمان وملائمان وامرأته ملائمة فنههم من أجاز استعماله في غير النداء بقله وخرجه أبو حيان على اضمار النقول وحرف النداء والاصل رجل وقول فيه يامكرمان (قوله وزن يافعال) أي موازن رني يافعال وكذا يقال في قوله لا آتي وشاع في سب الذكور وزن يافعل وفي الانبياء ياهنا وفيها يأتي إشارة إلى اختصاص سب الانثى والذكور المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) سميت امرأه الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أي خبيثة (قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يالكاع (قوله والامر هكذا إلخ) وجه ذكره هنا مناسبة لخواص المتعلق بما هان في وزنه وبناءه على الكسر وشرطه سم أي فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أي ككيات في الوزن لا في النداء (قوله أي اسم فعل الامر) أي فكلامه

قال في شرح الكافية أن هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح في غير مفعلان فان فيه على خلاف أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفي الانثى يا مخبثانة واطراد في سب الانثى وزن يافعال نحو يا خبثان يا لكاع يافسان وأما قوله أطوف ما أطوف ثم أرى إلى بيت قعيدته لكاع فضرورة (والامر هكذا) أي اسم فعل الامر مطرد

(من الثلاثي) عند سيبويه نحو زال وزال من زل وزل في تنبيهان (١١٧) الاول اهل الناطم من شروط القياس على هذا

النوع أربعة شرط الاول  
أن يكون مجردا فاما غير  
المجرد فلا يقال منه الا  
ما سمع نحو ذاك من أدرك  
• الثاني أن يكون تاما فلا  
ينبغي من ناقص • الثالث  
أن يكون متصرفا الرابع  
أن يكون كامل التصرف  
فلا ينبغي من يدع ويدر  
• الثاني ادعى سيبويه  
سماعه من غير الثلاثي  
شذوذا كقرفار من قرفر  
في قوله • قالت له ربح  
الصبي قرفار وعرفار  
من عرفار في قوله يدعو  
ويلدhem عرفار وقاس  
عليه الاخفش ورد  
المبرد على سيبويه سماع  
اسم الفعل من الرباعي  
وذهب الى ان قرفار وعرفار  
حكاية صوت وحكام عن  
المأزني وحكي المأزني عن  
الاصمعي عن أبي عمرو ومثله  
والصحيح ما قاله سيبويه لانه  
لو كان حكاية صوت لكان  
الصوت الثاني مثل الاول  
نحو غافق فلما قال عرفار  
وقرفار تخالف لفظ الاول  
لفظ الثاني علم انه محمول  
على عرفار وقرفر (وشاع  
في سب الذكور) يا (فعل)  
نحو قولهم يافسق بالكعب  
ياغدر ياخبث (ولا تقس)  
عليه بل طريقه السماع  
واختار ابن عصفور كونه  
قياسا ونسب لسيبويه  
(وجرى الشعر فل) قال

على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أي ودال الامر هو مع كونه لا يناسب  
صنيع الشارح يرد عليه أن دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثي) جعله الشارح  
مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطراد سم وعليه فالامر معطوف  
على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطر دخبر أو هكذا خبر أو  
ومطر دخبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مجموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد اذ ليس  
لاحد أن يبتدع صيغه لم يقلها العرب قال الاندلسي ومنع المبرد قوى فالاولى أن يتأول قول سيبويه  
هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشيعاء اه دما بيني وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقبس فيها  
أي في فعال سبوا وفعال أمر أي فلا يقال باقباح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على زال اه ومنه  
يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سبوا وفعال أمر او الموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند  
سيبويه متعلقا باطراد في كلام المتن ومطر د في كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى  
صنيع الشارح تعلقه بمطر د في كلامه فاعلم ما في قول البعض ان عند سيبويه متعلق باطراد (قوله على  
هذا النوع) قال البعض أي على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو  
موافق لقول شيخنا أي نوع زال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي وكذا ما قبله أو  
براد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه  
فانظره (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه  
ثلاثيا لان الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) نخرج نحو نعم وبئس (قوله ادعى سيبويه  
سماعه) أي سماع اسم فعل الامر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرفار) أي  
صوت وعرفار أي العب (قوله يدعو ويلدhem) أي صغيرهم بها عرفار أي هلو للعرعة وهي لعبة  
الصبيان اه فاضى وويلد فاعل يدعو وكافله شيخنا السيد وانظر مر جمع ضميرها (قوله حكاية  
صوت) أي قرفار حكاية صوت الرعد وعرفار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثاني) أي  
لكان اسم الصوت الثاني وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بان يقال عرفار وقرفروان يقال عرفار  
وقارفار (قوله علم أنه) أي ما ذكره محمول على عرفار وقرفر بصيغة الامر أي دال عليه دلالة اسم  
الفعل على الفعل (قوله يافسق الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكن وعادر  
وخبيت (قوله بالكعب) ذكر في القاموس من معاني الكعب اللقيم والبلد والاحق والصغير والوسخ قيل  
قد يرد في غير النداء كحديث لانقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا الكعب ابن لكعب وقوله  
عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما أين لكعب أي الصغير وقيل هو في الحديثين  
ابن من المختص بالنساء بل هو فيهما ووصف منصرف غير معدول كظم ومؤنثة لكعبة أما المختص  
بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن الكعب ومؤنثة الكعب (قوله بل طريقه السماع) أي والمجموع  
منه الالفاظ الاربعة المذكورة (قوله في لجة) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر واللجة بفتح اللام  
اختلاط الاصوات في الحرب وقوله أمسك فلا ناعن فل مقول لقول محذوف أي في لجة مقول فيها  
أمسك فلا ناعن فل أي منع فلا ناعن فلان يصف الشاعر بلا أقبلت وقد أثارت أيديهم الغبار وشبه  
تراجعها ومدافعة بعضها بعضا بقوم في لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك فلا ناعن فلان أي اجز  
بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجرى الشعر فل المقضي أن فل المحذوف وروفي  
الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المناجخ) درس عفا ومناجخ يضم الميم وبالهاء  
الفوقية اسم موضع وكذلك أن بالوحدة تصرع وفي القاموس أن درس يأتي لازما بمعنى عفا  
ومتعدا يقال درسته الريح (قوله ان المختص) يدل من مامر أو بيان وقوله كاية عن اسم الجنس أي

الراحم في لجة أمسك فلا ناعن فل والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون لضرورة كقوله درس المنا  
جناح فأبانه أي درس المنازل وليس هو فل المختص بالنساء إذ معناهما مختلفان على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كاية عن اسم

الجنس وفلان كتابة علم

وماتم ما مختلفة فالمختص  
ماتم فلان فلو صغرنه  
قلت في وهذا مادته فلان  
فلو صغرنه قلت فلان وقد  
تقدم بيان ما ذهب اليه  
المصنف في حاشيته وقال  
في نداء المجهول والمجهولة  
ياهن وياهنه وفي التثنية  
والجمع يا هنان ويا هنتان  
وياهنون وياهنات وقد  
يسل أو اخرهن ما يلي آخر  
المندوب نحو يا هناه  
وياهنه يضم الهاء وكسرهما  
وفي التثنية والجمع يا هنانية  
وياهنانية وياهنونا  
وياهنوناه والله أعلم  
بلاستغاثه

(إذا استغث اسم منادى)  
أي نودي بالخاص من شدة  
أربعين على مشقة (خفضا)  
غالباً باللام مفتوحاً حال  
من اللام (كالمترضى)  
وقول عمر رضى الله عنه  
يا لله خفضه للتخصيص على  
الاستغاثه وفتح اللام  
لوقوعه موقع المضمر لكونه  
منادى وليحصل بذلك فرق  
بينه وبين المستغاث من  
أجله وإنما أعرب مع  
كونه منادى مفرداً معرفة  
لأن تركبته مع اللام  
أعطاه شبهاً بالمضاف وقد  
فهم من النظم فوائد  
الاولى أن استغاث

قوله وياهنه يصح كتابته بالتاء  
المربوطة والتاء المفتوحة  
كأن شريح القاموس اه

على قول سيبويه (قوله وفلان) أي الذي هو أسهل فل الواقع في البيت مجروراً أي وما ثبت لفلان  
ثبت لفل الواقع في البيت لأن أصله فلان كقوله (قوله فالمختص ماتم فلان) أي بالفلان في هذا وما  
بعده كافي النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى  
كونه فعلاً أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب اليه المصنف) لعله يشير بهذا إلى الجواب عن  
الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب إنما يظهر على  
مذهب سيبويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذي ذكره إنما يأتي على مذهبه دون مذهب المصنف  
لأنه إذا قل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كتابة عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلاناً كقوله  
وكذبه في الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف  
بأطرافه فتنبه (قوله في نداء المجهول) أي المجهول اسمه (قوله يا هن الخ) أي لكون هن في الأصل  
كتابة عن اسم الجنس وإن استعمل كثيراً كناية عما يستفحذ كره أو عن النفرج خاصة كقوله  
في مجتبه الاسماء الستة (قوله وياهنه) يسكون النون كافي الدماميني (قوله وياهنون) جمع جمع  
المذكر السالم شذوذ لأن مفردة ليس علم ولا صفة بل لم يستكمل شرطاً باب سمين (قوله يضم الهاء  
وكسرهما) أي الهاء الأخيرة كافي القارضي فالضم تشبيهاً بالضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين  
واعلم أنه سيأتي للشارح في باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلاب وقفاً ساكنة وربما أثبتت في  
الضرورة مضموماً ومكسوراً ورواها أجازاً لثباتها وصلاباً الوجهين فقوله هنا يضم الهاء وكسرهما أي  
على مذهب الفراء أوحيت ثبتت في الوصل ضرورة نظم والأهـ سـ ساكنة (قوله وياهنانية  
وياهنانية) بقلب ألف الندبة ياء فيها المحاسة كسمرتون التثنية وفيه البحث الآتي (قوله  
وياهنوناه) بقلب ألف الندبة واو المناسبة ضمة التاء وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب  
الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية في يا هنانية وياهنانية فتحفظ الالاف وهلا قلبت ضمة التاء  
في يا هناناه فحفظ الالاف كإفعل ذلك في يا هناناه وياهناناه والله أعلم

### الاستغاثه

(قوله إذا استغث اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما الذكر غير المقصودة فترد فيها الشاطبي وإيقاع  
الاستغاثه على الاسم أي اللفظ اصطلاحاً فإن المستغاث حقيقة المعنى أي مدلول اللفظ أو التقدير  
مدلول اسم اهـ سم (قوله منادى) فائدة التثنية على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى  
ولو أطلق وبحثهم خلاف ذلك أول يفهم ذلك سم (قوله أربعين على مشقة) أي على دفعه والتعبير  
بالإعانة يقتضي مشاركة المستغث للمستغاث في الدفع فصل التغير بين المتعاطفين (قوله غالباً) من  
غير الغالب ما سيأتي في قوله ولا ما استغث عاقبت ألف وقول الشارح وقد يخولون منها (قوله باللام)  
إنما اختيرت المناسبة معناها للاستغاث لأن لاهما للتخصيص أضافت على المستغاث دلالة على أنه  
مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته قاله  
الدماميني (قوله وقول عمر) أي لما طعنه أبو أو أو أو الجوسى قال يا لله للمسلمين كافي الدماميني (قوله  
للتخصيص على الاستغاثه) إذ لو قيل يا زيدا أو يا زيدا حق التركيب غير الاستغاثه من الندبة في  
الاول والنداء المحض في الثاني ويرد على كونها للتخصيص على الاستغاثه قولك يا للعلماء متعجباً من  
كثرهم إلا أن يجعل التخصيص إضافياً أي بالإضافة إلى الندبة والنداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه  
موقع المضمر) أي الذي تقع مع اللام فلا ردياً المتكلم أو مراده بالمضمر كافي الخطاب لأنما التي  
يقع موقعها المنادى وقيل لأن اللام بقية آل كاسياتي (قوله لكونه منادى) أي والمنادى واقع  
موقع الكاف (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمتصغر عليه والمتصغر له (قوله أعطاه شبهاً  
بالمضاف) أي لأن اللام ومجرورها كلمتان كالتضاميين أولان اللام أضافت معنى الفعل إلى

متعدي بنفسه لقوله اذا استغث اسم والتعويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم فذصريح في شرح الكافية بالاستعمالين الثانية أن المستغاث معرب مطاهاً الثالثة أنه يجوز اقترانه (١١٩) بأل وان كان منادى لان حرف النداء لم

يباشرها (قوله متعدي بنفسه) لوقال يتعدي بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطاهاً) أي مفرد أو غيره ومجمله كقافله سم ان جرب باللام وكان معرباً قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيًا قبل النداء فهو باق على بنيانه كالهذا فهذا مبني على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أي أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أي لان الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان باللمنادي البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقریب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقى أنه رد عليه أنه ورد المستغاث بالهاء زني قوله أعام لك ابن صهبة بن سعد الا أن يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فياشوق الخ) يصح كسر شوز ود مع و قلب على حذف ياء المتكلم وبقاء الكسرة دلالة عليها وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة وما يجيبه والنوى البعد وما أصبى أي ما أملك الى الهوى (قوله بناء على ماسيأتى الخ) قيد بذلك لبيان المقضى لكون المستغاث به في يالى محذوفاً وهو لزوم عمل فعل في ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به في يالى هو المذکور اذ لو بني بناء على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يالى محذوفاً لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذکور عمل فعل في ضميرى واحد لعدم التمثل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على منفي محذوف معطوف على قوله محذوف أي والمستغاث به محذوف لامذکور فيصير الخ وقوله وذلك الخ في معنى

التعليل لهذا الذي يصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذ لو كان مستغاثاً به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعولى) أي فيلزم عمل فعل في ضميرى واحد وهما الضمير المستتر في أدعوا والياء اذ هما الواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أي عمل الفعل في ضميرى واحد غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها أي من أفعال القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل في ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثاً به أيضاً اذ في قولك أدعوا قولى على عمل أدعوا في الضمير المستتر في الياء وأجيب بان المحذوف عمله فيها على وجه كون الثاني مفعولاً به واذا جعلت الياء مستغاثاً به لم يكن مفعولاً به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولاً به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثاً به (قوله والاصل يا آل زيد) أي أخذت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيها لا آل له نحو باللدوا هي وقدير تان يعتبرها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلو بقوله اذا الداعى المكتوب قال يالا فان الجار لا يقتصر عليه وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لانافيه دما مبني (قوله فقبل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعروض بأن الزيادة خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوباً بفتح مقدرة لاستغلال المحل بحرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أي الذى نابت عنه بالكن بتضمينه معنى فعل يتعدي بالحرف كالفتحى في نحو يالز يد وأنجب في نحو يالا الماء فلا يرد أن أدعو متعدي بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على الموضع) أي موضع المرصوف لانه مفعول كأمرو وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وحزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كأمرو (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد تقصد الإشارة الى تأخر أو تراخي رتبة الثاني في التجدد (قوله وفي سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أي في سوى تكرر ارباع المعطوف أنت بكسر

تتعلق به قولان أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى الرابع اذا وصفت المستغاث جرت صفته نحو يالزيد الشجاع المعلوم وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة جلا على الموضع (واقبح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقوله بالقوى وبالا مثال قوى لاناس عتوهم في ازدياد (وفي سوى ذلك) التكرار

(بالكسر اثباتاً) على الأصل  
 لا من اللبس نحو  
 باللكهول وللشبان للجب  
 تنبيهات في الأول يجوز  
 مع المعطوف المذكور  
 اثبات اللام وحذفها وقد  
 اجتمع في قوله  
 يا غطفان يا رياح  
 وأبي الحشر ج الفتح النفاخ  
 • الثاني علم مما ذكر أن  
 كسر اللام مع المستغاث  
 من أجله واجب على  
 الأصل وهو ظاهر في  
 الأسماء الظاهرة وأما  
 المضمرة ففتح معه الاعم  
 الياء نحو يا زيدك وإذا  
 قلت يا لك احتمل الأمرين  
 وقد قيل في قوله فيالك من  
 ليل ان اللام فيه للاستغاث  
 • الثالث فيما يتعلق به لام  
 المستغاث من أجله خلاف  
 فقيل بحرف النداء وقيل  
 بفعل محذوف أي أدعوك  
 لزيد وقيل بحال محذوفة  
 أي مدعو الزيد • الرابع  
 قد يجوز المستغاث من أجله  
 من كفو له  
 يا للرجال ذوي الألباب من  
 نفر  
 لا يبرح السفة المردى لهم  
 دينا  
 (ولام ما استغيت عاقبت  
 ألف) فكما تقول يا زيد  
 تقول أيضاً يا زيدا ومنه قوله  
 يا زيدا اسم نيل عز  
 وغنى بعد فاقه وهو ان  
 ولا يجوز الجمع بينهما فلا  
 تقول يا زيدا

لام المعطوف ولا مغيره من المستغاث لأجله كما قد يدل له قوله بعد الثاني علم مما ذكر الخ ولو أرجع  
 الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف مع تكرار بالشمل السكلام المستغاث من أجله في صورة تكرار يا  
 أيضاً لان غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف في صورة تكرار يا بصورة عدم تكرارها  
 ولأن المعطوف الذي لم يتكرر معه يا بهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعوض من الإيهام (قوله على  
 الأصل) أي في لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لا من اللبس) أي أمن لبس المعطوف بالمستغاث  
 له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث  
 ويفهم منه أن الالباس قد يوجد إذا كررت يا ووجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف  
 المستغاث ثم أغا يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار إليه  
 سابقاً بقوله ولجصل بذلك أي يفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله وأما على تعليل  
 الفتح عما أسلفه أيضاً الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمرة لكونه منادى فأغا يحسن تعليل  
 كسر لام المعطوف هنا على به الفارضي حيث قال لأنه بعد عن حرف النداء فكانه لم يقع موقع  
 المضمرة فردت اللام إلى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمرة  
 (قوله مع المعطوف المذكور) أي مع المعطوف الذي هو مستغاث أهم من أن يكون مستغاثاً لعطفه  
 على المستغاث من غير تكرار يا ولو يكون يا تكررت معه بقرينه قوله وقد اجتمع في قوله الخ (قوله  
 يا غطفان الخ) عطف ورياح براء مكسورة فتحية مخففة وأبو الحشر ج أسماء رجال يرثيهم الشاعر  
 والنفاخ كثير النفع أي الأعطاء كما في القاموس وفيه أيضاً نفع الطب فاح فعل تسمع من فسر النفع  
 بالرائحة الذكية (قوله احتمل الأمرين) أي كون المخاطب مستغاثاً ومستغاثاً من أجله (قوله ان  
 اللام فيه للاستغاث) أي وكل من لام المستغاث ولا م المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاث فهذا  
 الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال ثالث للأمرين (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعاً  
 لشيخنا لم يذهب أحد هنا إلى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم على الفعل في ضمير متكلم اه أقول  
 هذا باطل لان العمل المذکور أغا يلزم إذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو في هذه  
 الصورة غير مضمرة لما من أن العمل المذكور أغا يمنع إذا كان على وجهه كون الثاني مفعولاً به  
 والمستغاث من أجله ليس مفعولاً به كما تقدم وحيث لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله  
 بفعل النداء فأعرف ذلك ثم رأيت السبوطي حكاه مع بقية الأقوال في متن جمع الجوامع وشرحه  
 فنته الحمد (قوله بفعل محذوف) أي مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول  
 والثالث (قوله قد يجوز المستغاث من أجله عن) أي إذا كان مستغاثاً عليه فإن كان مستغاثاً له  
 تعين حره باللام وإذا جاز الأول عن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما فأداه  
 الدما مبنى وسكت عليه شيخنا والبعوض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل النداء وجعل من سببية (قوله  
 عاقبت ألف) أي نارتها من العقبه وهي النوبة فالألف تجيء نوبة اللام نوبة أخرى ووقف على  
 ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يا زيدا) صرح الرضي والجاهلي بأنه  
 حينئذ مبنى على الفتح وأن نوابه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاث إذا لحقت المثني والمجموع على  
 حده صارا مبنيين على الياء وتقدم ترتيب ما قالاه وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أنه  
 مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز في تابعه الوجهان على  
 ما مر بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق فلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا  
 وتبعه البعض لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فيبين أثرهما تناف ولا يجمع بين العوض  
 والمعوذ اه وفي كل من العنتين نظراً أما الأولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقديره فلا ينافي  
 ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد يمنع كون الألف هو ضاعن اللام ويذهب أن كلا



وقد يجوزونهما كقوله **ألا يا قوم للجب الجب** (ومثله في ذلك) (اسم ذو توجب ألف) (بلا فرق كقولهم يا لالماء، وبالله واهي إذا نهجوا من كثرت ماوى يقال للجب والجب وبالعجبان يذو بالعجب له تنبيه) جاء (١٢١) عن العرب في نحو **يا للجب فحق اللام** باعتبار

استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثته من أجله وكون المستغاث محذوفاً **خاتمة** في مسائل متفرقة الأولى اذ وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة الحاق الألف جاز الوقف بها. السكت الثانية قد يحذف المستغاث قبل المستغاث من أجله ليكون غير صالح لأن يكون مستغاثاً كقوله **يا لالماء** أو **يا لالماء** على التوغل في بني وعدوان أي بالقوى لالماء. الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو **يا لزيد** أي أدعوك لنصف من نفسك والله أعلم **التدبئة** (المال للمنادي) من الأحكام (اجعل لندوب) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله وقت فيه بأمر الله يا عمرا أو تنزيله منزلة المفقود كقول عمرو قد أخبر بجد أصاب بعض العرب وأعمراه وأعمراه أو المتوجع له نحو فوا كذا من حب لا يحبني أو المتوجع منه نحو وأمصيناه فيضم في نحو وأزيد وينصب في نحو وأمير المؤمنين وواضرا وعمرا وإذا اضطر إلى تنوينه جاز

أصل قتأمل (قوله وقد يجوزونهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصریح (قوله **ألا يا قوم**) محذوف يا المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور في المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لا ما قاله البعض فأنظره وقوله **ذو توجب** أي منه ذاتاً أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثته غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أم باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الاتي (قوله **يا عجب الزيد**) لا يحسن أن يزداد مستغاث من أجله في متعلق لأمه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد ليرك فعله ما في كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) أي الاستغاثته به مجازاً تشبيهاً بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفاً) والأصل يا قومى للجب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح لام بالله واهي وكسرها (قوله كقوله **يا لالماء**) المثاراة المواظبة والتوغل التعمق والبغى الظلم والعدوان التعدى الفاحش وإنما كان ماوى بغير صالح لكونه مستغاثاً مع صحة نداء الناس في الجملة لكونهم مهجوعين بالوصف الذي وصفهم به فلم يقصدوا الاستنصار لأن العاقل لا يهجم من يستنصره أفاده الدماميني

### التدبئة

هي بضم النون مصدر ندب الميث إذا نأح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دما ميني وأكثر من ينسلكم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضى (قوله **يا لالماء**) نادى اجعل لندوب) فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس عنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لأن خطاب أحد المسجيين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في التدبئة واغلامك تصریح وقال الطبري المراد بالمنادي في قوله **يا لالماء** الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقلاً عن ابن يعيش وانظروا أنه لا ينافي كلام التصريح لأن كون المندوب منادى باعتبار اللفظ قد يرثى رأيت الرضى صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازاً قال فاذا قلت يا محمد اه فكأنك تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك واذا قلت واخرا اه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك اذا قلت يا لالماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أي بواو أو بالخرج نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن (قوله **يجذب**) بالدال المهملة أي يقط (قوله أو المتوجع له) أدبره صاحب التصريح وشارح الجامع في المتوجع منه لانهم ما قسماء إلى ما هو محل الالم كوارسائه والى ما هو سبب الالم كوا مصيبتاه (قوله **واضرا وعمرا**) نظري في التمثيل به بأنه منافي لمسا سبباً من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الاتي وفي المشبه به وثلاثة وثلاثين لأن يقال المراد المجهول علماً كما صرح به الشارح في باب النداء (قوله **ولا يندب الا لالماء**) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ما ليس تكررة ولا مهم ما من علم ومضاف إلى معرفة توضع بها وموصول بما يعينه حال من آل ونحو واخرا اه واغلام زبده وامن حفر بزمزم ماء وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضى لا يندب الا المعروف علماً كان أو لا فلو كان علماً غير مشهور لم يندب (قوله **كما يوضع الاسم العلم**) مسماء مراده بالاسم مقابل الصفة لا مقابل الكنية واللقب وحيث قد يقول العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب في نسخ سقوط لفظ مسماء وعلمها بقرأ يوضع بالبناء لاه فعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه قوله **كما يوضع الاسم العلم** أي بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله

(١٢١ - صبيان ثالث) ضمه ونصبه كقوله وافق عساو أن منى قدس ولا يندب الا العلم ونحوه كالمضاف إضافة توضع المندوب كما يوضع الاسم العلم مسماء (وما تكرم يندب) فلا يقال وارجله خلافاً للرياضى في إجازته ندبة

اسم الجنس المفرد ونذر  
واجب لاه (ولا) يندب  
(ما أم - ما) وذلك اسم  
الاشارة والموصول بما  
لا يعينه فلا يقال  
واهداه ولا وامن ذهابه  
لان غرض النذبة وهو  
الاعلام بعظمة المصائب  
مفقودة في هذه الثلاثة  
(ويندب الموصول بالذى  
اشتهر) اشتهر ارايعنه  
ويرفع عنه الابهام (كثير  
فهمم بلى وامن حفر) في  
قولهم وامن حفر برز  
فهمم فانه بمنزلة واعبد  
المطلباء (ومنتهى المندوب)  
مطلقا (صلته) جواز الا  
وجوبا (بالالف) الممهدة  
ألف النذبة فتقول في  
المفرد وازيد اومنته قوله  
وقت فيه بأمر الله يا عمرا  
وفي المضاف يا غلام زيدا  
واعبد الملكا وفي المشبه  
به واثلثة وثلاثينا وفي  
الصلة وامن حفر برزهم  
وفي المركب واعد بكربا  
وفي المحكي واقام زيدا  
فحين اسمه قام زيدا وجاز  
يونس وصل ألف النذبة  
بآخر الصفة نحو وازيد  
الظريف او بعضه قول  
بعض العرب  
واجب حتى الشاميتنا  
وهذه الالف (تلوها) وهو  
متمنى المندوب (ان  
كان) ألفا (مثلا حذف)  
لأجلها نحو

اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيدا فقبو زنده اتفاقا لكنه أى المضاف يشعل  
نحو واغلام رجلاه ولا يندب مشله على الصحيح والرياضى يجيزه ونذبة كل نكرة والمنع انما هو في  
المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنت تقول وامصبتناه وان كانت المصيبة غير معروفة اه دماصني  
فلو قال الشارح في اجازته نذبة النكرة كفى عبارة الله مع لكان أولى وجعل البعض المتوجع له  
كالمتوجع منه فخره (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمرة تصریح وكذا أى فلا يقال وانته ولا واياها  
الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصائب) أى المعين (قوله مفقودة في هذه الثلاثة)  
فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد ينازع في دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الاشارة  
المحسوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالى من آل أى عند الكوفيين  
وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع نذبة الموصول المبدوء بأل وان اشهرت صلته فلا  
يقال والذى حفر برزهم ما اذ لا يجمع بين حرف النذبة وأل تصریح (قوله بالذى اشتهر) متعلق  
بالموصول لا يندب أى بالذى اشتهر وانتسابه الى الموصول (قوله كبرزهم) مثال لنذبة الموصول  
عما اشتهر بلا حطة قوله بلى وامن حفر فكانه قال كوا من حفر برزهم ما اذ لا يجمع بين حرف النذبة وأل تصریح وأصل  
زمزم زم أبدال الميم الثانية زايافاله في الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أى منتها حقيقة أو  
حكما كفى الموصول فان الالف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مفردا  
أو مضافا وشبهها به أو غيرهما ما سبك (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبدئا على ضم مقدر على  
قياس ما عولنا عليه في المستغاث المحقق بالالف وعلى ما صرح به الشاطبى حيث قال اذا قلت وازيداه  
فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك واغلاماه في غلام المضاف الى الياء الاعراب مقدر في آخره اه  
وأطلق الناطم كالتحويين وصل المندوب بالالف لكنه في التسهيل قيد ذلك بان لا يكون في آخره  
ألف وهاه ولا يجوز اعبدا لاهاه ولا واجهها هاه في عبيد الله وجهها لاستئصال ألف وهاه بعد  
ألف وهاه وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره (قوله في المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه  
السابق في النداء الذى هو ليس مضافا ولا شبهها به بدليل مقابله بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا أن  
يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لكنه كقلة نذبتها (قوله واقام زيدا) اعلم أن واقام  
زيد بالالف النذبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبنى على ضم  
مقدر لكن هل مانع ظهوره ضمة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الالف كل محتمل والاقرب  
الاول لان اعتبار الملقوظ به مانعا أول من اعتبار المحذوف وكذا في نحو واسبيوهم مع ابدال ضمة  
الحكاية بكسرة البناء الاصلى فتدبر (قوله وأجاز يونس الخ) عزاجوا ذلك فى الهمع الى الكوفيين  
وابن مالك أيضا (قوله بآخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما لحاقها اقواب المندوب فقال ابن  
الخباز في النهاية انه لا خلاف فى جواز لحاقها بآخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا  
وأما البذل والبيان والتوكيد فقياس قول سبيويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعسدى  
أنهما تدخل آخر البذل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيدا وتدخل العطف النسق  
نحو وازيد وعمرا اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم فى قول عمرو وعمرا وعمرا اه كلام  
التصريح ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع فانظرو (قوله واجب حتى الشاميتنا)  
بضم الجيم تشبيه جمعة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدر من خشب وهو  
المراد هنا ضاع للقاء فدان شاميان فندبهما (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو  
حذف وجواب الشرط على هذا المحذوف ولا فرق فى حذف مثل الالف بين أن يكون جزء كلمة كما  
فى المفصو أو كلمة كفى المضاف الياء على افسه من يقلبها ألفا واذا كان متلوها ههزة تأنيث لم  
تُحذف كليا اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتصذف الالف لاتقاء الساكنين (قوله)

واموساه وأجاز الكوفيون قلبه بـاء قياسا فقالوا واموسياه (كذلك) يحذف لاجل ألف الندية (تموين الذي به كمل) المندوب (من صلة أو غيرها) مما مر كما رأيت (ثلث الأمل) لضرورة أن الألف (١٣٣) لا يكون قبلها الاقصة على ما رأيت والتنوين

لاحظ في الحركة هذا  
مذهب سيدي وبصرين  
وأجاز الكوفيون فيه مع  
الحذف وجهين فتحه  
فتقول واغلام زيدناه  
وكسره مع قلب الألف بـاء  
فتقول واغلام زيدنيه قال  
المصنف وما رآه حسن لو  
عضده سماع لكن  
السماع فيه لم يثبت وقال  
ابن عصفور أهل الكوفة  
يحركون التنوين  
فيقولون واغلام زيدناه  
وزعموا أنه سماع انتهى  
وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا  
وهو حذفه مع إبقاء  
الكسرة وقلب الألف بـاء  
فتقول واغلام زيدنيه  
(والشكل حتمًا أوله) حرفا  
(مجانسا) فأول الكسرية  
والضم واوا (ان يكن الفتح  
بوهـم لابساً) دفعا للبس  
فتقول في ندية غلام مضافا  
إلى ضمير مخاطبة  
واغلام مكيه وفي نديته  
مضافا إلى ضمير الغائب  
واغلامهوه اذ لو قلت  
واغلامكاه لالتبس  
بالمذكر ولو قلت واغلامهاه  
لالتبس بالغائبة قال في  
شرح الكافية وهذا  
الاتباع يعني والحالة هذه  
متفق على التزامه فان كان  
الفتح لا يلبس عدل بغيره

واموساه) فوساه مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفة لاتقاء الساكنين والألف الموجودة  
للتندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لانه لا ختمته بألف  
غير ألف التندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف التندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف  
الأمثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذي به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه  
كذا قال البعض وقد ورد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئية الأخير  
لا تنوين مجموعته فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب (قوله كما رأيت) أي في مثال الناظم بناء على  
صرف زمر من باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أريد  
بالتنوين في كلامه ما يشمل المقدور فيما لا ينصرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا  
وواقام زيدا فاقصر البعض على قوله أي في مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيدي وبصرين) الخ  
حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع  
فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سماع فالزعم في كلامه بمعنى القول اذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب في  
حكايتهم السماع (قوله والشكل حتمًا الخ) معناه أن آخر المندوب اذا كان محركا بالكسرة أو الضم  
فإن ألف التندبة تغلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف التندبة ان  
كانت هذه الحركة وهي الفتحة موقعة في اللبس ومن ابتلاه الشكل حرفا مجانسا نحو واقوميه واقوموه  
واقامواه في ندية قومي وقوموا واقاموا مسمى بها قال انشأ رضى لو سميت بقا موقلت في التندبة واقاموه  
فتحذف واقاموا لاتقاء الساكنين وتقلب ألف التندبة واوا لانها بعد ضمة ولو سميت بقومي قلت  
واقوميه فتحذف يا قومي لاتقاء الساكنين وتقلب ألف التندبة بـاء لانها بعد كسرة اهـ وما قبل  
في قاموا يقال في قوموا فعلم أن مسألة ندية نحو قومي وقوموا مسمى بها ما دخلت تحت قوله والشكل  
الخ لازائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتمًا أوله) يعني اذا أريد زيادة ألف التندبة  
فيما ذكر ابتدأت حتمًا من جنس الحركة قبلها واوا لوقلت واغلاما فقط صح كما علم من أول الكلام  
ومما يأتي سم (قوله بوهـم لابساً) من ابست الامر عليه اذ اخلطته فلم يعرف وجهه والوهم يسكون  
الهاء ذهاب ظن الانسان إلى غير المراد يقال ووهـم في انشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا  
ذهب ذهبت اليه وانت تريد غيره فالعني ان يكن الفتح خاطئا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم  
بالتعريف فهو الغلط يقال وهم في الحساب بهم وهما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أي اتباع  
حرف التندبة للحركة قوله والحالة هذه أي كون الفتح مابسا المطلقا (قوله عدل بغيره) أي عن  
غيره (قوله في رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) أي ألفا كوازيده أو باء كواغلامكاه أو واوا  
كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على أنه جعل المد والهـاء معه ولين للارتد  
وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ما للمنادى اجعل المندوب اهـ ويدفع بان المراد بما للمنادى  
ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذ انون اضطرارا ونحو  
ذلك لا عدم زيادة الألف والهـاء الا نافضة ما ذكره بعده من جواز زيادة الألف والهـاء في المندوب  
نعم عدم وجوب زيادة الهـاء وقناعه لوم من قوله ان تردف التندبة بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهومها  
وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صلة بالألف بوهـم الوجوب  
فالتندبة عليه محتاج إليه قلخص أن قوله وان تشأ الخ محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الألف غير محتاج

إليه وبقيت ألف التندبة بحالها فتقول في رقاش وارقاشاه وفي عبد الملك واعبد الملكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجل هذا  
مذهب أكثر البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبد الملكيه واقام الرجلوه في نديته كجأز الكوفيون أيضا  
الاتباع في المثني نحو وا زيد ابسه واختاره في التسهيل (و اققازد) في آخر المندوب (هـاء سكت) بعد المد (ان زدوان تشأ) عدم  
الزيادة (فالمندوب الهـاء لا ترد) بل اجعله كالمنادى الخالي عن التندبة

وقدم بيان الأوجه الثلاثة وأفهم قوله ووافقا أن هذه الهماء لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز  
الفرء اثباتها في الوصل بالوجهين ومنه (١٣٤) قوله • ألا بعمرو وعمره • وعمرو بن الزبيره • (وقاسل) في ندبة المضاف

للبياء (واعبد يا واعبداه  
من في النداء إذا سكون  
أبدى) فقال يا عبدى  
وأما من قال يا عبد بالكسر  
أو يا عبد بالفتح أو يا عبد  
بالضم أو يا عبد بالالف  
اقتصر على الثاني ومن  
قال يا عبدى بآيات البياء  
مفتوحة اقتصر على الأول  
• تنبيه • فتح البياء في ذى  
الوجهين المدكورين  
مذهب سيويوه وحذفها  
مذهب المبرد • خاتمة •  
إذا نذب مضاف إلى مضاف  
إلى الياء لزممت الياء لأن  
المضاف إليها غير مندوب  
نحو وأولده عبد يا الله أعلم

### • الترقيم •

(ترخيم الحذف آخر  
المنادى) الترقيم في اللغة  
ترقيق الصوت وتليينه  
يقال صوت رخيم أى سهل  
لين ومنه قوله • لها بشر  
مثل الحرير ومنطق • رخيم  
الحواشي لا هراء ولا تره  
أى رقيق الحواشي وأما  
في الاصطلاح فهو حذف  
بعض الكلمة على وجه  
مخصوص وهو على نوعين  
ترخيم التصغير كقولهم  
فى أسود وسيد وسبأ فى  
بابه وترخيم النداء وهو  
مقصود الباب وهو حذف  
آخر المنادى (كأسعافين  
دعاسعادا) وإنما توسع فى

إليه بالنسبة إلى زيادة الهماء (قوله وقدم بيان الأوجه الثلاثة) أى زيادة الألف فقط والجمع بين  
الألف والهماء والطلوع عنها معا (قوله وربما ثبتت في الضرورة) أى وصلا (قوله مضمومة) أى تشديدا  
بهاء الضمير ومكسورة أى لا تنقأ الساكنين زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لحقته (قوله وأجاز  
الفرء اثباتها في الوصل) أى اختيارا (قوله ومنه) أى من ثبوتها في الوصل ضرورة والشاهد في الأول  
لأن محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة  
فهى فى حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد فى البيت أصلا وقوله وعمرو بن الزبيره هذا هو  
الصواب دون ما فى بعض النسخ ويا عمرو بن الزبيره لأن زيادة يا تختل بالوزن وتخرب الهماء وقفا  
فى البيت للروى (قوله وقاسل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة ن والياء مفعول أبدى وذا  
سكون حل من الياء (قوله واعبد يا) بفتح الياء لأجل ألف الندبة (قوله واعبد يا) بحذف الياء لا تنقأ  
الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها فتحة لأجل الألف وليس بمنى لأنه  
مضاف صم (قوله اقتصر على الثانى) أى واعبد يا غير عمل سوى الاتيان بألف الندبة على لغة من  
قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الألف المحذوفة وقلب الكسرة والضممة على لقيتهما  
فتحة لأجل ألف الندبة وبحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم لأجل ألف الندبة على لغة من قلب  
الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الأول) أى يا عبد يا غير عمل سوى الاتيان بألف الندبة (قوله  
فى ذى الوجهين) هو يا عبدى بسكون الياء ووجهاء واعبد يا واعبد يا كما مر (قوله لزممت الياء) يمكن  
حذفها على تقدير سكونها لا تنقأ الساكنين وإن لم يكن المضاف إليها مندوبا صم

### • الترقيم •

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التدرج الترقيم لغة التسهيل والتلين فلم يقيدها بالصوت (قوله  
أى سهل لين) المناسب لعبارة قيل أن يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة  
ولقول القاموس رخيم الكلام ككرم فهو رخيم لأن وسهل كرخم كخم (قوله رخيم الحواشي) لعل  
المراد بها الكلمات وفى القاموس الحاشية جانب اشوب وغيره وقوله لا هراء الخ الهراء ضم الهماء  
وتخفيف الراء الكلام الكثير والترقيق التون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامها متوسط  
لا كثير يمل ولا قليل يحل (قوله ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لأجل التصغير (قوله وهو  
حذف آخر المنادى) أى للتخفيف لا للإعلاء ولم يقيده بالترخيم كونه حرفا فمثل كلامه الحرف  
والحرفين وعجز المركب ورد على التعريف أنه غير مانع لشمله نحو يايد وبأدم اذ فى كل حذف آخر  
المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتباره قيد الحبيبة أى من حيث هو آخر المنادى فأعرف ذلك (قوله  
فى ترخيم) فى معنى الياء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن  
كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفرقه عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولا له)  
ردبان الترقيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشئ بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قليلا  
على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لأرادة الترقيم لكن يلزم أن المعنى رخيم لأرادة الترقيم  
مثل اضرب لأرادة الضرب وفيه رككة لا تختفى (قوله أو مصدر فى موضع الحال) أى من فاعل  
أحذف أى مرغا لا من المنادى لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط اتیان الحال من  
المضاف إليه موجود فى الحال المضاف إليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على  
حذف مضاف) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترقيم (قوله لأنه) أى أحذف بقيد تعلقه

ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير بانس بالتغيير فهو ترقيق • تنبيه • أجاز الشارح فى نصب  
ترخيم ثلاثة أوجه أن يكون مفعولا له أو مصدرا فى موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادى وجهها راء وهو أن  
يكون مفعولا مطلقا وناسبه إلى حذف لأنه لا يقيه فى المعنى وأجاز المكوردى وجهها خامسا وهو أن يكون

مفعولا مطلقا لعل محذوف أي رخيم ترخيما (وجوزنه) أي جوزا الترقيم (مطلقا في كل ما أنت بالها) أي سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله \* أفاطم مهلا بعض هذا التردد \* وكقوله جاري لا تستكري عذيري ونحو يا شاد جني أي أقمي بالمسكان يقال دجن بالمسكان يدجن دجونا أي أقام به (تنبيهات) الأول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادي المبني لأخراج التكررة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترقيم في نحو قول الأعشى يا جارية خذي بيدي أعير عيني ولا في نحو يا طلمة الخبر وأما قوله يا علقم الخبر قد طالت أقامتنا فإدركه الثاني شرط المبرد (١٣٥) في ترقيم المؤنث بالهاء العلية فقع

ترقيم التكررة المقصودة والصحح جوازه كما تقدم الثالث منع ابن عصفور ترقيم صاعمة بن قلعمة لأنه كناية عن الجهول الذي لا يعرف وأطلاق النخاعة بخلافه وليس كونه كناية عن الجهول بما أع لأنه علم جنس \* الرابع إذا وقف على المرخم يحذف الهاء فالغالب أن تحقه هاء ساكنة فتقول في المرخم ياطلمه فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيويه وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليسه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بمحذوها من أعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض إلى قوله \* فني قبل التفرق يا ضباعا \* فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ونص سيويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة وأشار بقوله غالبا إلى أن بعض العرب

بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترقيم (قوله مفعولا مطلقا لعل محذوف) أي ناب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله أحذف الخ من التأكيذ اللفظي بالمساوي لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترقيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الاتي بدل من فعله وجوز الشيخ خالد وجهه سادس وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع أداته وحذفت التاء من جوابه بالضرورة والتقدير أن أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطاقا) أي عن التقيد الاتي في غير المؤنث بالهاء بقوله إلا الرباعي الخ لكن المراد الإطلاق عن ذلك في الجملة والألاقتضى جواز ترقيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مكررا كاستناد يا وليس كذلك أفاده ميم وإلى كون الإطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أهلى مهلا قال العين ومعناه كفي (قوله عذيري) العذير بفتح العين المهملة وكسر الهمزة الالهة ما يعذر الإنسان فيه أه فإرضى وهو صادق بما يعذر الإنسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ العذير بكسر الهمزة الالهة المعجمة الأمر الذي يحاوله الإنسان ويعذر على فعله (قوله يا شاد جني) أي يا شادة وهو مثال للثلاثي (قوله بالمنادي المبني) يشمل المبني قبل النداء كنداء مع أنه لا يرخم على الأصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتي (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أي في قوله أو غير علم مع عمله بجاري وباشا (قوله صاعمة بن قلعمة) الذي بخط الشارح صاعمة بن قلعمة بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لأنه علم جنس) ولهذا منع الصرف أه دما ميني (قوله يحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهملة (قوله لم تلحق) لأنه نقص لما عزموا عليه من جعله اسمًا تاما حتى ينوء على الضم ميم (قوله كليتي) بكسر الكاف أي دعيتي من وكه وكلا وناسب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العين وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا ناعب الآن يكون التقدير ناعب صاحبته ثم رأيت في القاموس ما نصه وهم ناصب منصب على النسب ومع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض بنصبه أوجهه كانصبه أه فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن ونامروان يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجهه (قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لأنها) أي الفتح وأنه باعتبار الخبر وهو حركة (قوله ياربع) قال ابن غازي ولا يمكن دعوى إعراب ربيع لأنه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أمية (قوله هي) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أقم التاء) أي زادهابن الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخم (قوله غير معتد بها) أي غير أعلمها تأنيث التي كانت محذوفة للترخم إذ لو اعتد بها لما كان مرخا

يقف بلا هاء ولا عوض حتى سيويه ياحرمل بالوقف بغير هاء قال أوجهان أطلقوا في لحاق هذه الهاء ونقول إن كان الترخم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح الخامس اختلاف النخاعة في قوله \* كليتي لهن يا أمية ناصب بفتح أمية من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف وقيل بنى على الفتح لأن منهم من بنى المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب فهو نظير لارجل في الداروا نشدها القائل \* ياربع من نحو الشمال هي \* بالفتح وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصارت في التقدير يا ميم ثم أقم التاء غير معتد بها وقطعها

لأنها واقعة موقع ما يستحق النقص وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة المنووبة وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل قصت انباء الحركة ما قبلها  
وهو اختيار المصنف (والذي قدر خا (١٣٦) بحذفها) أي بحذف الهاء (وقره بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ولو كان

ليسا ساكا زائدا كما لا  
أربعة فصاعدا فقول  
في عقوبة يا عقبا بالالف  
وأجاز سيبويه أن يرخم  
ثانيا على لغة من لا يراعي  
المحذوف ومنه قوله  
أحار بن بدر قد وليت ولا بة  
يريد أحارثه وقوله  
يارط أنت فاعل ما قبله  
أراد يارطه (واحظلا)  
أي اصنع (ترخيم ما من هذه  
الها قد خلا) الأبراعي فا  
وق) أي فاكتر (العلم  
دون اسافه و) دون  
(اسناد متم) وهذه أربعة  
شروط الأول أن يكون  
رباعيا فصاعدا فلا يجوز  
ترخيم الثلاثي سواء سكن  
وسقطه فحوز زيد أو تحرك  
محو حكم هذا مذهب  
الجمهور وأجاز ابنه فراء  
والأخفش ترخيم المحرك  
الوسط وأما الساكن  
الوسط فقال ابن عصفور  
لا يجوز ترخيمه قول واحد  
وقال في الكافية ولم يرخم  
خوبك رأحد والعصم  
ثبوت الخلاف فيه حكى  
عن الأخفش وبعض  
الكوبيين إجازة ترخيمه  
ومن نقل الخلاف فيه أبو  
البقاء العكبري وسأحب  
المهابة وابن الخشاب وابن  
هشام الثاني أن يكون  
هلما وأجاز بعضهم ترخيم

(قوله لأنها واقعة الخ) لوقال لاستحقة اقفا الفتح بوقوعها قبل هاء التانيث لكان أو نضع وأنصر  
(قوله وقيل فتمت الخ) أي كفصحة ذال يازيد بن عمرو وانباء الفصحى التون بل الاتباع هنا أولى  
لأنه في كلمة ولأنه اتباع متأخر لا تقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره  
المصنف مراعاة المنوط وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التانيث المحذوفة  
للترخيم المقتضية فتح ما قبلها (قوله وقره بعد) أي بعد حذفها (قوله فتقول في عقوبة) أي في ترخيمه  
وهو ينفع العين المسهلة والقاف يسكون التون بعدها موحدة يقال عقاب عقوبة أي حديدة  
المحالب (قوله أن يرخم ثانيا) أي أن يبقى بعده ثلاثة أحرف سبوطي (قوله على لغة من لا يراعي  
المحذوف) أي من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاعرا رخم أو لا يتخلف  
الناء على لغة من لا ينتظر يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولو قيل أن المؤنث بالناء يجوز في ترخيمه  
حذف الناء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كافي منصور لكان قولنا شيدا ثم قال وانظر على  
مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذي قبل الآخر هل تعين لغة من لا ينوي أولا اه وكلام  
العين صريح في عدم التعيين فانه ضبط حارفي البيت بكسر الراء حث قال والشاهد في أحار بن بدر  
حيث أريد به حارثة مرخمه أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو حذفها ثم رجعه تابا بحذف الناء  
على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المفيد بانه من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم  
الأول أن قوله - على لغة الخ متعلق بإجازة أو محذوف تقديره أن رخم أولا على لغة الخ لا بقوله أن  
يرخم ثانيا (قوله ما قبله) ينفع الثالث تقريره بقوله بعد والمرء يستعين إذا لم يصدق (قوله أراد  
يارطه) علم مقول من اسم ثمرة يد بع ما قبل حمزة زائدة وألفه أسليه وبهضده قولهم مرطى  
وقيل همزة أسليه وألفه زائدة للأحقاء بمرخمه وبزیده قولهم مأروط اه اس عازي (قوله  
العلم) بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعي (قوله واسناد) أي في أغلب  
بدليل قوله الآتي وقيل رخم جملة (قوله متم) على رية اسم المفعول نعت اسناد قال سم كانه  
احترار عن النسبة الإضافية والتوسيمية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أي لا يلزم نقص  
الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم المحرك الوسط) أي تنزلا الحركة للوسط منزلة  
الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصر وف وقر الجمهور أن حركة الوسط طغث اعبرت في  
حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أسلي وأصله البس الحذف هنا  
وأراد على حرف بعينه بل على أي حرف كان آخرا فهو منطلة الاشتباه بخلاف عدم انصرف فانه  
حذف التنوين لا غير (قوله رابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الحضراوى (قوله أن يكون هلما)  
أي مخصبا أو جنسيا لان العلم لكثرة بدائه يناسبه التقييد بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ)  
اعترضه شيخنا ونبعه البعض بأن أطرق كراو يا صاح شاذان لأن كلا اسم جنس خال من اتداء فلا  
يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الفهر فان من يجيز ترخيم التكررة المقصودة لا يقول  
شذوذ أطرق كراو يا صاح (قوله ويا صاح) قال في شرح الكافية ركز دما بعضهم بعضا بالصاحب  
فأشبه العلم فرخم بحذف بانه اه وليس مراده بيان أنه مقبس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن  
لا يكون ذا إضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضابقين كالثاني الواحد فالحذف منه  
بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف فالحذف  
من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المسمى والمراد بدنى الإضافة المضاف حقيقة أو حكما فدخل

التكررة المقصودة نحو يا عصف في غضنفر قياسا على قولهم أطرق كراو يا صاح الثالث أن لا يكون ذا إضافة خلافا شبه  
للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا وهو عند البصريين نادر وأند منه حذف  
المضاف إليه بأمره كقوله يا عبد هل تذكرى ساعة يريد يا عبد هنيئلا يطلب عبد هذا اللحن



وذلك علمه وتقدم أن

ترجم المضاف نادراً أيضاً  
كأن نحو يعلقم الحير

• الرابع أن لا يكون ذا

اسناد فلا يجوز ترقيم

رقنخره ولا يبط شرأسياني

الكلام عليه • تنبيه •

أهمل المصنف من شروط

الترقيم مطلقاً ثلاثة • الأول

أن لا يكون مختصاً بالبداء

والا يرخم نحو قولهم • الثاني

أن لا يكون مندوباً

• الثالث أن لا يكون

مستغاثاً أو أمراً

كما نادى منادهم

بالتم اندقأ يا مال

فضرورة أو إذ أو أجازان

خوف ترقيم المستغاث إذا

لم يكن فيه اللام كقوله

أحام لأن ابن صـ صـ

سعد

والصحيح مامـ (ومع) حذف

الحرف (الآخر) في الترقيم

(أحذف) الحرف (الذي

نـ) أي الذي تلاه الآخر

وهو ما قبل الآخر ولكن

بشروط أربعة • الأول

والله أشار بقوله (ان زيد)

أي ان كان ما قبل الآخر

زائداً فان كان أصله

يحذف نحو مختار ومنقاد

عين لان الانف فيه ما

منقلبة عن عين الكلمة

فتحذف بالاحتيا وبامتناع

• الثاني أن يكون (ليتنا)

أي حرف لين وهو الالف

والواو والياء فان كان محجوا

لم يحذف سواء كان متحركاً

نحو سفيرجل أو ساكن نحو

شه المضاف فلا يرخم كافي الدونمري (قوله وذلك علمه) أي فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز  
عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أي أن  
لا يكون منقولاً عن الجملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسيأتي الكلام عليه) يشير إلى أن  
اشتراط عدم الاسناد أكثرى كاسياني (قوله مطلقاً) أي سواء كان بناءً ثابتاً أولاً (قوله ثلاثة)  
زاد السـ موطى أن لا يكون مبنياً قبل البداء فلا يرخم نحو باحذام وقدم ذلك (قوله أن لا يكون  
مندوباً) قال شيخنا ظاهره ولو يدون ألف النديبه وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما لم يرخم المندوب  
لان الغالب زيادة الالف في آخره لمذا الصوت اطهار للتفجيع فلا يناسبه الترقيم (قوله أن لا يكون  
مستغاثاً) أي لا محروراً باللام لعدم بله ورأى البداء فيه من المصـ أو البناء على الغم فلم يرد  
عليه الترقيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف  
ولا مجرداً من اللام لان الالف الحاقلة بذى اللام والالف (قوله بالمال) أي بالمالك (قوله أمام) أي  
بأمامه وتقدم أن الاستغاثه مستغاثه بأولئك الاستغاثه بغيرها شاذة وقوله أمام فيه شذوذ من وجهين  
نداء المستغاث بغير ياء ترخمه وامل قوله لا خبر المحذوف أي ندان لك واستغاثه ثانية بعامر  
والتقدير بالك وبان معصية نعت لعامر وصدر البيت • قد انى لبقنلى القيط • وهو اسم رجل  
(قوله والصحيح مامـ) أي من أنه لا يرخم المستغاث مطام (قوله أحذف) أي وجوباً كافي ابن عقيل  
وعن الفراء لو سمى نحو حراء جاز حذف الهـ مرة فقط (قوله ولكن شرط أربعة) تقدم ما يؤخذ  
منه شرط خامس عند غير سبويه وهو أن لا يكون الآخر تائماً بالثابت كافي أوطاة (قوله الأول)  
مبتدأ آخره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائداً لا جازراً ان يكون قول المصنف ان زيد  
حبر لانه لا يصلح للحبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح وابنه الخ لا فترانه بالواو  
(قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات رجـدون وريدين اعلاما فترخم بحذف الآخر وما ذله  
ولا يجوز بقاء الالف في هندات علماً لان تاءه ليست لتأنيث كذا في الفارضى وظاهر اطـ لاقه  
جواز ترقيم ما ذكر على لغة من ينتظرون ولا ينتظر مع أن ترقيم هندات وريدين على لغة من لا ينتظر  
بالبس بندا المفرد الذي لا ترقيم فيه وترخم جدون على اللغتين بلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس  
لا يلتصقون اليه بردها لتناهم اليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما تعرفه ثم رأيت الفارضى  
قال في موضع آخر ما نصه لو سمى ريدين أو عافيه يا النسب كزيدى لزم ترخيمه على اللغة الاولى  
نحو ياريد بكسر الهمزة والواو ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو  
هندات وريدين انما يرخم على لغة من ينتظر ونحو جدون لا يرخم مطلقاً لالباس وهذا هو الظاهر  
قد بر (قوله فنقول يا محتناً وبامتناعاً) أي خلافاً للاخض حيث جوز يا محتن وبامتنع يحذف الالف  
هـ مع (قوله ليننا) قال المـ كودي حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين ولا ينافي هذا الاعراب قول  
الشارح أن يكون لـ لانه محل معنى ثم ما ذكر صريح في أن اللام مفتوحة وقول الشارح أي حرف  
لين بقضى أنه بكسرهما إلا أن يجعل يما نال معنى لبسا بفقه واحترزه المصنف عن زائد ليس لبسا نحو  
شمال فلهـ مرة حرف زائد غير لين وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل لبسا ما بدأ به في بادئ تراط أن  
يكون قبله حركة من جنسه لفظاً كافي منه ورأى تقدير كافي مصطفون علماً ان أصله مصطفون كما  
سيد كره الشارح ويستغنى عن قوله ساكاً (قوله فان كان) أي ما قبل الآخر (قوله نحو سفيرجل)  
اعترض أخرجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله نحو سفيرجل) بكسر  
القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهله هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اه قاموس وفسره  
صاحب المصباح بما يصح ان فيه الكتب قال ويذكر ووث ورمأنت باها فقيل قطرة (قوله  
يحذف حرفين) علماً بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير بوجـب عدم النظر وهو سكون آخر

فقط وقول يـ سفيرجل وباقط خلافاً للفراء في قطره فانه يجيز ياقم بحذف حرفين • الثالث أن يكون

(ساكا) فان كان محذوف نحو هبج وقنور فتقول يا هجي وباقنوه والرابع ان يكون (مكملا لاربعة قصاعدا) فان كان ثالثا لم يحذف خلافا للقراء كما في نحو (١٣٨) ثم رد وعما دوسعد فتقول يا غويا غما وباسي فالمستكمل الشروط نحو اسماء

ومر وان ومنصور  
وتعلا وتعديل علما  
فتقول فيه يا ا اسم ويا مر و  
ويا منص ويا تمل ويا قد  
ومنه قوله ويا اتم صبرا  
على ما كان من حدث  
وقوله يا مر وان مطبتي  
محبوسة (والخلف في واو  
وياه) استكملا للشروط  
المتقدمة لكن (ب) ما فتح  
قني) نحو فروعون وغريق  
علما فذهب الجري والقراء  
الى انه يحذف مع الاخر  
كأن في قبله حركة مجانسة  
فيقال يا فرع ويا غريق قال  
في شرح النكافية وغيرهما  
لا يجسر ذلك بل يقول  
يا غريق ويا فرع ونسبه  
يقال في ترخيم مصطفون  
ومصطفين علين يا مصطف  
قولا واحدا كما نبه عليه في  
شرح النكافية لان الحركة  
المجانسة فيها مقدرة لان  
أصله مصطفون ومصطفين  
والله أشار في التسهيل  
بقوله مسبوق بحركة  
مجانسة ظاهرة أو مقدرة  
(والعجز احذف من  
مركب) تركيب مزج  
نحو بهابك وسيبويه  
فتقول يا بعل وباسيب  
وكذا تفعل في المركب  
العددي فتقول في خمسة  
عشر علما يا خمسة ومنع  
القراء ترخيم المركب من  
العدد اذا سمى به ومنع أكثر

الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة القمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة القمام يضم  
(قوله ساكا) قال يس المحققون لا يطاقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة  
فقوله ساكا وصف كاشف اه ونقل ابن غازي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا  
للمعركة فلذلك أخرجه بقوله ساكا بخلاف قوله في باب التكميل ما لم يكن لينا (قوله هبج) بفتح الهاء  
والموحدة وتشديد الغنة آخره جاء مجبة الغلام المملئي أي السمين (قوله وقنور) بفتح القاف  
والنون وتشديد الواو آخره الصعب اليوس من كل شيء (قوله لم يحذف خلافا للقراء) حيث يجوز  
أن يقال يا عم ويا ثم ويا سم وقيل انما قال بالحذف في غود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة  
جمع (قوله علما) أي في حالة كون كل منهما علما وهو راجع لتعديل وأما عليه ما قبله فظاهرا وقد  
يضعف هذا بخفاء عليه لعل أيضا (قوله بما فتح قني) الباء للتعدي به الخاصة متعلقة بقني فالعني  
أنبها الفتح أي جعلنا تابعين للفتح (قوله وغريق) يضم الغين المجبة وسكون الراء وفتح النون طبر من  
طبور الماء طويل العنق تصرح (قوله علما) لما مر أنه انما يرخم من الخالي من التاء العلم قوله الى  
(أنه) أي المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبله ما وقوله كأن في قبله أي كاللين الذي قبله الخ (قوله  
قولا واحدا) أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الاخر فلا ينافي ما سبأني من أنه على لغة من لا ينتظر  
يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالالف في ترخيم مصطفون ومصطفين ويا فاضى بالياء في ترخيم  
فاضون وفاضين لا تنفاه سبب حذف الالف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من  
ينتظر فيه وجهان الرد نظر لا تنفاه السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال على هذا  
الاخير يا مصطف بفتح الفاء ويتبع يا مصطف يضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كما علم مما تقرر  
والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الاخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفى بالواو والياء على  
اللغتين والتفرقة بينهما انما هي برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة  
من لا ينتظر فله لا قبل بمنعها هنا على قياس ما مر عن الفارسي ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده  
فأعرفه (قوله فيها مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان أصله  
مصطفون) كذا في الفارسي أيضا قال شيخنا وانما جعله بالياء مع أنه واو لان آخر المقصور بقلب  
ياء في المثني والجمع على حده كما سبأني اه فواده بالأصل ما يستحقه عند التنبيه والجمع فاندفع قول  
البعض كان الصواب مصطفون ومصطفون لانه واو لا يائي اه وانما كان واو بالانه من  
الصفوة (قوله وباسيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والداميني وغيرهم جازمين  
به من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبنيا قبل النداء الا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة أعرايه  
أعرايا لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط اه سم وهذا  
الاشكال يجري في نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك اذا  
رخت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فأنك تقف بالهاء على اللغتين واذا رخت بعلم ثم وقفت فعلى  
لغة من ينوي لك أن تقول يا بعل بهاء السكت وان شئت لم تات بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على  
لغة من لم ينو فتحتم الوقف باسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف  
اه دما ميني وقوله فيحتم الخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالياء اذ اوقف عليه بعد  
الترخيم سم (قوله فتقول ياسيبوي) أي على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول ياسيبوا  
لان الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله الشارح على الاوضح (قوله  
لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي ان حصل لبس كان يكون ثم من اجبه حضر ومن اسمه

الكوفيين ترخيم ما آخره وبه ذهب القراء الى أنه لا يحذف منه الا الهاء فتقول ياسيبوي وقال ابن كيسان  
لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذف الحرف أو الحرفين قلقت يا بعل وباسي فحضر لم أربه بأسا والمنقول أن العرب

لم ترهم المركب وانما أجازوا التصويرون قياسا (تدبيه) اذ اذ رخت اثنا عشر واثنا عشرة حلين حذفت الهج مع الالف قبله  
 فتقول يا اثنى ويا اثنت كاتعفل في ترخيمهم ما لم يكن على ذلك سيويه وعلة أن يحذفها بمنزلة النون ولذلك أعربا (وقل ه ترخيم)  
 علم مركب تركيب اسنادوهو المنقول من (جمله) نحو تباطشرا و برق تحره (وذا عمرو) وهو سيويه (نقل) أى نقل ذلك عن العرب  
 قال المصنف أكثر التصويرون لا يجهزون ترخيم المركب المضمّن اسنادا كذا تباطشرا و جازلان سيويه ذكر ذلك في أبواب النسب  
 فقال نقول في النسب الى تباطشرا تباطى لان من العرب من يقول ياتباط (١٢٩) ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك أن منع

ترخيمه كثير وجواز ترخيمه  
 قليل وقال المشرح فعلم  
 أن جواز ترخيمه على لغة  
 قليلة في تنبيه في عمرو اسم  
 سيويه وسيويه لقبه  
 وكنيته أبو بشر (وان  
 نوبت بعد حذف ما حذف)  
 ما مفعول نوبت أى اذا  
 نوبت ثبوت المحذوف  
 بعد حذفه للترخيم (فالباقى)  
 من المرخم (استعمل بما  
 فيه ألف) قبل الحذف  
 ونسعى هذه لغة من بنوى  
 ولغة من ينتظر فتقول  
 يا حار بالكسر ويا جف  
 بالفتح ويا منص بالضم  
 ويا قط بالسكون في ترخيم  
 حارث وجعفر ومنصور  
 وقطر في تنبيه في الاول  
 منع الكوفيون ترخيم نحو  
 قطر ما قبل آخره ساكن  
 على هذه اللغة وحينهم  
 ما يلزم عليه من عدم  
 النظر وقد تقدم مذهب  
 القراء فيه والثاني يستثنى  
 من قوله بما فيه ألف  
 مستثنان ذكرهما في غير  
 هذا الكتاب الاول ما  
 كان مدغما في المحذوف

مضرموت قاله المشرح على الاوضح (قوله قياسا) أى على ما فيه ناء التانيث لان الجزء الثاني يشبه  
 ناء التانيث من وجوده فضع ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن ناء التانيث كذلك  
 واحترزنا بغالبين نحو معد يكرب (قوله اذ رخت اثنا عشر واثنا عشرة) بالالف فيهما على  
 الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة النون) أى المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة  
 ولذلك يضاف اثنا عشر واثنا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظيره ان الحاحب بان عشر  
 وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهم النون حذف الالف معهما كما تحذف مع النون كذا  
 في الدماميني (قوله وقيل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم ما حرف نحو ياسعا في ياسعا  
 واما حرفان نحو يامر وفي يامر وان واما كلمة برأسها نحو يامعدى في يامعدى يكرب ويا تباط في ياتباطشرا  
 واما كلمة وحرف نحو يا اثنى ويا اثنت في اثنا عشر واثنا عشرة علمن والذي استظهره سم في ترخيم  
 المركب الاسنادى اذ المينوا المحذوف أنه ان كان الباقي جملة كافي تباط فان فاعله مستتر فيه قدر  
 الضم في آخره والا كافي قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير اذا  
 سمى به يعرب لفظا فاذا نودي ضم لفظا (قوله وذا عمرو ونقل) ذا مبتدأ و عمرو ومبتدأ ثان خبره نقل  
 والجملة خبر المبتدأ الاول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصصح من جواز  
 تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى في باب النسب كما سيذكره  
 المشرح فلا ينافى أنه منع ترخيمه في باب الترخيم (قوله لان من العرب من يقول ياتباط) هذا محل  
 الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أى مجموع كلامه في الموضوعين (قوله وسيويه لقبه) سبب معنى تفاع  
 وروى بمعنى راحة والاضافة في لغة النجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطافة لان التفاع من  
 لطيف الفواكه كذا في التصريح (قوله بعد حذف) بالنون (قوله بما فيه ألف) الباء للملازمة  
 متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم النظر) وهو  
 أن يكون الاسم المتعكن الصصح الآخر ساكن الآخر اه سم وللبحر يبين أن يقولوا المنسوى  
 كالنات فليس الساكن هو الآخر في الحقيقة وكونه آخر لفظا لا محذور فيه فتأمل (قوله ما كان  
 مدغما) أى الباقي الذي كان آخره مدغما وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف  
 الذى حذف ويحتمل أن التقدير الاول الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف  
 والاول أنسب بالسباق (قوله وهو بعد ألف) ليس بغير بدل الباء كذلك كما في خواص تصغير خاص  
 اذا سميت به كافي الدماميني ولذا قال المشرح على الاوضح بعد مدة فلولم يكن قبل المدغم مدة كعمر  
 بنى على سكونه اه أى كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظر الا أن يقال مامر  
 وانما خص الالف بالذكر هنا لكثرتها (قوله نحو مضار ومهاج) أى علمن لما مر (قوله بالفتح) لانه  
 أقرب الحركات اليه أى الى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون في الحقة

(١٧ - ص ١٢٠ ثالث) وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة في الاصل حركته بها نحو مضار ومهاج فتقول فيهما ما مضار ومهاج بالكسر  
 ان كانا اسمي فاعل وبالفتح ان كانا اسمي مفعول ونحو تهاج تقول فيه يا تهاج بالضم لان أصله تهاجج وان كان أصلى السكون  
 حركته بالفتح نحو امصار اسم بقله فان وزنه افعال مثلين أولهما ساكن لاحظه في الحركة فاذا سمى به وورخ على هذه اللغة قيل يا امصار  
 بالفتح فحركته بحركة أقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام الناطم في التسهيل والحكاية تعيين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف  
 النقل عن سيبويه فقال السيراني يفتح الفتح وقال الشلوين يفتحاره ويحيز الكسر ونقل ابن عصفور عن القراء أنه يكسر على  
 أصل التهاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي الى متحرك

فعلى هذا يقال يا سمع الثانية (١٣٠) ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمى نحو فاضون ومضطفون من جوع معتل اللام فانه

يقال في ترخيمه يا قاضي  
ويا مصطفي برد الباء في  
الاول والالف في الثاني  
لزوال سبب الحذف هذا  
مذهب الاكثرين وعليه  
مشي في الكافية وشرحها  
فكذلك اختار في التسهيل  
عدم الرد (واجعله) أي  
اجعل الباقي من المرخم  
(ان لم ينو محذوف كما لو  
كان بالآخر وضاع ما أي  
كلا سم التام الموضوع  
على تلك الصيغة فيعطى  
آخره من البناء على الضم  
وغیر ذلك من الهمزة  
والاعلال ما يستحقه لو  
كان آخر في الوضع فتقول  
يا حار ويا جعف ويا منص  
ويا قاط بالضم في الجميع كالو  
كانت أسماء تامه لم يحذف  
منها شيء في تنبيهنا  
الاول لو كان ما قبل  
المحذوف معتلا قدرت فيه  
الضمه على هذه اللغة  
فتقول في ناجية يا ناجي  
بالاسكان وهو علامه تقدير  
الضم ولو كان مضموما  
قدرت ضمها غير ضم الاول  
نحو تحتاج ومنصه الثاني  
يجوز في نحو يا حار بن زيد  
على هذه اللغة ضم الراء  
وقضها كما إذا زل ذلك في نحو  
يا بكر بن زيد (فقل على)  
الوجه (الاول) وهو مذهب  
من ينتظر (في) ترخيم (ثمود  
يا ثمود) بابقاء الواو لانها  
تتحكم لها بحكم الحذف ولم

لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبارة المشرح على الاوضح فحذفه بحركه اقرب  
المحركات اليه وهو الحاء وضمه يرابطه عليها يرجع الى الطرف الاخير كالراء من اسهار وهذه العبارة  
هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المحركات بالحركات فتؤول بالمحركات كافي  
عبارة على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا سمع) أي بالفتح لان الكلام في لغة من ينتظر (قوله  
الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقيد بالواو وغير جيد لان الحكم  
كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى الباء نحو فاضين ومضطفين دما ميني (قوله لزوال سبب الحذف) وهو  
انقضاء الساكنين (قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاض بالضم ويا مصطف  
بالفتح لان الساكن الاخير كالثابت انقضاء الساكنين موجود تقديره ولا خلاف في رد الباء  
والالف على لغة من لم ينو كانه دم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح بنو بضمه  
وبنائه للمجهول ورفع محذوف على التباينة عن الفاعل وفي نسخ ان لم تنو محذوف بافتتاح تنو  
بضمه وبناؤه للفاعل ونصب محذوف فاعلى المفعولية وهو اوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف  
ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المسكودي في موضع المفعول الثاني لاجعله  
واظنا هو ان ما في قوله كذا رائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه مقما بالآخر في الوضع اه خالدا واما  
كان هذا هو اظنا هو مع ان الحق يقبحه فزيد الثاني دون الاول لوقوعه في مركزه لكثرة زياده  
ما بخلاف لو (قوله بالآخر) أي آخره به الدخول سم (قوله من الهمزة والاعلال) أي ان كان آخره  
محذوبا على حاله والاعلال كافي غود فانه يقال فيه غنى بقلب الواو يا والضمه كسرة (قوله على  
هذه اللغة) أي لغة التمام واما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم يا ناجية يا ناجي بالفتح كافي سم  
(قوله يا ناجي) مشكل مع قوله الاتي وانتم الاول الخ نعم ان خصصنا ما يأتي بالضمه وهذا باء العلم فلا  
اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه ان تخصيص ما يأتي بالضمه لا يوافق سماع الشارح  
الاتي لانه جعل كلام المصنف فيما يأتي عامنا للضمه وغيره والذى ينبغي عندى حل ما هنا على  
ما اذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتي على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتي ما يؤيده  
(قوله ولو كان) أي ما قبل المحذوف مضموم ما قدرت الخ أي على هذه اللغة ومن قوى لم يقدر شيئا  
وظاهر قول الشارح قدرت ضمها أنه مبنى على ضم مقدمه والذي في التصريح أن نحو تحتاج ومنص  
على لغة التمام مبنى على ضمّه حادثه للبناء غير الضمه التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز  
اتباعها والضمه التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وآيت بضم غير ضم الاول  
لوافق ما في التصريح والاقرب عندى ما مشى عليه الشارح وان صفه البعض تبعاً للتصريح لان  
تقدير ضمّه أسهل من تكلف ذهاب الضمه الاصلية وحديث ضمّه أخرى للبناء وما استدلل به صاحب  
التصريح لانه من جواز ان يكون رفع التابع اتباعاً للضمه المقدرة كافي يا سيدي به العالم برفع  
العالم للضمه المتفوطهم فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وقتعها) ومرانها كسرة على لغة  
الانتظار في نحو يا حار بن زيد تثبت الراء (قوله وقل يا غنى على الثاني بيا) يفهم من تقدير الشارح  
قل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وابقاء الواو في الجملة الاولى أن في  
كلام المصنف احتيا كاجت حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبتته في الاخرى (قوله بقلب الواو  
ياء) أي والضمه كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا  
الضمه كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس في العربية الخ) وذلك لزيد الثقل بخلاف الباء التي قبلها  
كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجوز في الاول وجاز في الثاني مع أنه أثقل وكذا يقال  
في المبني اه دفوسرى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل

اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب (١٣١) المبني نحو هو وذو الطائفة وبذكر الضم

نحو دولو وعزرو وباللزم  
نحو هذا أبوك وقل في  
ترخيم نحو صبيان وكروان  
على الاول يا صهي ويا كرو  
بفتح الباء والواو لماسبق  
وعلى الثاني يا صها ويا كرا  
بقلمهما ألفا اتحرهما  
وافتح ما قبلهما مامع  
عدم المانع الذي سيأتي  
ببانه كفاعل برى ودعا وقل  
في ترخيم سقاية وعلاوة على  
الاول يا سقاي ويا علاو  
بفتح الباء والواو وعلى  
الثاني يا سقا ويا علا  
بقلمهما همزة لتطرفهما  
بعد أنف زائدة كفاعل  
برشاء وكسا وقل في ترخيم  
لات مسمى به على الاول  
يا لا وعلى الثاني يا لا  
بضعيف الالف لانه لا يعلم  
له ثالث يرد اليه وقل في  
ترخيم ذات على الاول يا ذا  
وعلى الثاني يا ذا وابد  
المحدوف وقل في ترخيم  
سفيرج نصغير سفيرجل  
على الاول يا سفير وعلى  
الثاني يا سفير عند الاكثرتين  
وقال الاخفش يا سفيرل  
رد اللام المحدوفة لاجل  
التصغير وفروع هذا الباب  
كثيرة جدا وفيما ذكرناه  
كفاية (والترزم الاول في)  
موضعين الاول ما يوهوم  
تقدير غمامه تذ كبر مؤنث  
(كسلة) وحارثة وحفصة  
قوله هو التقلب كذا في  
أكثر نسخ القاموس  
وغلطها شارحه وصوب

دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبني وأجيب بان له حكم المعرب  
لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علماء هو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبني) أي أصلها  
تقدم (قوله نحو هو الخ) أو ما نحو سنبوا اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربي ومثل بمثابة الإشارة إلى  
أنه لا فرق في الواو التي قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فان الواو فيه  
ليست لازمة فانها تنقلب الف في النصب ويا في الجسر ومما خرج باللزم نحو هو وبإبدال الواو من  
الهمزة فانه يصح فيه الهمز بديل الواو بل هو الأصل فلا يلزمه الواو (قوله صبيان وكروان) أي علمين  
لما أمر أن من شروط الترقيم العلمية أو التأنيث باتاء وكذا يقال في الأمثلة الآتية والصبيان في  
الأصل هو التقلب والتوثيق يقال رجل صبيان أي شجاع زكريا (قوله لماسبق) أي من الحكم  
على كل بانه حشو ولم يقل ألفا كما قبل على الثاني لانه شرط فلهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى  
هذا بعدهما ساكن تقدير الأعلى الثاني (قوله مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه) أي في قول الناطم  
من ياء او واو يتحرك أصل • أنشأ بديل بعد فتح متصل

ان حررك التالى الخ فالمانع الا أن يكون بعدهما ساكن (قوله كفاعل برى ودعا) فيه لف ونشر  
مرتب فرمى راجع إلى يا صهي ودعا راجع إلى يا كرا فان صهي وري يايا اللام وكرا ودعا واو ياها وكذا  
يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما عاقته على البعير بعد تمام الوقوف اه خلا (قوله  
برشاء وكسا) أهلهما رشاي وكساو (قوله بضعيف الالف) أي وقلب الثانية همزة كجاء سيأتي في  
بابه (قوله وعلى الثاني يا ذا وابد المحدوف) هو اللام أي وقلبه ألفا وارجاع العين إلى أصلها وهو الواو اذ  
أصل ذات ذوى أو ذو وعلى الخلاف حذف اللام وعوض عنها ناء التأنيث كما قيل في بنت ثم قلت  
الواو التي هي عين الكلمة ألفا اتحر كها وافتتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع  
بينهما في التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا سلم الجمع فيهما بل التاء في التثنية المحض  
التأنيث كالتاء في كل مثنى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الالف في جمع المؤنث واللام  
باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهر في هذا المحل وهو متين وان أوهم بعض العبارات خلافه  
(قوله رد اللام المحدوفة) أي لان حذفها كان بسبب عدم تأني صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم  
فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأني الصيغة معها حيث نذو أما الجيم فبب حذفها الترقيم وهو موجود  
فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالحذوفة (قوله والترزم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة  
وعليه درج الشارح وصرح الناطم في بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا التاء ليس انما يتبر في الصفة  
لا في العلم وهو الذي دل عليه كلام سيبويه ووجه أن اشتها المسمى بعلمه مما يزيد اللبس في الغالب  
قال الرضى والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترقيم على الانتظار كان أولوالا  
فلا كذا في الدماء يني وعليه فيجتمع الوجهان الترقيم على الانتظار والترقيم على عدمه اذا اللبس كل  
منهما فيجتمع ترخيم نحو فاته رأسا فاته على الوجهين يلبس يافى غير مخرجم قال يس لكن قضية  
نحو ر الناطم ترخيم المشى والجمع يحذف زيادته كما مر جواز ترخيم ما ذكرنا كان فيه لبس ولعل  
الفرق أن هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يلبس حذفها عند اللبس لمناقاة الغرض من وضعها ولا  
كذلك ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن  
المفرد فلا فرق اه وقد أفدنا فيما تقدم أن نحو ترخيم المثنى والجمع يحذف زيادته محمول على ما إذا  
رخا على لغة من يتنظرون بدون لبس وجهه فلا اشكال فاعرفه (قوله تذ كبر مؤنث) ليس بغير بدل  
مثل ايام تذ كبر المؤنث ايام مجرد نداء مذ كرا ترخيم فيه كاصرحوا به فلو قال ما يوهوم تقدير غمامه  
خلاف المراد لاجد (قوله كسلة وحارثة) أي لمؤنث أو مذ كرا لا يجوز ترخيمه ما على لغة من لا ينتظر  
لايامه تذ كبر المؤنث ان كان للمؤنث ونداء مذ كرا ترخيم فيه ان كان للمذ كرو حفصة أي لمؤنث فلا

ما في بعضهما من أنه التفتات بالفاء والمشتاة آخره يقال صهي الرتل به صها ناء اذا تفتت ووثب اه

فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح الثلاث يئس بندا مذكرا لترخيم فيه والثاني ما يلزم بتقدير ثمانية عدم النظر كطبلستان  
في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طبلستان بالفتح على نية المذف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعمل جميع العين الا  
ما ندرون نحو صيقل امم امرأة وعذاب يئس في قراءة بعضهم ولا فيعمل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كصيف وفي المغسل  
الكسر كسيد وصيب وهين وكجليات وجلاوى وجرأوى فتقول فيها يا حبل ويا حبلو ويا حرا ويا فح الباء والواو على نية المذف ولا  
يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم (١٣٢) عليه من عدم النظر وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلا مبدلتين وهما لا

يكونان الا للتأنيث  
تنبيه في ذكر النظم هذا  
السبب الثاني في الكافية  
واللهيل ولم يذكر هنا  
لعله لاجل أنه مختلف فيه  
فاعتبره الاخفش والمازني  
والمبرد ذهب السيرافي  
وغیره الى عدم اعتباره  
وجواز الترخيم فيما تقدم  
والتمام (وجوز الوجهين  
في ما هو كـ له) بفتح  
الاول اسم رجل لعدم  
المذكورين المذكورين  
فتقول يا مسلم بفتح الميم  
وضمها تنبيه في الاكثر  
فيما جاز فيه الوجهان  
الوجه الاول وهو ان يئس  
المحذوف كانه نص عليه في  
التسهيل وعبارته تقدير  
ثبوت المحذوف للترخيم  
أعرف من تقدير التمام  
بدونه ولا اضطراب نحو  
دون نداء ما للنداء يصلح  
نحو أجداد أي يجوز  
الترخيم في غير النداء بشرط  
ثلاثه الاول الاضطراب  
اليه فلا يجوز ذلك في  
المسعة الثاني أن يصلح  
الاسم للنداء نحو أجداد

يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لاجلها مذكرا المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو  
تكررات . قصودة . كالثلاثة في التزام الاول كل ما كانت اناء فيه للفرق أما ما ليست اناء فيه للفرق  
كهمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب يئس في قراءة بعضهم) عبارة الفارسي وبسبب  
يئس بيا ماسا كنه قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعمل معتلها) أي بفتح العين  
وذكره تنبيه المفايدة وان لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكجليات) عطف على  
كطبلستان وأعاد الكاف لبعدها ولما دفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وحبلو وجرأوى) أي بكسر  
الواو وتشديد الباء فيهما نسبة الى حبل وجرأ فقوله الشارح بفتح الباء والواو صوابا وكسر الواو اذا  
لا وجه لفتح الواو الا أن تصحح عبارته بان الواو معطوف على فتح لا على الباء هذا ما ظهر لي بعد  
التوقف ثم رأيت في الفارسي ما يؤيده حيث قال والثاني كطبلستان وحبلو عطف على فتح لا على الباء  
ويا حبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبل بقلب الباء  
والواو الفتح كهماء وانفتاح ما قبلها ما ولا يا حرا بقلب الواو همزة لظهورها بعد ألف زائدة (قوله  
لا يكونان الا للتأنيث) أي ومما للتأنيث لا يكون مبدلا اه سم أي بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما  
تقدم) أي في الامثلة المتقدمة كطبلستان وحبلات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في كـ له) قد  
يقال ترخيمه على لغة التمام بلس بندا مسلم مسمى به اه سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم  
تعتبر (قوله كـ له) أي وحزة وطلحة في فائدة في أفاد الجمهو وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحرار  
ابن عمرو البيت ومنعه السيرافي والقراء وجعل ابن عمرو بدلا لاستفحه ابن السراج ويجوز رفع  
تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظرا لاضم في اللفظ قال  
يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند  
قول الشارح ولو كان ضم ما قدرت الخ (قوله للترخيم) مسلة المحذوف وقوله أعرف أي أشهر في  
لسان العرب وقوله بدونه أي المحذوف (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء  
(قوله تحذف الالف الخ) هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى في غاية  
الشدود كما في ابن عازي وغيره (قوله لما ذكرناه) أي من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله  
لا على وجه الترخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بان هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف  
فكيف أوقعه في - يراى التفسيرية وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجع  
تصرف (قوله ولا التأنيث بالهاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالهاء يعني أن خصوص  
التأنيث بالهاء لا يشترط بل الشرط اما التأنيث بالهاء أو الزيادة على ثلاثة أعرف فلا طائل تحت  
ما أطال به البعض (قوله كما أنهم كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلية والتأنيث بالهاء (قوله  
ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس مسلم ولا مؤنث بالهاء (قوله تـ شو) بناء

يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطي من جعل من ترخيم الضرورة قوله أو القائمة من ورق الحية كاذ كره ابن جني الخطاب  
في التمسب والاصل الحماح تحذف الالف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية . الثالث  
أن يكون اما زائدا على الثلاثة أو بناء التأنيث ولا يشترط العلية ولا التأنيث بالهاء عينا كما أنهم كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه  
قوله . ليس حى على المنون بخال أي بخال تنبيه في اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع  
كقوله لنعم انفتي تشواى ضوء ناره . طريف بن مال ليلة الجوع والخصره أراد ابن مالك تحذف الكاف وجعل ما بين من الاسم بمنزلة  
أعم لم يحذف منه شيء ولما افوته وأما على لغة من ينتظر فاجازه سيبويه ومنعه المبرد وبطل الجواز قوله



ألا أخصت حبكم وطماعا وأصحت منذ شاعة أماما هكذا رواه سيوي (١٣٣) وزواه المبرد وما عهدى كهذا يا أماما

قال في شرح الكافية  
والانصاف يقتضى تقرير  
الروايتين ولا تدفع  
احدهما بالآخرى  
واستشهد سيوي به أيضا بقوله  
• ان ابن حارث ان أشتق  
لرؤيته • أو أمتدحه فان  
الناس قد علموا **خاتمة**  
قال في التهليل ولا يرخم  
في غير هاتين في غير  
الضرورة منادى عارمن  
الشروط الاما شد من  
يا صاح وأطرق كرا على  
الاشهر اذا الاصل صاحب  
وكروان فرخا مع عدم  
العلمية شد وذا وأشار  
بالاشهر الى خلاف المبرد  
فانه زعم أنه ليس مرخا  
وان ذكر الكروان  
يقال له كرا والله أعلم

### الاختصاص

(الاختصاص) قصر الحكم  
على بعض أفراد المذكور  
وهو خبر (كنداء) أى  
جاء على صورة النداء  
لفظا قوسا كما جاء الخبر  
على صورة الأمر والأمر  
على صورة الخبر والخبر على  
صورة الاستفهام  
والاستفهام على صورة  
الخبر لكنه يفارق النداء  
في ثمانية أحكام • الأول  
أنه يكون (دون يا)  
وأخواتها لفظا ونسبة  
• الثاني أنه لا يقع في أول  
الكلام بل في أثنائه وقد  
أشار إليه بقوله (كأنها

الخطاب أى تسير في العشاء أى الظلام والخضر عجة فهذه مفتوحتين شدة البرد وضبطه بهمتين  
سهور اه زكريا وكذا ضبطه بإعمام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله  
وضبطه بهمتين سهور الى العيني وصاحب التصريح فانها ضبطاه بهمتين وفسراه بشدة البرد (قوله  
رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الجبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة  
امم امر أو ولورخم على لغة التمام لقبل أمام بالرفع (قوله يا أماما) أى فهو من ترخيم المنادى لامن  
الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيوي (قوله ان ابن حارث) أراد حارثه فرخه  
بمحذوف التاء للضرورة على لغة من يتنظرون مفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك معنى كفى العيني  
(قوله على الاشهر) راجع لا طرق كرافق كإعلم كما بعده (قوله اذا الاصل صاحب) زعم ابن خروف  
أن الاصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بمحذوف الكلمة الثانية ثم أدر كترخيم  
آخر بعد ذلك الترخم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى اليه (قوله مع عدم العلمية) أى  
وعدم التاء

### الاختصاص

الباحث عليه اما خبر نحو على أيها الجواد بعهد الفقير أو تواضع نحو أنى ام العبد فقير الى عقول الله أو  
بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور)  
أى أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور  
أولا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير عما تخرعنه من اسم ظاهر  
معرفة مع مفعول لا خص واجب المحذوف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجه شبه  
الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالباً لا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقسرون بال  
ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه أن كلاما من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم  
نارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا الوجه من قول شيخنا السيد مجيئه على صورة النداء انما هو  
في أيها وأيتها لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو أحسن زيد فان صورته صورة الأمر وهو  
خبر على المشهور اذ هو في تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو والوالدات يرضعن أى  
يرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أى الله كفى عبده والاستفهام  
على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله في ثمانية أحكام) زاد عليها فى  
التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يشذب ولا  
يرخم وأن أياها اختلفت في ضمها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف وأن العامل  
المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعرض عنه هاتئنى وعوض  
عنه فى النداء حرفه وجميع الأحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التى  
يفترق فيها فثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى أن الغرض من  
ذكره تخصيص دلالة من بين أمثاله بما يناسب اليه بخلاف النداء • والثالث أنه مفيد لفخر أو  
تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في أثنائه) أراد بالائتناء ما قبل الاول فيشمل ما وقع فى وسط الكلام  
كما فى نحن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعده فراغه كمثل التامم لوقوع  
أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (قوله كإعلم الفتى بآثار جونيا) واعراب ذلك أن يقال  
ارجونى فعل أمر الجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى  
مبنى على الضم فى محل نصب على المفعولية باخص المحذوف وجوبا وهما للتنبيه والفتى مرفوع بضمه  
مقدرة على الالف نعتا لا تى تابعا للفظها فقط (قوله اسماعيل معناه) كإعلم فى ارجونى فإسماعيل أى  
الفتى أى أن المراد منها مائى واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظا لا محلا

الفتى بآثار جونيا) والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسم جماعة والاربع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع  
كونه مفردا والسادس أنه يكون بالقياس كإسمائى أمثلة ذلك السابع أن أيا توصف فى النداء باسمه الاشياء

وهنا لا توصف به الاثامن ان المازني اجاز نصب تابع أي في النداء ولم يحكموا هنا خلافا في وجوب رفعه وفي الارشاف لا خلافا في تابعها انه مرفوع واعلم ان المخصوص (١٣٤) وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه

على أربعة أنواع الأول أن يكون أيها أو أيها فلها حكمهما في النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلي بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل اللهم اغفر لنا أيها العصاة . والثاني أن يكون معرفا بال واليه الإشارة بقوله (وقد يرى ذادون أي نوال . كمثل نحن انعرب أمضى من بذل) بالذال المجهمة أي أعطى . والثالث أن يكون معرفا بال إضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشرا الانبياء لا نقوت وقوله . نحن بني ضيه أصحاب الجدل . قال سيبويه رأ أكثر الامماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان . والرابع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله . بناء على يكشف الضباب ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة . ونبيه لا يقع المختص مبني على الضم لا بلفظ أيها وأيها وأما غيرهما فنصب ونصبه فعل واجب الخلف تقديره أخص واختلاف في موضع أيها وأيها فذهب الجمهور

فقط مع كونه مفردا أي معرقا قال في التوضيح كافي هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو ان الله رجو الفضل كافي شرحه ويستثنى من ذلك أي كافي مثال الناطم فان نصبها محلي فقط وبما ذكرنا بعلم مافي كلام البعض من الخطيط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول مع (قوله ولم يحكموا هنا خلافا) لعل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لأنه أكثر منه دورا نوقوله في وجوب رفعه أي مراعاة اللفظ أي وظاهر عبارته أن ضمه اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر في النداء اذ لا مقتضى للرفع الا اعرابي (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كأننا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أي يشارك الاسم الظاهر في الضمير غير كنعن العرب أمضى من بذل و بناء على اه وفيه ان الضمير دائما يخص الاسم الظاهر يعني أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وجب عند لا يصح هذا التقسيم اللهم الا أن يراد بشار كذا غير الاسم الظاهر في الضمير امكانها الصلاحية نحن مثلا في نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يعم الانبياء وغيرهم فتدبر وقوله يشارك فيه اما مبني للفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوفة عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لا من اللبس وبصح على بناء يشارك للفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جارية على الموصوف (قوله أيها) أي للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيها أي للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا في الشاوي (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصاة قاله الرض (قوله العصاة) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بال) قال ابن الحاجب المعروف بال ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمصافى يحتمل الامرين أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا مقدرة كافي أيها الرجل وأن ينصب بفعل متدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كافي المعروف بال والنقل خلاف الاصل فالاولى أن ينصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بيا مقدرة أي مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضع وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدرة تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقدرة (قوله وقد يرى ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا ولو مفعول ثان ليرى والكافي في كشل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المعنى (قوله نحن معاشرا الانبياء) قال في التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انما معاشرا الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البراز بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ أنا (قوله وأهل البيت) قبل منه انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كافي المعنى أنه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالقبار يكون في أطراف السماء عني (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارشاف تصريح (قوله لا بلفظ أيها وأيها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلنا لهما عن النداء واستعملنا في غيره كذا في الحواشي وقال

أم مافي موضع نصب باخص أيضا وذهب الاخفش الى أنه منادى ولا يتكر أن ينادى الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس أفعه مثلنا يامر وذهب السيرافي الى أن أيافي الاختصاص معربة وزعم أنها تختصم وجهين أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا

في المقنى وجه بناءه على الضم مشابهة في اللفظ أي أو أيتها في النداء وان انتنى هنا موجب بناءه ما  
في النداء (قوله هو أي الرجل) لعل أي على كلامه واقعة على الشخص مثلاً فتأمل (قوله أي  
المخصوص به) تفسير للضمير أعني هو الضمير في به يرجع إلى الفعل المفهوم من أقفل كذا (قوله أنا  
المدكور) خبر عن أي أو لاجابة إلى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلى ضمير متكلم) ولا يجوز  
أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر  
فلا يجوز هم معشر العرب ختم المتكلم ولا يزيد العالم تقدي الناس تصریح

### التعذير والاعراض

قال في المنكف جمعهم في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الاعراض على التعذير لان  
الاعراض هو الاحسن معنى وعادة النويين البداة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد  
والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طبا عهم العكس اهـ ولك أن تقول انما قدموا  
التعذير لانه من قبيل التعلية والاعراض من قبيل التعلية ثم هما وان تساوا يحكمهما مترقان معنى  
فالاعراض التسلط على الشيء والتعذير الابعاد عنه ويشغل التعذير على محذور يكسر الدال وهو  
المتكلم ومحذور يتخها وهو المخاطب ومحذوره وهو الشر مثلاً كذا في الغزى ومثله يجري في  
الاعراض وقوله وهو المخاطب اقصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيره اشاذ كما  
سيأتى قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء بآياك وأخوانك وعبادك عنها من الاسماء  
المضافة إلى ضمير المخاطب نحو تنبيهك وبذلك المحذوره نحو الاسدوسى أى بيانهم في كلامه (قوله  
تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التعذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس  
فقصدا الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكره) ولو في زعم المحذور فقط والمخاطب  
فقط كما أفاده سم (قوله ليجنبه الخ) بقی تنبيهه المخاطب على أمر مذموم اي فعله وتنبيهه على أمر  
محمود ليجنبه والظاهر عندى أن الاول من الاعراض والثاني من التعذير وانما لم يذكرهما الشارح  
لانهما لا ينبغي صدورهما من العاقل بقی أن تعريف التعذير يشعل نحو لا تؤذ أحاك ولا تعص الله  
وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافة وتعريف الاعراض يشمل نحو أحسن إلى أخيك وأطع  
الله واصبر وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى اعراض اصطلاحاً بعد قائل (قوله محمود) فيه ما مر في نظيره  
وكان الاحسن في المقابلة أن يعبر بالمذكوره والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء)  
أي حقيقة أو صورة ليشعل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتى) حاصله أن محل الوجوب إذا كان  
التعذير بآياك ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب سترعامله) أي حذفه قال البعض مقدرا  
بعد آياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل  
وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع  
انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو في الفعل الملقوظ به فما  
علل به تقدير الفعل بعد آياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما في الدمامنى ونصه تقدير الفعل بعد آياك  
واجب اذ لو قدم مقدم الأمر أن يكون أصله باعدك أي باعد أنت آياك فيلزم تعدى الفعل الراجع للضمير  
الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال الصلوبي وما حل عليها اهـ ثم يؤخذ من التعليل  
ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد آياك انما هو على جعل  
الأصل آياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الأصل احدى تلاقى نفسك والاسد وهو  
ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد آياك لا انتفاء المحذور والمدكور نظر إلى أن  
المفعول في الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام فان قلت المعطوف في  
حكم المعطوف عليه وآياك محذور والاسد محذوره وهما متعلقان فكيف جاز العطف فالجواب أنه

هو أي الرجل أي المخصوص  
به وان تكون مبتدأ  
والخبر محذوف والتقدير  
أي الرجل المخصوص أنا  
المدكور في خانقه الاكثر  
في المختص أن يلى ضمير  
متكلم كرايت وقد يلى  
ضمير مخاطب كقولهم بلى  
الله زحوا الفضل وسبحانك  
الله العظيم ولا يكون بعد  
ضمير غائب

### التعذير والاعراض

التعذير تنبيه المخاطب على  
أمر مكره ليجنبه  
والاعراض تنبيهه على أمر  
محمود ليفعله وانما ذكر ذلك  
بعد باب النداء لان الاسم  
في التعذير والاعراض مفعول  
به بفعل محذوف لا يجوز  
اظهاره كالمندى على  
تفصيل يأتى • اعلم أن  
التعذير على نوعين الاول  
أن يكون بآياك ونحوه  
• والثاني بدونه فالاول  
يجب سترعامله

لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انشبه بها المعطوف عليه الى عامته وهي هنا كونه عطف ولا به أى مبادع او كذا الاسد مبادع اذا المعنى اياك باعد و باعد الاسد كما مر (قوله مطلقا) أى سواء كان مع عطف أو تكرر أو لا (قوله جعلوه) أى هذا اللفظ بدل أى عوضا من اللفظ أى التلطف بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعووض (قورأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضائق الثالث وان أو همته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أى بعد أن كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا يا و اذا مقول مقدم لانسب (قوله والاصل) أى أصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله أنه اذا ذكر المحذوف منه بلا عطف كقوله

لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انشبه بها المعطوف عليه الى عامله وهي هنا كونه مفعولا به أي مابعد او كذا الاسد مابعد اذا المعنى اياك باعدو وابعاد الاسد كالم (قوله مطلقا) أي سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا (قوله جعلوه) أي هذا اللفظ بدلا أي عوضا من اللفظ أي التلطف بالفعل أي ولا يجمع بين العوض والمعوض (قورأييب عنه الثالث) ليس الثالث صفة محذوف تقديره المضاني الثالث وان أوهمته عبارة انه ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة محذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أي بعد أن كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا يا اذا مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) أي أصل اياك من الاسد مابعد نفسك الخ حاصله أنه اذا ذكر المحذوم منه بلا عطف فعمد الجمهور بتعين جره عن بناء على أن العامل عندهم في اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثاني بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعذا بن الناظم يجوز نصبه ولا تعين من كافي البيت بناء على أن العامل عنده في اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه كجب وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل اما أن يجز عن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز اظهاره وأما نحو اياك أن تفعل فجاز عند الجميع (قوله وقيل التقدير احذر كمن الاسد) لان احذر يتعدى عن كايته على نفسه قال الحقيدر الحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض اذا المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعمل عنه (قوله ممنوع على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما وجعله منصوبا بترفع الخافض والاصل من الاسد برده أنه سماه على الامع أن وأن ومحل الامتناع أنه لم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجب وحذروا الاجاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممنوع (قوله وجاز على الثاني) لان احذر يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى اليه من كالم وينبني أيضا على التقديرين أن الكلام على الاول انشائي وعلى الثاني خبري (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا البعض بان مقاد ما ينقله عن التسهيل أن نصب الثاني بعامل آخر لا يناسب الاول ولك دفعه يجعل الضمير في قوله وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل الى مجر دواز النصب وان اختلف تخويله (قوله لصلاحيته تقدير من) تعديل لجوازه على التقدير الاول وترك تعليقه على الثاني لظهوره (قوله باضممار ناصب آخر) فالتقدير في اياك الشر باعد نفسك ودع الشر من كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره الناظم احذر لم يتجوز الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشر والشربك وهو أقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ لان كون الاصل احذر تلاقى نفسك والشروبك هذا القول صارت الاقوال في اياك والشر أربعة (قوله أن تدفون من الشر) بدل احتمال (قوله والشر أن يدفونك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفوا أحدهما محذروا الآخر محذومنه (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لاقبله والا كان الاصل أي الثاني انقل فليس لم يتعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حل عليها اه مم وقد يقال هلا نظروا الى كون الفعل انما يتعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكائن كالم نظيره الا أن يفرق بان المقدرة هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدرة في النظر المار وكل هذا مجزى في قوله سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبيه (قوله بفعل آخر ضمير) تقديره

عن النفس فان فصل الضمير وهذا مذهب كثير من القويين منهم السبكي واشاره ابن عصفور وذهب  
ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطاب لجل

## • الثاني حكم الضمير في

هذا الباب مؤكدا  
معطوفا عليه حكمه في غيره  
نحو اياك نفسك أن تفعل  
واياك أنت نفسك أن تفعل  
واياك وزيدا أن تفعل  
واياك أنت وزيدا أن تفعل  
(وماه سواء) أي ماسوى  
ما بابا وهو النوع الثاني من  
نوعي التحذير (ستر فعله  
لن يلزما الامع العطف)  
سواء ذكر المحذر ونحوه  
رأسك والسيف أي بامازن  
في رأسك واحذر السيف  
ألم يذ كر نحو وناقة الله  
وسقياها (أو التكرار)  
كذلك (كالضيم الضيم)  
أي الاسد الاسد (ياذا  
الساري) ونحو رأسك  
رأسك جعلوا العطف  
والتكرار كالبدل من  
اللفظ بالفعول فان لم يكن  
عطف ولا تكرار جاز سنر  
العامل واظهاره نقول  
نفسك الساري جنب نفسك  
الشمروا شئت أظهرت  
وتقول الاسد أي احذر  
الاسد وان شئت أظهرت  
ومنه قوله • خل الطريق  
لن يبنى المنار به تنبيهات  
الاول أجاز بعضهم اظهار  
العامل مع التكرار وقال  
الجزولي يقع ولا يمنع •  
الثاني عمل قوله الامع  
العطف أو التكرار الصور  
الاربع المقدمة وكلامه  
في الكافية يشعريان  
الاخيرة منها وهي رأسك  
رأسك يجوز فيها اظهار

ودع الشر مثلا (قوله حكم الضمير في هذا الباب) أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز  
المنصوب والضمير المنفصل المستتر المرفوع المنقل إلى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره  
قال الدماميني فاذا قلت اياك فعندنا ضمير ان أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك  
والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك نفسك  
وأنت بالخيار في تأكيد كيدته بأنك قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت  
نفسك ولا بد من تأكيد كيدته بأنك قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول في العطف على اياك اياك  
وزيدا وان شئت قلت اياك أنت وزيدا وان شئت قلت اياك عطف على المرفوع اياك أنت  
وزيدا ويقع بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم اه قال شيخنا البعض وهذا مبنى على انتقال  
الضمير من الفعل إلى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله  
وعليه فليس معنى الاضمير واحداً واجب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أو لام فعله لا ينافيه  
عوده ثانية عند مجيء ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو في وقت حذفه لم يكن وهذا كما ظاهر على  
ما في كنه من النسخ من رفع زيد في قوله واياك أنت وزيدا أن تفعل أما لي ما في بعضها من نصبه  
فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل لي بأنك بينه وبين تأكيد كيدته ومعطوفه وترك  
الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلاً فاعرف ذلك (قوله الامع العطف) أي بالوارف فقط  
كما يأتي (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المججمة قال شيخنا الظاهر أن مراده بالمخاطب كل من  
ماز رأسك والسيف وذو الساري من الضيم الضيم ياذا الساري لكن هذا خلاف ما اصطلموا عليه  
من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من ايا  
أو ما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكعذر الخ والدليل على أن مراده بالمخاطب أنه مثل لما يذ كر  
فيه المحذر بفاقة الله وسقياها مع أنه يصح عليه أنه اسم منصوب الخ اه وتعليقه بقوله كما لا يخ  
يشعر بأن المراد بالمخاطب بالنداء لا بالنكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثلاً لا لم يذ كرفيه المحذوق  
علم من ذلك أن قول المصنف ياذا الساري ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أي بامازن في رأسك  
واحذر السيف) هلا جعل تقديره كهو في اياك وان شئت رأيت في رأسك والسيف (قوله ناقة الله  
وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف قال اليبضاوي أي ذروا ناقة الله وسقياها فلا تزدوها  
عنها قال الشيخ زاده في حاشيته عليه هذا الإشارة إلى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمرة على التحذير  
واضمار الناصب هنا واجب المكان العطف اه (قوله كذلك) أي سواء ذكر المحذر أو لا (قوله  
ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كما كسه (قوله ومنه)  
أي من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذر منه وهو الطريق  
خال من التكرار والعطف تصریح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض وبو جسد في بعض النسخ  
ثم أم البيت وهو وبرز برزة حيث اضطرك القدرة أي في برزة وهي الارض الواسعة (قوله ونحو  
رأسك كابالك جعل الخ) يعني أن رأسك انما يكون كابالك في وجوب ستر عامله حيث عطف عليه  
المحذر ففهو منه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كابالك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذي  
ذكره واعتراض البعض على الشارح بأن في كلامه قصور لان كلام الكافية يشعربجواز الاظهار في  
الثالثة أيضا اذ ليس في كلامها تنقييد محذوف المحذر أي المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل  
في كلام الكافية وجدته مشعربجواز الاظهار في بعض أفراد الاربعة وبعض أفراد الثالثة لاني جميع  
أفراد هملان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أو لا بقرينة قوله اذا  
الذي يحذر الخ سواء ذكر المخاطب أو لا وحينئذ فيد كلامها أنه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك  
يازيد جازاظهار العامل له أم عطف المحذر منه والاول من أفراد الاربعة واثنان من أفراد الثالثة

بما تقدم . الثالث العطف في هذا الباب لا يكون الا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائزا قلت اياك وزيدا أن تفعل كذا  
 أن تكون الواو او مع (وشد) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياي) في قول عمر رضي الله عنه لتلك لكم الاسل والرمح  
 والسمام واياي وأن يحذف أحدكم الارنب والاصل اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم  
 الارنب ثم حذف من الاول المحذور (١٣٨) ومن الثاني المحذور مثل اياي ايانا (واياه) وما أشبهه من ضمائر انفية المنفصلة

(أشد) من اياي كافي قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فإياه وايا الشواب والتقدير فليحذر تلاق نفسه وأنفس الشواب وفيه شدوذان مجيء التحذير فيه للغائب وإضافة اياي الى ظاهره وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما أشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من قاس انقبذ) أي من قاس على اياي واياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اه (تنبيه) ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على اياي وايانا فإنه قال بنصب محذر اياي وايانا معطوفاً عليه المحذور فلم يصرح بشدوذ وهو خلاف ما هنا (وكمحذر بلا ابا جعلا مغرى به في كل ما قد نقلنا) من الاحكام فلا يلزم سترعامله الا مع العطف كقوله المروءة والتجدة بتقدير الزم أو التكرار كقوله أخاك أخاك ان من لا أخاه كساع الى الهيجا بغير سلاح وان ابن عم المرء فاعلم جناحه

ولا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفعولا محكما ما اذا قيل انضيم الضيغم وهو من افراد الاربعة أو الضيغم الضيغم اذا السارى وهو من افراد الثلاثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذور منه أو لا والتحذير في هذين المثالين بذكر المحذور منه أو لا فلم يتم إطلاق الشارح ولا إطلاق البعض فافهم (قوله بما تقدم) أي من وجوب سترعامل في الصور الاربع (قوله وكون ما بعدها الخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدماميني (قوله لتلك) من التذكية والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة ما رى من الحديد كالسيف والسكين تصریح (قوله والاصل اياي باعدوا عن حذف الارنب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياي وحذف الارنب واياكم وأن يحذف أحدكم الارنب فحذف من كل من الجملة ما أثبت نظيره في لاخرى أي فيكون احتما كما كذا في السندوبى والاحتياط موجود على قول الجمهور أيضا فضعف قول الجمهور بان فيه الحذف من الاول للاثانة الثاني وهو فيل يجرى مثله في قول الزجاج وزيد بان فيه ادعاء حذف اياكم وحذفه لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنما يدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارنب ومن الثاني المحذور وهو أنفسكم وقول البعض تبعه للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (قوله وايا الشواب) بشين مجبة وآخره موحدة جمع شابت وروى بسين مهمله آخره مشابة فوقية جمع سواة (قوله والتقدير فليحذر تلاق نفسه وأنفس الشواب) أي حذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فافصل الضمير وانصب وأقام اياه مقام أنفس (قوله وفيه شدوذان) بل للاثانة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كافي التوضيح وظهوره رابع وهو جعل اياكم محذورا منه ثم رأيت في انهم خلافة حيث ذكر أن المحذور منه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذور واستشهد بقول الشاعر ولا تعصب أخا الجهل . واياك واياه وذكر الرضى أن المحذور منه المذكور يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك سيفك ومضمر نحو اياك اياك واياه اياه واياي اياي (قوله وإضافة اياي الى ظاهره) يقتضي أن اياي نحو اياه مضافة لهما مع أنها حرف غيبة والتحذير اياو هو غير مضاف فلهل ما ذكره قول أو أراد ايا لا إضافة الربط والتعلق اه سم وقد منع الاقتضاء وما ترجمه هو الواقع كمر في باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا للمخاطب وقيل جاء قبله للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو على زيد أو أول فعليه بالصوم بأن الامر للمخاطب أي ألزمه الصوم أو دلوه عليه . مثلاً أفاده سم أي وكذا يؤول على زيد أي ألزموني زيدا ونحو ذلك وسأني في الباب الا في كلام آخر في قوله فعليه بالصوم (قوله والتجدة) بفتح النون أي الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعها على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية المحذوف وانصب جماعة على الحالية ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية المحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يثل أشبه المثل ومثاله انتهوا خير المكرم اه وفي كلام شيخنا السيد ما يرد حيث قال قوله وأمر أو نفسه هذا من شبه المثل كافي الدماميني

وكذا وهل ينهض البازي بغير جناح . أي الزم أخاك ويجوز اظهار العامل في نحو الصلاة جامعة اذا الصلاة نصب على واغراء بتقدير احضروا جامعة حال فلو صرحت باحضروا جاز (تنبيه) قد يرفع المكرر في الاغراء والتحذير كقوله . ان قومنا منهم عميروا أشباهه وعميروا منهم السفاح لجديرون بالوفاء اذا . ل أخو التجدة السلاح السلاح وقال الفراء في قوله تعالى يا فقه الله وسبقاها نصب النافعة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولورفع على اضمار هذه لحاظ فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اه (خاتمة) قال في التسهيل الحق بالتحذير والاغراء في التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو



وكذا عذرك وديار الاحباب وان نأتى فاهل الليل وأهل النهار ومرحبا أهلا وسهلا وهذا اول  
 زعمائنا وكل شيء ولا هذا ثم قال ولو نأخذ كجميع أشباه المثل عن ذكرك جميع الامثال كان آسب اه  
 ملخصا وقد كرشنا ايضا ان امر أو نفسه شبه مثل (قوله كل ما عتقرا) هذا مثل رأسه ان اسما ناخير  
 بين شيتين فطلبها اجبها وطلب الزيادة عليها اه دما ميني (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه  
 خل الناس خيرهم وشرهم واغتمت أن طربوا السلامة (قوله واحشوا سوء كيلة) تكسر الكاف  
 كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت تريد) مثل لمن يد كر عتقاها  
 بسوء (قوله يا ضمار أعطني الخ) ساق الافعال الدامسة للمصوبات المدققة على ترتيبها  
 في الذكرا السابق فأعطى ناسب كل ما عتقرا واطار كلاهما ان غرا وطوف على كل ما لان لم يقدريه  
 ناصبا او قدريه وزدني غرا فيكون من عطف الحمل ودع هو ناصب امر أو أما نفسه فيجتمل أن  
 يكون معطوفا وان يكون فعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبع ناصب حشفا  
 وأما سوء كيلة فعلة من أن يكون بتقدير ويريد أن يكون فعولا معه وقد كر هو ناصب يريد اواضع  
 هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هدام قولهم كل شيء ولا هذا ولا توههم ناصب رعمائنا  
 من قولهم هذا ولا رعمائنا وأما هدا في هذا التركيب دما ميني محذوف أي أرض هذا ولا توههم  
 زعمائنا كقوله ابن الحاجب ولم يده عليه المؤلف لحوار أنه محذوف أو مستأخر محذوف كما  
 قيل أي الحق هذا أو هذا الحق ويجتهد ناصب أهل الليل وأهل النهار أي تحدا من يتوهم لك مقام  
 أهلك في الليل والنهار وأتبع ناصب امر حبا نأيت ناصب أهلا وطئت ناصب سهلا فعلى هذا هي  
 ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كاهل واحد وقد مر صادف فعلى هذا هي جملة واحدة وأما  
 ناصب عذرك قال سيدو بدأى أحصر عذرك وقال مضطربا أحضر عاذرك واد كر ناصب ديار  
 الاحباب اه دما ميني بعض زيادة بطاهر سكونه عن قوله ولا شتمة حرا من تمة ما قبله وان  
 العامل في شتمة هو العامل في الكلمة قبله وهو تركب وفي كلام شيخنا السيد العلامة يعني أنه  
 جملة منفردة فتكون شتمة مستقلة بعامل تقديره تركب وأنه كان الاول زيادة وأخرى قبل قوله  
 ولا شتمة تركبوا احدى الواو من الحكاية والآخرى من المحكي فيعيد له ولا شتمة حرا جملة  
 منفردة قال وكذا ما سدد كره الشارح من لفظ كل شيء لا شتمة حرا جملة أخرى مفردة اه وقد أخذ  
 من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتمة حرا وقد يقال كل شيء لا شتمة حرا والمظاهر أن الاول عطف  
 على اصع كل شيء محذوفا (قوله ويرجى قيل كلاهما وغرا) باثبات الالف في كلاهما او نصب قرا  
 وكلاهما مفعول ودع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من أرمه الالف قال شيخنا والعص  
 وينرجح سلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفي أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا  
 بأن يقدر ناصب قرا أن طلب أو أخذ أو أسزى مثلا وان كان خلاف تصدير الشارح (قوله وكل شيء)  
 برفع كل كقوله شتمة وغره (قوله أم) بفتح ميم أي سهل يسير (قوله كلا من زيد) أي متكلم أي الذي  
 تسكلم فيه وقوله أود كر كأي مد كور ك

كأي ما عتقرا امر أو نفسه  
 والكلاب على البقر  
 واحشوا سوء كيلة ومن  
 أنت زيد أو كل شيء ولا هذا  
 ولا شتمة حرا وهذا ولا  
 زعمائنا وان باب وأهل  
 الليل وأهل النهار ومرحبا  
 أهلا وسهلا وعذرك  
 وديار الاحباب يا ضمار  
 أعطني ودع وأرسل  
 وأتبع وقد كر وواضع  
 ولا ترتكب ولا توههم  
 وأصت وأنت وطئت  
 واحضروا ذكركم قال  
 ويرجى قيل كلاهما وغرا وكل  
 شيء ولا شتمة حرا ومن أنت  
 زيد أي كلاهما مني وزدني  
 وكل شيء أم ولا ترتكب  
 ومن أنت كلا من زيد أو  
 ذكرك والله أعلم

في أسماء الافعال

والاصوات

(ماناب عن فعل) في العمل  
 ولم أذكر بانواعه ولم يكن  
 فضلة (كشنان وصه •

(قوله وأسماء الاصوات)

اما أن تكون تسمية  
 اصطلاحية واما تغليب  
 ما أجدى على ما خوطب به  
 ما لا يعقل أو الاضافة بيانية  
 باعتبار البعض تأمل (قوله  
 فسرهما) فيه نظر ظاهر

في أسماء الافعال والاصوات

أي وأسماء الاصوات كما يصرح به الشارح وصرح جماعة بأن ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم  
 صدق حد الكلمة عليها الام ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب عما  
 وضع له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ  
 بحيث معنى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان حقيقة الدلالة كون اللفظ  
 يخاطب به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أي اسم ناب عن فعل يدل على الترجمة والخروف خارجة  
 عن الحد فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والتبانية عن الفعل فسرهما ابن المصنف بما

يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرج به اسم وقوله فسر هان المصنف بما يخرج المصدر  
 الخ عبارة ابن الناطم أسماء الافعال ألقاظ ثابت عن الافعال بمعنى واستعمالا كشتان بمعنى  
 افرق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من  
 كونها عامة غير معمولة بخلاف المصادر الانية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالافعال في  
 المعنى فليست مثلها في الاستعمال تتأثر بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة  
 عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان النيابة  
 عن الفعل في المعنى والعمل حاملا للمصدر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل  
 في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناطم كاستعمال الافعال من كونها عامة غير معمولة قال  
 شيخ الاسلام زكريا أي غير معمولة للاسم والفعل والافعال تكثر معمولة للحرف المناسب أو  
 الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم ايضا الآن يقال عمله فيها لادائه بل لتفهمه  
 معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه عما قصد المبالغة  
 فان المقالة اف كانه قال أنضجر كثيرا اجدوا القائل هيئات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده  
 سم (قوله وكذا آؤه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه كافي المرادى (قوله يخرج المصدر  
 الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) فهو ضربا زيدا واسم الفاعل نحو أقام الزيدان ونحوهما ما يعمل عمل  
 الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب  
 عنه وهو اضرب وقام فروع بالابتداء اه ندمر مخ (قوله لاخراج الحروف) كان وأخواتها (قوله  
 قد بان لك) أي من احتياج قوله ما ناب عن فعل الى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله  
 لكن جعل قوله كشتان وصه تقيدها بغير اغماها بقطع النظر عن زيادة الشارح القيد  
 السابقين فلما أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور يقول المصنف كشتان وصه ثم قال  
 فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن انكفف وهي  
 اغما تصح على ما قيل انه سمع في انكفف التعدي وعدمه مع أنه قد مر الاذم بالمتعدي وعكسه  
 (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال - بعد (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين  
 أسالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أو زان الافعال نحو زال  
 وفرقار وان الطالبى منها لا تلحقه فون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الاسماء) أي من حيث  
 انها تتون تارة ولا تتون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان  
 الطالبى منها لا تلحقه فون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى أنها أفعال) أي لئلا تلحقها على  
 الحدث والزمان هـم (قوله حقيقة) قال البعض أي لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد  
 بالحقيقة ما قابل المجاز اه وأنت تجيب بأن هذا يؤدي الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف  
 ينكر أحد أنها استعملت استعمال الاسماء فبما مر والاولى عندي أن مذهب بعض البصريين  
 ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان  
 المناسب تأخيرهم عن القولين الأخيرين الاتيين أو تفديعه على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو  
 الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه  
 مطلق لفظ قائم بمثلا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من  
 حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة دما مبنى (قوله كأفوجه كلامه) أي حيث قال هو اسم  
 فعل (قوله وقيل انها تبدل على الحدث والزمان كالفعل) أي فهي أسماء بمعنى الافعال وفي قول  
 الرضى لا يفهم منها أي أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه بل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع)  
 يعني المادة كالصوبح ولو عبر بها لكان أوضح وقوله لا باصل الصيغة بهذا التمييز اسم الفعل من

هو اسم فعل وكذا آؤه ومه  
 فباناب عن فعل جنس  
 يشمل اسم الفعل وغيرهما  
 ينوب عن الفعل والتقدير  
 الاول وهو ولم يتأثر  
 بالعوامل فصل يخرج  
 المصدر الواقع بدلا من  
 اللفظ بالفعل واسم الفاعل  
 ونحوهما او القيد الثاني  
 وهو ولم يكن فضلا لاخراج  
 الحروف فقد بان لك أن  
 قوله كشتان تقيدها للحد  
 فشتان ينوب عن افرق  
 وصه ينوب عن اسكت  
 وآؤه عن أوجع ومه عن  
 انكفف وكلاهما لا تتأثر  
 بالعوامل وليست فضلات  
 لاستقلالها بتبنيها  
 الاول كون هذه الالفاظ  
 أسماء حقيقة هو الصحيح  
 الذي عليه جمهور  
 البصريين وقال بعض  
 البصريين انها أفعال  
 استعملت استعمال  
 الاسماء وذهب الكوفيون  
 الى أنها أفعال حقيقة  
 وعلى الصحيح فالارجح أن  
 مدلولها لفظ الفعل لا  
 الحدث والزمان بل تبدل  
 على ما تبدل على الحدث  
 والزمان كما أنهم كلامه  
 وقيل انها تبدل على الحدث  
 والزمان كالفعل لكن  
 بالوضع لا بأصل الصيغة

وقيل مدلولها المصادر

وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيد أو دونك زيد أو ما عداه فقل كترال وصه وقيل هي قسم برأسه يسمى خالصة الفعل يسمى الثاني ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش الى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه الى أنها في موضع نصب بضمير ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحاة الى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها من فروعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقام الزيدان (وما بمعنى افعل كما مين كثر) ما موصول مبتدأ أو ما بعده صلة وأكثر خبره أي وروادع الفعل بمعنى الامر كثير من ذلك آمين بمعنى استجب وصه بمعنى أسكت وصه بمعنى استكف وتيد وتبدخ بمعنى أمهل وهيت وهيت بمعنى أسرع ووب بمعنى أغروا به بمعنى امض في حديثك وحيل بمعنى أنت أو أقبل أو عجل ومنه باب زال وقد مر أنه مقيس من الثلاثي وان قرأه بمعنى قرقر وعمرار بمعنى عرعر شاذ في نفسه في آمين لغتان وتشديد الميم فليست لغته في آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جمع آم بمعنى قاصد

الفعل على هذا القول فان دلالة على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة متواضعة أصل الى الصيغة الثانية ولو قال لا بالمادة والصيغة كان أحسن اذ لا قائل في الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج الى نفيه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل ما لولها المصادر) أي النائية عن أفعالها كما في الفارسي وغيره ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أي وقيل ما لولها مدلول المصادر وانما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادي من أنه دخلها معنى الامر والمضى والانتقال التي هي من معاني الحروف وعليه فالمراد بالانفعال في قولهم أسماء الأفعال اللغوية التي هي المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيد الخ) نشر على تشويش اللفظ (قوله خالصة الفعل) أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (قوله الثاني الخ) هذا الخلاف مبني على الخلاف الاول فلي القول بأن أفعال صيغة أو أسماء الأفعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائية هي عنها كذا في التصريح والفارسي ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى من فروعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال بل يظهر أن أعاليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل (قوله وذهب المازني الخ) ظاهر هذا أو ما بعده جريان ما في علمك واليك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كافي الوصف قال الشيخ يس وعليه في الفرق (قوله كثر) لان الامر كثير لا يكتب فيه بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتب بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصرح أي فان لم يكتب فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالأس عن نعم أو لا (قوله وتيد) بوقية مفروحة فتجسس ساكنة قدال مهلة قال أبو علي من التويدة فأبدت الهمزة ياء دما ميني (قوله وتبدخ) بالخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلماتين قبله وفي القاموس أن تيسد تأتي بمعنى اتسد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسر هاء رضمها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالوجه الثلاثة اه همع واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادني أو أعني لك ولا تتعلق بهيت دما ميني (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسر هاء مع تشديد الياء فيهم اههمع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلماتين قبله (قوله ووبها) بالتشوين لزوما كافي الفارسي وسيأتي عند قول المصنف واحكم بتكثير الذي ينون الخ (قوله بمعنى أغرو) بقطع الهمزة لانه من أغريت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة اه قاموس وأما الياء بفتح الهاء مع التشوين لزوما فبمعنى انكف كافي الهمع وجعله في القاموس أمر بالسكوت فلفعل قول الهمع بمعنى انكف أي عن الكلام (قوله بمعنى امض في حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدني أي من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيل) وقالوا حيل بالتشوين وحيل بالالف بلا تشوين وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهيل التي للث والجهلة التي للاستفهام فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير تكسبه عشر كذا في الفارسي وذكر بعضهم أن لام حيل تسكن وتفتح وأن هاء حيل بالتشوين وحيل بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل التشوين وبقا وأنهما قد ثبتت وصلا (قوله بمعنى أنت الخ) هو بمعنى الاول متعد بنفسه وبمعنى الثاني متعد بعلى وبمعنى الثالث متعد بالياء أو بالي اه ذكر ياقوتة فتردحي من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويهاى بعلى وبمعنى أنت ويعلى بنفسه كافي الدما ميني (قوله ومنه باب زال) أي من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثي أي التمام المتصرف كما مر وقرقر بمعنى صوت وعمرعر بمعنى اللعب (قوله في آمين اغنان) أي آمين المستكلم عليها التي هي اسم فعل وأما آمين بالماء وتشديد الميم فليست لغته في آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جمع آم بمعنى قاصد

(قوله وآمين بالمد) أى مع الالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول اذخرت على الكلكال) أى سقطت قال فى القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد فى الكلكال فان أصله الكلكل واعترض بان ظاهرا القاموس أن كلا أصل ولذا قيل ان أقول باشباع الهمزة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها فرعاً عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجهور وقبسه الزمخشري يكون الافتراق فى المعانى والاحوال كأنه علم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شأن الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فأعلاذ الاعلى اثنين نحو شأن الزيدان وقد تراد ما بينهما فبقال شأنان ما زيد وعمر وقد تراد ما بين بينهما كقوله • فشتان ما بين الزيدى فى الندى • ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمر وحالتان على معنى ان احدهما مختصة بأحدهما والآخرى بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين فى الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين الزيدى بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني قال فى شرح الشذور وأما قول بعض المحققين

جاز يقوى بالوصال قطيعة • شتان بين صنيعكم وصنيعي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين اه وذهب الاصمعى الى أن شتان معنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحج أمرين أحدهما كسر فونه فى لغة • والثانى أن المرفوع بعده لا يكون الامتنى أو عجماء ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بثنتين أحدهما وقع فونه فى اللغة النحوى • والثانى أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدأ ولم يسمع كذا فى الدماميني (قوله وهيات بمعنى بعد) فاذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما فى قوله تعالى هيات هيات لمناوعدة • (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يشبه ابن الحاجب وعليه فافى بمعنى تضجرت وأوّه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجاهلى والاصناف أن المذهبين مختلفان (قوله كآوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها آوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ومدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وآوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تعد الهمزة فى هذه كذا فى الدماميني (قوله وآف) ذكر صاحب القاموس فيها أربع لغات منها ثلث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وآف بثلاث الهمزة مع سكون الفاء وآف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثله مع التنوين وعدمه وآف بضم الهمزة وكسرها مع ثلث الفاء مشددة وآف بكبلى وذكرى وآف بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لأم التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح فى وى كان أربعة أقوال (قوله وابأبى الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت مفداة بابي وفولك مبتدأ أو الاشنب صفة من الشنب وهو حدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنه اذخر عليه الزرب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قبل الفوارس) أى قول الفوارس ويرى هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه شنى وأبرأ فأعمل الثانى وأضمر فى الاول وعنتر منادى مرخم أصله باعترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فبما كذا فى بعض نسخ العيني وفيه أن قدم يقدم بالضم فبما ضحدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كصير ينصر معنى تقدم كفى القاموس المناسب هنا ولا مانع من قرأته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كفى بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة والتقدم

من ذلك وذهب أبو عمرو  
ابن العلاء الى أن الأصل  
وبلغ الخسفت اللام  
لكثرة الاستعمال وفتح  
أن بفعل مضمر كأنه قال  
وبلغ اعلم أن وقال قطرب  
فيها لام مضمر والتقدير  
وبلغ لأن والعجم الاول  
قال سيبويه سألت الخليل  
عن الأبتين فزعم أنها  
رؤى مفصلة من كان ويدل  
على ما قاله قول الشاعر  
وي كان من يكن له نسب يح  
يب ومن يقتصر يعش  
عيش ضر  
الثاني ما ذكره في هيات  
هو المشهور وذهب أبو  
اصمق الى أنها اسم بمعنى  
البعد وإنما في موضع رفع  
في قوله تعالى هيات هيات  
لما تواعدون وذهب المبرد  
الى أنها ظرف غير متمكن  
وبنى لهما وتأويله  
عنده في البعد ويقض  
الحجازيون تأ هيات  
ويقفون بالهاء ويكسرهما  
تيم ويقفون بالهاء وبعضهم  
يضمها واذا ضمت فذهب أبي  
عسلى أنها تكذب بالهاء  
ومذهب ابن جني أنها  
تسكتب بالهاء وحكى  
الصغاني فيها ستا وثلاثين  
لغة هيات وأياما وهيات  
وأيات وهيات وأيامان  
وكل واحدة من هذه  
الست مضمومة الآخر  
ومفتوحة ومكسورة  
وكل واحدة منونة وغير  
منونة تلك ست وثلاثون

بل هذا أوفق بالوزن إلا أن ثبت الرواية بخلافه والشاهد في ذلك حيث ألقى بوي بمعنى أعجب كاف  
الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعته يا عنصرة فقول البعض انطأه أن الأصل في  
البيت وبلغ ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العيني أن الكسائي استشهد به على أن  
وبلغ مختصر وبلغ والكاف مجرورة بالانه فأنه أوجب عن استشهاده بأن بوي بمعنى أعجب  
والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كافي المعنى عن أبي  
الحسن الاخفش أولئك هم مأمورة لمحدوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل قول  
الشارح وفتح أن الخراجا لهذا القول أيضا واعلم في كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال  
قطرب الخ) لم يتعرض الشارح ليكون وبلغ على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب  
أو مختصر وبلغ فالكاف اسم مضاف اليه وبلغ ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول  
الشارح أي أعجب لعدم فلاح الكافرين الجرم بالثاني فعلم بالثبوت (قوله والعجم الاول) أي  
كون بوي اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقربه تقويته بكلام سيبويه فإن هذا المذهب  
مذهبه ومذهب الخليل كافي التصريح ولأن كلام سيبويه انما يدل لهذا القول لأن الكاف انما  
تكون مفصلة من رؤى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا اليه  
كما قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصلة من رؤى لا يعين كونها لتعليله لاحتمال  
أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلاهما معهما الاول اه ملخصا ولا دفعه بأن التبعين  
اضافي بالنسبة لبقي الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف معهما الاول على ما عساه من  
تلك الاقوال فلا ينافي احتمال أن كان للتحقيق وما أبدأ شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن  
قصده الشارح حكاية قول آخر رده أمران الاول ما مر عن التصريح أن القول الاول مذهب  
سيبويه والخليل الثاني أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قول آخر  
مقابلا لاقوال المتقدمة نعم نقبل في المعنى عن الخليل خلاف ما نقله عنه المصرح وعبارته وقال  
الخليل رؤى وحدها وكان للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ما قاله الخ) فيه أن المذهب  
المتقدمة في الآيتين واحتمال التحقيق متأنية في البيت أيضا غاية الامر أن النون فيه مخففة  
من تنقيل فلا دلالة فيه على ما صححه واسم أن أو كان في البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن  
الخ والتثنية بفتح النون والتثنية المعجمة المال (قوله وأنها في موضع رفع الخ) واللام على هذا  
أصلية أي البعد ثابت للذي توعدونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لي أنه تضمن  
معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أي غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده  
بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبني لهما) أورد عليه شيخنا أن الابهام  
لا يقتضي البناء نعم قالوا المبهمة المضاف لمبني يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أي معناه عنده في  
البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أي ما توعدون كأن في البعد أي  
متأنيس به (قوله ويقض الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هية  
كزلة قلت الباء الأخيرة ألفا تعركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما  
المكسورة التاء فجمع كسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيات لان الجمع يرد الاشياء  
الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن الباء لتكون الكلمة غير ممكنة كما حذفوا ألف هذا  
وباء الذي في التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتضم الالف والجمع فيجوز  
الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضي وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدين في جميع  
الاحوال ولا من كون الزائدة التاء فقط وأصلها هية في جميع الاحوال وانما وقف عليها في هذا  
الوجه بالهاء كما هو الاكثر تنبيه على الصفاها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تأويلها مثل تأ

قامت وهذا الوجه أولى كذا في الدماميني ولعل وجه الوقف عليه بالهاء على أول احتمال الرضى  
 الفرق بين زيادة الالف والتاء في المتكسر وزادته في غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على  
 ما ذكره النصف الثاني فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وآيماء) أى بالمد وآيماء أى بهاء البكث  
 الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غاير آيماء ربهاء المعدودتين في اللغات السابقة فإن الهاء فيها  
 للثاني بدل عن التاء ومحركة وقوله وهى أى بالمد أيضا ولم يبين السارح حركة لاخر على الثلاث  
 لأول والخامسة من هذه اللغات الست وأعلها الفتحه وزاد في انقام رس ثلاث عشرة أخرى هاءات  
 وآيماءات وهاءات وآيماءات زيادة ألف بين الهاء أو الهاءزة والياء المكسورة لانشاء الساكنين مثلثات  
 الاخرى آيات ببدال الهاءين هـ ز تين (قوله وانفعل) أى فعل الامر (قوله يعنى أن اسم  
 الفعل الخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل الى متجول ومنقول يدل على أن اسم الفعل  
 مجموع الجار والجرور وكلامهم على موضع انكاف من الاعراب بخالف هذا وينتضى أن اسم  
 الفعل هو الجار فقط اهـ يس وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو توقف  
 في غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أوجار وجرور (قوله ماوضح من أول الامر كذلك) أى  
 اسم فعل (قوله نحو عليك معنى الزم) وقد يتعدى بالياء نحو عليك ذات الدين فيكون بمعنى فعل  
 مناسب متعلما اوضح الرضى بان الباء في مثله زائدة قال والباء زاد كثيرا في مفعول أسماء الأفعال  
 لضعفها في العمل اهـ دماميني (قوله رمنه عليكم أنفسكم) قيل رمنه عليكم في قوله تعالى قل  
 تعالوا آتوا محرم ربكم عليكم أن لا تشركو به شيئا أو الوقف على قوله ربكم والذي أخرج القائل الى  
 ذلك اشكال ظاهر الآية لأن أن اجعلت مصدرية بدلا من ما أرم من العائد المحذوف ورد أن  
 المحرم الاشرار لا أنفسهم وأن الاوامر الآتية بعد ذلك عطوفة على لا تشركو اوفيه عطف الطلب  
 على الخبر وجعل الامر به محرم ما يحتاج الى تسكفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرم  
 باعتبار حرمة اتساعها وتضمن الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لاناية أشكل  
 عطف الاوامر المذكورة على انتهى لانها لا تصلح بياناً للمعجم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى  
 مستقيم على أن لا تشركو اذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واخرا انزاعاً شري كونها مفسرة  
 لقريضة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بأن عطف الاوامر على انتهى باعتبار لوازمها من النهى  
 عن اتساعها وعن الثاني بان عطف أن عطف صراطى مستقيم على أن لا تشركو ابل هو تعليل  
 لا تبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل فعلى هذا  
 يكون اتبعوه عطفاً على لا تشركو ابل بصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي  
 عطف الواو والفاء وليس مستقيم وكذا ان جعلنا الواو اسنفاً فانه قد ورد الواو مع الفاء عند تقديم  
 المعمول فصلاياهما ساكن في الكلام مثل وريل تكبر وإن المساجد لله فلا تدعوامع الله أحد فان  
 آيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان آيت فاجعل المعمول متعلقاً بعطف والعامل المقرون بالفاء  
 عطفاً عليه مثل عظم فكبر وادعوا لله فلا تدعوا وآثروه فاتبعوه تنقازاً في على التكشاف باختصار  
 (قوله ومكانك معنى اثبت) فيكون لازماً وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيد أى انتظره  
 قال الدماميني ولا أدري أى حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهل جعلوه ظرفاً على بابه وانما  
 يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك ان الفعل نحوصه وعليك واليك وأما اذا  
 أمكن فلا فاه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت سه الخ (قوله ولا يقاس  
 على هذه الظروف) أى المسموعة غير هاءات يسع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس  
 عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والجرور كما صرح به الدماميني (قوله بل يقاس الخ) بشرط كونه  
 على أكثر من حرف احترازاً من نحو بلك اهـ دماميني (قوله ورشد قولهم عليه رجلا بمعنى

وحكى غيره ههنا وآيماء  
 وآيماء وآيماء وههنا  
 وههنا اهـ وانفعل من  
 أسماءه عليه كما وهكذا  
 دونت مع اليك الفاعل  
 مبتدأ ومن أسماءه عليك  
 جنة أممية في موضع الخبر  
 ودونك أيضاً مبتدأ خبره  
 هـ كذا يعنى أن اسم الفعل  
 عن ضربين أحدهما  
 ما رضع من أول الامر  
 كذلك كشتان رصه  
 والثاني ما نقل عن غيره  
 وهو نوعان الاول منقول  
 عن ظرف أوجار وجرور  
 نحو عليك معنى الزم رمنه  
 عليكم أنفسكم أى الزموا  
 شأن أنفسكم ودونك زيدا  
 بمعنى خذوه ومكانك معنى  
 اثبت وأمامل بمعنى تقام  
 ووراءك بمعنى تأخر اليك  
 بمعنى تفع (في آياتكم)  
 الاول قال في شرح الكافية  
 ولا يقاس على هذه  
 الظروف غيرها الا عند  
 الكسائي أى فاه لا يقتصر  
 فيها على السماع بل يقاس  
 على ما يعمم مالم يعم  
 الثاني قال فيسه أيضاً  
 لا يستعمل هذا النوع  
 أيضاً الا متصلاً بضمير  
 الخطاب ورشد قولهم عليه  
 رجلا بمعنى



يلزم) ولشدوده ردت في المعنى قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف به ما أن الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى يلزم ليفيد صريحاً وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية إيجاب التطوف به ما بل إبطال ما كانت الانتصار تعتقده في الجاهلية من تخرج التطوف بها حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله أنا كنا نخرج أن تطوف بالصفا والمروة فآثر الله تعالى أن الصفا والمروة الآية كافي صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردها على ابن أخيها أسماء عروبة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن لم يطوف به ما بأنهم لو كانت كازعم لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف به ما وانما هي لإبطال معتقد الانتصار قال في المعنى مع أن الإيجاب لا يتوقف على كون على اسم فعمل بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقاً اهـ وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خبر والصوم مبتدأ أو الباء زائدة اهـ فإرضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير القائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أو لا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولئك) فيه نظر لان أول متعدي لاثنين وعلى لم يتعد إلا لمفعول واحد فكيف يكون هو وسماه مختلفين وقد يقال انه مثل أمين واستحب وإظهار أنه اسم لقوله لا يلزم أي لفعل مضارع مقرون بالام الامر فانه متعدي لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذلك الاسترخاف يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار في التبريل ولعمل خطاياكم وفي الحديث قوموا فلا تمل لكم اهـ دماميني وقوله وقد يقال انه مثل أمين واستحب أي في اختلاف الاسم والمسمى فان أمين لازم واستحب متعدي كسيأتي في الشرح وقوله وإظهار الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا يلزم أن المراد بفعل الامر الذي جعل الطرف استعماله ولو شذوذ ما شمل المضارع المقرون بالام الامر وهذا بسقط استشكل البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أنتهي) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فيقال بمعنى أنتهي وفي نسخة أنتحب بالامر وعليها الاشكال فيه اهـ زكريا وقوله وعليها الاشكال فيه أن هذه النسخة أيضاً لا تسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماميني أنتهي بلفظ المضارع كافي النسخة الأولى فتأمل (قوله اختلف في الضمير الخ) كون الكاف في عليك وأخواته ضميراً هو مذهب الجوهري وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب كالنكاف في ذلك ويروى عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الباء والهاء ضمير ان اتفاقاً حكاية لا خفش على عبد الله زيداً دماميني (قوله فوضعه رفع) أي على الفاعلية عند القراءة ويروى أن الكاف ليست من ضمير الرفع اهـ دماميني ويحجب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اهـ يس واعلم أن القول بان موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور فيهما إلى ما بعد النقل إلى اسم الفعل والقول بان موضعه جر منظور فيه إلى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجرك كما هو مصرح به عند قول المصنف وما لما تنوب عنه من عمل لها وحيد فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائي) أي على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الإلزام قال الدماميني ويروى قولهم عليك زيداً بمعنى خذوا خذوا غنائم يتعدى لواحد اهـ وللكسائي أن يمنع كون عليك زيداً بمعنى خذوا يقول معناه ألزم نفسك زيداً من الإلزام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى أثبت وأما من بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ما ذكر لازم ويروى عليه أيضاً أنه يلزمه عمل الفعل في ضمير مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حل عليها (قوله وجر عند البصريين) على الأصل بالإضافة في نحو دونك وبالخرف في نحو عليك ميم (قوله على عبد الله زيداً) بتشديد الباء على أن على جارة ليام المتكلم وزيداً مفعول به لاسم الفعل وقوله يجز عبد الله أي بدل كل من الباء وهذا

يلزم وعلى الشيء بمعنى أولئك به وإلى بمعنى أنتهي وكلامه في التسهيل يقتضي أن ذلك غير شاذ الثالث قال فيه أيضاً اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فوضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فصحوا على عبد الله زيداً يجز عبد الله فتبين أن الضمير مجرور والموضع لامر فوجهه ولا منصوبه

الاسماء ضمير مستتر  
مرفوع الموضع بمقتضى  
المفاعلة ذلك في التوكيد  
أن تقول عليكم كلكم  
زيد بالجرف نو كيد الوجود  
المجرور وبالرفع نو كيد  
للمستكن المرفوع  
والسود الثاني منقول  
من مصدر وهو على قسمين  
مصدر اسمع لفعله  
ومصدر أهمل فعله وإلى  
هذا النوع ينحصر  
الإشارة بقوله (كذا يريد  
بله ناصين) أى ناصين  
ما بعدهما نحو ويزيدا  
وبله عمرا فاما ويزيدا  
فاصلة أو ويزيدا ارادا  
بمعنى أهمله امهالا ثم  
صغروا الارواد نصغير  
الترخيم وأقاموه مقام فعله  
واستعملوه تارة مضافا إلى  
مفعوله فقالوا ويزيد  
وثارة منونا ناصيا للمفعول  
فقالوا ويزيدا ثم انهم  
نقلوه وسماه فعله فقالوا  
رويدا ويزيدا ومنه قوله  
رويدا عليا جذا ماذى أهمهم  
الينا ولكن بعضهم متباين  
أشده سبويه والدليل  
على أن هذا اسم فعل كونه  
مبنيًا والدليل على بنيه  
عدم تنوينه وأما بله  
فهو في الأصل مصدر فعل  
مهمل مرادف لدع وارتك  
فقبل فيه بله زيدا لاضافة  
إلى مفعوله كما يقال ترك  
زيد ثم قبل بله زيدا بنصب  
المفعول وبناء بله على أنه

شاذ عند الجماعة لأنه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مقيد لا حاطة وجواز ذلك رأى  
الاخفش والأقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم أن  
على في على عبد الله جارة لياء المتكلم لا عبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان لا بدل من  
الياء اه وعليه يقرأ على بالالف وعبد مجرور (وقوله ومع ذلك) أى مع كون النكاف في موضع جر  
بقرينة قوله بعد بالجرف نو كيد الوجود المحرور ومثل ذلك ما إذا قلنا انما في موضع نصب فهو ز عليه  
أيضاً في التوكيد عليكم كلكم زيد انصب كل نو كيد الله وجود المنصوب ورفعه نو كيد الله مستكن  
المرفوع بخلاف ما إذا قلنا انما في موضع رفع لانما جازما انما فعل (قوله ناصين) أى مع عدم تنوينهما  
والا كما مصدرين كما سيأتي (قوله ثم صغروا الارواد نصغيرا لترخيم) أى حذفوا الهرة والالف  
الزائدتين وأدفعوا النصغير على أصوله فقالوا وريد وسمى نصغيرا لترخيم لما فيه من حذف الزوائد  
والترخيم حذف اه نصير يقال سم والاحسن أن يكون نصغير مر ودلان اسم الفاعل بصغرا فاما  
المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه أنه لو كان تصغير مر ودلم يكن مصدرا والقرض  
أنه مصدر قامل (قوله مضافا إلى مفعوله) وسيأتي انه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا ويزيدا  
امهالا زيد (قوله فقالوا ويزيدا) أى أهمل والفتحة على هذا بناءة بخلافها على ما قبله (قوله  
رويدا عابا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيًا) اعترضه  
الخطيب وأقره شيخنا وبعضه بأنه لا يلزم من بنيائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الاسماء وابست  
أسماء أفعال وقد يقال معانهم انحصار وريد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات  
كونه اسم فعل وبني كونه مصدرا فقله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدره بعدم ملاحظة هذا  
الانحصار يستلزم كونه مبنيًا كونه اسم فعل لا مصدرا لان البناء ينفي المصدرية فثبت أهمية  
الفعل قامل (قوله والدليل على بنيه عدم تنوينه) اعترضه الخطيب بأنه لا يلزم من عدم تنوينه  
أن يكون مبنيًا فكان ينبغي أن يقول الدليل على بنيائه أنما أشبهت الحرف في كونها أفعالاً غير  
معولة وذلك ان تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات التنوين غير البناء فلم يبق إلا البناء  
فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض قامل (قوله ومنه قوله بله الا كف الخ) صدره  
وتذرا لاجام ضاحيا هامتاً قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة  
قالها في وقعة الأحزاب وضمير تذير يرجع إلى السيوف وروى فترى لاجام الخ والجماع جمع جمعة  
قال صاحب الصحاح هي دغلم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من  
كل جمعة درهم كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالمناسب  
هنا أن يفسر الجمعة بالانسان وقرن الزجاج بين الجمعة والهامة يجعل الهامة بهضم من الجمعة  
فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمعة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال  
سببية من الجماع وهامتاً أو عادل ضاحيا من ضعا يضره إذا ظهر وبرز عن محله وقوله كانم المخلق  
متعاقب بقوله ضاحيا هامتاً أى كانم المخلق متصلة بجمعا لها ومعنى بله الا كف على رواية نصب  
الا كف دغلة كرا لا كف فان فطها من الأيدي أهون من قطع هامتات الجماع تلك السيوف فبطل  
على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك كرا لا كف أى ترك كرها تركا فاما بالنسبة إلى الهامة تسهلة  
فبطل على هذا مصدر مضاف إلى مفعوله وعلى الرفع كيف الا كف لانه قطعها تلك السيوف مع  
قطعها ما هو أعظم منها وهى الهامتات أى أزالته هذه السيوف تلك الهامتات عن الأبدان فلا عجب  
أن تركل الا كف عن الأيدي فبطل على هذا معنى كيف للاستفهام التهجي فبطل الا كف على الأول  
والثالث جملة اسمية وفتحة بله بناءة وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه  
لمخصان شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندي وفي شرح الدماميني على المعنى أن المعنى على

(وبمعزلان الخفض مصدرين) أي معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا لكن لا على أنهم اسماء فاعل بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو أي أمهال زيد وترك عمرو قد روى قوله بله الاكف بالجر على الاضافة فرويد تضاف الى المفعول كإمر وإلى الفاعل نحو رويد زيد عمرا وأما بله فاضافتها الى المفعول (١٤٧) كما مر وقال أبو علي الى الفاعل ويجوز

فيما حينئذ القلب نحو حمل زيد رواه أبو زيد ويجوز فيه ما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل في المصدر المضاعف نحو رويدا زيدا وبها عمرا ومنع المبرد انتصب رويد له كونه مصغرا في تنبيهات في الاول الضمير في معملان عائدا على رويد وبله في اللفظ لافي المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى الثاني اذا قلت رويدك وبله القتي احتل أن يكونا اسمي فعل ففتحتهما مفتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب مثلها في ذلك وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحمة اعراب وحينئذ الكاف في رويدك تحتل الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا الثالث يخرج رويد وبله عن الطلب فاما بله فتكون اسماعلي كيف فيكون ما بعدهما حرفا وقد روى بله الاكف بالرفع أيضا ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو علي الرفع بعدها وفي الحديث يقول الله تبارك

الجران السيوف ترك الجناح منفصلة مامتا ترك الاكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخاف متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا بتدرو ويكون قوله كأنها لم تخاف الخ متعلقا بقوله بله الاكف أو بقوله ضاحيا مامتا (قوله وبمعزلان الخفض) أي والنصب منونين وسكت عنه لانه الاصل وقوله دالين على الطلب أيضا أي لتباينهما عن فعل الامر كذا كره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كإمر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا ريد على ذلك قولهم المصدر الثاني عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كابدل عليه تعظيمهم (قوله فان افتها) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كإمر بذلك مقابله بقوله وقال أبو علي الى الفاعل وفي قوله كإمر ما استثناه (قوله وقال أبو علي الى الفاعل) ظاهر منه أن الاول يعين اضافتها الى المفعول والثاني يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صيغ الفاعل يقتضي ذلك ويقتضي جريان الخلاف في رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انجز ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أي أمهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاعف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيها حينئذ القلب) أي حين اذ كانت مصدرا وقوله نحو حمل زيد أي يفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز فيهما) أي في رويد وبله حينئذ أي حين اذ كانا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا فوطئه بقوله ومنع المبرد ذلك أن تقول هلاذ كرمع المبرد سابقا واستغنى عن إعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل في المصدر المضاعف) أي المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاعف لما بعده يعني أن المضاعف محمول عن المنون كما قاله ميم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزمناه في أعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا أعمال هذا المصدر إلا أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله في اللفظ لافي المعنى) أي في كلامه استخدام كذا قبل وفيه نظران المراد من الضمير مرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لافي المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وأعمال تجعل اسمها فاعلا لأن الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لأن لا يلزم عمل اسم الفاعل في ضمير مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ولا يجوز أن اسم الفعل لا يعمل بالجر (قوله ذخرا) بذا ل مجمة مضمومة (قوله من بله) يفتح بله وكسر هاء فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضي اذ كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حتى أبو زيد أن فلا لا يطبق حمل الفهر في بله أن يأتي بالضمرة أي كيف ومن أين وعليه تنخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي لا استبعاد وما مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المحرور على عائدا على الذخر اه دما بيني وشمني والمعنى على هذا من كيف أي من أين اطلعكم على هذا الذخر أي المذخر ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولوجهات قيام من أول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما أطلعتم) بضم الهاء وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشنقي يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعني المصدر الذي دل

وعلى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه فوقعت معربة مجزوعة عن خارجة عن المعاني المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعد ما من أفاض الاستثناء وهو مذهب بعض الكوفيين وأما رويد فتكون حالا نحو سار ورويدا قبيل هر حال من الفاعل أي مرودين وقيل من ضمير المصدر الحديث أي ساروه أي السير ورويدا تكون نعتا للمصدر أاما مذكور نحو ساروا

سبأ رويدا أو محذوف نحو سارو رويدا أي سبأ رويدا (وهذا ما تنوب عنه من عمل لها) مأمون أو موصول مسئلة لما هو من لما موصول أيضا مسئلة تنوب عنه ومن عمل متعلقان بنوب ولها خبر مبتدأ والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستعارة التي هو متعلق اللام من لما والعائد (١٤٨) على ما الثانية أنها من عنه يعني ان العمل الذي استقر للافعال التي ثابت

عنها هذه الاسماء مستقر لها أي لهذه الاسماء فرفع الفاعل ظاهرا في نحو هيأت نجد وشتان زيد وعمر وروايت تقول بعدت نجد وافتقر زيد وعمر ومضمر في نحو زال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعذوف ذلك زيد الا انك تقول أدرك زيد ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو معنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى حبل بنفسه لما ناب عن انت في نحو حبل الثريد وبالهاء لما ناب عن بحبل في نحو اذا ذكر الصالحون في هلا بعمر أي في هلا يذكر عمر وبعل لما ناب عن أقبل في نحو حبل على كذا في تشبيهات في الاول قال في التسهيل وحكمها يعني أسماء الافعال غالبا في التعدي واللام حكم الافعال واحد ترز بقوله غالبا عن أمين قائم ثابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول الثاني مذهب الناطق جواز اعمال اسم الفعل مضمر قال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدم لدلالة متأخر

عليه الفعل وقوله المحذوف صفة للضمير بقريظة قول الشارح أي ساروه (قوله سبأ رويدا) أي مرقد فيه (قوله أو محذوف نحو سارو رويدا) مذهب سيدي به أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الاعلى قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف لان يكون ذلك قريظة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يتنع الحذف كما هنا الحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقريظة الدالة عليه فلا ضمير في حذفه مامني (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بنوب) على جعل من عمل متعلقا بنوب تكون من معنى في والمعنى والعلم الذي ثبت للفعل الذي تنوب عن عمله في العمل ثابت لها وفيه من الركا كمالا يعني وان خفيت على البعض فاقرب هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان لفظها المبتدأ اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بنوب ومن عمل بيان لما الواقعة بمبتدأ متعلق بحل محذوفه من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبر ما اه وقوله في الجار والمجرور الواقع خبرها أي وفي الجار والمجرور الواقع صحتها بل هذا الحسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على عاملها انظر في وهو نادر كما تقدم في قوله ونذكر نحو سبأ الخ ولم تجعل الحال من مانع الوجه وروايت من المبتدأ (قوله مستتر في الاستقرار) أي بحسب الاصل أي قبل حذفه والاقا الضمير بعد حذف المتعلق مستتر في انظر لا شغاله اليه من المتعلق على الرابع (قوله دراك زيد) في بعض النسخ ترك زيد بالهوية والراء والكاف وهذا قيس ودراك شاذ لانه من أرك (قوله في نحو حبل الثريد) قيل هو انما يرفع ويردق اللعم وقيل الخبر لما كقول بالعم (قوله اذا ذكر الصالحون في هلا بعمر) هذا أثر يروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تصريح (قوله عن أمين) مثلها اي فانه لم يحفظ لها أيضا فمفعول ومما هو وزيد يتعدى كذا في التصريح (قوله مضمر) أي محذوف (قوله جازع عند سيدي به) وخرج عليه الناطق بآيها المباح دلوى دونكاه فجعل دلوى منصوب بآيها كذا في الم. قدر الان من يجوز على اسم الفعل محذوف واشترط تأخر دال عليه كافي البيت (قوله ولا علامة له ضمير المرتفع بها) أي لا يبرز معها ضمير بل يستمكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول له الواحد والاثني والجمع ولله ذكر والمؤنث بلفظ واحد اه مع فأراد بفي علامة المضمر في ظهوره من اطلاق المزموم واردة اللازم (قوله دليل فعلينه) أي فعلينه شبهها (قوله كافي هات) بكسر التاء ميني على حذف الياء كالم وتعال بفتح اللام ميني على حذف الالف كاخش (قوله غلط فدهما الخ) قال الله مامني لا وجه لتعدي فان الذهاب الى هذا لا يلزم ما قاله المصنف من ان حقوق الضمائر البارزة لا يكون الافي الافعال بل من عددها من أسماء الافعال يجوز لحوقها بما أقوى شبهة بالافعال ويعتذر عن حقوق الضمائر بما بقوة مشابهة للافعال فهو ملاعما ملتها في ذلك اه ملخصا (قوله هات وتعال) بالبناء على حذف النون وأصل هاتى هاتين بناءين استقلت الكسرة على الياء الاولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالي تعالي فقلب الياء الاولى ألفا فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلها هاتوا وتعالوا

عليه جازع عند سيدي به الثالث قال في التسهيل ولا علامة له ضمير المرتفع بها يعني بأسماء الافعال ثم قال وبرزه مع شبهة في عدم التصرف دليل على فعلينه يعني كافي هات وتعال فان بعض النسخين غلط فدهما من أسماء الافعال وليس منها بل هما فعلا غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك اللاتى هاتى وتعالى وللأثنين هاتين هاتين وتعالين وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين

وهكذا حكم لهم عند بني قميم يقولون لهم هلينا هلموا هلمن فهي عندهم فعل لا اسم فعمل ويدل على ذلك أنهم يؤكّدونها بالنون نحو هلمن قال سيديويه وقد تدخل الحقيقه واسبقه يعني على هلم (١٤٩) قال لانهم عندهم بمنزلة ردورد اوردى وردوا

وارددن وقد استعمل اها مضارعا من قبل لهلم فقال لا أهلم وأما أهمل الحجاز فيقولون هلم في الاحوال كلها كغيرها من أسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائمسين لاخوانهم هلم اليساوهى عند الحجازيين بمعنى احضر واتي عندهم بمعنى اقبل (واخر ما لذى) الاسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيد ادر الخ سلافا للكسائي قال الناطم ولا حجة له في قول الرازي انها المانع دلوى دونك \* انى رأيت الداس يحمدونكا لعمركم بقدر دلوى مبتدا أو مفعولا بدونك مضمرا ثم ذكر ما تقدم عن سيديويه وياتى هذا التاويل الثانى في قوله تعالى كتاب الله عليكم تنبيهان الاول ادعى الناطم وولده أنه لم يخاف في هذه المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن النكوفيين \* الثانى توهم المكودى أن لذى اسم موصول فقال والظاهر أن ما في قوله مألذى فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة لأن لذى بعدها موصولة وليس كذلك بل ماموصولة ولذى جار ومجرور في موضع

فعل مامام مع ضم تاء هاء التماسا الواو (قوله وهكذا حكم لهم) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفي كفيته خلاف قال البصريون مركبة من هاء التثنية ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كانه قبل اجمع نفسه البنا فحذفت الهاء تخفيفا ونظر الى أن أصل اللام السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت هـ زة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال انشراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد تخففت الهمزة بالتقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قل ابن مالك في شرح الكفاية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هلم اه جمع (قوله فهي عندهم فعل) أى ابرزوا فاعلموا بها (قوله بمنزلة ردالخ) أى في كون كل فعل أمر (قوله لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أى احضروا (قوله هلم البنا) أى اقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل ناتج عن حرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر في الشرح قبيل التبيينات وكفى غيره فالمناسب أن هلم في الآية بمعنى أنت لانها ترد بمعنى أنت أيضا والانيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه (قوله وهى عند الحجازيين الخ) ان قلت هى بمعنى احضروا أو اقبل عند التميميين أيضا قلت كانه أراد أنها ذات على النطق احضروا أو اقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر (قوله بمعنى اقبل) أى وعنى أنت ثم هلم التثنية فائدة في توقف ابن هشام في عربية قول الناس هلم جرا قال والذي ظهر لنا في توجيهه أن هلم هى التي بمعنى أنت الان فيها نحوذين أحدهما أنه ليس المراد بالانيان المحيى والحصى بل الاستمرار على الشيء وملازمته \* والثانى أنه ليس المراد اطلب حقيقة بل الخبر كافي قوله فلم يدله الرحمن مد اوجراء صدره بحره اذا صحبه وليس المراد الجرا الحصى بل التعميم فاذا قبل كان ذات عام كذا وهلم حرفا فانه قبل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا أو استمرار مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التاويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو متشعب أو ضعيف واشكال التزام افراد الله به اذا قبل هلم هذه مفردا أبدا اه أى مع أى بنى قميم لا يلتزمونى في غير هلم هذه (قوله واخر ما لذى فيه العمل) أى لضعفها بعدم نصرها (قوله يا أيها المانع) همزة قبل الحاء الممهلة وهو الذى ينزل المير في الدلو اذا قل ماؤها أى البئر (قوله لعمركم بقدر دلوى مبتدا) أى خبره دونك بمعنى قدامك أى ويكون الكلام حينئذ كتابة عن طلب مثل الدلو كما ناعطشان كناية عن طلب سقى الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شخصنا أو بعضه بان المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونك بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه يصح على تقدير دلوى مبتدا أخبره دونك ان يكون دونك اسم فعل والخبر جلة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أى دونك فاعرفه (قوله وياتى هذا التاويل الثانى في قوله تعالى كتاب الله عليكم) أى بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بانعام المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حذف بحة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التصریم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للعنفيد حيث قال والصحح ان كتاب الله مصدر مؤن كدلت نفسه لان ما قبله وهو حرمت عليكم أمها تنكيد على أن ذلك مكتوب فكانه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله ان لذى اسم موصول) بناء على كون لذى بفتح اللام احسدى لغات الذى (قوله واحكم بتكبير الخ) قال الرضى ليس المراد بتكبيره أى اسم الفعل تكبير الفعل الذى هو جمعا لان الفعل لا يكون معرفا

رفع خبره قدم والعمل مبتدا مؤخر والجملة صلة ما الثالث ليس في قوله العمل مع قوله عمل ابطاء لان أحدهما انكسرة والآخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتكبير الذى ينوت منها) أى من أسماء الافعال (وتعريف سواء) أى سوى النون (بين) قال الناطم في شرح الكفاية لما كانت هذه الكلمات

من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء (١٥٠) جعل لها العرب وتكبير علامته تعريب المعرفة منها تجرد من التنوين

وعلامته تكبير التكررة  
منها استعماله منونا ولما  
كان من الأسماء المحضة  
ما بالازم التعريف  
كالمضمرات وأسماء  
الإشارات وما بالازم  
التكبير كاحد وعرب  
ردبار وما يعرف وقتما  
وبكرو وقتما كرجل وفرس  
جاء لواءه الإسماء كذلك  
فإنما بعض التعريف  
كقزال وبه وآمين وأنزوا  
بعض التكبير كواها وويها  
واسمها ووا بعضا بوجهين  
فنون مقصودا وتكبيره  
وجرد مقصودا تعريفة  
كصه وسه وأف وأف  
انتهى في تنبيهه ما ذكره  
الناظم هو المشهور وذهب  
قوم إلى أن أسماء الأفعال  
كألفا معارف ما فون منها  
ومالم يكون تعريف علم  
الجنس (وما به خوطب  
مالم يعقل من مشابه اسم  
الفعل صونا يجعل كذا  
الذي أجدي حكاية  
كقب) أي أسماء الأصوات  
ما رضع لخطاب مالم يعقل  
أوما هو في حكم مالم يعقل  
من صغار الأسماء أو  
الحكاية الأصوات كذا في  
شرح الكتابة فالنوع  
الأول ما زجر كمال للتعريف  
ومنه قوله

ولا متكررا بل التذكير راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل قصه منونا بمعنى اسكت سكوتا أي  
أفعل مطلق السكوت عن كل كلام إذ لا تعين فيه وصه مجرودا من التنوين بمعنى اسكت السكوت  
المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الأوهام اه  
سندوبي رقدي أو خدمته أنها في حال تعريفها من قبل المعرفة بأل العهدية وهرا أظهر من قول بعضهم  
أها حينئذ من قبل المعرفة بالجنسية ومن قول بعضهم أنها حينئذ من قبيل علم الجنس ولذا في هذا  
المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع إليه (قوله من قبل المعنى أفعالا)  
ذكره تقيما للفائدة والأف قوله جعل لها تعريفا ليعلم أن كونه من قبل اللفظ أسماء (قوله  
كاحد) أطلق أحذوله اسمع الات أربعة أحدها مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو أحد  
عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قول هو الله أحد الثالث مرادف إنسان نحو وإن أحد  
من المشركون الرابع أن يكون اسماء عامات لجميع من يعقل نحو فامنكم من أحد وهو المراد هنا فانه  
اللازم للتكبير وتذكر تعريفه قاله الموضح في الحواشي نصريح (قوله وبه) لا ينافيه ما مر في شرح  
قوله وبه لأن اللغز من قوله وبهها غير إلا أن الالف على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس)  
يعني أن معناه حقيقة لفظ الفعل المتعد في الذهن (قوله من مشابه اسم الفعل) قال البعض أي في  
الاكتفاء به وعدم احتياجه في إفادة المراد إلى شيء آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يشهد المراد وحده  
بل بضميمة فاعله الظاهر كفي هيئات متعد والمشتق كفي صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه  
به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرفع المستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع  
النظر عن ضمير المستتر قنأ لم يتم قوله من مشابه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المحرور وبالبا  
على قاعدة من اليانية ومجرورها من كونه في موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعاً  
للفارسي الجار والمجرور بيان لما أرحل من الفهري في فقهه (قوله صونا يجعل) أي يجعل اسم صوت  
(قوله كذا الذي أجدي حكاية) أي أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهومة لها  
وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه اللفاظ مركبة من حروف صحيحة  
وليس المحكي كذلك إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا إلى  
حكاية تلك الأصوات وتعبرت عليهم أوردوا صورها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة  
من الحروف شبيهة بتلك الأصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية وإن قلت بقي عليه  
الأصوات الدالة على معنى في النفس كاحذلى السعال فأت هذه ليست موضوعاً أصلاً فلا تكون  
أسماء بل لا تكون كلمة لأنها لا تعادل بالاطبع لا بالوضع اه دما ميني ملخصاً (قوله كهلا) في القاموس  
هلا وهو ال زحزان للغيل أي اقربى اه والنكبة ثمان منقوتان بالقلم في نسخة العلامة أي العز الجهي  
المصححة بخطه تكن في الهمع هلا بوزن الألف الجليل عن البط اه ومنه يعلم أن قول القاموس أي  
اقربى تفسير باللازم (قوله للغيل) على حذف مضاف أي زجرها وقد يستحبها العاقل لتزبله منزلة  
غيره كقوله هلا حياء البلى وقولها هلا اهز كرا وكذا بقدر المضاف في نظائره الآية (قوله للغيل)  
أي زجره عن الألف دما ميني (قوله وكبح) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم  
وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز رفع الكاف (قوله للطفل) أي زجره عن  
تناول شيء كافي القاموس (قوله وفي الحديث الخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ ثمرة من تمر  
الصدقة وجعلها في فيه فقال له عباه الصلاة والسلام كبح فأنهم من الصدقة فألقاها من فيه (قوله  
وهيد) بفتح الهاء وكسرها وفتح الدال فيها زجرها وكرا والتحية بينهما اسأكنه (قوله وهاد) بكسر الدال  
على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ووجه بفتح الدال المهملة من الأول والجلي من الثاني

كبح كبح فأنهم من الصدقة وهيد وهاد وده وجه وهاد وعبه الدال وما حاج (قوله في القاموس هلا الخ ما نقله المحشي عن واسكان  
الهمع مثله في القاموس أيضاً في باب الألف اللينة وهو الموافق لبيت الشارح وما نقله عن القاموس أولاً هو في باب اللام الفاء نصير



واسكان الهاء منه ما رعاه وعينه بعين مهملة فيهم مكسورة من الثاني وهما مكسورة فيهما راجع بعين  
مهملة وبعين بعد الالف مكسورة وهج يفتح الهاء وكسر هاء مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة  
مفتوحة فلام ساكنة ويقال في زجر البعير حل يفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر  
الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا ان اولها هاء وقال الرضى اس مكسورة  
الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقبل يضم الهاء وفتح السين المشددة  
اه دمايني وقال زكريا اس وهس بكسر اولهما مع فتح آخرهما اوكسره وتشديده فيهما اه وفي  
القاموس هس بالضم زجر للغم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فبسطه وطفه بالقلم  
بالسكون مشددة في نسخة أبي العزالي المحضة بخطه وفي غيرهما من النسخ والتدا علم (قوله وهج)  
بها مفتوحة فميم ساكنة وقاع يفتح فأنف فعين مهملة مكسورة وهجاها مفتوحة فميم فأنف  
مفتوحة اه دمايني (قوله وهج للكاتب) يفتح الهاء وسكون الجيم اوكسره هامونة قاله الدمايني  
وفي القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التي للغم واقصر شيئا السيد في ضبطها اتباعا للدمايني  
والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى مانصة قوله وهج  
يفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الاخرى فهو يفتح أوله مع اسكان ثانيه  
وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه ومخلصه ان الاولى فيها لغتان كسر الثاني واسكانه مع  
التشديد فيهما والناحية فيها لغتان كسر الثاني منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) سين  
مفتوحة وعين ساكنة مهملة من ووح او مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاي  
ساكنة اه دمايني والعين من عز مفتوحة كما يفيدده صنيع الشاموس وذكره البعض (قوله  
وعين) يفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدمايني بعين مهملة مفتوحة فثناة  
تخمية ساكنة فزاي مكسورة والذي في القاموس ان العين بالكسر والتخفيف والزاي بالفتح وأنه زجر  
الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط انا شرح وفي بعض النسخ وهو قال الدمايني يفتح الهاء وكسر  
الراء المشددة (قوله وجاء) يجيم فأنف فهاء مكسورة ويكسر لجر البعير أيضا فهو مشترك دمايني  
(قوله وامادعاء) أى طلب كأو وضبطه المرادى والدمايني بأنه وزن أو انعطافه وقيل بمدانه هزة  
وضم الوار (قوله ودوه) يفتح الدال المهملة أكثر من فتحها وسكون الواو وكسر الهاء كما في الدمايني  
وزكريا (قوله للربيع) يضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو انقصه بل دمايني (قوله  
وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دمايني والعين مفتوحة على ما ذكره البعض  
(قوله وبس) يضم الباء وتشديد السين مع تشديد هازكريا ضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به  
الدمايني (قوله وجوت) يجيم مضمومة فواو ساكنة فثناة فوقية مفتوحة اه دمايني وفي  
القاموس في فصل الجيم من باب التاء فوقية أن جوت مثلثة الا حردعاء للابل الى المساء وصنيعه  
يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح في نسخة الصحيفة (قوله وجوت) يجيم مكسورة فهزة  
ساكنة اه دمايني وأما حى بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فداء لله ما زال الماء كما في  
القاموس (قوله للابل الموردة) أى لدعائها لتشرب زكريا (قوله وتو) بثناة فوقية مضمومة فهزة  
ساكنة وثأعشاة فوقية مفتوحة فهزة ساكنة دمايني (قوله المنزى) أى على الاناث (قوله ونح)  
بكسر النون واسكان الخاء المحجمة مخففة ومشددة اه زكريا ضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به  
الدمايني (قوله المناخ) أى الذي ترادى ناخته زكريا (قوله وهذع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان  
العين المهملة اه دمايني وزاد في القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة)  
أى التي يراد سكنها من نفاها زكريا (قوله وسأ) يفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشو بثناة  
فوقية مضمومة فشين مهملة مضمومة فهزة ساكنة اه دمايني وزاد زكريا جواز فتح الشين

وهج وحل للناقصة واس  
وهس وهج وقاع للغم وهجا  
وهج للكاتب وسع للضأن  
ووح للبقرة وعز بعين للعز  
وحر للجمار وجاء للسميع  
وامادعاء كأو للفوس  
ودوه للربيع وعوه للجمش  
وبس للغم وجوت وجنى  
للابل الموردة وتو  
للتيس المنزى ونح مخففة  
ومشدد للبعير المناخ  
وهذع لصغار الابل  
المسكنة وسأ وتشو للجمار  
المورد  
(قوله بالسكون مشددة لا  
معنى له اه)

ودج للسدج وقوس  
الكب والنوع الثاني  
كفان للغراب وما بالامالة  
الظبيية وشيب لشرب  
الابل وعيط للمتلعبين  
وطبخ للضاحك وطباق  
للضرب وطبق لوقع الحجارة  
وقب لوقع السيف وخاني  
باق للسكاح وقاش ماش  
للقماش (تنبيه) قوله  
من شبه اسم الفعل كذا  
عبرية اضافي انكافية ولم  
يدكر في شرحها ما احتزر  
به عنه قال ابن هشام في  
التوضيح وهو احتراز من  
من نحو قوله  
يادارية يا عليا والسند  
وقوله  
الا نأيا الليل انطويل الا  
انجلي  
اه (وازم بناء النوعين  
فهو قد وجب) يحتمل أن  
يريد بالنوعين أسماء  
الأفعال والاصوات وهو  
ما صرح به في شرح انكافية  
ويحتمل أن يريد نوعي  
الاصوات وهو أولى لانه  
قد تقدم الكلام على  
أسماء الافعال في أول الكتاب  
وعلة بناء الاصوات  
مشابهة الحروف المهمة  
في أنها لاعاملة ولا معمولة  
فهي أحق بالبناء من أسماء  
الافعال (تنبيه) هذه  
الاصوات لا ضمير فيها  
بختلاف أسماء الافعال فهي  
من قبيل المفردات  
وأسماء الافعال من قبيل  
المركبات

(قوله ودج) بفتح الدال المهمة وسكون الجيم مخففة وقوس يضم القاف وسكون الواو وكسر السين  
المهمة اه دما ميني وزكريا (قوله كفان) بغين مهملة وقاف مكسورة اه جمع وقوله للغراب  
أي طكاية صوتة (قوله وما بالامالة) قال الرضي ان ميمه مهملة وهه رتد مكسورة أو سا كنه بعد  
الانف زكريا (قوله الظبيية) أي طكاية صوتها اذا دعت ولد لها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين  
المنجبة وسكون الضميمة وكسر الموحدة كافي زكريا وقوله لشرب الابل أي طكاية صوت شربها  
(قوله وعيط) بيمين مهمله مكسورة فشة تحوثة سا كنه فطاء مهملة مكسورة اه دما ميني زاد  
زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلعبين أي طكاية اصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ  
الناس العياط كافي الدما ميني (قوله وطبخ) بكسر الطاء المهمة وسكون الضميمة وكسر الخاء المنجبة  
أوقفها كافي زكريا وقوله للضاحك أي طكاية صوت ضحكك قال الدما ميني أفرد لان الضحك يأتي  
من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطباق) بطاء مهملة مفتوحة فالف ففاف  
مكسورة وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده رطق بطاء مهملة مفتوحة  
فاف سا كنه وقب بقاء مفتوحة فوحدة سا كنه وخاني باق بكسر القاف فم ما وأول الاول طاء  
مجه قبل ألف وأول الثاني ياء وحدة قبل ألف اه دما ميني وخاني باق اسمان جعل اسماء واحدا  
ونبا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله لكاح أي للصوت الحادث من اسطيكال  
الاجرام عند السكاح كافي الدما ميني (قوله وقاش ماش) بشين مهملة مكسورة آخر كل منهما كافي  
الدما ميني وقوله للقماش قال زكريا أي لصوته اذا طوى اه هكذا ينبغي التكلم على هذه الانفاط  
انني ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليهم من التفسير في بعضها والخطا في بعضها والله  
الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارية الخ) فان قوله يادارية خطاب لسا بعقل ولكنه لم  
يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكنتي به ولهذا احتاج الى قوله أفوت الخ وكذلك أيها  
الليل خطاب لسا لا بعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكنتي به ولهذا احتاج الى قوله انجلي  
كذا في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر لانه لا يكنتي به بدليل أن حقيقة النداء كلام  
استلحي أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكنتي بدنى أداء المعنى  
المقصود من تكلم وان كان كلاما تاما عند الحاجة (قوله يادارية الخ) تمامه  
أفوت وطل عليهم اسأل الامام والعلما ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعة حيث بسند  
فيه أي بسند وأفوت خلت والنساء الماضى والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عيني وأصرح وفي  
القاموس السند محرمة ما قبل من الجبل وعلا عن السطح اه وهو راضع (قوله الا نأيا الخ) تمامه  
يصبح وما الاصباح مثله بالمثل اه أي ليس الاصباح أمثل مثله لاني أقام في فيه أيضا الهموم وهذا  
قاله بعد تنبيهه والاول في حال شغلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزالي وهو تنبيه لجهة الاستغناء عنه  
بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بضرورة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بضرورة الجائر  
وحيث قد قوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أي ما خوطب  
به ما لا بعقل وما أجدى كناية (قوله في أول الكتاب) أي في قوله وكتباية عن الفعل الخ قال سم قد  
يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الامر أنه أدخلها في قوله وكتباية عن الفعل الخ فيجوز أن يريد  
هنا الخ دفع توهم عدم ارادتها هنا الخ (قوله فهي أحق بالبناء من أسماء الافعال) أي لان علة بناء أسماء  
الافعال مشابهة للحروف الاعاملة في أنها لاعاملة غير معمولة فوجه التشبه في أسماء الاصوات وهو  
كونها لاعاملة ولا معمولة نادرا في غير نوع الحرف اذ لا يوجد في غير نوعه الا في أسماء الاصوات  
فيكون الحرف أخص بفتكون مشابهة أسماء الاصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه  
الشبه في أسماء الافعال وهو كونها لاعاملة غير معمولة فانه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل

والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبهة في أسماء الاصوات فتكون مشابهة  
 أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأولوية (قوله قد  
 يعرب بعض الاصوات) أي وجوبها كما في الدما مبنى وقوله لوقوعه موقع ممكن أي بان تخرج عن  
 معانيها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك الممكن الذي وقعت موقعه فان خلق باق في البيت تدبر  
 مستعمل في معناه الأصلي لانه لم يحل به صوت الجماع بل استعمل في معنى اسم ممكن وهو المخرج  
 وترك الشارح ذكر جواز اعرابها وبنائها فيما اذا أريد لفظها كما في قوله «وأي جواد لا يقال له هلا»  
 (قوله اذ لم ت) بكسر اللام يعني شعر رأسي (قوله تداعين) أي الابل باسم الشيب أي بمعنى اسم هو  
 الشيب أي بالصوت المعهود أي دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل في نفس  
 الصوت لا لمحملي به الصوت وقوله في مثله أي حوض ماء مثله أي متكسر وقوله من بصرة وسلام  
 بكسر السين المهملة «انواعا من الحجارة قاله شيخنا السيد وعارة القاموس في باب الرأاء البصرة  
 بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفي باب الميم السلة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب  
 (قوله لا ينش الطرف) بالسين المعجمة أي لا يرفعه قال في القاموس نعشه الله كعبه رفعه كانعشه  
 ونعشه اه ومنه سمى النش نعشا لارتفاعه وما قائل ينش واقعة على أم النبي وقوله يخونه بضم  
 القحبة ورفع الحاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أي يتعهده قال في القاموس خونه تعهده  
 كتحونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحدوف والمبغوم بالموحدة فانعين المعجمة من  
 البعم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرفه الطرف الطبي الامعاء أمه التي تتعده تقول عند تعده هاله  
 ماء  
 (قوله لا فعل) قدمه للاختصاص سم (قوله بنونين) أي بكل منهما اسم أي على انفراد (قوله  
 ضرورة) أي وسهولتها شبه الوصف بالفعل (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كابدال الخفيفة بالثقل  
 في نحو وليكونا وحذوها في نحو لا تين الفقير وهما متضمان في الثقلية وكوقوع الشديدة بعد الألف  
 وهو مجتمع في الخفيفة وعورض التعليل بان انفرج قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في أن  
 المفتوحة فاه فرع المكسورة ولها أحكام تخصها انصرج مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقلية)  
 لاختصاصها منها ولأن التأكيدي في الثقلية ابلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة  
 والثقلية مركبة والخفيفة أحق بالأصل والثقلية أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أي من  
 التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً وقوله تعالى ليسبحن وليكونا من  
 الصاغرين فان امرأه العزيز كانت أشد صاعلي معجته من كونه صاغرا لانها كانت تتوقع حبسه  
 في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكداً فعل) أي جوازا كما سيأتي (قوله أي فعل  
 الامر) قال البعض تبعاً لشيخنا الأولي فعل الطلب يشمل الدعاء اه ويدفع بان المراد فعل الامر  
 الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الامر مع  
 أنه سيد كره المصنف ولا ينافي كون المراد بفعل الامر ما ذكره وقوله ومثله الدعاء لا مكان جملة على  
 الاستخدام بان يجعل الضمير عائد على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل  
 للدعاء أو على جعل الضمير عائد على اضرب زيد الاعلى فعل الامر فتأمل (قوله مطلقاً) أي من غير  
 شرط لانه مستعمل دائماً اه تصریح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك قوله بعد أي المضارع  
 بالشرط الاتي فهو أحسن من قول البعض أي سواء كان على زنة فعل أو غيرهما كالفعل واقفعل  
 (قوله فأنزل سكينة علينا) تمامه وثبت الاقدام لاقينا وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم  
 الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الاتي) هو قوله آتينا اذا طاب الخ (قوله ولا يؤكداً الماضي)  
 لانهم يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك بنا في الماضي اه تصریح (قوله مطلقاً) أي ولو كان

خاتمة قد يعرب بعض  
 الاصوات لوقوعه موقع  
 ممكن كقوله  
 قد أقبلت عزة من عراقها  
 ملصقة المرح بخاق باقها  
 أي بفرجها وقوله  
 اذ لم ت مثل جناح غاق  
 أي غراب ومنه قول ذي  
 الرمة «نداعين باسم  
 اشيب في مثله» جوائبه  
 من بصرة وسلام وقوله  
 أيضاً لا ينش الطرف  
 الا ما يخونه «داع يناده  
 باسم الماء مبغوم» فالشيب  
 صوت شرب الابل والماء  
 صوت التلبية كما مر اه  
 والله أعلم بنونا التوكيد  
 (للفعل) توكيد بنونين  
 هما الثقلية والخفيفة  
 (كقوله) اذهبن  
 واقدنهما) وقد اجتمعا  
 في قوله تعالى ليسبحن  
 وليكونا وقد تقدم أول  
 الكتاب أن قوله  
 أقائلن أحضر والشهودا  
 ضرورة تنبيهه ذهب  
 البصريون الى ان كلا  
 منهما أصل لتخالف بعض  
 أحكامهما وذهب  
 الكوفيون الى أن الخفيفة  
 فرع الثقلية وقيل بالعكس  
 وذكر الخليل أن التوكيد  
 بالثقلية أشد من الخفيفة  
 (يؤكدان فعل) أي فعل  
 الامر مطلقاً نحو اضربن  
 زيداً ومثله الدعاء كقوله  
 فأنزل سكينة علينا  
 (ويفعل) أي المضارع

كونه (آتيا • ذا طلب)  
 بأن يأتي أمر انحو ليقيم  
 زيد أو غيرها نحو ولا تحسبن  
 الله غافلا أو عرضا نحو ولا  
 تزلن عندنا أو تحضينا  
 كقوله هلا تبن نوحا غير  
 مختلفة كما عهدت في أيام  
 ذي سلم أو قريبا كقوله  
 فليت يوم الملتقى ترينني  
 ليكي تعلمي أني امرؤ بك  
 هائم أو استغفها ما كقوله  
 وهل يعني ارتيادي البلاد  
 دمن حذر الموت أن يأتي  
 وقوله أفعك كدة فاحسن  
 قبيل • وقوله فاقبل على  
 رهطى ورهطك نعت  
 • مساعينا حتى ترى كيف  
 نفعنا أو دعاء كقوله  
 لا يبعدن قومي الذين هم  
 سم العدة وآفة الجور  
 النازلون بكل معترك  
 والطيبون معافدا الأزر  
 (أو آتيا) شرطا ما تانيا  
 اما في موضع النصب  
 مفعول به لتانيا أي شرطا  
 تابعا ان الشرطية المؤكدة  
 بما نحو وما تخافن فاما  
 فذهبن فاما ترين واحترز  
 من الواقع شرطا بغير اما  
 فان يؤكده قليل كما  
 سيأتي (أو آتيا) مثنى  
 جواب (قسم مستقبل)  
 غير مفصول من لامة بفاصل  
 نحو وتالله لا أكيدن  
 أصنامكم وقوله فن ين  
 لم يثأر بأعراض قومه  
 • فاني ورب الرافعات  
 لا تأرا ولا يجوز تؤكده  
 بهما ان كان منفيا نحو  
 تالله نقتولك كقوله لا تقم  
 وأما قوله تالله لا يحمد  
 المرء مجتبا فعل الكرام ولو فاق الوري حسابه

ذلك الماضي بمعنى المستقبل طرد اللباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رحمت متجاء من تيم  
 الحب أي استعبده وذلك وتعامه • لولا لم ين للصباية جانها أي مائلا والصباية رقة الشوق (قوله  
 فضرورة شاذة) أي ليس للمولدين ارتكابهم في شعرهم وكذا أقالمن الخ وان أوهم صنعه خلافه  
 (قوله سهلها كونه معنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق في الاستقبال اه سم وقال الدماميني  
 سهلها ما فيه من معنى الطلب فعمل معاملة الامر (قوله آتيا ذا طلب الخ) عبارة التوضيح وأما  
 المضارع فله حالات أي خمس احدها ان يكون يؤكده ما ووجه او ذلك اذا كان مثنيا مستقبلا  
 جوابا نقسم غير مفصول من لامة بفاصل نحو وتالله لا أكيدن أصنامكم ثم قال والثانية ان يكون  
 قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة ان يكون  
 كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة ان يكون قبل  
 وذلك اذا وقع بعد أداة السابقة أو ما الزائدة التي لم تسبق بان ثم قال والخامسة ان يكون أقل وذلك بعد  
 وبعد أداة جزاء غير اما اه قال شيخنا وينبغي أن تزداد سادسة وهي امتناع التوكيد كما مضارع  
 المس في الواقع جواب القسم نحو وتالله لا تفعل كذا والمضارع الحالي نحو وتالله لا تقوم زيد الا ان  
 والمضارع المفصول من لام انقسام كما سبذ كره الشارح قال في التكت أو رد على الناظم نحو قولك  
 لعاطس برحمت الله وقوله تعالى والمطلمات يتربصن ونحو ذلك بما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه  
 يصدق عليه أنه يشعل آتيا ذا طلب ولا يجوز توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهي أو استغفها الخ  
 فكان أولى اه ويحجب بالآتيا أن الطلب فيما أورد به بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة  
 لأنها من أجل الخبرية المستعملة في الآتيا وليس سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد اذا طلب  
 بأداة كلام الامر ولا الشاهية والطلب فيما أورد ليس كذلك فاعرفه وذا ما لمب حال من ضمير آتيا  
 (قوله هلا تبن) أصله تبن فلما أكدا بانثون حذف فون الرفع تخفيفا فالتى سا كان الياء والنون  
 حذف الياء وذى سلم موضع بالحجاز اه ذكر يا وغير مختلفة حال من الياء المحذوفة (قوله ترينني) فيه  
 انشاهد وأصله قيل فون التوكيد ترين فقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة فصارت ترين  
 فقلت الياء الله التجر كها وافتتاح ما قبلها ثم حذف لالتقاء الساكنين فصارت ترين فلما أكدا بانثون  
 حذف فون الرفع لتوالي الامثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها  
 فلما أتى بياء المتكلم لحقت فون الوقاية فصارت ترينني ويوم طرف لغو متعلق بترينني (قوله أو استغفها)  
 نى يجمع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دما ميني ولذا عدد  
 الشارح الامثلة (قوله وهل يعني ارتيادي البلاد) أي طوافي بها ومن حذر الموت تعبدل لارتيادي  
 وقوله أن يأتي أي من آتياه متعلق بجمعي (قوله أفعك كدة) بكسر الكاف وسكون النون اسم  
 قبيلة وقبيلة ترخيم قبيلة للجزيرة اه تصرح وقال زكريا قبيلة أي جماعة ثلاثة فاكتر اه قال  
 أرباب الحواشي وهو أولى لأنه لا يلزم عابيه ارتكاب ضرورة (قوله فاقبل الخ) الشاهد في نفعلا  
 حيث أكده بانثون الخفيفة لوجود الاستغفها ثم أبدلها ألفا للوقف ونعت مساعينا جواب  
 الامر أي نفقش عن ما ترنا فادهزكريا (قوله لا يبعدن) أي لا يهملكن وتقدم الكلام على  
 البيت في النعت (قوله اما في موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما به لا من شرطا وشرطا  
 مفعول تاليا والمعنى تاليا شرطا اما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى  
 فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أي الزائدة (قوله فاما ترين) تقدم نصر فيه لكن فون الرفع  
 حذف هنا للجازم وشذبت في قراءة من قرأ ترين ياء ساكنة بعدها فون الرفع على حذف قوله  
 لم يوفون بالحار كافي المعنى (قوله فان تؤكده قبل) عبر في التوضيح بأقل كما مر (قوله فن ين يثأر  
 بأعراض قومه) أي لم يثأر بها وهو بسكون المثناة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو

فتأذ ضرورة أركان حالاً كقراءة ابن كثير لا قسم يوم انضمامه وقوله عينا لا بغض كل امرئ • بخوف قول ولا بفعل وقوله  
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم • يعلم ربى أن يبنى واسع أركان مفصولاً من اللام مثل واثن من أو قتلتم لالى الله تحشرون ونحو  
ولسوف يعطيك ربى فترضى • في نهيهم أن يكون الأول التوكيد في هذا النوع واجب بالتمروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو  
مذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما ما قدر قبل (١٥٥) حرف النون فاذا قامت والله يقوم زيد كان

المعنى نفي القيام عنه  
وأجاز الكوفيون تعاقبهما  
وقد ورد في الشعر وحكى  
سيبويه والله لا ضربه  
وأما التوكيد بعد الطلب  
فليس بواجب اتفاقاً  
واختلفوا فيه بعد ما قد ذهب  
سيبويه أنه ليس بلام  
ولكنه أحسن ولهذا لم  
يقع في القرآن الا كذلك  
والنسخة ذهب القارسي  
وأكثر المتأخرين وهو  
الصحيح وقد كثرت الشعر  
محبته غير مؤكدة من

ذلك قوله • يا صاح ما تجوز في  
غير ذي جادة • فما  
التخلى عن الخلال من شئ  
وقوله • فامارتني وليمة  
فان الحوادث أودى بها  
وقوله • فامارتني كاشفة  
الرميل ضاحياً • على  
رقعة أحنى ولا أتبعه •  
ودهب المبرد والزجاج الى  
لزوم النون بعد ما وزعما  
أن حذفها ضرورة • الثاني  
منع البصريون نحو والله  
ليفعل زيد الا أن استغناء  
عنه بالجملة الاسمية  
المصدرة بالواو كدق قولك  
والله ان زيد يفعل الا أن  
وأجاز الكوفيون ويشهد  
لهم ما تقدم من قراءة ابن

ما يحبه الانسان من أن يعاب فيه وأراد بالاقصات ابل الحج التي ترأطرافها في مشيها كأنها  
ترقص والشاهد في لا تارافاه أكد بانثون الخفيفة ثم أبدلها ألفاً للوقوف أفاده زكريا (قوله  
أو كان حالاً) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لا يفعل الا أن كما سيأتي في  
التبعية الثاني ويؤولون القراءة واليتين بانها على اضماع مرتبة (قوله عينا لا بغض) مضارع من باب  
نصر وأما بغض يبغض بالضم فافعة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله ينحرف قول الخ أي زين قوله  
بالوعد ولا يفعل ما يسهل به (قوله أو كان مفصولاً من اللام) أي جمعه وله كالمثال الاول أو يحرف  
تنقيس كالمثال الثاني أو بقدر نحو والله لقد يقوم زيد كافي سم (قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع  
في جواب القسم واجب لا هم كرهوا أن يؤكد الفعل بالمر منفصل وهو انقسم من غير أن يؤكدوه بما  
يتصل به وهو النون بعد صلاحية له جامي (قوله قدر قبل) وفي بعض النسخ قبل (قوله كان المعنى نفي  
القيام عنه) به أخذ الخفيفة فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالثوم والذي يقتضيه بناء  
الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أي  
اللام والنون فيكتفي بأحدهما (قوله غير ذي جادة) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فامارتني  
الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فعني أودى بها أهلكها وأغالم  
يقول أودت بها ليوافق تأسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي  
زكريا (قوله كاشفة الرمل) يعني النافعة ضاحياً يعني ملاقياً لطر الشمس على رقعة يعني مع رقعة جلد قد  
(قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الا أن) أي من كل جواب قسم مضارع حال مثبت ويظهر  
أن من منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع  
فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائهما الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لا قسم) ومن  
منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضماع مرتبة أي لا ناقص اه زكريا قال الامامية  
والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به  
البصريون في الجملة الاسمية اه وقبه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى  
يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل أنه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون  
والنون لا تأتي هالماً فاتها الحال كما قدمناه فعلم ما في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بان) سواء  
سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما أرينك) نقوله لمن يخفى أمر أنت به بصير تصرع  
(قوله ويجهد ما بلغن) نقوله لمن حلتها فعلا فإياه أي لا بد لك من فعله مع مشقة تصرع (قوله اذا مات  
الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرقا به صفاته فصار مثله وقوله ومن عضة الخ قال الشارح في  
شرح على التوضيح العضة بالثاء واحدة الهضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والنازع من  
الهاء الأصلية كافي شفة والتشكير ما نبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اه (قوله قليلة  
به) أي حد اقل ولا ضمير به للمال في بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقاً) أي بالنسبة لما تقدم  
وفي نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها  
زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعني بعد عين وجهه وحيث ومضى

كثير لا قسم واليتين اه (وقل) التوكيد بعدما الزائدة التي لم تسبق بان من ذلك • قولهم بعين ما أرينك ويجهد ما بلغن • وحيثما  
تكون أنك ومضى ما تفعدن أقعد وقوله • اذا مات منهم ميت سرقا به • ومن عضة ما نبت تشكير ما وقوله قليلة لا بما يحمد بل نوارث  
(نسيان) الاول من ادنا نظم أن التوكيد بعد المذكرة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقاً فانه كثير كما صرح به في غير هذا  
الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيراً من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع

أشبهت عندهم لام القسم فعلموا المفعول بعد ما معاً فله بعد اللام نص على ذلك ليسيبو به كاحكام في شرح الكافية . الثاني كلامه  
يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بان التوكيد بعدها شاذ ولم يزل ذلك بان الفعل بعدها ما مضى المعنى ونص بعضهم على أن  
الحاق النون بعدها ضرورة ونظاها كلامه (١٥٦) في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى ربما

وعضة وقيل لا في التراكيب المتقدمة وما أشبهها عندى في اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز  
متى تعدد أقدم فتأمل وانما زيدت ما بعد انكسرة لتوكيد الهم كقوله شيخنا وقول البعض لزوال  
اللام سبق قلم (قوله أشبهت) نبي في اللزوم وأما قول شيخنا أى في التوكيد فغير دليله أن المشابهة  
في التوكيد لا تنوقف على اللزوم لثرب التوكيد بما على مجرد حصولها (قوله معاً فله بعد اللام)  
أى في مطابق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله  
ما مضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بانثون المقتضية للاستقبال والمراد ما مضى المعنى غالباً فلا  
يرد عما يورد الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح عشيته على أنه  
قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أو في الخ) أى زلت والعلم الجبل وفي معنى على والشاهد في ترفعن  
وؤاعله شمالات جع شمالات ربيع من ناحية القطب زكريا (قوله أى رقل التوكيد بعد علم) القسلة  
بالنسبة الى التوكيد بعد علم معنى التدوير كافي ابن الناطم وغيره (قوله بحسبه) أى الجبل الذي عساه  
المصطب وحفه النبات وانشاهد في ما لم يعلم اه عيني وهذا ما نقله السيوطي في شرح شواهد المعنى  
عن الأعلام ثم قال وقال ابن هشام اللغوى ليس كذلك وانما شبهه اللبن في الثعب أى لما عليه من  
الرشوة حتى امتلأ بشيخ معهم فوق كرمى وما قبله من الايات يدل على ذلك اه (قوله كالواقع بعد  
ربما) أى في أنه ما مضى المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا ونسبته البعض لعله لان لم تقلب  
المضارع الى المضى أما بخلاف ربما فأنها قد تدخل على المستقبل كافي ربما يورد الذين كفروا لو كانوا  
مسلمين اه ويحتمل أن الاحتمالية لوجود ما زائدة التي يؤكدها كثيراً في غير ربما (قوله  
و بعد لا) لم يحتمل تقيددها بالناحية لانه قد علم من قوله ما طلب اطراد التوكيد بعد لا الناحية نكت  
(قوله وليس يحجج) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أى  
والاصل عدم التأويلات الانشائية من طرف من جعل لا ناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أى الغربية  
لها أى لجمرة محبوبته وتلميحها خبر الجارة ان أنعت لا وخبر لان أعملت عمل ليس من لحنه اه لعله  
اذالته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمرة وقد عذر بحر البيت ولا الضيف محمول عنها ان أناخ أى نزل  
وجزة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لان أعملت عمل ليس أى بناء على انقول بجواز علمها في  
المعرفة والذي في المعنى بم البناء بدل اللام وعليه قالنا بظرفية والضمير المحرور ما عاد الى أرض  
المحبة وكذا الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الامام سيبويه (قوله ما اختاره الناطم)  
أى من جوارز التوكيد بعد لا الناحية على قلة (قوله على المنع) أى منع التوكيد بانثون بعد لا الناحية  
الافى الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتفقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيب الخ  
أى وفي لا تصيب الخ فتحوّل النهى الآتى بيانه في الوجه الثاني ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة  
العاقل الذى ينهى فلا تحوّل (قوله فأخرج النهى عن اسناده لافتنه) يعنى أن النهى وان كان  
باعتبار انقصد الاصل عن تعرض الخطابين لظلم فتصميم الفتنة خاصة والاصل لا تعرضوا للظلم  
فتصميم الفتنة خاصة لكنه حول في العبارة عن ابقاعه على هذا التعرض الى ابقاعه على الاصابة  
المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور وتنبها على أنهم ان تعرضوا كانوا  
ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول وقوله عن اسناده أى ابقاعه وصلة محذوفة أى اسناده  
للتعرض للظلم وقوله لافتنه متعلق بأخرج واللام بمعنى الى مع حذف أى الى اسناده لاصابة الفتنة

يقولان ذلك ومنه قوله  
ربما أو في في علم  
ترفعن نونى شمالات اه  
(ولم) أى رقل التوكيد  
بعد لم كقوله  
بحسبه الحاحل ما لم يعلم اه  
شيخنا على كرسية مع ما  
في نفيه كخ نص سيبويه على  
أنه ضرورة لان المفعول  
بعدها ما مضى المعنى كالواقع  
بعد در ربما قال في شرح  
الكافية وهو بعد ربما  
أحسن (و بعد لا) أى  
وقل التوكيد بعد لا الناحية  
قال في شرح الكافية وقد  
يؤكد باحدى التونين  
المضارع المنفى بالانتهاء  
بالنهي كقوله تعالى واتقوا  
فتنة لا نصيب الذين ظلموا  
منكم خاصة وقد زعم قوم  
أن هذا نهى وليس يحجج  
ومثله قول الشاعر  
فلا الجارة الدنيا بها تلحينها  
ولا الضيف فيها ان أناخ  
محول الا أن توكيد  
تصيب أحسن لاتصاله  
بلا فهو بذلك أشبه بالنهي  
كقوله تعالى لا يفتننكم  
الشيطان بخلاف قول  
الشاعر فانه غير متصل بلا  
فيعده شبه بالنهي ومع ذلك  
فقد سوغت لا توكيده وان  
كانت منفصلة فتوكيد  
تصيب لاتصاله أحق  
وأولى هذا كلامه بحروفه

وتنبها في الاول ما اختاره الناطم هو ما اختاره ابن جني والجمهور على المنع ولهم في الآية تأويلات  
أى  
فقل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظيره جازاً عند قل رأيت الذنب قط وقيل لا ناهية ونم الكلام  
عند قوله فتنة ثم ابتدأ نهى الطلبة عن التعرض للظلم فتصميم الفتنة خاصة فأخرج النهى عن اسناده لافتنه فهو نهى محمول



الجبلة جواب الامر نحو  
قولك ازل عن الدابة  
لا تخرجك ولا نافية ومن  
منع الزن بعد النافية  
منع الزل عن الدابة  
اتخرجك الثاني اذا قلنا  
بما رآه الناطم فهل يطرد  
التوكيد بعد لا كلامه  
معربا لا طرده تعلقا لكن  
نص غيره على انه بعد  
المفصولة ضرورة (وغير  
آما من طوالب الجزاء) أي  
قول بعد غير اما الشرطية  
من طوالب الجراء  
ذلك يشمل ان المجردة  
عن ماوغيرها ويشمل  
الشرط والجزاء فمن توكيد  
الشرط بعد غير اما قوله  
يشتمل مفهوم فليس بآيب  
من توكيد الجزاء قوله  
ما انشأ منه فزاراة تعظمكم  
هه انشأ منه فزاراة تعظمكم  
قوله  
ثبت الخبراني في الوعي  
يدب ما مئ ما يأن الخبر  
فما  
بيان الاول مقتضى  
لامه أن ذلك جائز في  
الاستمرار وبه صرح في  
تسهيل فقال وقد تلحق  
بواب الشرط اختيارا  
بغيره الى أن دخولها  
غير شرط اما وجواب

الشرط مطلقا ضرورية . الثاني جاء فكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غايه السندرة ولذا لم يتعرض له . ومنه قوله ليت شعري وأشعرن اذا ما قروها منشورة ودعيت . وأشد من هذا ان فكيد أفعل في التعجب كقوله ومستقبل من بعد عضي فأنزله من طول فقر وأحريا (قوله ومستبدل من بعد عضي) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة هذا اللفظ على شهرته . العلم يوجد في القاموس وأما الذي فيه في فصل العين المجهمة من باب العمل عضي كسلمى مائة من الابل ٥١ نصر الهو

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معني واشد من هذا قوله افاثلن احضر والشهودا (واخر المؤ كذا فتح) لما عرفت اول الكتاب انه مركب من خمسة عشر ولا فرق بين ان يكون صحيحا (كبرزا) اذا سله ابرزن بالتون الخفيفة فابدت ألفا في الوقف كما سبأني واضر من اية عقلا (١٥٨) نحو اخشين وارمين واغزون امرا كما مل اومضار ما نحو هل تبرزن وهل ترمين

هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فام تحذف آخر الفعل اذا كان ياء نلى كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمين يازيد ومنه قوله ولا تاسن بعدى انهم والجزءاء هذا اذا كان الفعل مسند للغير الا ان والواو والياء فان كان مسندا اليهن تحكمه ما اشار اليه بقوله

(واشككه قبل مصه راين بما جانس) أى بما جانس ذلك المصغر (من تحرك قد علم) فيجانس الالف النقص والواو انضم والياء التكمير (والمصغر المسند اليه الفعل احذفه) لاجل التقاء الساكنين مبغيا حركته دالة عليه (الا الالف) أيها الخفيف تقول يا قوم هل تضرين بضم الباء وباهند هل تضرين بكسرها فاصل يا قوم هل تضرين هل تضرينون تحذفت نون الرفع لكثرة الامثال فصار تضرينون تحذفت الواو لالتقاء الساكنين وأصل ياهند هل تضرين هل تضرينين فعل به ما ذكر ونقول يازيد ان هل تضر بان

نص في معرفة لاتون ولا تدخلها أل وهي مائة من الابل وصريحه تصغير صرمة بالكسر وهي القطعة من الابل نحو الثلاثين واخر بالجماء مهملة فراء فتنبه (قوله من تشبيه لفظ) وهو افعال في التعجب بلفظ وهو افعال في الامر سم (قوله واخر المؤ كذا فتح) بيان لقاعدة وقوله واشككه الى آخر البيت استثناء منها (قوله فام تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر ان الفعل على هذه اللغة مبني على فتحه انباء المحذوفة (قوله هذا) أى ما ذكر من فتح آخر المؤ كد (قوله واشككه) أى حرك آخر المؤ كد حالة كون هذا الاخر قبل مضر اين بنسخ اللام مخففة لين هذا هو المسموع والظاهر ان جار كسر هاء على أنه من اشعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما قول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظرا الى المتبادر من لفظ المصغر والافصح ان يراد بالمصغر ما يعم الحرف المجعول علامة للتشبيه والجمع مجازا على لغة اكلوني البراغيث نحو هل تضرين الزيدون بضم الباء (قوله احذفه لاجل التقاء الساكنين) أى لانه ليس على حده الجواز ان شرطه ان يكون الساكنان في كلمة وهذا ليس كذلك بل التون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذي درج عليه الشارح فيما سبأني عدم اشتراط كونها في كلمة بديل نحو اناجوني وعلة الحذف عند من لا بشرط ذلك استئصال الكلمة واستطاعت الواو اني المصغر فان قلت المقضى للحذف على كلا القوانين وجود في اضربان فلم تحذف الالف قلت لما منع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الالف والمانع يغلب على المقضى فان قلت كسر التون يدفع الالتباس قلت المقضى لكسر التون مشابهتها نون التثنية في الوقوع آخر ابعدا الالف فاذا ذهبت الالف ذهب مقضى الكسر فان قلت كان ينبغي حينئذ حذف الالف في اضربان لعدم الالتباس قلت لو حذف زال انغرض الذي أتى به لاجله وهو الفصل بين الامثال وما قدمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين دها مر على حده أولا وانما هو مع التون الثقيلة مانع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثاني (قوله لكثرة الامثال) أى الزوايد فلا يرد نحو انسوة جبن ويحتمل كقوله من اول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا في ما ذكره الا أن يقال حذفت مع الخفيفة جلا على حذوها مع الثقيلة طردا اه سم وتقدم تعميل الحذف بالتحفيف أيضا في كلام زكريا (قوله هذا كله) أى ما ذكر من شكل الاخر بالجانس وحذف المصغر الالف (قوله هل تغزن وهل ترمين) أصل الاول قبل التوكيد بالتون تغزون استنقذ الضمة على الواو الاولى تحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم كد بالتون تحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها اذ لا يعلوها وأصل الثاني قبل التوكيد بالتون ترميون استنقذت الضمة على الباء فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الباء لالتقاء الساكنين ثم كد بالتون الى آخر ما تقدم وان شئت قلت استنقذت الضمة على الباء فحذفت الضمة ثم الباء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم نجمة لتناسب الواو ثم كد بالتون الى آخر ما تقدم (قوله وباهند هل تغزن وهل ترمين بكسره) أصل الاول تغزون استنقذت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم كد بالتون تحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الباء لالتقاء الساكنين وان شئت قلت استنقذت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت

فأصل تضر بان تضر بان تحذفت نون الرفع لما ذكر ولم تحذف الالف لخفتها ولثلا يلبس بفعل الواحد ولم تحرك ضمة لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعد هاء تشبهها بنون التثنية في زيادتها آخر ابعدا ألف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معطلا نظرت ان كان بالواو والياء فكذلك صحيح تقول يا قوم هل تغزن وهل ترمين بضم النون وباهند هل تغزن وهل ترمين بكسره فتحذف نون الرفع الالف ونقول هل تغزنان وترميان فتبقى الالف فان قلت

ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المحمسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو والياء لالتوكيد فهو مساو للصحيح في التغيير الدائم عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر اشار اليه بقوله (وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله) أي الالف (منه) أي من الفعل (رافعا) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعا (غير الياء والواو) أي بان رفع الالف أو النون أو ضمير مستترا رأسها ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل أي اجعل الالف حينئذ ياء نحو هل تحشيان وترضيان ياريدان (١٥٩) وهل تحشيان وترضيان وهل يحشيان

تحشيان وترضيان وهل يحشيان  
ورضيان زيد والامر في ذلك كالمضارع (كاسعين سعيان) يازيد وكذا بقية الامثلة (تنبيه) انما يجب جعل الالف ياء لان كلامه في الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر لا تكون الالف فيها الا منقلبة عن ياء غير مبذلة كسبي أو مبذلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضي لانها من الرضوان (واحدته) أي الالف (من رافع حاتين) أي الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه (وفي) هو واو ويشكل جئنا سقني) أي تبسع يعني أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تنكسر وانما اخرج الى تحويكهما ولم يحد فالان قبلهما حركة غير محمسة أعني فتحة الالف المحذوفة فلو حذف لم يبق ما يدل عليهما (فحواشيين ياهند) وهل رضين ياهند (بالكسر) ياه قوم اخشون وهل رضون (واضم) الواو (وقس) على ذلك

ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم اكذب النون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني ترمين اسفة ثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم اكذب النون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) أي الممثل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أي اذ ارفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يستند اليهما ثبت الآخر فتحوها نحو هل تغزون يازيد وهل ترمين ياعمرو (قوله وان كان بالالف) أي معتلا بالالف (قوله في آخر الفعل) فيه نظرية اشئ في نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ما قبل الاول وحينئذ تكون النظرية من طرفية الجزء في الكل (قوله منه) حال من الضمير في اجعله (قوله حال من الفعل) أي من ضمير الفعل أي من الضمير الراجع الى الفعل (قوله شو هل تحشيان) نشر على ترتيب الالف ومثل بفعلين اشارة الى أنه لا فرق بين كون الالف منقلبة عن ياء كحشي أو واو كيرضي لانه من الرضوان (قوله والامر في ذلك كالمضارع) أي في التمثيل المذكور أي في غالبه والاف لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبذلة) أي عن ياء أصلية ليست مبذلة عن شيء (قوله لانها من الرضوان) فاصل يرضي يرضو قلبت الواو ياء لمحاو زتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا تنكسر كما وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام اشرح ولعلمهم لم يقبلوا الواو من أول الامر انما يكون في المضارع ما في الماضي من قلب الواو ياء فان أصل يرضي رضو قلبت الواو ياء لظرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحدته أي الالف) انما لم يقبل ياء كما تقدم لانه لو قلبت هنياء لاجتمع ياءان في نحو اخشين ياهند اذ كان يقال اخشين يفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية لتفاعل وكذا في نحو هل رضين ياهند اذ كان يقال رضين وكل ذلك تفصيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيئا وتبعه البعض المألوم على قلب الالف ياء في نحو هل رضين ياهند اذ كان يقال رضون وهو ايضا ثقیل وهذا سهو منهما عن كون المألوم قلب الالف ياء وانه الموفق (قوله دليلا عليه) أي الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم (قوله وفي راويا) من رضع انظاره موضع المحضر (قوله أعني فتحة الالف) فيه مساهمة والمراد فتحة ما قبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو تكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذي يذهبى (قوله وحكم الالف والواو الذين هم اعلامه الخ) ليدرك الالف لانها لا تكون الا ضمير (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا ممنوع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الاول ما ذكره في هذا البيت (قوله أي النون) ضريح في أن خفيفة بالذهب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان في قوله شديدة أيضا (قوله وقال السيبويدي والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف بافساها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر الى أصل الخفيفة وهو الساكن والافسياني أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها نعم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أي غير طريقة الجائز لان الساكن الثاني غير

(مساويا) (تنبيهان) الاول أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها فحواشيين ياهند فتقول اخشن وحكى القراء انما لغة طين. الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هم اعلامة أي بان أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث كيك الضمير وهذا واضح (لم تقع) أي النون (خفيفة بعد الالف) أي سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مستندا اليها أو حرفا بان كان الفعل مستندا الى ظاهره على لغة أكلوني البراغيث أو كانت التالفة لتون جماعة النساء وفاقا للسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا لبونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن) تقع (شديدة وكسرها)

الاتقاء الساكنين (الف) لانه على حده اذا الاول حرف لين والثاني مدغم وبعض ما ذهب اليه يونس والكوفيون قراءه بعضهم  
فدعواهم ثم مير احكاما بن جني ويمكن أن (١٦٠) يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون

في تنبيهان الاول ذكر  
الناظم أن من أجاز  
الخفيفة بعد الالف  
يكسر ها وحل على ذلك  
القراءتين المذكورتين  
وظاهر كلام سيويو به  
صرح النازر في الخة أن  
يونس يبي التون ساكنة  
ونظر ذلك بقراءة نافع  
محيى. الثاني هل يجوز  
لحاق الخفيفة بعد الالف  
اذا كان بعدها ما مدغم فيه  
على مذهب البصريين  
فخواص ربان بعد ما قال  
الشخخ أبو حيان نص  
بعضهم على المنع ويمكن  
أن يقال يجوز وقد صرح  
سيويو بمنع ذلك وانفاز  
قبلها أي زد قبل فون  
التوكيد (مؤكد) فعلا  
الى فون الاناث استند  
لثلاثه الى الامثال فتقول  
هسل نصر بنان يانسوة  
بان مشددة مكسورة  
وفي جواز الخفيفة الخلاف  
السابق كما تقدم ولا يجوز  
ترك الالف فلا تقول حل  
نصر بن يانسوة (واحد)  
خفيفة ساكن (دفع)  
أي تعذف التون الخفيفة  
وهي مرادة لا مرس  
الاول أن يلبها ساكن  
فخواص رب الرجل تريد  
اضرب ومنه قوله  
لا تين القبر علك أن  
تركم يوما والدهر قد رفته

مدغم (قوله لاتقاء الساكنين) قال من فيه نظر لان اتقاء الساكنين مضعق مع الكسر ولا يزيله  
اه وأجاب الاسقاطى بأنه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل التونين يعني  
أن التون المشددة ذات فونين أو لا هما ساكنة والثانية محركة بالكسر لا تلتقي ساكنة مع التون  
الاولى وبدل على أن هذا امر ادا الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أي اتقاء  
الساكنين بين الالف والتون على حده الخ أي لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون  
لما قص قوله لاتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع اتقاء  
الساكنين والثاني بقاءه قال شيخنا وما ذكره بعد اذ لو كان التصريح لاتقاء الساكنين بمعنى  
التونين لحركت الاولى كما هو الشأن في اتقاء الساكنين اه وعمل جماعة الكسرة عشايم ففون  
المثنى وهو ما قدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) لتليل لقوله تقع شديدة واعتزله البعض بما  
علم انتفاعه من القولة السابقة ثم كون اتقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم  
شتراط كونه في كلمة كما هي بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا التهي وفون الرفع محذوفة  
بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للعال ولا التني والموجود فون الرفع اه تصریح  
وليس عن الآية الاولى جواب اه سندوبی (قوله بقراءة نافع محيى) وجهها الوصل بنية الوقف  
قوله نص بعضهم على المنع (هو ظاهرا طلاق الناظم) قوله ويمكن أن يقال يجوز لان الساكن  
الثاني مدغم فيه (قوله ثلاثه الى الامثال) نظرا الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف  
وعمل بهذا التعليل الذي لا يظهر بانسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان  
اللازم بانسبة اليها نوالى مثنى فقط ولوطرالى المذهبين لعل بقصد التخفيف كما عمل غيره وكلا  
المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أي بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أي  
على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحد خفيفة الخ) وانما تحرك  
عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التونين عند ملاقاتها ساكنا في الاكثر لثمة ها عنه في الفضل بكونها  
في الفعل وهو في الاسم فقصدا وحذفها وابقاءه محركة اظاها شرف الاسم بشرط ما يختص به على  
ما يختص بالفعل الذي هو دونه (قوله لساكن ردفي) أي لها سواء تلت فحة كاضرب الرجل يازيد أو  
فحة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة كاضرب الرجل يا هنددما يعني (قوله لاتين القبر) أصله  
لاتين يحذف الياء لاتقاء الساكنين فلما كذا الفعل ردت لزوال الاتقاء كذا في مطالع السعد وما  
ذكره من دخول الجازم قبل التون هو الموافق لقوله ويقول آتيا اذا طلب وينقدح أن هذا الفعل  
معرب تقدير لان التون لم تدخل الابد استيفاء الجازم مقتضاة وليس هو كالفعل المتصل بنون  
الاناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال فون الاناث سابق على الجازم فله شيخنا السيد والذي  
ذكره هو كغيره في باب اعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع فون التوكيد أو فون الاناث اذا  
دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا في باب المعرب والمبني وقوله علك أي لعلك وحل لعل على  
عسى وقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع المخطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل في  
مستعمل أوله الطرم بالراء بعد خبته فصار فاعلن كما قاله الدماميني والثمنى وبدل له بقية القصيدة  
ومنها بعد هذا البيت

وحل حبال البعيدان وصل الحسبل وأقص القريب ان قطعه

وارض من الدهر ما آتاك به من قر عينا بعينه نفعه

فتقول العيني ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل بآتيان

هل

بعد الف هل

لان المالم تصلح للحركة عولت معاملة حرف المد حذف لاتقاء الساكنين واذا وليها ساكن وهي بعد الف هل

فتقول اضرباء الغلام واضربناه الغلام فالسيبويه وهذا المثلثه العرب والقياس اضرب الغلام واضرب الغلام يعني بخلاف الالف والنون والثاني أن يوقف عليها ثابته أو كسرة والى ذلك أشار بقوله (وبعد غير قصه إذا تنقف) فتقول ياهو لا اخرجوا ياهو هذه اخرجي زيد اخرجي واخرجي أما إذا وقعت بعد قصه فسيأتي (واردد إذا حذفها في الوقف ما) أي الذي (من أجلها في الوصول كان عدما) فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند إذا وقفت عليها (١٦١) اضربوا واضربني برؤوا الضعير ويانه كاهم

ونقول في هل نصر بن وهل  
نصر بن إذا وقفت عليهما  
هل نصر بن وهل  
نصر بن رد الواو والياء  
ونون الرفع لزوال سبب  
الحذف (وأبدانها بعد  
فتح ألفا • وقفا) أي  
واقفا ويحتمل أن يكون  
مفعولا له أي لأجل الوقف  
وذلك أشبهها بالتنوين  
(كما تقول في قفن قفا)  
ومنه لستعها وليكونا  
وقوله • ولا تعبد الشيطان  
والله فاعبدا وقوله  
• فن يالم يشار بأعراض  
قومه  
• فاني ورب الراقصات  
لا تارا  
وندر حذفها الغير ساكن  
ولا وقف كقوله • اضرب  
عنك الهموم طارقيها • وقوله  
• كما قيل قبل اليوم خالف  
تذكره • وحمل على ذلك  
قراءة من قرأ ألم نشرح  
لك صدرك • وخاتمة • أجاز  
يونس للسواقف ابدال  
الخفيفة باء أو واو في نحو  
أخشين وأخشون فتقول  
أخشي وأخشو وأغديره  
يقول أخشي وأخشو وأورد  
نقل عنه ابد الهاو وأبعد

على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الالف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه  
ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الالف يبقها ساكنا  
مهم والظاهر الثاني لأن سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل  
حزم البهص الثاني واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضرباء الغلام) أي يازيدان واضربنا الغلام  
أي ياندوة (قوله والقياس) أي على ما إذا وليها ساكن ولم تكن بعد الالف (قوله بخلاف الالف) قال  
شيخنا أي ألف التثنية من اضربا الغلام والالف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن  
الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثاليين اه • والمتبادر من كلامه اشرح حذف  
الالف لفظا وخطا حتى من المثال الاول وهو الموافق لما في النسخ والقياس اثباته اخطا في المثال  
الاول كما لا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) فان قلت لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو  
هذا فأض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه وانفرد أن المحذوف  
هنا هو الفاعل كقوله • ثم جزه كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزها زكريا والذي يظهر لي في معنى  
كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك فعل مؤكدا سابقا بالنون الخفيفة لتكون في حال توكيده  
بها وصل بما بعده وانفق لك الوقف عليه فأحذف منه النون بعد توكيدها واردد ما كان حذف  
لأجلها وليس المراد أنه إذا صدر من فعل تريد توكيده والوقف عليه فأحذف منه النون بعد  
توكيدها واردد ما كان حذف لأجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيده  
الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر  
للا تبيان بما تم حذفها بلا دليل فائدة (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها (قوله كاهم) أي في قوله  
فتقول ياهو لا اخرجوا ياهو اخرجي (قوله لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثليين وفي  
الواو والياء التقاء الساكنين دما ميني (قوله ألفا) ولذلك رجعت بالالف نظر الى حالتها عند الوقف كما  
هو قاعدة الرسم (قوله أي واقفا) ضعف بان مجي المصدر حال اسمي وضعف الاحتمال الثاني  
بكون الوقف غير قاي فالاولى كونه ظرفا تقدير وقت (قوله وذلك أشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم  
الإشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقبلها ألفا بعد الفتح اه • وهو وجيه (قوله كقوله الخ)  
ان قلت لعل المحذوف في البيتين والاية النون الثقيلة قلت تقبل الحذف والحل على ما ثبت حذفه  
أولى قاله في المغني (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطردها بعد بعن وطارقتها بدل من الهموم (قوله  
وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على أنها من التصب بلم كما جزم بأن مقارضة بين الحرفين  
دما ميني (قوله مطلقا) أي في المعتدل والصحيح بدل ما بعده لكن يلزم على الابدال في الصحيح ليس  
لأنك إذا قلت اضربني اضربن التبت الباء المبسلة من النون يباء الضعير وكذا يقال إذا قلت  
اضربوا في اضربن بخلاف المعتدل لأنك تنطق يباءين في أخشي وبواوين في أخشو وأول لم يرد  
التوكيد لم تنطق بالياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الالفين) أي في النطق وفيه أن الجمع  
بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا ومن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام

(٢١ - صبان ثالث) ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتدل فانه قال وأما يونس  
فيقول أخشو وأخشى زيد الواو والياء بدل من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناطم في التسهيل وإذا وقف  
على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين  
فبعد تقديرهما وقبل بل ينبغي أن تحذف أحدهما ويقدربقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة إذا وقفت على اضربان  
على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فأجمع ألفان فهزمت الثانية فقلت اضرباء اه • وقباسة في اضربنا اضربنا والله أعلم

في المال ينصرف في أول الكتاب (١٦٢) أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً وإنما يخرج عن أصله شبهة بالفعل أو

بالحرف فإن شبهة الحرف  
بسلامة معاندي وان شبه  
الفعل بكونه فرعاً بوجه  
من الوجوه الأربعة منع  
الصرف ولما أراد بيان ما  
يمنع الصرف بدأ بتعريف  
الصرف فقال (الصرف  
تنوين أتى مبداءه معنى به  
يكون الاسم ممكناً) فقوله  
تنوين جنس يشمل أنواع  
التنوين وقد تقدمت أول  
الكتاب وقوله أتى مبداءه الخ  
مخرج للمساوي المعبر عنه  
بالصرف والمراد بالمعنى  
الذي يكون بدال الاسم أمكن  
أي زائد في التحسين بقاؤه  
على أصله أي أنه لم يشبه  
الحرف فينبئ ولا الفعل  
فيمنع من الصرف  
تنوينات في الأول ما ذكره  
الناظم من أن انصرف هو  
التنوين هو مذهب  
المحققين وقيل الصرف هو  
الجرو والتنوين معناه الثاني  
تخصيص تنوين التمكن  
بالصرف هو المشهور وقد  
يطلق الصرف على غيره  
من تنوين التنكير  
والعوض والمقابلة الثالث  
يستثنى من كلامه نحو  
مسلمات فانه منصرف مع  
أنه فاقد للتنوين المذكور  
اذ تنوينه للمقابلة كما  
تقدم أول الكتاب الرابع  
اختلف في اشتقاق  
المنصرف فقيل من  
الصريف وهو الصوت لان

ذكر كما سيأتي عنه في محبث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة  
لان مدالاف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد  
بقدارهما عطفاً نفسيراً بقوله بمقدارهما نائباً فاعل بمد  
في المال ينصرف  
ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبهة الفعل فله تعاقب به كما أن له ما تهلفا به ولان نوني التوكيد  
ثقله وخفيفه وهذا الباب مشتمل على الثقل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن  
مقصوداً من الباب بالذات (قوله بالإعانة) أي معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية  
متعلقة بفرعاً (قوله أمكن) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لان تمكن خلافاً لاي  
حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ ينصرف (قوله والمراد الخ) رد  
عليه انه حينئذ يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف  
لاخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خوفاً به من  
يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لا نقول لو كان المخاطب هنا عالماً بهذا  
التعريف لسكان عالمنا بالصرف لانه مدكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس  
لفظياً ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعترف بالتعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة  
الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل  
المراد بيان أمر واقع أي أقاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده وأما الجواب بالكمرة فتابع له فسقطه  
بتبعية التنوين لما سبقه اشارة عند قول المصنف وير بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب  
المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي يعنى الصوت اذ لا صوت في آخر  
الاسم الا التنوين ومنها أنه متى انشطر شاعراً الى صرف المرفوع أو المنهوب ونونه وقيل صرفه  
للضرورة مع أنه لا جرم فيه اهـ يس وقوله وقيل صرفه أي قالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة  
فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفاً (قوله تخصيص تنوين التمكن بالصرف) الباء ادخاله على المقصور  
(قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسماة  
صرفاً غير منصرف وهذا يشهد بخوض مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن  
المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع  
المؤنث السالم فكيف يكون منصرفاً قال وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لانفسه  
والاعلامه لا يجب انعكاسها اهـ قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصرف بالانصراف  
وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات والاقية في أن يستثنى أيضاً ما يعرب بالحروف اذ يصح  
عليه أنه فاقد للتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اهـ (قوله نحو مسلمات) أراد  
جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أمام اسمي به منه نحو عرفت فانه غير منصرف ولا كلام  
فيه حفيد (قوله اذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف  
واعماله يحدق اذا سمي به لانه لو حذف اتبعه الحرفي السقوط فيعكس اعراب جمع المؤنث السالم  
فتبقى لأجل الضرورية اهـ زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا يحدق  
انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب للمعنى  
(قوله فقيل من الصريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلاً على غير المنصرف (قوله  
من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات الحركات لوحق الحركات لكان أولى لانه بصدد  
المعنى الأقوى المأخوذ منه الاصطلاح وان اياز تنبيهه لذلك فخذها اهـ ونومرى (قوله فكانه

في آخره التنوين وهو صوت قال الناظم له صريف صريف القوم بالمسند أي صوت صوت البكرة  
بالجمل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكانه



انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية هي منصرفة الانقياده الى ما يصرفه عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجهه من وجوه الاعراب الى غيره اهـ واعلم ان المعبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع احدهما للفظ ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان (١٦٣) في الفعل فرعية على الاسم

انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن شبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ) كالتركيب فهو الرجل منصرف لان تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر ان القول الاول والثالث مفرعان على ان الصرف هو التثنية وحده والثاني والرابع على انه التثنية والجر (قوله وعن وجهه من وجوه الاعراب) أي حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيان الخ) انما يقع في هذا الحكم يكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكافؤ وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة فكيف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع ان الاسم اذا شبه الفعل فقد شبهه بالفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيها هو من خواص الفعل وانما بين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط اعمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اهـ يس واعلم ان معنى فرعية الشيء كونه فرعاً عن غيره ولكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعاً وتارة يراد منها اسباب الكون فرعاً وقد استعمل الشارح الامر من فتنه (قوله وهي اشتقاق من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ اثر كيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما عرفت به لا من حيث اللفظ على ان كثير من الاسماء يدل على شيئين بل اشياء كضارب وأكرم اهـ فهو شمرى (قوله احتياجه) أي للفعل اليه أي الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو مع التثنية لئلا يفتي في الامكانية (قوله ما جاء على الاصل) أي عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أي بالفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدرهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فاعل قدرهم فرع عن درهم وفرعية المعنى انحقير اهـ يس أي والتحقيق فرع من عدمه أي وهاتان الفرعتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى ان كلا منهما نشأ عن التصغير الذي هو فعل الفاعل (قوله كاجمال) تصغير اجمال جمع جمل فان فيه فرعتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو فرع الازداد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطائم) بمعنى حائض فان فيها فرعتين التثنية الذي هو فرع التسديد والوصف الذي هو فرع الموصوف جهة منهما المعنى كذا قال البعض تبعاً لكريا قال شيخنا لكن فيه أنه سيأتي ان التثنية من العليل راجعة الى اللفظ والاحسن ان يقال لزوم التثنية اهـ وسيصرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤث الخ بان التثنية مطلقاً من العليل اللفظية ووجهه ان المؤنث تانيئة معنوية تستدريه في ما التثنية كما سيأتي لا يقال هلا منع حيث تصرف نحو حائض للفرعتين اللفظية المعنوية لا نأقول سيأتي أنه لا عبرة بالتثنية بانها مع الوصفية لعمدة تجريد الوصف عنها بخلاف علم (قوله ولم يصرف نحو اجد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله جمع) حصرها في التسع استغراقاً (قوله عدل) أي تقديري أو تحقيقي وقوله وتأنث أي انقضت أو سوت وقوله ومعرفة أي علية وقوله ثم تركب أي مزجي وقوله زائدة حال من النون وقوله من لها أنف أي زائد وقوله وهذا القول تقرّب أي لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع العلية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعبرة في بعضها (قوله كعمر ويزيد ومروان) نشر

في اللفظ وهي اشتقاقه من  
المصدر وفرعية في المعنى  
وهي احتياجه اليه لانه  
يحتاج الى فاعل والفاعل  
لا يكون الا اسما ولا يكمل  
شبه الاسم بالفعل بحيث  
يحمل عليه في الحكم الا  
اذا كانت فيه الفرعيتان  
كافي الفعل ومن ثم صرف  
من الاسماء ما جاء على  
الاصل كالمفرد الجامد  
الذكر كرجل وفرس لانه  
خف فاحتمل زيادة التنوين  
والحق به ما فرعية اللفظ  
والمعنى فيه من جهة  
واحدة كسدرهم وما  
تعدت فرعيه من جهة  
اللفظ كاجيال أو من  
جهة المعنى كخائن وطامث  
لانه لم يصرب تلك الفرعية  
كامل الشبه بالفعل ولم  
يصرف نحو أجد لان فيه  
فرعيتين مختلفتين مرجع  
أحدهما اللفظ وهي وزن  
الفعل ومرجع الأخرى  
المعنى وهو التعريف فلما  
كل شبهه بالفعل ثقل ثقل  
الفعل فلم يدخله التنوين  
كان في موضع الجر مفتوحا  
والعلل المانعة من  
الصرف تسع يحجمها قوله  
عدل ووصف وتأنيت  
ومعرفة • وبجدة ثم جمع  
ثم تركيب والنون

زائدة من قبلها ألفه ووزن فعل وهذا القول تقريب المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها غلط فمخ مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كثرة وثلاث وزن الفعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ونوع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر وزيد ومروان وأربعة أخرى وهي الجمة كإبراهيم والتانيث كطلحة وزينب والتركيب كعدي كروب وألف الالحاق

كارطى وسنرى ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خاصة لا تنصرف في تعريف ولا تنكسر وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير ولما شرع في بيان الموانع بدأ بجميع في الحالتين لانه أمكن في المنع فقال (فالف التانيث مطلقا منع •) صرف الذي حواه كيفما وقع أى ألف التانيث مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا منع صرف ما هي فيه كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذا كرى وصحراء (١٦٤) أم معرفة كرضوى وزكريا مفردا كما مر أو جعرا كجرى وأصدقا كما مر أم

صفة كجلى وحراء وانما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شينين وذلك لانها لازمة لما هي فيه بخلاف التام فانها في الغالب مقدرة الانفصال في الموث بالانف فرعية من جهة التانيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف الموث بالتاء وانما قلت في الغالب لان من الموث بالتاء ما لا ينقل عنها استعمالا ولو قدر انفسكاك عنها لوجد له نظير كهمزة فان التاء • لا زمة له استعمالا ولو قدر انفسكاك عنها لكان همز كظم لكن حطم مستعمل وهو غير مستعمل ومن الموث بالتاء ما لا ينقل عنها استعمالا ولو قدر انفسكاك عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له اذ ليس في كلام العرب فعلى ولا فعلى الا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تنكون الا هكذا ولذلك صولت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلى

على ترتيب الف (قوله كارطى) اسم شجر وألفه للاطلاق بجعفر (قوله وسبعة) وهي ما كانت احدى علميه العلية (قوله فالف التانيث) خرج غيرها كالالف الاصلية في نحو مرى وألف الاطلاق في نحو ارطى وعليا وألف التنكير في نحو عيسى نعم ألف الاطلاق المقصورة وألف التنكير تمنعان الصرف مع العلية كما سيأتى (قوله مطلقا) حال من الضمير في منع العائد على مبتدأ الامن المبتدأ لانه ممنوع عند الجمهور وان جوزه سيؤويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشرط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التانيث منع صرف الذي حواه كذا في الفارضى وخالفه لكن • فنضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذي حوى ألف التانيث وتقدر الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي (قوله كذا كرى) مصدر كذا كرى وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسمها كامر) قد يقال ان جرى وأصدقا • وسفان إلا أن يقال انهما غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هي فيه) هذا اسم بالنسبة لالف التانيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كانتا كما سبذ كره المصنف بقوله

وألف التانيث حيث مدا • وتأوه من فصلين عدا

فأمل (قوله في الموث بالالف الخ) أى ففيه في الحقيقة فرعيان احدهما من جهة اللفظ وهي الاولى والثانية من جهة المعنى وهي الثانية (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المحجمة وكسر الراء بعدها تخفية وهي القطعة العظيمة من الارض كافي التاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الحشنتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان قاله الجوهرى (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الا ترى (قوله في التصغير) متعلق بعولمت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذف لامرافة حصول صيغة فعيل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء • • (قوله زجيعة) بتشديد الياء لان زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيل كبايتى (قوله اذا سميت بكنا) قال الاسقاطى يريد كذا المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه ان التعديل يقتضى أن المراد كذا بالالف سواء المرفوعة كافي مثاله أو المنصوبة كافي رأيت كنانا جار بيتك على اللغة الفصحى اه أى أو الجرورة كافي مررت بكنا جار بيتك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المختار وبه جزم البعض وانما اقتضى التعديل ذلك لانه يقتضى أن المصدرا على كون الالف للتانيث (قوله وان سميت بها من قول الخ) قال الاسقاطى يريد كذا المنصوبة بالياء اه قال شيخنا وفيه ان التعديل يقتضى أن الجرورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المصدرا على كون الالف متقلبة عن الياء (قوله في لغة كانه) أى الذين يعاملون كلا وكنا معاملة المثني وان أضيفا الى ظاهر فقوله في لغة كانه تراجع لقوله أو كنى المرأتين فقط (قوله عند من أجازة) تقدم أن الراجح منع زجيعة على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظر اذ ليس لهم فعلى ألفه متقلبة (قوله فقلت يا حبل) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لغير كها وانفتح ما قبلها (قوله لما ذكر في

فقبل في قرقرى قرقرى كقبل في سقرجل سقرجل وعولمت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغيير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقبل في زجاجة زجيعة فخران • الاول اذا سميت بكنا من قولك قامت كنانا جار بيتك منعت الصرف لان ألفها للتانيث وان سميت بها من قولك رأيت كنيهما أو كنى المرأتين في لغة كانه صرفت لان ألفها حينئذ منطبعة فليست للتانيث الثاني اذا رخت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازة فقلت يا حبل ثم سميت به صرفت لما ذكر في

كلنا) وزائداً فعلاً (لان)

رفع بالعطف على الضمير في  
منع أي ومنع صرف الاسم  
أيضاً زائداً فعلاً وهما

الأنف والنون (في وصف

علم من أن يرى بناءً تأنيث

ختم) أما لأن مؤنثه فعلى

كسكيران وغضبان

رندمان من الندم وهذا

متفق على منع صرفه وأما

لأنه لا مؤنث له نحو لحيان

الكبير للجمية وهذا فيه

خلاف والصحيح منع صرفه

أيضاً لأنه وإن لم يكن له فعلى

وجوده فعلى تنسبوا

لأنه لو فرض أنه مؤنث لكان

فعلى أولى به من فعلانه لأن

باب فعلاً فعلى أوسع من

باب فعلاً فعلاً والتقدير

في حكم الوجود بدل يسيل

الاجتماع على منع صرف

أكرم وأدوم أنه لا مؤنث

له ولو فرض له مؤنث لكان

أن يكون كؤنث أرسل

وأن يكون كؤنث أحمر

لكن جملة على أحر أولى

لأنه نظيره واحترز من

فعلان الذي مؤنثه فعلاً

فانه مصروف نحو ندمان

من المندامة وندمانه

وسيفان وسيفانه وقد جمع

المصنف ما جاء على فعلان

ومؤنثه فعلاً في قوله

أجر فعلى لفعلانا

إذا استثنيت حبلانا

ودخنا وسفنا

وسفنا وصحبا

وصحبا وعلانا

وقشروا ومضانا

وموتانا وندمانا • واتبعهن نصرانا

كلنا) أي من أن ألف منقلبته قلبت للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء (قوله فعلاً) مضاف إليه ممنوع الصرف للعلية على الوزن وزيادة الألف والنون اه خاله وفعلاً يفتح الفاء فخرج غيره بكمصان كما يأتي وفي حاشية الجاهلي للعصام الألف والنون في الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلاً بخلاف الألف والنون في الاسم فانه يكون على الأوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير في منع) وجاز العطف عليه لوجود انفصال بالفعل ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف دلالة ما تقدم عليه أي وزائداً فعلاً كذلك في منع الصرف (قوله أي ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأينا من النسخ وكان النسخة التي وقعت للبعض فيها ونع بصيغة المضارع فاعتراض بان المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هذا وفيما يأتي ومنع بصيغة الماضي نعم عبر الشارح فيما يأتي بالمضارع فلا اعتراض عليه فيما يأتي في محله (قوله في وصف) حال من زائداً (قوله سلم الخ) شرط فيه في العدة وشرطاً ثانياً وهو أصل الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتي وأنغبين عارض الوصفية إلى هذا أيضاً فيفيد هذا الشرط لا ينافي رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله فالأدهم الخ لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص اه مهم والاحترز من هذا الشرط عارض فيه الوصفية نحو ممرت رجل صفوان قلبه أي فاس (قوله من أن يرى) أما عليه جملة بناءً تأنيث ختم فقول ثان أو بصيغة فهي حال بناء على مذهب النظم من جواز وقوع الماضي حالاً خالياً من قد كافي قوله تعالى أو جاز كم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من المندامة فهو مصروف لأن مؤنثه ندمانة كما يأتي (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أي بين النعاة على غير لغة بني أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى رد اعتراض شيخنا والبعض بانه ينافي ما سبأ في الشارح من أن بني أسد تصريف كل ما كان على فعلان لا التزامهم في مؤنثه فعلاً بانه فاعلاً فذلك (قوله نحو لحيان) أي كرجل (قوله وهذا فيه خلاف) فن لم يشترط منع صرف فعلان الانتفاء فعلاً منع من الصرف وهو ما مشى عليه في النظم ومن اشترط وجود فعل تحتية صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبي حيان أن الصحيح فيه صرفه لأننا نقل فيه عن العرب والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما عارض فيها الأصل والغالب قننه (قوله أكرم) العظيم الكثرة بفتح الميم وهي الحشمة وأدرب بالمد الكبير الاثنين (قوله كؤنث أرسل) وهو أرمل والأرمل الفقير (قوله ندمان من المندامة) وهو الموافق للشارب في فعله واحترز بقوله من المندامة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الأول نادم (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المسئلة ثلثة يجب في مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجزدون أو جب نظر اللغة بني أسد الآية وهذه الآيات التي لا مصنف يقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المحزوز وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الأولين تعين كونه من الأول لأن قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتين لا بوزن مقاعلتين هذا وقد نظم الألفاظ الإثني عشر التي في نظم المصنف الشارح الاندلسي مع زيادة تفسيرها فقال

كل فعلان فهو إنشاء فعلى • غير وصف النديم بالندمان  
ولذي البطن جاء حبلان أيضا • ثم دخنا للكثير الدخان  
ثم سيفان للطويل وصوجا • ن الذي قوة على الجمالان  
ثم صحيان أن حوى اليوم صجوا • ثم مضان وهو سخن الزمان  
ثم موتان للضعيف فؤادا • ثم عدلان وهو ذوا النسيان  
ثم قشوان للسدي قل لحما • ثم نصران جاء في النصراني

واستدرك عليه اثنان وهما خصان لغة في خصان وآلان في كشف آيات أي كبير الآلية فذيل الشارح المرادى آياته بقوله  
وردد في خصان لغة وآلان فالجبان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخان اليوم المظلم والسمعان اليوم الحار والسمعان  
الرجل الطويل والسمعان اليوم الذي لا غم فيه والصوجان البعير اليابس اظهروا العلم الكثير للسمعان وقيل الرجل الحفير  
واقشوان الرقيق الساقين والمصان النسيم والموتان البليد الميت انقلب والذمان المنادم أماندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه  
بدى وقدم والصمران واحد التصاري (١٦٦) في تليها في الاول انما منح نحو سكران من الصرف لتحق القرعيتين فيه أما

فرعية المعنى ثلاث في  
الوصفية وهي فرع عن  
الجمود لان الصفة تحتاج  
الى موصوف ينسب معناها  
اليه والجمود لا يحتاج الى  
ذلك وأما فرعية اللفظ  
فثلاث في الزيادة  
المضارعتين لاني التانيث  
في نحو حراء في ثم ما في  
بناء يخص الحراء كحراء  
أني حراء في بناء يخص  
المؤنث وانهم لا يلحقهما  
النساء فلا يقال سكرانة كما  
لا يقال حمرانة مع أن  
الاول من كل من الزيادة  
أنف واشان حرف يعرب  
عن المتكلم في أفعال  
وتفعل فلما جتمع في نحو  
سكران المذكور  
القرعيتان امتنع من  
الصرف وانما لم تكن  
الوصفية فيه وحدها  
ماتعة مع أن في الصفة  
فرعية في المعنى كالمسبق  
وفرعية في اللفظ وهي  
الاشتقاق من المصدر  
لضعف فرعية اللفظ في  
الصفة لانها كالمصدر في  
البقاء على اللاحقة  
والمتكسر لا يخرجها  
الاشتقاق الى أكثر من

ثم مصان في النسيم وفي السمعان رجن يفقد السمعان  
وتلقت ما زاده المرادى مع التفسير في بيت ينبغي وضعه قبل البيت الاخير فقلت  
ولذي آية كبيرة البان ونخصان جاء في الخصان

(قوله واستدرك) أي زيد وقوله فذيل الشارح المرادى آياته بقوله أي جعل قوله المذكور ذيل  
لايات المصنف (قوله خصان) يقال رجل خصان البطن وخصمه أي ضامره (قوله والصوجان  
البعير اليابس اظهر) في القاموس في فصل انصاف المهمة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب  
من الغواب والناس وشجة صوجانة يابسة اه وقال في فصل الضاد المججمة من باب الجيم الصوجان  
الصوجان اه فعلم أنه بالصاد المهمة والضاد المججمة وبالجيم وعلم ما في كلام شيخنا والبعض من  
القصور (قوله والعلان) أي بين مهمة كفي القاموس (قوله وقيل الرجل الحفير) وفي  
القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان (قوله واقشوان) بقا وشين مججمة (قوله الرقيق  
الساقين) الذي في خط الشارح الدقيق بالذال وفي القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهي بهاء  
اه (قوله والمصان) باصاف المهمة كفي القاموس (قوله والجماد لا يحتاج الى ذلك) أي وما  
يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لاني التانيث في نحو حراء) بناء على أن المهمة تسمى  
انقادا وهو صحيح وعلى أنها مع الالف قبلها التانيث ولا نظيره اذ ليس للاعلامه تانيث بحرفين والمنقول  
عن سيبويه وغيره أن المهمة بدل من ألف التانيث وأن الاصل حري بوزن سكرى فلما قصد وامده  
زادوا قبلها أشا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا  
الاولى لكان المد أو الثانية لغات الدلالة على التانيث وقلب الاولى محل بالمد فقلبوا الثانية همزة  
وقيل ان الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفضل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضى الى  
وقوع علامة التانيث حسوا اه زكريا يمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة في قوله لاني التانيث  
بالنسبة الى الالف الاولى لاني ملازمة (قوله والثاني) أي من كل منهما وذلك الثاني هو المهمة  
في نحو حراء والذون في نحو سكران (قوله كالمسبق) أي من أن الصفة فرع الجماد (قوله والمصدر  
بالجملة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذ اوقع نعتا أو حالا أو خبرا وانما قال  
بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي  
اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أي من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم  
بانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أي ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما  
صرف نحو ندمان) أي بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانه (قوله  
في لزومها الخ) فيه تشرع على ترتيب الالف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة  
التانيث راجع الى قوله ونقصه انما في المؤنث (قوله وبهذا لذلك) أي ليكون صرف نحو ندمان  
لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن

نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الا مرفل يمكن اشتقاقها من الزيادة  
المصدر بعد الهاء عن معناه فكان كالمفود فلم يؤثر من ثم كان نحو عالم وشريف مصروف فمع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو  
ندمان مع وجود القرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر بل تخصه التاء في المؤنث نحو ندمانه فاشبهت  
الزيادة فيه بعض الاصول في لزومها في حالي التذكير والتانيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد لذلك أن قومنا من العرب وهم بنو  
أسدي صرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلا عنه فعلى فيقولون سكرانة وفضبانة وعطشانة فلم تكن

الزيادة عندهم شبهة بالتي جراء فلم يمنع من الصرف. الثاني فهم من قوله زائد اعلان أنهم لا يمنعان في غيره من الاوزان كقولهم لان  
بضم الفاء نحو خصان لعدم شبهة ما في غيره بالتي الثانية. الثالث ما تقدم من أن المنع زائد في فعلان لا شبهة ما بالتي الثانية في  
نحو جراء هو مذهب سيديويه وزعم المبرد أنه امتنع ليكون النون بعد الالف مبدلة (١٦٧) من ألف الثانية ومذهب الكوفيين

أنهم امتنعوا الكوفيين ما زائدتين  
لا يقبلان الهاء لا للتشبيه  
بالتي الثانية (ووصف  
اصلي ووزن أفعلا مفعلا)  
بأنصب على الحال من  
وزن أفعلا أي حال كونه  
مفعول (ثانيه بتا كاشهلا)  
أي يمنع الصرف أيضا  
اجتماع الوصف الأصلي  
وزن أفعلا بشرط أن  
لا يقبل الثانية بتاء اما  
لان مؤنثه فعلا كاشهلا  
أو فعلي كافضل أو لانه  
لا مؤنث له كما كروا در  
فهذا الثلاثة ممنوعة من  
الصرف الوصف الأصلي  
وزن أفعلا فان وزن  
الفعلي به أولى لان في أوله  
زيادة تدل على معن في  
الفعول دون الاسم فكان  
ذلك أملا في الفعل لان  
ما زائدته ما معن أصلي لما  
زيادته غير معن فان آت  
بالتاء انصرف نحو أرمل  
معن فقير فان مؤنثه أفعلة  
ضعف شبهة باللفظ المضارع  
لان تاء الثانية لا تلحقه  
وأجازوا لاخفش منعه  
لجري مجرى آخر لانه صفة  
وعلى وزنهم قولهم عام  
أرمل غير مصروف لان  
يعقوب حكى فيه سنة  
رملاء واحترز بالأصلي

الزيادة عندهم شبهة بالتي جراء) أي في الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفي عدم لحوق  
التاء (قوله لشبه ما بالتي الثانية) ان قلت هلا اكتفي بالمنع زيادتهما كالتي الثانية قلت  
المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال في المعنى انما شرطت العلمية أو الوصفية لان التشبه  
بالتي الثانية انما يتقوم باحدهما اه أي لا يتحقق في الواقع الا في علم أو وصف (قوله امتنع) أي  
فعلان ليكون النون بعد الالف مبدلة من ألف الثانية فيكالا ينصرف جراء لا ينصرف سكران  
واستدل على الابدال بقولهم يهراني ووصفاني في النسب الى يهر او وصفه ما واجب بان النون بدل  
من الواو والاصل يهر اوى ووصفه ما يهر اوى أيضا المذكر سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما  
زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عرفت وان أرادوا خصوص الالف والنون  
سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجردون معدلا عن التعليل بانهما لا يقبلان الهاء فيرجعون الى  
ما اعتبره البصريون كذا في المعنى لا يقال هلا اكتفي في علة المنع بالزيادة كما اكتفي بالت الثانية  
لانا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن في المعنى أن تعليل منع صرف نحو  
سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فذهبهم أن  
المانع الزيادة المشبهه بالتي الثانية ولهذا قال الجرجاني يذهب أن تعدد مانع الصرف ثمانية لاسم  
(قوله لا للتشبيه بالتي الثانية) أي وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبهة ما بالتي الثانية  
في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر احب الهمع  
في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير الاضافة الشبه بالتي  
الثانية اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزن ما عرف  
زائدا وقول خالده معطوف على زائد الايجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب  
على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالده من أفعلا قال الفارسي لانه علم على اللفظ اه  
وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود للجملة الاستغناء عن المضاف بان يقال ووصف اصلي  
وأفعل أي هذا الوزن (قوله كاشهلا) الشبهة في العين أن يشوب سوادها زرقه (قوله فان وزن  
الفعل به أولى) علة لما يقفده سابقه من مدخلة وزن أفعلا في منع صرف الوصف المذكور لكن  
لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة محذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل  
لان الخ فيه أنهم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفي بعض النسخ  
فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح قائل (قوله لان في أوله) اعترضه شيخنا والبعض بألف فيه  
ظرفية الشيء في نفسه فكان الاولى اسقاط في ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قبل الاخر فيكون  
من ظرفية الجزء في السكل (قوله على معنى في الفعل) وهو التكلم (قوله فكان ذلك) أي وزن  
أفعل (قوله فان آت بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا (قوله اضعف الخ) علة لانصرف  
(قوله لان تاء الثانية) أي المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة كتيبة في نحو هذ تقوم  
(قوله وأجازوا لاخفش منعه) أي نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله  
عام أرمل) أي قليل المطر والتفجع كافي القاموس وحينئذ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى تفسيره لا  
أن يجاب بان تغارب المعنيين كاتحادهما افتناء (قوله وأبازر) من البستر وهو القطع وأبازر من

عن العارض فانه لا يعتد به كسابق (تنبيهان) الاول مثل الشارح لما تلحقه التاء بارمل وأبازر وهو القابل لرجحه وأبازر وهو  
الذي لا يقبل تحملا فان مؤنثها أرملة وأبازر وأدارة أما أرمل فواضع وأما أبازر وأدارة فلا يحتاج هالي ذكرهما اذ لم يدخل في كلام  
الناظم فانه على المنع على وزن أفعلا وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه على المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى ولم  
يخصه بالفعل ولفظه فيها ووصف اصلي ووزن أصلاه في الفعل نأني به ان توصلا ولهذا احترز أيضا

من يعمل ومؤنثه بعمله وهو الجمل السريع • الثاني الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لأعلى وزن الفعل ولا  
الفعل مجرد البتة بل نحو أحمر وأفضل من المصغرة لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيض ولا يرد نحو بطل وجسد  
ونفس فإن كل واحد منها وإن كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا  
اعتداده اهـ (وألقين عارض الوصفية (١٦٨) • كاربوع) في نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب

وصدته به فهو منصرف  
نظرا للأصل ولا نظرا لما  
عروض له من الوصفية  
وأضاده يقبل أنه فهو  
أحق بالنصرف من أرمل  
لأن فيه مع قبول التاء كونه  
عارض الوصفية وكذلك  
أرب من قوله دم رجل  
أوب أي ذليل على أنه  
منصرف لعروض الوصفية  
إذا أصله الأرب المعروف  
(وعارض الاسم) أي  
وأنعروض الاسم على  
الوصف فتكون  
السكينة أقسمة على منع  
النصرف للنصرف الأصلي  
ولا ينظر إلى معروض لها  
من الاسم (فالادهم  
القديم لكونه وضع • في  
الأصل وضع العارض  
منع نظرا إلى الأصل  
وطرحا لما عارض من  
الاسمية في تبيينه مثل  
أدهم في ذلك أسود للحيية  
العظيمة وأرقم لحية فيها نقط  
كالرقم نظرا إلى الأصل  
وطرحا لما عارض من  
الاسمية (وأجدل) للصفر  
(وأخيل) لما تزدى نقط  
كالخيلان يقال له اشقرراق  
(وأفهي) للحيية (مصرفه)  
لأنها أسماء مجردة عن

الأدبار ضد الأقبال (قوله من يعمل) يوزن يفرح الجمل الصبيح المطبوع ويقال للناقة التحيية  
المطبوخة بعدة كفي القاموس (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن (قوله لكونه على  
الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وإن لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل (قوله  
أبيض) مضارع يبيض إذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) يفتح الدال وتكسر الصلابة الشديد  
ونفس كعضد وكذب السريع الاستماع لصوت خي واللهم كذا في القاموس (قوله وألقين عارض  
الوصفية) هذا التصريح بمفهوم قوله أنه على اه مرادى وإضافة عارض الوصفية من إضافة  
الصفة إلى الموصوف وتبعني من مثلها إضافة عارض الاسم (قوله وصفت به) أي في قولهم  
مررت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية  
(قوله وكذلك أوب) انظر هل لفظه تاء التأنيث أولا وقد يؤخذ الثاني من اقتضائه في علة  
النصرف على عروض الوصفية فخره (قوله فالادهم إلى آخر البيت) نرفع على قوله وعارض  
الاسمية ومافانه البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من نفسير الأخرى  
الأجلى كالقول البر الفمع والعقار الخمر سندوي (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسبل واسع فيه  
دوائ الحصى وأجرع وهو المكان المستوى وأرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة  
وذكر سيدي بأن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع  
وأرق اه مرادى ويخالفه ما سبأني في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة (قوله  
كالخيلان) تكسر الخاء المعجمة وتسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خال (قوله  
اشقرراق) فيه ثغرات ذكرها في القاموس منها الشقراق كفرطاس والشقرق كسفرجل قال وهو  
طائر معروف مرقط بخضرة ووجرة وبياض وبه يكون بأرض الحرم (قوله لأنها أسماء مجردة عن  
الوصفية في أصل الوضع) أي في الحال وإنما قصر الشارح على نفي وصفيتها في الأصل لأنه المعتبر  
في أسماء في الأصل والحال كفي التوضيح قال شيخنا ونبهه البعض وبهذا فارتفع نحو أربع فان  
أربع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن تخيل فيها الوصفية  
وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه وورد فيها فقبل اه وعلى هذا يكون  
قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله وألقين عارض الوصفية لأن هذه الأسماء  
لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لأنفس  
الوصفية إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققة وحينئذ كان الأولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل  
قوله لعروضه أي لمع الوصفية عاين لتجسدها عن الوصفية رأسا وإن تخيل فيها ثم ما مر  
شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيهه بل  
هو تقرير للسؤال فتأمل (قوله لما يلحق) عبارة الفارسي وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) يسكون  
الدال (قوله وقد ينلن) أي يعطين (قوله لذلك) أي للوصفية الملوحة المنضعة إلى وزن أفعل فيكون  
أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفهي بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخييل (قوله فلامادة  
لهافي الاشتقاق) أي ليس لها مادة يتأدى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أي حرارته فاصل

أفهي

الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلحق في أجدل من الجدول وهو الشدة ولا في أخيل من الخيول وهو  
كثرة الخيلان ولا في أفهي من الأيذاء لعروضه عاين (وقد ينلن المنع) من النصرف لذلك وهو في أفهي أبعد منه في أجدل وأخيل  
لأنهما من الجدول ومن الخيول كالماء وأفهي فلامادة لهافي الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصورا لأنها أشبهت المشتق وجررت  
مجرأ على هذه اللغة ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله



كانت العقيلين يوم لقينهم فراح القطا لاقين أجدل بازيا وقول الآخر ذريني وعلى بالامور وشيتي فاطا ترى يوما عليك باخيلا وكاشد الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأخيل كذلك شد الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأرق فصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغنى بها عن (١٦٩) ذكر الموصوفات في منع سحب

منع صرفها كما استحب صرف أرب وأكاب حين آخر يجرى الصفات الا أن أنصرف لتكونه الاصل ربحا رجع اليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فانه خروج عن الاصل فلا يصح ان يله الا بسبب قوى (ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثني وثلاث وآخر) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره في لفظ متعلق به أي مما منع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين أحدهما المعدول في العدد الى مفضل نحو مثني أو فعال نحو ثلاث والثاني في آخر المقابل لـ لـ لا تخبرين أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيويه والجمهور العدل والوصف فأحاد ومرحدم معدولان عن واحد واحد وثنا، ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرهما وأما الوصف فلان هذه اللفاظ لم تستعمل الانكراوات اما نعمتا نحو أولى أختي مثني وثلاث ورابع وأما حالا

أفنى أفوع قد دخله القلب المسكن ثم قلبت الواو الفاء وقيل من فعوة السم أي شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كان العقيلين) يضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أي فراح انقطا وقوله أجدل أي صقرا أو بازيا صفة من رى عليه إذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل بخلاف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريني) أي ذريني بالواو بمعنى مع والشيعة الطيبة والاخليل الشقراق والعرب تشابه به يقول هو أشأم من أخيل قاله العيني وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أي بعروض تحيل الوصفية ليوافق ما قد سناه فتقطن (قوله وأكاب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروض الا أنه مثل أرب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعني أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها لاسمية لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد يخرج نحو أيس مقلوب يس وتغديا كان الحاء مختلفا بغير قلب أو كثر بزيادة الواو الحاقا له بغير ضرر وجعل بالتصغير لزيادة معنى التعقير وفائدة تخفيف اللفظ وتعضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتمال العدل للوصفية وهو تحقيق أن دل عليه غير منع الصرف وتقدير أن لم يدل عليه الامنع الصرف قاله الخليل ثم هو باعتبار أنه أربعة أقسام لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيمعدل عن ذي آل وهو محذوف وأمس وكذا آخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل كـ مر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كـ ذام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعمت عدل (قوله والثاني في آخر) الاولى اسقاط في لان الموضع الثاني نفس آخر وقوله المقابل آخرين سيأتي محذوره في التبيين الاول وهو صريح في أن آخر وصف الجماعة الاناث لان آخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذي هو وصف الجماعة المذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) أي لان المقصود التقسيم واللفظ المقصوم مكرر تبدأ نحو جاء القوم رجلا رجلا فلا يوجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود انقسام كـ علمت حكما بأن أصله لفظ مكرر ولم تأت به الا واحدا واحدا فحكم بأنه أصله وكذا يقال في الباقي أقاها الله ما معنى (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فأحاد ومرحدم معدولان الخ لانه في قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أي ما بيان العدل فأحاد الخ وأما بيان الوصف الخ ولوقال الوصفية لكان أوضع (قوله لم تستعمل الانكراوات اما نعمتا الخ) أي فتسكون أوصافا أصالة قال السيد الوصفية في ثلاث مثلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وفاقا كذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد اثنين الخ أصلية (قوله اما نعمتا الخ) علم منه ما مر به الفارسي من انه لا بد أن يتقدمها شيء (قوله وانما كرر الخ) أي فلا بد أن متبى بقيد التكرير فأي فائدة في اعادته وقوله لا افادة التكرير أي لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير بطحوله بمعنى الاول (قوله ولاندخلها آل) وادعى الزمخشري انها تعرف فقال يقال فلان يشكك المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما لا تعرف لانثوث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفارسي (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى

(٢٣ - صان ثالث) نحو قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وأما خبر نحو صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصدها التأكيد لا لافادة التكرير ولا لاندخلها آل قال في الارتشاف وضافتها قليلا وذهب الزجاج الى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فذكره في تغييرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف وروايته لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم أحد أمرين إما منع صرف كل اسم يتغير

عن أصله لتجدد معنى فيه كائنية المبالغة وأسمااء الجوع وأما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف بانفاق وأيضاً كل ممنوع من انصرف لابد أن يكون فيه فرعوية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعوية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك في أحاد الألف (١٧٠) تكون فرعوية في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفي المعنى

بالمزومه الوصفية وكذا القول في أخواته وأما آخر فهو جمع أخرى أنى آخر ينفع الخاء بمعنى مغاير والمنازع له أيضاً العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين انه معدول عن الألف واللام لانه من باب أفعال التفضيل فحقه أن لا يجمع الا مقروئاً بال والتحقق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بالنظر ما لا واحد المذكر بدون تغيير معناه وذلك ان آخر من باب أفعال التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا مع الألف واللام أو الاضافة فعديل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراجه من المعنى فقبل عندى رجالان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخرفكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الا انه لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا في آخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف

أحد وهو واحد واحد والى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما يشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كائنية المبالغة) نحو شراب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التاكثير (قوله وأسمااء الجوع) ليس المراد بها أسمااء الجوع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغير فيها بل المراد الجوع نفسه فالاضافة لليسان أفاده ذكرها بالجمع لتغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أى في التعبير لافادة معنى جديد على الآخر ومما اده باحدهما المعدود في العدد وبالآخر غير كائنية المبالغة والجوع (قوله ولا يتأتى ذلك) أى الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونه من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الا أن تكون الخ أى لان الجهة على ما ذكره الزحاج واحدة وهى العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعنى واحد المذكر أى عن واحد واحد ذكرها (قوله بمعنى مغاير) أى باعتبار الحال والاختلاف أى آخرى الاول أشد تأخر أو كان في الأصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخر أى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير معنى رجل آخر رجل غير زيد دما مبنى (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل يعنى معيار باعتبار الحال ويعنى أشد تأخر باعتبار الأصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسى شذوذاً (قوله عن الألف واللام) أى عن ذى الألف واللام ولا يتأتى ذلك انه تنكرة فكيف يكون معدولاً عن معرفة لانه لا يلزم في المعدول عن اثنى أن يكون معناه من كل وجه خلافاً لقارى دما مبنى (قوله الا مقروئاً بال) أى أو مضافاً الى معرفة (قوله والتحقق الخ) فأخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد واشد كبر ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيراً فندبر (قوله عما كان يستحقه) أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بالنظر ما لا واحد المذكر الاضافة لليسان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكر هكذا ينبغي تقرير عبارة لا كما قررناها البعض وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع انه لفظ الواحد المذكر لوقال والتحقى أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أحسن وأولى وقوله بدون تغيير معناه حال من لفظ أو من أى حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذى هو الواحد المذكر (قوله وذلك) أى وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) أى الى معرفة (قوله فعديل في تجرده) أى فى حالة هى تجرده الخ فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة قلت لا لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جازا ظاهراً ولا يجوز اظهاؤه هنا نقله الدما مبنى عن الرضى وانظر وجه عدم جواز اظهاؤه ولعله كونه يؤدى الى وصف التنكرة بالمعرفة في نحو مريت بنساء وساء آخر لكن برادته بمعنى مغايرات فلا تفسده الاضافة تعريفاً الا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه فى حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة انظار مقام المضمرة اذا المعنى عدل في تجرده آخر عن اللفظ الى لفظ المثنى والمجوع والمؤنث ذكرها واعمل تنكته الاظا وطول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بجمع الصرف وان لم يظهر أثره الا في المعرب بالحركات فنعى الدرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص بظهور أثره كذا فى ميم (قوله فان فيها أيضاً ألف التأنيث) أى وهى تستعمل بالمنع فاعتبرت لانها أوضح من الوصفية والعدل كما فى ذكرها (قوله مرادها جمع المؤنث) حال من آخر برفع الهمزة وفي هذا القيد

أخرى فان فيها أيضاً ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه وحالة منع الصرف عليه دفع فظهر أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادها جمع المؤنث لان حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل تجرده من ال كائى استغنى بكبرى قولهم رأيتهم مع نساء أكبر منها (تبيين) في الاول قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف لانها

العدل لان مدكرها آخر بالكسر بدليل وان عليه النشأة الاخرى ثم الله بشئ النشأة الاخرة فليست من باب افعول التفضيل والفرق بين أخرى أنى آخر وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جات امرأة أخرى وأخرى وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة الاولى في قوله تعالى قالت أولاهم لآخراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال (١٧١) ومنع الوصف وعدل آخر

مقابلا لا آخرين فاحصرا

• الثاني اذا سمى بشئ من

هذه الانواع الثلاثة وهي

ذوالزيادة وذو الوزن

وذو العدل بقى على منع

المصرف لان الصفة لما

ذهبت بالتسمية خلفتها

العلمية (ووزن مشنى

وثلاث كلها من واحد

لاربعة فليعلمنا) يعنى

ما وازن مشنى وثلاث من

انفاظ العدد المدلول من

واحد الى اربع فهو مثلها

في امتناع المصرف للعدل

والوصف تقول مرت

يقوم موحدا واحدا ومثنى

وثلاث ومثلث وثلاث ومربع

ورباع وهذه الانفاظ

الثمانية متفق عليها ولهذا

اقتصر على اقال في شرح

الكافية وروى عن بعض

العسبر خمس وعشار

ومعشر ولم يرد غير ذلك

وظاهر كلامه في التسهيل

انه سمع فيها خاس ايضا

واختلف فيما لم يسمع على

ثلاثة مذاهب • أحدها

انه يقاس على ماسم وهو

مذهب الكوفيين والزجاج

ووافقهم الناطم في بعض

نسخ التسهيل وخالقهم في

بعضها • الثاني ليقاس

دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وآخر لا يصلح إلا للجمع فكيف يكون معدولا  
 منه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله  
 بمعنى آخره ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآية بالأخرى وبالأخرة في الآية الثانية  
 وذلك يدل على أن معناها واحد (قوله والفرق) أى من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا  
 يقال عندي رجل وحمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا  
 يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة في تعدد اسم (قوله فتدبرا  
 لا آخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن آخر  
 مقابل آخرين بذكر الخاء في نحو يجمع الله الاولين والآخرين وقوله فاحصرا أى احصروا منع مصرف  
 آخر في آخر المقابل لا آخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا تذكر بعد أن سمى به ذهب الخليل  
 وسيبويه إلى أنه لا ينصرف لان تردده الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى أنه ينصرف  
 لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك (قوله ووزن) أى موازن كما أشار اليه الشارح  
 وقوله كلها فيه جر النكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل مضاف الى الضمير  
 وقوله من واحد متعلق بمعدول حال من الضمير المستكن في الخبر أى حالة كونه مأخوذا من واحد  
 وقول شيخنا انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أى على ورودها عن العرب  
 بدليل ما باتى (قوله الى عشرة) الغاية داخلية بقرينة ما سبق وما يأتى وقولهم الصحيح أن الغاية بالى  
 خارجة محله اذ لم تقم قرينه على دخولها اذ ما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالى وأما  
 العشرة فقير مسهوع صوغ فعال ومفعول منها كما قاله العصام فهو مخالف لما فى الشرح (قوله وحكى  
 أبو حاتم وابن السكيت من أحادى عشر) ولم يتعرضوا لسماع موحدا الى عشر ولهذا أخر حكايتهما عن  
 حكايه أبى عمرو والشيبانى (قوله مذهوباها مذهب الاسماء) أى المسكرة والجمادة على الوجهين  
 الاتيين عاجلا فى كلام المامبى وعلى الاول اقتصر فى الهمع (قوله خلافا للفرأ) أى فانه زعم أن  
 هذه الانفاظ منعت المصرف للعدل والتعريف بنية آل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب  
 الاسماء المنصرفه وظاهر تقريرهم المذكور عن انقراء أن يقال انها تنصرف بناء على كونها اسما  
 نكرات وأنها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن انقراء يرى أنها حال منع المصرف  
 صفات وحال المصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتسكير دما مبنى ورد قول  
 الفرأ بمجيئها أحوال او صفات للنكرات (قوله ولا سمى بها خلافا لابي على وابن برهان) أى لان  
 الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الاخفش وأبى  
 العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش فى المعانى وأبو العباس انه لو سمى بشئ واحد أخوانه  
 انصرف لانه اذا كان اسما فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا  
 التعريف خاصة وتبهما على ذلك الفارسي وارتضاء ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ  
 لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وانما المعروف العكس وعبرة الفارسي فى  
 التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعالم والعدل قائم فى الحالين جميعا

بل يقتصر على المسهوع وهو مذهب جمهور البصريين • انشأنا به يقاس على فعال لتكرره لا على مفعول قال الشيخ أبو حيان والصحيح  
 أن البناء من مسهوعان من واحد الى عشرة وحكى البناء بن أبى عمرو والشيبانى وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحادى عشر ومن  
 حفظ حجة على من لم يحفظ (تنبية) قال فى التسهيل ولا يجوز صرفها بنى آخر مقابل آخرين وفعال ومفعول فى العدد مذهوباها  
 مذهب الاسماء خلافا للفرأ ولا سمى بها خلافا لابي على وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم • أما المسئلة الاولى

فالمعنى أن الضراء أجاز  
ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا  
ثلاثا وثلاثه غيره وهو  
الصحيح وأما الثانية فقد  
تقدم التنبيه عليها (وكن  
لجمع مشبه مذاعلا . أو  
المقابل منع كافلا) كافلا  
خبر كن وجمع متعلق بكافلا  
وكذا الجمع ومذاعل مفعول  
بمشبه يعنى ان مما منع من  
الصرف الجمع المشبه  
مذاعل أو مذاعيل أى فى  
كون أوله مفتوحا وثانته  
ألفا غير عوض عليها كسر  
غير عارض ملفوظ أو مقدر  
على أول حرفين بعدها أو  
ثلاثه أو سطرها أسا كن غير  
منزوى به وبما بعده  
الانفصال فإن الجمع متى  
كان بهذه الصفة كان فيه  
فرصة لتلفظ بخروجه عن  
صبيغ الاتحاد العربية  
وفرعية المعنى بالدلالة على  
الجمعية فاستحق منع  
الصرف ووجه خروجه عن  
صبيغ الاتحاد العربية  
أن لا توجد مفردا ثالثه  
أنب بعدها حرفان أو ثلاثة  
الأو أوله مضموم كذا فر  
أو ألفه عوض من إحدى  
ياءى النسب اما تحقيقا  
كيمان وشاتم فان صلها  
بني وشامى فخرت إحدى  
الباءين وعوض عنها  
الألف أو تقدير نحو تمام  
وتمام فان ألفها موجودة  
فصل وكاتم نسبوا إلى  
فعل أو فعل ثم حذفوا  
إحدى الباءين وعوضوا  
عنها الألف

اه ووجه الجهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجودا فالوجه امتناع  
الصرف اه (قوله فالمعنى أن الضراء الخ) مراد الشارح تصوير المذهب بها مذهب الأسماء وأما ما نقله  
البعض عن اليهودى وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الضراء يوجب صرفها لكونه  
جوازا مقابلا للمنوع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الضراء فى الواقع جواز كل من الصرف  
وعدمه احتاج الشارح إلى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بان الجواز الذى قالوا انه يقتضى الوجوب هو  
جواز شئ شرعا بعد امتناعه شرعا لا يطلق الجواز فى مقابلة مطاق المنع كفى هذا المقام ألا ترى أنه  
لا يفهم من مقابلة منع الصرف يجوز به فدعى اقتضا كلام التسهيل استحباب الضراء صرفها  
غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى فى قوله اذا سمى بشئ من هذه الأنواع الخ (قوله لجمع)  
اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السببوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين  
واستوفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الأولى أن يقول لفظ  
ويجب بان الجمع فى كلامه تعميل لا تقييد بدليل قوله واسراويل الخ وانما أثر الجمع بالتعميل لانه  
الغالب فى الوزنين (قوله مشبه مضافا) أى فى الحال كساجد أو فى الأصل كهذارى اذا صله عذارى  
بكسر الراء وتحويرا الياء قلبت الكسرة فتحه والياء ألفا كيانى (قوله بجمع) أى اصرفه فصلا منع  
محدوفة لانه للمقام عليها (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذارى بقوله ثانته ألفا غير  
عوض أى من إحدى ياءى النسب تحقيقا أو تقدير نحو عثمان وشاتم ونحو تمام وثمان وبقوله عليها  
كسر خرج نحو برا كاه وندارك وبقوله غير عارض خرج نحو ثمان وثوان وبقوله أو سطرها أسا كن  
خرج نحو ملائكة وبقوله غير منزوى به بما بعده الانفصال أى بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون  
انثاء غير ياء كصانع أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على أنف التكسير ككرسى وكرامى  
خرج نحو راسى وحوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وبما بعده البعض وقيل أن هذه الأمور  
المخرجة لم تدخل فى موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والأمور  
المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين  
(قوله فان الجمع متى كان الخ) تعميل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجمعه تعميلا  
لحذف كإعرام البعض (قوله كهذارى) هو جملة فحمة الجمل الشايد واسم من أسماء الاسد  
(قوله كيم ان شاتم) بحذف الياء المحذوفة الساكنة لاتقاء الساكنين هى والتنوين (قوله محذوفت  
إحدى الياءين وعوض عنها الألف) أى وفقت هزة شاتم لتناسب الألف (قوله أو تقديرا)  
قال شيخنا هو مسلم فى تمام أمغان نفسه أن الجوهرى قال انه منسوب حقيقة كيانى اه قال  
الدامبى والذى دعاهم إلى تقدير نسب نحو تمام سماه مصر وفا قام فالواريت ثم اميا بتحقيق  
الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب منع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه  
كوارى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أى قبل  
ياء النسب (قوله وكاتم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناطم لكن  
فى كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الأصل منسوب الى الثمن لانه الجزاء الذى  
سير السبعة ثمانية فخرجها ثم فتحوا أوله لانهم يغيرون فى النسب كقوالوا دهرى وسهل وحذو امه  
إحدى ياءى النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا فى المنسوب الى العين فنثبت ياءه عند الاضافة  
كما ثبت ياء الفاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول فاضى عبد الله ونسقط مع التنوين  
عند الرفع والجر وثبت عند النسب لانه ليس يجمع فيجرب جوارى وسوارى ترك الصرف وما  
جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكي وقوله فيجرب الخ تفرع على  
المنفى بالميم (قوله الى فعل) أى يفتح العين كما نسبوا الى عين أو فعل أى بسكونها كما نسبوا الى شام

أومايلي الألف غير مكسور وبالأصل قبل ما مفتوح كبرا كاه أو مضموم كندارك أو عارض الكسر لاجل الاعتلال كندان وتوان ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لان الساكن الذي يلي الألف فيه لاحظ له في الجر كذا العبالة الثقيل يقال ألقى عبائته أى نقله أو يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ومن ثم صرف (١٧٣) نحو ملائكة وصيافرة وأهرو الثالث

عارشان للنسب منوى  
بهما الانفصال وضابطه  
أن لا يسبقا الألف في  
الوجود سواء كانا مسبوقين  
بها كرابحي وظفاري أو  
غير متفكيكين كقارى وهو  
الناصر وحوارى وهو  
المحال بخلاف نحو قارى  
وحناني فإنه بمنزلة مصابيح  
وقد فاهر من هذا أن زنة  
مفاعل وهنفاعيل ليست  
الاجمع أو منقول من جمع  
كاسيان وقد دخل بذكر  
التقدير نحو دواب فإنه غير  
منصرف لأن أصله دواب  
فهو على وزن مفاعل  
تقديره تنبيهات في الأول  
لا فرق في منع مجاء على  
أحد الوزنين المذكرين  
بين أن يكون أوله مباحو  
مساجد ومصابيح أو لم يكن  
نحو داعم ودايم \* الثاني  
اشتراط كسر ما بعد الألف  
مذهب سيويو والجهور  
قال في الارتشاف وذهب  
الزجاج إلى أنه لا يشترط  
ذلك فأجاز في تكسير هجي  
أن يقال هباى بالادغام  
أى ممنوعا من الصرف قال  
وأسل أبناء عدى السكون  
ولولا ذلك لأظهرتها  
\* الثالث اتفقوا على أن  
أحدى العتين هي الجمع

(قوله أومايلي الألف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتي (قوله كبرا كاه) بالمد والهمز  
الثبات في الحرب اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وان  
كان مما منع صرفه لاف التأنيت الممدودة (قوله كندان وتوان) أصلها تادى وتوانى يضم النون  
فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلال فانس (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود  
غير كسر نالي الألف أصالة في غير وزن منتهى الجموع (قوله لاحظ له في الحركة) أى لانه ليس له أصل  
يرجع إليه في ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضى أصل عينه التثنية (قوله متحرك الوسط)  
ينبغي حذف الوسط كافي عبارة التصريح لان الثاني هو الوسط لاشئ به وسط كما هو ظاهر (قوله  
ومن ثم) أى من أجل وجود تحريك ثاني الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع (قوله أوهو) أى الثاني  
وقوله للنسب أى تحقيقا كافي رباحي وظفاري أو تقدير كافي حواري وحوالي فإنه فيهما ملحقة بياء  
النسب لانهما معهما مصروفين فقد رغبهما للنسب وان لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوى بهما  
الانفصال صفة لازمة تعارضان للنسب (قوله وضابطه) أى العروض للنسب أن لا يسبقا الألف في  
الوجود بأر سبقتهما الألف أو فارقاها ببناء الكلمة على الجميع فالأول ما أشار إليه بقوله مسبوقين  
بها والثاني ما أشار إليه بقوله أو غير متفكيكين (قوله كرابحي) نسبة إلى رباح باليجلب منه الكافور  
وظفاري نسبة إلى ظفار يوزن فظام مدينة باين اه زكريا (قوله بخلاف قارى وحناني) أى  
ونحوهما ككراسى قالوا المشددة في نحو قارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت في المفرد  
نحو قارى وهو سابق على الجمع (فائدة) لو نسبت إلى نحو قارى صرفت المنسوب لان هذه الياء  
الموجودة في المنسوب إليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله المصنف (قوله فانه  
بمنزلة مصابيح) أى في سبق الثاني والثالث على الألف لا يقال يا مصابيح لم تكن في المفرد حتى تسكور  
سابقة على ألف الجمع لاننا نقول هي بدل ألف مصابيح ولابدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا)  
أى من عدم وجود مفرد عرى على زنة مفاعل أو مفاعل بالشرط المذكورة وقوله أو منقول من  
جمع فيه أنه لم يتعرض فيما لم ينقل من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ لأن يقال المراد  
من قوله سابقا أن لا يتجدد مفرد أى أصالة فيكون فيه إشارة إلى وجود المفرد بالثقل فتأمل وقوله  
كاسيان أى في قوله وان به سمي الخ فهو راجع لثاني فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير) أى  
في قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر (قوله هجي) بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد التثنية الصبي  
الصغير والائى هية كذا في القاموس (قوله ولولا ذلك لأظهرتها) أى بالنسبة لكونها متحركة حينئذ  
فكان يقال هباى واعتزله سم بأن اجتماع المشايين في كلمة توجب الادغام وان كان أولهما  
متحركا كافي دواب ونحوه وأجاب يس بان الياء لو ظهرت اقيل هباى لما استعرفه من قول المصنف  
والمزيد ثالثا في الواحد • همز يرى في مثل كالتلايد

وافض ورد الهمز يافهما أعل • واذا قيل هباى لم يحصل الادغام وفيه عدى نظروا أن آخره غيره  
لعدم دخول نحو هجي في قول المصنف والمدالخ لان ثالثه ليس مدا وان كان لينا (قوله وهو معنى  
قولهم الخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولك أن تقول يحتمل قولهم  
المدكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال في

واختلفوا في العلة الثانية فقال أنواع على خروجها عن صيغ الاتحاد وهذا الرأى هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة  
مقام عتين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديراف التحقيق نحو أكلب وأراهط اذهما جمع أكلب وأراهط والتقدير  
نحو مساجد ومنابر فانه وان كان جمعا من أول وهلة لكنه بنية ذلك المكرر أعني أكلب وأراهط فكأنه أيضا جمع جمع وهذا اختيار  
ابن الحاجب واستصغف تعليل أبى على بان أفعالا وأفعلا نحو أفراس وأفلس جعان

أكلب وأنعام في أكاب  
وأنعام وأما مفاعيل  
ومفاعيل فلا يجمعان فقد  
جرى أفعال وأفعال مجرى  
الاتحاد في جواز الجمع  
وقد نص الزمخشري على  
أنه قيس فيهما إثباتي  
أنهما يصغران على لفظهما  
كالاتحاد نحو أكلب  
وأنعام وأما مفاعيل  
ومفاعيل فأنهما إذا صغرا  
ردا إلى الواحد أو إلى جمع  
القلة ثم بعد ذلك يصغران  
في الثالث أن كلام من أفعال  
وأفعال له نظير من الاتحاد  
يوازنه في الهيئة وعددة  
الحروف وأفعال نظيره في  
فتح أوله وزيادة الألف  
رابعة أفعال نحو نحو  
وتطواف وأفعال نحو سباط  
وخاتم وفعل نحو مصلال  
وخزعال وأفعال نظيره في  
فتح أوله وضم ثالثة تفعل  
نحو تنقل وتضرب ومفعل  
نحو مكرم ومهلك على أن  
ابن الحاجب لو سئل عن  
ملائكة لما أمكنه أن  
يعمل صرفه إلا بأن له في  
الاتحاد نظير نحو طواعية  
وكراهية (وذا اعتلال  
منه كالجواري رفعه أجزا  
أجره كساري) يعني  
ما كان من الجمع الموازن  
مفاعل معلا فله حالتان  
أحدهما أن يكون آخره  
يا قبلها كسرة نحو جوار  
وغواش والآخرى أن

المصباح يقال لقيته أول وهلة أي أول كل شيء (قوله ولا نظير لهما في الاتحاد) أي فلو كانت الأفعال  
الثانية الخروج عن صيغ الاتحاد معان المرف (قوله فلا يجمعان) أي جمع تكسير والافتقار  
يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامنا أيامون وكقولهم في حدائد حدائدات  
وفي صواحب صواحبات قاله الشارح في آخر باب التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعال الخ) فإن  
قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا لا يقتضي أن لهما نظير في الاتحاد قلت حاصل الجواب أن  
مراد بالخرج عن صيغ الاتحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعال لم يخرج عن حكم  
الاتحاد لجواز جمعهما كالاتحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اه هندی (قوله وقد نص الزمخشري  
الخ) أي فليس في جمع أكلب وأنعام على أكلب وأنعام شذوذ حتى يضعف به الوجه الأول (قوله  
على أنه) أي الجمع على مفاعل (قوله وأنعام) بالألف لم يأت في قول الناظم كذلك مادامه أفعال  
سبق الخ فلا يقال أنه مفعول بل بقي الألف (قوله أو إلى جمع القلة) قال شيخنا العبد أراد  
ما يشمل جمعي التصحيح فأنهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسجيدات (قوله الثالث) محصله  
عدم تسليم خروجهما عن صيغ الاتحاد لفظا ثابتا نظائر لهما من الاتحاد في الهيئة وعدة الحروف  
وان لم تكن مبدوءة بالهزة مثلهما فلكان الأولى تقدمة على الجوابين الأولين لأن محصلهما تسليم  
خروجهما عن صيغ الاتحاد لفظا لعدم إثبات خروجهما عن أحكام (قوله نحو جوار وطواف) مصدران  
لجاء وطاف وقبل الخول وتطوف (قوله سباط) هو سبطه بين دارين تحت أطراف قاموس (قوله  
وخاتم) لغته في الخاتم (قوله نحو مصلال) هو اطين مالم يجعل خرفا خزعال بالخاء المعجمة قال زاي  
فانعين المهمل هو العرج يقال ناقه خزعال أي عرج (قوله نحو تنقل) بوقفتين وفاء ولد الشاب  
وتنضب بنوقية فنون فضاء معجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدران كرم  
وهلاك ويجوز في لام مهلاك الفتح والتكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل  
الخ) قد يقال يمكنه أن يعمل صرفه بالياء ككرو ولا تحقيقا وهو طاهر إذ هو جمع ملك من أول وهلة  
ولا تقدير إلا أنه ليس على وزن المتكرر الذي هو مفاعل أو مفاعيل فحركة الوسط في الثلاثة التي بعد  
الألف سم بابضاح (قوله منه) سنة لذا أرحل منه وكذا قوله كالجواري وضمير منه للجمع المتقدم  
وقوله كساري أي اجراء كاجراء ساري أو حالة كونه كساري (قوله يعني ما كان الخ) لما كان مفهوم  
قول المصنف كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى كساري حذف  
حرف العلة وتوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعني فإني بالناية  
المنتزعة تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر إلى المنطوق والمفهوم وهذا  
لا ينافي ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجواري كما  
لا يخفى على ذي بصيرة ونغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن في كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول  
كلامه دخول القسمين في النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثاني منه وأنه كان الأولى حذف يعني  
(قوله أن قلب ياؤه ألفا) أي بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتي (قوله نحو عذارى) جمع عذراء  
بالمدره الكبرى مدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحل به المرأ رأسها  
وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أي اتباع الفتحة ما قبل الألف فقلب  
الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اه تصریح والذي في شرح الشارح على التوضيح أن مدارى  
جمع مداراء أي كدمراء وهى المنتزعة الجانبين وفي القاموس ما يوافقه وذكر أن الفعل مدر كفتح  
فهو مدر وهى مدراء ودالهامه (قوله في حذف يائه الخ) أي لا في جميع الوجوه فإن جره بفتحة  
مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فإنه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه

تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى فالأول يجرى في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت عليه  
تنوينه نحو ومن فوفهم غواش



اعرابه ولا ينون بحال  
ولا خلاف في ذلك وهذا  
خرج من كلامه بقوله  
كالجوارى في تنبيهات  
الاول اختلاف في تنوين  
جوار ونحوه فذهب سيبويه  
الى انه تنوين عوض عن  
الياء المحذوفة لا تنوين  
صرفي وذهب المبرد  
والزجاج الى انه عوض عن  
حركة الياء ثم حذف الياء  
لالتقاء الساكنين وذهب  
الافخش الى انه تنوين  
صرفي لان الياء لما حذف  
تخفيفا زالت صيغة مفاعل  
وبقي القلقل كفتح فاصرف  
والفصح مذهب سيبويه  
وأما جوده عوضا عن  
الحركة فضعيف لانه لو كان  
عوضا عن الحركة لكان  
التعويض عن حركة الالف  
في نحو موسى وعيسى  
أولى لان حاجة المفعول الى  
التعويض أشد من حاجة  
المفعول الى الحلق مع الالف  
واللام كما ألقى معهم  
تنوين الترخيم واللام  
منتف فيهما فكذلك المازوم  
وأما كونه للصرف  
فضعيف أيضا اذا حذف  
في قوة الوجود والالف  
آخر ما بقي حرف اعراب  
واللام كالايحني منتف  
فان قلت اذا جعل عوضا  
عن الياء فماسب حذفها  
أولا قلت قال في شرح  
الكافية لما كانت ياء

عليه الشارح (قوله والفجر والبال) فليال محذور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين  
منع من ظهورها الثقيل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع فقدر أي  
بحسب الاصل (قوله في سلامه آخره) أي من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أي من منطوق  
كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه مفهوما أعني أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا  
قال الشارح في أول عبارته يعني كما أوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى انه تنوين عوض عن  
الياء المحذوفة) خرجها الاكثر على أن الاعلال مقدم على منع الصرف ليكون سببه وهو الثقيل  
أمر اظاهر والمحذور ما يختلف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم للفعل وهي خفية فاصل جوار  
على هذا جوارى بالتنوين استتقات الضمة على الياء وحذفت الضمة فالتقى ساكنان لحذفت الياء  
لالتقاء ما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع فقدر لان المحذوف اعلة كانت ثم خيف  
رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على  
هذا جوارى ترك التنوين لصيغة منتهى الجمع لحذفت ضمة الياء لالتقاء ما ثم خيف فأتى  
بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الاول الالتقاء الساكنين وعلى الثاني التقيف وعليه بنى  
الشارح السؤال والجواب الآتين (قوله عوض عن حركة الياء) أي وحصل التعويض قبل حذف  
الياء بدليل قوله ثم حذف الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الاعلال فأنه على  
مذهب المبرد جوارى ترك التنوين حذف ضمة الياء لالتقاء ما فأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان  
لحذفت الياء لالتقاء ما (قوله لان الياء لما حذف تخفيفا) أي لالتقاء الساكنين فهو مبنى على  
تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المفعول الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص  
والمقصور طالبا أثرا وقد ظهر الارتفاع المنقوص في الجملة تظهوره حالة النصب ولم يظهر في المقصور  
أثر بالكيفية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاول لانه لان التعويض  
يقضى حذف شيء واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعرض عنه  
التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات تظهر في لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين  
أفاده الهوى (قوله ولا لحق مع الالف واللام كما ألقى الخ) أي يجامع أن كلاما من تنوين الترخيم وتنوين  
نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شيء فتنوين الترخيم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار  
عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا كان الاولى أن يقول التارخ ولا لحق مع الالف واللام  
لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الالف واللام المفعول وأهل وجهه أن قياس العوض على  
المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترخيم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللزوم جاز على  
المقول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء للاحق مع الالف واللام  
كما ألقى معهم اتنين الترخيم يجامع أن كلاما منه عوض عن حرف هـ وقد يجاب بأن اتنين هذا  
ليس لمحض العوض عن الياء بل للعوض عن عهدها ومنع عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه  
فكان كحذف الياء التي تجامع الالف واللام فماسب أن لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق  
(قوله واللام) يعني اولوية التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى والحق التنوين مع  
الالف واللام وقوله فيهما مامر تبط اللزوم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعني قوله لكان التعويض  
الخ وقوله ولا لحق الخ (قوله اذا محذوف) وهو الياء في قوة الوجود أي فصيغة منتهى الجمع موجودة  
تقدر ا (قوله فان قلت الخ) مبنى أسؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر  
(قوله فماسب حذفها) أي على سبيل الوجوب بقريته أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل  
الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب وبصرح بذلك قوله

المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أنقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا  
في الادنى فلا يكون زيادة الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى \* واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين

عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف تنويننا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر وحكمه واليه في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا الأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعد لان الحذف للملافة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله الثاني ما ذكر من تنوين جوار (١٧٦) ونحوه في الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو علي

ما كان جائزا في الأدنى وفيه نظرا فان أراد المقرون بال فليس الكلام فيه اه سم على أن المقرون بال يستوى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه في الساكن الذي رد في الياء فسيبويه يقول هو اشترين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المتقدر في كل نحو من الصرف وموافقا له في ان المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لاجله اذاه) أي بعد حذف حركتهم المقدرة استقلا لا زكريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المتقدر (قوله وانه يجزى بفتحة ظاهرة) أي ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى ياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاضي علم امرأة وقوله وسبأني بيانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوص الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضر لانه لو أضمر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدرة على الياء بناية عن الكسرة فيستدفع مع قوله فاستثقلت الخ والمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة اظهاري في مقام الاختصار (قوله ولسراويل) خبر شبهه وبهذا يتعلق شبهه بوجه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد بن سفيان والبعث وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد الفارسي بكسرة مؤنث وقال في الشاموس السراويل فارسية معربة وقد ذكرتم قال والسراويل بالذون وانثروا بالثين أي المجعولة (قوله لما عرفت الخ) أي وانما كان أعجمي بالمعروفة الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما ذهب به من هذا الطبع (قوله لحق ما رزقنا) أي لحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه يفرع على قوله منع من انصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعبرة صرح به توطئة لقوله اذا تم شبه الخ (قوله واذن) أي أعجمي شبهه ما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله لحق ما رزقنا ما أن يمنع من انصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه ما واهم بالاشارة يرجع الى غم شبهه ما وكذا الضمير في قوله ولم يوجد (قوله خلا فان زعم الخ) هو ابن قوله كسجه قال في الكافية وسراويل الخ لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه أعجمي حمل على موازنه الخاجب كالجوارى اذا انصرف فلا اشكال اه وفي التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من وقيل عربي جمع سر واء بالواو في زمانه ذلك اه قال الحفيد لوجه لا سكاره لان ابن الحاجب ثقة العرب من يصرفه وان سكارا مالك بن عمار جوارى سر واء كان جمع سر واء فنقل من الجمعية الى وقد نقله (قوله وانه في التقدير الخ) أي بقوله الاول يسمى به المفرد أي أطلق اسم جنس على هذه الجمعية المفردة وسبأني وجه آخر في معنى العبارة (قوله سر واء لا يسمع) اعترض بأنه لا يصلح رد القول الا لالمفردة كما عبر بذلك المراد (قوله ورد بان جوازنا سمع سر واء وانما يصلح رد القول لأنه جمع سر واء التقدير لان تقدير كونه جمعاً لسر واء لا يسمي به سر واء عداوي) أي التقديرا بالجمع سر واء تحقيقا كما حكاه السندوبي وغيره وعبارته سر واء في وقيل انه جمع سر واء سر واء أو تحقيقا بناء على سماع سر واء كما نقل عن أهل اللغة ام ويمكن حمل كلام الشارح على هـ القول بان يراد بقوله في التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللوم سر واء) تمامه فليس يرق المستعطف والضمير في عليه لانه مذكوم واللوم الدنا في الاصل والحااسة في الفعل زكريا (قوله

من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون بلا تحذف ياءه وانه يجزى بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسبأني بيانه الثالث اذا قلت مررت بجوارف الامة جرد فتحة مقدرة على الياء لا تدخبل ما تصرف وانما قد رتب مع خفة الفتحة لانها ثابتة عن الكسرة فاستثقلت لثباتها عن المستثقل وقد اظهر أن قوله كسرا وانما ظهر في اللفظ نقط دون التقدير لان سارحه بكسرة مقدرة وتوحيده تنوين المتكسر لا العوض لانه منصرف وقد تقدم قول المكاتب ونحوه والفاعل نظيره (قوله ولسراويل) هذا الفعل شبه اقضى عموم المنع اعلم ان سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعل فنع من انصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب الا بجمع أو منقول من جمع لحق ما رزقنا ما أن يمنع من انصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه

فصنوع

بهم ما وذلك بان لا تكون الفة عوضا عن ياء اللهب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه

يا مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر ولم يوجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن الامتناع من انصرف وجه واحد خلافا لمن زعم أن فيه وجهين انصرف منه والى انتدبه على ذلك أشار بقوله شبه اقضى عموم المنع أي عموم منع انصرف في جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك من النحويين من زعم أن سراويل عربي وانه في التقدير يرجع سر واء يسمى به المفرد ورد

ألفه عارضة أو كسرة ما يلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه

فصنوع لا يجهل فيه وذكر الاخفش أنه جمع من العرب من يقول سروا للورد (١٧٧) هذا القول أمر ان أخذهما أن سروا له

لفظ في سروا بل لانهم اعناه  
فليس جمعا لها كما ذكره  
في شرح الكافية والاسخ  
أن النقل لم يثبت في أسماء  
الاجناس وانما ثبت في  
الاعلام ﴿تبيينات﴾  
الاول قال في شرح الكافية  
ويبقى أن يعلم ان سروا بل  
اسم مؤنث فلو سمى به  
مذكر ثم صغر اقبل فيه  
سروا بل غير مصروف  
للتأنيث والتعريف ولولا  
التأنيث لصرف كما يصرف  
شراحيل اذا صغر فقبل  
شراحيل لزوال صيغة  
منتهى التنكير . الثاني  
شذم عن صرف ثمان تشبيها  
له يجوز انظر للمافية من  
معنى الجمع وان ألفه غير  
دوس في الحقيقة قال في  
شرح الكافية ولقد شبه  
ثمانيا بجوار من قال  
يحدوثة اني مولعا بلفاحها .  
حتى هم من بزيقة  
الارتاج والمعروف فيه  
الصرف لما تقدم وقيل  
هما الغتان (وان به سمي  
أو بمالحق . به فالانصراف  
منه بحق ) يعني أن  
ماسمي به من مثال مفاعل  
أو مفاعيل فحقه منع  
الصرف سواء كان منقولا  
من جمع محقق كما سجد  
اسم رجل أو مالحق به  
من لفظ أعجمي مثل  
سروا بل وشراحيل أو  
لفظ ارتجل للعلية مثل  
هوازن قال الشارح والمالة

فصنوع) أي من كلام المولدين (قوله وذكر الاخفش) رد للرد ولزده له احتاج الى رد آخر فقال  
ورد هذا القول أي القول بان سروا بل جمع سروا في التقدير أمر ان الخ وحاصل الاول أنا لا نسلم  
أن سروا لتوان كانت مسموعة مفرد سروا بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سروا له  
وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعاً فسمي به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس  
وهو منتهى لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كافي مسدائن واذا انتفى الا لازم انتفى الملزوم وهو  
أنه كان في التقدير جمعاً فسمي به المفرد هذا هو الاثني في تقرير كلامه . وبه يعلم أن دعوى البعض أن  
الامر الثاني مبني على تسليم أنه جمع سروا التغيير مسموعة وأن تبعه هنا بما لا ينبغي على من لولاه  
ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سروا والتزم تسمية المفرد به مع أن  
الغرض ليس الامتناع كونه جمع سروا لانه المنازع فيه لا يمنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية  
المفرد به محتمل اتفاق فلا يصح منها تقدير . بقي أنه قد بحث في الامر الاول بمنع أن سروا لتعني  
سروا بل بل هي بمعنى قطعة نرقه كافي الرضى وفي الثاني بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء  
الاجناس مسلم في النقل التعقبي دون التقديري الذي كلاً منافيه الا أن يحجب بان معنى قوله في  
التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تلحقه تاء التأنيث عند  
تصغيره لان من شرط اطلاقها المؤنث تأنيثاً معنوياً باعتبار أنه غير أن يكون ذكراً كاسيائي في قول  
المصنف وانتهى بالتأنيث ما صغرت من . مؤنث عاوة لا شيء كسن  
(قوله سروا بل) أصله سروا بل فقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها بالسكون (قوله  
للتأنيث) أي ليكون اللفظ مؤنثاً وضعاً كزيت (قوله لزوال صيغة منتهى التنكير) أي مع عدم  
ما يخلفه في المنع بخلاف الاول (قوله يحدوثة أي الخ) الحد وسوق الابل والغناء لها ومولعا بلفاح اللام  
حال من الضمير في يحدو من أولع بالشيء أغرى به واللفاح يفتح اللام ماء الفعل وأما بكسر ها فجمع  
لقصة وهي الناقة التي تحلب وليس مرادها والزاوية يفتح الزاى الميلة والارتاج بالكسر من  
ارتجت الناقة اذا أغلقت رجها على الماء والمعنى من شدة طربهم من الحدو وهم من عيلون عن  
الارتاج كذا في العيني (قوله من لفظ أعجمي) بيان لما لحق أي من اسم جنس مفرد أعجمي (قوله  
وشراحيل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سروا بل لا علم ولم يذكر في القاموس الا أنه علم قد مر  
(قوله أولفظ) هكذا في النسخ بالجر عطف على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والنصواب النصب  
عطف على منقولا لان العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لأن الثاني منقول عن الاول اه بايضاح  
وهو تصويب في غير محله لا مكان فتصح عبارة الشارح بجعل قوله أو مالحق به عطفاً على منقولا  
وجعل من فيه تبعيضه لاصلة النقل وجعل قوله أولفظ عطفاً على لفظ الاول والمعنى أو كان ماسمي  
به من مثال مفاعل أو مفاعيل به من مالحق بالجمع من اسم جنس أعجمي أو لفظ ارتجل للعلية وبرزح  
هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلية داخل في مالحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وان به  
سعي أو مالحق الخ بخلافه على نصب لفظ عطفاً على منقولا فإنه يكون هذا القسم زائداً على كلام  
المصنف فينافي بتصدير الشارح العبارة بالعناية فعض على هذا التحقيق والتدول العناية . ثم لا بد  
من كون هذا اللفظ المرتجل للعلية أعجمياً ثلاثياً في ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون في  
العربية الا جمعا أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ في قوله من لفظ أعجمي لانا  
نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمي اسم الجنس المفرد الأعجمي (قوله مثل هوازن) كذا في  
نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بان كشاجم بضم  
الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر ففوح الكاف غير اسم  
الشاعر (قوله والعلة في منع صرفه) أي ماسمي به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية)

في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية

أو قيام العلمية مقامها فلو طرأت تكثيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول اه قال المرادى قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التذكير لشبهه بأصله ومذهب (١٧٨) المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الأخفش القولان والعصح

قول سيبويه لانهم منعوا  
سراويل من الصرف وهو  
تكررة وليس جمعا على  
العصح اه (وانعلم المنع  
صرفه مركبا تركيب  
مخرج نحو معد يكر بان قد  
تقدم ان ما لا ينصرف على  
ضربين أحدهما  
ما لا ينصرف في تعريف  
والتذكير والثاني  
ما لا ينصرف في التعريف  
وينصرف في التذكير وقد  
فرغ من الكلام على  
الضرب الاول وهذا شروع  
في الثاني وهو سبعة أقسام  
كأمر الاول المركب تركيب  
المخرج نحو يعلى وحضر موت  
ومعد يكر بان اجتماع  
فرعية المعنى بالعلمية  
وفرعية اللفظ بتركيب  
والمراد بتركيب المخرج  
أن يجعل الاسمان اسماء  
واحدة الاباضاسة ولا  
باسناد بل ينزل عجزه من  
الصدر منزلة ناء التأنيث  
ولذلك التزم فيه فتح آخر  
الصدر الا اذا كان معتلا  
فانه يسكن نحو معد يكر بان  
لان ثقل التركيب أشد  
من ثقل التأنيث فعملوا  
لمزيد الثقل مزيد تخفيف  
بان سكنوا ياء معد يكر بان  
ونحوه وان كان مثلها قبل  
ناء التأنيث يفتح نحو رامية  
وعادية وقد يضاف أول

هذه العلة الاولى قاصرة على ما سمى به من الجمع كساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وسراويل  
ولا نحو هوازن وكشاحم ولعل العلة في هذين انفسهم ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع  
قبل العلمية وبعدها (قوله أو قيام العلمية مقامها) أى أو ما فيه من الصيغة مع قيام علمية مقام جمعية  
التي كانت له أرجعية غيره (قوله التعليل الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية  
وقوله دون الاول هو ما فيه من الصيغة مع اصاله الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أى بالعلمية التي  
انفتت الجمعية ثم زالت بلا خلاف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف  
بذهاب الجمعية (قوله وانعلم) مفعول محذوف يفسره المذكور بالزوم أى قصد العلم المنع صرفه فهو  
على حد زيد الأكرم نخل (قوله مركب مخرج) أى غير عددى وغير نحو مويه كما يؤخذ من قوله نحو  
معد يكر بان على ما يأتي (قوله ما لا ينصرف في تعريف ولا تذكير) هو ما احدى عليه الوصفية وهو ثلاثة  
وما من صرفه لعله واحدة وهو اثنان (قوله والثاني ما لا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى عليه العلمية  
(قوله بل ينزل عجزه الخ) التعريف للمركب المخرج المعرب فلا اعتراض بان المركب العددى  
والمتحوم يويه والمركب من الاحوال والظروف مركب مخرج مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده  
شخص السيد (قوله منزلة ناء التأنيث) أى فى أن الاعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى  
الفتح الا فى نحو معد يكر بان كسب كره الشارح (قوله ولذلك) أى للتبديل المذكور وقوله فانه يسكن  
أى يبقى على سكونه (قوله بان سكنوا) الياء سببية متعلقة بعجزه تخفيف أو تصورية للبعد المذكور  
وقوله ونحوه كفى فى الاسم وضع وقوله وان كان مثلها أى الياء (قوله وقد يضاف أول جزأى  
المركب) أى المخرج سواء كان آخره ياء أو لا فالله الهدى لكى لكنه بعد الاضافة لا يسمى  
مركبا فجزا لان الاضافى قسم المخرجى فسميته جزيا باعتبار حالته الاخرى أعنى حالة مزجه واعلم  
أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية فان كانا مثالا ليس اسمائى أضيف اليه بعدل حتى تظهر غرة  
الاضافة المعنوية بل هو منزلة الراء من جعفر فلا فرق فى المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا  
التشبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما الا ان المتضاميين كائنى الواحد ولا ينافيه حصول  
هذه الفائدة بالمزج لان فائدة اثنى قد تشبهل بغيره أيضا (قوله فبستحب سكون الخ) أى فى  
الاحوال اثنان وقيل يفتح فى النصب ويسكن فى الرفع والجر (قوله تشبها ياء وردد بيس) أى يجامع  
أن كلاما من الياءين وسط وان كان وردد بيس كلمة تحقيقا ومعد يكر بان كلمة تنزيلا ووردد بيس اسم  
للداية والعجز وانفائية وعجزه للعب قاله فى القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه  
الياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجوار لا الوجوب وان نقله البعض عن البهرقى وأقره وقوله مع  
الافراد أى عدم التركيب كقوله ولو أن واش باليامة داره وقوله تشبها بالالف أى فى نحو  
الفتى يجامع أن كلاسرف علة وقوله ما كان جزأى الأفراد معنى جوارزه فى الافراد أن بعض العرب  
يحيى التذكير والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ فى حد ذاته يقطع  
النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد  
وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوارزه فى الافراد أن  
اللفظ فى حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب  
والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثانى الخ) معطوف على يضاف فعاملة الجزء  
الثانى المذكور على لغة اضافة صا رة الى عجزه كما قاله المرادى وقوله معاملته أى معاملة نفسه فى

جزأى المركب الى ثانيهما فبستحب سكون ياء معد يكر بان ونحو تشبها ياء وردد بيس فيقال رأيت  
معد يكر بان ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الافراد تشبها بالالف فالترزم فى التركيب لزيادة الثقل  
ما كان جزأى الافراد ويعامل الجزء الثانى معاملته لو كان منفردا

فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام ورمز لان فيه مع التعريف ٥٤ مؤثرة فيجوز بالقصة ويعرب  
الاول بما تقتضيه العوامل نحو جوارام هرمز ورايت رام هرمز ومررت برام هرمز (١٧٩) ويقال في حضرموت هذه حضرموت  
ورأيت حضرموت

ومررت بحضرموت  
لان موتا ليس فيه مع  
التعريف سبب ثان وكذلك  
كرب في اللغة المشهورة  
وبعض العرب لا يصرفه  
حينئذ فيقول في الاضافة  
هذاممذ يكرب فيجعل  
مؤثرا وقد يبنيان معا  
على الشئ مالم يعزل الاول  
فيستكن شيئا خمسة عشر  
وانكر بعضهم هذه اللغة  
وقد نقلها الاثبات وقد  
سبق الكلام على ذلك في  
باب العلم في تنبيهان في الاول  
أخرج بقوله معد ليكربا  
ما ختم بويلانه مبنى على  
الاشهر ويجوز أن يكون  
لمجرد التمثيل وكلامه على  
عمومه ليدخل على لغة من  
يعربه ولا يرد على لغة من  
بناه لان باب الصرف انما  
وضع للعربات وقد تقدم  
ذكره في باب العلم الثاني  
احترز بقول تركيب مزج  
عن تركيب الاناضة  
والاسناد وقد تقدم  
حكمهما في باب العلم واما  
تركيب العدد نحو خمسة  
عشر فقتسم البناء عند  
البصريين وأجاز فيسه  
الكوفيون اضافة صدره  
الى عجزه وسيأتي في بابها فان  
سمى به فسه ثلاثة أو وجه  
أب يقر على حاله وان يعرب

الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن  
الهيئة بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه)  
أي كراحينه إذ أي حين اذا ضيف اليه هدى قال النحوي من قدر كرا باسماء الذكر منع صرفه  
ومن قدره اسماء العزت صرفه ومن قدر بكافولا في هذا وقال في ذلك اسماء اللمعة منع صرفه  
الصرف ومن قدره اسماء الموضع أو مكانا صرفه دما ميني (قوله فيجعل مؤثرا) لوقال كابن الساطم  
يجهله مؤثرا لكان أولى لان جعله مؤثرا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبها بجمعة  
عشر) لتعليل لبناء الجزأين على النسخ والمعنى تشبها بالنوع المشكك فيه من المرجح وهذا النوع منه  
هو المعرب يشوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه أن المركب العدمي من  
المرجى (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثناة (١) رسكون الموحدة وهو الثقة (قوله  
أخرج بقوله معد ليكربا الخ) فيه أن المثال لا يخص اسم سم وأجاب شيخنا بان النظم كثيرا  
ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخص معناه أنه ليس نصافي التخصيص فلا ينافي  
أنه راجع فيه تقرينه كعادة النظم فافهم (قوله لانه مبني) أي على التكسر أما البناء ولا رويه اسم  
صوت وأما التكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه  
لا يجوز فيه لا البناء على الكسر وأما الجرمي فجوز اعرابه اعراب ما لا يصرف قال أبو حيان وهو  
مشكل الا أن يستدل الى سماع والام يقبل لان القياس البناء لا اختلاط الاسم بالصوت وسيرورهما  
اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم بويلانه مع بعضه في المتن  
وبعضه في الشرح أي فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاناضة كغير المختوم  
بويلانه (قوله شعر بغير) بغير معجمة مفتوحة فيهما مع قطع أول كل وكسره يقال ذهب انقوم شعر بغير أي  
منفردين من أشعر في البلد أبعده بغير انهم سقط لاهم بغيرهم تباد بعضهم عن بعض وسقطوا في  
الاماكن التي تفرقوا اليها فانه ما ميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الاحوال وأما  
الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) نقل هو جاري بيت بيت وأصله بيتا  
ملاصقا لبيت خندق الجار وهو التلاصق وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معني  
الفاعل فانه في معنى مجاورى وجوز أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف  
شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أي كل صباح ومساء خندق  
والعاطف وركب الظروف قصدا للتخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء الجار أي صباحا ومساء  
مساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الجار وفي الرضى أنه  
النفا لان النفا للتعقيب فتشيد العموم اذا لم يأت بأينا صباحا مساء فبقية بلا فصل الى ما لا يتناهى  
فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سفلت الهمة رفيعين بين وأصله بينهما وبين حرف  
حركتها خندق ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وخندق العاطف وركب الظروف ان  
(قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أي كاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد  
هذا هو المتبادر ويؤيده ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد ان التركيب  
المذكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الاحوال والظروف رهن ادعى غير ذلك  
كالبعض واليهوق فعليه الاثبات (قوله كذا الحوى) أي علم حاوى زائدى فعلانا في زيادة  
قال أبو الفتح اذا سميت رجلا ذان صرفته لان ألفه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف ذال التي

اعراب ما لا يصرف وان يضاف صدره الى عجزه وأما تركيب الاحوال والظروف نحو شعر بغير وبيت بيت وصباح مساء اذا سمى به  
أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأى سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذا الحوى زائدى فعلانا  
(١) قوله وسكون الموحدة الخ الاتيس فيها الفتح وقد نسكن كافي شرح القاموس اه

كعطفان وكاسبهانا) يعني أن زائد في فعلان مع العلية في وزن فعلان وفي غيره نحو جدان وعثمان وهجران وعطفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتشليل في تنبيهات الأول علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريح كسقوطهما في رداسيان وكفران إلى نسي وكفران (١٨٠) كأنافيا لا يتصرف فعلا لزيادة أن يكون قبلهما أكثر من

حرفين أصولا فإن كان قبلهما حرفان تأتيهما مضعف فلذلك اعتباران أن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصالة مثال ذلك حسان أن جعل من الحس فوزنه فعلان وحكمه أن لا يتصرف وهو إلا أكثر فيه ومن شعره ما هاج حسان رسوم المسدام ومظعن الحى ومبنى الخيام وإن جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه أن يتصرف وشيطان أن جعل من شاط يشيط إذا احتريق امتنع صرفه وإن جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش إلى صرفه لأن فعلا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرسنة الثاني إذا أبدل من النون الزائدة لام منع التصرف اعطاء للسدل حكم المسدل مثال ذلك أصبال فان أصله أصبالان فلو سمي به منع ولو أبدل من حرف أدلى نون

هي عين جرت مجرى الأصل وأما زيدان المسمى به رجل فإنه لا يتصرف لأنه يبقى بعد اسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شيء يكون وضع الاسماء العربية عليه وأما إذا كان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد نفعه سم (قوله كعطفان) بفتح الغين المجهمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها تصرع (قوله وكاسبهانا) بفتح الكاف وكسر هاء وفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من زلها واسمها اسم فرس كذا في التصريح قال في القاموس وهي كلمة أعجمية وأصلها أسبهاان أي الاجناد لأنهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهاء أكثر من كسر هاء وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلا لزيادة الخ) فذا جهل كل من زيادة الألف والنون وأصلها ما فسبويه والخليل عنعان الصرف لحوفا بالأكثر وغيرهما لا يحتمل الزيادة لا بدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر إلى الوجود أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لأنه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ من صور ما إذا كانافيا لا يتصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو وكلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أي أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني قيل بعضهم أنصرف عدان قال ان هجوته أي لأنه حينئذ من العفونة لأن مدحته أي لأنه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليم بان المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلان الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا يتصرف فلا يلغى قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم نحو حسان مخير في الصرف وعدمه نظر الملاحظين مسلم ولا ينافيه ما ساقى في زمان من الخلاف لأن فيه وجدا المرجح لاحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بجمع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لأنه صفة والكلام في الاعلام ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد بحث في العلة الأولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أي بعد عن الحق وبابه قعد مصباح (قوله لان فعلا في النبات أكثر) أي من فعلان بالضم (قوله مرسنة) كذا ضبط الشارح وفي بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرسنة بفتح الميم أي الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ العجيبة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للأصل لا للظارئ اه سم أي في صورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصبالان) تصغير أصبال على غير قياس اه تصرع وأصل العشي كافي القاموس (قوله صرف) لأصالة النون حينئذ لا نهادل من أصلى (قوله حنان) أي مسمى به لان الكلام في العلم (قوله كذا مؤنث) أي علم مؤنث وكذا جزم علم مؤنث كافي أبي هريرة وأبي قحافة سم (قوله مطلقا) حال من الفهري في الخبر (قوله وشرط منع العار) أي المؤنث العار من الها (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أي فوق ذي الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الأحرف الثلاثة وأما غيرتي فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاثة كذا في الشاطبي (قوله أو بكور) عطف على محل ارتقي وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأه قال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والموسوخ كونه

صرف بعكس أصبال ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت هزته فوناه الثالث ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلية وزيادة في ألف قبل نون أصلية تشبه الهاء الزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا) وشرط منع العار كونه ارتقي فوق الثلاث أو بكور أو سقر أو زيد اسم امرأه لا سم ذكره وجهان في العادم تذكر اسبق وجهه كهند والمنع أحق مما يمنع الصرف اجتماع العلة والثاني باتناء لفظا أو تقديره أما لفظا فنصرف فاطمة وأما لم يصرف فلو جود العلية



في معناه وزوم علامة التانيث في لفظه فان العلم المؤنث لا يتعارفه العلامة قالنا وفيه بمنزلة الالف في حبل و صحرافاثر في منع  
 الصنف بخلافها في الصفة وأما تقديرها في المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أوفى الاصل كعنان اسم رجل أقاموا في ذلك  
 كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أي سواء كان مؤنثا في المعنى أم لا زاندا  
 على ثلاثة أحرف أم لا ساكن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سياتي نحو عائشة وطلحة وجميلة وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من  
 الصرف أن يكون زاندا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لان الرابع ينزل منزلة (١٨١) تاء التانيث أو مححرك الوسط كسعد

والطى لان الحركة قامت  
 مقام الرابع خذافا لان  
 الانباري فانه جعله ذا  
 وجهين وماذا كره في البسيط  
 من أن سقر ممنوع الصرف  
 باتفاق ليس كذلك أو  
 يكون أعجميا كجور وماه  
 اسمي بلدين لان الجملة لما  
 انصهرت الى التانيث  
 والعلمية تحتم المنع وان  
 كانت الجمة لا تنح صرف  
 الثلاثي لامها لم تؤثر  
 منع الصرف وانما أثرت  
 تحتم المنع وحكى بعضهم  
 فيه خلافا فيقول انه كهندي  
 في جواز الوجهين أو منقول  
 من مذكر نحو زيد اذا سمى  
 به امرأه لانه حصل بنقله  
 الى التانيث فحصل عادل  
 خفة المثلث هذا مذهب  
 سيبويه والجمهور ومذهب  
 عيسى بن عمرو والجري  
 والمبرد الى أنه ذو وجهين  
 واختلاف النقل عن يونس  
 وأشار بقسوله وجهان في  
 العادم تذكيرا الى آخر  
 البيت الى أن الثلاثي  
 الساكن الوسط اذا لم  
 يكن أعجميا ولا منقولا  
 من مذكر كهندي ودعد

في معرض التقسيم وفي العادم خبر ونذ كبرا مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيرا  
 وجملة عطف على نذ كبرا وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط لأن يقال هو مأخوذ من قوله كهندي  
 (قوله في معناه) أي فيه باعتبار وضعه لمعناه الشخص ففيه مسامحة (قوله وزوم علامة التانيث في  
 لفظه) اعترضه سم بانه منافي لما تقدم من الفرق بين ألف التانيث وتاء حيث استعقت الاولى  
 بالمنع دون الثانية بان الاولى لازمة لما هي فيه دون الثانية وأجيب بان الالف لازمة مطلقا أي  
 في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما يلزم في العلم وكلامنا لا في العلم (قوله بخلافها  
 في الصفة) أي بخلاف التاء حال كونها في الصفة كقاعة وقاعدة قائم الاثر فيها لانها في حكم  
 الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترب من التصريح (قوله في المؤنث المسمى) من إضافة المؤنث  
 الى مرفوعه أي المؤنث مسماه و قول البعض أي المسمى به لان الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن  
 توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أوفى الاصل  
 الخ فلا تكن من الغافلين (قوله وجملة) أي علميا (قوله وأما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية  
 والافان ثابت مطلقا راجع للفظ كما تقدم لان علامته المفقودة أو المقدرة لفظية اه يس وأراد  
 باللفظية ألا الظاهرة وثانيا لا اعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد  
 المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم  
 بالحركة يخرج عن أعدال الاسماء وهذا الثلاثي الساكن الوسط قصار كالرباعي في الثقل ولانها في  
 النسب كالخرف الحامس فلونسبت الى جري فقلت جري بخلاف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا  
 لم ياز فيه الخلف والتلب وواتقول في النسب الى حبل أو حبلوى كما سياتي دنوشري (قوله اسمي  
 بلدين) ينبغي أن يقول اسمي بلدين ليكون جور وماه مما ض فيهما وأما اذا جعل اسمي بلدين كانا  
 مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولان من مذكر الخ) الى ههنا بحث وهو أنه  
 كيف يصح منع نحو زيد اذا سمى به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يصح عندهم مع نحو هذ مع  
 عروض تانيث الاول وأصله تانيث انشائي ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهما لا جاز  
 الوجهان في الاول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالأول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمرو والجري  
 والمبرد فتأمل (قوله ومذهب عيسى الخ) استدلو بقوله تعالى اهبطوا مصر مع قوله وقال ادخلوا مصر  
 فان مصر في الاصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد  
 المذكور وجوابه أنا لان اسم عليه المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد سقط فيه  
 المكان دما مبنى (قوله كهندي ودعد) مثلهما بنت وأخت على مؤنث كما سياتي (قوله والمنع أحق) أي  
 لوجود السببين (قوله لم تلتفع الخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضريته قاله  
 شيخنا السيد (قوله الصرف أقصص) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الاصل فيرجع  
 اليه بادي سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على

يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق قن صرفه نظرا الى خفة السكون قائما فأومت أحد السببين ومن منع نظرا الى وجود السببين ولم  
 يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر في قوله لم تلتفع بفضل مثرها دعد ولم تنق دعا في الملأ في التبيين في الاول ما ذكره من أن  
 المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي الصرف أقصص قال ابن هشام وهو غلط جلي - وذهب الزجاج فيقول والاخفش الى أنه  
 مقتضى المنع قال الزجاج لان السكون لا يفسر حكما أوجه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز  
 صرفه نحو قيس لانهم لا يرددون اسم البلدة

على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند الثاني لا فرق في ذلك بين ما يكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كهند أو الالاعلال كداره الثالث قال في شرح للكافية إذا سميت امرأة يسد روضه مما هو على طرفين جازفه ما جاز في هند ذكر ذلك سبويه هذا اللفظ وسأهر جواز الوجهين وأن الأجود المنع ربه صرح في التسهيل فقول صاحب السيط في يد صرفت بالأخلاف ليس بصحيح الرابع إذا صغر نحو هند ود تحتم منه لفظ حور التاء نحو هندة ويدية فان صغر بغير تاء فهو حريش وهو أنشأ من مجموعة الحروف الخامس إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فان كان ثلاثيا صرف مطبعا خلافا لقراءه وتعبأ اذ ذهب إلى أنه لا يصرف سواء تحرك أو وسطه نحو تحذف أم سكن نحو حرب ولا ينحرف في المتحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جبال اسم للضبع بالنقل منع من الصرف السادس إذا سمي رجل بيت أو أخت صرف عند سبويه وأكثر النحويين لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها أو سبكت ماقابها

غيرها) أي لا يقعون فيه الاشتراك اللفظي أي غالبا بخلاف أسماء الاناس فانهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت إلى التخفيف وانما قلنا أي غالبا لانهم قد يوقعونه في اسم الملة (قوله أو الالاعلال كدار) لأن أصله دور فقلبت الواو وألفا تصر كها وانفتح ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذيد وان كان ثانيا لفظا فهو ثاني تقديره إما كن الوسط اذ أصله يدي بالاسكان كما في الصحاح زكريا (قوله نحو حرب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سبقت في التصغير (قوله انصرف) قال الاستقراطي وتبعه غيره لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند اه وهو منجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصغيره وباعيا ولا كان مختم المنع اتفاقا (قوله طاقا) أي تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ من ذكره في القواين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر بالعض أنه لا فرق قال يس فان قلت لم يكتموا هنا تحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانها كان المسمى مذكرا نعت حذفت معنى التأنيث جدا لتكون اللفظ والمعنى مذكرا من فاحتاجوا التقوية معنى التأنيث بأقوى الامور الثلاثة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكير انفراديه محققا أو مقدرا وأن لا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر قال الدماميني في صرف ان سبق له مذكير انفراديه محققا كدلال علم مذكرا منقولا من مؤنث لانه في الاصل مصدر أو متدرا كحاض علم مذكرا سبق في التذكير تقديره اذا المعنى شخص حاض يدل على أنهم اذا صغروا لم يأنوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمي بنحو حاض مذكرا لم يدرى بناء على أن قواهم ان نحو حاض لم يدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل لفرق بين ردي عليهم أنهم اذا أرادوا بنحو حاض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حاضنة ومرسمة واحترز المصنف بقوله انفراديه من شروط علوم علم مذكرا منقولا من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية به يطبق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظولم وامرأة ظولم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكرا ان احتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكرا لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا انصرف ان غالب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم مذكرا فهو في الاصل مؤنث لكن غالب في اعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) سفة تقديره أي تقديره كالثا كاللفظ وبغيره بان يكون الحذف قياسا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسا منه سهل تخفيف شمال واحترز به مما هو على غير قياس كاي في أيم فليس المحذوف من هذا كالمحذوف به اد يس وعبرة الدماميني فان الحرف المقدور بتزلة المنفوظ به أما أولا فلانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قول كاللفظ واحترز به عن نحو كف فانها التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكرا اذ لا يلفظ بها وايس في اللفظ مشعرها اه (قوله اسم للضبع) أي الاتي ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمي رجل بيت وأخت الخ) فائدة ثان في الاولى قال الدماميني لو سمي مذكرا عاها واسم مؤنث على لفظه وصفة لمؤنث على لفظه نحو حبوب ودبور وشمال يفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففصح وجهان المنع كزيتب والصرف كباب حاض اه الثانية قال في التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والكلم ومعنه مبنان على المعنى فان كان أبأوحيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يدرى وقد تعين اعتبار القبيلة نحو يهود ويحيوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المسكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء مذكرا

فاشبهت تاء جبت وصحت قال ابن السراج ومن آصها بنامن قال ان تاء بذت وأخت للتانيث وان كان الاسم مبنيًا عليها فمفعولهما  
الضرف في المعرفة ونقله بعضهم عن القراءات وقياس قول سيبويه أنه اذا سمى (١٨٣) بهم مؤنث أن يكون على الوجهين

في هند \* السابع كان  
الاولى أن يقول بناء بدل  
قوله بها فان مذهب  
سيبويه وابن جرير أن  
علامة التانيث التاء والهاء  
بدل عندهم عنها في الوقت  
وقد عير بالتاء في باب  
التانيث فقال علامة  
التانيث تاء أو هاء وكأنه  
انما فعل ذلك للاحتراز  
من تاء بنت وأخت وكذا  
فعل في التسهيل \* الثامن  
مراده بالعارف قوله بشرط  
منع العار العار من التاء  
بظن الالف من مؤنث  
بغير الالف الا وفيه التاء  
اماء لقوطة أو مقدرة  
(والجنى الوضع والتعريف  
مع زيد على الثلاث صرفه  
استمع أي مما لا يصرف  
ما فيه فرعية المعنى بالعلمية  
وفرعية اللفظ بكونه من  
الاضاع العجمة لكن  
بشرطين أن يكون عجمي  
التعريف أي يكون علماني  
عجم وأن يكون زائدا على  
ثلاثة أحرف وذلك نحو  
اراهيم واسماعيل واحق  
فان كان الاسم عجمي الوضع  
غير عجمي التعريف  
انصرف كلعام اذا سمى به  
رجل لانه قد تصرف فيه  
بنقله عما وضعته العجم له  
فالحنى بالامثلة العربية  
وذهب قوم منهم الشلوبين

باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامر بن محمول على  
ما اذا لم يتحقق ما نعان من الصرف فان تحققا فنع الصرف بكل حال نحو قلب وباهلة وخولان وقوله  
وقد يتعين الخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم يقتضيه العرب  
على أحدهما أما هو فلا يتجاوز فيه ما سمع زادا في الهمع وقد يتعين اعتبار الحرف ككسب (قوله فاشبهت  
تاء جبت وصحت) فيه نشر على ترتيب اللف والحيث في الاصل اسم للصنم ثم استعماله في كل ما يعبد  
من دون الله عز وجل والصمت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أي قوله ان بنتا وأختا اذا سمى  
بهما رجل بصرفان كقري زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن  
سيبويه اه من لانها حينئذ كهنند وفي عبارة الشارح ركنا كذا طائفة وكان ينبغي أن يقول انما  
اذا سمى بهم مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز  
على القول بان تاء هي ليست للتانيث اما على أن تاء هما للتانيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع  
العلمية (قوله وكذا فعل في التسهيل) أي عبر هنا بالهاء وفي باب التانيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه  
(قوله والجنى الوضع والتعريف) اضافته لتفسيه فليست على معنى حرف كسب أي العجمي  
وضعه وتعرفه وقوله مع زيد حال من الضمير في العجمي وغير هذا لا يتناول شي والمراد الزيادة على  
الثلاث بغير ياء التصغير كسباني واعلم بقوم تحرك الوسط هناك مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف  
الجملة لعدم علامتها كعلامه التانيث عن التقري بمجرد تحرك الوسط الذي هو موقوف وضعف  
وهذا الوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أي الموضوعات (قوله أي يكون علماني لغتهم)  
وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سميت باسمه على شخص آخر (قوله كلعام) بالجمع وضعف العلم اسم  
جنس الالة التي تجعل في قوم انفسهم وشبهه انفسهم بكسر الفاء والراء وسكون التاء كقبي القاموس  
وغيره وضعف العجم اسم جنس للحيث وقول البعض وقع الراس هو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم  
تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كسندار) بضم الموحدة وهو في لغة العجم اسم جنس  
للتاجر الذي يلزم المعادن وان يتخذ البضائع للغلا ووجهه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ)  
بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له في العلمية (قوله لمحيته على أصل ما تبني الخ)  
انضافة أصل الى ما على معنى في وذلك الأصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون في  
كلامهم التخفيف وأما الاحاد العجمة فالأصل فيها الزيادة لان العجم يراعون في كلامهم الطول  
(قوله نحو نوح ولوط) أي من كل علم ثلاثي ساكن الوسط عجمي مذكر اما المؤنث كاه وجور وقوم  
الصرف لتقوى العجمة بالتانيث ونعلم يجوز في نوح ولوط الوجهان كما جاز في هند ودعد مع أن كلا  
وحد فيه سببان لان التانيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة فانه ابن  
هشام في واعلم بأن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الاستة محمد وشعيب  
وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هو دكوح لان سيبويه  
قرنه معه فهو عجمي وصرفه للخفة ويؤيد ما يقال من أن العرب من ولدا اسمعيل وما كان قبل ذلك  
فليس بعربي وهو دقيل اسمعيل فكان كدوح كذا في الجاهلي قال العصام ويرد على الحصري السنة  
شيث وعزير وقال البيضاوي تنوين عزير بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه عجمي اه  
واستشكله ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءتهم انما يوجب جوارهما  
فكيف يكون أحدهما مبنيًا على أنه عربي والآخر على أنه عجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيا

وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبندار وهو لا يشترطون أن يكون الاسم علماني لغة العجم  
وكذا انصرف العلم الى العجمة اذ لم يزد على الثلاثة بان يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمحيته على أصل ما تبني عليه  
الاحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك

فخوشتر ولمن قال في شرح الكافية قولاً واحداً في لغة جميع العرب ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون ومنع المنع مع الحركة  
لان الجملة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون (١٨٤) زيادة على الثلاثة قال ومن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقاً السيراني وابن برهان

وابن خروف ولا أعلم لهم  
من المتقدمين مخالفاً ولو  
كان منسج صرف انجبي  
الثلاثي جائزاً لوجد في  
بعض الشواذ كما وجد  
غيره من الوجوه العربية  
اه قلت الذي جعل ساكن  
الوسط على وجهين هو  
عيسى بن عمر وتبعه ابن  
قتيبة والجراني ويحصل  
في الثلاثي ثلاثة أنوال \*  
أحد هان العجمة لا أثر لها فيه  
مما فاقوه الصحيح \* الثاني  
أن ما تحرك وسطه  
لا ينصرف وفيما ساكن  
وسطه وجهان \* الثالث  
أن ما تحرك وسطه لا ينصرف  
وما ساكن وسطه ينصرف  
وبه جزم ابن الخطيب  
في تنبيهات في الأول قوله  
زيد هو مصدر زدي زيد  
وزيادة وزيدانا \* الثاني  
المراد بالنجبي ما نقل من  
لسان غير العرب لا يختص  
بلغة الفرس \* الثالث إذا  
كان الاعمى رباعياً أو  
حرفه ياء التصغير انصرف  
ولا يعتد بالياء \* الرابع  
تعريف عجمة الاسم بوجوه  
أحدها نقل الائمة ثانياً  
خروجه عن أوزان الأسماء  
العربية نحو إبراهيم  
ثالثها عروقه من حروف  
الدلالة وهو خاسي  
أورباغي فان كان في الرباعي

وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب ياه بكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وإن لم يوافق توجيه  
القراءة الأخرى وقد قرئ نثرى بالتسوين على أن الالف للحاق وتركه على أمه التانيث ولا يمكن أن  
تكون في الواقع له ما رابياً على أنه اعمى ليست للتصغير لان الظاهر أن الكلمة وضعت عليها في لغة  
العجم فلا تكون التصغير لا اختصاص لغة العرب بياء التصغير ولا لمكان التصغير لم تؤثر عجمته منع  
النصرف لما هي من أن الاعمى إذا كان باعياً بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما في كلام  
البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله فخوشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية  
اسم قنعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة إذا انضمت إلى تانيث الثلاثي انساكن الوسط  
تحت المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الآن يقال اعتبار التانيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان يس  
(قوله ولمن) فسره شيخنا والبعض عاني القاموس من أنه جلا، يكصل به وهو غير مناسب لان  
الكلام في العلم والمذهب المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح الباب أن لمن  
يفتح اللام والميم هو ابن منوش بن فوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة  
بقوله ولا فرق في ذلك الخ (قوله مطبقاً) أي ساكن الوسط أو متحرك (قوله جائزاً) المراد  
بالجواز ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله لوجد في بعض الشواذ المناسب  
للمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه منع المنع أن يقول لوجد في بعض كلامهم لان  
صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الآن يقال المراد بالمباغة في عدم وجوده في كلامهم  
رأساً فالمعنى لوجد ولو في بعض الشواذ فتخطئ (قوله ويحصل) أي من كلام النحاة لا مما تقدم إذ  
القول الثالث لم يتقدم (قوله وما ساكن وسطه ينصرف) أي وجوباً للغير الثاني (قوله مصدر  
زاد زيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد زيد الخ (قوله عروقه من حروف الدلالة)  
اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من  
عدمها عدمه فيلزم من وجودها فيلزم في الخامس أو الرابع وجود العجمة ولا يلزم من عدمها فيلزم في  
ذكر عدم العجمة فلا يراد أن يوسف اعمى وقد وجد فيه حرف من حروف الدلالة وهو الفاء إذا علمت  
ذلك علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فمافيه حرف من حروف  
الدلالة عربي وينبغي أن يقال حيث لم نقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن العطفة عن حكم  
العلامة قد در (قوله فان كان في الرباعي السين) أي ما ذكر من عجمة الرباعي العاري عن حروف  
الدلالة إذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو المذهب والجوهر والبعبير الضخم  
قاموس (قوله غير فادل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لمافيه الفاصل بالجرموق (قوله نحو قيع وجق)  
الأول يقافي مفتوحة وجب مشوبة بالسين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبعني كم الاستفهامية  
وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس  
الحقة بالكسر الناقاة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يد كرفع ويؤخذ من منيع شيخنا السيد أن  
مراد الشارح القمبيل بفتح وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه في الأسماء وجق ليس  
في اللغة التركية اسمها اللهم إلا أن يراد بالأسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان)  
بفتح الصاد واللام المحجج وجهه صولجة قاموس ومثله الحص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال  
البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركه  
الهمزة (قوله والزاي بعد الدال) أي وكالزاي بعد الدال ولو قال والزاي للدال أي وتبعه الزاي

السين فقد يكون عربياً نحو عسجد وهو قليل وحروف الدلالة ستة يجمعها قولك من ينقل رابعها أن  
يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قيع وجق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف  
والجيم نحو اسكرجة وتبعه الراء اللون أول كلمة نحو رجب والزاي بعد الدال نحو مهند

(كذا ذوزن يخص الفعلاء أو غالب كاحد ويعل) أي مما يمنع الصرف (١٨٥) مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون

محتصاه أو غالب فيه  
والمراد بالمتخصص ما لا يوجد  
في غيره فعل الا في نادر أو  
علم أو أعجمي كصيغة  
الماضي المفتوح بناء  
المطاوعة كتعلم أو همزة  
وصل كالطلق وما سوى  
أفعل ونفعل وتفعّل  
ويفعل من أوزان المضارع  
وما سلت صيغته من  
مصوغ للملم بهم فاعله  
وبناء فعل وما صيغ للامر  
من غير فاعل والثلاثي  
نحو انطلق ودرج فاذا  
سمي به مجردين عن  
الضمير قيل هذا انطلق  
ودرج ورأيت انطلق  
ودرج وممرت بانطلق  
ودرج وهكذا كل وزن  
من الاوزان المبينة على  
أنها تختص بالفعل  
والاحتراز بالنادر من نحو  
دئل لاوييه وينجب  
لخرزة وتبشر طائر وبالعلم  
من نحو خضم بالمجتبين  
لرجل وشمر لفرس  
وبالاعجمي من بقسم  
واستبرق فلا يمنع وجدان  
هذه الاسماء اختصاص  
أوزانها بالفعل لان  
النادر والجمي لاحكم لهما  
ولان العلم منقول من  
فعل فلا اختصاص باقي  
والمراد بالغالب ما كان  
الفعل به أولى امالكثرته  
فيه كاعند واصبع وألم فان  
أوزانها تنقل في الاسم  
وتكثر في الامر من الثلاثي

للدال لكان أحصر وقد في الهمع تبعية الزاي للدال يكون في آخر الكلمة وقوله نحو مهند زقال  
يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذا ذوزن) أي علم ذوزن وفي البيت عطف الاسم على الفعل  
لنكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا رجاء الاول الى الثاني لان الاصل في الوصف الافراد  
(قوله كاحد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا في نادر)  
أي في لفظ نادر عربي غير علم بقرينة عطف العلم والجمي عليه والعطف يقتضي المغايرة وقوله  
كصيغة الماضي الخ تعيد للعتص وعطف عليه قوله وما سوى الخ وقوله وما سلت الخ وقوله وبناء  
فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو همزة وصل) وحكم همزة وصل في الفعل المسمى به القطع  
لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف  
المنقول من اسم كاعتد ارفان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يعد عن  
أصله فلم يستحق الخروج عما هو له تصریح (قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعّل ويفعل) أي لان  
هذه من الغالب كما يعلم مما يأتي اه سم ومثال ما سواها يدرج ويستخرج (قوله وما سلت الخ)  
احترز بالسلامة عن الغير كرد قيل وسياق وقوله من مصوغ بيان لما سلت الخ وقوله وبناء فعل  
أي بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب  
بفتحها فليس من المختص ولان الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصریح (قوله والثلاثي) أي  
وغير الثلاثي لان ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي سم (قوله نحو انطلق ودرج) تعيد لما  
صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثي (قوله مجردين عن الضمير) اذ لو اقترناه لكانا من المحكي  
لان الممنوع الصرف لان العلم لم يمتنع من الجملة لان الفعل وحده لكن هذا التقيد  
لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى (قوله قبل هذا انطلق) بقطع الهمزة لما مر (قوله وهكذا) أي  
كالمدكور من صيغة الماضي المفتوح بناء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبينة أي الموضوع (قوله  
والاحتراز بالنادر من نحو دئل) أي من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضي المجهول وينجب  
وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لاوييه أي شبيهة بابن عرس أي اسم لهذا النوع وكذا  
يقال في قوله لخرزة وقوله لطرز دئل وينجب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف  
وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفي التوضيح ما يؤيده وينجب بجمع بعد التثنية وتبشر بضم التاء  
وقم الباء وكسر الشين مشددة كافي سم وغيره وصدر في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى  
فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المجهدة وتشديد الصاد المجهدة مفتوحة كافي القاموس (قوله  
من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة بصيغ معروف وهو العندم  
والاستبرق الدير باج القليظ (قوله اما لكثرته فيه) يراد به أن وزن فاعل يفتح العين كضارب وقائل  
أكثر في الافعال مع أن ما على وزنه من الاسماء يحتاج بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على  
أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كاعند)  
بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة وبالدال المهملة واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة  
الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة  
أصبوع وألم بضم الهمزة واللام بينهما واحدة ساكنة سبعة المقل اه نصریح ونقل البعض عن  
البهوتي فتح الهمزة واللام وكسرها أيضا (قوله واما لان أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل  
بالفتح فانه وان اشتغل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم يحتاج وهي ألف المفاعلة لكن  
ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر في الفعل فتفطن (قوله زيادة الخ) احترز  
بزيادة عمالوكان أوله أصليا فلا أثر له وان مائل حروف المضارعة كافي زجس ونهشل • وعلم أنه  
يدخل في كلامه نحو ينجب وتبشر فلم يجعل ذلك من المختص وهلاجعله من الغالب اه سم قلت

كافضل واكتب فان نظائرهما انكثرت في الاسماء (١٨٦) والافعال لكن الهمزة من افعال واقفل تدل على معنى في الفعل نحو اذهب

واكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتوح باحد هما من الافعال أصلا لمفتوح باحد هما من الاسماء وقد يجتمع الامر ان نحو يرغم وتضبط فانهما كاثرت في كونه على وزن يكسر في الافعال وينقل في الاسماء كافضل في كونه مفتوحا ما يدل على معنى في الفعل دون الاسم في النظم ان في الاول قد اتضح بما ذكر ان التعبير عن هذا النوع بان يقال أو ما أسهل للفعل كالفعل في الكافية أو ما هو به أولى كافي شرحها وانفسه يميل أجود من التعبير عنه بانقلاب الثاني قد فهم من قوله يخص الفعل أوغالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودرج خلافا لعيسى ابن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تنسك بقوله أنا ابن بلاد طلاع الشياهم ولا لجة فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجرها جلا جلة من فعل وفاعل فهو محكي لا منوع من الصرف كقوله بنت أخوالى بنى يزيد والذي يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا امرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل

انما جعل ذلك من المختص نظر الى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظر الى جزئها فتأمل ان اسقاطي والمجب من البعض حيث ذكر السؤال بلاعز والجواب بلاعز وكاهو عاذته ولم يحدف انما قلت فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كافضل) وهو الرعدة واكتب جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فن نظائر أفضل من الاسماء أيضا وأسود وأفضل ومن الافعال اذهب وأعلم وتسمع ومن نظائر اكتب من الاسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصروا دخل وأخرج (قوله باحد هما) أى همزة أحد هما أى فعل وفعل (قوله وقد يجتمع الامر ان) أى المعلل بهما الاولوية بهما الاكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وإنما قلنا سم رتبة شغنا والبعض من أنهما الاكثرية والاولوية فلا تناسب كلامه بعد فانهم (قوله نحو يرغم) فتمتية قراء فمفعول مجعوز وزن يضرب اسم الحجارة ببعض دقائق قطع وتنصب بقوية فترون فضا دمجة فوحدة بوزن تنصرا اسم شجرة فلو قال بدل قوله فانما ما كغث فانما كاصبع واصبع انكاتب انكاتب اسم يرد على الشارح أن وزن أفعل يضم العين ككثير في الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح بما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أوغالب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل أو حكاية بان يكون القياس يقتضي كثرة في الفعل لانه أنسب به لان قوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا الحمل غثيله بأحد ويعلى للغالب لانه ما من انقلب حكاية (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بانقلاب (قوله أجود الخ) أى لانه قد بان أن هذا النوع قد هما ما يغلب في الفعل وما افعل به أولى وان لم يغلب وقول الناطم أوغالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل (قوله الثاني قد فهم من قوله الخ) عبارة انسندوبى وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اه فتقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى في الفعل فصدق بالغالب في الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيويه وشيخ نيفة الخليل دما مسمى (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحين يعنى من الفعل المختص مطابقة أى لا بقيد صيغة مخصوصة كيدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كافي الشاطبي كل فعل ماض اذا سمى به فانه لا ينصرف وبديل الرد عليه بعد بان العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا امرع اذ لو كانت مخالفة عيسى في خصوص الماضى الذى على وزن فعل كاكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان وزن كعسب فعل وكلامه في موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) الجملة جلا في موضع خفض صفة لمحدوف واعترض بان الموصوف بالجملة لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرور وعن أوفى كما مر في النعت لكن نقل بس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الامر ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكى) نظري في تقرير هذا على سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لاعلى انها صفة لمحدوف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالا ان كما تصرح به عبارة التوضيح وهى واجب بأنه محتمل أن يكون مسمى بجملا من قولك زيد جلا فقيه ضمير وهو من باب المحكميات كقوله بنت أخوالى بنى يزيد وأن يكون ليس يعلم بل صفة لمحدوف أى أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر ان يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بديل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصرع (قوله والذي يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فى تسليم أن لا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالة على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال



ما يقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التي تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجزى في المعرفة بخورجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو أشهر في الفعل وان غلب في الاسم (١٨٧) فاحره في المعرفة والنكرة بخورجل

مسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه انقاض ولكنه أشهر في الاسم الثالث يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان أحدهما أن يكون لازما الثاني أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم يخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمي به انصرف وان كان في النصب شيئا بالامر من علم في الجر شيئا بالامر من ضرب وفي الرفع شيئا بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لان لم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة وخرج بالتثنية فتجوز وقيل فان أصلها ردد وقول ولكن الادغام والاعلال أخرجهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيها الوزن الاصل في ولو سميت رجلا باليب بالنضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بقتل الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثماني عن أبي الحسن تصرفه لانه يابن الفعل بالفتحة وشمل قولنا الى مثال هو الاسم قسمين أحدهما ما خرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه فتجوز وقيل والاخر ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء اتصل

أن يكون محكما بناء على هذا المذهب وقوله هذا البيت أي أنا بن - لا الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لخالقته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولان نظار عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر القراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التي تكون الخ) أي الكلمات التي تارة تكون اسما وتارة فعلا لان غلب استعمالها فعلا لا الخ وان نقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عندا فراء ولعله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع (قوله فلا تجزى) أي بالنكرة والضمير البارز لا مثله لتأولها بالذكور (قوله أن يكون لازما) أي للكلمة فتجوز لانه لا يلزم له وزن اضرب ونحو اسبع لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحو ايلم لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان مختصا بنحج الموازنة في اللفظ والتقدير وان كان غالبا لكونه مبدوا أو زيادة هي بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لان أوله مما ينفى على الوزن ولهذا لم تمنع صرف اذهب واشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أي أو غالبا لكثرته في الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وابدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الاول انصرف في عبارته واختصرها تصرفا واختصارا لثنتين (قوله الثاني أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من تجوز وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة في قوله سابقا وما سلمت بغيره من مصوغ لم اسم فاعله لان المراد بالاسم عدم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الا ان في شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التثليل والمثال لا يخص قسدا (قوله ونحو امرئ) أي على لغة الاتباع فيه فان سمي به على لغة من يلزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حيث نذكر هذا الكلام في انتم على اللغتين دما ميني بخذف (قوله وفي الرفع شيئا بالامر من خرج) رد بان همزة مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مع همزة فلا مشابهة وحينئذ تصرف في هذه الحالة أقوى من صرفه في الخائين الارابن (قوله ولكن الادغام) أي في ردد والاعلال أي في قيل بالنقل وانقلب (قوله ولو سميت الخ) مختزلة الى مثال هو الاسم (قوله بالنضم) أي ضم الباء الاولى وأما الهمزة فتجوز كفي الفارض قال الدماميني واحترز عن الباء بفتح الباء الاولى فانه لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أنقل فيستحق منع صرفه مطلقا لانه في الوزن (قوله جمع لب) يضم اللام واشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على الباء قليل والاكثر ان يجمع على الباء تصريح (قوله لانه يابن الفعل) أي فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقا فانه وزن اكتب واقتل اه زكريا وانظروا أنه لا حاجة الى ذلك لان الشارح ايدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه ميانا للفعل بالفتحة لان الفعل الذي على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أي فضعف اعتبار الوزن قال في الهمع والاصح وعليه سبويه منعه ولا مبالاة بشكك لانه رجوع الى أصل متروك فهو كصحيح مشمل استخوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجاعا فكذلك الفتن ولان وقوع الفتن في الافعال مجهود كاشد في التعجب ولم يرد ذلك السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به لانه نادريه سم (قوله الى بناء النحل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اه ولم أجده (٢) في القاموس

(قول المحشى أي بالنكرة أفهم أن قوله فلا تجزى من الجر وليس كذلك بل هو من الاجراء اه)

(قوله ولم أجده في القاموس هو بالتاء محض والذي في القاموس انقلب بالقاف بكسر حل اه)

وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن ما دخله الأعرال ولم يخرج به إلى وزن الأسم نحو  
 يزيدا منع صرفه الرابع اختلاف (١٨٨) في سكون التخصيف العارض بعد التثنية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب

الجهول فذهب سيديويه  
أنه كالكسكون اللزوم  
فينصرف وهو اختيار  
المصنف وذهب المازني  
والمبرد ومن وافقهما إلى أنه  
ممتنع الصرف ولوحظ قبل  
التدريج أنه صرف قولاً  
واحداً (وما يصير علماً من  
ذي ألف زبدت لا لحاق  
فليس بصرف) أي ألف  
الألف المقصورة تنوع  
الصرف مع العلبة لتشبهها  
بألف التأنيث من وجهين  
الأول أنها زائدة ليست  
بمبدلة من شيء بخلاف  
الممدودة فإنها مبدلة من  
ياء والثاني أنها تنقع في  
مثال صالح لآلف التأنيث  
فخوارطى فإنه على مثال  
سكرى وعزهي فهو على  
مثال ذكرى بخلاف  
الممدودة فخوعباء وشبه  
الشيء بآلشيء كثير أماً لحقه  
به كإمام اسم رجل فإنه عند  
سيديويه ممنوع الصرف  
لشبهه بإيل في الوزن  
والامتناع من الألف  
واللام وكمدون عند أبي  
علي حيث يمنع صرفه  
للتعريف والجمعة يرى أن  
جدون وشبهه من الأعلام  
المزيد في آخرها وأبعد ضمة  
ونون غير جمعة لا يوجد  
في استعمال عربي مجبول  
على العربية بل في استعمال  
عجمي حقيقة أو حكماً فالحق  
عابض صرفه للتعريف

(قوله ما دخله الاعلال ولم يخرج له الخ) فهو زيد فانه اعل اذ امله زيد كبضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فمع من الصرف فان قيل زيد على وزن يرد اوجب بانه وان كان على وزنه لكن زيد مفتتح ياء، يدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يرد فلم يخرج زيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الالف وان كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو قال أربع مفعولات دما ميني (قوله يمنع الصرف) أي لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المحقق من جبال وأوجب عن هذا بان النقة باقية فهي بمنزلة الهمزة دما ميني قال في الجمع ويجرى القولان في بعض علما اذا ضم باؤه اتباعا لاصح صرفه وعابه سبب به لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعلمه الاخذش لعروض الضمة فلا اعتداد به ويجري بان أيضا في بدل همزة أفعل كهرق أسله أراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أي بالسكون (قوله للاتحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الاصول أو خاسية بها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزى وذفرى على مثال درهم وجلب جلبية وجلبا على مثال درج ودرجوة ودرجا ودرجات وحلايت وعفريت وعفارت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الاتحاق الممدودة كما سبأى (قوله مع العلية) ولم تستقل ألف الاتحاق بالمنع كالف التأنيث لان المحقق بغيره أحطرت به منه سم (قوله لشبهها بألف التأنيث) أي المقصورة وقوله من وجهين أي لامن كل وجه فانها انفارقتها من حيث أن ألف التأنيث لا يقبل ما هي فيه التثنية ولاتاء التأنيث وما فيه ألف الاتحاق يقبلها وقد استعمل بعض الاسماء منواتا يجعل ألفه للاتحاق وغير منواتا يجعل ألفه للتأنيث فحوتري وبالوجهين قرئ في السبع (قوله بخلاف الممدودة) أي ألف الاتحاق الممدودة فانها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لان همزة الاتحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن ماع وهو الالف فتقع وهمزة الاتحاق منقلبة عن غير ماع وهو الياء فلا تقع أولاده في التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أي فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لانها مبدلة عن ألف ثانية وظاهر هذا الجري على أن ألف الاتحاق الممدودة الهمزة بعد الالف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سبأى في باب التأنيث (قوله في مثال) أي وزن وقوله فهو أرطى اسم شجر وألفه للاتحاق بجعفر على الراجع وقيل ان أرطى أفعل فانعه العلية ويزن الفعل قال الفارضى ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث لانهم قالوا أرطاة وعلقاة فلو كانت للتأنيث لاجتمع نائيتان في الكلمة اه (قوله وعزى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد في نسخ والعزى بعين مهملة فزى اسم للرجل الذي لا يلهو وكما سبأى في الشرح في باب التأنيث وألفه للاتحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الاتحاق في فعلى بالضم بل هي ألف تانيث ككتفى (قوله بخلاف الممدودة) أي ألف الاتحاق الممدودة فانها لا تقع في مثال صالح لالف التأنيث (قوله نحو علما) بعين مهملة فلام فوحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للاتحاق بقرطاس واغلام تكن ألفه للتأنيث قال الفارضى لان علماء لا يوازنه شيء من أوزان ألف التانيث الممدودة كما سبأى ان شاء الله تعالى في علامة التانيث (قوله وشبهه الشيء) نحو يشبهه (قوله لشبهه بهايل) فيكون مانعه من الصرف العلية وشبه الهجة (قوله للتعريف والهجاء) أي الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه الهجة (قوله في استعمال عربي) أي في استعمال مختص هر بى مجبول على العربية أي فصيح موقوف بعريته (قوله والهجاء المحضة) يعنى الحقيقية (قوله حكم ألف التكثير) أي التي أتى بها الاجل

والجاء المحضة في تنبيهنا في الاول كان ينبغي ان يقيد الالف بالمقصود صريحا او بالمثال او بهما كما فعل في الكافية تكثير  
فقال و ألف الاطلاق مقصودا ومنع كعلني ان اذا علبه وقع في الثاني حكم ألف التكثير بحكم ألف الاطلاق في أنها تنفع مع العلبة

هو قبحه (والعلم يمنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد أو كنعلا والعدل والتعريف مانعا محرم اذ به التعيين  
فصدا يعتبر) أي يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء (١٨٩) • أحدها فعل في التوكيد وهو جمع وكسع

و يصع ويتع فانها معارف  
بنسبة الاضافة الى ضمير  
المؤكد فشابت بذلك  
العلم لكونه معرفة من غير  
قرينة نظمية هذا ما مشى  
عليه في شرح الكافية  
وهو ظاهر مذهب  
سيبويه واختاره ابن  
عصفور وقيل بالعلية  
وعون ظاهر كلامه هنا ورده  
في شرح الكافية وأبطله  
وقال في التسهيل بنسبه  
العلية أو الوصفية قال  
أبو حيان وتجويزه أن  
العدل يمنع مع شبه الصفة  
في باب جمع لا أعرف له فيه  
سندا ومعدولة عن  
فعلا وان كان مفرداتها  
جمعاء وكتعاء وبصعاء  
وبتعاء وانما قياس فعلا  
اذا كان اسمان يجمع  
على فعلا وان كفعراء  
وصحراوات لان مذكره  
جمع بالواو والنون فحق  
ومؤنثه أن يجمع بالانث  
والثاء وهذا اختيار الناظم  
وقيل معدولة عن فعل  
لان قياس أفعول فعلا وان  
يجمع مذكره ومؤنثه  
على فعل نحو حرفي آخر  
وحرا وهو قول الاخفش  
والسيباني واختاره ابن  
عصفور وقيل انه معدول  
عن فعلا كفعراء  
وصحاري والصحيح الاول

تكثر صرف الحكمه ونحوها انما التأنيث كالف الاخاق فيقال قبحه (قوله نحو قبحه) ومن أدخلها  
في ألف الاخاق فقد سها اذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به اه تصریح والتعريف الى الجمل  
العظيم والفصيل المهرزل قاموس (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما يقرينه التمثيل بفعل التوكيد فانه  
ليس به علم حقيقة عند الناظم كافي شرح الكافية وتصحيح بعضهم ابقاء العلية على ظاهرها يجعل الكاف  
للتنايل لا للتمثيل عنده العطف في قوله أو كنعلا لان ثعل مثل قطعا فالمناسب أن يكون ما قبله كذلك  
نعم يصح ذلك الا بقاء باجرا كلامه هنا على القول بان ثعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة بان  
كان خلاف ما شئ عليه في الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى التلام أو في كلام  
الشارح يشير الى هذا (قوله كنعلا) هو علم جنس للثعلب (قوله اذ به) الباء بمعنى في متعلقة بـ يعبر  
وقصد أي مقصود احوال مؤكدة من نائب الفاعل وفي كلامه ادخال اذا على المضارع وهو جائز  
وان كان قليلا (قوله بنسبة الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل في رأيت النساء جمع جهن خذرف  
الضمير للعلم به واستغنى بنسبة الاضافة وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر في منع  
الصرف وأجيب بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يثبت معه رأماع  
حذفه فيما المانع من اعتباره (قوله فشابت بذلك العلم الخ) فان سمي به أعني بفعل المؤكد به فذهب  
سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان تذكر  
بعد التسمية صرف وبالفالذهاب العلية بلا عوض عنها بخلاف آخر لانه في الاصل صفة أفاده السبوطي  
(قوله وقيل بالعلية) أي بمعنى الاحاطة اه تصریح فمى علم جنس للعلم كسبحان (قوله وهو ظاهر  
كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهرا لانه كان جل العلم في كلامه على  
ما شغل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقي في كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورد في شرح  
الكافية وأبطله) فقال وليس يعني جمع بعلم لان العلم اما شخصي أو جنسي والشخصي مخصوص  
ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف  
ذلك فالحكم بعلمه باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي  
ارتكابه توفية بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلية تصریح (قوله بنسبه  
العلية) أي نظرا لكونه معرفة بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أي وشبه الوصفية أي نظرا  
لكون مذكره أفعول ومؤنثه فعلا كفعراء ان الصافات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على  
معارف في قوله السابق فانها معارف بنسبة الاضافة سم (قوله لان مذكره جمع الخ) كان ينبغي أن  
يقول ولان مذكره الخ لان هذا التعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فان  
مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وانما قياس فعلا الخ ولان صيغة يجمعون أن كفعراء له مذكر  
وليس كذلك كما صرح به الشارح أفاده البهوتي (قوله عن فعل) أي يضم الفاء وسكون العين  
(قوله وقيل انه معدول عن فعلا) أي لان فعلا الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعلا دما ميني  
(قوله صفة) حال من أفعول وقوله لا مذكر له بيان اقوله محضا كإندل عليه عبارة الدماميني (قوله  
و جمعاء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكر فطل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل  
تحت نحو هذل وعصم وبلغ وحجي فحالة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر)  
بمعنى ناصر أحوال كافي النازي قال وأما زفر بمعنى كثيرا ليعطاء فيصرف لانه تنكرة بدل ليدخل  
أل عليه اه (قوله وهو ثعل) قال أبو حيان لان ناعلا غير مستعمل وأفعول مستعمل قال في الجمع

لان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لا فعل صفة كفعراء وصفراء ولا على فعلا اذا كان اسماء محضا لا مذكر كفعراء  
و جمعاء وليس كذلك الثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضروثعل وهبل وبشم وقتم وجمع وقترح وذلف فجمع  
معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقيها قيل وبعضها عن أفعول وهو ثعل وطريق العلم يعدل هذا النوع سماعه غيره صرف



في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يوفي اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الى انه بمعنى لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة أوجه أحدها أن مادعاها ممكن وما ادعيناها (١٩١) ممكن لكن مادعيناها أولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجهه لان المنسوع

لصرف باق على الاعراب بخلاف مادعاها فانه خروج عن الاصل بكل وجه • الثاني انه لو كان مبنيا لكان غير انفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب النسخة لثلاثتهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمزادى المبنى • الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جوازا عن اعراب حين في قوله

على حين عابت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة اعوابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحه اعرابية وان عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلونكر سحر وجب التصريف والانصراف كقوله تعالى فحيناهم سحر عسة من عندنا هو ذهب السهلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لئلا يضافه وذهب الشلوبين الصغير الى انه معرب وانما حذف

في التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشقل على معنى المعدول عنه كاشتغال مثني وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشقل صعر على معنى البحر ويكون علماء أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتغاله على معنى السحر جمع باختصار (قوله الى انه مبني) هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها القارضي ثالثها انه معرب منصرف وسبق له الشارح عن السهلي والشلوبين الصغير رابعها انه لا معرب ولا مبني وهي مفروضة في سحر المراد به معنى المجعول طرفا فان نكر صرف وان أراد به معين ولم يجعل طرفا قرن بال أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصل والتضمن اشتراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فصح المذكور عند الجوهري ومغير عن لفظ السحر من غير تغيير لعداده وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية مع اشترابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين أفاده في التعميم والتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمن بالعكس (قوله مادعاها) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم امكان التضمن الذي علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان ما سلمه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالتعريف من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير انفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبنى لان بناءه على انفتح مع انه في موضع نصب فاعل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب النسخة) أي يتأكد ليدوافق قوله قبل لكان غير انفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أي جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) أي اذا اضيف الى جملة واللازم باطل عند صدر الافاضل لانه مبني عنده مطلقا كزاي (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ماضيا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين انشاقه لمبني وهي مجزأة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا يجوز كما لا يخفى أي ويجردا شتر اكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المازدي واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائزا لاعراب (قوله وفي عدم ذلك) أي التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء المزموم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلونكر سحر) هذا قابل قوله اذا أراد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من قلة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بان الاولى تأخير عن جملة الاقوال في سحر المعرفة (قوله الى انه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهلي والشلوبين انما هو في علة حذف التنوين كما عرفت ظاهر من سياقه (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك ايضار يجب وصرف فان كلامهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذي آل (قوله من يعرفه في الرفع الخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بأن الرفع شأن العدل فيخرج فيه عن الاصل في الاسماء بالكسبة بخلاف النصب والجرفان هما شأن الفضلات فيجب ان الخروج عن الاصل بالكسبة قاعده (قوله ويبينه على الكسر) أي لما ياتي قريبا (قوله يبيونه على الكسر) أي

تنوينه لئلا وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجوهري في تنوينه نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني عيم فان منهم من يعرفه في الرفع غير منصرف ويبينه على الكسر في النصب والجرو ومنهم من يعرفه اعرابا لا ينصرف في الاحوال الثلاث خلافا لمن أنكر ذلك وغير بني عيم يبيونه على الكسر وحكي ابن أبي الربيع أن بني عيم يعرفونه اعرابا

مالا ينصرف اذا رفع أو جر

جاء أو منصرف فقط وزعم  
الزجاج ان من العرب من  
يذيه على الفتح واستشهد  
بقول الزجاج

اف رأيت عجا مداما

قال في شرح التمهيد

ومدعاه شريح لا تمنع

الفتح في موضع الرفع ولان

سبويه استشهد بالرجز

على أن الفتح في أمسا فتح

اعراب وأبو القاسم لم يأخذ

البيت من غير كتاب سبويه

قد غلط فيما ذهب إليه

واستحق أن لا يعول عليه

أه ويدل لأعراب قوله

اعتصم بالرجاء ان عن رأس

وتناس الذي نضمن أمس

وأجاز الطائي في نقيته أمس

ان يكون التقدير بالأمس

لخلفى البناء ولأنه يكون

الكسرة كسر اعراب

قال في شرح السكاكبة ولا

تختلف اعراب أمس

ادنا ثبت أولفظ معه

بالا واللام أو تكرأو

صغروا وكسر (وابن على

الكسرة فعل علماء مؤشرا

أى مطلقا في لغة الجازين

لشبهه بنزال وزاد تعريضا

وتأينا وعدلا وقيل

لتضمنه معنى هاء التانيث

قاله الرعي وقيل لتوالي

العمل وليس بعده منع

الصرف الا البناء فانه المبرد

والاول هو المشهور تقول

هذه حذام وبارورأت

حذام وبارورأت

حذام وبارورأت

حذام وبارورأت

حذام وبارورأت

بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتي ولا خلاف في اعراب أمس وهي أن لا يكسر ولا يصغر  
ولا يشكر ولا يضاف ولا يحلى بال واغمايى لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة التقلص من  
التقاء الساكنين وكانت كسرة لانه الأصل في التقلص (قوله اذا رفع أو جر عدا أو منصرف فقط) أى  
ويثبتونه على أن الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذومند كثرة جر أمس بها (قوله لا تمنع  
الفتح في موضع الرفع) قال البعض أى لعدم وجود ان الفتح في اسمهم في موضع الرفع فقالوا مضى  
أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبني على الفتح في الاحوال كلها أى عند بعض العرب لسمع مضى  
أمس بالفتح اه وفيه تصريح بان منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الاحوال وجبنا ذلك  
لأنه لعل أمان كان من قوله البناء على الفتح في الجرف فقط فلا (قوله ولان سبويه استشهد بالرجز الخ)  
هذا التعليل غير باهض اذا ضرر في تخريج انسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن  
العرب فتدبر (قوله فتح اعراب) أى نائب عن الكسر كما هو شأن المنوع من انصرف وزعم بعضهم  
أن أمسا فيه فعل مانس فاعله ضمير من رأى أمسى هو أى المساء (قوله وأبو القاسم) أى الزجاج  
(قوله ويدل لأعراب الخ) ان كان مقصود الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء  
على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا  
البعض فاقوم (قوله اعتصم) أى اعتصم وعن ظاهر (قوله ولا خلاف الخ) نظريه بعضهم بان من  
العرب من يستحب البناء مع أن كقولهم

وانى رقت اليوم والامس قبله • بيابن حتى كادت الشمس تغرب

كسر سين الامس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخروج على أن آل زائدة لغیر تعريف  
واستحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أمم المعرفة وجر على اضمار الباء فاكسر اعراب لا بناء  
(قوله أو تشكر) أى أريد به يوم من الايام الماضية مهم كفى التوضيح بقى ما اذا أريد به معين من  
الايام الماضية غير اليوم الذى يليه يوم من كان يراد به اليوم الذى يليه أول الشهر الماضى ولا  
يعد أن يكون حكمه حكم ما لو اراد به اليوم الذى يليه يوم من يكون التقييد باليوم الذى يليه  
يوم من لانه الغالب في ارادة المعنى اه سم وربما يشير الى ذلك قول التوضيح مهم فابن بادرن  
كلام البعض من أن حكم هذا حكم المتكسر غير صحيح (قوله أو صغر) أى على مذهب من يجر تصغيره  
كل يرد وابن برهان ونص سبويه على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد غملا وهو  
اليوم والليله قاله أبو حيان (قوله أو كسر) أى جمع جمع تكسير على أمس كافلس وأموس كافلوس  
وأما س كاوقات فعلم ما في قول البعض بان قيل أموس من انقصور (قوله مطلقا) أى سواء ختم براء  
أولا والحاصل أن فيه ثلاث لغات بناء على الكسر مطلقا وأعرابه اعراب مالا ينصرف مطلقا  
والفصل بين ما آخره راء فيني وما لا فيني من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافى  
ما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما  
هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعرف بقا المسامير من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتانيا  
لعله في نزال باعتبار أنه اسم لكلمة نزل أو هو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع  
لشبهه بفعل الواقع موقع الامر كترال في الوزن والعدل والتعريف فاسقط التانيث (قوله لتضمنه  
معنى هاء التانيث) أى التي في المعدول عنه (قوله لتوالي الال) أى العلية والتانيث والعدل ورد  
بان اذ ربيحان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويحجب بانهم نهوا باعرابه على أن  
اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب سم والخمسة هي العلية والجملة وزيادة الانصاف والنون  
والتانيث لانه علم باردة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا  
الباب صلاح اسم المكة وسكاب اسم القمر (قوله جشما) معدول عن جاشم أى عظيم كفى سم

فان القول ما قانت حذام (وهو تظير جشما) ومجوز زفر (عند تميم) أى ممنوع الصرف للعلية والعدل من فاعلة (قوله



وهذا رأى سيبويه وقال

المبرد للعلمية والتأنيث  
المعنوي كزنب وهو  
أقوى على ما لا يخفى وهذا  
فيما ليس آخره رأفاً ما نحو  
وباروظفار وسفارفا أكثرهم  
بينه على الكسر كاهل  
الحجاز لان لغتهم الامالة  
فاذا كسر واتوصلوا اليها  
ولم منعوه الصرف  
لامتعت وقد جمع الاعشى  
بين التأنيثين في قوله  
ومر دهر على وبار  
فهذا كجهر ذوبار  
تأنيثان في الاول أنهم  
قوله مؤنثان حذام وبابه  
لوسمى به مذكراً لم ينعى وهو  
كذلك بل يكون معرباً  
منوعاً عن الصرف للعلمية  
والثقل عن مؤنث كغيره  
يجوز صرفه لانه انما كان  
مؤنثاً لارادته به ما عدل  
عنه فلما زال العدل زال  
التأنيث بزواله . الثاني  
فعال يكون معدولاً وغير  
معدول فالمدول اما علم  
مؤنث كحذام وقد علم حكمه  
واما أمر فبوزل راما  
مصدر نحو جاد واما حال  
نحو . والخيول تعدل وفي  
الصعيد بداد . واما سدة  
جارية فبحرى الاعلام نحو  
حلاق للمنية واما صفة  
لازمة للنداء نحو فسانق  
فهذه خمسة أنواع كلها  
مبنية على الكسر معدولة  
عن مؤنث فان سمي ببعضها  
مذكراً فهو كعناق وقد  
يجعل كصباح وان سمي  
به مؤنث

(قوله وهذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على  
ما لا يخفى) أي لان التأنيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يتعدى اذا لم يتحقق غيرها  
وأجاب الدماميني بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعله سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن  
الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون منجولة وأجيب بغير ذلك أيضاً كما ذكره شيخنا  
(قوله نحو وبار) اسم لارض كانت له اعدوظفار اسم مدينة وسندار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة  
وقوله اسفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه من مبادي العرب لموظفيه معنى التأنيث ولهذا  
قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهري اسم لبر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء  
مذكراً اهـ (قوله لان لغتهم الامالة) أي لغة جميعهم كما صرح جوابه واعتراض بان قبول الامالة ليس  
من أسباب البناء ولو سلم فقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يندون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع  
بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه  
لثقويته بترتب الامالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر  
ترتب الامالة عليه لكونه لا يخفى الى الامالة الا عند تحقيق مقتضى الكسر فاعترف ذلك (قوله وقد  
جمع الاعشى الخ) أي حيث كسر الاول بالتأنيث في الفارضى ورفع انثاني باضمة قال الدكتورى  
فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمي فليس عنده الا البناء على الكسر وكذلك ان كان من  
أكثر بني تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز لغيري أن يسكن  
بغير لغته مردود اهـ والتحقيق كما أوضحناه سابقاً ان العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا  
اشكال نعم قال في شرح الشذور وقيل ان وبار انثاني ليس باسم كوابر الذي في حشو البيت بل الواو  
طائفة وما بعده فاعمل ماض وفاعل واجزة معطوفة على قوله هلكك وقال اولاهلكك بالتأنيث على  
معنى القبيلة وثانياً بار وبارتد كبر على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بار وبارالواو والالف كما  
يكتب ساروا اهـ فعلى هذا القول لاجمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لوقال والتأنيث  
بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان  
مؤنثاً الخ) أي لان حذام انما كان مؤنثاً لان أردت به في حالة كونه اسم لانتى مدلول المؤنث الذى  
عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل جعله اسماً لمذكر وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث  
فاتنى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون في حالة كونه اسماً لمذكر  
معدولاً عن حاذمة لا تمناع اطلاق حاذمة على المذكور مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه  
على معنى المعدول ولوقال شارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم يرد ذلك زال التأنيث فزال  
العدل بزواله لكان واحداً قواماً (قوله واما أمر) ان حمل على الأمر الاصطلاحي كان التقدير اسم  
فعل أمر وان حمل على الأمر اللغوى وهو المطلب كان التقدير دال أمر قال في التسهيل يرفع فعال  
أمر اللغة أسدية قال الدماميني فيقولون زال بفتح الاسترخاء ثار التخفيف (قوله فنحو جاد) معدول  
عن حمدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله فى الصعيد) قال فى القاموس الصعيد التراب أو وجه  
الارض أو الطريق وبلاد بصري مسيرة خمسة عشر يوماً طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد  
للنبي صلى الله عليه وسلم اهـ وقوله بداد معدول عن متبددة (قوله جارية بحرى الاعلام) أي  
في استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق باطاء الملهة معدول عن خالقة والمنية الموت (قوله  
معدولة عن مؤنث) هذا فى الأمر ظاهر على رأى المبرد انه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما  
على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كفى الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظة  
(قوله فهو كعناق) أي فى الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أي فى الاعراب والصرف  
(قوله وان سمي به مؤنث الخ) أتى به تقييماً للتفسير والافهم ما دخل تحت قول المصنف وان

فهو كذا م ولا يجوز البناء منه إلا فالأبن يباشروا غير المفعول يكون اسما كجناح ومصدر نحو ذهاب وصفه نحو حواد ونحو جاسا نحو  
 صاحب فله سمى بشئ من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق (واصر فن منكره من كل ما التعريف فيه أثراً)  
 وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع للعلية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين أو التانيث بغير الألف أو الجمجمة أو وزن  
 الفعل أو أرف الألف أو العدل نقول رب معد يكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقينهم لذهب أحمد  
 السبب وهو العلية وأما الجمجمة المتقدمة وهي ما امتنع لآلف التانيث أو للوصف والزائدين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف  
 والعدل أو للجمع المشبهة فاعل أو فاعيل (١٩٤) فإما الانصرف نكرة فلو سمى بشئ منها لم ينصرف أيضاً أما ما فيه ألف التانيث  
 فلا نهي كافية في منع

الصرف ووه من قال في  
 حواء امتنع التانيث والعلية  
 وأما ما فيه الوصف مع  
 زيادتي فعلاان أو وزن  
 أفعل فلا نهي للعلية تختلف  
 الوصف فيصير منعه  
 للعلية والزائدين أو للعلية  
 ووزن أفعل وأما ما فيه  
 الوصف والعدل وذلك  
 آخره فاعل ومفعول نحو  
 أحاد وموحد فذهب  
 سيبويه أنهما إذا سمى بها  
 امتنع من الصرف  
 للعلية والعدل قال في  
 شرح الكافية وكل معدول  
 سمى به فعدله باقي الاسمر  
 وأمس في لغة بني عجم فإن  
 عدله ما يزل بالتسمية  
 فيصرفان بخلاف غيرها  
 من المعدولات فإن عدله  
 بالتسمية باقي فيجب منع  
 صرفه للعدل والعلية  
 عدداً كان أو غيره هذا  
 هو مذهب سيبويه ومن  
 عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ  
 وقوله ما لم يقل وإلى هذا  
 أشرت بقولي

على الكسر فعال علماء مؤثروا هذا أولى مما ذكره البعض لما يزم عليه من قصور النظم قد سدر  
 (قوله فهو كذا م) فتنبه على لغة الحجاز وتعر به غير منصرف على لغة عجم وإن كان آخره راء فعلى  
 ما تقدم أيضاً نحو حذار وفسار اه دما مبنى (قوله ولا يجوز البناء) قال الدمامبني أي فيما سمى به  
 مذكر اه أي لا فيما سمى به مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضاً لأن قضية التشبيه بكذا م  
 جواز البناء فيها في قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وإن سمى به مؤنث الخ إسم من الأسماء  
 (قوله من كل الخ) حال من ما بين أنها (قوله من كل ما التعريف فيه أثراً) أي مما يمكن تشكيكه فلا يرد  
 أن فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب اضافته ولو نية إلى ضمير المؤنث  
 (قوله ووه من قال الخ) أي لأن ألف التانيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل  
 معدول الخ) حاصل مقرون بين ما بقي فيه العدل بعد التسمية وما يزل فيه بعدها أن الأول فيه  
 ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بعضه زوال عدل مصرواً من  
 بالتسمية بأن آل لا تجماع العلية (قوله في لغة بني عجم) راجع لأمس فقط أي وأما في لغة الحجازيين  
 فيبنى على الكسر (قوله فإن عدله بالتسمية باقي) البناء بمعنى مع متعلقة بباقي (قوله عدداً كان) أي  
 غير مصرواً منس ونسبة نحو ثلاث مسمى به عدد أبا اعتباراً ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل  
 أنه قاله تقوية لقلقه ويحتمل أنه قاله تبريماً من التكرار الذي فيه لأن قوله وهو خلاف مذهب سيبويه  
 يعني عنه التنصيص على مذهبه قول العبارة (قوله أومع العدل إلى فعال أو مفعول) لا يشتمل أنرمع  
 أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله إلى فعال أو مفعول لشمله (قوله شابهت حالها قبل  
 التسمية) لم يقل عاد الوصف لأن معنى آخره مثلاً قبل التسمية ذات ما تضافت بالجره وبعد التسمية  
 الذات المعينة بالأفصد وصفية بالجره وبعد التسمية ذات ما سميت بالجره بلافصد وصفية بالجره ولما  
 لوحظ بعد التسمية اتصاف الذات المهمة بالتسمية بأجر أشبه آخر بعد التسمية حاله قبل التسمية  
 في إبهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفاً بالتسمية حقيقة لعدم التعبير بقولنا  
 مسمى بأجر (قوله لشبه الوصف) القياس على موانع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الأصل  
 لكن كل صحيح (قوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تشكيكه (قوله وأما باب  
 آخر) أي عند قصد تشكيكه ففيه أربعة مذاهب الخ لوقال وخالف المبرد والاقحش في أحد قوليه  
 في باب آخر فصرفاه ثم قال والفرء وابن الأباري فقالا لأن سمى بأجر رجل آخر الخ ثم قال والغارمي  
 في بعض كتبه يجوز الصرف رتركه لكان أخصرواً أولى لتقدم ذكر باب آخر وذكر المذهب الأول  
 فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه (قوله الأول منع الصرف) أي لشبهه  
 الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف) أي لأن الوصفية زالت بالعلية بلا عود بعد التسمية

وعدل غير مصرواً منس في \* تسمية تعرض غير متنى وذهب الاخفش وأبو علي وابن رهاان إلى صرف (قوله)  
 العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبهة بمفاعيل أو فاعيل فقد  
 تقدم الكلام على التسمية به وإذا أنكر شئ من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً وأما ذوالف التانيث فلا فاعل وأما  
 ذوالوصف مع زيادتي فعلاان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال أو مفعول فلا نهي لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية ففتحت  
 انصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه وأما باب آخر ففيه أربعة مذاهب  
 الأول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد

والأخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط قال في شرح الكافية وأكثر المصنفين لا يدركون إلا مخالفتهم وذو كرم وافقته  
أولاً لأنها آخر قوليه والثالث أن سمي بأجر رجل آخر لم ينصرف بعد التذكير (١٩٥) وان سمي به أسوداً ونحوه انصرف

وهو مذهب انصاره وان  
الانباري والرابع انه  
يجوز صرفه وترك صرفه  
قاله القارسي في بعض كتبه  
واما المعدول الى فعال او  
مفعول فن صرف اجر بعد  
التسمية صرفه وقد تقدم  
الخلاف في الجمع اذا تكرر  
بعد التسمية في تبيينه  
اذا سمي بالفعل التفضيل  
مجرد امن من ثم تكرر بعد  
التسمية انصرف باجماع كما  
قاله في شرح الكافية قال  
لانه لا يعود الى مثل الحال  
التي كان عليها اذا كان  
صفة فان وصفته مشروطة  
بصاحبه من لفظاً أو تقدير  
اه فان سمي به مع من ثم  
تكرر امتنع صرفه قولاً  
واحد وكلام الكافية  
وشرحها يقتضي اجراء  
الخلاف في نحو اجر فيه  
(وما يكون منه منقوصاً  
ففي اعرابه نهج جوار  
يقتضي) يعني ان ما كان  
منقوصاً من الاسماء  
التي لا تنصرف سواء كان  
من الانواع السبعة التي  
احدى عليها العلية او  
من الانواع الخمسة التي  
قبلها فانه يجري مجرى  
جوار وغواش وقد تقدم  
ان نحو جوار يلحقه  
التنوين رفعاً وجراً فلا وجه  
لما حمل عليه المراد

(قوله والاخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الاخفش لم صرفت أربع في نحو  
مرت بنسوة أربع فقال لانه في الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت  
أجراً اذا تكرر بمعنى في كونه وصفاً في الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت عتق ونعل ووافقته سيبويه  
آخر امن أجل ذلك كذا في القارضي (قوله لم ينصرف بعد التذكير) أي المشابهة حال التذكير حال  
الوصفية في وجود المشتق منه وهو المحركة في المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التذكير وهذا  
أحسن مما عطل به البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظر الى زوال الوصفية بالعلية  
والعلية بالتذكير وركزه نظر الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فن صرف اجر بعد التسمية) أي  
بعد زوالها بالتذكير (قوله بمجرد امن من) أي لفظاً وتقديراً كما يؤخذ مما بعده كأن سمي شخص  
بأكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أي لان أفعل من اذا كان وصفاً معانداً ذات معينة ثبت  
لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمي به صار الى الاعلى الذات فقط واذا تكرر صار الى الاعلى ذات  
مما ثبت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها لان  
شبهها يكون مر كأيضاً من مفضل ومنضل عليه وان كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره  
وأنا أقول فيه نظراً من وجوه الاول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفاً ذاتاً معينة  
الخ غير مسلم تصريحهم بان مدلول الصفات ذات مبهم لا معينة وانعين اذا وجد يكون بقرينة  
للاوضاع وتصريحهم بان المفضل عليه قد يكون معيناً وقد يكون مبهماً الثاني أن ما ادعاه من  
كون معناه اذا تكرر بعد التسمية ذاتاً مما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ثابت لها التسمية  
بكذا ومن صرح بهذا وكون مدلول الصفة ذاتاً مبهمه ذلك البعض قبل هذه القولة فنحو نصف  
صفحة الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى يذاع فيه ما تقدم في الكلام على قول  
الشارح لما تكرر شابهت حاله اقبل التسمية من توجبه المشابهة بان معنى أكرماً مثلاً بعد التذكير  
ذات ما سمى به أكرماً فلما لوحظ بعد التذكير انصاف الذات المبهمه بالتسمية بأكرماً شبه أكرماً بعد  
التذكير حاله قبل التسمية في الإبهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه  
بمعينه جاري أفعل من بعد التذكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون  
شبهها يكون مر كأيضاً من مفضل ومفضل عليه في محل المنع لان ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا  
منع من الصرف وأما ما في الشرح من الميل عدم العود بان الوصفية مشروطة بصاحبه من فلا يدل  
الاعلى عدم عود الوصفية لاعلى عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بصاحبه  
من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه منقوصاً الخ) أي والذي يكون  
محالاً ينصرف منقوصاً فهو يقتضي نهج جوار في اعرابه فلو سميت يبرى ويقضى أغلته اعلال  
جوار ولو سميت يغز ويزد عور وجهت بالواو والياء أعرابه مجرى جوار وتقول في النصب رأيت يبرى  
ويغزى قال بعضهم وجه الرجوع بالواو والياء ما ثبت أن الاسماء المتكسرة ليس فيها ما آخره وار  
قبلها ضمة فتقاب الواو يا ويكسر ما قبلها واذا سميت يبرم من لم يرم قد ثبت اليه ما حذف منه ومنعته  
من الصرف تقول هذا يبرم ومررت يبرم والتنوين للعوض ورأيت يبرى واذا سميت يغز من لم يغز  
قلت هذا يغز ومررت يغز ورأيت يغزى الآن هذا ارد اليه الواو وتقلب يا لما تقدم ثم يستعمل  
استعمال جوار هم (قوله من الاسماء التي لا تنصرف) يشير الى أن الهاء في منه لما لا ينصرف أعم  
من المعرفة والتكسرة ليشمل محل الخلاف والوافق كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حل الخ) اعتذر

كلام الناظم من انه اشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد فتأله في غير التعريف اعم تصغير  
اعني فله غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفعاً وجراً نحو وهذا اعم ومررت بأعم ورأيت أعين والتنوين فيه  
موضع من الباء المهدوثة كافي نحو جوار

وهذا الخلاف فيه ومثاله في التعريف فاقض اسم امرأه فانه غير منصرف للثابت والعلمية وباعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتثنية فيم ما في الرفع والجر عوض من البناء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي الى ان نحو فاقض اسم امرأه وباعيل ويرم (١٩٦) يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وبوجه بفتح ظاهرة فيقولون هذا يعلى ويرى

وقاضى ورأيت يعلى ويرى

وقاضى وهمرت بيعلى

ويرى وقاضى واحتجوا

بقوله

قد عجت سنى ومن يعلى

لما رأيت خلقا مقوليا

وهو عند الخليل وسيويه

والجهم هور مجبول على

الضرورة كقوله

ولكن عبد الله مولى مواليا

(ولان طورار أو تناسب

صرف ذو المنع) بالخلاف

مثال الضرورة قوله

وبوم دخلت الحدر خدر

عذيرة

فصانت لك الوليات انك

مهرجلى

وقوله

وأناها أحمر كخ السه

م بعض فقال كفى عذيرا

وقوله

تبصر خيلى هل ترى من

ظعاش

وهو كغير نعم اختلف في

نوعين أحدهما ما فيه

ألف التثنية المقصورة

فمع بعضهم صرفه

للضرورة قال لانه لا فائدة

فيه اذ يريد بقدر ما ينقص

ورد بقوله

انى مقسم بما ملك ففاعل

جزء الاخرى وديا تنفع

أنشد ابن الاعرابي تنوين

عنه بأن الباعث له على ذلك ان أقرب مذكور الى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أن أرباب العلم المقصود محل الخلاف فيعنى به (قوله وهذا الخلاف فيه) أى لا خلاف في حذف الياء ولحق التنوين رفعاً وجرافى نحو أعيرم خلاف قاض وباعيل ويرم أهلاما في حذف يائه ولحق التنوين له رفعاً وجرافى خلاف فيه عليه بقوله لا تى وذهب يونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أى من كل علم منقوص وجا فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخضة العلم فأحقت الحركة على البناء (قوله بحورى بحورى الصحيح الخ) حاصل مذهبهم أن المعرفة تثبت بأزده مطلقاً وتسكن رفعاً تنقل الضمة وتقع جراً ونصباً لطفة الفقة (قوله خلقا) بفتح المجهة واللام أى عنقاً جديداً وأراد به الضمير في الهمزة وقوله مقولوا يضم الميم لانه اسم فاعل أقول أى تخافى وانكش كفى القاموس فقول انكش يح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقولوى هذا ميم الخلق (قوله مولى مواليا) بانافة مولى الى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هر قسمان تناسب للكلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف نحو سلاسل وأغلا لا وتناسب لرؤس الاى كقوارير الاول فانه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الاى فى التنوين أو بدله وهو الالف فى الوقف وأما قوارير الشئ فنون أيضاً كقوارير الاول كذا قال شيخنا وهو انصواب الموافق لما فى التصريح وغيره وأما ما فى كلام البعض من العكس خطأ (قوله صرف) أى وجوب فى الضرورة وجواز فى التناسب (قوله وبوم دخلت الحدر) بكسر الخاء المجهمة وسكون الدال أى فهو دج وقوله انك مر جلى أى مصيرى راجلة أى ما شبه لغيرك ظهر بهى نصريح (قوله وأناها) أى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كخى السهم أى كمثل السهم والعصب السيف وعقير افعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث اه عبنى وقال اللام مبنى كخى السهم من إضافة الماضى الى المعتبر (قوله أحدهما ما فيه ألف التثنية المقصورة) مقتضى التعليل الا تى أن تكون ألف الاطلاق المقصورة كالألف التثنية المقصورة (قوله اذ يريد بقدر ما ينقص) لانه اذا نون سقطت الالف لا انتفاء الساكنين والتنوين قدر الالف المحذوفة وكل ساكن واجب بانه قد يكون فيه فائدة بان تلتقى الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا انه اذا لم يحتاج الى تنوينه لم يثون اه مرادى وهو مبنى على أن الضرورة مالا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع فى الشعر اه سم أى مما لا يقع مثله فى النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال انصفوى وضعف الردد جمع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه ففعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله دينا) معطوف على جزا والمعنى ففاعل منه جزا لاخرى وفاعل منه دينا تنفع (قوله لاجل من) أى لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملاحظة أو مقدرة أى لا اختياراً ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس وما الاصبح منك بامثل فعصرى أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك قاله اللام مبنى (قوله انما هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما بين التنوين ضرورة لعدم قوتها قوة من (قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الاتحاد) كسلاسل وسبب جمعهم لجمع السلامة نحو صواحبات فأشبهه الاتحاد اه

دنياه وثانيهما أفعل من منع الكوفيين ضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب دما مبنى البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاجر لا من بدليل صرف خبر منه وشمر منه وال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسل وأغلا لا وسبب غير اقوارير اقوارير وقراءة الاعشى ابن مهران ولا يفوناً ويعوقا ونسرا (قوله تنبيهه) أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الاتحاد اختياراً وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قال الاخفش

وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فخرت استقام على ذلك في الكلام (والمصرف قد لا ينصرف) أي للضرورة  
 أجاز ذلك المكوفين والافخش والفارسي وأباه سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناطم لثبوت سماعه من ذلك قوله  
 وما كان حصن ولا حابس • يفوقان مرداس في مجمع وقوله وقائلة مبال دوسر عدنا • صحاقبه عن آل لبلى وعن هند  
 وقوله طلب الازارق بالكاتب اذهوت • بشيب عائلة النفوس غدور (١٩٧) روايات أخر في تنبيهه فصل بعض المتأخرين

بين ما فيه عليه فأجاز  
 منه لوجود إحدى العلتين  
 وبين ما ليس كذلك  
 فصرفه ويؤيده أن ذلك لم  
 يسمع إلا في العلم وأجاز قوم  
 منهم ثعلب وأحمد بن يحيى  
 منع صرف المنصرف  
 اختيارا في حقه قال  
 في شرح الكافية مالا  
 ينصرف بالنسبة إلى  
 التكبير والتصغير  
 أربعة أقسام مالا ينصرف  
 مكبرا ولا مصغرا ومالا  
 ينصرف مكبرا وينصرف  
 مصغرا ومالا ينصرف  
 مصغرا وينصرف مكبرا  
 وما يجوز فيه الوجهان  
 مكبرا وينصرف مصغرا  
 فالأول نحو يعلبك وطلحة  
 وزياب وجرا وسكران  
 واسحق وأحمر ويريدما  
 لا يعدم سبب المنع في تكبير  
 ولا تصغير • والثاني نحو  
 عمرو وشمر وسرجان وعلقي  
 وجنادل أعلاما مازول  
 بتصغيره سبب المنع فإن  
 تصغيرها غير وشمر  
 وسرجان وعلقي  
 وجنبدل بزوال مثال  
 العدل ووزن الفعل وألقى

دما ميني (قوله في الكلام) أي الشعر (قوله وأباه) أي منه سائر البصريين لكونه نروجا عن الأصل  
 بخلاف صرف مالا ينصرف فانه رجوع إلى الأصل فاحتمل في الضرورة وللكوفيين ومن وافقهم أن  
 يمنعوا عدم تجوز الضرورة والخروج عن الأصل (قوله طلب الازارق) أصله الازارقة فحذف  
 الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق وهو  
 مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحاج وزوج ابنته والكاتب جمع كتيبة بشوقية  
 بعد الكاف وهي الجيش وأظرف زمان وهوت من هوى به الأمر إذا أطعمه وغره وقائلة النفوس  
 فاعل هوت أي شرها وغدو رمة لغة غادرة خبر لم حذف أو بدل من عائلة والشاعر في شبيب بشين  
 مبهمة مفتوحة فوحدة مكسورة فتحته فوحدة وهو شبيب بن زيد رأس الازارقة كذا في المعنى  
 وشيخ الاسلام يقول البعض في هوت أي سقطت فيه شيء (قوله بين ما فيه عليه) اقتصراره على  
 العلمية يقتضي أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها وأعله لمزية العملية على غيرها لأن لها من  
 القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب  
 للشارح أن يعلل عدم ذكر لوجود إحدى العلتين لأنه يقتضي أن غير العلمية من العمل مثلها فليست أمثل  
 (قوله فأجاز منه) أي في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن  
 ظاهر ما ينعى التصريح بعدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصرف أربعة مذاهب أحدها  
 الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز  
 في العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هي مبنية على قاعدة وهي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد  
 سببيه فهو غير منصرف والافهو منصرف دما ميني (قوله وسرجان) بخلاف سكران لأنه يقول في  
 تصغيره سكران فتبقى الزيادة تان بها لهما اه دما ميني وهو بكسر السين كفي القاموس وقصره  
 بعان منها الذب والاسد والمراد المجهول علما (قوله وعلقي) هو في الأصل اسم نبت (قوله وجنادل)  
 هو في الأصل جمع جندل والجندل قال في القاموس كخضر ما يقفه الرجل من الحجارة يكسر اندال  
 اه (قوله بزوال مثال العدل) إذا العدل في عمر تقديري فلا يصار إليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من  
 الصرف وما سمع من أفواههم غير الامصر وفاقصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم وإذا حكمنا  
 في أدبنا أنه غير معدول مع مجيئه على صبغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر دما ميني (قوله نحو تحلى)  
 ضبطه في التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهزة آخره قال الشارح  
 في شرحه على التوضيح هو شعر وجهه الأديم ووصفه وسواده وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر  
 وانتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترنب كقذفه وجذب الشيء المقيم الثابت اه والتوسط  
 مصدر توسط (قوله محذوف) وهو أحد المثليين في توسط وتهبط بان يقال يوسيط وتهبط أي ما تحلى  
 وترتب فلم يحذف منهما شيء فكلامه بالنظر للبعض (قوله الامنع الصرف) أي لوجود التاء لفظا  
 (اعراب الفعل)

(قوله جنبدل) أي حسين أذبر من ناصب وجازم (قوله والرافع له التجرد) لأن الرفع دائره وجود  
 سرجان وعلقي وصبغة منتهى التكبير والثالث نحو تحلى وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مينا يتكسر فيه بالتصغير سبب المنع فإن  
 تصغيرها تحلى وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع يطر فالصغير كمل لها سبب المنع فنعت من الصرف فيه دون التكبير  
 فلوحي في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل • الرابع نحو هند وهندة فلان فيه مكبرا وجهان وليس  
 لك فيه مصغرا الا منع الصرف والله أعلم (اعراب الفعل) (ارفع مضارعا إذا مجرد • من ناصب وجازم كسعد) يعني أنه  
 يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كقَالَ

البصريون ولا نفس المضارعة كما قال أغلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المصنف الأول قال في شرح النكاحية  
اسلامته من النقص بخلاف الثاني فانه (١٩٨) ينقص بنحو هذا الفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفضل ورأيت الذي تفعل

فان الفعل في هذه المواضع  
مرفوع مع أن الاسم  
لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل  
رافع غير وقوعه موقع  
الاسم لكان في هذه  
المواضع مرفوعا بلا  
رافع فبطل القول بان  
رافعه وقوعه موقع  
الاسم ودفع القول بان  
رافعه التجرد اه ورد  
الأول بان التجرد عدوى  
والرفع وجودى وانعدى  
لا يكون علة للوجودى  
وأجاب الشارح بان الاسم  
أن التجرد من الناصب  
والجازم عدوى لانه عبارة  
عن استعمال المضارع  
على أول أحواله فخصا عن  
لفظ يقتضى انقياسه  
واستعمال الشئ والمجى  
به على هذه ما ليس بعدى  
تنبيه على انه لم يقيد  
المضارع هنا بذكر لم يباشره  
فون تأكيد ولا فون اثبات  
اكتفاء بتقديم ذلك في  
باب الاعراب (وبلن  
انصبه وكى) أى الادوات  
التي تنصب المضارع  
أربع وهى لن وكى وأن  
واذن وسبأى الكلام  
على الأخيرتين فاما لن  
لحرف نى تختص بالمضارع  
وتخلصه للاستقبال  
وتنصبه كما تنصب لا الاسم  
فيحذف أنضرب ولن أقوم

وعدم ما والدوران مشعر بالعلية اه دما مبنى لان الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة)  
لانها انما تقتض مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتى على قول الكوفيين ان اعراب  
المضارع بالاصالة لا بالحل على الاسم ومضارعتة اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشئ  
لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائي) قال وانما لم يعمل مع عاملى النصب والجزم لقوتها عنهما (قوله  
فانه ينقص الخ) جوابه أن المراد المحلول في الجملة اه حفيدوا أيضا فالرفع استنقذ قبل حرف  
التخصيص وبجوه فلم يغيره اذا انما لم لا يغير الابعال أسر اه نصرح (قوله بنحو هذا تفعل) لان  
اداة التخصيص مخصصة بالفعل ومن نحو المذكورات سبقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت  
أفعل) لان أفعال الشروع لا يكون خبرها اسماء مفردا الا شذوذ كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال  
شيخنا نعله لانه لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة في تأويله لانها حال أى شئ ثبت لثالة  
كونه غير فاعل (قوله ورأيت الذى تفعل) لان الصلة لا تكون اسماء مفردا (قوله فبطل القول  
بان رافعه وقوعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين  
مع ظهور بطلانها بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بان رافعه التجرد بان  
مجرد ابطال ان الرفع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة أن الرفع التجرد وانما يقتضى ابطال  
الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح بان الاسم الخ) هذا جواب تتبع أن التجرد عدوى وتسليم أن  
العدوى لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا أنه عدوى لكن لا نسلم أن العدوى لا يكون علة  
لوجودى على الاطلاق بل ذلك في الاعدام المطابقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة  
لوجودى (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبني للمجهول  
يكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقديم ذلك في باب  
الاعراب) قال بس لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع أعم من كونه انظيما أو محليا كالمضارع  
المؤكدا بالنون والذى فاعله فون الاناث اه وهو تابع في ذلك لشخصه سم قال شيخنا وفيه نظر  
في المضارع مع إحدى الترتيبين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبي  
وغیره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز  
الكسائي انفصل بالنسب ومعهول الفعل ووافقته الفراء على القسم وزاد الفصل بأطن والشرط  
كذلك في النسيوطى (قوله أى الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بان  
وقوله ونصبوا ياتى المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أى معه وخصه بالذ كر لما ذكرته  
ان في تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشري الخ) وافقه على التأكيد كثير من ورد  
ادعائه التأييد بانه لا دليل عليه وبما لو كانت للتأييد للزم التنافض بذكر اليوم في فلن أكلم اليوم  
النسيما والتكرار بذكر أيدانى ولن يخنوه أبدا وأما التأييد في لن فيخلقوا ذبابا فلا امر خارجى لامن  
مقتضيات لن ويحجب عن التنافض بان الفاعل بالتأييد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوه عن  
مقيداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمراد لان الاسم لا يرادف  
الحروف لان التأييد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة  
بالمطابقة على ما فهم بالضم كذا في التنفى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من تأكيد معنى تعهني  
لكلمة سابقة باللفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان المعهود ابدال النون ألفا  
كذلك لا العكس (قوله خلافا للخليل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان

ظاهرين  
فتنى ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأييد النفى ولا تأكيد خلافا للزمخشري الأول في  
أعوزحه والثاني في كشافه وليس أصلها الاقابلة الالف فونا خلافا للفراء ولا لأن خذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين  
خلافا للخليل والكسائي في تنبيهات الأول



الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها بخور يدا إلى ضرب وبه استدلال سيئويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير  
 والثاني تأتي ان الدماء كانت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله ان ترالوا كذا لكم ثم لازمت لكم  
 خالد اخذ الجبال وأما قلن أكون ظهير للمعبرين فقبل ليس منه لان فعل الدعاء (١٩٩) لا استدلال المتكلم بل إلى المخاطب

أوالغائب ويرده قوله ثم  
 لازمت لكم \* الثالث زعم  
 بعضهم أنها قد تجزم كقوله  
 فلن يحل للعنين بعد ذلك  
 منظر \* وقوله ان يجب  
 الآن من رجائك من \*  
 حررك دون بابل الحلقة  
 والاول محمول للاجتماع  
 بالفتنة عن الاف  
 للفسور وما كافي فعلى  
 ثلاثة أوجه أحدها  
 أن تكون اسمها مختصرا  
 من كيف كقوله كي  
 تخفون إلى سلم وما نثرت  
 \* فتلاكم ونظي الهيجا  
 تضطرم \* الثاني أن تكون  
 بمنزلة لام التعديل معنى  
 وعلاوهى انداختة على  
 ما الاستهامية في قولهم  
 في السؤال عن العلة كجه  
 معنى له وعلى ما المصدرية  
 كافي قوله \* اذا أنت لم تنفع  
 فضر فاقما \* يرجى القنى  
 كما يضر وينفع \* وقيل  
 ما كادة وعلى أن المصدرية  
 مضمرة نحو جئت كي  
 تكرونى اذا قدرت النصب  
 بان ولا يجوز اظهار أن  
 بعدها وأما قوله كما أن  
 تغر وتخدع فمصدرية  
 \* الثالث أن تكون بمنزلة  
 أن المصدرية معنى وعملا  
 وهو مراد الناظم ويتبين

ظاهرين حالة التركيب كالولا والظاهر هنا جزم كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان  
 التغير فلا يجوز عرفان يتصبب زيد قال الدما مبنى انما يمنع ذلك عند الجمهور ولهم تقديم التمييز على  
 عامله فلا يقال عندهم عرفا تصبب زيد فهو ممتنع قبل محى لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء  
 لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقوله كما تقدم فيجوز عنده قلبه لا عرفا لن يتصبب زيد اه  
 ملخصا (قوله وبه استدلال سيئويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمنع تقديم معمول معمول أن  
 عليها ونوقش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب دما مبنى (قوله ومنع ذلك الاخفش)  
 لان النفي له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما يخلاف ان بدليل قول الشاعر  
 \* مه عاذلى فهما ثمان أربحا (قوله ان ترالوا كذا لكم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه  
 وهو ثم لازمت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر قبل بالفتح  
 وأما خلا الشيء في في مضارعه يحلوهنى والكاف في قوله بعد كى مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله  
 ان يجب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من فلم الناصخ لفظ من بعد حررك والمعلقة بنسكين  
 اللام سواء حلقة الحديد وحلقة انقوم وجوز بعضهم الفتح كفى البيت (قوله اسمها مختصرا من  
 كيف) فتكون بمعنى كيف ولبها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها في الاختصار  
 سواء فعل أى سوف أفعل وحكى الكوفيون سف أقوم كذا في الفارضى (قوله كي تخفون الخ) أى  
 كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح ونثرت بالمثلثة في أوله مبنى لله فعول من ثارت القنبيل  
 بالقبيل قلت فأنه والظي النار والهياء الحرب كفى البيت رتقصرت وتضطرم تلأب والجند ان  
 حالان من فاعل تخفون أو الثانية حال من قتلاكم بمعنى (قوله كما يضر وينفع) أى للضر والنفع  
 (قوله وقيل ما كادة) أى كفت كى المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أى وجوبا كما يشير  
 اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل في التسهيل اظهار  
 أن بعد كى قبل لا ونقل في الهمع عن النكوفين جواز اظهار اختيارا (قوله كما أن تغر وتخدع) اه  
 اللفظ تفسيرى كقوله الشئى ويظهر لى أن ما زائدة بين الحارو ومجروره نحو فمراجعة من اللغات لهم  
 وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت ما نحا لسانك كما الخ (قوله معنى وعملا) أما الثانى فظاهر  
 وأما الاول فلان كلاسرف مصدرى استقبالى (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت  
 قبل اللام سيوطى (قوله لا دخول حرف الجر عليها) أى ولا يجمع بين حرفي جر في النصب ذلك ان تقول  
 هـ لا جاز ذلك ويكون الثانى مؤكدا كالأوقع بعدها أن وكالوجبات قبل نحو كى لأقرأ الآن قال  
 الضرورة داعية الى التوكيد هـ لك أى فيما اذا توسطت كى بين اللام وأن أو تقدمت على اللام  
 بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير واهل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط  
 الى كون خصوص كى تأكيد اللام لا ندفاعها بكون أن تأكيد الكى ويمكن دفعه بان المراد الضرورة  
 المتخلص منها على وجه وجهه وسبب أن جعل كى تأكيد اللام أولى من جعل أن تأكيد الكى من  
 ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكى ما أن تطير بقربى) تمامه وتتر كما شئنا بيدها بلفظ تطير  
 تذهب مريعا مستعار من طائر الطير والشئ بفتح الشين المجمة القوية الحلقة والبيد بفتح  
 الموحدة والمد الأرض التى يبس أى يهلك من يدخل فيها والبلقع الأرض القفر التى لا شئ فيها شئى

ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كفى نحو لكى إلا أن أسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر تدخل حرف الجر عليها فان وقع  
 بعدها أن كقوله أردت لكى ما أن تطير بقربى \* احتمال أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام  
 ويترجح هذا الثانى باموره الأول أن أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل  
 \* الثانى ما كان أصلا فى باب

لا يكون مؤكداً لغيره الثالث أن لا سقط (٢٠٠) الفعل فترجح أن تكون هي العاملة ويجوز الأمر أن في نحو جئت كي

تفعل كي لا يكون دولة فان جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها في تنبيهات في الاول ما سبق من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى أنها ناصبة للفعل دائماً وتاولوا كنهه على تقدير كي تفعل ماذا وارتفعهم كثرة الخلاف واخراج ما الاستفهامية عن المصدر وحذفونها في غير الجرو حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ومما رد قواهم قوله فلو قلت ناري كي لي بصر فسوؤها وقوله كي لتقصيني رقية ما هو عذرني غير مختلس لان لام الجرو لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم الى أنها حرف جرد دائماً ونقل عن الاخفش ان شاء أجاز الكسائي تقديم معمولها عليها نحو جئت النوى أنعلم منه الجهور الثالث اذا فصل بين كي والفعل لم يطل عملها اخلاقاً للكسائي نحو جئت كي فيسكن أربغ والكسائي يحذف بالرفع لا بالنصب قبل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل

(قوله لا يكون مؤكداً لغيره) أي لا يليق أن يكون مؤكداً لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكداً لغيره لان مقتضى ما قدمه جواز جرحية (قوله تنبيهات) أي تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن والحاصل أنه أورد كلاً من تنبيهات ذكرها في مذهبها وهذا يقتضي عمل البعض من التكلف البارد (قوله على تشديركي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أي تشي والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحيد لا يظهر قوله واخراج ما الخ لما يأتي قريباً ولا قوله في غير الجرو لان أنف ماذا الاستفهامية لا تحذف لاني الجرو ولا في غيره فالمناسب جعل تعبيره بما ذكره ديوان أن ما في كنهه استفهامية لان الأصل ماذا (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم الى أنها لا يلزم صدرتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية اذا ركبت مع هذا انفارق وجوب التصدير بمعنى (قوله كي لتقصيني) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لان انبيت من المديد كقوله العيني قال ومختلس نفع اللام مصدر مهي بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدراً مهيماً بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجرو لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكى بل بأن المضمر بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائماً (قوله حرف جرد دائماً أي والنصب بعدها بأن مضمر أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم أن كي تأ كيد للام كقوله وللا مهيأهم أبادوا رد بان النصيب المقيس لا يخرج على الشاذ نصح (قوله ومنعته الجمهور) لان كي من الموصولات الطرفية ومعمول اصله لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمره بعدها هي موصولة بهم (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينهما وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبم ما وما وأما لفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقاً سواء رفع الفعل أو نصب وجوز الكسائي معمول الفعل الذي دخلت عليه وبانقسم وبالشروط فيبطل عملها فرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل عما ذكر مع العمل فينصب الفعل فالحص في الفصل ثلاثة أقوال اه سيبويه وبه يعلم ما في كلام الشارح من الاجال والاهام (قوله بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع لا مع النصب (قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لان في الأصل مصدر بل يطابق على الواحد والجمع قال تعالى لا يرتد إليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جلة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف بضمه احسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يصح عاملاً فيه اه شفي وقوله فاحسنه أي عن النظر البناء وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السبكي يظنوا من حسب كافي نسخة قديمة يسدى من شرح الكافية بسبب قلم وتظن بقاء الخطاب اه والمعنى اذا جئت فلا تفعل نظرك اليانالي غيرنا يظنوا أن هو الشئ الذي تنظر اليه لا المحبوس فكيف يستمر أمرك (قوله ونصب بها) فتكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغني وقال ابن مالك هي كاف التعديل وما التكاف اه وهي تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الأصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو ممتنع وأجيب بأن نسبة نصب انفعال الى الكاف التعيلية كنسبته الى اللام التعيلية وهي نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمره بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواه أنكي بحسب ما مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حال على أن أختها كقيل في كما تكونوا يولى عليكم كذا في الشمني وأنا أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسي أن تكون الكاف تعيلية وما

لا يجوز في الاختيار الرابع زعم الفارسي أن أصل كافي قوله وطرفك ما جئت فاحسنه كما يحسبوا أن مصدرية الهوى حيث تنظره كما حذف انباء ونصب بها وذهب المصنف الى أنها كاف التشبيه كفت بما دخلها معنى التعليل فنصبت

وذلك قليل وقد جاء الفعل بعد هاءم فروعاً في قوله لا تشتم الناس كالاتهم \* الخامس اذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز أنوسع ككون المضمرة مركب والاول أولى لان أن أمكن في عمل النصب (٢٠١) من غير هاء في أقوى على التجوز فيها بان يعمل مضمرة (كذابان)

أي من نواصب المضارع أن المصدرية بخوران تصور موار الذي أطبع أن يفترلي خطبائي (لا بعد علم) أي ونحوه من أفعال اليقين فأنه لا نصب لانها حينئذ المخففة من الثقيلة واهمها ضمير الشان نحو علم أن سيكون أولايرون أن لا يرجع أي أنه سيكون وأنه لا يرجع وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله رضي عن ائذان الناس قد علموا \* أن لا يدينان من خاتمة بشر \* فما شذنع اذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده وبذلك أجاز سيديوه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الإشارة بحري مجسري قوله أشير علمت أن تقوم وقيل يجوز بالتأويل ذهب اليه الفراء وابن الأنباري والجمهور على المنع (والتي من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحيح واعتقد) حينئذ تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتحة قرأ أبو عمرو وحجة

مصدرية كافي قوله تعالى واذكروه كما هذا كم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً كما في قوله • آيت أسرى وينبئ نذركي • حافظه (قوله وذلك قليل) أي النصب كالف التشبيه المضمرة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح في بقائها على إفادة التشبيه مع زيادة التعليل وانظروا هاءم في مثل ذلك للتعليل فقط رسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر (قوله وجوز أبو سعيد) أي السمر في توافق ابن كبريار وحملها على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كي أن تارة وكى تارة مع (قوله كذابان) هي أم الباب لانها تعمل ظاهرة وتفسد زواجا آخرها عن لن وكى طول الكلام عليها عنهم قال في الهمع ويقال فيها عن باب الهمزة عينا (قوله أن ونحوه) جعل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى جملة على أن المعنى لا بعد مفيد علم كراي وتحقق ويثبت وظن مستعده لافي العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال في قوله والاتي من بعد ظن (قوله رضي عن الله) يعني شئ عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استثناف ياتي مسوق للتعليل وقوله أن لا يدينان أي يقاربان في المقارن (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيديوه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطافاً باقياً على حقيقة أم مؤولا كافي الهمع (قوله خرج مخرج الإشارة) أي وقع وقع الكلام الدال على الإشارة فعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الا بان تقوم وقوله بغيري الخ أي فعول معاملة قولك أشير الخ في نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أي منع وقوع الناصبة لله ضارح بعد العلم بلا تأويل قال الله ما مبني هو الصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها تخص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة قائم تقتضي تأكيد الشئ وثبوته واستقراره اه وفيه عندي نظرية لانه أن أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم يقينه فمعنوع وتعليقه باستقبال مدخولها لا يفيد فقد يكون المستقبل متيقناً وحينئذ لم يضر تلوان أفعال اليقين وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم يقين حصوله في المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوان أفعال اليقين فكيف التصويب الذي ارتكبه وقال الفارسي انما وجب كونها مخففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة في التوكيد وأما أن المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع في قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة لله ضارح بعد العلم بالتأويل لا مطلقاً هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذي ترجاه شيخنا ويدل به تعليل اللام مبني الذي قدمناه فقول البعض بعد العلم مطافاً بظواهر وقد تلخص أن الاقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقاً ولم يذكره الشارح وقول الفراء وابن الأنباري بالجواز مطافاً وقول سيديوه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والاتي من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد الشان الا النصب سيوطي (قوله واعتقد حينئذ) أي حين أذرفت بها (قوله هو الاربع الخ) أي لان الناصبة لام ضارح أكثر وفوعاً من المخففة أما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة لله ضارح ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة لام ضارح ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة ولو كان رجحاناً تفوقاً عليه كما تفقوا على النصب لجهانه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيدهم كره الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أي بالقط لانها التي يحتمل

(٢١ - صيان ثالث) والكسائي يرفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا أنبياءهم سيبيوه والاخفش ان

بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله

• أخاف إذا مامت أن لا أدوقها • ومنع ذلك الفراء • أنشأ أجاز الفراء تقديم معمول معولها عليها مستهدفا بقوله ربيته حتى إذا تعددا كان جزائي بالنعص أن أجدد قال في التسهيل ولا حجة فيما استشهد به للدوره أو إمكان تقدير عامل مضمير

• الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا فحذفوا ريدان عندك أفعلة وقد ورد ذلك مع غير هاتين طرارا كقوله لما رأيت أبا يزيد مقاملا أدع القتال وأشهد الهجاء

• والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهجاء مدة وثبته أبي يزيد الرابع أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضربة وأنشدوا إذا ما غدونا قال ولدان اهلتنا تعالوا إلى أن ياتنا الصيد فخطب • وقوله أحاذر أن تعلمها فتردها فتركها فقل على كها وفي هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فتردها كها عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم الخامس تأتي أن

معه كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها بما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو حرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فعنه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه يترجح فقط فقول شيئا عند عدم الفصل أي بلا أول أو ما أشبههما من الحروف التي تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من بابهم (قوله لتيقن الخوف) أي عند يقينه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كما يلحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله لتيقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب ويجوز الوجهين فتأمل (قوله ان لا أدوقها) أي رفع أذوق كيفية القوافي والضمير للعمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) أي فوجب النصب في تلك الصورة ونقله في الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب البصريين المنع لان معمول الصلة من غماها فكيف لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها مع (قوله تعددا) أي قويت معدنه كناية عن كبره (قوله أو إمكان تقدير عامل مضمير) أي كان جزائي أن أجدد بالنعص أن أجدد الجار والمجرور متعلق بإجدد المحذوف لا المذكور دما مبنى (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجمهور ومنهم سببونه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن أنزوني أزورك بالنصب مع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) بالرفع فيقال أين جواب لما وبم انتصب أدع والجواب أن الأصل لن ما فادغم التنوين في الميم للتقارب وحققهما أن يكتبتا منفصلين لكن وبلا خطافي بعض النسخ للالغاز وما ظروفيه مصدرية وقد فصل بينهما بصلتهما بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لما فانه قوله لن أدع القتال بل منصوب بان مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أي لن أدع القتال وشهود الهجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الالغاز قوله

إعافت الماء في الشئنا فقلنا • رديه تصادفه ضحينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته ضحينا وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن عديده من الورد أي أشربه فجاءه ضحينا (قوله اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة وطيحان أبو قبيلة وصباح يفتح الصاد المهملة وتشديد الدو حدة وآخره جاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة عجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة شئني مع زيادة قولي أبو بطن من ضبة واللحياني من البصريين كافي الهمع (قوله إذا ما غدونا) أي بكرنا وخطب بجاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع خطب أي جمع الخطب وهو جواب الأمر (قوله أن تعلمها) الضمير المستتر في تعلم يرجع إلى بنين عجمية محبوبه الشاعر الذي هو جليل والضمير البارز في يارب جمعها يرجع إلى الحامية المذكورة في البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الانتقال وهي الأشياء الثقيلة (قوله وهو فتردها) حصر المنصوب في فتردها كها لانه المنصوب نصبا بخلاف فتردها فتردها أي أنه مجزوم وحرك تخلفا من التقاء الساكنين وكانت حركته فحة للغة (قوله تأتي أن مفسرة الخ) وضمير الله شكلم في قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للخطاب في نحوأت وأنت الخ قال الكوفيون بشرطية كان المكسورة كافي قوله

أباخرشة أما أنت ذا نفر • فان قومي لم نأكلهم الضبع

ورجحه في المعنى بأورمنها مجي الفاء بعدها كثيرا كافي البيت وتقدم تخريج على غير قوالهم في باب كان وأخواته قبل ونافية كان المكسورة كافي قوله تعالى حكاية من طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم وخرجه الزمخشري وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أي جعلكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الإيعان

بأن يوثق أحد مثل ما أو يتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا بجملة  
 قل ان الهدى هدى الله اعراض وفوقش بان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى  
 منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الطرف والجار والمجرور لتوسعه  
 فيهما (قوله مفسرة) أي لمتعلق فعل قبلها قال الرضي وان لا تفسر الاء فعولا لمقدرا نحو كتبت اليه  
 أن قم أي كتبت اليه شيئا هو قم أو ظاهرا نحو إذا أو حينما إلى أمك ما يوحى أن اذنيه دما ميني (قوله  
 المسبوقه بجملة الخ) بقي قيدان وهما ان يتأخر عنهما جملة ولم تقتصر بيجازي فرج من التعريف وآخر  
 دعواهم أن الجملة لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كما في القارضي وغيره وانما لم تكن  
 المسبوقه بغير مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونها ولا يحتاج  
 اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقه بغير مفسرة ليس كذلك قال أن الحمد لله خبر آخر دعواهم  
 قاله الرضي وقلت له ان أفعال لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم  
 لان الجملة تقع مفعولا لأصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز  
 الزمخشري في أن اعبدا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بامرت واستحسنه في المغني قال  
 وعلى هذا فمضى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقة غير مؤول  
 بغيره اهـ وجوز ان عصفور أن يفسر بامصرح القول ولا يقال أخذت عصفورا أن ذهب لعدم  
 تأخر الجملة فلا يوثق بان بل تخذف أو يوثق بدلا لها بأي وكتبت اليه بان أفعال أو كتبت اليه ان أفعال اذا  
 قدر معها البناء لا فترتها بالجار فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح  
 أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كالمغني وفيه عندي نظر لانه انما  
 يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيد اضرب به لاني المفسرة بعد أن للمفعول لان  
 الظاهر أن هذه في محل نصب تبع الما فسرته لانها في معنى هذا اللفظ فيحصل المفرد محلها وفي كلام  
 الكافي يبيى مانصه الظاهر ان الأيحاء متعلق بالجملة تعالى مفعولة فتكون منصوبة المحل اهـ وهو  
 يؤيد ما قلنا ان أراد المفعولة في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولة في اللفظ مع  
 كون أن زائدة فشيء آخر فتدبر (قوله وانطلق الملا الخ) ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق  
 ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي في ان امشوا المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء  
 في فائدة ثم اذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير  
 لنافية وجرمه على تقديرها نافية وعلم بما ان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وان مصدرية  
 فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اهـ معنى أقول يصح على الجزم بلانهاية أن تكون  
 ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهي (قوله التالية للما) أي التوقيفية كما في  
 المغني احتراز عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي عني الا فباقتضيه كلام البعض من  
 مقابلة الجازمة للنافية فاسد (قوله نخوفلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لئلا ان يقوم زيد بالرفع  
 فارضي (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم  
 عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب  
 القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعي تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت  
 عليه جواب القسم وسياتي هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم (قوله وما لنا أن لا نقابل) ان قلت  
 ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت الاخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزداد  
 في غير ذلك اهـ تصریح ووجه زيادتها في الآية أن ما لا ونحوه كالك لا يقع بعده عند الاخفش  
 الا الفعل المصرح على أن الجملة حالية نحو مالي لا أرى الهدى هذا والاسم المصرح على أنه حال نحو  
 مالك فاعنادون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدق بدليل استقبال لان دليل

مفسرة وزائدة فلا نصب  
 المضارع فالمفسرة هي  
 المسبوقه بجملة فيهما معنى  
 القول دون حروفه نحو  
 فأوحينا اليه أن اصنع  
 الفلك وانطلق الملا  
 منهم أن امشوا والزائدة  
 هي التالية لما نحو فلما  
 أن جاء البشير والواقعة  
 بين الكاف ومجرورها  
 كقوله  
 كأن ظبية تعطو الى وارق  
 السلم  
 في رواية الجرو بين الاسم  
 ولو كقوله  
 فاقسم أن لو التقينا وأنتم  
 لكان لكم يوم من الشر مظلم  
 وأجاز الاخفش اعمال  
 الزائدة واستدل بالسماع  
 كقوله تعالى وما لنا أن لا  
 نقابل وبالقياس على  
 حرف الجر الزائد ولا حجة  
 في ذلك لانها في الآية  
 مصدرية فقبل دخلت بعد

مالا لا تأوله بما منعنا وفيه  
نظر لانه لم يثبت أعمال الجار  
والجارور في المفعول ولان  
الاسل أن لا تكون لا  
زائدة والصواب قول  
بعضهم ان الأصل وما لنا  
في أن لا نقابل وان رف  
بينها وبين حرف الجر أن  
اختصاصه باقي مع الزائدة  
بخلافها وانها قد وليها الاسم  
في البيت الاول والحرف  
في الثاني (وبعضهم) أي  
بعض العرب (أهل أن  
جدا على ما اختار) أي  
المصدرية (حيث استحققت  
عملا) أي واجبا وذلك اذا  
لم يتقدمها علم أو ظن  
كقراءة ابن محيص لمن  
أراد أن يتم الرضاعة وقوله  
أن تقرآن على أمماء  
وبحسبك  
من السلام وأن لا تشعرا  
أحدا  
هذا مذهب النحويين  
وأما الكوفيون فهم  
عندهم تخفيفه من الثقيلة  
في تيسيره في ظاهر كلام  
المصنف أن أماء أماء مقيس  
(ونصبوا) لأن المستقبل  
• ان صدرت والفعل بعد  
موصلا • أو قبله الجين  
أي شروط النصب بأذن  
ثلاثة • الاول ان يكون  
التمل مستقبلا فيجب  
الرفع في اذا تصدق جوابا  
لمن قال أنا أحب • الثاني  
أن تكون مصدرة فان  
ناخرت لمحو أو كرمك اذا

الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدماميني (قوله لتأوله بما منعنا) أي فان لا نقابل  
مفعول ثان للجار والمجرور وتأوله بضم لا تعدى لاثنين (قوله أعمال الجار والمجرور) وهو انساني  
المنعول وهو أن لا نقابل اه سم قال الدماميني قد يقال ان غير ذلك لو كان أن لا نقابل عنده هذا  
انقائل مفعولا ماضيا وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو  
عن فانه يقال منعه عن كذا كفي الصاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن  
لا تكون لازادة) أي كما نزم على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا أن نقابل سم (قوله  
والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المعنى لا قول الاخفض كما زعم  
البعض لانه قابل قول الاخفض بقوله لان في الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية  
(قوله في أن لا نقابل) فتكون أن مصدرية متبكية مع ما بعدها بمصدر مجرور وجرار محذوف متعلق  
بما يتعلق به لنا (قوله وانصرف بينهما الخ) هذا رد لقياس الاخفض أن الزائدة على حرف الجر الزائدة  
(قوله جاز) أي بالحل على ما يتابع أن كلاما من حرف مصدرين ثنائي وبعضهم أحمل ما المصدرية  
جدا على أن المصدرية ثم وكما تكونوا بولي عليكم اه معنى قال الدماميني ولا حاجة الى جعل ما هنا  
ناصبه فان في ذلك اثبات حكم الهام لم يثبت في غير هذا المحل بل العمل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد  
سمع نثرا نظما اه (قوله حيث استحققت) أي أن عملا أي واجبا كما يفيد كلام الشارح والطرف  
متعلق بأهمل (قوله وذلك) أي استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أي بالرفع والقول بأن  
أصله يكون فهو منصوب بحذف النور وحذف الواو الساكنين واستصحاب ذلك خطأ واجمع  
باعتباره معنى من تكلف تصریح (قوله أن تقرآن الخ) اما في محل نصب بدل من حاجة في قوله قبله

يا صاحبي قد نلت نفسي شوقا • وحيتما كنتم لا فية تارشدنا

أن تحمل لا حاجة الى حذف عملها • وتصنعنا عمة عندى بها وبدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما وما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى  
حاجة أي هي أن تقرآن والشاهد في أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قبل  
بدليل أن المعطوفة علم او اعتراض أنه لا مانع من عطف أن الناصبة وسلتها على أن المخففة وصلتها  
أذ هو عطف مصدر على مصدر اه يس مع زيادة وقيل يجب بأن مراده أن عطف أن الناصبة  
موجب لكون أن المعطوف عليها ناصبة للناسب والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك  
أن تسدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام  
المصنف الخ) ونظا هره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجه أهم يتوسعون في الامهات وضعفها من  
جهة أنها قد تمل لا ينافي كونها أما اذا لا يلزم في الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله  
ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلزم أعمال اذن عند استيفاء شروطه وانقيل منهم يلزم أهملها  
عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا أكثر العرب وهو على الوجوب  
وقول البعض تبعنا لشيخنا ونصبوا أي حوازا كما سنبينه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو في  
والفعل بعد حاله وموصلا حال من الضمير المستكن في الخبر أعني بعدد وقوله أو قبله الجين اما  
معطوف على بعد والجين فاعل الطرف لاعتماده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقوله خبر مقدم واما  
معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين في العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا  
ما يشمل البعدية مع الانفصال (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراءها مجرى سائر النواصب  
وأعمال تعمل النواصب في فعل الحال لان له تحققا في الوجود كالاماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال  
دما ميني (قوله فيجب الرفع في اذن تصدق الخ) أي لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع  
للاستقبال هـ (قوله أن تكون مصدرة) أي في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وأعمال



أهملت وكذا ان وقعت

حشوا كقوله

لئن عاد لي عبد العزيز عثلها

وأمكنني منها إذا أقبيلها

فاما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا

التي اذن أهلك أو أطيرها

فضرورة أو الطير محذوف

أي اني لا أستطيع ذلك ثم

استأنف اذن أهلك فان

كأن المتقدم عليه محرف

عطف فسياتي . الثالث

ان لا يفصل بينهما وبين

الفعل بغير القسم فيجب

الرفع في نحو اذن أنا أكرمك

ويعتدرا لفصل بالقسم

كقوله

اذن وانك ترميهم بحرب

يشب اظلم من قبل المشيب

وأجاز ابن بابشاذ الفصل

بالنساء والدعاء وابن

عصفور الفصل بالطرف

والصحح المنع اذ لم يسمع

شي من ذلك وأجاز الكسائي

وهشام الفصل بعمول

الفعل والاختيار حينئذ

عند الكسائي النصب

وعند هشام الرفع (وانصب

وارفعاً . اذا اذن من بعد

عطف) بالواو والفاء (وقعا)

وقد قرئ شاذاً واذا لا

يلبثوا خلفنا فاذا لا يتوفوا

الناس تغيرا على الاعمال

نعم الغالب الرفع على

الاهمال وبه قرأ السبعة

في تنبيهات كالأول أطلق

انعطف والتحقق انه اذا

كان انعطف على ماله محل

ألغيت فاذا قبل ان ترزني

تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصديرها عن العمل اه دما ميني وفي الشئني أن ترك تصديرها  
داخله على المضارع انما يكون في ثلاثه مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعده ما خبر الما قبله نحو أنا  
اذن أكرمك أو جواب الشرط قبلها نحو ان ترزني اذن أكرمك أو القسم قبلها نحو والله اذن لا يخرج  
انتهى وفي الموضع الاول خلاف كافي الهمع فاجاز هشام النصب بعدم ابتدا كالمثال وأجاز الكسائي  
بعدهم ان نحو اني اذن أهلك أو أطيرها أو اسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك (قوله أهملت) أي وجوبا بالاختلاف لان  
الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بمثلها) أي عثل مقابلة سابقا على وقوله  
لا قبلها أي لا ترك مقابلة سابقا على عثل أن أكون كاتباً عندك وعبد العزيز هذا والدمع من  
عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخوه عبد الملك بن مروان تولى إمارة مصر لا الخلافة العظمى كافي  
الشئني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبه فقال له تمن على قول له أنتي  
عائيت أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصم على أنه ان قال له  
عبد العزيز ثانياً تمن على لا يعني الا كونه كاتبه وقد عذبه من حقه وارجاع الضمير للمقالة هو ما  
قاله الدما ميني والعيني وأرجعه الشئني لخطه الرشد في قوله قبل

عجبت لقرسي خطه الرشد بعدما . بدالي من عبد العزيز قبلها

والشاهد في قوله لا قبلها حيث رفعه لعدم تصدير اذن لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله حللت  
رب الرافضات الى ميني الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في كلام الخواشي من الخلل (قوله شطيرا)  
يقض الشين المجبة أي غريباً وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل  
الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اه تصرع (قوله بالقسم) كذا بالالتافيه لان القسم تأكيد  
لربط اذن ولا لم يعمدها فافصلة في أن فكذا في اذن سيموطي (قوله والدعاء) نحو اذن غفر الله لك  
أكرمك (قوله بعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على اذن نحو زيد اذن أكرم فذهب القراء  
الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص احتفظه عن البصريين في  
ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدير أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة ويحتمل أن يقال  
تعمل لانها وان لم تصدرفظا فهي مصدرة في النسبة لان النسبة بالمعمول التأخير اه سيموطي قال  
مم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعاً في نحو يا زيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اه  
وفيه عذري نظرتصديرها في جملتها وان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصورة فيها  
عدم تصديرها داخله على المضارع كما مر (قوله عند الكسائي النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في  
الفصل بين كي والفعل بعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرة الاتصال  
بالفعل لانها في تأويل اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان  
القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مر جوحاً (قوله وانصب وارفعاً) وقد يجوز ان اقتضاه  
الحال كما سيأتي في الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فن  
حيث كون اذن في ابتداء جملة مستقلة هو متصديراً فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون  
ما بعده العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها  
أجود كافي الرضى لانها غير متصدة في الظاهر اه مم ويشير الى رجحانه قوله وارفعاً بان  
التوكيد الخفيفة المبذولة ألفاً ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو الناء  
استئنافية كما اذا قبل لك آتيت عدا فقلت له مستأنفا واذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض  
كان الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشل اللقطي والحلي بقرينة التمثيل اه ويدفع بان ماله  
محل شامل لما عرابه لفظي لانه معرب لفظاً ومحل فهو ماله محل فتدبر (قوله ألغيت) أي وجوبا

أررك واذن أحسن إليك فان قدرت العطف على الجواب حزمت وأهملت اذن

لوقوعها حشوا كسب ذكره الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أي بين جزئى الجواب وان شئت قلت  
بين الشرط والجواب لأن المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أي جملتى الشرط  
والجواب (قوله وقيل بتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين معا بتعين  
النصب لأنه يناقذه قوله لأن ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن  
تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد بتعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين أعمال اذن  
عند استيفاء الشرط فلا ينافى جواز الرفع على لغة بعضهم المنع لها عند استيفاء الشرط فاندفع  
ما أضاف به البعض (قوله لأن ما بعدها مستأنف) أي بناء على أن الواو استئنافية وقوله أولان  
المعطوف الخ أي بناء على أنها عاطفة (قوله فاللذان) أي القول بجواز الأمرين والقول بتعين  
النصب (قوله إلى أن اسم) أي غير ناصب للفعل وإنما التائب له أن مضمره بعده كسب ذكره (قوله  
وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) ولعل المفرد  
المؤول به أن ومدخلها عند صاحب هذا القول فاعل أي اذا جئتنى وقع اكرامك لا مبتدأ خبره  
محدوف أي حاصل والاوجب النفاذ إلى الامة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا قاله الدماميني  
وذهب الرضى إلى أنها اسم وأصلها اذ حذفت الجملة المضاف إليها عوض عنها التنوين وفتح ليكون  
في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضي وضم معنى  
الشرط غالبا قال وإنما قلنا غالبا لأنه لا معنى للشرط في نحو قال فعلته اذا أو انما من الضائين ثم قال واذا  
كان معنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لوفى قرن جوابه باللام نحو اذا اذ قدك أي لو ركنت  
شيئا قليلا لاذ قدك واذا كان معنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابه بالفاء كقوله

ما ان أنيت بشئ أنت تذكره • اذا فلارفعت سوطا إلى يدي

أي ان أنيت فلا تخ رقد استعمال بدل وان تو كيد الهماء نحو لو زرتني اذن لا كرمك وان جئتنى  
اذن أزرك ثم قال ولما احتل اذن التي يلها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى  
مجرد الزمان والمضارع حال وقصد التخصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة  
لأنها مختصة للاستقبال فحمل اذن على العائدين فيها من الجزاء لالتقاء الحالصة المانعة من الجزاء  
بسبب النصب بان ثم قال وإنما ادعينا أن اذن زمانية ظهوره معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها  
وقلب فونها في الوقت الذي رجع جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه  
يتولى كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه  
ولا يخفى أن أكثر ما قاله من أن على أن أصلها اذا وفي حاشية السبوطى على المعنى عن بعضهم أن  
اذن تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا أو اذ حذفت الجملة المضاف  
إليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن  
قال أنا آتيتك اذن أكرمك بالرفع على أن الأصل اذا آتيتك أكرمك والنصب على أنها الحرفية  
اه (قوله وعلى الاول) أي على أنها حرف أما على الثاني فبسبب قطعه وقوله لامر كبة من اذ وان  
نقلت حركة الهاء إلى الذال ثم حذفت اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال  
فاذا قال القائل أزررك قلت اذن أكرمك فكانت اذ حذفت اكرامى واقع اه أي ولان اذا  
وأن حذفت همزة أن ثم أنف اذا الالتقاء الساكنين كما يقول الرندي مستندلا بأننا نعطي الربط  
كأذا والنصب كأن أو اذ كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب  
يجعل النصب بأن المشتبهة عليها اذن كافي حاشية السبوطى على المعنى (قوله لأن مضمره بعدها)  
كأذهب إليه الخليل في أحد قوليه لأن أن لا تضمر إلا بعد عاطف وأجار اه دما مبنى واعتل  
الخليل بعدم اختصاصها بالدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يأتيك جمع (قوله كما فهمه

لوقوعها حشوا أو على  
الجملتين معا جاز الرفع  
والنصب وقيل بتعين  
النصب لأن ما بعدها  
مستأنف أولان المعطوف  
على الاول قول به مثل ذلك  
زيد يقوم واذا أحسن  
اليه ان عطف على الفعلية  
رفعت أو على الاسمية  
فالمذهبان • الثاني الصحيح  
الذى عليه الجمهور ان  
اذن حرف وذهب بعض  
الكوفيين إلى أنها اسم  
والاصل في اذن أكرمك  
اذا جئتنى أكرمك ثم  
حذفت الجملة وعوض  
عنها التنوين وأضمرت  
أن وعلى الاول فالصحيح  
أنها بسيطة لامر كبة  
من اذ وان وعلى البساطة  
فالصحيح أنها الناصبة  
لأن مضمره بعدها كما  
أفهمه

(قوله ولا يخفى رد الخرج  
الرضى عن المذهبين) قوله  
وفي حاشية الخ لا يلاقى  
شيئا مما

كلامه الثالث معناها عند سيويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تنمض للجواب بدليل انه يقال احببت فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح ان نونها تبدل ألفا تشبيهها بالمتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كمنون لن وان روي ذلك عن المازني والمبرد ينبغي على هذا الخلاف خلاف في كتابها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد (٢٠٧) بالنون وعن الفراء ان عملت

كتبت بالالف والا كتبت بالنون لفرق بينهما وبين اذا وتبعه ابن خروف الخامس حكى سيويه وعيسى بن عمر ان من العرب من يلغيها مع استثناء الشرط وهي لغة نادرة ولكنها انقياس لانها غير مختصة وانما عملها الاكثر من جملة على فان لانها مثلها في جوار تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وقسظها بين جزأها كما حلت ما على لبس لانها مثلها في نفس الحال اه (وبين لا ولا لام جرالتم اظهرا ان ناصبة) فقولنا يكون للناس عليكم حجة لا يعلم أهل الكتاب لاني الاية الاولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم لا فان عمل اظهرا أو مضمرا) لاني موضع الرفع بعدم وأن في موضع النصب بأعمال ومظهرا ومضمرا نصب على الحال اما ان أن كانا ايمى مفعول أو من فاعل عمل المستتر ان كانا اسمى فاعل أي يجوز اظهرا أن واضمارها بعد اللام اذ لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقرن

كلامه) يعني قوله ونصبوا باذن المستقبلا (قوله الجواب) أي لكلام آخر لم يفظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الخش أو الآخر وقوله والجزاء أي المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أي ربط الجواب الخ (قوله فقال الشلوبين في كل موضع) وتكلف تخريج نحو قال فعلها اذا وأمان الضالين على الشرط والجزاء أي ان كنت فعلت الوكرة كافرا لا نعمت كازعت يافرعون فأنامن الضالين بل فعلها غير قاصد القتل وغير كافرا لا نعمت (قوله اذن اظنك صادقا) رفع اظن لانه للعالم كما يفيد ما سئل عنه عن الرضى (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء امد في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمعصية (قوله اختلف في لفظها الخ) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها يكتب بالالف اجماعا كما في الانتان ائبأ للمصحف العثماني قال السيوطي في حاشية المعنى ينبغي ان يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقة فعلها على أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالالف (قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور وبانها كما في عبارة المغني (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيوطي قولاً باله كس لضعفها في الاهمال ووقوفها في العمل (قوله ان عملت كتبت بالالف) لمنع العمل التباسا باذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالقرن في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفت الى قول من أنكروها دامني (قوله وبين لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل عاتلين (قوله ناصبة) أي مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم اهمالها الفصلان من الفعل بلا (قوله فان عمل) أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أو لتوكيدها في الاستارة بعد فعل متعد نحو وأمرنا ناسلم لب العالمين قاله الفاكهي أي أولئك الذين يتخو أعادت زيد اليقال (قوله اذ لم يسبقها الخ) أخذ من قوله الاتي وبعدني كان الخ (قوله ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا ناسلم لب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو الاتيين قبل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بما أمرنا به العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام مجرور وخبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاسناد اليه كذا في المغني والشمي (قوله وبعدني كان الخ) يعني ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد الا يضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا يضرب عمرا قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجود فقط قال والفرق أن النفي مسلط مع لام الجود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعده وفي لام كي تسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المحي الا بقرينة تدل على انتفائه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجود مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعده ولام كي مسلط على ما بعده فقط أي فاغفر الانتقاض معها بخلاف لام الجود (قوله لام الجود) من تسمية العام بالخاص لان الجود انكار الحق

الفعل بلا فلا واضمار نحو وأمرنا ناسلم لب العالمين والاظهار نحو وأمرت لان أكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض متني وجب اضمارا ن بعد ما وهذا اشارة بقوله (وبعدني كان حتما اضمرا) أي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم ونسب هذه اللام لام الجود وسماها التماس لام النفي وهو الصواب

لام مطلق النقي والتعويون اطلقوه واراوا الثاني اه تصریح وبهم ذان دفع نصوب قول الخامس  
(قوله والتي قبلها الامكى) وحكمها الكسر وقعتها لغة تميم همع (قوله لانها السبب) أى فى الجملة والافلام  
سكى قد تكون لغير السبب كالنبي للعاقبة والزائدة والمعدية (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا)  
كراهية اجتماع اللامين سم (قوله وجوب اظهارها الخ) علل بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد  
سيفعل جعلت اللام معاذة للسبين فكما لا يجمع بين أن والسبين لا يجمع بين أن واللام زكريا (قوله  
ليست لام الجود) بل هى لامكى نحو ما كان زيد يلعب أى ما وجد للعب (قوله لان لم تنفى المضارع)  
لوقال لان لم تغلب المضارع الى المضى لان نتج من لوبه وفى بعض النسخ لان لم تنفى الماضى أى الماضى  
معنى وهو المضارع نظما ولا اشكال عليها فامل (قوله لمن أجازته فى أخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب  
عمر اول يصعب زيد ليضرب عمر أى قوله ولمن أجازته فى ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيد ليضرب عمر  
ولم أظن زيد ليضرب عمر أقال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فابتنادر من قول  
البعض والحق أن اللام فيما ذكر للامكى لا لام الجود كما يظهر بالنظر فى المعنى اه من جواز هذه  
انقرا كتب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لامكى وأن النظر فى المعنى يرشد الى ذلك باطالة قال  
فى التصريح وبعضهم أجازوه فى كل فعل تقدمه نقي نحو ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان  
هذه بمعنى اللام فى نحو ما جاء زيد ليفعل لامكى (قوله ما ذكره من أن اللام الخ) لان كلامه فى أن  
نراعه بعد لام الجر بقرنه وبين لا ولا مجر الخ (قوله والنصب بأن مضمرة) اغا قال مضمرة مع أن  
النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت ان أو  
أضمرت كما يصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول تغلب لانه اغا بانى  
عند اضممار أن قنامل (قوله ناسبة بنفسها) أى بطريق الاسالة تبديل ما بعده واحتجوا بقوله  
لقد علمتلى أم عمر ولم أكن م مقاتلها ما كنت جينا لاسمها

اذ لو كانت أن الناسبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهى متنع ورد بان مقاتلها معمول محذوف  
يفسره المذكور ونظير ما مر فى قوله كان جزاى بالنصب أن أجلا وقوله ما كنت أى مدة وجودى  
حياء (قوله لقيامها مقام أن) أى نياية عن أن (قوله اختلف فى الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف  
مبنى على الاختلاف فى الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة (قوله الى أنه) أى الفعل وفيه مساحفة  
لان الجر بجرلة الفعل والناصب (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النقي كالباء فى ما زيد قائم  
واعترض قولهم بأن اللام الزائدة بعد ل الجرف فى الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال  
وأجيب بأنهم يعلمون هذه الكليمة اه دما مبنى قال الحنفى ونظير فائدة الخلاف فى قولك  
ما كان محمد طعما لم نأكل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما فى خبر أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز  
على رأى الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال  
المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست زائدة وتقدم بهم مریدا يقتضى أنها زائدة تقوية  
للعامل اه وفى المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند  
الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقد روه الخ) تقدير مریدا غير لازم فيما يظهر بل  
قد يدر غيره اذ اقتضاه المقام كما قدر فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان  
مكرهم أهلا لتزول الخ وبذلك لما فانه ما أتى عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم)  
أى جارة غير زائدة زيادة محضة أى والجار غير الزائدة زيادة محضة لا بدله من متعلق (قوله الا  
أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجنة وهو لا يجوز وأجيب  
بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجنة جائز كفى زيدا ما أن يعيش واما

اظهارها مع المقرون بلا  
وجوب اضممارها بعد نقي  
كان وجواز لآخرين فيما  
عد ذلك ولا يجب الاضممار  
بعد كان التامة لان اللام  
بعد هانست لام الجود  
وانما لم يقبسد كلامه  
بالتقصه اكتفاء بأنها  
المفهومة عند اطلاق كان  
لشهرتها وكثرة اى أبواب  
النحو ودخل فى قوله نقي  
كان نحو لم يكن أى المضارع  
المنفى بل كما رأيت لان لم تنفى  
المضارع وقد فهم من  
النظم قصر ذلك على كان  
خلاف ما أجازوه فى أخواتها  
قياسا وان أجازوه فى ظننت  
بنسبها فى الاول ما ذكره  
من أن اللام التى ينصب  
الفعل بعدها هى لام الجر  
والنصب بأن مضمرة هو  
مذهب البصريين وذهب  
الكوفيون الى أن اللام  
ناسبة بنفسها وذهب  
تغلب الى أن اللام ناسبة  
بنفسها لقيامها مقام أن  
والخلاف فى اللامين أعنى  
لام الجود ولا مى الثانى  
اختلاف فى الفعل الواقع  
بعد اللام فذهب  
الكوفيون الى أنه خبر كان  
واللام لتوكيد وذهب  
البصريون الى أن الخبر  
محذوف واللام متعلقة  
بذلك الخبر المحذوف وقد روه  
ما كان زيد مریدا ليفعل  
وانما ذهبوا الى ذلك لان

ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصفة الكلام بدونها إلا أنها زائدة إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح (٢٠٩)

واغماضى لام اختصاص

دخلت على الفعل لقصد

ما كان زيدا مقدر أو

هنا والمستعد الآن بفعل

الثالث وقد تحذف كان

قبل لام الجحود كقوله

فما جمع أغلب جمع قومي

مقاومة ولا فرد أفراد

أي فما كان جمع ومنه

قول أبي الدرداء في الركعتين

بعد العصر ما أتانا لأدعها

الرابع أطلق النافي

ومراد ما ينفي الماضي

وذلك ما ولم دون أن لأنها

تخص بالمستقبل وكذلك

لأن أني غير المستقبل

بها قليل وأما لما فاتها وأن

كانت تنفي الماضي لكن

تدل على اتصال نفيه بالحال

وأما أن فهي بمعنى ما

واطلاقة يشتملها وزعم

كثير من الناس في قوله تعالى

وإن كان مكرهم لتزول

منه الجبال في قراءة غير

التكسافي أنها لام الجحود

لكن يبعد أن الفعل بعد

لام الجحود لا يرفع الأضهير

الاسم السابق والذي يظهر

أنها لام هي وأن شرطية

أي وعند الله جزء مكرهم

وهو مكر أعظم منه وإن

كان مكرهم لشدة معدا

لأجل زوال الأمور العظام

المشبهة في عظمها بالجبال

كما يقال أنا أنصعب من فلان

وإن كان معدا للتوابع

الخامس أجاز بعض النحويين

حذف لام الجحود وأظهار

أن يموت وإن لم يجز الأخبار بالمصدر الصريح عنها الدلالة انفعال بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسمها وقد التزم ضمائر أن فصار مختصا طاقى ذلك الفعل على أنه محتمل أن يكون في الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أي مع قوله لنفي الجحود إذ لو لا أنه لا يمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتي عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الأخبار بالمصدر عن الجثة وقوله أنها زائدة أي محضة (قوله لكن قال) أي الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فإنه له شرح على التسهيل كافي الهمع ثم رأيت في بعض النسخ لكن قال المصنف في شرحه الخ وهو نص في الأول ورأيت بخط بعض الفضلاء همأش الهمع عرو العبارة التي في الشرح إلى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص في الثاني والجمع ممكن والله أعلم (قوله لصفة الكلام بدونها) هذا ظاهري على تقدير ما يبعد بنفسه كريد دون ما يبعد باللام كسعدا إلا أن أراد أن اللام يصح حذفها لفظا لا طراد حذف الجار مع أن هذا وقال في المعنى وجه كونها مؤكدة على رأي البصريين أن الأصل ما كان فاصدا للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لا أنها زائدة) أي محضة بأن يكون دخولها في الكلام تكروها وقوله إذ لو كانت زائدة أي محضة والأفلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) أي لم عليه الأخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أي الآية تكلف فلا ينافي ما مر فقوله وجه صحيح أي خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أي دلت على اختصاص الإرادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافي كونها التقوية للعامل أو للتعددية لجواز كونها ألها باعتبارين (قوله أو هاتما) هو معنى قول البصريين مریدا (قوله أي فما كان جمع) قال سم أي ضرورة إلى هذا التقدير اه أي لصفة فراجع مریدا أغلب الخ وقد يقال الداعي إليه موافقة النظائر وعبارة الدماييني والشئني ليس مذكورة في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى في البيت فراجع متأهلا أغلب قومي وفي قول أبي الدرداء وما أنا مریدا أثر كهما (قوله ما أتانا لأدعها) أي ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضهير (قوله أطلق النافي) أي الذي تضمنه قوله ونفي كان (قوله وإن كانت تنفي الماضي) أي في المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أي وشرط النافي هنا أن يكون نافية للحدث في الماضي فقط (قوله وأما أن) أطلقها السيوطي وغيره بل قال فلا يجوز أن كان زيدا ليخرج (قوله في قراءة غير التكسافي) أما في قراءة نه بفتح اللام ورفع الفعل فإن مخففة من الثقيلة واللام للفصل أي وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله أنها لام الجحود) أي ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال أي ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبهة بالجبال على وجهي النفي والاثبات يندفع التنافي بينهما (قوله أن الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كي فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الأضهير الخ لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل تعبيره ببعده دون عنعه وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيدا لضمره أوه ثم رأيت الدماييني ذكر أن المخرجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون (قوله شرطية) أي حذف جوابها نعلم مما قبلها وقوله جزء مكرهم إشارة إلى تقدير مضاف في الآية وقوله وهو أي جزء مكرهم وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون (قوله معدا لأجل زوال الخ) كان الأظهر إسقاط أجل وجعل اللام للتعددية صلة معدا أي مهيا ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كي لأن المراد باللام كي ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله الأمور العظام) كبأس الجيش الكثيرين أعدائهم (قوله لأن أن

يقترى في تأويل مصدر (أي وهذا المصدر عنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر عنى اسم  
هو الخبر) كذلك بعد أو  
إذا يصلح في موضعها حتى  
أو (أو أن خفي) أن مبتدأ  
وحتى خبره وكذلك وبعد  
متعلقان بخفي وحتى فاعل  
يصلح والاعطف عليه  
أي كذا يجب أن  
بعد أو إذا يصلح في موضعها  
حتى نحو لا زلت أو تقضي  
حتى وقوله لا تسهل  
المصعب أو أدر الالمني  
فيما انتقادات الآمال إلا  
إسار أو لا كقولك  
لاقتل الكافر أو سلم وقوله  
وكنتم إذا غمزت فتاة قوم  
كسرت كعوبها أو تستقيما  
ويحمل الوجهين قوله  
فقلت له لا تسب عنيك انما  
تحاول لي كما تفرقت فتعدرا  
واحرز بقوله إذا يصلح في  
موضعها حتى أو الأمر اني  
لا يصلح في موضعها أحد  
الطرفين فان المضارع اذا  
ورد بعدها منصوبا جاز  
اظهار أن كقولك  
ولولا رجال من رزام أعزة  
وآل سبيع أو أسواق  
تلقا في تنبيهات في الأول  
قال في شرح الكافية  
وتقدير الأخي في موضع أو  
تقدير لحظ فيه المعنى  
دون الإعراب والتقدير  
الأعرابي المرتب على اللفظ  
أن يقدر قبل أو مصدر  
وبعدها أن ناسبة للفعل  
وهما في تأويل مصدر  
مغطوف باو على المقدر قبلها  
فتقدير لا تنتظره أو يقدم

يقترى في تأويل مصدر (أي وهذا المصدر عنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر عنى اسم  
المفعول فحصل التوافق (قوله كذلك) الإشارة راجعة إلى أن بعدني كان (قوله إذا يصلح) أي من  
حيث المعنى كما ينبغي اشرح عليه وقوله حتى هو فيها يتناول وقوله أو لا هو فيها يتناول (قوله  
متعلقان بخفي) تكن تعلق بعد علي وجه الظرفية لحظي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي  
أو الوترية لمفعول مطلق لحظي أي خفاء كذلك أي تكفأ ذلك (قوله أي كذا يجب الخ) هذا بيان  
لحاصل المعنى والافال تقدير أن خفي بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو الاحال كونه كان بعدني كان  
في وجوب الخفاء أو خفاء كذا أن بعدني كان في الوجوب وانما وجب ليتجانس المتعلقان صورة  
بجلاف ما لو قيل لا طيعن الله أو أن يغفر لي ولا تجانس في الصورة لذكر أن في المعطوف دون المعطوف  
عليه وقال الجاهل وأما الله والواو أو فلا هم الما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية  
والجمعية والانتها صارت كموامل النصب فلم يظهر للناسب بعدها قال ابن الناطم وانما نصب  
المضارع بعد أو هذه ليشرح قوايبن أو التي مجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا  
وأن التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فان ما قبلها يحقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان  
النصب بعدها بان مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لا زلت الخ) لا يتعين في هذا  
المثال تقدير حتى بل هو صالح للتدبرات الثلاثة للتعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله  
الشارح في شرحه على التوضيح قال ويتبعين الأول في نحو لا طيعن الله أو يغفر لي والثاني في نحو  
لا تنتظره أو يحيى موانع الثالث في نحو لاقتل الكافر أو سلم اه وقد يقال لا تنتظره أو يحيى صالح  
للاستثناء فتأمل وأما الاستهلال الخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أن يجان أن تكون أو فيه  
للاستثناء قال اندما بيني وليس شيء اه وفيه نظر (قوله المني) جمع منية ما يعني والمراد بالآمال  
المأمولات وبانقيادها حصوها قاله الثعني (قوله وكنتم إذا غمزت الخ) بالغين والزاي المجتمعين  
عصرت وانقادة بالقافي راسون الرخ والكعوب النواشر في أطراف الاناييب وهذه استعارة تشيلية  
شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم انصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا  
أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمزتاه عوجبة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من  
اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اه تصرع ويظهر صحة تقدير حتى عندهم أيضا في هذا  
أنبت قدس في فائدة في قال شارح آيات الايضاح وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم غالبها  
مرفوع القوافي وبعضها محجور بها وقال الزمخشري في شرح آيات الكلاب آيات القصيدة خبر  
منصوبة وانما أنشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك بمن يشهد بقوله وانشاد آيات على  
الوقف مذهب لبعض العرب فان أنشدها منها أنشده على حقه من الأعراب وان أنشدها  
أنشده على الوقف من شرح شواهد المعنى للسيوطي (قوله إذا ورد بعدها منصوبا) فيه إشارة إلى  
جواز ورودها بعد ما مرفوعا لعدم تقدير ناسب (قوله ولولا رجال الخ) رزام براء مكسورة فرأى حتى  
من غير رأسة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حتى أيضا هو معطوف على رجال لارزام فيما  
يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجني وهرا عزة والشاهد في أو أسواق فانه  
منصوب بان مضمرة جوارا لعدم صحة تقدير أو باحد الطرفين إذ المعنى لولا رجال واساءة وعلمهم قال  
الغني منادى مرخم أي يا عظمه وبهذا التقرير يعلم ما في كلام البعض من الإيهام (قوله المرتب  
على اللفظ) أي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بان المقدرة لفظ أو التي لاحد الشيتين  
لاقتضاء الأول كون ما بعدها مصدرا مؤولا والثاني كون المعطوف عليه مصدرا كما المعطوف  
ليجانس الشيان اللذان أولا حدهما (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أي يتوهم ويحظ قبلها مصدر  
متصدا من الفعل السابق فلا يأتي قوله إلا حتى ولكن عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم



ليكون انتظار أو قدوم وتقدير لا قتل الكافر أو سلم ليكون قوله أو أسلامه (٢١١) وكذلك العمل في غيرهما الثاني ذهب

الكسائي إلى أن أو  
الذكورة ناصبة بنفسها  
وذهب الفراء ومن وافقه  
من الذكوريين إلى أن  
الفعل انتصب بالخافضة  
والصحيح أن النصب بان  
مضرة بعدها لأن أو حرف  
عطف فلا عمل لها وإنما كان  
عطف مصدر مقدر على  
مصدر متوهم ومن ثم لم  
اضماران بعدها الثالث  
قوله إذا يصلح في موضعها  
حتى أو الأحسن من قوله  
في التسهيل بعد أو الواقعة  
موقع إلى أن أو لأن  
لأن حتى معنيين كلاهما  
يصح هنا الأول للغاية مثل  
والثاني التعليل مثل  
كي فيشمل كلامه هنا نحو  
لأرضين الله أو يغفر لي  
بخلاف كلام التسهيل  
لأن المعنى حتى يغفر لي  
بمعنى كي يغفر لي وقديان  
لأن قول الشارح يريد  
حتى بمعنى إلى لا التي بمعنى  
كي لا وجه له وكذا العبارتين  
خير من قول الشارح بعد  
أو بمعنى إلى أو لأنه يوهم  
أن أو ترادف الحرفين  
وليس كذلك بل هي أو  
العاطفة كأم (و بعد  
حتى هكذا اضماران حتم)  
أي واجب والغالب في حتى  
حينئذ أن تكون للغاية  
نحو أن يرجع عليه ما كلف  
حتى يرجع اليه ما موسى  
وعلاقتها أن يصلح في  
موضعها إلى وقد تكون

وأنما قدوران الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا في نحو يخرج الحى  
من الميت ويخرج الميت من الحى على ما سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا أمما  
والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكون) بفتح اللام (قوله في غيرهما) أى غير  
المثالين المذكورين (قوله انتصب بالخافضة) أى مخالفة الثاني للدول من حيث لم يكن شريكاً في  
المعنى ولا معطوفاً عليه اهـ مع ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فإن الثاني خالف  
الأول في المعنى ولم يختلف الأعراب إلا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الأعراب (قوله  
أن النصب بان الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليه ولا يفصل بينهما وبين الفعل لأنهما حرف  
عطف وجوز الأخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لا زمن أن شاء الله تقضي حتى سبوطى (قوله  
ولكنها عطف) لعل الاستدراك لرفع ما توهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو  
الغالب (قوله متوهم) إنما كان متوهم لعدم آلة السبيل لفظاً وتقديراً (قوله ومن ثم) أى من أجل  
أنها عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم لم اضمار أن بعدها فيه أنه لا يتسبب عن عطفها  
مصدراً مقدر على مصدر متوهم لم اضمار أن ولا اضمارها إذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها  
مصدراً مقدر على أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعال للزوم بتجانس المتعاطفين  
في الصورة كما مر وبهذا علم ما في قول البعض تبعاً للشيخ الأول أن يقال ومن ثم أضرمت أن بعدها  
لأن عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم اضمار أن (قوله مرفوع إلى أن أو لأن) الصواب حذف أن فإن أو  
انما وقعت موقع إلى وحدها أو الواحدة اهـ دما يبنى أى لأنها لو كانت بمعنى إلى أن أو لأن  
لزم التكرار إذا انتصب بان مضرة بعدها على الراجح وقد يجب بأن المراد الواقعة مع المظهر  
بعدها موقع إلى أن أو لأن (قوله لأن حتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحتمالية بما حاصله  
عموم كلامه هنا وتوجه أيضاً بلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماميني  
(قوله بمعنى كي يغفر لي) ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا أنه يوهم انقطاع الأرضاء إذا حصل  
الفقران سم (قوله فانه يوهم الخ) أى إجماعاً فوياً إذا أصل الإيهام موجود في العبارتين أيضاً فإداه  
سم (قوله وبعد حتى) أى الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيئاً وأجازه  
بعضهم بانظرف والشرط الماضي والقسم والجار والمجرور والفعل اهـ سبوطى وانظرف متعلق  
باضمار الذى هو مبتدأ وهكذا ما متعلق أيضاً باضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا أو كيداً لأن  
معناه كالاضمار السابق في الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصر والخبر كما هو  
بان قول المصنف هكذا أحشو وأما خبر وقوله حتم خبر ثان جى به ليبيان وجه التشبه وعلى هذا  
فلا يكون في كلامه ترك كيداً لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه في نصب المضارع بما  
فقط (قوله والغالب في حتى حينئذ) أى حين أضرمت أن بعدها أن تكون للغاية هذا المخالف  
لقول الجاهل الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي اهـ وإنما تكون للغاية إذا كان ما بعدها غاية لما  
قبلها وللتعليل إذا كان مسبباً عما قبلها كذا في التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية  
فإنها بمعنى الفاء (قوله بكذا حتى تسر) للغاية هنا ممكنة أيضاً سم (قوله بمعنى الآن) الصواب  
استفاد أن لما تقدم قبل الآن حتى تكون معناها الاستثناء المنقطع وقال الدماميني سواء كان  
الاستثناء متصلاً أو منقطعاً وجعل الاستثناء في والله لأفعل حتى تفعل أى الآن تفعل متصلاً  
مفرداً للطرف إذا المعنى لا أفعل وقتاً من الأوقات الا وقت فعلك ويظهر أن للغاية ممكنة فيه وفي البيت  
الآخر منقطعاً إذا المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله  
انما كفى تبعاً للدماميني وابن الناطم لكن نظريه سم بان التي قبل حتى لا ينقطع عما بعدها  
بل هو ثابت مع بونه فكيف تكون غاية قنائل ولا تنافي بين كونها جارة وكونها بمعنى إلا أن عمل

للتعليل (بكذا حتى تسر إذا حزن) وعلاقتها أن يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلى أن كقوله

ليس العطاء من الفضول  
بماحة

حتى تجود وماله قليل  
وهذا المعنى على غرابته  
ظاهر من قول سيبويه في  
تفسير قوله والله لا أفعل  
الآن تفعل المعنى حتى أن  
تفعل وصرح به ابن هشام  
الخضراوي ونقله أبو  
البقاء عن بعضهم في وما  
يعلم أن أحد حتى يقول  
واظهار في هذه الآية  
خلافه وأن المراد معنى  
الغاية نعم هو ظاهر في قوله  
والله لا يدب شيخي باطلا  
حتى أيرمالكو وكاهلا  
لان ما بعدها ليس غاية لما  
قبلها ولا مسببا عنه

في نفيه كالكوفون  
الى أن حتى ناصبة بنفسها  
وأجازوا الظهار أن بعدها  
توكيدا كما أجازوا ذلك  
بعد لام الجود (ولو حتى  
حالا أو مؤولا به) أى  
بالحال (أو فعن) حقا  
(وانصب المستقبل) أى  
لا ينصب الفعل بعد حتى  
الا إذا كان مستقبلا  
ان كان استقباله حقيقيا  
بان كان بالنسبة الى زمن  
التكلم فالنصب واجب  
تحولا سيرن حتى أدخل  
المدنية وكالاته السابقة  
وان كان غير حقيقي بان  
كان بالنسبة الى ما قبلها  
خاصة فالنصب جائز  
لا واجب نحو

الجرئت مع افادة الاستثناء كتلا وحاشا اذا سرحها (قوله من الفضول) جمع فضول وهو الزيادة  
والمراد زيادات المال وهي مالا يحتاج اليه منه دما ميني (قوله على غرابته) أى مع غرابته (قوله  
حتى أن تفعل) فصرح المجتهد بقضي أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقول) أى الا أن يقول  
والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلم أن أحد في وقت الوقت أن يقول الخ (قوله وأن المراد  
معنى الغاية) أى عند انتفاء تعليلها الى وقت قولها ماذك واعترضه الدما ميني بان هذا وان أمكن  
لكن لا مرجع له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أى كون حتى بمعنى الا ظاهري  
قوله والله الخ والمعنى لا أنرك الاخذ بأشخي أى الحسين بن علي الا أن أقتل هذين الحسين أى  
لكن أقتل هذين الحسين فالاستثناء منقطع كما قاله الدما ميني ونقله في الجمع عن ابن هشام الخضراوي  
مقتضرا عليه وتصحح البعض تبع الشيطان كونه متصلا لان قتل الحسين أخذ بأشرا باطل لان المعنى  
حينئذ لا أنرك أخذ بأشخي الاقتل الحسين فتركوه فاسد ولا يصح كونها للغة لان المعنى عليه  
يمتد انتفاء ترك الاخذ بأشرا الى قتل الحسين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها  
للتعليل أى يقتضي الترك المذكور وتكون في قتل الحسين فتصحح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ  
خالد من أن حتى التعليلية هي التي ما بعدها مسبب عما قبلها لان ما بعدها حتى في البيت ليس مسببا عما  
قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما في تجويز الشئ وتبعه شيئا والبعض كونها للغاية  
وكونها للتعليل فكأن يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن علي هو  
ما ذكره بعضهم والذي قاله الدما ميني والشعبي والسيوطي أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين  
بلغه أن بني أسد قتل أبيه وأن المراد بشيخه أبوه (قوله حتى أير) بهمزة مضمومة فوحدة فراء  
أودال موحدة من أبيه الله أرباده أهلكه ومالك وكاهل فيسئلان من بني أسد قاله الشعبي (قوله لان  
ما بعدها) وهو قتل الحسين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بأشرا ولا مسببا عما قبلها بل  
هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية ثبت كونها استثنائية اذا تخرج حتى في البيت  
عن المعاني الثلاثة فاذا اتفق اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا  
يعنى التثني في كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا مرجوحا  
عدم رده مما أسلفناه فتنبيه (قوله أو مؤولا به) أى أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولا به  
(قوله أو فعن حقا) لان نصبه بتقدير أن وهي للاستقبال والحال بنافية (قوله وانصب المستقبل)  
أى وجوب ان كان الاستقبال حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم وجواز ان لم يكن حقيقيا  
بان كان بالنسبة الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذي لم يؤق بالحال كما قاله سم لجوب رفع  
المستقبل المؤول به وانما شرط في نصب المضارع استقباله لان نصبه بان المضمر وهي تخصه  
للاستقبال (قوله الى زمن المتكلم) أى بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكالاته السابقة) وهي  
ان يبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثاني فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان  
بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزوال وقول الرسول  
في الآية الا تسميه والجواب أن قوله تعالى قالوا ان يبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم  
وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة  
الى زمن التكلم بالمحكى لانه المعبر في المحكى بخلاف ما في الآية الا تسميه فانه ليس حكاية لكلام  
آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه زمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن  
ما كان حكاية كلام ينظر فيه زمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام  
ينظر فيه زمن الاخبار لانه (قوله بالنسبة الى ما قبلها) أى زمن الفعل قبلها قال سم أى ولم يكن الحال  
حقيقة بل ليس ما يأتي أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو

سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصه أي لا بالنسبة إلى زمن التكلم (قوله  
ورلوا) أي أرفعها راجعا شديدا شديدا لرلله (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعاعا دما مبي (قوله  
فان قولهم) أي الرسول الذي أموا معه (قوله إلى زمن قص ذلك عابسا) أي زمن حكم حمريل  
بالأسماء وهو زمن رولها أي لانه ماص انطرا إلى زمن القص (قوله على تاوله الخلل) بان صدر  
القول المصاص واقعا في الحال أي في زمن التكلم لا في وقت ما ربه العجفة وكانا قيل حتى حار  
الاس أن الرسول ولدين أموا معه يقولون (قوله على تاوله بالمسح) بان حار وأهمل  
الحال عارموب على التول بيلرم اسمه إلى التول على ما يشاء انما الشرح (قوله فالأول الخ) ع رة  
الدما مبي قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى رادة الاحاد بوقوع سبب الرل في حال الدخول  
الاول على وجه الحقيقة والاني على حكمه لالحال المراد مع ذلك الا عدم حركته وهو  
القول عن الرل ومن صب فعلى اراده الا حار بوقوع شي واحد عرو رل وال احر  
متر او قوعه مع حصول رل وهو التول وبس فيه احاد بوقوع القول كما في رواية الخ  
كان الوقوع الثاني بس الامر ولكن به دليل آخر لاه هذه لقراءة بوقوع القول  
قراءة الرفع لان اشتراط كالاتين وانما هذا قول بوقوع في قراءة اصب يكون بوقوع  
لو قدر واقعا كان حاله على وجه الحقيقة لاه به بوقوع على اصب يتحد هل أن يكون  
حين معني إلى وان يكون معني كى وعلى الرفع ح حرف الداء ه (قوله بالدخول في الرسول) ب  
رس التكلم والمصاص فرض حاصلا في الحال ولو قال القول بدل الدخول في الرسول لكان الرفع  
(قوله فهو) أي القول حال بامسه إلى ذلك الحال أي عمار ذلك الحال وهي عند مصافهم القول  
من التكلم (قونه والثاني بقدر الخ) فرض هذا الداء كان العمل فدمعنى وهل بال  
فيما اذا كان العمل حال حقيقته وقد قال انه فيه أولوى وأقرب إلى عدم ارادته من  
المناسي به بل أن وجوب الرفع في الحال حقيقة ما تزل بالنسبة فعل وفي كلام الرسي والحي  
ما يوافقه لكن محالته ظاهر في المعنى وظاهر قول الدما مبي في شرح اسم لم لمخص مسألة  
أنه هل طرقي أن يقال ان صلح المصارع به هذا لوقوع المصاص بوقوعه شوح قول الرسول مار  
فيه الرفع والصب والاقاب كان صر الرفع أو صر الصب اه أفه سم (قوله نعم  
عليه) أي القول هو أن العمل مسبق بالنسبة إلى ذلك الحال أي ما عمار ذلك الحال هي بغير  
اصافهم بالعزم من التكلم على اقول (قوله والرفع حيد احب) ما لم يدل بالمستعمل الأريل  
السائق على ما فيه (قوله أر أو لا يجوز) يقول الخ ونحو سرت حتى أدخلها بوقوعه لا سرت حتى  
من الدخول وحاصلها أن يكون المناسي أو المستعمل قدرانه ووجوب في الحال اه دما مبي يعلم  
أن من الحال المقدرة بتقدير المستعمل حاصرا سم (قوله والرفع حيد احب) ما لم يدل بالمستعمل الأريل  
لان رفع المؤول بالحال واجب كقَالَ المصنف وأشار ح سار لوقوعه حالا وهؤلاء أي بالحال  
ار من حقا اه والذي مر اعما هو حوار الرفع والصب اذا كان الاستقبال بامسه إلى زمن العمل  
فقبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت في المعنى وشرحه  
للدما مبي انصرح بان المصارع اذا كان للحال المحكيه تخم دفعه لان اصب بان ما قد قص  
الحكاية وأن محل نصبه اذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد الا طر هذا وقال انه يوطى حكي الحرى أن  
من العرب من يصب حتى في كل شيء قال أنوجان وهي اعشاده (قوله أن يكون مدام) دلها  
أي ليحصل الرط معني ويؤخذ من كلامه بعد أنه لا يمدن وقوع السبب حارما (قوله وما سرت ح  
أدخلها) نعم ان اتفص التي نحو ما سرت الا بوماح أدخلها حار الرفع لعدم انقضاء السببه واما  
فلماسرت حتى أدخلها فان أردت نبي السير وهو الاغلب في كلامهم وجب المص و ان أردت

ورلوا حتى يقول الرسول  
فان قولهم اما هو  
الزلزال لا لظن بال  
ر من قس ذلك عليه ولرفع  
وهو أرفع على أرله  
الحال واحد وبه هو  
فيه على تاوله بالمسح  
لأنه انما انصاف لمحر  
عه وهو الرسول ولدين  
أموا معه الدخول في  
الدخل فهو حال بامسه  
ان لا بالحال الثاني بغير  
نصفه باعزم عليه وهو  
القول بامسه إلى ذلك  
الحال ولا يرفع العمل  
به دما مبي الا علالته  
شروطه الأريل أن يكون  
حالا محققه نحو سرت  
حتى أدخلها إذا قلت ذلك  
وت في حابه الدخول  
الرفع حيد واجب أو  
أو لا بحر حتى يقول  
رسول في دواء نافع و لرفع  
حيد ر كاه الثاني  
أن يكون سندا عما قلها  
بمعنى الرفع شولا سبر  
ح طلح الشمس وما سرت  
حتى أدخلها أو أمرت حتى  
تدخلها لان انقضاء السببه  
أما الأول فلا نطالع  
الشمس لا يقرب عن  
السير وأما الثاني فلا  
الدخول لا يستبعد  
عدم لسيير وأما الثالث

فلان السبب لم ينفق ويحوز الرفع في أمم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها إلا أن السير محقق وأما الشك في حين الفاعل  
أوفي عين الزمان وأجاز الأخص (٣١٤) الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابيا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام

بأسره لا على ما قبل حتى  
خاصة ولو عرفت هذه  
المسألة بهذا المعنى على  
سبيل ما يمنع الرفع فيها وأما  
منه إذا كان النفي سادحا  
على السبب خاصة وكل  
أحد يمنع ذلك الثالث أن  
يكون فضله فيجب للنصب  
في نحو سيري حتى أدخلها  
وكذا في كان سيري أمس  
حتى أدخلها إن قدرت  
كان ما قصة ولم تدرك انظر في  
نحوها اهـ في تنبيهات  
الأول نحو حتى في  
الكلام على ثلاثة أقرب  
جاءة وعاطفة وقد مرنا  
وابتداء أي حرف تبتدا  
بعدهما على أي تبتدا  
قد دخل على الجمل الأسمية  
كقوله

فما زالت القتلى تمج دماها  
يدجلة حتى ما دجلة أشكل  
وعلى الفعلية التي فعلها  
مضارع كقوله يفشون  
حتى ماتهم كلامهم وقراءة  
نافع حتى يقول الرسول  
وعلى الفعلية التي فعلها  
ماض نحو حتى عفوا وقالوا  
وزعم المصنف أن حتى  
هذه جارة ونوزع في ذلك  
الثاني إذا كان الفعل  
حالاً أو مؤولاً به فحتى  
ابتدائية وإذا كان  
مستقلاً أو مؤولاً به فهي  
الحارة وأن مضرة بعدها  
كما تقدم والثالث علامة

التقليل جازا الرفع على ضعف نقله شيئا عن الرضى ثم رأيت الدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم  
يتحقق) أي للاستفهام عنه فالرفع لم يتحقق وقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح  
أفاده في التصريح (قوله وأجاز الأخص الخ) قال الرضى نفعاً عن الأخص إلا أن العرب لم تسلكم  
يقال الدماميني والذي يظهر إجراء ما قاله الأخص في الاستفهام أيضاً إن بقدر الكلام خالفاً عن  
الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لا سرت  
سرت حتى تدخلها فشكلت أنت في سرت الخبر فتقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أي  
هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اهـ (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنا  
لأدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أي لوجود الشرط لأن عدم السير يتببع عنه عدم الدخول أي فلا  
خلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضله) لثلاثين المبتدأ بالآخر لانه إذا رفع الفعل كانت حتى  
حرف ابتداء فالجمله بعدها مستأنسة تصریح (قوله فيجب النصب في نحو سيري الخ) ينبغي ما لم يتم  
الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر أو إلزام يجب اهـ سم أي وقامت قريبته على التقدير (قوله إن قدرت  
الخ) وإن قدرت كان تامة أو قد رانظر وهو أمس خبر جازا الرفع لأن ما بعده حتى فضله (قوله  
على ثلاثة أقرب) أي كائنه على ثلاثة أقسام من كينونة الجمل على المنفصل أو الجنس على  
الانواع فإبدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أقرب يصح وإن كان بحيث لو أنسقط المبتدأ  
منه سار التركيب غير مألوف فتدبر (قوله جارة) وهي ثلاثة أقسام غائبة وتعليقية واستثنائية كما  
تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفي التنبيه الثالث أن الابتدائية  
ليست غائبة والذی في المعنى وشرح جمع الجوامع للمعنى أنها غائبة أي غير جارة (قوله أي حرف  
تبتدا بعدهما الجمل) فالابتدائية هي الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فما زالت القتلى الخ) نفع  
أي تغدق ودجلة بكسر الدال نهر العراق والأشكال الأبيض الذي يتخالطه حرة اهـ زكريا وقوله  
بكسر الدال أي وفصلها (قوله يفشون) يعني عجة مبنی للجهول أي يؤتون وهم من هزم من باب ضرب  
أي صوت كذا في المصباح أي حتى ما قصوت على الضيوف لكثرة ما أضافها بأثار القرى  
يصف قوماً بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أي الداخلة على الماضي نحو حتى عفوا  
كفي حواشي زكريا وقوله جارة أي له صدر المنبسط من أن مضرة والفعل (قوله وبعدها) هي فاء  
السمية أي التي قصد بها اسمية ما قبلها لما بعدها بقريته العدول عن العطف على الفعل إلى  
النصب وقوله جواب في أو طلب سمى جواباً لأن ما قبله من النفي والطلب المحضين لما كان غير ثابت  
المضمر أشبه الشرط الذي ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعده الفاء كالجواب للشرط قال الحقيقد  
وسواء النفي بالحرف كما والفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفي كالنفي نحو قلنا تأتينا  
فقد تناور بماني بقدر نصب الجواب بعدها نحو قد كنت في خير فتعرفه قاله السيوطي ويزاد خامس  
وهو التشبيه المراد به النفي كاسيذه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام بقبيل النفي  
بالمحض بأنه يخرج تالي التقرير نحو أولم يسروا في الأرض فتكون لكن في العمدة وشرحها أن تالي  
التقرير لا ينصب جوابه وفي التوضيح أن ما احتز عنه بتقييم النفي بالمحض النفي التالي تقريراً نحو  
ألم تأتينا فاحسن إليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي قال خالد فثبت أن الاستفهام التقريري يتحقق  
ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوباً فإعراة سورة النفي وإن كان  
تالياً تقريراً أو لا ينصب جواب الاستفهام اهـ وقال في المعنى ولكون جواب الشيء مبياعه امتنع  
النصب جواباً للاسفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة لأن

كونه حالاً أو مؤولاً به لا يوجب جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبياً عما قبلها اهـ  
(و بعد فاجواب في أو طلب محضين أن وسرها حتى نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها وسرها حتى مبتدأ وخبر

في موضع الحال من فاعل  
نصب و بعد متعلق  
نصب يعني أن أن نصب  
الفعل مضمرة بعدفاء  
جواب أني في لا يقضي  
عليهم فهو قول أو جواب  
طالب وهو إما أمر أو نهي  
أدعاء أو استفهام أو  
عرض أو تخصيص أو قرن  
فالامر فهو قوله \* بأنني  
سيري عن نفسي سيرا \* إلى  
البيان فاستريحا والتهني  
شعولا فتعروا على الله كذبا  
فيحسبكم بعذاب وقوله  
\* لا يتخذ علم ما ثوروا  
قد تـ \* تـ رآته فيحق الحزن  
والندم \* والدعاء بخور بنا  
أطمس على أموالهم  
واشد على قلوبهم فلا  
يزمنوا حتى يروا العذاب  
الاليم وقوله رب وقضى فلا  
أعدل عن حسن الساعين  
في خير سن وقوله فيارب  
يجل ما أؤمل منهم \* فبدأ  
مقرور وشبه معر  
والاستفهام نحو فهل لنا  
من شفعاء فيشفعوا لنا  
وقوله هل تعرفون لباناتي  
فارجوان \* تنفي فيريد  
بعض الروح للبعد  
والعرض نحو قوله يا ابن  
الكرام ألا تدفون قسما  
قد حدثوا قسارا \* لكن جمعا  
والخصيص في شمولوا  
آخرين إلى أجل قريب  
فاصدق وأكون من  
الصالحين وقوله \* لولا

روية أنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض بل سببه نفس أنزال الماء بخلافه في آية أولم يسيرا  
لأن السير في الأرض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اه بإيضاح من الشنبى وعليه فيكون في النقي  
التالي تقريرا تفصيل لكن لتعليل خالدهم راعاه صورة النقي أو الاستفهام قد يقضى جواز النصب في  
آية ألم تر فعل المراد من أعاتم أشد رذا أو هو موافقة لقول حكاه في المعنى ورده أن النصب في الآية  
جائز عريه كافي آية أولم يسيرا ولكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصح باب مجتري بوافق هذا  
القول قول الهم مع لافرق في النقي بين كونه محضاً نحو لا يقضى عليهم \* فهو قول أو لا بان نقض بالآخر  
ما تاتينا فحدثنا لا يجبر أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى فهو ألم تاتينا فحدثنا أو يجوز في هذا  
الجزء والرفع أيضا اه ملخصا قائل واعترض سم تقييد الطلب بالمحض بأنه بوجه رجوعه لكل  
أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والتهني والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون فعل صريح  
في ذلك (قوله في موضع الحال) أى أو معترضة (قوله و بعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا  
من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعد ما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فهو قول) أى لا يحكم عليهم  
بالموت فهو قول أى لا يكون قضاء عليهم موت لهم لا تنافا السبب بالنفاس فيه وهو القضاء به وانما  
قد رواه هذا التقدير فيه وفيما يأتى لاقتضاء أن المقطرة كون ما بعد انفاء مصدرا ولا يصح عطف  
الاسم على الفعل إلا في نحو يخرج السلى من الميت ويخرج الميت من السلى كما تقدم فلا بد أن يكون  
المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كافي المعنى من العطف المدعى  
بالعطف على المعنى والعطف على التوهيم فاعرفه في قول شيخنا والبعث استمررا بقول الشارح  
بعد على \* معنى ما تاتينا فحدثنا أى لا يقضى عليهم ميتين نظرا لتصريحهم بأن ما بعد انفاء مسبب عما قبلها  
فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد بالقضاء بالموت تعاقب  
الارادة به تغييرا في الال والموت مقارنة وجودا متأخرا به فندبر (قوله أما أمر الخ) أى أخرج كما  
يأتى فالجمله مع النقي المتقدم تسعة مجموعة في قول بعضهم

مر والله ادع وسل واعرض لحضهم \* تم وارج كذا النقي قد كلا

والفرق بين العرض والتخصيص أن الأول الطلب بلين ورفق والثاني الطلب بحث وازعاج (قوله أو  
استفهام) أى باى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك  
أى متى تسير (قوله بأنني الخ) نافي مخم ناقة والعنى يقتضين ضرب من السير أى ليكن منك سير  
فاستراحة وكذا يقال فيما يأتى (قوله فيحسبكم) يضم الياء وكسر الخاء أو يفتحهما أى يملككم (قوله  
لا يتخذ علم ما ثوروا الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والاثاث الوراث فإدانت الواو تاء وتعمل معنى  
وان قد تـ رآته أى وان تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فإنه لا ينفع (قوله سنن)  
بفتح نين أى طريق (قوله فيسد فأقروروا الخ) المقرور بانقاف البردان والممرل العادم للقوت (قوله  
لباناتي) جمع لبانة يضم اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لأن الارتداد مرتب على الرجاء  
وفلا يتحقق المرجو (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقضى وأكن بالحزم عطف فاعلى عمل  
فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرور بالفاء معها في محل جزم يجعل المصدر المسبب بول من أن  
وصلتها مبني أحذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى ان آخرتى فتصدقى ثابت وأكن وضعفه في  
المعنى قال والتحقيق أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط انفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على  
المعنى أى العطف المحفوظ فيه المعنى لأن المعنى آخرى اصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف  
على التوهيم أى نادى على الثانى مشى في الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفي التسهيل فقال وقد  
يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الحزم اه قال الامامى كقراءة أبى عمرو لولا  
آخرتى إلى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال والحزم في ذلك على توهيم بتقدير سقوط انفاء (قوله لولا





وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر مخصوصه فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكو تافينام الناس ونحو  
 وزقني الله ما لا فائقه في الخبر فلا يكون لشي من ذلك جواب منصوب وسياق التنبه على خلاف في بعض ذلك في تنبيهات في الاول  
 مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فياكل الاطعامه قال ومنه قول (٢١٧) الشاعر وما قام منا قائم في ندنا

فينطق الابا بالنبي هي  
 أعرف وتبعه الشارح في  
 التمثيل بذلك واعترضهما  
 المرادى وقال ان النفي  
 اذا انتقض بالا بعد الفاء  
 جاز التنبه نص على  
 ذلك سيويه وعلى النصب  
 أشد فينطق الابا بالنبي  
 هي أعرف • الثاني قد  
 تضر أن بعد الفاء الواقعة  
 بين مجزوي أداة شرط أو  
 بعدهما أو بعد حصرا غا  
 اختيارا نحو وان تاتي  
 فتغن الى كافك ونحو  
 متى زرني أحسن البك  
 فأكرمك ونحو اذا قضى  
 أمر أو لما يقول له كن  
 فيكون في قراءة من نصب  
 وبعد المصدر بالا والخبر  
 المثبت الخالي من الشرط  
 اضطرارا نحو ما أنت الا  
 تاتي فتغن ثناء ونحو قوله

وجهي قصد الجواب في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقتضي عليهم فيقولوا أي فكيف  
 يقولون ويعتبر أن يكون على الثاني يعني الاول في كلام الشارح اذ يمنع أن يقتضي عليهم ولا يقولوا  
 اه وهذا أيضا يكرر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهم في الآية أي لا يقتضي عليهم ميتين  
 (قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محض الانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع  
 للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فتشكل أفاده سم (قوله  
 أو بالمصدر) أي الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب  
 ينصب ما بعده سيوطي (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان  
 حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اعراب فكان  
 ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر اي اكتف به ومن  
 قبيل رزقني الله ما لا الخ (قوله في ندنا) الذي مجلس القوم ومحدثهم ومناسبة قائم زكريا قوله  
 جاز التنبه اي والرفع كافي النكت وانما جاز التنبه لان الانتقاض انما جاء بعد استحقاق  
 الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاءني أحد الا زيدا فأكرمه فان جعلت انهاء لاحد  
 نصبت لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وان جعلتها الزيد رفعت تأخره عنه في التقدير  
 (قوله قد تضر ان الخ) سيد كره المصنف في الجواز بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقتصر الخ  
 وهنالك بسطه (قوله ونحو اذا قضى امر الخ) انما لم يجعل منصوبا في جواب كن لانه ليس هنالك  
 قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعاقب القدرة فخير اوجودا شي ومما سيباتي عن ابن هشام من أنه  
 لا يجوز توافق الجواب والمجاب في الفعل وانما على بل لا بد من اختلافهما فيهما ارفي احدهما افلا  
 يقال قم وتقم وبعضهم جعله منصوبا في جوابه نظر الى وجود الية في هذه الصورة ويرده ما ذكرناه  
 عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للأمرين قبله فقوله نحو ما أنت الخ نظير للعارض في الشعر لا مثل  
 (قوله يلحق بالنبي التشبيه الخ) وفي التسهيل وشرحه للدمامي من انصه ورجعنا في بقده نصب الجواب  
 بعد هذا كذا ان سيده صاحب المحكم وحكي عن بعض النحاة قد كنت في خير فتعرفه يريد  
 ما كنت في خير فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) أي ما قائم الزيدان فليس المعترف في غيرهما مجرد  
 المغارة (قوله بالمخالفه) قال الفارسي لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه انما في او طلب فلما  
 خالفه في المعنى خالفه في الاعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو وقد خالف  
 الثاني الاول في المعنى ولم يخالفه في الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفي او لا طلبا (قوله الى ان  
 الفاء هي الناصبة) عبارة الفارسي وعن الجرمي النصب هنا بالفاء والواو وزيادها ما عاطفان وحرف  
 العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على  
 سببه نحو ما زيد فتكرمه ياتيها واجازة الكوفيين اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز  
 تقديم جواب الشرط على الشرط دما ميني (قوله لكنها الخ) استدر الخ على قوله عاطفة دفع به توهم  
 انها عطف صريح على صريح (قوله عطف مصدر الخ) استشكله الرضي بان فاء العطف  
 لا تكون للسمية الا اذا عطف جملة على جملة واختاره جعلها للسمية فقط لا للعطف قال وانما  
 نصبوا ما بعده تنبيه على تبيينه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما  
 قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعده انشاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة

(٢٨ - صبان ثالث) الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندى قلت وهو عندى جائز والله أعلم هذا كلامه مجزوفه

الرابع ذهب بعض الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفه وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة كما تقدم في او والصحيح  
 مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تاتي فتغن

ما يكون منك اتيان  
فصدت وكذا بقدر في  
جميع المواضع الخامس  
شروط التسهيل في نصب  
جواب الاستفهام ان لا  
يضمن وقوع الفعل احترازاً  
من نحو ولم ضرب زيد  
فيما زيد لان الضرب  
قد وقع فلم يمكن سبب صدور  
مستقبل منه وهو مذهب  
ابي علي ولم يشترط ذلك  
المغاربة وحكي ابن كيسان  
ان ذهب زيد فنتبعه  
بالنصب مع ان الفعل في  
ذلك محقق الوقوع واذا لم  
يمكن سبب مصدر مستقبل  
من الجملة لم يستكنه من  
لازمها فالتقدير ليس  
منك اعلام بذهاب زيد  
واتباع منا (والواو كالتا)  
في جميع ما تقدم ان  
تقدم مفهوم مع) اي يقصد  
بها المصاحبة (كلا يمكن  
جلد او تظهر الجزع) اي  
لا تجمع بين هذين وقد سمع  
النصب مع الواو في خمسة  
مما سمع مع الفاء الاول  
التي نحو ولم يعلم الله الذين  
جاهدوا منكم ويعلم  
الصابرين الثاني الامر  
نحو قوله  
فقلت ادعي رادعوان ادي  
لصوت ان ينادي داعيان  
الثالث الهمي نحو قوله  
لانه عن خلق وناتي مثله  
عار عليك اذا فعلت عظيم  
الرابع الاستفهام نحو

اي اوصفة على صفة كإيانه في باب العطف والجماعة دفع الاستشكال عن المحصور والحق المصادف  
بالجمل والصفات (قوله وكذا بقدر في جميع المواضع) يؤخذ منه انه يشترط في النصب ان يتقدم  
على الفاء ما يتصل به مصدر من فعل او شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطي يشترط ان لا يكون  
المتقدم جملة اسمية خبرها جامدا فان كان نحو ما انت زيد فسكرمك امتنع النصب وتعين القطع  
او العطف والرفع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية  
اه ومراده بالقطع الاستئناف وقال في مثل آخر يتعين الرفع في نحو هل اخوك زيد فسكرمه  
بجواب نحو في الدار زيد فسكرمه او زيد منافس كرمه لنيابة الجار والمجرور من باب الفعل (قوله  
وقوع الفعل) اي في الزمن الماضي (قوله فالتقدير) اي في المثال الثاني واما التقدير في الاول فيمكن  
منك اعلام بسبب ضرب زيد فجاء ذلك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) اي يمكن ذهاب زيد لان  
المكان هو المحلول المسؤول عنه (قوله والواو كالتا) الحق الكوفيون به ما تم في قوله صلى الله عليه  
وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغسل منه وضعف بانه يصير المعنى على النصب النهي عن  
الجمع بين البول والاعتسال فيقتضي ان البول في الماء الدائم لا يغسل منه غير داخل تحت النهي  
وليس كذلك واجاب في المعنى بان اعتبار المفهوم محله اذ لم يصد عنه دليل والدليل هنا قام على  
انعائه وجوز ان ماثل وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف والا لزم عطف الخبر على  
الانشاء ويؤخذ من هذا ان ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب وصف المباني قاله الدماميني  
(قوله ان تقدم مفهوم مع) اي مع العطف فلا ينافي ما صرحوا به من انه عاطفة مصدر مقدر اعلى  
مصدر منوهم قال في المعنى ويسمى الكوفيون هذه الواو او الصرف اه وخالف الرضي في كون  
الواو التي ينصب المضارع بها عاطفة فقد قال لما تصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا  
المضارع بعدها فيكون الصرف عن سائر الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست  
العطف فهي اذن امارا والحال واكثر دخولها على الاسمية والمضارع بعدها في تقدير مبتدأ  
مخدوف الخبر وجواب المعنى ثم واووم وقيام ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما معنى مع اي مع قيامي  
كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر  
على مصدر متصل من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكون قيام منكم وقيام مني لم يكن فيه تنصيص  
على معنى الجمع اه واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سدثنى  
مسدده بان ذلك لكثرة الاستعمال (قوله اي بقصدهم المصاحبة) اي لا التشريل بين الفعلين ويؤخذ  
من كلامه ان النصب بعده ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه  
وقولهم الواو تقع في جواب كذا في نفسه تجوز ظاهر افاده زكريا عن المرادي (قوله جلدا) الجلد من  
الرجال الصلب القوي على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم  
يصبروا على ما اسابهم وطعموا مع ذلك في دخول الجنة مع ان الطمع في ذلك انما ينبغي اذا اجتمع مع  
الجهاد الصبر والمعنى بل حسبتم ان تدخلوا الجنة ولم يكن الله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم اي ولم  
يجتمع علم بجهادكم وعلم بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم  
غير الواقع واقعا جهل واذا اتنى عنه تعالى هذا العلم اتنى عنه العلم المصاحب له فلا ينافي هذا  
ما قررود من تعاقب علمه تعالى بالمعذور لان معنى تعلقه بالمعذور انه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله  
فقلت ادعي) اسأله ادعوى يضم العين فلما حذفت الواو لا لتفاتها ساكنة مع الباء بعد حذف حركة  
الواو استئقالاتها كسرت العين لمناسبة الباء ويجوز في الهمزة الضم نظرا لضم العين في الاصل  
والكسر نظرا لكسرها الا ان افاده الاسقاط على ابن عقيل وقوله ان ادي من السدى يفتح  
النون والادال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام في صوت زائدة بين المتضامين

قوله أن يثبت ريان الجفون  
من الكرى • وايت  
مثل بليدة المسموع • وقوله  
المالك جاركم ويكون بيني  
وبينكم المودة والأخاء  
• الخامس التثنية نحو يا ليتنا  
نزد ولا تكذب يا ليت ربنا  
ونكون من المؤمنين في  
قراءة حزة وحفص وقس  
الباقى قال ابن السراج  
الواو ينصب ما بعده في  
غير الموجب من حيث  
انصب ما بعده الفاء وإنما  
يكون كذلك إذا لم يرد  
الاشتراك بين الفعل  
والفعل وأردت عطف  
الفعل على مصدر الفعل  
الذى قبلها كما كان في  
الفاء وانضمت ان وتكون  
الواو في هذا المعنى مع فقط  
ولا بد مع هذا الذي ذكره  
من رعاية أن لا يكون  
الفعل بعد الواو مبتدأ على  
مبتدأ المحذوف لانه متى كان  
كذلك وجب رفعه ومن ثم  
جاز في ما بعد الواو من نحو  
لأنما كل السمك وتشرب  
اللين ثلاثة أوجه الجزم  
على التشريك بين الفعلين  
في النهى والنصب على  
النهى عن الجمع والرفع  
على ذلك المعنى ولكن على  
تقدير وأنت تشرب اللين  
في الخلاف في الواو  
كالخلاف في الفاء وقد تقدم  
(وبعد غير التثنية جزمًا  
اعتمد جزمًا مفعول به  
مقدم أى اعتمد الجزم

على ما يؤخذ من العنى ولا حاجة إليه لعمدة كون المعنى ان أبعد ذهاب الصوت كما قاله الدماميني  
والشمسي (قوله أن يثبت الخ) التاء في الفعلين لام الكامة والخطاب في الاول مستفاد من تاء  
المضارعة والتكلم في الثاني من التاء كيف ضم التاء من تيت وهو للخطاب  
وقتها من آيت وهو لانه تكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعاره  
له بالكاتب وريان تخييل والباء في بليدة المسموع عني في بليدة المسموع كناية عن بليدة الشهر (قوله  
المالك جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقديم ما فيه (قوله في قراءة حزة وحفص) ينصب نكذب  
وتكون ورافقه ما ان عامر في الثاني (قوله وقس الباقى) وهو الدعاء والعرض والتخصيص والترجي  
وقال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بما عاين (قوله في غير الموجب) أى غير الخبر المثبت  
وغيره هو التثنية والطلب وقوله من حيث الخ من معنى في وهو كما قاله شيخنا يدل من غير الموجب أى  
في الامكنة التى ينصب فيها ما بعده الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسميع الماعطوف أن والفعل  
المؤنولان بالمصدر ولكن لما كان الموجود في اللفظ بالفعل فقط اقتصر عليه وهو هذا يعلم من كلام  
العض (قوله معنى مع فقط) أى للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والافهى للعطف أيضا كما سبق  
وكايدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج  
وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها اه زكريا أى فليس زائد على كلام ابن السراج  
كما يقتضيه كلام الشارح بقى أن رفع ما بعده الواو استئنافا لباحته بعد النهى عما قبله لا يتوقف على  
تقدير مبتدأ الفاء الداعى الى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغنى أجرى ابن مالك ثم  
يجرى الفاء والواو بعد الطلب فجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا ييوان أحدكم في الماء الدائم الذى  
لا يجرى ثم يغسل فيه ثلاثة أوجه الرفع تقديره ثم هو يغسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف  
على موضع قول النهى والنصب بان مضرة مانصة تقديره وليس لأجل كونه متعينًا وإنما هو لتحقيق  
كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النخاة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين  
في النهى) أى على النهى عن كل منهما كما عبر به في المعنى وغيره قال الدماميني ولما فيه نظر إذا لموجب  
لتعين أن يكون المراد النهى عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا إذا  
قلت ما جاء في زيد وعمرو واحتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال وان المراد نفي اجتماعهما في وقت  
الجمعيه فاذبحى بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول فكذلك إذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق  
النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بالاول ولا فرق في ذلك بين  
الامم والفعل قال الشمسي يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافي  
احتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أى بناء ما بعده الواو على مبتدأ محذوف ولا  
موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الإشارة  
الى النهى عن الجمع لانه يمنع منه كون الإشارة للبعد وكون الرفع على النهى عن الاول والباحة  
الثاني لأعلى النهى عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا الوجه للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو  
لحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المعنى نقل هذا عن ابن الناطم ومبحث فيه وعبارته وان رفعت  
فالمشهور أنه نهى عن الاول والباحة للثاني وأن المعنى ولك تشرب اللين وتوجيهه أنه مبتدأ أنف فلم  
يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كعنى وجهه النصب ولكنه على تقدير  
لأنما كل السمك وأنت تشرب اللين اه وكأنه قد راد الواو للحال وفيه بعد ذلك خولها في اللفظ على  
المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم ادعوا لكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله  
وبعد غير التثنية) قال السيوطى نقل عن ابن هشام ينبغي أن يستثنى أيضا والتثنية في نحو فلو أن لنا  
كرة فتكون ووجهه أن اشراجا التثنية طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير التثنية هو

(ان تسقط الفا والجزاء قد قصد) أي انفردت (٢٢٠) الفاء عن الواو بان الفعل بعدها يجوز عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء.

وذلك بعد الطلب بانواعه  
كقوله فتقابلت من  
ذكرى حبيب ومنزل \*  
وكذا بقية الأمثلة أما التقى  
فلا يجوز جرأه لانه  
يقتضى تحقق عدم الوقوع  
كما يقتضى الإيجاب تحقق  
الوقوع فلا يجوز بعده  
كما لا يجوز بعده الإيجاب  
وبذلك قال وبعد غير التقى  
واحتز بقوله والجزاء قد  
قصد عما اذ لم يقصد الجزاء  
فانه لا يجوز بل رفع  
أما مقصوداه الوصف  
فخوشتى مالا أنفق منه  
أو الحال أو الاستئناف  
ويحتمل ما قد قوله تعالى  
فاضرب لهم طريقا في البحر  
يسا لتخاف دركا وقوله  
كروا الى حزنكم نعم وروى ما  
كما تنكرالى أو طأها البقر  
تنبهان في الاول قال في  
شرح الكفاية الجزم عند  
استعري من انشاء جاز  
ما جاع \* الثاني اختلف في  
جازم الفعل حيث قد قيل  
ان لفظ الطلب ضمن معنى  
حرف الشرط فجزم واليه  
ذهب ابن خروف واختاره  
المصنف ونسبه الى  
الحليل وسيدويه وقيل ان  
الامر والنهي ياقبها نابت  
عن الشرط أي حذف جلة  
الشرط وأثبت هذه في  
العمل منها ما جازمت وهو  
مسذهب الفارسي  
والسيرافي وابن عصفور

الطلب (قوله ان تسقط الفا) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق الوجود  
(قوله والجزاء قد قصد) بان قد مره مسديا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن  
عمل الشرط اه نصريح والواو في الجزاء قد قصد حاله (قوله وكذا بقية الأمثلة) نحو لا تعص  
أعبد ذلك الجنة ويارب وفتنى أعلم وعمل تزورنى أرضك وليست لى مالا أنفقته وألا تنزل نصب خيرا  
ولو لا تحبى \* أكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا يجوز جرأه) أي على الصحيح خلافا للزجاج  
كما في النوع (قوله كما لا يجوز الخ) فيه حل اشئ على نقيضه (قوله أما مقصوداه الوصف) يتعين  
ان كان قبل الفعل تنكرة لا تصح لحيء الحال منها نحو فبلى من لذلك وليا يرتنى في قراءة من رفع  
والمراد ان العلم والنبوة فلا اعتراض بخلاف الارث موت محبى في حياة ذكر يا عليم الصلوة  
والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم في خوضهم يعلمون فان كان قبله تنكرة  
نصح لحيء الحال منها احتمال الوصفية والحالبة نحو أكرمكم شخصا من العلماء بقرأ وبهذا  
التقرير يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الأيها م (قوله ويحتملها) أي الحال والاستئناف  
ومما يحتملها قراءة ابن ذكوان وألقى ما في عينك تلقف بالرفع قال الدمامسى وقوله تعالى خذ من  
أهوالهم صدقة تظهرهم يحتمل الامر من المذكورين والتبع أيضا (قوله كروا الى حزنكم الخ)  
استكرار الجوع وبابه رد وحزنكم تنكية حرة وهى أرض ذات بحارة سوداه مختار (قوله جازما جاع)  
أي وانما الخلاف في عامه كما قال الثاني اختلف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة  
أقوال على الاولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب لأنه على الاول تضمنه معنى حرف  
الشرط وعلى الثاني لنباته عنه وعلى الاخيرين يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن  
أسماء الشرط انما جازمت لذلك اه تصریح ونوقش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو  
غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي النوع أن ابن عصفور رد هذا القول بأنه يقتضى كون  
العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأجابا بان في تضمنه انشئ مثلا معنى ان تأتني تضمن معنيين  
معنى ان ومعنى تأتني ولا يوجد في لسانهم تضمن معنيين مع أن معنى ان تأتني معنى غير طابى فلو  
تضمنه فعل الطلب لكان الشئ الواحد طابا غير طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما  
أن النصب بضم يافى ضريازيد النبابة عن اضرب لا تضمنه معناه ورد بان نائب الشئ يؤدى معناه  
والطلب لا يؤدى معنى الشرط ادلا لتعلق في الطلب بخلاف الشرط والارجح في ضربا زيدا أن زيدا  
منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اه تصریح وقد منع ما ذكره من ترجع نصب زيدا في ضربا زيدا  
بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله (قوله بشرط مقدرا) أي هو وفعله بعد الطلب  
لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقديران لانها أم الأدوات بل صرحوا بأنه لا يحذف  
منها الاهى (قوله ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعديل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة  
المعنى في كل موضع الا بتجوز وتكلف في بعض المواضع نحو أكرمى أكرمك أما التجوز فلما قيل من  
أن أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتزيل نفسه منزلة الاجنبى وأما التكلف فلان دخول  
لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتى فلا يحسن تخرج الكثير عليه ولا بد على صاحب هذا  
القول ماسيأتى في الجواز أن اللام انما تجوز محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل  
يقول يجوزها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد  
مع ظهوره خطأ في قوله لا يتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد الا بتجوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر  
المواضع لان اللام انما تجوز محذوفة اختيارا بعد قول ماسيأتى في الجواز وكان الصواب حذف  
قوله لا يتجوز وتكلف لانه لا معنى له فقامله اه وقد ظهرك ان كان عندك أدنى شبه أنه لم يخطئ



يرجع الثوم فخره على الابدال من فعل النهى لاهل الجواب على ان الرواية المشهورة في الثاني يؤذيها بثبوت الياء (تنبيهان)  
 الاول قال في شرح المكافاة لم يخالف في الشرط المذكور وغير الكسائي وقال المرادى وقد نسب ذلك الى الكوفيين . الثاني شرط  
 الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما ان شرطه بعد النهى صحة وضع ان لا تفعل فبفتح الجزم في نحو احسن الى - لا احسن اليك فانه  
 لا يجوز ان تحسن الى - لا احسن اليك (٢٢٢) لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يؤهم اجراء خلاف الكسائي فيه انتهى (والامر

ان كان غير افعول) بان كان  
 بلفظ الخبر أو باسم فعل  
 أو باسم غيره (فلا تنصب  
 جوابه) مع الفاء كما تقدم  
 (وجزمه اقبالا) عند  
 حذفه قال في شرح المكافاة  
 باجاء وذلك نحو قوله  
 تعالى تؤمنون بالله ورسوله  
 وتجاهدون في سبيل الله  
 باموالكم وانفسكم  
 ذلكم خير لكم ان كنتم  
 تعلمون بغفر لكم ذنوبكم  
 ويدخلكم وقوله اني الله  
 امر ففعل خبرا يرب عليه  
 وقوله مكانك تحمدي أو  
 تستريحين وقوله م حسبك  
 الحديث بين الناس فان  
 المعنى آمنوا وليتقوا نبي  
 واكتف (تنبيهان)  
 الاول اجاز الكسائي  
 النصب بعد الفاء المحاب  
 بها اسم فعل أمر نحو  
 أو خبر بمعنى الامر نحو  
 حسبك وذكر في شرح  
 المكافاة ان الكسائي  
 انفرد بجواز ذلك لكن  
 اجازة ابن عصفور في  
 جواب زال ونحوه من  
 اسم الفعل المشتق وحكاية  
 ابن هشام عن ابن جني  
 قال الذي انفرد به الكسائي

يرجع الثوم) بضم المثناة (قوله على الابدال) أي ابدال الاشتغال تصریح (قوله بعد الامر) غير الامر  
 من أنواع الطلب غير النهى كالامر في الشرط المذكور ونحو أين يتكأ زرك أي ان تعرفنيه أزرلك  
 بخلاف أين يتكأ أضرب زيد في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيد في السوق وقس  
 الباقي نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يؤهم اجراء الخ) قال الدماميني فيجوز عنده أي الكسائي أسلم  
 تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجوز ان خلاف الكسائي فيه أيضا صرح صاحب الهمع  
 والرضي مقيداً بنحوه في القسجين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أي عند الاكثرين كما  
 سيذكره الشارح فلا تنصب في نحوه فأحسن اليك وزال فتصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا تنصب  
 من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجم وداسم الفعل غالباً (قوله مع الفاء)  
 قبلها مع أن الواو كذلك لاجل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقطاً فاء كما في  
 قوله وجزمنا عداة ان تسقط الفاء الخ (قوله بغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض  
 النسخ زيادة من وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانهم ما بمعنى الامر لاني  
 جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا ينسب عن الالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم  
 في جوابه تنزيلاً للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثني تحمدي  
 أي بالشجاعة أو تستريح أي بالانقلاص من آلام الدنيا والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث بين  
 الناس) حسبك اما اسم فاعل بمعنى كافيت واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فقول الشارح واكتف  
 بيان للمراد من جملة المبتدأ والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا معنى لفظ حسب (قوله نحو  
 حسبك) أي مع قولك الحديث لان الخبر الذي بمعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من  
 اسم الفعل المشتق) كضرب عمر افيستقيم نخرج نحوه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك  
 لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجا موكذا بعد هاء في الدعاء والعرض والتخصيص كما في عن أبي  
 حيان (قوله في الرجا) أفرد به بالذ كر مع دخوله في الطلب اهتماماً بشأنه ليكون البصري بين خالفوا فيه  
 (قوله كقراءة حفص الخ) لاجتماعه فيه لجواز نصب أطلع جواباً لقوله ابن أوعطف على الأسباب على  
 حد • ولبس عباءة وتقرعني • أو عطف على المعنى في لعل أي بلغ فان خبر لعل يقتضي بأن كثير انحو  
 فاعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا والاحتمال الثالث باقي في الآية الثانية  
 وفي الرجز وهذا معنى قول الشارح الا في وتاولوا ذلك عفايه بعد (قوله عل صرف الخ) أي لعل  
 حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداوله يكون مرة  
 لهذا مرة ولهذا الدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم الدال في المال وبفتها  
 في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال زكريا وتدلنا من الادالة وهي الغلبة والنصر واللمة  
 بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلنا والشاهد في تفسيره والزفرات جمع زفرة وهي الشدة  
 وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهراً وان تبعه شيئاً والباء والظاهر أنه  
 منصوب بنزع الخافض أي باللمة ان أريد بالادالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت

ما سوى ذلك الثاني اجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد  
 فبدخله الجنة (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب • كنصب ما الى التي ينسب) وفاقا للقاء ثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص من  
 ما هم لعل أي اباع الأسباب أسباب السموات فاطلع وكذلك لعل يركأ ويد كر فتشعه الذكرى وقول الرجا أشده القراء  
 على صرف الدهر أو دولاتها • تدلنا الله من ملاتها فتستريح النفس من زفراتها ومذهب البصريين أن الرجا ليس له  
 جواب منصوب وتؤولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي موسى وقد أشير بها معنى ليست من قرأ فاطلع نصبا



يقضي تفصيلا (تنبيه) القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذكر في الارشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ما ذهب اليه القراء انتهى (وان على (٢٣٣) اسم خالص فعل عطف وينصبه أن ثابتا أو منخذف) فعل رفع بالنسبة

بفعل مضمرة يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من أن ومنخذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أي ينصب الفعل بأن مضمرة جواز في مواضع وهي خمسة كما ينصبها مضمرة وجوب في خمسة مواضع وقد مرته فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترب الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لان اعمل مظهرا أو مضمرا والاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو أو واو الفاء وثم نحو قوله

للبيس عباءة وتقر عيني أحب الي من لبس الشفوف ونحو أو يرسل رسولاني قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحي أو نحو قوله ما كنت أؤثر أربابا على رب وكقوله

اني وقتلي سايكأثم أعقله كالثور يضرب للماعف البقر والاختراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل

ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجى اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكرب كإفاله تعالى فان مع العسر يسرا أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا أن أريد بالأدلة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشفى أنها ادخل النفس بشدة والشهيق أخرجه (قوله يقضي تفصيلا) وهو أن الترجي أن أثره معنى التقى نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والأفلا (قوله على صحة ما ذهب اليه القراء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغي أن يضبط بالباء التحية لانه اعتبر بذكر أن لكونه حرفا أولفظا بدليل قوله ثابتا أو منخذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالياء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منخذف على نذكر أن بعد تأنيثها قال السبوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب وبشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب أنه حينئذ متأنف لا معطوف على الاسم اهـ ولزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله وبعد ماض رفع الجزا احسن (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بأن لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد (قوله للبيس عباءة الخ) الصحيح وليس بواو العطف والشفوف بضم الشين المججمة وبالفاء بن الثياب الرفاق اهـ عني ومنه

ولو لرجال من رزام أعززة \* وآل سبيع آراء وأل علقما

بنصب أسوأ فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطف على وحي) استثناء الوحي والارسال من التكليم منقطع لانها ليسامنه وقوله الأوحيا أي الهاما كإوقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أي أو تكليما من وراء حجاب كإوقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أي ارسال كإعادة الانبياء وجعل في المعنى الاستثناء مفرغا فقال كان في الآية تحتمل نقصان والتمام والزيادة وهي أضعفها فاعلى النقصان الخبر ما لبشر وحيا استثناء مفرغ من الاحوال فعناه موجبا أو موسى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أي أو مكلمها أو مكلمها من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أي أو ارسال الألف الوحي اليه أي أو مرسلا أو مرسلا واما وحيها والتفريع في الاخبار أي ما كان تكليمهم الايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أي تكليم وحى أو تكليم ارسال ولبشر على هذا تبين فهو خبر محذوف أي ارادني لبشر أو مفعول محذوف أي لبشر أعني وعلى التمام فالتفريع في الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريع في الاحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع خبر لا أن يكامه الله اهـ ملخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشمي وغيرهما (قوله لولا توقعه متر الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والارباب جمع رب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر (قوله اني وقتلي سايكأ) أي لاجل تحصيل غرض غيري وسليكا بالتصغير اسم رجل والشاهد في نصب أعقله أي أعطى دينه وماتت كرهت أي ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفريع هي فتشرب ووجه الشبه أن كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله في تأويل الذي بطير) لانه صلة آل وصلتاني تأويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يجتزعه بالخالص ويحجب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر

الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كافر في تنبيهات في الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر

فهرست الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشعوني

مقدمة	
عوامل الجزم	٣
فصل لو	٣١
أما ولو لا ولوما	٣٩
الاخبار بالذی والاف واللام	٣٥
العدد	٤١
كم وكأين وكذا	٥٥
الحكاية	٦١
التأنيث	٦٥
المقصود والممدود	٧٤
كيفية تنبيه المقصود والممدود وجههما انحصار	٧٧
جمع الشكير	٨٣
الصغير	١٠٩
النسب	١٢٥
الوقف	١٤٤
الامالة	١٥٥
التعريف	١٦٧
فصل في زيادة هـ زة الوصل	١٩٤
الابال	١٩٩
فصل من لام فعلى اسم الخ	٢٢١
فصل ان يسكن السابق الخ	٢٢٣
فصل اسكن صغ الخ	٢٢٨
فصل ذواللين الخ	٢٣٤
فصل في الاعلال بالحدف الخ	٢٤٢
فصل في الادغام الخ	٢٤٥

تمت الفهرست

الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان  
على شرح العلامة الأشعري على  
ألفيه الإمام ابن مالك في  
التحقيقنا الله بهم  
والمسلمين  
آمين

﴿و بهامشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله﴾

﴿الطبعة الأولى﴾  
﴿بالمطبعة الخيرية المنشأة بجوش عطى بجمالية﴾  
﴿مصر المحمية سنة ١٣٠٥﴾  
﴿هجريه﴾

﴿عوامل الجرم﴾

(بلا ولا م طالما منع حرما  
في الفعل) طالما سال من  
فاعل منع المستتر وحرما  
مفعول به أي تجرم لا  
واللام الطليتان الفعل  
المصارع أما لا فتكون  
للشيء محو لا تشرك بالله  
وللدعاء نحو لا تؤاخذوا  
وأما اللام فتكون للامر  
نحو وليفق وللدعاء نحو  
ليقض علينا ربك وقد دخل  
تحت الطلب الامر والشيء  
والدعاء والاختراز به عن  
غير الطلبين مثل لا  
الناقبة والزائدة

(قوله لا هنا) على التسمية  
لا تنقضها فلا يقال انها  
موجودة في النواصب أو  
بقال المراد مع عدم  
الحركة دائما  
(قوله والتقدير) المناسب  
لقوله أولا الجرم الخ أن  
التقدير أن أربطه أو  
ربطته لا ينفلت وأمل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿عوامل الجرم﴾

الجرم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمة جوارم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وإنما عملت  
الجرم لما وصله السيرافي وقال أن أصل الجوارم وعملت الجرم لأنه لما طال فقتضاها يعني الشرط  
والجراء اقتضى التماس تحصيله والجرم اسقاط ثم حل عليها لم لا لأن كلاهما يسئل الفعل فإن تنقله  
إلى الاستئصال أي إلى التعيين ولم إلى الماضي وكذلك لما وأما لام الامر فجزم لان أمر الخطاب  
أي كاترب وقرن أي مبني فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى وحلت عليها لافي  
أنهى من حيث كانت فترة لها وفيه نظرم جهة حل الأعراب على البناء وقد أسكر على ابن الخطيب  
مثله اه حبيب بانه لا يضر حل الأعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاعسه في الفعل  
وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لأنها تسمى معنى ان (قوله لا) جوارم عصفور  
والأبدى حذف مجزؤه هاهنا للدليل نحو ضرب زيد أن أساء والأفلا مع (قوله طالما) أي  
أمر أو أياها أو داءيا أو ملقما (قوله الطليتان) لكن اللام طلب الفعل ولا طلب الترك والمراد  
الطليتان أسالة أو الألف اللام قد راد بها ومجوزها الطلح نحو فلجد له الرحمن مذا والتهديد نحو ومن  
شأنه فليكن في لافد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطغي وأما إنكفروا بما آتيناكم وليقتعوا  
فيجمل اللام فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما (قوله للشيء)  
وللأتماس كقولك لمساويلك لا تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر) وللأتماس  
كقولك لمساويلك تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه دما مبني (قوله الامر) أي في اللام  
والنهي أي في لا والدعاء أي فيهما (قوله والاختراز به) أي بالطلب (قوله مثل لا الناقبة) وأما تجوز  
الكوفيين الجرم في المضي بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت  
رفع بنفلت وجرمه فعلى نوهم وتقديره جله تمرطية والتقدير ربطت الفرس لا في أن لم أربطه ينفلت

واللام التي يتسبب بعدها المضارع وقد أشعر كلامه أنها لا يجوز أن فعل المتكلم وهو كذلك في لا ونذر قوله

لا أعرفن رب رباح وادامها • مرقات على أعقاب أكوار (٣) وقوله إذا ما خرجنا من دمشق فلان •

لها أبادامادام فيها الجراضم  
نعم ان كان للمفعول جاز  
بكثره نحو لا أخرج ولا  
تخرج لان المنهى غير  
المتكلم وأما اللام بجزمها  
نفس على المتكلم مبنيين  
للفاعل جائز في السعة لكنه  
قليل ومنه قوموا فلا تسلم  
لكم ولعسم لخطاياكم  
وأقل منه جزمها فعمل  
الفاعل مخاطب كقراءة  
أي وأنس فذلك فلتفردوا  
وقوله عليه الصلاة  
والسلام لتأخذوا مصافكم  
والاكثر الاستغناء عن  
هذا بفعل الامر  
تنبهات في الاول زعم  
بعضهم أن أصل لا انطلية  
لام الامر زيدت عليها ألف  
فانفتحت وزعم بعضهم أنها  
لا الدافسة والجزم بعدها  
بلام الامر مصعرة قبلها  
وحذفت كراهة اجتماع  
لامين في اللفظ وهما  
ضعيفان الثاني لا يفصل  
بين لا ويجزومها وأما قوله  
وقالوا أئنا لا نخشع الظالم  
عربولا ذاق قومك ظلم  
فضرورة وأجاز بعضهم في  
قليل من الكلام نحو  
لا اليوم تضرب الثالث  
حركة اللام الطلية الكسر  
وقد علة ويجوز تسكينها  
بعد الواو والقاء وتم  
وتسكينها بعد الواو والقاء

قاله الدماميني (قوله واللام التي يتسبب بعدها المضارع) هي لام كي ولام الجود (قوله وقد أشعر  
كلامه الخ) أي حدث قال طالبا لان الانسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع نظير  
سم (قوله فعلى المتكلم) أي المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون تصرح (قوله ونذر قوله الخ) أفاد أنه  
لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما (قوله لا أعرفن الخ) الرب الرب القطيع من البقر شبه النساء به  
في حسن العيون وسكون المشي وحوراصفته جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة  
سوادها وادامها مرفوع مجزوم وأراد بها العيون لانها مواضع الدمع ومرقات حال من رربا  
والاكوارجع كوربضم السكاف وهو الرجل أذاته والاعتقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره اه  
عيني ويصح جعل مرقات سفة ثانية لربا والمردفات المركبات خلف الراكب (قوله الجراضم)  
تعرض معاوية رضي الله عنه الى عنقه والجراضم بضم الجيم الا كقول الواسع البطن وكان معاوية  
كذلك عني (قوله نعم ان كان) مقتضى انذاره ان يقول كانا أي فعلا المتكلم الا ان يقال أفرد  
للتأويل بالمدكور (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف الثاني بضم صير المتكلم  
(قوله بجزمها فعلى المتكلم الخ) سكنت عن المبني للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله فلا تسلم لكم)  
قال بس وبعه غيره كالبعض أي لاجلكم وانقاء رائدة اه وفيه أن القاء يجتمع أن تكون  
حاطفة جملة على جملة وأن الاولى كون اللام للتعدية لان الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تعدى  
باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لان له صبغة تخصه وهي فعل الامر واخص  
المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان امر المخاطب أكثر استعما الا فكان التخييف فيه  
أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبني للمفعول لدخوله كرم يازيد بضم التاء وفتح الراء وانه كثير  
لان الامر فيه للغائب فاضى (قوله فانفتحت) أي وحدثها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف  
(قوله مصعرة قبلها) أي ايساط الامر على النقي فيكون نيا وفيه أن النهي طلب الكف لا طلب  
النهي بمعنى الانتفاء (قوله وهما ضعيفان) لما فيهما من التسكاف بلا حاجة ولا امر في الثاني (قوله  
وقالوا أئنا الخ) أي يا أئنا لا تنتشع الخ والشاهد في فعل لا الدافسة من حذومها وهو انظم بفعولي  
تظلم وهما ذاق قومك كذ في العيني وفي كون حق مفعولا تابا اختفاء ولعله مصحوب بزع  
الخاص أي ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منه فتأمل (قوله فخور اليوم تضرب) أي من كل ركب  
فصل فيه بين لا ويجزومها بالنظر في الجار والمجرور (قوله حركة اللام الطلية الكسر) أي حلا  
على لام الجزم لانها أختها في الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجزم تفتح مع المصروف فلا  
جئت على لام المضمر في الفتح قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبه باسم الفاعل الذي  
هو من الاسم المظهر دماميني (قوله وقضها لغة) أي لغة سليمة كافي المعنى قيل انما تفتح على هذه اللغة  
ان فتح تاليها بالالف ما اذا كسر نحو تبتذن أو ضم نحو تتركبم يوطى (قوله وليس) أي التسكين  
بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجودن الاسكان فاضى (قوله كثير مطرد الخ) كذا في الله هيل وغيره  
وقال السيوطي الاصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا (قوله نحو قل لعبادي الخ) كون الجزم  
في هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين الى كونه في جواب قل وقد  
أشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لانه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر  
والشاهد في تبذن في ذلك في الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لانه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر  
مبينة بتفصيلها في كتب التصريف زاد البعض فانقلب الهمزة ياء اه وهو مسلم ان كان الرواية

أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قبل ولا ضرورة خلا فالن زعم ذلك • الرابع تحذف لام الامر ويبقى عملها وذلك على  
ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر يقول نحو قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقيل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد  
قول غير أمر كقوله قلت لبواب ليدارها • تبذن فان جازها وجارها

قال المصنف وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول أيذن قال وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المخحرك هل أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لأن الرجز لو قصد الرفع اتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تسذن أنى وقيل لمخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول (ع) بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله مجذذ قد نضف كل نفس • اذا ما خفت من أمر تبالا

وقوله

فلا تستطل منى بقاى

ومدى

ولكن يكن للغير منك نصيب

انتهى (وهكذا لم ولما) أى

لم ولما يجوز زمان المضارع

مثل لا واللام الطليتين

يحول يولد ولم يولد ونحو ولما

يعلم الله الذين جاهدوا منكم

ولما باتكم مثل الذين

خلوا من قبلكم ومثركا

في الحرفية والاختصاص

بالمضارع والنفي والحزم

وقلب معنى الفعل له صى

وتنفر ولم صاحبة الشرط

نحو وان لم تفعل فما لغت

رسالتك وجوارق قطع نفي

منعها عن الحال بخلاف

لما فانه يجب اتصال نفي

منعها بحال النطق كقوله

فألا كنت ما كولا فكن

شيئا سكر

والا فادركى ولما أمرى

ومن ثم ما لم يكن ثم كان

وامتنع لما يمكن ثم كان

والفصل بينها وبين

مجزومها اضطرارا كقوله

فذلك ولم اذا نحن امترينا

فمكن في الناس يدركك

المراء

وقوله

فأصحت مغانيها قفارا

رسوما

كان لم سوى أهـ ل من

والا فلا انقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بانه لا يصح الاستشهاد بالشرع على الوقوع في الاختيار (قوله وليس مضطرا لئلا يكتنه الخ) لا يأتي على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في المثنوي ان كان للشاعر عنده مندوحة وكذا قوله بعد لان الرجز الخ لا يأتي على قول غيره (قوله من أن يقول ايذن) قيل هذا يتخلص من ضرورة الضرورة وهي اثبات هزمة الوصل في الوصل وردبان قوله قلت الخ يثبتان لا بيت مصرع فانه مرة في أول بيت لا في حشوه سلما أنه بيت مصرع فالي بيت المصرع أو المقفى بعامل معاملة يتبين قال الدمامي ولو لا ذلك لم يكن المصدر روى كاللجز اهـ بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد في كتاب اسكامل أن المصنف الاول موقوف عليه أى وان لم يكن البيت مصرعا أو مقفى قال الشاعر

لانسب اليوم ولا خلة • اتسع الخرق على الرافع

فاستأنف اتسع ليكون اء صف الاول موقوفا عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اهـ (قوله تبالا) التبال بفتح الفوقية والموحدة الفساد وقيل الحق والعداوة عيني (قوله فلا تستطل الخ) يحاطب به ابنه لما تقى مونه عيني (قوله وهكذا لم ولما) أشارت بقدر الواو انى أن قوله لم ولما معطوف على قوله بلا ولا م وقوله هكذا أى حالة كونها كالمذكور في وضع الحزم به في الفعل وهو حشو (قوله بمصاحبة الشرط) أى يجوز مصاحبته (قوله وجواز قطع الخ) أى يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يولد ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت للم في الجملة ولا فائدة يكون فيها واجب الاتصال بالحال كافي لم ير ولم يبرح ولم يبق أفاده الحفيد (قوله فان كنت ما كولا الخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه مقابلة به الى على كرم الله تعالى وجهه يدعوه اليه حين حاصر الخوارج ونوهم أنه باغرا على وهو لشاعر جاهلي يلقب بالممزق لاجل هذا البيت (قوله وانفصل) أى وجواز الفصل (قوله فذلك الخ) امرنا بمجادلنا وجهه يدركك المراء أى الجدال خبر يمكن والنظر انفاصل بين لم ومجزومها متعلق بسدرك والاصل ولم تكن في الناس يدركك المراء اذا نحن امترينا (قوله فأصحت مغانيها الخ) المعاني باغين المهجة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان عنياه أهله والقفا رجع فصره فافاز لا نبات فيها ولا ما والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض اهـ تعني والشاهد في فصل لم من مجزومها وهو توهل والاصل كان لم توهل الدارسون أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) قال الغالب فيها المستقبل (قوله لولا فارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بصم الدال المهجـ فمضى من بكر وأسرته الرجل بالضم رطه والصليفا بضم الصاد المهـلة وبالفاء والمدام موضع اهـ عيني والذي في المغنى نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطف على فوارس وجره عطف على نعم أو ذهل ويوم الصليفا يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة الصليفا في الأصل مصغر الصليفا وهي الأرض الصلبة والطرف متعلق بخر فارس المحذوف أى موجودة يوم الصليفا ولا يصح تعلقه بل يوفون لانه جواب لولا وما في خبر الجواب لا يتقدم عليه كذا في الشئ وغيره (قوله يجوز حذف مجزومها) أى لدليل كافي المغنى والتسهيل قال أبو حيان اغنا نفردت بذلك عن لم تركبها من لم وما فكان ما عوض عن المحذوف وقال غيره لان مثبها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكان قد

الوحش توهل وانها قد لغت فلا يجوز ما قال في التسهيل جلا على لا وفي شرح النكافية جلا على ما هو أحسن لان كذا ما تنفي الماضي كثيرا بخلاف لا وأشد الاخش على اهـ ما لها قوله لولا فوارس من ذهل وأسرتهم • يوم الصليفا لم يوفون بالجار وصرح في أول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم وتنفر لما يجوز حذف مجزومها والوقف عليه في الاختيار



كقوله فحقت قبورهم بأولها • فنأدبت القبور فلم يحسنه أي ولما كن يدأقبل ذلك أي سيداوتقول فأرثت المدينة ولما أي ولما أدخلها وهو أحسن منخرج عليه قراءة من قرأ وأن كلا لما ولا يجوز ذلك في لم وأما قوله احتفظ وديعتن التي استودعتها • يوم الاغرابا وصلت وان لم فضرورة وبكون منفيا يكون قريبا (٥) من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن

زيد في العام الماضي مقبلا ولا يجوز ولما يكن وقال المصنف كون منفي لما يكون قريبا من الحال غالب لا لارم وبكون منفيا يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى بل لما يدركوا عذاب أمهم لم مذوقوه الى الآن وأن ذوقهم له متوقع قال المحشمى في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى وهذا بالنسبة الى المستدل فأما بالنسبة الى الماضى فهما سيايان في التوقع وعدمه مثال التوقع متى قت ولم تقم أو ولما قم ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء لم يقم أو لما يقم في التسهيل ومسهل ولما احتياى معنى من الجوارم فبصد لما بقوله أختها احتراز من لما بمعنى الا ومن لما التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح فقال احتترزت بقول أختها من لما الحينية ومن لما بمعنى الا هذا كلامه وانما لم يقيد هاهنا بدلت وكذا فعل في الكافية لان هاتين لا يليهما

كذا في الهمع (قوله كقوله فحقت الخ) شاهد على جواز حذف مجرورها ولما بدل البيت على كون الحذف محروما والوقف عليها اختيارا احتاج الى قوله وتقول الخ ويدأ حال من التاء والهاء في فلم يحسنه للسكت (قوله أي ولما كن يدأقبل ذلك) أي قبل مجي قبورهم وانما ظاهر أن قول هذا البيت بعد مضى مجي قبورهم يدأف يكون فيه شائفة لما تقدم من وجوب اتصال بنى منفيا بحال التكلم (قوله قراءة من قرأ) أي من السبعة وان كلا لما يشدد يندون ان ومب لما قال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما لم يولد بليل يقدم ذكر السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام الاول أن بقدر لما يوفوا أعمالهم أي اهم الى الآن لم يوفوا وسوف يوفوا وجهه رحمه الله أمر ان أحدهما أن بعده ليوفيههم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنها ستقع والثاني أن منفي لما متوقع الشوب والاهمال غير متوقع الة وت اه ولما منع أن يمنع أنه يلزم في منفي لما أن يكون متوقع الثبوت سلماء لكن لا سلم أن الاهمال غير متوقع الشوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا يستترسلون في الادعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون عوت وبجيا وما نحن بمعدونين فهم متوقعون الاهمال رأسهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا لما ساء على توقع غيره لثبوت كمان قد يكون لتوقع المتكلم وتوقع غيره دما مني (قوله استودعتها) بالنساء للمجهول كما قاله العيني وقوله يوم الاغراب يروى بالعين الموهلة والراى المجهمة وبالعين المجهمة والراء الموهلة أي الاباعد اه تصریح (قوله وبكون منفيا يكون فريدا من الحال) أي يكون اسقاء معها أي بالظن الى ابتداء لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال من التكلم كما مر (قوله ليتوقع ثبوته) أي ينتظر وهو عالت في لما ومن غير الغالب بدم ابليس ولما ينفعه الدم تصریح (قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم) جملة مستأهة أرحال من الصم يرفي قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا الا فائدة قوله لم تؤمنوا كذلك يدعواهم وفائدة قوله ولما يدخل الخ توقيت قول ما أمر وأا يتولوه بقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على الخالبة كما فيسده عداوة اليتامى ونصها ولما يدخل الايمان في قلوبكم توقيت لقولوا فانه حال من ضميره أي ولكن قولوا أسلم اولم توطأ قلوبكم أسدكم بعد (قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أي لان التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحميم وهذا على أن التوقع من المتكلم ودهم من الدما مني أنه يكون من غيره (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أي مع أي كمت متوقعا لما دما مني القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب (قوله أختها) أي أخته تهاى الامور الخمسة المتقدمة (قوله التي هي حرف وجود لوجود) انما يظهر على انقول باها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن اجراؤه على القول بانها طرف محل الحرف مر ادابه مطلق الكلمة والقول باها حرف قال الدما مني هو مذهب سيديو يورح باشياء منها قوله تعالى فلما قصينا عليه الموت مادلهم على موته وقوله تعالى فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها يركضون ادما بعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة أن بعد هاولو كانت طرفا والجملة بعدها في محل خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان اه (قوله لا يليهما المضارع) أي وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنهما (قوله الافعلك) أي الآن تفعل فالماضى في لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضى لفظا لا معنى (قوله وقد تقدم الخ) حاصله أن وهى فعل المضارع لان التي بمعنى الا لا تدخل الاعلى جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم أو على الماضى لفظا لا معنى نحو أنشد الله لما فعلت أي الافعلت والمعنى ما أسألك الافعلك والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها الا الماضى لفظا ومعنى نحو ولما جاء أمرنا نجينا هودا وأما قوله أقول لعبد الله لما قارنا • ونحن بوادى عبد شمس وهاشم فقد تقدم الكلام عليه في باب

المضارع لان التي بمعنى الا لا تدخل الاعلى جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم أو على الماضى لفظا لا معنى نحو أنشد الله لما فعلت أي الافعلت والمعنى ما أسألك الافعلك والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها الا الماضى لفظا ومعنى نحو ولما جاء أمرنا نجينا هودا وأما قوله أقول لعبد الله لما قارنا • ونحن بوادى عبد شمس وهاشم فقد تقدم الكلام عليه في باب



أى متى أيات ابن آدم وحيثما أتى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزئ فعلين نحو وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله بما كنتم تعملون من الشيطان ترغ فاستعذ بالله ونحو (v) وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله • أرى

العمركنزا مقصدا كمل لئلا  
وماتقص الايام والدهر  
ينفذ ونحو وقالوا مهما  
تأتنا به من آية لنهزنها  
فما نحن لك مؤمنين وقوله  
ومهما يكن عند امرئ من  
خليفة • وان خالها تخفى  
على الناس تعلم ونحو أيا ما  
تدعوا فله الاسماء الحسنى  
وقوله فى أى نحو عجلوا  
دينه عجل • ونحو قوله • متى  
نأته نعوذ الى ضوء ناره •  
تجد خير ناره عندا خير  
موقده وقوله متى ما تلقى  
فردين ترجف • رواه  
أبيك ونسطاراه ونحو  
قوله • أيا نؤمنك نامن  
غيرنا واذ لم تدرك الامن  
منالم تزل حذرا • وقوله •  
فايان ما تعدل به الريح تزل  
ونحو قوله ابن تصرف بنا  
العدة تجددنا • تصرف  
العيس بنحوها للتلاقي • ونحو  
قوله تعالى أيا نكرونا  
يدرككم الموت وقوله  
صعدة بابنة فى حائر أيا  
الريح قبلها تمل ونحو قوله  
وانك اذا مات ما أنت آسر  
به تلف من اياه نامر آتيا  
ونحو قوله حيثما نسقم  
بقدرك الله نجا حاف غابر  
الازمان قوله خليلى أيا  
تاتانى تاتيا • أنا غير ما  
يرضىك لا يحاول (وحرف  
اذما) أى اذما حرف  
(كان) معنى وفاعل السبويه

أنغضب ان اذا قتيبة حزنا • جهار ولم تغضب لقتل ابن حازم

فى رواية من كسر هـ وان أى أغضبت جهار القطع أذى قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن  
حازم وأجيب بأن ان قد نوى به الشرط المحقق لتكفة كالتهميش فى الآية الاولى كانقول لا يسلان  
كنت ابني فافعل كذا وكنتعليم العباد كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل فى الثانية وكالتسبرك فى  
الحديث وأما البيت فاما على إقامة السبب مقام المسبب والاصل أنغضب ان يغضرب مقتدر بسبب  
حزبه فيما مضى أذى قتيبة واما على معنى التبيين أى أنغضب ان يذبن حراذى قتيبة فيما مضى فالشرط  
غير محقق على الوجهين اهـ بتلخيص وايضاح وفى حاشية السبوطى على المعنى الجواب عن أكثر  
أدلتهم بان ما شابه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بان من اللدوم من غيره سواء كان  
معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا (قوله أى) كأتانى شرطانأتى استفهاما بمعنى من أين نحوأتى لك هذا  
وبمعنى كيف نحوأتى بحجى هذه الله وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحوأتى آخرتكم أى شتم على  
أحد أوجه قال الشهاب فى حواشى البصاوى أجاز المفسرون وجوهأتى كملها فى هذه الآية  
واعترضه أبوحيان بأنه لا يصح كونه شرطية لاهاجبئ طرف مكان فتقتضى اباحة الايتان فى  
غير القبل ولا نهالا يعمل فيها ما قبلها الصدارتها ولا استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولاها  
تلقى ما بعدها نحوأتى لك هذا وهذه مفتقرة لما قبلها فهى مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها  
شرطية جوابها مقدرا أى شتم فتأخر زل فيها تعميم الاحوال منزلة القلوفية المتكاسية والجواب عن  
اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقديم دليله وما أوجته من جوازها فى غير القبل بأباه  
قوله حرث لان الحارث لا يكون الا حيث يثبت البذر وعن اعتراض الاستفهام ما به لما خرج عن  
حقيقته جازع لما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النعاة وأهل المعانى اهـ ملخصا (قوله وما  
تفعلوا من خير) أى وشرفه اكتماء (قوله وقالوا مهـ ما أتانا الخ) الضمير ان فى به وبها عاندا كما  
قال الزمخشري على مهمما حلا على اللفظ فى الاول والمعنى فى الثانى لاهاجب معنى الآية والاولى كما  
المعنى أن يعود ضميرها على الآية ومن آية حال من الهاء فى به واطلاق الحال على الجار والمجرور  
نسمع اذ الحال فى الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء فى به يستلزم كون العامل  
فيه تات لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع نصريحهم بان اللعوا لا يقع حالا ولاصفة ولا  
خبر او ما فى فما نحن لك مؤمنين حجازية ومؤمنين فى محل نصب خبرها لان الخبر لم يحجى فى التنزيل  
يجرد من الباء بعدما لا منصوبا (قوله من خليفة) أى طبيعة بيان لهم ما يمكن تامة ورايط الخبر  
الجللة الضمير فى يكن ويجوز غير ذلك كما سبأ فى وقوله خالها أى ظنها وتعلم جواب مهمما (قوله أيا ما  
تدعوا) أى أى اسم تدعوه فابا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تدعوا وما زائدة والمفعول  
الاول محذوف (قوله فى أى نحو) أى جهه (قوله نعوذ) مرفوع فى موضع الحال أى عاشبا من عشا  
اذا أتى نار ارجو عندنا خيرا عني (قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء فى تلقى وقوله  
روا نصبراه ثم فون ففاجع رانفة وهى كفى القاموس أسفل الآية اذا كنت قائما وقوله ونسطارا  
يقال استطيع فلان أى اذا عرو فروع (قوله تصرف بنا) أى البنا والعدة بضم العين جمع عاد والعبس  
أهل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أى تلك المرأة فى اللين والاعتدال كالصعدة أى الريح المستوى  
والحارطالها والاراء المهمتين مجتمع الماء (قوله نجاها) أى ظفرا بالمقصود وقوله فى عابرا لزمان الغابر  
يطاق على المستقبل والماضى والمراد هنا الاول كما قاله العيني والدماميني والشهني (قوله معنى) فهى  
لمجرد التعليق (قوله وباقى الادوات أسماء) تفصيل اعراب أسماء الشروط على ما فى الهمع وغيره أن

لا ظرف زمان زيد عليها كما ذهب اليه المبرد فى أحد قوليه وابن السراج والمقارسى (وباقى الادوات أسماء) أمان ومن وما ومتى  
وأى وأيا نؤمنك وأنى وحيثما أتى اتفاق وأما مهمما فى الاعم وتنقسم هذه الاسماء الى ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما



والله الذي كفى الكافية والتسهيل أن ان قد تم حل جلاصلى الحو كقراءة طائفة قاترين بيا ساكنة وفون مفتوحة وأن متى قلتم حل جلاصلى اذا ومنه بالحدث ان أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس (٩) وفي الارشاف ولا يتم حل جلاصلى

اذا خلا ظن زعم ذلك متى  
متى . الثالث لم يذكر هنا  
من الجوازم اذا وكيف ولو  
أما اذا فالتشهور أنه  
لا يجوز بها الا في الشعر  
لا في قليل من الكلام  
ولا في الكلام اذا زيد  
بعدها ما خلا فالزاعم ذلك  
وقد صرح بذلك في الكافية  
فقال . وشاع جزم اذا خلا  
على متى وذاتى المترن  
يستعملا . وقال في شرحها  
وشاع في الشعر الجزم اذا  
خلا على متى فن ذلك  
انشاد سيبويه ترفع لى  
خندق والله يرفع لى . بارا  
اذا خدعت نيرانهم نقة  
وكاشاد الفراء . استغن  
ما أغناك ربك بالغنى .  
واذا تصبى خصاصة قصم .  
ولكن ظاهر كلامه في  
التسهيل جواز ذلك في الشعر  
على قلة وهو ما صرح به في  
التوضيح فقال هو في الشعر  
بادرو في الشعر كثير وجعل  
منه قوله عليه الصلاة  
والسلام اعلى وقاطمة  
رضى الله عنهما اذا أخذتما  
مضاجعكما تكبرا أربعا  
وثلاثين الحديث وأما  
كيف فجازى ما معنى  
لأعلا خلافا للكوفيين  
فانهم أجازوا الجزم بها  
قياسا مطلقا ووافقهم  
قطرب وقيل يجوز بشرط  
اقتنائها بما وأما لو ذهب

ما فيها تسكتهم عن الاضافة في تأتى الجزم بها وانما لم يجمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه  
حال محمل الاسم فهو واجب الجرف فكيف يجوز ١٥ وقال الفارصى زبدت ما عوضا عن الجملة التي  
تضاف اليها اذ وحيث ١٥ وقبل فرقا بين حالة جزمها وحالة عدمه (قوله قاترين) بيا . المخاطبة  
السكنة وفون الرفع المفتوحة (قوله أسيف) أى ذوا سيف وحزن وقوله يقوم مقامك أى فى الصلاة  
وقوله لا يسمع الناس أى لكافة كما فى الفارصى (قوله يعنى متى) تفسير للضمير فى ولا يتم حل (قوله لم يذكر  
هنا الخ) قال فى الجمع ولا يجوز المسبب عن صلة الذى وعن صفة العكس الموصوفة وأجازوه  
الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذى يأتى أحسن اليه وكل رجل يأتى أكرمه واختاره  
ابن مالك (قوله أما اذا الخ) قال أبو جيان واذا استعملت اذا شرطها لم تكن مصابة للجملة بعدها  
أم لا قولان وينبى على ذلك الخلاف فى العا . سل فيها فن قال انه امضاة لعمل فيها الجرا . ولا بد من  
مع ذلك عمل فيها الشرط كسائر الادوات ١٥ وظاهره أن الخلاف فى الاضافة وعدمها جار فيها  
وان كانت لازمة وهو خلاف ما فى المغنى من أنه اذا لم تكن لازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة  
والجزم كما مر قريبا عن الدمامين وقاعدة الخلاف أن نحو اذا جاء زيد فأنأ كرهه جملة اسمية أن قلنا  
ان عامل اذا جوابها أى ما فى جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما أضيف  
اليه فى رتبة التأخير كما فى يوم ناسف أنا ناسفوا قلنا فعل الشرط واذا غيره مضافة فالجملة فعلية قدم  
ظرفها كما فى متى تقوم فأنأ أقوم قال الشعرى والمقابل بالاول لم يعتبر فاء الرط مانعة من عمل ما بعدها فيها  
قبلها لان تقدم الاسم افترض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له الصدور حوز ذلك (قوله لا يجوز بها  
الا فى الشعر) لانها موضوعة لزمان معين واجب الوقوع والشرط لمقتضى الجزم لا يكون الا فيها  
يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أى النثر (قوله خندق) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء  
بوزن ورج اقبح امرأه اسمها ليلى قاله شيخنا السيد وخدت بفتح الميم وكسرهما (قوله وكاشاد الفراء)  
لوقال وانشاد الفراء مطلقا على انشاد سيبويه لكان ما سبأ (قوله خصاصة) أى مفرقة فصل يروى  
بالحاء المهملة وبالجم (قوله معنى لا عملا) لهاقتها الادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها الجوابها  
قالوا ومن ورودها شرط بانفى كيف يشاء . بصورك فى الارحام كيف يشاء . وجوابها فى ذلك محذوف  
لدلالة ما قبلها وهذا بشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابها شرطها فاما ان يجمع كونها فيما ذكر  
شرطية أو بعيد اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشبهة والارادة (قوله مشى المصنف فى التوضيح)  
كتيب للمصنف الله فى اعراب مشكلات البغارى (قوله وتناول وشرحها قوله لو يشاء الخ) سيد كر  
الشارح فى فصل لوان البيت الاول جاء على اقية من يقول فى شاء . شاء . شاء بالالف ثم أبدلت  
همزة ساكنة كما قبل العالم وانما تأتى وأن الثانى سكن فيه الفعل تحفيفا كقراءة أبى عمرو ينصرم  
وبشرم وهذا التأويل يوجب فى الاول أيضا وفى بعض النسخ تمام البيت وهو . لاحق الاطال  
نهد ذو خصل . قال الشعرى والمباعدة النشاط وأول جرى القوس والملاحق الصامر والاطال جمع  
اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسر ها وهى الخاضعة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد  
ونجد بفتح الون وسكون الهاء أى جسم ونحصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة  
وهى القطعة من الشعر ١٥ وقوله والمباعدة النشاط الذى فى القاموس ما ع القوس يجمع جرى ١٥  
وفى بعض النسخ منسوبة بالنون بدل القسبة أى قوة والضمير فى يشا يرجع الى الفارس المذكور فى  
البيت قبله والذى رأيت فى المغنى وشرح شواهد السبوطى طاربه بضمير مذ كر يرجع الى الفارس  
قال السبوطى أى لو يشاء لجهاد من له ذومباعدة الخ فى نسخ من نأيت الضمير المحرور بالياء غير

(٣ - صبان براين) قوم منهم ابن التبرى الى أم يجوز بها فى الشعر وعليه . شى المصنف فى التوضيح ورد ذلك فى الكافية فقال  
لجوز الجزم بها فى الشعر . ذومباعدة من يدرى وتناول فى شرحها قوله . لو يشا طاربه ذومباعدة . وقوله





فقدل الاتفاق على أن  
الاداة جازمة له رأيا  
الجزاء فنبه أقوال قيل هي  
الجازمة له أيضا كما  
أقضاها كلامه قيل وهو  
مذهب المحققين من  
البصريين وعراء السيرافي  
السيدي وقيل الجزم  
بשל الشرط وهو مذهب  
الاخفش واختاره في  
التسهيل وقيل بالاداة  
والفعل معا ونسب إلى  
سبويه والخليل وقيل  
بالجواز وهو مذهب  
الكوفيين (ومانيين أو  
مضارعين) فلهما أي  
تجدهما (أو متعلقين)  
هذه أماس وهذا مضارع  
فمثال كونها مضارعين  
وهو الاصل نحو وان تعودوا  
نعد وماتن يمين نحو وان  
عدم عدا وماضيا مضارعا  
نحو ومن كان يريد حث  
الاخرة زد له في حثه  
وعكسه قيل وخصه  
الجهور بالضرورة ومذهب  
الفراء والمصنف جواره  
في الاختيار وهو الصحيح  
لما رواه البخاري من  
قوله عليه الصلاة  
والسلام من يقيم ليلة القدر  
إيماناً واحتساباً غفر له  
ومن قول عائشة رضي  
الله عنها أن أبابكر رجل  
أسيف متى يقيم مقامك  
رق ومه ان نشأ نزل عليهم  
من السماء آية فظلت

أثر هل لان هل لا تدخل على ان فكذلك اما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الاصح  
نحو وان ياتك ثابته لدخولها على ان أو اثر ما لنافية أبواب كان أو ما قول الاعشى  
ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جاذرا وطلباء  
فعلى تقدير ضمير الشأن وانما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه  
عامل متقدم الا لجوار أو اثر لكن المختلفة أو اذا الفعائية غير مضمرة بعدهما مبتدأ فان أصح داز  
الجزم تقول رأيت زيدا فاذا من بانه بكرمه أي فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يزره به أي  
لكن هو اه مع زيادات من الدماميني والهمع (قوله فنقل الاتفاق الخ) حكى في التصريح قولاً  
بان الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فانهم (قوله وأما الجراء الخ) حاصل ما ذكره  
فيه أربعة أقوال وبقي قولان أحدهما مافي الفارسي عن المارني أن الشرط والجراء مبنيان مطلقا  
حتى في حيوان تقع أقمل لان المضارع انما أعرب لوقوعه وقع الاسم هو مفعول مضارع وانقض بل  
أصرب اذ لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب ثانيهما ما كاه في انصريح أنه انجرا ما (قوله  
هي الجازمة له أيضا) اعترض بان الجازم كالجاء فلا يعمل في شيتين وبانه ليس لما يتعدى مدغمه الا  
ويختلف كرفع ونصب ويوجب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكمه على آخر عمل فيهما اختلاف  
الجار وبان تعدد العمل قد عده من غير اختلاف كمنعوى ظن ومثاعيل أعلم تصريح (قوله بفعل  
الشرط) لانه مستدع له عما أحدثت فيه الاداة من معنى الاستلزام ودقاسه تغراب عمل الفعل  
الجزم دماميني (قوله معا) أي لا ارتباطا هو وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدرد على عماين وجوانه  
مرآنا (قوله بالجوار) رديانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة ولا تجازر تصريح (قوله ومانيين)  
أي لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضي للاستقبال شرطاً وأجواباً سواء في ذلك كان  
وغيرها على الاصح بدليل وان كنتم جنباً فاطهر والآية وقال اس الحاجب قد بدت تعمل الله عمل  
الواقع شرطاً لان أو غيرها في مطلق الزمان مجازاً نحو وان تؤموا تبقوا ونكم أجوركم ربحوا ومن  
يؤمن بالله ويعمل صالحاً يكفر عنه سبحانه فيدخل الماضي والمستقبل كذا في الدماميني وزعم  
المبرد ونسبه الرضي أن كان ببق على الماضي لقوتها فيه كافي ان كنت قلته فقد علمته ويوجب بان المعنى  
ان أكن موصوفاً باني قلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضا الجواب المفسرون بالقاء وقوا ظاهرة أو  
مقدرة وغيره على الاصح وقال المصنف تبعاً للجزولي ان الفعل المقرون بالقاء وقد ظاهراً أو مقدرة  
يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان  
قبضه قد من دبر فكذب أي فقد كذب قال فوجيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف  
عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلاً فيقول ما ورد من ذلك على حذف  
الجواب أي ان يسرق قد أسرق أخ له من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل أي قد  
قد كذبت قال وانما هي المذكور جواباً لانه مغن عنه وفهمه كذا في الهمع وتأوله بعضهم بان  
المراد ترتيب الاخبار بسرفة أخيه في الزمن الماضي على سرقته في الزمن المستقبل وترتيب الاخبار  
بكذا في الزمن الماضي على قد قبضه من دبر في الزمن المستقبل قال الدماميني والاصل عدم  
تكرار المشروط بتكرار الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كافي وان كنتم جنباً فاطهر والآية وكافي اذا تم  
الى الصلاة الآتية اه واعلم أن الاحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم مانيين  
للمشكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً لان فيه الخروج من  
الضعف الى الاقوى أعني من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه خصه الجهور بالضرورة سبوطي  
عن أبي حبان (قوله وخصه الجهور بالضرورة) لان اعمال الاداة في ان الشرط ثم المحي بالجواب  
ماضياً كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه اه حفيد (قوله إيماناً) أي تصديقاً بانها حق وطاعة

ملأتم أنفس الاعداء  
ارهاباً • وقوله

ان يسمعوا سبة طاروا بها  
فرحا

فأمرني ومايتبعوا من صالح  
فأمرني ومايتبعوا من صالح

وأورد له الساطع في توبيخه  
عشرة شواهد شعريّة

(وہ) ادماض رفع الجرا  
(ح: ) کتبہ

یا اے خلیل یوم موعده

رقوله

عبيده يقول ويخفي الصبر

سبب و به علی تقدیر تقدیر

وذهب الكوفيون والمبرد

وذهب قوم الى انه ليس

على السديم والتأخير ولا  
على حذف الناء، والملم

يظهر لاداء الشرط تأثير  
في فعل الشرط لكونه

ما فيها صنعت عن العمل  
في الجواب ﴿نبيهان﴾

الاول مثل المصطفى في ذلك  
المضارع المنفي لم نقول ان

• الثانی ذهب بعض

المناشرين الى ان الرفع  
محسن من الجزم والاصواب

وقال في شرح الكافية

الجزء المختار والرفع جائز  
كثير (ورفعه) أي رفع

الحرا، (بعد مضارع وهن) أ  
وقوله فتلت تحمل فوق طو

واحتمسابا أي طلبا لما قاله الله تعالى لا اله الا هو (قوله لان تابع الجواب جواب) قد يقال يقتصر  
في المانع ما لا يقتصر في المتبوع وبحاجب بان هذا اخلاف الاصل ولذا لم يقتصر على مقابل في مواضع  
مختصة سم (قوله كتب) بفتح التاء لانه قد مدح شخصاه والشجا بفتح الشين المعجمة  
والجيم ما ينسب في الخلق من عظم نوعه والوريد عرق غليظ في العنق عيني (قوله ان تصرمونا)  
من اصرم وهو اظلم وابيض رب انصر كما افاده في القاموس والازهاب الاخافة (قوله ان  
اللعوا سبة) بضم السين تشديد الموحدة ما سب به من العيوب وفي بعض النسخ سبته بيا  
محمدة فهو مره (قوله بعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المسدرا والغفل حار اذا كان ظرفا  
وبصح جعله لامن الجراء وان لم يدكره وما ذكره من احتمال كونه لغواما متعلقا بحسن ضعيف  
معنى فاعل قوله ماضى أي بنظرا أو مع كاسيد كره (قوله وان اناه حليل) أي فقير من الخلة بفتح  
الخاء وهي الخاجة يوم مبعدة أي شحاسة وفي رواية يوم مسئلة أي قول وقوله حرم بفتح الحاء  
وكسر الراء المهملة أي نوع قوله وروعه عديس وبه الخ) فعلى مذهب سيدي به يكون المرفوع  
مبدأ ما دليل الجواب لنفسه ويحوز جزم ما عطف عليه ويحوز ان ينصرف باصبا لما قبل الاداة  
مخزوزا ان تنفى كرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيحوز جزم ما عطف عليه  
وتتبعه التفسير ضرورة ان. اذ فاء الجواب لا يمكن سابطه على ما قبل الاداة ولا ينصرف عما عليه  
فهذه ثلاثة نظرات افاده للمامية وبما جارحرم المعطوف على الجواب على قول المبرد لانه على  
قوله محجوز محملا كاصح به الفارضى وطهره هذا الكلام ان الذى في محل جزم هو الفعل فقط  
يرتد انه لا مانع من ظهور جزمه وكيف يحتمل شيئا ولهذا كتب الشسوانى هامش الامامية  
ما حمله محل جواز الحزم على قول المبرد ان قدرا عطف على الجملة واما ان قدرا العطف على الفعل  
فقط فلا وجه لجواز الحزم اه يعنى الجواب وسبأنى ان التحقيق كونه المرفوع خبر المبتدأ المحذوف  
والجملة جواب اشترط وسبأنى اسكلام على القول اشالث (قوله على تقدير ابناء) أى لتقوم فى افاده  
لربط مقام جزم الجواب فيصير رده وترك حرمه استعلاء عنه بابناء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضى  
على تقدير ابناء بقوله لانه أى الفعل يرفع بعد ابناء أى لكونه حينئذ خبر مبتدأ محذوف والجواب هو  
جملة لامية دل فى التسهيل وان قرئ فى المضارع الواقع فى حيز الجواب بافاده رفع مطا قال  
دامامية أى سواء كان الشرط ماضيا متخروفا عادى فتنقم الله منه أو مضارعا محوفا يؤمن به فلا  
خاف وهو ذلك خبر مبتدأ محذوف والجملة لامية ولذلك دخلت التاء اه (قوله لما لم يظهر الخ)  
نفسه ان المصارع المبسوط كالماضى فاذا وقع شرطه جاز فرفع الجواب وقد يفرق بان شأن المصارع  
التأثير فلا سم (قوله سمعت عن العمل فى الجواب) فالمرغوع نفس الجواب من غير تقدير ابناء  
فالأقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث قال الحفيدة بان من القول الثالث أن لا  
يكون الجراء معولا لاداة اشترط لفظا ولا تقدرا اه وتكون الاداة عليه لاعمل لها فى الجزاء  
لما صرح به الفارضى فعلم انه على الثالث يتبع جزم المعطوف ويتبع التفسير لان الجواب لا يعمل فيها  
ببل الاداة ولا ينصرف عما عليه (قوله وقد يشمله كلامه) بان يراد الماضى لفظا أو معنى (قوله كما أشعر  
كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن (قوله بعد مضارع) أى غير منى بل كما وسبأنى (قوله  
وهى) سبأنى أنه مقيد بما زاد لم يقدم على ان ما يطلب الجزاء (قوله فقلت تحمل الخ) الخطاب للبحر  
ضمير انه للقرينة مطبوعة أى ملوأة من الطعام وقوله لا يضربها أى لا يضربها كذا فى العيسى قال  
شخصا السيد مطبوعة بآعين المهملة كفى الهوى اه ويشهد له قول القاموس طبع الدوملاها  
كطبها ولعل المعنى لا يضربها بكثرة القص لقوة امتلائها وكان مقصود الشاعر توطين نفس الجبل

الحمل

وقوله فقلت تحمل فوق طوقك انها • مطبوعة من ياتم الا يضيرها

وقراءة طلحة بن سليمان  
أيضا تكوّنوا بدر كسم  
الموت وقد أشعر كلامه بأنه  
لا يختص بالضرورة وهو  
مقتضى كلامه أيضا في شرح  
الكافية وفي بعض نسخ  
التسهيل وصرح في بعضها  
بأنه ضرورة وهو ظاهر كلام  
سيدويه فإنه قال وقد جاء في  
الشعر وقد عرفت أن قوله  
بعد مضارع ليس على  
إطلاقه بل محله في غير المنفى  
بلم كما سبق في تنبيهات  
الاول اختلف في تخرج  
الرفع بعد المضارع فذهب  
المبرد إلى أنه على حذف  
الفاء مطلقا وفصل سيدويه  
بين أن يكون قبله ما يمكن  
أن يطلب نحو أنك في البيت  
فالاوّل أن يكون على  
التقديم والتأخير وبين  
أن لا يكون فالاوّل أن  
يكون على حذف الفاء  
وجوز العكس وقبل أن  
كانت الاداة اسم شرط فعلى  
اضمار الفاء والادعى  
التقديم والتأخير الثاني  
قال ابن الانباري يحسن  
الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب  
الجزء قبل أن يقول لهم  
طعاما أن ترزنا تأكل  
تقديره طعاما نأكل أن  
ترزنا الثالث ظاهر  
كلامه موافقة المبرد  
لتسميته المرفوع جزءا  
ويحتمل أن يكون معناه  
جزءا باعتبار الأصل وهو  
الجزء وان لم يكن جزءا إذا  
رفع (واقرون بفتحهم) أي

الحامل على التحمل على جهلها ونشيطه على ذلك (قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تقع اختصاصه  
بالضرورة (قوله على حذف الفاء مطلقا) أي سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الاداة اسم شرط  
أولا أو ورد في التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص  
بالضرورة وذلك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح  
فتأمل (قوله وفصل سيدويه الخ) قال شيخنا انظر لمخالف سيدويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق  
بين الماضي والمضارع اه وامل الفرق أن الماضي لما لم يؤثر فيه الاداة الجزم اخرج الى جعل  
الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذا نطق به وفاء بحقه في الجملة بخلاف  
المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل (قوله نحو أنك في البيت) أي البيت الاول لان ان  
يمكن أن تطلب الجزاء خبرها (قوله فالاوّل أن يكون على التقديم والتأخير) اضعف طلب الاداة  
للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها (قوله وجوز العكس) يفهم منه بالاوّل أنه يجوز أيضا  
كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لان في العكس مخالفة الاول في  
القسمين وفي هذين الوجهين مخالفة الاول في قسم واحد (قوله ان كانت الاداة اسم شرط فعلى  
اضمار الفاء) أي ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الاداة الجزم الجواب بسبب  
عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان فعل ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الاداة  
بكونها اسما (قوله ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ  
في المثال طعاما بالرفع على الابتداء وجلة تأكل خبر أي والربط محذوف فطعاما طلب للجزء لان  
المتبداً عامل في الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أي ما يطلبه الجزاء قبل ان  
فيقرأ طعاما بالنصب مفعول تأكل فيكون طعاما طلبا مطلوب للجزء اه وانما أوجب على نصب  
الجزء رفع طعاما وعلى رفعه نصب طعاما بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب  
عاملا والمطلوب معمول فلا يجعل الطلب شاملا لطلب المعمول العامل لان يعمل فيه لم يجب ما ذكر  
(قوله قبل ان) ظاهره أن غير ان ليس كان في ذلك فلي تأمل (قوله موافقة المبرد) فيه نظروا وسكتوا  
عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضي كما مر  
(قوله ويحتمل أن يكون معناه) أي على جعله غير جواب جزءا باعتبار الأصل الخ أي فيوافق  
كلامه جميع المذاهب (قوله واقرون بفتحهم) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية  
والتعقيب والجزء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده في التصريح وصرح في المعنى بان المحل  
لمجموع الفاء وما بعده لا يستثنى من وجوب القرن بالفاء ما إذا صدر الجواب به مرة الاستفهام  
سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وان دخلت مسبوقه بها كافي قوله  
تعالى أن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها  
دون أخواتها كهل ومن لعراقته واقرة صدرتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته  
(قوله الجملة الاسمية) أو رد عليه نحو وان أطفئوه هم انكم لمشركون وأجاب الرضى بان القسم  
مقدور قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لئلا لا يجواب القسم عليه لكن من غير  
اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بل الفاء تبدل على جواب للشرط مثله  
بل فاء فيعود الايراد يقال لو كان القسم مقدرا ثبتت اللام الموطئة له لتبدل عليه لا نأقول ذكر  
هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الاسقاطي على ابن عقيل ثم رأيت الشافعي صرح  
به في كافي دال على القسم عدم انفاء في الجواب وقول بعضهم ان الجواب في الآية للشرط على  
تقدير انفاء مردود لان تقديرها انما يجوز في الضرورة وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه  
جواب الشرط فيردها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه

وان بعد من يخبر فهو على كل شيء قدير والطائفة تقول ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يحب طمعا ولا ههنا رواية ابن كثير وقد اجتمعنا في قوله تعالى وان يحذركم فمن ذا الذي يصركم من بعده والتي فعلها حامد بن حواري ترى انا اقول . ( ١٤ )

وهو مجموع وجلة ما ذكره الشارح من المواضع التي تجب فيها المامعة نطهها بعضهم في قوله طلبية واسمية وبجاءد • وما وقد وبل وبانفس

راد ابكال بن الهمام نصديره رب وبانفسم والدفن مري نصديره باداة شرط نحو وان كان كبير عاين اعراسهم الآية ( قوله نحو وان يمسك بخير الخ ) ذكر في المفتي ان التحقيق في مثل من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لا تتكون الجواب محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله ان سواء وجد ان جاء أو لم يوجد فالاصل فليبادر له عمل فان اجل الله لا تتكون حينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع ان الله على كل شيء قدير سواء من خبر أو لا وكانه شيء مع بعض القوم على الظاهر كما فاده الله ما بيني وبينك في حاشيته على المعنى ذكره من امثلة ذلك وان بعد من يخبر وان نحو بانقول أي فإلم أنه شيء عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبك أي يتصرف فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بأهم نصرا على ان الجواب لا يحدف الا اذا كان فعل الشرط مانعا لفظا ويجوز بان محل هذا الدال على شيء من الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء ساد من الجواب ( قوله وقد اجتمعنا ) أي الاسمية والطلبية ( قوله من قوله صلى الله عليه وسلم ) أي في شأن النقطة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أي فادها اليه ( قوله بني فعل ) أي يأتي بعمل من يتكلم العز بختية فيورسا كنه فكاف مفتوحة فعين ههنا أي يجهدا حبا ( قوله مع الاتصال ) أي باداة الشرط بان يقع شرط اسم ( قوله وعديرها ) كما النامية ولن وحروف استيفاس ( قوله أو مضافا ) أورده بعضهم على الصابط الذي ذكره المصنف من جهة انه صالح لان يجعل شرطاً ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء واجيب بان لا تستعمل تارة لتلقي المستقبل وتارة للمجرد الذي هو على التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فقبض الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتفتح الفاء اه دما ميني وعسدي في كل من الايراد والجواب نظرا لما لا يراد فلا مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لعدم حوارها حتى يتوجه الايراد أما الجواب فلانه قد منع عدم مجامعته لحرف الشرط على تقدير كونه الذي المستقبل ويمنع نزع منع الفاء على مجامعته لحرف الشرط في تقدير كونه المجرد الذي لان الفاء قد تجوزع الصالح وقد تجب كاسم يأتي عن اسم فدير ( قوله ويجوز اقترانه ) أي الجواب الصالح لان يكون شرطاً بصورة الاربع قال الاسقاطي ظاهره جوار اقترانه بما اذا كان مضارعا مضافا لم وكلام الكافية والجامي يخالفه اه ( قوله وان كان مضارعا رفع ) هذا في غير المقرون بل لانه يجزم ( قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ ) اسم الاشارة راجع الى اقتران الجواب بالفاء ( قوله ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ) أي وهو في المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتي وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاص الضابط الذي ذكره المصنف وهو ان الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطاً فقيه ان الضابط الذي ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء في الجواز الذي كلام ابن الناطم فيه ( قوله والتحقيق حينئذ ) أي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء ان الفعل أي اذا كان مضارعا بقريته فاسيد ذكره الشارح في الماضي ( قوله فان اقترن ) أي الجواب الصالح للشرطية ( قوله وبيني ) أي يجب كما يؤخذ من السياق ( قوله خبر مبتدا ) مبتدا ( الظاهر ان الفاء على هذا الاعتبار واجبه لان الجواب على هذا جملة اسمية وانما جعلها ابن

انفس نحو وان خفت عيلة فسوف يعجبكم الله أولي نحو وما نعلمه من خبر فليس تكفروه أو ما نحو وان تولت فاسا لتكن من آخر وقد تحذف الضرورة كقولهم من فعل الحسنات الله يشكرها وقوله ومن لا يرل يقاد لفي والنصبا سبغى على طول السلامة بادما قال الشارح أو ندر ومثل للندور ربما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا يبي بكم فان جاء صاحبها والاستمع بها وعن المسير اجازة حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله بني فعل من يتكلم العز عالم • وانما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بان لا يصلح مع الانفصال فاذا قرن بالفاء علم الارتباط أما اذا كان الجواب صالحا لجملة شرطاً كما هو الأصل لم يخرج الى فاء بقتن بها وذلك اذا كان مانسباً متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو مضافا

أولم قال الشارح ويجوز اقترانه بما فان كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدقت المصنف وقوله ومن جاء بالبيضة فكبت وقوله فن يؤمن بربه فلا يخاف بخس ولا رهقا هذا كلامه وهو معترض من ثلاثة أوجه • الاول أن قوله ونحو زاقترانه ما يقتضى ظاهره ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ ان الفعل خبر مبتدا محذوف

بزيادة الفاء، وبجرم الفعل  
ان كان مضارعا لان  
الفاء على ذلك التقدير  
زائدة في تقدير السقوط  
لكن العرب اتزمت رفع  
المضارع بعدها فعلم أنها  
غير زائدة وأنها داخلية  
على مبتدأ مقدر كما  
تدخل على مبتدأ صرح  
به \* الثاني ظاهر كلامه  
جواز اقتران الماضي  
بألفاء مطلقا وبس كذلك  
بـل الماضي المنصرف  
المجرد على ثلاثة أضرب  
ضرب لا يجوز اقترانه  
بألفاء وهو ما كان مستقبلا  
معنى ولم يقصده وعدا  
وعيد نحو ان قام زيد قام  
مجرد وضرب يجب اقترانه  
بألفاء وهو ما كان ماضيا  
لفظا ومعنى نحو ان كان  
قبضه قد من قبل فصدقت  
وقدمه مقدرة وضرب  
يجوز اقترانه بألفاء وهو  
ما كان مستقبلا معنى  
وقصده وعدا أو وعيد نحو  
ومن جاء بالدينه فكبت  
وجوههم في النار قال في  
شرح الكافية لانه اذا  
كان وعدا أو وعيدا حسن  
أن يقدر ماضى المعنى  
فعومل معاملة الماضى  
حقيقة وقد نص على هذا  
التفصيل في شرح الكافية  
\* الثالث أنه مثل

المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لانه لم يقل يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف قد عوى البعض تبعاً  
لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها  
يشكل عليها أقصر يحسم بوجوب انفاء في الجملة الامة فيحتاج الى التعليل بان الجواز بالنظر الى  
ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحيه الجواب مباشرة الاذاة فعلم بالانصاف قوله وبجرم الفعل  
ان كان مضارعا) أى جزمه رجحانا لا وجوباً لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز بحسن بعد فعل  
الشرط الماضى وبضعف بعد فعل الشرط المضارع (قوله على ذلك التقدير) أى تقدير يكون  
مدخولها هو الجواب بهذا التقدير ان كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا  
اشكال في الإشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء اذ  
معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لانفس الجواب لحكم الخ (قوله كما تدخل على مبتدأ  
مصرح به) لشيخنا والعض هنا كلام مرددناه قريبا (قوله جواز اقتران الماضى) أى المنصرف  
المجرد من قدر غير هاء قوله مطلقا أى سواء كان مستقبلا معنى أو لا قصده وعدا أو وعيداً أولاً (قوله  
على ثلاثة أضرب) اذا لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بالأولم ظهر لك أن مفهوم  
قوله لو جعل شرطاً الخ فيه تنصیل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كفى المضارع المقرون بالأولم المجرد  
والماضى المستقبل معنى وقصده وعدا أو وعيد وتارة تمنع الفاء تارة نجح كفى الضرب الاول  
والثاني من هذه الاضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بألفاء) جعل منه الجماعى كالكاية  
المضارع الدخلى لم (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لانه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه  
الى الاستقبال فاستغوا فيه عن الرابطة جماعى (قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ منه ما مر  
عن الجماعى لتعليل وجوب انفاء في هذا عدم تأثير حرف الشرط فيه لالفاظا ومعنى فخرج الى الرباط  
وعلى سم الوجوب فيه بعدم لاجتية لأن يجعل شرطاً وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية  
للمصنف وهو ينافى ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرطاً الخ وينافى  
كون كلام اشار في ما يصلح لان يجعل شرطاً وكان وجه عدم الصلاحيه أنه على تقدير قد فتأمل  
وعبارة التسميل وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بألفاء مع قد ظاهرة أى نحو ان كنت  
قلته فقد علمته أو مقدرة أى نحو ان كان قبضه الاية قال الدمامين وهذا لا يقتضى لامه صنف مع  
القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب اذا الشرط مستقبلى وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه  
القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو ان جئتني  
أكرمته والثاني أن لا يكون مضمونه من الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به  
مسببا نحو ان تكرمته فقد أكرمته والمعنى ان اعتدلت على بكرامتك اياي فأنا أيضا أعتمد  
عليك بكرامتي اياك والايتان المتفاوتان من هذا القليل فلا اشكال وقال الرضى لا نسلم أن الشرط  
سبب والجزاء مسبب دائماً وانما الشرط عندهم ملروم والجزاء لازم سواء كان الشرط مسببا أم لا  
كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعنى) بناء على جوازه بلا تأويل  
وتقدم ما فيه عند قول الناظم وما نسين أم مضارع الخ (قوله وقد معه مقدرة) لتقر به من الحال  
الا قرب الى الاستقبال من الماضى (قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى) أى مباعدة في تحقق وقوعه  
وان كان مستقبلا في الواقع قاله الاسقاطى وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ماغيره وقوله  
فعومل معاملة الماضى حقيقة أى الماضى لفظا ومعنى أى عومل معاملة مع في مجرد الاتيان بألفاء  
وان كان الاتيان بها في الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجوار والحاصل  
أن الاتيان في هذا بألفاء نظر الى تقديره ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وتركها نظرا  
الى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه (قوله الثالث أنه مثل

ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصذقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر في تنبيهه في هذه الفاء، فاء السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنالكا للشرط وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد (وتختلف الفاء إذا المفاجأة) في الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها ان (كان تفيد إذا لنا مكافأة) وان تصبهم سينه بما قدمت أيديهم إذا هم يقضون لأنهم أمثلها في عدم الابتداء به فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط فأمر نحو ان عصى (١٦) زيد فويل له ونحو ان قام زيد فقام عمرو فقام ونحو ان قام زيد فان عمر قائم فيعين فيها

أغناء وقد أفهم كلامه أن الربط ما إذا نفى ما لا ينافي مقدرة قلبها خلافا لمن زعمه وأنها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع إغناء وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب في تنبيهان في الأول أعطى القيود المشروطة في الجملة المثال لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه الثاني ظاهر كلامه أن أذا ربط بها بعدان وغيرهما أدوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعدان إذا المفاجأة عن إغناء نفسه بان وهو ما يؤذن به تنبيهه قال أبو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون (والفعل من بعد الجزاء) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (ان يفترن) بالفاء أو الواو بتثنية فن أي تحقيق الجزم بالعطف والرفع على الاستئناف والنصب بأن ضرورة وجوبا

ما يجوز الخ) يحجب بان الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح ابن الناطم بالخلو فيصدق بالوجوب زكريا (قوله هذه الفاء) أي في الأصل فلا ينافي قوله بعد وتعينت هنالكا وقوله فاء السبب أي التي تعطف الجمل لأفادة السببية وقوله لا لتشير إلى أي في الأعراب والالزام ما بعدها لفظا ان كان ضارعا ولا في المعنى والانتقال الجواب شرط فلا تكون عاطفة وبه صرح في المغني فهي كالفاء في نحو أحسن زيد الدنيا فاحسن اليه إذ لو جاءت في هذا المثال عاطفة للزم عطف الانشاء على الخبر (قوله وتختلف الفاء الخ) انفاء مفصول نحاف وإذا فعله وإنافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول (قوله ولم يدخل عليها ان) بكسر الهمزة وتشديد الون وعبارة الفارسي ولم يدخل عليها ناصح وهي أعم (قوله لنا أي) هنا (قوله في عدم الابتداء بها) وفي اقتضاها التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما) لأنها عوض عن الفاء خلافا لمن منع ذلك اه تصريح ويرد نحو فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا إلا أن يحجب بما قاله الإسقاطي على ابن عقيل ان محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضا عن الفاء في الربط لا مجرد التنويع كفي الآية (قوله أعطى القيود الخ) أي أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو التكامل بدل قوله لكنه الخ وقوله في الجملة أي المصدرة إذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها به أن المصنف كثير ما يعطى الاشتراط بالتسهيل (قوله وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعدان الخ) كلام التسهيل هذا في الشروط الجازمة فلا يرد قول أبي حيان جاء الربط إذا المفاجأة بعد إذا الشرطية (قوله ومورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيت أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل إلا أن يقال المراد ومورد السماع ان وإذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبي حيان وهو مقتضى منعه غير واحد فان كان من كلام الشارح رداعلى أبي حيان فالأمر ظاهر (قوله وانفعل) مبتدأ أو قس خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لان شرط حذف الجواب اختيارا مضى الشرط لفظا أو معنى واهض جعل قن خبره مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه قول المكاب عند قول المصنف والأمر ان لم يلائم للنون محل فيه هو اعم (قوله من بعد الجزاء) ولوجلة اسمية كافي التصريح وهو واضح لاهلها في محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة إليه بل هو غير مناسب إذا الجزاء هو الجواب كما تقدم في النظم لا تأخذ أداة الجواب (قوله بتثنية فن) قال في شرح الشذور جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز وسوطي (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لانه مجزوم لفظا أو محلا (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن انفاء يستأنف بها كالواو وفي المغني أنه قيل بذلك ورفعه فإيراجع وحيد شديكون مراده بالاستئناف عدم انعطاف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قانوس الخ) تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة (قوله فأنشبه الواقع بعده) أي بعد الجزاء (قوله فانه يمتنع النصب) وقياس ما يأتي عن

وهو قليل قرأه ابن عامر يحاسبكم به الله فيعقر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بهن من الكوفيين يضل الله فلا هادي له ويزهرهم في طغيانهم وان تحفوها وتؤثوها الفقراء فهو خير لكم ونكفروا وقد روي عن تأخذ من قوله

فان يهلك أبو قانوس يهلكه ربيع الناس والبلد الحرام وتأخذ بعده بدنا بعبث • أجب الظاهر ليس له سنام • وانما جاز النصب بعد الجزاء لان مضروبه لم يتحقق وقوعه فأنشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بنم فانه يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ويجوز





ويحذفان بعد ان في

الضرورة يعني الشرط  
والجزاء كقوله

قالت بنات العم يا سلمى وان

كان فقير امعد ما قالت واس

استقدير وان كان فقيرا

معد ما رضى به وكلامه في

شرح الكافية يؤذن

بجواز في الاختيار على قلة

وكذا كلام الشارح ولا

يجوز ذلك أعنى حذف

الجزأين معا مع غير ان

الثالث انما يكون حذف

الشرط قليلا اذا حذف

وحده كله فان حذف مع

الاداة فهو كثير من ذلك

قوله تعالى فلم تهنأ لهم

تهديره ان افترقتم فتهنأ لهم

فلم تهنأ لهم انتم ولكن الله

قتلهم وقوله تعالى فالتة هو

الولي تهديره ان أرادوا

وليا بحق والله هو الولي بالحق

لاولى سواء وقوله تعالى

يا عبادى الذين آمنوا ان

أرضى واسعة فإياى

فاعبدون أصله فإلم

يتأت أن تحلصوا العبادة

لى فى أرض فإياى فى غيرها

فاعبدون وكذا ان حذف

بعض الشرط نحو وان أحد

من المشركين استخارك

ونحو ان خير انخير (واحد)

لدى اجتماع شرط غير

امتناعى (وقسم جواب

ما أنشئت) أى منها استغناء

بجواب المنتدم (فهو)

أى الحذف (ما تزم) بجواب

النقسم يكون مؤكدا

باللام

الشرط كله لان لام الشرط وهى لم تحذف فتأمل (قوله ويحذفان الخ) قد بقي حذف الاداة  
وحدها قال السببى لا يجوز حذف أداة الشرط وان كانت ان فى الاصح كالا يجوز حذف غيرها  
من الجوازم ويجوز حذف ان ويرفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك ونخرج عليه قوله تعالى  
تجسسهم من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقد وقع لشئ الاسلام فى شرح مذهبهم فقد روى الشرطية  
بجذفها من المتن وبذكرها فى اشرح قلبه فظهر له حذف ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم فى  
الادوات الجازمة لا ينافى حذف غير الجازم كقوله (قوله بجواز في الاختيار على قلة) أيد السببى  
فى الهمم هذا القول بان الحذف ورد فى عدة من الآثار (قوله مع غير ان) كذا فى الهمم وغيره  
وردد عليه ما حكاه ابن الانبارى عن العرب كإى التصريح من سلم عليك فلم عليه ومن لا فلا وما  
فى حديث أبي داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد على جواز حذف  
فعل الشرط المعنى ولا يعدم الشرطية وأما قول كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا  
فما أهمهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لافى كل من الشرط والجواب كما مر (قوله اذا حذف وحده كله)  
يرفع كله تأكيذا صغيرا فى حذف والمراد اذا حذف جميع أجزاء الشرط أى جميع أجزاء جملة فعل  
الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محترز قوله وحده وقوله  
وكذا ان حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استخارك) اعترضه  
بعض باب المحذوف فى الآية الشرط بقائه لا بعرضه لانه الفعل لاجلة الفعل والفاعل ويدفع  
بان المراد بالشرطى قوله أعما يكون حذف الشرط قليلا لا جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل  
الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو وكثير ما يصدق  
بالواجب فان المحذوف فيها واجب للتعويض عنه بغيره بعده (قوله غير امتناعى) أى غير دال على  
امتناع لامتناع كل أو على امتناع لوجود كالأفانه تعين ذكر جوابه ما تقدم ما أو تأخر أو القرينة على  
هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لولولا فيشعر بان مراده بالشرط الشرط غير الامتناعى وبشئير  
الشارح الى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كاذوا لم يذكر المصنف هذا  
مخصوصه (قوله وقسم) ولوه قدرا ومثله الحفيد بقوله الى وان أطعوه وهم باشركون قال  
فانقسم قسمين ان وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تبيينها عليه مردود بان  
دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير القامر مردوبه مختص بالشرط  
(قوله يكون مؤكدا باللام) أى وحدها وهو قابل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا فى المثبت  
المضارع أما الماضى فان كان منصرفا فتارة يقرن باللام وتارة يقد وتارة يجره وهو الغالب وتارة  
يجرد وان كان غير منصرف يقرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن باللام وهو الاكثر  
أوبان فقط أو باللام فقط وتجردها معها أو فاده الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من  
القصور ولكن فى خاتمة الباب الخامس من المقتضى أن حق الماضى فقط ومعنى المنصرف المثبت  
المجاب به انقسم أن يقرن باللام وقد ثم قال وقيل فى قتل أصحاب الاخذ ودانه جواب القسم على  
انها باللام وقد جزمنا هذا الطول وقال

حلفت لها بالله حلفه فاجر • اماموا فان من حديث ولا سال

فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الاول أن ابن عصفه ورفصل فأرجهم ان كان الماضى قريبا  
من الحال وان كان بعيدا جى باللام وحدها ثم ما قضاة كلام الفارضى السابق من أن المضارع  
المثبت الواقع جواب القسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب  
البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه فى ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب  
اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح فى باب نون التوكيد

أو أن ومنه وجواب الشرط مشروط بالفاء أو يجوز أن يقال تقدم الشرط أن قام زيد والله أكرمه وإن يقوم والله فلن أقوم ومثال تقدم القسم والله أن قام زيد لا أقوم من والله أن لم يقوم زيد أن أقوم أو يقوم والله أن لم يقوم زيد ما يقوم عمرو وأما الشرط الامتناعي فهو لولا لولاه ينعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله فاقسم لولاه الندى سواده • لما سمعت تلك المسالات عامر وكقوله والله لولاه ما هتديناه نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لأنه مغن عن جواب لولولا (١٩) وجوابه لا يكون إلا ماضيا وقوله

في باب القسم في التسهيل  
وتصديري هي جملة الجواب  
في الشرط الامتناعي بل هو  
أولولا يقتضي أن لولولا  
ومادخلنا عليه جواب  
القسم وكلامه في الفصل  
الاول من باب عواول  
الجزم يقتضي أن جواب  
القسم محذوف استغناء  
بجواب لولولا والعذر له  
في عدم التنبيه هنا على لولولا  
أن الباب موضوع  
للشرط غير الامتناعي  
والغاية لا يسمون لولا  
شرطا ولولا إذا كانت  
بمعنى أن وهذا الذي ذكره  
أدلم بتقديم على الشرط  
غير الامتناعي والقسم  
ذخر خبر فان تقدم جعل  
الجواب للشرط مطلقا  
وحذف جواب القسم  
تقدم أو تأخر كما أشار إلى  
ذلك بقوله (وان تواليا  
وقبل ذخره فاشترط رجوع  
مطلقا بالاحذر) وذلك  
لخو زيد أن يقدم والله  
يكرمه و زيد والله أن  
يقوم يكرمه وأن زيد أن  
يقوم والله يكرمه لأن زيد  
والله أن يقدم يكرمه وإنما  
جعل الجواب للشرط

فله ضارح المثلث على الاول حالة واحدة وعلى الثاني ثلاث حالات فاعرف ذلك وما ذكره من دور  
تجرد الجملة الاممية من أن اللام هو ما ارتضاء أو جبان والذي في المعنى أنه مع فاته مخصص  
بأسطة القسم كقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هدهاء قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة  
وتقبل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبي بكر والله أنا كنت  
أظلم منه يعني من عمر في نفاقه جرى بينهما ثم الكلام في جواب القسم غير الاستعطاف ادجواب  
الاستعطاف لا يكون إلا جملة انشائية كافي المعنى كقوله • بر بن هل ضمت اليك رايه وقوله  
• بعيشك يا سامي ارجي ذاسبا • قال الشيخ قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكدها جملة  
أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف (قوله  
أو أن) أي سواء قرر خبرها باللام أو لا كما يؤخذ من الأمثلة (قوله أو مفعيل) أي بما أو أن أو لا  
وشذ قرن المتني بما باللام كقوله

أما الذي لوشا لم يخلق الودي • اش غبت عن عيني لما غبت عن قايي  
وشذ في الجواب بلم أولن أفاده الفارضي (قوله لو أندي الندى الخ) كلام العيني يفيد أن أندي  
بالنون لا بالباء كما هو به البعض ففسره بظاهره ولى أنه بالسو يكون بمعنى أخضر قال في لقاموس  
ندى القوم حضروا اه واستناد الاستغناء إلى الندى محار على من باب الاسداد إلى المكان لان  
الندى مجلس القوم والخمير في سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كافي المعنى وهو المناسب  
وان فسر البعض بالجيش قال العيني والمسالات بضم الميم وتخفيف السين المهمة جمع مسالة وهي  
جانب اللعبة وأراد بعامر قبيلة قريش والمعنى أن الشاعر يخلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم  
لما قدرت عامر أن تجمع مسالاتهم من هيئته وسطوته على الناس اه (قوله والتسهيل) أي في باب  
الجواز كما استعرفه (قوله ولزوم) مستأخبره قوله لأنه مغن الخ وفي بعض النسخ ولزوم وهو الذي يخط  
المشارح وهو جواب عن سؤال تقديره اذا كان الجواب للقسم فلم انتمز كونه ماضيا مع أن المعنى إنما  
يلزم في جواب لولولا (قوله يعني جملة الجواب) أي جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعي أي في  
التعليق الامتناعي وقوله بل هو لولولا متعلق بتصدر (قوله يقتضي أن لولولا الخ) أي وهذا قول  
ثالث غير مانع عليه المصنف في الكافية وغير ما ذهب اليه ابن عصفور (قوله والمعاربة الخ)  
اعتد أن ما حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يجرى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذي ذكره الخ)  
دخول على المتن (قوله وقبل ذخره) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كافي  
الشرح خاله وفي جعل قبل خبر منافاة لما ساف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبني على الضم  
كقبل وبعد خبرا وتأيد لما اخترناه من جوار ذلك (قوله لان سقوطه) أي الشرط محل الخ وقد  
يقال اختلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود في صورة اجتماعها بلا تقدم ذي خبر فلا رجح الشرط  
مطلقا فيها أيضا الآن يقال الاختلال فيها أخف من الاختلال في صورة اجتماع مع تقدم ذي خبر  
فتظن (قوله وأفهم قوله رجح) أي دون أن يقول أوجب (قوله ورجع الخ) هذا مذهبنا لقوله

مع تقدم ذي خبر لان سقوطه محل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا  
من مبتدأ أو اسم كان ونحوه وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله أن قام أو أن لم يقدم لا كرمته وهو  
ما ذكره ابن عصفور وغيره لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التخمير وليس في كلام سيبويه ما يدل على التضم  
(ورجوع رجح بقسمه شرط بلا ذي خبر مقدم) كإذهب إليه الفراء تمسكا بقوله

لئن منيت بئاعن غيب معركة (٢٠) • لا نلتفنا عن دماء القوم ننقلب • وقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا • أصم

في هار القبط للشهب ياديا  
ومنع الجهور ذلك وأولوا  
ما ورد على جعل اللام زائدة  
تنبيهات الأول كل  
موضع استغنى فيه عن  
جواب الشرط لا يكون  
فعل الشرط فيه الاماضى  
اللفظ أو مضارا بحجرا  
بلم نحو واثن سائهم من  
خلقه ليقول ان الله وهو  
لئن لم ينس لارجسنا ولا  
يجوز ان تطلب الما تصعل  
ولا والله ان تقدم لا قوم  
وأما قوله  
ولديك ان هو يستردك  
مزيد  
وقوله

لئن تلك قد ضاقت عليكم  
يئونكم

ليعلم دوى أن بيتي واسع  
فضرورة وأجار ذلك  
الكوفيون الا الفراء  
• الثاني اذا تأخر القسم  
وقرر بالنفا وجب جعل  
الجواب له والحالة القسمية  
حينئذ هي الجواب وأجاز  
ابن السراج أن تنسوي  
النفا فيعطى القسم المتأخر  
مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ  
بها فاجاز ان تقم بعلم الله  
لا زور ذلك على تنذير بعلم  
الله وليذكر شاهدا  
وينبغي أن لا يجوز ذلك  
لان حذف فاجواب  
الشرط لا يجوز عند الجمهور  
الا في الضرورة • الثالث  
لم ينسب هنا على اجتماع  
الشرطين فنذكره مختصرا  
بحال راقعة موقعة كقول

السابق فهو ملتزم بالمعنى ملتزم بالباو يحتسب أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم  
على إطلاقه سم (قوله لئن منيت) أى يلبث بئاعن غيب معركة غيب الشيء بكسر الغين المحضة عاقبته  
أى حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والقصور بسبب المعركة  
المنفصلين • هـ الا انما أى يتجددنا روية الشاهد فانه جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر  
عن القسم من غير أن يتقدم عليه ما ذو خبر قال الفارضى ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة  
اه • وانتقل بانفاه لا بايقاف كما يحط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفي القاموس  
اشغل منه تروا واتنى (قوله لئن كان ما حدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكى  
عنه مؤكدا ذلك • انظر هذا انصوم اشان معلقا على صدق الحديث الذى قيل عنه والقيط بالاقاف  
وانشاء المدحمة شدة الحرو وباديا حال • ن فاعل أصم اه • دما ميني ويؤخذ منه أن التاء فيما حدثته  
مفتوحة وبه صرح شيخنا السد (قوله على جعل اللام) أى في لئن زائدة أى وليست جواب قسم  
مقدر وقيل ترجع الشرط في الايات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط  
مع القسم وانشراده كما تقدم في قوله والشرط يغنى عن جواب قد علم سم (قوله الاماضى اللفظ الخ)  
أى لا يكون على وجهه لا تعمل فيه أدوات الشرط جامى (قوله ان هو يستردك) كذا في بعض النسخ  
بالجرم اعطى للمفسر بالكسر مدحكم المفسر بالفتح كقول الشاعر فخن نؤمنه بيت وهو آمن كافى  
قواعد اس هشام وفي بعض النسخ يستزيد بالرفع وهو الذى بخط الشارح (قوله والجملة القسمية) أى  
مع جوابها وقوله هي الجواب أى جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أى من كون الجواب  
للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط (قوله اذا تولى الخ) مقول لقول محذوف أى فنقول اذا  
تولى الخ وقد وجد لفظ فمقوله في خط الشارح وقوله شرطان أى أو أكثر نحو ان أعطينك ان وعدك  
ان سألتى فعدى حر (قوله الجواب لا ولها) هو الاصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الاول  
وجوابه عليه وهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثانى وجوابه وجواب الثانى  
الشرط الثالث ان كان وجوابه وهكذا على افعال الفاء فاذا قال ان جازيد ان أكل ان فعلك فبدي  
حر على الاصح الفصل أول ثم الاكل ثم الحى فان وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله  
عكسه فان وقع الحى ثم الاكل ثم الفعل لزم العتق وعلى أن الجواب للاول ينبغي مجىء فعل الشرط  
الثانى ماضيا لما مر لاعلى • مقابله اذ على • مقابله لاحذف اه • سيوطى وقوله وجواب ما بعده أى بعد  
الاول محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه أى وقد براه في البيت الذى أورده الشارح ان تذهروا  
فان تستغيثوا ساجدوا وبقول السيوطى المذكور تعلم أن قول الشارح والثانى مقيد للاول مخاف  
للاصح المذكور وبه دمج شيخنا السيد به يعلم ما فى كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسئلة ما اذا  
قال لا امرأته ان أكلت ان شربت فانت طالق فلا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم أكلت لان  
التقدير عليه ان شربت فان أكلت فانت طالق والثانى أول والاول ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا  
أكلت ثم شربت لان التقدير عليه ان أكلت فان شربت فانت طالق فالاول أول والثانى ثان واعلم  
أن فصيح الاول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشئبى ووجه ابن الحاجب  
بانه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا والا توارد عاملان على معمول واحد ولا تغيرهما والزم  
ذكر ما لا دخل له في ربط الجراء وترك ما له دخل ولا للثانى لانه يلزم حينئذ أن يكون الثانى وجوابه  
جواب الاول فتجب الفاء ولا فاء وحدها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جواب الاول ويكون الاول  
وجوابه دليل جواب الثانى قال الدما ميني ومذهب مالك الطلاق سواء أنت بالشرطين مرتين كما هما  
في اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أصحابنا يوجب ذلك بانه على حذف واو العطف كافى قول

ان تستغيثوا بان تذكروا  
تجدوا

منامعاقل عزز انما كرم  
وان تواليا بعطف فالجواب  
لهما ما كذا قاله المصنف  
في شرح الكافية ومثله  
بقوله تعالى وان تؤمنوا  
وتنقوا يؤتكم أجوركم  
الآية وقال غيره ان تواليا  
الشرطان بعطف بالواو  
فالجواب لهما نحو ان تأتيا  
وان تخمس الى أحسن  
اليسل أو بأو فالجواب  
لاحدهما نحو ان جاء زيد  
أو ان جاءت هـ فأكرمه  
أو فأكرمه أو بالهاء فنصوا  
على أن الجواب للثنائي  
والثاني وجوابه جواب  
الاول وعلى هذا فاطلاق  
المصنف محمول على  
العطف بالواو

### فصل لو

اعلم أن لو تأتي على خمسة  
أقسام الاول أن تكون  
للعرض نحو لو نزل عندنا  
فتصيب خيرا ذكره في  
المسهل • الثاني أن  
تكون للتقليل نحو  
تصدقوا ولو بظلف محرق  
ذكره ابن هشام التميمي  
وغيره الثالث أن تكون  
للتعني نحو لو تأتينا فقدئنا  
قبيل ومنه لو أن لنا كرة  
ولهذا نصب فنكون في  
جوابه واختلاف في لوهذه  
فقال ابن الصائغ وابن  
هشام الخضر اوى

الشاعر كيف أصبحت كيف أمسيت مما • يغرس الوقي فؤاد اللبيب  
ثم قال ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين يعني مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الطلاق  
فعلها مجموع الامرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا لالة الجواب الثاني ولا محذور في  
حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه  
بالشرط الثاني فتأمل اه قال الشنخي وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين أنهم لو أوقعوا  
الطلاق بأيهما كان بناء على إمكان كون جواب الاول محذوفا ومدلوله عليه بجواب الثاني لزم  
إيقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كقوله ان تستغيثوا الخ)  
وكقوله تعالى ولا ينفعكم نهي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم وكقوله تعالى ان  
وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي الخ كذا قالوا قال الدمامي بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا  
القبيل مانصه قال ابن هشام وفيه نظر اذ لم ينال في الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم  
على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فيبني أن يقدر الى جابيه ويكون الاصل ان  
أردت أن أنصح لكم ولا ينفعكم نهي ان كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم  
يقدر بعد ذلك متدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال في الآية الثانية في فائدة  
ليس من قاعدة تواليا الشرطين قوله تعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله لو تزلوا العذباء وان اقتصاه  
كلام المغني والا كان لعدنا جواب لولا ولولا وجوابه ادبلا على جواب لولا المحذوف على قاعدة  
تواليا الشرطين وهو غير ظاهر كقوله الدمامي واستظهر ما ذكره الزمخشري من جعل جواب لولا  
محذوفا لالة الكلام عليه والهي لولا كراهة أن تملكوا ناسا مؤمنين بين طهراني المشركين وأنتم  
غير عارفين بهم فيصيبكم بأهلاكم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم (قوله ان تذكروا) بالبناء  
للمفعول أي تفرعوا والمعاقل جمع عقل كجلس وهو الها (قوله ومثله بقوله تعالى الخ) في هذا  
التمثيل نظر اذ ليس فيه تواليا أداني شرط كما هو موضوع الكلام لان العطف ليس على نية تكرار  
العامل (قوله وقال غيره الخ) في نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف  
في شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم  
عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الا أن يقال هما في حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أي  
أو تواليا الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله  
فاطلاق المصنف) أي في قوله في شرح الكافية وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا

### فصل لو

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التخصيص نحو لو تأمر فقتل كافي جمع الجوامع وشرحه  
(قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة الى  
الظلف مثلا فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المجهة للبقير والغنم كالحافر للفريس والخلف للجمل  
وقيد بالاسراق أي الشيء كما هو عادة العرب لان النية قد لا يؤخذ وفريه آخذة فلا ينفع به  
بخلاف المشوى كذا في الهلي (قوله ذكره ابن هشام التميمي وغيره) قال في المغني وفيه نظر قال  
الدمامي وجه النظر أن كل ما أورد شاهد اعل التقليل يجوز أن تكون لوفيه معنى ان التقليل  
مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فقدئنا) قال شيخنا محمل كونها في المثال للتمني اذا  
كان مخاطب ما يوس الايمان الى المتكلم أو متعسرة عادة اه ووجهه أن التمني طلب لما لا طمع فيه  
أو ما فيه عسر (قوله لو أن لنا كرة) أي رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه  
بل واز أن يكون النصب في تكون مثله في • وليس عبادة ونقر عني • فهو بان مضمرة جواز أو ان  
والفضل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قبل ومنه (قوله واختلف في لوهذه) لم يتعرض

هي قسم برأسها لا يحتاج الى جواب بكواب اشترط ولكن قد يؤتى لها اجواب منصوب بكواب ليت وقال بعضهم هي لوالشرطية  
اشترطت هي التي بدلت اسم جملها من (٢٢) جوابين جواب منصوب بهذا الفاء وجواب باللام كقوله

ولو شئت الما بر عن كليب  
فيجرب بالذ نائب أي زير  
يوم الشغبين نشر عينا  
وكيف لقاء من تحت القصور  
وقال المصنف هي لوال  
المصدرية أغتصت من  
التي وذلك أنه أو رد قول  
الزمخشري وقد تجبى لوفى  
معنى التي محو لوفى  
فقد نى وقال ان أراد ان  
الاسل وددت لوفى  
فقد نى حذف فعل التي  
لدلالة لوفى عليه فاشتهت  
ليت في الاشعار جمع اسمي  
فكان لها جواب بكواب  
فصح أو أنها حرف وسع  
للتنى كليت منه نوع  
لاستدانة مع الجمع بيدها  
وبين فعل التي كالأجمع  
بينه وبين ليت وقال في  
السهيل بعد ذكره  
المصدرية وتعي عن التي  
ويصحب بعدها الفعل  
مقصورا بالفاء وقال في  
شرحهم أشرفت الى نحو قول  
الشاعر سريبا اليهم في  
جوع كلهم جبال  
شروى لوفى فتهدا  
قال فلان في تهدا ان يقول  
نصب لانه جبال  
اشافي بكواب ليت لان  
الاصول وددت بالوفى  
لخذف فعل التي لدلالة لوفى  
عليه فاشتهت ليت في  
الاشعار عني التي دون

لكون القسمين الاولين يحتاجان الى جواب أولا ومقالة ابن الصانع وابن هشام الخضر اوى يظهر  
في لوفى للعرض ولوفى للتخصيص وانظر لوفى لتقليل على رأى ابن هشام التنى هل لها جواب  
قد راولا جواب لها (قوله هي قسم برأسها) أي معبرة للواشرطية والمصدرية كافي زكريا (قوله  
ويكن قد يؤتى لها اجواب منصوب) أي وقد لا يؤتى لها اجواب أصلا كافي قوله تعالى ولوفى آمنوا  
واقول المثوبة من عند الله خير فان الشارح سبصر في آخر الباب بان لوفى هذه الآية للتنى ولا  
جواب لها أصلا وأن قوله المثوبة من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلونبش  
المقابر) قاله للملح من أحد بني ثار أخيه كليب وقوله فيجرب بالباء للمفعول وقوله بالذ نائب أي في  
الموسع المسمى بالذ نائب بفتح الدال المعجمة فيكون في آخره باء موحدة وفيه كليب فالباء في الذ نائب  
طريقه كذا قال الدمامي والشنقي والعيني وقوله أي زير نائب فاعل يجرب بعد حذف الموصوف  
والاسل زير رأى زير والرى في الاسل من يترى بارة النساء لقبه كليب لانه كان يكثر بارتنه فهو  
من وسع الظاهر موضع المصدر وقوله يوم الشغبين متعلق بذكر أي توقعه يوم الشغبين قال العيني  
وأراد بالشغبين شعثا أو شعرا أي معاوية بن عمرو اه والذي قاله الدمامي والشنقي معاوية بن  
عامر وأنشأ اليوم لهما الظهور بطشهما فيه أول غير ذلك كقوله الدمامي ثم بحث في الاستهاد  
بأبيتين احتمل أن نصب يجربان مصدره والمصدر المنبأ منهما معطوف على مصدر منصوب من  
هل اشترط أي لو حصل بيش فاجبار كما قالوه في حوان تأتي فتكرمني أنك نصب تكرم (قوله في  
معنى التي) أي لعني هو التي وقوله فقال أي المصنف معطوف على أو رد (قوله لدلالة لوفى عليه)  
له وجه دلالة لوفى عليه أما جعلت حذف فعل التي كالعرض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التي  
حيث سارت لشعره عند حذوه (قوله أو أم حرف وضع للتي) قال الدمامي الظاهر أن هذا  
الوجه هو مراد الزمخشري وما أورده عليه من استلزامه مع الجمع بيدها وبين فعل التي  
ليرد عليه فإما عدمها مع الفعل التي فيكون مجرد المصدرية مساوية لدلالة على التي  
فلا يتبع الجمع اذ ذلك ولا شكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت أن الزمخشري يوافقه على مجيء  
لوه صدرية اه (قوله لاستلزامه مع الجمع الخ) أي والجمع ليس بمنوع بديل بل يود أحدهم لو  
يعرف أنفسه (قوله وفل في السهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لوالمصدرية  
أدعى فعل التي ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي كما عاهاه الشارح نص يرجح تكون لوفى  
هذه مصدرية وان كان يستفاد من هذا لان الشرطية لا تقع بعدد أو يود على الراح أي عبارة  
السهيل لصراحته في كونها مصدرية (قوله وتعي عن التي) أي عن فعله (قوله شروري) بفتح  
الشين المعجمة وفيه الراء الاولى وقع الثانية اسم موضع وقوله فتهدا من تهدا الى العدو أي نهض  
(قوله انشائي) منه لازمة (قوله دون لفظه) أي لفظ التي أي ما تهو حروفه أي كل من ليت ولوفى  
معنى التي دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا البعض مراده بقوله دون لفظه أنه ليست  
موسوعة للتي (قوله بل من باب العطف على المصدر) أي مجرد العطف والافاء الواقعة في  
الجواب لطيف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله في تأويل مصدر) والتقدير في البيت  
ودد ما اعانته وهودها أي نهوضها (قوله رخص على أن لو الخ) هذا أيضا تقوية لقل الشارح عن  
المصنف أن لوفى التي مصدرية ووجه التقوية أن لوفى الآية للتي على ما ذكره سابقا بقوله  
ومنه لو أن لنا كره وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لوفى التي مصدرية (قوله أن

نظمه فكان لها جواب بكواب ليت وهذا عدي هو المختار ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل التقدير  
من باب العطف على المصدر لان لوفى الفعل في تأويل مصدر هذا كلامه ونص على أن لوفى قوله تعالى لو أن لنا كره مصدرية  
واعترض عن الجمع بيدها وبين أن المصدرية بوجهين أحدهما أن



التقدير لو ثبت أن والآخر أن تكون من باب التوكيد . الرابع أن تكون مصدرية بمنزلة أن إلا أن لا تنصب رأكثر وقوع هذه بعدد أو يود نحو ودوا لودهن فيدهنون يود أحدهم لوبعمر ومن ( ٢٣ ) وقوعها بدوهم ما قول قتيبة ما كان ضرر

لومنت ورجاء من الفنى وهو المغيظ المحقق وقول الاعشى ورجاءات قوما جلى أمرهم . من الثانى وكان الحرم لوعلى . وأكثرتهم لم يثبت ورود لومصدرية ومن ذكرها انقراء وأبو على ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء ونسبهم المصنف وعلاقتهم أن يصلح في موضعها أن ويشهد للمثبتين قراءه بعضهم ودوا لودهن فيدهنوا بحذف المون وعطف يدهنوا باصص على تدهن لما كان معناه أن تدهن وتشكل عليهم دخولها على أن في نحو ومعلمت من سوو تودلو أن ينها وبه أمدا بعيدا وجوابه أن لو انما دخلت على وعمل محذوف مقدر بعدها تقديره نود لو ثبت أن بينهما وبينه كما ألباه المصنف في لو أن لما كره على رأيه كما سبق وأما جوابه الثانى وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ مجردا على حد لجابس لا فقيه نظر لان توكيد المصدر قبل مجى وصلته شاذ كقراءه فزيد بن على والذين من قبلهم بفتح الميم الخا من أن تكون شرطية وهى

التقدير لو ثبت أن ( قوله والآخر ) سياتى رده ( قوله بعدد أو يود ) لوفال بعدد ال مودة لكان أحسن كوددت وأحببت ( قوله قتيبة ) تصغير قتلة بالقاف والهاء القوقية بفت الضرب من الحرف تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار المحسن على العرب ويقول محمد أتيتكم بأخبار عاد وغردوا أنا أتيتكم بأخبار الأكامرة والقيصرة بيزيد بذلك الذى النبى صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لوسمعتهم أقبل أن أقتله ما قتلتته اه نصريح وقال العيني ان البيت قالته قتيبة من الحرف من قصيدة ترى بها أخاها النضر بن الحارث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قتل من يدرو يقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لوسمعتهم أقبل أن أقتله ما قتلتته اه وهو بخلاف قول النضر صريح حين قتل أباهما الخ قال الشافعى والصحاح أنها بنت النضر ابن الحارث لا أخته ثم قال الشافعى وأسلمت قتيبة يوم الفتح ( قوله لما كان الخ ) قال الشافعى ما نافية أو استفهامية اه قال فى التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من عاظه والمحقق بضم الميم وقع المون اسم مفعول من أحققه بالحاء المهملة أى عاظه فهو توكيد للمغيظ اه قال الشافعى ولومنت يحتمل أن يكون اسم كان وفعل خبرها أى ما كان مالم ضرر لى الأصح من حواز تقديم الخبر الفعلى على الاسم فى هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا لضرر والجملة خبر كان واسمها صبر الشأن اه وعلى كون ما استفهامية فهى فى محل نصب على المفعول به المطلقة لضرر والمعنى أى ضرر كان ضرر لى أنه يحتمل أن تكون لوشريطة حذف جوابها العلم من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر ( قوله من الثانى ) من تعليلية لقات ( قوله وأكثرتهم لم يثبت ورود لومصدرية ) ويقولون في نحو يود أحدهم لوبعمر انما شرطية وان منهول يود وجواب لو محذوف وان تقديره يود أحدهم التعمية لوبعمر ألف سنة لدره ذلك ولا يحى ما فى ذلك من انكاف مغنى ( قوله وعطف بدهنوا الخ ) كذا فى المعنى قال الدمامينى والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بان مضمره جوارا والمجوع معناه ومن صلتهاء عطوف على المجوع من لوسلتهاء التقدير ودوا دهانك فادهاهم اه وناقته الشافعى فقال لا سلم أن انهمار أن بعد الفاء هنا جائز لان ذلك اذا كان العطف على اسم ليس فى تأويل الفعل نحو

لولا توقع معترفار فيه . حتى لو كان العطف بها على اسم فى تأويل الفعل نحو الطائر فخصب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدمامينى يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجوع فى تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اه وقيل النصب على أنه جواب ودلتضمة معنى لبث ففصل فى النصب ثلاثة أوجه ( قوله لما كان معناه الخ ) أى فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كفى المعنى والشعنى لكن لا يعبر فى انقراء بعطف التوهم وقيل عطف المعنى بالاحظ فيه المعنى وعطف التوهم بتوهم فيه وجود ان مثلا فى اللفظ لكون الغائب وقوعها فى ذلك الموضع

أفاده شيخنا السيد ( قوله دخوله على أن الخ ) أى لان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله ( قوله فقيه ) نظر هذا النظر لصاحب المعنى وقوله لان توكيد المصدر عبارة المعنى الموصول وهى أحسن وقوله قبل مجى وصلته قال سم انظر معناه فان ما بعد أن انما يصلح لها اللوفأب صلة لوالتي أكدت لوقبل مجيها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اه ومقتضى الـ وائل والجواب أنه لا لـ للوهى على جعل ان مؤكدة للوهى ومشكل لان الموصول الحرفى لا بدله من صلة تذكر لفظا ولان المعهود اعطاء المؤكدا بالفتح ما يطلبه دون المؤكدا بالكسر كما مر فى نحو أنك أناك

اللاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس فقطن ( قوله للتعلق فى الماضى ) أى

المراد بهذا الفصل وهى على قسمين امتناعية وهى للتعلق فى الماضى ومعنى ان وهى للتعلق فى المستقبل فإشار الى القسم الاول بقوله ( لوهى شرط

في مضي) يعني أن لو عرف  
 بدل على تعليق فعل فعل  
 قيام مضي فيلزم من تقدير  
 حصول شرطها حصول  
 جوابها ويلزم كون شرطها  
 محكوما بامتناعه اذ لو قدر  
 حصوله لكان الجواب  
 كذلك ولم تكن للتعلق في  
 الماضي بل للايجاب فخرج  
 عن معناها وأما جوابها  
 فلا يلزم كونه مسموعا على كل  
 تقدير لانه قد يكون ثابتا  
 مع امتناع الشرط نعم  
 الاكثر كونه مسموعا وحاصله  
 أنها تنقض امتناع شرطها  
 وانما ثم ان لم يكن لجوابها  
 سبب غيره لزم امتناعه  
 نحو ولو شئت لرفعناه بها  
 وكقولك لو كانت الشمس  
 طالعة لكان النهار  
 موجودا والالم يلزم نحو  
 لو كانت الشمس طالعة  
 لكان الضوء موجودا  
 ومنه نعم المرء صهيبي لولم  
 يحف الله لم يبعه فقد بان  
 لك أن قوله هم لو حرف  
 امتناع لا امتناع فاسد  
 لاقتضائه كون الجواب  
 ممتنعا في كل موضع وليس  
 كذلك ولهذا قال في شرح  
 الكافية العبارة الجيدة  
 في لو أن يقال حرف يدل  
 على امتناع نال يلزم  
 لثبوته ثبوت ناليه عصيا  
 زيد من قولك لو قام زيد  
 لقام عمر ومحكوم بانتقائه  
 فيما مضى

لتعلق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي في الماضي طرف للمصولين  
 وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد ثبت كل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي  
 لوجوب سبق التعليق عليهما الا أن يراد بالتعلق بيان أنه كان معلقا اه سم أي الاخبار بان  
 الجواب كان مر بوطا في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعلق اللفظي هو الواقع حال تقدير  
 (قوله في مضي) متعلق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضى) طرف للتعليق كما عرف  
 (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أي من حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب انما  
 يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اه وفيه أن الاشكال باق بحاله لان حصول الجواب انما  
 يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدرا لهم الا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدور ذلك أن تجيب  
 بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول الجواب (قوله ويلزم) أي من كونها  
 للتعليق كما يؤخذ مما بعده (قوله اذ لو قدر حصوله) قال البعض الاول بل الصواب اذ لو حصل اه  
 أي لانه تعليل للمحكم بامتناع الشرط واعايقا بل حصول الشرط لا تقدير حصوله ولان حصوله هو  
 الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعلق في الماضي بل  
 للايجاب وقوله لكان الجواب كذلك أي حاله اذ لو قدر حصوله لم تكن للتعلق الخ أي لان الثالث الحاصل  
 لا يعلق (قوله على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أولا (قوله نعم الاكثر كونه ممتنعا) أي  
 لان الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب  
 المنفرد اسقاط سببه (قوله لكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها  
 (قوله ومنه نعم المرء صهيبي الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كافي  
 التصريح قول واعا الوارد أي عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو يعير في الحلية أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال في سالم بن أبي حنيفة أنه شابه الحب بدلو كان لا يحيا في الله ما عصاه فلا دلالة للوفى  
 هذا الاثر على اسماء الجواب لا انتفاء الشرط بل ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن  
 لا انتفاء عصيان سببها بالاجلال والحياة والمجبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو  
 عدم الخوف ثبوت الخوف انما الجواب وهو عدم العصيان ثبوت العصيان لقيام سبب آخر  
 وهو الخوف مقام اسباب الممتنعى لو هو عدم الخوف أعنى عدم الخوف الحيا أو المجبة أو  
 الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو  
 الخوف بخلافه سبب آخر فلو في مثل هذا الاثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو قد يقال في التصريح  
 وانما يدل لوعلى انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا  
 الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا نفيت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف  
 أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لا امتناع)  
 هذه عبارة الخهور والمشهور أن ارادها امتناع الجزاء لا امتناع الشرط أي أن الجزاء منتف  
 في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السيرامي في حاشيته على المطول في لو أربع  
 استعمالات أحدها أنها لا تقتضي الامتناع أسلابا تستعمل لجرد الوصل والربط كان الوصلية  
 فتوزيد ولو كثر ماله بحسب ثنائها أنها للترتيب الخارجى فتكون لا امتناع الثاني لا امتناع الاول نحو  
 ولو شاء الله لهدى الناس جميعا ثالثها أنها للاستدلال العقلي فتكون لا امتناع الاول لا امتناع  
 الثاني نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا رابعها أنها لبيان استمرار شئ برطه باعد التقيضين  
 كقوله لو لم يحف الله لم يبعه اه بزيادة التمثيل للثاني والثالث (قوله فاسد) أي اذا قطع النظر  
 عن أويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدمامي  
 هي عبارة متوسطة بين عبارة الخهور وعبارة سيدويه فان عبارة سيدويه تقتضى أن موضوعها

ثبوت لثبوت وعبارة الجهم ورتقضى أنه امتناع لامتناع والمصنف نقضى أن الشرط  
ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيويه فرنسيان والامتناعان في  
عبارة الجهم وحقبة قيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع في حقيقته **اه** وأجود من  
عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واسلام ثبوت ثبوت ناليه  
لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي به عليه في المعنى (قوله وكونه  
مستلزما) أي وتحكم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقم) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط  
أي لما كان في الماضي متوقعا لوقوع غيره لم يقع لعدم وقوع العير بالانكاس كان  
للاحتراز إذا وان فانه لما يقع في المستقبل لوقوع غيره بالانقضاء المستقبل للاحتراز عن لما قام  
لما وقع لوقوع غيره وبالسبب الدالة على التوقع للدالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا لم يقع في هذه  
الحالة كما لم يقع في الماضي لضرورة انقباله فهي صريحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت  
فمعنى عبارة أن لو تدل طائفة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الاول وتدل التزاما  
على امتناع وقوع اشياء لامتناع وقوع الاول لان عدم اللزم بوجوب عدم اللزم كذا في الدمايني  
ومنه يعلم أن عبارة سيويه ساوية بعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما يقفه  
الشعني عن المدرس مالك وان أوههم منيع الشارح خلافة وفي الهمع عن أبي حيان أن سيويه نظر  
الى المندقوق وغيره الى المصهور ونظر الشعني في الاحتراز إذا لما كان قوله حرف لا يتناولهما  
فكيف يخرجهما وقوله ولما أي على القول باسميته قال الشارح على التوسيع واللام في قوله لوقوع  
غيره للتوقيت أي عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى لا يجلي الوقتها الا هو وليست لام العلة الا ترى  
أنه يصح أن يقال لو أهابي ريد لا كرهته ومن المعلوم أن الالهة ليست له لال كرام ومثله في المعنى  
(قوله وهي اعاد الخ) أي لقوله لوقوع غيره (قوله على أنه) أي الامتناع الناشئ عن فقد السبب  
وقوله هو اذ العبارة الاولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ لا يقتضي كون الجواب متعنا  
في كل موضع فلا ساد (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو كونه ما معنى ان يتوله ويسل ايلاؤه الخ  
والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضي انقضاء معنى نحو لو جاء ريد من لا كرهته أو معنى  
فقط كما سأتى في قوله وان صارع تلاها الخ تحولويجي ريد أمس لا كرهته تدان كانت بمعنى ان  
وليها المستقبل انقضاء معنى نحو ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا البيت أو معنى فقط نحو وائمش الذين  
لوزكوا الآية قوله وقيل ايلاؤها مستقبلا أي قل أن يستعمل بمعنى ان فعلها المستقبل ولا يرد  
أما اذا كان بمعنى ان كما هو فرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فتام (قوله  
وما كان من حقها أن يليها) أي وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان فعلها لا يبق ل اذا كانت  
بمعنى ان من حقها أن يليها (قوله ولو تلتقي أصداؤنا الخ) الأصدا جميع صدى آقنى وهو الذي يجيبه ان  
يثل صوتا في الجبال وغيرها والرس القبر وترابه والسبب كنه قريحه جملتين وموحدين المعرفة  
والره بكسر الراء العظام البالية وقوله صوت صدى ليلى فيه قلب والاصل لصوت صدى ليلى كما  
قال قبل صدى صوتي وبهش يفتح الهاء وكسرها قال في المصباح هش الرجل هشاشة من باي تعب  
وضرب بنسم وارناح **اه** والطرب خفة لسرور وأحزن والمراد الاول (قوله لوزكوا) أي شارفوا  
أن يتركوا أو أوتوا الترك بشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء واعايتوجه اليهم قبل الترك  
لانهم بعده أموات **اه** معنى وأقره شيخنا والبعض فيه أن تصحج الخطاب حاصل بتأويل الماضي  
بالمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بشارفته لاجل هذا بل لاجل أن مضمون الجواب وهو الخوف  
انما يقع منهم قبل الترك بالفضل اذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدمايني والشعني قلا فوجبه  
هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية المكشاف للفتازاني فتصبرين عليه فله الحمد (قوله ولو أن ليلى

وكونه مستلزما ثبوتيه  
لثبوت قيام محروو هل  
لعمرو قيام آخر غير اللزم  
عن قيام زيد أو ليس له  
لا يتعرض لذلك بل  
الاكثر كون الاول  
والثاني غير واقعين انتهى  
وعبارة سيويه حرف لما  
كان سيقم لوقوع غيره  
وهي اعاد الخ على الامتناع  
الناشئ عن فقد السبب  
لا على مطلق الامتناع  
على أنه مراد العبارة  
الاولى أي ان جواب  
لو ممتنع لامتناع سببه  
وقد يكون ثابتا لثبوت  
سبب غيره وأشار الى القسم  
الثاني بقوله (ويضل  
ايلاؤها مستقبلا لكن  
قبل) أي يقل ايلاؤها  
مستقبل المعنى وما كان  
من حقها أن يليها لكن  
ورد السماع به فوجب  
قبوله وهي حينئذ بمعنى  
ان كما قدم الا أنها لا تجزم  
من ذلك فوله  
ولو تلتقي أصداؤنا بعد  
موتنا ومن دون رمسينا  
من الارض سبب انظر  
صدي صوتي وان كنت  
رمة لصوت صدى ليلى  
هش ويطرب • وقوله  
لا يلفظ الراجح الا مظهرا  
• خاني الكرام ولو تكون  
عديما واذ اولها حينئذ  
ماض أول بالمستقبل نحو  
وليخش الذين لو تركوا  
الآية وقوله ولو أن ليلى

الاخيلية (الخ) بعده سلمت تسليم النشاشة أوزقي • اليها صدى من جانب القبر صائح  
 والجندل الحجارة والصائح الحجارة هراس التي تكون على القبور وزقي بالزاي والقاف صاح وتقدم  
 معنى الصدى قال زكريا أو بمعنى إلى أو عاطفة اه وفي الاحوال الاول من التعريف ما لا يخفى  
 ويحتمل أنهم بمعنى الواو قال السندري ومن اللطائف ما حكى عن مجنون يسلى النساء من رزقوت  
 رجل من أقربائهم امره على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها اليس  
 هو انا قال ولو ان يسلى الخ فذات له تاذيب في أن أسلم عليه فقل نعم فقالت السلام عليك يا قبيل  
 نعرام وحليف الوجه ذوالهيام هذا الصدى من القبر فقلت ميتة ردفتم عنده فبلغ بعد موتها  
 شجراتان ينف بصوته على بعض فسه من حارت المذمكار في عجب قدرته اه (قوله لعمري جله على  
 المضى ان يمكن في الآية أن يقولوا نعم امضى أمهم يحلفون ذرية شعافا لحافوا عليهم لكنهم  
 لم يملوا ذلك اه ذكرنا في البص والطريق الخجل على المص في اليك السابق وهو لو أن يسلى الخ  
 اه وقد يقول بعد ذكرنا شرح أراجل على المضى لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجوا به اقل يمكن منها  
 هذا ليت وذكرنا شرح له مما هو لكونه مما لا يجوز ان يكون ابن الاطم مرص فيه بخصوصه  
 الخجل على المضى أو يضال زل لشاعر نفسه من نزلة الميت المدفون ثم قال البيهقي فسكون لو فيه ما  
 يتعق في المص على هذا فتأمل (قوله وما أنت بمؤمن اما الخ) وانما لم يكن فيه ذلك لاستحالة أن  
 يراد لو كانا غيرهما مضى ما أنت بمصدق لما تكلم صدق اه شعبي وللبيهقي أن يجعل الآية تقرير  
 الجواب على ما تقدم بعد صيب أي لو كان غيرهم من عدل لانهم قد فكيف ونحن منهم ومن عندك  
 (قوله ولو لو كره المشركون أي ولو يكره دليل قوله قبله لظهوره والاظهار مستقبل فكذا الكراهة  
 لاهاوي بعده (قوله ولو لو أنجبتم أي ولو لو أنجبتم دليل ربطه بالمستقبل أعني لا يستوي وكذا يقال  
 في ولو أنجبكم ولو أنجبكم ولو أنجبتم حسنه وقول شيء أو البعض بدليل عطفه على يستوي لا يخفى  
 ما فيه (قوله وما أمارتكم الما زجمع موز وهو الازار وسد المزرها كتابة عن ترك الجماع  
 شعبي وقوله ونوبات باطها أي ولو نوبات لانه في حيزه اذا اتى للاستقبال (قوله وهي) أي لو مطلقا  
 انما علة أو معنى الروي الاختصاص متعلق بما ملأ به الحبر أو بالكاف لمساها من معنى التشبيه  
 على خلافها وانما في باع على دخله على المنصور عليه (قوله لا ليها الا فعل أو معول فعل) أشار  
 به إلى أن معنى قول المنصور وهي في الاختصاص بأنه على أنه لا يدخل الاعلى الفاعل لفظا أو تقديرا  
 ومن الثاني لنفسه لو أن كانا من حيث بدأ ولو كان المنصور خاتما من حيث بدأ كالمعنى وقوله مضر أي  
 محذوف (قوله ولو لو قالها المضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى  
 عنه لما توجه في زمن خلافة جليليش إلى الشام بلغه في أثناء الطريق أن أبا جابر رآه على  
 الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكار الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرار من قدر الله تعالى فقال له عمر  
 رضى الله تعالى عنه لو خيرك قالها يا أبا عبيدة هم يفر من قدر الله إلى قدر الله وجواب لو محذوف أي  
 لعدمه أو لا مجال للثني هذا ما بيني (قوله أخلاي) بيا منقوشة فهو من قصر الممد وللضرورة قال  
 التبريزي وأجود من ذلك في حكم العربية أن يشد أحلامهم مرة مكسورة والاصل اخلاي خلقت  
 بيا الانشافة لا لالة الكسرة عليها والحمام الموت به عتب عني عتاب (قوله كقول حاتم) أي حين  
 لطمته جارية وهو ما ورد في بعض أخبار العرب وسب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يقصد  
 ناقة لها ذاتا كلدها فخرها تليل له في ذلك وقال هذا قصدي فطمته الجارية فقال لو ذات سوار  
 لطمته وذات السوار الحرة لا الاما عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لكان  
 على ذلك نصريح (قوله حلف الفعل الخ) قبل الاصل لو علمكون فلو علمكون خلف الفعل الاول

فان فصل  
بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى لو انتم لم تكون خزان رحمة ربي حذف الفعل فان فصل الضمير

والمبتدأ أنحرأتم فيه على  
ما تافقوا فيه لوان الشرطية  
فقال (لكن لو أن هافد  
تفتن) أى تخصص لو  
عبارة أن نحو لو أنهم  
آمنوا لو أنهم صبروا ولو  
أنا كتبنا عليهم ولو أنهم  
فعلوا ما وعظون به وقوله  
ولو أن ما أسعى لادنى معيشة  
وهو كثير وموشهها عند  
الجميع رفع فقال بسبويه  
وجه - - ور البصريين  
بالاقتداء ولا تحتاج إلى  
خبر لا شمأل سلمها على  
المسند والمندالة وقيل  
الخبر محذوف قبل بقدر  
مقدما أى ولو ثابت  
إيمانهم على حد وآية لهم  
أما إذا قال ابن منصور  
بل يثبت قدر هنا مؤخر  
ويشهد له أنه يأتى مؤخر  
بعد كما قوله  
عندى اضطباروا ما أننى  
خرج يوم النوى فلو جد  
كاد يرمى. وذلك لأن  
لعل لا تقع هنا فلا تشبه  
أن المؤكدة إذا قدمت  
بالتى بمعنى لعل فالأولى  
ينشأ أن يقدر الخبر مؤخر  
على الأصل أى ولو إيمانهم  
ثابت وقال الكوفيون  
المبرور والزاج والزخمشرى  
فأصل ثبت مقدرا كما قال  
الجميع فى ما وصلتهانى لا  
كله ما أن فى الدماء نوحا

ان يكن طبعك الدال على فنى • سالف الدهر والسبب الخوالى  
التقدير عند الاختساف فلو وجد في سالف الدهر والخبير الخوالى لكان كذا (قوله ولو ان ما سعى)  
أى ولو ان سعى فان دأخله على مجموع ما وصلها المؤول المصداق لعل ما فعله حتى رد ان الحرف  
المصدري لا يدخل على مثله (قوله ووضعها) أى مع صلتها، قوله وقيل بقدره قدما) أى على المبتدا  
لاعلى لو (قوله على حد وبه لهم أنا حملنا) أى على طريقته في تقديم تاء على المبتدا الذى هو أن  
وصلتها (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنا مؤخر ثابت لا نهى الخ أى لان وجوب تقديم خبر أن  
المفتوحة وصلت على المفعول اشياء أن المؤكدة بانى هى لغة فى فعل وهذا الاشياء مفقودة هذا لان  
لعل لا تقع بعد لو كالاتبع بعد أمهاده انقر بركلامه وفيه أنه لا يشبهه أيضا اذا انخر الخبر وقطع النظر  
عن وقوع أن بعد لو أو مالا ان الاخبار عن أن وصلتها الكومى فى تأويل مصدر مبدى راعى خبرها عن  
التي هى لغة فى فعل اذا لا ينسلك منها ومن مدخلها مصدر حتى يحبر عنه اللهم إلا أن يقال المراد  
أن وقوع أن بعد لو أو ما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوجب أن يقال تقديره قدما  
بعلمه بدفع اشتباه أن المؤكدة بانى هى لغة فى فعل ويرد عليه أن تقدير الخبر لو لمؤخر يدفع هذا  
الاشتباه لماسر اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مفعول يدفع اشتباهه من أول وهلة تقدير (قوله  
فاعل ثبت مقدرا) والدال عليه أن فاعله معطى معنى استبوت ورجع بان فيه ابقاء على اختصاصها  
بالفعل ويبعد نوع ابعاد أن الفعل لا يحذف به ولو غيرهما من أدوات الشرط الا فسرنا بفعل بعده  
الا كان نحو التمس ولو خاتما من - - - يد أى ولو كان التمس والمفروق بلا بعد ان يحوان تقم أقوم  
والافلا (قوله كقَالَ الجميع فى ما وصلتها الخ) فديفرق بان الموصول الحرفى أحوج الى الفعل على من  
الشرط سم وقد تنوع الاحوجية فمأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا (قوله  
أن يكون خبراً) أى الواقعة بعد لوقه لا فى جملة فعلية (قوله انما ذلك) أى وجوب كون خبر أن  
فعل فى الخبر المشتق أى اذا أريد الاتيان بخبرها متقارب كونه فعلا فإزعمه ان الخبر لا يسلم  
على اطلاقه (قوله تنبؤ الحوادث عنه) أى تعلم مصائب الدهر عنه (قوله ولو أن الخ) الضمير فى  
أنها يرجع الى الاسوددة التى ترى من بعيد ومومة أى خيال المعلة وعبيد ابضم العين بطن من  
الاسود وأذن بطن من بنى يربوع اه عيني وقال اشمنى مسومة أى فرسان مسومة وعبيد ابضم العين

ومن ثم قال الزمخشري يجب أن يكون خبر أن فعلاً ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف ورتبه اس الحاجب وغيره بقوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما طيب العيش لو ان الفتى جهم فبحر الحوادث منه وهو ملوم وقوله ولوانها عصفورة لم يثبتها مسبوقة تدعو عبداً او زنا

وردد المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسم مشتقا كقوله • لو أن جبارا ذل الفلاح • أذكره ملاعب الرماح • وقوله ولو أن ما بقيت منى معلق بعود غمام ما أتودعودها وقوله ولو أن جفافا ثل الموت فاته • أخوال الحرب فوق القارح العدوان • (وان مضارع تلاها صرافه في المضى نحو لو يني كنى) • (٣٨) أي لو وفي كفى ومنه قوله لو يسمعون كما سمعت حديثها •

خروا لعمركم كما هو مفعولاه وهذا في الاستعانة وأما التي بمعنى أن فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستفيل المعنى في تنبيهات الأول لعلبه دخول لو على المضارع لم تجز لو وأريد بها معنى أن الشرطية وزعم بعضهم أن الجرم ما مطرد على لغة وأجاز جماعة في الشهر منهن ابن السكيت كقوله

ولو يشأ طار بها ذو ميعه • وقوله نامت فؤادك لو يحزن ما صنعت • إحدى نساء بني ذهل بن شيبان • ونرج على أن ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ينصركم ويشعركم ويامرهم والاول على لغة من يقول شائشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل في العالم والآخر • الثاني جواب لو أما ما معنى نحو لو لم يحف الله لم يعصه أو وصفا وهو أتما مثبت فافتراه باللام فحولوا نشاء طاماما أكثر من ركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا وأما معنى بما قاله امرأته كس نحو ولو شاء ربك ما فعلت ما فعلت

وأردت انفتح المهمة وسكون الزاي وفتح ادوا اسماء متخصمين اه والتقاء في لحيتهما انما مخاطب بهوده الشاعر كما في شرح شواهد المعنى للسيوطي وان مشى الدماميني على خلافه (قوله ورد المصنف الخ) قال في المعنى وقد وجدت آية في التبريل وقع الخبر فيها اسماء مشتقا ولم يتبها والها وهي قوله تعالى ودوا لو أنهم بادر في الاعراب ورد الدماميني بان لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية لحيها بعد فعل دل على التنبه صرح لثالث الرضى والكلام في لو الشرطية (قوله ملاعب الرماح) هو ثور • عامر • مالك • نذى يقال له ملاعب الاسنة وغيره الشاعر ليبذل الى هذا القافية عني (قوله ولو أن ما بقيت) بكسر التاء والهمزة يصم المثلثة وتخفف الميم بث ضعيف وأتودعودج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع الى ما وثأبته باعتباره وقوع ما سلب بقية (قوله فانت الموت) قال البهص من اماده الوصف لعاذله في فاته الموت اه وفيه نظرا ما أولادان الوصف المتعدي لا يضاف الى فاعله على ما تقدم في باب الاسافة وما ثابا فلا ان المناسب لقوله فاته نحو الحرب أن يكون من اسافة الوصف لمفعوله ومنه قوله أخوال الحرب أي لارمها فوق القارح انقرض القارح الذي حمزه خسين والعدوان سمات شديد العدو (قوله كقوله ولو يشأ الخ) تقدم في عوامل الجرم اسكلام على هذا شاهد دولدي هذه (قوله ونخرج) أي البيت الثاني وقوله سكنت أي أبدلت باليسكون (قوله امام منى مع) هو المضارع المقرون ولم يجب بجرده من اللام لان اللام لا تدخل على نافع الا ما كافي التدمير (قوله أو وصفا) لوقال بفظ الكمال أسب (قوله فافتراه باللام الخ) قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام انشوب لا تامل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما ان اسفة طها يدل على التحميل أي وقوع الجواب عقب الشرط لا مهلة ولهذا دخلت في طعنا طامالا في تأخير جعله حواما تشديد الاعتقود أي ان استوى سوقه وقويت به الاطماع جعلناه طاماما كما قال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية وحذفت في جعلناه أجاجا إشارة الى عدم تراخي الحمل أجاجا فاده في انصرح وقال السيبولي وقد يفترون جوابا باذن ونذر كونه تجمعا أو صدارا أو انشاء اه وقال في المعنى وورد جواب الماضى مقصورا فاد وهو عريب (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو اما ما من معنى أو وضعه لانه في حد الحديث مستعمل لفظا ومعنى (قوله لو كان لي مثل أحد ذهبا ما دمرني الخ) يفيد التركيب حصول انشاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده من شئ على تقدير حصول الشرط وليس يراد بهل لرائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبتل بغيره بالو وموقع الذي في أن لا يعر الصدق لتركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شئ وهو المراد اه فقيه نظرا لان الاعتراض انما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر الى ما يفيد لومن النبي أي نبي الشرط وما ترتب عليه فتأمله فانه متين (قوله بمجمله اسفية) أي مقرونة باللام كالأية أو بالنشاء كقوله لو كان قتل يا سلام فراحه أي يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيت في المعنى قال الدماميني لا يتعين هذا الاحتمال أن يكون راحه عطفا على قتل وجواب لو محذوف أي ثبت ويدل عليه بقية البيت • لكن فررت بحافة أو أسرا • اذ مر اده الاعتذار عن الضرابه ولو تحقق حصول الموت والراحة من ذلك الامر ثبت في موقف الحرب لكن حاف الامر المفضي الى المعرة والدل ففر (قوله المثوبة من عند الله خير) أي مما شرابه أنفسهم (قوله وقيل الجملة مستأثفة)

ربك ما فعلت ونحو قوله • ولو نطق الحبار لما اقرقنا • ولكن لاخبار مع اللباني • وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما قاله الام أخرجه الضاري لو كان لي مثل أحد ذهبا ما دمرني أو لا يمره في ثلاث وعندي منه شئ فهو على حذف كان أي ما كان يسرفي قبيل وقد تجاب لوجه له اسمية نحو ولو أنهم آمنوا وقول المثوبة من عند الله خير وقيل الجملة مستأثفة أو جواب لقسم مقدر ولو في الوجهين



فاللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أي والله لثوبه (قوله للثوب) أي على سبيل الحكاية أي أنهم يحال بقني العارف بها إيمانهم واتقاهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة الثني حقيقة تله عليه تعالى أفاده الدمايني "هذا ويجوز أن يكون لرعي الوجهين في لثوبته من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف للدلالة السباق عليه تقديره لا ثيبوا

﴿أما ولولا ولوما﴾

(قوله لكهما بل من شيء) مهمما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويمكن تأمة فاعلها خبر فيها يرجع على مهمما أو ناقصة اسمها ذلك الفهيم وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان لمهمما أو أن قلت أي فائدة في هذا البيان مع كونه كالدين في العدموم والاهام قلت دفع توهم إرادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتفصيل وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشئ فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلوا الخبر من رابطته بالمبتدأ (قوله حرف بسيط) في ادخال ذلك تحت حين أي التفسيرية نظيران التشبيه الذي في المتن لا يبيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وإن زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفادة أنه واقع ولا بد بتعلمه على محقق وهذا حاصل مع مهمما يمكن من شيء كالألحقي (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرط التوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علمنا فعالم فهو عالم إن ذكرت العلم أولهم تذكره بخلاف أن قام زيد قام عمر وفقيا موقوف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله من كان ذات فهداني ولكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذات فاني لا أخوه لأن لي تناو كذا قولهم أما علمنا فعالم فالمعنى مهمما تذكر علمنا فتذكر له حق لأنه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره فإله السبوطى وقد أساء البعض التصرف فيه فقررده على غير وجهه وأما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصرف غير واحد من النفاة ناهيا ليست حرف شرط وإنما أفادته الشرط ليدانها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشئى وغنيه ثم الشرط في أما لكون المقصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشرط من تخصيص وقوع الجزاء بحال وقوع الشرط دون غيرهما أفاده الدمايني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذي نقله أبو حيان عن بعض الأصحاب (قوله فدلل الخ) قال في المعنى وجه الدلالة أن النفاة في نحو الآية التي ذكرناها وهي فاما الذين آمنوا فبعلون الخ لا يصح أن يكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا رائده لعدم الاستغناء عنها فاعين أنها فاف الجزاء اه تصرف قال الشئى وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمتم وكما زائد لزم كالباء في أفعل به في التجب اه ولك دفعه بان اللزوم لتفسير مقص ينافي الزيادة ولزوم الباء في أفعل به مع زبادته المقتض وهو قبح اسناد سورة الامر الى الظاهر فان قلت مهمما التي أما في تقديرها لا يلزمها النفاة الا إذا لم يصلح جوابها المباشر فلم لزمت النفاة أما مطلقا قلت قال الرضى انما وجبت النفاة في جواب أما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لا ملما وجب حذف شرطها فلم تعدل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء وجبت النفاة اه وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خصيصه لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهمما لكونها بطريق الاصله جعل لزوم النفاة قرينة شرطية تباقي في المقام بحث وهو أن النفاة انما تبدل على كون ما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدرها بخصوص مهمما وقد يجاب بان تقديرها أولى لأن انما للتشك وهو لا يناسب الشرط لأن وجود شئ ما محقق وأيا تستدعي زيادة المقدر للزومها الاضافة كان يقال أي شئ يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان في متى والمكان في أين والعاقلة في من وغير العاقلة في ما وليس المراد الخصوص لكن هذا انما يتم على القول بان مهمما أعتم من مالا على ما قدمه الشارح أن مهمما بمعنى ما قال في التصريح وكون أما قد ربحها هو قول الجمهور وقال

للتثني فلا جواب لها

﴿أما ولولا ولوما﴾

(أما لكهما بل من شيء)

أي أما بالفتح والتشديد

حرف بسيط فيسه معنى

الشرط والتفصيل

والتوكيد أما الشرط

في دليل لزوم النفاة بعدها

نحو فاما الذين آمنوا فبعلون

أه الحق من ربههم وأما

الذين كفروا فبقولون

الآية وإلى ذلك الإشارة

بقوله

(وقام لتلوتهما وجوبا أيضا)  
فامبدا أحبره ألف واتلو  
متعلق بألف بمعنى لو تال  
وجوبا بحال من الصميرى  
ألف وأشار بقوله  
(وحذف ذى الشاق فى ثر  
إذا لم يذ قول معناه قد  
نبتدا) أى طرأ الى أنه  
لا تحذف هذه الفاء لا إذا  
دخلت على قول قد طرح  
استعنا عنه بالمقول فى  
حذفها معه نحو فاء اللين  
اسودت وجوههم أكرمتم  
أى قبل لهم أكرمتم ولا  
تحذف فى غير ذلك الا فى  
ضرورة كقوله فأما انقال  
لا قال لا يكتم ولكن سيرا  
فى عراض المواكب أو  
ندور ونحو ما خرج البخارى  
من قوله صلى الله عليه  
وسلم أما بعد ما بال رجال  
وقول عائشة أما الذين  
جمعوا بين الحج والعمرة  
طافوا طوافا واحدا أو أما  
التفصيل فهو غالب  
أحوالها كما تقدم فى آية  
البقرة ومنه أما لسفينة  
فكأنها كمن يعملون  
فى البحر وأما العلام وأما  
الجدار الآيات

بعضهم إذا قلت أما زيد فذلو فالاسم لا أرادت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف أداة الشرط  
وفعل الشرط وأثبت أمامه نابت ذلك اه فتفطس (قوله وقالوا الخ) كالاستدراك على قوله أما  
كما يلى من شئ واعلم أن هذه الفاء مؤخره من تقديم لان أما زيد فقامت أمه هما بكن من شئ  
فزيد قائم تحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومنه قوله ثم حى بامانابه عما حذف فصار أما فزيد قائم  
فحذفت الفاء لاسيما فى النظم اذ يستكره لوالفاء الأداة أو لاسيما فى العاطفة وليس فى الكلام  
محذوف غايه فصار أما زيد فقه ثم تأخيه الفاء من المبتدا الى الخبر ويجوز تأخير المبتدا نحو أما قائم فزيد  
كذلك انما قرئ قال الله تعالى فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط  
وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لانه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فانه ملزوم  
لله واجب الوجود لا يجب الحذف شئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوبا بالاعمال مع قيام غيره  
مقامه ووقوع الدلالة فى غير موضعها ولا التفتت رواها بتقديم ما يمنع تقديمه فى غير هذا الموضع اه  
وقوله تقديم ما يمنع الخ أى نحو وأما الذين ولا تفتت (قوله وجوبا بال) أى على تقديره مضاف أى ذا  
وجوب أرعى تأويله بواجب (قوله يصح حذفها معه) صريح فى أنه لا يجوز انقاء الفاء مع حذف  
القول وهو يجمع جواب غير واحد فى موضع كثيرة عن عدم صلاحية ما عدا انقاء لان يكون جوابا  
تقدير أقول لى كنت سمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء  
مع القول من يرسد قولى يؤيده السبق حتى وقفت على هذا القول فى جمع اللوامع للسيوطى  
وهو ويجوز حذفها أى انما فى سبعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف لقوله تعالى فوالذين  
اسودت وجوههم أكرمتم بعد انما يكتم الاصل فىة قال لهم أكرمتم تحذف بقوله استعنا عنه  
بالقول فتبطل الفاء فى الحذف وربما شئ يصح نداء ولا يصح استعنا لاهذا قول الجمهور وزعم بعض  
المؤخرين أن انقاء لا تحذف فى غير الضرورة أساسا وأن الجواب فى الآية قد وقعوا العذاب  
والاصل يقال لهم ذوقوا العذاب تحذف القول وان قلت انقاء القول وأن ما بينهما أى أما الفاء  
استراض اه (قوله وأما الذين الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هالان المعنى ليس عليه  
ولعدم صحة الاخبار حينئذ اه وتعد الاما به لان لعمدة المعنى والاخبار على تقدير القول هالما معنى  
المعنى واذا راعى ما هذا اذ ارفل شتم حال الخبر الى إعادة لفظ المبتدأ فى الرباط فاهم وقوله سيرا  
منصوب على نه اسم لكن وخبرها محذوف أى ولكن لا يكتم برا أو على المصدرية أى يسرون سيرا  
واسم لكن محذوف أى ولكنكم كذا فى شرح شواهد المعنى للسيوطى وقوله فى عراض المواكب  
بالعين المهملة واذا المجهمة أى شقها وباحيتها وقد حذفت من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع  
مواكب وهم يقومون لراكون على الابل أو الخيل للريثة قاله الشارح والعين فى عراض مكسورة كما  
فى القاموس (قوله أريد ور كفى قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كفى أنظر اليه اذ يصدر فى الوادى  
وقول عائشة رضى الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا أو أما قوله صلى  
الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيجوز أن يكون محذوف فيه الفاء تبعاً للقول والتقدير  
أقول ما بال رجال (كذلك فى بعض النسخ وقد يقال ما يجوز فى الحديث الثانى يجرزى الحديث  
الاول وقول عائشة وفى بعض النسخ أريد ويصوماخرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما  
موسى الى آخر ما تقدم وفى بعض النسخ أريد ويصوماخرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما  
بما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا أو أما التفصيل  
الحرف فى بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم فى آية البقرة) هى فاما الذين آمنوا فبعلون الخ ثم اما  
أن يقدر فيها مجئ أى يفترق الناس أو يرد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصلا ولا كل منها عن الآخر

وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعده في موضع ذلك القسم فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم بهان من ربكم وأزلنا إليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا (٣١) به فسيذخولهم في رحمة منه وفضل أي وأما الذين

كفروا بالله فلهم كذا وكذا  
والثاني نحو وهو الذي أزل  
عدس الكتاب منه آيات  
محيكات هي أم الكتاب  
وأخر متشابهات فاما الذين  
في قلوبهم زيغ فيتبعون  
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة  
والتفان تأويله أي وما  
غيرهم فيؤمنون به  
ويكافون عنه إلى ربهم  
ويدل على ذلك قوله تعالى  
والراسخون في العلم  
يقولون امتنا به كل من عند  
ربنا أي كل من المتشابه  
والحكم من عند الله تعالى  
أي تدل على ما راجب فكأنه  
قيل وأما الراسخون في  
العلم فيقولون وعلى هذا  
فارق قل لا الله وهذا  
المعنى هو المشار إليه في  
آية ابتغاء الفتنة فقام لها  
رد على غير تنصيص  
أما الذي يدطبق أما التوكيد  
فمن ذكره وقد أحكم  
الرخشري شرحه فانه قال  
قاعدة أما في الكلام أن  
عليه فصل توكيد تقول  
زيد ذاهب وإدفعه  
توكيد ذلك وأنه لا محالة  
ذاهب وأنه يصعد الذهاب  
وأنه منه سرعة قلت أما  
زيد ذاهب ولذلك قال  
سبويه في تفسيره مهما  
يكس من شئ فزيد ذاهب  
وهذا التفسير مدلل  
بقائده تبيين كونه توكيدا

وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التنصيص (قوله ويدل على ذلك) أي  
القسم المحذوف ماذ كرفي موضعه وهو الراضون الخ (قوله فكأنه قيل الخ) برده عليه أن هذا  
يقضي أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما الفاء لأنه محذوف للدلالة عليه بقوله  
والراسخون الخ كما هو دعاه أولا فتأمل (قوله وعلى هذا) أي كون قوله والراسخون في العلم الخ  
في موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على الإله لان الراسخين عليه لا يقولون ويكون قوله  
والراسخون في العلم الخ مقنعا عما قبله ويؤيد قراءة ابن مسعود أن تأويله الاعتدال الداية  
وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد منه أنه الراسخ للرب علم  
المتشابه لم يكن ليقيد الرسوخ فائدة لا شترأ أهل أصل العلم بل الاسلام طائفا في هذا الحكم إلا أن  
يقال خص الراسخون بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم قول النبي قال السوء الحق أنه ان ردد  
بالمتشابه ما لا يدل اليه للمعلق فالحق الوقف على قوله إلا الله وان أراد به ما لا يتضح بحيث يقال  
الجميل والمؤول فالحق العطف اه (قوله وهذا المعنى) أي كون الذين في قلوبهم زيغ يتبعون  
ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بالله من عند الله هو المشار إليه في آية التدرية فاما الذين آمنوا  
فيعملون الخ ويبر بالاشارة لعدم مراعاة آية البقرة في المعنى المذكور لان اصسام الساس فيها التي  
قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة ففوقها به العلم ما في كلام شحامن المأخذة ثم هذا  
يقضي أن المتبعين للمتشابه كما ارتد صريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وحده في التامع  
المتشابه وتأويله كذا ولهذا كاه قال ما لها (قوله وقد تأتي غير تنصيص) أي لا يفتل ولا يقدرا  
ومن التزم بها التنصيص وقد رفي نحو وأما زيد فقائم فتد تكاف (قوله شرحه) أي بانه (قوله فضل  
توكيد) أي توكيد أو ضل (قوله وأنه صدد الذهاب الخ) هدايهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل  
وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله عزيمته) أي لا بد منه (قوله قلت أما زيد ذاهب) وجه التوكيد أن  
المعنى مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فذا على ذهابه على وجود شئ ما هو محقق والمعلق على المحقق  
محقق ولذا هو في بعد الذي في الخطب أن تكون من متعلقات الجراء لأن إطلاق شرط الكتابة  
أسبغ بفرض التأكيده لأنه أعظم تحفظا وأبصارا لدعي التقييد الشرطية بعبارة البسجلة والجدلة  
بخلاف الجزاء فبعبارة التقييد أمثال الحديث (قوله في تفسيره) أي تبين حاصل معاملة الأتاني في  
الشرح (قوله مدلل) أي مفصص (قوله وهي قائمه مقامهما) قد يقال أن أمالم رقم الامام مقامهما وما  
تقام عن سبويه في تفسيره أما زيد فذا ذاهب لا يدل على قيامها فقام معها شرطها لا بد من شرطه  
شرط أما المحذوف بعد هاقا فامل ثم رأيت في كلام اس الحاجب ما يؤيد هذا البحث قال هو  
لتنصيص على ما في نفس المشكك من أقسام متعددة ثم قد ذكر الأقسام وقد ذكر قسم ويتر الباقي  
والتزم واحد الفعل بعدها للحرى على طريقة واحدة كما التزم واحد متعلق انظر اذا وقع  
خبر او التزموا أن يقع بينهما وبين جوابهما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة  
الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية وكراهة تلوا فاما رد التبييه على أن ما بعد أم هو النوع  
المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الامر فوقا  
على الاستدلال لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع ايدانا من أول  
الامريان التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا  
أو مصدرا أو غير ذلك نحو فاما اليتيم فلا تقهر وأما الأكرام الامير فأكرم زيداهم مع بعض زياة وحذف  
وصدر عبارته معنى على أن التفصيل لا رلاماداعا وهو خلاف الراجم كما علمت قوله لتضمنها معنى

وأنه في معنى الشرط انتهى في تنبيهات في الأول ماذ كره من قوله أما كره ما لا يريد به أن معنى أما كرهى هو ما وشرطه إلا أن أما  
حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد أن موضعها صالح الخ لها وهي قائمه مقامهما لتضمنها معنى

الشرط) الاضافة للبيان ان اريد بالشرط التعليق وحقيقة ان اريد به الاداء ومعناه التعليق وقد  
يبحث في العلة بآها اعماق فتح قيام امام مقام اداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم  
واحد) أي أو ما هو غير له بحملة الشرط والجوار والمحرور قال الدماميني وإذا امتنع الفصل بأكثر  
من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى «أما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول  
ربى أكرمن ان الظرف متعلق بيقول لا به يلزم عليه ان يصح بالمتعدا ومعه قول الفعل فتأمل اه  
واختار في موضع آخر تعلقه به في تقدير أي شأن الانسان ان يحول الشأن والقصة والخبر وانما  
والحديث يحور أعمالها في الظرف خاصة انهم معارها بالكون والحصول قال تعالى وهل أنا لك  
بأ الحصى اد تسوروا المحراب رهل أنا لك حديث شريف اراهم المكرم من اذن دخول عليه يعني  
واشئ وما يتعلق به في حكم الشيء الواحد نسكن رد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بانه يقول اذ  
لدى يقول نفس الانسان والاول جعل انظر حال من الانسان بناء على محي الحال من المبتدا  
ولكن دفع الاعتراض بجعل محول على تقدير أن (قوله لا يفصل بين أما وأما) بحملة تامة) هذا مفهوم  
من التسمية الثاني وانما أعاده لاجل استثناء الدعائية واحتراز التامة عن جملة الشرط (قوله بشرط  
أن يستند الجملة الخ) بوجه ان مقابلة مقام الفعل فلا يباها الفعل وجهه ان الدعائية لا تنحصر في  
الفعلية سم وقد يحتاج بان الاممية أحرقت بحرى الفعلية لطرد الباب (قوله وروح الخ) هذا  
جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب الصريين وصححه أبو حيان  
وغيره قال ابن هشام واعلم ان ذلك لوجهين أحدهما ان إعادة أنه اذا اجمع شرطان ولم  
يدكر بعدهما الاجواب واحدا كان الجواب لاسميهما الثاني ان شرط أما محذوف ولوحذف  
جوابها المحصل اجوف ما اه ودرج الاخشاش الجواب المدكور لا ما أداة الشرط معاً أو  
على في أحد قوليه ان انباء جواب ان وجواب أما محذوف وقوله الثاني كالاول فاده التمهني قال  
الدماميني ولما قل أن يقول لاسم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل  
ما بعد انباء جواب ان وان وجوابها جواب ما واناء داخلة على ان فغير ان الاصل مهما يكن من  
شئ فان كان المتوفى من المقرر بين خبره وروح فاب انباء مهما يكن من شئ وقد سم ان شرط على  
انباء حري على قاعدة الفصل بين أما والانباء فاشي في الاول فاء جواب أما الثانية فاء جواب ان  
فحدث انشائية لاسم الى أوجب الثقل ولا ان الحذف بالشواي أليق (قوله اسم مصوب الخ) قال  
الرضي ويندم على الفاء من أجرا الجرا والمفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له  
واعمال جارها عمل ما به واء الجرا وبعدها بلهما مع مساعفة في غير أما لان انباء بعد تأمر حلت عن محلها  
كما تقدم ولا ان التقديم لانها من مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصامح (قوله لفظاً  
أو محلاً) مثال الاول وأما اليقيم فلا تفهروا ما السائل فلا هـ ومثال الثاني وأما بعدة رتحدث  
ولذلك قال الآيات (قوله اسم كذلك) أي مصوب لفظاً أو محلاً ومثاله الآيات من الاول ومثال  
الثاني أما الذي يكرمك فأكرمه دماميني (قوله بعد انباء وقبل ما دخلت عليه) بان يقال فهدينا  
هدينا هم (قوله لان أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول  
ولا ينسج وجوب تأخير عن انباء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد عمل الاول بان العامل المقدر  
هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو قدر قبل انباء وبعد المعمول للزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بان  
حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسر ها (قوله والفعل لا يلي الفعل) وأما ان كان يفعل  
في كان ضمير فاسل اه معنى ونظر الدماميني في التعايل بان أما نائبة عن جملة الشرط لانه فقط فلم  
يجاور الفعل تقدير كونه مقدماً فلا أي للفصل بالفاء الموجد تقدير وقد دفع النظر بان الفعل  
الذي نابت عنه أما لم يذكروه مفسر فوه عن أن يكون فاصلاً بخلاف مرفوع زيد كان يفعل

الشرط الثاني يؤخذ من  
قوله لتأولوها أنه لا يجوز  
أن يتقدم انباء أكثر من  
اسم واحد فقلت أما زيد  
طعامه فلا تأكل لم يحرك كما  
نص عليه غيره • الثالث  
لا يفصل بين أما وانباء  
بحملة تامة إلا ان كانت  
دعاء بشرط أن يتقدم  
الجملة واصل نحو أما اليوم  
رحمك الله فالامر كما  
• الرابع يفصل بين أما  
وبين الفاء بواحد من أمور  
ستة • أحدها المبتدأ  
كالآيات السابقة • ثانياً  
الخبر نحو أما في الدار فزيد  
• ثالثاً جملة الشرط نحو  
فاما ان كان من المقرر بين  
فروح وريحان الآيات  
• رابعاً اسم مصوب لفظاً  
أو محلاً بالجواب نحو فاما  
اليقيم فلا تفهروا الآيات  
• خامساً اسم كذلك  
معمول لمخوف يفسره  
ما بعده انباء نحو أما زيد  
فأضربه وقراءة بعضهم وأما  
ثمود فهدينا هم بالنصب  
ويجب تقدير العامل بعد  
الانباء وقبل ما دخلت عليه  
لان أما نائبة عن الفعل  
فكانها فعل والفعل لا يلي  
الفعل سادساً

نظرفه ممول لا مالمافيه من معنى الفعل الذي ثابت عنه أول الفعل المحذوف (٣٣) نحو أما اليوم فاني ذاهب وأما في الدار

فان زيدا جالس ولا يكون العامل مابعد ان لان خبران لا يتقدم عليهما وكذلك معموله هذا قول سيبويه والمارف والجهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والقراء والمصنف الخامس سمع أما العبيد فذو عبيد بالصب وأما قرينها فأما أفضلها وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر عهدهما يلبق بالمثل إذ التقديرهما ماذ كرت وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم وأما علماته فهو أحسن مما قيل أنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لاجله ان كان معروفا وحال ان كان منكرا وفيه دليل أيضا على أن أما يست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى أما إذا كنتم تعلمون ولا التي في قول الشاعر

أبا خراشه أما أنت دانفر

بل هي فيهما كلتان والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدخمت الميم في الميم والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة وقد سبق الكلام عليها في باب كان السابع قد تبدل ميم أما الأولى بأه استقلا للتضعيف كقوله

فتأمل (قوله نظرف) بالمعنى شامل للجبرور كما مثل (قوله لمافيه من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا على الثاني معنى لا عملا (قوله أول الفعل المحذوف) أي الذي ثابت عنه وأولتو يع الخلاف (قوله نحو أما اليوم فاني ذاهب الخ) لا يحكي أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يشتت مع أمال مانع التفسير وان تعدد كونه لأغراض مهمة كما سبق (قوله هـ) مذا قول سيبويه الخ قال الدماميني إذا عرفت أن مذهب الجهور في نحو أما اليوم فاني ذاهب كون الظرف معمولا بفعل الشرط أولا لما كان الفاصل بين الفاء وأما جزأهما في خبر فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مر التمه من مر كرها الأصل بل هي فيه داخل على الجواب فتخلص أن الفاصل بين أما والفاء نارة يكون جرأه ن الجواب نحو أما زيد فذا ذاهب إذ التقدير هما يكن من شيء فربذا ذاهب وتارة يكون جرأه من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فاني ذاهب إذ التقدير هما يكن من شيء اليرم وأما الفاء في جميع التراكيب فأنه اندخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله على مذهب الجهور اه (قوله) وخالفهم المبرد الخ أي فذا الواعيل مابعد ان فيما قبلها مع أم خاصة نحو أما زيد فاني ضارب قال أبو حيان وهذا المبرد به سمع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجعت المبرد إلى مذهب سيبويه وبما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عند سيبويه سبوطي فعلم أن مخالفتهم ليست في الظرف فقط وان أوهه سبوح اشارة نعم تخصبص الظرف قول آخر حكاه السبوطي بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أي قول هؤلاء بناء على جوار تقدمه أو التوسع في معمول راجعه اه والثاني هو الظاهر أو المتعين (قوله سمع) أي على قلة وبغف والراجح الكثير لرفع مثله الرضى عن سيبويه (قوله بالانصب) أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي ثابت عنه أما رهو ذكرت لا بما قاسا على نصبها الظرف كما مر آنفا لان الحرف لا نصب المفعول به وان نصب الظرف لبيانته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك بما للمعنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما عدا في الال معنى ذو عبيد على كنه ومعنى أصلها أعليه في الفضل (قوله وعلى ذلك) أي جواب تقدير ما يلبق بالمثل (قوله وهو أحسن الخ) أي لا طراد في كل موضع وأصالة الفعل في العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه لا يتأني في نحو أما العلم فمدر علم أو فانه عالم أو فانه علم لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الماء فبقا قبله وهذا على مذهب الجهور وفيه ما مر دمايين (قوله أو مفعول لاجله) أي الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحد الأجل العلم وقوله وحل أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه علمًا لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أي فيما بعدهما مطلقا لان الأصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به والظاهر أن غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لانت أما (قوله أم المنقطعة) أي لمجرد الادراب وتسميتها منقطعة على رأى النكويين وأما الصربون فلا يسمون أم التي لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أي التي استفهم بها وحده ان جعلت ذاموصولة أو مع ذان ركبت ذام مع ما وجه المجموع اسم استفهام (قوله الأولى) نعم ميم (قوله عارضت) أي ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحي بفتح الحاء المهمة مضارع ضحى كسر هاء وفتحها أي برر ويحصر بالحاء المهمة وفتح الصاد المهمة مضارع خصر كسر الصاد أي ألم البرد في اطرافه اه شتمنى فضبط البعض يحصر بالحاء المهمة خطأ وكذا ما اقتضاه صيغته من أن قول أبي العلاء المعرى لو اخترت من الاحسان زرتكم والذهب يهر للأفراط في التخصر بالحاء المهمة خطأ وإنما هو بالحاء المهمة فائدة قد تحذف أما بطرد ذلك قبل الامر والهي نحو ورنك مكر وثابت فظهر والربز فاهر فذلك فليفرحوا ولا يقال زيد اضربت ولا يداقتصر به





لان المراد بقوله بعضهم على تركه في الماضي وانما قال تعدون في حكاية الحال وفي قوله آتيت بعد الله في القدم وثقا في هلا سعيها  
ذا الخيانة والغدر أي هلا أسر سعيها الثاني قد يقع بعد حرف التضيض (٣٥) مبتدأ أو خبر في قدر المصهر كان الثانية

أول وهلة لانه لا دليل عليه اذ الفعل المذكور المشعر بالحدود صارع اقوله لان امر داخل قال  
الدماء مبنى يصح أن يراد تضيضهم على عدله في المستند وهو متضمن لتو بعضهم على ترك في الماضي  
(قوله في القد) تكسر القاف سير من جلد سير مدبوغ سم (قوله في قدر المعهر) أي الله على المصهر  
(قوله أرسلت) في محل نصب معقول ثالث لبنت وقوله شفاعته أي الذي شفاعته يشفع لها (قوله)  
أي هلا كان الشأن نفس ابلي شفعها أي ليحصل اللقاء ولا به لا أكرم علمه منها حتى يشفع لها  
عده بدليل قوله بعد هذا البيت  
أأكرم من ابلي على فتنتي • به الجاء أم كت امر ألا طيعها  
فنفس مبتدأ وشفعها خبر أو بالعكس والحمد خبر كان الثانية المحذوفة وكان هاء مفعلي يكون  
لوقوعها بعد حرف التضيض واء عالم بقا ر يكون من أول وهلة لان المعهود في غير هذا الموضع تدبر  
كان فعل عليه هذا الموضع وقيل التقدير هلا شفع نفس ابلي لان الادغام من جاس المذكور  
أفيس قال في المعنى وشفعها على هذا خبر لا بدق أي هي شفعها (قوله ويحتمل أن يكون الخ)  
استشكل في المظهر ان تعصب عن علمها وأجيب بأن المراد مره بمجموع الادوات الخمس (قوله وقرب  
معها هان معناه) لا جماع المعنيين في مطلق الفل - (قوله أسل لولا ولوما الخ) عبارة النارضي  
والاجود أن أدوات التضيض كلها شاردة وقيل مركبة هلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من  
لولا وحرف النفي وألا بالشد من أن ولا فقلت النون لا ما وادعت وقيل أصلها هلا اه وقال قبل  
ذلك ألا المحذوفة بسيطة في التضيض وقيل مركبة وأما النون للعرض وألا الاستتابة بسيطة كما  
سبق في باب لا اه (قوله لولا لا تنقوم) أي تعدل وقوله دره انقوم قال في لغاموس الدر المجلد والعوج  
في الشناعة ونحوها (قوله فتؤول بالولم) فتكون لولا الامتاعية دالة على لانه فيه وقوله أو تجعل  
المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتاعية والدليل على حملها على هذين المعنيين السياق وقول  
جوابه باللام

مثلهما التي ومثي الذي والتي وجعهما أو أعاير ذلك من الموسولات فلا يجبر به (قوله للسببية) فمعي  
أخبر عن زيد من قام زيد بالذي أخبر عن زيد سم التعبير عنه بالذي وقال ابن الحاجب اياه  
الاستتابة أي أخبر عن زيد متو لا إلى هذا الأضمار المقصود بالذي وقال أبو حيان اياه مفعلي عن اه  
سم وهي الا خبر عن في قوله عن زيد مثله لا معنى الباء وشارف في التوضيح اني أنه متعلق بمحذوف حال أي  
معبراً بهذا اللفظ (قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعني أن مسمى زيد محبر عنه معبر عنه بالذي  
وخبر معبر عنه بريد (قوله ربه الصواب الخ) وبه على أبواب الحوكام المعامل والمبدا والخبر  
وفواضحهما وجب المععولات وعبرها بما يكون انطالبا من استحصار الاحكام النحوية وليكون له  
بالامتحان لا يمكنه بقوى ما على التصرف فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم النحوي من الجملة الفلاسية  
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به فلا بد من ذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل  
ذلك الاسم ما يصح الاخبار عنه أو يمنع (قوله للتدريب) أي التمرين والتجريب (قوله كما رضع  
النعم بفيون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان لاطالب كيف تبني من قرأ مثل جمع قرأ وما أشبهه  
يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يدعى من اللفظة غيرها الام برفع في  
التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذي ونحوه الام تنفع في علم العربية اه سندوبي واذا بيت  
من قرأ أمثال جعفر رقات قرأت والاصل قرأ أم مرتين فقلت الثانية يا ثم الباء لتفادى الاشياء

واللام في الباء في قوله بالذي بآء السببية لآباء التعدي لدخولها على الخبر عنه لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ الخبر كما استغف  
عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من قام زيد فالله في الخبر عنه لا الذي يجعل في هذا الباب  
وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفون مسائل التمرين في القواعد التصريفية وبعضهم سمي هذا

الباب الثاني من قول الشاعر وكثير ما يصار الى هذا الاخبار قصدا للاشخاص أو تقوى الحكيم أو تشويق السامع أو إجابة المختص انتهى والكلام في هذا الباب (٣٦) أمرين الأول في حقيقة ما يحرمه والثاني في شروطه وقد أشار إلى الأول بقوله

(ما قبل آخره بالذي خبر  
عن الذي منتهى أدب  
استقر) ماموصولة متدا  
وخبر خبرها ومبتدأ حال  
من الذي الثاني والذي  
الأول والثاني في أن  
لا يحتاجان إلى صلة لانه  
انما أراد تعليق الحكم على  
لفظهما لا أمهما موصولان  
وانتقدى مقلان خبر  
عنه هذا اللفظ أعى الذي  
هو خبر عن لفظ الذي حال  
كوبه مبتدأ مستقر أولا  
(وماسواهما) أي ما سوى  
الذي وخبره (فوسطه) له  
عائدها) وهو صير  
الموصول (حرف معطى  
التكلمه) وهو الخبر فيما  
كان له من فاعليه أو  
مفعولية أو غيرهما (نحو  
الذي صيرته ريد فدا  
صيرت ريدا كان قادر  
المأخذا) أي إذا قيل لث  
أخبر عن ريد من صيرت  
ريد اقلت الذي صيرته  
ريد فتصدا راحلة بالذي  
مبتدأ أو تزحزح ريدا هو الخبر  
عنه ففعله خبرا عن الذي  
وتجعل ما بينهما موصولة الذي  
وتجعل في موضع ريد الذي  
آخرته ضميرا عائدا على  
الموصول ولو قيل لك أخبر  
عن التاء من هذا المثال  
قلت الذي صير ريدا أما  
فقلت به ما ذكره الآن  
اتاء ضمير متصل لا يمكن

واظهار انفعوله لسيوطي قال سحي قال نوع على القاري سأت اس حاله بالشاء من مسئلة ما  
عرب السؤال هذا أن أعدته ثلاث مرات وهي كيف تدبر من رأى مثل كوكب على قراءة من قرأه  
المخبر قبل حركة الهمزة على لذل رحدفها ثم تحو به بالواو والواو ثم تصبغه إلى بصل وحواها أنه في  
لاصل وواي نحو كوكب واقلبت اياه أنال معركها واهتاج ما قبلها فصار وواي ثم غابت حركة  
الهمزة إلى الواو الساكنة وحذف فصار وواو واجتمع وراي في أول السكبة فقلت الأولى همزة فصار  
أو فاداجعه بالواو والواو فلت أو وور تحذف لاف لا لقاها ساكنة مع وراي الجميع كأي مصطوفون  
ودا أصبغه إلى بصل فلت أو أي تحذف نور الجميع للاصنافه فقلت وراي الجميع باء لاجتماعها مع  
اباء من واحداهما ساكنون وادام ابا في الياء اه ملخصا وهذه ادة قصصهما مؤيد عداس  
هشام في المعنى اس حلويه من الجملة انصعها (قوله باب لث) أي من كلام آخر كما قاله  
الشريح على الوجب (قوله وكثير ما يصار الى هذا الاخبار) أي لا يصح كونه من معنى في  
تركيب آخر فادهم (قوله مصدر الاحصاء) كقولك الذي قام ريد ردا على مر وال قام عمرو أو قال  
قام ريد و عمرو أو اياه بثلاث في اسانم (قوله أو يعوى الحكيم) لأن في هذا الاحصاء اسناد إلى  
اصبر وان بطاهر فهو أقوى مما يه اسناد واحد (قوله أو شوي السامع) كقول واصف ناقه  
صالح عليه الصلاة والسلام

ولذي حارت لريفة فيه • حيوان مستحدث من جملة

اس عاري (قوله قل) طاهر وحرف مديم المسد في هذا ان على الخبر وعلمه من جماعه من  
الحاجة وفي سبط أدرك على جهة الأولى والاحسن وأنه يصح أن يقول ريد الذي صيرت عمر أو على  
الحوار المراد فاده المردي (قوله وماسواهما) أي من قبلة الجملة (قوله عائده حلف معطى  
انكسره) أي حلف الاسم الذي كمل به لكلام مذكر كيت الاحـ أو كلامه مبتدأ ان الصير الذي  
يخلف الاسم المتأخر لانه من طائفة له وصول لكن به عائده ويلزم عند الجمهور كونه عائدا لانه عائده  
على غائب لأن الموصول في حكم الغائب ولو حلف صير متكلم أو محطاب أو آخر بعضهم مطابقة  
للمعنى في انكسار الحطاب كان يصل إلى الاحصاء تاء صيرت بالغرض الذي صيرت أمت وعن تاء  
صيرت باهم الذي صيرت أنا كذا في المرادى واعلم مع الجملة هو ذلك هـ مع فحو يرهم أنت الذي  
قام وتب الذي قبل لانه يلزم هذا أن يكون فائدة الحبر حلة في المسد وذلك خطأ لأنه لا هـ ساك  
واعلم انه لو كان الاحـ رعن ريد من حاء ريد و عمرو وحب نو كيد الخلف المسـ ريد لفصل الفصل  
بـه وبين المعطوف عليه فصح العطف بقول الذي جاء هو و عمرو ريد لمط هو تو كيد له ضمير  
المستتر الذي هو حلف وان لو كان الاحصاء ريد من مررت ريد و عمرو واجتمع إلى إعادة الجارية  
لحط على الحلف تاء على اشتراط ذلك واعطى على الصير المهر ورتقول الذي مررت به و عمرو  
ريد وهكذا اه يس وقوله لانه يلزم هـ أن يكون فائدة الحبر حلة في المسد لانه حينئذ يعلم  
انكسار الحطاب في الخبر (قوله فيما كان له) منه عاق حلف وقوله أو غيرهما كالمتدنية والخبرية  
(قوله فتصدا راحلة الخ) حاصله حصة أعمال تصدرا لجملة بالذي وناحير ريد وروعه وأشار إليه قوله  
فعله خبرا عن الذي وحمل ما بينهما موصولة وأن يحمل في مكان زيد الذي نقلته عنه ضمير امطا نقله في  
هـ عاء واعرانه (قوله فلت الذي هو ريد أولك) مساواة الذي ريد هو أولك تأخير هو عن زيد أي يكون  
في موضع الخبر عنه (قوله وباللذين الخ) طاهر كلام المين والشرح لا يصح لجوار الاحبار بالتبيين  
والا في يفيده قول التوسيع باب الاحصاء بالذي وفروعه لأن التي وفروعه من فروع الذي اهـ

م  
تأخيرها مع نفاء الانفصال وان قيل أخبر عن ريد من قولك ريد أولك قلت الذي هو أولك ريد أو عن أولك  
قلت الذي هو ريد أولك (وبالذين والذين والذين أخبرهم اعباء فاقى المتيقن) وهو ما قبل لك أخبر عنه

في التثنية والجمع والتأنيث كما تراعى وفافقه في الافراد والتسديد كبر فاذا قيل لك اخبر عن الزيد من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة قلت للذات بلغا العمرين رسالة الزيدان أو عن العمرين قلت الذين (٣٧) بلغهم الزيدان رسالة العمرين أو عن

الرسالة قلت التي بلغها  
الزيدان العمرين رسالة  
فتقدم الصهير ونصله لانه  
اذا أمكن الوصول لم يجوز  
العدول الى الفصل  
وحينئذ يجوز حذفه لانه  
عائد متصل منصوب  
بالفعل ثم أشار الى الثاني  
وهو ما في شروط المخبر عنه  
بقوله (قبول تأخير  
وتعريف لما • أخبر عنه  
هنا قد حتم • كذا الفى  
عنه بأجنبي أو • بخبر  
شروط فراع ما رعا) أعلم  
أن الاخبار ان كان بالذى  
أو أحد فروعها اشترط  
للمخبر عنه تسعة أمور  
• الاول قبوله التأخير فلا  
يخبر عن أيهم من قولك  
أيهم في الدار لانه تقول  
حينئذ الذى هو في الدار  
أيهم فيخرج الاستفهام  
عنه من وجوب الصدرة  
وكذا القول في جميع  
أسماء الاستفهام والشروط  
وكم الخبرية وما انجحية  
وضمير الشأن فلا يخبر عن  
شي من الما ذكرته وفي  
التسهيل أن الشرط أن  
يقبل الاسم واخلفه التأخير  
وذلك لان الصهير المتصل  
يخبر عنه مع أنه لا يتاخر  
ولكن يتاخر خلفه وهو  
الصهير المفصل كما مر  
• الثاني قبوله التعريف  
فلا يخبر عن الحال والتمييز  
الثالث قبول

سم ولو قال المصنف • ونوع الذى نحو التى • لدخل في كلامه اللتان واللاتى واللاتى واللاتى  
(قوله في التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فاذا قيل لك أخبر الخ) واذا قيل  
لك أخبر عن الهندات من ضرب الهندات قلت اللاتى ضربهن الهندات ذل في الارتشاف  
ويستوى الموصول بغيره في الاخبار فاذا أخبر عن الذى من ضرب الهندات الذى ضربته تقول الذى  
ضربته الذى ضربته اه فافرضي فتقبل مكان الموصول وصلة ضمير الانه ما شئ واحد ويجعل  
الموصول وصلة خبرا كفى الهمع قال سم قياس ذلك ان يقال في الاخبار عن الذى من قولك الذى في  
داره زيد عمرو الذى هو عمرو الذى في داره زيد (قوله فتقدم الصهير ونصله) مراده بالصهير ضمير  
العمرين في مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة في مثال الاخبار عنها أى وكان حتى الصهير لولا وجوب  
الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه منفصلا (قوله وحينئذ) أى حين اذ قدمت  
الصهير ووصلته (قوله قد حتم) خبر قبول وألفه للاطلاق وان زعم السندوبى أنها للتثنية (قوله الاول  
قبوله التأخير) ليكون خبرا فان الخبر ما واجب التأخير عند الجمهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ)  
كقوله لا يخبر عن صهير الفصل لا يخرج معناه من لزوم التوسط اه ذكر ياوه وانما يظهر على القول  
بانه اسم ما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الاخبار عنه لعدم اسميته  
اللازمة لا خبر عنه ثم من أجاز تقديم المظهر في هذا الباب كسب عصفور والمبرد أجاز الاخبار عن أيهم  
ونحوه مع التقدم على المبتدأ يقال أيهم الذى هو في الدار على أن أيهم خبر مقدم (قوله وكم الخبرية  
وما انجحية) فلا يقال في كم عبدلى وما أحسن زيدا الذى هو لى كم عبد ولا الذى هو أحسن زيدا  
(قوله وضمير الشأن) في جعله من لزم الحد ولا يظن لانه يقتضى أن العوازل لا تتقدم عليه وقد قالوا في  
قوله • اذا مت كان الناس اصفهان ان اسم كان ضمير شأن وفي قوله تعالى أن الحمد لله ان اسم ان  
ضمير شأن فانه اسم جماعة وجه • لا فتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسر الذى  
هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخير عنه اذ هو مما بعد على متأخر انما وربة (قوله فلا يخبر عن  
الحال والتمييز) لانه لو قلت في جاء زيد ساجدا وكلمت سبعين بحجة الذى جاءه اياه ساجدا والتى  
ملكنت تسعين اياه بحجة كنت نصبت الصهير المفصل في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز  
وذلك ممنوع قال السندوبى فان قلت هل يجوز ذلك على ما ذهب ر جوز تعريفهم اقلت لم أره مفسرا  
واظاهر نعم لان الحكم بدور مع العلة وجودا وعدمه ما قد براه (قوله لم يذكره في التسهيل) أى استغناء  
عنه بالشروط الرابع الا فى المعرصة في التسهيل بقوله منوباعنه بصهير قال شراحه أبو حيان  
ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجليش والشعنى والمنطلة أى من ذلك الاسم اندى تريد أن  
تخبر عنه وتجزئ بذلك من الاسماء انى لا يجوز اضممارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل افعال  
نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال كذا في  
التصريح وانما ينب الصهير عن الاسماء العاملة عمل الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها واخراجها  
بالشرط الرابع كما مر أولى من اخراجها بالشروط اثنى كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه  
بأجنبي) أى بحجة وضع أجنبي موضعه وهذا ايضا يجوز الاخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء  
عنه بأجنبي وله سورتان احدهما أن يكون تائدا الاسم من جملة أخرى نحو أن يذكر انسان فتقول  
لقبته فجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذى لقبته هو وصرح بذلك المصنف والاخرى أن يكون تائدا  
على بعض الجملة أنه غير محتاج اليه الربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمنع على مقتضى كلامه  
الاخبار عن الهاء لانه يجوز أن يخلفها الاجنبى نحو الذى ضرب زيد غلامه هو اه مرادى ويفيد  
لأنه لازم للتذكير فلا يصح جعل المضمير مكانه لانه لازم للتعريف وهذا القيد لم يذكره في التسهيل • الثالث قبول

الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي

صغيرا كان أو طاهرا فالصغير كالأهـ من نحو زيد ضربته لأنه لا يستغنى عنها بأجنبي كعمرو ويكرهوا أخبرت عنها أفلت الذي زيد  
صربه هو والصغير المفصل هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الإخبار والصغير المتصل الآن خاف عن ذلك الصغير الذي كان  
متصلا بفعله وأخرته ثم هذا الصغير المتصل أن قدرته راد لا لله ببر ما أتى الذي هو يريد في الموصول إلا عائد وانخرمت فاعده  
الابواب قدرته أتى إلى الموصول في الخبر لا راطا وظاهرا كاسم الإشارة في نحو وأما من اتقوى ذلك خير وغيره مما حصل به  
الربوبية وثباته برعته ثم المور (٣٨١) السابق وكلاهما الواقعة في الأمثال نحو الحال في فواتهم الكلاب على البقر

ولا يجوز أن تقع ولأن  
هي على أن يقر الكلاب  
لأن الكلاب لا تستغنى  
عنه بأجنبي لأن لا مائل  
لا يعبر عنه إلا بوجه  
الاستعانة به بالصغير  
يخبر عن اسم المجرور  
بجس أو عدو وحمل لأن  
لا يجوز أن يظهر  
والاستعانة به في أوامره  
صغيرة فقام بخبره كإفهام  
في نحو قرئت سمرأيد  
قرب من عمرو والكريم  
يجوز الإخبار عن زيد ويخبر  
عن أبي لأن الصغير  
لا يخلفه أما الأب ولا  
الصغير لا يضاف وأما قرب  
فإن الصغير لا يتعلق به  
جاء ونحو رولا يبره وأما  
عمرو والكريم فلا يصح  
لأن وصفه لا يوصف به ثم  
أن أخبرت عن المضاف  
والإضافة إليه معا أو عن  
العامل والمفعول معا  
أو عن الموصوف وصنفته  
معا جازية الاستعانة  
بغيره بالصغير عن الخبر  
عنه فتقول في الإخبار عن  
المضاف مع المضاف إليه

عند عدم جواز لا  
دفع عن الصغير في نعمه  
بالاستعانة به بالصغير  
بأنه لا يستغنى عنه  
بأجنبي لأن لا مائل  
لا يعبر عنه إلا بوجه  
الاستعانة به بالصغير  
يخبر عن اسم المجرور  
بجس أو عدو وحمل لأن  
لا يجوز أن يظهر  
والاستعانة به في أوامره  
صغيرة فقام بخبره كإفهام  
في نحو قرئت سمرأيد  
قرب من عمرو والكريم  
يجوز الإخبار عن زيد ويخبر  
عن أبي لأن الصغير  
لا يخلفه أما الأب ولا  
الصغير لا يضاف وأما قرب  
فإن الصغير لا يتعلق به  
جاء ونحو رولا يبره وأما  
عمرو والكريم فلا يصح  
لأن وصفه لا يوصف به ثم  
أن أخبرت عن المضاف  
والإضافة إليه معا أو عن  
العامل والمفعول معا  
أو عن الموصوف وصنفته  
معا جازية الاستعانة  
بغيره بالصغير عن الخبر  
عنه فتقول في الإخبار عن  
المضاف مع المضاف إليه

الذي سرقه قرب من عمرو والكريم أو يريد عن العامل مع المفعول الذي سرق أريد قرب من عمرو والكريم الفاضل  
وعن الموصوف مع صفته الذي سرق أريد قرب من عمرو والكريم • الخامس جواز استعانة من فوعا فلا يخبر عن لازم النصب  
كسبحان وعد • السادس جواز ورود في الأنبات فلا يخبر عن أحد وديار وعرب لتلايحرح عما زمه من الاستعمال في التثنية  
• السابع أن يكون في جملة خبرية ولا يخبر عن اسم في جملة طلبية لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة • الثامن  
أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو ولا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي  
استقر أنه الصلة بغير الفاء فان كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء وكألو كان العطف بالفاء

الفارسي (قوله أو كان في الأخرى) أي الجملة المعبرة للجملة المشتبهة على الضمير الخلف (قوله لا تنفاه المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس جملة على ما استنقر أنه الصلة أو العكس (قوله ففي نحو الخ) تصوير للاقسام الثلاثة قبله على ألف والنشر المرتب لكن صدأ أمثلة القسم الثالث (قوله) ومن عمرو الذي قام زيد وقعد عنه عمرو (كان الصواب اسقاطه لأن المحذور وجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها لأن الجملة الأولى ليس فيها عائد فاده سم ولأن فيه خروجاً عن المثل له لأن لمشتغل على الضمير في حال الأخبار عن عمرو وليس الجملة الأخرى أي المعبرة للجملة المشتبهة على الضمير تطلب بل الجملة المشتبهة على الخلف فافهم (قوله وفي نحو صري الخ) وتقول في الأخبار عن الباء في هذا المثل الذي ضربه وضرب زيداً أو فأنى، ل كل من الباء وإنهاء بضمير العيبة وهو الهاء في الأول والضمير المستتر في الثاني لأنهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا إذا أخرت عن التاء اه سم (واعلم) أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان في الجملة الأخرى ضمير الاسم المحر عنه لأن المراد بالآخرى الجملة المعبرة للجملة المشتبهة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المعبرة أو لا، كهذا المثال أو ثابته كإحدى بعده واعترض البعض على الشارح بأن الصواب اسقاط المثبتين لأن كلام من الجملة بعد الأخبار به ما نذكر لا يخفى ولا يكون من كون الجملة بغير حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لأن من صور كونه في حكم الواحدة اشتغال كل على ضمير كاهو صريح كلام الشارح سابقاً حيث قال وإن كانا غير متعلقين بـان كانتا في حكم الجملة الواحدة كـماتى الشرط والجاء وكما لو كان العطف بـاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المحر عنه ومعنى كونه في حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معاملة كصداحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم توجه على قوله وفي نحو قام زيد وقعد عنه عمرو الخ أيضاً لاشتمال كل من الجملتين بعد الـا عن زيد على ضمير لا نفعل فافهم أن في الأولى قال في التسهيل وإن كانت الجملة ذات أزع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمحر عنه غير المات أزع فيه فإن كان ذلك أي وجد الأمر أقام المارة ع فيه معمولة الأولى المتنازعين وإن كان قبل معمولة الثانية اه قال الدماميني فتقول في الأخبار عن انتهاء من ضمير وضرب زيد الضارب زيد أو الضارب به أو أتت بـا بمت ريداً وجعته معمولة الأولى لأنه كان يظلمه منصوباً وأضمرت في الوصف الأولى ضمير غائب عوصاع ضمير المستكلم ليصح أن تكون عائداً على آل مستتر الجريان الوصف على من هو له لأن آل نفس أبارفاعل الضرب في المعنى أما ثم جئت بموصول ثان لأن آل لا تفصل من سلمته ولا يصح أن تعطف وصف على وصف هو صلة آل وأثبت بدل بـاء التستكلم ما غائب تعود على آل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو طر باب الوصف الثاني على أنه صاحبه لأن آل نفس أنا والذي فعله الضرب الثاني زيد ثم قال في التسهيل هذا أولى من مراعاة الترتيب يجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني اه قال الدماميني فتقول على هذا في المثل السابق إذا أخرت عن ضمير المستكلم الضارب أنا هو والضارب زيداً فأتى للوصف الأول بفعل مضمير يعود على آل وهو الهاء ونفصل الفعل وهو أو ما يجعل خبر آل ضمير امر فوعام بصلا يعود على زيد وتأتى للوصف الثاني مكان بـاء المستكلم بها وهي المفعول والعائد زيد الفاعل وأنا الضارب قال وهذا رأى المازني ثم اعترض عليه بما يعلم عرجته الثانية قال الدماميني قال ابن الصانع إذا بدل قام وقعد زيد قلت في الأخبار بالذي قام وقعد زيد وفي الأخبار بالالفهم وقعد زيد والعطف على حده في وأقرضوا الله وإن شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذي قام والذي قعد زيد ولا يجوز في قولك الذي بطير في غضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول والذي يغضب زيد لأنك إن جعلت زيد فاعل يغضب حلت الصلة من ضمير وإن جعلته خبراً عن الذي الثانية كمت قد

أو كان في الأخرى ضمير الاسم المحر عنه جاز الأخبار لا تنفاه المحذور المذكور في نحو قام زيد وقعد عنه عمرو الذي قام بضمير العيبة وهو الهاء في الأول والضمير المستتر في الثاني لأنهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا إذا أخرت عن التاء اه سم (واعلم) أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان في الجملة الأخرى ضمير الاسم المحر عنه لأن المراد بالآخرى الجملة المعبرة للجملة المشتبهة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المعبرة أو لا، كهذا المثال أو ثابته كإحدى بعده واعترض البعض على الشارح بأن الصواب اسقاط المثبتين لأن كلام من الجملة بعد الأخبار به ما نذكر لا يخفى ولا يكون من كون الجملة بغير حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لأن من صور كونه في حكم الواحدة اشتغال كل على ضمير كاهو صريح كلام الشارح سابقاً حيث قال وإن كانا غير متعلقين بـان كانتا في حكم الجملة الواحدة كـماتى الشرط والجاء وكما لو كان العطف بـاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المحر عنه ومعنى كونه في حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معاملة كصداحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم توجه على قوله وفي نحو قام زيد وقعد عنه عمرو الخ أيضاً لاشتمال كل من الجملتين بعد الـا عن زيد على ضمير لا نفعل فافهم أن في الأولى قال في التسهيل وإن كانت الجملة ذات أزع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمحر عنه غير المات أزع فيه فإن كان ذلك أي وجد الأمر أقام المارة ع فيه معمولة الأولى المتنازعين وإن كان قبل معمولة الثانية اه قال الدماميني فتقول في الأخبار عن انتهاء من ضمير وضرب زيد الضارب زيد أو الضارب به أو أتت بـا بمت ريداً وجعته معمولة الأولى لأنه كان يظلمه منصوباً وأضمرت في الوصف الأولى ضمير غائب عوصاع ضمير المستكلم ليصح أن تكون عائداً على آل مستتر الجريان الوصف على من هو له لأن آل نفس أبارفاعل الضرب في المعنى أما ثم جئت بموصول ثان لأن آل لا تفصل من سلمته ولا يصح أن تعطف وصف على وصف هو صلة آل وأثبت بدل بـاء التستكلم ما غائب تعود على آل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو طر باب الوصف الثاني على أنه صاحبه لأن آل نفس أنا والذي فعله الضرب الثاني زيد ثم قال في التسهيل هذا أولى من مراعاة الترتيب يجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني اه قال الدماميني فتقول على هذا في المثل السابق إذا أخرت عن ضمير المستكلم الضارب أنا هو والضارب زيداً فأتى للوصف الأول بفعل مضمير يعود على آل وهو الهاء ونفصل الفعل وهو أو ما يجعل خبر آل ضمير امر فوعام بصلا يعود على زيد وتأتى للوصف الثاني مكان بـاء المستكلم بها وهي المفعول والعائد زيد الفاعل وأنا الضارب قال وهذا رأى المازني ثم اعترض عليه بما يعلم عرجته الثانية قال الدماميني قال ابن الصانع إذا بدل قام وقعد زيد قلت في الأخبار بالذي قام وقعد زيد وفي الأخبار بالالفهم وقعد زيد والعطف على حده في وأقرضوا الله وإن شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذي قام والذي قعد زيد ولا يجوز في قولك الذي بطير في غضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول والذي يغضب زيد لأنك إن جعلت زيد فاعل يغضب حلت الصلة من ضمير وإن جعلته خبراً عن الذي الثانية كمت قد

ممن من اشتراط الثاني لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نسب في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان  
 • الثاني أوفى قوله أو بمضمرة عني الواو لما بان لك أن الشرط المذكورة في النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يفي أحدهما  
 عن الآخر وقد عطف في الكافية (٤٠) ثلاثة شروط أو فاعل وشرط الاسم مخبر عنه هنا • جواز تأخير ورفع

وغنى عنه ما جازى أو  
 مضمرة • أو مثبت أو علام  
 التكرار مع عدم كلامها  
 في الشرح شرطاً مستقلاً  
 • الثالث سكنت في الكافية  
 أيضاً من الثلاثة لاخيرة  
 وقد ذكرها في التسهيل  
 (وأخبروا بها بل) أي  
 الموصولة (عن بعض ما  
 يكون فيه الفعل قد تقدم)  
 أي بشرط لحوار الاجبار  
 عن آل ثلاثة شروط زيادة  
 على ما سبق في الذي  
 وهو • الأول أن  
 يكون المخبر عنه من جملة  
 تقدم فيها بالفعل وهي  
 الفعلية وإلى هذا الإشارة  
 بقوله فيه الفعل قد تقدم  
 • الثاني أن يكون ذلك  
 الفعل متصرفاً الثالث  
 أن يكون متصرفاً لا يخبر عن  
 زيد من قولنا زيد أخو  
 ولا من قولنا عسى زيد أن  
 يقوم ولا من قولنا ما قام  
 زيد وإلى هذين الشرطين  
 الإشارة بقوله • (ان  
 صوغ صيغة لا ل)  
 إذ لا يصح صوغ صيغة لا ل  
 من الجامد ولا من المبنى ثم  
 مثل لما يصح ذلك منه  
 بقوله (كصوغ واق من  
 وفي الله البطل) فان  
 أخبرت عن الفاعل قلت

فصلت بين الذي الأول وخبرها ولا يصح إظهارها بالصلة لان الفاء إما نصير الجملة من كالجمله  
 في الجمل الفعلية لا الاسمية بطورها السببية مع الفعلية وشبه الجملة من اذ ذلك بجملة الشرط والجزاء  
 اه (قوله ممن من اشتراط الثاني) لان الرابع أخسر من الثاني وثبت الاخص يستلزم ثبوت  
 لا من من خبره كس (قوله لان ما لا يقبل التعريف الخ) المنسب في التعليل أن يقول لان ما يقبل  
 الاضمار يقبل التعريف (قوله عني الواو) والقرينة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن  
 الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فلهذا علم أن أحدهما لا يفي عن الآخر فتكون أرفع عن الواو  
 سم (قوله أو مثبت) انزع عطفها على جوار (قوله أو عادم التكرار) أي عادم لروم التنكير وهذا  
 الشرط يفتي عنه قوله أو بمضمرة كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها (قوله وأخبروا بها بل الخ) ذكر  
 الاخص من مثلهين يخبر به أبان بالذي • الأولى قامت جار يتاريد لا قعدنا وإذا أخبر عن زبديقات  
 الفاعل جار يتاريد لا افتاعا عذنا زيد ولا نقول الذي قامت جار يتاريد لا قعدنا زيد لم يصبر يعود من  
 الجملة المعطوفة على الذي • الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد فاما  
 المسئلة الأولى وجوز الاخبار به بالذي أيضاً عند من أجاز مررت الذي قام أوامه لا الذي قعدا وقد  
 جرد المصنف في قوله تعالى والذين يتوفون مسكنهم ويدرون أو واجابهم بعض أن يكون يتبرهن خبر  
 الذين لان اسون عائدة للارواح المعصية في المعنى لصغير الموصول فقدا كفي في عائدة المشتد ارجوع  
 صير من الخ براني متضاف في المعنى لمتشابهة الأولى أن يكفي في عائدة الموصول برجوع ضمير من  
 الصلة إلى متضاف في المنطق لوصول وأما الثانية فقال المرادى ينبغي أن يخبر الذي ضرب الوجه زيد  
 من أجاز تشبيه الفعل الذي بالمفعول أي كاصفة وقول ابن عاري أن تشبيه الاردم بالمتعدي  
 خاس بالصفات دوع ما من حط حجة على من لم يحتفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركب (قوله  
 لجوار الاخبار عن آل) الموافق له إله المصنف كفيه • الاخبار بال (قوله وهي اسمية) تفسير خاص  
 بعام لان الفعلية متصرفاً إذا تقدم على الفعل مع مفعوله أو أداة من الأدوات مع أن ذلك مانع من  
 الاخبار بال كافي من قول ولا يسوع الاخبار من في تخور يد اضرب عمرو ولا في نحو ما يقوم زيد  
 والاخبار غنا بالأي مانع من قول الذي ما يقوم زيد اه ولعل وجه المانع لروم انفصال بالمفعول أو  
 الاداة بين آل وصاحبها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله الواو في البطل الله) بصب البطل على  
 أنه مفعول وجرد على أنه وصاف إليه (قوله أبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب  
 الابداء وأمره مطافنا حيث تلا • ما ليس معناه له محصلا

وقد اختار المصنف التسهيل جوار عدم البراز عدم اللبس وقال الكوفيين وعلى هذا يقيد هذا  
 الاطلاق بخوف اللبس سم (قوله وان رفعت ضمير آل وجب استناره) بيان المفهوم ضمير غيرها وسكنت  
 عن محتر والضمير وهو الظاهر قال الشاطبي أما إذا كان ظاهراً ولا ضمير فيها كالمو أردت أن تخبر عن  
 عمرو من ضرب زيد عمر افتقول اضرب به زيد عمرو قل اه لغير الضارب وانها هي اصحاب الضمير  
 المصوب وهو عمرو وقد عبرت الصلة على غير من هي له وهذا شأها إذا رفعت الظاهر أبدا ولا يازم في  
 ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمر اقلت الضارب أخوه عمر ازيد سم (قوله وجب  
 استناره) أي في الصلة (قوله في نحو قولك الخ) ونقول في نحو ضربتني ان أخبرت عن الفاعل

الواو البطل الله أو عن المفعول قلت الواقع الله البطل ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لان عائدة  
 الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله • ما المستقر الهوى محمود عاقبة (وان يكن ما رفعت صلة آل ضمير غيرها) أي غير  
 آل (أبين وانفصل) وان رفعت ضمير آل وجب استناره في نحو قولك بلغت من أخو بل إلى الزيد بن رسالة ان أخبرت عن التاء  
 فقلت المبلغ من أخو بل إلى الزيد بن رسالة أما كان في المبلغ ضمير مستتر لانه في المعنى لا لانه خالف من ضمير المتكلم وأل

الضاربي



المستكمل لان خبرها ضمير المستكمل والمبتدأ نفس الخبر وان اخبرته عن شيء من بقية أسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله  
 لجر بيان رافعه على غير ما هو له تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ امانهما (٤١) الى الزيد بن رسالة أخوالك

وعن الزيد بن المبلغ امانا من  
 أخويك اليهم رسالة  
 الزيد بن وعن الرسالة  
 المبلغ امانا من أخويك الى  
 الزيد بن رسالة فالمبلغ خال  
 من الضمير في هذه الامثلة  
 لانه فاعل المستكمل وأل  
 فيمن لغير المستكمل لانها  
 نفس الخبر الذي آخرته  
 فانما فاعل المبلغ وضمير  
 الغيبة هو العائد وكذا  
 تفعل مع ضمير الغيبة  
 فتقول في الاخبار عن ضمير  
 الغائب الفاعل من نحو  
 زيد ضرب جاريته زيد  
 الضارب جاريته هو في  
 انصار ضمير آل مستتر  
 لجر يانه على ما هو له فان  
 اخبرته عن الجارية قلت  
 زيد انصارها هو جاريته  
 فلا ضمير في انصار بل  
 فاعله الضمير المنفصل  
 لجر يانه على غير ما هو له  
 بخاتمة يجوز الاخبار  
 عن اسم كان بال وغيرها  
 فتقول في نحو كان زيد  
 أخاك المكان أو الذي كان  
 أخاك زيد وأما الخبر ففيه  
 خلاف والصحيح الجواز  
 نحو الكائنه أو الذي كانه  
 زيد أخوك وان شئت  
 جعلته منقوصا فقلت  
 الكائن أو الذي كان زيد  
 اياه أخوك وعن الطرف  
 المتصرف فيجاء مع الضمير

الضارب في أنت فيستتر فاعل الصلة لانه لا لآل وأنت خبرها أو عن المفعول فان قلنا بقول الجمهور انه  
 يجب كون الخلف نائباً ملأنا قلت انصار به أسأنا قالها مفعول عائد على آل وأنت مفعول الصلة  
 أمر زكوه لغير آل وأنا خبر آل أو بقول غيرهم انه يجوز انما بقية بين الخلف والخبر عنه في الخطاب  
 ومثله التكميل قلت انصار في أنت أنا (قوله لانه فاعل المستكمل) أي لان مضمونه وهو التبليغ أولانه  
 متضمن فاعل المستكمل (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فان قلت هذا محال لظاهر  
 كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثاني قولهم ان الخبر به يكون مبتدأ والخبر  
 عنه يكون خبرا والضارب بهما من جملة الخبر فالجواب أنه لا اشكال لان معنى تقدم الفعل تقدمه في  
 الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه في أول كل شئ متكلم به وأما الثاني فواضح لان انصارها مبتدأ  
 وهو فاعل وجاريته خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد وكونه من جملة الخبر لم يخرج به عن أن  
 يكون مبتدأ قاله ابن هشام (قوله وفيها) أي الذي وفروعه (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) يظهر  
 سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السبوطى في الجمع والاصح جواز الاخبار عن خبريات كان  
 الجامد كما يجوز في خبر المبتدأ او باب ان وباب ظ الجامد بلا خلاف فتقول الذي كان زيد اياه أو كانه  
 زيد أخوك والذي زيد هو أول والذى ان ريدا هو أخوك والذي ظننت زيد اياه أو ظننته زيد  
 أخوك ومنعه في كل خبر مشتق لانه إذا كان أركان أو ظن وفي مفعول نحو عسى من جوامد أفعال  
 المقارنة لعدم صحه وقوعها به بخلاف المتصرفه ككاد فيجوز الذي كاد يضرب عمر اريد ويجوز في  
 كل من المتعطلين بغير أم وفي باقي التوابع مع المتبوع اه باختصار (قوله والصحيح الجواز) أي  
 جواز الاخبار عن الخبر متعلقا مشقفا أو جامدا أو قيده السبوطى بالجامد كما تقدم في عبارته (قوله وعن  
 الظرف المتصرف الخ) وكذلك عن المفعول لاجله وبقدر ضميره باللام فتقول الذي ضرب بس ريداله  
 التأديب وعن المفعول معه فتقول في الاخبار عن الطائفة من جاء البرد والطائفة التي جاء البرد  
 واياها الطائفة وعن المصدر المحصص لا المؤثر كدقة تقول في قام زيد قديما حسنا أو قيام الامير الذي  
 قامه زيد قيام حسن أو قيام الامير على الاصح في المسائل اثلاث كما في الجمع

العدد

هو ما سارى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء كالاشياء فان حاشيته السفلى  
 واحد والعلوية ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعه اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس  
 بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تصمم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود تصرح (قوله  
 ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بفعل لان المراد به مجرد لفظة أو لتصميم قل معنى اذ كرر بالتاء متعلق  
 بفعل وكذا العشرة واللام بمعنى الى والغاية داخله أو بالرفع مبتدأ أو بالتاء بعتقه وقل خبره على تقدير رقله  
 وخرج واحد واثان واحد واثنتان فهي جارية على التماس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما  
 في هذا الحكم وتجاوضا أي يضافي أنها لا تضاف الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين لان  
 قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع  
 بينهما اه توضيح وأما قوله فيه فتناظر في ضرورة شاذة والقياس حفظتان قاله الشارح (قوله  
 في عدما) أي معدود (قوله في الضد جرد) بقى عليه أن يقول وسكن الشين ونما حذف التاء من عدد  
 المؤنث وأثبتت في عدد المذكر لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمره وأمة وفرقة فالاصل أن  
 تكون بالتاء توافق تطايرها فاستعجب الاصل مع المذكور تقدم مرتبه وحذف مع المؤنث ورفقا

(٦ - صبان رابع) الذي يحلفه بنى كقولك ضمير عن يوم الجمعة من صحت يوم الجمعة الذي صحت فيه يوم الجمعة فان توسعت في  
 التطرف وجعلته مفعولا به على المجاز بحث يحلفه مجردا من في فتقول الذي صحت يوم الجمعة واعلم أن باب الاخبار بطول الذيل  
 فله كتب بما تقدم والله أعلم (العدد) (ثلاثة بالتاء قل العشرة في عدما أجلاه مذكرة في الضد) وهو ما أحله مؤنثة

ولو جازا (حذف) من التاء فهو مضارع عليهم سبع ليل رثائية أيام هذا إذا ذكر المعدود فان قصد ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن يكون كالوذكر فتقول صحت خمسة (٤٣) تريد أياما ومتر حسا تريد ليلالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ومنه

وأنته يست من شوال  
أما إذا لم يقصد معدود وانما  
قصد العدد المطاق كانت  
كلها التاء نحو ثلاثة نصف  
سنة ولا تصرف لهما  
أعلام خلافا لبعدهن وأما  
ادخال أل عليها في قولهم  
الثلاثة نصف السنة  
فذلك دخولها على بعض  
الأعلام كقولهم لاهه  
وهو اسم من أسماء الشمس  
حين قالوا الألاه وكذا  
قولهم شعوب والشعوب  
للإبسية وهذه لم يشعها  
كلامه وشمل الأوليين  
في تسميات في الأول فهم  
من قوله ما آخذه أن المعتبر  
تد كبير الواحد رثائية  
لا تد كبير الجمع رثائية  
فيقال ثلاثة جامات حذو  
للبغداديين فاهم يقولون  
ثلاث جامات فيعتبرون  
لفظ الجمع وقال الكسائي  
نقول مررت بثلاث جامات  
ورأيت ثلاث سحلات  
بغيرها وان كان الواحد  
مذكرا وقاس عليه ما كان  
مثله ولم يقل به الفراء  
الثنائي اعتبار التائيت  
في واحد المعدود ان كان  
اسما فيلغظه تقول ثلاثة  
أنه من قاصد نسوة وثلاث  
غير قاصد رجال لان لفظ  
شخص مذكرا ولفظ عين  
مؤنث هذا ما لم يتصل

لأنه يريد منه تصریح (قوله ولو جازا) راجع لكل من قوله مذكرو وقوله مؤنثة ومن الجار ما في  
الاسية التي مثلها (قوله هذا إذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد ولو قدم وجعل اسم العدد صفة  
جاء إجراء القاعدة وزكها كإحدى قول من أنل تسع رجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام  
السوي عن النعمان واحفظها فاهم ردة شرح الكافية لاسية العسقوى (قوله فاهم قصد ولم  
ذكر الخ) أطبقته تعالما رة وقيد السبكي عما إذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل  
حذف التاء هو الموافق لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن يوجه  
بان في حذف المعدود اسم اما واسم امر اة الاسم في لفظ العدد أيضا اه سم وهل يجوز اثباتها  
حينئذ في المؤنث فنقل الاسية على عن بعضهم المبع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجواز (قوله  
لأنها أعلام) أي مؤنثة والظاهر أنها أعلام أحاس ككافالة شياطينه مع البعض (قوله  
وكذا دخولها على بعض الأعلام الخ) لعل في هذه الأعلام للجمع فتكون أل وثلاثة والسته للجمع  
الو بية اعارضة فامل (قوله الالهة) كعادة مع ومع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله  
شعوب) ينص لشعر المحبة وصمها غير المهولة أخرى موحدة من شعب القوم من باب نفع أي  
فرقهم لاسم تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الاضداد كذا في المصباح (قوله  
وهذه) أي صورته عدم قصد معدود ويشملها ككلامه لقوله في ما آخذه مذكرو حيث أصاب  
بعد إلى المعدود وقوله وشمل الأوليين أي صوره كالمعدود وصورة حذوه عدم اشتراط التلغظ  
بالمعدود (قوله وول الكسائي الخ) حاله أن الكسائي كالمعدودين وانما لم يقل خلافا لبعداديين  
ولكسائي من أنه أحصر لانه قصد حكمه كلام الكسائي (قوله اة ازال تأنيث) أي والتد كبر  
قريبة لتأنيث (قوله ان كان اسما) أي جندا قريبة مقابلة بالصفة فيما يأتي (قوله ويلغظه)  
صاعره أن ذلك على سبيل الوجوب ويحتمل ما نقله السيوطي عن ابن هشام وغيره من أن ما كان  
لفظه مذكرا ومؤنثا أو بانه كس فانه يجوز له ووجه اه سم ونحوه أيضا ما في التسهيل  
وشرحه للدمامي وعمارة التسهيل تحذف ثا الثلاثة وأخواتها ان كان واحد المعدود مؤنث  
المعنى حقيقه أو جازا قال الدمامي استبعد منه أن الاعتدال في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال  
ثلاثة طلحات بالثاء ثم قال في التسهيل واما أول مذكرو مؤنث مذكرو على بالعدد على  
حساب الأويل ومثل المممي الأول نحو ثلاث شعوص زيد نسوة وعشر أطن تريد قبائل والثاني  
نحو ثلاثة أنفس أي أشخاص وتسعة وقائع أي مشاهد فأمل وبما ذكره الشارح رد ما استدلل  
به بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قروا أربعة شهداء على أن الاقراء الاطهار لا الخبض وعلى أن  
شهادة النساء غير مقبولة لان الخبض جميع حيضه ولو أريد الخبض قبل ثلاث ولو أريد النساء لقبيل  
باربع ووجه الرد أن المعتبر هو اللفظ ولو نقل قرو وشهيد مذكرو يس (قوله تقول ثلاثة أشخاص  
قاصد نسوة) وكذا إذا سككت قاصدا رجال ولم يبدعه على ذلك لانه على الاصل اذ هو جار على اللفظ  
والمعنى معا والثخص يستوي فيه المذكر والمؤنث وإذا أعيد الصبر عليه اعما يعود مذكرا فذلك  
يؤنث العدد إذا أصيغ إلى جمعه سواء أريد مذكرا أو مؤنثا حصيد (قوله وثلاث أهين قاصد  
رجال) ركذا إذا قصد نسوة ولم يبدعه عليه لانه على الاصل كاهم (قوله ما لم يتصل بالكلام) مراده  
بالكلام ما يشمل لفظ العدد دليل ثلاثة أنفس (قوله أو بكتريه الخ) معطوف على بقوى المعنى  
(قوله جازم اة المعنى) في الوصيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره  
من أن ما كان غنظ مذكرا ومؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أي ولو لم يكن هنالك جمع

للمعنى وخلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كأعبان ومعصر)  
 الكأعبان الجارية حين يبدو ذمها للنهود والمعصر الجارية أول ما تدرك وسميت معصرا لدخولها في  
 معصر الشباب قاله الخليل تصریح (قوله عشر أثنى) أى قبائل فالتباس عشرة أبطن لأن البطن  
 مذكرب بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها (قوله  
 وجعل منه في شرح الكافية الخ) مبنى على أن أسباطا تميز ويرد عليه أنه جمع بتمييزه مثل هذا العدد  
 مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سدد كره الشارح (قوله منه) أى مما روى عنه المعنى لا اتصاله  
 بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما أفادهم (قوله ترجع حكم  
 التآنيث) ولولا ذلك اتقبل اثني عشر أسباطا لأن السبب مذكرا مرادى أى وواحد واثان  
 يذكران لتذكر المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كإم (قوله بدلا من  
 اثني عشرة) أى وأما صفتها والتمييز محذوف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لأن  
 المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لأنه كان التباس ثلاث  
 أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكرة كثره استعمال النفس في الإنسان وقونه  
 وثلاث ذود لأنه ومن الأبل من الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه (قوله أى عشر  
 حسنات) ولولا ذلك لقيس عشرة لأن المثل مذكر (قوله ربعات) فتح الباء جمع ربعة تسكونها  
 بوصفها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طوبى ولا نصير تصریح (قوله ثلاثة  
 دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لأنها جرت مجرى الأسماء الجماعية مرادى (قوله  
 فالعبرة بهما) أى ويجب اعتدالهما لفظهما تذكرا وتأنثا (قوله عكس ما يستحقه ضميرهما الخ)  
 اعترضه شيئا بأن الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث  
 وظاهره يخالف ما ذكره ههنا من أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ونشؤ  
 قوهم رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ إلى ما طوى أهم الجنس الجمعي  
 وليس كذلك بل إلى الكلام كما حققناه هنا وحينئذ فلا تخاف أصلا ومن المجانب أن البعض جزم  
 هنالك برجوع الضمير إلى الكلام ورد على من أرجعه إلى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال قوله  
 يجوز في ضميره أى الكلام كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي لأن منه ما يجب في ضميره  
 التذكير كإم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الأمران كالقرو والكلم فافهمه بعض  
 أرباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعي وبسبب عليه ما بنى أى من الاعتراض  
 على الشارح في إطلاقه الجواز غير سديد اهـ ثم نسي هذا ما يتابع شيئا في الاعتراض بالتذكي  
 وزاد في القول على الشارح حيث قال ما ذكره في اسم الجنس ما خلاف ما ذكره في بحث الكلام  
 من أن اسم الجنس مطابقا يجوز في ضميره الوجهان اهـ باختصار هذا وقال الدماميني نقله عن ابن  
 هشام المؤنث من اسم الجنس التأنيث والبط والتأنيث لهما لأن الباقي إنما واجب التذكير وهو ستة  
 المؤنث والعنب والسرور والطب والقمح والكلم وأما فيه لغتان وهو بقية الألفاظ اهـ وفيه تخالفة  
 لما مر في الكلام والنخل في كلامه بالخاء المهملة لذكوره بعد أن النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير  
 والتأنيث وبهم ما ورد القرآن بغير أن ظاهر صنيعة أن اسم الجمع مذكرا وأما وليس كذلك في الجمع  
 أن منه المذكر كقوم ورهط ونحوه والمؤنث كابل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب  
 التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدما مبنى لا اسم الجمع  
 المؤنث بانسوة والأبل والدود في افتراض في باب التأنيث أن الأبل تذكروا وتؤنث وفي التصريح  
 عن ابن عصفور أنه ان كان لمن يعقل حكمه حكم المذكروا كقوم والرهط والفرسان كان لما  
 لا يعقل حكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اهـ وأقره شيئا والبعض وهو مشكل لأن نحو

ثلاث مخصوص كأعبان

ومعصر

وقوله

وان كلا باهذه عشر ابطن

وانت برى ومن قبائلها

العشر

وجعل منه في شرح الكافية

وقطعاهم اثني عشرة

أسباطا إنما قال فبذكر

أهم ترجع حكم التأنيث

لكنه جعل أسباطا في شرح

التسهيل بدلا من اثني

عشرة وهو الوجه كما سباني

والثاني كقوله ثلاثة

أنفس وثلاث ذود فان

النفس كثر استعمالاتها

مقصودا منها الإنسان وان

كان سفة فهو صوفها

المذوى لا بها نحو قوله عشر

أمثالها أى عشر حسنات

وتقول ثلاثة ربعات اذا

قصدت رجالا وكذا تقول

ثلاثة دواب اذا قصدت

ذكورا لان الدابة صفة

في الأصل الثالث اغما

تكون العبرة في التأنيث

والتذكير بحال المفرد مع

الجمع أمام اسم الجنس

والجمع فالعبرة بهما

فيعطى العدد عكس ما

يستحقه ضميرهما فتقول

ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم بالشاء (٤) لأننا نقول قوم كثيرون وغنم كثير بالتثنية كقولنا ثلاث من البط بترك التاء لأننا نقول بط

كثيرة بالتأنيث وثلاثة من  
البقر أو ثلاث لأن في  
البقر لعتين التثنية كبير  
والتأنيث قال تعالى ان  
البقر تشابه علينا وقدرى  
تشابهت هذا ما لم يفصل  
بينه وبين العدد صفة دالة  
على المعنى والافعال راعى  
هو المعنى أو يمكن تأنيثا  
عن جمع مذكرفا لا أول نحو  
ثلاث إماء من الغنم  
وثلاثة ذكور من البط  
ولا أثر للوصف المتأخر  
كقوله ثلاث من إعم  
إناث وثلاث من البط  
ذكوره والثاني نحو ثلاثة  
رجلة فرب رجلة اسم جمع  
مؤنث إلا أنه جاء تأنيثا عن  
نكرة سير راجل على  
أرجال فذكر عدده كما  
كان يفعل المذنب عنه  
• الرابع لا يعتبر أيضا  
لفظ المفرد إذا كان  
علما فنقول ثلاثة الطلمات  
وخمس الهندات والخامس  
إذا كان في المعدود  
لغتان التذكير والتأنيث  
كالحال جاز الحذف  
والإثبات نقول ثلاث  
أحوال وثلاثة أحوال  
اه (والمميز آخره جمعا  
بلغة قلة في الأكثر) أى  
مميز الثلاثة وأخواتها لا  
يكون المجزور أفعال  
كان اسم جنس أو اسم جمع  
جرمين نحو غدا أربعة  
من الطير ومررت بثلاثة

إنشاء وانسوة والجماعة أسماء جوع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولأن الجامل مذكرفي  
قول الشاعر • رجا الجامل المؤبل فيهم • وفي الفارصى نفعلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا مما  
هو لا آدمي يذكرو يؤث فتأمل (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من  
الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالشاء) كذا في التوضيح وقال ابن المصنف نقول  
عدي ثلاث من الغنم تحذف التاء لأن الغنم مؤنث اه وهو ما ذكره الجوهري وغيره وبه رد  
كلام الشارح كالتوضيح أواده وكرى أو يدل له إذ نشئت فيه غنم القوم وفي الفارصى في باب التأنيث  
أن الغنم تذكرو وتؤث وهو مقتضى ما نقله الدمامي عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا (قوله  
التدكير) أى ملاحظة لاسم أو معنى الجمع والتأنيث أى ملاحظة للمعنى الجماعة قال السيوطي  
والمدر في وجوب تذكير البعض وجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين في البعض إنما هو  
الجماع أى ولا يرد أن الملاحظة في الممكنات في الجميع (قوله هذا) أى اعتبارا لفظ اسم الجنس  
واسم الجمع تذكيرا أو تأنيثا (قوله ما لم يفصل) أى أى اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا الذى صادق  
بعدم ذكرانه فله أصل أو ذكرها أو خرد عنها (قوله والافعال راعى هو المعنى) أى وجودا وخالف في  
لوجوب بعض المتأخرين وأن تقول ما للفرد بين هذا وبين ما رعى الجمع المصنف إليه العدد  
إذا انفصل به ما يقوى المعنى حيث جردا عن اللفظ ثم وجب اعتبارها أحالة لفصلها وامتنع  
اعتبارها حالة التأخير كرىا (قوله هو المعنى) أى مع المعدود (قوله أو يمكن) عطف على فصل  
(قوله ولا أثر للوصف المتأخر) كدالة أثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسا من البط  
فاحسبنا مشتركا بين المذكور والاثبات دما بينى (قوله ثلاثة رجلة) نفع الراء وسكون الجيم أى  
مشاة قال المرادى ومثله ثلاثة أشياء فورا شيئا فعلا باب عن جمع أفعال فاشياء وان كان مؤنثا  
لكن لما تاب عن جمع مذكرو وجب اثبات التأنيث اه وقوله فورا شيئا فعلا أى يتسبب  
الأصل قبل القلب المتكافى إذ نزل شيئا شيئا فافتتحوها ورين يا هـ ألف فقدموا الأولى  
اتى هى اللام فصار شيئا بوزن فعا وهـ داهو الصبح من خلاف فيها (قوله قد كرعه دة الخ)  
يحتمل أن التكافى مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذى يفعل بجمع المذنب عنه  
ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده تذكير العدد هنا جعلا بالابتداء  
التأنيث على أن المعدود مذكرف (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أى كإلّا يعتبر لفظ المفرد في اسمى الجنس  
والجمع وقوله لفظ المفرد أى لا يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اختيرت معنى المفرد  
للفظه الذى هو مذكروا مذكور البعض نفعنا شيئا قد قال هذا فيه مراعاة للفظ والمعنى معا  
فمنعوع (قوله والمميز آخره) أى أن لم يكن موصوفا لصفة فالأول نحو أبواب خمسة والثاني نحو خمسة  
أبواب والاحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لوجوده ولم يكن العدد مضافا إلى مضافه نحو خمسة  
زيد لانه قد عرفها وميزها فلا يحتاج إلى تغيير ولم يرد ما حقا نقه نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجواب به  
لما أكثر استعماله أثر واجرا الميز بالإضافة لا تخفيف لأنها تسقط التنوين وكونه جمعا للفظ باقية بين  
العدد والمعدود وكونه للفظ طابقة أيضا لفظ المعدود بس يحذف يروى قوله والاحسن فى  
الثانى أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه نطف بيان لا مكان تأويل أبواب عشيتى كان يقال  
سماعة بأبواب وقوله لانه قد عرفها أى لانه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيد أو خمسة كاسياتى  
عن الدمامي (قوله فان كان اسم جنس الخ) صنية يقتضى دخول هذا فى المتن وفيه نظر لانه  
وان أمكن حمل الجمع على مفهوم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب إلا الجمع سم  
(قوله من الرهط) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه ز كرىا (قوله مكسرا) لأن

من الرهط وقد يجز باضافة العدد نحو وكان فى المدينة تسعة رهط وفى الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله الفاظ  
ثلاثة أنفيس وثلاث ذود والصحيح قصره على السماع وان كان غيرهما باضافة العدد إليه وحقه جئت أن يكون جمعا مكسرا

من أبنية القلعة نحو ثلاثة أعبد وثلاث آم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك إن كان مائة نحو ثلثمائة وسبع مائة وشذ في الضرورة قوله ثلاث، نبي المولود وفي جهاء ويضاف لجمع (٤٥) التعصيم في ثلاث مسائل • أحداها

أن يمل تكبير الكلمة  
 نحو سبع جهوات وخمس  
 سلاوات وسبع بقرات  
 • والثانية أن يجاور ما  
 أهمل تكسيره نحو سبلات  
 فانه في التبريل مجاور واسع  
 بقرات • والثالثة أن  
 يقل استعمال غيره نحو  
 ثلاث سعادات فجور وقلة  
 سعائدو مجوز ثلاث سعائد  
 أيضا بل المحارف في هاتين  
 الاخيرتين التصحیح ويتعين  
 في ا. ولى لاهمال عيه •  
 فان كثرا استعمال غيره ولم  
 يجاور ما أهمل تكسيره لم  
 يضاف اليه الا قليلا نحو  
 ثلاثة أحمدين وثلاث  
 زينات والاضافة الى  
 الضميمة منه ضعيفة نحو  
 ثلاثة صالحين والاحسن  
 الاتباع عـ الى العت ثم  
 الاصـب على الحال ويضاف  
 لباء التثنية في مسلتين  
 • احدهما أن يمل بل بناء  
 انقصة نحو ثلاث جوار  
 وأربعة رجال وحسة دراهم  
 • والثانية أن يكون له بناء  
 قلة ولكنه شد قياسا أو  
 سماعا فيرل لذلك مسلة  
 المعدوم • فالاول نحو  
 ثلاثة قسرو فان جمع قره  
 بافزع على اقراء شاذ  
 • والثاني نحو ثلاثة شسوع  
 فان أشاعا قليل  
 الاستعمال (ومائة والآلف  
 للفرد أضف) نحو عندي

ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكرار لفظاً فحصل المطابقة لفظاً (قوله من أتبعه القلة) التي هي  
أفعلة وأفعل وأفعال وفعله وأما جماع التصحيح فحكمها ما حكم جميع العلة الأولى هذا الموضوع ولا يميزهما  
العدد قاله انقارضى وغيره (قوله وثلاث أم) علة الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمه على ورس  
أفعل رأسه أي قبلت الهمزة ألفاً ثم ضمة الميم كسرة ثم أعلّ اعلاله من هذا هو الصواب وأخطأ  
من ضبطه بنشد الميم (قوله إن كان) أي الميم مائة لأن المائة تجمع في المعنى تصرع (قوله  
ثلاث مثيل للملوك وفيها) تمامه • وداني وجلت عن وبه والاهتم • وثلاث مثلاً أو جلة وفي  
بها ردائي خبره وأراد بالرداء السبب وقيل هو على حقيقته لأنه يصغر لذات حيث ردها بالذات  
الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا والمركبة وكانت دياتهم ثلثة اثمة يعرفون ردها بالذات  
الثلاث وقوله وجلت بالتشديد معني جلست بالتخفيف وفعله صير داني وأراد بوجه الاله ثم أعياهم  
والاهتم جمع اهتم رشم وساد الاهتم معني بذلك لا تكسر ثابته كذا في العبيد • يمين تكسر الميم  
فصح من صيها (قوله نحو سلمات) ولم يقل سمع سالا بل لحاو رتد سمع فقرات (قوله بل لمخار الخ)  
اضراب انتقاله عن قوله يحد وقوله سعاد (قوله نحو ثلاثة أمدين وثلاث ريدات) أي فالتشديد  
ثلاثة أمجاد وثلاث رباب (قوله وليكنه شديداً) باب خا صا أو صا أو صا أو صا بدراسة معناه  
في لسان العرب (قوله فاج جمع قر بالفتح الخ) برد - ليه أمران الأول ما في المرادى من أن بعضهم  
ذكر أنه جمع قر، نعم الماف ولا يكون ثانياً الثاني أن القر بالفتح ما، قلة مطردا وهو أقصر رفا  
أفعلا مطرد في فعل سمع الفاء وسكون الهمزة إذا كان صحيحاً كما هو عبارة ابن الساطم وإن لم يمد، بل  
يعني جمع القلة المصدر المبرح به يعني بالميم جمع قلة في الغالب نحو ثلاثة أجبل وخمس أكم وقد جاء  
به جمع أكثر كقوله تعالى والمطاميات ثم صرح بأنه من ثلاثه قرو ومعجمي، الأقراء اه (قوله  
ثلاثة شسوع) عجمة فجملة جمع شمع بكسر أوله وسكون ثانيه أمديسور الفعل تصرع (قوله ومائة  
والألف) أي هذين الحسنيين الشاملين المصدر هما ومثلهما ما وجمعهما كما وخدم من بعداد الأمثلة  
سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو رجل وثلاثة آلاف رجل أو بإضافة ثلاثة ما فوق اليه نحو  
ثلاثمائة رجل وأحد - شرأب رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتباراً بإضافة مائة ولفظ ألف  
في فائدة كقول في التسهيل - وتس ألف بالياء به، طلاقاً ولا يجر بالمائة إلا ثلاث واحد عشر  
وأخواتها اه نحو مائة ألف وأحد عشر ألفاً وعشرون ألفاً وأربعون ألفاً وخمسة  
وخمسة مائة وأحد عشر مائة وخمسة مائة (قوله والألف) أل من الحكاية لا من المحكي  
أد لا يجوز الألف رجل متلاً قال السارضي وأما دخول أل على المضاف في قول أبي هريرة رضى الله  
تعالى عنه فلما قدم جاءه بالألف ديار فقبل راءة وقبل تقديره بالألف ألف ديار فخذف ألف وهو  
مدل من الألف (قوله للفرد أضف) لأن المائة اجتمع فيها ما افتقر في عشرة وعشرين من الانشابة  
والأفراد لاها مشبهة عليها ما أخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإدراك والألف عوض  
عن عشرين مائة وهي غير مفرد مخفوض فعولت الألف معاملة ما وثبت منه اه تصرع وقوله  
فأخذت الخ وجهه أن هذا أحف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اه مع وقال اندما ميني  
أما كونه مفرداً مع أن القياس جمعه كما جمعه في ثلاثة دراهم لليلة المتقدمة ولا به عدد في معناه  
كثرة ففكر هو أجمع مميزة لثلاث ينضم الثقل اللطفي إلى الثقل المعنوي (قوله في قراءة جرة والكسائي  
ثلاثمائة سنين) أي بإضافة مائة إلى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة أذهي عشرية للعشرات كما  
أن العشرة عشرية للأحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقر الباقيون بتنوين مائة على جعل

مائة درهم ومائتا ثوب وثلاثة دنانير وألف عبدة وألف أمة وثلاثة آلاف مرس (ومائة بالجمع ترافد ردى) في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين (تنبيه) في شد تقبيل المائة بمفرد منه وب كقوله

د كروصله عشر) محردا  
 من الماء (مركبا) لهما  
 (فأصده مدود كركو  
 أحد عشر كوكا وهو مرة  
 أحد مدلة من وادو قرويل  
 وحده عشر على الأصل وهو  
 قابل وقد يقال واحد عشر  
 على أصل العدد (وقل  
 بدى المأبث إحدى  
 عشرة) امرئة اثبات الماء  
 وقد يتل واحدة عشرة  
 (واشبه فيها عن تميم  
 كسره) أى مع المؤث  
 فيقولون إحدى عشرة  
 ونسبوا عشرة بكسر الشا  
 وعصدهم - حها وهو  
 الأصل إلا أن الأصح  
 اللسان وهو لغة الخمر  
 وأما في السد كبر فاشبه  
 مدودحه وقد سكر بين  
 عشر فيقال أحد عشر  
 وكذلك - وأهله - والى  
 الخمر كان زها فمرا فوجعه  
 وقره هيرة صاحب حفص  
 اثنا عشر شهرا وها جمع  
 بين ساكبين (و) ما (مع  
 سبر أحد واحد - ما  
 معهما فقلت) في العشرة  
 من الحسرين من التاء مع  
 المذكروا ثم مع المؤث  
 (فاعمل قصدا) والحاصل  
 أن للعشرة في التركيب  
 عكس ما لها فله فتعدى  
 التاء في التدكير وتثبت في  
 التأنيث (ولثلاثة وتسعة  
 وما - بينهم - ما ان ركما  
 قدما) أى في الأفراد وهو  
 ثبوت التاء مع المذكور

- بين مدلا أو عطف بيان لا تميز الثلاثا بلزم الشدود من وجهين جمع في المائة ونصبه فله المامى  
 وقال في التصريح لانه يقتضى أنهم أول ما نشروا به مائة فله الموضع في الحواشي اه وسبقه الى  
 هذا فواحق الرجاء قول اس الحاحب - وهذه أن مائة واحدة من المائة فاذ كان كذلك وقط  
 - بين يكون - بين واحدة من المائة وهى ثلثمائة وأقل السبع ثلثائة فيجب أن تكون تسعمائة  
 وهذا وارد أيضا على قراءه حمزة والسكانى ادسعين سده مائة لا عبر وان كان محرورا ثم أجاب  
 اس الحاحب بأن - ذكره - بلزم اذا كان نجيح يرمصد اما دا كان جمعا كما هو الأصل لما مر  
 فاقصد فيه فاقصد في وقوع التفسير جمع في نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يحجب أيضا أن الحبل لما  
 كان للهمزة أكونه المقيس به كان الجمع الحال في ذلك الحبل في حكم المقصد أو براده - الحس  
 المتيقن تحته في واحدا ولا يلزم أن يكون قل السبع ثلثائة حتى يرد الحمد ورفنا - لى (قوله اداعاش  
 السنى ما تبيين عاما) غ - قد ذهب اللدادة ولفها (قوله وأحداد كراخ) لما سكام على العدد  
 المصاف شرع في المركب قل واحد ذكر الخ (قوله مركبا) بكسر الكاف أى حال كونه مركبا  
 ومحورن كون - الخ الكف - لاس عشر أى مركبا مع أى مع أحد اه - مدوى والى الاول  
 صح الشرح - كونه - سعمائة (قوله وهمة أحد الخ) كذا همزة إحدى الاثنى الاول شاد  
 له رمعا وانى - طرد - الى المدح كاشاح واكاف هذا هو على الأصل في أحد فقولوا واحد ولم  
 يهوا عليه في إحدى اه - نمرنج وألف إحدى لثنا يث عبد الاكثريين - قبل للإطاني وروى  
 اسوين في إحدى عشر المركب فتقول في العطف إحدى وعشرين بالسوين - فله ابن هشام - وى  
 امارضى عن اس باشار أن أحد الملقا - هه - من واو الاستعارة في العدد هى التى في حقوقك  
 كل أحد فى - ا - روجهما آماد وأما الى تسعمل بعد انى بمحو ما فى من أحد فمهم رتها أصلية غير  
 مدلة ولا يجمع ولا تسعمل فى ا مددولا في المذات (قوله إحدى عشرة) ولا تسعمل إحدى  
 الامر كنه أوه معلو فاعليها أو مصدا - نحوها لا احدى لتكرر كريا (قوله وقد تسكن عشرين عشر)  
 أى فى المذكور كما صرح به - بعض النسخ قول الدمامى فان قيل كيف جاز تسكن فاء الاسم قلنا اذا  
 جاز تسكن هاء هو وهى بعد الواو والهاء فهذا أحد (قوله لتوائى الحركات) ولا فاده المسألة فى  
 لا مراح دمامى (قوله وأما مع سبر أحد واحد) أى من اثنين واثنين الى تسعة وتسع وقد  
 اشرح أم لاجل ابقاء فى قوله فاعل ويتعمل أن ابقاء رائده قال سم بين المصنف هذا أى بقوله  
 ومع غير أحد واحد الخ حكم عشرة اذ اركب مع التسعة ادوها ثم بين قوله الاثنى وثلاثة  
 ودع الخ حكم التسعة وما نحوها اذ اركب - بها العشرة (قوله قصدا) قال شيخنا والدعص حال دعصى  
 مقتصدا أى عادله وهو غير مبهين لو ار أن كرون معصولا طلقا على حذف مضاف أى فعل قصدا  
 أى اقتصا بل هذا أولى لما مر غير مرة أن يجى المصدر حالا وان كثر ما حى (قوله فعدى التاء فى  
 السد كبر) كراهه اجتماع علامى تأنيث فيما هو كالكتابة الواحدة ولا يقال ثلاثة عشرة (قوله  
 ان ركبا) أى مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) - ا - ترص الفارصى وغيره هذا البيت بأنه قد علم من  
 قوله ومع غير أحد واحد الى آخر البيت فانه علم منه كون اثنى له عشر واثنتى له عشرة وقد يقال  
 انما صرح به دعاهم ان اثنين فى حال تركبه مع العقد كالثلاث فافوق في هذه الحالة يجرد من  
 الماء عدد التأنيث ونطقه عددا تذ كبر قال الامامى فى إحدى عشرة واثنتى عشرة سؤال مشهور  
 حاصله لزوم الجمع بين علامى تأنيث فيما هو كالكتابة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو  
 من نفس الكلمة - ولد الم - نقط في جبهى التعصير والتكسير بخلاف التاء اذا قالوا حبلى وحلبات  
 وحلبى وجفنة وجفان وجفان وأما انما - وى على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل  
 (قوله اداعاش الخ) لف وشمر مرتب (قوله نشا) مصارع شاء قصره للضرورة وقال المكي ودى

وحددها مع المؤث (وأول عشرة اثنتى وعشر اه اثنى اذا أنشأ أو ذكرها) فتقول جاءنى اثنا عشرة امرأ فرائسا ويحجز



ويجوز ان يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو حاله (قوله والياء) أي في انthesis  
 واثنين (قوله مطلقا) أي في الاحوال الثلاثة (قوله أما العشر) أي عشر العدد المارك سواء كان  
 اثني عشر واثنى عشرة أو غيرهما (قوله تضمه معنى حرف العطف) أي الواو اذا لاصل قبل  
 التركيب أعطيت خمسة وعشرة مثلا حذف الواو وركب العددان اختصارا وادع المائة ادر  
 من العطف من أن الاعطاء دفعتان قاله الامام يعني فان ظهر والعطف مع تركيب والهاء اءل قد  
 المقضى كقوله • كانها البدر اس عشر وأربع • وانظر اذاما كيف يكون لثمة حينئذ  
 ورعم أو حبان أنه أي العاطف لا يظهر الا مع تقدم العدد كما ثبت لمدكور وليس كذلك فقد أشد  
 ابن الصغري • وقدره ابن حسن وعشر • اهـ وله وانظر الخ الذي يظهر أن التثنية حذفت  
 جمع محذوف تركب ثلثه الى عشرة وللجميع اعتراس على هذه العلة لا معنى له واطره ان ثرت  
 التثنية (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الفارسي من الصدر لانه كراء الكهنة (قوله فعلة) انه وقوع  
 العزمه) أي من الصدر والمار والمجروزة تعاقب وقوع وقوله موقع تاء التانيث في لزوم النفع  
 أي وضع ما قبلها وهدى في هذا التعليق اطرم من حواه الاول أنه كان المناسب أن تقول فعلة، أنه  
 وقوله موقع ما قبل تاء التانيث في لزوم النفع كما لا يخفى على اللطيف الشافعي أن ساء بمعنى لزومه للنفع  
 فيقول التعليق ان التانيث في ساء لانه جعل علة لزوم النفع المشابهة بما قبل تاء التانيث وعللة  
 المشابهة لزوم النفع لان وجه المشابهة علة لها ولة العلة علة الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل  
 تاء التانيث يقتضي الساء للزم ساء المركب المرحي مع أن فتحة صدره فتحة تاء لافقه اهـ كما  
 سالف تحقيقه في تاء الأنياب عن هذا بان في تعبيرهم ساء صدر المركب اعددي ساءحه لان  
 فتحة وان كانت فتحة تاء شبه فتحة الساء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وكريس اعتراسين تحريص  
 حاصل الاول أن ساء الساء محصور في شبه الحرف ولا يصح علة له عند كروا حاداه بان المحصر  
 في شبه الحرف ساء الساء الاصل الاول للام للكمة والباء امارص لالكلمتين بالتركيب مقارن  
 بمفارقه وحاصل الثاني أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس بحد الا اعراب ولا ساء لم يجب  
 عن هذا ويمكن الخواتب عما أحماه عن اعتراس الثالث ما قبل قال يس واعمال على حركة  
 لان له حالة اعراب وكما الحركة فتحة لان هذا الاسم طال بالتركيب وأثره ناحص الحركات (قوله  
 ولذلك) أي لتكون علة الساء الوقوع لمدكور أعرب صدر الخ أي لان العلة تدور مع المعلول  
 وجودا وعدمه أي تدور في اثني عشر واثنى عشرة في عدم ساء الصدر وما ذكره من اعراب  
 صدرهما هو الصحيح والقول ببناءه مردود باحتداه ناحتلاف العوامل وذلك علامة اعرابه (قوله  
 لوقوع الخ الخ) اعترسه شيخنا وبعه البعض بأنه عال قوله أعرب بقوله لذلك ولا يصح تعليقه ثانيا  
 بقوله لوقوع الخ الخ من غير عطف ويمكن دفعه بتعليقه بدل اشتمال من قوله لذلك لا شعار عليه  
 الوقوع موقع الباء للبناء بعلية الوقوع موقع الدون الاعراب شامل (قوله قد فهم من كلامه) يعني  
 قوله وصله بشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يهوى المحصر (قوله  
 البيف) بفتح المون وتشديد الباء المكسورة وقد تحذف كهي وأصله يوف من ناف يوف اداراد  
 وهو من واحد الى تسعة بادخال المداو العا به أفاده في التصريح (قوله فانه يحذف الخ) هذا اعاب بفتح  
 الاجال لا الالباس (قوله اضافة صدر المركب الى غيره) يكون الصدر على حسب الاعمال والمجرور  
 مجرور لا غير ومنه قول الشاعر

كان من عسانه وشقوته • بنت ثمان عشرة من عمنه

بجر عشرة موبنا وارضى (قوله واستحسنه) واذن اذ اضيف أي المارك ولا يخفى أن المضاف في  
 الحقيقة انما هو المارك فانه صدر مضاف الى العشر والعشر مضاف الى كاف المحاطب في عبارة

عشر رجلا (والياء لعبر  
 الرفع) وهو المصوب والحر  
 (واضع بالالف) كما رأيت  
 وأما الحذف الثاني فانه  
 مسمى على النفع مطلقا  
 (والنفع في جرائ سواهما)  
 أي سوى اثنى عشرة  
 واثنى عشر (ألف) أما  
 اعمدة سانه تصهه  
 • في حرف العطف  
 وأما الصدر فعلة سانه  
 وقيل العزمه موقع تاء  
 اما يث في لزوم النفع  
 وان كان أعرب صدر اثني  
 عشره اثنى عشرة لوقوع  
 العزمه موقعا موقع الدون  
 وم قبل الدون محل اعراب  
 لا محل ساء لوقوع العزمه  
 موقعا موقع الدون لم يصافا  
 • في عهدهما يقال أحد  
 عشر ولا يقال اثنا  
 عشر • فانه من الأول  
 فهم من كلامه أنه لا  
 يجوز تركيب البيف مع  
 العشرين وبانه بل يتعين  
 العطف وقول خمسة  
 وعشرون ولا يجوز خمسة  
 عشرين وعله لا لباس في  
 يجوز رأيت خمسة عشرين  
 رجلا فانه يحذف خمسة  
 عشرين رجلا وقيل غير  
 ذلك الثاني أحرار الكوفيين  
 اضافة صدر المركب الى غيره  
 فيقولون هذه خمسة عشر  
 واستحسنه واذن اذ اضيف  
 نحو خمسة عشر

(وميز العشرين) وبابه (لثلاثة عشر واحد) متكرره منصوب (كارعين حينا) وخمسين شهرا ويقدم النيف بها ثنية أي بثبوت الناف في التذ كبر وسقوطها في التأنيت ثم يذ كرا لثلاثة عشر مفعول فاعلى النيف يقال في المذكور ثلاثة وعشرون رجلا وفي المؤنث تسع وتسعون نعمة (وميز وافر كما على ما ميز (٤٨) عشرون) وبابه أي بمفرد مكرره منصوب (فسيويناها) نحو واحد عشر كوكبا واثنى

عشرة عينا وأما وقطعها هم  
 اثنتى عشرة أسباطا  
 فأسباطا بدل من اثنتى  
 عشرة والتمييز محذوف أي  
 اثنتى عشرة وقرقة ولو كان  
 أسباطا تمييزا لذكر  
 العددا وأورد التمييز  
 لأن السبط مذكور وزعم  
 الناظم أنه يرد وأن ذكر  
 أمما راجع حكم التأنيت  
 في إثبات الأول بخور  
 في بحث هذا التمييز منهما  
 مراعاة اللفظ نحو عددي  
 أحد عشر درهما ناهريا  
 وعشرون دينار ناصريا  
 ومراعاة المعنى فيقول  
 ظاهريه براد مريه ومنه  
 قوله  
 فيها اثنتان وأربعون حلوبة  
 سودا كفاية العرب  
 الأصم  
 الثاني فنبصافى العدد  
 الى مستحق المعدود ويستغنى  
 عن التمييز نحو هذه عشرو  
 ريد بفعل ذلك جسم مبيع  
 الأعداد المركبة الاثنى  
 عشر فقبل أحد عشر  
 وثلاثة عشر ولا يقال  
 اثنتى عشر لأن عشرون  
 اثنتى عشر عن منزلة ثون  
 الاثنى عشر كما مر فلا يحتاج  
 الاضافة ولا يقال اثنان  
 لثلاثين بانه باضافة اثنتين  
 بالتركيب الثالث حكم  
 العدد المميز بشيئين في التركيب المذكورهما مطلقا وجد العقل نحو عددي خمسة عشر عبدا واربعة  
 وخمسة عشر جارية وعهدا وان فقدوا لسانين بشرط الاتصال نحو عددي خمسة عشر رجلا وناقة وخمس عشرة ناقة ورجلا ولامؤنث  
 ان فصلا نحو عددي ست عشرة مابين ناقة وجل أو مابين رجل وناقة وفي الاضافة

مباحة (قوله وميز العشرين لثلاثة عشر واحد) أجاز القراء جمع تمييز باب عشرين كما في الفارسي  
 وأجاز المصنف في شرح التسهيل عددي عشرون دراهم عشريين ورجلا عند قصه أن لكل واحد  
 منهم عشرين كما في السبوطي (قوله فواحد متكرره منصوب) انما كان مفردا تذكيرا لانه كولييان  
 حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفردا تذكيرا الى الاسل ومنصوبا تذكيرا لانه مضاف مع النون التي  
 في ورة نور الجمع (قوله أي بثبوت الناف في التذ كبر الخ) محله في غير اثنتين واثنتين (قوله معطوفا  
 على اسبف) أي بالواو اذا أريد وقوعها مدفوعة واحدة والاولا مانع من أن نقول فبست منه ثلاثة  
 عشر من أو ثم عشرين اذا قصه ان ترتيب مع الفور أو التراخي دما ميني (قوله أي عنده من مكر  
 منصوب) انما كان مفردا مكررا منصوبا بالامتناع جعل ثلاثة أشباه كالشي الواحد لو  
 قيل خمسة عشر عبدا ففارسي (قوله فسيويناها) أي المركب والعشرين وبابه وانه قد دفع توهم  
 المثلية قبله غير تامه وقد يقع تمييز لمركب بجمع اذا مدنى على كل واحد من العددين كقوله تعالى  
 فطعناهم اثنتى عشرة أسباطا لأن المراد فطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباطا لا سبط فوضع  
 أسباطا ووضع قبيلة هذا أحد الأوجه في الامة وسبأى النافى (قوله بدل) أي بدل كل من كل ولا  
 يرد أن يبدل منه في بية ان طرح لانه أغلبن وقد يخرج القرآن على غير الجانب كقوله التثوين  
 في ثمانية عشر كافر (قوله كرا لثلاثة عشر) أي حذف التاء منهما وقوله لأن السبط مذكور  
 بقوله كرا لثلاثة عشر (قوله وفرد الجار) ذهب الدراء الى جوارحه وظاهر الآية يشهد له اه  
 تصریح وزك عليه قوله وأورد التمييز وهي كونه تمييزا لمركب لهما من قوله وميز وافر الخ (قوله راجع حكم  
 التأنيت) هذا ترجيحه للتأنيت ويبنى توجيحه الجمع مع أن القياس الافراد كما مر سم (قوله في بحث  
 هذا التمييز منهما) أي من المركب وعشرين وبابه وقضية أنه غير جارية ولا يجوز في نعمة مراعاة  
 المعنى فيقول سبع الاسلام ركوب في تحريره وهي أي الاوسق الجملة التي هي نصيب كافة الدواب  
 أنفس وستة الدواب فإدراكه يكون مدانية فيه مرفوعة على الالف وتماه وانظر هل مثل النعت  
 بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا في الآية بدل لامن التمييز المحذوف وهو  
 رقة على مراعاة المعنى فيذكر (قوله فيها) أي الكاتب الحافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافي وهي  
 مادون اليشات العشرة من عدم الخاء والاصح الحاء الملهمة الاسودعي (قوله في مستغنى عن  
 التمييز) لاننا اذا قلت عشرون فقد غلطت من يعرف العشر من المنونة اليه ولا تقول عشرو ريد  
 لمن يعرف ريد او عشريه كما لا تقول غلام ريد لمن يعرف الغلام ريد او دما ميني (قوله  
 الاعداد المركبة) وكذا غير مركبة كانه زيد (قوله الاثنى عشر) أي واثنتى عشره (قوله ولا  
 يقال اثنان) ما لم يكن اثنا عشر علما والواجب أن ضمه بخلاف عشر اذا قصد تكبير العلم بقدر العلة  
 كما في السارضي (قوله لا يذس الخ) صريح في جوارف قال اثنان في قصداضافة اثنين بالتركيب  
 اسقاطي (قوله لمذكرهما طلقا) أي سبق المذكور أو لا وقع الفصل بين أولا (قوله ان وجد العقل)  
 أي في الشيئين أو أحدهما وطاهره ترجع المذكور اذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضي تغليب  
 العاقل فيقول أربع عشرة رجلا واما لا وصف الاثنتى مع العقل أرجح من وصف الذكور مع  
 عدم العقل أو انه الدما ميني (قوله فلا سبق) أي مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أي اتصال  
 التمييز بالعدد (قوله وللمؤنث فصل) أي فصل بين العدد والتمييز بين لانهما تقتضي التساوي في

العدد المميز بشيئين في التركيب المذكورهما مطلقا وجد العقل نحو عددي خمسة عشر عبدا واربعة  
 وخمسة عشر جارية وعهدا وان فقدوا لسانين بشرط الاتصال نحو عددي خمسة عشر رجلا وناقة وخمس عشرة ناقة ورجلا ولامؤنث  
 ان فصلا نحو عددي ست عشرة مابين ناقة وجل أو مابين رجل وناقة وفي الاضافة

لسابهم مطلقا نحو عندى ثمانية أعبد وآم وثمان آم وأعبد ولا يضاف عدد أقل من سنة إلى مجزين مذكروا مؤنث لان كلام من  
 المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله على أنى بعدما قدمضى • ثلاثون للهجر حول لا كبدلا  
 فصوره (وان أضيف عدد مركب • بقى الباء) فى الجواب على حاله نحو أحد عشر ك مع أحد عشر ريد بنفع الحرفين هذا هو الأكثر  
 لان البناء يبق مع الالف واللام بالاجماع فكذلك مع الاضافة والثانى أنه يعرب (٤٩) غره مع بقاء التركيب كدليلك ككاه سيويه

عن بعض العرب نحو أحد  
 عشر ك مع أحد عشر ريد  
 واليه أشار بقوله (وعجز  
 وديعرب) واستقصاه  
 الاخفش واحتماره ابن  
 عصفور ورعم أنه الافصح  
 ووجه ذلك بأن الاضافة  
 رد الاشياء الى أصلها فى  
 الاعراب وميع فى التسهيل  
 اقياس عليه وقال فى  
 شرحه لوجه لاستعانة  
 لان المبني قد يضاف نحوكم  
 رجل عدل ومن لدن  
 تكلم جبر وفيه مذهب  
 ثبات وهو أن يضاف صدره  
 الى محره من الاثنا عشر  
 حكى السرا أنه سمع من أبى  
 قحس الاسدى رأى الهيم  
 اعمه على ما فعلت حسنة  
 عشر ك وذكري التسهيل  
 أنه لا يقاس عليه خلافا  
 للعراء فى بيان فى الاول  
 ذلى لتسهيل ولا يجوز  
 باجاء ثمانى عشرة الا فى  
 الشعر يعى بانصافه الاول  
 الى الثانى دون اضافة  
 المجموع كقوله  
 كاف من عداه وسقوته  
 ست ثمانى عشرة من حقه  
 أى من عداه ذلك فى  
 دعواه الاجماع نظرا  
 الى كوين يجبرون اضافة

الحكم فكان الالف فيه منتهى ورجع ما عر اعته كرامة لشئين وذلك أن مذ لا ما يستل  
 استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد عود عا ١٠٠٠هـ واذ اعل الطبع له مؤنث كالكاف باعتبارها  
 بلاف ما داجل للمذكر كد فى الدمايى (قوله لسا قهما طانا) أى عا قد كان المضاف به  
 أولا مذ كرا أولا رعا كان كذا لان ايتصا بهين كالثنى الواحد ولا يدعى أن يختلف حاله ما  
 فارق الالمطوف على المضاف اليه مضاف اليه فذا اهم لكن المظوف مضاف اليه بواسطة الاول  
 مضاف اليه بالباشرة وكان أولى بالاعتبار وقد أهمل اشارة كرا العدد المظوف وانفاس  
 يقتضى أنه كالعدد المركب فتقول عندى أحد وعشرون عسا واثمة تعذيب المذكر وأحد  
 وعشرون عسا ولا واثمة تعذيب السابق واحد وعشرون يبرجل واثمة تعذيب المؤنث دمايى  
 (قوله وآم) نقاما لكلام عليه (قوله وان أضيف عدد مركب) أى غير أبى عشر واثمة عشر  
 من أهمها لا يضافان ويستعمل العدد المركب اذا أضيف صا ١٠٠٠هـ كرسق (قوله والثانى الخ)  
 مقابل قوله هذا هو الأكثر (قوله كعلا مذ) أى فى بقاء التركيب مع اعراب المحروا كان يعلل  
 غيره بمصرف لوجود العليلين محذوف أحد عشر لانه ليس يعلم (قوله نحو أحد عشر ك مع أحد عشر  
 ريد) فتخذه ال أحد والمثالين ووقع راء عشر الاول وسرراء الثانى (قوله وغير مستند أو المسوق قصد  
 التمهيد لمارصى) (قوله ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب) لا يبدل هذا يقتضى اعراب المحروا ول  
 أيضا لا يقول المضاف مجموع الحرفين الاول فقط ولا الثانى فقط أى قد أنكى لما كان آخر الثانى آخر  
 المجموع المضاف لطريقه الاعراب (قوله وميع فى التسهيل اقياس عليه) قول بعضهم هو أنه  
 مهيضة عدا سيويه وادانت كونه لعله لم يتبع الياس عليه وان كان صعبة مرادى (قوله لار  
 المسمى قد يضاف الخ) قد يصرق بين ما ساؤه الى ولا يرد الى الاعراب وما ساؤه ما يصرق سبب ان تركب  
 فبرداره رأى ملاسه تصريح (قوله من أبى قحس) كذا فى اشارة ويوحى بعض النسخ بى  
 وهو نحو بك (قوله خلافا للعراء) تقدم قيل قول المصنف ومير العشرين الخ نقل الشارح قول  
 القراء من الكوئين (قوله درس اضافة المجموع) أى الى شئ آخر وفيه أنه اذا أضيف الاول الى الثانى  
 ووجدت الاضافة الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الآخر اثنى لا المجموع ودان يضيف المجموع  
 الى شئ آخر لم يكن الاول مضافا الى الثانى مسدور (قوله كاف الخ) يظهر أنه صغ تشديد لام كاف  
 على أنه من التكين وتخفيفها على أنه من الكاف بالحر لثمنه للميل راعما بنفع هـ من  
 المهمة انتب واشقوة الكسر الشياء (قوله ملما) أى سواء كان المجموع مصاولة مؤنث  
 عشر ك أو لا وفيه مام (قوله فى عاى) أى الواحدة فى عدد المؤنث (قوله وسكوها) أى كسكوها  
 فى مـ يدى كرب وقوله مع كسر الدون أى دلالة على الباء وقوله وقتها أى لتركيب مع (قوله وقد  
 تحذف ياؤها) مذهب قد استعمله قوله ويجعل اعرابها على الدون أى والاكثر أن يجرى مجرى  
 المقوس المصروف فتقول جاء ثمانى وهرت ثمانى واثمة ثمانى واثمة ثمانى لا تسمى  
 لمشاهنسه جوارى لظاها وظاهره ومعنى لانه وان لم يكن جمعا لفظا ورجع معنى كما أجرى مراويل  
 مجرى مرايل فكأنه البعض على قول الشارح ويجعل اعرابها على الدون ماصصة أى وحيد

(٧ - صان رابع) صدر المركب الى محره مطلقا كسابق السببه عليه • اثنى وثمانى اذا رك أربع لعات فحق الياء وسكونها  
 وحذفها مع كسر النون وقصها ومنه قوله ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا وقد تحذف ياؤها أيضا فى  
 الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله لها ثانيا بأربع حسان وأربع شغرها ثمان وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار  
 المنشآت بضم الراء الثالث

تكون جارية في الاعداد بحري المقوس المصروف اه غفلة عجيبه (قوله لبضعة وبضع) تكسر  
الموحدة على المشهور وروى بعض العرب يقضها قاله الدماميني وما ذكره الشارح هو الراجح من أقوال  
في معنى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل معهما  
أربعة وثلاثة وما بينهما وقيل لو حذروا العشرة بما بينهما وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير  
ذلك واختلفوا أيضا في إصاحبه فالتجوز على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا  
يصاحب المائة والالف وقيل لا يصاحب الا العشرة وهو مردود بقوله صلى الله عليه وسلم  
الايمان بضع وستون شعبة وفي رواية بضع وسبعون ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والالف  
هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع الخ ما يسهل الثالث قال في شرح الكافية ان بضعة  
قد يراد به واحد فافرقه الى تسعة هذا قول انصاره وأنه يجري مجرى تسعة مطلقا أي في الاعداد  
والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاء كناه تسعة في ثبوت وسقوط نحو ثلث بضعة  
أعوام وبضع سنين وعدي بصحة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع  
وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولي ومطلنا المجزأ بحري حيث حل . والاولى أن يراد ببضعة من  
ثلاثة إلى تسعة وبضع من ثلاث إلى تسع فيعمل اثبات التاء على الثابت أو الساقطها على الساقطها  
اه قال شيخنا وهكذا رأيته خطه على التوضيح اه وقوله وان تاء كناه تسعة في ثبوت وسقوط  
بيان لما قبله من حريه مجرى تسعة وقوله فيعمل اثبات اذا الخ أي فيعمل بضعة الثالث التاء على  
ثلاثة مثلا الثالث التاء وضع انساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وورق في الجمع بين النيف والبضع  
بأن النيف من واحد إلى تسعة ويكون للمذكر المؤنث والهاء ولايد كرا لا مع عقد نحو عشرة  
وبضع وبضع من ثلاثة إلى تسعة ويكون للمذكر بالهاء والمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العذر  
كفي بضع سنين (قوله وضع من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثمان وثلاث مئو غ من لفظ  
العدد سواء كان معني بعض أو معني جامل العدد الأقل مساويا لما فوقه وهو مسلم في الذي بمعنى  
بعض دون الآخر لانه مفعول من اثنين مصدر ثبت الرجل والثلث مصدر ثلاث الرجلين وهكذا  
كسبائي لأن اثنين وثلاثة الخ واعمالها ظاهرا ككلام المصنف لانه يمكن جعل قوله وان ترد جعل  
الأقل الخ على معنى وان ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا  
ظاهر بانسبه لمعني جامل دون ما معني بعض لأن الذي بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه  
بعد انهم الأن يراد الوصفية بانسبه له الوصفية الصور به فأمل قال في التصريح الاشتقاق من  
أسماء العدد معاني لانه من قبل الاشتقاق من أسماء الاجسام كثر تيداه من التراب واستحضر  
الطين من الحجر (قوله أي فافوقهما) الاسباب فوقه أي لفظ الاثنين لأن المصوغ من اللفظ سم  
(قوله الى عشرة) أي نهيا للعناية (قوله كفاعل) صفه ما وصفي محذوف قدره الشارح هو مفعول  
صغ أو الكافي معني مثل وهي اسم مفعول بضمغ كما قاله الشاطبي أفاده سم (قوله من فعلا)  
فأنه مع ما قبله بيان أن هذا أي في الجملة وصف لاهم جامد ولم يكف بفهم ذلك من ذكر المصوغ  
لانه قد يراد به اثبات محذور المناسبة وبيان مطلق الاخذ (قوله وأما واحد) أي وواحدة وهذا مفهوم  
قوله من اثنين فافوق (قوله فليس يوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضي والواحد اسم فاعل من  
وحد محذوفا أي انهم ذوالواحد معني المفرد أي العدد المفرد (قوله لثلاثتهم أي بسلط الخ)  
أي في اثبات التاء مع اسد كبير وحذوها مع الباء وكلامه صريح في مخالفة الوصف للعدد الذي  
صبيغ منه في التذكير والتأنيث وهو مسلم في غير ثمان وثانية لموافقته في ذلك لما سيخامنه (قوله  
وان ترد بعض الذي الخ) أي وان ترد بالوصف بعض العدد الذي بنى هو منه تصفة أي الوصف اليه  
أي العدد دالة كون الوصف بل بعض في معناه أو في اضافته الى كناه والى هذا ير من كلام الشارح

لبضعة وبضع حكم تسعة  
وتسع في الاعداد والتركيب  
وعطف عشرين وأخواته  
عليه نحو ثلث بصعة  
أعوام وبضع سنين  
وعندي بضعة عشر غلاما  
وبضع عشرة أمة وبضعة  
وعشرون كتابا وبضع  
وعشرون صحيفة ويراد  
ببضعة من ثلاثة إلى تسعة  
وببضع من ثلاث إلى تسع  
انتهى (وضع من اثنين  
فما فوق أي فافوقهما  
(الى . عشرة) وصفا  
(كفاعل) أي على وزن  
فاعل (من فعلا) كعرب  
فخونان وثالث ورابع الى  
عاشروا وأما واحد فليس  
يوصف بل اسم وضع على  
ذلك من أول الامر (واحتمه  
في التأنيث بانه ومتى .  
ذكرت) أي صفته لمذكر  
(فاد كرافع لا غير نا فتقول  
في اثبات ثمانية الى عشرة  
وفي التذكير ثمان الى عاشر  
كفاعل باسم الفاعل من  
فخوضارب وضاربة وانما  
نبه على هذا مع وضوحه  
لئلا يتوهم أنه بسلط به  
سبيل العدد الذي صبيغ  
منه (وان ترد) بالوصف  
المذكور (بعض) العدد  
(الذي منه بنى . تصف  
اليه مثل بعض

بين) أى كما يضاف البعض الى كنهه نحو اذا أخرجه الذين كفروا ثانياً اثني عشر كافر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة ونقول ثانية اثنتين وثلاثة ثلاث الى عاشر عشرة وعاشرة عشر وانما لم ينصب حينئذ لانه ليس في (٥١) معنى ما يعمل ولا مفعول عن فعل فالترتبات اضافته

لان المراد أحد اثنين

واحدى اثنين واحد عشر

واحدى عشرة فتضيفه كما

تقول بعض هذه العدة

بالإضافة هذا مذهب

الجمهور وذهب الاخفش

وقطرب والكسائي وتعلب

الى أنه يجوز إضافة الاول

الى الثانى ونصبه اياه كما

يجوز في ضرب زيد فيقولون

ثان اثنين وثالث ثلاثة

وفصل بعضهم فقال يعمل

ثان ولا يعمل ثالث وما

بعده والى هذا ذهب فى

التسهيل قال لان العرب

تقول ثبت الرجلين اذا

كسب الثاني منهما فن قال

ثان اثنين بهذا المعنى عذر

لان له فعلا ومن قال ثالث

ثلاثة لم يعدر لانه لا فعل له

فهذه ثلاثة أقوال

وتنبه قال فى الكفاية

وتعلب أجاز نحو رابع

أربعة وماله متابع

وقال فى شرحها ولا يجوز

توينه والنصب به وأجاز

ذلك تعلب وحده ولا حجة

له فى ذلك هذا كلامه

فعمم المنع وقد فصل فى

التسهيل وخص الجواز

بتعلب وقد نقله فيه عن

الاخفش ونقله غيره عن

الكسائي وقطرب كما تقدم

اه (وان نردجه الى اقل

مثل ما هو فوق) أى اذا

أردت بالوصف المصوغ

فأصله جارية على غير من هى له ومفعول تصف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد  
بالبعض فى هذا الباب الواحد لا الاعم وهذه الانشائية غير واجبة اذ يجوز انشاى من الاثنين مثلاً  
ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بهى هو منه كما ستهرفه ومقابل قوله وان ترد  
الخماسية أى من قوله وان نردجه الى اقل الخ وللبعض هنا كلام حقيق باطرح (قوله بين) أى  
ظاهر البعضية (قوله أى كما يضاف البعض الى كنهه) فينبذ حينئذ ان الموصوف به بعض تلك العدة  
المعينة فرباع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة فى أربعة كفى التوزيع (قوله وانما لم ينصب  
حينئذ) أى حين اذ يريد به بعض ما بهى هو منه وقول شعضاً أى حين اذ ينصب الى ما اشتق منه وهو كنهه  
غير ظاهر (قوله لانه) أى الوصف الذى يعنى به بعض ما بهى هو منه ليس فى معنى ما يعمل أى ليس فى  
معنى لفظ يعمل كصير وجاعل حتى يعمل ولا مفعول عن فعل أى ولا مشتق من فعل حتى يمكن عمله ال  
هو مأخوذ من افظ العدد ولواقتصر الشارح على قوله لانه ليس ومعنى ما يعمل الكسابة فى تعادل عدم  
النصب ولكن قصداً شارح تقوية الآية فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أى باعتبار وقوعه  
فى المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعنى لفظ ثانى وثالث وهكذا لا مطلقاً حتى  
يلزم صحة ارادة الواحد الاول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جداً أفاده الحامى (قوله ونصبه اياه) أى  
اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم  
اثنين ومتمم ثلاثة سيوطى (قوله والى هذا ذهب فى التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثبت الرجلين  
مخافاً لنقل النخاعة ثم هو ليس نصافى ثبت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثانى اثنين قال الموضع ومما نقله  
ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الاعمال واذا جاز ثبت الرجلين جاز ثبت الاثنين ولا  
يتوقف فيه الا ظاهرى جامد تصریح (قوله لانه لا فعل له) أى لا يقال ثلث الثلاثة اذا كسب الثالث  
وقد ينافيه قول الجوهرى ثلث القوم أثلاثهم بالكسر اذا كسب ثالثهم أو أكلت ثلاثة بفسل  
وثلث الثلاثة بالتعقيف أيضاً اسقاطى (قوله قال فى الكفاية الخ) عرضه التورك على كلام  
الكفاية وشرحه من وجهين مخافته لتفصيله فى التسهيل بين ثان وغيره او قصاره على العرو  
لتعلب مع أنه منقول عن غيره أيضاً (قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل (قوله مثل ما فوق) أى  
بدرجه واحدة (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الا فى الوصف حينئذ ليس مصوغاً من  
ألفاظ العدد الخ ولعله قد كره هذا متابعة لظاهر المأثور لئلا يأتى استدراكه عليه سم (قوله  
أنه) أى الوصف يعمل ليس خصوص المصارع مرادوا لالم يأت التسهيل الذى سيذكره بقوله  
فان كان بمعنى الماضى الخ (قوله ما هو تحت) أى بدرجه واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه  
تحت ما اشتق منه حذف وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت العدد الذى اشتق الوصف  
منه مساو ياله أى لما اشتق منه فعمل أن صلة ما الاولى جارية على ما هى له وصلة ما الثانية جارية على  
غير ما هى له فهى الحقيقة بآراز الضمير دون صلة ما الاولى بعكس ما فعله اشرح فاعرف ذلك (قوله  
حكيم جاهل) مصدر فوعى منصوب على المفعولية المطلقة باحكاماً وانما خص التسهيل بجاعل للتنبية  
على ان معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فاعناه جاعل  
الثلاثة ومصيرهم أربعة أفاده المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لكهم قالوا بالإضافة فى هذا أكثر  
من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على بالإضافة  
مستويان أو النصب أكثر قال الرضى وانما قل النصب ههنا لان الافعال والتأثير فى هذا المفعول  
غير ظاهر الا بناءً بل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً وان انصم اليها واحد بل يكون

من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساو ياله (حكيم جاعل له احكاماً) فان كان بمعنى الماضى وجبت اضافته وان كان بمعنى  
الحال أو الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه

راحماله فتقول هذا رابع ثلاثة واربعة أي هذا مصير الثلاثة أربعة وتؤت الوصف مع المؤنث كما سبق فالوصف المذكور  
حينئذ اسم فاعل حقيقة لانه تقول ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك رمت الثلاثة الى عشرت التسعة ففاعل  
هما بمعنى جاهل وجار مجراه اساءة له في المعنى والفرع على فعل بحد فاعل الذي يراد به معنى أحدا ما يضاف اليه فان الذي هو في  
معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل وانبرت اضافة كما سبق في نفيها في الاول الوصف حينئذ ليس منصوعا من انفاط العدد واعا  
هو من الثلث والرابع والعش على وزن اصر صا وثلث وزع وعسر على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الا ما كان  
لامه عينا وهو ربيع وسبع وتسع له (٥٣) على وزن شيع يشيع واثني لا يستعمل هذا الاستعمال ثمان فلا يقال ثاني واحد ولا

ثان واحد او اجاره بعضهم  
وحكاية عن العرب ان ثالث  
أهم كلامه جواز صوغ  
الوصف المذكور من  
العدد المعطوف عليه عقد  
لله عنيين المذكورين  
فقال هذا ثالث ثلاثة  
وعشرين بالاضافة وهذه  
رابعة ثمان وثلاثين  
بالاعمال ورابعة ثلاث  
وثلاثين بالاضافة اه  
(وان أردت مثل ثلث ثاني  
اثنين مخرجي  
بتركيبين أي اذا أردت  
صوغ الوصف المذكور  
من العدد المركب معنى  
بعض أصله كثنائي اثنين  
مخرجي بتركيبين صدر أولهما  
فاعل في التذكير وواحدة  
في التأنيث وصدر ثانيهما  
الاسم المشتق منه  
ومجزهما عشر في التذكير  
وعشرة في التأنيث وتقول  
في التذكير ثمان عشر اثني  
عشر الى تاسع عشر تسعة  
عشر وفي التأنيث ثمانية  
عشرة اثنتي عشرة الى  
تاسعة عشرة تسع عشرة

لما صم اليه مع ثلاثة واسأول أنه أسقط عن المفعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم  
الاثنين وصار يطاق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الاول هو المجموع كذا في الدمامي  
(قوله واعمله) أي بشرط اساقفة في باب اسم الفاعل قوله حينئذ أي حين اذ كان بمعنى جاعل  
(قوله ثلثت الرجلين الخ) تعقيب ثاني ثلثت ورعت وعشرت كما سجد كره اشرح وكذا أخواتها  
(قوله وجار مجراه) أي في العمل (قوله فان الذي هو في معناه) أي فان فعلا الذي هو في معنى أحد  
فاعل للضمير وكلمة لم قبله دالة على أنهم عودا صير على أحد (قوله الوصف حينئذ) أي حين اذ كان  
بمعنى جاعل (قوله وأجره بعضهم الخ) رده الدمامي وذهب الاول بانه لا مانع من قولك ريد ثمان  
واحد أي مصرية واحد اثنين نفسه (قوله أهم كلامه) أي حيث أطلق وقوله لله عنيين  
أحد كورين أي كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثاني في ثمانية  
ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل) مفعول أردت ومركب من منه أو مركب مفعول  
ومثل حال من مركب لاس هت الذكورة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله معنى بعض أصله) أي بعض  
مدلول أصله (قوله يادع كلمات متبينة) فيه تعاليم اذا ثابوا ثمانية عنيين مثله يأتي في قوله بعد  
باقيا منه الخ (قوله هو الاصل) أي ما حق انتركيب أن يكون عليه وليس مراده بالاصل انما  
لما يأتي قربا عن أبي حبان (قوله أن يقتصر على صدر الاول الخ) قال أبو حبان وهذا الوجه أكثر  
استعمالا وجازا اتفاقا فنصرح (قوله يعرب الخ) هل يجوز ما زنه شذير مجزؤه الحدوف هذا المحتمل  
وخيره بعد سم (قوله ويضاف الى المركب) قال أبو حبان وقيل من أجازا عمال في ثالث ثلاثة  
أن يجزئه هذا على معنى يتم اثني عشر مثلا بسبوطي (قوله في جواب أسف) ما لماع من جعله وصفا  
لمركب أي مركب وان عا وي بان يكون مضافا لمدكور ومن حذره اسم والفعل  
على الاول مجزوم والياء اشباع وعلى الثاني مرفوع والياء لام الفعل (قوله بالمعنى الاول الذي يوثقه)  
وهو كور المصافي أحد اثني عشر كاشفي المنة اثنا عشر لانه معنى ثاني اثني عشر ثاني عشر  
اثني عشر لكن حذف غير التركيب الاول اختصارا فاعلم ما في كلام البعض (قوله وفي التأنيث حاديه  
عشرة الخ) في التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حاديه عشرة على ثاني عشر ولم يقل وفي التأنيث  
حاديه عشرة الخ إشارة الى دحولة في التعريف يكون مشهولا لكلام الناطم (قوله وفيه حينئذ) أي  
حين اذ اقتصر على صورة التركيب الاول وان شئت قلت حين اذ استغنى بحدادي عشر ونحوه (قوله  
وجهاً الاول أن يرب الاول ويبي الثاني الخ) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه الاول  
أن يبي صدره ويجزئه مقدار حذف التركيب الثاني بكلمة وأن هذا الباقي هو الاول بكلمة والثاني

باربع كلمات متبينة وأول انتركيبين مصاف الى ثابها اضافة ثاني الى اثنين وهذا الاستعمال هو الاصل ورواه ان  
استعمالا لا آخر الاول منهما أن يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا منه الخ الى هذا  
أشار بقوله (أو فعلا بجمليته) يعني التذكير والتأنيث (أضف الى مركب عما توى يني) يعني جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسره  
والمعنى انك اذا فعلت ذلك في الكلام بالمعنى الاول الذي يوثقه فتقول في التذكير ثمان ثاني اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وفي التأنيث  
ثمانية اثنتي عشرة الى تاسعة تسع عشرة • والثاني منهما أن يقتصر على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول  
والنصف من الثاني واليه أشار بقوله (وشاع الاستغناء بحدادي عشرا • ونحوه) أي ثاني عشر الى تاسع عشر وفي التأنيث حاديه  
عشرة الى تاسعة عشر فتذكر اللفظين مع المذكور وتؤنثهما مع المؤنث وفيه حينئذ وجهان الاول أن يعرب الاول



ويبنى الثاني حكمه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف عجز الاول فاعرب به لزوال التركيب فوفى سدد الثاني  
فبناه ولا يقاس على هذا الوجه لقلته ورغم بعضهم أنه يجوز بناؤه بالحلول كل منه المحل المحذوف من صاحبه وهذا مردد بان  
لادليل حيث دعي أن هذين الاعمين مترعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الاول والثاني أن تعربهما معاً مقدراً حذف  
عجز الاول وصدر الثاني لوال مقتضى البناء فيهما حذف عجز الاول على حذف العوازل وجعل الثاني بالاضافة أما إذا اقتضت  
على التركيب الاول بان استعملت الياء مع العشرة ليقيد الاتصال عمامه (٥٣) مقيداً لصاحبه العشرة كما هو ظاهر النظم

وعليه شرح الشارح فانه  
يتعين بقاء الرأس على  
البناء في تقييدها في الاول  
انما مثل محاذي عشر دون  
غيره ليتضمن التخييل فائدة  
التثنية على ما التزموه  
حين صاغوا أحداً واحداً  
على فاعل وفاعلة من القلب  
وجعل الفاعل بعد اللام  
فقالوا سادى عشر وحادية  
عشرة والاصل واحد  
رواحدة وصار حادو وحادة  
وقلبت الواو ياء لا تكسار  
ما قبلها هو رسم ما يالف  
وعامه وأما حكمه  
الكسائي من قول بعضهم  
واحد عشر وشاد به  
على الأصل المرفوض  
قال في شرح اسكافية  
ولا يستعمل هذا القلب  
في واحد إلا في تنييف أي  
مع عشرة أو مع عشرين  
وأحواله الثاني لم يدكرهنا  
صواعقهم الفاعل من  
المركب بمعنى جاعل ليكون  
لم يسمع إلا أن سيبويه  
وجامعه من المتقدمين  
أخاروه قياساً وذهب  
الكوفيون وأكثر  
البصريين إلى الجمع وعلى  
الجواز يقول هذا رابع

أن يعرب صدره مضافاً إلى عجزه بما يحكمه الخ وهو لا بأس به من الكلام وهو الاقتصار على  
صورة التركيب الاول بان يحذف العطف من الاول والياف من الثاني لما فاء الاول من الواجهة  
الثلاثة ذلك فتأمل (قوله ويبنى الثاني) أي في ساؤه (قوله فبناه) أي في بناءه (قوله ورغم  
بعضهم الخ) هذا الزعم تكون الواجهة ثلاثة لا اثنين (قوله بالحلول كل الخ) وجه هذا تقدير ما حذف  
من كل مبهمة كما وجهوا بناء الثاني بنبه صدره اه مم أي فكان التركيبين باقيا (قوله بانه  
لادليل حيث دعي) أي حين اذنب ان وقد يقال عدم الدليل هذا لا يضر اذ لا يترتب عليه اختلال المعنى  
(قوله بخلاف ما إذا أعرب الاول) فان اعرباه دليل على ذلك (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو  
التركيب كافي التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعرب عجز الاول وسدد الثاني (قوله أما إذا  
اقتضت الخ) هذا ما عاين قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا ساقط في كثير من  
النسخ (قوله على التركيب الاول) أي على حقيقة لا صورته فقط (قوله بان استعملت الياف)  
يعني الحادى والثاني ونحوهما قوله ليقيد أي سيف الاتصال عمامه أي معنى التنييف وقوله مقيداً  
حال من الضهير في جمعه (قوله فائدة التثنية) الاضافة للياء (قوله من القلب) أي قلب الواو ياء  
وقوله وجعل الفاء أي التي هي الواو بعد اللام أي التي هي الدال وهذا العمل قلب مكاني فعلم أن في  
الكلمة الفايين (قوله لا تكسار ما قبلها) أي مع تطرفه الان تاء اثبات في حكم الانفصال الواو  
إذا لم ترفث أثر كسرة قلبت ياء لكن يعمل الحادى اسلال القاصى بخلاف الحادية بفتح الباء أفاده في  
التصريح (قوله وأما حكمه) واد على قوله التزموه (قوله الثاني لم يدكره الخ) هذا بانه في مفهوم  
قوله السابق مثل ثاني اثنين سم (قوله هـ دار اسم عشر ثمانية عشر) باضافة التركيب الاول رمنه  
الى الثاني رمنه مع بناء الكلمات الاربع على الفص (قوله أرواح ثلاثة عشر) أي يحذف بعدها  
من التركيب الاول قال شيخنا الطاهر أن الوصف حيث ذهب العرب على حساب عوامل اه وعندي  
أنه يجوز بناؤه بنية المهر كما مر نظيره (قوله لا لباس) أي لا لباس الوصف بمعنى المصير بالوصف  
بمعنى بعض كذا فذكر بين الاعراب والباء وهذا أولى من قول ان تصريح باللباس بما ليس أصله  
تركيبين فان اللباس على نفسه يردول باعراب الحزبان أو الاول فقط قال ذلك جائق الاستعمال  
بحدادى عشر من حدادى عشر أحد عشر مثلاً كما تقدم أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدوه (قوله  
ويتعين) أي فجاء إذا أتى بالتركيبين رمتهم أو حذف العقد من التركيب الاول وأتى بالتركيب  
الثاني (قوله في موضع خفض) أي باضافة التركيب الاول وصدره الى الثاني ومن هنا يعلم أن  
المركب يكون مضافاً قال البعض بهما لشيئنا وهو مخالف لما تقدم في باب العلم فيما إذا كان الاسم  
واللقب مركبين أو الاول فقط أي من امتناع اضافة أولهما الى ثانيهما وقد دفع الخالف بمحل  
المركب ثم على الاضافى كما يشعر به تبيينهم فلا ينافى ما هما من اضافة المركب العددي فتأمل (قوله  
وهو مصادم لمكتابة الاجماع) جواز أن الاجماع مخصوص بصورة ما إذا جنب التركيبين لان عمل  
فاعل انما يتأتى مع توينه والتوين مستقيم مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع

عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف الياف من الثاني مع حذف العقد من الاول لا لباس ويتعين أن يكون  
التركيب الثاني في موضع خفض قال في أوضح المسالك بالاجماع لكن قال المردادى أجاز بعض النحويين هذان أحد عشر  
وثالث اثني عشر بالتوين وهو مصادم لمكتابة الاجماع (وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بمحالة) من  
التذكير والتأنيث (قبل واو

يعقد) يعني أن العشرين  
وبابه إلى التسعين يعطف  
على اسم الفاعل بحالتيه  
فتقول الحادي والعشرون  
إلى التاسع والتسعين  
والحادية والعشرون إلى  
التاسعة والتسعين ولا يجوز  
أن تحذف الواو وتركب  
فتقول حادي عشرين كما  
نقول حادي عشر الحافا  
ليكمل فرع بإسله فانه يجوز  
أحد عشر بالتركيب  
ولا يجوز أحد عشرين  
بالتركيب كما مر في تنبيه  
لم يذكر في العشرين  
وبابه اسماء شتى وقال  
بعض أهل اللغة عشرين  
وثلاث إذا صار له عشرون  
أو ثلاثون وكذلك إلى  
التسعين واسم الفاعل  
من هذا عشرين ومتعين  
أه في خاتمة في يورخ  
باللبي إلى سبقتها فحق المؤرخ  
أن يقول في أول الشهر  
كتب لأول ليلة منه أو  
لغزاة أو مهلة أو مستهل  
ثم يقول كتب الليلة خلت  
ثم لليتين خلتا ثم ثلاث  
خلون إلى عشر ثم لاحدى  
عشرة خلت إلى النصف  
من كذا أو منتصفه أو  
انتصافه وهو أجود من  
تخمس عشرة خلت أو بقيت  
ثم لاربعة عشرة بقيت إلى  
تسع عشرة ثم لعشرين  
أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت  
ثم لآخر ليلة منه أو سراره  
أو سرره ثم لآخر يوم منه

قول المحشي وفي الهمع الخ  
كذا بالأصل وفي العبار

خفف وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكي سم (قوله يعقد) نعت لو أو أي يعقد عليها دون  
غيرها من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أي موازن فاعل مع عشرين  
وأخواته قال ابن هشام في قول الشهر وحادي عشرين شهر حادي مثلا ثلاث لحنات حذف الواو  
وأثبت النون وذكر حفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اه لكن قال السيوطي  
والمنقول عن سيديويه جواز إضافة شهر إلى كل الشهر وقال الدماميني في باب الظرف وهو قول أكثر  
التعويين (قوله يورخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتورخ اه سيوطي في فائدة في كانت العرب  
تورخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يروا كذلك حتى فتح عمر بلاد الحجاز فذكر له  
أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاء ثم أجمعوا على  
الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر يبدأون فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا  
على المحرم لانه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي  
عشرة ليلة لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع  
الأول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه  
الشه تاريخ في علم التاريخ (قوله بالليالي) جمع ليلة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة دماميني (قوله  
سبقتها) أي لسبق الليالي الأيام باعتبار أن شهر والعرب قرية واقصرا غيا بطبع لبلا اه دماميني  
وقال السيوطي في الهمع لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم ولأن الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه  
ابن أبي حاتم وأما تأخر ليلة عرفه عن يومها فلا مرشعي وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت  
المخصوص (قوله لأول ليلة منه) اللام بمعنى في أو عند اه دماميني وكذا في قوله لنصفه أو لمنتصفه  
أو لانتصافه (قوله أو مهلة أو مستهل) يضم الميم وفتح الهاء اسم زمان على صيغة اسم المفعول من  
أهل الهلال واستهل مبينين للمفعول أي أظهر فالمراد كتب لوقت اهللال هلال الشهر أو استهلاله  
ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون  
قولهم كتب استهل كذا بمثابة قولك كتب لاهلال كذا أي لوقت هلاله دماميني مع حذف وبعض زيادة  
(قوله الليلة خلت) اللام فيه وفي أمثاله بمعنى بعد (قوله ثم ثلاث خلون إلى عشر) التعيير مع الثلاث  
إلى العشر يخلون ومع ما فوقها إلى النصف بخلت اغما هو على سبيل الأولوية كما يشير إليه الشارح  
بقوله وقد تختلف الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الأفصح في غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة  
وفي جمع الكثرة لما لا يعقل الأمر ويجمع القليلة ما كان من أعداده ويجمع الكثرة ما كان من  
أعداده ولأن تمييز ثلاث إلى عشر لما كان جعلا ناسبه فخير الجملة وتعيين ما فوق عشر لما كان  
مفردا ناسبه فخير الأفراد فاحفظه وقول الشارح إلى عشر منتهى بقى بعد حذف أي ويجرى على مثل  
هذا إلى عشر وكذا يقال في نظائره (قوله إلى النصف من كذا) أي إلى النصف فيقول للنصف من  
كذا أو لوصرح به لكان أوضح (قوله وهو أجود) أي لكونه أخضر (قوله ثم لاربعة عشرة بقيت)  
يظهر أن اللام فيه وفي أمثاله بمعنى عند أو في تقديره ضاف أي عند استقبال أو في استقبال أربع  
عشرة قال الدماميني وبعضهم يقول است عشرة ليلة مضت فيورخ بما مضى لتحقيقه ووجه الأول  
اعتبار العدد الأتلى (قوله إلى تسع عشرة) الغاية داخلة فيقول لبنتها لاحدى عشرة ليلة بقيت (قوله  
لعشرين) أي بدون تعاقب تغلبا لتمام الشهر أو أن بقين أي نظرا لاحتمال نقصانه لكن مثل  
هذا يجوز في أربع عشرة إلى تسع عشرة فتأمل (قوله إلى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع  
والعشرين وفي يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دماميني  
(قوله ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فان مضت وكتب في الثلاثين قبل لآخر يوم منه وإذا  
كتب لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاما دماميني (قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين

أرسله أو أنسله وقد تخلف النون التاء والعكس والله أعلم ﴿كم وكأين وكذا﴾ هذه ألفاظ يكتفى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد أما كم فاسم لعدد منهم الجنس والمقدار وهي على قسمين استفهامية (٥٥) بمعنى أي عدد وخبرية بمعنى عدد

كثير وكل منهما يفقر

إلى تغيير أما لا في فميزها

كثير عشرين وأخواته في

الأفراد واحد صواب وقد

أشار إلى ذلك بقوله

(م- ي في الاستفهام كم

بمثل ما م- ي عشرين

كم شخصاً سمع) أما

الأفراد فلازم مطلقاً خلافاً

للكوفيين فأم- م يجوزون

جميعه مطلقاً وفصل بعضهم

فقال ان كان الس- وال

عن الخبائث نحوكم

عامة ان ان أردت أسناناً

من العبدان جازواً لا

وهو مذهب الأخفش

وأما لمصنف ففيه أيضاً

ثلاثة مذاهب أحدها

أنه لازم مطلقاً والثاني

ليس بالضرورة بل يجوز

مطلقاً جازاً على الخبرية

والثالث ذهب الفراء

ولزجاج والسيرافي وعليه

حمل أكثرهم كم عمه لك

يا حريز وخلة . والثالث

أنه لازم أن يدخل على

كم حرف جر وراجع على

الجران دخل عليها حرف

جر وهذا هو المشهور ولم

يذكر سيبويه جره إلا إذا

دخل عليها حرف جر وإلى

هذا الإشارة بقوله (وأجر

ان تجره من مصر) ان

وليت كم حرف جر مظهراً

فجوز في تكلم درهم

اشترب بالنصب وهو

والراء المهم لمتين فيهما وتكسر سين الاول قال في القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اه فقررت لسراره أرسره بمعنى قولك لا تخرب ليلة منه فلا يقال الا اذا كانت الكتابة في آخر ليلة وفسرهما البعض تبعاً لاختلاف تقطاع الشهر وقضاء أنه يؤرخ به اذا كانت الكتابة في آخر يوم منه لان بفرغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ به ما على هذا اذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضاً فيكون في التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ سلطه أو أنسله كما يأتي أو لا حرره (قوله سلطه أو أنسله) كل منهما ما يقال في ليلة الثلاثاء وثلاثين ويومه لسلطه ما إلى الشهر وما به وإنسله ما في ذاته ما وعلى هذا فيحصل في التاريخ بهما الاشتباه واتصافهما في قولك كتب سلطه شهر كذا أو أنسله على الظرفية بتقدير مضاف والاصل وقت سلطه أو أنسله لا تخلف الطرف المضاف وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه وأما في قولك مهل كذا أو مهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج إلى تقدير مضاف لصلاحيه اللفظ للرمس ولا تنقد يرأفاده الدما ميني وفي الجمع يقال كتبه في العشر الاول والاخر لا الاول والآخر والله أعلم

﴿كم وكأين وكذا﴾

(قوله منهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المسكلم وبين إيهام الاول بالتمييز وإيهام الثاني بالبدل التفصيلي نحوكم عبد الملك عشرين أم ثلاثين اه وفيه طر من وجهين الاول أن دعوى إيهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية متنوعة لتعيينه عدده بدليل أنه لا تقي التمييز ودعوى إيهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية مجموعة لتعيينه عدده بدليل أنه لا تقي التمييز إيهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الإتيان بما بعد كم لك- صحبها الثاني أن دعوى إيهام المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستفهامية متنوعة أيضاً وإن تسع فيها الدما ميني كما هو واضح وانما تقي فيها بالجواب فعلياً باتباع الحق (قوله بمعنى أي عدد) أي قال- والسماعين كيه الشئ (قوله وخبرية) من الخبرية الانشاء سميت بذلك لان ما هي فيه خبر موصولة للاعلام بالكتابة محتمل للصدق والكذب وفي المقام زيادة كلام ستأتي (قوله في الأفراد والنصب) لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة في ذلك الجمع كما قاله الدما ميني أولاً كم الاستفهامية مفردة بعدد مقرون باستفهام فاشتت العدد المركب فافرد ميزها ونصب كميزه كما قاله الحدبثي أولاً يميز العدد الوسيط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فعملت عليه لانه لا عدل فلا تحكمكم كما أفاده الشئ ولك نقضه بان من العدد الوسيط المائة قد أم- (قوله بمثل ما ميزت عشرين) أثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وقيل المركب (قوله ككم شخصاً سمع) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً خبره في محل رفع خبر (قوله فلازم مطلقاً) أي سواء أريد به الاصناف أولاً (قوله خلافاً للكوفيين فأنهم يجوزون جمعه مطلقاً) نحوكم عبيد الملك وجعله البصريون حالاً لا لتمييزه ودفع أي كم نفساً ملكت حالة كونهم عبيداً أي مملوكين وكذا اذا قلت كم لك غلماناً فانه تقدير كم نفساً استقروا لك حالة كونهم غلماناً أي خداماً ولو قلت كم غلماناً لك لم تقس هذا التخرج الاعلى رأى الاخفش في تجوز تقديم الحال على عامها المعنوي كما قاله الدما ميني (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله اذا أردت أسناناً من العبدان جاز) فالمعنى كم صنفاً من أصناف العبدان استقروا لك فالسؤال فيه عن عدد أصناف العبدان لا عن عدد أحدهم (قوله انه لازم مطلقاً) أي سواء دخل على كم حرف جر أولاً (قوله وعليه حمل أكثرهم كم عمه أي بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كاسيد كره الشارح (قوله ولم يذكر سيبويه جره الخ) أي فذهبه القول الثالث ووجه الجر حينئذ تطابق كم وميزها في الجر (قوله مضمر) ظاهراً منع ظهور من عند

الأرجح والجر أيضاً وفيه قولان أحدهما أنه بمن مضرة كذا ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء ووجهة . والثاني انه بالإضافة وهو مذهب الزجاج وأما الثانية وهي الخبرية فميزها يستعمل تارة كم ميز عشرة

فيكون جماعهم وراوتارة كميزمائه فيكون مفردا مجرورا وقد اشار الى ذلك بقوله (واستعملنا خبرا كعشره • او مائة ككلم  
رجال او مائة) ومن الاول قوله (٥٦) • كم ملوك باد ملكهم • ومن الثاني قوله • كم ليلة قد بها غير آثم وقوله  
كم حمة لك باحرير وخالة •

قدعاء قد حلت على عشاري  
ويروى هذا البيت بالنصب  
والرفع ايضا اما نصب  
فببعل ان معه تميم نصب  
تيمم الخبرية اذا كان  
مفردا وقبل على تقديرها  
استفهامية استنهامية كم  
أي أخبرني بعد دعائك  
وخالاتك التي سكن  
يخدم منى فقد نسبته  
وعليها ما فيكم مبتدأ خبره  
قد حلت واورد الضمير  
حلا على لفظ كم واما  
الرفع فعلى انه مبتدأ وان  
كان مذكورة لانها قد وفت  
ذلك وبغداد محذوفة  
مدلول عليها بالذكرة  
كما حذفت لك من صفة  
خالة مدلول لا يابى اليك  
الاولى والخبر قد حلت ولا  
بد من تقدير قد حلت أخرى  
لان الخبر عنه حينئذ  
متعدد لفظا ومعنى نظير  
زيتب وهند قامت وكم  
على هذا الوجه ظرف أو  
مصدر والتقدير محذوف  
أي كم وقت أو حلبة  
تتميات في الاول افراد  
تيمم الخبرية أكثر وافصح  
من جمعه وليس الجمع بشاذ  
كأزده • بعضهم • اشأى  
الجر هنا باضافة كم على  
الصحيح ادلا مانع منها وقال  
الفراء انه من مقدرة ونقل

دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لان حرف الجر الداخلى على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة  
وقيل يجوز رفعوكم من دره • اشترت • واعلم أن من تدخل على ميم كم الخبرية والاستفهامية  
كم زاله اس الخاص فسادا تام • وكم من ملك واستش • هدف المطول للاستفهامية بقوله تعالى  
سا • اسرائيل كم آتيناهم من آية بيده فاذاب نوزف الردى في دخول من على ميم الاستفهامية  
وعروا بعض الخوف الى اس الخاص فسادا تام • الى ميم كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية  
(قوله فيكون جمع الخ) اما فراده فمما يشابهه في اللفظ والانسب للدلالة على الكثرة ومجرها مفردا واما  
جمعه فيكون في الاستنصاح ايدل على الكثرة (قوله وقد اشار الى ذلك) أي المذكور من  
الاستعمالين (قوله ككم رجال أو مائة) كم مستد أو الخبر محذوف أي عندي مثلا أو مفعول المحذوف  
أي ملكك مثلا ورجال • مضاف اليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مرة مرة نقلت حركة الهمزة للراء  
ثم حذفت الهمزة (قوله باد ملكهم) أي هلك (قوله غير آثم) أي غير سيكران (قوله فبعل ان لعنهم  
الخ) أي والبيت لفرد في وهو غمبي (قوله نصب تيمم الخبرية) أي جواز كما يصح به قول التوضيح  
فقبل ان تيمم خبر نصب تيمم الخبرية (قوله اذا كان مفردا) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز  
فيه الافراد والجمع على هذه اللفظة كما في شرح الكافية ونص على ذلك السبيري مرادى (قوله  
وتأيا) أي الحر والنصب أو على قول النصب والاول أولى (قوله اورد الضمير) أي مع أن  
مقتضى الظاهر نيبته (قوله حلا على لفظ كم) فديقال تاء البيت تاء في هذا الجمل والجواب أن  
اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافي اعتبار المعنى من حيث التانيث ووجه في التوضيح الافراد  
ان تاء الجماعة لا من معمة وحذفت في معى عات وخالات (قوله كما حذفت لك الخ) وعليه يكون في  
البيت احتال وحل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن لتباعد الموصوفان لا واجب ولم يذكره  
في الجر والجمع مع استحضار فيهما • ابعا لعدم ذكر حديث الوصفية في • • • • •  
الوصفية وقوله من صفة خالة أي من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد وفهم (قوله والخبر قد  
حلت) أي خبر المبتدأ الذي هو معمة وقوله ولا بد من تقديره • حلت أخرى أي ليكون خبرا عن خالة  
هذه مقتضى صيغة ويحتمل أن قد حلت المذكورة • خبر خالة وقد حلت المحذوفة خبر معمة (قوله  
افراد تيمم الخ) أشار به الى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجميع من رحانه على الافراد والى أن  
المصنف اعتمد ما اعمده امة ما به ردا على من رعمه شذوذ (قوله الطرهما الخ) وأما في تيمم الاستفهامية  
والصحيح أن الخبر من مقدرة (قوله باضافة كم) أي حلالها على ما هي مشابهة له من العدد شتى (قوله  
اذ لا مانع منها) يوهه أن في الاستفهامية ما نعان الاضافة فانها • (قوله انه من مقدرة) لانها أكثر  
دخول من على ميم الخبرية حاز ترك لقوة الدلالة عليه شتى (قوله الاتصال) أي اتصال ميم كم بها  
(قوله فان وصل) أي يوهه أو طرف أو جار ومجرور وقوله نصب أي وجوب ان كان الفصل جمعة أو  
طرف وبار ومجرور معا ويرجح ان كان بطرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتى فعلم ما في كلام  
شعبة واليه نص (قوله حلا على الاستفهامية) أي في النصب وعال الجمل بقوله فان ذلك أي الفصل  
جائز فيها في الاستفهامية وان كان الاول عدم فصلها (قوله كم دون مية الخ) مومة أي مقارة  
تيمم قال شعبة اريت بنط الشارح بنط الميم الاولى بالفتحة اه • وكذا في القاموس ومال فعل  
مجهول أي يفرع منها وانه • ما قصدوا الخبرية بكسر الخاء المجهمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر  
الحاذق (قوله كم نحو الخ) • معرف غير قال زكريا المقرف الذي أبوه عجمي وأمه عربية والكريم

عن الكوفيين • الثالث شرط تيمم كم الخبرية الاتصال فان فصل نصب حلا على الاستفهامية فان ذلك الذي  
جائز في السعة وقد جاء مجرورا مع الفصل بطرف أو مجرور كقوله كم دون مية مومة ماله • اذا تيمم الخبرية فخالج  
وقوله كم يجوز معرف نال العلا • وكرهم بخله قد وضعه • وقوله

الذي أبوه وأمه عربيان والوضع الحبسي اه وقال العيني أراد بالمعروف الذي ليس له أصالة من جهة الأب (قوله سيد) تميزكم فضعم الدسبعة بدال وسين وعين مهلات أى عظيم العظيمة (قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كيدل عليه قوله ومثله الخ وكما تقرر حبه عبارته في شرحه على التوضيح وعبارة ابن المظالم (قوله وقيل ان كان الفصل ساقتص جار) كان مراده بالماقص الغير المستقر كالأصالة فان الظرف فيها متعلق بمذ كور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار سم (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل وروحه على القاعلية التي كذا في العيني والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أى كم يوما أو كم نسلة فيكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حيثئذ (قوله نؤم) أى تقصد ومحدودا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تميز من الحلب وهو ما ارتفع من الأرض وغارها من فروع أى على أنه فاعل وأصله غارها وهو المكان الغائر من الأرض لحذف عين الكلمة كما حذف في رجل شاك أصله شاك كذا في العيني وزكريا (قوله تعين النصب) لأن الفصل بالجملة بين المتضامين لا يجوز التثنية وجوز الكوفيين بناء على أن الجرحى لا بالأضافة اه سيوطي وظاهر كلام المبرد جواز جرح المفصول بجملة في الشعر وقد مر عن العيني أنه يجوز كم نأتى منهم فضل على عدم جرح فضل قال زكريا وحمل تعين النصب فيما لا يحتمل طالب الفعل للمفعول لا لا فيجوز عن في الما طول في بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم الخبرية ومجهولها فعل متعد وجب الاتيان عن اثباته بس مفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم أهلككم من قريه وحمل كم ههنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد الذين قد مناهما (قوله يتفقان في سبعة أمور) بقى أنهم يتفقان في البساطة وفي أن تميزهما لا يكون منفيلا يقال كم لا رجلا جاءك وكما لا رجل محبت نص عليه سيبويه وأحازه بعض الضوابط نعم يجوز العطف عليه بالنسبة مع الاستفهامية بس وسأتى قول بتركيب كم (قوله ودليله واضح) هو جرحها بالحرف والأضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكك (قوله يجوز حذف تميزهما الخ) نحو كم صحت (قوله وأنهما يلزمان المصدر) أما في الاستفهامية فواضح وأما في الخبرية فبالجمل على رب اه زكريا ووجه الجمل أنم الانشاء التأكيد كما أن رب الانشاء التأكيد أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها الانشاء التأكيد لا اختلاف الجهة لأن خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وانشائها من جهة التأكيد القائم بذهن المتكلم من غير وجوده في الخارج فإذا قلت كم رجال عدى فله جهتان احدهما التأكيد القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجا من هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا في الدماميني عن ابن الحبيب بإيضاح ثم نقل عن الرضى رده عما حمله أن ما وجه به الانشاء يطرأ في جميع الاخبار ويلزم أن تكون انشآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلاشك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذي هو فصل الخبر لانه أوجه بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث الخبرية وهو ثبوت القيام لزيد (قوله فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر) قال المبرادي وحكى الاخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فتقل لا تقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لا مخالفة اه وعليها بنى الفراء اعرابه كم فاعل في قوله تعالى أولهم دله كم أهلكوا والوجه أن الفاعل مصدر رأى الهدى كذا في الفارسي أى ضمير يرجع الى المصدر رأى أو الى الله أى لان تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رتبة كفاي المعنى غير متجه وأما قوله تعالى ألم يروا كم أهلكوا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكم مفعول لا أهلكوا بالجهة معسولة ليرى على أنه علق عن العمل في

كم في بني بكر بن سعد سيد  
ضخم الدسبعة ما جند نافع  
الصحيح اختصاصه بالشعر  
ومثله فصل تميز العدد  
المركب وشبهه وقدم  
وذهب الكوفيون الى  
جوازه في الاختيار وقيل  
ان كان الفصل بناقص  
فحكم اليوم جاع أناني  
وكم بك مأخوذ جاني جاز  
وان كان بتمام لا يجوز وهو  
مذهب يونس فان كان  
الفصل بجملة كقوله  
كم بالتي منهم فضلا على عدم  
أو بظرف وجار ومجسور  
معا كقوله  
نؤم سنا نؤم كونه  
من الأرض محدودا غارها  
تعين النصب قاله المصنف  
وهو مذهب سيبويه الرابع  
الاستفهامية والخبرية  
يتفقان في سبعة أمور  
وبفترقان في ثمانية أمور  
يفتقدان في أنهما اسمان  
ودليله واضح وأنهما  
مبتدان وأن بناءهما على  
السكون وقد سبق ذلك  
في أول الكتاب وأنهما  
يفتقران الى تمييز لهما  
وأنهما يجوز حذف  
تمييزهما اذا دل عليه دليل  
خلاف لمن منع حذف تميز  
الخبرية وأنهما يلزمان  
المصدر فلا يعمل فيهما  
قبلهما الا المضاف وحرف  
الجر وأنهما على حد واحد  
في وجوه الاعراب

فكم شبهها ان تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة والافان كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف والافان لم يلبها فاعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ وان وليها فاعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة وان أخذته فهي مبتدأ الآن يكون ضميرها يعود عليها انضما الابتداء والنصب على الاشتغال وبفتقران في أن تميز الاستفهامية أصله النصب وتغيير الخبرية (٥٨) أصله الجروفي أن تميز الاستفهامية مفرد وتغيير الخبرية يكون مفردا وجما

وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين ميمها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية وبين ميمها الا في الضرورة على ما مر وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير الخبرية لانه كثير خلافا لابن طاهر ولا يذهب ابن خروف في أن الخبرية تختص بالماضي كرب فلا يجوز كم غلمان لي سأملكه كما لا يجوز رب غلمان سأملكه ويجوز كم عبد سأشتريه وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الاعم المبدل من الخبرية لا يفتقر بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال في الخبرية كم عبيد لي خمسةون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اه (كم) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد ميم الجنس والمقدار (كأين وكذا وينصب وتغيير ذين أو به

لفظها وان وصلتها مفعول لاجله لم يراقول غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارسي أعمل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من مناو قولهم كان ماذا اه ولم ينقل سماع ذلك شذوذا في خصوص كم فنقول شيئا بعد نقل كلام الفارسي لخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية الا باثبات السماع في خصوصها فندير (قوله فكم شبهها ان تقدم عليها الخ) حاصل ما ذكره إحدى عشرة صورة نثان للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جر) نحو بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو كم ضربة ضربت أو ظرف نحو كم يوم صحت (قوله فان لم يلبها فاعل) نحو كم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قام (قوله أو رافع ضميرها) أي أو متعد رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمر أو سببها نحو كم رجل ضرب أخوه عمرا (قوله وان لم يلبها فاعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشغل المفعول الواحد والاكثر يدخل نحو كم تعطي زيدا (قوله فهي مفعولة) أي مفعول به (قوله وان أخذته) نحو كم رجل ضرب زيد عمرا عنده (قوله الآن يكون) أي المفعول ضميرها يعود عليها نحو كم رجل ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح دما ميني (قوله جائز في السعة) نحو كم عندك عبد (قوله ولا يفصل بين الخبرية الخ) أي اذا كان ميمها مجرورا بالانافة فلا يرد نحو كم تركوا من جنات (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ولورفع. طلبا لجاز اه مرادى (قوله لا يفتقر بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية (قوله أي الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كان تأتي للاستفهام نادرا لان من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا وليوافق التقييده في التسهيل والكافية (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كآين دون كذا لانها ليست لتكثير بل لعدد ميمهم قليل أو كثير فذلك أن تكني بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدماميني (قوله وينصب تغيير ذين) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كآين تنوينيا يصدق الثبوت لاجل الحكاية وفي آخر كذا اسم إشارة وهما ما ناهان من الاضافة اه دما ميني وقوله لاجل الحكاية أي كناية اسكمتين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أو به) يعني تغيير كآين فقط أو التقدير بتغيير ذين النظر للجمع لما يأتي سم (قوله بخلاف تغيير كم الخبرية) فانه مجرور وعند غيرهم وعند غيرهم بجوز نصبه كما سبق هذا ان انصل فان فصل فقيه مامر (قوله فتقول كآين) مفعول رأيت (قوله وكآين) مبتدأ أخبره الظرف وهذا البيت والذي بعده وادان على لغة من قال كآين بألف بعد الكاف فهمزة مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أي كآين اذا وقعت مبتدأ الاليجلة فعليه مصدره عباس أو مضارع نحو وكآين من نبى قتل الخ أي وكآين من نبى آية الخ اه ورد عليه وكان لنا فضلا فان الخبرية جاز مجرور وقوله تعالى وكان من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها رايها كم ان جعل الخبر الجلة الاممية أعنى الله يرزقها فان جعل لا تحمل رزقها لم ترد الالية فتأمل (قوله ألما) بوزن فاعل من ألم وحم قدرته (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا

حصل من نصب بخلاف تغيير كم الخبرية فتقول كآين رجلا رأيت ومنه قوله وكان لنا فضلا عليكم ومنه قديما ولا ندرون ما من منعم وقوله اطرد اليأس بالرجاء فكانت آلمة بمر بعد عسر وتقول كآين من رجل اقبلت ومنه وكآين من نبى قتل معه ربيون كثير وكآين من نبى في السموات والارض يمرون عليها وتقول رأيت كذا رجلا في نهيات الاول توافق كل واحدة من كآين وكذا كم في أمور ونحو القها في أمور



أما كائين فانه توافق كم في خمسة أمور وتخالفا في خمسة فتوافقها في الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكثر تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادور ولم يشبهه الا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل به بقول أبي بن كعب لان مسعود كائين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفا (٥٩) في أنها مركبة وكما بسيطة على الصحيح

وتركيها من كافي التشبيه وأي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب أشبهه النون الأصلية ولهذا رسم في المحقق فونا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف وفي أن عجزها مجرور عن غالبا حتى رعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده ما سبق وفي أم الاتع استفهامية عند الجمهور وقدمه في أم الاتع مجرورة خالفا لابن قتيبة وابن عصفور أجازا بكائين نبيع هذا الثوب وفي أن عجزها لا يقع الا مفردا وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتخالفا في أربعة فتوافقها في الابهام والافتقار الى المميز وإفادة التكثر وتخالفا في أنها مركبة وتركيها من كافي التشبيه وذا الاشارية وأنها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهم أو أنها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله

تميز (قوله أما كائين فانه توافق كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وإفادة التكثر تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادور العادة والسدود بالنسبة الى كائين لا بالنسبة الى كم لورودها لهما كثيرا والموافقة في أصل فادة التكثر تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور وفتن (قوله كائين تقرأ سورة الأحزاب) هل كائين في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعداهم واستظهر البعض الاحتمال الاول وفيه أن الحال لا تكون انشا فإظهار الثاني وعابه اقتصر بخن السدود وقوله آية قال هم ان كان هو التمييز فادجواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها محتملة اه وعبارة الدماميني على التسهيل كقول أبي بن كعب لعبد الله كائين تقرأ سورة الأحزاب أو كائين تعد سورة الأحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبي ما كانت كذا قاط اه (قوله مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب في اللغات الالمانية هم (قوله وكما بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كافي التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الين كان عليها وسكت الميم تخفيفا ويرده أن الالف لم يبق عليها دليل بخلاف جيم وعم وأنه على تسليمه انما ياسب كم الاستفهامية دون الخبرية وان كان قد يعتذر عن الأخير بما أتى قريبا (قوله من كافي التشبيه) وقيل المكافيه ازا زائدة لازمة لان تشبيهه هم (قوله وأي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله انقراضى أي والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها استفهامية فلا اشكال (قوله لان التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليقه أولا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعمل بعين الاتباع بل هو علة لحذف أي وانما اقتضى تركيها من كافي التشبيه وأي المنونة جواز الوقف ساياها بالنون لان الخ وهما لهما معنى قول من قال علة لعلمية تركيها مما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا) أي لشبهه بالنون الأصلية (قوله ويرده ما سبق) أي من البيتين (قوله وإفادة التكثر) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الهمع وتصرف أي كذا بوجه الاعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا تنبع بتابع لانعت ولا غيره (قوله من كافي التشبيه وذا الاشارية) وقيل المكافيه زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا المحمل من الاعراب وعلى غير المحمل لها كذا في الهمع (قوله عند النفس نعمي) يضم النون والقصر النعمة وكذا الدعاء بالفتح والمد واليومي يضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف الدعوى وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وصدها أي المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهمها) أي بلا تكرار ولا كذا كذا درهمها أي بالتكرار من غير عطف (قوله فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف الخ) رد بان عجزها اسم اشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال لما ركب مع المكافيه لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الحوفي ان المجرور يدل من اسم الاشارة وهو بعيد لان كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كائين بوجه كأن تقدم عليه وقضية كلامه كالغنى عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطي في شرح الجزولية فلو جردهم مع ذكر مركبات بدون عطف لزمه ثلاثة درهم لانها أثل عددين اثنين ثانيا - ما الى المفرد ولو جرح التكرار والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وحر التمييز وإفراده فيحتمل أن هذا من ابن معطي مجرد حكم

بؤسك ذاكرا • كذا وكذا اطلقا به نسي الجهد ورعم ابن خروف أم لم يقولوا كذا درهمها ولا كذا كذا درهمها بدون عطف وذكر الناظم أن ذلك مسهرع ولكنه سهل وبعبارة التسهيل وقيل ورد كذا مفرد أو مكررا بلا أو وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرحه عن اتفاقها ولا بالاضافة خلافا للتكرار فين فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا ثوب قياسا على العدد الصحيح

ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزمه بقوله كذا درهم مائة وبقوله كذا درهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهم واحد عشر وبقوله كذا درهم واحد عشر وبقوله كذا درهم واحد عشر من العدد الصريح وواقعهم على هذه التفاصيل غير مسئلتى الاضافة المبردة والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور وروهم ابن السيد فنقل اتفاق الصوريين على اجازة ما اجازاه المبرد ومن ذكر معه وعبارة التسهيل وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجميع من ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد من مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن أحد (٦٠) عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه الثاني قد بان لك ان

قوله أو به بدل من نصب  
راجع الى تمييز كائين  
دون كذا فلو قال ككم  
كائين وكذا ونصبا وقبل  
كائين بعده من وجبا  
لكان أحسن من أوجه  
• أحدها التنصيص على  
الختلف السابق • ثانيها  
التنبيه على اختصاص  
كائين بمن دون كذا  
• ثالثها افهام أن وجود  
من بعد كائين أكثر من  
عدمه الجريان خلف في  
وجودها رابعا افادة أن  
كائين لغة في كائين وفيها  
خمس لغات فصحها كائين  
وبها قرأ السبعة الابن  
كثير ويلها كائن على وزن  
كاعن وبها قرأ ابن كثير  
وهي أكثر في الشعر من  
الاولى وان كانت الاولى  
هي الاصل ومنه البيتان  
السابقان وقوله  
وكائن بالاباطح من صديق  
يراني لو أصبت هو المصاها  
• والثالثة كائين مثل  
كعين وبها قرأ الأعشى  
وابن محبصه • والرابعة  
كيسن بوزن كعين

عقصة القياس اذا لفظ هذا اللفظ من غير اجازة منه للاضافة ويحذف أن مذهبه جواز الاضافة  
ولو مع التكرار والعطف وقد يقال ان التفسير المحرور عند العطف للثاني فقط والاول كناية عن  
عدد ما فيه عمل على الواحد لانه الحق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد  
وكما قال عدد مبهم هو درهم (قوله ولهذا) أى للقياس على العدد الصريح (قوله قال فقهاؤهم)  
وأما مذهبا معا شر الشافعية في المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو  
النصب تبيين أو الجرح لئلا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا وكذا درهم  
بغير النصب لزمه درهم واحد وكذا وكذا درهم بانعطف والنصب لزمه درهمان اه (قوله جلا  
على الحق) هو اول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يد كرفها  
كذا درهم كناية عن عشرين (قوله الخلف السابق) أى في جر عيز كائين عن هل هو لازم أو غير  
لازم (قوله ويلها كائن) قال الخليل الباء الساكنة من أى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها  
لوقوعها موقعها وسكت الهمزة لوقوعها موقع الباء الساكنة ثم قلبت الباء أها التحركها وانفتاح  
ما قبلها فاجتمع ساكن الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الباء الاخيرة  
بعد كسرة وأذهب التنوين بعد زوال حركتها كالمقصود شئ (قوله والثالثة كائين) همزة ساكنة  
فواء مكسورة والرابعة كين بيا ساكنة فمكسورة وأصله كائين قدمت الباء مشددة ثم  
خففت كميت دما ميني (قوله أعنى المركبة) أى لا الباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو  
الحديث) يعنى اللفظ الواقع في الحديث عن شئ فعل أو قول فال السبوط في الاشياء والنظر انقل  
عن ابن هشام الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا المكنى ما عن غير العدد انما  
يشكك ما من يخبر عن غيره فتكون من كذا لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا  
ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار القلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار  
كذا وكذا اه (قوله بكت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لبيان لهما عن الجمل اه فارضى  
ولبيان ما عن الجمل جار أن يعمل فيهما القول وان كانا غير جملة فتقول قلت وكيت وكيت أو ذيت  
وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولية قال شيخنا الحكم بالنصب محذرا على مجموع السكنتين  
أعنى كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لانهما صارا بانتر كيت بمنزلة كلمة واحدة اه واستفاد منه أن  
البناء أيضا للمجموع (قوله بفتح التاء وكسرها) أى وضعها كافي التسهيل (قوله كان من الامر الخ)  
اذا قبل كان من الامر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون  
كيت وكيت اسمالكان كالا يكون امها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه  
تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأها وانظروا أن من الامر نيسين يتعلق باعنى مقصدا  
دما ميني (قوله وليس فيها حيث لا البناء على الفتح) أى بخلاف المحققين ففهما البناء على الفتح

• والخامسة كائين على وزن كعين وسبب تلعهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال الثالث تأتي كذا هذه أعنى والتكسر  
المركبة كتابة عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكتفى بها عن المعرفة والتكررة ومنه الحديث يقال للعبديوم القيامة  
أنه كربوم كذا وكذا وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلها وهما كاف التشبيه والاشارة فتورأت زيدافاضلا وعمر اكذا  
ومنه قوله وأسلمى الزمان كذا فلا تطلب ولا أنس وتدخل عليها التنبيه نحو أه كذا هرسن في خاتمة في يكتفى عن الحديث  
أيضا بكت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كية وذية وقالوا على الاصل كان من الامر  
كية وكية وذية وذية وليس فيها حيث لا البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لابد من تكررها وكذا لذيت لانها

مكتوبة من الحديث والتكرير مشعر بالطول (الحكاية) هذا الباب الحكاية باي (٦١) ومن والعلم بعد من (الحكاية) ما لم يمسكور

سئل • عنه بها في الوقف  
أوحين تصل) أي يحكي  
بأي وصلا ووقفها لمسكور  
مذكور مسؤل عنه بها  
من اعراب ونذ كبير وافراد  
وفر وعهما فيقال لمن قال  
رأيت رجلا وامرأة  
وغلامين وجاريتين وبين  
وبنات آيا وأية وأبين  
وأبين وأبين وآيات هذا  
في الوقف وكذا في الوصل  
فيقال آيا هذا وآية يا هذا  
إلى آخرها واعلم أنه لا يحكي  
بها جمع تصحج الا اذا كان  
موجودا في المسؤل عنه  
أو صالحا لا بوصف به نحو  
رجال فانه بوصف بجمع  
التصحج فيقال رجال  
مسؤلون هذه اللغة الفصحى  
وفي لغة أخرى يحكي بها  
ماله من اعراب وتذكير  
وتأنيث فقط ولا ينسئ ولا  
بجمع فيقال آيا أو آيا هذا  
لمن قال رأيت رجلا أو  
رجلين أو رجلا وآية أو آية  
يا هذا لمن قال رأيت امرأة  
أو امرأتين أو نساء (ورقفا  
أحلك لمسكور وعن •  
والنون حرك مطلقا  
وأشبعن) فنقول لمن قال  
قام رجل منو ومن قال  
رأيت رجلا منا ومن قال  
مررت برجل مني هذا في  
المفرد المذكر (وقل) في  
المثنى المذكر (منان ومنين  
بعد قول القائل (ل) •  
الفان يابنسين) وضرب  
سران هبسين فنان  
لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنسوب (وسكن) آخرها

والكسر مل والنظم كامر  
هي لغة المجازلة واصطلاحا يراد اللفظ المشعوع على هيئة من غير تغيير كمن زيد اذا قيل رأيت زيدا  
أو اراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا أو أمّا حكاية اللفظ أو معناه بالاقول فلم يتكلم عليها المصنف  
وسيد كرها للشارح في الخاتمة (قوله أحلك باي) الباء لا تارة أو ظرفية اه سم وأى المحكي بها  
استفهامية وهي معرفة لكن تختلف في حركاتها والحروف اللاحقة لها فقل اعراب فأى بالرفع  
مبتدأ أخبره محذوف مؤخر عنها لان الاستفهام له الصدر وتقديره في قام رجلا أي قام وآيا فاعول  
لنعمل محذوف مؤخر عنها الماهر تقديره في ضربت رجلا أي ضربت وآي بالجر بحرف جر محذوف  
تقديره في مررت برجل باي مررت وكذا يقال في آيان وآيتان وآيون وآيات وفعاو آيين وآيتين وآيين  
وآيات نصبا وجر أو يلزم على هذا القول ضمها حرف الجر وقبل حركات حكاية وحروف حكاية فهي  
مرفوعة بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ  
والجر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع اعراب وفي حالتها النصب والجر حركة حكاية وحرف  
حكاية (قوله ما لم يمسكور) احتراز من المعرفة فانه لا يحكي باي سم (قوله في الوقف) متعلق بأحلك  
(قوله مذكور) أي سابق في كلام غيره واحتراز به عن المسؤل بها ابتداء فانه حينئذ على حسب  
العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلا الخ) ونقول لمن قال جاء رجل أي بالرفع ولمن قال جاء رجلا آيان  
وهكذا (قوله وآيتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل في السؤال آيا وآية وهل يجوز أن يأتي مع  
تغليب المذكر سبأ في احتمالات عن أبي حيان (قوله وآيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة (قوله الا  
اذا كان موجودا في المسؤل عنه) كافي المثال السابق من بنين وبنات فله شفع ولا يرد عليه أنهم ما في  
الحقيقة جاءت كسر لتعريف المفرد فيهما لان المواد بجمع التصحج هنا تجمع بالواو والياء والنون أو  
الالف والتاء المزيدين (قوله أو صالحا) أي أو كان هو أي الجمع لا بقيد كونه تصحجا صالحا لان  
يوصف به أي بجمع التصحج فلا يقال آيون أو آيين لمن قال عدى جبر أو رأيت جبرا (قوله هذه اللغة  
الفصحى) أي حكاية ما لم يمسكور من الاعراب والتذكير والافراد وفروعها (قوله ولا ينسئ ولا  
تجمع) أي لفظه أي (قوله ما لم يمسكور) أي مذكور مذكور وانما اشتراط لحاق العلامة المذكورة  
عن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم عن عنها ذكرت بعد من في الاغلب اما محكية  
أو غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس في النكرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب  
التصنيف بهذا السؤل عنه كافي النكرات اسقاطا والمراد بالمسكور هنا المسكور وانعاقل لان من  
للعاقل بخلاف المسكور السابق في أي فان المراد به ما يعبر بالعاقل وغيره لان آيات استعمل فيها وسيد كر  
الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ) العطف تفسير لا حلالان حكاية المسكور عن في الوقف نفس  
التصريف والاشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف أفاده ابن هشام (قوله مطلقا) أي في أحوال اعراب  
المحكي الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة الى أن الحروف اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل  
الحروف اجتنبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها ووصو به ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل  
من التنوين أفاده في التصريح قال ابن غازي فون أشبعن فقيده خفف للوقف ولو كانت خفيفة  
بالاصالة لوجب ابدالها ألفا يس (قوله وقل منان الخ) انما هو أن منان ومين ليس اسماء معاير كما  
قد يتوهم أي من التثنية وانما هو لفظ من وهي مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال  
المسؤل عنه وكذا يقال في منون ومنين ومنان ومنات فمن في الجميع مع هذه الزيادة اسم  
مبنى في محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى أي على  
سكون مقدور على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذي قبلته الحكاية  
(قوله يابنين) أي مع ابنين أي بولي ابنان وفي نسخة كابنين سم (قوله لحكاية المجرور والمنسوب)

في باب الحكاية في خمسة أشياء • أحدها أن من تختص بحكاية العاقل وأي عامة في العاقل وغيره ثانيها أن من تختص بالوقف وأي عامة في الوقف وفي الوصل • ثالثها أن من يجب فيها الاشباع فيقال منور ومنا ومن يخالف أي رابعها أن من يحكى بها التكررة ويحكى بعدها العلم وأي تختص بالتكررة • خامسها أن ما قبل ناء التانيث في أي واجب الفتح نقول أبة وأيتان وفي من يجوز انفتح والاسكان على ما سبق في خانة الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفردة أما حكاية الجملة فضربان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله سمعت الناس يتجعون غيثا فقلت لصبيح اتبعني بلالا والمكتوب نحو قوله قرآن على فسه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال قائل قائم زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد فضربان ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستنبات بأي أو عن وهو ما تقدم وضرب

اعراب من خبرا مقدما والعلم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييدا لكونه من كلام الجمهور (قوله مقدرة) أي في الاحوال الثلاثة للتعذر العارض بالاشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدير بالضرورة اليه مع (قوله) أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا ألا يقال بان من هنا بضميمة ما سبق في باب الموصول أن من للعاقل وأيا بحسب ما نضاف اليه (قوله بخلاف أي) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقوف على متحرك فندبر (قوله على ما سبق) من أن الاشهر في المفرد انفتح وفي التثنية الاسكان (قوله فالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة الحكاية بالقول وفروعه اه ويرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيد أي هذا اللفظ ألا أن يقال التقييد بالجملة لأنها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر فوما يقولون الناس يتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء يحكى ذلك كما سمع ويتجعون بذون ثم جيم أي يطلبون وصييح صادمة جملة فخصية قدال فغامه اثنين بوزن حيدر اسم ناقته وبلال اسم المدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على فسه) باغا والصاد الموهلة أي فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) تعين المعنى على الاصح أي مع التثنية على اللحن وانما تعين المعنى صونا عن اللحن والثابتون هم أن اللحن من الحساكي فاذا قال شخص جاء زيد بالجرو أردت حكاية كلامه قلت قال هلان حازيد لكنه خفض زيدا (قوله ويسمى) أي هذا الاستفهام في اصطلاحهم بالاستنبات لان السائل طالب للإثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فان كانت أي سؤالا عن غير مذكور فلا تنكاد توجد الامفردة مذكرة وشذوقه

بأي كتاب أم بأية سنة • نرى جهم عار على ونحسب

(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه ان قصد المعنى فان قصد اللفظ بان كان الحكم لفظ دون المعنى ولا شذوذ كيدل عليه قول المصنف في السكاكية

وان نسبت لأداة حكما • فاحل أو اعرب واجمعناهما

وقد أوضح الفارسي هذه المسئلة فقال اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن يحكى بلفظه فتقول على الاعراب ن حرف جرب الرفع وعلى البناء من حرف جرب سكون الذوق وكذا نحو قامة فعل ماض فتقول على الاعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام اياكم ولوفان لو فتع عمل الشيطان ولواسم ان قصد في الحكاية قاله المصنف في شرح السكاكية وروا غيره على الاعراب ولفظه اياكم ولوفان اللوتنفع عمل الشيطان فلما جلت الاداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والاداة التي تعرب ان أولها بالكلمة منعها الصرف ان استعقت ذلك أو بالظ صرقتها فتعوقام اذا أعرب فيه وجهان كهذان أول بكلمة ونحو دحرج ان أول بكلمة منع لانه رباعي كزيب وضرب ان أول بكلمة منع لانه كـ قر وان أول كل بلفظ صرف والاداة التي على حرفين ان أعربت وجب تضعيف الحرف الثاني ان كان ليلا فتقول لو حرف امتناع لا امتناع بالرفع وتضعيف الواو وفي حرف جرب الرفع وتضعيف الباء فان كان الحرف الثاني اللين ألفا قلبت الالف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فاذا ضعت ما التافية قلت ما صرف نبي همزة بعد الالف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتي بالو في وما على حالها اه ملخصا وسيا في باب النسب مزيد كلام (قوله وسأله رجل) أي من رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال انها قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على جعل

بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له ها تان قرنان دهنان قرنان قال سيمويه وسمعت اعرابيا وسأله رجل فقال انها قرشيان فقال ليسا قرشيان قال وسمعت هريرة يقول لرجل سأله أليس قرشيا

وهمة انهما مفتوحة لانها همة استفهام اجتمعت مع همة ان حذف الثانية ويحتمل ان  
الحذف همة الاستفهام والمذكور همة ان المكسورة ونظيره في دخول همة الاستفهام  
على ان قوله تعالى قالوا انك لاني يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا بقرشيين كان ينبغي حذف  
الفاء لان مدخلها لمفعول الثاني لسمعت أو مال من اعرابيا على الالف (قوله قال ليس بقرشيين)  
كان عليه حذف قال لان الحلة بعده مفعول يقول ويمكن جعله تأكيداً كبدل يقول

### في التأسيس

لوقال انشأ ثبوت التأسيس كفي الكافية والتسهيل لكان احسن لانه نظير قوله المعرب والمبني  
والسكرة والمعرفة والمقصود والممدود اهـ سـ يوطى وفيه نظر لان المصنف لم ينسكهم اهـ اعلى  
التذكير فكيف يدكره في الترجمة بحلاف المعرب والمبني والمكسر والمعرفة والمقصود والممدود  
فانه ينسكهم على كل من ذلك (قوله علامة التأسيس) أي في الاسم المتحسّن كأي التسهيل قال الدماميني  
احتراماً من المبنى لطريق الاصل فانه لم يجعلوا علامة تأنيده ما يدكر بل رجحوا على تأنيده بغير  
ذلك كالسكرة في أنت والمدون في هـ ويحويه اهـ وفيه أنه ان أردت تأنيث المدلول ورد نحو طلحة  
وحجرة اسمي رجلين وان أردت تأنيث الكلمة ورد نحو رث وثمة بفتح التاء وسكوها فان تأنيثها  
بالتاء مع أمـ ماسرفاً ويمكن اختيار الاول ودفع ورود نحو طلحة وحجرة بأن مدلولها في الاصل  
مؤنث أي قبل جعلها اسمي رحاب والطاهر ان قول التسهيل في الاسم المتحسّن صلة التأسيس  
لا علامة أي التأسيس الكائن في مدلول الاسم المتحسّن فتدخل تاء التأسيس المتصلة بـ فعل لانه يصدق  
عليها أمـ علامة تأنيث مدلول الاسم المتحسّن وهو الماعل ولا يقال انقيبه بالاسم بحجهم مع أن  
المقصود دخولها كـ صنع الشارح واعلم أن فيه تاء التأسيس ومدلولها مذكر كطلحة وحجرة مذكر  
ولا يؤثّر طر اللفظ وشذوذه • أبولـ خليفة ولانه أنثى • وأن الفرق بين المدكر والمؤنث ليس  
في كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما ففرق فـ ضى كالتركية والعارسية بل بانقرش كما قاله  
سم وغيره (قوله تاء أو أس) أي أو إلى لاحد الشئيين اشار إلى أن العلامةين لا يجتمعان في كلمة  
واحدة ولا يقال في ذكرى مثلاً ذكراً وأما علقاة رارطة فأفهم مع وجود تاء اللام في مفرد مع  
عدمه للتأسيس قاله سم وتبعه شخواب والبعض وفيه أن كون الالف عند عدم التاء للتأسيس غير لازم  
بل هي حينئذ تختص باللاحق والتأسيس كـ سلف (قوله وتختص بالاسماء) أي اذا لحقت آخر أو اذا  
تمحضت للتأسيس فلا يرد أن الحركة تلي أول المصارع للـ لا تلي تأنيث الماعل وعلى المصارعة  
(قوله أو أف قبلها ألف وتقلب هي هـ) يفيد أن ألف التأسيس هي الثانية المنقلبة هـ لا الأولى  
وهو كذلك اهـ سم أي على الراجح كما أرفعه في باب ما لا ينصرف وسيأتي أيضاً قرياً افار قلت اذا  
كانت ألف التأسيس هي الالف الثانية المنقلبة هـ كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير  
مفردة حيث قال بها المفردة قلت معى كونها غير مفردة احتجاجاً بالسبق مثلاً على افتناء مل (قوله  
وهي الممدودة) قال البصريون هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضاً أصل كذا في الهمع  
(قوله واعلم أن التاء أكثر الخ) ولذا قال المصنف ان التاء أصل للالف وقبل بالعكس لان التأسيس  
بالالف لازم قال ابن ايار والذي أرى أن كلامهما أصل على حدته اسقاطي (قوله فاما لتبس  
بغيرها) كاف الاطلاق وألف التشكير (قوله ليشمل الساكنة) كـ قامت هـ سد (قوله وعكس  
الكوفيون) قال الدماميني نظر إلى أن التاء تشبه الالف اهـ قال الرضى وليس أي قول  
الكوفيين شئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل)  
لا صلة التذكير ليلان أحدهم أنه ما من مذكر ولا مؤنث الا وطلق عليه شئ وشئ مذكر  
والثاني أنه لا يشتغل بالزيادة والتأسيس لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التأسيس الا في

قال ليس بقرشيين والله أعلم  
(في التأسيس)

(علامة التأسيس تاء أو  
ألف) فالتاء على قسمين  
متحركة وتختص بالاسماء  
كفأفة وساكنة وتختص  
بالأفعال كقامت والالف  
كذلك مفردة وهي  
المقصورة ككـ بلى وألف  
قبلها ألف وتقلب هي هـ  
وهي الممدودة كـ مراء  
• واعلم أن تاء أو كـ  
وأظهر دلالة من الالف  
لام الا لتبس بغيرها بخلاف  
الالف فاما لتبس بغيرها  
فيحتاج إلى تميزها بما يأتي  
ذكره ولهذا قدمها في  
الذكر على الالف وانما  
قال تاء وليقل هاء لتشمل  
الساكنة ولان مذهب  
البصريين أن التاء هي  
الأصل والهاء المبدلة في  
الوقف فـ عـ وعكس  
الكوفيون وانما لم يوضع  
للتأسيس علامة لانه الاصل  
فلم يحتاج لذلك

(وفي أسام قدر والنا كالكشف) والبدو والعين وما أخذ السماع (وبعرف التقدير بالصغير) العائد على الاسم (ونحوه كالردي  
التصغير) كيدية إلى ما هي فيه (٦٦) والاشارة إليه بذى وما في معناه وجودها في فعل وسقوطها من بعده ونأيت

خبره أو نعتيه أو حاله  
والامثلة واضحة (ولا يلي  
فارقة فعولا . أصلا ولا  
المفعول والمفعول أى لا  
تلى أثناء هذه الأوران  
فارقة بين المد كروا المؤث  
فيقال هدار حل صدور  
ومهدار ومعطير وهذه  
امرأة صبور ومهدار  
ومعطير وهم من قوله ولا  
تلى فارقة أم أفتلى عبر  
فارقة كقولهم مملولة  
وفروقة قال أثناء مجيها  
لللباء وتلك لتحق المؤث  
والمد كروا حده رندوله  
أصلا من فعل معنى مفعول  
فأله قدر نطقه أثناء نحو أو كوله  
بمعنى ما كوله وركونه نحو  
مركوبة . لونه بمعنى  
محل لونه وأما كان فعول  
بمعنى فاعل أصلا لا بنية  
الفاعل مثل وقال الشاعر  
لأنه أكثر من فعل بمعنى  
مفعول فهو أصل له (كذلك  
مفعول) أى لا يلبس به انباء  
فارقة فيقال رجل معشم  
واحدة معشم (وما تلبس به  
الفرق من ذى) الأوران  
الاربعة (شذوذ فيه)  
نحو علود وعلود وميفان  
وميفان ومسكين ومسكينة  
وسمع امرأة مسكين على  
القباس حكاة سيديويه  
(ومن مفعول بمعنى مفعول  
(كقيل بمعنى مفعول

وجرح بمعنى مجروح (ان تبع موصوفه غالبا التامع) فيقال رجل قتل وجرح وامرأة قتل وجرح والاحترار لا استعمال  
بقوله كقيل من قيل بمعنى فاعل مجروح ونظر يفان نطقه التاء فتقول امرأة رجعة ونظر بنة . بقوله ان تبع موصوفه من  
أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فانه نطقه التاء فتجوز أن يثبت قتيلا وقتيلا



فقد اراد من اللبس ولو قال ومن قبل كقبيل ان حرف موصوفه غالباً التاخذ في لكان أجود ليدخل في كلامه فهو رأيت قبيلة  
من النساء قائمه يحذف فيه التاء للموصوفه ولهذا قال في شرح الكافية فان (٦٧) قصدت الوصفية وعلم الموصوف

جرد من التاء وأشار بقوله  
غالباً الى أنه قد تلحقه تاء  
افرق جلا على الذي بمعنى  
فاعل كقول العرب صفة  
ذمية وخصلة حميدة كما  
حمل الذي بمعنى فاعل عليه  
في التجرد نحو ان رحمة الله  
قريب قال من يحيي العظام  
وهي رميم **نذيسة**  
الاسسل في لحاق التاء  
لاسماء اغنا هو غير المؤنث  
من المذكر كرا كترما يكون  
ذلك في الصفات نحو مسلم  
ومسلمة وظريف وظريفة  
وهو في الاسماء قليل نحو  
رجل ورجله وامرئ  
وامرأه واسان وانسانة  
وغلام وغلامه وفني  
وفناة وتكثر زيادة التاء  
لتمييز الواحد من الجنس  
في المحلوفات نحو غمرة  
ونخل ونخلة وشجرة وشجرة  
وتدتراد لتمييز الجنس من  
الواحد نحو جأه وجبأه  
وكأه وكه ولتمييز الواحد  
من الجنس في المصنوعات  
نحو جرة وبن وبنسة  
وقلنس وقلنسوة وسفين  
وسفينة وقد يجاء بها  
للمباغة كراوية لكثير  
لراوية ولتأ كيد المبالغة  
كعلامه ونسابة وقد تجيء  
معاقبه لياء مفاعيل  
كرنادقة وجها حجة فذا  
جىء بالياء لم يجأ بها بل

لاستعمال الاسماء وقوله لدل متعلق بمنوى (قوله فراد من اللبس) أي لبس المذكر بالمؤنث قال  
ابن هشام هذا التعليل موجود في بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أو شكريا أو نحو ذلك ولم  
يغير قوافيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه فان كان ما قافوه في فاعل بالانتماس فالجميع  
سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال سب وطى (قوله لكان أجود الخ) أجاب  
عنه سم بأن المراد ببقية موصوفه أن يذكر معه في الكلام ويكون تابعاً له في المعنى وأنه  
مفهوم بالموافقة (قوله وهذا) أي لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية (قوله فان قصدت  
الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الاسماء الجامدة (قوله وعلم الموصوف) يدخل في ذلك ما اذا علم  
الموصوف بإشارة اليه أو ضمير يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال من يحيي العظام وهي رميم) هذا  
بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أي مرموم فارضى (قوله رأ كترما يكون ذلك في  
الصفات) أي المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فاعلم أن الباء لا تلحقها التاء  
ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كخاض وطاف ومر نزع لعدم الحاجة بأمس اللبس فان قصده معنى  
الحدوث فالتاء لازمة كخاضت فحى حاضته وطلقت فحى طائفة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد  
الحدوث كذا في التسهيل وشرحه والرضي ونصرف البعض به بما كثره (قوله وهو في الاسماء  
قليل) ولا يقاس عليه (قوله واسانة) هذا ليس عربي بل من نصرف العامة كما يستفاد من النصحاح  
وغيره والعربي أن يقال لا تثنى أيضا اسان أفاده سم (قوله وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادة التاء  
زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعة أن التاء  
في نحو شجرة ونخلة ليست لثبوت بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم أن أريد بالباء التثنية  
التأنيث الحقيقي لا اللاحق فانهم كونه للتمييز لا لثبوت الجارية أبصا بدليل ثبوت مبرها صحتها  
ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولا يفهم أن ثبوت من كون الكلام في ثناء  
التأنيث (قوله تميز الواحد) فتكون داخله على الواحد (قوله تمييز الجنس) فتكون داخله على  
الجنس (قوله نحو جباءة) بنفع الجيم وسكون الموحدة بعد هاء موزة صرب من النكاح أحرانتهى  
تصريح وما ذكره اشارح من كون جباء وككة للجنس وجب وكم للواحد هو ما عليه الاكثر  
وقيل بالعكس أفاده الدمامبني (قوله وقلنسوة) الذي يحيط الشارح في شرح التوضيح ما نصه وقلنس  
وقلنسوة وأصل قلنس قلنسوة كمرت السنين وقلبت الواو ياء اه أي وحدهت الباء لالتقاء  
الساكنين وما في شرح التوضيح هو الصواب الذي لم يدكر في القاموس سواء وعلى تصريفها بما  
مر بأنه ليس في الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة (قوله كراوية الخ) واغنا أنشوا  
المذكر لانهم أرادوا أنه غايه في ذلك والغاية مؤنثة تصريح (قوله معاقبه لياء مفاعيل) أي لكونها  
عوضاً منها (قوله وجها حجة) جمع ججاج بتقديم الجيم المصنوعة على الخاء المهملة الساكنة وهو  
السيد (قوله أشعني وأشاعته) بشين مبهمة وعين مهله وتاء مثله فالتاء للدلالة على أن واحداً  
هذا الجمع منه وب ذلك أنهم لما أرادوا أن يجعوا المنسوب جمع تكسيري وجب حذف ياء السب  
لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في نسب الى رجال رجال بل رجلى لحذف ياء النسب ثم  
جمع وأتى بالتاء بدلاً من الياء واغنا أن بدلت منها تشابه التاء الياء في كونهما الواو كقمة وزجج  
ولله بالغة كعلامه ودقاري وفي كونهما بزيادة ان لا معنى كطهه وكسج كذا في الرضى (قوله وأدركني)  
بأى فراء ففاف وقوله وهلمبي بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والاشعني والازرق  
والمهلبى منسوبون الى محمد بن عبد الرحمن الاشعث بن قيس ونافع الازرق والمهلب بن أبي صفرة

يقال زناديق وججاج فالياء والهاء متعاقبان وقد يجاء بهما دالة على النسب كقولهم أشعني وأشاعته وأزرق وأزرقه ومهلبى  
ومهالبة وقد يجاء بهما دالة

على تعريب الاسماء المجهة نحو كيلة وكيلة وموزج وموازجة والكيلة مفرد من التكيل معروف والموزج الموزج الخ وقد تكون لمجرد تكثير نحو الكامة (١٨) كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية ونحى وهو ضامن فاء نحو عدة أو من عين نحو

اقامة أو من لام نحو سنة وقد عوضت من مدة تفصيل نحو تركبة ونهية وتنزية وقد تكون التاء لازمة فيما شتر كما فيه المد كروا مؤنث كربعه للمعتدل القامة من الرجال والنساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو انشباع وقد نجى في لفظ مخصوص بالمؤنث تاء كبد تاء بهمة كنهية ونافقة ومنه نحو حجارة وصقورة وخولة وهو ممة وانما تاء كبد التائب الملاحق للجمع (وألف التائب ذات قصر ه وذات مد نحو أثنى الف) أى غراء والمقصورة هي الاصل فلها قدمها (والاشتهار في مبانى الاولى) أى المقصورة (بسيدي) أى ظهوره أو زانه الاول (وزن) فعلى يضم الاول وفتح الثانى نحو (أربى) للذهبية وأدى وشعبى لموضعين وزعم ابن قتيبة أنها الاربع لها ورد عليه أربى بالنون حلب يعقديه اللبن وجنى لموضع وجبى لعظام الفيل في تبيينه في جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة وهو الصواب ومنه مع المدودة

دما مبنى (قوله على تعريب الاسماء المجهة) أى استعمال العرب اياها مع نوع تبيينها عما كان لها في المجهية (قوله نحو كيلة) بكاف مفتوحة قضيعة ساكنة قلام مفتوحة فخير وعبارة السبوطى في الجمع وكيلة جمع كيلج لكن ما في الشرح هو ما في القاموس (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى بعدها جيم اه تصریح (قوله لمجرد تكثير نحو الكامة) أى للتكثير المجرى عما تقدم فلا ينافى أنها في ما يذكر من الامثلة لتأنيث الكامة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض (قوله وتنزية) بزاى بعد نون أى تحريك (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال والافالمعنى وهو انشباع كما يكون في المذكر يكون في المؤنث فتدبر ثم رأيت في الدما مبنى ثم قال الدما مبنى وانما جاز ذلك لانه صفة مؤنث مقدرا في الاصل نفس بهمة كذا كحافض نظرا الى أنه صفة لمذكر مقدروا الاصل شخص حافض وان لم يستعملوه (قوله ونحو ولة وعمومة) نظريه شيئا وتبعه البعض بأن المؤنث والعمومة مصدران لاجتماع كما قاله الدما مبنى وعندى في التنظير نظره قد صرح في القاموس بأنهما اجتماعا لعم أيضا (قوله فائدة) قال في المهمم قديما كروا مؤنث وبالعكس جلا على المعنى نحو قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذرد ذكر الانفص بالمقابلة التاء في عدد هاجلا على الأشخاص وسمي جاته كتابي فاحترها أنت السكاب جلا على العهبة ومن تأنيث المذكر جلا على المعنى تأنيث الخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا في قراءة من نصب فتنتهم خبر نكروا وقوله تعالى قل لا اجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان تكون مبة في قراءة من قرأ نكروا بالفوقية ومبة بالنصب (قوله وذات مد) بضم عندى اجراؤه على قول البصريين ان ألف التائب هي الالف الثانية المتعاقبة هزة وعلى قول الزجاج والكوفيين انها الهمزة من غير انقلاب لاهاع ألف فعلى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الاخفش ان الالف والهمزة معا لتأنيث فعلى كونها ذات مد اشباعها على المدو غاية ما يلزم على هذا انه اطاق ألف التائب على المجموع ومثله سهل فحصل عما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقرأه من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضى ان ألف التائب في نحو حراء اسم للالف الاولى التي بعدها الهمزة لانها التي عدوها لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر في الاقول الثلاثة المذكورة (قوله نحو أثنى الف) أى نحو اسم اثنى الفرمم أى ألف اسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدأ وفي مبانى الاولى أى الالفاظ التي هي فيها حال من الهاء في يسيدي أو من الاشتهار على مذهب سيدي وبه ويديه الخ خبر وفي كون هذه الازان كلها مشتهرة نظري في التوضيح ان وزن أربى نادرو في شرحه أنه شاذ في شرح العملة أن سمى وخلطى وشقارى من الالفية انشادة ويحاج بان الحكم بالاشتهار على الازان التي ذكرها باعتبار مجموعها والاجتماع أو اراد ببيانى الاولى ما يكون لها أهم من أن يكون غيرها أيضا أولا فلا ينافى الاشتراك في بعضها (قوله أوزان) أى اثناعشر (قوله وأدى) بالذال المهملة وشعبى بشين مجة فعين مهملة فوحدة (قوله بالنون) أى بعد الراء (قوله وجنى) بيم فتون فضاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصاح وفي القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لفرارة وأن الجوهري وهم فقال اسم موضع (قوله وجبى) بجميم فعين مهملة فوحدة وقوله لعظام الفيل أى لكاهه فوجع عظيم لعظام كافي التوضيح (قوله نشاء) بجميم وشينين مجتين وعبارة القاموس انشاء بانضم العظم التاني خلف الاذن واسما انشاء وهما خشاوان (قوله جوى) بالباء الموحدة (قوله بردى) بموحدة فراء فدا ل

مجهلة  
فضلا ولا وخطاه والثاني فعلى يضم الاول وسكون الثاني ومنه اسم مسمى لثبتر صفة نحو جولى (والطولى) ومصدر انجور جوى  
وبشرى والثالث فعلى يقتضين ومنه اسم باردى النهر بدمشق

وأجلى لموضع ومصدر بشكى وجزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجزت مرط أى أسرعت وصفة بكبدى (تنبية)  
 هدفى القسبيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة قرما وجنفا لموضعين وابن دأنا، وهى الامة ولا يحفظ غيرها  
 • الرابع فعلى يفتح الاول وسكون الثانى وقد أشار اليه بقوله (ووزن فعلى جماء) نحو جرحى (أو مصدر) نحو نجوى (أو وصفة)  
 لانتى فلان (كشبهى) فان كان فعلى اسماء لم يتعين كون ألفه للأنثى بل قد تكون مقصورة كسلى

ورضوى وتكون ممدودة  
 كالعوا، وهى منزلة من  
 منازل القمر وفيها انقصر  
 والمد وتكون للتأنيث كما  
 مر وللإطلاق ومما فيه  
 الوجهان أرطى وعلقى  
 وتترى • الخامس فعلى  
 يضم أوله وتكون اسماء  
 كعمانى (وكسبارى)  
 لطايرين وجعا كسكارى  
 وزعم الزبلى أنه جاء  
 صفة مفردا وحكى قوله  
 جل علادى • السادس  
 فعلى يضم الاول وتشديد  
 الثانى مفتوحا نحو  
 (مهمى) للباطل • السابع  
 فعلى بكسر الاول وفتح  
 الثانى وتسكين الثالث  
 نحو (سبطرى) ودغرى  
 لضربين من المثى  
 • الثامن فعلى بكسر  
 الاول وسكون الثانى  
 مصدر نحو (ذكرى)  
 وجعا نحو جلى وطربى  
 جمع جملة وطربان على  
 وزن قطران وهى دويبة  
 تشبه الهرة متنة القصور  
 ولانث لهما فى الجوع  
 فان كان فعلى غير مصدر  
 أوجع لم يتعين كون ألفه

مهملة (قوله وأجلى) بالهمزة فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى بكسرى مرعى لهم معروف  
 (قوله بشكى) بموحدة فشين مهملة فكاف (قوله وجزى) بحميم فميم فزاي (قوله يقال بشكت الناقة  
 الخ) الالف الثالثة على وزن ضرب وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة (قوله كبدى) يقال حمار  
 كبدى جماء مهملة نصبة قدال مهملة أى يجيد عن ظله لنشاطه ولم يحى نعت مدكر على فعلى غيره  
 كافى الصحاح والقاموس (قوله قرما) بقاء فراء قال فى القاموس وقرى بكسرى وغندم وضع بالهمزة  
 وخطأ فى موضع آخر الجوهرى فى جعله بالفاء (قوله وجفاء) لغة فى جـ فى السابق قال الشارح على  
 التوضيح وفيه لغة ثالثة وهى جنفا كجمرأه وكفى القاموس له لغات خمس فقال بكسرى وأربى  
 ويمدان وكجمرأه اه (قوله وابن دأنا) بدال مهملة همزة فثلاثة وعبارة القاموس الدأنا، وتحررك  
 الامة والجمع دأث محركة مخففة وابن دأنا، الاحق والذاهب الاصول اه (قوله ووزن فعلى) هو  
 من الاوزان المشتركة (قوله ولا نصرها الخ) لوجه تخصيص فعلى اسماء بذلك لجر يانه فى فعلى صفة  
 أيضا فانه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكبرى وممدودة كجمرأه قنأل (قوله ورضوى)  
 براء فضاء مهملة علم جبل (قوله ومما فيه الوجهان) كون الالف للتأنيث وكونها للإطلاق والوجهان  
 مبنيان على انصرف وعدمه فمن صرف قد رالاف للإطلاق ومن منع قد رها للتأنيث تصرع (قوله  
 أرطى وعلقى وتترى) الارطى شجر يذث فى الرمل يدبغ به الاديم والعلقى نبت والتترى قال فى  
 انقاموس جاؤا تترى وينون وأصلها وترى متواترين (قوله وكسبارى) اسم طائر المذكور والمؤنث  
 والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرا زاولدها يسمى الذهار وفتح الكسروان يسمى الليل فارضى (قوله  
 جل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما يحط الشارح أى شديد وبوجود فى نسخ علاوى  
 بالواو وهو تحريف من الناسخ (قوله ودغرى) بدال مهملة ففاء فغاف (قوله لضربين من المثى)  
 فالاول مشبهة فيها بغير والثانى مشبهة فيها بدغرى واسراع تصرع (قوله جلى) جماء مهملة تخيم (قوله  
 وطربى) بظاء مهملة فراء فوحدة (قوله جمع جملة) بفتحات اسم طائر (قوله ضئرى) بفتحة بعد الضاد  
 المهملة أو همزة ويثأ أوله اذا همز فأفاده فى انقاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمزة ليس  
 فى محله (قوله والشيزى) بشين مهملة ففتحة فزاي (قوله والدغلى) بدال مهملة ففاء فلام وقوله وهو  
 شجر عبارة القاموس وهونبت مر (قوله كبصى) بكافى ففتحة فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال  
 فى القاموس فلان كبصى كبصى وينون وكسكبرى بأكل وحده وينزل وحده ولا يمه غير نفسه اه  
 ومنه يعلم أن كبصى مما فى ألفه وجهان للإطلاق فقط كما صنع الشارح واقره الحواشى (قوله  
 وعزهى) بعين مهملة فزاي (قوله ذفرى) بدال مهملة ففاء فراء وقوله وهو الموضع الخ فسر فى  
 القاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من  
 تأخير والاصل ومنهم من نون دغلى أيضا وقد يقال كان المناسبات حينئذ أن لا يدكر دغلى فى القسم  
 الاول أعنى ما لا يتون عند التكبير فتسكون ألفه للتأنيث وجهها واحد او يقتصر على ذكره فى القسم

للتأنيث بل ان لم يتون فى التكبير فهى للتأنيث نحو شئزى بالهمزة وهى القصة الجائرة والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان  
 والدغلى وهو شجروان تون فألفه للإطلاق نحو رجل كبصى وهو المرام بالاكل وحده وعزهى وهو الذى لا يلهو وان كان ينون  
 فى لغة ولا ينون فى أخرى فى ألفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضع الذى يعرق خلف اذن البعير والاكثر فيه منع الصرف  
 ومنهم أيضا من نون دغلى وعلى هذا فتكون ألفه للإطلاق • التاسع فعلى بكسر الاول والثانى مشددا ونحو هيسيرى للعادة  
 (وحنينى)

مصدره ولم يحن الامصدر (تنبيه) هذه الوزن في التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع المدودة قولهم هو عالم بدني لانه  
 أي بأمره الباطن وخصيصه (٧٠) للاختصاص ونحوه باللفظ ومكنا للتمكن وهذه الكلمات قد وتفسير

وجعل اسكتاني هذا  
 الورن مقبلا والجمع  
 قصره على الجمع  
 والاشارة على بصم الاول  
 واشاني وتشديد الثالث  
 نحو حذري وبذري من  
 الحذر والتبذير (مع  
 الكفرى) وهو رعا الطاع  
 وهو بفتح الهمزة  
 تثبت السكاف (تنبيه)  
 حكى في التسهيل سلماء  
 بالمد وسكاه ابن القطاع  
 فعلى هذا يكون من  
 الاوزان المشتركة  
 وحكى الضراء سلفه  
 وطاهره أن أن السلفاء  
 ليست للتأنيث الا أن  
 يجعل شادامثل جملة  
 الحادى عشر فعلى تضم  
 الاول وفتح الثانى مشددا  
 نحو وقيطى لساناف  
 (كذلك خيطى للاختلاف)  
 ولغزى للعر (تنبيه) مع  
 منه مع المدودة هو عالم  
 بدني لانه ولم يسمع غيره  
 اشاني عشر على تضم  
 الاول وتشديد اشاني نحو  
 خبازى (مع الشفارى)  
 لتبسين وخضارى لطار  
 (واعز) أى انصب  
 (لغير هذه) الاوزان فى  
 مبانى المقصود  
 (استدارا) فماتد رفيعلى  
 تكيسرى للشاردة وفلاوى  
 كهرنوى لتبت وفعلوى  
 كقولى اضرب من مشى

الاشارة على ما يأتى فى لغة دون لغة (قوله مصدره) أى على غير قياس (قوله حذرى وبذرى)  
 الاول معاه مهملة وذال مجع والثانى عوذة فذال مجع (قوله سلفاء) بسين مهملة مضمومة فلام  
 مفتوحة فخاء مهملة ساكنة فقا تأف التثنية المدودة دوية معروفة دما مبنى وقضية صنيع  
 اشرح أنه تضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الاول فتأمل (قوله ليست للتأنيث) لان ألف  
 التأنيث لا يلوها تاء التأنيث اذ لا يجتمع علامتا تأنيث (قوله مثل جملة) أى فى اجتماع العلامتين  
 فيه شذوذ فقد تقدم أن يبنى لب تأف للتأنيث وقبل اللام (قوله قيطى) بقاء فوحدة  
 فتثنية طاء مهملة ويقال القباطى والقيبط تضم القاف وتشديد الباء بهم واقيطى كحميراء قاله  
 والقاموس وقوله لساناف دون وطاء مهملة وفاء نوع من الحواشى (قوله لغزى) تضم اللام وفتح الغين  
 المجع وتسكن وخمسين وبفتحتين ويقال لغير السكاف (قوله خبازى) تضم الخاء المجع وتشديد  
 الموحدة وقبل آخره راء وقد تحذف ويقال الحبار والحبارة والخبيرة قاله فى القاموس (قوله  
 وخضارى) بالخاء والصاد المجعين وقوله لطار عبارة القاموس الخصارى كعرافى طاروكا شقارى  
 بت اه وانه لم يسمع فى كلام الشارح من الخلال وان أقروا الحواشى (قوله واعزاه هذه استدارا)  
 يجرى جمل هذه الاسماء على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت الذرة لكل أفراد العير فان قلت لم  
 يدكر المصنف نظير ما هنا فى المدودة فقضيه أنه لا مستدركه فقلت ذلك غير لازم بل وازان يكور  
 انحصار سكتة البادرها وقلته هناك أو أن يكون به بداعلى نظيره هناك اه سم وبجمل  
 الاسماء على الجنس يندفع نظير الشارح الا فى (قوله تكيسرى) بفتح نطاء المجع وسكون التثنية  
 وفتح السين المهملة وتضعيف الراء (قوله كهرنوى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون معدها واد  
 محذوفه قبل واره أصلا فوره فعلوى وقبل رائدة فوره فعلوى (قوله كقولى) بفتح القاف وسكون  
 لغين المهملة وبعد لوارلام مخففة وعادة الفارضى كقولى بقاء وعين مؤملة قال الشاعر  
 فارس أمشى القو على والنخلة اه ولكن ما فى الشرح هو ما فى الجمع والتبديل وغيرهما  
 (قوله كقيضوى) بقاء فتثنية ضاد سين ياءها واو يقال أمواهم فيضوا وفوضوا بهم  
 بالضم والمدح ما أى هم شركاء فيها ينصرف كل مفعول فى مل الاخر وهو كى كبرى أيضا  
 ويقال قوم فوضى أى متسارون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بهم بعض كذا فى حاشية  
 شيخنا تلامذ عن عبد القادر وعبارة القاموس أمرهم فيضى بينهم وفيضوى ويمدان وفيضوى  
 بفتح أى فوضى اه وقال قبل ذلك المفاوضة الاشتراك فى كل شئ والمساواة والمجاراة فى الامر  
 اه ويؤخذ منه أن قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه (قوله كبرحاي) تضم الباء وفتح  
 الراء والحاء المهملة بعدها ألف فتثنية تخبة فأف كلمة تعجب وليجئ غيرهما على ورثها اه عبد  
 القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه  
 اه وقول ابن عقيل فى شرح التسهيل ومعناه العجب بقل ما أبرح هذا الامر أى ما أعجبه اه  
 لا ضم العين وسكون الجيم بمعنى اسكب كقولهم البهض (قوله كاربعاوى اضرب من مشى الارنب)  
 فى كلامه خال وبانه أن المفسر يضرب من مشى الارنب انما هو أربى وأما أربى قال الشمنى  
 تضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادى بفتح الهمزة وضم الباء هى بقعة التربع وفى القاموس  
 وقد الاربع والاربعاوى تضم الهمزة والباء بهم أى متربعا اه عبد القادر وعبارة السموطى  
 فى الجمع وأفعلاوى بالفتح وضم العين نحو أربى أربى بقعة التربع وفتح الهمزة قال الدمامنى أيضا  
 وتقول عبد القادر انما هو أربى أى تضم الهمزة وفتح الموحدة كفى ابن عقيل على التسهيل (قوله)







يفيد حصر المبتدأ في الخبر لا حصر الخبر في المبتدأ نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الاوزان المذكورة في الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجاب بان المصنف اغناذ كره هذه الاوزان ممدودة وهي هذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا اغناهاه بقطع النظر عن المداو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعترف (قوله ديكساء) قال في القاموس بكسر الهمزة والفتح الياء التحية اه والكاف مضبوطة بالقلم في النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض انها بالفتح غير محمول عليه ومحارقه انه يلزم عليه نقول اربع مخركات في الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل ثم رأيت الدماميني ضبطها بغير ما مر فقال بادل مهملة مكسورة فتحة تحية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فعلا وقيل اسيبة فوزنه فعلا وقواه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من النعم والغنم (قوله بناعاء) بتحسية مفتوحة فنون فوحدة مكسورة فعين مهملة اه دما بني وسكى في أوله انضم أيضا كافي ابن عقيل على التسهيل (قوله كثر كضاء) بوقفة مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فصاد محجمة قال أبو حيان والمرادى والشني وبئال تركضاء بكسر التاء والكاف قال في القاموس وعندى انه ما الرخص اه عبيد القادر (قوله برناساء) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وقوله برناساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقرباء قاله في الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره (قوله طرمساء) بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة (قوله خنفساء) بضم الخاء المحجمة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء وخنفسة بفتح الفاء وضمها كافي القاموس (قوله وعنصلا) بضم العين والصاد المهملة بفتح الصاد أيضا يقال أيضا عنصل كقنفذ وعنصل يكذب أى بفتح الصاد قاله في القاموس (قوله معكوكا) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الاولى ومثله معكوكا لكن بادل الميم باء موحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يفيد كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الاصوات (قوله مشجاء) عيم مفتوحة فشين محجمة مكسورة فتحية ساكنة فتا محجمة وأصله مشجاء بسكون الشين وكسر الباء فأعل اعل مبيع وقد ضبطه بإعجام الخاء الدماميني ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال ابن القطاع السعدي رحمه الله تعالى يقال القوم في مشجاء بمجاء مهملة أى في جسد وعزم وفي شرح الكافية لله صنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من طرفة أمشاج ووزيد على هذا فاعل اه وفي القاموس في فصل الشين المحجمة من باب الخاء المهملة هم في مشجوا من أمرهم ومشجى أى في أمرهم يتدرونه أوفى اختلاط اه ولم أر فيه ولا في غيره من كتب اللغة مشجاء بالخاء المحجمة بمعنى الاختلاط واغناذ كرفي القاموس مشجاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحية جمع الشيخ وقدم مثل صاحب الهمع لوزن مفعلا بفتح الميم وكسر العين جرعا براء فعين مهملة فزاي وهو الزغب الذى تحت شعر العنق فراجع (قوله وفعيلباء الخ) قال أبو حيان لم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكانهم رأوا أن الباء باء تصغير فكانه في الاصل بنى على فعلباء وان لم ينطق به فيكون كالموصغرت كبرياء على كبير باء وما جافى لسانهم على هيئة المصغرة فوضعوا له لا يثبت بناء أصلها سيموطى (قوله مزريقاء) بميم مضمومة فزاي مفتوحة فتحية ساكنة فتافى مكسورة فتحية مخففة (قوله الاوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها ما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون ففتح كاجفل بالقصر والمد وضلى بفتح فسكون كالعوا بالفتح والمد ومما لم تقدم التنبيه عليه فعليا بفتحتين فكسرة تشديد كزكريا بالقصر والمد ويقاعلا بفتحتين ثم كسرة كينابعا بالقصر والمد كافي الدماميني (قوله وفعلا الخ) بق عليه فعلا بكسر الاول والثالث وسكون الثاني كالهندبا بالقصر

ديكساء لقطعة من الغنم  
ويقاعلا نحو بناعاء  
لمكان وفعلا كثر كضاء  
لمشبة المنجتر وفعلا نحو  
برناساء بمعنى براساء وهم  
الناس وفعلا نحو برناساء  
بمعناه أيضا وفعلا نحو  
طرمساء لليلة المظلمة  
وفعلا نحو خنفساء  
وعنصلا وهو يصل البر  
وفعلا نحو معكوكا  
للشر والجلبة وفعلا  
نحو عشوراء لغسة في  
ماشوراء ومنعلا نحو  
مشجاء للاختلاط وفعيلباء  
نحو مزريقاء لعجروبن  
عامر ملك العين خاتمة  
الاوزان المشتركة بينهما  
فعلا بفتحتين وفعلا بضم ثم  
فتح وفعلا بفتح الاول  
والثالث وسكون الثاني  
وفعلا بفتح الاول وكسر  
الثاني وفعلا بكسر الاول  
والثاني شدة وفعلا بضم  
الاول وفتح الثاني شدة  
وفاعولا

وقد تقدم التنبيه عليها ومنها أيضا (٧٤) انفعلي نحو اهجيري واهجيرا وهي العادة وفوق على نحو خوزلي لضرب من المشي وحوصلي

للمحوصلة وفيه على نحو خيزلي  
معنى خوزلي ودبكسا بمعنى  
ديكسا، وفعل بكسر الاول  
والثاني وتشديد الثالث  
نحو ربه بكى وره كما لم يبت  
ذنب الطائر وفعل على ضم  
الاول وفتح الثاني وسكون  
الثالث نحو جلدت  
وجلداه وفعل الى نحو  
بخادى وبخاداه لضرب  
من الجراد وأما فعلاه  
كعلباه وهو عرق في العنق  
وحرباه وهو دويبه وسباه  
وهو حديد قمار الظهور  
والشيشاء وهو الشيش  
وفعلاه بكوا وهو يث  
واحدة حقوة ومراء وهو  
ضرب من الجرو قوباء وهو  
الحزاز وخشاه وهو اعظم  
الباقي خلف الاذن فكل  
هذه ألفها الاطلاق  
بقرطاس وقرناس لام  
منونة

المقصود والممدود

المقصود وهو الذي حرف  
اعرابه ألف لارمة  
والممدود هو الذي حرف  
اعرابه همزة قبلها ألف  
زائدة وكلاهما قياسى  
وهو وظيفة النحوى  
وسمعى وهو وظيفة  
اللغوى وقد اشار الى  
المقصود القياسى بقوله

(اذا سمع) الصحيح (استوجب  
من قبل الطرف) ففعا  
وكان ذا نظير من الفعل  
(كلا سفع) مثال للصحيح

والمد (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الاوزان من جهة قصره ومده وفي بعض  
النسخ عليها وهى اظهر (قوله اهجيري) بكسر الهمزة والجيم كافى الهمع وغيره وفي القاموس انه قد  
يدواه يقال هجيراه هجورته وهجر يازه (قوله خوزلى) بجاء معجمة مفتوحة قوا ساكنة فزاي  
مفتوحة فلام مخففة (قوله وحوصلى) بجاء وساد مهملة تسين (قوله وفيه على نحو خيزلى الخ) عبارة  
الدمايى وفيه على كاطيرى لغة في الخورلى وكأهم أم لو الواو ياء تخفيفا هذا المقصور أما الممدود  
فممدود كسا بفتح الدال واكاف لغة في الديكسا بكسر هاء واقدما اه (قوله ودبكسا) بفتح  
فكسكون ففتح (قوله ربه بكى) رأى يم فكاف (قوله جلدت) بجيم مضومة فلام مفتوحة فوس فذال  
مهملة قال فى الله مع اسم ملك أى وصوب فى القاموس ضم اللام اذا قصر وأن قصها اذا مده فقط  
(قوله بخادى) بجيم مضومة فخاء معجمة فالف فذال مهملة مكسورة فوحدة وقوله لضرب من  
الجراد هو الاخضر الطويل الرسلن ويقال له أبو حجاب وأبو حجابى أيضا كفى القاموس (قوله  
وأما فعلاه الخ) معنى ان هذين الوزين وهما فعلاه بكسر الفاء وفعلاه بصها ليسا من اوزان الممدودة  
لان ألفهما لا لاطاق لائتا بث بدل ثوبيهما (قوله كعلباه) بعين مهملة فلام فوحدة (قوله وحرباه)  
بجاء مهملة فراء فوحدة (قوله وسبياه) سينين مهملتين ياءهما تحتية وقوله وهو حديد قمار الظهور بفتح  
افاء وهو كفى القاموس ما انتقص من عظام الصلب من لدن السكاه الى الجنب (قوله والشيشاء)  
شيشين معجمين ياءهما تحتية واطرما وجه تعريفه دون نظيره وقوله وهو الشيش بضم أى التمر الذى لم  
يشد (قوله بكوا) بجاء مهملة فواو (قوله ورأى) بجيم وراى (قوله وقوباء) بقاف فواو فوحدة وقوله  
وهو الحزاز بكاء همزة مفتوحة فراء مخففة فالف وراى واحدة حرارة ويداوى بالريق (قوله  
وخشاه) بجاء وشين معجمتين وقد أسما عن القاموس ان أصل خشاء خشاء ونقدم فى الشرح ان  
ألف خشاء لتأنيث فتكون ألف خشاء أيضا لا بث وهذا يحالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله  
الاطلاق بقرطاس وقرناس) فيه نف وثمر مرتب والنقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف  
مضومة وراء ساكنة فوس فالف فسين مهملة وتكسر أيضا القاف قال فى القاموس القرناس  
باصم والكسر شبهه الانف يتقدم من الحبل اه أى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الانف فى

التقدم والبرور المقصور والممدود

ذكر هذا الباب عقب ما قبله غير لذكرا الام بعد ان اناص فانه قد تقدم الالف المقصورة والالف  
الممدودة اللتان هما علامتا ما لا يثبت قال الحار بردى المقصور والممدود صريان من الامم المتمكن  
والحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيه اذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود نسمع أو على مقتضى  
اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان (قوله المقصور هو الذى الخ) اعتراض بانه غير مانع لشهولة  
نحو يحشى وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجارم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو  
بالا لا يقال ألف المقصور الذى يتون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لا نافعول حذفه  
حقيق لا لتقاء الساكنين والمحذوف لعله تصريفية كالتأنيث وخرج بقوله حرف اعرابه المبنى  
كهذا ونى (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ما  
أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فانه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد  
فيه لان ألفه واو فى الأصل سم (قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد (قوله فلنظيره  
الخ) أفاد ان المقصور القياسى اسم معتدل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظر فضع ما قبل آخره  
(قوله المفعول الآخر) لوقال المفعول الآخر كان أحسن (قوله جوى جوى) هو الحرفة من حزن  
أو عشق (قوله نحو أسف أسفا الخ) معنى كونه نظيره أنه تورنه وان كلا مصدران فعل كل فصل

المكسور

(نظيره المفعول الآخر) ثبوت قصر بقياس ظاهر (نحو جوى جوى) معنى وهى وهى فهذه المكسور  
وما أشبهها مقصورة لان نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أسف أسفا وفتح حارواشرا

لما علمت في باب إثبات المصدر أن فعل المكسور العين اللزوم بانه فعل بفتح العين وأما قوله إذا قلت مهلا غارت العين بالكاء غراء ومدتها مد مع نل وغراء مصدر غارت بين الشين غراء إذا والبت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غريت بالشيء أغرى به إذا غارت فيه في غضبته (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما كفعلة) بكسر الفاء (وفعلة) بضمها والعين ساكنة فيهما الأول للدول والثاني والثاني فالأول نحو فورية وفري ومري والثاني (نحو) الدمية (والدمي) ومدينة

ومدى فان نظيرهما من الصحيح قرينة وقرب بكسر القاف وقربة وقرب بضمها وهو مستوجب فتح ما قبل آخره وكذا اسم فاعول ما راد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتى فان نظيرهما من الصحيح مكروم ومحترم وهو مستوجب ذلك وكذلك أفعال صفة لتفضيل كان كالأقوى أو الغدير تنصبل كاتعمى وأعشى فان نظيرهما من الصحيح الابد والاعمش وكذلك ما كان جاء الفاء على أنى الابدل كالقصوى والقصى والدنيا والذى فان نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبرى والأخرى والآخر وكذلك ما كان من أسماء الاجناس دالا على الجمعية بالتحديد من انشاء كالأعلى وزن فاعل مفتحتين وعلى الوحدة مصاحبة التاء كخصاة وصصى وقطاء وقطافان نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ومدة ومدر وكذلك المفعول مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان

المكسور العين اللزوم وليس المراد الزيد فقط (قوله لما علمت الخ) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره (قوله وغراء مصدر غارت الخ) أى فيه ككون غراء من الممدود القياسى لانه نظير ما من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت في البيت بمعنى والت وأصله غارت فقتلت الباء أطفالاً كرها وانفناح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين والباء في بالكاء رادة والمهل بضم الهمزة وتشديد الباء بمعنى الكثيرة ككفى العينى وقوله لا مصدر غريت الخ أى كإثبات هذا الاستثناء من وقوعه مصدر الغارت أى ولا يرد على قولنا ان فعل المكسور العين اللزوم باب مصدره ففعل وفي قوله لا مصدر غريت الخ رد لقول بانه مصدر غرى بالشيء على غير قياس كما نقله الفارضى وفي القاموس غرى به كرضى سرى وعراء آلىع به كغرى به وعرى به وهو متعين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غراء في البيت منصوباً على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور وهو نهى لا يحق (قوله كفعل الخ) قال ابن هشام كان حقّه أن يقول ويفعل بالواو عطفاً على قوله كالاسف قال وكان نهى تقدير كفعل في العادى اه سيوطى قال سم وفيه نظر ظاهر لان قوله كفعل تنبيل لقوله ونظيره المفعول الآخر وقوله كالاسف تنبيل للاسم الصحيح في قوله اذا سم كقال الشارح وكيف يعطف أحدهما على الآخر اه ربه تعلم أن الواو الية قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى الخ لا على قول المصدر كالاسف (قوله الأول للدول الخ) أى كلام المصدر فاعلى للف والشر المرب (قوله نحو فورية الخ) الفورية السكتة والمربة من المراء وهو الحدال (قوله الدمية) حتم الدال المهملة وهى الصورة من العاج ونحوه والصم كدافى الصم والقاموس والمراد بها الصورورة بجانستها راديات الجيلة (قوله ومدة ومدى) المدة السكين (قوله الابد والاعمش) شربلى ترتيب الألف فان الابد راجع للأقوى والاعمش راجع للأعلى والاعشى (قوله أنى الابدل) احتربه من نحو همى لبنت وحبل وصفا فان أخذتصر نحوهما لسماع دما مبنى (قوله كالأعلى وزن فاعل) حل من الصهير فى دالأو خبر ثان ان كان وفى كلامه اظهار المعلق العام والجمهور على امتناعه فله جرى على مذهب ابن جنى الجوز للأنظار (قوله ومدى) بفتحين وهو كفى المصباح انتراب التبدل (قوله نحو لمهى ومسى) بفتح أول كل منهما (قوله نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضى ان مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبار ما مل (قوله فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الأول اسم آلة الخصف بالناجمة والمخصف والمصدر المهملة والفاء وهو الخرز والثانى اسم آلة العزل فان قلت نظيرهما أيضاً شعرات ومخراشيف ونحوهما فان الآلة كآتأت على مفعول تأتى على مفعول فهلا مدرمى ومهدى فالجواب أنه رشح النظر الى نحو مخصف ومغزل لا مرمى وان نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر الثانى ان محى الآلة على مفعول أكثر من مجيئها على مفعول (قوله وما استحق الخ) أفاد أن الممدود قياسيها اسم مهموز له نظير من الصحيح أى غير المهموز مستوجب ذلك نظير ألفا راناً فقبل آخره وقوله ألف

نحو لمهى ومسى فان نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح وكذلك المفعول مدلولاً به على آلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل ثم أشار الى الممدود القياسى بقوله (وما استحق) أى من الصحيح (قبل آخر ألفه فالمدى نظيره) من المفعول (حما عوف) وذلك (كصمد الفعل الذى قد مدنا به من زول كاردوى) ارعواء (وكان نأى) ارتباه وكان استقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلق انطلقا فاقدر اقدرا واسخرج استخرجا وكصدر أعدل نحواً على اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم أكراما

وكصدر فعل والاعلى صوت أو عرض كالرغام والشغاف والمشامخان نظير هامن الصحيح البغام والدور وكفعل مصدر فاعل فهو والى ولا وعادى عدا فان نظير هامن الصحيح ضارب ضربا وقا تل ولا وكفرد أفعلة نحو كسا رأ كسية ورداء رأودية فان نظيره من الصحيح حرار وأجرة وسلاح وأسلمة ومن (٧٦) ثم قال الاخفش أرحية وأقضية من كلام المولدين لان رضى وقفا مقصوران وأما

قوله في ليلة من جمادى ذات أندية • لا يبصر الديكلب من طلمات الأطباء والمفسر ردى بالقصر فضرورة وقيل جمع ندى على نداء بكسر الهمزة وفتح النون ثم جمع نداء على أندية وبعده أنه لم يسمع نداء جمعا وكذا ما ينبغ من المصادر على تفعال ومن الصفات على فعال أو مفعال لقصد المبالغة كالتعداد والعداء والمطعم لان نظيره هامن الصحيح التذكار والخباز والمهذار (وانعدام النظر ذاقصر وذا • مدبقل كالخا وكالحداء) انعدام مبتدأ أو بنقل خبره وذا قصر وذا ممدحا لان من الضمير المستتر في الخبر وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوى وفيه ما عرف في موضعه والمعنى أن ما لبس له نظير اطرد ففتح ما قبل آخره فقصره سماعى وما لبس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فمده سماعى فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى التراب والحيا العقل ومن الممدود سماعا الفتاة حدائة السن والسنا الشرف والثراء كثرة المال

مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كار عوى أى انكف وقوله وكارتأى أى نذر (قوله وكصدر فعل) يفتح العين مخففا ومضارعه يفعل نضجها (قوله كالرغام) يضم الراء ويخفيف العين المجهمة والشغاف يضم المثلثة وتخفيف الغين المجهمة والمشامخ يضم الميم وتخفيف الشين المجهمة والارالان دال على الصوت الا أن الرغام صوت ذوات الخف والشغاف صوت الشاة من ضأن أو مهر واثالث دال على المرس لانه استطلاق البطن وأفعال الشاة رغا وثغا ومشى كمدعا (قوله الدعاء) يضم الموحدة وتخفيف العين المجهمة وهو صوت انطية والدور يضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس (قوله حرار وأجرة) قال شيخنا كذا في النسخ والذي يحتمل الشارح في شرح التوسيع حار وأجرة وسلاح وأسلمة اه وما في نسخ الشرح صحيح أيضا اذا حرار بكسر الحاء المهملة جمع حر ضم الحاء كحرار وجمع حرة بنفع الحاء وهى الارض ذات الحجارة السوداء وجمع الجميع أجرة أو بكسر الجيم جمع جره فتحتها وهى الالباء المعروف وجمع الجمع أجرة (قوله ومن ثم) أى من أجل ان مفرد أفعلة من المعتل لا ودقيا سا (قوله المولدين) بنفع اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة (قوله والمفرد ندى بالقصر) أى وجهه القيامى أنداء (قوله ثم جمع نداء) أى المتكسور الممدود على أندية كمداء وأجرة فبكون أندية جمع الجمع (قوله على تفعال) أى بنفع التاء وسكون الفاء وما ميمى (قوله ومن الصفات) احتراز عن مفعال المراد به لالة (قوله كالتعداد) مصدر عدا والعداء كثيرا وعدواى الجرى (قوله والمهذار) بالدال المجهمة أى كثيرا بهذيان في مطلقه (قوله كالخا) وكالحداء) نشر على ترتيب ألف فالحاء مقصور لا عبر والحداء ممدود لا عبر كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحداء للضرورة وما يوجد في بعض نسخ الشارح من ذكر الحاء الحداء في المقصور والممدود من تصرف انداح فاحذره فالصواب ما في بعض النسخ من الاقتصاد في المقصور على ذكر الحاء في الممدود على ذكر الحداء (قوله في المقصور سماعا الفتى الخ) فهذه ونحوها وان كان لها موطن من الصحيح كغنى وبطل هى مقصورة سماعا لان وازنها المذكور ليس نظيره اذ لم يجمعها في مصدرية ولا جمع ولا آتية ونحو ذلك كما جتمع نحو الجوى والاسف وبحو المرمى والمغزل ونحو الدعى والغرف (قوله وقصر ذى المداخ) قال الشانباي ليد كرا الطم كيفية انقصر ولا ما الذى يحذف والقياس حذف الالف قبل الاخر اه باختصار قال سيم ولم يبين ما يفعل به حذف ما قبل الاخر فهل تبدل الهوزة التى هى الاخر اثناء أو ترجع الى أصلها الذى انقلب عنه وهو الالف في جزمه ولا م الكسامة في نحو كسا وجا اذا أصلهما كسا وحياءى لكن نقرأ الالف بعد الرجوع اليها في القسم الاول وتبدل اللام فى الثاني القسم الثانى فيه نذر اه (قوله يجمع عليه) أى على حوازه (قوله اذا الأصل انقص) بدليل أن الممدود لا يكون أغف الا رائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصل (قوله فهم مثل الناس الخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل الناس بضم فونه أى بضم فون بهم المثل في كل خبر والذى به مثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى في زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا الذى يحتمل الشارح فقلت اه والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشهولة هى الخمر اذا كانت باردة الطعم فله العبنى (قوله والقارح) بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين العدا شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة

والحداء النعل (وقصر ذى المدا اضطرار الجمع عليه) لانه رجوع الى الأصل اذا الأصل انقص ومنه قوله لا بد من صنعا وكسر وان طال السفر وقوله فهم مثل اساس الذى يعرفونه وأهل الوقا من حادث وقديم (قوله من منع الضراء قصره ما لقياس بوجوب مده ونحوه علا) أفعل فقول المصنف وقصر ذى المدا اضطرار الجمع عليه يعنى في الجملة ويرد مذهب الضراء وقوله وأنت لو يا كرت مشهولة وفرا كاون الفرس الاشقر وقوله والقارح العدا وكل طمرة ما ان ينال بد الطويل فذلها

(والعكس) وهو مد المقصور اضطرارا (بمختلف بفتح) فضعه جمهور البصريين مطلقا وأجازوه الكوفيون مطلقا وفصل الفراء فاجاز مداما لا يخرج منه المدالى ما ليس فى أبنيتهم فيجوز مده على بكسر الميم (٧٧) فيقول مقلا لوجود مفتاح ويمنع مد

مولى لعدم مفعال بفتح الميم وكذا يمد على بكسر اللام فيقول لهما لوجود جبال ويمنع فى على بضم اللام لانه ليس فى أبنية المجموع الا نادرا والظاهر جواز مطلقا للورد من ذلك قوله والمرء يبله بلاء السربال تعاقب الالهلال بعهد الالهلال

وقوله سبعينى الذى أغناك عنى فلاقر يدوم ولاعناه وليس هو من غائبته اذا فخرته بالغنى ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قبل لا اقتران بالفقر وقوله يالك من غمرو من شيا

ينشب فى المسعل واللاهه ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن حروف وزعم أن سيمويه استدل على جواره فى الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا ما يبر قال ابن ولاد فزيادة الالف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياه تنبيه على الكلام فى هذه المسئلة هو الكلام فى صرف مالا ينصرف للضرورة وعكسه

بكيفية تنبيه المقصور والمدود وجعهما تنبيه على اقصر عليهما لوضوح تنبيه غيرهما وجعه (آخر

وكسر الميم وتشديد الزاء أى فرس طويلة القوائم وقوله ما ان الخ ان رائدة للتوكيد والقصد ال بفتح القاف والذال المعجمة القفار الشاهد فى قصر العداء للضرورة (قوله والعكس وهو مد المقصور) لم يبين كيفية المد فدل معناه أنه زاد همزة فى الآخر فيصير ممدودا أو معناه أنه يراد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أو فى بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة اذ على الاول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة مطلقا بل قد يكون كافى فعلى وقد تكون أصلية كافى جوى ومستدعى (قوله بلاء السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فمدود أسالة لا ضرورة (قوله وليس هو) أى غناه الذى فى البيت من غائبته أى جزئيا من جزئيات مصدر غابته اذا فخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أى ولا جزئيا من جزئيات الغنى بالفتح أى مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغى تقرير العبارة ومرا اذ الشارح بذلك ردنا ويل المانع من مد المقصور ضرورة بان ما فى البيت مصدر غابته أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور (قوله لا اقترانه بالفقر) علة للبنى (قوله يالك الخ) باللمية ولك خبر يلبس المدحذوف أى لك شئ من ومن للبيان والشياشين معجنتين أو لاهما مكسورة بينهما تخفية وهو الشيص أى القمر الذى لم يشد وينشب شفع الشين المعجمة أى يتعلق والمسعل موضع السعال من الحلق واللاهه جمع لاهة كالحصى جمع حصاة ماله للضرورة واللهاة لغة مطبقة فى أقصى ستف الحلق كذا فى الفارضى مع زيادة من العين وبهذا البيت يرد على الفراء الفصل لان الشاعر مد الياه للضرورة مع كونه يخرج منه المدعى الظاهر اذ ليس فى المجموع فعال بالفتح (قوله كز يادة هذه الباء) أى فثبت الجوار بالسماع كما مر وبالقياس على الاشباع الجائر للضرورة بالاجماع قاله الشاطبى (قوله الكلام فى هذه المسئلة الخ) يعنى ان قصر الممدود للضرورة كصرف مالا ينصرف للضرورة فى الجوار بالاجماع وفى مد المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجوار مطلقا والمع مطلقا والتنصيل بين ما يخرج الى عدم الظير فجمع مالا فيجوز كما أن الاقوال الثلاثة فى منع صرف المصررف للضرورة

بكيفية تنبيه المقصور والمدود وجعهما تنبيه على جرح جعهما عطف على تنبيه وتصحىح محمول عن جمع أى كيفية تصحيح جعهما أو مصدر فى موضع الطال من جمع أى صحىح (قوله انما اقصر عليهما) أى المقصور والمدود (قوله لوضوح الخ) لم يذكر هاجعهما تنكير لانه عقد لجمع التنكير بابا فاسب ذكره فيه هم (قوله ان كان عن ثلاثة مر تقيا) لان ما راد على الثلاثة من ذوات الباء يرد الى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو يرد بالفعل فيه الى الباء نحو ألهمت واستدعيت واسطفت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة فى التنبيه بآه وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله وقبعثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اه قاموس قال هم هلا قال الشارح أم سابعنا نحو أربعاوى (قوله لطفى الالبية) بفتح الهمزة كفاى التصريح (قوله مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة شئى كالمسئلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الأفراد فاذا ثبتها قلت مدرىان على الاصل وأما مذروان الذى نحن فيه فبنى على صيغة المثنى قاله الدمامينى (قوله فى التقدير) انما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا به بغير دو الطرف متعلق بتنبيه ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفردة قدر وتدعى أيضا تنبيه صورية كفاى كلام شيخنا قال نسبة التعقيب لا بد لها من مفرد مستعمل (قوله قولهم قهقران وخوزلان) والقياس قهقران وخوزليان سم

مقصورتى اجمعهما ان كان هن ثلاثة مر تقيا بآه كان أصله أو واو اربعا كان نحو حبل ومعطى أو خامسا نحو مصطفى وحبارى أو سادسا نحو مستدعى وقبعثرى تقول حبلان ومعطيان ومصطفيان وحباريان ومستدعيان وقبعثران وشذ من الرباعى قولهم لطفى الالبية مذروان والاصل مذريان لانه تنبيه مذرى فى التقدير ومن الجماعى قولهم قهقران وخوزلان





نعم الأرجح في الأول الاعلال وفي الأخيرين التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ونص سيبويه والاختصاص وتبعهما  
الجزولي على أن التصحيح مطلقا أحسن لأن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما  
في القلة وشذ كسايا بن بقلب الهمزة بيا كما شذ ثنايان لظرف العقل قالوا عقل بعيره ثنايين والقياس ثناوين أو ثنايين لأنه تنبيه  
ثنا على وزن كساء تقدير (وغير ما ذكر) من المهموز وهو ما هو أصليه أي غير مبدلة من شيء نحو قراء ووضاء (صح) في التنبيه  
فتقول قرا آن ووضا آن والقراء الداسل والوضاء الوضي وشذ قراوان بقلب الهمزة الأصلية واوا (وما شذ) في تنبيه المقصور  
والممدود ما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (على نقل قصر) فلا يقاس (٧٩) عليه في تنبيهه كجمله مشذ من المقصور وثلاثة أشياء

• الأول قولهم مذروا  
والقياس مذريان كما تقدم  
وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل  
الامتنى فلما لزمته التنبيه  
صارت الواو كانهما من حشو  
الكلمة ومثله في الممدود  
ثنايان قال في التسهيل  
وصحوا مذروين وثنايين  
بصح شقاوة وسقاية للروم  
علمى استنمية والتأنيث يعنى  
أنه لم يطق مذكروين وثنايين  
الامتنى ولم يطق شقاوة  
وسقاية التأنيث  
فلا يثبت الكسامة على  
ذات قويت الواو والياء  
أكونها حشوا بعدا عن  
انطراف فلم يعلا لكن حكى  
أبو عبيد عن أبي عمر ومذرى  
مفردا وحكى عن أبي عبيدة  
مذرى ومذريان على  
القياس • الثاني خورلان  
وقهقران وقاس عليه  
الكوفيون • الثالث  
رضسان وقاس عليه  
الكسائي فأجاز تنبيه رضى  
وعلا من ذوات الواو  
المكسور الأول والمضموم

الكلام عليه آخر باب التأنيث (قوله نعم الأرجح في الأول الاعلال) تشبه الهمزة بهمزة جحرا من  
جهة أن كلامها بدل من حرف رائد تصريح (قوله وفي الأخيرين التصحيح) لأن الهمزة فيهما أقرب  
إلى الأصلية لكونها بدلا من اسم (قوله مطلقا) أي في الثلاثة (قوله الأوس سيبويه الخ) أي لكن  
سيبويه الخ ودفع هذا توهم استواء الثلاثة في قلب القلب (قوله ثنايان) بكسر التاء المثلثة (قوله  
تقدير) إنما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنايين مفرد وتقدير الجمع مقدر أحال من ثناء أو على نزع الخافض  
معمول للتنبيه كما هو (قوله وغير ما ذكر الخ) وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية  
أو مبدلة من أصل أو من باء الإلحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وإن أفاد كلام أن الساكن  
خلافه (قوله نحو قراء) يضم القاف ووضاء يضم الواو وكلاهما يجوزون رمان (قوله ناسل) أي المتعبد  
وقوله الوضي أي الحسن الوجه (قوله بما تقدم التنبيه عليه في مواضعه) وسبجه له في قوله تنبيه  
جمله ما شذ الخ (قوله وعلة تصحيحه) أي عدم تغييره عما نطقوا إلى ما هو القياس والأفلا تصحيح فيه  
فليست هذه العلة حلة لقطعهم بخلاف القياس لاهل الأصل علة كما لا يخفى على المتيقظ وظهر الحرف في  
عقله أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والانتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتمروا  
الواو تنبيهها بما لنفسه على الفرق بين تنبيه ماله مفرد تحقيقا وماله مفرد تقدير افتدبر (قوله وهو مثله)  
أي في مخالفة القياس وعدم استعمال مفردة (قوله تصحيح شقاوة) بفتح الشين المجهية وسقاية بكسر  
السين المهملة أي والقياس لولا التأنيث لبدل الواو والياء همزة ولذلك إذا حذفوا التأنيث قالوا شقاء  
وسقاة (قوله أبو عبيد) هذا بلان بخلاف الآتي فإنه بالتاء هما ثنائان كما يحيط إشاره (قوله من ذوات  
الواو) حال من رضا وعلا (قوله المكسور الأول) لا يصح أن يكون بالاضافة على أنه نعت حقيقي  
لذوات الواو ولوجوب مطابقة النعت الحقيقي لمنعونه تذكيرا أو بأشوا لأن يكون برفع الأول نائب  
فاعل المكسور والرابط محذوف أي الأول منها على أنه نعت سببي لأنه يمنع منه قوله والمضموم  
بالاضافة إلى الضمير فتعين أن يكون نعتا للواو بتقديره ضاف أي المكسور أول كلته فلم يأتى كلام  
البعض فتعطن (قوله في جمع) أي في حال إرادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أي طريقه في أنه  
أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة كريا (قوله لا لتقاء الساكنين)  
أي الألف المقصورة وواو الجمع أو يائه (قوله والفتح أبني) وأغلبه بقوا الكسرى في المنقوص مشعرا  
لثقله اه سم أي لثقله قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبني شاطبي (قوله  
وأنتم الاعلون الخ) والأصل الاعلون والمصطفون قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم  
حذفت لا لتقاء الساكنين وقول شيخنا الأصل الاعليون والمصطفين سمو (قوله زائدة) كحلى

بالياء والذي شذ من الممدودة خمسة أشياء • الأول جحرا ن بالتصحيح حكى النحاس أن الكوفيين أجازه • والثاني جريان بالياء  
وحكى بعضهم أنه لغة قنطرة • والثالث نحو قاصعان بحذف الهمزة والألف وقاس عليه الكوفيون • والرابع كسايا بن بقلب الهمزة  
الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة قنطرة • والخامس قراوان بقلب الأصلية واوا في كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع (واحدف من  
المقصود في جمع على • حد المثنى ما به تسكلا) يعني إذا جمعت المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت  
ما تسكلا به وهو الألف لا لتقاء الساكنين (أبني مشعرا بما حذفت) وهو الألف نحو وأنتم  
الاعلون وأنهم عندنا نال من المصطفين في تنبيهات الأول أنهم أطلقوا أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا  
مذهب البصر بين وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا

ونقله المصنف عنهم في ذي الالف الزائدة نحو حبل مسمى به قال في شرح التسهيل فان كان اجمعيا فهو عيسى اجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها (الثاني انما (٨٠) لم يذكر حكم الممدود اذا جتمع هذا الجمع احواله على ما علم في التثنية فان الحكم فيها

فيه على السواء فتقول في وضاء وضائن بالتصحيح وفي جراء على المذكر جرا وون بالواو ويجوز الوجهان في فحوصا وكساء على مذكره الثالث كان ينبغي ان ينسب على رياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فتخرج اناقشون ورأيت القاضي (واوجهه) أي المقصور (بشأ وألف) فالألف اقلب قلبها في التثنية الألف فقول به لاقلب مقدا وقلبها نصب على المصدرية يعني أن المقصور اذا جتمع بالالف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها اذا تثنى فتقول حبلات ومصطفيات ومستديعات وفتيات وميتات في جمع متى مسمى بها اثني بالياء ونقول في جمع عصا وألأ وادام مسمى من اثنا عشر صوتا وألوات واذوات بالواو لما عرفت في المثني في تثنية حكم الممدود والمنقوص اذا جعلا هذا الجمع حكمهما اذا تبا أيضا فلم يكرهما احواله على ذلك وانما ذكر المقصور وان كان كذلك لا اختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت (وتاء ذي التا

مسمى به وقوله غير زائدة كما مضى في ذي الالف الزائدة وغيره (قوله ونقله المصنف عنهم الخ) الظاهر في قوله ونقله يرجع الى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء في ذي الالف الزائدة لا بقيد كونه جائزا للمأفأة عبد القادر المكي من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده في شرح التسهيل الذي نقله عنه الشارح لكن الوجوب في غير الاعجمي لان غير هو الذي يعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجوار (قوله في ذي الالف الزائدة) أي بخلاف الاسلية فيجب بقاء الفتح قبلها وعدم لان الاعشاء بالاصلي أشد من الاعاء بالرائد (قوله نحو حبل مسمى به) أي مذكر كما غير المسمى به مذكره بالالف والتاء لا بالواو والياء والواو (قوله فان كان) أي المقصور (قوله فان الحكم فيها) أي في التثنية والجمع فيه أي في الممدود والفتوح الثاني حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بأن في عبارته تعاقب حرفي جر فتجوز اللفظ والمعنى بمال واحد (قوله ويجوز الوجهان) أي التصحيح الذي هو الهاء والواو (قوله كان ينبغي الخ) وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض في هذا الباب لعلم المقصور والممدود (قوله وكسرها) عطف على الضمير المستتر في تحذف لوجود الفصل بقوله في هذا الخ وهو بالنصب مفعول معه والاصافة في كسرها لادنى ملاسة لان الكسرة لما قبلها الاها وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو لم يجمع وأل الكسرة مع يائه غير الكسرة الساكنة وهو سكت دعاء اليه توافق الكسرة مع الياء والضم مع الواو واجبة لا بوعك أن يكون قول الشارح وكسرها أي مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أي يبقى على كسره (قوله وار جعته بشأ وألف الخ) تقدم منافي باب المعرب والمبني لتكلم على ما يجمع بالالف والتاء قياسا وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هاء أو في باب المعرب والمبني (قوله أي المقصور) ينبع فيه المكسود والشاطي قال خالد ولورجعه الى الاسم المختتم بالالف مطلقا لثبوت المقصور الممدود وطابق قوله في الترجمة وجعها انصحا (قوله فتقول حبلات الخ) أي في جمع حبل مصطفاة ومستديعة وفتاة ومتى (وما لا يشبهت متى وأنت خير بأن اكلام في المقصور ومصطفاة ومستديعة وفناة ليست منه لانه كما مر ما حرف اعراه ألف لازمة وحرف اعراب ما ذكر التاء لا الالف فالتثنية بمصطفيات ومستديعات وفتيات خروجه عن الموسوع لا أن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو بحسب الاسل أي بحسب التذكير قبل لحوق التاء فتدبر (قوله مسمى بها) أي بتي (قوله بالياء) متعلق بتقول (قوله أيضا) أي كما أن حكم المقصور اذا جتمع هذا الجمع حكمه اذا تثنى (قوله فلم يكرهما) أي لم يذكر حكم جمعهما احواله على ذلك أي على حكمهما اذا تبا (قوله أي مسمى به) أي لم يذكر حكمه فاحل الحكم جمعه على حكم تثنيته احواله على غير مذكور الا أن يقال انه لظهوره في حكم المذكور فتدبر (قوله وان كان كذلك) أي حكمه اذا جتمع حكمه اذا تثنى (قوله لا اختلاف حكمه الخ) لك أن تقول المنقوص كذلك لا يمحذف آخره في جمع المذكور يبقى في جمع المؤنث كافي التثنية فتأمل سم (قوله وتاء ذي التا) ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كافي في وعدة لكن تارة يرد المعوص عنه في الجمع كافي أحوات وسنوات وهنات وكنات وكنات وهنات وعدات وذوات (قوله أي ما آخره تاء من المفعول وغيره) فيه أنه لا شيء من المقصور آخره تاء أو ما توههم كون نحو فتاة مقصورا فباطل لما تقدم أن المنصور ما حرف اعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كارة لهما ألف أو لا لكان أحسن (قوله لتلا يجمع بين علامتي تأنيث) يدل على أن التاء في جمع

الزمن تخبه) تاء مفعول بالزمن وتثنية مفعول ثان أي ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاءه عند جمعه هذا الجمع المؤنث لا يجمع بين علامتي تأنيث وبما علم الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها فتقول في مسألة مسلمات واذا كان قبلها ألف قلبت على حذفها في التثنية فتقول في فتاة فتبات وفي فتاة فتبات وفي فتاة فتبات واذا كان قبلها همزة نفي ألفا زائدة صحت ان

كانت أصلية نحو قراءه وقرأت وقرأ فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من أصل نحو نباءه فيقال نباءت ونباءات كما في التثنية (والسالم العين الثلاثي اسماء نل • اتباع عين فاء بما شكل • ان ساكن العين مؤنثا بدا) يعني أن ما جمع بالالف والياء وحاز هذه الشروط المذكورة تنبئ عنه فاءه في الحركة مطلقا والشروط المذكورة خمسة • الأول أن يكون سالم العين واحترزه عن شيتين أحدهما المشدد نحو حنة وحنة وحنة فليس فيه الا التسين والآخر ما عينه حرف علة وهو ضريان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو تارة ودلة ودية فهذا يبق على حاله وضرب قبل حرف العلة (٨١) فيه فتحة نحو جوزه ويضه وهذا

فيه لعنان لغة هذيل فيه الاتباع وافضة غيرهم الاسكان وسأني ذكره • الثاني أن يكون ثلاثيا واحترزه من الرباعي نحو جعفر وخرق وفستق أعلاما لاثان فانه يبق على حاله • الثالث أن يكون اسما واحترزه من الصفة نحو خضمة وجلفه وحلوة فليس فيه الا التسين • الرابع أن يكون ساكن العين واحترزه من متحركها نحو شجرة ونبقة وسهرة فانه لا يغير بهم يجوز الاسكان في نحو نقات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لأن ذلك حكم تجدد حالة الجمع • الخامس أن يكون مؤنثا واحترزه من المذكور نحو بكر فانه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه ناء التأنيث كما أشار الى ذلك بقوله (مختصا بالياء أو مجردا) فمثال المستكمل للشروط المذكورة محتصا بالياء جفنة وسدرة

المؤنث علامة تأنيث سم (قوله نحو نباءه) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألفا زائدة فهمة بدل من واو قال الجوهرى النبوه والنبوة ما ارتفع من الأرض وأما ضبط عبد القادر المكي لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدها هـ مرة فتاء تأنيث وهى الصوت الخفي فلا يوافق قول الشارح وإذا كان قبلها همزة تلى الفارقة مع أنها تضبطه لا يجوز بهابدال الهمزة واو كما قاله الاسقاطى (قوله ونباءات) أى رد الهمزة الى أصلها وهو الواو ويقال في نحو نباءه بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءت ونباءات برد الهمزة الى أصلها وهو الباء لانه من نبى يبنى كفى التصريح (قوله والسالم العين) أى من الاعلال والتضعيف والثلاثى نعت للسالم واسما حال واتباع مفعول ثان لابل ومفعوله الاول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاءه مفعوله الثانى والياء فى عما عني فى والمعنى أعط الاسم الثلاثى السالم العين اتباعا لى فيه لفاته فى الحركة التى شككت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأولها بالهرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هى له لامن اللبس وفى كلامه حذف العائد المحرور مع عدم مماثلة جاره جار الموصول معنى ومثلهما هو نادركما سلف فى باب الموصول (قوله مؤنثا) قيل لاحاسة اليه اذ الكلام فى المؤنث لانه المقسم وهو مبني على ربط قوله والسالم العين الخ بقوله وتاء ذى التاء من تنبيهه فيكون المعنى والسالم العين من ذى التاء وهذا امر لا دليل عليه بل ينمعه قوله محتصا بالياء أو مجردا فلهذا قال مؤنثا فتدبر (قوله تنبئ عنه عينه فاه) أى جوارا فى مكسور الفاء ومضمعه ومها ووجوبها فى مفتوحها كما يؤخذ مما يأتي فأنال فى كلام المصنف مستعمل فى الوجوب والجواز معا (قوله مطلقا) أى فتحة أو ضمة أو كسرة (قوله خمسة) بل ستة باعتبار تصهى سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مصغفا (قوله نحو حنة الخ) الجنة بالنفع البستان والكسر الجحون والجن والضم الوقاية (قوله فليس فيه الا التسين) لان تحريك العين يستلزم انقل لمؤدى الى الثقل (قوله وجلفه) بكسر الجيم وفتحة جلف وهو الرجل الجاني (قوله فليس فيه الا التسين) لان الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحول الضمير اه فاضى ومحل التسين فى جمع الصفة مالم تحرك عينها والاحركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فى اياتى عن جلبات أفاده سم (قوله فاه لا يعير) بل بقى عينه على حركتها الثابتة لها فى الافراد وانما جار الاسكان فى نحو سمرات ونقات لجواز ذلك فى المفرد تخفيفا من ثقل الضمة والكسرة لأن ذلك حكم تجدد فى حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت فى بعض نسخ الشارح بعد قوله فاه لا يعير ما نصه يعم يجوز الاسكان فى نحو نقات وسمرات كما كان جائزا فى المفرد لان ذلك حكم تجدد حالة الجمع (قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الاضافة (قوله ورده السير فى الخ) هذا رد ثا للزعم المذكور وجه الرد أنه لو كان غرفات بضم العين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصليا فى مفردة لا للتخفيف لما قبل ثلاث غرفات لان لفظ ثلاث ظاهرى الاتحاد الثلاثة وأقل

(١١ - صبان رابع) وغرفة ومثاله محردا ممداد وعدو وجل فقول فى جمعها الجمع المذكور جفنت وسدرات وغرفات ودعات وهندات وجملات (وسكن التالى غير الفتح أو خفقه بالفتح فكلا قدروا) أى يجوز فى عين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح فى نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة وجل من مضمونها ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح تنبيهان الاول أشار بقوله فكلا قدروا الى أن هذا اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح فى نحو غرفات أغما هو على انه جمع حرف وردى ان العدول الى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع وروى السيرافى بقولهم ثلاث غرفات بالفتح • الثانى أفهم كلامه أن يجوز دلو حنة

لا يجوز تسكينه مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كطييات وشبه الصفة نحو أهل وأهلات فيجوز فيه التسكين اختيارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لا موه واو واتباع الضمة فيما لا موه ياء كما في (نحو ذروه وزية) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمه قبل الياء ولا خلاف في ذلك (وشذ كسر حروء) فيما حكاه نون من قولهم حرواء بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لانه من الكسرة قبل الواو (في تنبيهات الاول ٨٣) قد ظهر أن لاداع الكسرة والضمه شرطا آخر غير الشرط السابقة الثاني فهم

من كلامه جوار الاسكان والفتح في نحو ذروه وزية اذ لم يتعرض لمع سير الاتباع وانه صرح شرح التكايفه ان الشذوذ منه أيضا جواراهات اثلاث في نحو خطوة وطية ومنع بعض المصريين الاتباع في نحو طية لان فيه توالي كسرتين قبل الياء وعليه من في التسهيل ومنع السراء اتباع الكسرة مطا فاما لم يمنع والعجيب الجوار مطلقا فان ان عصفور كما لم يخفض لولا اجتماع صمتين والواو كذلك لم يخفض لولا اجتماع كسرتين واءياء (ونادروا ذوا صراطا سريما قدمته أولا اس انتهى) أي ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو ما نادروا ما ضرورة واما لغة قوم من العرب من المادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب ولا حقه في قولهم حلبات وربعات في جمع طيبة وربعة لان من العرب من

ما صدق عليه جمع الجميع سعة احاد أو اده سم (قوله لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعا للقاء ورواين الصفة والدم وانما كانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائهما الموصوف ومشاهاها انحل وشذ كسر كسر دما ب (قوله مطا) أي معتل اللام أولا شبه الصفة ألا (قوله شبه الصفة) أو في الحرة على الموصوف كما يفيد قول الفارسي وسكن العين أيضا في شبه الصفة نحو امرأة كلبه ونساء كلبات ذكره في التسهيل (قوله اتباع نحو ذروه وزية) أي اتباع جمع نحو الخ أي الاتباع فيه (قوله كافي نحو) أي كالاتباع في جميع نحو ذروه بكسر الراء المجع ودها كافي القاموس وهي أعلى اشئ وزية بضم الراء وسكون الموحدة وفتح التنخية وهي حفرة الاسد (قوله حروء) هي بكسر الجيم لا غير أو ما قول التصريح وشذ حرواء بكسر الراء اتباعا للجيم على إحدى اللغات وعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لان لكسر الجيم فقول الاسقاطي بكسر الجيم على إحدى اللغات شئ عن عدم فهم عبارة التصريح والجروء الاشئ من ولد الكلب والسبع والصغيرة من اقتضاه قوله شرطا الخ وهو أن لا تسكون اللام وروا في اتباع الكسرة ولا ياء في اتباع الصفة سم (قوله والفتح) أي تميمه فالواو لا يصر كون الياء والواو متحركة مفتوحا ما قبلها في هذه الامثلة لا لاتباع الساكنة التي بعدها كما تفت الاعلال كما سيأتي في محله (قوله في نحو خطوة وطية) أي من كل اسم لا موه وربعة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسرة مطلقا) أي قبل الياء أو قبل غيرها (قوله ساوار مطا) أي فيما سجع وما لا يسمع قبل الياء أو غيرهما ما سوى الواو (قوله لم يخفضوا) محال هو له ساكنة وفاء مكسورة لا لم يبالوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهي التي جاوزت ثلاثين سنة تصريح (قوله في جمع الجاه) اللام مثله وبهم ساكنة وباء موحدة قال في القاموس للجه مثله الاول والضمه محركة والضمه بكسر الجيم واللام كعبية الشاة قل لنها والغريبة ضد وحاس بالمعنى والجمع باب طيات وقد ثبت ككسرهم ولبت تلجدا اه (قوله وربه) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير (قوله غير اب بكسر العين) أي الموهلة وفتح الياء أي والقياس تسكين الياء لان مفردة معتل العين مكسورة الفاء وليس في عينه الا تسكين وفيه شذوذ خرو وهو الجمع بالالف والفاء لان مفردة ليس مما يجمع مع ما قبلها (قوله الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب (قوله جمع غير وهو الخار) وعلى هذا أيضا الفتح بادر لان اتباع العين للقاء انما هو في المؤثر والعبر عنى الحمار مذكر (قوله جمع غير الذي في السكتف أو القسدم) أي العظم الثاني الشاخص في وسطهما اه دما سم وعلى هذا ليس فتح الياء من المادر بل من المنتهى لقوم لانه حينئذ كيبه وجورة (قوله ومن اضروء) أي الحسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير ففتح الجمع والتأنيث أول ثقلها (قوله وحلت زفرات الضعى الخ) الزفرات جمع زفرة وهي خروج النفس بأنفس تدمر مخ (قوله أخويضات الخ) غمامه رفيق يجمع المسكين بسو حه أخو بمعنى صاحب أي هو صاحب أي كصاحب ييضات مدح جيله بما ذكره من وصفه لذكر الزعام المسمى باظليم أي جلي في سرعة سيره كالظلم الذي له ييضات يسير لالونه ارا يصل اليها وبما

يقول الجبة وربعة واستثنى يجمع المفتوح من جمع الساكن ومن النادر أيضا قول جميع العرب غيرات بكسر العين تقرر وفتح الياء جمع عبروه أي الابل التي تحمل الميرة والعبر مؤنثة وذهب المبرد والزجاج الى أنه غيرات بفتح العين قال المبرد جمع عبروه الحمار وقال الزجاج جمع غير الذي في السكتف أو القسدم وهو مؤنث ومنه أيضا حرواء كما تقدم ومن الضرورة قوله وحلت زفرات الضعى فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان وقول الرازيه فتسريح النفس من زفراتها وقياسه الفخ ومن انتهى الى قوم من العرب الاتباع في نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم أخويضات رافع منأوب

وبلغتهم قرى ثلاث هورات لكم ومن المسمى الى قوم ايضا فخطيبات واهلات باسكان العين كما تقدم (خاتمة) يتم في التنبيه والجمع بالالف والتاء من المحدث واللام ما يتم في الاضافة وذلك نحو فاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الاءاء الستة تقول فاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحوان وهنوا كما تقول هذا فاضيك وشجيتك وأبوك (٨٣) وأخوك وحوك وهنوك وشذآبان وأخان وما لا يتم في الاضافة لا يتم في التنبيه

وذلك نحو اسم وابن ويد ودم وحروغد وفم فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفيه كما تقول اسمك وابنك وبك ودمك وحرك وغدك وفيه وشذوان وفيان وأما قوله • يديان يضاوان عندم • وقوله • جري الدميان بالخبر اليقين • فضرورة

#### جمع التكسير

جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تعبير بصيغة واحدة لفظا أو تقديرا وقسم المصنف التفسير الظاهر الى ستة أقسام لانهما زيادة كصنو وصنوان أو نقص كخمة وقحم أو تبديل شكل كأسد وأسد أو زيادة وتبديل شكل كرجل ورجل أو بنقص وتبديل شكل كفضيب وقضب أو بين كعلام وعلمان وأما قلت بصورة تعبير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد والتغير المقدر في نحو فلانة ودلاص وهجان وشعال

تقرر ولم رد تغليب من قال ان البيت في وصف الظالم ورائع من راح اذا ذهب وسار بالليل ومناؤب من ناؤب اذا جاء أول الليل ورفق بجمع المسكين اي عالم يتعريكمهما في السير وسبوح أي حسن الجري اه ركر بابعض اختصار ورفق من الرفق (قوله وبلغتهم قرى) اي شاذ كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء) كسنة وسنوات وكان الانسب ذكر مثال له (قوله من المحدث واللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتعريف (قوله يديان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على انقولين في أصل يد وهو يدي هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محملم بصم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح فواغ الرحشري للعدوي المصباح حمله بان تشديد نسبة الى الحلم وبانهم الفاعل سمي الرجل اه وفي الصحاح انه اسم لهرا يضارفي القاء وس حله تخليما وحلا ما ككدا باجعله حليما وأمره بالحلم

#### جمع التكسير

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبه الشيخ اذ يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون ما عاقلان أخرجه بغيره لا آخر راد له لا يصيغته ورد صنوا في صنوا لا يقال ذلك التغير في تبه الانفصال لانه اعراب الكلمة بخلاف صنوا فليتم امل اه وقوله ذلك التغير أي الذي في جمع المذكر السالم وقوله في تبه الانفصال أي فكأنه لم يلحق بجمع المذكر السالم تعبير أصلا وقوله لانه اعراب الكلمة أي لاجل اعرابها أي واعرابها عارض عليها لا معها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جميع المؤنث السالم اه وأنا أقول الباء في قوله بصورة باء الالة كما يفيد كلام الشارح بعد حيث لا يراد الجمعا لان التغير فيها لا يدخل في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزما التغير لا يقال بوجه من صنوا لان الدال لقيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لانا نقول دلالة على الجمعية بالصيغة التي معها تلك الزيادة (قوله الى ستة أقسام) بقى سابع وهو التغير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكر لعدم وجوده فتدبر (قوله كصنو وصنوان) اذا خرج بمثلان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاشان صنوان بكسر النون غير منقون والجمع صنوا بصريك النون بحسب العامل منونة (قوله أو بين كعلام وعلمان) فان علما نازيد في آخره ألف ونون ونقص منه الالف التي بين اللام والميم في غلام وتبديل شكله بكسر فائه واسكان عينه (قوله غير الحركات التي في المفرد) أي وانما يكون التغير حقيقة اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت فانه شيخنا وتبعه البعض دفعا قولهم لك أن تقول هذه المغيرة لا تقع تعبير بصيغة الواحد حقيقة بل تحققه فاعل الأوجه أن يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد اه وفي الدفع نظرقأمل (قوله ودلاص) بدل وصاد مهملة من اي ابراق يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الابل (قوله للعقصة) أي الطبيعية (قوله صفنان) يعني مهلة فناء وفوقية وسكنى اس سيدة نافعة كازونوق كراي مكتنة اللام ورادين هشام امام تقول هذا امام وهؤلاء امام وهذا امام فسكرن الانقاط سبعة (قوله كقفل) أي في أن حركته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكذا باقيا) فانها في حالة الافراد تنطبق لحام وفي حالة الجمع نظير كرام (قوله ودعاه) أي سبويه الى ذلك أي كونها جوع تكسير ولم تكن مما

للصلة قبل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر في شرح الكافية من ذلك صفنان وهو اقرب الى الخافي فهد الانقاط الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والمجوع وهذا سبويه انها جوع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع فذلك اذا كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كسكن وسفنان اذا كان جمعا كعلمان وكذا باقيا ودعاه الى ذلك أنهم مشو هافقا لولا كان ودلاص فلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا به وجنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب

وهذان جنب هو لاه جنب فالفرق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعلمها وعلى هذا مشى المصنف  
في شرح الكافية وخالفه في التسهيل (٨٤) فقال والاصح كونه بمعنى باب فلتا اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (تنبيه)

لا يرد على التعريف  
المذكور نحو جفحات  
ومصطفين فان التغيير  
فيهما لا يدخل في الدلالة  
على الجمعية وان تقدير  
عدمه لا يدخل بالجمعية  
واعلم ان جمع التكسير  
على نوعين جمع قلة وجمع  
كثرة فدخل جمع القلة  
بطريق الحقيقة لا ثنية الى  
عشرة ومدخلول جمع  
الكثرة بطريق الحقيقة  
ما فوق العشرة الى الملاية  
له ويستعمل كل منهما  
موضع الآخر مجازا كما  
سبق في الاول اربعة  
أربعة وللثاني ثلاثة  
وعشرون ساء وقد بدأ  
بالاول فقال (أفعلة  
أفعل ثم فعله ثم ثمت أفعال  
جوع قلة) أي كاسلحة  
وأفلس وقبسة وأفراس  
وتنبيهات في الاول ذهب  
الفرق الى أن من جوع  
القلة فعل نحو ظلم وفعل  
نحو نعم وقلة نحو قرعة  
وذهب بعضهم الى أن منها  
فعله نحو قرعة نقله ابن  
الدهان وذهب أبو زيد  
الاصمعي الى أن منها  
أفعلا نحو أسدقاء نقله  
عنه أبو بكر بن التبريزي  
والصحيح أن هذه كلها من  
جوع الكثرة . الثاني  
ذهب ابن السراج الى أن  
قلة اسم جمع لاجع

اشترك فيه الواحد وغيره بـ (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أي كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ  
حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا ينفك وبين الجمع دما ميمى (قوله فان التغيير فيهما) أي بصرف  
ثاني الاول وحذف ألف الثاني (قوله فان تقدير عدمه لا يدخل بالجمعية) لأننا لو قلنا جفحات يسكون  
الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضا قال شيخنا المكي كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ  
حاله ما يقتضي أن مثل جفحات وحديثات جمع تكسير فليراجع (قوله فدخل جمع القلة الخ) قد فرق  
السعد السماري بين جمعي القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من  
الثلاثة الى ما لا يتناهى والفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ في ما ذكره الشارح  
قبل على ما فرق به السعد فكانت اسيان من جاسا بفسلة عن الكثرة لا العكس اهـ زكريا قال اس  
قاسم ومن أطب في أن كلام الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوه وفي رد ما يحالف ذلك  
الشمس الاصمعي في شرح المصنوع وعلى ما ذكره السعد والاصمعي يدفع ما ورد على قول  
الفهاء في أن يرد راءهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثره وأقله أحد عشر فكيف يقبل  
التفسير بالمخارج مع امكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الغاية كما يعلم مما بعده (قوله مجازا) أي  
ن كالمفرد الجمعان أما المالكى له الاجمع قلة أو جمع كثره ولا تجوز لا به حيث قدم قيل المشترك  
كما سأتى في قول المصنف وبعض دى كثره وصعابى وكما صرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا  
أيضا يدفع الإيراد المتقدم على الفقهاء في الإقرار بدراهم نعم يبنى الإيراد في الإقرار بجمع كثره  
لمع رده جمع قلة أيضا كالتياب والسيوف يدفع عما عر عن السعد والاصمعي (قوله أفعلة) فون  
لضرورة لانه غير منصرف للعلبة على الوزن والتأنيث اهـ خلدوا فعل أيضا غير منصرف للعلبة  
ووزن الفعل قال في التصريح وانما احتصت هذه الاوزان الاربعة باقعة لاهما تصعر على لفظها ونحو  
أ كلب وأجبال وأحجرة وصيغة تخلاف غيرها من الجموع ونصف الجمع يدل على الانطباع اهـ  
وعلى الرضى نقله استعماها في غير الثلاثة وابتارها فيه على سائر الجموع ان وجدت (قوله ثم  
فعله) ثم عني الواو وقوله ثمت أفعال ثمت لغة في ثم (قوله جوع قلة) اعتراض بان جوع من أبنية جمع  
الكثرة وهو هار وقع على أربعة ألسا ط كان المناسب للتعبير بـاء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين  
الاول أن مفرد جوع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاسمع مال جوع في القلة حقيقة . الثاني أن القليل  
من هذه الالسا ط وأما مورياتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله انه لم يطرده) أي  
في رتبة مفرد مخصوص كقصة أخوانه بل هو مقصود على السماع (قوله يشارك هذه الابنية الخ)  
فيكون استعماها في القلة حقيقة وفي الكثرة مجازا واواستظهر الرضى بـاء الابن خروف أن جمعي  
التصحيح لمطلق الجمع من سير نظرا الى قلة أو كثره فيصلحان له اولي هما اسوة وأما قول البعض الظاهر  
ما أشار اليه الشارح لا اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى هاسد لان ما ذكره  
في الاشتراك اللفظي والاشتراك هاد معوى فليدنا بالانصاف (قوله أو أضيف الى ما يدل على  
الكثرة) أي ما يدل الاضافة اليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لان الاسامه الى المعرفة تم  
ما لم توجد قريسة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله انصرف بذلك الى الكثرة) استشكله أبو  
حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة الى عشرة فاذا اقترن بأداة الاستغراق بقى أن  
يكون الاستغراق فيما وضع له لجمع أقله بعد احتماله لما دون العشرة يصير بأداة الاستغراق متعينا  
للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال  
دلالة على الكثرة حيث تدل بالواو والاضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم اهـ وهو ساقط

تكسير وشبهته انه لم يطرده الثالث يشارك هذه الابنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح . الرابع اذا قرن جمع القلة بال لان  
التي للاستغراق أو أضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة ونحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامر بن قول صاحب



لنا الجفائت الغري لمن في الضمى، وأسما فنانا بطرن من مجلدة دما (وبعض ذى بكثرة وضعا في) أي بعض هذه الابدية يأتي في كلام العرب للكثرة (كأرجل) في جمع رجل فاهم لم يحجموه على مثال كثرة ونظيره عنق واعناق وفؤاد وأمدة (والعكس) من هذا هو الاستثناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصفي) جمع صفاة وهي الصخرة المساء وكرجل ورجال وقلب وقلوب وصرد وصردان (تنبيهان) الأول كما يعني أحدهما عن الآخر وسعا كذلك يعني عنه أيضا استعمالا لثريته مجازا نحو ثلاثة قروء الثاني ليس الضمى مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة كفي الجوهرى وغيره صفاء وأسفاة، واعلم أن اصطلاح النحويين في الجوع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا أو عكس (١٥) المصنف واسطخ على أن يذكرا الجمع فيقول هذا الورن يطردي كذا

وكذا لكل وجه وقد شرع في ذلك على طريقتيه المذكورة فقال (فعل) اسما صغ عينا أفعال • وللرباعي اسما اصطلاحيا يعني أن أفعلا أحد جوع أنفة يطردي نوعين من المفردات الأول ما كان على فعل شرطين أن يكون اسما وان يكون صحيح العين فمثل نحو فأس وكف ودلو وطبي ووجه فتقول في هذه أفلس وأكف وأدل وأطب وأوجه واحترق بقوله اسما من الصفة نحو صم فلا يجمع على أفعال وأما عيد وأعيد فلعلمية الاسمية وتقول صغ عينا مع فعل العين نحو باب وبنت وثوب فلا يجمع على أقول وشديسا قوله أعين وقديسا وسما قوله لكل دهر قد لبست أو باو قوله كأنهم أسيف يض عابسة • والثاني ما كان رباعيا باربعة شروط أن يكون اسما وأن

لا معنى كون الدلالة نال أو الاضافة توقفا على وجود أحدهما انكون الواضع شرط في دلالة جمع القلة على الكثرة وجود أحدهما أو معناه أن وجود أحدهما علامة لما على كون هذا الجمع للكثرة لأن الواضع وضعه مع أحدهما للكثرة وكل من المعينين لا ينافي كون الدلالة ونسبة كاهو واضح (قوله الجفائت) جمع جففة بفتح الجيم وهي الصخرة والعرض العين المجمة جمع غراء وهي البصاء عصبى (قوله وبعض ذى) أي بعض موزونات ذى (قوله ما وسعا) أخذ من التقييد به في المقابل ولولم يقيد به بل هم أن قال وسعا أو استعما لا لم يرد على المصنف ماد كره الشارح في اثني الثاني (قوله كالصفي) أصله صموى اجتمعت الوار والياء وسبق أحدهما بالسكون فقلت الواو يا، وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة ر كيا (قوله لثريته) وهي اضافة الثلاثة اليه في الآية دما مبنى (قوله وأسفاة) همزة آخره على وزن أفعال وما يوحى في بعض النسخ من هاء آخره فتعريف كالأجنح (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم والأصل ذلك المصنف طريقه جماعة منهم كما أفاده السيوطي (قوله وعكس المصنف) واسطخ على أن يذكرا الجمع أي أولا ولورتبة فقط كما في قوله لفعل اسما الخ لكن ماد كره الشارح عن المصنف أغلبي لأنه قد يذكرا المفرد أولا لعلما ورتبة كما في قوله فعل وفعله فعال هما (قوله ولكل وجه) وجه الأول أن المفرد سابق على الجمع في الوجود ووجه الثاني أن الجمع هو المقصود بالذات لأن الكلام فيه (قوله يعني أن أفعلا) كان عليه منع صرف أفعال للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مر فاعرفه (قوله فتقول في هذه) أي في جمع هذه (قوله وأكف) أصله أكف فثبات سمة الفاء الأولى وأدغمت (قوله وأدل وأطب) أصلهما أدلو وأطبي فثبات ضمة اللام والياء وكسرة الواو يا، وحذفت الياء الأصلية وأطى والمقلبة في أدلو على حد الحذف في قاض وعار وقالوا في أمة بفتح المهملة والميم أم حمرة فألف فم مكسورة منونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لأن الهاء في تقدير الانفصال فاد جمع على أفعال كان أصله أموة ساكنة بعد مفتوحة وبأبدلت الثانية مدا كما في أثر ثم فعل به ما فعل بأدل وارضى لمصفا (قوله فقلة الاسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه إشارة إلى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع سم (قوله وشدي قياسا) أي لا استعمالا للكثرة استعمالا لومنه في القرآن وأعنيهم تفيض من الدمع وتدل العين (قوله كالعناق) بفتح العين المهملة وهي أنثى المعز (قوله وعقاب) بضم العين المهملة (قوله فيهما) أي في جمعها (قوله طحال) بكسر الطاء (قوله وعناد) بضم المهملة تفوقه آخره دال مهملة كهاب العدة بضم العين كافي القاموس (قوله وأنوب) بضم المهملة وهو من انصبوبة والريح كعجم ما أم دما مبنى وتطو في التمثيل به بأنه خامس والكلام في الرباعي (قوله ونحوها) كشهاب وأشهب (قوله

يكون قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله (ان كان) أي الاسم الرباعي (كالعناق والذراع في مدوناً يث وعدا الحرف) فمثل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب وعين فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب • وأجن فان كان الرباعي صفة نحو تنجاع أو بلا مدة نحو خنصر أو مذكرا نحو حمار أو بعلامة التأنيث نحو صابئة لم يجمع على أفعال ونادر من المذكور طحال وأطبل وغراب وأغرب وعناد وعند وجنب وأجن وأنوب وأيب ونحوها • تنبيهات في الأول ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذة من كلامه ففهم من تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحه ولا غيرها التمثيل بالفتوح والكسور وفهم من إطلاق قوله في مدان الألف

وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء وفهم الشرط الرابع وهو التعرّي من العلامة من قوله وعدد الأحرف اذ لو لا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لا بد صرح أولا باز باعى الثاني مما حفظ فيه أقفل من الاسماء فعل فحوجبل وأجيدل وفعل فحوضبغ وأضبغ وفعل فحوقفل وأقفل وفعل فحوقرط وأقرط (٨٦) وفعل فحوضلع وأسلع وفعله فحجوا كمهواكم وفعله فحونعمه وأنعم وفي

فعل مضارع أى اسما ومضنة  
نحو ذنب وأدرب وجلف  
وأجلف فلا يقاس عليها  
ولم يجمع في فعل بكسر الهمزة  
والعين ولا في فعل بضم  
الفاء وفتح العين الاقواهم  
ربيع وأربع هـ الثالث  
ليس ابتدائي مصححا  
لا تاردا أول في فعل نحو  
قدم خلافا لبوس ولا في  
فعل نحو قدر ولا في فعل  
نحو ضلع ولا ما به له نحو  
قدم وصبع وغول وعنق  
خلافا للفرأه (وغير ما فعل  
فيه مظهره من اشتلائي  
اسما بافعال رد) يعنى أن  
أفعالاً تاردا في جمع اسم  
ثلاثي لم تاردا فيه أفعال  
وهو فعل الصحيح العين  
فاندرج في ذلك فعل المعتل  
العين نحو باب وثوب وسيف  
وغير فعل من أوزان اشتلائي  
وهى فعل ثـ وحزب  
وأعزب وفعل نحو ملب  
وأصلاب وفعل نحو جل  
وأجال وفعل نحو وعمل  
وأرمل وفعل نحو عـد  
وأعضاد وفعل نحو عنق  
وأعناق وفعل نحو رطب  
وأرطاب وفعل نحو اربل  
وآبال وفعل ثـ ووضع  
وأندلاج واحترق وقوله  
اسمان الوصف فانه  
لا يجمع على أفعال الا

وغيرها) أى كإطلاق حركة الأول وإطلاق المد (قوله نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنتى وأعنتى لأن  
القرط ساكن الزا لا موصوفها ١٥ شوائى (قوله نحو ضام) بكسر الصاد المجهة وفتح اللام وقد  
نسكن اللام وهى مؤنثة كذا فى القاموس (قوله نحوأ ككه) هى ما ارتفع من الأرض وأكرم عذ  
الهجرة وأصله أأكهم مرتين ثابتهما ساكنة قلبت ألفا (قوله وفى فعل طلقا) أى وحفظنى فعل  
وحذف أشارح الأسلوب ولم يقبل وفعل بالرفع عطفا على فعل فى قوله من الاسماء فعل تنبيه على  
حجوع قوله مطلقا الى فعل فقط (قوله الا قوله ربيع وأربع) راجع للثانى والربيع يضم الزا. وفتح  
الموحدة الفصيل يفتح فى الربيع كفى القاموس (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة  
(قوله ولا ما قبله) أى ما قبل فعل بكسر ففتح أى ما ذكر قبله فى التنبيه الثانى وهو أربعة أوزان أشار  
إيها بالتشيل حيث قال نحو قدم الخ (قوله خلا فالقراء) راجع للأوزان الستة (قوله وغير) مبتدأ  
رفيه منه عنى بمطرد ومن الثلاثى بان لعير مشوب به بعض فهو حال منه على مذهب سيبويه وأحال  
من ضمير غير المستتر فى يرد وأما جعله بيا بالماحالا منها كما اختاره شيخنا وجرم به البعض ففيه نظر  
أما ولا فلا ييس المقصود ما بيا ما طرد فيه أفعول لانه تقدم لبيان غير دلالة المنكح عليه  
عما وأما يافلان ما طرد فيه أفعول ييس الثلاثى فقط كما علم سادقا قد برأها حال من غير  
أوضحه وأر من الثلاثى وبأ فعل متعق يرد ويرد خبر غير (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حذرة  
لأن الضمير راجع الى الاسم الثلاثى الذى طرد فيه أفعول وهو غير مذكور فى عبارته وان رجع  
الى قول المصنف ما أفعول فيه مطرد لزم تفكيكه عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين  
بارجاع الضمير الى الاسم الثلاثى الذى لم يطرده فعل لكان أوتى (قوله فاندرج فى ذلك) أى فى غير  
ما أفعول فيه طرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم فجعه أيام وأصله أيام قلبت الواو بالاجتماع  
الياء وسبق احدهما بالساكنون (قوله وغير فعل) معطوف على فعل وحاصل ما ذكره تسعة أوزان  
وعدها فى التوضيح ثمانية باسقاط فعل يضم فتفتح تبعه المائى التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما  
سيأتى (قوله نحو صاب) يضم انصاف الملهمة كل طهر له فقاروا العذرا شديد كذا فى المصباح (قوله  
نحو وعلى) يفتح الواو وكسر العين الملهمة وهو التيس الجبلى (قوله رطب) فى كلام شيخنا فيما يأتى  
مانصه رطب عند سيبويه مدام جنس لانه يجتمع بالتاء فى المفرد نقول رطبة ١٥ وتعليقه منقوض  
بوجوده فى الجمع ومردده نحو قحمة ونحوه فالاولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم (قوله من  
الوصف) كصهم وحسن وقوله فانه لا يجمع على أفعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر  
الفاء كما سيذكر المصنف بقوله فعل وفعله فعال لهما قال الشارح اسمين كانا أووصفتين (قوله هما  
سيأتى التنبيه عليه) أى فى التنبيه الثالث (قوله وبأدرا) أى شاذ فى فعل نحو رطب وربيع قال شيخنا  
يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله لا حتى وعالبا أغناهم فعلا فى فعل قال الشارح  
هناك وأشار بقوله غالب الى مشد من ذلك نحو رطب وأرطاب ١٥ وفيه أن مقابل الغالب قبل  
لا شاذ فقام (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أى من نحو الأفيو خذتفه يوم المخالفة أنه ممنوع (قوله  
ماذا نقول الخ) الخطاب لعمر بن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذى هو الخطيئة وأراد بالافراخ  
الاولاد وذوهم خعيم راء مفتوحين وخاء مبهمة واد كثير الشجر وزغب الحواصل يضم الزاى وسكون  
العين المبهمة جمع زعباء كهم وحجرا من الرطب بالتحريك وهو أول ما يثبت من الرطب والشعر

ما شذ بمسألة في التنبيه عليه في تنبيهات في الاول جعل في التسهيل أفعالاً قليلة في فعل المعتل العين والحواسل  
فخر باب وما لا تدار في فعل فخر طرب وربع ولا زما في فعل فخر ابل وقال في الباقي • الثاني لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل  
الصحيح العين على أفعال وقد سمع منه قوله ما اذا تقول لا فراخ بنى مرغ • زغب الحواسل لا ماء ولا شجرة وقوله

ووكرو وأوكار ووعرو وأوعار  
ووعند وأوند وأودوهم وأودها  
فأندند وأندم عين أفعل  
بعد الزاير بدلوا إلى أفعال  
كلم بدلوا إليه فيما يشبهه  
معتلة وكشفت في المعتل  
أعين وأثوب كذلك شذ  
فيما فازه وأواجه هذا  
لفظه بجر وفه ثم قال إن  
المصاعف من فعل كالذي  
فازه وارفى أن أفعال في  
جمعه أكثر من أفعال كم  
وأعجم وجدو أجـ داد  
ررب وأرباب وبر وأربار  
وشت وأتـ مات وفن  
وأفان وفذو أفـ اذهنا  
أبضا اعطه الثالث هما  
فقطيه أفعال فعل بمعنى  
فاعل نحو شهـ اد وأشهد  
وأسلع وجاعل وأجهال  
ووعال نحو جاب وأجباب  
ومول نحو عدو وأعداء  
وفعه نحو هضبه وأهضاب  
وفعله نحو فضوه وأفضاء  
وفعه نحو بركة وأبرك  
والبركة طائر من طير الماء  
وفعله نحو عرة وأغار وأغاروا  
أيضا حلف وأجلاف وحر  
أحراق وأقاط وغشا  
وأغشا وأغيد وأغيد  
وخربد وأخرد وواد  
وأوداء رذوطة وأذواط

أضرب من العناكب تلعب وقالوا أيضا أموات لجمع ميت وميتة وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه (وعالبا أنعماهم فعلان في فعل كقولهم صردان) أي أن الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء أقواهم في صرد صردان وفي جرذ جرذان وفي نقر نقران وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأوطاب في تنبيهه نص في غير هذا الكتاب على أن فعلاان مطرد في فعل

فَعَلَّانٌ مَطْرِدٌ فِي فَعَلٍ

وكلامه هنا غير موفٍ بذلك (في اسم مذكر رباحي بعد ثالث أفعلة عنهم اطرد) أفعلة مبتدأ واطرد خبره وفي اسم وعنه متهلطان باطرد  
وبعد في موضع جرسه لا سم وثالث صفة (٨٨) لمديني أن أفعلة بطرد في جمع اسم مذكر رباحي بعد قبل آخره نحو طعام وأطعمته

ورغب وأرغفه وعمود  
وأعمدة واحترز بالاسم من  
الصفة وبالمذكر من  
المؤنث وبالرباعي من  
الثلاثي وبالمذكر الثالث من  
العامري عنه ولا يجمع شيئ  
من ذلك على أفعله إلا ما  
شذ من قوله لم ينجح  
وأخذه وهو فقه وعذب  
وأعقبه وهو مؤنث وودح  
وأفدحه وهو ثلاثي وجائر  
وأجوزه وليس مده ثانيا  
والخارج الثالث الممدودة  
في أعلى السند ومما شذ  
من ذلك لم يستكمل  
الشروط فيحفظ ولا يقاس  
عليه قوله نجد وأندد  
وصلب وأصلبه وباب  
وأبوية ورمضان وأرضه  
وعيل وأعولة وحره  
وأجرة وأضيضة وأضفة  
وقن وأفحة وأخولة  
وقفا وأفضية والجرة مصوف  
شاة محروزة وأضيضة  
المطرقة أفضيلة (والرمة)  
أي الجمع على أفعلة (في  
فعال) بالفتح (أو فعال)  
بالكسر (مصاحب  
تضعيف أو اعلال)  
فالاول نحو نبات وأنبهة  
وزمام وأزمة والثاني نحو  
قباب وأقبية وأنا، وآنية  
وشذ من الاول عنان  
وعن وعن وعن وعن وعن  
الثاني قولهم في جمع سماء

(قوله وكلامه هنا غير موفٍ بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره  
وأكثر فيه فيه دليل اطراد فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الأغلب في الغالب لا يستلزم  
الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة لم) غير متعين بل يصح أن يكون مصافا إليه (قوله وبالمذكر الثالث)  
كذا في نسخ وهو الموافق لم قدمه من كون ثالث صفة لم في نسخ وبعد الثالث وهي مخالفة لما  
قدمه وكذا ما في نسخ رباحي بالمذكر الثالث ولعل نكتة المخالفة الإشارة إلى جواز كون التركيب اضافيا  
(قوله شحيح) وقباس جمعه أمدأ وشحاح (قوله وعناب) وقباس جمعه أعقب وعفان (قوله قدح)  
أكسر القاف وسكون الهمزة وهو المسحوق قبل أرراش وقباس جمعه قاف واح وأفداح (قوله)  
وجائر) شبيه أوله رزاي، خره (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الأرض (قوله)  
وعيل) بفتح العين المهملة وتشديد النون المسكورة وواحد العيال وقباس جمعه عبايل (قوله)  
وجزة) أكسر الجيم (قوله ونضيضة) بنون مفتوحة وضادين مجتمعتين ووجه شذوذ جمعه على أفضة  
ربا- تدعى أربعة أحرف تصريح (قوله فالاول) وهو المصاعف ومضاعف الثلاثي ما كان عينه  
ولامه من جنس واحد تصريح (قوله نحو نبات) موحدة مفتوحة وفوقيتين متاع البيت (قوله)  
وأنبهة) أصله أنبهة والتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدمم أحد المثلين في الآخر  
وكذا يقال في أربعة ونحوه (قوله والثاني) وهو مقول اللام بأن تكون لامه ياء أو واو (قوله عنان)  
أكسر العين المهملة ما يقاد به القوس وينضها الحجاب كقبي المصباح والمراد هنا المكسر وكما يؤخذ  
من قول الأمازيغي في مجت فعل بفتحين ويندر عن جمع عان بالكسر ووطط جمع ووطط بفتح الواو  
(قوله وسحاج) بفتح الحاء وكسر هاو جيم العظم الذي بنت عليه الحاجب كذا في الجوهرى وكريبا  
(قوله يعنى المنذر) أي ليكون مذكرا (قوله سمى) ضم السين وكسر الميم وتشديد القمية كما ضبطه  
الشارح خطه أصله سموى فعل به متقدم في الصنى واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما  
ندر كرويت فان اعتبر المد كيد قيل في جمع القلة أسبلة وأندرة والسنة وأنبهة وان اعتبر  
أنثى قيل في جمع القلة أسبل وأطرق: الأس وأسلع وأندبر يقع على الذكر والأنثى مع صرعتي  
يعربى فيقال على الاول أندرة وعلى الثاني أندرفاضى (قوله وسباني) تقييد كلامه بما عاين كونه  
في قوله الخ) هم أيضا وتبعه البعض أن مراده بماد كرهه فيما يأتي اطراد جمع عيل وفعل  
المصاعف كسرير وذلول على فعل شذوذ على أفعلة ثم استعرض بأنه لا حاجة إلى هذا التقييد  
لأنه كلام المصنف هاهنا لأنه قال في فعال أفعلة فكلامه ليس إلا فيما سنده ألف بفتح  
المضاعف الذي مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عن وسحاج  
على جمع ووطط على ووطط شذوذ أي أن ما ذكره المصنف هاهنا لزوم أفعلة في فعال أو فعال  
المضاعفين ليس على إطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بفتحتين شذوذ كما  
يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف في الأعم ذوالألف (قوله لنحو أحر) قال ابن هشام يستثنى  
منه اجمع وأكثع وأبضع فأهم التزام في جمعها جمع السلامة ولا يجوزون تكسيرا هاولم يستثنى  
المصنف لقلها بسوطى (قوله وصفين متقابلين) أي أحدها المذكر والآخر المؤنث (قوله وصفين  
منفردين) بأن يكون للمذكر فعل وإيس للمؤنث فعلاء أو بالعكس (قوله لما نفع في الحلقة) بأن  
تكون خاتمة المذكر والمؤنث غير قابلة للوصف (قوله للعظيم الكهنة) بفتح الكاف وسكون الميم  
وهي حشفة لذكر (قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والذال المهملة له ظيم الادرة بضم الهمزة

يعنى المطر سمى ومع أيضا أسبلة على القياس وسباني تقييد كلامه هنا بما ذكره في قوله ما لم يضاعف وسكون  
في الأعم ذوالألف (فعل) ضم الفاء وسكون العين جمع كثرة وهو على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي ما كان جمعا (لنحو أحر وجرا)  
وصفين متقابلين فتقول فيها جرا أو لافصل وفعلاء وصفين منفردين لما نفع في الحلقة فتقول أكر للعظيم الكهنة وآدر

ورنقاء وهو لا يقفول فيها كمر وأدر ورتق وعسل فان كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة هجرا اذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألباء في أشهر اللغات في اطراف فعل حينئذ خلاف نص في شرح الكافية على اطرافه ونبهه الشارح ونص في التسهيل على أن فعلا فيه محفوظا واطلاقه هنا يوافق الاول (تنبيهات) الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لماسيد كفي التصريف الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط له صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله وأتكرنى ذوات الاعين النجل وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود أو لامه (٨٩) نحو عى وعشوا وكان مضاعفا

فخو غرجع أغر لم يحز  
الضم الثالث من قسم  
الساكن من هذا الجمع  
قولهم بدنه وبدن وأسند  
وأسد وسقف وسقف وثنى  
وثنى وعفو وعفو وغوم  
ونم وعجمة ونم وبازل  
وبزل وعائد وعوذ وحاج  
وحج وأطل وطل ونقوق  
ونق والقوق الضفدعة  
الصباحة والنوم الغمام  
والعجمة الفخلة الطويلة  
والأطل باطن القدم  
والعائد الناقة القريبة  
اعيد بالفتح (وفعله جما  
ينقل يدرى) فعلة مبدأ  
خبره يدرى وجعا مفعول  
ثان يدرى أى من جوع  
القلة وعلة كما عرفت ولم  
يطرد في شئ من الابنية بل  
محفوظ في سنة أوزان فاعيل  
نحو سبي وصبية وفعل نحو  
فنى رقية وفعل نحو شخ  
وشخنة وثور وثيرة وفعال  
نحو غلام وغلة ومعال نحو  
غزال وغرلة وفعل نحو شى  
وثنية والثنى هو الثاني في  
السيادة ومرجع ذلك كله  
القول لا القياس كما أشار  
إليه بقوله بنقل يدرى

وسكون الدال وهي الخصبة المنتفخة (قوله ورنقاء) راء وفوقه قفاف من الرق بالضم يركه  
انسداد الفرج بالضم (قوله وعذلاء) بعين مهملة فقاء من العقل يفتح العين والفاء وهو شئ يفتح مع في  
قبل المرأة بشبهه الادرن للرجل تصرح (قوله آلى) موزنة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الالبسة  
والاصل آلى بهم مرتين فانهم ما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية  
تحر كها وانفتاح ما قبلها (قوله هجرا) بالميم والراى أى كبيرة العجز (قوله في أشهر اللغات) وحكى  
امرأة ألباء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال آلى ونساء آلى ورجال أعجز ونساء أعجز تصرح (قوله  
يوافق الاول) قال المرادى فان خص كلامه بالمقابلين أخذنا من المثال لم يسهلهم لخروج  
المنفردين لمانع في الخلقه فتعين التعميم اه قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لانه  
اذا خص كلامه بالمقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يحسن أن يهدم  
التخصيص أولى (قوله ذوات الاعين النجل) سون وجم جمع نجلاء وهي العين الواسعة (قوله  
ونى) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر كذا في التصريح والمارى ثم حكى الفارصى قولاً بأنه  
بتشديد الباء التخصيص كصبي والذي في الدمامينى أنه بضم المثلثة وكسر هاء مع اسكان النون فهما  
وسيد كر الشارح أنه الثانى في السيادة (قوله وعجمة) بعين مهملة مفتوحة (قوله وبازل)  
بوحدة ثم زى يقال بعير بازل وناقه بازل اذا شق ناهما وذلك في السنة التاسعة وربما كان  
في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن بار لا تجتمع على بزل ككتب يعنى بصفتين وهذا يضعف  
ما قاله الشارح من جمع بارل على رل سكون الراى لجواز أن يكون سكونها التضعيف والاصل  
الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعص لكن قول الصحاح يجمع حاج على  
مع مثل بازل وبزل وعائد وعوذ يؤيد كلام الشارح (قوله وعائد) بالذال المجهمة (قوله وحاج) بحاء  
مهملة وجم مشددة مع الحاء الكعبة (قوله وأطل) يفتح الهمزة والطاء المجهمة وتشديد اللام ولا وجه  
لما قبله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقوله بالفتح الا أن يدعى أنه في الاصل وصف فيفتح  
من الصرف للوصف في الاصل ووزن الفعل (قوله ونقوق) بنون وقافين على وزن صبور (قوله  
وثيرة) وأصله ثورة فقلت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله الثانى في السيادة) كالوزير بالنسبة  
للسلطان (قوله التعريض بقول ابن المراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله في الطم أول  
الباب جوع قلة فكاهه شئ هنا الفعلة عن ذلك سم (قوله المنبسه عليه) يحتمل مناو وظاهر  
ويحتمل من المصنف فالمراد المنبسه عليه تعريضاً ولا يحسن بعده (قوله من جوع القلة) يفهم منه  
أنه قال مثل ذلك في بعض جوع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمعا لفعله عرف (قوله لا سم رباعى)  
مذكرا كان أو مؤنثا (قوله بعد) الباء للمصاحبة وجلة قد زيد قبل لام نعت لمد وجلة اعلا لا فقد نعت  
لللام (قوله في الاعم) أى في الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن

(١٣ - صبان رابع) (تنبيهات) الاول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبسه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا  
في غيره من جوع القلة اذ لا خلاف فيها الثانى لو قدم قوله وفعله جمعا بنقل يدرى على قوله فعل نحو أجز وجرال كان أنسب لتوالى  
جوع القلة (وقوله لا سم رباعى) قد زيد قبل لام اعلا لا فقد ما لم يضاعف في الاعم ذوالالف) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل  
بضمين وهو يطرد في اسم رباعى بعدة قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلا لا فقد فاعلا لمفعول مقدم فان كانت مسددة ياء أو  
واو لم يشترط فيه غير الشرط المذكور نحو قضيب وقضب ومحمد ومحمد وان كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا

فخوذال وقذل وجاروجروا حتر بالاسم عن الصفة كما بالاجمع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو سداع وسنغ وقطال فخر  
 ناقة كمارونوق كثر وحكي ابن سيده أن من العرب من يقول نوق كثار بلغة الافراد فيكون من باب دال ص وقد سبق الكلام عليه  
 أول الباب وعلى فعل نحو يدبر ونذر ويرد عليه فعول لا يعي مفعول محصور وعفوفاته يطرد فيه فعل نحو سبر وعفر وسبأ في  
 البنية عليه واحتر بالراعي من غير نحو باروقيل وسور ونحو قطار وقطمر وعصفور فانه لا يجمع على فعل ثمي منها واحتر  
 بالمدح الخالي منه فانه لا يجمع على فعل وشذ مرة وعمر وكونه قبل اللام من محوداتي وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وصفة  
 اللام من المعنئها محوسقا وكسا فانه لا يجمع على فعل وعدم انتصاف في ذي الالف من نحو شات ورمام فان قياسه أفعلة كالم  
 وشذ هان وعين وساح ووجه ووطاط ووطط كما أشار إليه بقوله في الاعم وهو من تخصص بعض ذلك بذي الالف أن المصاحف  
 من ذي الالف نحو سبر وذي الالف محود نول يجمع على فعل محصور ودل في تنبيهات في الاول لا فرق في الاءم الزايع الخامع للشروط  
 بين أن يكون مذكرا كما مثل أمونا (٩٠) مثل أناب وأن وقولس وقاص وكلاهما يطرد فيه فعل الثاني ماملته

أنف على ثلاثة أقسام  
 مفتوح الاول ومكسوره  
 ومضمومه أما لاول  
 والثاني ففعل فيه ما طرد  
 وتقدم غنلهما وأما الثالث  
 وظاهر اطلاقه ما طراد  
 فعل فيه وبه صرح في  
 شرح الكافية فانه مثل  
 بقراد وقراد وكراع وكرع  
 في المطردة وتبعه شارح  
 ودكر في التمهيد أن  
 فعلا نادرا في فعال وهو  
 المصحح ولا يقال في عراب  
 عرب ولا في عراب عنت  
 واداءا بطارده في شرط  
 أن لا يكون مصاعفا كما  
 شرط ذلك في أحويه  
 الثالث يجب في غير  
 الضرورة أن يكتب عين هذا  
 الجمع أن كان واوا نحو  
 سوار وسور ومن صحابي  
 الضرورة قوله

نحو قضيب وعمود وجار يطرد في جمعة كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) للمد كروهر بفتح القاف  
 والدال المجهجة ججاج مؤخر الزايع ومعدد العداد من الفرس خلف اناسية تصرع (قوله نحو صاع)  
 بفتح الصاد المهملة المرأة المنقصة ما يصعب الاساءة قوله يرد عليه الخ) أحاب ه ه سم بأن في  
 مفعول قول المصنف لاسم تصد ملا ولا يعترض (قوله لا يعي مفعول) بل يعي وأصل كما عبر به ابن  
 المصنف سم (قوله وسبأ في الذية عليه) أي في انبذه الرابع (قوله عاب) بكسر العين المهملة  
 دما يسي (قوله ووطاط) نوار مفتوحة وطاء من مهملاين وهو الصعيب تصرع (قوله مثل أن)   
 هي أني الخبر (قوله وقولس) بفتح القاف ا ناقة الشاة (قوله وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاه  
 الفرع (قوله فظاهر اطلاقه) أي حيث قال لاسم رايع الخ فانه شامل لمفتوح الاول ومكسوره  
 ومضمومه أوحث قال ذو الالف من غير تعديد (قوله فانه مثل بقراد الخ) أي وكل من قراد وكراع  
 مضموم الاول وكراع تكاد وراوع من مهملة في العلم والقرعة لوطيف في الفرس والبغير  
 وهو مستق الساق يد كرونوث والجمع أكرع ثم أكرع والكرع أصلا اسم لحماة الخيل اه  
 وكرايا قوله أعرا (انا) أي أبعها أحد من الخة وهي لودير الذهب والكنه وود الحوة كافي  
 انقاموس وفيه ان الذهب السواد والكنه شدة الحرة والحوة سواد الى حصرة أو حرة الى سواد  
 والثبات جمع لثة وهي اللعة المركبة فيها الاسد والبولاجع والذوالاهل بكسر الهمزة  
 والطاء المهملة نه ما من مهملة مشعر تحده المساويك (قوله في سبال) من مهملة مكسورة كافي  
 حظ السبوطى لكن قال في الصحاح السبال بالنع صرف من الثور له شوك اه وكذا في الاماميني  
 (قوله سبال) أي صعب وسيل أي بكسر فسكون (قوله وان كان مصاعفا) مقال لمحدود تقديره  
 هذا أي تسكين عين الجمع اذ لم يكن مصاعفا (قوله ذباب) دل محبة مضمومه ومحدود (قوله ولم  
 يذكره) أي النوع الآخر (قوله نحو صكة) بضم وكون وهو من بصلة منه كثير أو ما هم مفتوح  
 فهو من بصلة كثيرا (قوله مة) بضم الموحدة اشباع الذي لا يدري من أين يؤتى كرايا (قوله  
 همي) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لمت معروف كافي القاموس (قوله يعي فعلا) بفتح الهمزة

أعر الثايبا أحرم اللثام بحسبها سول الاصحل ويحور تسكين عينه ان لم تسكن واوا نحو قذل وجرو  
 وان كانت ياء كسرت اللهاء عدا ان تسكين فتقول في سبال سبال وسيل فان كان مضاعفا لم يحور تسكينه لما يؤدي اليه من الادغام  
 وبدر قوله دمباب وذب والاصل دسب الرابع فعل يطرد في نوعين أحدهما المتقدم والآخر وصف على فعول لا يعي مفعول نحو  
 صبور وصبرهان كان يعي مفعول لم يجمع على فعل نحو كوت ولم يدكره هافا وهم أنه غير مقبوس وليس كذلك (وهو جمع انصافه  
 عرفه ونحو كبرى) أي من أمثلة جمع الكثيره فعل بضم ثم فضع ويطرد في نوعين الاقل فعلة بضم الفاء اسمها نحو عرفة وعرف فان كان  
 صفة نحو ضحك لم يجمع على فعل وشذ قوله رجل حجة ورجالهم الثاني المفعلي أني الالف نحو الكبرى والكبرى لم يكن أني  
 الالف نحو همي ورجعي لم يجمع على فعل (تنبيهات) الاول أجل باشتراط الامة في فعلة وهو شرط كما عرفت وأما اشتراط  
 كون فعلي أني الالف فاعطاه بالثال الثاني أقصرها في الكافية على هذين النوعين يقال في شرحها بعد ذكرهما وشذ قياسا  
 ذلك يعي فعلا ورا في التمهيد فوعانا لثا



وهو فعله اسما نحو وجهه وجمع فان كان صفة نحو امرأة شيلة وهي السريعة لم يجمع على فعل واستقل به ضم التثنية والكلبيين ضم  
عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فقهوا الواحد وذلك بدل جدد وذلك في اربع رابع على هذه اللغة بطريقه فعل الثالث  
استلطف في ثلاثة انواع آخر اولها فعل مصدر المخرج ونابها فعلة فيما ثانياه واوسا كنه نحو جوزه فقامه الفراء في هذين النوعين  
فتقول في جمعها رجع وجوز كقالتوا في رؤيا فونية رؤى ونوب وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحسن ولا يقاس عليه وثالثها فعل مؤنث  
بغير ناء نحو جعل فهذا يجمع على فعل قياسا على المبرد وغيره بقصره على السماع وكلامه في الكافية وشرحا يقضي موافقة المبرد  
فانه قال فيهما وهند مثل كسرة في فعل وجعل مثل برمة في فعل وقال في شرحها ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعله وعلة فيقال هند  
وهند وجعل وحل الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تحمة وتحمة رقرية (٩١) وقرى وعدو وعدى ونقوى ونقوى وحكى ابن

سبده في جمع نفسا، نفسا  
بالضعيف ونفسا بالتشديد  
وعلامه جمعية فعل الذي  
له واحد على فصلة أن  
لا يستعمل الاموئنا  
نص على ذلك سيبويه  
فرطب عسده اسم جنس  
لقولهم هذا رطب وأكلت  
رطبا طيبا وتحم عنده جمع  
لانه مؤنث اه (ولفعله)  
فعل) أي من أمثلة جمع  
الكثرة فعل تكسر أوله  
ورفع ثانياه وهو مطرد في  
فعله اسما تاما كما قيده في  
التسهيل بدلت نحو كسرة  
وكسر وحة وجمع ورمية  
ومرى والاحترار بالاسم  
عن السفة نحو صغرة وكبرة  
وعجزة في ألفاظ ذكرت في  
المخصص وذكرا أنها تكون  
هكذا للمفرد والمثنى  
والمجوع وشذرت على صفة  
ورجال صم وامرأة ذرية  
وساء ذرب والصحة الشجاع  
والدربة الحديدة السان

في شذ (قوله وهو فعلة) أي ضم عين (قوله شيلة) انضم الشين المجع واللام الأولى وقوله وهي السريعة  
أي في حاجتها (قوله وجعلوا مكانها فقهوا) سواء عندهم في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح  
والثالبين (قوله فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه محمول عن أصله تحمة  
والكلام في الأصل سم (قوله كقالتوا في رؤيا فونية) ون ثم موحدة وفيه مع قلة لف ونشر  
مرتب (قوله رؤى) كسدي لا انقلاب الياء ألفا القصر كما واو افتاح ما قبلها (قوله يجعل رؤى ونوب)  
الظاهر فونية بالنصب كما في بعض النسخ عطف على مفعول يجعل لكسره رفع رؤيا فونية على حكايتها  
حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لا رؤيا ليست أي فعل ونوبة مفتوحة الأولى  
والكلام في صومته ومثله جمع قوته على قرى (قوله وثالثها فعل) أي يضم فسكون (قوله  
وعلامه جمعية فعل الخ) هداية على بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تحمة وتحمة ونجم أي علامة كونه  
جمع الاسم جنس جمعيا (قوله تاما) أي مشتملا على جميع أصوله سم (قوله مخصوصة) بكسر  
الصاد المهملة وسكون العين المجع (قوله في ألفاظ الخ) أي حالة كونها من جملة ألفاظ في معنى  
من أو انظر في من ظرفية الحر في الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة  
لأبن السيد (قوله صمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله درية) بكسر الذال المهملة  
وسكون الراء وبالواحدة اه ندرج وهو لغة في ذرية كنيشة (قوله فان أصله ورق) كذا  
في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقه وليس بصواب لأن الهاء عوض من الواو ولا يجمع  
بينهما (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عارته في بعض  
النسخ كما عرفت (قوله الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقييد الكلام بالنام فعلة التي ليس لها اسم  
جنس جمعي على وزن فعل كسرة فسكون (قوله وسدر) أي تكسر بفتح أماسد بكسر فسكون فاسم  
جنس جمعي لاجمع (قوله أي نحوثة) فان أصله ثي كعب (قوله وقشع) بقاف مفتوحة فشين محبة  
ساكنة فعين مهملة (قوله وهضبة) أسلمت نصيرها قيل الكلام على قوله وعالبا أعادهم فعلا  
الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصورة) بصم الصاد المهملة (قوله الثوب  
الخلق) بفتحة أي البالي (قوله لا يكون فعل) أي بكسر ففتح ولا فعال بكسر فاء (قوله الامادر  
كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط قال الدماميني ونحصره من المصنف لفظه يعار بالفتح بدل لي أنه  
لم يجمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح الضمة وسكون العين المهملة (قوله وقد يوب فعل الخ) قال

وبالتام عن نحو رقة فان أصله ورق ولكن حذف فائه لايجمع على فعل وانما لم يقيد فعلة هاهنا من القديس اقله بحيثها صفة حتى  
أدعى بعضهم أنها لم تحذف صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولا يجوز قوله لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه في تنبيهات  
الاول قاس الفراء فعلا في فعل اسما نحو ذكرى وذكر في فعله يأتي العين نحو ضبعة وصبيح كما قاس فعلا في ضرور فونية وقاسه المبرد  
في نحو هند كما قاس فعلا في نحو جعل وقد تقدم ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه الا في التسهيل ويحفظ  
بمعنى فعلا باتفق في فعلة واحد فعل أي نحو سدرة وسدر المعروض من لامة ناء أي نحوثة واثي وفي نحو معدة وقشع وهضبة وقامة  
وهدم وصورة وذرية وعد ووحدة والشمع الجلد البالي والهدم الثوب الخالق الثالث لا يكون فعل ولا فعال لما فاؤه باللامندر  
كيعار قاله في التسهيل واليعار جمع يعر ويعرة واليعر الجدي يربط في الزينة للاسد (وقد يجمع جمعه) أي فعلة بالكسر (على فعل)  
بالهم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل من فعل وفعل عن فعل فالاول كناية وحل وعلية

ولحق والثاني كصوره وصوره وقوى (في نحو رام فواطر ادفعه) فعلة مبتدأ خبره ذواطر ادأى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم  
الهاء وهو مطرد في فاعل وسه المذاكر فاعل معتل اللام نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغاز وغازة وقد أشار إلى ذلك بالتعجيل فخرج نحو  
مشتروا دورامية وضاروسف أسا وضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كى وكاة وباز وبزة وهادرو هذرة وهو الرجل  
الذي لا يعتبه به كاند رغوى وغواة وعريان (٩٣) وعراة وعدو وعداة ورذاة وشاع نحو كامل وكله أى من أمثلة جمع

الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو  
مطرد في فاعل وصفاف  
لذا كرافل صحيح اللام  
نحو كامل وكله وبارورة  
وقد أشار إلى أمثلة المثال إلى  
الشروط فخرج نحو حذر  
ووادوحا نص وسابق وصف  
فرس ورام فلا يجمع شيء  
منها على فعلة وشذ سيد  
وسادة وخيث وخشة  
وبرورة وناعق ونعقة  
وهى العريان في تبيينه  
لا يلزم من كونه شائعا أن  
يكون مطردا فكان  
الاحسن أن يقول كذا  
نحو كامل وكله (فعلى  
لوصف كقبيل ورر  
وهالك وميتة قن) أى  
من أمثلة جمع الكثرة فعلى  
وهو مطرد في وصف على  
فيعلى بمعنى مفعول دال  
على هلك أو توجع أو  
تشبث نحو قبيل وقبلى  
وجريح وجرحى وأسير  
وأسمى ويحمل عليه  
ما شبهه في المعنى من فعل  
كمن وزنى وفاعل كهالك  
وهلكى وفعلى كيت وموتى  
وفعيل لاعتنى مفعول  
كمرض ومرضى وأفعل  
كاجتجى وحقق وفصلان  
كسكران وسكرى ربه قرأ

النارضى ولعل هذا أحسن بما لا مباء أو وار (قوله ولحق) أى بضم اللام وكسرت أيضا على القياس  
(قوله وصور) أى بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله وقوى) أى بكسر القاف  
وضمت أيضا على القياس (قوله نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغاز وغازة) والاسل فبن رمية  
وقصبه وخوة قلبت الياء والواو ألحقين لحر كهم أو اختراع ما قلله ما قيل انما فعلة بفتح الفاء وان  
الضمة حولت لشرقي بن معتل اللام وصحبهانصريح (قوله وضار) بتعريف الراء كقاض من  
انضراوة لا تشديد هاء الضمروا الا كان صحيح اللام (قوله وبار) أى لانه اسم لا وصف (قوله  
وهادر) دال مهملة وقوله وهدره أى بضم الهاء وسيد كراشارح لم يجمع على هذرة بكسر هاء أيضا  
وفى القاموس أم اتفع أيضا هي أمثلة (قوله وهو الرجل الخ) ويطابق أيضا كفى القاموس على  
البن الذى شتر أعلاه وأسفله رفيق (قوله كاند رغوى الخ) لا انظر لم يقل رغوى الخ (قوله وعدة  
رعداه) عندى فيه بطر لحواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما مدر  
بل قال بدلت غير واحد في نحو قول الشاعر

لا يبعدن قوى الذين هم • سم العداة وادة الجور

كجهر وكذا يقال في قوله رغوى وغواة وعريان وعراة (قوله ورذى) براء فدل معه فحقة مشددة  
بور وعيل وهو البعير المنقطع من الاعباء ومن أتفله المرص (قوله أن يكون مطردا) أى مع أنه في  
الواقع مطرد (قوله لوصف كقبيل الخ) أى في الربة والدلالة على هلك أو توجع أو تشبث (قوله قن)  
بكسر الميم بمعنى حقيق خبير ص ميت فاله الشاطبي وعليه فزمن هالك بالحرط على قبيل قال  
المكودي ويصح أن يكون زمس مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه ومن خبره على هذا يتعين فتح  
ميه فارخا لم توح الميم يستوى فيه الواحد والثاني والجمع اه وفى قول الشارح ويعمل عليه الخ  
مر إلى الأعراب الثاني (قوله ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا أبو الحسن كراياى في الدلالة  
على هلك أو توجع أو تشبث ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما يمثل به النارج من نحو أحمق  
وسكران فان كلاهما قد علم لك غيره أو يوجهه اه وأنت خبير بانه لا حاجة إلى هذا التكلف  
لان شأن الأحمق أن يملك نفسه أو يوجهه السكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على  
درى شاذ لان شأن السان الذرب أن يملك غيره أو يوجهه وتأمل (قوله كيت) أصله ميت فدل به  
ما فعل بسيد (قوله وترى الاس سكرى) أى مع الامالة (قوله ذلك المعنى) أى الهلاك أو التوجع  
أو التشبث (قوله ويسان ذرب) أى حاد (قوله والوسع الخ) يعنى أو وسع العرب قل فعلة في جمع فعل  
وفعل أى جعله قبله لا الاسناد مجازة على لان المقتل حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج) بضم  
الدال المهملة وسكون الراء وبالحيرو عاء المغارل (قوله نحو غرد) بفتح القين المجبة وسكون الراء  
وبالاء المهملة وهو نوع من الكفاة وحكى جماعة كسر القين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما  
في التصريح (قوله وحسل) بجاء وسين مهملة (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من المصنف)  
كلو وم (قوله ونذر في علم) أى شديد علة كان ينبغي اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الا فعلا المضوم

حزوة والركابى وترى الناس سكرى وما هم سكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى الفاء  
وسنان ذرب وأسنة تدرى ومنه قوله انى امرؤ من عصبة سعية ذرب الاسنة كل يوم ثلاث (لفعل اسمها ص لا ماضيه) والوضع في  
فعل وفعل قلله) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثير نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودبة وعلى  
فعل وفعل قبله فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ في هذين كما  
يحفظ في غير ذلك كقولهم لصد الاشئ ذكر ذكرة وقولهم هادر وهذرة واحترز بالاسم من الصفة ونذر في علم علة وبالصحيح اللام

من نحو عضو وطبي ونحى فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة (وفعل الناعل وفاعله وصديق نحو عادل وعاذله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عادل وعادل راء ذلة وعادل را حتر بوسمين من الاعمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أي مثل فعل (الفعال فماد كرا) أي في المدا كرا خاصة يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عادل وعادل وندر في المؤنث كقوله أنصاره إلى الشبان مائة وقد أراه عيسى صداد وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صادة وجعل الصهير لا ينصرف لانه يقال انصرف صا كما يقال انصرف (ودان) أي فعل وفعل (في المفعول لا ماضيا) نحو عار ونورى وسرا ونند رأبصافي سعل مديل وسدال ونفساء سس ونفسا وندر فعل أيصافي نحو عرل وعرل وسر وسرا وخريدة ونورد وقته به في انسهيل المفعول اللام معها قلة لا وما بعده نادرا (فعل وفعله فعال (٩٣) لهما) باطرا داهين كانا أو وسفين نحو

كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وحذلة وحذال (وقل دها عيا لهما) أي نحو حيف وصيفاي وصعة وصياع ونسبه في قول أيضا دها قاره انباء مبهما ومن القليل قولهم في جمع يعر وبرة بكار كفا مته وقد ذكره في التسهيل وشرح الكناية (وفعل) أي صاله فعال مالم يكن في لاه اعتلال) أي يطردها على أيصافي فعل نحو جل وجلال وجل وحال را يطردها فعال في فعل شروط ثلاثة الأول أن يكون صحيح اللام فلا يطردها في نحو قتي والى ذلك أشار مجز البيت والثاني أن لا يكون مصعفا فلا يطردها في نحو طلل والثالث أن يكون لاه لا يطردها في نحو طل إلى الثاني الإشارة بقوله (أويل مصعفا) وأما الثالث فقد ذكره في التسهيل (ومثل

القاء وكذا لم يبدعه اللام إلا باد فكل ما هي استقاط قوله على أيصافي أن يجمع المصوح والمكسور على فعلة مع ما هي عليه فلا أثر للتصويل فيه إلا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الأول دلالة الأول ويجعل التصويل في غيره مفهوم انباء لغير القليل من اساده المعاني ومفاهيم (قوله ونحى) بكسر الهمزة وسكون الخاء المهملة وهو راء الدمين (قوله صحيح اللام) شرح معانيه كرام وفاس (قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت) حتر بالانصاف عن حاجب معني ما ع وحار معني مارة فاهما وصفا وبتقال وما حتر وحور (قوله صداد) فيه انشاهد لانه جمع صاده ساء على أن الصهير لا يطردها (قوله نحو ساروسى) والاصل عربيات الوار انباء تعركها وانما ما قلها (قوله في سفل) نسخ السين المهملة وسكون الخاء المهملة وهو الرجل الردى كذا في النسخ (قوله وندر فعل أبصا) قيد بفعل إشارة إلى أن فعله لا يأت في ذلك م (قوله في نحو عرل) يعين مهملة وراى وهو الذى لا سلاح له (قوله وسر وسرا) م ط الاول في نسخهم مرة بعدوا ساكنة والثاني م م م م م الراوند ط الاول في نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثاني بالفتح بعد الراء محذوفة لا تتناها ساكنة مع التوسين بعد ها وعلى كل وزن الاول يقول بنفع انباء والى فعل الأول لاه لا يطردها على النسخ الأولى ثابته وعلى النسخ الأخرى محذوفة لا تناء الساكنين وأما ميرا بورن فعل صحيح ساركا في كلام ابن الماطم لاجتماع سره فلا تناء فيه ككلام الشارح وكلام ابن الماطم (قوله وسرودة) نسخ الخاء المهملة يقال امرأة خريده أى حسنة أو ذات حياء أو عذرا كما قلنا (قوله وحذلة) شاة مبهمة ودال مهملة أى ممتلئة اساقين والدرا عين (قوله وصيعه) بصاد مبهمة ونحيه وهى العذار (قوله نحو بطل) مثال لصفه (قوله منه) أى من فعل أى على ورند دون التاء وأشار به إلى أن مراد المصنف ذوات التاء الموارى بدوها الفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك كاللأعلى وصوح المراد فاندفع اعتراض اس هشام بأن طاهر النظم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كصلى أنه يجمع على فعال وأن لم يكن بورن فعل بدون التاء (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة (قوله نحو فذح) بكسر فسكون وهو السهم قل أن يراش كاسر (قوله كدى) هو القصة الشاى وهو غير المدوق باس جمعه أمده (قوله ورد) أى باطرا أحد من قوله كذا في انشاء أيضا يطردها (قوله وأذيه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف يطق بفعال ممنوعا من الصرف وفعال الموع من الصرف ليس له إلا أن واحدة وهى فعلى كأن المصروف ليس له إلا أنى واحدة وهى فعلة وأجاب بأن مراده بفعال من حيث هو وأما يطق به ممنوعا من الصرف لعلمه على الوزن وزيادة الألف والدون وفي بعض النسخ

فعل ودالتا) منه نحو فعلة يجمع على فعال باطرا مدحورقة ورفا وبشرط دها ما يشترط في فعل (ومثل مع فعل) أى يطردها أيضا فعال (فافل) نحو قدح وقدح وريح وريح وبشرط لا طرا د فيهما أن يكونا مبهما كأمثلة احتراز من نحو جلف وحلو وبشرط في ثانيهما أن لا يكون وارى العين كوت ولا يأت اللام كدى (وفي ففيل وصف فاعل ورد) أيضا فعال (كذا في انشاء) أى أنفى ففيل يعنى فعيلة (أيضا يطردها) بشرط مبهمة لاهما نحو طريف وطراف وطريقة وطراف واحتراز عن فعل وصف مفعول وأشاء نحو جرج وبجرجة فلا يقال فيهما جراح والاحتراز بعهة اللام عن نحو قوى وقوية فلا يقال فيهما اقواى (وشاع) أى كثر فعال (في وصف على فعلا) بفتح الفاء (وأنتبه) أى أشى فعلا وهما فعلى وفعلا نه نحو عصبان وعصاب وغصبي وغصاب وندمانه وندام (أو) وصف (على فعلا) بضم الفاء (ومثله) انشاء (فعلا نه)

قوة وسوان وصوار وصيران والصوار قطيع بغر الوحش وغزال وغر لاس وخروف وغرفان وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وحائط وجباطا وسوسة وسوان وعيد وعيدان وركن وبركان والبركة بالصامع لبعس طائر الماء وقصفة وقصفان والقصفة ما سمع الا كنه في الاوصاف شع وشجان وشجاعا في نبيه في مقتضى كلامه هاروي شرح الكافية وعليه مشي الشارح ان فعلا بالاطردي فعل صحيح العين كسرت وسران وأحوا واهوا ومحصى كلامه في التسهيل اطراده وبه والحرب ذكر الجباري (وفعلا اسما وفعلا فعل ما مره على العين فعلا شمل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلا ضم الغاء وهو مقبس في اسم على فعل فهو يظن ولسان وظهر وظهر (٩٦) نحو فصب وقصا ورعيف ورعنا أو فعل صحيح العين يهود كروذ كرا ووجل

و جملار و حرج بقوله سما  
 بحدو محم و جبال و دل  
 و بقوله غير فعل عن محو  
 فودود مجموع ثبوتها على  
 فعلان في اب في الاول  
 ذكر الماصف في شرح  
 الكافية و نعه الما شرح في  
 أمثلة فعل نحو حادع  
 و حادعان و ذكر في التسهيل  
 أن فعلان بمحم في حادع  
 ولا قاس عليه لانه صفة  
 \* الثاني اقصى كلامه  
 أن محو رت و رت اب غير  
 مقس و صرح في شرح  
 الكافية انه قليل لكنه في  
 التسهيل عدله من التيسر  
 \* الثالث قصى كلامه  
 أيضا فعلان مقس في  
 نحو سب و هوس دفاع  
 و هو بل لانه لم يشترط صحة  
 العين الا في الاعداد و هو  
 فعل بفتحين \* الرابع مما  
 يجمع طوبه و فعلان فاعل  
 كاحر و حمران و فاعل  
 فعلاه كاسود و سودان  
 و أعسى و عحيان و فاعل  
 كوار و حوران و رفان

في افعالهم وفعل انهم وقع مع ان فعلنا ما طردوهم كما ذكره المصنف وأجاب سم بان العبر عام  
مضمون سوى هذين ليل قوله ونعمل في فعل حصل وقوله وعلا انهم فعلان في فعل (قوله  
قوله) دل في بقا وسابقة وانكسر والضم وله انكسر والفتح الكسرة جمعهم أقسام وقوله  
وفلان مثني له (قوله وسوار) انكسر صا المفعول به ونضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان  
مطرد كما علم مناهم (قوله وطلم) نوح الطاء المجهمة (قوله وبركة) ضم الموحدة (قوله والنقصفة بالفتح)  
أي مع القاف وفتح الصاد المجهمة وفتح الباء (قوله لا يطرد في فعل) أي يفتحين بفتح العين أي  
كما لا يطرد في فعل يفتحين بفتح العين كذا في نوح (قوله كبر) فتح الهمزة المجهمة والراء  
(قوله فتح احوان) أصل أح أو خصين حدث اللام بعد اطا وطا هه أن أحيا جمع على  
مزان مطلقا وفعل انما رضى عن بعضهم أن الاح في اللام يجمع على احوة في الصد افة على  
احوان ولا رد عليه عما المؤنحون احوة لان المعن كالاحوة وكلامه أسلمى (قوله والحرب ذكر  
الحا أي) معنى بذلك سكوت في الحرب انصرف (قوله ولا اسم الخ) انترسه ابن هشام بان  
الوقف الحارث محري الاسم كالأسماء وابدع لسانا بفتحها ولا اسم الخ ان العين بالاسم  
والاطلاقه بعلا وفعل المتحرك العين تنفي عدم اشتراط الاسم في الاحيرين وليس كذلك  
لا اشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التمهيد وشرح لعمدة وأجاب سم عن الاول بان قوله اسما  
صادر عما كانت اية بالعمدة وعن الثاني أنه حذف القديم بعد الاول لانه لقيس الاول  
الاية (قوله رمل) وفتح عله والكون لي بعد ريعه (قوله يحرقون) وهو القصاص  
(قوله لا اسم) هذا حسب الأصل ثم عدلت لانه لانه كما دونه ان ولا اعتراض على ما في  
شرح الكافي (قوله وواع) كتاب في اسماطه لان ربه فعل بدخس كافر قال في الا أن يقال  
انما هو المأهال هو ما به (قوله وعول) هو رجع الصواب بالهاء كافي القصار (قوله كوار)  
ضم الطاء المهملة ونحذف الواو وال الحوهرى وهو ولد اناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه  
فاد فصل عنها وهه وفصل (قوله ورائق) راي وقا و هو الة (قوله كعود) هو الفخ من الابل  
ما يقتله الراعي في كل حاحة فاه وس (قوله وانكرهم ويحمل فعلا) يعني أن فعله بطرد فجا جمع  
شاة فمروط أن يكون على وره فعل أو فاعل أو فعل انضم الماء وأن يكون وسفا المذكرة عاقل  
وأن يكون معنى اسم فاعل وأن يكون غيره صاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سعية مدح أو ذم  
(قوله لمساهاها) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سباني (قوله نحو جميع معنى مسجع)  
وألمع معنى مؤلم (قوله نحو حاط معنى حاط) وحائس معنى محاسن (قوله فبطريق الحبل على المذكرة)

و قال ذکرها اسمی و معلول کفصمه و فضا و معلول کفعود و عددا و (و لکن یم و محیل فعلا کد

[illegible]

فلا يقال قتلاه ولا جرحاه وشذوذ في وفاءه وسجين وسجناء وجلباء وسير وسراء حكاية اللياني ونذر أسير وأسراء وبكونه  
غير مضاعف نحو شديد وليب فلا يقال شدداء ولا لباء وبكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاء ونذر تقي ونقواء  
ويضي وسعواء وسرى وسرواء ونفبات في الأول أشار بذلك المثلث إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في  
الجمع - في فعلاء • الثاني قوله كذا المشاهدة أي شامها يشعل ثلاثة (٩٧) أمور المشاهدة في اللفظ والمعنى نحو ظرف

وشريف وخديث ولشيم  
المشاهدة في اللفظ دون  
المعنى نحو قبيح وجرح  
وهذا يجمع للمعنى دون  
المشاهدة في المعنى دون  
اللفظ نحو صالح وشجاع  
وفاسق وخفاف وعسفي  
خفيف من كل وصف دل  
على سجيته مدح أو ذم  
وهذا يجمع أيضا عليه  
حمل الشارح معنى كلام  
الاطم بكونه أي كل  
وصف دل على سجيته مدح  
أو ذم يجمع على فعلاء وإن  
ذلك مطرد فيه وليس  
كذلك فيهما أما الأول  
فواضح الظاهر وأما  
الثاني فالمتصف  
ذكر في التسهيل  
لا يفسر منه إلا ما كان  
على فاعل أو مفعول كما مثلت  
ود كرفيه وفي شرح  
الكافية أن شرحا  
وسمي وحلم وهو المصدق  
بما ندرجه على فعلاء  
وكذلك قولهم في جمع  
رسول رسلاء وفي جمع  
ودود وداء فكل هذا  
مقصود على السماع •  
الثالث ما ذكره من أن  
كل وصف دل على سجيته

وقال الفارسي خلداء جمع حليف وأما خليفه فجمع لا ثب ولم يسمع سيبويه حلا قال الفارسي لو  
جمع لم يقل مقال ورتبه انهم بأر سيبويه سبع - انداء من يقول خليفه أه دما يي وانما يهص  
الرادا كان المصنوع منه يانزموه خليفه ولا يقولون خليف (قوله لا يقال قتلاه) أي الاشدوا  
كافي النصر يجمع (قوله وسجين) الحسم أي - سجون (قوله ونذر أسير وأسراء) سديته يقتضي أنه  
يرشاد وليس كذلك إلا أن يرده انما اذا مخاف القياس وقيل استعمله العرب ادر مخاف القياس  
وكناء - تعمله فتأمل (قوله وهذا) أي الامر الثاني وهو المشاهدة في اللفظ دون المعنى أي معمول  
كلام الاطم له غير صحيح للمعروف من علم اطار اجمع فعمل عبي معقول على فعلاء (قوله  
وخفاف) صم الحاء المجهمة (قوله وعليه) أي على الامر الثالث وهو المشاهدة في المعنى فقط - كسر  
ينقطع المطر عن غشيه ويانه بقوله من كل وصف الح اقل لشارح به فبما أتى أنه اقصر على فاعل  
الدال على المدح وجب في قوله في بن كلامه - ه - او كلامه - ه - يأتي هذا وتقديم الحاء المحرور  
يقتضي أن ابن الاطم - صر المراد عاضاه - أي ما شامها في المعنى فقط وهذا يؤدي إلى قصور  
كلام المصنف فلم يعمد على هذا لغير كريم - يحيل بما شامها في اللفظ والمعنى كطريف وإليم  
واظهار أن المحصر المستند من التقديم أصلي أي ما دل على المشاهدة في اللفظ فقط فاعرف ذلك  
(قوله لكس) أي كلام الاطم بكونه - أي قطع الشارح عن حمل ابن الاطم بل ومع النظر إليه لكن  
يكور مراد الشارح كل وصف شام في المعنى فقط دل على سجيته الح (قوله يجمع على فعلاء) أي  
بقطع المطر عن كور الجميع قياسا أو شاذ فلا يعنى هذا من قوله ان ذلك مطرد فيه أهم سديته يقتضي  
أو فحمة بطلان الاول عن بطلان الثاني والامر بالكس فافهم - (قوله أما الاول) أي أن كل وصف  
دل على سجيته مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح الظاهر أن كل وصف مدح أو ذم  
يجمع على فعلاء لا سيما عا ولا يباسا (قوله وأما الثاني) أي أن ذلك مطرد فيه (قوله أو مفعول) أي صم  
الداء دليله كماله أي صالح وشجاع وفاسق وخفاف وما قبله الشارح عن التسهيل من المحصر  
في فاعل ومفعول بالذم هو ما رأيت في التسهيل وشرحه لاس عقيل وشرحه لعل بالأسكن في السجدة  
التي شرح عليها الدمايين - رياء ففعال - ض - انداء - كلفه - طه - الدمعيين ومثل له بن ابن وعلى هذه  
السجدة اقصر اللفظ وبعبه شيء أو المعنى فاسترضوا قبل الشارح قوله ذ كرفيه وفي شرح  
الكافية (الح) لعل الكلام في الوردية والمراد بالذ كرفيه ما شامها في اللفظ والمعنى فواضح الظاهر أن كل وصف مدح أو ذم  
يجمع على فعلاء لأن شرحا مما ندرجه على فعلاء وإن كان يؤخذ منه (قوله وسمع) يفتح السين المهملة  
وسكون الميم وبالهاء المهملة وهو الكريم (قوله وخلم) بكسر الخاء المجهمة وسكون اللام كافي  
القائم وس والعجاج والفارضي والدامير واس عقيل وعلى ما شاذ لا تثم على التسهيل فله طشحا  
والعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفخ من الفارضي غير صحيح فإن الذي في الفارضي هو الكسر  
كأمر ولعل عذره أن النسخة التي أوقفه له من الفارضي حرق السامخ فيها لفظ الكسر بالفتح  
والله الموفق للصواب (قوله وطين وأظاء) إنما كان جمع طين على أظاء غير متيسر مع أنه مضاعف

(١٣ - سببان رابع) مدح أو ذم وهو على فاعل أو مفعول حكمه حكم فعيل المدح كور في الجميع على فعلاء هو ما في التسهيل كما تقدم  
واقصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية أن فعلا لا يمتنع فيه على السماع  
انتهى) وناب عنه أي عن فعلاء (أو فعلاء في المثل) لا ما مضى من فعيل المتقدم ذكره فاعل نحو غنى وأعياء وولى وأولياء  
والمضغف نحو شديد وأشداء وحليل وأحلاء وهذا الارم الاماندر وتقدم أنه ندر تقي ونقواء وسجى وسعواء وسرى وسرواء وأشار  
بقوله (وغير ذلك قل) إلى أن ورد فعلاء في غير المضغف والمعتل قبله بخصوصه في وأصدقا وظنين وأظاء ونصيب وأنصباء

وهين وأهواناً فلا يقال عليه بخلاف الأول (فواعل افعل فاعل) وفاعله مع فهو كاهل وحائض وصاهل فاعله (أى من  
 أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة أولها فاعل نحو جوهه وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع  
 وطوايح وثالثها فاعل نحو قاصعاه وقواصع ورابعها فاعل اسمها علماً أو غير علم نحو جار وجوار وكواهل وإلى هذا التوزيع  
 الإشارة بلفظ نحو وخامسها فاعل مفعول عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل مفعول مذكر كغدير عاقل نحو صاهل  
 وصواهل وسابعها فاعله مطلقاً نحو ضارب وقاطمه وهو اطم وباصية رئواس رادق الكافية ثامناً وهو جوهه فاعله نحو  
 صومعة وصوامع وذكر في التسهيل (٩٨) صانها هذه الأنواع مثال فاعل الموصوف به مد كرعاقل مماثلياً به ألف

زائد أو وارسيه مفعلة  
 بحماسى واحترى بقوله  
 ملحقه بحماسى من حو  
 شورق وانك قول في جمعه  
 نراقى شذف الواو ولا  
 خلاف في اطراد فواعل  
 في هذه الأنواع إلا أساس  
 فقال جماعة من المتأخرين  
 انه شاذ ونسبهم في شرح  
 الكافية الى العطف في ذلك  
 وقائض سيد ويعللى  
 اطراد فواعل في فعل مفعلة  
 لمذكر غير عاقل قال واع  
 الشاذ في نحو فارس وهو ارس  
 يعنى فيما كان افعال  
 صفه لمذكر عاقل وقد  
 أشار الى هذا بقوله (وشد  
 في السارس مع مماثله)  
 وذلك قولهم في فارس  
 وما كس وهالك وغائب  
 وشاهد وارس ونواكس  
 وهو الك وعواب  
 وشواهد وكاهل اسدات  
 للمدكر العاقل وتأول  
 بعضهم ما ورد من ذلك على  
 أنه صفة لطوائف فيكون  
 على القياس فيفسد في  
 قولهم هالك في أهل الك في

لا ليس من فاعل المتقدم ذكره بل من فاعل يعنى اسم المفعول أى المنهم (قوله مع نحو) عبرها بنحو  
 دون ما قبله لأنه ذكره اسريات سم (قوله كاهل هو تقدم على الظاهر مما الى العنق وهو الثالث  
 لاعل وفيه ست فقرات مصاح (قوله نحو طابع) بفتح لموحدة الطاء وكسر الهاء (قوله نحو  
 قاصعاه) هو جحر البروع أى يقصع فيه أى يدخل كريا (قوله نحو جار الخ) بشر على تربب ألف  
 (قوله فاعله طابق أى ساءاً أو غيره اسماً أو مفعولاً أو غيره (قوله نحو صومعة) هى بيت  
 بصارى كفى القاموس (قوله جع فاعل الخ) دخل في غير فاعل ما ليس على وزن فاعل من فواعل  
 وواعل ففتح العين واعلا وقوعلة وفاعله بفتح الفاعل بما بعده دخل فاعل اسم أو مفعول مؤنث أو  
 غير عاقل (قوله مماثلياً به أنس الدقة) بيان لغير واحترى به من حوائض فاعل ما أثبتت من فاعل الكلمة  
 ولا يجمع على فواعل ل عن فاعل نحو آدم سم (قوله غير ملحقه) بكسر الحاء (قوله من نحو  
 خورق) فاعل الوارسيه للاحاقه فخرجل والخورق قال في القاموس قصر للنعمان الا كبر (قوله  
 خورق) ربة فاعل كياى لافواعل بفتح (قوله الا السادس) وهو فاعل مفعلة مد كرعاقل  
 (قوله في نحو فارس وهو ارس) كال عليه حذف في (قوله وما كس) هو المظا طى رأسه (قوله في  
 اطوائف الهالك) يكون جميع فاعله لاج فاعل (قوله نحو حاجة) سمع في هذا المفرد حاجته فيجوز  
 أن يكون حوائج جمعاً أو اسمعى عن جمع حاجته دما مائى (قوله ودواخن) والقياس دخان كقربان  
 دما مائى (قوله ودخان) بالعين الملهمة فاعله فاعله كعرب الدخان (قوله أومز اله) يحتمل أنه عطف على  
 ادناو لها صديقه صاف اليه عاقل التاء والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف  
 على محدودى بعف لاءواها للثابت أى ذاناً ثالثة أو غير اله (قوله ذؤابة) نصم الدال المجهمة مهمود  
 انصافية من اشعر اذا كانت مرسله وان كانت ملحوبة فهى عقيقه والذؤابة أيضاً طرف العمامة  
 وطرف السوط مصاح (قوله وذؤائب) أن له ذائب مزين اسنقة لواء تنقع ألف الجمع بين همرين  
 فاندلوا من الأولى واوا (قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل العين وفتحها ربيع شوب من ناحية  
 انقط وكل يجمع على شمال كفى اشرح والتمريض يطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضاً  
 وجمعه شمال كفى القاموس (قوله من هذا التنبيل) أى قبل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله  
 فلم يأت اسم جنس) أى جمع اسم جنس (قوله لكه بفتح القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا  
 له لم مؤنث أيضاً وكان لم يخور عفتضى القياس كونه جمعا لفعل اسم جنس مؤنث لعدم فعل اسم  
 جنس مؤنث ودفع بالاسم رالم يوهه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه أنى معاً اجمع علم مؤنث  
 أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث عفتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا تبعه البعض بأنه

الظوائف الهالك قبل وهو ممكن ان لم يقولوا رجال هو الك في بنيه كشد أيضاً فاعل في غير ماد كرمح وحاجة وحوائج لا موقع  
 ودخان ودواخن وثمان وعوان (وبفعال اجمع فعالة وشبهه ذاناً) ثابته (أمر اله) أى من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل  
 رباعى مؤنث بعدة قبل آخره محتو ما بالياء أو مجرداً منها فاعل عشرة أو ان خمسة بالياء وخسة بالياء فاعله نحو صحابة ومحاب  
 وفعله نحو رسائل وفعله نحو ذؤابة وذؤائب وفعله نحو حولة وحائل وفعله نحو صحيفة ومحاب والى بالياء فاعل نحو شمال  
 وشمال وفعال نحو شمال وشمال وفعال نحو عقاب وعقائب وفعل نحو عرجور وعجائر وفعل نحو سبيد علم امرأه يقال في جمعه  
 سعاد فال في شرح الكافية وأما فاعل جمع فاعل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فاعل علم لكه بفتح القياس يكون له لم  
 مؤنث كعاد جمع سبيد اسم امرأه في نسيمات الأول شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم يجمع



على فعالئ الانادرا كقولهم جزور وجرار ونهـاء بمعنى المطر وسهـاءى ووصيد ووصائد. الثاني شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى  
فعلية الاسمية كافي المثل المذكورة كذا في التسهيل وعلله للاحتراز عن امر آت جبانته وفروقة وناقعة جلالة ضم الجيم أى عظيمة فلا  
تجمع هذه الاوصاف على فعالئ وشرط فعلية أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازاً (٩٩) من وجوب حجة وقبلة فلا يقال جرائح

ولا قتال وشذ فوالهم ذبيحة  
وذبايح • الثالث ظاهر  
كلامه هنا وفي الكافية  
اطراد فعالئ في هذه  
الاوران العشرة وذكر  
في التسهيل أن المجردات  
من التاء سوى فعالئ  
يحفظ فيها فعالئ وأن  
أحقهن به فعول وفعال  
ولم يذكر في التسهيل لانه  
لم يحفظ فيه فعالئ كما تقدم  
وهذا يدل على أن فعالئ  
غير مطرد في الاوران  
المجردة ونسعه في الارتشاف  
• الرابع ذكر في التسهيل  
أن فعالئ أيضاً نحو جرائح  
وقر يثاء وبراء وجلولاء  
وجبارى وخرابية أن  
حذف ما زيد بعد لامها  
ولنعوضه وطمئة وحرة  
وطاهره الاطراد فيها  
وازن هذه الالفاظ وأما  
قيس جبارى وخرابية  
بحذف ثاني رائدتهما  
للاحتراز عن حذف أول  
الرائدين فنقول عند  
حذفهما جبار وخرائب  
وان حذف الاول فقط  
قلت جبارى وخرابى اه  
(وبالفعلى وانفعلى جمعا  
سحرا والعذراء والقيس  
اتبعاً) أى من أمثلة جمع  
الكثرة انفعالى بالكسر  
والفعلى بالفتح ولهـما

لاموقع للاستدراك لان العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقولهم جزور وجرار) قال في القاموس  
الجزور البعير أو خاص بالناقة المجرورة اه وقال في المصباح الجزور من الابل خاصة يقع على الذكر  
والانثى اه وحيد فتقول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على اندك كراما لان جمع جرور  
واقعا على أنثى على جزاء قياسى فاندفع ذلك اعتراض البعض به الشيخ الا في كلام الشارح  
مؤاخذه لان الجرور يقع على الذكر والانثى (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا مسم (قوله  
ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها في القاموس منها ماء البيت وعذبة وبيت كالخليفة من  
الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجليل والذي يحتج به (قوله سوى فعلية) أما فعلية فتجمع على  
فعال وان كانت صفة كطيفة واطائف (قوله الاسمية) لم يقيد في التوضيح بالاسمية في ذى التاء ولا  
في المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بضم الفين وهو الحوف (قوله بسم  
الجيم) أى وتخصيف اللام كافي القاموس (قوله وان أحقق) أى المجردات به أى فعالئ فعول  
لكثرة فيه (قوله لانه لم يحفظ) بالتاء لانه فعل والى بر في لانه نفعيل أو لانفاعل والصغير فيه رف لانه  
للمصنف قول البعض لانه أى الناطم لم يحفظ فيه فعالئ وان كان غير حفظه كما يؤخذ مما تقدم  
اه مجموع كالا يتعين على المتقنظ (قوله كما تقدم) أى عن شرح الكافية (قوله جرائح) صحيح  
مضمومة قراءاً فافهمه مكسورة مضادة مجمة وهو العظيم الطن دما مبنى (قوله وقر يثاء) يثاق  
مفتوحة قراءاً مكسورة قصبة فتثاء فالف مدركة التمر والسر الجيدان كافي القاموس (قوله  
وبراء) بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات في الحرب صحاح (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام  
مع المد قريبة بذاجية فارس صحاح (قوله وخرابية) بجاء مهملة مفتوحة قرأى فالف فوحدة فتحية  
فهاء تأنيث وهو الغليظ الى المقدر دما مبنى (قوله ان حذف ما زيد بعد لامها) أى لامى جبارى  
وخرابية وهما الراء من جبارى والموحدة من خرابية (قوله ضرة) بفتح الصاد المجمة وهى احدى  
زوجتى الرجل أو زوجته (قوله وطمئة) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبها جراء شديدة الخلاوة  
دما مبنى (قوله وانما قيد جبارى وخرابية الخ) ولعله لم يذكر هذا التقيد في قر يثاء وبراء وجلولاء مع  
أما اذا جمعت على فعالئ حذف زياتهما الاخيرة لانه ليس فيها الا هذا الوجه بخلاف جبارى  
وخرابية فان فيهما وجهين بينهما الشارح أولان ألف التأنيث الممدودة كتأنيث هذه اعمد التشديد  
واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفهما) أى لرائدين بعد اللامين وليس مراده حذف  
الرائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الا فى نقط فان جبار لم يحذف فيه الا الزائد الثاني رأما لأول  
أعنى الالف فقد قلب همزة بعد ألف فعالئ كسبأنى فى قوله

والمذكر زيد ثالثا فى الواحد • همز جبارى فى مثل كافلا ند

ومثل جبار فبما ذكر خرائب الا أنه حذف فى خرائب مع الزائد الثاني وهو التحنية الهاء (قوله وان  
حذف الاول) أى الزائد الاول من كل منهما (قوله وبالفعلى) بكسر اللام وقدمه لانه أصل فعلى  
بفتحها (قوله فعلى) بفتح العين والفاء اسم نبت وأنثى للالحاق بجمعن (قوله ذفرى) بكسر اللام  
المجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من فم البعير ينفذ الاذن وأنثى للالحاق بدرهم (قوله  
لا انثى أفضل) كان الاولى أن يقول لا نثى غير فعل لشمول عبارته فعلى لمذكر كهمى نبت معروف  
كذا قيل وفيه أن نحو مخرج بقوله وصفا (قوله وصدا لانثى) كان عليه أن يقول لا نثى غير

اشتراك وانفراد فبشر كان فى أنواع • الاول فعلاء اسماء نحو سحراء وسحار وسحارى والثاني فعلى اسماء نحو علقى وعلق وعلاق  
والثالث فعلى اسماء نحو ذفرى وذفار وذفارى والرابع فعلى وسفا لا نثى فعل نحو جبارى وحيال وحيالى والخامس فعلاء وصفا  
لانثى نحو عذراء وعذار وعذارى وهذه كلها مقبسة كما أشار اليه بقوله والقيس اتبعاً لافعال موصفا لانثى نحو عذراء فان الفعلانى

أفعل لنخرج نحو جراء اذ لا يقال فيه جمار ولا حمارى كما فى المرادى وقد يحاب بأنه حذف من الثانى  
 دلالة الارل عليه (قوله فى جمع مهرى) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادى أصل المهرى يعبر  
 منسوب الى مهرة قيسية من قبائل اليمن ثم كثرت استعماله حتى صار اسما للتخيب من الابل (قوله ولا  
 يقاس عليهما) أى على مهار ومهارى ولا يقال فى قرى قاروة ارى مثلاً (قوله حذرية) بجاء مهملة  
 مكسورة وقدال بهجة ساكنة فراء مكسورة مفتحة مخففة وهى النخاعة العليظة من الارض والاكمة  
 العليظة قاموس (قوله وسعة لانة) بكسر السين وسكون العين المهملة قال فى القاموس السعلاة  
 والسعلاة بكسرهما القول أى ساحر الخن اه وفسره شيخنا وغيره بأخت العيلان (قوله وعرقوة)  
 نسخ العين المهملة وسكون زاء وضع انقاف وهى الخشبة المعترسة على رأس الدلو نصريح (قوله  
 والمائق) نسخ الميم وسكون الهمة وكسر انقاف وهو طرف العين مما يلي الانف ويقال له الموق والمائق  
 ومناظر فهاهم بلى الصديق للعاط قال فى المصباح قال ابن انقطاع ما فى العين فعلى وقد غلط فيه  
 جماعة من العلماء وقالوا هو فعل وليس كذلك بل اياه فى آخره للاختلاف (قوله من نحو حنبطى الخ)  
 بفتح الشارح اس اساطم فى افراده أى بالكسر حنبطى وقلسوة ونزع المرادى فى انفراد فعلى  
 بالفتح فى نحو سكران يسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعنى ابن الناطم حنبطى وقلسوة مما  
 انحصر به فعلى أى بالكسر ثم انبجى اس هشام لهما مما شتر لانه فعلى وفعللى ولم يخص  
 فعلى أى بالفتح شئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلان وفعللى  
 كسكران يسكرى وفيه نظر اه ثم رأيت ما مر عن ابن الناطم لايه فى التسهيل (قوله حنبطى)  
 بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وقض الظاء المهملة وهو العنقيل البطن ويريد فيه النون  
 ولأنه لا يخلو سكران فاذا حذف أول زنديه وهو النون قيل فى جمعه حبابلى اه نصريح وفى  
 زكريا أنه يقال به مرة بعد الظاء كما يقال بانف بعدها (قوله وعفرى) بعين مهملة وفاء مقوحتين فراء  
 ساكنة فنون مفتوحة وهو الاسد وأول زنديه النون دما ميمى (قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين  
 مقوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهى قرية الجريس وأول زنديه الواو دما ميمى (قوله وقهوبة)  
 بفتح الواو مقوحتين فواو ساكنة فوحدة وهوسهم صغير وأول زنديه الواو دما ميمى (قوله  
 بلهية) بوحدة مخففة فلام مفتوحة فها ساكنة فون مكسورة فتحبة وهى السعة يقال  
 فلان فى بلهية من العيش أى فى سعة وأول زنديه النون (قوله وقلسوة) بفتح القاف واللام  
 وسكون النون وضع السين المهملة ما يلبس على الرأس ويريد فيه النون والواو ليحقق بقصدوه  
 وأول زنديه النون نصريح (قوله وكبكة) بكافين بينهما تخفية (قوله فى نحو حبط) بجاء مهملة  
 مفتوحة ووحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير الممتنع البطن لوجع دما ميمى (قوله وأيم)  
 بفتح الهمة وتشديد التخفية وهو من لار ووجه له ولا زوج لهادما ميمى (قوله وطاهر)  
 مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا فى غالب نسخ الشارح وفى بعض النسخ وشاة ورئيس وكذا وقع  
 فى نسخة الواقعة للدما ميمى من التسهيل فقال يقال فى جمع شاة شواهى وفى جمع رئيس وهو  
 لذكر من الطبى والمعرأ اذا أتى عليه سنة تسمى بألف بعدها والسين هذا مقتضى كلام  
 المصنف ولم أقف على ذلك اه ملخصا والذي رأيت فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة  
 رئيس قالوا شياه وآمى والشاة الرئيس التى أصيب رأسها اه ولا يبعد أن الصواب هذا  
 وما عداه تحريف وبؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذ كر شواهى رتيامى فى جمع شاة ورئيس  
 وذ كر مانصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رآمى اه (قوله وفى غير يتيم) أى وان فعلى بضم  
 الفاء فى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعلى بفتحها فافقوا فى قديم وأسير فعلى بضم الفاء  
 مستغنين به عن فعلى بفتح الفاء وانما اه ثنى يتيم لانه لم يجمعوه على فعلى بضم الفاء (قوله وفى غير

والفعل على غير يتيم فيه  
 بل محفوظان كما نص عليه  
 فى التسهيل - للاف  
 ما اقتضاه كلامه غناوى  
 شرح الكافية وبشتر كان  
 أيضا فى جمع مهرى قالوا  
 مهار ومهارى ولا يقاس  
 عليهما وينفرد الله تعالى  
 بالكسر فى نحو حذرية  
 وسعلاة وعرقوة والمائق  
 وفيما حذف أول زنديه  
 من نحو حنبطى وعفرى  
 وعدولى وهو بادى بلهية  
 وقلسوة وجبارى ويندرفى  
 أهل وعشرين وليلة وكبكه  
 وهى البضة وينفرد فعلى  
 بالفتح فى وصف على فعلا  
 نحو سكران وغضبان وعلى  
 فعلى نحو سكرى وعصبي  
 ويحفظ فى نحو حبط ويتيم  
 وأيم وطاهر وشاة ورئيس  
 وهى التى أصيب رأسها  
 واعلم ان فعلى بضم الفاء  
 فى جمع نحو وسكران  
 يسكرى راجع على فعلى  
 بفتحها وفى غير يتيم من نحو  
 قديم وأسير مستغنى به عنه  
 وفى غير

الثانية في نحو صحراء  
يا ورداءم الارلديهاثم  
الم آثروا التخييف  
لقدفوا احدى اباءى  
فى حدى الثانية  
قال الصحارى بالكسر  
رهراءه وانه ابومن  
حوى الابل قال الصحارى  
ما خعراءه انفع الزاء وقلب  
اءاءم من الحذف  
عند تسوس (راجع ل  
فعلى يعبر دى نسب  
حدد كاكروس تنفع  
اعرب (أى من أهثلة جمع  
الكثرة معلى رهو لثلاثى  
اكس العين مره اخره  
نام مشدده ليعرب جديد  
سبح وكروى كراسى  
وكركم وكراكى واحتر  
فعله له دى نسب جدد  
من محو كى هلا يقال وه  
تركى واما اناسى جمع  
انسان لاسى وأصله  
اناسين فاندلوا النون ياء  
ككاهلو طربان ولسرانى  
وعلامه انفس المجدد  
حوار صوط الباء وهما  
اندلوا على مع مشعور  
هـ ل سـ قـ و طها

في نيات في الاول قد تكون الباء في الاصل للمسا الحقيقي ثم كثر استعمال ما هي فيه حتى يصير ساد ياء وكما ينبغي ويعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً كقولهم في مهورى مهارى وأصله العير المنسوب الى مهرة قيله با من ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل . الثاني ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أفعال وعلماء وقوبا وحولا وأنه يحسب في نحو صحراء وعذراء وانسان وطربان . الثالث هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المحرود والمريد فيه غير المحقق والشبهة وجهلة الالبية الموضوعة للكثرة

منها أحد وعشرون بناء وزاد في الكافية أربعة أبدية فعلى وفعل وفعل وفعل وأما فعلى فهو سكرى وهو لوصف على فعلى  
وفعل وقد تقدم ذكره وأنه يرجع على (١٠٣) فعلى بالقض في هذين الوصفين وأما فعل وفعل فبضم الفاء نحو هيد جمع

عبد وظؤار جمع ظؤرفيهما  
خلاف ذكر بعضهم أنهم ما  
اسما جمع على التجمع وقال  
في التسهيل الأصح أنهم ما  
مثلا تكسيرا لا اسما جمع  
فان ذكر فعل فهو اسم  
جمع لا جمع كسبأى بيانه  
وأما فعلى فلم يجمع جمعا الا  
في جملي جمع جملي وظري  
جمع ظريان ومذهب ابن  
السراج أنه اسم جمع  
لا جمع وقال الأصمعي  
الجلي لغة في الجلي ومذهب  
الاحفش الى أن نحوركب  
وصحب جمع تكسير  
ومذهب سيبويه أنه اسم  
جمع وهو الصحيح لانه يصغر  
على لفظه ومذهب القراء  
الى أن كل ماله واحد  
موافق في أصل اللفظ نحو  
ثمر وثمار جمع تكسير  
وليس بصحيح (وبه قال  
وشبهه انطفا) في جمع  
ما فوق الثلاثة ارتقى أى  
من أمثلة جمع التكررة  
فعال وشبهه والمراد  
بشبهه ما يماثله في العدة  
والهيئة وان خالفه في  
الوزن نحو مفاعل وفاعل  
أما فعال فيجمع عليه كل  
ما زادت أصوله على ثلاثة  
وأما شبهه فيجمع عليه كل  
ثلاثى مزيد الاما تخرجه  
بقوله (من غير ماضى)  
أى وهو باب كبرى

وعلى فافهم (قوله منها) أى من أمثلة تكثير الثلاثى المجرى الخ (قوله جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة  
وهمزة ساكنة الناقصة تعطف على ولا غيرهما ومنه قيل للمرأة الحائض ولدا غير هاتر وللرجل الحاضن  
ولدا غير هاتر والجمع أظا مثل حمل وأحال وربعا جعلت المرأة على ظئار تكسر الظاء وضجها كذا في  
المصباح (قوله فان ذكر فعل) أى ككليب وحجج ويؤخذ منه تقييد قوله في التسهيل بجمعية فعل  
بأن يثبت المصنف معنى في التسهيل على التفصيل المقابل لقول بأن فعلا اسم جمع  
مطلقا قال المردى وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا (قوله كسبأى بيانه) أى في  
الطائفة (قوله جمع جملي) بفتح الجاء المهملة والجمي طائر معروف (قوله وبفعال وشبهه الخ) أى على  
التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعال وعلى  
شبهه (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعى كجعفر وصيرف وأصبع والخامسى كسفرجل وخورنق  
ومناطق والسداسى كقبعثرى ومستخرج والسباعى كاستخراج (قوله من غير ماضى) يرجع لقوله  
وشبهه كما أشار اليه الشارح (قوله لكل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعى المجرى كجعفر والمزيد  
فيه كدسرج ومتدسرج والخامسى المجرى كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة  
يطردها على فعال والرباعى المجرى لا يتحذف منه شئ كجعفر وجعفر والخامسى المجرى لا يتحذف  
خامسه كسفرجل وسفارج نعم ان كان رابعة يشبه الحروف التى تزداد ككت بالخيار في حذف الرابع  
أو الخامس كغرزدي وفرارذ وأفرارذ وأما الرباعى والخامسى المزيدين ما فيجب حذف زائدهما  
حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الشان فتقول في جمع مدرج ومتدسرج وقبعثرى وحارج  
وقباعت الا اذا كان زائدا الرباعى المزيدين لينا قبل الآخر باعشيت فتقول في جمع عصفرور  
وقرطاس وقنديل عصافير وقرطاس بقلب الواو والالف ياء وقناديل كسبأى ذلك كله (قوله  
مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أى فعال وشبهه ونخرج بقوله مما استقر الخ نحو معابة مما  
يجمع على فعال ونحو جهر مما يجمع على فواعل فانهم اوان ككنا مما ضى لكنهما استقر  
تكسيرهما على هذا البناء لان فعال وفواعل من شبه فعال فهو تقييد لفظه وم قول الناظم  
من غير ما ضى أشار الى بعض ذلك زكريا (قوله أما الرباعى) أى ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة  
بدليل قوله بعد وان كان أى الرباعى زيادة أى يشبهها وبديل قوله جمع على شبه فعال فان الذى  
يجمع على شبهه انما هو الثلاثى المزيدينه (قوله نحو جعفر) هو الدهر الصغير (قوله وزبرج)  
بزاى مكسورة فوحدة ساكنة فراء مكسورة فخيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حرة (قوله  
وربن) بوحدة مضمومة فراء ساكنة فتثنية مضمومة فنون قال في القاموس الكف مع الاصابع  
وتحلب الاسد أو هو السبع كالاسبع للانسان وقبيلة اه وما من من أنه ثلثة قبل آخره هو  
ما صرح به زكريا وبها رسم في نسخ الصحاح والقاموس وقال في التصریح عشرة فوقية قبل آخره  
وهو غير موثوق به (قوله وبسطر) بسين مهملة مكسورة فوحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء  
الماضى اللسان كفى القاموس (قوله وبجذب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير  
كفى القاموس ويجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر  
طويل الرجاين والجل الضخم كفى الصحاح وغيره ويجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة  
مضمومة أو مفتوحة الاسد كفى القاموس (قوله نحو جهر الخ) مقتضى كون الزيادة في هذه  
الأمثلة للاتفاق أن يكون وزنها فعل فتجمع على فعال كجعفر وجعفر فكيف جعل جمعها شبه فعال

وسكرى وأجر وجرأ ورام وكامل ونحوهما استقر تكسيره على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعى  
وما زاد عليه أما الرباعى فان كان مجردا جمع على فعال نحو جعفر وجعفر وزبرج وزبارج ورثن وسبطر وسباطر وبجذب  
وبجذاب وان كان بزيادة جمع على شبه فعال سواء كانت زائدة للاتفاق نحو جهر وجواهر

وصيرف وصيارف وعلقي وعلاق أم لغيره نحو اصبيح واصابع ومسجد ومساجد وسلم وسلام ما لم يكن مما تقدم استثنائه وأما الخاسمي فهو أيضا ما مجرد ما بزيادة فان كان مجردا فقد أشار إليه بقوله (ومن) (١٠٣) خاسمي مجرد الاخرانف بالقياس) الاخر

مفعول مقدم لانف ومن  
خاسمي منععلق بانف  
وكذلك بانقياس أي انف  
الآخر أي أحده من  
الخاسم المحرر دعده جمع  
قياسا للتوصل بذلك إلى  
بأنه فعال وتقول في  
سفر دل سفارح وفي فردق  
رأد وفي خورق خوارن  
ثم كان رابع خاسمي  
بأنها الزائدة على ما خرجا  
حارجه واسماء الخاسم  
رأد وثلاثا بقوله  
(والرابع المشبه بالمريد  
قد يخرج بدرس مانه ثم  
العدد أي دور الخاسم  
مثال ما راعه شيء بالرائد  
لما حورق بال النون  
من حروب لزيادة ومثال  
ما راعه شيء بالرائد فخرجا  
مروا بال من محو  
اداء هي من حروف  
لزيادة ذلك تقول هما  
حوران وفاراد لكن  
حوران وفاراد وهذا  
ما هب وبه يقال المريد  
لا يخرج في مثل هذا لا  
الخاسم وحوران وفاراد  
على رأيا الكويسيون  
والاشعش حذف الثالث  
كهم رأوه أسهل لان ألف  
الجمع تخرج محله فيقولون  
حوران وفاراد وأما  
الخاسمي زيادة فانه يحذف  
رأده آخر كان أو غير آخر  
بموسطرى وسبباطر

الا أن يكون المراد منه فعال مع قطع النظر عن الالحاق اه سم أي لم ينظر إلى كون الزيادة  
للالحاق وإنما نظر إلى محو الزيادة (قوله وصيرف) هو المحذف في الاو وفاراموس (قوله وعلقي وعلاق)  
في ذكر هذا نظر وان أقروه لانه من حمله ماصى واستقر تكسيرة على عر هذا الساء كرا الشارح  
له سابقا فيما يجمع على الفعالي بكسر اللام والفعالي بفتحها (قوله نحو اصبيح الخ) من اصابع أفعال  
ومساحدة مفاعل وسلام فاعل (قوله فيما تقدم استثنائه) وهو باب كبرى وما عطف عليه (قوله  
ومن خاسمي) اعلم أن الرباعي المحرر لما يجمع في جمعه على فعال إلى حذف لم يحصه المصنف ببيان  
ولما احتاج الخاسمي المحرر إلى حذف ذكره في قوله ومن خاسمي إلى آخره انتهى ولما احتاج المريد  
من الرباعي والخاسمي إلى ذلك أشار إليه بقوله ورائد العائد الرباعي الخ وذكرا الحذف في الثلاثي  
المريد في قوله والسبب في التاليف ثم ذكر بعد ذلك الاو الحذف من الزوائد فأفاده سم (قوله وفي  
فردق) اسم خمس جمعي فمردقة وهي النطحة من العجين وقولهم جمع وردقة فيه مسامحة أو  
مرادهم الجمع اللعوي (قوله وفي خورق خوارن) كما في السبع والاصواب دلل بال الدال المهملة  
مكان الواو كما في ابن الناطم وشرح التوسيع لان واو خورق مريرد للالحاق كما قدمه والكلام في  
خاسمي الاصول والحذف بال الدال المهملة اندكس كقار كرا يتلص الجوهري (قوله قد  
يحذف) أشار بقدر إلى أن حذف الخاسم أحد كراهه عليه الشارح (قوله وان النون) أي من حيث  
هي لافي المثال بدليل قوله بل شبه بالرائد (قوله وقال المبرأ الخ) ومحل الخلاف ان لم يكن الخاسم  
يشبه لفظ رائد فان أشبهه نعين حذفه قولا واحدا فخر قد عمل فصول في جمعه فذاعم اه تصريح  
وانتدعمل بصم الغاف وقع الدال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الخلل الصم كان القاموس  
(قوله لان ألف الجمع تخرج محله) أي ويكون كالحذف لعوض (قوله وأما الخاسمي) راده (لم يرد  
الخاسمي الاصول بل أعظم منه ومن لرباعي المريد به بدليل أن منه وان مدرج رباعي مريرد  
مثل به في التوسيع للرباعي المريرد بدليل أنه جعل ذلك هو المشار إليه بقوله زائد العادي لرباعي  
وقال في شرحه وشمل قوله ورائد العادي الرباعي محو عثرى من أوله خمسة وحيدشده وهو بربا  
أي معها أعظم من أن يكون الزائدة بواسطة أصابعه أو كان حصة يدوها سم (قوله وطرى)  
مشية هاتمتروا سبطراط طمع وامتدوا لابل أسرع والدلالة مقام قاموس (قوله  
وقد كس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وقع الحذف آخره سين مهملة قال في القاموس هو  
الاسد والرجل الشديد وقيل كرايا هو العدد الكثير واسم من أسماء الاسد اه وسبق قلم شيئا  
فكتب العدد مكان الاسد ونحوه العص والدي في كرايا لفظ الاسد كرايا (قوله العادي الرباعي)  
أي سواء كانت محاورته للرباعي رائد فقط كأمثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قرايا ورائد وأصل  
كعب عثرى والمراد بالرباعي هاتمادت أصوله على ثلاثة نأ كانت أربعة أوجه والرباعي مفعول  
العادي أو مضاف إليه (قوله ما لم ين) أي الزائد ليسا بفتح اللام مخفف ابن تشديد الياء وكسر اللام  
مع مخالفته الرواية يحتاج تعجبه إلى تكلف تقدير مضاف أي دالين بشرط عدم حده ان يكون  
رباعيا كما في التسهيل ولو كان غير رابع كهدر كس وخيسف وحذف بشرط في العدة وشرحها أن  
لا يكون مدغم فيه ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال في مصور مصاور ولا مصاور وأصل  
هذا الشرط في سائر كتبه ولم يسه عليه أوجه ان في شرح التسهيل ولا غيره بقوله سم عن السبوطي  
وأقره ثم قال وقوله ادغاما أصليا أخرج المعارض بغير بل تصغير حول اه ونقل هذا كله شيئا  
والبعض وأقره وأنت خبير بان قول المصنف للمعارض المدغم فيه لانه ليس ليدركه كما صرح

وقد كس وقد كس ومدحرج ودحارج كما أشار إليه بقوله (ورائد العادي الرباعي حذفه) أي حذف زائد مجاور الرباعي (ما لم

ين ليسا الزه اللدخما) اللدغة في الذي وهو مبتدأ وصلته حقوا واره ظرف

[illegible][illegible]

صلى



بخطأ فهمها فاسمها يزاد ان في الاسماء والافعال وكذلك تقول في استخراج تخارج فتؤثر اء استخراج بالبقاء على سببه لان التاء لها  
 منية في اللفظ على السين لان بقاءها لا يخرج الى عدم التنظير لان تغاير في الكلام كتمانيل بخلاف السين فانها لا تزداد  
 وحدها فلو اُفردت بالبقاء لقل سبها ويجوز التنظير له لانه ليس في الكلام سباعيل (١٠٥) ومن المربة اللفظية أيضا قولك في جمع

مر مريس مر مريس  
 بحذف الميم وابقاء الراء  
 لان ذلك لا يجعل معه  
 كسرة الاسم ثلاثيا في  
 الاصل ولو حذف الراء

وأبقت الميم فقلت مر اميس  
 لا وهم كون الاسم رباعيا  
 في الاصل وانه فعاليل  
 لا هاعيل (الميم أولى  
 من سواء بالبقاء) لما هم  
 المربة على غيره من أحرف  
 الزيادة وهذا خلاف فيه

اذا كان ثاني الزائدين  
 غير ملحق كنون منطلق  
 فتقول في جمعه مطاقي  
 بحذف النون وابقاء الميم  
 أما اذا كان ثاني الزائدين

ملحقا كسين مقعفس  
 فكذلك عند سيبويه  
 فيقال مقاعس وخالف  
 المردخندف الميم وأبقى  
 الملحق وهو السين لانه

يضاهي الاصل فيقال  
 قعاسس ورجح مذهب  
 سيبويه بأن الميم مصدره  
 وهي المعنى يخص الاسم

فكانت أولى بالبقاء (تنبيه)  
 لا يعني بالاولوية هنا ربحان  
 أحد الأمرين مع جوارهما  
 لان ابقاء الميم فها ذكر  
 متعين لكونه أولى فلا  
 يعدل عنه (والهمز والياء  
 مثله) أي مثل الميم في  
 كونها أولى بالبقاء (ان

سم أي أو اسم مفعول (قوله في استخراج) أي في جمع استخراج علما لان المصدر لا يجمع (قوله على  
 سببه) متعلق بتؤثر (قوله مر مريس) من أوصاف الداهية يقال داهية مر مريس أي شديدة  
 والمر مريس الاسم أيضا قاله الجوهري ووزنه فعقل بكسر الهمزة والعين فهو ثلاثي الاصول  
 مزيد فيه كذا كره الشارح (قوله مر مريس) فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن  
 ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذي يبقى رباعيا عما هو في غير ما تكررت فائزة وعينه وبه صرح  
 الفارسي وقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقربوس وعصر فوط وحذف مع الاحبر  
 نحو قرطاب وعصارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت واؤه وعينه كمر مريس وهي الداهية فالميم  
 والراء اللذان في الراء فيقال مر مريس بالبقاء الياء وان كانت غير رابعة في مر مريس ولا يجوز  
 أن يجري مجرى قرطوس وبه صرح فوط بان يقال مر امر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف  
 ما بحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتي للشارح في حيزون فاعرفه وقوله كقربوس الذي في  
 القاموس فربوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الصرب من العقارب والذاة السريعة أو  
 الشديدة اه وبه يعلم ما في كلام البعض وقوله وعصر فوط بعين مهملة مفتوحة وضاد موحدة ساكنة  
 وفاء ضهومة ثم طاء مهمل تدوية بضاء ناعمة يشبهها أصابع الجوارى كافي القاموس (قوله لان  
 ذلك لا يجعل الخ) لانه اذا كان بين المذكورين فاصل اختلفت اصاتهما كراميس بخلاف ما اذا لم يكن  
 فاصل كراميس فانه يحكم زيادة أحدهما (قوله فتقول في جمعه مطاقي) هل يقال في مصطفي ومحنظف  
 مصافي ومحافظ سم (قوله أما اذا كان ثاني الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وماعده من أحرف  
 الزيادة والاولى السين في مقعفس ليس ثاني زائدين بل ثالث زائدين وهو الميم والنون وأحد السيين  
 (قوله ملحقا) يؤخذ من غنيله ومن عبارة الفارسي فيعيد الملحق لكونه ضعفاً إلى وعبارته والمبرد  
 يقول في جمع مقعفس قعاسس ويراعى الاصل وهو قعس وبحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلثين لانه  
 وان كان راندا هو ضعف حرف أصلي والزائد اذا كان ضعف حرف أصلي يحكمه بما للاصل ككسائي  
 في التصريف فكان أصل مقعفس عله قعس بكسر هاء (قوله مقعفس) أي تأخر الى خلف  
 من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحجاب جوهرى (قوله فيقال قعاسس) كذا في  
 بعض النسخ بلا ياء بين السيين وهو الاشهر وفي بعضها ياء على لغة من يؤنهما عما حذف (قوله  
 لا يعني بالاولوية) أي في قوله والميم أولى من سواء بالبقاء وقال السندوي في كلام المصنف على حذف  
 قوله تعالى أعصاب الحنة يومئذ خير مستقرا وقوله الصيف أحمر من الشتاء اه وقد قيل في نحو  
 الآية وقوله المذكور انه على فرض وجود أصل الفعل في المفضل عليه فيكون كلام المصنف على  
 فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لكونه أولى) أي والعمل بالاولى هنا واجب (قوله كافي التدد  
 ويلتدد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون فونهما وارهال داليهما وهما بمعنى الاله أي الشديد  
 الخصومة كافي العصاح (قوله ألا تدويلاد) والاصل ألدو يلدو يلدو فادغم أحد المثلثين في الآخر  
 (قوله في موضع) وهو الاول وقوله على معنى والتكلم في الهمة والعيبة في الياء (قوله بخلاف  
 النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضوع هنا بالثناء وحذف ياء في كلام  
 الشارح أن النون في الثناء قد تبدل على المطاوعة كافي مكسر ومنهش فاللائق نفسه به بما بين ثالث  
 الكلمة ورابعها (قوله من المزية المعنوية) من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية

(١٢ - صبان رابع) سبها أي تصدرا كافي التدد ويلتدد فتقول في جمعها ألا تدويلاد بحذف النون وابقاء الهمة والياء  
 لتصدرهما ولا نهما في موضع يقع فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا (تنبيه) ابقاء الميم  
 والياء المهم في المثل المذكورة من المزية المعنوية (والياء والواو احذف ان جعلت

فما كبريون) وعطاموس (فهو حكم حقا) فتقول سزاين وعطاموس بحذف الياء وإبقاء الواو فتقلب بالانكسار ما قبلها وانما  
 أوزت الواو بالبقاء في ذلك لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الالف لا تحذف الياء  
 عصفور ولو حذفت الواو أو الالف يعني (١٠٦) حذفها عن حذف الياء لانها ليست في موضع يؤمها من الحذف (ونسبوا

في راندي سرمدى) وهما  
 النون والالف (وكل  
 ماضاهاء) أى شاهه في  
 تضمن ر ي د نين لالحاق  
 الثلاثى بالخاسى  
 (كالعلمدى) والخطى  
 والعصرى فكأن تحذف  
 ما قبل الالف وتبقى الالف  
 فتقلب ياء فتقول سراد  
 وعلا دو حباط وعفارولك  
 فكسبه فتقول سراند  
 وعلائد وحناط وعمارن  
 وانما نسبوا في هذين  
 الراندين لثبوت الكاف  
 بينهما لا ياء اريدا معا  
 لالحاق الثلاثى بالخاسى  
 فلا مزية لاحدهما على  
 الآخر (فإنه في تصحيف  
 مسائل الأولى بحور  
 تمويض ياء قبل الطوى  
 مما حذو أصلا كان أو  
 رائدا فتقول في سفرجل  
 ومنطلق سفاريج ومطابق  
 وقد ذكر هذا أول التصغير  
 كما سبق في التايبة أجاز  
 الكوفيون زيادة ياء في  
 مماثل مفاعيل وحدها  
 من مماثل مفاعيل فيصيرون  
 في جعفر جعفرى وعصافير  
 عصفور وهذا عددهم جائر  
 في الكلام وجعلوا من  
 الاول ولوا فى معاذره  
 ومن الثانى وعنده مفاعيل  
 الغيب ووافقه في التسهيل

أبصاوهى التصدر لان المعصوبه قوى هى أحق بالاعتبار متى وجدت (قوله ما كبريون) مما حذف  
 أحد رانديه مفعن عن حذف الآخر دون العكس والخبريون بحاء مهملة مفتوحة ففتحة ساكنة  
 وراى مفتوحة موحدة مفهومة المحور والعطاموس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس  
 التامة الخلق من الال والمرأة الحيلة أو الحسنة الطويلة النارية العاقرة كالعظموس بالصم والناقصة  
 الهرمة والطمع عطاميس وعطامس يادر (قوله لبقائها رابعة) أى بعد حذف الياء فتكون داخلية في  
 قوله ما ليك إياك اثره اللذخما (قوا) مفاعل يواو وعصود من قلها اا (قوله لم يمس حذفها عن حذف  
 الياء) لان لو حذفت الواو قلت حيارب تكون الموحدة أو تحركها لثبات سبعة الجيع واحتج الى  
 أن تحذف الياء أيضا ويحال سراس (قوله لاسها لستى موضع الخ) لما علمت من أن ياء هاء مفتوت  
 لصحة الجمع ولو قال الشارح كالمرادى لان ياء هاء مفتوت لصحة الجمع لكان أوضح (قوله  
 سرمدى الخ) السرمدى بعين مهملة وراءه فتوحين وفون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في  
 القاموس هو السربى في أموره أو الشدي والعلمدى بعين مهملة ولا م فتوحين وفون ساكنة  
 ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس اعليظ من كل شئ ويصم وتحرر من العصابة لشوك واحده  
 هاء (قوله فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ اعلال قاس وعار اه سم (فائدة) لا يجمع جمع  
 تكبر بحو مصروب ومكرم وشده لاعتين جمع ملعون ويستثنى مفعول للثبوت فهو مضع وعرض  
 ذكره ابن هشام في شرح باب سعاد ومثل مصروب مختار ومقاديف قال مختارون ومنقادون ولا  
 يجمع مكسرا ذكره الشيخ في العمدة اه فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مختار  
 ومقاديف (قوله يحور تعويض ياء الخ) أى لم يسخفها اللفظ لعين تعويض كفى (عابرج جمع لعزى فاه  
 حذفت الياء لان تعويضا لثبوت ياءه التى كانت لله مرد كاسيد كره ا شارح في التصغير (قوله في  
 مماثل مفاعل الخ) المراد مماثل مفاعل ومماثل مفاعل ما وافقه فى العدة والهيئة وان خالفها  
 فى الوزن والاعراف على وزن فعال لا مفاعل وعصافير على وزن فعال لا مفاعيل (قوله وحذفها  
 من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين بدنى أى يسهل ذلك بأن لا يؤدى الى التقاء مثليين كقوله  
 اللابسات من الحرير جلاداه فانه مخالف للاسل من وجهين فلا بدنى تقويده الا لامضطوطا لثبوت  
 دما مبنى (قوله فى الكلام) أى الدثر (قوله معاذيره) لانه جمع معذرة وقياسه معادر (قوله مفاعيل  
 العيب) لانه جمع مفتاح وقياسه مفاعيل فقلب ألفه ياء (قوله واستثنى فواعل) أى الوصف بقريضة  
 التسهيل بسوايغ فلا يقال فى شارب ضوا رب أما لاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض  
 العرب دوائيق وطوايق وحواتيم أفاده الدما مبنى ولك أن نعم وتجعل فحور دوائيق وحواتيم مما  
 شدد ثم رأيت اس عقل على التسهيل صدر هذا الاختلال الذى قلته فتأمل (قوله سوايغ) جمع  
 سايغ وهى الدرغ الواحدة دما مبنى (قوله لا يحور الا لضرورة) والمعاذير والمفاعيل فى الايتين جمعا  
 معذرو ومفعول دما مبنى (قوله جمالات) ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارضى قالواى جمع جل أجل ثم  
 أجمال ثم جامسل ثم جمال ثم جمالات فهو جمع جمع جمع جمع الجمع وعى بقرب أنه قرأ  
 جمالات بصم الحليم (قوله وإذا فصح تكسيرا كسر الخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى بنقاس  
 وقال أبو حيان أن ارجوع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلاف في جمع الفعلة ولا أكثر من أنه بنقاس  
 واختار ابن عصفور عدم انقباسه اه دما مبنى وكمع الكثرة فى أنه لا يطرر وجهه اتفاقا اسم

على جواز الامر بن واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعل الاشدوا كقوله سوايغ يفيض لا يحرقها التبل ومذهب الجفنين  
 البصريين أن زيادة الياء فى مثل مفاعل وحذفها فى مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة الثالثة قد نددوا الحاجة الى جمع الجمع  
 كاندعواى تنبيهه فكما يقال فى جماعة من الجمال جالات كذلك يقال فى جماعات جالات وإذا قصد تكسيرا كسر فليس

التي ما يشاكله من الاسماء فيكسر مجمل تنكسيرة كقولهم في أعبد أعباد وفي أسلحة أسلحة وفي أقوال أقوال يشبهها بسود وأسود وأجردة وأجارد وأهصار وأهصار وقالوا في مصران مصران وفي غربان غربان تشبهها بالطين وسراحين وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعل لم يجوز تنكسيرة لانه لا نظير له في الاسماء فيجمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والتون كقولهم في فواكس فواكسون وفي أيامن أيامسون أو بالالف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي (١٠٧) سواحب سواحبات ومنه الحديث

انكس لا تنن سواحبات يوسف الراجعة اذا قصد جمع ماصدرة ذوا بن من أمماء مالا يعقل قيل فيه دوات كذا وبسات كذا وقيل في جمع ذى القعدة دوات القعدة وفي جمع ابن عرس سات عرس ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير لعلم كان لبون وبين العلم كان آرى والفرق بينهما أن ثاني الحارثين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس واداء صد جمع علم مقول من جملة كبرق بحره فوصل الى ذلك بأن يضاف اليه ذومجوعا يقال هم ذورق بحره وفي التثنية هم ذوارق بحره سارى الجملة في هذا المركب دون اضافة على الصحيح فيقال هذا ذوا سيويه وهؤلاء ذور سيويوه وهذا ما عدي كرب وهم ذوروه عدي كرب وما صنع بالجملة المسمى بها يصع المثنى والمجوع على حده اذ اثبتا أوجعا يقال في تثنية زيد مسمى به هذان ذوا زيدين كما يقال في تثنية كلبتي الحساد هاتان ذواتا كلبتين

الجنس الذي لم يختلف أنواعه سواء كان له واحد ميم بالتاء أو لكان اختلفت والجمع هو ر على عدم اطراد جمعه لفظه ما جاء منه والمصدر والماضي وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع وطاهر كلام سيويه أنه لا يطرده ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراط كذا في الهمع (الفائدة) قال الحارثي في شرح الشافية اعلم أن جمع الجمع لا يطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة الا بجازا انتهى (قوله الى ما يشاكله) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والمسكنات وارجاعه في نوع الحركة كضمة أعسم مع فتحه أسود (قوله وأجردة وأجارد) مقصود كلامه أن أحردة مفرد ولم أوف عليه والطاهر أنه جمع جراد أو حريد (قوله وأعصار) تنكسر الهمزة وهو الربع تشير الهمزة أو التي فيها نون أو التي تبت من الأرض كالعمود ونحو الدهماء أو التي فيها العصار وهو العذار الشديد كالعمرة محركة قاموس (قوله في مصران) قال في القاموس المصير كأمير المهي والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين (قوله تشد بالاسلاطين ومراحين) بشر على ترتيب ألف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله لي ما يشاكله (قوله على زنة مفاعل أو مفاعل) رادى التسهيل أو مفعلة تصم النساء وفتح العين أو مفعلة تصحين قال الدمامي وما كان موار بالشئ من هذه الامثلة الأربعة لم يجمع اه والمراد به مفاعل أو مفاعل ما يوافقهما في العدة والهيشة وان حافظهما في الورد الاصطلاحى بدليل غيظه سواكس وحدائد وصواحب (قوله في حدائد حدائدات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد وخرائدات (قوله ذوا وأس) لم يقبل أو أوح كما في التسهيل لانه لم يقع لكسر لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس باخي كذا القيل في جمع مالا يعقل أخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لارجاع اسم الجنس العلم وأن قوله وبن العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس المنفصل الدال على الجنس أهم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقراءة التقسيم الى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قبل علم الجنس (قوله هم ذورق بحره) أي أصحاب هذا الاسم (قوله المركب دون اضافة) هو المركب المرجعي وأما الاضافي فيثنى ويكسر صدره (قوله على الصحيح) مقابله ايقاع التثنية والجمع على لفظه فيقول سب وجاه وبعا بكاب وسيد ويهون وعلتكون (قوله بالمشئى والمجوع على حده) أي مسمى بهما (قوله وعلى هذا افسس) فيقال في تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفي جمعه هؤلاء ذور زيدين (قوله اما أن يكون موضوعا للمجوع الاسماء) حاد المختص به لاجابة الى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى وان الناظم بل هو مصر لا يهامه أن الجمع دائماً من باب النكل لا النكبة مع أن اعالم كونه من باب النكبة واعتصر عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف الجمع بأن طاهره أن المراد وضع الواسع وليس كذلك لقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع ما نصه الجميع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله في شرحه المراد بالجمع تجديد الناطق حالة الاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يجرح أمماء المجوع وضوها وقوله في التثنية ليس المراد بالجمع وضع الواسع بل المراد بالجمع تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع في التعريف الوضع النوعي وهو حاصل من الواسع كما بناء في محله (قوله ملعى وبه اعتسار

ويقال في الجمع ذور زيدين وذوات كلبتين وعلى هذا افسس الخامسة الفرق بين الجمع واسم الجنس والجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين معنوي ولفظي أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين اما أن يكون موضوعا للمجوع الاسماء المختصة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما أن يكون موضوعا للمجوع الاسماء دلالة المفرد على جملة أجزاء منها واما أن يكون موضوعا للحقيقة ملعى به اعتبار

ما به تة فالاول هو الجمع وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجل واسود أم لم يكن كإبليس . والثاني هو اسم الجمع سواء  
 أوثله واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط . والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويتركب منه وبين واحد بهاتين  
 هاتين الحروفين وتارة وجوده وكلمة ورعيا عكس نحو الكرم والحب لا واحد والنجاة والحياة للجنس وبعضهم يقول للواحد  
 كلمة وللجنس كم على القياس وقد يفرق بينه وبين واحد بهاء السب مجزوم ورومي ورغ وزنجي أما اسم الجنس الافرادى فهو  
 لن وما وضرب فانه ليس بالاعلى أكثر (١٠٨) من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قبل صر به فالتاء للتنصيص على

الوحدة وأما اللفظي فهو  
 أن الاسم الدال على أكثر  
 من اثنين ان لم يكن له  
 واحد من لفظه فاما ان  
 يكون على وزن خاص  
 بالجمع أو عا ل فيه أولا  
 فان كان على وزن خاص  
 بالجمع نحو إبليس وعاديد  
 أو عا ل فيه نحو أعراب  
 فهو جمع واحد مقدر والا  
 فهو اسم جمع محصور  
 والى وانما قل ان أعرابا  
 على وزن غالب لان أفعالا  
 نادر في المفردات كقولهم  
 برمة أعشار هذا مذهب  
 بعض التعويين وأكثرهم  
 يرى أن أفعالا وزن خاص  
 بالجمع ويجعل قولهم برمة  
 أعشار من وصف المفرد  
 بالجمع ولذلك لم يد كرفي  
 الكتابة غير الخاص  
 بالجمع وليس الاعراب  
 جمع عرب لان العرب يسمون  
 الحاضرين والباديين  
 والاعراب يحض البادين  
 خلافا لمن زعم أنه جمع  
 وان كان له واحد من لفظه  
 فاما أن يميز من واحد  
 بهاء السب مجزوم أو

السردية) أي غير منظورة وشعنا ان الفرد كما سطرناه في معش الكلام وهذا لا يدل على اعتبار  
 الثلاثة فاعتبر استعماله فكان الاول أن يقول معتبرا في استعماله لا وصفه ثلاثة أفرادا أكثر  
 ويرد أيضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بأن المنقسم الاسم الدال على  
 أكثر من اثنين يرد بأن الخارج اعما هو باعرا التعريف لا يتخرج عنه كما صرح حوايه (قوله  
 كابيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد من لفظه كما قاله الساطم وقيل له واحد من لفظه مستعمل  
 فقيل أول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المعصومة وقيل بالهاء بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو  
 تخفيفها وقيل بيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ابيل كديار وقد ر في القاموس  
 الارادة بالقطعة من الطير والحبل والابل (قوله ورعيا عكس) مقابل لحدوق بعد قوله بالتاء عالنا  
 نهد به وتكون التاء في الواحد عا بالحو غير الخ واعما حده لم به من السياق (قوله وبعضهم يقول  
 بالواحد كما قال الخ) هذا القول في جأه واجب أيضا (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء عا  
 (قوله محولين) بفتح التاء أما بكسر هاء اسم جنس جعي واحد له فقول شيعة بكسر الاء خطأ (قوله  
 وصرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس بالاعلى أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين واعما اقتصر  
 على بني الدلالة على أكثر لانه المعنى في اسم الجنس الجمعي (قوله وعاديد) قال في القاموس العباديد  
 والعباديد بلا واحد من لفظه ما افرق من الاسم والجليل الداهور في كل جهة والاستكام  
 والطرق البعيدة (قوله رمة أعشار) أي مكسرة قطعاً (قوله من وصف المفرد بالجمع) تريا للاخزاء  
 المفردة بركة أخزاء الجمع اه دما يميز قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سدس حضر  
 على قراءة جرحه وقيل اسم جنس جعي اسدسة واسم الجنس بومس بالجمع (قوله وان كان له  
 واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادى وان كان له واحد من لفظه فاما أن يوافق في أصل  
 اللفظ دون الهيئة أو فيهما وان وافقه فيهما وثي فهو جمع بقدر تعبيره محو لكان لم يثنى فليس شيع  
 محو جب والمصدر اذ اربف به وان وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يميز الخ (قوله بهاء  
 السب) أي يحدو بهاء النسب لان يميز الجمع يحدو بهاء السب التي في واحد منه ولهذا قال المرادى  
 بريح بهاء السب وكذا يقال في قوله أو تاء التا يث أو بهاء في هذا أن يقال المراد أو بهاء في تاء  
 التا يث عا ل واثنا تة قبل كافي كاه وجبأه على أحد القولين (قوله وان لم يكن كذلك) بأن لم يميز  
 من واحد عا د ك (قوله مالم يسا والواحد في التذكير والسب اليه) أي دون قبح واعما قد ادون  
 قبح لان الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر شيع فيقال الرجال قام (قوله حكم على غري) بفتح العين  
 المحجمة وكسر الراء مخففة وتشديد الاء وأصله عزو على رية فعيل فقلت الواو ياء لا جتماعها مع  
 الاء ساكنه طلب للتخفيف وأدعت الباء في الباء وصار غريا الا أن الحو هري ذكر أنه جمع ونصه  
 ورجل غار والجمع غرة مثل قاص وقضاة وغرا مثل سائق وسبق وغري مثل حاج وحج وقاطن

بهاء التا يث ولم يترجم تأينه نحو غرا ولا فان مبر عا د ك ولم يترجم تأينه فهو اسم الجنس الجمعي وان انترم تأينه فهو  
 جمع نحو تخم ونهم حكم سيبويه بجمعته مالا ان العرب الترم تأينه ما والعالب على اسم الجنس الممتاز واحد بهاتين  
 لم يكن كذلك فاما أن يوافق وزن الجمع الماضية أو لافان وافقها فهو جمع مالم يسا والواحد في التذكير والسب اليه فيكون اسم  
 جمع فلذلك حكم على غري بانه اسم جمع لافا لانه يساوى الواحد في التذكير وحكم أيضا على ركاب بانه اسم جمع لركوبة لانهم  
 نسبوا اليه فقالوا ركاب والجمع لا يندسب اليها الا اذا غلبت أو أهل واحد كما سباني في بابه وان خالف أو ان الجمع الماضية فهو  
 (قوله فقيل أول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة معصومة كافي القاموس اه)

وطنين وعراء مثل فاسق وفاسق اه وقال في القاموس في مادته وانعري كهي اسم جمع اه وهو صريح في موافقة كلام الشارح وكلام الجوهرى بمحتل أن يكون أطلق به الجمع على اسم الجمع تجوز او بمحتل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اه عند القادر (قوله خلافا لاني الحسن) حيث ذهب الى أن فعلا من أية الجمع وجعل منه صحاو وكذا الحاصل أن اسم الحسن هو ما تغير واحده بالتاء أو الباء ولم يلزم بأنيته واسم الجمع مالا واحده من افطه وايس على وزن خاص بالجمع ولا بالتاء فيه أوله واحد ولكنه مخالف لاوران الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون فتح في التذكير والنسب وإذا عرفت ما عرفت الجمع مرادى

### التصغير

هو لغة التقليل، اصطلاحاً تغيير مخصوص بأن يباه نصريح (قوله من واحد) لأن كلاهما المعط والمعنى وقد بحث في تبديل الشارح بأنه انما ينبغ ذكر أحدهما عقب الآخر أعني من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينبغ تأخر التصغير عن التكسير ولعل يمكنه أن التكسير أكثر وهو ما من التصغير فتقدمه أولى (قوله ادفعه) أي أردت تصغيره (قوله في تصغير قدي) أي رد الالف الى أصلها وهو الباء انما ادعاه بالاصغير منها لأن التصغير رد الاشياء الى أصلها وهو مثله في (قوله دببر) أي رد الباء الى أصلها هو "ون ادأسله" باز كياتي (قوله ولا من ضم أوله) وفتح ثابته (سماعل) به ذلك أنهم لما دعوا في التكسير أول الهمزة والجامعي ولم يبق الا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وقصواته لاني بالاصغير وألف التكسير في نحو مفاعل متناهيان حمل ما قبل الباء على ما قبل الالف اه مرادى مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الهمزة والالف للجمع لشبهه بطلبوا فيه لطفه والضم والياء للمصغر لطفته وجعلوا علامة التصغير بالهمزة والالف الجمع في اللين وأقر بينهما الياء من الواو ولو كان أوله مصغراً ما كثر استعماله في مقابلة آخره معكسوراً كزحزح فهو قول الالحركة والتوا، غيره أو الأصله راقية أحقا لا لا ذكرهما أو حسان وزحزح اس يارب بالاول اه سيوطي، تؤخذ مما حزم به اس يارب أن المكسر لو كان على هيئة المصغر كتب بطرفه بصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلي اه نصريح وسيأتي بسط كلام السهيلي قال المرادى وطاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير ورسمها اه وسيأتي في الشرح أيضا ويذكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما في الهمزة عن النصريين من حوار كسر الاول في تصغير ما ثابته ياء، ككيت وشع رمت الى أن يكون الكلام باعتبار الغالب والاصل (قوله وزيادة ياء ساكنه بعده) أي الثاني قال في التسهيل يحدو لها أي لاحت تلك الياء أول يابن ولياها فيقال في تصغير على على يحدو أول الياء من اللين ولياها وبقاب ياء ما وليها من واو ووجو بالاسكندرية قال في تصغير نحو وعبر أو أعلت فيقال في تصغير مقام مقصير أو كانت لا ما فيقال في تصغير دلودي واختيارا ان تحركت لفظا في افراد وتكسير ولم تكن لاءا فالراجح أن يقال في تصغير جذل جديد ويحور جذبول حبل على الافراد والتكسير وهو جذارل فان كانت الواو لا ما قدمت ياء فيقال في تصغير كروان كرين وان تحركت في الافراد والتكسير وهو كراوين اه زيادة من الهمزة والياء (قوله والامثلة ثلاثة) ان كان تعريه على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وان رجمه العصف قال في التصريح الامثلة الثلاثة من وضع الخليل قبل له لم يت المصغر على هذه الانية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اه وفي السكت أن هذه الاوزان في المشي والجمع والمركب المرجح والعددي راجعة الى ما قبل علامة التنسية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين اه ولا يخفى أن مثل علامة التنسية والجمع وغير المركبين بقية الاشياء الثمانية الانية في قول المصنف وألف التائب حيث مد الخ (قوله ولا

اسم جمع نحو محب وركب  
لا في فعل ليس من أبنية  
الجمع خلافا لاني الحسن  
والله أعلم

### التصغير

اه اد كره هذا الباب اثر  
باب التكسير لاهما كما قال  
سيوطي من واد واحد  
لاشرا كهما في مسائل  
كثيرة أي ذكرهما (فيعلا  
احمل ثلاثي اذا  
• تصغيره نحو) فليس في  
تصغير فلس ونحو (قدي  
في) تصغير (قدي)  
(و) (فيعل مع فيعل لما  
• فان) الثلاثي (بجعل  
درهم درهم) وجعل دينار  
دينار • والحاصل أن  
كل اسم يمكن قصده تصغيره  
فلا بد من ضم أوله وفتح  
ثابته وزيادة ياء ساكنه  
بعده فان كان ثلاثيا لم  
يعرب أكثر من ذلك وان  
كان رباعيا فصاعدا كسر  
ما قبل الياء والامثلة ثلاثة  
فعل نحو فليس وفيعل  
نحو درهم وفيعل نحو  
دينار في نسيات الاول  
للمصغر شرط أن يكون  
اسما ولا



بصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير (١١٠) وصف في المعنى وشدة تصغير فعل التجهيز أن يكون متعكفا لا تصغير المضمرات ولا

من وكيف ونحوهما وشد  
تصغير بعض أسماء الإشارة  
والموصلات كما سبأني  
وأن يكون قابلا للتصغير  
فلا يصغر نحو كبير وجسيم  
ولا الأسماء المذمومة وأن  
يكون خاليا من صيغ التصغير  
وشبهها فلا يصغر نحو  
الكميت من الخيل  
والكعبت وهو البلي ولا  
نحو ميطر ومهين  
• اشأني وزن المصغر  
بهذه الامثلة الثلاثة  
استلح خالص هذا الباب  
اعتبر فيه مجرد اللفظ  
تقريباً لتقليل الالبته  
وليس جازياً على اصطلاح  
التصريف ألا ترى أن وزن  
أحور ومكبر ومفيع في  
التصغير فيعمل ووزنها  
التصريف فيعمل ومنه  
وفعال • الثالث فوائد  
التصغير عند المصريين  
أربع تصغير ما يتوهم أنه  
كبير نحو جليل وتختير  
ما يتوهم أنه عظيم نحو  
سليم وتقليل ما يتوهم  
أنه كثر نحو دريم مات  
وتقريب ما يتوهم أنه بعيد  
زمناً أو محلاً أو قدراً نحو  
قيل العصر وبعد المغرب  
وفوق هذا ودون ذلك  
وأصغر من سلك وراد  
الكوفون معنى خامسا  
وهو التعظيم كقول عمر  
رضي الله عنه في ابن  
مسعود كنيف ملي علما  
وقول بعض العرب أنا

بصغر الفعل) وكذا الأسماء العاملة عملة كاسم الفاعل لان شرط عملها عدم تصغيرها كما مر (قوله  
لان التصغير وصف في المعنى والفعل والحرف لا يوصفان (قوله فعل التجهيز) في قوله  
• باما أبلغ غزلاً فاشدق لنا • وجوز بعضهم انقياس عليه كما هو في الهمع (قوله وأن يكون متعكفا)  
عبارة في شرحه على التوضيح وأن يكون غير متوغل في شبه الحرف اه وهي المناسبة لما يأتي  
من جواز تصغير المركب العددي كـ ٤٠ عشراً فافهم (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كني وأن قال  
في الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لان المعاملة تقل وتكثر دون المغايرة أعني كونه ليس  
اباء ولا عدد وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والأسماء المختصة بالنفي وكل وبعض  
ومع وأى وأسماء الشهور كالحرم وصفر وكذا أيام الأسبوع كالسبت والاحد على مذهب سيبويه  
وإن كسبان ومذهب الكوفيين والمازني والجري جواز تصغيرها اه مع زيادة من الشاطبي قال  
هم يؤخذ من كلام الشاطبي أن أمس اذا كان نكرة جاز تصغيره (قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم)  
لا له لو صغر مثل ذلك لمصل التفاضل وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الأعلام كثير  
وهو منقول من تصغير كثير والذي سوع أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ  
التصغير اه دما ميني (قوله ولا الأسماء المعظمة) كـ اسماء الله وأبياته وملائكته وكتبه  
والمحبت والمسجد اه فاضى لان تصغيرها ينافي تعظيمها والمراد الأسماء المعظمة مرادها  
مسمياتها العظيمة فان أريد ما غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبي (قوله خاليا من صيغ  
التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الأصل ولا في الحال فخرج نحو الكميت  
والكعبت مما أوضع على التصغير ثم تنوى فيه ونحو جليل وزيد مما عرض تصغيره بالاناسبة  
وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أي على حركاتها وسكاتها فخرج نحو  
ميطر ومهين مما ليس مصغراً لكن على هيئة المصغر (قوله نحو الكميت من الخيل) هو الفرس  
التي تضرب جرنه الى سواد (قوله والكعبت) بالعين المهملة كما في القاموس وغيره وما في النسخ من  
رسمة بالقاف تعجيف (قوله وهو البلي) أي الطائر المعروف وفي أكثر النسخ البليد وهو تحريف  
والصواب الذي في القاموس وغيره هو الأزل (قوله ولا نحو ميطر) وقال السهيلي أنه بصغر  
تخذف ياء الزائدة كما تخذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير  
ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع فالكبير نخذف ياءه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز  
فيه إلا ميطرون لانه لو كسر حذف ياءه لانه خاسئ ثالثة راند فيزول علم التصغير اه تصریح  
ويؤخذ منه عدم جواز تكبير كل مصغر زال علم التصغير عند التكبير ويؤيده أهم لم يذكر  
المصغر فيما يكسر على الجموع المقدمة في باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدماميني صرح  
في باب اعراب المشي والجموع بأن تكبير المصغر كرجل متعذر (قوله ومهين) اسم فاعل  
هم اذا كان رقبيا على الشيء ومثل ميطر ومهين مسطر وهو المسلط على الشيء (قوله مجرد  
اللفظ) أي من غير تطرأى مقابلة أسلى باصلى وزائد بئله (قوله أنه كبير) أي ذانا وقوله أنه عظيم  
أي رتبة (قوله وتقليل ما يتوهم) أي تقليل عدد ما يتوهم (قوله زنا) كافي المثاليين الاوابين أو محلا  
كافي المثاليين التاليين لهما أو قدراً كافي المثاليين الاخير (قوله وزاد الكوفون الخ) وفي الفارسي زيادة  
التعب كإبني والترحم كسبكين (قوله كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء  
وهو كافي القاموس وعاء أداة الرعي أو عاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه  
(قوله أنا جدي لها) تصغير جسد بكسر الجيم وسكون الذال المجبة وهو العود الذي ينصب للابل  
الجري لتثقل به والمهكان بفتح الكاف الأولى مشددة هو الذي أكثر الاحتكاك به أي أمان من يستثنى  
برأيه كاستثنى الابل الجري بالاحتكاك به هذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذيق بفتح العين المهملة



في وجهه تصغير منها الا نامله وقوله قوي حبل شاخ الرأس لم يكن لتبلغه حتى تشكل وتعلمه وردا صريحا بذلك بالتأويل  
 الى تصغير التصغير ونحوه (وما به) من الحذف (لمنتهى الجمع وصل) فيما زاد على أربعة أحرف (به الى أمثلة التصغير وصل) وللحذف ها  
 من ترجيح وتصغير ماله هاله فتقول في تصغير فردق فريد حذف الطامس أو برق بحذف الراء لماسق في قوله والرابع الشبيه  
 بالزبد الخ وتقول في سسطري سيطر وفي فدوكس فد يكس وفي مدرج دجرح وتقول في صفور وقطاس وقيدل وفردوس  
 وغرنيق عصيفير وقريطيس وقيدل وفريدس وغرنيق وتقول في قه نرى قيهث (١١١) لما سبق في قوله وراثة العادي

الرابعي احده الخ وتقول  
 في مستدع مديع وفي  
 استغراخ صخر مع لما سبق  
 في قوله والسين والتس  
 كستدع أول الخ وتقول  
 في مطلق ومفلس  
 مدياق ومفلس وفي  
 ألدو يلدو أوليد  
 ويلدو يلدو لما سبق  
 في قوله والميم أولي من  
 سواء نال الخ وتقول  
 في حيون وعيطموس  
 خزيمير وعطيمس بحذف  
 الياء واقاء لوام مقلوقة  
 ياء لما مر من قول في سرمدى  
 وعلمدى سرمدو عليه  
 أو سرمدو عليه لعدم المربة  
 به الرائد من كما سبق  
 في أمه يستثنى من  
 ذلك هاء الثالث وألفه  
 المدودة وياء النسب  
 والالف والدون أربعة  
 أحرف فصاعدا لما مر من  
 لا يحد من في التصغير ولا  
 يحد من كما سبق (وإن  
 تعويض ناقص الطرف)  
 عن المحذوف (إن كان  
 بعض الاسم بهما) أي في  
 الجمع والتصغير (استدع)  
 وسواء في ذلك ما حذف منه  
 اصل نحو سمرجل فتقول

وسكون الدال المعجمة نايها فاف العلة والموجب بفتح الحميم المشددة من رجة أي عطمه أو من  
 الرجة نسكون الحميم وهي أن يبنى حول العلة الكسرة ثمحارة أو خشب إذا حيف علم الطولها  
 أو كثرة حملها أن تقع وتحوط شولا للارقي المساويعا كان انصصيع وذلك لان التعظيم لان المقام  
 للمدح (قوله دوجية الخ) تصغيرها للتعظيم بقريسه وصفها بالحمل بعد هاء التي هي كناية عن  
 الموت بها (قوله الى تصغير التصغير) أي كأي دوجية أبا بابا حنق النفوس قد يكون مصعار  
 الدواهي وقوله ونحوه أي كصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كأي حمل أبا بابا الحيلدة في العرس  
 وإن كان عاليا شاقا في المصعد وكأي كيف وحذل وعذيق أبا بابا كثرة المعنى وذلك من مع  
 الذات (قوله من ترجيح) أي تعيين لما مر في السكس ويرود ذلك كأي مستدع وقوله ونحوه أي من أمرين  
 جازين أهم من أن يكون أحدهما أو صحيح كان فردق أو مضافين كأي سرمدى وعلمدى كذا قال  
 شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد ما ترجح ما شمل التعيين والاحسية والتصغير التخييل بين أمرين  
 متساويين في الحوار (قوله فتقول في تصغير فردق الخ) كان عليه أن يقول فتقول في تصغير  
 سفرجل - فبرح لما سبق في قوله ومن خامس جرد الخ و قول في تصغير فردق الخ لتمام الاقسام  
 (قوله فريد حذف الطامس) أي وهذا أحسن من فردق بحذف الراء ولو ذكرنا الشرح هذا المكان  
 أولى لانه يذكركه تظهر مقابلة لقوله بعد وتقول في سرمدى وعلمدى الخ فنه (قوله لما سبق في قوله  
 الخ) راجع لجميع ما ذكره من سطر الى هاء (قوله ومقبس) قال شيخنا بطرهل يأتي هذا الخلاف  
 المبرد المتقدم (قوله أو سرمدو وعلمد) بحذف الدون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح  
 ويضع ما قبلها لام الا لالحاق بسمرجل كما مر وألف الا لالحاق لا في في التصغير كما يأتي ثم أسلمت اعلال  
 فاص تصريح (قوله هاء التأنيث) كدحرجه وألفه المدودة كفاصعا وياء الدس كدوى والالف  
 والدون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزغفران وكعشوران سم (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا)  
 انما قيد بذلك لانه الذي يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وإن كان لا يحد منه أيضا الا ب  
 والدون عند تصغيره (قوله فاحس لا يحد من في التصغير) فتقول دحرجه وقو بصعاع ولو يدعى  
 وزغفران وعشوران بخلاف الجمع فالتقول فيه دحارج وقواصع ولواديع وبعافو وعبار (قوله  
 ولا يحد من) بل يتركس على حاله في التكثير وبصعاع ما لم يكن كما يصعاع متم من سم (قوله كما  
 سياتي) في قوله وألف التأنيث حيث عد الخ (قوله على الوجهين) أي التعويض وعدمه (قوله قال  
 في التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الداطم هنا بكلامه في التسهيل (قوله لغير تعويض) كوجودها  
 أو وجودها بقلب هاء في المكبر (قوله من نحو لعا غير في جمع لغيري) أي ومن نحو لغيري في تصغير  
 لغيري ومن نحو سراجيم وسراجيم في جمع اسرجهم وتصغيره اذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء  
 المقابلة عن الالف الكائنة قبل الميم (قوله ولم ينجح الى تعويض) بل التعويض غير ممكن وإن  
 أوهت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التي كانت في المفرد (قوله قرأه سم في المعرب

في جمعه سفارج وإن عرشت قلت سفاريج وفي تصغيره سفيرج وإن عرشت قلت سفيرج وما حذف منه رائد ونحوه مطلق فتقول في  
 جمعه مطائق ومطابق وفي تصغيره مطيقي ومطليقي على الوجهين وعلم من قوله وحائر أن التعويض غير لازم في نبيه كما قال في التسهيل  
 وجاز أن يعوض مما حذف ياءا كمة قبل الآخر ما لم يستحقها لغير تعويض واحد ونحوه قوله لغير تعويض من نحو لعا غير في جمع لغيري  
 فانه حذف ألفه ولم ينجح الى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد (وحائذ عن القياس كل ما عاين في البابين) أي باب التكسير  
 وباب التصغير (سكروما) مما جاء منه وعافى حفظ ولا يقاس عليه فيما جاء حائذا عن القياس في باب التصغير قولهم في المعرب

معبر بان في العشاء عشيان وفي عشية (١١٣) عشية وفي انسان انيسان وفي بنون ايبنون وفي ليلة ليلية وفي رجل رويحل

وفي صبيحة أصببة وفي غلظة  
أغلب في هذه الانماط مما  
أما المعنى فيها تصغير مهمل  
عن تصغير مستعمل ومما  
حاشا إذا من القياس في  
الديكس يراد على أنه لفظ  
واحد فقولهم مهمل  
وأراهط وباطل وأباطل  
وسدس وأحادس وكراع  
وأكارع وعروض  
وأعارس وقذيع  
وقاطيع فهذه جوع لواحد  
مهمل استغنى به عن جمع  
المستعمل هذا مذهب  
سليم وبه والجمهور وذهب  
بعض النحويين إلى أنها  
جوع للمطوق به على غير  
قياس وذهب من حتى إلى  
أن اللفظ بغير إلى هيئة  
أخرى ثم جمع ويرى في  
أناطيل أو الاسم غير إلى  
أناطيل أو أطول ثم جمع  
(تأنيده) والتصغير من قول  
هلم تأنيث أو مدته أي  
مدة التأنيث (الفتح المخرج)  
يعني أن الحرف الذي بعد  
ياه التصغير أن لم يكن حرف  
اعراب فإنه يجب فتحه قل  
هلامه التأنيث وهي إناه  
وأنف التأنيث المقصورة  
فخوصصة وقصبة ودرجة  
ودرجة وحبل وحبيلى  
وسلى وسلمى وكذا ما قبل  
مدة التأنيث وهي الألف  
الممدودة التي قبل الهمزة  
فجوجراء وجججراء وجججاء  
وججججاء (تنبيهات)

معبر بان) وقياسه معبر وفي العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشى فيه نظر  
لقول المصنف واختم التأنيث ما صهرت من مؤنث عار ثلاثي قال الشارح في الحال كسب أو في  
الاصل كيد أو في المثال وهذا نوعان أحدهما كان رباعية قبل لام معلة فانه إذا صغر فلهقه  
الساكن وسماه ومعجمه وذلك لأن الاصل فيه سجي ثلاث ياء الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة  
والثالثة بدل لام الكلمة فحدث إحدى الياءين الأخيرة ياء على انقياس المقرر في هذا الباب فبنى  
الاسم ثلاثية فلهقه الاء اه (قوله وفي شبه عشية) وقياسه عشية بخلاف إحدى الياءين من  
عشية تنوأل الامثال وادغام ياء التصغير في النحرى كذا في الفارسي وغيره والاصل عشية ثلاث  
يأت وفعل ما مر فعلم بطلان قول بعض قياسه عشية ثلاث يأت (قوله وفي انسان ايبسان) ياء  
فصل الألف وقياسه ايبسان ان اعتبر جمعه على ايبسان وان لم يعتبر وهو ما يصير صرح به  
الشارح بعد وقال ايبك وديون ايبسان تصغير انسان لأن أصله ايبسان على وزن اعلان بكسر  
الهمزة والغين وادغام اعلان قبل افعالان وهو مبنى على قوله انسان مأخوذ من اليبسان فوريه  
اعمال ومذهب المصري أن من الانس فوريه فعلا فانه الفارسي (قوله وفي بنون ايبنون)  
وقياسه بنون وفي ليلة ليلية وقياسه ليلية وفي رجل رويحل وقياسه رجل وفي صبيحة كسر المصاد  
وسكون الموحدة جمع صبي أصببة وقياسه صبة وفي علمه بكسر العين المجهمة وسكون اللام جمع  
سلام ٣ وقياسه - ليه (قوله فهذه الانماط الخ) هذا التصريح لا بأس بالانسان لأن المتن يقتضي أن مثل  
هذه الانماط شاذ وهذا الفرع يقتضي أنه تصغير قياسي لمهمل والمساكن للمنه ما في قوله الشارح  
عن بعض النحويين وكذا يقال في قوله فهذه جوع الخ (قوله بتصغير مهمل) بالاصح وكذا قوله عن  
تصغير مستعمل أي فغير بان وما بعده كله تصغير معربان وعشيان وعشاء بنشيد الشين واسيان  
وبيلة وراجل واصببة وأعلمه وأسون (قوله على غير لفظ واحد) أي على غير ما يقتضيه لفظ واحد  
من الجمع (قوله رهط وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح وأراهط ما في قول لا أفعالاً غير مطرد  
في فعل الصحيح العين الساكنة أو شد فراح في روح كاهم (قوله وباطل وأناطيل) قال الشيخ خالد  
وقياسه لواطل لأنه من راب كاهل مم (قوله وحديث وأحادس) وقياسه أحدهم وحديث وكذا  
كراع اسم الكاف وهو ممدود اساق وقطيع بفتح القاف (قوله وعروض) نسخ العبر وقياسه  
عرانص كعروض عائر (قوله وذهب اس جي الخ) قال الفارسي وهو قريب من الأولى (قوله إلى هيئة  
أخرى) أي تجمع على ذلك الجمع قياساً (قوله لتأنيث التصغير الخ) هذا اليبس والذي مذهب تعييد لقول  
المصنف ففعل مع فعل لم يوافق معنى يسانى من كسر تأنيث التصغير ما راد على ثلاثة أحرف هذه  
الاشياء وورد الشارح عجر المركب فانه يفتح التأنيث الذي قبله أيضاً لتأنيدهم من قبل الخ حال  
من لا هو المراد بعلم التأنيث تأنيده وألفه المقصورة (قوله أي مدة التأنيث) الأولى رجوع الصبر لعلم  
التأنيث أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله كما قاله سم لانه أدل على أن المدة ليست للتأنيث (قوله  
ان لم يكن حرف اعراب) فان كان حرف اعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف اعراب  
اعمالاً ياتي في تصغير الثلاثي لا في تصغير ما فوقه الذي الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض القيد  
ليسان الواقع (قوله وأنف التأنيث) حرج ما ألفه لالحاق مقصورة أو ممدودة كعروى وعلماء فيقال  
في تصغيرهما عروى وعلماء بكسر ما بعد ياء التصغير مع التوين كذا قال الفارسي أي ومع حذف الياء  
المقلبة عن الألف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة (قوله أنهم كلاً) أي أن الألف الخ أي  
لكونه عطفها على هلم التأنيث والعطف يقتضي المعارة (قوله في يابه) أي باب أنف التأنيث أي  
الباب الذي ذكر فيه أنف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لانه لم يذكر ذلك

الأول أفهم كلامه أن الألف الممدودة في نحو جراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين وإنما في  
العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة وقد تقدم بان ذلك في بابها وذلك قال في التسهيل أو أنف التأنيث

أوالالف قبلها وأما قوله في شرح الكافية فإن اتصل بمأول الباء علامة تأنيث فتح كغبرة وحبيلى وجبراه حيث يقتضى أن المسددة في نحو جبراه مسددة في قوله علامة تأنيث فانه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدمه الثاني المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل فلوا بفصل كسر على الاصل نحو دحبرحة . الثالث نجر المركب مثل مـرلة ناء التأنيث كما قاله في التسميل فحكمه حكمهما فنقول يعيلان بفتح اللام ( كذلك ما مداه أفعال سبقه أو مدسكرا و ما به التحق ) أى يحبب أيضا فاض الحرف الذى بعده بـاء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو مدسكرا و ما به التحق مما فى آخره أن رفون ( ١١٣ ) رائدان لم يعلم جمع ما هما فيه على

فعالين دون شذوذ فنقول  
في تصغير أجمال أجمال  
وفي تصغير سكران سكران  
لاهم لم يقولوا في جمعه  
سكران وكذلك ما كان  
مثله نحو عصبان وعطشان  
فان جمع على فعالين دون  
شذوذ صـر على فعيلين  
نـو سرحان وسـر يحسين  
وسـلطان وسـلطين فاهـما  
يجمعان على سـراحين  
وسـلاطين واب كان جمعه  
على فعالين شاذ لم يلتفت  
اليه ليـ صـر على فعيلان  
مثاله عـرثان واسـان  
فاهـم قالوا في جمعه  
عرائين وأـسـين على جهة  
الشذوذ فاداه صـر فعيل  
وهـما عـرثان وأـسـان  
فان ررد ما آخره ألف  
وفون مريدان ولم يعرف  
هل تقلب العرب ألفه بـاء  
أولا هل على باب سكران  
لانه لاكثر تنبيهه  
أطلق الاطـم أفعالا ولم  
يقبده بان يكون جمعا  
فشمل المفرد وفي بعض نسخ  
التسميل أوالف أفعال  
جمعا أو مفردا فقال الجمع  
ماذكروا أما المفرد فلا

في باب التأنيث لي في باب ما لا يصرف ( قوله أوالالف قبلها ) فيه استخدام فانه كـألف التأنيث  
عـمى المقصود وأما دعيا الصـير عـمى المدودة ( قوله قد تجوز فيه ) حيث أطلق اسم الشيء على  
مجاوزه ( قوله ما كان متصلا ) أى التوالى الذى كان متصلا بعلم التأنيث ( قوله نجر المركب ) أى الذى  
ليس آخره مداه آخره بـاء كما بكرت لا تفتح ولا يجره لانه ليس نولوا بـاء التصغير بل  
يقى على سكونه و يـ فى الـ الوعى كسره ( قوله يعيلان ) بفتح اللام ومعـد كـرب يكون الباء كـمـر  
( قوله أو مدسكرا الخ ) يؤخذ من غنـيله سكران وما التحق به سـرطان أحدهما ماد كره الشارح  
بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه الخ ثانيا ما أن لا يكون ما فيه الألف واسـون المريدان جمع كثيرة فان  
كان جمع أكثره كان يصـر على لفظه لا يعيلان ولا فـعيلين وان كان بجمع على فعيلين بل يرد  
الى الفـلـة ثم يصـر فيقال فيه أعقب ذكـره فى التسميل ( قوله وما به التحق ) صاطـه أن يكون مؤنـثه  
على فعلى فـصـر نحو سـمان مـمـا مؤنـثه على فعـلا لا يعيلان في تصـيره سـيد في ( قوله مما فى آخره ألف  
وفون رائدان ) شامل لنـوعـران وعـرثان وهـما ان وهما في تصغيرهما عـران وعـرثان وهـما ان  
وخرج ما فـوه أصـليه فانه يكسر فى تصـيره ما قبل الألف قال الامام عـمى نحو حسـان اذا أخذته من  
الحـس فنقول حـين يندى احدى السـين وقلب الألف بـاء واداسـها اهـ قال سم وانظر لم حدثت  
احدى السـين وهـلا قيت ومن ادعاه فـقيل حـسـين على فعيل اهـ أى كما قيل فى تصغير لـعـرى  
لـعـير ( قوله لم يعلم الخ ) دخل تحت مطوقة ثلاث سور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن لم جمعه  
على فعالين شذوذ وان لا يعلم شئ ومـده ومـدة واحدة وهـو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ  
وقد تعرض الشارح لـجـمع ذلك الا انه ذكر سورة المـدهوم فى آتـاه سورـه طرق ( قوله لا هم لم يقولوا  
فى جمعه سكران ) لان الألف والواو فيه شامـان التأنيث بدليل مع الصرف وبـكـا لا يتغير ألفـا  
التأنيث لا بـعـير ما أشبهـه اولـه لم يكن الألف والدور فى سرحان وسـلطان كذلك حصـل التعبير  
أنـصـر بـع ( قوله عـرثان ) نـعـين وهـجه مـسـوـه فـراء ما كـه فـثـلـته وجمعه عـرائى كـسـكارى من غـرث  
كـصـر جـاع اهـ فاهـوس والطاهر جـوا حـم سـر عـرائى وفـهـهـان كان الصـم أـر جـم بـكـوار هـما فى  
سـين سـكارى مع حـسان الصـم كما سـمى فى شرح قول المـصـنف وبـالـفـعـالى وبـالـفـعـالى جـمـا الخ فـصـار  
الـعـض على الصـم تـقـصـير ( قوله هل تقلب العرب ألفه بـاء ) أى بجمعه على فعالين ( قوله فاداه حـقـرت  
أفعالا ) أى سـعـرنـه ( قوله فـرـوا بـاء ) أى أفعـال بـعـض الـهـمـرة و بـى أفعـال أى بـكـسـر هـا حيث سـعـروا  
الاولى على أفعـال والثانى على أفعـيل فقالوا فى تصغير أجمال أجمـال وفى تصغير اخراج أـحـبـر بـع ولا  
حـاجـة لـتـقـيـيد اخراج بالـعـلمـية كـما سـمـى شـيـخ اوسـعـه الـعـض ( قوله ولا يكون أفعـال الاجـمـا ) أى  
فى اطلاق أوى الاصل بأن يكون علما مقولـا من جـمـع فلا تـنـاقـى بـى هـذا وقـوله فـاداه حـقـرت أفعـالا امـم  
رجـل ( قوله هـذا كـلامـه ) أى كـلام سـيد و بـد ( قوله وآسـمال ) بـا سـمـين الـهـمـلة عـطـمـر ادى بـقال  
سـل الثوب سـهـل لا خـلق هـو وثوب أسـم لـ كـذا فى القامـوس ( قوله فـان فـر سـاعـلى مـذهب الخ ) اعـتـقـد

( ١٥ - صاب رابع ) بتصوير تنبيهه على قول الأكثرين الامام عـمى به من الجمع لان أفعالا عـدهـم لم يثبت فى المفردات قال  
سيبويه فاداه حـقـرت أفعـالا امـم رجـل قلت أفعـال كـما تـحـقـر هـا قـل أن تـكـون اسـمـا فـتـقـصـر أفعـال كـعـقـر عـطـشان فـر قـوا بـيـنـها و بـى أفعـال  
لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون أفعـال الاجـمـا هـذا كـلامـه وقد أثبت بعض العـوى بـى أفعـال فى المـفـردات وجـعل مـهـ قولـهـم بـرمة  
أعـشـار وثوب أخـلق وآسـمال وهـو عـد الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فـان فـر سـاعـلى مـذهب من أثبتـه فى المـفـردات  
أخصـصى اطلاق التـا طـم هـذا وقـوله فى التـسـمـيل جـمـا أو مفردا

أنه يصغر على أفعال ومقتضى قول من قال من التصغير أو ألف أفعال جمعاً كقوله موسى وابن الخياط أنه يصغر على أفعل  
بالتكسر وقال بعض شراح نصر بن الحارث أن الخياط قيد بقوله جمعاً احترازاً عما ليس بجمع نحو أعشار فان تصغيره أعشير وقال الشارح  
أو ألف أفعال جمعاً على هذا بقوله سبق هذا القطع وقيد وحل كلام الناطم على التقيد وكان جعل سبق قيد الأفعال أي ألف  
أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع (١١٤) أماته هذه فسمع منه أن موسى ومن وافقه وقال الشلوبي مشيراً إلى قول أبي

موسى هذا واحداً لأن  
سبويه قال إذا قرب  
أفعالاً لم يجر رجل قلبه  
أفعال كما يحقرها ولأن  
تكون اسماء أو أفعال كلاً  
الناظم على السبب ولا  
يسمى لأن قوله سبب ليس  
حالاً من أفعال ولا يكون  
مقبولاً بل هو صفة  
ومنه مقول سبق تقدم  
عليه وإن سبب كذا  
ما سبق منه أفعال وأب  
والناظم أطلق في غير  
هذا الكتاب بل صرح  
بالعسم في بعض  
الأمثلة وفي ذلك محمل  
كلامه (وأن أفعالاً  
حدث منها وما هو من  
عنداً كذا المراد آخر  
للسبب وعبر المصنف  
والمركب وهو كذا ربا  
فعلانياً من بعد أربع  
كروها ما هو من اتصال  
مادل على رتبة وجمع  
تفصيحاً (خلا) يعني لا يبعد  
في التصغير هذه الأشياء  
الثمانية بل بعدم مفصلة  
أي قبل من قبله كلمة  
مستقلة بغير ما قبلها  
كما يصغر غير متهمها الأول  
ألف السابق الممدودة

لا خلاف لدى سبويه بالتصغير على مذهب من أثبت أفعالاً في المعربات لأن الاختلاف الذي  
ذكره حارثي غير أفعال الجمع من أفعال المعربات كاعشار وأفعال أهم رجل بدليل كلام بعض شراح  
صريحاً أن الخياط وردت له على أبي موسى بكلام سبويه وأما الاختلاف المتفرع على  
مذهب من لا يثبت أفعالاً في المعربات وليس إلا أفعال أهم رجل هكذا حقق المقام (قوله أنه أي  
أفعال المعربات) حتى أن حاله هو الراجع (قوله لأن سبويه قال الخ) أعني بوجه هذا التعليق إذا  
كان عند أبي موسى بالجمع شراح المعربات المعنى الشامل أفعال المدة به كما أثر ما إليه أنفاً أخذنا  
منه وهو قوله الجمع والأفعال كلاً من المعربات في الأصل جمعاً كما حال  
أهم رجل وكلام أبي موسى في المزد أفعالته كتب أسهل ولا يلزم من تصغيره الأول على أفعال  
كغيره بل التمس صفة ثانياً على أفعال وأمل (قوله وأبصاف الناطم أطلق في غير هذا  
كتاب) أي كما يليق (قوله وأنفاً ما ثبت حيث الخ) قال سبويه مقصود المصنف استثناء  
هذه الثمانية من قوله السابق وما به تنهي الجمع ووصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع  
بعدم هذه الأشياء الثمانية لأن التصغير دخله ان غير المصنف لم يحذف لأهلاً ولا هالكاً ولا  
أق عدة في المسألة وانما مضموده أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثمانية بمصطلح تصغير  
بغيره لا يغير اتصاله بمحل تصغيره معها أو هو من أن يكون فعله مثل ذلك في الجمع  
ولا معلوم أن أكثرها هو السبب منه لم فعل مثل ذلك معه في الجمع فيعلم استثناءه من قول  
المصنف السابق وما به تنهي الجمع الخ فاستثناء السبع من على المقصود من قول المصنف  
وأنفاً ما ثبت حيث مد الخ وغير المصنف ليس حذوه في الجمع لأن ما من كلامه من رد الاعتراض  
بما وقع من سبويه شرحه وعلى هذا فقول الشارح لا تنافي الأول هاتين الخ وبه نظر  
وكأن الأولى أن يقول منه تصغيراً لا أمل اه وليس قوله وأنفاً ما ثبت الخ تكراراً مع قوله آه  
المعنى من قول عم أيتاً ومثله الخ لأن ذكره هالكاً من حيث استثناءه من كسر ما بعده  
التصغير وهنا من حيث أنه صغر الاسم ثم صغر حذوه منه وأخرج قوله حيث مذكور المصنوعة لأن  
الاهل من مصطلح رلان حذف اد وهو خامسة فاكتر من سبق إذا كانت رابعة لأنها لا تخل جيتد  
صغيرة التصغير ويصح ما دللها لاحتها (قوله خلا) يحتمل أنه على ظهر صفة الجمع تفصيحاً احترازه عن  
توضيحه فإن زيادته لا تعد مفصلة حتى تنسحب التصغير لما سبقت في الحاشية أنه لا يبال في تصغير  
سبب سبب بل سبباً وسبباً وحله ويحتمل أن خلا على أظهر عطف على دل وجمع مقول  
حلاله ما على (قوله كما يصغر عير مقيمها) لا يعتقد أن أبيه التصغير خرجت عن أصلها اه  
وارض (قوله عسري) يعني هه جملة مفتوحة بوحدة ساكنة مفتوحة فراء بسنة إلى  
ع قرر عير العرب أنه اسم للاحل فيسبون البه كل شيء تعيب تصريغ (قوله تركب مخرج) بخلاف  
الاسم الذي قال الفارسي لأن الاسم الذي كان شرطاً لا يصغر ويشمل المركب تركب مخرج العدد  
كما منه مشرق قول جيه ما بشر تصغير المصدر فقط سواء أوردت العدد أو سميت به فارسي (قوله

بجوزاء • الثاني تأء الباء بوحدة طلة • الثالث السبب نحو عسري • الرابع غير المصنف نحو  
عند شمس • الخامس غير المركب تركب مخرج نحو بعلبك • السادس الألف والدون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً نحو  
رعمران وعيوثران واحتراز أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسحران وقد تقدم ذكرهما • السابع علامة التثنية نحو  
مسلمين • الثامن علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يبعد أن يقدر تمام بنية التصغير قبلها فنقول في  
تصغيرها جوازه وبسبب طلة وعسري وعيد شمس وبسبب الباء في فرائض وعيد شمس

زمسلمان ومسلمين ومسيحيات (تليها) الاول هذا تفيد لاطلاق قوله وما به لشيئ الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه  
 الثاني اثبت الالف الممدودة عند؛ وبه كاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه لان مذهبه في نحو جلولاء وراكاء  
 وقر ياء مماثله حرف مد حذف الواو والالف وانما يفيد في تصغيرها حال لا يور كاء وقر ياء بالتميم في محلاى فروقه فانه  
 يقول في تصغيرها مرقه بالثدي ولا يحرف فقد ظهر ان الالف يعتد بها من هذا (١١٥) الوجه محلاى التاوم مذهب

المرد ابقاء الواو والالف  
 والياء في جلولاء وأخويه  
 فيقول في تصغيرها جلولاء  
 وراكاء وقر ياء بالادغام  
 متويا بين ألف الباء  
 وتائه لان ألف التأنيث  
 الممدودة محكوم لمساها  
 فيه حكم ما به هاء الباء  
 وحده ويدون الالف  
 الباء الممدودة شهها  
 ابايث وشها بالالف  
 المصنوعة واعشار الشهي  
 آلى من العاء أحدها وقد  
 اعبرائه بالهاء من قل  
 مشاركة لالف الممدودة  
 لها في عدم السقوط وتقدير  
 الاتصال بوجه ما دل على  
 عن اء ارالته بالالف  
 المصنوعة في عدم ثبوت  
 الواو في جلولاء وصحوا  
 فام كالت حمارى الاولى  
 وسقوطها في التصغير  
 فتعين عند هاء الثانية  
 وكذا يتعين سقوط الواو  
 المذكورة ويصحوا في  
 المصنوعة واعلم ان تسوية  
 الباطم هاء بين ألف الباء  
 الممدودة وتائه تقتضى  
 موافقة المرد ولو كانه صحيح  
 في غير هذا النظم مذهب  
 سيدونا الثالث اختلف

ومسلمان ومسلمين) كذا في بعض النسخ واثبات الالف في الاول يقتضى رفع المعطافات واثبات  
 الياء في الثاني يقتضى عدم رفعها كما أن رسم عبقري بعد ألف بعد الياء الصيغة يقتضى عدم  
 النصب ويمكن جعل المعطافات كلها بالرفع واخرا مسلمين على لغة من يحرف جمع المد كرا سالم  
 مجرى حين أو بالحرف كاه طالها في الحروف واخرا مسلمان على لغة من يلزم المثني الالف ونواق هذا  
 ما في أكثر النسخ ومسلمين ومسلمين قتال (قوله هذا قبيح الدخ) قد علم ما به (قوله في عدم  
 الاعتداد بها من كل وجه) ل من بعض الوجوه كعدم السقوط في المصنوعة (قوله ان مدده في نحو  
 جلولاء الخ) فتكون هذه مستداه من قول المصنف وألف الباء حيث مدا (قوله حذف الواو  
 والالف والياء) اعتدادا بألف الباء الممدودة كما استدله ضرورة في قوله ادى اءاد به على  
 حبرى عدم من أجلها الالف (قوله محلاى فروقه) أى نحو هاء ياء تاء الباء وثالثه حرف  
 مد (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء دل على ان الالف لم حذف المدد فاما ل  
 ر في مع قلب الالف والواو با كفى تصغيرها وحول وراكاء وقر ياء بالالف أث (قوله ومذهب المرد  
 الخ) وعليه فان ألف الباء الممدودة كانه في عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله في جلولاء  
 وأخويه) مع قلب الواو والالف ياء (قوله بوجه تمام) قال المصنف على ما تاء هناك الالف المدد  
 وجعل في قوله من قل أى من جهة ياء لذلك الوجه كما لا يخفى اه وهو ناش عن عدم فهم عبار  
 الشارح والذي يصح أنه متعلق بتقدير الاتصال يعنى أن تقدير اتصال ألف الباء الممدودة  
 في غير ما ثلثة حرف مد لا مطلقا والى بحذف لاحدها حرف المد فمما ثلثة حرف مد فلا يعمل (قوله  
 فلاغى الخ) الباء اما صيغة أى واد الاسترالته هاء هاء من هذا الوجه رضى الخ أو مر عليه على  
 قوله واعشار الشهي الخ (قوله وشها) أى نحو الواو في جلولاء كالالف في راكاء والياء في قر ياء  
 (قوله عند هاء الثانية) بان يقال حدى بحرف الباء واثبات ألف بعد الراء (قوله أن تسوية  
 الباطم الخ) أى حيث أطلق في قوله وألف الباء أث ثلثة مدا وتاؤه مذهب سيدنا  
 (قوله في نحو ثلاثين علما أو غير علم الخ) وجه الاعميم فيه وسيدنا ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين ربا  
 غير طارئة مطلقا لانه لا مصدر له تحلاى نحو حداد بن رماد كرمعه فانه يكون ريادته في طارئة  
 اذا كان علما بخلاف ما ادالم يكن علما لان له حينئذ مبردا (قوله لان ريادته) هى علامة التثنية  
 والجمع غير طارئة على لفظ محدد أى منها أما ثلاثون لموصعه على الرأفة وأما ما بعده فلو جرد الزيادة  
 حال الجمعية قبل العلية وقوله فعول ماملة لولاء لعدم ط والزيادة على كل (قوله راد على  
 أربعة) أى ولم يتقدم على الطامسة منه كما سيأتى (قوله لن يثبتا) حذر المصنف هو ألف وجواب  
 الشرط محذوف دل عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير انشاء ومجموع الشرط والجواب الخبر (قوله تى  
 اذا كانت ألف التأنيث) أى المقصورة كما يبدىه المتن أما الممدودة فعلى تقدير الاتصال كما مر وكالف  
 التأنيث المقصورة ألف الاطلاق المقصورة كترك فتقول في تصغيره حبرك كبريقه والخبر كى يصح  
 الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء المراد ولست أنفه للتأنيث لقولهم حرك كان وهو مقول ومن

أيضا في نحو ثلاثين علما أو غير علم وفي نحو حدادين وطريقين وطريقات أعلاما ما يسهل علامة التثنية وجمع التصحیح وثالثه  
 حرف مد مذهب سيدنا بيه الحذف فتقول ثلاثون وجديرا وطريقين وطريقات لان ريادته غير طارئة على لفظ محدد فعول  
 ماملة جلولاء ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك والادغام كما يعمل في جلولاء واتفاقا في نحو طريقين وطريقات  
 اذا لم يصح أن علاما على التشديد ولم يبدكرها هذا التعصيل (وألف التأنيث دو القصر متى • راد على أربعة لن يثبتا) أى اذا  
 كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدا حذفت

لان بناء هاتين ج الباء عن مثال فاعل وفيه جعل لانها لم يستقل النطق بها ففعلكم لها ففعلكم المنفصل فتقول في نحو فريز و فريز  
وردرابا فريز و فريز و فريز و فريز (١١٦) كانت خامسة وقبلها امدة رائدة خارجة المدة وابقاء ألف التانيث وبقائه

والى هذا أشار قوله (وعند  
تصغير حبارى حبر •  
بين الحبيرى فادر الحبر)  
ومثله فريث تقول فيه  
فريثا أو فريثا أى  
حدث المدة قلت الحبيرى  
وقريثا أى حدث ألف  
المأبث قلت الحبير  
وقريث قلت المدة ياء ثم  
تدغم ياء التصغير بها  
(وارد لا يصل ثابا ليما  
قاب • فقه صير فويقة  
تصب) ثابا مفعول  
لاردد وليست ثابا  
وقلت في موضع المعت  
ثابا أيضا معنى أن ثى  
الاسم المصغر يرد الى أصله  
اذا كان ليما قبله عن  
غيره فمثل ذلك ستة ثابا •  
• الاول ما أصله راو  
فانقلت ياء نحو فقه فتقول  
فيه فويقة • الثاني ما أصله  
واو فانقلت ألفا نحو باب  
فتقول فيه فويث • الثالث  
ما أصله ياء فانقلت واو  
نحو موف فتقول فيه  
ميفيق • الرابع ما أصله  
ياء فانقلت ألفا نحو باب  
فتقول فيه فبيب  
• الخامس ما أصله هرة  
فانقلت ياء نحو فقه فتقول  
فيه فزويث بالهمزة  
• السادس ما أصله حرف  
صحج غير هرة نحو ديار  
وقيراط فان أصلهما ديار

الحرى أن ألفه لتأبث فهو موع من الصرب كذا فى اعرصى (قوله لا بناء هاتين ج الباء عن مثال فاعل وفيه جعل لانها لم يستقل النطق بها ففعلكم لها ففعلكم المنفصل فتقول في نحو فريز و فريز  
وردرابا فريز و فريز و فريز و فريز (١١٦) كانت خامسة وقبلها امدة رائدة خارجة المدة وابقاء ألف التانيث وبقائه  
والى هذا أشار قوله (وعند  
تصغير حبارى حبر •  
بين الحبيرى فادر الحبر)  
ومثله فريث تقول فيه  
فريثا أو فريثا أى  
حدث المدة قلت الحبيرى  
وقريثا أى حدث ألف  
المأبث قلت الحبير  
وقريث قلت المدة ياء ثم  
تدغم ياء التصغير بها  
(وارد لا يصل ثابا ليما  
قاب • فقه صير فويقة  
تصب) ثابا مفعول  
لاردد وليست ثابا  
وقلت في موضع المعت  
ثابا أيضا معنى أن ثى  
الاسم المصغر يرد الى أصله  
اذا كان ليما قبله عن  
غيره فمثل ذلك ستة ثابا •  
• الاول ما أصله راو  
فانقلت ياء نحو فقه فتقول  
فيه فويقة • الثاني ما أصله  
واو فانقلت ألفا نحو باب  
فتقول فيه فويث • الثالث  
ما أصله ياء فانقلت واو  
نحو موف فتقول فيه  
ميفيق • الرابع ما أصله  
ياء فانقلت ألفا نحو باب  
فتقول فيه فبيب  
• الخامس ما أصله هرة  
فانقلت ياء نحو فقه فتقول  
فيه فزويث بالهمزة  
• السادس ما أصله حرف  
صحج غير هرة نحو ديار  
وقيراط فان أصلهما ديار  
وقيراط والياء بهما يدل من أول المنين فتقول بهما دبير وقريراط وشرح عن ذلك ما ليس بلين فانه لا يرد الى أصله الموجود  
فتقول في متعد تصغير بابقاء التانيث خلا للزجاج فانه يرد الى أصله وتقول و بعدوا الاول مذهب سيبويه وهو التصحيح لانه اذا قيل  
فيه موبعدا وهم أن مكبره موددا أو موددا وتصغيره لا يهاجم فيه (تبيينات) الاول

وقيراط والياء بهما يدل من أول المنين فتقول بهما دبير وقريراط وشرح عن ذلك ما ليس بلين فانه لا يرد الى أصله الموجود  
فتقول في متعد تصغير بابقاء التانيث خلا للزجاج فانه يرد الى أصله وتقول و بعدوا الاول مذهب سيبويه وهو التصحيح لانه اذا قيل  
فيه موبعدا وهم أن مكبره موددا أو موددا وتصغيره لا يهاجم فيه (تبيينات) الاول



مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به في التسهيل لان القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على ابدال حرفين من حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويسمى من كلامه ما كان له ما قبله من هرة تلي هرة كما استنبهنا في التسهيل كالف آدم وباء أمة فامه الابدال الى أصلهما أما آدم فقلبت ألفه واو او أما أمة فبصعده على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو يعنى الرد مشروط بكون الحرف حرف ليس مسدداً من اين غير محذور بل يبدى أن يقول مسدداً من غير هرة تلي هرة كافي التسهيل . الثاني أحوار الكوفيين في بحوث ألفه ياء ( ١١٧ ) فوبت بالواو وأجادوا أيضاً ابدال الباء

في حوشع وارا ووافقه  
في التسهيل على جواره  
حوار امر جوحا وبزبد  
انه سمع في بصره فوبضه  
وهو عند الصريين شاد  
• الثالث اد اصعراهم  
محبوب صعره على لفظه  
لا أنسبه بحواه لانه من  
الوجهة قلقت واذا صعر  
فيل حوبه دون رجوع  
في الاصل لعدم الحاجة الى  
ذلك ( وثاني عبيد )  
حت صعره على لفظه  
ولم يرد له لئلا يفسد  
عوبه لانه من عاد يعود  
فلم يردوا الباء لئلا يلبس  
تصغيره عود بضم العين كما  
قالوا في جمعها عباد ولم  
يسولوا أعواد لما ذكرنا  
( وتم • للجمع من داما  
اصعرا علم ) يعني أنه يجب  
جمع استكبر من رد الثاني  
الى أصله ما وجب للتصغير  
فيقال في باب وباب وميران  
آيات وأبواب وموارد  
الاماشد كأعياد وقوله  
حتى لا يحل الدهر الا باذا  
ولان ال اقوام عقد  
المباثق يربد الموائق  
• تنبيه • هذا الحكم في

الموجود بها اجبال لا باس فتأمل ( قوله مراده بالقلب الخ ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والا فيمكن انشاء القلب على ظاهره استنباحا وعانة الامر أنه رتب بعض المسائل سم ( قوله من حرف صحيح ) كافي دينار وقبراط اه سم وكفى ذنب . اه على أن الهمزة حرف صحيح ( قوله ولا عكسه ) أى ولا على عكسه كافي متعد ( قوله وصعده على لفظه ) فيقال أجرة ولا يصير التقاء الساكنين فيه لانه على حده لان الاول حرف لين والثاني مدغم فيه وهو كوي بصره تصغير حاسه سم ( قوله غير محذور ) لانه يحذر عه للين القلب من صحيح غير الهمزة كافي دينار والمقلب عن هرة لابل همره كافي ذنب مع أنه يردان ( قوله في حوشع وارا ) فيقال حوشع ( قوله على جواره ) أى حوار الابدال واو اوى حووات ونعسخ كاهود ربح التسهيل ( قوله وهو ) أى ما سمع من بويضه فصره قوله شاد المقتضى للجمع وارجاع المعص الصعير الى ما تقدم من قلب ألف بياض وشرح وبصره وارا سم مناسب الالوه مع القلب في بياض وشرح أيضاً وهو خلاف المتبادر من تعديده بالا حاره سم سمع في باب للمسة من الال بوب كافي الهمزة عاره ( قوله اسم مقلوب ) أى قلداً مكاد ( قوله لانه من الوجهة ) فأصله وجهه وقلبت فاء كاهار انا قدمت العين على الفاء ثم قلت الفاء ألفاً لتركها واساح ما قبلها ( قوله وقياسه عوبه ) قال سم هل يسمع اللفظ بالقياس اه قال الاسقاطى وقد يخرج على الخلاف في المصدر اذ ورد على خلاف القياس ولم يرد انقاسى هل يجوز اسمه ال القياسى اه وجرم البعض بالجمع أحد من اتعال بالالاس بصعير عود ( قوله فلم يردوا الباء ) أى الى أصلها وهو الواو ( قوله وحتم للجمع الخ ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة لما كونه على المتقصد في الدلالة على الآخر اه سيوطى قال سم وهو عجيب لان الواجب في الحوالة بتدريج حكم المحال عليه وهو حاصل هنا ( قوله عقد المباثق ) كذا يحط الشارح على بعض السمع عهدوا الازل هو مائى الشواهد للعبى وى قوله المياثق دون المباثق ، بعد المنة موافقة لمذهب الكوفيين من حوار حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء هائى في قورطاس وعصفور كاهم ( قوله المرند ) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه بويض وسباقى أن تصغيره تصغير رحيم حبيص اه اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى رد الهمزة الى أصلها وهو الباء فيصغير على مثال فعيل هذا هو الصواب وماى كلام البعض مما يخاف ذلك خطأ ( قوله صاب ) تصادفه هلة وموحدة اسم مخمر ( قوله الالف الثاني المبدل الخ ) ومنه أيضاً الالف المتقلبة عن واو كاهم والالف الثانية تقلب عند التصغير واو في أربعة مواضع كالتقاء بياض في موضع واحد وهو ما نابه ألف مقبلة عن ياء ( قوله وكل المقوص ) أى المقص منه شئ ولو لمبدل بالباء لترديد لثقله بالماء على ما سبأنى لا المصطلح عليه ( قوله ومحل هذا ) أى التكميل المذكور ( قوله ما لم يحوالخ ) أى ما لم يحو هذا الحذف حرفاً رائداً لتأثيره التاء وقولاً رائداً هو ما يؤخذ من التسمية الثانية الا تى في كلام الشارح أى غير هرة لوصول

التكبير الذى يتغير فيه الاول أما لا لا يتغير فيه فسبق على ما هو عليه بحرفه وقيم وديمه ودم ار لانه الثاني المرند يجعل • واو) نحو صارب وشوب وبوم وش ( كذا ما الاصل فيه بجعل ) كالف صاب وعاج فقول فيها صوب رعوخ • تنبيهان • الاول مما يجعل واو أيضاً الالف الثاني المبدل من هرة تلي هرة كاهم تقول فيه أو يدم كاتقدم تنبيهه عليه • الثاني حكم المتكسرين في ابدال الالف الثاني كحكم التصغير فقول ضارب وأوادم ( وكل المقوص ) وهو ما حذف منه أصل بان ترد اليه ما حذف منه ( في التصغير ) لتأني تنيبه فويل ويجعل هذا ( ما لم يحو غير التاء الثانية

كلما أسلمه مود فتقول فيه مود رد اللام (١١٨) وكذا تفعل في جلد وكل ومنذ أعلاما وسه ويد وسر فتقول فيها أجلس وأكبل رط

هاء و ياء و نون و سبعة و رد العين  
 و سبعة و حرج و رد اللام  
 و ان كان على ثلاثة  
 و ان ثالثها الساكن لم يعد  
 هاء و يكمل اية كما يكمل  
 انشائي مجموعته و سبعة  
 و قول هاء و عبيده  
 و سبعة و فاء لاول و لام  
 الثاني و ان كان للمعقوص  
 ثالث سيرا اتم رد اليه  
 ما حذ في لعدم الحاجة  
 اليه لاربعة و فعل في  
 مدونه و قول في هاء و ا  
 و م و ه و ي و ش و و  
 و ع و ي و ش و ي و ر د  
 المحذ و ا ر ا ش و له كما  
 اى ا ن ا ن ا نى و سعا يكمل  
 انصاف لبعة و كما يكمل  
 المعقوص نوصلا الى هاء  
 و فعل الا ان هذا النوع  
 لا يعلم له ثالث برت اليه  
 بل ان المعقوص و اجارى  
 الكافية و انسهيل فيه  
 و جهز احدهما ان يكمل  
 حرفه و قول في ع  
 و هل و س و م و ا ع و و  
 ر ا لا ح ر ا ن و عمل من  
 قبل للمعاقب و قول  
 فيهم ا ع و و ه ل و ص ر  
 في السهيل ا ن الاول  
 ا و ن و به حرم بعضهم لكنه  
 لا يظهر ا ه ن لو ح ه ن  
 ا ن فى ما لا سمحه او الحرفه  
 ا د ا عى ما و ان تقول  
 على التقديرين موى

ليدخل في واس ويسمى في الشرح الاخذ ارس ترك المصنف هذا والى صادق ان لا يحوى ثانيا  
 اسلا كيد او يحوى ثاشاه، ماد كركسة واس وقول النصف او يحوى ثالثا غير الباء خطأ كحل  
 شعبا الى صاد فان لا يحوى ثانيا اسلا وهو ثاني الوضع لان موسوع المسئلة الاسم المقفوس  
 وغير اثناء حال من ثالثا على فاصدة ان بعث السكره اذا تقدم عليها اعرب حالها (قوله كما)  
 مثل للمقوس ان جعل بعث المشروب الا ان المصنف قسمه للصورة ونظيره في التكميل ان  
 جعله الاسم او الحرفه واعلم ان الشارح اولا حرم ان مراده اسم المشروب حيث قال اصله  
 مواع و ثابا حرم ان مراده ما الاسم او الحرفه حيث قال وأشار بقوله كما الى ان الثاني الخ  
 و ثابا حديث قال الراعي قوله كما الخ وهذا محجب فليست اسم سم (قوله في حذف كل ومداعلاما) اصل  
 الحذف كل او حذف كل من مرين حذف ثابا الى هي فاء الكافه فمعها همة الوصل لعدم الاحتياج  
 الى احياء اصله بل مدح و احتوال اعلاما صحيح فغيرها لا يصح الا الاسم المحكى كما مر  
 (قوله وسمه) اصله سمه وهو الدرويد لثله يدي يكون بدل وفقه اعل الخلف وحر اصله شرح  
 وهو اشرح (قوله وسمه) كذا في باب النسخ وفي سبيل يدي بلانا والصواب الاول (قوله لم  
 اعلم) لكوم الى حكم المتعسل (قوله وقول) وسمه وعبده وسببه اعترضه ان فيه جمع بين  
 العوض والمعوض عنه يمكن دفعه ان باء المصغر تمحضت لثابت ولم تقصد مع عوضه اسلافه هي  
 ليست انى كانت عوض الى ان ظهر عند بعض المؤثر (قوله وسببه) رد لامه وهي الواو وقدها  
 لا تسمى عها مع باء المصغر وسبق احد هما ان يكون ومن جعل لامها هاء سمعها على سببه  
 (قوله في هار وشاك) علم ان اصلها هاور وشاوك فحذف الواو على غير اقياس وورمها قال وكان  
 الساس فها همره وودحا على القياس انما فصل هاء وشاك فواو قال وقال بعضهم حدثت  
 الالف الزايدة وقذف الواو انما لعر كها وادح ما قبلها وورمها على تكون العين اختاره بعد  
 الحذف وكسر هاء عذاره فله وعلى ان المحدث في الواو حرى الشارح حدث قال وشده وورد  
 المحدث في الواو لان الكلام في رد المحدث في الاصل لا الزايدة ومعها ناسه وهي جعل عينهما  
 عدلاهما ثم قلب العين باء وسمه بلام كسره لئلا يلبس الياء وورم ما وقع اعراجه اعلى هذا اعراب  
 بعد الحذف وادح ولى سببه سمه بفتح ميم بفتح اعراب المصحح فتترك الزايدة والكاف شركا لاعراب  
 ان لا يصعبر هاء على هاء في الرفع والجره وروشون كسر الزايدة والكاف من غير رد المحدث  
 لئلا يلبس ساكن هو والساكن في النصب ثم يكثر دونه وعلى له هاء وشاك هو وروشون تشديد  
 التثنية وعلى سببه هاء وروشون كسر بفتح الياء من غير رد المحدث (قوله وسمه) بفتح الياء  
 وهذه الياء باء جعل المحدث غير الكاف (قوله صرى دله) باب يراد على باء وقيل ان شئت اطلقه  
 على الالف او قلبت على هاء او واو فعل هاء وسمه اعلاه اعلال سببه ووجه زيادة عمل والاظهر  
 الاول وبه حرم الالف راقه كلام التسهيل ووجه الثاني ان ما حدثت لامه واوا اكثر مما حدثت  
 لامه باء فعبر مع بعض زياده من المرادى (قوله فان تقول الخ) لان على الوجه الاول ان كلف  
 بباء وادح عام المثنيين او واو وحب قلمها باء ثم ادعاهما وعلى الوجه الثاني راد الف وتبديل باء  
 وتقدم فيها باء التصغير واما الف ما قبل او اناكل حال علاماقوله والالف الثاني المراد جعل واوا  
 الخ اه ميم وفي كلام الناصبي ما يشعر بالفرق حيث قال اداسمى صر من ثابيهما ألف أو واو  
 أو باء وحب التصغير في التصغير وعنه فلو سمى شخص عمار بفتح الالف ثم قلب الالف  
 ان ثابيه همة لاجتماعها ساكنين فيصير ما وادح صر يقال موى تشديد الياء الاولى باء التصغير  
 والثابيه اصلها الهمة قلبت باء جوارا اه فقوله جوارا يقتضي انه يقال موى همة بعد باء  
 التصغير فيحصل الفرق (قوله رد المحدث) أى وحذف التاء والانبات هاء التثنية و المحدث في الواو

المقالة

فام لا يمتد بها ايضا بل يقال نبذة وأجبة رد المحدثون • الثاني يعني بقوله نال الثمار اذ على حرفين ولو كان

له اسم الماء المشروب وهو  
تخيل صحح وهو - مذ هو  
الظاهر كما هو الشرح عليه  
وان ار دما لكامة التي  
تسهل موصولة باقية  
وهو نطية لا تخيل لان ما  
اسميه كانت أوحروته من  
التي اتى وبعدها لام قبيل  
المقصود بذكر مراده  
ان يحوموا بكل كل يكمل  
المقصود لانه مقوس  
وتمام القول في هذا انه  
اداسمى عما وضع ثانيا  
ان كان ثابته صحيحا محو  
والله لم يدليه شئ حتى  
يعرفه ان مصعب  
او يراد علمه يا فقال دليل  
وهو في وان كان - لا  
وحب الله مصعب قبل  
المصير في بيان في لوكي  
وما اءلما وركي نا تشديد  
رم والمدود لئلا لا ترد  
على الا ان اسما في  
انما رأيت الثانية  
همره واذا عرفت اعطين  
كم دؤوس وما يدق لوى  
كما يقال دوى واسلها لوى  
ودوى ال ككي  
مثلا ما ات كما يقال حتى  
وقال موى كما يقال في  
تصاع الماء المشروب

موبه إلا أن هذا الامه هام وقدت اليه كما تقدم . الخامس قال في شرح الكافية وقد يكون المحذوف حرفا لعة وحرفا آخرى لعة فيصير تارة بر هذا وتارة رد هذا كقولك في تصغير سبعة وسبعة وفي تصغير عشرة عشرة . هـ ٥١ (ومن يترخيم يصعرا كتنى . بالاصل كالعطيف يعى المعطما) أى من التصغير نوع يسمى تصعير الترخيم وهو تصعير الاسم بصريده من الزوائد فان كانت أسوله ثلاثة صعر على فعل وان كانت أربعة فعلى فعمل فتقول في معطف عطيف وفي أر عرزير وفي حامد وحمدان وحامد ومحمد وأحمد

جيدو يقول في نظام وعصفور ورطس وعصيفر (تنبيهات) الاول اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الاصول ومهماه مؤنث لحقه التاء فتقول في سوداء (١٣٠) وحبل وسعاد وغلاب سويده وحبيبه وسعداء وغليبه الثاني اذا سعت نحو عاتق

وطالب من الاوصاف  
الخاصة بالمؤث تصغير  
السترخيم قلت جيبض  
وطابق لاساني المنسل  
صه ما ذكره انثالث حكى  
سبويه في تصغير ابراهيم  
واسماعيل برهما وجميعا  
وهو شاذ لا يقاس عليه  
لان فيه -- في اثنين  
وزاين لان الهمزة فيها  
والميم واللام اصول اما  
الميم واللام. اتفاق واما  
الهمزة ففصاخلاف مذهب  
المبرد اها اصلية ومذهب  
سبويه اها نداء ويبنى  
عليهما تصغير الاسمين لغير  
ترخيم فقال المبرد اثيريه  
واسميع وقال سبويه  
برهم وسبعيل وهو الصحيح  
الذي سمعته انوريد وغيره  
من العرب وعلى هذا يبنى  
جهما افعال الخطا  
وسبويه ابراهيم وسبعيل  
وعلى مذهب المبرد اباريه  
واساميع وحكى الكويون  
براهم وسبعيل -- يراه  
وبراهيم وسبعيل وانها  
بدل من الياء وقال بعضهم  
اياره واسامع وارجا ثعلب  
براه كما يقال في تصغيره بربد  
والوجه ان يحمعا جمع  
سلامة فيقال ابراهيمون  
واسماعيلون = الرابع  
لا يختص تصغيرا سترخيم  
بالاعلام خذ الاف الفراء

وسمى بجمع تصغير ترخيم اه ذكر باوقوله الصالحه للقاء أى فى تصغير غير الترخيم وفى قوله من الزوائد إشارة الى ان نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم لزوائده بصريح التنوين فلا بد من أمرين ان يكون فى الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحه للبنا فى تصغير غير الترخيم (قوله حميد) وان صغر لا ترخيم قلت فى مدح جويد وفى حميدان حميد بن ابي ثعلبه جمع على حمادين والاعجميدان وفى محمود حميد وفى حميدون حميد بن اه فارسى أى وفى حماد حميد وكان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة حميدان تصغيره ترخيم أيضاً حميد قال خالد ولم يلتفت إلى أناس ثقة بالقرآن اه وقال سمى وتبعه البعض هو من باب الأفعال لا الألباس اه وفيه أن المبدأ من حميد كونه مصغر حم وهو خلاف المارد، اذ خلاف المارد الباس وقد يقع التبادر لفظاً اسمية بجمد بمعنى الأمر على الأفعال أو يقال مراد سمى أن حميداً محتمل للأسماء الخمسة على السواء. فلا ينافى ما ذكره غيره ما مل (قوله لطفه التاء) لأنه من المؤنث الثلاثى فى المال أى اذ صغر تصغير الترخيم كما سترفه (قوله وغلاب) بالعين المجهمة روى الفراء وسأهم هو غلاب كسب و غلاب كسكك وغلاب كقسطام وعلى سبطه هذا كقسطام أقصر شيد السبى (قوله الثانى اذ صغر نحو حائض الخ) لوجهه اسماء مما قبله وقول اذا كان صغراً خالفاً للمؤنث ولا ينفقه التاء لكان أن سب (قوله لاهاى الأصل صفة مذكرة) والأصل منعص حائض وشخص طائى أى فصعف عن نحو وداء وسعدى اقتضاء التاء فروعى بها الأصل ولولا ذلك للعتقه التاء لأنه مؤنث ثلاثى فى المال وذلك اذ صغر صغير الترخيم فهو كسكى أفاده الأصل ساطى (قوله فى تصغير ابراهيم واسماعيل) أى تصغير ترخيم (قوله وهو شاد) أى شادى من سب و يده والمبرد وقباسة على رأى سبويه برهم وعلى رأى المبرد أن يده (قوله لان فيه حذف آباء) أى والأصول لا يحذف منها أكثر من واحد كما مر (قوله انها أصلية) لان بعدها أربعة أصول ولا يكون الياء وقراءته أولاً فى شات الأربعة فهو حاسى ولا يحذف منه فى التصغير إلا ما يحذف من نحو رجل وهو الخامس شرح ابو حنبل للشارح (قوله لها رائدة) لأنه أهم أعنى لا يعرف بها اشتقاق بعدد رتبة زيادة الهوة شرح المتنوع أشار (قوله أير يدا حديد) يحذف الخامس ويعوض الياء عنه (قوله برهم وسبيل) يحذف اندها (قوله رة) كسر الهاء منه وأصله براهى بالياء محذوف لالتقاء الساكنة مع التوس ثم حارة فعمل برأه ان كسب بالقياس على ريد كما شعر به كلام الشارح وصرح به الناوضى ورد عليه أنه قياس على شاذو الشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع التنازل وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه لم يره اجارة سماح أيضاً قياساً على الجمع وان كانت بالجمع ولم يسمع بها فى الأم طاهر (قوله كما يقال فى تصغيره) أى تصغير ترخيم (قوله والوجه أن يجمع ما جمع سلاطه) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بأم الرقيق) نعم الرأ وفتح الواحدة أى بالذاهية وانظر ما رجع الصغيرى جاء ولعله الرجل ويكون من أقامة صغير العيبة مقام صغير المشكوك ومعنى محيثة ما انخبازه برؤيتها والله تعالى أن تكون الاضافة فى قول رجل على معنى فى أى من قول الناس فى شأن رجل الخ لكن يمنع الأول والاخير قول الفاموس رأى رجل الغول على جل أروق فقال جاء بأم الرقيق على أريق اه قد در (قوله أروق) هو من الأبل ماى لونه بياض الى سواد وهو من أطيب الأبل لحالها عملاً وسيراً فاموس (قوله فى خفشد) بجاء مبهمة فوس فدا لين مهملة كسفر رجل ومثله نفسد والآن أوله ضاد مبهمة (قوله الظالم) بفتح الظاء المبهمة وهو ذكر

ونعلب وفيل والذكوفين بدليل قول العرب يجرى بلسق ويدم مصعرا بابق ومن كلاءهم جاء بأمر الريق على أريق العام قال الأصمعي نزع العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جبل أو رقى قطبت الواو في التصغير همزة الخامس لافرق بين الزوائد التي للالحاق وغير هاتفتقول في خفندد وقعنسس وخفندد خفندد وقعنسس وخفندد خفندد الزوائد للالحاق والخفندد الخفندد الخفندد

والضمير في قوله لا ينفك عن الالف (واختتم بها التانيث ما صغرته من مؤنث حار) من التاء (ثلاثي) في الحلال (كسن) ودارقطني في تصغيرها سنيمة ودورة أوفى الأصل كيد فتقول في تصغيره يد بأوفى المال وهذا نوعان أحدهما كان وباعيا عدة قبل لام معتلة فانه اذا صغرته لم ينفك عن سها ومجمة وذلك لان الأصل فيه سمي ثلاث يات الاولى يا، والتصغير والتانيث بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب في الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المحرود والآخر ما صغرته غيرا ترحيم ما أصوله ثلاثة وحكي وقد تقدم (١٣١) بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا لحقهما التاء

أشار إلى الأول منهما بقوله (ما لم يكن بانباري ذال بس) كشعره وقر في لغة من أنشأها (وخس) أي فانه يقال فيها صغير وبصير وخيس بعيرنا ولا يقال شيرة وبيرة وخيسة بالتاء لانه يلبس تصغير شعرة وقرة وخسة ومثل خس بضع وعشر يقال فيها اصبع وعشير ولا يقال بضعه وعشيرته لانه يلبس بعد المذكر وأشار إلى الثاني بقوله (وشذ ترك دون لس) أي شذ ترك التاء دون لس في أنشأ محصية لا يقاس عليها وهي ذود وشول وباب للمسن من الأبل وحرب ودرس وقوس ودرع للحديد ودرس وصحي ونعل وعرب ونصف وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر وبعض العرب يدرك الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل وبعضهم ألحق التاء في درس وقوس فقال عريسة

الدهام (قوله ثلاثي) خرج نحو عادور ينب تصغيرهما بعد تشديد الياء ويريب واخص ثلاثي المؤنث لحاق التاء لحقته وعدم طوله (قوله بدل لام الكلمة) هي الواو المقابلة همزة في سها لان أصله سها ولاه من سها به وذل شبحا والبعض أصله سها ي سهو وثل سها كسا (قوله لحذفت إحدى الياءين الاخيرتين) هي الثالثه لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الاطم في التسهيل أم الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوسيع (قوله على القياس) وهو حذف إحدى اليات الثلاث عند اجتماعها في الطرف وتعد عين الكلمة فلا يرد تصغيرها على هيم وحكي على حكي (قوله ذال بس) أي متبادر اسمه ثلاث المراد (قوله بضع وعشر) أي وست وسبع وأسع (قوله وذود) بزال مبهمة مفتوحة فواو ساكنة فدل مبهمة من ثلاثة أفعلة ان عشرة وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المهملة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهي من الأبل ما أتى عليها من حلمات أو وضعها سبعة أشهر خفف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كرفع جمع شائل وهي الناقة التي تشول بذنبها أي ترفعه للقاح ولا يبر لها أصلا كذا في القاموس وغيره والمراد هنا الأول لان شولا كرفع رباعي والكلام في الثلاثي وهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شغما السيد بعد تدرجحه بفتح الشين ذكرا لا يلبس الاثني وهو خلط (قوله وحرب) فذيقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع في اللبس عسعر حربة الحديد اه سم أي فيكون من النوع الأول (قوله ودرس) قال في القاموس الفرس للدر كروا لثي وهي فرسة اه فعلم أن الفرس تقع على الدر كروا لثي وحيد يحتاج المثال إلى التقييد بالواقع على الاثنى (قوله للحديد) استرزه عن درع المرأة عن فيصها فانه مدرج جمع درع الحديد ادراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص ادراع كذا في القاموس (قوله ودرس) قال في القاموس والعرس بالكسر امرأة الرجل وربها لدوة الاساء ثم قال وبالصم ونصبت طعام الواجة ثم قال والدكاح اه فعلم أن الماسب هما العرس والكسر وان ضبط شيئا به بالضم وضبط العضلة بالضم والكسر في ما يطرده بر (قوله وعرب) بفتح عين وضم فسكون خلاف في الهم (قوله ونصف) بفتح عين كافي القاموس والتصريح وقال الفارسي بفتح العين وكسر المصاد المهمة (قوله ونونس يحبره) أي اعتبار الأصل كالبحر اه ارا الحال (قوله وانع بالبناء) للهجول أو للعاقل ولعله ضمير من ذكر من اس الانباري ونونس (قوله اذا سميت مؤنثا بنت وأخت الخ) مثله ما ذالم تسم به أصله كافي المامني واء قبله بالتسمية ليفرن بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر (قوله في ورا وأمام وقدام الخ) فصيته أن هذه الظروف اثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة يمكن في الفارسي عن ابن دصفور أن الظروف كلها مذكورة الا ورا وقدام وعليه يكون لحاق التاء أماما شاذ من وجهين كونه مذكرا وكونه رابعا ولا تصغر الظروف غير المهمة كتي وأب وفي الفارسي أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند في عاية

(١٦ - صبان رابع) وقوية تنبيهات الأول لم يتعرض في الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شجر وخمس الثاني لا اعتبار في العلم عما نقل عنه من تذكرنا يث بل تقول في ربح علم امرأة رمحة وفي عين علم رجل عين خلا فالابن الانباري في اعتبار الأصل فتقول في الأول ربيع وفي الثاني عينة ونونس يحبره واخص لذلك بقول العرب نورة وعيبة رأيسة وفيرة وهي أسماء رجال وليس ذلك بحجة لا مكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير انما اذا سميت مؤنثا بنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحق تاء التانيث فتقول بنبة وأحبة واذا سميت به ما مذكر لم تلحق التاء فتقول بني وأخي (وندره لحاق نافية ثلاثيا كثر) ثلاثيا فعول بكثرة هو بفتح التاء بمعنى فاق أي ندر لحاق التاء في تصغير ما راد على ثلاثة وذلك قولهم في ورا وأمام وقدام

وردة بالهمزة والواو وقد بدية (تدبیه) أجاز أبو عمرو أن يعل في نصف بحر حار و لغري «بيرة و لغيرة فصا بالياء هو ضامن  
الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته (١٣٢) فانه قال ولا تلحق الياء دون شذوذ غير ما ذكر الا ما حذفت منه ألفا لتأنيث

[illegible]

خامسة أو سادسة ومرة  
 المنصورة لقوله بعد ذلك  
 ولا تختلف الممدودة  
 في عوص منها فلا ياب  
 إلا ما رأى أي في بحر  
 نحو باقلا وراسا في قوله  
 ورأسه والمخرج نو مثلا  
 وبرسا (وسمى و  
 شدوا الذي له وسامع  
 المروغ - ها ماوتى) هي  
 لما كان اصغير بعض  
 تصار باب الاسماء الممككة  
 باسم دلالت أن لا يلقى اسم  
 ضمة مكن ولما كان في  
 داوودي وفروغها شاة  
 بالاسماء الممككة كموها  
 توصف ويوصف ما  
 أصبح يصغيرها السكن على  
 وحده حواف به اصغير  
 الممككن فترك أولها حلى  
 ما كان عليه دل الاصغير  
 وعوص من صمه أنف  
 مر يده في الاحروا فب  
 الممككن في رايه ياء  
 ساكنة ناشئة بعد فتحة  
 فليل في الذي واى اللدي  
 واللتيا وفي شيتهم - ما  
 اللديان واللتيان وأما  
 الجمع فقال سيبويه في  
 جمع الذي اللديون رفعا  
 والمديس حراوصا ما لضم  
 قبل الواو والكسرة ل  
 الياء وقال الاحش اللديون  
 واللذين الفتح كالمقصور  
 ومثا الخلاف من استثنيه  
 سيبويه يقول حدثت  
 ألف اللداني التثنية تحذف

وفرقا بين المتمكن وغيره والاضحى يقول حذفت الالتقاء الساكنين وقالوا في جمع النتيات وهو جمع النبتات صغير الن  
التي ولمزيد كرميويه من الموصولات التي صغرت غير اللذباو النبتاوتينهما ما وجهها وقال في التسهيل والنبتات والوريتاني اللذان



واللوي بالووين في اللاتي واللذين فزاد تصغير اللاتي واللذين وظاهر كلامه أن اللتيات واللويين كلاهما تصغير اللاتي  
أما اللويين فصحح ذكره الاخفش وأما اللتيات فاعلم هو جمع اللتي كما سبق فنجوز في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه أن اللاتي  
لا يصغر استفهامه بجميع اللتياء وأجاز الاخفش أيضا اللوي في اللاتي غير مهموز وصغروا من أسماء الإشارة ذواتا فقالوا ذابتا وفي  
التثنية ذيان ونيان وقالوا في أولى بالقصر أو لا وفي أولاء بالمد أولياء ولم يصغروا منها غير ذلك (تنبيهات في الأول لاسماء الإشارة في  
التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التفسير قاله في التسهيل الثاني قال في شرح (١٣٣) الكافية أسل ذياوتيا ذياوتيا ثلاث

يأت الأولى عين الكلمة  
والثالثة لامها والوسطى  
ياء التصغير فاستقل نوالى  
ثلاث يات فقصصا الخفيف  
بحذف واحدة فلم يحجز  
حذف ياء التصغير لدلائلها  
على معنى ولا حذف الثالثة  
لحاجة الألف إلى فتح ما  
قبلها ولو حذف لم يفتح ياء  
التصغير وهي لا تحرك  
لشبهها بآل التفسير  
فتعين حذف الأولى مع أنه  
يلزم من ذلك وقوع ياء  
التصغير ثانية واغترص  
لكونه عاضدا لما قصد من  
مخالفة أصغر ما لا يمكن  
له تصغير ما هو ممكن  
• الثالث قول الناظم  
وصغروا شذوذ البيت  
معتز من ثلاثة أوجه  
• أولا أنه لم يبين كيفية  
تصغيرها بل ظاهره يوهم  
أن تصغيرها كتصغير  
الممكن ثانيا أن قوله  
مع الفروع ليس على  
عمومه لأنهم لم يصغروا  
جميع الفروع كما عرفت  
ثالثا أن قوله منها تارقي  
يوهم أن تصغيرها كصغيرنا

أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الألف في آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده  
سم (قوله واللوياء) بقلب ألف اللاتي واو فتحها لاجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء  
وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللويين الكس في الفارسي أن المحذوف من هذه الهمزة  
(قوله واللويين) أى مطلقا أو في حالة الرفع واللويين في حالة النصب والجر فثمان والياء المشددة  
ياء التصغير مدغمة في الياء المبدئية من هـزة اللاتي قال عبد القادر رأت في نسخة محرومة من  
شرح الشافعية للمصنف اللويون بآليات الهمزة بعد المشددة التثنية الساكنة (قوله في اللاتي  
واللذين) نشر على ترتيب اللف (قوله فنجوز في جعلها تصغير اللاتي) لأن اللتيات بمعنى تصغير  
اللاتي وهو اللويين (قوله أولياء الخ) ضمة أولياء بالقصر وأولياء بالمد ليست الضمة المجرىة للتصغير  
بل هي الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان  
عليه أن يقول ولا م بعد (قوله ثلاث يات الخ) تقريره عما يأتي على أن ثلاث يات وأن أصله ذيا  
بياءين وأن المحذوف منه عيه لا على قول الكوفيين أنه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف  
زائد ليان حركة الحرف الأصلي وهو الألف كما لا يخفى ولا على قول السيرافي أنه وضع على أصلين كما  
لأن الثاني وإن كان يكمل في التصغير كما تقدم إلا أن أصل ذيا لم يذو بالآذياء ولا على القول بأن  
أصله ذو وإن أصل ذيا عليه ذو يواخذف العين وقلب اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق المداهما  
بالسكون ولا على القول بأن أصله ذوى لأن أصل ذيا عليه ذو باخذف عين السكامة ولا على أن  
المحذوف من ذالا م لأن المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا  
والبعض من الساهل والقصور (قوله فاستقل نوالى ثلاث يات) أورد عليه شيخنا السيد  
تصغير حى على حى مع أن فيه نوالها وأجاب بأن تصغير اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم  
يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف الممكن (قوله من ثلاثة أوجه) بقى رابع وهو أن قوله وصغروا  
شذوذ يقتضى أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل فاس جمع من كبار العامة كالمازنى  
وغيره على ما سمع منه وجند لا يؤسف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يبع القائلين  
بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزى (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بأن  
سكوته عن كيفية التصغير لأنه أحال الأمر في ذلك على السماع غزى (قوله يوهم أن تصغيرها) أعما  
عبر بالايام لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غيرنا) علل في  
التوضيح عدم تصغير ذى بالاسم تصغير ذى وعدم تصغير ذى بالاسم أعما عنه تصغيرنا (قوله لا  
أربعة) راد في الهمع المنادى وأردف يقال أرى كقاروار ويزيدا (قوله والمركب المزجي) ولو عديا  
(قوله في لغة من بناهما) أى بعلبك وسيبويه (قوله وبعلبك) وسيبويه أى تصغير صدرهما  
كما تقدم (قوله بصغراسم الجمع) كرهط وقوم ونفريقا لرهط وقوم ونفريقا لرهطه التاء ان كان

وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الأنا وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير الممكن إلا ذواتا والذى  
وقروهما إلا حتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تاء الرابع لم يصغر من غير الممكن إلا أربعة اسم الإشارة واسم الموصول  
كما تقدم وأقبل في التجب والمركب المزجي كبعيلك وسيبويه في لغة من بناهما فاما من أعربها فلا أشكال وتصغيرها انصغير  
الممكن نحو ما أحسنه وبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما فاما من أعربها فلا أشكال وتصغيرها انصغير  
الجمع الذى على أحد أمثلة القلة كقولك في أجمال أجمال وفي أفلس أفللس وفي قتيبة قتيبة وفي أنجدة أنجدة ولا يصغر جمع على  
مثال من أمثلة الكثرة لأن بنيتة يدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة

ولم يأتوا بأجاز الكوفيين تصغير ماله نظير من أمثلة الألفاظ جازوا أن يقال في رغبان رغبان كما يقال في عثمان عثمان وجهوا  
الألفاظ أصيلاً نازعوا أنه تصغير أصلاً وأصلان جمع أصيل ومازجوه مردود من وجهين أحدهما أن معنى أصيلان هو معنى  
خامسة لا يصح كونه تصغير جمع لأن تصغير الجمع جمع في المعنى الثاني أنه لو كان تصغيراً لمكان لقل أصيلين لأن فصلان وفصلان  
المفهم كسر قبل فيه ما فعالين كسران (١٢٤) ومصارين وخشمان وخشامين وعقبان وعقبائين وغربان وغربائين

وكل ما كسر على فعالين  
يصغر على فعيل فيبطل  
كون أصيلان تصغير  
أصلان جمع أصيل وانما  
أصيلان من المصعرات  
التي هي ما على غير بناء  
مكبرها وتفسيره قولهم في  
اسان أنسان وفي معرب  
مغربان ولا استبعاد في  
ورد المصعرات على بنية  
مخالفة لبنية مكبرها كوردت  
جوع مخالفة أنبتها  
لأبنية أحادها والحاصل  
أن من قصد تصغير جمع من  
جوع الكثرة رده إلى  
واحده وسفره ثم جمعه  
بالواو والنون أن كان  
لذلك عاقل كقولك في  
خيلان عليون وبالألف  
والهاء أن كان لمؤنث أو  
لذلك لا يعقل كقولك في  
جوارود راهم جويربات  
ودرهمات وأن كان لما  
قصد تصغيره جمع فله جاز  
أن يرد إليه مصعراً  
كقولك في قتيان قتيبة  
وقال في تصغير سنين على  
لفظة من أعربها بالواو  
وبالهاء سنيات ولا يقال  
سنين لأن أعربها بالواو  
وبالهاء انما كان عوضاً

لأدسين وإن جازاً فإنه بخلاف ذودا بل يقال ذودة رأية له قاله الجوهري وأما ركب فعلى  
كونه اسم جمع وهو المشهور في ركب وركب على كونه جمع ركب كما عند الأخفش فيرد إلى مفردة  
وبصغير ثم يجمع فيقال رويكبون كذا في الفارسي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي فيقال في غريب  
كافي الجمع ويكرر أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله (قوله تشاديا) قد يفهم لأن  
الكثرة والقلة مقولان بالنشكك (قوله أنه تصغير أصلات) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو  
العش (قوله لأن فعلاً) أي بالضم وفعال أي بالنكس بمعنى الجمعين بضم الهمزة (قوله وخشمان)  
ولا يرد تكبير عثمان وعمران على عثمان وعمران مع تصغيرهما على فعلان (قوله وخشمان)  
في القاموس في فصل الخاء المجهمة من باب الميم والخشام كعرب الأسد والعظيم من الأنوف  
والجبال اه فاعل الخشمان في عبارة الشارح بكسر الخاء المجهمة جمع خشام بضمها كعرب  
وعربان (قوله وانما أصيلاً الخ) يعني أنه تصغير أصيل على خلاف القياس (قوله كاردت  
جوع الخ) أي جمع رط على أرط وباطل على أمطيل (قوله رده إلى واحد) ولو كان واحداً  
انقياساً هو لا ولم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطبق له مفرد أصلاً لا قياساً ولا غيره ردت إلى  
واحد القياس المهمل فيقال في جوارود شحاطيط جوارود شحاطيطين وفي جوارود شحاطيط  
جوارود شحاطيطات وإن كان له واحد مستعمل ردت إليه لآل المهمل القياس خلاف لآل ردت إلى  
في ملاح ومدا كبريجات وكبريات ردت إلى لمح وذكر إلى المحمة ومذا كارتلا يلزم تصغير لفظ لم  
تتكم به العرب من غير داعية أي ذلك وكأبأر بدلم لم ينطبق له نواحدي قياسي جعل الواحد الذي  
ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملاح وشحاطيط اه هو بعض اختصاص ومقاد القاموس  
أن شحاطيط له واحد قياسي مستعمل حيث قال والشحاطيط بالضم الطويل والشرقة من الناس  
وعبرهم كالشحاطيط ولشحاطيط بكسرهما وقوم شحاطيط مشرق اه واللائق التنبيل بهما يسدأ  
عباد في القاموس العباد بالواو والعباد بالواو واحد من شحاطيط الفرق من أسماء الخيل والذاهبون  
في كل وجه (قوله ثم جمعه بالواو والنون وإن كان لم كراقل) لأنه حينئذ في معنى المصعرة وإن كان  
قل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارسي وهذا العمل لا يكون في نحو سكارى وهو جمع  
كثرة لأن مفردة لا يجمع بواو ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا  
ينافي أن سكارى جمع سكرى يرد إلى مفردة وبصغر ويجمع بالألف والنون فيقال سكران كافي الجمع  
(قوله غايون) بتشديد الباء (قوله جازاً أن يرد إليه مصعراً) كما حار أن يرد إلى المفرد (قوله قتيبة)  
تشديد الباء (قوله وقال في تصغير سنين الخ) هذه مسألة مستقلة (قوله يردّه ذاعلامه) أي لكن  
حدثت لأجل علامة الجمع (قوله لم المذمور المدكور) أي الجمع بين العوس وهو الأعراب  
بالحرف والمعروض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة ولو لم توجد مقتضياً وهو التصغير لكن حدثت لفظاً لعلته  
وهي وجود علامة الجمع والمحدوف لعلته كالنات (قوله قال في تصغير سنين) أي على وزن فاعل  
(قوله ويجوز سنين) أي على وزن فاعل يحدف الباء الزائدة بين النونين (قوله أن أصله) أي الثاني أما

من اللام وإذا صغرت ردت اللام ولو بقي أعربها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوّض  
منه وكذا الأرضون لا يقال في تصغيره إلا أرضات لأن أعرب جمع أرض بالواو والياء انما كان تعويضاً من التاء فان حق المؤنث  
الثلاثي أن يكون بعلامته ومعلوم أن تصغير الثلاثي المؤنث يردّه ذاعلامه فلو أعرب جئت بالواو والياء لزم المحذور المذكور  
ومن جعل أعرب سنين على النون قال في تصغير سنين ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سني ياءين أو لاهما زائدة  
والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ثم أبدلت فوافكا أنه لو صغر سنيا

حذف الياء الزائدة وأبقى السكائنة موضع اللام كذا إذا صغر سنيما معتقداً كون (١٢٥) النون بدلا من الياء الأخيرة فعامل

الكلمة بما كان يعاملها  
للم يكن بدلا وان جعل  
سنيون علما وصغرا يقال  
الاسنيون رفعا وسنيين  
جراد نصا برد اللام ومن  
جعل لامها ها قال سنيون  
والله أعلم

### باب النسب

هذا هو الاعرف في ترجمة  
هذا الباب وبسمى أيضا  
باب الاضافة وقد سماه  
سبيو بالنسبيتين ويحدث  
بالنسب ثلاث تعبيرات  
الاول تفتى وهو ثلاثة  
أشياء الخاق يا، مشددة  
آخر المنسوب وكسر ما قبلها  
ونقل اعرابه الياء والثاني  
معوي وهو صير ورته  
اسما لما يكن له والثالث  
حكمي وهو معاملته  
معاملة الصفة المشبهة في  
رفعها المضمر والنظائر  
باطراد وقد أشار الى التعبير  
المفطسي بقوله (يا بكيا  
الكريمي زاد والنسب •  
وكل ما تليه كسره وجب)  
يعني اذا قصدوا نسبة شيء  
الى أب أو قبيلة أو بلد  
أو نحو ذلك جعلوا حرف  
اعرابه ياء مشددة مكسورا  
ما قبلها كقولنا في النسب  
الى زيد يدي (تنبيه •  
اهم قوله كيا الكريمي  
أمرين أحدهما التفسير  
للقضى المذكور والآخر  
أن ياء الكريمي ليست  
لنسب لان المشبه به غير  
النسب وقد ينضم الى هذه التعبيرات في بعض الاماكن تغيير آخر أو أكثر من ذلك ما أشار اليه بقوله (ومثله مما حواه احذف وتا •

أصله الاول فسنيون فقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها بالسكون والى هذا يشير قوله  
والثانية بدل من واو (قوله حذف الياء الزائدة) أي لتوالي ثلاث ياءات (قوله كذا اذا صغر سنيما  
الخ) أي في حذف الياء الزائدة معاملة لا تفرع بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولا اجتماع ثلاث  
ياءات بقوة لان بدل الياء في قوتها وان دفع اعتراض الياء بأن حذف الياء الزائدة من سني لكرهه  
نوال ثلاث ياءات وهذه العلة لا تأتي في تصغير سني لان الواو ثبتت فيه لاجتماعها ان ينطق (قوله فعامل  
الكلمة) وهي سنيون وقوله بما كان أي بحذف الياء الزائدة الذي كان وقوله لم يكن بدلا أي لم  
يكن النون بدلا عن الياء الأخيرة أو لولا ذلك لكانت الكلمة ذات بدل عن يائها الأخيرة بأن بصيت  
ياؤها الأخيرة ولم تبدل فواو في بعض النسخ لم يكن بدل أي لم يوجد بدل عن الياء الأخيرة بالنون  
والمعنى فعامل سنيما بعد ابدال يائها الأخيرة فوناعما كان يعاملها قبل هذا الابدال من حذف يائها  
الزائدة في تصغيرها وان كان آخره صيرسي قبل الابدال ياء ومعه هاء بعد فون (قوله ولا يقال الخ)  
أي لا العلم ينظر فيه الى حالته الراهية لا الى ما قل عنه (قوله قال سنيون) أي في الرفع وسبب  
أي في النصب والجر (تنبيه •) قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا اذا وليها حرف مشدود مع في دويسة  
وشويرة تصغير دابة وشابة ودابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره

### باب النسب

هو كما يؤخذ من الشافية الخاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبة الى المجرى عنها قال بس  
ويقال فيه نسبة بضم الذوق وكسر ها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لئلا يفتلها  
وشددت الياء ليجري عليها وجوه الاعراب الثلاثة ولو أوردت لاسنقلت الدجمة والكسرة عليها  
ونثا ليلتبس بياء المتكلم ولان الخليفة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاسماء) أي للقوية  
قال الفارسي واعلم أن هذه الياء حرف عايم الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم صاف  
الياء في محل جروا حقا وتقول بعض العرب رأيت التيجي تيم عدي يجرتم فلو اياه بدل من ياء  
النسب وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدي تحذف المضاف وتبقى المضاف اليه على حاله وان كان  
مثله هذا قبله كما سبق في الاضافة اه والظاهر أن الاسماء على قولهم • تلوبة بحسب المعنى  
كالاضافة انما رتبة فاهم مضمون المضاف اليه على المضاف وأن ظهور اعراب المضاف على  
قولهم على المضاف اليه لكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف (قوله  
بالشجيتين) الباء زائدة في المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسمها  
لما لم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب اليه (قوله راد والنسب) أورد  
عليه أن قوله يا الخ يشفع تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرمي للنسب فيكون أخذ  
النسب في تعريف النسب واحدا المعرف في التعريف يوجب الدور وأجاب سم بأن قواعد التعريف  
اعتمدت على التعريف المصريح دون المضمن لغیره والعزى بأن النسب في قوله للنسب عناء اللعوى  
لا الاصطلاح (قوله أو نحو ذلك) كحكمة (قوله التغيير المفضل المذكور) فيه أن من جملة كسر  
ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليه الخ فالناسب جعل انشيه بياء الكرمي في  
كونها مشددة آخر ما نقول الباء الا هراب فقط سمي بالكلامه عن التكرار (قوله لان المشبه به غير  
المشبه) ناقش سمي في هذا التعليل بأن المغايرة بالكلمة والجزئية كافية وحيدة لا يدل انشيه على  
أن ياء الكرمي ليست للنسب وان كان الواقع أن ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان التعبير  
يأنس بالتغيير مع (قوله أو أكثر) أي من تعبير واحد كافي خلقي نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء  
وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه احذف) قال ابن هشام فان قلت من

المشبه وقد ينضم الى هذه التعبيرات في بعض الاماكن تغيير آخر أو أكثر من ذلك ما أشار اليه بقوله (ومثله مما حواه احذف وتا •  
تأنيث او مدته لا شئنا) يعني أنه يحذف لياء النسب



المنقلب عن أصل ولو أوياء لان الالف لا تكون أصلاً غير منقلبة الا في حرف أو شبهه. الثاني تخصيصه الاسلي بترجيح القلب  
بوجه أن ألف الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التانيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله ما لها وقد صرح في الكافية  
وشرحها بأن القلب في ألف الالحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية لكن ذكر أن الحذف في ألف الالحاق أشبه من الحذف  
في الأصلية لان ألف الالحاق لشبهة بألف حلي في الزيادة. الثالث لهد كريبويه (١٢٧) في ألف الالحاق والمنقلبة عن أصل

غير الوجهين المذكورين  
وزاد أبو زيد في ألف  
الالحاق ثالثاً وهو الفصل  
بالالف كافي حسب الاوى  
وحكى أوطاوى وأجاره  
السنة افي في الأصلية  
قوله مرماوى (والالف  
الحار أربعة أول) أى اذا  
كانت ألف المقصور حاصلة  
فصاعداً حذفت مطلقاً  
سواء كانت أصلية نحو  
مصطفي ومستدعى أو  
للتانيث بحسب جباري  
وحسبى أو للالحاق أو  
للتانيث نحو جبري وقعنري  
وتقول بها مصطفي  
ومستدعى وجباري وخليطو  
وحركي وقعنري في نبيه  
اذا كانت الالف المنقلبة  
عن أصل حاصلة حذفت  
مشددة نحو معلى وهدى  
سواء وجهها الحذف  
وهو المصهور من اطلاق  
السطم وذهب بوس الى  
جعلها كليهما في رده  
القلب وهو ضعيف وشبهته  
أن كوها خامسة لم يكن  
الا تنصيف اللام  
والمصعف بادغام في حكم  
حرف واحد فكما رابعة

أحمد. ولعل المراد بالقاعش المتشدد البجيل المتكلف للشدة بمعنى القرأى المفتر على نهـه  
وباصطفا الموت أحسن ماله أنه يمينته وبذمه. والرفع (قوله الا في حرف) كما الحرفية أو شبهه  
كما الاسمية (قوله لانه مقتضى قوله ما لها) أى في الواقع وقد ثبت لالف التانيث في الواقع رجحان  
الحذف. وان لم يعلم رجحانها في قول المصنف وان تنكس تربع الح كذا كره اشارة هناك (قوله  
لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيها على السواء في الضعيف (أوله في الزيادة) أى حذف  
الزائد غير من حذف الاسلي (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله أوطاوى لعله رده حكما يدل فقه في  
تركيب سمع هو كذلك فيه (قوله والالف الحار) بالحسب أى الحار ووضعه الشاطبي بالحاء المبهمة أى  
الحار لانه أربعة أحرف بأن كان هو حاصلاً أو سادساً أو سابعاً (قوله أولاً) أى (لا حاجة الى ادخال  
ألف التانيث في قوله والالف الحار الخ لانه في قوله دل ذلك بتأنيث او مدته لا تأنيث) (قوله نحو  
جبري) بحاء مبهمة فوحدة فقهية وهو التراد وقال الابدى الطويل الطهر المصير ارجلين رأفه  
للالحاق بسفرجل (قوله وقعنري) مثال لما فيه ألف التانيث وايت أنه لانا يثبت لقوهم قنراه  
ولا لالحاق اذ ليس لهم اسم سداسي محدد الحق هو انه اذ هاية المجر دجسة كما سيأتى كذا في السارضى  
وبحث فيه بأنهم أطلقوا السداسي المريد كالحاق اقعنيس بالحسب (قوله فتقول فيها مصطفي) قال  
المرادى قد ظهر أن قولهم مصطفي خطأ سم (قوله نحو معلى) استشكله سم بأن معلى  
ليس ثابته ساكناً ومنه ملهى مقبلة اسكون الثاني فكيف لم يتوهم على علمه (قوله وشبهته  
أن كوها الخ) كذا بخطه وفي بعض النسخ وهو ضعيف لان كوها الخ وعليه فاللام لتدل مذهب  
بوس لا للضعف (قوله وسأيتى بيان الخ) أى في قوله وحسب قلب ثالث (قوله نحو) هو داخل  
في عبارة المصنف من حيث حذف سامة عاية الامر أن فيه عملاً آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث  
بات) لان الاصل محي أعلى اعلال فاص سم أى فاجتماعهما مع الاصل (قوله تشبه باء الزائدة)  
أى في الصورة اللفظية (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله وتقلب أها) قصده محاي (قوله  
ساكنه) حال من الضمير المسكن في انظر الحسب (قوله فسقط عا) دخول ياء اللبس  
استشكله سم بأن محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هي وانتوس قال وكلام المبرد  
مقبه لسانه من هذا فليتأمل اه قال البعض وقد يقال التوس يحذف ياء اللبس فيعود  
الياء فيجبه ما ذكر اه وفيه أن ياء اللبس مانعة كالتوس من عود الياء فكان ينبغي للشارح  
أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التي هي لام الكلمة عند دخول ياء  
اللسب لان أحد الساكنين اللذين حذف لام الكلمة لالتقاء ما قبل ياء اللبس وهو التوس  
وان زال بدخول ياء اللبس لكن خلفه ياء اللبس اسكون صدرها فان قلت قد أعادوا ألف فتى وباشع  
عند النسب اليها بدليل قلب الالف واو الياء أنفا ثم واو مع وجود ياء اللبس وهذا يزعمه ما ذكره  
الشارح قلت لم يعد وهذا حقيقة وانما لحظوها لاجل محي الواو المتحركة فهي الياء لانه لاء اللبس  
دونهم ولا حاجة في محي الى لحظ الياء الاخيرة هذا ما ظهر لي هنا فأملى (قوله وتقلب الالف وار)

وسأيتى بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة (كذا في المقوم خامسا عزل) أى اذا كانت ياء المقوم خامسة فصاعداً واجب حذفها  
هذا النسب اليه فتقول في معتد ومستعل معتدى ومستعلى في نفيه كما اذا سبت الى محي اسم فاعل حيا محي قلت محوي بحذف الياء  
الاولى لاجتماع ثلاث ياءات وكانت اولى بالحذف لانها ساكنة تشبه ياء الزائدة فتلى الفحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدغمه فيها  
فتقلب الفحة لهما وانفتاح ما قبلها وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ساكنة فسقط عند دخول ياء اللبس لالتقاء الساكنين  
وتقلب الالف واو انصير محويا



قال الحري وهذا أجود كما تقول أموي وفيه وجه آخر وهو محبي كما تقول أي قال المبرد وهو أجود لا نأخذ في الباء الأخيرة  
لا اجتماع ساكنين ووقوعها حاصلة فنصير (١٢٨) إلى محبي كما في ثم يصيب ياء النسبة فتقول محبي فيجتمع أربع ياءات لتسكون

الأولى والثالثة (والخلف في الباء) من المقصود حال كون الباء (رابعة) أحق من قلب (فولاء) في النسب إلى قاس فاصى أجود من فاضوي ومن القلب قوله فكيف لا يشرب ألم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا يقدح جعل اسم الموضوع حايبة ونسب إليه والسيرافي والمعروف في الموضوع الذي راع فيه الجرحاءه بالاء (تبيينه) طاهر كلام المصنف أن القلب في هذا قوله مدار ود كثره أن القلب عند به ويه من شواذ تعبير النسبة قبل ولم يجمع إلا في هذا البيت (وحتى قلب ثالث يعني) سواء كان ياء مقصود أو ألف مقصود نحو عم وفقى فتقول فيها محوي وفقوى واعقابت الألف في فنى واوا وأصلها الباء كراهة اجتماع الكسرة والياءات (وأول ذ القلب افتتاحا) أي أن ياء المقصود إذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقق أن التضع سابق لقلب وذلك أنه إذا أريد الالف إلى نحو شمع ففتح عينه كما يفتح عين غروباني وإذا فتح قلبت ياء أنفالتعركها وانفتاح ما قبلها يصير شمع مثل فنى ثم قلب ألفه واوا

لوحوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تنقل الحركة ولم تقلب الالف ياءا ثلاثا يجمع انكسر والياءات كما سيده عليه الشارح في شرح قوله وحتم قلب ثالث يعني (قوله قال الحري وهذا أجود) أي لعدم تواني إرات (قوله كما تقول أموي) هم الهمزة سبعة إلى أمية قيلة من قرش وشذا أموي يفتح همزة اه شرح تشاوية (قوله كما تقول أمي) قال المرادي في تطهيره به بطرلا أمية إذا واما محبي ه وحقوق اه وقد يقال انشأه بأمها هو في مجرد الهيئة واجتماع أربع ياءات (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لا لا أجمع حد وبعده حد على كلمة واحدة (قوله لا اجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه اياء والتسوين (قوله يجمع أربع آيات الخ) أي اجتماعها في قولها لتسكون الأولى الخ لتبيل لحدوي أي وحار هذا الاجتماع لتسكون الخ (قوله حايبة) وهي فائدة من حوت إذا عطفت كانه على البقية الخامعة للشراب حايبة عليهم كما تحموا والهم على بها قوله شجاعا الشارح (قوله يعني) أي يعرض والجملة تعني ثالث (قوله واو كان ياءه) قوس أو ألف مقصود (فنى ما إذا كان ثالثا لكما ياء ساكنا ما قبلها كطيط وطيبة فذهب سيمو به السب اليه على حاله لا قلب وخالصى ومذهب نوس والرحاج فتح ما قبل الباء فقلب هي أنصا ثم قلب الالف واوا يقال طوى واحتجا بقول بعض العرب قررى فتح الراء نسبة إلى قرية كذا في الفارصى وقول الدعص طاهر كلام المصنف قلب فنى إذا كان الثاني ساكنا كطيط لا يناسب حل الشارح كلام المصنف على المقصود والمقصود واحد في الجمع أن هو طيطي وعرو لا يعبر عنه فاقوا في الخلاف في المؤث بانه كطيطيه وغروه فذهب سيمو به والحليل أنه لا يعبر أيضا بعد حذف التاء وواقعهما ابن صفور في الواوي ومذهب نوس والرحاج فتح ما قبل الباء وقلبها واوا في الباني وفتح ما قبل الواوي الواوي وواقعهما ابن صفور في الباني وأن في نحو عانة سمائة باء بعد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف الباء واوا الاء همزة وأبدال الهمزة لم يبدل من الباء واوا وأوسطها أحودها وأن في نحو سقاية وحولا أوجهين الباء الاء همزة لان التاء والالف يحدوا في فتطو الباء وقلبها ألف رامة فتقلب همزة كما هو قاعدة ما بالبدال والاء هذه الهمزة واوا أو ما نحو سقاية فتبقى الواو فيهما والاء لا تنقلب همزة (قوله نحو عم) انكسر الميم كفتح ليكون مثالا للمقصور وان كان رسمة بالياء في كسبر من التضع يابى ذلك (قوله وأول ذ القلب) أي صاحب القلب أي الحرف المقلوب ويحتمل أن ذ شارية بقلب بمعنى المقلوب مفت أو ل أرعط بيان (قوله إذا قلبت واوا) أي بعد ذلكا ان كانت محذوفة قلبها أنصا مطلقا والشارح أطلق كالناظم اعلم فمثل الواجب كمال الشبهي والخائر كمال القاصي فتقول الشحوى والناوى فتفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارصى (قوله والتحقق أن استغنى سابق لقلب) أي لاجله أي وكلام المصنف تدبر وواف بذلك لانه اعيا به يدعية الحري المقلوب للتضع وأما سبق التضع على نفس القلب فكأنه وواف كان طاهر قول الشارح أي أن ياء المقصور إذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن سارة المصنف تبدل سبق القلب على التضع وانما قلنا طاهر لا يمكن حل قوله إذا قلبت واوا على معنى إذا أريد قلبها واوا أعمن أن قلب القلب الفعل أولا هذا ولو أبقى التاب على معناه المصدرى بعنا أريد لا أو ياءا من ذا الإشارة لا فاد سبق التضع على نفس القلب لان المنعول الأول فاعل في المعنى فيكون كلامه صريح بما في أن القلب على التضع هكذا يدعى فغير هذا الحل وبه تعلم ما في كلام شجنا والبعص (قوله شمع) بالشين المجبة أي حرس (قوله ففتح عينه) تخفيفا وتوصلا إلى القلب سم (قوله وجب فتح عينه) خاف في وجوبه طاهر القروني فجوز بقاء كسرة العين كما قبله عه أبو حيان فإلى الهم (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الباء) أل في الكسرة للجنس

كما قلبت في فنى (وفعل وفعل عيهما افتح وفعل) يعني أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسورا العين وجب فتح عينه الصادق سواء كان مقنوح الفاء كقرو أو مكسودها كابل أو مضموها كدثل فتقول فيم أغري وأبلى ودلى كراهة اجتماع الكسرة مع الباء



وشذوذ قولهم في النسب الى الصعق يعني بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استعملوا ذلك بعد النسب شذوذا  
 في تنبيههم من اقتضاه على الثلاثي أن مراد على الثلاثة إنما قبل آخره كسرة لا يغيرا فندرج في ذلك سورا الأولى ما كان على خسة  
 أحرف نحو حميرش والثانية ما كان على أربعة أحرف متفركات نحو جندل والثالثة ما كان على أربعة وثانية ما كان نحو  
 تعلب فالاولان لا يغيران وأما الثالث فقبه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغايي  
 ويخصي ويثري وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والزماني ومن وافقهم الى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه  
 شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كان كسرة (١٢٩) مسبوقه أكثر من حرف جاز الوجهان  
 ليس بجيد لشهولة الصور

الثلاث وانما الوجهان في  
 نحو تعلب (وقيل في المرمى  
 مرموى واختير في  
 استعمالهم مرمى) هذه  
 المسئلة تقدمت في قوله  
 وشذله مما حواه حذف  
 لكن أعادها هنا للتنبيه  
 على أن من العرب من يفرق  
 بين ما ياء رائدات  
 كشافعي وما أحدي ياءه  
 أصليه كرمي فيوافق في  
 الاوّل على الحذف فيقول  
 في السب الى شافعي شافعي  
 وأما الثاني ولا يحذف ياءه  
 بل يحذف الرائدة منهما  
 ويقال الاسلية واوا  
 فيقول في السب الى مرمي  
 مرموى وهي لغة قليلة  
 المحارخ لا فيها قال في  
 الارشاف شذ في مرمي  
 مرموى في تنبيهه بهذا  
 البيت متعلق بقوله ومثله  
 مما حواه حذف مكان  
 المناسب تقدمه اليه كما  
 فعل في الكافية ولعل  
 سبب تأخير ارتباط  
 الايات المتقدمة بعضها  
 بعض ولم يمكن ادخاله بينها

الصادق بكسرتين كافي عري وثلاث كافي الى ورد عليه أن هذا الاجتماع موحود في نحو حميرش  
 وجندل وقال ابن هشام لا تستول الكسرات على أكثر حرف الكلمة ومن ثم وجب بقاء  
 الكسرة في نحو عطا وانما جاز الوجهان في تعلب على ما ذكره الالباساكن منهم من يعتد به  
 ومهم من لا يعتد به وعلى الاول هو بمنزلة عابا على الثاني هو بمنزلة غرا وهذا السلم ماهر (قوله  
 الى الصعق) هو في الاسل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل السب كافي  
 الفارضي ثم استعملوا كسرها بعد النسب كافي الشرح وجب شذوذ المقسود اليه الصعق بكسر الصاد  
 والعين (قوله ثم استعملوا ذلك) أي كسر الفاء والعين بعد السب شذوذ وكان القياس أن يفتحوا  
 عينه فنفتح فاهو وال سبب كسر هاء هو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة راجعا الى كسر الفاء  
 فقط لا أن مجردة ليس بشاذ (قوله حميرش) يفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء  
 بعدها شين مجة وهي الهوار الكبيرة والمرأة السحرة (قوله جندل) أي نصم الجيم وفتح النون  
 وكسر الدال وهو الموسع الذي تجتمع فيه الحجة قاله في الفاء وسوسياتي للشارح في التصريف  
 جعله يفتح الجيم فيكون فيه الوجهان (قوله وفي القياس عليه) أي على الفتح قال الفارضي  
 فنقول أي على القول بقياسيته في النسب الى مغرب معري بفتح الراء (قوله واحذري استعمالهم  
 مرمي) وقال بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله هذه المسئلة تقدمت) الخ  
 قال ميم بجه مساهلة اه ووجهها أن الذي تقدم في قوله وشذله مما حواه حذف أنه يقال في  
 النسبة الى مرمي مرمي يحذف ياءه معار أما أنه يقال مرموى وأن المختار مرمي ولا (قوله لي يحذف  
 لرائدة منهما) وهي الاولى لا يقلبها عس واوه معول (قوله وشذ في مرمي مرموى) ته ير الارشاف  
 بالشذوذ في ما ياء ادر من ير اشارح بقوله مرموى ته ير المصنف والشارح باختيار مرمي من  
 اطراد مرموى مع مرمو حيمه فعل في المسئلة خلافا تاملا (قوله وما عمل معاملة المقصور  
 الثلاثي) أي من قات ثابته انما الصركه واذا سح. قبله ثم واوا لاجل ياء الب (قوله حيوي) ولم  
 يقلب حرف العلة الاولى في حيوي وطوي أنفاما يلزم من زيادة التعجير مع الابس أو لا حركه  
 عارضة ولا الثاني اسكون ما بعده ووجوب كسر متلويان السب (قوله رددته الى أصله) أي زيادة على  
 ما تقدم من فتح ثابته فقات ثابته ألهافواوا (قوله وارده) أي الثاني (قوله وسبأتى حكمها) أي في  
 قوله وألحقوا مع لاه مرمياهم (قوله فقد تقدم حكمها) أي في قوله ومثله مما حواه حذف سم  
 (قوله وعلم تشبه) أي علامته حذف للسب أي لاجله لان المثني والجمع قبل التسمية بهما انما  
 ينسب بافردهما كما في التوضيح قال الفارضي فان حذف السجى بقرينة اه فاما اذا كان الحوف  
 الاجال فلا نجب القرينة (قوله في جمع تعجب) أي لمذكر أو مؤنث كما سبأتى في الشرح (قوله مسلمي)

(١٧ - صبان رابع) بخلاف الكافية (ونحو حيي فتح ثابته يجب) أي اذا نسب الى ما آخره باء مشددة فاما أن تكون مسبوقه بحرف  
 أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر فإن كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثابته ويعامل معاملة المقصور  
 الثلاثي فإن كان ثابته ياء في الاصل لم يزد على ذلك كقولك في حيي حيوي ففتح ثابته وقلبت الياء الأخيرة ألفا فالتحركه وانفتاح ما قبلها  
 ثم قلبت واوا لاجل ياء النسب وإن كان ثابته في الاصل واوا رددته الى أصله فنقول في طي طوي لانه من طويت وقد أشار الى هذا  
 بقوله (واردده واوا) ان يكن عنه قلب وإن كانت مسبوقه بحرفين فسبأتى حكمها وإن كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها  
 (وعلم التنبيه حذف للنسب ومثل ذاتي جمع تعجب وجب) فنقول في النسب الى مسلمين ومسلمات مسلمي وفي النسب الى

الى غرات غري بالاسكان  
وحكم ما سمى به من ذلك على  
لغة الحكاية كذلك وعلى  
هذا يقال في النسب الى  
نصيبين نصيبى والى عرفات  
عرفى وأما من أخرى المشر  
محجى حمدان والجمع  
المدكر محجى غلبين فانه  
لا يحذف بل يقول فى  
النسب الى من اسمه  
مسلمان مسلمانى وفى  
النسب الى نصيبين نصيبينى  
ومن أجرى الجمع المذكور  
محجوى هرون أو محجوى  
هرون أو ألزمه الواو  
وفتح الواو قال من اسمه  
مسلمون - ماوى ومن منع  
أصرف الجمع المؤنث رل  
ناه مبرلة ناه مكه وأنه  
مبرلة أب جرى حذفها  
فبقول من اسمه غرات  
غرى بالفتح أو ما نحو صفحات  
فى الله القلب والحذف  
لأنها كالف حلى وليس  
فى ألف نحو مسلمات  
وسرادات الا الحذف  
وحكم ما ألحق بالمشى  
والجوع تعجبها حكمهما  
فتقول فى النسب الى اثنين  
اتنى وثوى

أى هذا اللط والمفرد المراد منه انظف يعمل فيه القول فلا حاجة الى ما تكلفه البعض من جعله خبر  
مبتدأ محذوف أى هذا مسلى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله فى جملة وقع فيها امر فوعا (قوله  
الى غرات) بالفوقية وقوله غرى بالاسكان أى للميم لانه الموجود فى المفرد المردود اليه الجمع عند  
النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أى لغة اعرابه بعد التسمية كاعرابه قبلها (قوله كذلك) أى  
كالثنى والجمع غير المسمى مما فى حذف العلامة والرد الى المفرد ثم لحاظ ما بالنسب (قوله محجوى  
حمدان) أى فى لزوم الألف والمنع من الصرف لزيادة الألف والواو فى المارضى أن منهم من  
يحجر به محجوى سرحا فى لزوم الألف والصرف وأن السب اليه على هذا الوجه بثبوت الألف  
والواو ويمكن ادراجه فى قوله محجوى حمدان أن يراد محجراه فى لزوم الألف وحذف الأعراب على  
الواو أعم من أن يكون مصروفاً ولا يمكن صرفه مشكل مع اجتماع العليسة وزيادة الألف  
والواو (قوله محجوى هرون) أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف للعلية وشبه العمة (قوله أو محجوى  
هرون) أى فى لزوم الواو والصرف (قوله أو لزمه الواو وفتح الواو) أى فيكون معرباً بعده  
بمحركات مقدرة على الواو مع من يظورها حكاية أصله حلقه التى هى أشرف أحواله كما أن لزوم  
فتح الواو لحكاية أصله لا يقل لانه لا يمس حالة الصب خلفه لفتح على الواو (قوله ومن منع صرف  
الح) لما دبر من التثنية وجمع المذكور السالم المسمى مما أخذ ينسلكم على جمع الأناث السالم المسمى به  
(قوله رل ناه الخ) هذا عينا ثابته متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسرادات فهو وان كان  
كذلك فى حذف الألف والتاء إلا أنه سيذكره فلو أدخلناه فى كلامه نكراراً وما نحو  
صفحات وفيه الحذف والقلب كاسماتى يعنى وأما من أعرب به اعراب أصله الذى هو جمع المؤنث  
السالم فيحذف الألف والتاء أيضاً لكن لا لأجل التبريل المذكور بل لأن علامته جمع التعجب  
تحذف عند النسب كما مر ويقول غرى اسكون الميم كما هو مقتضى قول الشارح سابقاً وحكم ما سمى  
به من ذلك الخ ويجازى كره من التبريل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير  
لغة حكاية أصله والتاء علامة الثنى وجمع المذكور السالم المسمى مما على غير لغة حكاية أصله ما قد  
قوله وأما نحو صفحات أى مما ثابته ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفه كصفحات والامم  
كصفحات فتقول هدى وهدى كذا فى الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور  
(قوله فى الله القلب) أى مع الفصل بالألف وبدونه فتقول صفحاوى وضخموى كفى حلى (قوله  
والحذف) قال الناصى وهو المختار (قوله وايس فى أنف نحو مسلمات وسرادات) أى مما ألفه  
خامسة فصاعداً سواء كان جزء الامم أو صفة ومعالم من صدر الشارح كلامه فى الجمع المؤنث  
بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن مرس كلامه هناك فى لغة من منع صرفه وان وجب حذف  
الألف والتاء فى نحو مسلمات وسرادات على لغة من حكى أيضاً كما فهم من قوله سابقاً وحكم ما سمى به  
من ذلك على لغة الحكاية كذلك فتقول على اللغتين سلى وسرادق لأن على اللغة الأولى تحذف  
التاء وتجرى مسلمات وسرادات محجوى قرقرى ومقتضى فى حذف الألف وعلى الثانية تحذف الألف  
والتاء لأن علامة جمع التعجب تحذف عند النسب كذا فى الفارضى فعلم أن نحو غرات مما ألفه  
رابعة وثابته متحرك كما هو مسلمات وسرادات مما ألفه خامسة فصاعداً فى وجوب حذف الألف  
والتاء وان أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافاً (قوله اتنى وثوى) أى بالرد الى المفرد المقدر لكن  
الأول نسب اليه على لفظه باقائه همزة الوصل وعدم رد اللام لأن همزة الوصل عوض عنها  
والثانى نسب اليه على أصله لأن أصل اثنين المقدرتان يؤخذ ما قرأناه من قول الشارح فى شرح  
قول المصنف وأجبر رد اللام الخ مانعه إذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز  
أن يحجر ويحذف الهمزة وأن لا يحجر وتستحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وهوى وسهمى

على الاول وابني واسمى على الثاني اه فعلم بطلان ما نقله شينناو البعض عن سم وأقراء  
من أنه اذا سمى باثنين فيقول اثنى اثنى اعتبارا بلفظه واذا لم يسم به فيقول ثنوى ردا الى أصله ثم ما ذكره  
الشارح من أنه يقال اثنى أو ثنوى اغناه في النسب الى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية  
ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من اجرائه مجرى جدد ان أوسر حان فيقال اثناني  
بلزوم الالف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيا حكمهما (قوله  
والى عشر من عشرى) أى سواء كان المنسوب اليه الذى هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به ولكن  
على لغة حكاية ما قبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من رقية الواجهة المتقدمة فى المسمى  
بالجمع الخفيف فيقال عشري بلزوم الباء والنون عند من يجرى المسمى به مجرى غسيلين وعشرون  
بلزوم الواو والنون عند من يجرى به مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو وفتح الواو هذا مقتضى  
قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيا حكمهما (قوله والى أولات أولى) قد يقال هلا قبل  
أولوى لان الالف اما زائدة كالنوا لا م الكلمة المحذوفة والاصل أوليات كما قبل فنزد اللام ونقلب  
ألفا ثم واو عند النسب اليه ونحذف الالف والتاء المزيدتان كسائر الجاء ومعجم ما المحذوفة اللام  
لا فرق في ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر  
أو على لغة منع الصرف لان الترتيد اللام ونحذف تاء التانيث ثم الالف اجراء لها مجرى ألف جزى كما  
سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والاصل اليه كما قبل أيضا بل رجع على الاول لصحة أن أولات  
عليه جمع حقيقي والمقرر أنه ملحق فنقلب ألفا ثم واو عند النسب ونحذف التاء لا فرق في ذلك على  
هذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه  
على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الاول جواز أولى أيضا لجوار عدم رد اللام التى لم ترد فى  
تشبيه وجمع وصدق على لام أولات على الاول ام لم ترد فى تشبيه أو جمع هكذا ينبغي تقرير هذا  
المحل ومنه يعلم خال تقرير الحواشى للادراد وخال ما أجابوا به عنه فتنة والله الموفق (قوله اذا وقع  
الح) حاصلة أن الشروط ثلاثة كون الباء مشددة وكونه مكسورة وكونه متصلة بالحرف الاخير  
(قوله حذف المكسورة) وهى الباء الثانية (قوله فى طيب الخ) مثل يثاين اشارة الى أنه لا فرق بين  
أن تكون الباء المكسورة أصلية كما فى طيب أو منقلبة عن أصل كما فى ميت (قوله كراهة اجتماع  
اليات والكسرة) أل للجنس اذ فيه كسرتان وعجالة الفارضى لا اجتماع كسرتين وأربع يات  
(قوله فان كانت الباء مفردة) محترمة وله مدغم فيها مثله أو قوله أو مشددة مفتوحة محترمة وقوله  
مكسورة وقوله أو فصل الخ محترمة وقوله قبل الحرف المكسور فبسه لف ونشر مشوش (قوله نحو  
مقبيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المجهدة وكسر القمية اسم فاعل من أغيلت المرأة ولدها  
أرضته وهى توفى أو وهى حامل وفى القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة ويكون  
عدم اعلاله كتهيم وبين سماعيا (قوله نحو هبض) هو القلام المحتلى شعبة أو قبل الغلام الداعم (قوله  
نحو مهيم) لا يقال اجتمع ثلاث يات ولم يحذف احداها فيضاف ما تقدم لانا نقول ذلك اذا اجتمعت  
طرفا حقيقة أو حكما سم (قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهووم من هوام الرجل اذا هز رأسه من  
النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيم الحب اذا جعله هائما تصریح (قوله من هام اذا عطش)  
أو من هام على وجهه اذا ذهب من شدة العشق تصریح (قوله دخل فى اطلاق النظم) أى نحو طيب  
حيث لم يقيد به يكون يانه متصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافى الدخول قوله ثالث لما  
سأذكره من أنه بيان الواقع فى طيب (قوله وقد نص على ذلك جماعة) فلا يرتط كون هذه الباء  
المحذوفة ثالث بل الرابعة فأكثر كذلك كقوله الفارضى ونقله عن غير واحد كابن عقيل فى شرح  
التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان للواقع فى طيب اذا الواقع ان الباء فى طيب ثالث

والى عشر من عشرى والى  
أولات أولى (وثالث من  
نحو طيب حذف) أى اذا  
وقع قبل الحرف المكسور  
لاجل بقاء النسب بقاء  
مكسورة مدغم فيها مثله  
حذفت المكسورة فتقول  
فى طيب طيبى وفى ميت  
ميتى كراهة اجتماع  
اليات والكسرة (وشد)  
فى النسب الى طيبى (طائى)  
مقول بالالف اذ قياسه  
طيبى يسكون الباء كطيبى  
فقلبوها ألفا على غير قياس  
لانها ساكنة ولا تقلب ألفا  
الا المتحركة فان كانت الباء  
مفردة نحو مغيل أو  
مشددة مفتوحة نحو هبض  
أو فصل بينها وبين  
المكسور ونحو مهيم تصغير  
مهيام مفعول من هام لم  
تتحذف بل يقال فى النسب  
الى هذه مغيل وهبضى  
ومهيمى لنقص الثقل  
بعدم الادغام وبالفصح  
وبالفصل بالمد تنبيه  
دخل فى اطلاق النظم نحو  
غزيل تصغير غزال فتقول  
فيه غزيلي وقد نص على  
ذلك جماعة وان كان  
سيويا لم يعمل الا بصغير  
المصغر ودخل فيه أيضا

أيم فقال فيه أيمى وهو مشتق اطلاق سيبويه والنساء وقال أبو حنيفة في كتابه المستوفى وقول فى أيم أيمى لأننا لو حذفنا أيماء  
المعركة لم يبق ما يدل عليه اقبل وايس بعليل واضح ولو علل بالالتباس بالنسب الى أيم لكان حسنا (وهو فى فعيلة التزم) أى التزم  
فى النسبة الى فعيلة حذف الاء والياء (١٣٢) وضع العين أى كفولهم فى النسبة الى حذيفة حنى والى يجيلة

يجلى والى حذيفة صحفى  
حذفوا الاء التاء أثبت أولاً ثم  
حذفوا الاء ثم حذفوا  
الكسر فتحذفوا أيماء قولهم فى  
سليمة سليمة وفى عميرة  
كعب عميرة وفى السليقة  
سليقة والسليقة الذى  
يسكنهم بأصل طبيعته  
معر ياقال الشاعر  
ولست بخوى بلوك لسانه  
ولكن سليقة أقول وأعرب  
فإن هذه اسكلمات جاءت  
شاذة للنسبة على الأصل  
المرفوض وأشد منه قولهم  
عبدى وجذى بالضم فى  
بى عبيدة وحذيفة بن أبيه  
ألق سيبويه فعلة بفعلة  
صحح اللام كان أو معتلها  
فتقول فى النسب الى  
فروقة وعدوة فرق وعدوى  
وحته فى ذلك قول العرب  
فى النسب الى شنوءة شئى  
وهذا عند المبرد من الشاذ  
فلا يقاس عليه بل يقول  
فى كل ما سواه من فعوله  
فعولى كما يقول الجميع فى  
فعول صحبها كان كقول  
أو معتلا كعدو أو لا يقال  
فيهما باتفاق الاسلولى  
وعدوى وإنما قاس  
سيبويه على شئى ولم يسمع  
فى ذلك خبره لانه لم يرد ما  
يخالفه (وفعى فى فعيلة

وان وقعت فى بعض صور نحو رابعة مثلاً كغزير واليه يشير قول الشارح دخل فى اطلاق الناطم  
ولو قال المصنف • ونحو ثالث اطيب حذف • لكان أوفى بالمراد (قوله أيم) هو من لازوج لها  
ومن لا امرؤه كفى القاموس (قوله لم يبق ما يدل عليها) أى قبلتس بالنسب الى أيم بسكون الاء  
وهذا التعليل فى الحقيقة بمعنى التعليل الثانى لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على  
عدم الدلالة على حذف الاء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل  
بالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود فى مبنى بالتخفيف نسبة الى ميت بالتشديد للتلبيس بالمسبوب  
الى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللام فى أيم يسكون الاء اجالا لا لالتباس فلا يرد على مقتضى  
اطلاق سيبويه وقد نارع منه فأمل (قوله الى أيم) بفتح الهمزة وسكون التثنية مصدر أيم عد  
الهمزة كعاج أى صار أيماء بالتشديد (قوله وفعى فى فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلاما من فعيلة وفعىلة  
مجموع من انصرف للعلية على الوز والتأ ثبت كما قدمه فى نظيرهما أفعلة (قوله حذفوا الاء التاء أثبت  
أولاً) أى لام الاتحاضع باء المنسب (قوله ثم حذفوا الاء) أى هو قابين المؤث والمذكركم ينفى  
وشربى فى النسب الى حنيف وشريف كاسياً أى ولم يعكس والآن المؤث حذف منه تاء التاء أثبت  
فى النسب حذف الاء تبعاً لها اه فاضى ويقال مثل هذا فى حذف ياء فعلة انضم الفاء قال قلت  
هذا مقتضى لا يبقا باء فعيل وفعل المعلى اللام فلم حذف قلت اجمع مع هذا المقتضى مانع وهو  
اجتماع أربع بآ كاسياً أى فلذا حذفوا الاء ناعياً للاماع ولذا لم يحذفوا فى نحو دلو بلة وحذيفة (قوله  
ثم قلبوا الكسر فتحذفوا) أى لثلاثه والى كسر تاء باء المنسب (قوله فى سليمة) يعنى سليمة الارداً ما  
سليمة غير لارد فيقال سلمى على القياس تصريح (قوله معرباً) حل من صير يسكنهم (قوله بلوك  
لسانه) لآل الشئ فى فقه علكه عيني (قوله قال هذه الكلمات) خرج عن قولهم والعائد محذوف أى  
فيه (قوله وأشد منه قولهم عبدى وجذى) أى يضم العين والهمزة فى بى عبيدة وحذيفة أى بفضمهما  
وأما كان أشد مما قبله قال المردى لان ما تقدم رجوع الى أصل مرفوض وأما انضم فلا وجه له  
(قوله فرق) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك الفاضل وعبارته إذا نسب الى اسم  
فيه واو رابعة فصاعداً. انها ضمة حذف الواو فتقول فى النسب الى مروءة وقعدوة مرمى وقعداى  
فإن كانت الواو تاء وقبلها ضمة حذف كذلك عند سيبويه كقوى وعدوى فى فروقة وعدوة بفتح  
عين الكامة كما يقال حنى فى حذيفة اه مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يقارن النسب الى  
عدوة النسب الى عدو لان النسب الى عدو باتفاق كما باتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو (قوله  
شنوءة) حى من العين اه خالد (قوله كسول) فى القاموس وسلول حذ من قبس وهم بنو مرة  
ابن صعصة وسلول أمهم (قوله ولم يجمع) أى سيبويه والجملة حالية (قوله فى رديئة) أى فى النسب  
الى رديئة وهى امرأة الدهرى كانا بقومان الرماح (قوله شرطان) فى التصريح أن عدم اعتلال  
العين يعنى اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطاً فى فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ما قبله  
لا يقاب أنفاً فلا يلزم المحذو ريعنى كثرة التعبير مع اللبس كاسياً (قوله عدم التضخيف) خرج نحو  
حذيفة وقذيلة مما عينه ولا مه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طويلة  
(قوله ولام صحيحة) الجملة حالية ولو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول فى النسب الى

حتم) أى حتم فى النسبة الى فعيلة حذف الاء والتاء أيضاً كفولهم فى النسب الى جهينة جهنى والى قرظلة طوية  
قرظلى والى مزينة مزنى حذفوا الاء التاء أثبت ثم حذفوا الاء وشذ من ذلك قولهم فى رديئة ردينى وفى خزينة خزنى وخزينة من  
أسماء البصرة (تنبيهان) • الاول لوعى باسم شذ العرب فى النسب اليه لم ينسب اليه الاصل ما يقتضيه القياس • الثانى  
ما تقدم من أنه يقال فى فعيلة فعلى فى فعيلة فعلى له شرطان عدم التضخيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة

وَنَاقِلٌ كَلَامُهُمْ خَوْفٌ  
تَصْغِيرُ كَسَا، وَفِيهِ وَجْهَانِ  
قَالَ بَعْضُهُمْ، يَجِبُ فِيهِ  
الْإِثْبَاتُ، يُقَالُ فِيهِ كَسِي  
يَا، بَنَ شَدَّ تَيْنِ وَأَجَازَ  
بَعْضُهُمْ كَسَوَى فَإِنْ كَانَا  
صَحِيحِي الْأَمْرَ دَرِ فِيهِمَا  
عَدَمُ الْحَذَفِ كَقَوْلِهِمْ فِي  
عَقِيلٍ وَعَقِيلٍ عَقِيلِي  
وَعَقِيلِي هَذَا مَذْهَبُ  
سَيِّدِي وَبِهِ مَفْهُومُ قَوْلِهِ مَعْلُومٌ  
لَا يَرُودُ فِيهِ الْإِثْبَاتُ جَوَازُ  
الْحَذَفِ فِيهِمَا فَالْوَجْهَانِ  
عِنْدَهُ مَطْرُودَانِ قِيَاسًا عَلَى  
مَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ  
الْمَشْهُوعِ بِالْحَذَفِ قَوْلُهُمْ  
فِي تَقْيِيفٍ تَقْيِي وَقَوْلُهُمْ فِي  
سَلَمٍ سَلَمِي وَفِي قَوْمٍ قَوْمِي  
فِي قَوْمٍ قَوْمِي وَفِي هَذَلٍ  
هَذَلِي وَفِي قِيمٍ كَالَةِ قِيمَةٍ  
لِأَمْرِ قَوْمٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِيمَةٍ  
فِي قِيمَةٍ عَمٍ وَفِي مَلِجٍ خِرَاعَةٍ  
لِأَمْرِ قَوْمٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
مَلِجَةٍ فِي مَلِجٍ بَنِي عَمْرٍ وَبَنِي  
رَبِيعَةٍ وَهَلِجٍ الْمُهَوَّنِ  
خِرَاعَةٍ وَوَادِقِ السَّيْرِافِي  
الْمُبْرِدِ وَقَالَ الْحَذَفُ فِي هَذَا  
خَارِجٌ عَنِ الشُّذُذِ وَهُوَ  
كَثِيرٌ جَدَانِي أَعْنَاهُ أَهْلُ الْجَزَائِرِ  
قِيلَ وَتَسْوِيَةُ الْمُبْرِدِينَ  
بِعَمَلٍ وَفِعْلٍ لَيْسَتْ بِصَدَقَةٍ

اذمع السلف في فعل كثير ولم يمع في قيل الا في ثقيف وفوق بينهم الكا أسعد بالطر (وعموا) أي لم يحذفوا (ما كان) من  
 فعيلة معتل العين صحج اللام (كالطوبى) أي مما هو صحج اللام فقال طوبى لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طوبى لزم قلب الواو ألفا  
 تحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها أو ألحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لوزة ونورية فقالوا لوزى ونورى ولم يقولوا  
 لوزى ونورى لنبت والطوبى حتى والاحتراب صحج اللام من نحو طوبى وجيبة قائم يقال فيه اطوبى وجبوى (وهكذا) غموا  
 (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجليلة) والقبيلة فقالوا جللى وقلى ولم يقولوا جللى وقلى



كراهة اجتماع المثلين (تنبيه) ومثل فعيلة فهاذا كفعولة فهو قولته ضرورية فيقال فيها مقولتي وضروري لا قولتي وضروري لما ذكر  
(وهو رذى مدني في النسب ما كان في تنبيهه النسب) أي حكمه رذاه المدد في النسب حكاه في التنبيه القياسية فان كانت  
بدلاً من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك (١٣٤) في صحراء صحراوي وان كانت أصلية سلمت تقول في قراءة قرأت وان كانت بدلاً

من أصل أول اللامان جاز  
فيها أن تسلم وأن تقلب  
واوا فتقول في كساء  
وعلباء كسائي وعلبائي  
وان شئت قلت كساوي  
وعلباوي وفي الاحسن  
معهما ماسق واعدت  
التثنية القياسية احتراز  
من استثنية الشاذة نحو  
كساين فانه لا يقاس على  
ذلك في النسب كما صرح به  
في شرح النكاحية ولا يقال  
كساين في نيات في الاول  
مقتضى كلامه هاتفي  
شرح النكاحية أن الأصلية  
تتبعين سلامها وصرح  
بدلاً اشارح فقال وان  
كانت أم لا غير بدل رجب  
أن تسلم وذكري انه بدل  
فيها الوجهين وقال أجودهما  
التصحیح الثاني اذ لم تكن  
الهمزة للتأنيث ولكن  
الاسم مؤنث نحو السماء  
وسماء وقباء اذا أردت  
البغصة فتنبه وجهان  
القلب والابقاء وهو  
الأجود لافرق بينهما وبين  
صحراء وان جعلت صحراء  
وقباء مذكرين كانا كرداء  
وكساء الثالث اذا نسبت  
الى ماء رشاء والمسموع  
قلب الهمزة واراخوماري  
وشاوي ومنه قوله لا ينفق  
الشاوي فيها شاته ولا

جاره ولا أدانه فلا يسمى بما، أو شاء الجري في النسب اليه على القياس فقلب ما في وماوي وشاوي (وانسب لصدر) أي  
ما سمى به من (جولة) وهو المركب الاسنادي فهو رقبته ونابط شراف تقول في رقبته ونابط الجري النسب الى الجري فيقول  
نحري ونحري وشذ قولهم في الشيخ الكبير كني نسبة الى كني ومنه قوله فاصبحت كنيابوا أصبحت حاجناه



والقياس كوني (د) انساب الى (ص) واما ركب مزجا) نحو بعلبلن وخضر موت فتقول بعلل وحضرى وهذا لوجه مقبس اتفاقا ووراه اربعة اوجه الاول ان ينسب الى عجزه نحو بكى اجازة الجهرى وحده ولا يجزئه (١٣٥) غيره . الثاني ان ينسب اليهما معا

من الازر كيهما معا نحو بعلل بكى اجازة قوم مهم اتوا حاتم قيا على قوله تزجته ارامية هرمرية . اشئت ان ينسب الى مجموع المركب نحو بعلل بكى الرابع ان يبيى من جزأى المركب اسم على فعلل وينسب نحو وحضرى وهذا الوجهان اذا ان لا يماس عليهما في تشبيهان الاول حكم لولا وحيثما سمى بها حكم المركب الاسادى في النسب اليهما فتقول لوى بالتحفيف وحيثى وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجى فتقول خمسة . الثاني قبوله وانسب لصدرك لجة اجد من قوله في التسهيل ويحذف لها يعى بانسب عجز المركب لانه لا يتصرف في الحذف على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر ولو سميت بعرج اليوم ورفات غرمى (د) انسب (لثان غما . اضافة مدوءه بان اواب . او ماله التعريف بانثاني . واجب) هذا الاخير من عطف العام على الخاص أى يجب ان يكون النسب الى الجزء الثاني من المركب الاثاني في ثلاثة مواضع ذكرها في هذا البيت موضعين وسيدكر الثالث . الاول ان تكون

أى الى هذا اللفظ وما قصد لفظه بصير على نفسه فصع كونه من افراد ما سمى به من جملة كما هو موضوع المسئلة (قوله والقياس كوني) يضم الكاف المقبول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند ارادة استناده الى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالرفع ورن كان اضافة الى فعل بالضم وانما كان القياس كوني ابرء الواو والى سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكونة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها (قوله مزجا) أى تركيب مزج او حالة كون ما ركب مزجيا (قوله فتقول بعلل) ونقول فى مديرك بمرمى ومعدوى لانه كفاض وينبغى ان يكون الراجع هال الحذف كما هال (د) كرى (قوله وهذا الوجه مقبس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الا فى وهذا الوجهان اذا ان الخ بان الوجهين الاولين من الاربعة مختلف في شذوذهما وقياسيتهما لا برجحان قياسيتهما يضاوان ادعى ذلك شيئا والبعض (قوله ارامية هرمرية) نسبة الى رام هرمرية بلدة بنواحى خورستان (قوله حكم لولا وحيثما) أى ونحوهما كلوما واثنا وقوله فى النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما كان الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسادى (قوله بالتحفيف أى تحفيف لواء ولا يافى هذا قوله الا فى وضاعت الثانية من ثنائى لان المراد بالثاني فيه الثاني وضعا كما صرح به الشارح ثم والمنسوب اليه هار باعى وضعا ويرويه هارثا ثانيا عرصته عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أى سمى به بقوله شيخنا عن ابن عارى وفى الفارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجى أى حكم بقية افراد المركب المزجى فوافق ما فى المرادى من ان العددى من المزجى (قوله فتقول خمسة) أى وان انسب بالنسبة الى خمسة وحسن لانهم لا يراعون الالباس فى هذا الباب كما شعره (قوله واسب لثان الخ) شروع فى النسب الى المركب الاسادى وبعبارة التسهيل مع شرحه للدمايين ويحذف لها صدر المضاف ان تعرف بالثاني تحقيقا كابن الزبير واسم عمره فتقول ببرى وهمرى او تقدر اكا ببرى وبكى - قصص حيث لا يكره لاحصص والافهام من القسم الاول فتقول ببرى - وقصص والى تعرف بالثاني لا تحققه قولا لا تقدر براهجزة أى فيحذف لها عجزه وينسب الى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئى ومرفى لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس أى لاجل خوف اللبس كانه نسبة الى عبد القيس وعبد الاثمل وعبد مناف فانهم قولوا فى ذلك قيس واشتهى ومنافى ومرفى اذ المصنف بالمضاف ما كان علما او عالما لامل غلام زيدا ليس علما فانه ينسب فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف اذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير وضوءه كذا قال اشرح اه يعنى المرادى (قوله اواب) ينقل حركة همزة ا ب الى الواو أى او ام قال السموطى فى التمهة وهل يلحق بما ذكر المبدوءة بنت اذا قلنا انه كنية اولام ارمى ذكره اه ثم رأيت بخط بعض الافاضل عن تصريح الشاطبى فيقال فى النسب الى بنت غيلان غيلانى (قوله او ماله) أى او مبدوءة بما ثبت له التعريف بالثاني قبل العملية بالعلبة (قوله هذا الاخير من عطف العام على الخاص) أى لثاموله الابن والاب وغيرهما من كل ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتضاؤه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كافى كثير من النسخ ولعل ذكره فى نسخ اخرى مجازا لما شئى عليه ابن الناطق بقى انه يرده عليه ان عطف العام على الخاص اعما يكون بالواو (قوله الاول ان تكون الاضافة كنية) أى والمصنف ذكر هذا بقوله اواب وقوله والثاني ان يكون الاول الخ أى والمصنف ذكر هذا بقوله اواب وقوله اضافة مبدوءة بابن وقوله او ماله الخ والمراد منهما واحدا على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة اذ ان كنية والعلم بالعلبة المركب الاضافى

الاضافة كنية كاكى ببرى وام كلثوم . والثاني ان يكون الاول علما بالعلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول ببرى وكلثوى وعباسى وزبيرى في تشبيهه كان الاحسن ان يقول اضافة من الكنى او اشهره مضافا غلبة كابن عمر

لان عبارته توهم ان ماله التعريف (١٣٦) بالتاني فسم رأسه فتعمل نحو غلام زيد وليس كذلك قال في شرح

الكافية واذا كان الذي ينسب اليه مضافا وكان معرفا صدره بجرة أو كان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابن الزبير يري وفي أبي بكر بكري هذا كلامه وكذا قال الشارح الا انه زاد في المثل غلام زيد وعلى هذا فقبول الناطق أو ماله التعريف بالتاني من عطف اعام على الخاص لا ندرج المصدرين فيه وهو غنيل فاسد لاهميه ون بالمضاف هنا ما كان علما أو غابا لا مثل غلام زيد فانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف وان أراد غلام زيد محمولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالتاني لى هو من قبيل ما ينسب الى صدره مالم يحذف ليس (فيما سوى هذا) المذكور انه ينسب فيه الى الجراء الثاني من المركب الاساني (اسن للاول) منهما نحو عبد القيس وامرئ القيس وهما قبيلتان تقول امرئ وهبدي وان شئت قلت مرئي قال ذوالرمة

• ويقط منها المرئي لقوا • كاه العنب في الدبة الحواء

وهذا (مالم يحذف) بالنسب الى الاول (ليس) فان خيف ليس نسب الى الثاني (كعبد الاشهل) وعبد منسلف لم حيث قالوا فيها أشهلي ومنافى ولم يقولوا عبيدي

لا الاضافة ولا الاول وحده (قوله لان عبارته توهم الخ) ولا نه ليست صريحة في المراد بالاضافة المدوذة بالان أو الاب كهذا البيت (قوله قسم برأسه) أي مآثر الكنية والعلم العلبي المدوذة بان لا اعطف خصوصا بأو ية في المعارة (قوله فتعمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قهمار رأسه صادق بان يكون علما فتعمل نحو غلام زيد والاضافة المدوذة بان أو اب وصادق بان يكون مآثره مراد منه جميع ما عدا المدوذة بان أو اب أو مراد منه بعض لا يشل نحو غلام زيد وحيد فتدبر ربيع الشارح الشهل المذكور على كونه قهمار رأسه لا يتخلو من نظر (قوله وليس كذلك) أي ليس قهمار رأسه بل المراد منه خصوص العلم العلبي المدوذة بان الذي ذكره المصنف بقوله احصاء مدوذة بان تعرف أوله ثانية قبل سيورده علما بان عليه وان كان تعرف لمجموع الاثن العلمية بالعلية والمراد من قوله اضافة مدوذة بان وقوله أو ماله الخ واحد على مقاله شيئا وسياتي ما فيه (قوله قال في شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد شارح الكافية بالمعرف صدره بجموعه خصوص العلم بالعلية كما يشعر به التمثيل (قوله وكان معرفا صدره بجموعه) يعني قبل سيورده علما أما علما فتعرف المجموع بالعلية (قوله وعلى هذا) أي زيادة اس الناطق في المثل غلام زيد وليس المراد على ما في شرح الكافية وان منى عليه شيئا والبعض (قوله لاهم) يعنون بالمضاف ها أي في المركب الاضافي الذي ينسب الى عجزه وقوله ما كان علما أي كنية وقوله أو عا أي علما بالعلية وحيد فلما سب أن رادع له اتعرف بالتاني وجب خصوص العلم بالعلية المدوذة بان تعرف أوله ثانية قبل العلية فيكون المراد من قوله • مدوذة بان وقوله أو ماله الخ واحدا • كذا قال شيئا والاولى أن يراد بالاضافة المدوذة بان الكنية المصدرية بان ليعاير المعطوف أعني المدوذة بان تعرف بالتاني المراد منها العلم العلبي المدوذة بان والفرق بينهما أن علمية الكنية فالوضع وعلمية العلم اعلم بالعلية فتدبر (قوله بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد) أي تحت الحال (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالتاني) أي بل مما تعرف فيه المجموع بالعلية وأورد عليه شيئا أن المراد تعرف الاول بالتاني قبل العلية كقوله وأشار بعض الى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام لان مراد به خصوص العلم بالعلية فآمل (قوله نحو عبد القيس الخ) فضدية صديقه أن النسب الى صدره عبد القيس ليس به بخلاف النسب الى صدره عبد الاشهل وعبد منافي وفيه ليس ولا يخفى فساد فان النسب الى الصدر في جميع ما بدى بعبد فيه ليس والصواب عدى اسقاط احتمال عبد القيس كافي كثير من النسخ ونسبها كما مر في القيس فتقول امرئ ومرئي وهذا مالم يحذف الخ ولا اعتد بض عليها (قوله مرئي) قال المصريح والناصري بنسخ الميم والراء (قوله ويستقط الخ) قال البعض ليس بظلم وانظر ما سطه وما معناه فان لم أقف عليه اه لكن وجد في بعض النسخ على وجه كونه بلاء من بحر الوافد ولفظه • ويقط منها المرئي لقوا • كاه العنب في الدبة الحواء بصير التثنية في • • • واضبط لقوا كقرو وسكون نون العنب وتحفيف بابه الدبة وروا الحواء وفي كثير من النسخ اسقاطه كما قدمناه في المقالة قبله (قوله مالم يحذف ليس) قال ابن هشام ينبغي بل يجب أن لا يحتجب بالاس بل يقال عبيدي كما قال الشاعر • وهم صلبوا العبيدي • وذلك لانهم لم يحتجبوا في النسب الى مصطفي ومصطفين والى ضارب وضاربين والى مسجد ومساجد والى زيد بن زيد بن والى خمسة وخمسة عشر ثم قال رب الجلمة والقول بعراعاة الالباس هادم لقواعد الباب أو تقتصر ترجيح أحد المتساويين وفي المقرب مثل ما قال الناظم وفي كلام ابن الخبار ما يحالفه كدافي يس (قوله ولم يقولوا عبيدي) أي للالباس وفيه أن هذا الجمل لا الباس وقد يقل المقصد بالنسب ايضا كالمستوب فلا يليق الاجمال ايضا لان محل عدم كون الاجمال عيبا اذا

**(تنبيه)** شد بناء فعل من جزأى الاضافى منسوب اليه كاشد ذلك فى المركب المزجى والمفروق من ذلك تبلى وعيدرى ومرئى  
وهعشى وعشعى فى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وانما فى الواو ذلك فرار من  
الليس وقالوا تعيشم ونعقيس واما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء أصله عب شمس أى حب والعين مبدلة من الواو وجب  
الشمس ضوءها وقال ابن الاعرابى أصله عب شمس والعب والعدل واحد أى هو تطير شمس (واجبر رد اللام ما) اللام (منه حذف  
• جواز ان لم يدره) أى اللام (ألف فى جى التصحیح) وفى التنبيه وحق (١٣٧) مجبور) رد لامة اليه (بهذى)

المواضع الثلاثة أى فيها  
(توفيه) ردها اليه فى  
النسب اليه ويحتمل أن  
يكون هذى إشارة الى  
اللام أى حى المحذور  
بهذى اللام أى ردها اليه  
فى المواضع المذكورة  
التوفية ردها اليه فى  
النسب • اعلم أنه اذا نسب  
الى الثلاثى المحذوف منه  
شيء فلا يخلو اما أن يكون  
المحذوف انشاء أو العين  
أو اللام فان كان محذوف  
الفاء أو العين فسيأتى وان  
كان محذوف اللام فاما  
أن يجبر فى تنبيه أو جمع  
تصحح أولا فان جبر كافى  
أب وأخ فانهما يجبران فى  
التنبيه وكعضة وسنة  
فانهما يجبران فى الجمع  
بالالف والتاء وجب جبره  
فى النسب فتقول أبوى  
وأخوى وعضوى وسنوى  
أو عضوى وسنوى على  
الخلاص فى المحذوف لانك  
تقول أبوان وأخوان  
وعضوات وسنوات أو  
عضهات وسنهات على  
الوجهين وان لم يجبر لم يجب  
جبره فى النسب بل يجوز فيه

لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله بناء فعل) أى منحو تامن الكلمتين وقوله كاشد ذلك أى بناء  
فعل فى المركب المزجى أى فى النسب اليه حيث قالوا حضرى فى النسب الى حضرموت (قوله ابن  
حجر) بجاء مهملة تخيم قال فى انقاموس حجر بالضم وبضمين والدارمى القيس وجده (قوله وقالوا  
تعيشم) أى فكأوقع التعت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعيشم انتسب الى عبد شمس وقوله  
وتعقيس كذا فى النسخ بتقديم القاف والقيماس تقديم العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله وأما  
عبشمس) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى خفف بحذف الباء الثانية وليس  
من باب التعت وقوله وقال ابن الاعرابى أصله عب شمس لعلة بكسر العين مع الهمزة آخره واحد  
الاعباء تخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وائس من باب التعت على هذا أيضا (قوله واجبر  
رد اللام الخ) مجوز تقييد المسئلة عما اذا لم يعوض عن اللام بديل قوله الاتى وبأخ اختا الخ  
ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الاتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم (قوله  
جواز) أى جبر اجزا أو اذا جواز (قوله فى جى التصحیح) أى جمع التصحیح لمذكر وجمع التصحیح  
لمؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المحذور به مذكور اصريحا والمحذور به  
محذوف والعلم به من قوله فى جى الخ وعلى الاول يكون المحذور به مذكور اصريحا والمحذور به محذوف  
للعلم به من قوله رد اللام (قوله فسيأتى) أى فى قوله وان يكن كشبة ما لفاء عدم الخ وفى شرحه  
(قوله بل يجوز فيه الامران) أى الجبر وعدمه (قوله وحرى وغدوى) بفتح لاء فى الاول واللال  
المهملة فى الثانى عند سيبويه والاكثر واسكانهما عند الاخفش كما يأتى (قوله وثبوى) أى سواء قلنا  
ان لامها ياء وهو ما سبقه مر عليه فتكون الباء قلبت ألفا ثم الواو أو لاها أو لاها وواو وهو ظاهر  
(قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح بديل شافهت والشفاه قال الموضع ومن قال ان لاها أو لاها  
قال اذار دشوى (قوله ومن ثبة الباء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر (قوله لا تظهر فائدة  
لذكر جمع تصحح المذكور) أى لا غناء ذكر التنبيه عن ذكره لان كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس  
كلام أب وأخ فانها زرد فى التنبيه دون الجمع لأن يدعى أنها اردت فيه ثم حذفت للاعلال (قوله  
احترازا) علة لقوله مفيد (قوله شاهى) رد اللام وهى الهاء لان الاصل شوهة بسكون الواو بديل  
شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتح الواو لاجل التاء ثم قلبت ألفا لحر كها وانفتاح ما قبلها كذا فى  
الفارضى وردد عليه أن حركة الواو عارضة وانما قلب الواو والياء ألفا للحركة الأصلية (قوله وعلى  
أصل الاخفش) هو نسكين ما أصله السكون (قوله شوهى) أى بسكون الواو كافى التصريح فتد  
الالف الى أصلها وهو الواو الساكنة (قوله دووى) أى رد اللام وفتح العين والفاء لان أصلهما الفتح  
كما تقدم بسطه فى باب الاعراب فقلب اللام ألفا ونسب اليه كما نسب الى فتى قاله الدمامينى (قوله  
جاز الوجهان) فتقول يدى ويدوى سم (قوله ووجب الرد عند من يقول يديان ودمان) أى رد

(١٨ - صبان رابع) الامران نحو حر وغد وشفة وثبة فتقول فيها حرى وغدى وشنى وثبى بالحذف وحرى وغدوى وشفى وثبوى  
بالجبر رد المحذوف وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الباء • تنبيهات فى الاول لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحح  
المذكور وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التنبيه والجمع بالالف والتاء • الثانى أطلق قوله جواز ان لم يدره ألف وهو  
مفيد بأن لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة وجب جبره كذا ذكره فى الكافية والتسهيل وان لم يجبر فى التنبيه وجمع التصحح  
احترازا من نحو شاهة وذى بمعنى صاحب فتقول فى شاهة شاهى وعلى أصل الاخفش الاتى • بيانه شوهى وفى ذى ذوى اتفاقا لان وزنه  
هذا الاخفش فعل بالفتح • الثالث اذا نسب الى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول يديان ودمان ووجب الرد عند من يقول يديان

وتستحب فتقول في ابن واسم واست سوى ومهوى  
وسمى على الاول رائى  
واسمى واستى على الثاني  
الخامس مذهب سيبويه  
وأكثر نحو سيبويه  
المجوز تفخ عنه  
كان أصله السكون وذهب  
الاخفش الى تسكين ما أصله  
السكون ويقول في يذودم  
وعذر حر على مذهب  
أحمد وروى ودموى  
ودموى وحرى باسم  
وعلى مذهب الاخفش  
بدى ودمى ودموى  
وحرى بالسكون لانه  
أصل اعرب في هذه  
الكلمات الصحيح مذهب  
سبويه وروى في السماع  
فالواو غددوى وحكى  
بعضهم عن الاخفش انه  
رجع الى مذهب سيبويه  
انهم (وأح أحاد باس  
هذا أطلق ويوس أنى  
حذف التاء) أى أصله  
في النسب الى بنت وأخت  
فقال سيبويه كالنسب الى  
أخ وابن عمى والتاورد  
المحذوف فتقول أخوى  
ونوى كما يقال في المدرك  
وقال يوس ياب لهما  
على لفظهما ولا تخذف  
اناء فتقول أختى ونى  
وأزله الخليل أن يذهب  
الى هت وبت باثبات  
التاء وهو لا يقول به وله  
أن يشرق بأن التاء فيهما

اللام في النسبة قال القاضى هكذا أطلقوا الوجه أن يداود ما يلزمان الالف مطلقا في لغة كسفى  
فيكون يديان وديان اثنتين ما على هذه الامة كما تقول في قتيبان اه (قوله وديان) قال البعض  
نفع الميم انما قاعدا للاحد ما في سباني فيما أسله السكون سبق قلم اه ويطه قول التصريح  
منه وأصل يذودم وشقة فعل سكون العين أما يذودم وأما ذم على الصحيح صد سيبويه  
والاخفش وذهب المبر إلى أنه فعل مع اعين وسمه الخار روى وأما شقة فمص صاحب الصياء على  
ما سكون اناء واذا نسب من هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه  
والاخفش من أن السكون الاسلى وعدمه اه وكما قيل دميان قبل دموان كما في التسهيل (قوله  
وتحذف اليهم) أى وحوا لئلا يلزم الجمع بين العوس والمعوس (قوله فتقول في ابن واسم الخ)  
وتقول في م هو راب وروى هم مع (قوله ومهوى) كسر الدير وصعها وأما الميم فمضوغة على رأى  
سبويه ساكنة لى في الاخفش كما تستعرفه من التثنية اما ميم (قوله ان المحذور) أى رد اللام  
عنه الامثلة وأن الكلام فيه فقط انما راعى أن يأتى الحواشى تبع اللام ما ميم على اطلاق قوله  
تفخ عنه وان كان أصله السكون ان ذلك مقيد بما اذا لم يكن معه فاقان كان مصعده لم تفخ عنه  
كسب حذف ايا والى دانست الهاقسرى تشديد الياء تفاقوا ووجه سقوطه أن رب الخففة  
محدوفة العين كما سطر ح به انشراح خبرها هذا النسب اليها رديها الاراد لها والكلام في  
المحذور دلالة اه (قوله ودم) دسنى أى ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والاخفش  
كما مر عن بعضهم به لم يطرأ اعتراض فيه او لم يسمع له بان دما ليس أصله السكون  
وهم (قوله دوى) رد المحذوف هو اء وء تاء ثم واوا كراهة اجتماع الكسرة والتايات اه  
الصريح (قوله أطلق) أى في ثوب الخار رد اللام بقطع الضرر ووجه وجوه فلا اعتراض أن  
مقتضى الخار بنت باس جوار الجبر وعدمه في باب كفى مع أن جبر بنت واجب كبر أخت (قوله  
أخوى وسوى) أى بنت أخوها وانما لانه سلمها (قوله ولا تخذف التاء) أى لا موان  
أشهرت التاء بثأ شتهت بـ ت وسحب في سكون الطرف الصحيح قبلها والوقف على التاء لا ياله  
وكما يجوز به دكانهم الم شهور التاء ثم أريد عليه أنهم عاموا لئلا يوافقوا معاملة المؤن بالهاء  
حيث جمعوهما على سات وأخوات ون بنتان احبات وانقرض بين النسب والجمع بأن الجمع لا للنسب  
فيه تحريف النسب اذ حذف له وهو ليس المنسوب الى المؤن بالنسب الى المد كراعى بهن اذا  
فلا صر للنسب في هذا باب وقد أساءت اماماه (قوله الى هت ومبت) سكون اللين فيهما كما  
صبغه اشارح تاء هت كاتبة عن المرأة وقبل عن السهلة القميحة وقضية كلام الشارح كعبه  
أن هت رمة سمى السكون لامة دعوى التاء وهو طاهر في هت لان أصله كالتاء هو وأما  
هت فأصلها من هت تاء ية وعا (قوله وهو لا يقول به) بل يقول في النسب الى هت هوى واطر  
ماد يقول في النسب الى هت وهت وهت ما يصدق به الشارح من حوار تصيب تاء الى التاء الصحيح  
وعدمه أن يقال ميم بالعينف وميم بالتشديد (قوله في الوصل حاسة) أى وتدل هاء في الوقف  
فلا تدارمة اه تصرخ وطاهر سكونه على الون عند ادال التاء هاء في الوقف بقاؤها على  
السكون كما في الوصل فامل (قوله في الوقف حاسة) أى على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى في  
الوقف على منة ال التاء هاء كما في قول المصنف وقيل لمن قال تبت سمه أى وأما في  
الوصل فقد ذهب اتنا وقال من ياهدا كما في الخطابة (قوله كالنسب الى مد كراهما) مقتضى  
التثنية فمع المثانة من نوى لا بهركة النسب الى المد كرا كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول  
التسهيل مع نمره لادما ميم ماضه والنسب الى أخت ونظائرهما كبت وثان وكلتا وكبت وذيت

كالنسب الى مدكراته فتقول تنوي وكاوي وذوي وكوي وعند يونس تقول ثني وكاتي أو كاتوي وذني وكيتي وذكر بعضهم في النسب الى كاتاهي مذهب يونس كاتي وكاتوي وكاتاهي كالنسب الى حبلى بالوجه الثلاثة وذهب الاخفش في أخت و بنت وتظارهم الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته فتقول أخوي وبنوي وكوي وتنوي وقياس مذهبه في كيت وذيت اذا ردا المحذوف أن ينسب اليهما كما ينسب الى سحي فتقول كيوي

وذوي في تنبيهان في الاول قد انضغ مما سبق أن أختا وبناخذت لاهما لان التكوين ذكر وهما فيما حذف لاه فالتاء اذن فيه ما عوض من اللام المحذوفة وانما حذف في النسب على مذهب سيويدها فها من الاشعار بالتأنيث وان لم يكن متعصبة للتأنيث وظاهر مذهب سيويدها أن كاتنا كاتاء بنت وأخت وأن الالف للتأنيث وعلى هذا ينبغي ما سبق وذهب الجري الى أن التاء زائدة والالف لام الكلمة وورنه فعل وهو ضعيف لان التاء لا تزاد وسطا فاذا نسب اليه على مذهبه قبل كاتوي والمشهور في النقل عن جمهور البصريين وقوله ابن الحاجب في شرح المفصل عن سيويدها أن التاء في كاتنا بدل من الواو التي هي لام الكلمة وزمها فعلى أيدت الواو تاء اشعارا بالتأنيث واذا كان هذا مذهب الجمهور فالذي

كالنسب الى مدكراته فتقول في أخت أخوي وفي بنت سوي كاتقول ذلك في النسب الى أخوان وكذا البواقي والقراش تدفع اللام اه فصبط البعض ثنوي بالنسبة الى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله الى مدكراته أن لكيت وذيت أيضا مدكرات ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء (قوله فتقول تنوي) ما ذكره من الخلاف في النسب الى ثنتان انما يظهر في ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدد على لغة الحكاية ما بعدها على لغة أحرانه محرى جدا في لزوم الالف والمنع من الصرف أو محرى سرحان في لزوم الالف والصرف فينبغي أن يقال فيه قول واحد أو ثلثان في كاتنا واحد من الظاهر السابقة (قوله وكوي) مقتضى سيبويه أن هذه الواو هي لام كاتنا المحذوفة معها فتكون ألف تأنيدهما حذف عند النسب قاله سم ويظهر في توجيه حذفها بأن سيويدها ينفع عن المحصور وهي في كاتنا اللام فلو لم تحذف بل قابت واراد الزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيويدها ينفع العين واذا قفحت مع رد اللام دار اللفظ كاوي بثلاث حركات قبل الالف فتكون الالف رابعة فيما به متحرك كجمري وثانها السقوط عند النسب كما مر (قوله وهو حذف التاء) أي مع رد اللام المحذوفة (قوله واقرار ما قبلها على سكونه) أي ان لم تقتض القواعد تحريكه كافي النسب الى كيت وذيت كما سيده وقد أشار الى هذا الفقيه بقوله وقياس الخ (قوله فتقول كيوي وذوي) أي لاننا اذا حذفنا التاء لاشعارها بالتأنيث ثم ردت اللام أعنى الباء المحذوفة صار كايو ذيا كتي وانما قفحت الباء لاقتضاء سكونه فاقاب الواو بالواو لان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو بالياء فليزم اجتماع أربع ياءات مع الكسرة (قوله لما قفحت من الاشعار بالتأنيث) أي وباء التأنيث تحذف للنسب سم (قوله وان لم يكن متعصبة للتأنيث) بل له وللعوضيه ولا لاطاق بقتل وحذف كافي التصريح (قوله كاتنا بنت وأخت) أي في العوضيه عن اللام المحذوفة وفي الاشعار بالتأنيث كما يصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتي تأنيث الآن يقال المتع اجتماع علامتين متعصبتين للتأنيث مع أن الالف تقلب بياء حال النصب والجر فيحتاج الى التاء (قوله وعلى هذا) أي ظاهر مذهب سيويدها ينبغي ما سبق من أن سيويدها يقول في النسب الى كاتنا كوي برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه (قوله الى أن التاء زائدة) أي لا عوض عن أصل هو اللام (قوله والمشهور في النقل الخ) ما قبل ما سبق أنه ظاهر مذهب سيويدها لان اللام على هذا وجوده أصلها واو فأبدت نا وعلى ما سبق محذوفة والتاء عوض (قوله التي هي لام الكلمة) فأصلها كوي وقبل كيدا فأصلها ياء فارضى (قوله اشعارا بالتأنيث) ولم يكن في التأنيث بالالف لان الالف تقلب بياء في النصب والجر فارضى (قوله فالذي ينبغي الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى يجوز فيه كاتوي وكاتاهي أيضا إلا أن يقال الحصر اضاعى فانفسه الى منع كوي (قوله ولا يمنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع في كلام من حرى على ظاهر مذهب سيويدها من التعبير بالبدل ويحتمل أنه توبيخ بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أصابع سيويدها وقوله اذا قصد هذا المعنى أي العوضيه (قوله ورفايد كرا

ينبغي أن يقال في النسب اليه كاتي وأيضا لا ينبغي على هذا القول أن يعدل فيما حذف لاه لار ما أبدلت لاه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح والازم أن يقال في ما محذوف اللام والذي يظهر من مذهب سيويدها ومن وافقه أن لام كاتنا محذوفة كلام أخت و بنت والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ولا يمنع أن يقال هي بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كما قال بعض الصوريين في تأنيث وأخت انها بدل من لام الكلمة وأما أن أريد البدل الاصطلاحي فلا لان بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر

في موصعه الثاني النسب الى ابيه ونوى كالمسب الى ابن النفا اذا التاء فيها ليست عوضا كانت انتهى (وضاعف الثاني من ثانياً ثانياً ذولين كلالا في) (١٤٠) اذا نسب الى الثاني وسعافا كان ثانياً حرفاً صحيحاً جازية التصعيف وعدمه فتقول

في كم كى وكى وان كان ثانياً حرف ليس بصعيف مثله ان كان يا أو واوا فتقول في كى ولو كى وى ولو وى لان كى لما ضعف سار مثل حى ولو لما ضعف سار مثل دوى وان كان ألفاضو عفت وأبدل ضعفتا همزة فتقول فيين اسمه لا لائى وان شئت أبدلت الهمزة واراقتلت لاوى (وان يكن كشيبة) معتل اللام (ما لتأ عدم جبره) يرد فائه اليه (وتفتح عينه التزم) عند يديه فتقول على مذهبه في شبة وديوشوى ودوى لانه لا يرد العين الى أصلها من السكون بل يفتح العين مطلقاً ويعامل اللام معاملة المقصور ولا يخفش يرد العين الى سكونها ان كان أصلها السكون فتقول على مذهبه وشى ووى فان كان المحذوف اسماً صحيح اللام لم يجز فتقول في النسب الى عدة عدى والى سبعة سبى ونبيه كى نى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين وحكمه انه ان كانت لامه صحيحة لم يجز كقولك فى سبه ومذمى بما سهى ومذى وأصلها منه ومنه كذا أطلق كثير من النحويين وليس كذلك بل هو قيد بان لا يكون من المضاعف نحو رب المحققه بجدى الباء الاولى اذا سمي بها ونسب اليها فاه يقال يى يى المحذوف

في موصعه) حاصل هذا الفرق الا ترى ان العوش يكون في غير موضع المعوش عنه كهمزة ابن وباء سفير يجمع لتعالي الدليل قال شيخنا هذا وان كان حاصل ما يأتي الا انه لا يناسب هذا لان التاء في كلتا في موضع الواو سواء قلنا ما تبدل اعروش ولعل المناسب هذا الفرق بان الحرف اذا حذف وجعل موصعه حرف آخر كان عوداً وان لم يحذف لقلب الحرف آخر كان بدلاً (قوله كلالا في) غنيل لم يوسو وا، وسو اليه (قوله فان كان ثانياً حرفاً صحيحاً الخ) اعلم انه قد تقرر ان الكلمة الثانية اذا جعلت علماً للفظ وقصد اعراماً شدد الحرف الثاني معها سواء كان حرفاً صحيحاً أو حرفاً غنيل نحو أكثر من اكرم ومن الهل ومن اللؤلؤ تكون على أقل اعران المعربات وأما اذا جعلت علماً للعبر البسط وقصد اعراماً ولا شدد اعراماً كان صحيحاً نحو جافى كم وراى من التثنية لا يلزم منه التعبير في اللفظ والمعنى معاً لا ينظر الى الزيادة لان عدمها يؤدى الى سقوط حرف العلة لا يبقاه سائر السور فيسمى المعرب على حرف واحد وهو من فوضى كلامهم وان جعلت علماً للفظ أو غيره ولم يقصد اعراماً فيها فلا زيادة مثلاً هذا المخلص ماى الرضى وشرح اللباب للزيد مع زيادة اذا علمت ذلك نهر لك قوله وان كان ثانياً حرفاً صحيحاً جازية التصعيف وعدمه فيه نظر اذا التامنى ادى جعل علماً للفظ وقصد اعراماً به يجب تصعيف ثانياً صحيحاً أو معتلاً يجب حيث شئت اسب اليه التصعيف والثاني الذى جعل علماً للعبر للفظ وقصد اعراماً به يجب عدم التصعيف اذا كان ثانياً حرفاً صحيحاً يجب حيث شئت اسب اليه عدم التصعيف راعى الاعتدال بوضع كلامه اشرح على الحالين المذكورتين لكن مر عن انفاضى فى باب الحكاية بسيد وجوب تصعيف ثانياً لمعول علماً للفظ عما اذا كان حرف غنيل فى المسببة حلالاً فبأصل (قوله ولو وى) عبارة المرادى والتوسيع والدما مبنى على التسهيل لوى كما يقال فى المسببة الى دوى وجود دوى وجودى ورجه الادغام اجتماع المثنيين بخلاف كوى لعدم اجتماعهما ككوى وانما لم يسم طوى لانه نسبة الى طى وما آخره يا، مشددة مسبوقه بحرف فتح ثانياً ويعامل معاملة المقصور كما تقدم فى قول المصنف وتوحي قنع ثانياً بحرف والاعذار عن اشارة بأنه قد بدلت الاصل قبل الادغام غير ما فهم (قوله مثل دوى) الدوى بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الدلالة كما فى الناموس (قوله فقل لاوى) لان الهمزة اذا كانت دالاً من أصل ارضها بالتصحيح والقلب راقى فى الاصرخ فتدفع اس الحجار وأما من قال زده مرة من أول الامر بدول لائى لا غير ولا يجوز دوى لاوى الا على قول بعضهم قراوى (قوله كشية) هى كل لوى يخاف معظم لوى العرس وعاءه وأصلها وبنى بقلب كسرة الواو الى الشين بعد سب سكونها ثم حذفت الواو وعوش بها هاء التأنيث (قوله معتل اللام) خبر ثبات لى كن به وجه الشبه ولو قال فى اعتلال اللام لكان أوضح (قوله وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (قوله بل يفتح العين مطلقاً) أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله ويعامل اللام معاملة المقصور) أى قبلها انما تحركها وانفتح ما قبلها ثم واوا كالمقصود (قوله وشى وودى) بكسر أولهما وسكون ثانياً (قوله لم يبين حكمه) أى نقلته جذافى كلام العرب شاطبة (قوله وحكمه انه ان كانت الخ) أى وهو على حد تحذوف النفاء (قوله سبه) بسين مهملة مفتوحة وهاء الدير (قوله بجدى الباء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المرى ويرى) المرى اسم فاعل ادى ويرى مضارع رأى وأصلها المرى ويرى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين (قوله فتقول فيها المرى) أى يرد المحذوف واعترضه الدما مبنى بأنه لا وجه لرد العين اذ ينبى جعل المرى كالشجى فيكون النسب اليه

بقلب

لا يكون من المضاعف نحو رب المحققه بجدى الباء الاولى اذا سمي بها ونسب اليها فاه يقال يى يى المحذوف  
نص عليه سيوبه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى مسمى بها جبر فتقول فيها المرى



والبرقي برد المذوف وفي فتح

العين وسكونها المذهبان

(و لو احدى اذ كرناسبا للجمع

ان لم يشابه) الجمع (واحد

بالوضع) الواحد مفعول

بذكر وناسبا حال من الضمير

المستتر في ذكر يعني انك

اذا است الى جمع له واحد

قياسي وهو معنى قوله

ان لم يشابه واحدا بالوضع

حي واحد وانسب اليه

نفسه قول في النسب الى

قرائن وكتب وقلائس

فرضي وكتبي وقلائس وقول

الاسم فرائضي وكتبي

وقلائس خطأ فان شابه

الجمع واحدا بالوضع نسب

الى لفظه وشمل ذلك أربعة

أقسام الاول مالا يراحد

له كعباديد فتقول بعبه

عباديد لان عباديد

بسبب اهمال واحده شابه

فوقوم ورهظ هما لواحد

له والثاني ماله واحدا شاذ

كالمخفار واحده لمحة وفي

هذا القسم خلاف ذهب

أبو زيد الى انه كالاول

ينسب الى لفظه فتقول

ملاحي وحكي ان العرب

قالت في المحاسن محاسني

وغيره ينسب الى واحده

وان كان شاذ ايقول في

النسب الى ملاحي وعلى

ذلك مشي السام في بقية

مكتبه وعبارته في التسهيل

وذو الواحد الشاذ كذي

الواحد القياسي لا كالمهل

الواحد خلافا لابي زيد وقد

يحتمله كلامه

بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الالف واو افيقال مروي لا يقال فاسوه على دية وشبهه لانا  
نقول هذا قياس مع الفارق لان دية وشبهه بقيا على حرفين ثانيهما لين وهما باقي على ثلاثه ثالثها لين  
فلا حاجة لرد الهمزة وان لم يرد هالكان اللذان جوار قلب الياء وارا لانه حينئذ كلقاضي وهو  
يجوز فيه الوجهان ولا تعلم احدى اوجب رد العين المذوفة بحال الا المصنف ومن قلده وكانه نزل الميم  
لزيادة منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المذوف وهذا كما قال في لم يردح فوجب  
هاء السكت اه ويمكن ايضا ان يقال الاقتصار على المروي بحذف الياء لرحمته على المروي قبلها  
واو الالعينه ومثل ما ذكر يجرى في يرى ايضا فيقال ينبغي جعله كفتي فيكون انسب اليه تناب  
ألفه واو بالارد الهمزة (قوله والبرقي) أي يتبعه في على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من  
ابقاء الحركة بعد رد المذوف وذلك لانه يصير بعد الرد أي فوز جري فيب حية المذوف الالف  
لام اربعة نكبة ثانيها متحرك وقياس قول أبو الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الرد ترى  
سكون الراء وحذف الالف أو يرى سكون الراء قلب الالف واو كما يقول ملهى ومهوى كذا  
في النصريح (قوله وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى ان عين المروى والبرقي الهمزة وهى تكو ماقبل  
ياء انسب واجبة التكرار اتفاقا وانما اللوحها في فاء الكلمة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء  
بدل العين كافي التصريح وغيره انه ان يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا لتوطلها كالعين (قوله  
المذهبان) أي مذهب سيبويه ومذهب الاخفش (قوله والواحد اذ كرا الح) قال أبو حيان بشرط ان  
لا يكون رد الجمع الى الواحد بغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كما عرابي اذ لو قيل فيه  
عربي رد الى المفرد لتبادر لاعم والقصد الاختصاص لا عراب بسكان البوادي وعموم  
العرب اه جمع وتبنيه مبنى على أحد القولين ان الاعراب جمع عرب (قوله للجمع) قال الشاطبي  
وزعمه ارباب الحواشي أراد بالجمع الجمع اللغوي فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفه انه لا حاجة  
الى ذلك لعدم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية احدى للنسب الخ مع انه يدخل في الجمع  
اللغوي اسم الجمع وانسب اليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعي والالمام بني ولا يعلم  
ما المنسوب اليه منه أهو المغرد أم الجمع الا الله تعالى لان تاء التأنيث لا بد من سقوطها البتة (قوله  
بالوضع) متعلق بشابه والياء بمعنى في (قوله له واحد قيامي) أي بحسب الآلات لخرج ماله واحد  
قياسي بحسب الاول رهز الجمع المسمى به واحد او الغالب على الواحد فصع كلامه بعده فاقهم (قوله  
فرضي) لان واحد الفرائض فربما ومنه ان النسب الى جملة فعلى (قوله وفندي) نسبة الى فلسفة  
بحذف الواو كما هو قاعده المنسوب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن  
الفارسي (قوله خطأ) فيه نظرا بالنسبة الى الاول فقد نقل الفارسي عن بعض الافاضل ان  
الفرائض من قبيل العلم كغفار وكلاب الاتيين بل قال في الهمع أجار قوم أن ينسب الى الجمع  
على لفظه مطلقا أي سواء كان له واحد قياسي من لفظه أو لا وخرج عليه قول الناس فرائضي  
وكتبي وقلائس اه (قوله كعباديد) هم العرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والاسكاه  
والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد أبايل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد  
شاذ) في نسبة الشذوذ الى الواحد تميم فيما يظهر اذ الواحد هو الاول والجمع فرع عنه واللائق  
نسبة الشذوذ اليه بان يقال ملاحي جميع شاذ للهمزة وشبهه لما قلناه من غير هذا الموضع فتدر  
(قوله لمحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى أنه كالاول الخ) يتبادر منه ان  
أبا زيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازة أي النسب الى لفظ الجمع  
أبو زيد فماله واحد شاذ كذا كبير ومحاسن اه (قوله في المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل  
جمع لا واحد له كاعراب وأبايل ذ كر ذلك المصنف في العمدة اه فارضي (قوله وقد يحتمله كلامه

هذا الثالث ماسمى به من الجموع (١٤٣) نحو كلاب وأغار ومدين ومعان وقول قبه كلابي وأغارى ومداين ومطافى وقد

يرد الجمع المسمى به الى الواحد اذا أمن اللبس ومثال ذلك القراهدى علم على بطن من أسد قالوا فيه القراهدى بالنسب الى لفظه والقراهدى بالنسب الى واحد لا من اللبس لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالقراهود وإنما قالوا في النسب الى الرباب ربى لان الرباب ليس باسم لو احدثوا الى الرباب صفة وعكس وغير ونور وعدى والربة الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب والارباع ما غاب بخرى مجرى الاسم العلم كقولهم فى الانصار انصارى وفى الانبار وهم قبائل من بني سعد بن عبد مناة ابن قيس أنبارى بن نبيه بن اذانب الى غمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل غمرى وأرضى وسنهنى أو سنوى على الخلاف فى لاهم واذا نسب اليها أعلاما انتم فصح العين فى الاواين وكسر الفاء فى الثالث ومع فاعل وفعال فعله فى نسب أغنى عن الباء فقبل أى يستغنى عن باء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصود به صاحب الشئ كقوله • وغررتى وزعمت أنى لى لابن فى الصيف ناهر • قال سيدييه أى صاحب لبن وغرر قالوا فلان طاعم كاس أى ذو طعام وكسوة ومنه قوله

هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياسا ولا شذوا أو سمي به أو غلب سم (قوله الثالث ماسمى به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويحجب بأنه جمع بحسب الاصل ومثابه الا لى الواحد اصالة فهو مما نحن فيه بالا اعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وأغار) اسمان لقبيلتين ومداين اسم بلد بالعراق ومعان بغير معنى فم فاهرا هو ابن من أخوتهم ابن مر (قوله لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالقراهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدمامينى بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن القراهود ولد الاسد وولد الوعل واللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعارة لشيء آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على أن القراهودى نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيره ما وجدنا عندنا لللبس باق وتعقبه المصرح أيضا بأن فى الصحاح ان القراهود بالنظم القليظ وحى من شجده وهو بطن من الازد واللبس حاصل (قوله وإنما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب عما يرد على قولهم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعته اه وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا صاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علما بالعلية على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب اذا أطلق لا يتصرف الا اليهم فينبغى أن حاصل الجواب ان الرباب لما لم يصير علما للواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصير علما هو باق على جمعته فعمول معاملته تكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالانصار والانباء فها قالوا ربابى كما قالوا أنصارى وأنبارى تدبر (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كفى الصحاح (قوله ربى) بضم الراء كفى الصحاح (قوله نبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التثنية الى آخره فلينظر ما حكمه فادته اه قال البعض أعاده هنا تعيد ان قوله واذا نسب اليها أعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو باطل تقدم حكم النسب الى ماسمى به من ذلك أيضا فعوذ بالله من السهال ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنبايان غير ذلك فتأمل (قوله اذا نسب الى غمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدرات وغمرات باتباع عينهما لفظا ما باقين على الجمعية قبل سدرى وغمرى بالاسكان أو علمين قبل سدرى وغمرى بالتعريف لكن مع ابدال كسرة عين الاول فتحة كما نقول ابلى بكسر الهمزة وفتح الواحدة كذا فى الهمع (قوله قبل غمرى الخ) أى يسكون عين الاولين وفتح فاء الثالث بوجهه لان النسب الى الجمع يرد الى واحدة قال الاسقاطى وتبعه غيره وينبغى أن الحكم كذلك اذا نسب اليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر (قوله وسنوى أو سنوى الخ) هذا اذا أعربت سنين كالجاء فان جعلت الاعراب على التثنية مثل حين نسبت اليه على لفظه لانه حينئذ مفرد انما يجمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى سم (قوله انتم فصح العين فى الاولين وكسر الفاء فى الثالث) ومع فاعل وفعال فعله فى نسب أغنى عن الباء فقبل أى يستغنى عن باء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصود به صاحب الشئ كقوله • وغررتى وزعمت أنى لى لابن فى الصيف ناهر • قال سيدييه أى صاحب لبن وغرر قالوا فلان طاعم كاس أى ذو طعام وكسوة ومنه قوله

واقعد فأنك أنت الطاعم الكاسي وقوله كلبني لهتم يا أمية تاسب أي ذى نصب وبصوغ فعال مقصود به الاحتراف كقولهم  
براز وعطار وقد يقوم أحدهما مقام الآخر في قيام فاعل مقام فعال قولهم حائل في (١٤٣) معنى حوالا لأنه من الحرف ومن

العكس قوله وليس بذى

ريح فيقطعني به وليس بذى

سيف وليس بنبال أي

وليس بذى نبال قال

المصنف وعلى هذا

جمل المحققون قوله تعالى

ومار بك بظلام للعبيد أي

بذى ظلم وقد يؤتى بناء

النسب في بعض ذلك قالوا

ليباع العطر وليباع

البثوث وهي الأكسية

عطار وعطري وبنات وبتى

وبصوغ فعل مقصود به

صاحب كذا كقولهم رجل

طعم وليس وعمل بمعنى ذى

طعام وذى لباس وذى

عمل أنشد سيبويه واست

يلسلي ولكني نهر أراد

ولكني نهارى أى عامل

بالنهار في تنبيهات في الاول

قد يستغنى عن بناء النسب

أيضا بفعال كقولهم

امرأة معطار أى ذات

عطر ومفعيل كقولهم

ناقة مخضرة أى ذات حصر

وهو الحبرى • الثاني هذه

الابنية غير مفيدة وان كان

بعضها كثيرا هذا مذهب

سيبويه قال لا يقال

لصاحب الدقيق دقائق ولا

لصاحب الفا كهة فكاه

ولا لصاحب السبر رارولا

لصاحب الشعر شعار

والمبرد يقيس هذا انتهى

(وغير ما أسلفته موقرا

الكاف السابق وان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله  
كلبني الخ بالرفع عطفا على قوله في قوله ومنه قوله الخ (قوله كلبني لهتم يا أمية تاسب) تقدم الكلام  
على هذا البيت في النداء (قوله أى ذى نصب) أى ينسب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لان  
الهم متعبد لاناغب (قوله بران) براين كفاي أكثر النسخ أى يباع البر وهو القماش (قوله قولهم  
حائل) مثله صانع فى معنى صواغ قال الدماميني أى ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن  
كونهما اسمي فاعل من صاغ وحال الى النسب (قوله فيقطعني) يضم العين والنصب في جواب النفي  
في المختار أن الطعن في السن والريح بمعنى القدرح من باب نصر وأن القراء أجاز فتح عين المضارع  
في الكل (قوله أى وليس بذى نبل) أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله (قوله وعلى  
هذا جمل المحققون الخ) أى فرار من الحل على صيغة المبالغة الموهوم انصباب النفي عليها ثبوت  
أصل الظلم مع أن الله تعالى منزوع عن ذلك وأوجب انصبابا على تسليم الحل على صيغة المبالغة بأن المراد  
بها اسم الفاعل لكن عدل عنه إليها تعريضا بأن ثم ظلالا للعبيد من ولاية الجور وبأن العبيد جمع  
كثرة غنى في مقابلاته بالكثرة (قوله في بعض ذلك) أى في بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب  
(قوله وليباع البثوث) بموحدة ففوقيتين بينهما واو (قوله نهارى أى عامل بالنهار) نفسه يهر  
نهارى بمعنى عامل بالنهار نفسه بما يؤلف اليه المعنى اذ معنى نهر ذو نهار أى ذو عمل بالنهار (قوله  
كقولهم امرأة معطار أى ذات عطر) هذا لا ينافي أنهم يقولون أيضا امرأة معطار أى كثيرة  
التعطر حتى يقبح اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطير كثيرة  
وكذلك معطارا وهو قد ذكر في الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضا (قوله أى ذات حصر) يضم  
الحاء المهملة وسكون الضاد المجهمة (قوله وان كان بعضها كثيرا) فيه إشارة الى ما صرح به سابقا  
من أن الكثرة لا تثبت القياس (قوله يقيس هذا) أى نحو دقائق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع  
كعطار وراز (قوله موقرا) حال من الهاء في أسلفته واقتصر بصيغة الماضي المبني للمفعول خبر  
عن غير وناوب الفاعل قوله على الذى يتل منه تقدم للضرورة أو على قول أوزير مستتر في اقتصر  
يعود على صدره المفهوم منه أو بصيغة الامر والالف بدل من فون التوكيد الخفيفة لاجل الوقف  
وعلى هذا فغير ما مبتدأ آخره فعل الامر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسرا لتاسب غير  
بطريق اللزوم أى اقتصد غير الخ مثلا (قوله وبعضه أشد من بعض) لعله لكثرة التغير المخرج عن  
القياس أو قوته فروزى أشد من بصرى بالكسر لان التغير بالحرف أقوى من التغير بالحركة ونحو  
رقباتى أشد منهما لان التغير فيه زيادة حرفين (قوله بصرى بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثناة  
والفتح أقصع وسمع في المنسوب اليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم ثلاثا تنسب النسبة اليها بالنسبة الى  
بصرى الشام كاقبل وان كان المنجبه عندى جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس في باب النسب كما  
مر اذا علمت ذلك علمت أنه يجوز جعل البصرى بالكسر على النسبة الى البصرة بالكسر والبصرى  
بالفتح على النسبة الى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفضحه الفتح لان فتح النظر الى الكسر  
قد ب (قوله جلولاه) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمسد وحروا بفتح الحاء المهملة وتخفيف  
الراء المضمومة وبالمسد (قوله جلولى وحوررى) أى وكان القياس جلولاوى وحورراوى ببدال  
هوزة المد واوا (قوله بحرانى) لك أن تقول لا يكون بحرانى على لغة من جعل المثنى المسمى به جاريا  
بحورى سلمان زكريا (قوله أموى بفتح الهمزة) والقياس ضمها (قوله ابن أبى سؤل) اعلم أن اسم

على الذى ينقل منه اقتصر) يعنى أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشد من  
بعض فن ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصرى بكسر الباء والى الدهر دهري يضم الدال والى مرو مروزى والى الزى رازى والى  
خراسان خراسى والى جلولاى وحوررواى والى البصرين جلولى وحورورى والى البحرين بحرانى والى أمية أموى بفتح الهمزة والى  
السهمى سهل يضم السين والى بنى الجلبى وهم حى من الانصار منهم عبيد الله ابن أبى سلول الميثاقى وهمى أبوهم الجلبى لعظم

بطنه جبل يضم الحاء  
 وقبح الباء ومنه قولهم  
 وقباني وشعراني وجاني  
 وطباني للعظيم الرقبة  
 والشعر والوجه واللحية  
 وقولهم في النسب اني انشام  
 والين رتم امه رجل شاتم  
 وعيان وتهام وكلها  
 مفتوحة الاول وقد تقدم  
 من ذلك ألفاظ في انشاء  
 الباب في حاقه في الحقا  
 آخر الاسم بياكاه النسب  
 للفرق بين الواحد وجنسه  
 فقالوا زخ وزجسي وزك  
 وتركى بمنزلة عمرو وعمره وضل  
 ونحله ولله بالغة فقالوا في  
 أحمر وأشقر أحمرى  
 وأشقرى كما قالوا راية  
 ونسابة وزائدة زيادة لازمة  
 نحو كرسى وبرنى وهو  
 ضرب من أجود التمر ونحو  
 بردى بالفتح وهو نبات وهذا  
 كادخال التاء فيما لا معنى  
 فيه للتأنيث كغرفة وظلة  
 وزائدة زيادة عارضة  
 كقوله • أطربا وأنت  
 قد سرى والدهر بالانسان  
 دواى • أى دوار ومنه  
 قول الصلتان • أنا الصلتانى  
 الذى قد علمت • اذا ما تحكمت  
 فهو بالحكم صاعد • والله  
 أعلم في الوقف في  
 (تنوينا اثر فتح ألفا  
 • وقفاء ولو غير فتح احدفا)  
 الوقف قطع النطق عند  
 آخر الكلمة والمراد هنا  
 الاختيارى وهو غير الذى  
 يكون استنباطا وانكارا  
 وتذكر اوزرغا

أبيه أبى واسم أمه سلول فالذى يبنى ابن أبى ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذى بخط الشارح  
 ابن أبى رأس المنافقين (قوله والوجه) يضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس اذا وصل الى المنكب (قوله  
 شاتم الخ) الاصل شامى رعى وتهاى بكسر التاء فخذوا احدى ياءى النسب وهو ضوامها فى  
 الاولين الانف وفى الاخير قصة التاء لتأدية التعويض فيه بالالف الى اجتماع ألفين فيضطر الى  
 حذف احدهما او حينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شذوذا شامى وعيانى بتشديد الباء جمع بين  
 العوض والمعووض قال الدمامينى نقلنا عن المرادى ولا يحى ذلك الا فى الشعر (قوله وكلها مفتوحة  
 الاول) لا حاجة الى بيان فتح أول شاتم وعيان اذ لا شبهة فيه (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أى  
 اسم جنسه الجهمى واستظهر الدمامينى أن الباء فى نحو زجى وتركى للنسب (قوله كما قالوا راية  
 ونسابة) أى بتاء زائدة لاصل المبالغة فى الاول وتأكدها فى الثانى (قوله وزائدة) أى للنسب ولا  
 للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبله عليه ناصب زائدة على الحال أى ونطق  
 زائدة الى آخره (قوله وبرنى) أى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردى بالفتح  
 أى بفتح الباء فقط وسكون الراء وبالذال قال فى القاموس عقب ذكره أن البردى بفتح الباء  
 وسكون الراء وبالذال نبات معروف مانصه وبالفهم عرجيد اه وظاهره أن باء البردى بالضم أيضا  
 زائدة لازمة وصنيع الشارح بوجه خلافه وعباد كرتيد علم ما فى كلام البعض من الخلط (قوله زيادة  
 عارضة) أى غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تقدمه مقابلته للأدلة وسأأتى  
 التعبير به فى كلام الدمامينى (قوله أطربا) أى أنطرب طربا والهمزة للتوحيض وقوله قد سرى نسبة الى  
 قدسرين بفتح النون وكسرهما كورة بالشام كما فى القاموس وقال فى المغنى وأنت شيخ كبير (قوله  
 دواى) قال الله مامنى بحتمل كون الباء فيه لتأكدها فى الثانى كدلالة المثال الجسد  
 للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله قول الصلتان) بفتح اللام (قوله تحكمت) بالفوقية  
 أوله وسكون الميم آخره للوزن في الوقف

(قوله تنوينا اثر فتح) يسفل حركة الهمزة الى التنوين ومراعاة الفتح ما شمل الحركة الاعرابية قال فى  
 فى التنصيص وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان التنوين يشبهه الالف من حيث ان السين فى  
 الالف يقارب الغنة فى التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا بعد الكسرة بياء لتثقل الواو والياء فى  
 أنفسهم واذا اجتماع الضمة والكسرة زاد اثقل اه باختصار (قوله وقفنا) أى لاجل الوقف أو  
 واقفا أو فى الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما  
 بعده لانه قد لا يكون بعد هاشمى (قوله والمراد هنا الاختيارى) بالتحسية أى لا الاضطرارى ولا  
 الاختيارى بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف ان قصد لذاته فاختبارى بالتحسية وان لم يقصد أصلا بل  
 قطع النفس عنده فاضطرارى وان قصد للاثبات بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو  
 عم وفيم وجم أولا فاختبارى (قوله وهو) أى الاختيارى المراد هنا غير الذى يكون استنباطا الخ أى  
 لا مطلق الاختيارى فالاستنباطى هو الواقع فى الاستنبات والمسؤال المقصود به تعيين مذهبهم نحو منو  
 ومنامنى لمن قال جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأبون وأبين لمن قال جاءنى قوم ورأيت  
 قوما ومررت بقوم والانكارى هو الواقع فى السؤال المقصود به انكار خبر الخبر أو انكار كون الامر  
 على خلاف ما ذكر فان كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيد نبيه يضم  
 الدال وكسر النون لمن قال جاءنى زيد وأزيد نبيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا وأزيد نبيه  
 بكسرهما لمن قال مررت بزيدا ولم تكن منونة أيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمروه  
 وأعمراه وأحدا ميه لمن قال جاءنى عمرو ورأيت عمرا ومررت بجدنا والتذكير هو المقصود به تذكر  
 باقى اللفظ فيبقى فى آخر الكلمة مدة من جنس حركة آخره نحو لا ونقولو فى الدارى ولو قصد الوقف

وقال به يترجمه تغييرات وترجع الى سبعة اشياء السكون والروم والاشباع والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الواجهة مختلفة في الحسن والجل وسنأتي مفصلة واعلم ان في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهي القصص ان يوقف عليه بابدال تنوينه ألفا ان كان بعد فتحة ومجذاه ان كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل تقول رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيدا . الثانية ان يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ونسما المصنف الى ربيعة . والثالثة ان يوقف عليه بابدال التنوين ألفا بعد الفتحة وواو بعد الضمة ويا بعد الكسرة ونسما المصنف الى الازدي في تنبيهات في الاول ( ١٤٥ ) شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب

لالتذكير لم يؤت بها والترجي كالوقف وقوله . ألقى اللوم عاذل والعناس . بالتسوين المسمى تسوين الترخيم ( قوله وعاليه ) احقر بالاعراب عن المقصور غير المكون كلفي وحسلي والمقصود غير المنون كلقاضي اذ لا تغيير فيها وجميع التعيينات باعتبار افراد الوقف ( قوله وترجع الى سبعة اشياء ) من رجوع الخبريات الى كتاباتها ولا يرد التضعيف لانه زيادة حرف مع اسكان فلم يخرج من السبعة كما يشير الى ذلك تغييره بالرجوع ( قوله وهي القصص ) ولهذا اقتصر المصنف عليها ( قوله مطلقا ) أي يجري الباب مجرى واحدا اه سم ( قوله ونسما المصنف الى ربيعة ) قال ابن عقيل والظاهر ان هذا غير لازم في لغة ربيعة في اشعارهم كثيرا الوقف على المنسوب المسمى بالالف مكاتب الذي اختصوا به بوار الابدال سم ( قوله شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب ) هذا القول باعتبار المراد من الفتح ههنا باعتبار طاهره ( قوله على المشهور ) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال وبه ( قوله يستثنى الخ ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه عليه بعد بقوله

• في الوقف ثابث الاسم هاجل • ورده سم انه يحتمل أن يكون ذكركم آخر لثبوت التابث زيادة على ما ههنا ولا ينافي دخولها في الحكم المذكور ههنا وتفسيره أن المنسوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الاتي أوقف راعم الصرك مع دخول المنون منه في قوله تنويننا اثر فتح الخ ( قوله ما كان مؤنثا بالناه ) المراد الهاء مخرج المؤنث بالتاء نحو «ت وأخت فانه يبدل فيه التنوين ألفا في النصب كغير المؤنث سبوطي سم ( قوله ليجذف ) لثقل المؤنث بالتاء والحذف بجذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف ( قوله يجري مجرى المحذوف ) أي يجري الكلمة التي فيها هاء التابث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التابث في ابدال تنوين ألفا انصبا وفي بعض السمر يجري الحروف وهكذا في المراد أي يجري باقي الحروف في ذلك الابدال ( قوله ثلاثة مذاهب ) غرة هذا الخلاف يظهر في الاعراب فعلى أنها بديل التنوين يعرب بمركان مقدرة على الالف المحذوفة لانتفاء الساكنين وعلى أنها المقلبة عن الياء يعرب بمركان مقدرة على الموجودة لاهما حيث شذ محل الاعراب فاحفظه ( قوله ووقفا ) كان ينبغي حذف العاطف ليكون معمولا لاستصحاب اذا المعنى واستصحاب في الوقف حذفها في الوصل ( قوله ويقوى هذا المذهب ) يقويه أيضا كتابة الالف في الامام بالياء اسقاطي ( قوله بامالة الالف وقفا ) كمدى بالامالة في قراءة حمزة والكسائي ( قوله غير صالح لذلك ) أي لا يذكور من الاء لقوى الروي ( قوله رهط ابن مرحوم ) بالجمع كافي شواهد العبي قال ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه ( قوله سرى ) هو بضم السين السير لاف الكلام على حذف مضاف أي من السرى والمراد به اللبس على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لانه غير ممنون والكلام في المنون وانما ذكرنا الشطر الاول دفعا لتوهم أن الروي الراى ولا حاجة الى ما تكلفه

( ١٩ - صبان رابع ) حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين واليه

ذهب ابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذ عن سيويه والخليل واليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وبقا والاعتداد بها وبابديل التنوين غير صالح لذلك ثم قال ولا خلاف في المقصور وغير المنون أن لفظه في الوقف كلفظ في الوصل واب نفسه لا تحذف الا في ضرورة كقول الرازي رهط ابن مرحوم ورهط ابن المعسل أراد ابن المعلى انتهى ومثال الاعتداد بها وباقول الرازي • انثيا بن جعفر بن الفتي • الى قوله • وبطيف طريق الحى سرى • والثالث

اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين في الرفع والجواب بل من لام الكلمة وهذا المذهب سلبوه فيما انفصل عنهم  
 قيل وهو مذهب معظم القوم وباليه ذهب أبو علي في غير التذكير وذهب في التذكير إلى موافقة المازني (واحد في الوقف  
 في سوى اضطرار • صلة غير الفتح في (١٤٦) الاضمار) يعني اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة أو مكسورة حذف  
 سلتها ووقف على الهاء

ساكنة تقول له وبه حذف  
 الواو والياء وان كانت  
 مفتوحة نحو رأيتها ووقف  
 على الالف ولم تحذف  
 واحتمل بقوله في سوى  
 اضطرار من وقوع ذلك في  
 الشعر وانما يكون ذلك  
 آخر الابواب وذكر في  
 الله سهل أنه قد يحذف  
 ألف ضمير انما به مقولا  
 فقه الى ما قبله اختيارا  
 كقول بعض طي والكرامه  
 ذات أكرمكم الله بريد  
 بها وان شئت كل قوله اختيارا  
 فانه يقتضي جوارا لقياس  
 عليه وهو قيل (واشبهت  
 ادا مني وانصب • فافان في  
 الوقف نون قلب) اختلف  
 في الوقف على اد فذهب  
 الجمهور الى أنه يوقف عليها  
 بالالف لشبهها بالنون  
 المنصوب وذهب بعضهم  
 الى أنه يوقف عليها بالنون  
 لانها بمنزلة أن ونقل عن  
 المازني والمبرد واختلف  
 في رسمها على ثلاثة  
 مذاهب أحدها أن يكتب  
 بالالف قبل وهو الأكثر  
 وكذلك رسمت في المعصفي  
 • والثاني أنها تكتب  
 بالنون قبل والبعض ذهب  
 المبرد والاكثرون وصححه  
 ابن عصفور وعن المبرد

البعض (قوله اعتباره بالصحيح) أي قياسه عليه (قوله واحد في الوقف) أي وجوبه بقوله لوقف ايضاح العلم  
 كون الحذف للوقف من المقام بقوله في سوى اضطرار أي وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف بل  
 يجوز الانيات ومن هذا يعلم رد توجيه العري قول المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله  
 صلة غير الفتح) أي المنسوخ وقوله في الاضمار في معنى من اللياسيه الغير مشوبة بقبض والاضمار  
 مع المضمرة ذاهوا للاحسن (قوله فان كانت مضمومة أو مكسورة) أي وكان ما قبلها مضمر كالخروج  
 ما اذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو لساها فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار  
 وانباتها فتقول منه ومنه وعلية وعليه ولم يدعه ولم ير مهى وادعه وادعه  
 وارمه وارمه شاطي (قوله - دفت سلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمير  
 المصلة ولا يجوز حذف واوه وواهي لتعاسيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليه ايه يكون الواو  
 والياء (قوله من وقوع ذلك) أي موت صلة غير الفتح وقتنا (قوله وانما يكون ذلك) أي ثبوت صلة غير  
 الفتح وقتنا في الشعر وقوله آخر الانيات انما خصه بالاختيار لانه المعد للوقف انما اختلف آخر  
 الاضطار الاول الياس معد للوقف وان كان حكمه في الوقف عليه كحكم آخر الانيات عند  
 المبرد ومن تبعه كما أسلفته في عوامل الحرم وانرفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه  
 يقتضي أنه لا يكون في آخر المضارع الاول مع أنه قد يكون فيه كقوله  
 ومهمه - معبرة أرجاؤه • كان لون أرضه سهاؤه • على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من  
 مشطورا للرجف يكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شرط أول (قوله بريد) أي حذف الف ونقل حركة  
 الهاء الى اساء (قوله واستشكل قوله اخبار الخ) لاشكال عندى أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختيارا  
 جوارا لقياس عليه ممنوعة فكيف لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قيل جملة حاله أي والحال أنه قليل  
 كما يفيد التعبير بقدر الدخلة على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان اندتق أن يلصق هذا البيت  
 بالبيت الاول يس (قوله اختلف) أي في غير القرآن أما به يوقف عليها وتكتب بالالف اجبا  
 كفي الالتئام وغيره (قوله يوقف عليها بالنون) اخباره ان عصفور واجماع القراء السبعة على  
 خلافه توسيع (قوله عبرة أن) أي الدالة به للمضارع قوله أشتهى أن أكوى الخ) قال سم رآقره  
 غيره كيف هذا مع رسمها في المعصفي بالالف كما تقدم اه ولك أن تقول خط المعصفي لا يقاس  
 عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس (قوله لانها مثل ان ولن الخ)  
 صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصريح وذهب أبو سعيد على بن مسعود في المستوفي الى أن  
 أصل اذن اذا الما يستقبل ثم ألحق ادون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا ينضم وجه  
 الوقف عليها بالالف اه أي ووجه كتابتها بها (قوله وان ألغيت كتبت بالالف الخ) مثله في الجمع  
 في خاتمة الخط والذي في المعنى وفي باب النواصب من هذا الشرح عن القراء هو العكس لانما عند  
 العامة ان تكتب باذا الشرطية وعند اصحابها لا تكتب بها فافهم (قوله وينبغي أن يكون هذا الخلاف)  
 أي الجارية في رسمها من رسمها على قول من يقف بالالف وبه عندى نظرا لان المبرد من أهل هذا  
 الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف بالالف لا يسعه أن يكتبها بالنون لان العبرة  
 في الرسم بهال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح للصلة  
 المذكورة وقد ابحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل

أشتهى أن أكوى يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحروف • والثالث هذا  
 التفصيل فان ألغيت كتبت بالالف اصغه هاء وان أعلمت كتبت بالنون لقوتها قاله القراء • وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعا على  
 قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون



(وهذه في المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولي من ثبوت فاعلم) أي اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان كان غير منصوب فالحذف والوقف عليه بالحذف (١٤٧) فيقال هذا قاض وممرت بقاض ويجوز

الوقف عليه برد الياء

كقراءة ابن كثير ولكل

قوم هادي وما لهم من

دونه من والي وما عند الله

باقى ومحمل ما ذكر اذا لم

يكن المنقوص محذوف

العين فان كان تعد بين الرد

كما سيأتى فى قوله وفى نحو

مر لزوم رد الياء اقنى واما

غير المنون فقد أشار اليه

بقوله (وغير ذي التنوين

بالعكس) أى المنقوص

غير المنون بالعكس من

المنون فائبات الياء فيه

أولى من حذفها وليس

الحذف مخصوصا بالضرورة

خلافا لبعضهم وقد دخل

تحت قوله غير ذي التنوين

أربعة أشياء الاول

المقرون بال وهو ان كان

منصوبا فهو كالصحيح نحو

رأيت القاضي فيوقف عليه

بأيات الياء وجها واحدا

وان كان مرفوعا أو مجرورا

فيكاد كرهوا المختار جاء

القاضى وممرت بالقاضى

بالايات ويجوز القاض

بالحذف الشاى ماسقط

تنوينه للنداء نحو يا قاض

فالتحليل يختار فيه الايات

وبنوس يختار فيه الحذف

ورجح سيدييه مذهب

بنوس لان النداء محمل

حذف ولذلك دخل فيه

الترجيح ورجح غيره مذهب

هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عر الشارح فى باب النواصب كتابها بالالف الى الوجه ووالذى ينبغي أن نقولين الاولين فى رسمها مبنيا على الخلاف الاول فن يقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفضل فلا يظهر تفرعه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبني على قول آخر نعم هو لا يتجه الا أن وقف فانه بالالف ان أهملت وبالألف ان أعملت فليراجع وعما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض (قوله وحذف يا المنقوص) أى عدم ردها كما يشير اليه الشارح والافهى محذوفة قبل الوقف لاتقاء الساكنين وأما بال الفعل المعنل وواؤه فان كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولن يدعوسا وكافظا أو ساكنتين نحو يرمى وينفى ويدعو نقيبا لهما ولا يحذفان الا فى قافية أو فاصلة كوقف فاعرف رأى عمرو على والليل اذا يسر يحذف الياء وسكون الراء امرأه للفواصل وأما ياء المتكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وان كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت بحركتها لمحقاقها هاء السكت هم باختصار وزيادة (قوله ما لم ينصب اولي) ينقل حركة هجرة أولى الى مقادها وافهم بغيره الاولوية يعلم النصب أنه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا وبنا ارفع اجعل ألفا وفضلا ن هذا منه (قوله فالحذف والوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيدييه المختار لان الياء غير ثابتة وصلها فلا تصد الوقف عليه حذف حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف محل راحة فلا يلىق أن يؤتى فيه عا لم يكن فى الوصل يس (قوله محذوف العين) أى أو محذوف الفاء كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مر الخ (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أى فائبات يائه ما لم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الاتى بان المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحيح) أى غير المنون كالرجل فى اسكان آخره للوقف (قوله وجها واحدا) قال المرادى ويبنى لمن قدر فحة الياء فى النصب أن يقف بالوجهين (قوله فيكاد كره) أى فى المتن من جوار الامر من وأولى بالاثبات ولذا قال فالحذف جاء القاضي الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف فى قوله لى الكبير المذعول وقوله يوم التسا دلان الاكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جور بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح (قوله فالتحليل يختار فيه الايات) لعل المصنف وافق التحليل فاطلق رجاء الايات ولا يرد هذا القسم على المصنف (قوله لان الحذف مجاز) بضم الميم أى أجاره النعاة على خلاف الاصل وقوله ولم يكثر أى حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه فى القسم الاول أن يقول وهو ان كان منصوبا ونحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأما رفعه راجحا فى الهمع أن الايات والحذف جائزان وأن الافصح الايات (قوله بايات الياء) أى وجوبا وقوله كما تقدم فى المنصوب أى المقرون بال نحو رأيت القاضي (قوله قالوا لا لما زالت الاضافة الخ) وبنا على ذلك فراعوه أن ماسقط فونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحو هو لا قاض زيد فاذا رقت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غ بر محلى الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفى هذا نظر مرادى (قوله عاد اليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون دخلا فى قوله وغير ذي التنوين بل يدخل فى قوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سم قال وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التنوين فى الخ فلا اعتراض عليه الى الفهم أنه غير مراداه أى اضعف التنوين العائد لعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل

التحليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بايات الياء كما تقدم فى المنصوب والرايع ماسقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون قالوا لا لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين

الاربعة وليس حكمها واحدا والاخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كما ذكر ذلك في الكافية (وفي محمول زوم رد الباقين) يعني اذا كان المقصود محذوف العين نحو مر اسم فاعل من أرى برقى أصله مرفى على وزن مفعول فاعل اعلال فاس وحذف هينه وهي المهمة بعد نقل حركتها فانه اذا وقف عليه لم رد اليها والا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء وذلك اجفاف بالكلمة ومثله في ذلك محذوف الفاء ككب على انقول هذا مري ويني وممرت مري ويني (وغديرها التائب من محركه سكه أوقف رانم التحرك) في الوقف على المتحرك خمسة أوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهي الخاء مر خف أو خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان في المسفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت والعرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا والروم وهو ان تأتي بالحركة مع اضاعف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام الا أنه أتى في البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى واليظهر والاشمام صوتا

في النصب الفاء (قوله خازنيه ما جاز في المنون) أي مع رجحان الحذف كالمون (قوله معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بمنع شمول عبارة الرابع وعدم ضرر شعولها للثلاثة الأولى غاية ما فسد به أنه متى في الثاني على مذهب الخليل الذي رجحه غير سيوياً وان دفاع الاعتراض بالوجه الثاني بأنه أخرج المنصوب في ضمن قوله بالعكس كما مر بيانه (قوله أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارة شاملة للأنواع الاربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهين الاعتراض لدخول منصوبهما فيهما فكان ينبغي أن يقول أحدهما أن عبارة شاملة لهذه الأنواع الاربعة دفعها وحذفها وليس حكمها واحدا فانهم ما الخ (قوله فاعل اعلال فاس) أي حذف ياءه لانها ساسا كسه مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أي الى الراء (قوله وذلك انجاف بالكلمة) فان قلت هذا الارم في حالة الوصل ايضا قلت لا يمكن ان يأتوا به لاسما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن في ابقاء التنوين وصلا جبر للكلمة خلاف الوقف مري ادى (قوله ومثله) أي مثل محذوف العين من المنقوص في ذلك أي في لزوم رد يائه وقفا محذوف الفاء من المنقوص وان لم يكون فليس الكلام في خصوص المنقوص الموس حتى رد على غيبه يف علما اعتراض الدمامي بانه ممنوع من الصرف للعلية وزن الفعل فلا يوس فيه والكلام في المنقوص الموس على أن الوس لمان الكلام في المنقوص الموس فلا يوس في قوله علم غير ممنون بل هو وان كان ممنوعا من الصرف ممنون نسوب عوض كما يفيد قول الناظم فيما سبق وما يكون منه منقوصا في اعرابه سبع جوارب يقتضي

فاعرفه (قوله وعبرها التائب الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير الخ اه مر ادى ودخل في الغير تاء وت وأخت فيمورد بها غير الاسكان وقول البعض فتعين في الاسكان خطأ واضح ودخل ايضا ميم الجمع اذا وصل بها واو أو ياء نحو بكهم وبهم لكن قال ابن الحاجب الاكثر على أن لا روم ولا اشمام فيها كها التائب قال زكريا في معنى ميم الجمع الضمير المذكر اذا ضم مقابلة أو كسر أو واو أو ياء نحو يضرب به ويضرب به وفيه (قوله من محرك) أي من حرف موقوف عليه محرك أي قبل الوقف أي حرفا غير عارضة كقيد ما لك في العدة لان اذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالاسكان المحض كما تأييد الفعل في افتدت الساعة وذال يوم مذ كما في شرح العمدة (قوله رانم التحرك) أي آتيا في التحرك بالروم (قوله في الوقف على المتحرك) أي جنس المتحرك بقطع الطر عن خصوص كونه هاء التائب أو غير هاء ليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التائب الخ وقوله وان كان غير هاء الخ فافهم والمراد بالمتحرك غير المنصوب والمنون عند من يبدل تنوينه ألفا اذا هو لا تأتي فيه شيء من الخمسة على خلاف في النقل أني كذا في الجمع وغيره (قوله وعلامة) أي وجودية أو عدمية فلا م قوله في الخامس وعلامته عدم العلامة وفي عبارته حذف الواو مع ما عطف أي وغرض ليكنه سكت عن العرض من الاسكان وهو يريد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامته خ الخ) وقال الموضع انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مخمض من اجرامه والظاهر أن رأس حاء هاء له مختصرة من استخرج لما من أن الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أي مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دما يعني (قوله قدام الحرف) أي بعده ولم تكن فوقه كما بقية لدفع توهم أنها حزمه كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها انصبة وانما قال هنا هكذا الصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها بالمخوفة وغيرها كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقائم والتائم (قوله ومع اضاعف صوتها) أي اخفائه لان ثمر وم الحركة محتملها والاولا انها نقله المصرح عن الجار يردى قال في الجمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يدركه الاعمى والبصير) لان فيه مع حركة الشفة

لا يدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط أتم وهو خط قدام الحرف هكذا والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه  
والفرض به الاعلام بأن هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته ش فوق  
الحرف وهي الشين من تشديد والنقل نحو بل الحركة الى الساكن قبلها واغرض به اما بيان حركة الاعراب أو القرار من التقاء  
الساكنين وعلامته عدم العلامة وسيأتي تفصيل ذلك فان كان المتحرك (١٤٩) هاء التانيث لم يوقف عليها الا

بالاتكان وليس لها نصيب  
في غيره ولذلك قدم  
استثناها وان كان غيرها  
جاء أن يوقف عليه  
بالاتكان وهو الاصل  
وباروم مطلقا أعني في  
الحركات الثلاث ويحتاج  
في الفصحة الى رياضة لطفة  
الفصحة ولذلك لم يجزئه أكثر  
القراء في المفتوح ووافقه  
أبو حاتم ويجوز الاشتمام  
والتضعيف والنقل لكن  
بالشرط الا بنية وقد  
أشار الى الاشتمام بقوله (أو  
أشتم الضمة) أي اعرابية  
كانت أو بائية وأما غير  
الضمة وهو الفصحة  
والكسرة فلا اشتمام فيها  
واما ما ورد من الاشتمام في  
الجر عن بعض القراء  
فمحمول على الروم لان  
بعض الكوفيين يسمي  
الروم اشعاما ولا مشاحة  
في الاسطلاح ثم أشار الى  
التضعيف بقوله (أو وقف  
مضعف) مالم يس ههنا أو  
ههنا (أو فقا) أي ينبع  
(محركا) كقولك في جعفر  
جعفر وفي وعمل وعمل وفي  
ضارب ضارب واحترز  
بالشرط الاول من نحو

صوتيكاد الحرف يكون به متحركا ما بين أي متحرك كحركة محضة ولا ينافي أنه متحرك كحركة غير محضة  
(قوله المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف المأني به للوقف وقوله قبله أي قبل الحرف  
الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح برأس ش وقوله من تشديد  
المناسب لقوله سابقا من شف أو خفيف أن يزيد أو شدد (قوله أو القرار الخ) قال شيخنا وتبعه  
البعض أول منع الخلو فتجوز الجمع اه وما دعياه من منع الخلو مجموع لآن من لغة نظم كإساق في  
الشرح لوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل قصه الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس  
لواحد من الأمرين فان قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة فلما لم يصح حينئذ قولهما افتقر الجمع  
لتلازمهما الى اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جازر وانما يكون جازرا على لغة نظم من نقل الحركة الى  
المتحرك لان الفرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد تجوز الجمع عدم امتناعه  
فتدبر (قوله وسيأتي تفصيل ذلك) أي بدكر الشرح وطوال الحال (قوله فان كان المتحرك هاء التانيث)  
تدبرته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها  
متحرك نالها هاء (قوله ولذلك قدم استثناء هاء) لان تقديمه يؤذن بان المستثنى لم يحكم عليه بجميع  
الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسيكين (قوله وهو الاصل) انما كان  
الاسكان أصلا لان الحرف الموقوف عليه سدد المد وبه فينبغي أن تكون سفته مضادة لصفته أو  
لان المقصود من الوقف الاستراحة وساب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود وما بيني (قوله الى  
رياضة) أي تؤدة وتأن (قوله لطفة الفصحة) وسرغتها في الطق ولا تكاد تخرج الاعلى حالها في  
الوصل دما بيني (قوله أو أشتم الضمة) أي أشتم الحرف الضمة أي اجعله شاملا لها بان تنبي العضو  
للنطق بها على الحرف (قوله مالم يس ههنا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا بمسوبا  
وقيل لا يحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المذون يبدل تنوينه ألسا فيكون الحرف الموقوف عليه  
الألف لا ما قبله أو الكلام في الموقوف عليه المهرك وفيه أن المراد بالهرك في قول المصنف وغيرها  
التانيث من محرك المهرك وصلا فهو المتكلم عليه بالأوجه الخمسة وهو باطلا لانه يشمل المنصوب  
المذون فلا بد من قيد يجزئه كما أسلفنا رتبته في المنصوب المذون الروم أيضا قاله السيوطي ولم ينقل  
التضعيف عن أحد من القراء الا عن عاصم في مستطرفي سورة القمر كما في شرح التوضيح للشارح  
وكأن الهمع للسيوطي عن أبي حبان ثم قال السيوطي قال أبو حبان ولم ينقل العقل عن أحد من  
القراء الا ما روي عن أبي عمرو وأنه قرأ أو أوصا بالصبر بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ والعصر بكسر  
الصاد قال بخلاف الاسكان والروم والاشعام فانهم روية عنهم (قوله مالم تكن عينا) نحو سأل  
(قوله والقاضي والفتي) الاولى حذفهما لان الكلام في المهرك وهما ساكنان (قوله ان يحظلا) أي  
ان يجمع لغة سواء أمكن نطقا كما تفسر تحريكه والمستلزم تحريكه ذلك ادغام غنة اللغة فكذلك لم يمكن  
نطقا كما تفسر تحريكه كما سبكره الشارح (قوله هذا بكر وممرت بيكر) ولم يغسل بالمنصوب لان  
فيه خلافا يأتي في قوله ونقل فقع الخ (قوله من عنزي) أي قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا)

بناء وخطا فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة مالم تكن عينا وبالشروط لثاني من نحو سوروبقي والقاضي والفتي  
فلا يجوز تضعيفه وبالتالي من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم أشار الى النقل بقوله (وسر كات انقلا) لساكن تحريكه لن يحظلا  
أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والا سحر أن يكون تحريكه لن يحظل أي  
لن يجمع فتقول في نحو بكر هذا بكر وممرت بيكر ومنه قوله هجبت والله كثير عجبته من عنزي سبني لم أضربه أراد لم أضربه  
فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا أو كان ولكن غير قابل للتحريك لانه لم يكن تحريكه منه سذرا كافي نحو ناب

وباب أو منه سراكفي نحو فسد بل وعصمه ورز يد وثوب لتقبل الحركة على الياء والواو أو مستنزه ما قلنا انما يمنع الحذف في غير  
السرورة كافي نحو ثوبه امتنع النقل في تنبيهه الأول يجوز في لغة نظم الوقف بتقل الحركة الى المتحرك كقوله من يا غير النخيل  
بها قصده تعجده مساعيه وبعلم رشده ومن اغتشم الوقت على هاء الغاية تحذف الالف وتقل قصه الهاء الى المتحرك قبلها  
كقوله كمت في لحم أخافه أراد أحافها (١٥٠) ففعل ما ذكرت اثنائي أطلق الحركات وهو شامل للاعراسه والبنائية

لوقال فان لم يكن ماقبله ساكنا كان أولى لان ماقبله اذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا اليه الا ان يقول  
المنقول اليه بما يراد النقل اليه (قوله كما في نحو قد بل الخ) مثل بأربعة أمثلة لان ماقبل الباء أو  
الواو تارة يجاها وتارة لا (قوله أو مستلزما الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرة لهما  
ومصرح بكلام المصريح أنه من المتعذر لا أن التعذر في الالف ذاتي وفي المدغم عرضي ولجعله من  
المتعسر وجه (قوله نبيه الخ) ترك الشارح من المرادى تبينه لئلا يأس بذكرهما الا ان الذي  
يظهر في حركة النقل انها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت الى الساكن نص على ذلك قوم من  
النفويين وقالوا ان الباء ~~بمصرى~~ لا يريدون أم حركتها لاعترا بصرتها على ماقبل الحرف اذا  
الاعراب لا يكون قبل اعراب يريدون أنها انما لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء الا  
ما روى عن أبي عمر وأنه وقف على قوله تعالى ولولوا وبانصير بكسر الباء (قوله يجوز في لغة تلخ الخ)  
كأن في المنقول واستشهد له المصنف بقول الشاعر من بأغرا الخ واعترض بأنه لا صحة فيه لاحتمال  
أن يكون الاصل قصده وحلا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالفتحة كقوله ولولوا ان اطبا  
كان حولى ويجاب بأنه لم يراع المعنى في مساعده ورشده اه سمى أى ولو كان راعى المعنى في قصده  
لراعه بعد ان لا يجوز مراعاة اللفظ بعدم مراعاة المعنى كانه قد في باب الموصول (قوله فيما قصده) هذا  
هو محل الشاهد لانه نقل حركة الهاء الى الدال وهي متحركة قبل (قوله لان حرصهم الخ) المناسب أن  
يقول لان حرصهم على معرفة حركة الهاء ليس بحرصهم على معرفة حركة الاعراب أى لشرافها (قوله  
شرط مختلف فيه) وهو أن لا يكون الحركة فتحة غير هرة (قوله وكوف) أصله كوفى فحذف الباء  
الاخيرة تخفيفا ثم الاولى لا لتقاء الساكنين أو حذف الاولى ثم سكن الثانية فتشغل الضمة ثم حذفها  
للتقاء الساكنين والاو اقل كاهة والثاني اقيس هكذا ظهر لى (قوله لما يلزم على النقل الخ)  
هذا وان جرى في المهموز المموس نحو رأيت ردا الأهم اغتفر واذك فيه لشدة نقل المهموزة  
السكينة الى قبلها ساكر (قوله حينئذ) أى حين اذ قبل الفتحة وقوله من حذف الالف التسويب أى  
هذه الالف بدلة من توين المموس المصوب لانه اذا نقلت الفتحة الى ماقبلها في نحو رأيت عبدا  
تتحذف الالف وتقل فتحة الدال الى الباء (قوله وحمل غير المنون) من المنوع الصريف كهذه على  
الافصح من منع دمره والحلى نال (قوله ونقل عن الجرمي أنه أجازه) أى مطلقا كالكوفين (قوله  
وعن الاخفش أنه أخرجه في المنون الخ) يعلم أنه يجيزه في غير المنون لا لتقاء المخذور فيه (قوله على  
بعضه قال رأيت بكر) وهم ربعة كما مر أى لانتفاء المخذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام  
الشارح أن الاخفش يتوفى هذا المخذور وكلام الموضع يعالقه حيث قال وأجاز ذلك يعنى نقل  
الفتحة عن حير المهموزة الكوفيين والاخفش اه جعل الاخفش مطلقا للعواز كالكوفين (قوله  
رأيت الخلب الخ) الخلب بفتح الخاء المحجمة وسكون الواحدة ما خبي والرد بكسر الراء وسكون الدال  
المعين والمهموز الممون كغير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مر وان لم يمثل المنون (قوله واذا  
سكن الخ) من غمام العلة (قوله ان بعدم نظير) أى أصلا كما في فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر  
على القول باهماله أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بشدوره وهو التحقيق لوجوده في

والذى عليه الجماعة  
اختصاصه بحركة الاعراب  
فلا يقال من قبل ولا من  
بعد ولا مضى أمس لان  
حرسهم على معرفة حركة  
الاعراب ليس بحرسهم  
على معرفة حركة الالف  
وقال بعض المتأخرين بل  
الحرس على حركة البناء  
آكد لان حركة الاعراب  
لها ما يدل عليها وهو  
العامل انتهى وقد بقي  
لناقل شرط خالف فيه  
أشار إليه بقوله (ونقل  
فتح من سوى المهور لا  
يراه بصري ركوف قهلا)  
يعنى أن اليسريين معوا  
نقل النخعة اذا كان  
المستعمل معه سيرهرة  
ولا يجوز عندهم رأيت  
بكر ولا ضربت اخضر  
لما يلزم على اصل حينئذ  
في المتن من حذف ألف  
التوسيع وحمل على الموت  
عليه وأجاز ذلك الكوفيون  
ونقل عن الجسري أنه  
أجازه وعن الاخفش أنه  
أجازه في المتن على لغة  
من قال رأيت بكر وأشار  
بقوله من سوى المهور  
الى أن المهور نحو زنتل

حركته وان كانت فقهه فيقال رأيت الخلب والرداء والبطأ في رأيت الخلب والرداء والبطء وانما اغتفر ذلك في العمل  
 الهمة لثقلها واذا سكن ما قبل الهمة الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل ان به لم تطير بمجتمع) فلان نقل ضمة الى مسبق  
 بكسرة ولا كسرة الى مسبق بضمة فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر الا اتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا في نحو انتفعت بنقل  
 نداء لا لا خفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل

في الاعماء، أو نادر هذا في غير المهموز أو ما للمهموز في غير ذلك كما أشار إليه بقوله (وذلك في المهموز ليس بمنع) فتقول هذا رده  
ومررت بكف، فبعض الناس التنبه عليه من نقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب (١٥١) منهم تميم وأسد وبعض تميم

يقرون من هذا النقل  
الموقع في عدم التنظير إلى  
اتباع العين للغاء فيقولون  
هذا ردي مع كفؤ ونعظمهم  
يتبع وسأل الهمزة  
أعد أن يباع في قول هذا  
ردى مع كفؤ وتنبيهان  
الاول طوارا نقل شرط  
رابع وهو أن يكون  
المقول معه صحفا فلا  
يقل من نحو طين ودلو  
والثاني إذا نقلت حركة  
الهمزة مدوها الحارون  
واقفين على حامل حركتها  
كما وقف عليه مدداها  
فيقولون هذا الخب  
بالاسكان والزوم والاشهاد  
وعبر ذلك شرطه وأما  
غير الحار بين فلا يحذفوا  
بل منهم من يشبه اسكنة  
نحو هذا البطور رأيت  
أما ومررت بالبطي  
ومهم من بدلها بمجانس  
الحركة المنقولة فيقول  
هذا البطور رأيت البطا  
ومررت بالبطي وقد تبدل  
الهمزة بمجانس حركتها  
بعدسكون باقي نحو هذا  
البطور ومررت بالبطي  
وأما في الفخ فيلزم فتح  
ما قبلها وقد بدلونها كذلك  
بعد حركة غير منقولة  
فيقولون هذا السكوا  
ومررت بالسكلى وأهل  
الحار يقولون الكلا في

الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجلبى (قوله في الاعماء) أى غير  
الاهلام يخرج الفعل كضرب والعلم كدئل (قوله أنادر) أول تنويع الخلاف وهذا القول هو  
الراجع لوجوده في الاعم غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أى امتناع النقل المؤدى إلى عدم التنظير  
(قوله وذلك) أى النقل المؤدى إلى عدم التنظير (قوله من نقل الهمزة) أى در دة المصعونة  
بسكون ما قبل الهمزة الساكنة (قوله مهم تميم) أى بعض تميم بدليل ما بعده (قوله يتبع ويدل  
الهمزة) أى بمجانس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث  
المختلف فيه (قوله فلا يقل من نحو طين ودلو) لتأديته إلى الواو، ضمة ركوت الاسر وأقبلها ضمة  
في المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة في المحقوض وحمل الياء المحقوض على عيه (قوله على  
حامل حركتها) أى بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الحار بين الاسكون فتبه (قوله كما وقف عليه)  
كذا في بعض النسخ بتد كبير الضمير أى على حامل الحركة وفي بعضها كما يحيط الشارح عليها بتأنيث  
الضمير الرابع على حامل الحركة لا كتناسبه التأنيث من المضاف إليه كدخال شيخنا وفيه أن شرط  
الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غيره وجوده هنا قائل (قوله متبدلها) حال من مجرور  
على الرابع على الحامل وضميرها الحركة أى مستقلا بها بأن كانت له أصالة (قوله وغير ذلك) لوقال  
والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجري فيه على اللغة المشهورة أما  
على لغة تظم من النقل إلى المتحرك فلا يعد الجواز فراجع (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا  
الوجه والذي بعده لا يكون في الكلمة نقل أصلا (قوله بأن) احتراز عن النقل والاتباع اه سم  
لكن صرح الفارسي بأن السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر  
لكون ما قبل الهمزة ساكنا كما في الخب فيقولون مررت بالحبى بأدال الهمزة المكسورة بأفتكسر  
الباء الساكنة لاجلها ورأيت الخب بأدال الهمزة الفارغة لاجلها وهذا الخو بأدال الهمزة  
واو اوصم الباء لاجلها اه (قوله وأما في الفخ) أى وأما مدانها بمجانس حركتها في النسخ ولوقال في  
النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير النسخ وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ما قبلها) أى فيلزم  
فيه فتح ما قبلها المناسبة الألف للنقل لعدمه على هذه اللغة كما في الدما ميمى (قوله وقد بدلونها  
كذلك) أى بمجانس حركتها (قوله فيقولون) أى في الوقف على السكلا الذى هو الحشيش هذا السكلا  
ومررت بالسكلى أى بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله الاعماسها) أى بمجانس هذه الحركة  
(قوله في الوقف الخ) هذا مفهوم قوله وغير هذا التأنيث سندورى (قوله تأنيث الاسم) أى ولو بحسب  
الوضع فقط لتدخل ناء المبالغة كما في رواية وزادتها كافي علامة وقصد في التسهيل التأنيث بكونها  
في آخر الاسم احتراز من نحو فاقمتهان ويعني عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبغي أن  
يراد بالاسم هنا ما يجمع التصحيح والمحقق به وغيرهما بالجعل ما يجمع الجعل القليل والجعل الكثير  
فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا لاجل هذا (قوله من ناء الفعل) وكذا ناء الحرف فيحذف  
عند الجوهركم ويشير إليه الشارح وإنما التزم التأنيث في الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو  
ضربه ورثه وحمل ما لا يلبس فيه على ما فيه لبس وفي الخطايات لابن جني قال سيديويه لو سميت رجلا  
بضربت ثم حفرته اقلت ضربه فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم اه تصرع  
وقوله خوف اللبس بحث في التعليق بخوف اللبس بأنه يقتضى أن لا يوقف على نحو ضارب بالهاء  
لوجود الباء بالضمير وقوله ثم حفرته الخ قال بس أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء طاهر فعليه

الاحوال كلها لانهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة الاعماسها لذلك يقولون في أ كزأ كزأ وفي ممنسلى ممنسلى (في الوقف تأنيث  
الاسم ها جعله ان لم يكن ساكن صرح وصل) نحو فاطمة وحجرة وفاطمة واحتراز بالتأنيث من ناء بغيره فانه لا تغير وشذوذ قول بعضهم  
فعل ناهي المفرد بالاسم من ناء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وبعدم الاتصال بساكن صحيح



من ثناء بنت وأخت ونحوهما فانما لا تغيرونه بل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا ثناء ونحو الجسدة  
والفتاة والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء ها في الوقف وانما جعل حكم الالف حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك  
(وقل ذاتي جمع تصحيح وماه صاهي) أي قل جعل التاء ها في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وما شاءها أي شابهها وأراد بذلك هيئات  
وأولات كما صرح به في شرح الكفاية فالاعرف في هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها ها في قول بعضهم دفن البناء من المكروما يريد  
دفن البنات من المكرمات وكيف بالآخرة (٢٥١) والاخوان ومعهم هياء وأولاده ونقل بعضهم أنها لغة طي وقال في الافصح شاذ

بهم ومناهر كلامه لا وانظر ما الحكم اذا سمع بنت وربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التصغير بالهاء  
لتقوى جانب افعلية والحرفية حيث تدق في على سكون التاء وقفا اه (قوله من ثناء بنت وأخت)  
كون ثناء للتأنيث لا بناني كونه التثنية عن لام الكلمة أيضا وقوله ونحوهما أي كهنت  
(قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الواقع قبل التاء (قوله والاعرف في هذين  
النوعين) أي ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح ابدال التاء ها في الوقف وهذا مستغنى عن  
ذكره بقول المصنف وغيره الخ (قوله وقل ذاتي) أي جعل التاء ها في جمع تصحيح يعني ما جمع بالالف  
وتاء من يدين (قوله وماه صاهي) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد دحالا كولات أوفى  
الاصل كعرفات أوفى التقدير كهيئات فاه في التقدير جمع هية ثم هي به الفعل وهو بعد كافي  
التوضيح فقوله وأراد بذلك هيئات وأولات قاهر عن وعرفات وأذرع (قوله في قول بعضهم  
دفن البناء من المكروما) يوهم أنه ليس بجديت وفي تغيير الطبيب من الخبيث حديث دفن البنات من  
المكرمات رواه الطبراني في الكبير والادسط وغيرهما عن ابن عباس إلا أن يقال راعى الشارح  
خصوص الوقف بالهاء يس (قوله وكيف بالآخرة والاخوان) البناء زائدة في المبتدأ وأستطها في  
التوضيح (قوله اذا سمع رجل هياء) الظاهر أن مثله أولات لجرى اللعين الأبدال وعدمه فيه  
أيضا (قوله من بعدما) أي من بعدما كادت وما من ذلك فكيد وقوله وبعدت أصل من قال ابن  
جني ما أبدال الالف ها ثم أبدال الهاء تاء تشبها لها هياء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند  
لعلهم ينتفع العين المحجمة والصاد المهملة أي رأس الحلقوم (قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ)  
وبعضهم يوقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرى (قوله وأشياء  
ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأه ذكر في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة (قوله فوقف  
عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رحت ها فوقف عليها بكل القراء بالهاء وان رحت تاء فوقف  
يقف بالهاء من إعادة للاسل ومنهم من يقف بالتاء واقفة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على  
لات بالهاء) مثله اذات كقائه النازي وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات  
بالتاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله وقف بها السكت الخ) أي للتوصل الى بناء الحركة  
في الوقف كما اجتمعت همزة الوصل للتوصل الى بناء السكون في الابتداء وسبقت ها السكت لانه  
يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصرح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم الشعر المعلن  
المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم (قوله حذف آخر) أي فقط كما أعط  
أومع حذف التاء كما في لم يبع أو والعين كافي لم ير (قوله المعلن) أخذه من المثال ومن لزوم  
الاعتلال للاعتلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصف اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور  
في المحذوف الآخر لا يتحقق بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام زكريا (قوله

لا يقاس عليه في تنبيهه)  
اذا سمع رجل هياء على  
لغة من أبدال فهي كطلمة  
تخرج من الحرف للعلية  
والتأنيث واذا سمع به على  
لغة من لم يبدل فهي  
كعرفات مجرى فيها وجوه  
جمع المؤنث السالم اذا سمع  
به (وغيره بالهكس انتهى)  
الإشارة الى جمع التصحيح  
وهضاهيه يعني أن غيرهما  
يقف فيه سلامة التاء  
بهمكسهما سواء كان مفردا  
كسكة أو جمع نكسر كلفة  
ومن أفرادها تاء قول  
بعضهم بأهل سورة  
البنات فقال مجيب  
ما أحظ منها ولا آيت  
وقوله

الله أنجلا بكفي مسلمت  
من بعدما بعدما بعدما  
كادت نفوس القوم عد  
الغله  
وكادت الحيرة أن تدهي  
أمت  
وأكثر من وقف بالتاء  
يسكتها ولو كانت منونة  
منصوبة يعلى هذه اللغة  
بها كتب في المصنف ان

شجرت الزقوم وامرأت فوح وامرأت لوط وأشياء ذلك فوقف عليها بالتاء بافع وابن عامر وعاصم وحرة فقد  
ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والنكاسي ووقف النكاسي على لات بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال في شرح الكفاية ويجوز  
عندي أن يوقف بالهاء على ربت وثم قياسا على قولهم في لات لا (وقف بها السكت على الفعل المعلن بحذف آخر كما عط من سأل)  
يعني أن هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ما تراد بعد شيئين أحدهما الفعل المعلن المحذوف الآخر جز ما يحول بعه أو وقفا  
فأعطه والثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف فهو على هاء أو باسم فهو اقتضاء منه ولحاقها الكل من هذين النوعين واجب  
وجاز أما الفعل المحذوف الآخر



فقد نبه عليه بقوله (وليس حتماني سوى ما كرم أو كعب مجز وما فراع مار هوا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعلن بخلاف الآخر ليس واجباتي غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد (١٥٣) فالأول نحو بعه أمر من وعى يعى ونحو بعه أمر من

رأي برى والثاني لم يره ولم  
 يره لان حرف المضارعة  
 زائد فزاد هاء السكت في  
 ذلك واجبه لبقائه على أصل  
 واحد كذا قاله الناظم قال  
 في التوضيح وهذا مردود  
 باجماع المسلمين على وجوب  
 الوقف على لم الا ومن تق  
 بترك الهاء **في تنبيه**  
 مقتضى تمثيله ان ذلك انما  
 يجب في المحذوف الفاء  
 وانما اراد بالتمثيل التنبيه  
 على ما بقى على حرف واحد  
 او حرفين أحدهما رائد كما  
 سبق فمحذوف العين كذلك  
 كما سبق في التمثيل بخوره  
 ولم يره وفهم منه أن لحاقها  
 لما بقى منه أكثر من ذلك  
 نحو أعطه ولم يعطه جائز  
 لا لارم (ومافي الاستفهام  
 ان حرت حذفه أنفها)  
 وجوبا واسر بحرف  
 أو اسم وأما قوله \* على  
 ما قام بشئ لهم فضرورة  
 احتراز بالاستفهامية عن  
 الموبة والشرطية  
 والمصدرية نحو مرت  
 بما مرت به وبما تفرح  
 أفرح وعجبت مما تضرب  
 فلا تحذف أنف شئ من  
 ذلك وزعم المبرد أن حذف  
 ألف ما الموصولة تثبت  
 لغته ونقله أبو زيد أيضا  
 قال أبو الحسن في الاوسط  
 رزعم أبو زيد أن كثيرا  
 من العرب يقولون سئل

فقد نه عليه) أى على حكم طلاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أى بمطوقه فى الجواز ومفهوما فى الوجوب (قوله مجروما) حال من يع (قوله نحو) أسله اوعه حذف الواو التى هى فاء الكلمة تحذف همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها الباقى عين الكلمة وقوله ونحوه أصله أراه نقلت حركة الهاء إلى الراء ثم حذف وحذفت همزة الودل لما هو فالباقى فاء الكلمة وفى الدمامين على المعنى أن حذف هاء السكت فى مثل هذين الفعلين حالة الودل اغا هو فى اللفظ لا فى الخط ومثلها اه أمر من وأى بنى وأبى بنى وعد وإذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على غير قياس شفيف انه مرة قلت قل بالخير يارب وهدفت بالخير بالجرم ولم يبق من الفعل الا الكسرة فى لام قل وناه قالت ونقول على هذا يارب دلى بالخير ياهذا فبقى الا الحركات وأما الياء فمما فى الالف الذى كان منصلا بالياء همزة وحذف فى ذلك فى أى لفظ يا بفتح الهمزة حركة قامت مقام الجملة ومن ذلك للفر المشهوره ان هاء المجدبة الحاء واهى من أضرمت نخل وفاء فاحل ان ابن حذف ياء الفاعل لا لتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهدم نادى والمليحة نعت له على اللفظ والهاء نعت له على المحل واهى مصدر من اللوع أى عذر ياهند وعد امرأه أضرمت وفاء الجملة (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت جائزه فقط فى الثانى لان حرف المضارعة كالجزة كما جازت فقط فى ما الاستعها به المحرورة بالحرف لانه كالجزة اه سم بل كون حرف المضارعة كالجزة أقوى من كون حرف الجز كالجزة من ما لان حرف المضارعة لا تقوم بنسبة المضارع الابه (قوله قال فى التوضيح وهذا امر دود باجماع المسلمين الخ) أجيب بأجوبة مودودة منها أن الالف ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سهمة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ورد الاول بأن كون الآخر معتل الآخر لا يفيد لان المصنف عال ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود فى أن وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام فى معتل الآخر غير مسلم بل هو فى المعل يحذف الآخر لأنه ويرد الثانى بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما تنهيه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم أن من أن ترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها انهم رد على ابن هشام انه وافق المصنف فى أن الحباب كان من شرح القطر وقال بما قاله فبر د عليه ما ورد على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكره الا الوقف على موضع مخصوصه ليس واجبا حفيد (قوله ترك الهاء) واغنى الوقف على أن الوقف بسكون الكاف والثاقف (قوله مقتضى تمثيله الخ) أى لان عادته العال به اعطاه الحكم بالثال (قوله جائز لا لازم) لكن الاجود الانبان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرت بحرف) نحو عم ينسا لون أو اسم نحو محيى هم جئت وقال الشاطبى حذف الالف من المحرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سبويه نصرميج (قوله على ما فى شتى) من باب ضرب وفتح كفى القاموس (قوله فضرورة) أى بناء على أن ما وقع فى الشعر مما يقع مثله فى النثر والافلا شعر مندوحة عن اثبات الالف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو حائز فى الواقع به لوح وحكاة الشيخ خالدة وعليه بقراءة بعضهم بما ينسا لون (قوله قال أبو الحسن فى الأوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا (قوله لكثرة استعمالهم إياه) أى التركيب المذكور (قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمضوية نحو ما اشترت قال سم وقد يفرق بين المحرورة وغيرها بأن الجارية تصل بها اتصال الجزء فكان كالعرض من حذف الالف ولا كذلك غير المحرورة اه وهو واضح فى المحرورة بالحرف دون المحرورة بالاسم الا أن يقال جلت المحرورة بالاسم على المحرورة بالحرف (قوله الام) فمفعول نقول لانه فى معنى الجملة

(٣٠ - صبيان رابع) عم شئت كأنهم حذفوا لكثره استعجالهم إياه وفهم من قوله (أ) وهو كذلك وأما قوله (أ) يقول الناعيان الإله (أ) أفاندياً أهل الندي والكرامه

فضرورة تنبيهات الأول أهمل المصنف من شرط حذف ألفها أن لا تركيب مع ذاتان تركيب معهما تحذف الألف نحو على ماذا لم ونسئ وقد أشار إليه في التسهيل نقله المرادى • الثاني سبب هذا الحذف أراد التفرقة بينهما وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فقامت الوصلة اسم واحد الثالث قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف (١٥٤) كقولهم يا أسديالم أكلته لم (وأولها الهاء تنقف) أي جواز أن حرت بحرف نحو

همه ووجوب أن حرت باسم نحو اقتضاءه ولهذا قال (وليس حتما في سوري ما تخفضاه باسم كقولك اقتضاء مقتضى) أي وليس اسلاؤها الهاء واجباتي سوى المجرورة بالاسم وقد مثله وعله ذلك أن الجار الحرفي كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحذف الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد تنبيهه في اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وان لم يكن واجبا أجود في قياس العربية وأكثر وأغوارف أكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم (ووصلها بغير تحريك بناء أديم شد في المدام استحسن) يعني أن هاء السكت لاتصل بحركة اعراب ولا شبهة بها فلذلك لاتنطق اسم لا ولا الماندى المضموم ولا ما بني لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة لحركة الاعراب وأما قوله يارب يوم لي لا أظلمه • أرمض من تحت وأضحي من عله فشاذا لان حركة كل

أي أي كلام نقول والتنايعات جمع ناعية وفي بعض النسخ الناعيان بصيغة تنثية ناعى وهو الانسب بقوله الألفانديا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التنثية (قوله ضرورة) أي بناء على ما مر والافشاعر منسوخة عن حذف الألف بانياتها ولا يلزم شيء بل يكون الجزء سالما من الزحاف (قوله أهمل المصنف) فذيقال لا أهمل لان المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه في كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ماذا لان لفظ ما غير لفظ ماذا المتأخر أن الشيء مع غيره غير في نفسه (قوله وبين الموصولة والشرطية) أي والمصدرية أو أراد بالوصولة ما يعهما فكلامه هنا على غلط قوله سابقا واحترزا لاستدغامه الخ (قوله اسم واحد) أي كالا اسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أي وصلها إذ تسكين ميمها وقفا جائز نظاما ونرا أفاده سم (قوله يا أسديالم أكلته لم) كأنه لم يقصد معينا من بني أسد فنصب وتكرار العيني وأنشده أبو الفتح يافقهسى والشاهد في لم أكلته حيث سكن الميم وصلها للضرورة (قوله وقد مثله) أي الاسم الجار (قوله لاتصاله بها لفظا) أي اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أي غالبا فلا يرد حتام والام وعلام (قوله وان لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجود في قياس العربية) لتسكين الهاء عوضا عن الألف المحذوفة (قوله ووصلها بغير الخ) يوحد في بعض النسخ قبل هذا البيت آخر وهو • ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لما فيكون قوله وصلها بغير الخ تفصيلا لاجمال هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أي في العروض عدم مقتضياتهم وزوالها عند عدمها سم (قوله لا أظلمه) بالبناء للمجهول أي لا أظلم فيه فيه حذف وإيصال وقوله أرمض الخ قال زكريا أرمض مجهول من رضى قدمه اذا احترقت من حر الرضاء وهى الأرض التى بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتى وأضحي مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالانكسار والفتح ضحى اذا برزت لها • وبقيته الى ذلك العيني وتبعهما أرباب الخواشى ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من رضى قدمه وضحيت للشمس يناق كونهما مجهولين لان رضى به لذل المعنى وضحى أوضعا لزمان كبدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذى نائب فاعله غير طرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون الامن المتعدي بنفسه فالذى ينبغي بناؤه الفاعل ناقش الدمامى في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الهاء ضمير وبني عل لضافته الى مبنى وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندي في صحة ما ذكره من الاحتمال نظر اذا المعهود في المبني لضافته الى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله اذهم قريش واذا ما ملهم يشر بفتح مثل قأ • ل (قوله لحركة عل الخ) الفاء تعليلية (قوله وثم) بفتح المثناة وضهافيا يظهر لحوافها كل متحرك كبناء داغمة الا الماخى (قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بناء أديم الخ) دفع يجعل انتهى راجعا للبعد فقط وهو أديم فكانه قال ووصلها بغير يك بناء غير مدام ويجعل اضافة غير الى ما بعده للبعس على أن سبويه حتى أعطى أبيضه بطوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا اعرابا كما في الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تطفها الهاء بلا شذوذ كافي الجمع وغيره واقضى أيضا أن وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ لشمول عبارة غير الحركة مع أن منه ما يجوز

حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهى كقبل وبعد الى هذا أشار بقوله وصلها بغير تحريك بناء أديم شذوخركة هل غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وأشار بقوله في المدام استحسننا الى ان وصل هاء السكت بحركة البناء المدام أى الملتزم جائز مستحسن وذلك كفضة هو وهى وكيف وثم فيقال في الوقت هو وهى وكيفه وثمة • تنبيهات الأول اقتضى قوله وصلها بغير تحريك بناء أديم شذوذ ان وصلها بحركة الاعراب قد شذوا ايضا لان كلامه

يشمل نوعين أحدهما تحريك البناء غير المدام والآخر تحريك الأعراب وليس ذلك إلا في الأول. الثاني قوله في المدام - فحسنا يقتضى جواز انصافها بحركة الماضي لاسيما من التحريك المدام وفي ذلك ثلاثة أقوال الأول المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث الجواز أن أمن اللبس نحو قعده والمنع أن خيف اللبس فحضره (١٥٥) والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه

والجمهور واختاره المصنف  
لأن حركته وإن كانت  
لارمة فهي شبيهة بحركة  
الأعراب لأن الماضي انما  
بنى على حركة لشبهه  
بالمضارع المعرب في وجوه  
تقدمت في موضعها فكان  
من حق المصنف أن  
يستدبه كأن فعل في الكافية  
هنا في

ووصل ذي الهاء آخر لكل  
حركه تحريكه بالزيم  
مالم يكن ذلك فعلا ماضيا  
(وربما أعطى لفظ الوصل  
ما للوقف ثم أوشا  
مستلما) أي قد يحكم  
للوصل بحكم الوقف وذلك  
في المتر قبل كما أشار إليه  
بقوله وربما ومنه قراءة  
غير جرة والكسائي لم يسنه  
وانظر فهداهم اقتده قل  
ومنه أيضا ما لي هلك عني  
سلطانيه خذوه ما هي نار  
حامية ومنه قول بعض  
طبيه هذه جبال ياتي لانه  
انما تبدل هذه الالف واوا  
في الوقف فأجرى الوصل  
مجرأ وهو في النظم كثير  
من ذلك قوله  
مثل الحريق وافق القصب  
شداد الباء مع وصلها بمجرى  
الاطلاق وقوله

أقوا يرى فقلت ممنون أنتم

وصله بالهاء باطراد كما يدل عليه قول الهمع قال أي أبو حيان وكل من سبى آخره ألف نحو ها وأولاوها  
يجوز فيه ثلاثة أوجه أبقاؤها ألفا كما في الوصل وأبداهما همزة والحق ها، السكت بعدها وشذ  
قلب الالف ها في قوله من ههنا ومن ههنا في الالف الممدوب فيتم فيه الوجه الثالث وهو بازدياد  
ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل لأنه همزة أما المعرب فلا تلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا  
عبساه لثلاثه بلس بالمضاف إلى الضمير اه والذي في باب المدح من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقت  
على المندوب بالالف فقط جائز وأن الجمع بين الالف والهاء مالم لا واجب (قوله يشمل نوعين)  
بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أي الشذوذ الذي في الأول أي فلم يرد في الثاني اه سم  
وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه (قوله أن أمن اللبس) أي ليس ها، السكت ها، الضمير وقوله  
نحو قعده أي لأن قعده لارم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتس ها، السكت الضمير المفعول به يتلاف  
ضربه وقد يقال ها، قعده وإن لم تلتس بضمير المفعول به تلتس بضمير المصدر لأن يقال هو  
احتمال بعيدا والحاصل معه اجال للابس بخلاف ضربه (قوله في وجوه الخ) أي في وقوعه صفة  
وسمى وخبر او حالا وشرطا (قوله لفظ الوصل) الاضافة على معنى في أي اللفظ في الوصل وقوله  
مالم يوقف أي للفظ في الوقف فحذف المقابلة (قوله مالم يوقف) أي من اسكان مجرد أو مع الرفع أو مع  
الاشتمال ومن تضعيف ونقل ومن اجلاب ها، السكت تصرح (قوله وفشا) أي الاعطاء المفهوم  
من أعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أي مضطما محمله وهو اللفظ  
الذي حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ لوصول المعطى بحكم لفظ الوقف والحال على هذا  
طاهرة (قوله لم يسنه وانظر) قال شيخنا البدر أشار بدروا نظرا إلى أن الخلاف في ثبات الهاء  
انما هو في الوصل أما في الوقف فثابتة وفاقا اه وكذا يقال فيما بعد (قوله انما تبدل هذه الالف  
واوا في الوقف) أي عند بعض طي المدا كور وعباده الهمع ربما قلت الالف الموقوف عليها همزة  
أريا، أو واوا نحو هذه أفعأ أو أفعي أو أفعو في هاء أفعي وهذه عصا أو عصي أو عصو والارل  
والاخيرة لغة بعض طي والثانية لغة فزاردة نص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف  
في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكي الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلا فيهمز لانها  
ألف في آخر الاسم (قوله ممنون أنتم) والقياس من أنتم لأن من لا يحذف لفظها وصلها فاجرا وصلها  
مجرأها وفاقا (قوله بتسكين الروي) أي حقيقته أو حكما قد دخل في الروي العروس المصرية فلا  
اعتراض بان العتاب في البت المستشهد به اسرويا بل هو عروض (قوله عدة) أي ألف أو واو  
أوياه (قوله وأثبتها الجازيون مطلقا) أي قصدوا الترم أي مدا الصوت فوق حركتين أو لا بقرينة  
قوله وان ترم التميميون الخ أي قصدوا الترم فلم أن الترم غير لازم للمدة وأن ابطال شيخنا في تفسير  
الاطلاق بما ذكر بان الترم لازم للالف باطل مع ما فيه من التصور (قوله وكذلك) أي أثبتوا  
المدة (قوله والاعوضوا منها) أي من المدة التنوين أي ليفطعوا به الترم مطلقا أي بعد ضمة  
أو فتحة أو كسرة بقرينة التثنية

﴿الامالة﴾

(قوله وتسمى الكسر) أي لما فيها من الامالة إلى الكسر وقوله وبالطبع أي لما فيها من بطح الفتحة

وقد تقدم في الحسكية ﴿خاتمة﴾ وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة كقوله ألقى اللوم عاذل والعتاب وأثبتها الجازيون  
مطلقا فيقولون العتاب وان ترم التميميون فكذلك والاعوضوا منها التنوين مطلقا كقوله سقيت القيث أيتها النجا من  
وكقوله باصاح ماهاج العيون الذرفن وكقوله لما نزل برحلتنا وكاش قدس والله أعلم ﴿الامالة﴾ وتسمى الكسر وبالطبع  
والانصباع وقد هما في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لأن أحكامه

أهم والنظر في حقيقتها فإنها وحكمها وعملها وأسبابها وأسبابها في معنى بالفقه نحو الكثرة ففيل الالتفات كان  
بعد هذا التحويلات وأما فإنها فاعلم أن العرض الأصلي هو التماسب وقد نزل التشبيه على أصل أو غيره كما سيأتي وأما حكمها  
فأصلها وأسبابها إلا تشبيه مجزئة بها الموحدة فزعم يرأى على ومن جهة هذا المواجهات سمع وكل مما لم يجوز، فتعنه وأما عملها  
فألا يعمد المفككة والافعال عذو (١٥٦) انعانت وسيأتى انشده على ما أميل من غير ذلك وأما انشاس افعيم ومن جاورهم من

[illegible]

الى الكسرة في امثلة الياء وتصل فتح في اشياء اخرى، وميمه ولامه امامته (قوله اهم) لانه لا يندمونه  
بحذف الهمزة (قوله وانظر) ثم قد وقوله في حقه انها الحـمـمـو كان عليه ان يرد الموابع وموابع  
الموابع (قوله فان نفي الحـمـمـو) ثم مل الهمزة لان وبها ايضا الهمزة تنفتح نحو الكسرة كما يفيد  
تقريره وقصبة نبيه ام اعمل واحدا يلزمه من وجود الهمزة على آخر وهو داهر خلاف قول ابن  
الطاطمي ان دعوى النقص نحو الكسرة وبالف لالف نحو الياء مع ان قوله المذكر كور بحرح عنه الهمزة  
الضمة اني اسم به هـ ايت (قوله هو التاسع) أي تاسع الاصوات وسيرور ثم من عطف واحد  
بأن ذلك انما قد قلنا كان له من الضمة والالف بعدوا اسعلا، وبالكسرة انما قد اراد به لا  
وكون في الصوت من اختلاف فاد التاسع قربت من الياء وارجح بالنسبة طرف من  
الكسرة فتدرب كسرة الواقعة بعد الالف واصير الاصوات من عطف واحد وعند الطائفة اسماء هم  
اصداد اربع في نحو صدرت تاسع لان الصاد حرف هم وسو دل حرف محوور بهم اسره والراي  
بشاكل الصاد في التمييز واسل في الجهر فاد اشترى النصارى يحصل في تاسع الاصوات حيث  
قوله او غيره كسطم، ياء في الهمزة والياء في الهمزة (قوله وبكل حال حوز) أي رجوع  
الى الاصل قل ان بعض وكان الاحدس ان يقول بغير عطف عدم امامته يشمل الالف اهـ وجوابه  
ما سيصرح به اشارح عند قول المصنف وانك قد بدو ما يحصل من ان المراد انفتح ترك  
الهمزة (قوله فمدحور بالفتح) أي وجوب في غير الواضع انقله الى الـ (قوله وحلة تاسع اباحاله ترك  
الالف) أي يفتتح بالفتح ما قبله فاجال (قوله على ما ذكره المصنف) يهـ يلمر كفي النظم بعض  
الرجوع وهو الياء بعد الالف الان قال المراد ذكره في الجمله أولا لتبديع الهمزة (قوله الاول  
السلام عن الياء الخ) الاول وانما يرجع الى دلالة على رد الالف الالف عن الياء والي  
الياء في نفس الاحوال سبب لانه في الياء ثم لا يجي سبب الالف من ان بين جعله اذ  
اللف يفتتح او جعله ثانيا لا الالف سببا وانما يرجع الى الدلالة على الكسرة لان كون الالف  
يدل عين ما يقال فيه عند ادائه في مذهب المسكالم ثلث سبب لانه في الكسرة ثم سبب اسباب  
سبب الالف في ايضا ولرابع والخامس يرجع الى قسمي الالف اللطيفة والسدس لا يرجع الى  
خصوص واحد من قسمي اللطيفة والخصوص واحد من قسمي المعوية بل يرجع في كل موطن  
براسطة سبب اماله ما لاجله السبب الى هذا السبب ايا كان فتدبر (قوله ما لها) أي ايلولها  
رجوعها (قوله وارجعه الى الياء والكسرة) قال البعض كان الاولى الى الدلالة على الياء والكسرة  
وهو ساقط لان مادعي اوليته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عاره الشارح وقد بينا آها وجوب  
الرجوع ولا تعقل (قوله وادعى الى الهمزة) لعله عطف نفسه (قوله يميلون الى الالف للكسرة) أي لاجل  
الكسرة (قوله لا يميلون الياء) أي لاجل الياء أي في ميل الالف للكسرة أكثر من ميلها للياء فكان  
أقوى (قوله من الكسرة عينا) أي فيها اتصال فان كانت عين فعل كالالف في داس أميكت وان كانت  
عين اسم كالالف في ناب لم تقل على خلاف سببها ولا لجل التخصيص والخلاف قال وسيأتي حكمها (قوله  
دون مرید) أي مرید ليس على تقدير الانفصال فلا بد ان ألف هو ملهى انما قلب ياء بزيادة علا

أهل الجار يملكون الألف للكسرة ود كرف الباء أن أهل الحار وكثيرا من العرب لا يملكون للياء واد هدامن التثنية  
جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله (الألف المبدل من با في طرفه أمل) أي سواء في ذ  
طرف الاسم نحو رمى والفعل نحو رمى واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسبأني حكمها وأشار إلى السبب الثاني بق  
(كذا الواقع منه الباطن) دون مزيد أو شدوز أي عمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ فذلك ألف

مغزى وملهى من كل ذى ألف من طرفه زائدة على الثلاثة ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فانما أعمال  
 لا هنا تؤل الى الياء فى التثنية والجمع فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب  
 زيادة كقولهم فى تصغير قفاقى وفى تكسيره قفى فلا يحال قذا لذلك واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الالف ياء فى الإضافة الى ياء  
 المتكلم فى لغة هذا بل فاهم يقولون فى عصا وقفا عصى وقفى ومن قلب الالف ياء فى الوقف عند بعض طين نحو عصى وقفى فلا تسوغ  
 الامالة لاجل ذلك وخالف فى كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لاجل النظم (١٥٧) ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة

تجوز بهاتين الأول وهذا  
 السبب الثانى هو أيضا فى  
 الالف الواقع طرفا كالاول  
 اساننى قد علم مما تقدم أن  
 نحو قفا وعصا من الاسم  
 الثلاثى لأعمال لان ألفه  
 عن واو ولا يؤل الى الياء  
 الا فى شذوذ أو زيادة وهذا  
 سمعت مالة العشام صدر  
 الاعش وهو الذى لا يبصر  
 الا ولا يبصر نهارا والمكاف  
 بالذبح وهو ححر الثعلب  
 والارب والكاف بالكسرة  
 الكسرة وهذه من ذوات  
 الواو لقولهم ناقة عشواء  
 وقولهم المكور والمكورة  
 بمعنى المكاف وقولهم كبوت  
 البيت اذا كنته والالفاظ  
 اثلاثة مقصورة وهذا  
 شاذ لا يقال لعل مالة الكاف  
 لاجل الكسرة ولا تكون  
 شاذة لان الكسرة لا تؤثر  
 فى المنقلبة عن واو وأما  
 الربا فاما تسم له وهو من  
 ربا ربوا لاجل الكسرة فى  
 الراء وهو مسموع مشهور  
 وقد قرأ به الكسائى وحزة  
 اشأت يجوز مالة الالف  
 فى نحو دعا وغرام الفضل  
 الثلاثى وان كانت عن

التثنية والجمع لاسا زيادة على تقدير الانفصال (قوله فاهما) أى ألف نحو معرى وملهى ونحو حبلى  
 وسكرى (قوله والجمع) أى بالالف والتاء (قوله فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أى بجامع  
 الارتباط بالياء فى كل (قوله فى تصغير قفاقى الخ) أصل المصغر فتنبوا اجتمعت الواو والياء وسبقت  
 احداهما بالسكون فقلبت الواو باو وأدغمت الياء فى الياء وأصل الجمع قفرو وقلبت الواو الاحيرة ياء  
 كراهة اجتماع واو ين فصارت قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو  
 باو وأدغمت الياء فى الياء وقلبت نمة الفاء كسرة لاجل الياء وخضة القاف كسرة لا تباع كسرة الفاء  
 ومثله عصا قاله المصريح (قوله من قلب الالف ياء فى الإضافة الى ياء المتكلم فى لغة هذا بل) نظريته  
 الشاطبى بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شبيهة واستتغريب أنه احتراز عن قلب الالف ياء فى  
 الوقف عند بعض طين ومن ثمة رشاعلى وشباب لند وركل (قوله مما تقدم) أى من التثنية لعدم  
 الشذوذ (قوله من لاسم الثلاثى) أى المنقلبة عنه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى  
 من الاسم الحاور ثلاثة أحرف المنقلبة عنه المتطرفة عن الواو رجوعها باو ووزيادة شذوذ (قوله  
 اعشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) تعليل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو (قوله لاس  
 الكسرة) أى كسرة غير اراء بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة فى الراء) أى لأنها تؤثر فى امالة  
 الواوى سواء تقدمت على الالف كفى الربا أو تأخرت عنها كفى الدار بقله سم عن الجار بردى  
 (قوله مسموع مشهور) قد بهم أنه غير ميسر وليس كذلك ومن صرح بأنه تيسر شيخ الاسلام فى  
 شرح الشافعية (قوله يجوز امالة الالف فى نحو دعا الخ) قال الموضع دلى هذا شكل قول الاطام ان  
 امالة ألف ثلاثى قوله تعالى والفسر اذا تلاها المناسبة ألف جلا وقول انه ان امالة ألف مسج المناسبة  
 ألف قلبا بل امالته القولك لا وجها وسيأتى فى الشرح عند قول المصنف وقد مالوا المناسب الخ  
 أن تمثله بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمرطوطا نسة فلا تعقل وفى القاموس سجاسجوا سكر  
 اه وحيد فى الايدى جار على لان السكون فى الحقيقة للناس فى اللبل لاله (قوله طهرا انفرق  
 الخ) لان الفعل الثلاثى الواوى يؤل ألفه الى الياء دون مزيد شذوذ بخلاف الاسم الثلاثى  
 الواوى (قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز  
 على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع به ما قد يوهمه قوله فبيحة من عدم معانها أصل يدل  
 على كونه مقابلة قول الشارح فى شرح قول المصنف وقد مالوا المناسب الخ ليس يخاف أن تمثله  
 بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمرطوطا نسة أما سيبويه فقد زعم أنه بطرد عنه امالة نحو غرا  
 ودعا الخ وقول البعض ان هذا ما يدل مقابلة غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأبصار كيف  
 يقال فى المطرد انه قبج وقد يجوز على بعد (قوله ولما تليه الخ) يرجع للالف المنقلبة عن ياء او الالف  
 الصائرة ياء وان أوهمت عبارة الشارح فصرة على الاولى وقوله ما لها على تقدير مضاف أى حكم  
 ما لها والها مقول مقدم لعدم ينتج فكسر أى فقد (قوله من الامالة) بيان لمال الالف المتطرفة فقوله

واولان تؤل الى الياء فى نحو دعا وغرى من المبني للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وجه هذا ظاهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل  
 الثلاثى اذا كانت ألفهما من واو وقال أبو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغرا  
 قبجة وقد تجوز على بعد اه وأشار بقوله (ولما تليه) التأنيث ما لها عدما الى أن الالف التى قبلها التأنيث فى نحو ماة  
 وقفاة من الامالة لكونها منقلبة عن الياء مال الالف المتطرفة لان التأنيث غير معتد بها لالف قبلها متطرفة تقديره وأشار الى  
 السبب الثالث بقوله (وهكذا بدلى عين الفعل

ان يؤول الى قلت أي يقال الألف أيضا إذا كانت بدلان عن فعل تكسر فإوه حين يسند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الألف مقدسة عن واو مكسورة (كأضي خف) وكذا هو خاف وكأوا عن ياء نحو ما ضي بع (ودن) وهو باع ودان فالتنقل فيها خفت وكذلت وبعث وودت فيصيران في اللفظ على وزن قلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح في الأولين وأما الأخيران فقليل بقدر نحو يله الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلية للدلالة على أن العين (١٥٨) ياء وليبار ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤول الى قلت من نحو طال

يرقال فانه لا يؤول الى قلت بانكسر وانما يؤول الى قلت بالضم نحو طالت وقلت والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تنقل ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان أو مكسورة نحو أودعن أو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو معجمه نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تنقل تنبيهات في الأول اختلفت في سبب امالة نحو ساف وطاب فقال السيرافي وغيره انه المكسرة عارضة في فاء الكلمة ولهذا جعل السيرافي من أسباب الامالة كسرة تعرض في بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسي قال رأملوا خاف وطاب مع المستعملين طلبا للكسرة في خفت وقال ابن هشام الخضراري الأولى أن الامالة في طاب لان الألف فيها منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة في الثاني نقل عن بعض المجازيين امالة نحو خاف وطاب وقافا

لكونها أي الألف المتطرفة منقلبة عن الياء لتعيل لشبوت الامالة للألف المتطرفة وقوله لان هاء التانيث الخ تعيل لشبوت ما للألف المتطرفة من الامالة للألف التي قبل هاء التانيث فاستقامت عبادته لتكسر في قوله لكروها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو يؤول الى الياء لثمل نحو مغزاة وملها فقدر (قوله ان يؤول الى قلت) من ذلك ما تنقل على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بصحها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفهما منقلبة عن واو الخوف واكود قال في الصحاح كاد يعمل كذا وكذا أو مكاد (قوله أم عن ياء) أي مفتوحة كافي باع ودان أو مكسورة كافي هاب (قوله فيصيران في اللفظ على وزن قلت) هذا لا يشرع على مجرد حذف العين اصله مع ضم الفاء أيضا وكان الأول ان يقول يحذف عين الكلمة وينقل حركتها الى الفاء فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فالتنقل فيهما خفت وودت على وزن قلت والاصل الخ لو في المراد وسلم بما مر (قوله فحذفت العين) لانها لما نقلت حركتها الى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لانتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظرا الى أن الواو لا تنصبي اقتراب فحذف الواو والنقل على الحذف (قوله وهذا) أي تحريك التاء بحركة العين واضح في الأولين أي خاف وكاد لان أصلهما مخوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الأخيران أي باع ودان وقوله قليل بقدر نحو يله مقتضى الظاهر نحو يلهما وله أفرد باعتبار كل أو المذكور (قوله قليل الخ) في تقديره على القول بعده وعزوه لكتبة من النحويين اشبهاء بترجيحه ويرحمه أيضا طه ورسب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءة ما نصب بأن مضرة عطفها على نحو يله أي ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفها على قدر رأي ثم تنقل الحركة المقصورة الى واحد (قوله لما حذفت العين) أي لا تنقل حركتها (قوله عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره في الياء على رفع الكسرة مع ذكرهما وذكر الضم في الواو لعدم الضم في الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به (قوله انها لكسرة) أي لوجودها في بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعملين) أي الخاء والطاء وهما لا يفتديان الواقع في المثاليين ولا الإشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وان منع منها في مواضع أخرى كما سيأتي (قوله طلبا للكسرة) أي للدلالة عليها وقوله في خفت أي وطبت (قوله امالة نحو خاف وطاب) أي لاجل الكسرة العارضة في بعض أحوالهما لا لاجل الياء في طاب لما أشبهه الشارح من أن أهل الجارية يولون لاجل الكسرة لا لاجل الياء وبهمذا يرجع مذهب السيرافي المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراري (قوله فلا يملون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة في ذوات الياء فانها متفوية بالياء (قوله لا أعمال طلقا) أي سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييدا لاستدراك وقوله وصرح ابن ابي الخ قول ثالث (قوله وتقول) بصيغة الماضي أو المصدر وان اقتصر شيخنا والبعض على الأول (قوله

لبنى تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو ونحو خاف فلا يملون وبين ذوات الياء ونحو طاب فيملون الثالث أفهم قوله بدل والنقل عين الفعل أن بدل عين الامل لا بدل مطلقا وحصل صاحب المفضل بين ما هي عن ياء ونحو طاب وعاب بمعنى العيب فيجوزو بين ما هي عن واو ونحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن ابياز في شرح فصول ابن معطي بجواز امالة المنقلبة عن الواو والمكسورة كقوله رجل مال أي كثير المال وقال أي عظيم العظمة والاصل مول ونول وهما من الواو لقولهم أموال وقول



فالنول وانكسار الواو اولاهما صفتان مبينتان للمبالغة والغالب على ذلك كسر العين وأشار الى السبب الرابع بقوله (كذلك)  
تالي الباء والفصل اغتفره بحرف او مع ها كجيمها أدر) أي عمال الالف التي تتسويها أي تتبعها متصلة بها نحو سبيل بفقتين  
اضرب من شجر العضاء أو منفصلة بحرف نحو شيبان أو بحرفين ثانيهما ها نحو جيبها أدر فان كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما  
هاه أو با أكثر من حرفين امتنعت الإمالة (تنبيهات) الأول بما اغتفر الفصل بالها تلفظا فلم تعد جازا الثاني قال في التسهيل  
أو حرفين ثانيهما ها وقال هنا أو مع هاء لم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية والظاهر جواز إمالة هاتان شويتا كما لما  
سيأتي من أن فصل الهاء كلا فصل وإذا كانت الهاء اساقطة من (١٥٩) الاعتبار فشويتا مساو لنحو شيبان الثالث  
أطلق قوله أو مع ها وقيد  
غيره بأن لا يكون قبل  
الهاء ضمة نحو هذا جيبها  
فانه لا يجوز فيه الإمالة  
• الرابع الإمالة للياء  
المشدة في نحو يباع أقوى  
منها في نحو سبيل والإمالة  
لالياء الساكنة في نحو  
شيبان أقوى منها في نحو  
جبران • الخامس قد  
سبق أن من أسباب  
الإمالة وقوع الباء قبل  
الالف أو بعدها ولم يذكر  
هنا إمالة الف لياء بعدها  
وذكرها في الكافية

والنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على ذلك كسر العين) كانه احتراز من الوصف  
بالمصدر الساكن العين للمبالغة في وجوب رجل عدل ولعل المانع منه في نال انقلاب عينه ألفا نلوا كانت  
عينه وهي الواو ساكنة فكان قلبها ألفا بخلاف القياس فتدبر (قوله كذلك) أي كالسابق في جوار  
الإمالة الالف تالي الباء (قوله أو مع ها) قال المسكودي معطوف على مقدراته قدبر بحرف وحده  
أو مع ها وقال الشاطبي معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها كانه قال بحرف واحد أو  
حرف مع ها (قوله اضرب من شجر العضاء) بكسر العين المهملة آخره ها جمع عضاءه قال في  
القاموس العضاء بالكسر أعظم الشجر أو الخط أو كل ذات شوك أو أعظم منها وطال كالعضه  
كعنب والعضه كعنبه والجمع عضاء وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما ها) هذا التعبير  
مخالف لعمارة النظم هنا موافق لعبارته في التسهيل الآية في كلام الشارح ولوقال أحدهما ها  
لنكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا وقول الشارح بعد والظاهر جواز إمالة الخ فعلم فساد  
جعل شيخنا قوله ثانيهما ها من المبادرة بالإصلاح وهي من الصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما  
ها) نحو يذنا أو با أكثر من حرفين نحو عشتار (قوله بأن لا يكون قبل الهاء ضمة) أي عندنا خالها  
عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها في إقضاء  
المع له (قوله فانه لا يجوز فيه الإمالة) لان الضمة فيها ارتناع في النطق والإمالة فيها انخفاض  
فتدافعتا مع (قوله الإمالة للياء المشددة الخ) أي لتكرار السبب وهو الباء وقوله الإمالة للياء  
الساكنة الخ أي لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اه تصرح أي  
فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد مراه بالياء بعد الالف الياء  
المفتوحة لان المكسورة كافي مباح لا تأثير لها في الإمالة واما التأثير في المكسرة بدليل جواز  
الإمالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في المضمومة بشئ وظاهر كلامه أولا أنها  
لا تؤثر الإمالة وتظهر كلامه آخر تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السيين وانفرادهما  
فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغي أو منفصلة بالها كشاهين سم (قوله ولم يذكر سببويه الخ) أي  
فالنظم تسع سببويه (قوله كذلك ما) أي ألف والها في يله والضمير في أو يلي يرجع إلى ما را الضمير  
في ولي يرجع إلى السكون (قوله فدرهما الخ) وذ كر ابن الحاجب أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان  
أقل درجات الساكن والها أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا إمالة مع الفصل بمحركين  
قاله المصريح (قوله إذا وليها كسرة) أي ظاهرة كما مثل أو مقدرة كما في حاد إذا أصله حاد (قوله نحو  
شلال) بالشين المجهة وهي الافة الخفيفة تصرح (قوله من ذكره غالب) يقيد به لان من أسباب  
الإمالة التناسب وسيد كره بعد والياء بعد الالف ولم يذكرها (قوله وكذا تكفرا) أي عند جمهور

الالف إذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شلال  
أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما ها نحو يريد أن يضربها أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها ها نحو هذان درهمك وهذا الذي  
قبله مأخوذان من قوله وفصل الهاء كلا فصل بعد فانه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهمك  
نحو شلال وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان غير ما ذكر لم تجز الإمالة (تنبيه) أطلق في قوله وفصل الهاء كلا فصل وقيد غيره  
بأن لا ينضم ما قبلها احتراز من نحو هو يضربها فانه لا يعمل وقد تقدم مثله في الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة  
شرع في ذكر مواضعها فقال (وحرف الاستعلاء يكف مظهرا)

أى يمنع تأثير سبب الامالة الظاهر (من كسر أو بار كذا تكسر) يعنى أن موانع الامالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهي مافى أوائل هذه الكلمات قد ساد ضرار غلام خالى طلحه ظله ار الثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل بآنى وعلة ذلك أن السبعة الاولى تستعمل الى الحذف ولم عمل الالف معها اطلاقا لاجتماعه وأما الالف فثبت (١٦٠) بالمستعملية لانه مكررة وقيد بالمظهر ولا حتر از من السبب المنوى فقام الاغتمعه فلا يمنع

حرف الاستعلاء امالة الالف في نحو هذا وض في الوقف ولا هذا ما س أصله ما نص ولا امالة باب خان وطاب كسابق في سبب ان لا قول أو انصرج أو انصرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ظاهرة وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية تكه والى التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يثبت ذلك وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم بل اطلاقا جوار امالة نحو طبعان وسيداد وعراب وريان وقد قال أنوحيان لم يجد ذلك يعنى كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط والياء انما يكف المستعمل الجزولى ويمنع المستعمل امالة الالف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وبغى وعلته أن الامالة في الفعل تقوى مالا تقوى في الاسم ولذلك

العرب وبعضهم يعيل لا يلتزم الى الراء مع (قوله أى يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف يكف مظاهر على حذف مصنف أى يكف تأثيره يظهر (قوله وهي مافى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض بانضمام الياء فيه طرفية لث في شبهة ويمكن دفعه بان المراد بالاولى ما قبل الاوخر فيكون الطرفية من طرفية تجزى في الكل (قوله طلبة) مفعول صادر وانظروا كما مر ذكر العام (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقصر عايرها مع ذكر المصنف الياء انما لا يراع فيها كسباني (قوله لانه مكررة) أى قاطبة للتكرير ادا شددت أو سكنت فكما أن كثيرا من حرف واحد فله اقوة (قوله من السبب المنوى) هو في قاض وقضا وما س كسرة رائلة للوقف والادغام وفي خان وطاب كسرة تعرض في بعض أحواله أو كسر الواو المتقدمة ألفا في خان والياء المفتوحة المقعدة ألفا في طاب على الخلاف السابق في الشرح والمراد يكون الكسرة والياء في خان وطاب متوحدتين كونهما غير ظاهرة من راءهما لكن اجراء كلامه على الوجه الاول هو الموافق لاقصا شارح على الكسرة واجراءه على الثاني هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء (قوله ولم يمنع) لا يمنع فلو منعته لانتفى ما يدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غنى ظهوره عن دلالة الامالة عليه (قوله ولا امالة باب خان وطاب) كذا في بعض النسخ ولا اشكال فيها وفي أخرى ولا امالة باب خان وطاب فيكون ذكر الراء على ما قدمه عن المرتضى من جوار امالة عين الاسم اذا كانت عين ياء (قوله لكه قال في التسهيل الخ) استدراجه على قوله صرح دفعه ايم انه ان المصنف في التسهيل والكافية غير بالظهور في ما يبي الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما صرح به مقابلته في التسهيل الموجودين بالموحدة في الاطلاق في العبارة وقطوعا لانه سبيل فان تأخر عن الالف مستعمل مصنف أو منفصل بحرف أو حرفين غلب في غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين الى أن قال الموقنين اه قال الله تعالى المراد بعينه مع من الامالة (قوله ولم يثبت ذلك) عبارة الفارض ولم يثبت للياء بش (قوله نحو طبعان الخ) وكذا في باب ياء وهدد باركها تأخر في حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يمنع) أى ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضى أن الياء اقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح انعكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل لما طام على زيادة الياء (قوله من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله مع أن السبب فيه ما مقدور ولا يمنع المانع الامالة لاجله لاني الاسم ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام في السبب الظاهر فاذا كره الجزولى لا يحتاج ما قاله المصنف (قوله تقوى مالا تقوى في الاسم) يمكن ذلك على ذلك ما ذكره بعد قول البعض انه لا يحصى بها غير مسلم (قوله الى أن ألفه) أى الفعل (قوله لانه لم يثبت من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة مائعة للمانع فلا تكون مائعة للامالة (قوله بعد) حال ومنه صل خبر كان وقف عليه بالسكون على اعراب ربيعة هـ داما قاله شجفا تبعها لغيره وهو أسبب بالمقصود من العكس الذي صمعه البعض (قوله أو بحرفين) هل يتفرعنا الفصل بحرفين وهما أخذان مما سبق ولا أخذان من اطلاقه واطلاق الشارح توقف في ذلك شيئا وغيره

لم ينظر الى أن ألفه من الياء أو من الواو بل أميل مطلقا الثالث اعلم بقيد الراء غير المكسورة للعلم بذلك من ونطلبته قوله هذه وكف مستعمل وراية تكف بكسرها وأشار بقوله (ان كان ما يكف بعد متصل أو بعد حرف أو بحرفين فصل) الى أنه اذا كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء أو الراء تأخر عن الالف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وباخل ونحو هذا عذارك ورأيت عذارك أو منفصلا بحرف نحو منافق وناشط ونحو هذا عذارك ورأيت عذارك أو بحرفين نحو موافق ومنافض وموافق ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يعلها أحدا الا من لا يؤخذ بلفظه

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه أمالته عن قوم من العرب لثراخي المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة وحزم المبرد بالمانع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لفصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وما علب المتأخرون أبعاء ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط فمعض العرب يعلب في ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد وأشار بقوله (كذا إذا قدم ما لم يسكن) أو يسكن اثر المكسر كالطواع (مر) إل أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الالف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الإمالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقائل وراشد بخلاف نحو طالب وغلاب وقال ورجال ونحوه للاح ومقدام ومطواع وارشاد في شهاب (١٦١) • الاول من أصحاب الإمالة من يمنع

الإمالة في هذا النوع وهو الساكن اثر المكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء وعبرة الكافية كذا إذا قدم ما لم يسكن وخير أن يسكن بعد مكسر وقال في شرحه أن يسكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع نحو املاح وهو مخالف ماها • الثاني طاهر قوله كذا إذا قدم أنه يمنع ولو فصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الالف تليته في قواعد وصالح (وكف) مستعمل ورايسكف • بكسر راء كما رمالا (أجنو) يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة فيقال نحو على أنصارهم وغارم وضارب

وقطابته في همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده (قوله فنقل سيبويه الخ) أي ويكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمحل (قوله وحزم المبرد بالمانع في ذلك) أي عند جميع العرب بقوله وهو محجوج الخ (قوله كذا ما علق بمقدوف) أي يمنع ما يكف إذا قدم كذا أي كالمثأثر الملهوم من قوله ان كان ما يكف بعد إذا قدم أي ما يكف وأرلى الأمرين معا كما هو شأن بعد الذي والهي (قوله كالطواع) أي كثير الطوع من ماره أي آناه بالميرة وهي السعام وأعطاه ظلقا وهو أشهر قاله الشاطبي (قوله ورجال) الصواب استنطاه إذا مانع فيه لان الراء المنعوبة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسباً (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو مخرج مثله واشترطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر مراد لشرط الالف للعا اشتراطه ما ذكر إذا لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسره حيث بشرط عدمهما (قوله إذا كانت الالف تليته) فان فصل لا يقتصر في المهدم ويعتبر في الآخر على ما مر لان المانع المتأخر أقوى من المانع المتقدم لصعوبة التصحيد بعد النسقل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف راء بالتوسين ولا بد كقولهم شربت ما تركلت نسيبه خطأ كذا قال الشاطبي ونقدم له عند قوله وبما جرروا نصب الخ في قوله وأنه لا يحذف النون الضرورة وقدم ما أتبعه في أيضا للوصول بنية النون وسيأتي عند قوله • دولي فانافي أفعال أبدا • مر يد كلام فيه (قوله يسكف بكسرا) لان الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت حسب الإمالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الإمالة كالمضوغة والمخمومة مع (قوله بعد الالف) فان كانت قبله لم تؤثر كافي ومن رباط الخيل للابل لم تصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الإمالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا تقدم إلى الالف دون ما ذنا أخرعتها السهولة لانتقل بعد التصحيد ودعوة العكس كذا في همع الهوامع وغيره قال سم وحيد يشكل تعبيل الشارح بطارق اه ولم يتعرضوا لهذا التقييد في الراء عبر المكسورة وقصية تعليمهم عام التقييد فيها لعدم استعمالها فتأمل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله ورعا أثر الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء إذا انضمت لم تؤثر عاليا وأنهم قد تؤثر مع انفصال وقد ذكر الشارح الاول بقوله ان الراء إذا تبعها الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للإمالة وهي غير المكسورة أو كامة لمانع الإمالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله إذا تبعها عدت عن الالف) أي ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن في راء متصلة سم (قوله

(٢١ - ص ١٤٨) وطارق ومخودار اقرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفت عن المنع فلم يسبق له أثر في تنبيهات الاول من هذا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة • الثاني فهم من كلامه جواز إمالة نحو الوي حاركة بطريق الاولى لانه إذا كانت الالف تعال لاجل الراء المكسورة مع وجود مقتضى لترك الإمالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة فامالتهام مع عدم مقتضى تركها أولى • الثالث قال في التسهيل ورجما أثر بعض الراء منفصلة تأثيرها متصلة وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تبعها عدت عن الالف لم تؤثر إمالة في نحو بقادر أي لا تكف مانعها وهو القاف

ولا تنضم في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتمد هذا التسايع في الالف و يفهم الثاني ومن امالة الاول قوله ه عسى الله يفي  
 عن الاداس قادر ه قال سيبويه الذين يقولون كافر أكثر من الذين يقولون بقادر (ولا تل اسب لم يتصل) بأن يكون منضملاً أي  
 من كلمة أخرى فلا تمال ألف ساووليا قبله في قولك رأيت يدي ساوول ولا أنف مال للكسرة قبله في قولك لهذا الرجل مال وكذلك  
 لو قلت ها اذى عذرة لم تل ألف ها ان نكسرة (١٦٣) ان لان من كلمة أخرى والحاصل أن شرطاً ثانياً سبب الامالة أن يكون من

الكلمة التي فيها الالف  
 (تنبيهان) الاول يستثنى  
 من ذلك ألف ها التي هي  
 ضمير المؤنثة في نحو لم  
 يضربها وأدريجها فاما  
 قد أم بات وسدما منفصل  
 أي من كلمة أخرى ه انشأ  
 ذكر عيب المصنف أن  
 الكسرة اذا كانت منفصلة  
 عن الالف فاما قد تمال  
 الالف لها وان كانت  
 أنضف من الكسرة التي  
 معها في الكلمة قال سيبويه  
 ودهنا هم يقولون لزيد  
 مال فاما الالكسرة فشموه  
 بالكلمة الواحدة وقد بان  
 لك أن كلام المصنف ليس  
 على عومه فكأن اللاتي  
 أن يقول ه وغيره اليا  
 انفصال لا تل ه وانما كان  
 ذلك دون الكسرة لما سبق  
 من أن الكسرة أقوى  
 من الياء (واليكف قد  
 يوجه ما ينفصل) من  
 المواضع كما في نحو يريد أن  
 يضربها فيل وتعال  
 الالف لان القاف بعدها  
 وهي مانعة من الامالة وانما  
 أثر المانع منفصلاً ولم يؤثر  
 السبب منفصلاً لان الفتح  
 أعني ترك الامالة هو الاصل

ولا تنضم في نحو هذا كافر) أي لا نغم هذه الراء المجمومة امالة الالف لكسرة الفاء بل تمال  
 ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرر الشارح له أن الامالة في نحو هذا كافر هي اللفظة  
 المشهورة وان التبعيم لغته قليلة ولا يحق وان لم يتسده شيخنا واليهض ان هذا مصادم لما ذكره  
 اشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالالف نحو  
 راضع وهذا عذرنا والمفصل بحرف بحر دأط وهذا عذرنا لا يعمل معهما أحد الا من لا يؤخذ  
 بلغته وقول شيخنا السيد الكثرة ال افة فلا تنافي ما لا يحق ما فيه لكن المصريح به في التوضيح  
 يحواشين ذكر ياوسيرهما أن الاتصال شرط أي أغلبي في منع الراء غير المكسورة للامالة وفي كف  
 المكسورة لمانع الامالة وهو ما وافق لما في الشرح هنا (قوله والذين يعمدون كافر) برفع كافر على  
 الحكاية (قوله اسلم لم يتصل) أي سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو انخرول هذا  
 عدد الشارح الامثلة تكسر ترك مثال الياء المتأخرة (قوله ها ان ذى عذرة) قال شيخنا السيد نقلا  
 عن المختار العذرة تكسر العين المهمة العذر وسهها البكارة (قوله ألف ها الخ) قال سم هذه الالف  
 يعلم استثناءها من قول المصنف السابق بحرفها أدرف ذلك مخصص لهذا التفسير ألف ها كما أن هذا  
 مخصص لذلك غير المنفصل اه وقال ابن عاري لاجابة الى استثناءها اذ مثل هذا بعد اتصاله (قوله  
 وانما قد تمال الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت أنضف) أي في اقتضاء  
 الامالة ولا وجه لأفعل التثنية اذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعتذار شجاعه بأنه على غير  
 باب جمع معه اقترابه (قوله ليس على عومه) أي بل دخله تخصيصان (قوله وغيره اليا انفصال  
 لا تل) أي لا تل غير كلمة هالا ليا منفصلة (قوله اسبب محقق) اما اسبب فوى (قوله في نحو  
 مررت عال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السابق لمن لا يعتمد من العرب بحرف الاستعلاء مع  
 اعتداد غيره بحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من بعد بحرف الاستعلاء لانه صله بأكثر  
 من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وبه البعض وراد أن عدم الاعتماد  
 بالمنفصل الا أكثر جمع عليه وهو حيلة عما أسلمه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها  
 من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء مع الاء مع كونه راعا تخويريد أن يضربها بسو وحينئذ يستقيم  
 كلام الشارح هنا قدر (قوله قال في شرح الحكاية الخ) المقصود منه قوله فيقال أي أحدا بالامالة  
 وأتى قاسم ترك الامالة (قوله نقي أحد) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا  
 كان خارجا عن الالف المالة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو ابد الاء عن  
 الياء في الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحد بل ذكره يوه بوقف الامالة عليه كوقوف منع الامالة على  
 قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب  
 المقدر فكيف يكف مع انفصاله والمثال الجديد كات قاسم (قوله بآيا التي هي حرف نداء) أي فقاء  
 قاسم تمنع امالة الالف ليا اء ظاهرة قبله لكن هذا انما يصح على ما مر في النظم لا على ما قدمه  
 الشارح من أن حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا في أنه سبب أي

فيصاريه لا في سبب ولا يخرج عنه الا سبب محقق (تنبيهات) الاول فهم من قوله قد يوجه أن ذلك ليس عدل كل ان  
 العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا اولى الالف من كلمة أخرى فيمسل الا أن الامالة عنده في نحو مررت بمال ملق  
 أقوى منها في نحو بمال قاسم الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال  
 أي أحدا بالامالة وأتى قاسم ترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل بأى قاسم نظير فان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع  
 امالة الالف المتقلبة عن ياء وليس كذلك فلعل التمثيل بآيا التي هي حرف نداء في الكتاب يأتي التي هي فعل

• الثالث في اطلاق الناطق منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من التعويين قال ابن عصفور في مقربه واذا كان حرفه الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يجمع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارسة نحو جمال قاسم أو فيما أميل من الالعات التي هي سلات الضمائر نحو اراد أن يبرها قبل ان ي ولولا ما في شرح الكافية لجلت قوله في النظم والكبت قديوحه الخ على هاتين الصورتين لاشعار قد بالتقليل (وقد أوالو التماس بلا داع سواء كعماد اوت) • (١٦٣) وهذا هو السبب السادس من

أسباب الامالة وهو  
التناسب وتسمى الامالة  
للامالة والامالة المحاورة  
المال واعا آخره لصعفه  
بالنسبة الى الاسباب  
للتقدمه ولامالة الالف  
لاجل التناسب صورتان  
احدهما أن تمال المحاورة  
ألف بماله كاماله الالف  
الثانية ورأيت عمادافاها  
لماسه الالف الاولى  
فاهاماله لاجل الكسرة  
والاخرى أن تمال لكونها  
آخرهاو رما ميل آخره  
كاماله ألف سلامن قوله  
تعلى والقمر ادا لاهاها  
اعا أميل لماسه  
ما عدها بماله عن ياء  
أعى جـ لاهاو بعشاها  
﴿ديها﴾ الاول ليس  
تعالى أن يميله تلا عا  
هو على رأى غير سيبويه  
كالمردطائمه أما سيبويه  
مقد تقدم أنه يطرده عند  
امالة فحسوعرا ردعاص  
الثلاثى وان كانت ألفه  
عن واورحوعها الى الياء  
عمدا لاء معول فامالته  
عنده لذلك لاالتناسب  
وقدمتلى شرح الكافية  
لذلك باماله ألقى والخصى  
والدليل ادا معى فأما معا

أن الحروف لا تغال الألفاظ سمعت امالتها شداد كروا مهاباً كما سيد كره الشارح ولم أره  
 المراجعة من ذكر منها أياب من المعلوم أن الشاد لا يقاس عليه في شداد لا يصح اماله أنف أي  
 في تنقيح كلام الشارح وهذا يعلم ما في كلام البعض من الخالي فتأمل (قوله في اطلاق الناطم الخ) مع  
 فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا يهتص به على المصنف ولا يقتضى أن  
 نصوص العويين بخلاف ما قاله اه سم (قوله ادعياً أميل لكسرة عارسة نحو عمال فاسم) فإن  
 الكسرة فيه عارسة بدخول عامل الحروف أعاد المفضل الكسرة العارسة لصنعها في كسرها أدنى  
 مانع وقوله ادعياً أميل الخ أي لا الصميم مع ما فعله كالكتابة الواحدة (قوله ولولا ما في شرح  
 الكافية الخ) هذا كلام الموضح عطف قوله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع  
 صحة حمل كلامه على الصورين لحوار أن يكون الناطم محققاً له أو شرح الكافية كما وقع  
 ذلك كثير له ولغيره من الأئمة (قوله على هاتين الصورتين) أي صورته الكسرة العارسة وسوره  
 الالاعات التي هي صلات الصمائر (قوله الاداع سواه) فإندت بيان أن المناسب سبب مستل اد  
 لو اقتصر على ما فعله لم يحد ذلك صراحة واعمال سواه لا يصح أن يعزى إذا التماس اداع ولا يصح  
 نصبه على الاطلاق سم (قوله كما اذا) باعتبار التوسيع على إرادته لوقف كلامه عليه المكودي  
 وقد قرئ البتاعي والاصارى بأما السين وأميل الألف الاحبة على ما في التثنية على إرادته  
 الجماعة عن أميل الأولى المناسبة الثانية عكس ما سبق في عماد (قوله لمحاورة المال) أي الالب  
 المال سواه كما في كلمتها كما في الصورة الأولى أو لا كما في الثانية اد آخر المحاور وان دخول  
 الصورة الثانية من صورتي التماس وان دفع ماله عن فندر (قوله لمحاورة البسمالة) أي في كذا  
 (قوله لكوها آخر محاور ما أميل الخ) أي آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض  
 ويحتسب أن المعنى لكوها آخر لهط محاور للط أميل آخره اد المحاوره هنا تصدى مع عدم التلائق  
 (قوله على رأى عيسى سيويه) لو حمل قوله الاداع سواه على معنى اداع سواه اداع سواه أعم من أن  
 يكون اداع أو لا أمكن كونه على مذهب سيويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف  
 فقط مع وجود السبب ولا يخفى بعده (قوله لا التماس) أي لا انه اسبب سبب ضعيف اعاب  
 عند عدم غيره فادفع قول البعض قد يقال ما التماس من كونه لا سمعاً بغيره كلام سم  
 السابق قريباً مع ما فيه (قوله انه لة أنه) أي مع أنها على ما يدل الضحوة وقوله للتماس  
 أي التماسه ألف مجاوزة لما بعدهما (قوله والا حدس أن يقال الخ) فيه بطر وان أدوره أرباب  
 الطواشي فإن تشبيه هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مصعوم الاول أو مكسورة بالياء شاذة  
 وانقلاب الألف ياء في بعض أحوال الكتابة اعاناً يكون سبباً في الإمالة اذ لم يكن شاذاً كما تقدم في  
 قوله كذا الواقع منه الياحاف دون مرید أو شدوذ (قوله والربا) اعاناً في التثنية لم يكسور الاول  
 من ذوات الواو لا للتثنية لما أميل لا لقلب ألفه ياء في التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسط  
 قول البعض قد يقال ان سبب امالته أي الربا كسرة الراء ولا حاجة إلى اعتبار رجوع ألفه إلى الياء  
 في التثنية (قوله فكأن الاحس أن يثقل) أي لم أميل للتماس بقوله تعالى شديد القوى فيه لم

فهو مثل ذلك وفيه ما تقدم وأما الصبي فقد قال غيره أيضا إن أماله أنه للباس وكذا الشمس وصحابها والاحسن أن يقال أعما  
أميل من أجل أن من العرب من يثني ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء نحو الصبي واليا  
فيقول صحبان ورد بيان ما يات الأنف لا ما قد صارت ياء في التثنية وأما مع الواو كالتاسعة فالواو مع الصفة والكسرة فكان  
الاحسن أن يثني بقوله تعالى شديد القوى

• الثاني ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على (١٦٤) امالة الالف الثانية في نحو رأيت عماداً المناسبة الاولى فانه قال وقالوا مغزاً

في قول من قال عماداً  
فامالهما جميعاً وذا قياس  
(ولا تغل مالم ينل تمكلاً دون  
سماح غيرهما وغيرنا) أي  
الامالة من خواص الافعال  
والاسماء المتحركة فلذلك  
لا تطرد امالة غير المتحرك  
نحو اذنا وما لا اها ونا نحو  
مربها ونظر اليها ومربنا  
ونظر اليها فهذان تطرد  
امانتهما لكثرة استعمالهما  
وأشار بقوله دون سماح  
الى ما سمعت امالته من  
الاسم غير المتحرك وهو ذا  
الاشارة رمي وأنى وقد  
أقبل من الحروف بلى  
وباقى البداء ولا في قولهم  
امالا لان هذه الحروف  
نابت عن الجمل فصارت لها  
بذلك مزية على غيرها  
وحكى قطرب امالة  
لا تكونها مستقلة وعن  
سيبويه ومن رافقه امانة  
حتى وحكى امانتها عن  
حجة والكسائي في تنبيهات  
الاول لا تمنع الامالة فيما  
عرض بناؤه نحو يا فتى  
ويا حبلى لان الاصل فيه  
الاعراب • الثاني  
لا اشكال في جواز امالة  
الفعل الماضي وان كان  
مبنياً خلاف ما أورده  
كلامه قال المبرد وامالة  
هي جيدة • الثالث  
اغلام تحمل الحروف لان  
الفها لا تكون عن ياء ولا  
تجاوز كسرة فان سمي بها  
أميلت وعلى هذا أميلت  
الراه من المرو والها والطاء والحاء

فان الجمع قد ينشئ فيجرب فيه ما جرى في الصمى بل في هذا مقتضى آخر قلب الف في الثانية ياء وهو  
استعمال نوال وارين قوله ظاهر الخ قال سم لم عبر بانظاها مع قوله ودان قياس اه وتبعه أرباب  
الخواشي جازيه بن بأنه كان ينبغي أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل أن الواو في قول  
سيبويه وقالوا مغزاً اراجعه الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزاً انا بامالة الالفين جرياً على  
قولهم سم عماداً بامالة الالفين ويكون قوله في قول من قال من وضع الظاهر موضع المظهر وهذا أي  
الامالة لا امالة في المثالين أمره تنبسط عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أي الناس والجماعة  
مغزاً انا بامالة الالفين جرياً منهم على قول العرب عماداً بامالة الالفين وهذا أي الامالة للامالة في  
مغزاً انا قياسهم على ما سمع من العرب وعلى الثاني يكون سيبويه حاكماً للقياس ولا يلزم من  
حكاية أنه أن يكون قائلًا به نعم اقراره ظاهر في قوله به ولا جمل ما ذكره كقول ظاهر دون صريح وعلى  
الاول يكون مصرحاً بقية اسبعية الامالة للامالة فامل (قوله المناسبة الخ) علة لامالة (قوله وقالوا  
مغزاً انا) أي امالة الالفين الاولى لرجوعها الى الباء في الثانية والذاتية المناسبة الاولى وقوله في قول  
أي جريس على قول وقوله فامانتهما أي التي عماداً عطف على قال (قوله مغزاً انا) قال البعض بكسر  
الميم اه والذي في المختار مغزاً انا بفتح الميم مقصد ما من الكلام (قوله ولا تغل مالم ينل تمكلاً) أي من  
الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله كعماد اولنا (قوله غيرهما وغيرنا)  
مقتضاه أن امانتهما ليست من قسم المسبوع مع أمهاته وان كثرت مكان الاولى أن يقول الا الذي  
سمع فمضاهوا (قوله نحو مرمها الخ) مثل عثمان في كل اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الامالة  
الكسرة أو الياء (قوله فهذان تطرد امانتهما) قال سم ان أراد به جواز امانتهما في غير التركيب  
الذي سمعت امانتهما جازية فظاهر أن هذا ثابت في كل مسبوع وأن ورائه في الامالة وراي غيرهما  
مما لم يتمكن وان أوهمت عبارة الساطع خلافه وان أراد به أن امانتهما لا تضعف فيهما فظاهر خلافه  
وأن امالة غير المتحرك مطلقاً تضعيفه الا ان الفعل الماضي كإني اه ويمكن أن يكون أراد بالاطراد  
الكثرة (قوله امالة لا) أي الجارية وقوله لتكونها مستقلة أي في الجواب كإني المرادى (قوله فيما  
عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لانه اغما مع الامالة فمالم ينل تمكلاً أي بالكسرة كقضية  
وقوع اسكرة في سياق النفي وهذا نال تمكلاً في غير حالة فمالم ينل تمكلاً (قوله خلاف ما أورده كلامه)  
يوجب بان قوله وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله كعماد اولنا قرينة على استثناء الماضي من كلامه  
ها (قوله ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الالف والاذن الى جواردة لكسرة الهمزة  
(قوله فاسمى بها) الضمير اجمع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا بابتداء خصوص كونها  
حروف الصبر ورتبها بالثنية سمى بها أسماء لا حروفاً ويقال سمى بها بعد التسمية بها حروفاً باعتبار ما كان  
(قوله آيات) أي اذا وجد سبب الامالة فلو سمى بجى أي لا لان الالف الرابعة في الاسم قلب ياء  
في الثانية بخلاف ما لو سمى بالالف التسمية فجعله من الواو لانه أكثر من الياء ولهذا نقول في  
تنبيهه الوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية (قوله وعلى هذا) أي وبما على ما ذكر من امالة  
الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المر والى وكما أميلت حروف المعاني بعد التسمية بها أميلت  
حروف المباني بعد التسمية بها وان افترقنا ببقاء حروف المباني بعد التسمية على صورتها قبل التسمية  
وعدم بقاء حروف المباني زيادة ألف مقصورة أو مدودة في أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ  
أنه كان على الشارح أن يقول أميلت رامن المرو والروها ووطا وحافى فواتح السور بقصر الاربعة أي  
لفظة راو لفظها الخ لان الروا والها والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية وهى ره ط ح مع أن  
الممال أسرف ثمانية هى راها طا حا وقوله والى ينطق به كناية ينطق به في أول السور فهو عطف على المر  
وقوله والها عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد الياء واعلم أنه سيأتى في الخاتمة أن الامالة



في فواتح السور لانها اسماء ما لفظ به من الاصوات المنقطعة في مخارج الحروف كما ان غاق اسم لصوت الغراب وطخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء لهذه الاصوات ولم تكن كما ولا أرادوا بالامالة فيها الاشعار باها قد صارت من حيز الاسماء التي لا تمنع فيها الامالة وقال الزجاج والكوفيون أميلت الفواتح لاسما مضمورة والمنصور يغلب عليه الامالة وقد رد هذا بأن كثير من المقصور لا يتجوز امالته وقال الفراء أميلت لاسما اذا ثبتت ردت الى الياء فيقال طيان وحيان وكذلك امالة حروف المعجم نحو باوتونا اه (رافتغ قبل كسرا في طرفه أمل) كما قال الاف لان العرض الذي لا جله تعالى الالف وهو مشاكلة الاصوات وتقرىب بعضها من بعض موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف ولا مالة الفتحة سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كلا يسرمل تكلف التكلف) ترى شرر غير أولى انصر والثنى سياتي في تنبيهات في الارل فهم من قوله والفتح أن المال من ذلك الفتحة لا المفتوح وقول سيبويه أمالوا المفتوح فيه تجوز • الثاني لافرق (١٦٥) بين أن تكون الفتحة في حرف

استعلاء نحو من المقر أو في راء نحو بشرر أرفى غيرهما نحو من الكبير • الثالث فهم من قوله ل كسرا أن الفتحة لا تتأهل لكسرة راء قبلها نحو رحم وقد نص غيره على ذلك • الرابع ظاهر صنعه أن الفتحة لا تتأهل الا اذا كانت متصلة بالراء فلو فصل بينهما لم عمل وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو أن الفاصل بين السبعة والراء ان كان مكسورا أو ساكا غير ياء فهو معتبرا وان كان غير ذلك منع الامالة فتأمل الفتحة في نحو أشرو في نحو عمرو لا في نحو بغير نص على ذلك سيبويه وبوجه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل • الخامس اشتراط كون الراء في طرف هو بالنظر

في فواتح السور واسماء حروف التهجي شاذة فلم يجعل ما هنا عليه وان أوهم صنعه ههنا حلا فاعرف هذه التدقيقات (قوله في فواتح السور) نحو كهيعص جمع طه حم (قوله فلما كانت) أي الراء والهاء والطاء والخاء في فواتح السور (قوله ولم تكن كما ولا) أي في الحرفية (قوله أرادوا بالامالة) فيها الاشعار الخ) حاسل ما ذكره في عدة امالها ثلاثة أقوال (قوله وكذلك امالة حروف المعجم) أي أسماء حروف المعجم التي ليست في فواتح السور على لغة قصر ثلاث الاسماء (قوله كسرا) من اضافة الصفة الى الموصوف كما يشير اليه اشرح (قوله وتقرىب بعضها من بعض) عطاف يشير (قوله موجود في الحركة) أي في امالة الحركات وقوله كما أنه موجود في الحرف أي في امالة الحرف (قوله كلا يسر) أي الامر اليسر اه حله أي الاسهل (قوله تظاهروا به) أي حيث عبر بالقبلي المتبادر منها الاصل وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عاده اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق التباينة مع الانفصال وجوار مخالفة تنبيهه هنا عاده اذهى اعلييه لا كلمة وهذا التحقيق يعلم سقوط ما عترض به سم وتبعه أرباب الحواشي (قوله أن الفتحة لا تغل الخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والالف حيث لم يمتل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الالف لياء قبلها أو بعدها أو كسرت كذلك بأن الالف قبل اللامالة من الفتحة أي فاحقل فيها لم يحتمل في الفتحة (قوله غير ياء) يرجع لسا كما مضى كما نفيها عبارة شرح التسهيل لعل باشا (قوله لا في نحو يبر) مثال للفاصل بين الفتحة والراء اذا كان بآسا كسرة لم يعمل للفاصل بينهما اذا كان غير مكسور بأن كان مضموعا نحو يبر وهو نوع من الشعر أو مفتوحا نحو وشجر ولا تتأهل الفتحة الاولى (قوله في قولهم رأيت خبط رياح) لعله ينفخ الطاء المحبة والباء الموحدة آخره طاء ههنا أي ورقا فنضد الرياح من الشعر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الامالة في المثال أنه لا يشترط في امالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونها في كلمة واحدة (قوله والا تسر أن لا يكون الخ) قال سم وتبعه أرباب الحواشي هذا الاستحسان فيؤخذ من قوله في طرف اه سم وانما يتم الاستحسان اذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع امالة الفتحة الا اذا كان في كلمتها وهو خلاف قياس امالة الفتحة على امالة الالف التي قد عدها المفضل كما مر في قول الناظم والكيف قد يوجب ما ينفصل فخره (قوله لاجل امانتها) أي الفتحة (قوله أمال هنا ألف المحاذر الخ)

الى الغالب وليس ذلك بالالزام فقد ذكر سيبويه امالة فتحة الطاء في قولهم رأيت خبط رياح وذكر غيره أنه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست بلازم السادس أطلق في قوله أمل فلم أن الامالة في ذلك وصلا وقد اختلفت امالة الفتحة للسبب الآتي فانها خاصة بالوقف وقد صرح به في شرح الكافية • السابع هذه الامالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية • الثامن بقي لامالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تتأهل فتحة البناء في نحو من الغر نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض نسخ التسهيل والا تسر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه أيضا فان تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فانه لا أمل نحو من الضرر التاسع منع سيبويه امالة الالف في نحو من المحاذر اذا أميلت فتحة الذال قال ولا تقوى على امالة الالف أي ولا تقوى امالة الفتحة على امالة الالف لاجل امانتها وزعم ابن خروف أن من أمال ألف محاذر لاجل امالة الالف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لاجل امالة فتحة الذال ويضرب بأن الامالة للامالة من الاسباب الضعيفة

على الحروف فمن أصالة وزيادة وحجة وإعلال وشبه ذلك اهـ ولا يتعلق التصريف بالأسماء المتكسفة والأفعال المنصرفة وأما الحروف وشبهها فلا يتعلق بعلم التصريف بها كما أشار إلى ذلك بقوله (حرف وشبهه من التصريف وما سواه من التصريف حري) أي حقيق والمراد به الحرف الأسماء المنية والأفعال الحامدة وذلك عسى وليس وبحرفها أقام انشبه الحرف في الجود وأما الحرفون التصغير دار إلى والحذف سوف وان والحذف والاندال لعل فشاذا يوقف صد ما سمع منه (تدبر) التصريف وان كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه لا فعال (١٦٩) طريق المسألة أكثر تعبيرها وقلها والاشفاق فيهما (وليس أدنى من ثلاثي

بري وقال تصريف سوى ما عبرا) هي أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فانه لا يتعلق بالتصريف إلا أن يكون ثلاثي الأصل وقد عرّف بالحرف فإن ذلك لا يخرج عنه عس وول التصريف وقد فهم من ذلك أمر أن أحد شيئا أن الاسم المتكسر والسعل لا يخصص في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لا مـ هـ سـ لان التصريف وما يفسل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر أن الاسم والسعل قد يخصص عس الثلاثة بالحرف ما الاسم وانه قد يرد على حرفين شدي لاه نحو يد أو عينه ثموسة أو فانه نحو عذره والميرد على حرف واحد وم الله ع من يجعله محذوفاً من أين الله وكقول من العرب شربت ماودت قبله واما اسعل فانه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وقل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي وفيه ثلاث

ثلاث في سـ هـ من أسماء هـ عى أو هـ عى الملكة أو أمسال أو لادراكا وعلى هذا الثالث قول الشارح والتصريف اد هو انعلم احكامه بنية الكلمة الخ قوله بالحروفها بدل من قوله بأحكام (قوله و) ذلك قال كريبان ثم شداو البعض أي كالأحشاء والاطهار والادعام اهـ وفيه ان الاحشاء والادعام من الاسماء والاطهار من النحاة أو يحذفان (قوله ولا يتعلق التصريف) أو عساه المقصود بقولهم التصريف كـ قـ تـ ريبه كلامه في انشبهه الاتي ولا ياتي ان بعض الأسماء المنية تأتي بجمع وتصغر كاسماء الاشارة للموصولات على أن تصغيرها شادون وارجعها صور لا حقيقين على المقيد (قوله والأفعال المنصرفة) أي عه الحامدة وقوله الأسماء المنية (كـ كـ مـ مـ) ولم يزل لها أكثرها (قوله نحوهما) كـ مـ ريس (قوله وأما الحرفون التصغير دار الذي فيه أن حد لا يرد إلا لو أريد التصريف المتكسر بناء على المعبر لمعنى طاري وقد أسست الشارح أن المقصود هـ اـ تصريف بعض التعديل مع طاري وليس منه المصغرة حتى يرد عليها تصغير دار الذي (قوله أو ليس أدنى من ثلاثي الخ) ان قلب هذا البيت مسعى عه عا قبله لاسـ لرام في قول الحرف تصريف ي قول أدنى من ثلاثي ومعاله لأن الادنى المدكور لا يكون الحرفا لم تـ لـ سـ مسعى عه ما عه الى المـ سـ الذي لا يعرف أن الادنى المدكور لا يكون الحرفا (قوله ثلاثي الأصل) أي فصاعدا نحو م عـ مـ من نحو عه محمد يهرام (قوله مـ مـ من نحو عه محمد و) أي محذوف (قوله شربت ما) أي ما قصر مقول بالكون على حرف واحد (قوله و) انتهى اسم أي حروف اسم (قوله فالثلاثي الأصول) أي والميرد فيه الثلاثي الأصول (قوله مصداق اشهاد) بتشديد الموحدة اد سار أشهد من الشهدا تصغير الشين وهي ساس يتعاله سواد (قوله محذوف الخ) حال من يهرام حرف المد المتكسر وانه فهو راسع اي عه مـ سـ (قوله وهو العطاء الدكر) عبارة العاموس العصر موط العدهوط أو دكر العطاء أهو من دوات الحرف وكاتبهم الجمع عسار ف رصمرو طات اهـ وقال في محمل آخر العدهوط والسمدو سه بصاء بانتمه شـ مـ اـ باع الحواري اهـ وقال في محمل آخر العطاء دوسه كسام أرس رالجمع عطاء اهـ ونام أرس تشديد المـ قال في انما و من من كـ اـ لـ و ع اهـ وفي المصباح أن العطاء بالمـ مـ عه أصل العاليسه واعداد لعنيم وأن جمع الأولى عطاء وجمع الثانية طابا (قوله والمنشوع نحو قعتره) الـ الـ بدونه نحو صر فوطا أن قول ونحو قعتره (قوله قرعـ لـ لـ) ففتح الساق والراء وسكون العين المجهولة وضع الموحدة (قوله لانه يريد فيه حروف) أي غير الهاء (قوله الام كتاب العين) أي المشو بالخطا (قوله محذوفه) اسم الميم وسكون الحاء الموهلة وضع الموحدة وسكون النون وكسر الطاء الموهلة وضع حبيب العبيد أي عه الطن كافي اقاموس وعلل المراد عه الطن عظيمة الطن فيكون بأكد الماتقة (قوله قرعـ لـ لـ) أي محذوف الحاء من كاه وقاعده تصغير الحاء

فيما أغلب فاره ولا مـ فيدوان في الامر (وهـ عى اسم حسن ان محذوف وان يرد فيه فاسعا عدا) أي بقسم الاسم الأصول الى محذوف وهو الأصل وان يرد فيه وهو دعه فعليا ما يصل اليه المحذوفه أحرف نحو سمر حل وعاد ما يصل اليه المريدوه بالزيادة سـ عه أحرف فالثلاثي الأصول نحو اشهد بباب مصدر اشهاد والراعي الأصول نحو اسرجام مصدر اسرجعت الادل أي اختفت وأما الخامس الأصول فانه لا يرد فيه عبر حرف مد قبل الآخر أو مجرد أو مشعوعا ما التأيث نحو صر فوط وهو العطاء الدكر وقعترى وهو العبر الذي أكثر شعره وعظم خلقه والمنشوع نحو قعتره ويدر قرع لانه لا يريد فيه حرفان وأحد هـ اـ ن قبل انه لم يجمع الام كتاب العين فلا يلتصق به والقرع لانه تدويه عريضة عظيمة البطن مخبئطه وقالوا في تصغيرها قرعـ لـ

وذكر بعضهم أنه زيد في الجاسي حرفا قبل الا تخرجوه مغناطيس فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا وقد سلكه ابن القطاع  
أضفى مغناطيس في تنبيهان في الاول اغناطيس ثنتين هناها التنايت وزيد في التنية وجع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال  
والمزيد فيه ان كان اسماء مجاوزة لاسمها التنايت أو زياد في التنية أو التصحيح لماء لم أن هذه الزوائد غير معتد بها  
لكونها مقدرة الانفصال الثاني اغناطيس خمس وسبعاء ولم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء مذكروا ثوث فباعتبار ذلك كبرها  
ثبتت الهاء في عدد هاء باعتبار ثنائيتها انقطاع التاء من عددها (وغير آخر الثلاثي افغض وضمه وا كسر وزد نسكين ثانية نعم) تقدم  
أن المحرر ثلاثي ورباعي وخامسي فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر ساء لان أوله يقبل الحركات الثلاث  
ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث وقبل السكون أيضا والحاصل من ضرب ثلاثة في  
أربعة اشاع عشرة وهذه جملة أوزان الثلاثي المحرر كما أشار الى ذلك بقوله نعم (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (أهمل) من هذه  
الأوزان لاستثقالهم الاتقال من كسر الى ضم وأما قراءة بعضهم والسما (١٦٩) ذات الحبس بكسر الحاء وضم الباء فوجهت  
على تقدير مجتهدا بوجهين

الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزداد فيه غير حرف مد (قوله فغوا مغناطيس) بفتح  
الميم كما يفيد صنيع القاء وس (قوله وكار عربيا) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعنى  
مغناطيس) لعلة منه من الصرف مبالا الى احتمال عجمته مع كونه علما على اللفظ لان المراد لفظه  
(قوله الابهاء التنايت) كقرب علانية ميم (قوله أو زياد في التنية) كقولك في تسمية اشهبيا ب  
اشهبيا بان وفي جمعه اشهبيا بون عند النسبة به وفي النسب فغوا و اشهبيا بي دما ميني (قوله الى ضم)  
أى ضم لازم خرج فغوا بضرب اذ الضمة تزول بصبا وجرما (قوله وأما قراءة بعضهم) هرا أبو السمال  
بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسما دان الحبس) في القاموس الحبس من السماء طرائق  
النجوم والحداه حبيكة (قوله على تقدير مجتهدا) اغناطيس ثلاث لا به قد قيل انها ثلثت (قوله من داخل  
الاعتين الخ) اعترض بأن التداخل في جرائ الكلمة الواحدة غير معهود اعما المعهود التداخل في  
الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أ كاد فان كدت بالضم على لعه من قال كاد بكود أو كاد على لغة  
من قال كاد بكاد (قوله قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بأن أذا التعريف كلمة  
منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا ضم ثالثة في نحو ان الحكم وقيل الروح  
وغلبت الروم ولم يلحقوها بل انظروا فالساكن المذكور حارس حصين على أنه لا يجري في غير الآية  
اه وقد يقال اعترافه بما ذكر لا ينافي أحسنه بما قبله مع أن قوله على أنه لا يجري في غير  
الآية لا يرد اذ لم يسم في غير الآية (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور (قوله فيما لم  
يسم فاعله) صفة لفعل أى النكاش في أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جاؤا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك  
الانصارى يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقتلة والحفارة وقوله معرسة بضم الميم وسكون  
العين المهملة وفتح الراء أى مكان روله ويقال عرس كعمد لان اغفل أعرس وعرس بالتشديد  
والشاهد في الدئل فانه يضم فكسر فيكون هذا الورن مسعملا (قوله والرمث) براء فهمزة وقوله اسم  
للأست أى الدبر (قوله عه في الوعل) أى بفتح الواو وهو التيس الجبلى (قوله الازيم) رأى فضيصة

(٣٣ - صبان رابع) ذات ولم يعتمد باللام الساكنة لان الساكن جازع غير حصين قيل وهذا أحسن  
(والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب (لقصدهم تحميم فعل بفعل) فيما لم يسم فاعله فغوا ضرب  
وقيل والذي جاء منه دئل امم دوية سميت ما قيسلة من كسائه وهى التى ينسب اليها ابو الاسود الدؤلى وأنشد الاخفش لكعب  
ابن مالك الانصارى جاؤا بجيش لوفيس معرسة ما كان الا كعرس الدئل والرمث اسم للوعل والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل  
فثبت بهذه الالفاظ أن هذا البناء ليس بهمل خلافا لمن دعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر في تنبيهه قد فهم من كلامه أن ما عاذهذين  
الوزين مستعمل كثيرا أى ليس بهمل ولا يادروى عشرة أوزان أولها فعل ويكون اسمها فغوا فغوا وصيغة فغوا فغوا  
ويكون اسمها فغوا فغوا بطل وثالثها فعل ويكون اسمها فغوا فغوا بطل وسادسها فعل ويكون اسمها فغوا فغوا بطل  
وصيغة فغوا فغوا بطل وخامسها فعل ويكون اسمها فغوا فغوا بطل وسادسها فعل ويكون اسمها فغوا فغوا بطل  
جاء صفة الا في حرف معتل بوصفه بالجمع وهو قولهم عدا وقال غيره لم بات من الصفات على فعل الازيم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع  
وقال السيرافى استندرك على سبويه قد عا

يد كرسوبه من فعل الا  
ابلا وقال لا علم في الاءاء  
والصفات غيره وقد  
استدرك عليه أنفاذ من  
الاءاء اطل وهي الخاصرة  
ذكره المبرد وروى قول  
امرئ القيس له اطلاطي  
بالكسر وقيل كسر الظاء  
اتباع وروى شط ودس  
لغة في الاطل والوند  
والمشط والدس وقالوا  
باسنانه حبرة في قلع وقالوا  
للعبسة الصبيان خلج ينج  
وجل بل وقالوا جباله  
في الحبلى كما تقدم وعيل  
اسم بلد ومن الصفات  
قولهم انان امدوامه امدأى  
ولودوامرأة نراى صحبه  
قال ثعلب ولم يأت من  
الصفات على فعل الا  
سرفان امرأه بلروأان امد  
وأما قوله علمها احواسا  
نوعل • ثرب اليد  
واسطفا بالرجل • فهو  
من القل للوقف أو من  
الاتباع فليس باصل  
وثامها فعل ويكون اسمها  
موقوف وصفة نحو حلو  
وتاسعها فعل ويكون اسمها  
نحو صرد وصفة نحو حطم  
وعاشرها فعل ويكون  
اسمها نحو عتي وصفة وهو  
قابل والمحفوظ منه جنب  
وشلل وثاقه سرح أي  
سرحه (واضعه وض)

واکسر الثانی من فعل ثلاثی  
فتوحاً و مکسراً و راء مضموماً

وقوله أعني متفرق يقال بهل زيم أي متفرق النبات (قوله في قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن  
عاصم (قوله ولعله يقول الخ) طاهر صيغه أن مثل ذلك لا يأتي في زيم (قوله وماه روى) أي كثير مر  
ويقال رواه كسما (قوله وماه صرى) كذا في نسخ تكسر الصاد المهملة وفتحها أي طال مكثه كذا في  
القاموس وفي نسخة هري بالها، ولعله بحرف ي فاني لم أجده في اللغة (قوله وسبى) بسين مهملة فوحدة  
في المصباح سببت العدة وسداو لام السبأ مثل كتاب القصر لغة ٨١ وفي القاموس السبى  
يسى والجمع سبى والنساء لام بن بسين القلوب أو بسين فمكس ٨١ وقوله طيبة تورن غنة  
كفي القاموس وفيه الشاهد ومعناه بالوه لا عذر ونقص عهد كفي القاموس ونوهم البعض أن  
اشاهد في سبى فقال مد نقل عبارة المصباح وأنت حسيب بأن هذا الدلالة فيه على كونه وصفا  
(قوله ومهم من تأولها) أي أتم، صادر وصفها (قوله اطل) بالطاء المهملة (قوله في الاطل)  
أي تكسر فسكون والوند أي يفتح ~~فكسر~~ أو يفتح والمشط أي تثبث أوله فسكون وفتح فكسر  
وصحبت مع تخفيفا فذا ونشد بها كفي القاموس والاه اس أي تكسر فسكون وجعل البعض  
المشط كالمس تكسر فسكون قصورا (قوله حيرة) أي بما، مهملة فوحدة وقوله أي قطع نقاف فلام  
خاء مهملة فوصفها الاسان (قوله حلج) بما، مهملة فلام حيم بلع فوحدة فلام حيم على ما في النسخ ولم  
أرهبا في القاموس وحل حيم فلام دون بلع فوحدة فلام ففون كفي القاموس (قوله هبل) بسين  
مهملة ففتح (قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لأن ثعلبا ورجلا لسا وسفين بل هو دفع  
نوهم استدرا كهما أصا على سبويه (قوله من فعل ثلاثي) أي مبي للفاعل بدل قوله ورد نحو  
معي (قوله لا يكون الا مفتوح الاول) أي لا سا كالقصم الابتداء بالسأكس ولا مكسورا ولا  
مضموما الاعدا بالياء للمفعول كما يأتي لفهاما ونقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أي أسالة  
ولا رد نحو ردو شرب ولا نحو قال ونحو وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولا نعم وبس وليس  
لأن أصل عين الكل الحركة على أن الكلام في الإعمال العبر الحامدة والثلاثة الأخيرة جامدة فلا  
يسالها لتصرف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين مصارعه دون شذوذ كافي بالسبى وسلا سبى وقلا  
يقلى وقيل يفتح لكسر عين الماصي في لغة فتكون ذلك من داخل لعين الادا كانت العين أو اللام  
سرا فاقصا كسالب آل ومدح مدح بل يحبه فيها عين التكسر والصم مالم يثبته شرأ حد الأمرين فإن  
اشتهر أحدهما لعين كالكسر في يصر وبالصم في يقل وقال اس عصفور بل يحور الأمران مع  
اشتراك أحدهما وقال اس جبي يه عين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم أحدهما السبب يقتضى  
ذلك كاترام الكسر عند غير ن عامر فمما فوزه واو كوحيد أمما، وعامر فلم يلتزم والكسر في ذلك  
فقالوا يحد بالصم وعند الجميع جماعه يا كاع ببيع وفيما لا به، وعينه غير حلقية كرمي فإن  
كانت عينه حلقية ففت كسبي يسبي ومسي تهى وفي المصاعف عبر المسحوخ ضمه كمن يحن وأن  
يبن بخلاف ما مع هذه فقط كمر عمرو ورتد أو مع كسره كصنصنا وصدو شط ويطو شط وكالتزام  
الصم فجاءه وارتقام يقوم وشذاته بينه وطلاح بطيح في لغة من قال ما أتوه وما أطوحه وفيما لا به  
واو وليست عينه حلقية كمر ايعرو بخلاف ما عينه حلقية كمدامعي في اسدى لغاته وفي المصاعف  
المتعدى غير المسحوخ كسره كرتد بخلاف ما مع كسره فقط وهو وجه بوجه أو مع حقه كشدته يشده  
ويشده وفيما هو العلة كساقبي وسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعذ في فوه دته أهده  
وبايعي معنه أبعد هوراماني فرميشه أرميه ولا تأثر بلطي في ذى العلية خلافا للكسائي فتقول

والأكسر الثاني من فعل ثلاثي (أي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أوجه لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول وثانيه يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً ولا يكون ساكناً ثلاثاً) يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الحبر المرفوع الأول فعل

ويكون متعديا نحو ضرب ولا زما نحو ذهب ويرد لغات كثيرة ويختص باب المغالبة وقد يجيء (١٧١) فعل مطاوعا لفعل بالفتح

فيهما ومنه قوله قد جبر الدين  
الاله فخر والثاني فعل  
ويكون متعديا نحو شرب  
ولا زما نحو فرح ولزومه  
أكثر من تعديه ولذلك غلب  
وضعه للنعوت اللازمة  
والاعراض والالوان  
وكبر الاعضاء نحو شرب  
وفرح ونحو برئ ومرس  
ونحو سود وشهب ونحو  
أذن وعين وقد بطاوع فعل  
بالفتح نحو خذعه خذع  
والثالث فعل نحو طرف  
ولا يكون متعديا الا  
بتصميم أو تحويل  
فالتصميم نحو رحبتكم  
الدار وفول على ان بشرافه  
طاع العين من الاول معنى  
وسع والثاني معنى بلغ وقيل  
الاصل رحبت بكم خذف  
النافع توسعا والتحويل  
نحو سدت فان أصله سودته  
يفتح العين ثم تحول الى فعل  
بضم العين وقلت الضمة  
الى فائه عند حذف العين  
وفائدة التحويل الاعلام  
بأنه واوى العين اذ لولم  
يحول الى فعل وحذفت  
عينه لانتقاء الساكنين  
عند انقلابها انقلب التيسر  
لواوى بالياء هذا مذهب  
قوم منهم انكسائي واليه  
ذهب في التسهيل وقال  
ابن الحاجب وأما باب سدته  
فالصحيح أن الضم لبيان  
بنات الواو والنقل ولا يرد  
فعل المعنى مطبوع عليه

فاخر في ففتورته آخره بالضم وقد يجيء ذو الحلق غير ذي الغلبة بكسر كرفع برفع أو يضم كدخل يدخل  
وبكسر وفتح كفتح مع ويضع وضم وفتح كصاحبو ويصاوب بالتثنية كرجع يرجع ويرجع ويرجع  
والمعتمد في ذلك السماع فإذا قد رجع الى الفتح دما مبنى بالخصار (قوله ويكون متعديا) وبعديه  
أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين دما مبنى (قوله ويرد لغات كثيرة) منها السلب يقال قررته  
وأقررته أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة وانه ا شارب على هذين (قوله ويختص بباب  
المغالبة) الباء داخله على المقصور والمراد بباب المغالبة اسناد الغلبة في فعل بين اثنين الى الغالب  
فيه منهما نحو شار بنى ريد فصر به أى غلبته في انصرب (قوله مطاوعا) أى مشعرا بنى أرفاعه فعل  
آخر ملائقة في الاشتقاق (قوله جبر) أى انجبر (قوله واثنى فعل) وحق عين مصارعه الفتح  
وكسرت في ألفاظ قليلة كورث برث وورق عرق وأما وصل بالكسر فيصل باصم من الفضلة فن باب  
التداخل (قوله ولذلك) أى يكون لزومه أكثر من تعديه وقوله لا دعوت اللارمه أى الصعات اللارمه  
للدعوات القائمة هى بها فالمراد النعت اللعوى وقوله والاعراض الخ أى بكل من المد كورات لا  
يطلب زيادة على قيامه فلي بعد (قوله نحو شرب الخ) في كلامه اف وشرب مررب والشب بالفتح يرب  
ماء ورقة ويرد وعذوبة في الاسمان وشرب كفرح وهو شاب وشنب وأشفت وهى شبة فاموس  
(قوله وفلح) باقا والجميع كرايته في نسخ وهو كفرح من الفلح وهو نباعد الاسمان وقصية كلام  
شيفنا بل صريحه أنه بالقوى والحاء المههله كصرح من الفلح وهو سفرة الاسمان وعل الا ول  
هو المناسب لكونه مثالا لدعوت اللازمة (قوله لا بتصميم أو تحويل) قال الدمامبى وتبعه شبا  
والبهض وشيخنا السبب أى مصاحبا لذلك والباء له صاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه  
التحويل على التصميم والتحويل ليس سببا للتعدى قطعا ولا يعطف على السبب الاسمان  
ومشوه ملاحظتهم في قوله أو تحويل المحول عنه اليه دون المحول والانساب بالسبب العكس  
بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحيد في صلح سببا لان حمله مرعاة الاسل والله  
الهادى (قوله ثم حول) أى واحد تصعب التعدى الثالث له قبل التحويل دما مبنى (قوله عند حذف  
العين) أى عند ارادة حذفها والافانقل متقدم على الحذف (قوله لانتقاء الساكنين) هما  
الالف المنقلبة عن العين لتعركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المنكلم  
به (قوله لاتبس الواوى بالياء) أى واوى العين بيائها لان الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد  
بالاتباس هـ الاجمال وهو أيضا معيب في مقام البيان كاحققاه انما (قوله هذا) أى ماد كرم  
أن ضم فاء نحو سدت لنقل حركته عنهما اليها بعد تحويله الى فعل بالضم (قوله ان الضم) أى ضم الفاء  
وقوله لبيان بنات الواوى أى فروعه أى الكلمات الواوية العين (قوله أو كطبوع) أى أولمعى غير  
مطبوع بل طرا بالاكساب لكسبه كالمطبوع في عدم المفارقة (قوله أو شبهه) الصهير يرجع الى  
الكاف الاسمية التى بمعنى مثل في قوله أو كطبوع أى أو شبهه مثل المطبوع ووجه الشبه طوره  
كمثل المطبوع هذا هو الاثني في حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنحس لان المراد الخاصية المعنوية  
اللازمة بعد اكتسابها كالكلمة انقاع المكرفه فقط مالم لبعض وأما ارجاع شيئا والبعض الضهير الى نحو  
فقه والمعنى أن مثل المطبوع قسمان مالا يزل نحو فقه وما يزل نحو جنب ففعله عما يلزم ذلك من  
كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعترفه (قوله ولذلك) أى  
لكون فعل لا يرد الا المعنى مطبوع عليه الخ وقوله لخصوص معناه بالفال أى اختصاصه به وعدم  
طلبه زائدا عليه وهذا على العملي (قوله ولا يرد يائى العين) أى استقلا للضمه على الباء دما مبنى  
(قوله الا هيو) أى حسنت هبته (قوله ولا متصرفا الخ) احترزتم صرفا من نحو فوضو معنى ما أقضاه

من هو قائم به نحو كرم واوم أو كطبوع نحو فقه وخطب أو شبهه نحو جنب شبه بنحس ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل  
ولا يرد يائى العين الا هيو ولا متصرفا يائى اللام



الانحرولانه من التهمة وهو العقل ولا مصاحفا الاقل لا مشروكا نحو لب وشرو وقالو البهوشمر بكسر العين أيضا ولا غير من هوم  
 حين مضارعه الابتداء لفتين ككافي كدت نكاد والماضى من لغة مضارعه نكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت  
 بالكسر فأخذ الماضى من لغة المضارع من أخرى وأشار بقوله (رزق فوضن) الى أن من أبنية الثلاثى المجرى الاسمية فعل مالم  
 بسم فاعله نحو صم فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرى أربعة الى كون صبعة مالم بسم فاعله أصلا لا ذهب المبرد وابن الطراوة  
 والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمجازى وذهب البصريون الى أنها فرع معبرة عن صبعة الفاعل ونقله غير  
 المصنف عن سيبويه وهو أظهر اقربين وذهب اليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها بـ (تنبيهات) الاول مالم يتعرض  
 لبيان حركة فاء الفعل فهم انها غير مختلفة (١٧٢) وأما فقهه لا انفتح أخف من الضم والكسر واعتباره أقرب • الثانى ما جاء من

الافعال مكسورا الاول أو  
 ساكن الثانى فليس بأصل  
 بل هو مغير عن الأصل  
 نحو شهد وشهد وشهد  
 • الثالث مذهب البصريين  
 أن فعل الامر أصل برأيه  
 وأن فقهه الفاعل ثلاثية  
 وذهب الكوفيون الى أن  
 الامر مقتطع من المضارع  
 فالقسمة عندهم ثنائية  
 فعلى الاول الصحيح كان من  
 حق المصنف اذ ذكر فعل مالم  
 بسم فاعله أن يذ كر فعل  
 الامر أو يتركهما معا كما  
 فعل في الكافية قالى  
 شرحها جرت عادة التعويين  
 أن لا يذ كروا في أبنية  
 الفعل المجرى فعل الامر  
 ولا فعل مالم بسم فاعله مع  
 أن فعل الامر أصل فى  
 نفسه اشتق من المصدر  
 ابتداء كاشتقاق الماضى  
 والمضارع منه ومذهب  
 سيبويه والمجازى أن فعل  
 مالم بسم فاعله أصل أيضا

فانه مطرد في باب التمجيد كما مر وذ كر شيئا والبعض زهومع فصول بعد اللدما مبنى غير مناسب لان زهوم  
 واوى اللام والكلام في بابها (قوله الامو) أصله نوى كما يشير اليه قول الشارح لانه من الميم  
 أبدلت الاء والماسبة الصيغة قلها (قوله مشروكا) بالشين المحجمة ككافي عبارة التسهيل أى  
 مشروكا بعينه من الاوران كما يسه الدما مبنى وبه عليه الشارح بقوله وقالوا بالـ (قوله باب) أى صار ابيا وشرواى صار ذا مشر  
 مئرو كالفوقية وهو بحر يف مضاف لقوله قليلا (قوله باب) أى صار ابيا وشرواى صار ذا مشر  
 (قوله كافي كدت) أى بصم الكاف وقوله نكاد أى وقاس مضارع كدت بالصم نكود الا أنهم  
 اسسوا بـ (قوله كافي كدت) أى بصم الكاف وقوله نكاد أى وقاس مضارع كدت بالصم نكود الا أنهم  
 التسهيل (قوله والماضى) المناسب والتعليل وقول البعض فاء انتزيع غير ظاهر (قوله وذهب  
 البصريون) أى جهورهم (قوله ما جاء من الافعال الخ) وارد على قوله هاء وأما فقهه وقوله سابقا ولا  
 يكون أى تانى الفعل الثلاثى ساكنا (قوله أو ساكن الثانى) أو ما معه حاد فتحرر الجمع ككافي شهد بالكسر  
 فكأن يكون فائدة تكين عين فعل المكسور العين أو المصومها من الافعال كعلم وطرف والاعضاء  
 ككتف ورجل التخفيف لغة تنجية ككافي للتسهيل (قوله كما فعل في الكافية) راجع لقوله أو يتركها  
 معا (قوله في أبنية الفعل المجرى) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله ومذهب سيبويه والمجازى) المناسب  
 فراهته بالنصب عطا على فعل الامر (قوله أن يذ كر) بالباء للمفعول وقوله للرباعى كان عليه أن  
 يقول للمجرى أو يزيد الثلاثى لان الامر من الثلاثى قد يكون مجردا ونقوم وسع ودع (قوله الا  
 أم الخ) اعتذار عن عدم ذكر التعويين الماضى المصوم للمفعول وفعل الامر لا يصرف ترك المصنف  
 فعل الامر دون المصوم للمجهول لانه لا يصلح اعتذاره كما هو واضح (قوله لخر ياها) أى الصبيغ  
 الثلاث للرباعى على سبيل مطرد أى طريق غير مختلف بخلافهاى الثلاثى فبيان احدها ما بيان  
 للآخرين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضى وجعل يباه بيا باللاترئين (قوله كالم  
 يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بعين لازم على  
 كون مصدره الفعل وقوله انتفاء أصلها أى المصادر (قوله ومنهاه أربع) وانما لم يتجاوزها الى  
 الخمس لثلاثى ساوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه وانتفاقه منه قاله الدما مبنى (قوله كما  
 سبق) الكاف جمعى لام التعليل أى لما سبق من حريام على سن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر)  
 لعمل مراده بالتصرف التعبير وبشهادة كلامه قيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثى يرى

فكان ينبغي على هذا اذا عدت صبيغ الفعل المجرى من الزيادة أن يذ كر للرباعى ثلاث صبيغ  
 صيغة للماضى المصوم للفاعل كدسج وصيغة للمفعول كدسج وصيغة للامر كدسج الا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى  
 المصوم للفاعل عن الاخرين لجرىانهما على سن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصلهما كما يلزم من الاستدلال على المصادر  
 المطردة بأفعالها انتفاء أصلها هذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (أربع ان جردا) وله حيث ذبنا واحد هو فعل وتكون متعديا  
 نحو دسج ولا زما نحو مريد وقال الشارح له ثلاثة أبنية واحد للماضى المبني للفاعل نحو دسج وواحد للماضى المبني للمفعول  
 نحو دسج وواحد للامر نحو دسج وفيه ما تقدم من أن عادة التعويين الاقتصار على بناء واحد هو الماضى المبني للفاعل كما سبق  
 (وان يزد فيه فاستأهدا) أى جاوز لان التصرف فيه أكثر



من الاسم فلم يحتمل من  
عدة الحروف ما احتله  
الاسم فالثاني يسلم  
بالزيادة أربعة نحو أكرم  
وخسة نحو اقتدروسنة  
نحو استخرج والرابع  
يلغ بالزيادة خمسة نحو  
تدحرج وستة نحو اخرجهم  
في تنبيهات الأول قال في  
التهليل وإن كان فعلا لم  
يتجاوز ستة إلا يعرف  
التفيس أدناه التأنيت  
أوفون التأكيد وسكت هنا  
عن هذا الاستثناء وهو  
أحسن لأن هذه في تقدير  
الافصال الثاني لم  
يعرض الناظم لذكر أوزان  
المريد من الاسماء والأفعال  
لكثرتها ولأنه سيد كرمه  
يعرف الزائد أما الأسماء  
فقد بلغت بالزيادة في  
قول سيبويه ثلثمائة بناء  
وعائسة أبنية وزاد  
الزیدی عليه نيفا على  
الثمانين الآن منها  
ما يصح ومنها ما لا يصح  
وأما الأفعال فله زیدیه  
من ثلاثها خمسة وعشرون  
بناء مشهورة وفي بعضها  
خلاف وهي أفعال نحو أكرم  
وفعل نحو فرح وفعل  
نحو تعلم وفاعل نحو ضارب  
وتفاعل نحو تضارب  
وافعل نحو اشغل وافعل  
نحو انكسر

الح (قوله من الاسم) أي من التصرف فيه (قوله نحو اخرجهم) أي اجتمع (قوله وإن كان) أي المزيد  
فيه (قوله سيد كرمه يعرف الزائد) أي وهذا يعني عن ذكر أوزان التضمة معرقها (قوله نيفا على  
الثمانين) أي قدر الزائد عليها أي أكثر منها (قوله وهي أفعال) يعني لمعان منها التعدية كخرج  
زيد عمرا وللكترة كاسب المكان أي كثر نبيه وأقال الرجل أي كثر عياله وللصيرورة كاعبد  
البعير أي سار ذا غدة والأعانة على ما اشتق الفعل منه كاحلبت زيدا أي أعنته على الحلب  
والتعريض له كاعتبت العدا أي عرضته للبيع والسلب كاقطع زيدا أي أزال عن نفسه الفسوط وهو  
الجور وأشكبت زيدا أي أزلت شكايته ووجد أن المفعول متصفا به كاحلبت زيدا أي وجدته  
بخيلا وبلغه كأمأت الدراهم أي بلغت مائة وأحمد زيدا أي بلغ نجدا والمطاوعة ككتبته فاكب  
دما ميني باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختلف في الزائد منه فالليل وسبويه على أنه الأول  
لأنه في مقابلة الياء من يطر وقال آخرون الزائد هو الثاني لأنه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين  
حسن قيل وهذا الظلاف في الزائد من كل مكررو ويجي فعل لمعان منها تعدية اللارم أودى الواحد  
كفرحت زيدا وخرفته عمره والتكثير في الفعل كطوف زيدا أي كثر طوافه أو الفاعل كبركت الأبل  
أو المفعول كعلفت الأبواب والسلب كقردت البعير أي أزلت فراده والتوجه كشرق وغرب أي  
توجه إلى الشرق والغرب ونسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه كفسفته أي نسبته إلى الفسق  
والصيرورة كجبرت المرأة أي سارت جهورا ولا تسل الفعل كفكر أي تفكروا من فعل ما سبغ من  
المركب باختصار حكايته نحو هلل إذا قال لا اله إلا الله وأمن إذا قال آمين وأيه إذا قال أيها الرجل  
ونحو دما ميني باختصار (قوله ونفعل) يجي لمعان منها المطاوعة ككسره فكسروا وعلمته فعلم  
وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدى الفعل ولزومه والتكلف أي معاناة انفاعل الفعل  
ليحصل كتنصب أي تكاف الشجاعة وعاناهما التحصيل فهو يريد وجودها وأرادة حصول الأصل  
هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الأصل والحققة والتجنب  
كأنتم أي تجنب الاسم والصيرورة كاعتبت المرأة أي سارت أفعالها لا تحاذ كسنته أي اتخذته  
ابنا والطلب كجعل الشيء أي طلب جعلته وتبينه أي طلب بيانه دما ميني باختصار ولاصل  
الفعل كتفكر أي فكر (قوله وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما  
معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فإن أحدهما  
فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى إذ كل منهما انشأ بضرابه ومضروب له  
ولهذا جوز بعضهم اتباع مفعوله بمضروب والعكس وقد جاء لاسل الفعل كعادته أي أعدته  
وسافر زيد وقائله الله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو الاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية  
معنى وقد جاء لاسل الفعل كعالي الله ونحيل الاتصاف به كجاهل والمطاوعة كعادته فتعاود  
(قوله واقفعل) يجي لمعان منها التسبب في الشيء والسعي فيه فتقول كسبت المال إذا  
حصلته بسعي وقصد وتقول كسبته إن لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث ولاسل الفعل كالقهي  
أي طلعت طيته والمطاوعة كاقعدت النار فاقعدت ومعنى تفاعل كاقعدوا واخصموا دما ميني  
باختصار (قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كفسفته فانقسم فلا  
يقال علمت المسئلة فاعلمت ولا ظننت ذلك حاصلًا فانظن لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس  
أثرهما محسوسا وأما معرفة أن منقطع إلى الله تعالى وانكشف لي حقيقة المسئلة وحديث أنا عند  
المنكسرة قلوبهم من أجل فن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب  
انطلاق زيد وجاء لاصل الفعل كالنطق أي ذهب وبلغ الشيء كانهجزي أي بلغ الجاز واستفوا عن

واستعمل نحو استعسر  
 وافعل نحو اجتر وافعل  
 نحو اشهب الفرس  
 وافعل نحو اعد ودن  
 المشعر وافعل نحو  
 اعطوط ورسه ادا  
 اعروراه وافعل نحو  
 احشوش وافعل نحو  
 ادبج وفعول نحو فحل  
 اذا ادرعن الداء وفعول  
 نحو هروول وفعول نحو شمل  
 اذا اصرع وفعول نحو رط  
 وفعول نحو وطش رأيه  
 ورهبا اذا علط وفعول نحو  
 سلهاه اذا لقاء على لقاء  
 وافعل على نحو واسل في  
 وافعل نحو احط لعه  
 في احطى اذا نام على  
 انسه وافعل نحو احارطم  
 اد عصب وفعول نحو سدل  
 الرزع وفعول نحو وسدل  
 ارامح يده بالمسدل  
 والكثير يسدل ونحو  
 كل واحد من هذه الاوراد  
 لمعان متعددة لا يحمل  
 الحال ايرادها هو للمريد  
 من راعيا ثلاثا آية  
 تفعل نحو يدحج وافعل  
 نحو احرجم وافعل نحو  
 اقشعروهي لازمة واختلف  
 في هذا الثالث قبل هو  
 بناء مقصود قبل هو  
 ملحق بالحرجم راد وفيه  
 الهمزة وأدعوا الاحير  
 فوريه الاس افعل ويدل  
 على الحاقه بالحرجم هي  
 مصدره كصدره (لامم  
 مجرود راع فعلى  
 وفعول وفعول وفعول

افعل بافعل فعاؤه لام كايه والتوى أوراء كرفعه فانزع أوراء كوصته فانصل أوراء كضته  
 فانقل وكذا الميم غالباً كلاً "نه فامتلا" وسمع نحوته فاعهى ومرة فمار والاصل انعى واعار فضلت  
 السور ميماً وأدعت وقد يستعنون عنه في غير ذلك كاستنروا شدد وقد ينشركان في غير ذلك  
 كحكت الشيء فاحجب واحجب دما ميمى باختصار (قوله واستفعل) يحى لمعان منها الطلب  
 كاستعمرت الله وعدا الشيء منصفاً بالافعل كاستعمرت ريداً أى عدته ميمياً والصيرورة كاستعمر  
 انباى أى صار حراً ولو جاز ان الشيء منصفاً بالافعل كاستوتأت الارض وجدته ناربنة والمطاوعة  
 كارجحه واستراح وتقدم في باب تعدى افعول ولومه مريد (قوله وافعل) تشديد اللام وكذا افعال  
 وأكثر محيى اللام وان ثم العيوب الحسة وقد يحيطان مبرهما كانهن الطائر أى سقط واملاص  
 الشيء من الملاصه والاكثر في دى الانف العروص وفي ساقطها اللروم وقد يكون الاول لازماً كقوله  
 لعانى في وصف الحبيب مداهما وان الثانى عارصاً كحرجه ميمى باختصار واختلف في  
 أهمه الاصل كفى الهمع (قوله نحو اشهب الفرس) أى غلب سواده على بياضه ومثله اشهب بقله  
 شحاً السد من شرح الشامة (قوله ادفعول) يحى لمعان منها المماعة نحو احشوش الشعر أى  
 سلمت حشوشه واعشوش المكان كترعشه والصيرورة نحو احلول الشيء أى صار حلاً دما ميمى  
 (قوله نحو اعد ودن) يعين ميمى فدائى مهم لتي يوم ماروا أى طال (قوله وافعل) تشديد الواو  
 وقوله نحو اعطوط ورسه يعين داء مهم لتي وقوله اذا اعروراه أى ركنه عرباً والذى في القاموس  
 اعطوط لغيره تعلق به وسلا أوركه والاحطام أو عرنا اه (قوله وافعل نحو احشوش) بيه  
 أن احشوش كاعودون وهو نورن افعول كجرى كلام الشارح لافعال بل من الدما ميمى  
 أن احشوش نورن افعول ومعنى احشوش الشعر نظمت حشوشه كجرى (قوله نحو اهبج) يحى  
 ميمى يقال اهبج العدم أى امتلا (قوله نحو شمل) بالشىء المجهى والميمى كفى القاموس (قوله  
 نحو يطر) أى عمل سمعه البطرة وهى معالجة الدواب (قوله اداعط) بالطاء المهملة وهو راجع  
 الى افعول قوله كقوله شحسا السد ولم يد كرى القاموس الفعل الاول أسلا واعاخذ كرا الحياة  
 وفسرها غماص منها القهقهة والسواى وقد اذ رأى (قوله وافعل) مذهب سيبويه عدم تعدى هذا  
 الساء وحاقه أفعلة واس جى فقال قد يحى ومتعدى كقوله

قد فعل الدعاس يعردي ي • أدفعه عى ويسردي ي

قال الر يدي أحب هذا صوغاً معى هذين المعلى واحد أى يعلى دما ميمى (قوله وافعل) •  
 نحو احطاً • همزة معد اللام وعد الطاء (قوله نحو انطط) يحى معقة فراء دون فطاء مهملة  
 ويظهر لى أنه كحرجم فيكون من مريد الرامى (قوله بالمسدل) شفع الميم وكسرهما (قوله والكثير  
 بسدل) بل هو الفصحى وأما تعدل وتخطى ونحوهما شاد كره شحسا السبد (قوله ويحى) كل واحد  
 الخ) يدعليه أن مهمالاً يوضع لافادة معنى من المعانى الى تفادى لانية كفعول وفعول وفعول  
 وميل (قوله من راعيا) أى الافعال (قوله وقيل هو ملحق بالحرجم) فأصله فشرع كحرجم زاد وفيه  
 الهمزة واحدى الرأى وصار اقشعرو ثم نقلوا الى العين فحذف الراء الاولى فصول الى ادعاهما الثانية  
 ورد هذا القول بأن الملقى به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتغال الملحق عليها واقعة فيسه مواقفه فى  
 الاصل والنون من افرغهم منتبهة من اقشعروا به لا يجوز فى الملحق الادغام مطلقاً ولا الاعلال الا  
 فى الاسر ومجرد ميمى مصدره كصدره افرغهم لا يدل على الاطلاق بل لابد من استيفاء شرائط الاطلاق  
 (قوله وأدعوا الاخير) لو قال والراء وأدعوا الاخير فيها لكان أو صح وفي قوله وأدعوا الاخير اشارة  
 الى أن الراء الاولى هى الاصلية وفى ذلك خلاف (قوله فوزيه الاس افعل) ووزنه قبل ذلك ففعل  
 كدحرج (قوله راجع) يهدف الثانية من ياء السبب تخفيفاً ثم حذف الاولى لالتقاء الساكنين

ومع فعل (فعل) أي الرابح المجرى منه أبنية الأول فعل بفتح الأول والثالث ويكون اسماء نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة  
وصفها بـسحب ونجم والسحب الطويل والشجم الجري، وقيل إن الهاء في سـهـب والميم في شـجـم زائدان وجاءا بالهاء بحوزة شهرية  
وتسمية للكبيرة وبهـكـنه للضممة الحسنه الثاني فعل بكسر الأول والثالث ويكون اسماء نحو زرج وهو السحاب الرقيق وقيل  
السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب أيضا وصفة نحو خرمل قال الجري الخرمل المرأة الحفاه مثل الخذل ونحو نافذة دلقم قال  
الجوهري هي التي أكلت أسنام من الكبر الثالث فعل بكسر الأول وفتح الثالث ويكون اسماء نحو درهم وصفة نحو هبلع  
للا كـول الرابع فعال بضم الأول والثالث ويكون اسماء نحو برتن وهو واحد برائن (١٧٥) السماع وهو كالتحاب من الطير

وصفه نحو جرحع للعظيم  
من الحال ويقال  
الطويل الخامس فعل  
بكسر الأول وفتح الثاني  
ويكون اسماء نحو قطرو وهو  
واء الكسب وقطل وهو  
الرمال الذي كان قبل خلق  
الإنسان قال أبو عبيدة  
والأعراب قول هو ومن  
كانت الحجارة فيه رطبه قال  
الهاج • وقد أناه ومن  
السطح والضرر مثل  
كطين الولد وقال آخره  
ومن الفضل إذا السلام  
رطاب وصفة نحو سطر  
وهو الطويل الممتد وجل  
قطر أي صلب ونوم قطر  
أي شديد • السادس  
فعل بضم الأول وفتح  
الثالث ويكون اسماء نحو  
حـدب لذكر الحمار  
وصفه نحو حرسع معني  
جرسع بالصم في تدهات  
الأول مدح الصبر بين  
سبر الاحش أب هذا  
الهاء السادس ليس ببناء  
أصلي بل هو فرع على  
فعل بالضم فتح فتحه بـلا ن

وان شئت قلت حذفت ياء النسب برهتها للضرورة (قوله ومع فعل فعل) لو أوعا طعة لفعل على المتدا  
ومع فعل حال من فعل أو من مجموع الأوزان الخمسة (قوله ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون  
ثمانية وأربعين ضرب اثني عشر في أربعة أحوال اللام الأولى لكن لم يأت أبـكـثرها لا لتقاء  
الساكنين أول للفتل أولتو إلى أربع وتكررات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الختامى مائة  
واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لم  
جمع (قوله وبهـكـنه) بموحدة فهاء فكاف فون (قوله نحو خرمل) بـجاء • بـجاء • فـاء • فـم • فـلام • كـاف  
القاموس (قوله المرأة الحفاه) أي وصف المرأة الحفاه (قوله مثل الخذل) بـتـامـمـجـه • مـكـسـورة • دـل  
مجهـة • ساكنة • فـعين • مـهـمـلة • فـلام • كـاف • القاموس • ومانى • كلام • شيخنا • بـجاء • الفـاء • دل • فـهـ نظـر • (قوله دلقم)  
بدال • مـهـمـلة • فـلام • فـقـاف • (قوله التي أكلت أسنام) من باب فوح أي تكسرت كذا في القاموس (قوله  
نحو هبلع) بـمـاء • فـوحـدة • فـلام • فـعين • مـهـمـلة • رـقـل • الهاء • فـهـ زائدة • (قوله نحو برتن) بموحدة فراء • فـوقـة  
على ماني التصريح وبسطه • كـر • بـالـمـثـلـة • بـدـل • الفوقية • وصوبه • يس • (قوله نحو حرسع) بصيم • فـراء • فـعين  
مجهـة • فـعين • مـهـمـلة • تصريح • (قوله وهو وعاء السكب) قال الشاعر

ليس يعلم ما حوى القمطر • ما العلم الامارعا المصدر

(قوله وقطل) بالناء والطاء والهاء المهملتين تصريح (قوله وهو الرمان الخ) وقال المصريح هو  
رمن الطوفان ومن خروج فوح من السفسية (قوله قال الهاج) تبع فيه المرادى قال العيص  
وهو غيم صحيح وانما قاله رؤية (قوله إذا السلام) بكسر السين المهملة أي الحجارة جمع سلمة فتح  
فكسر والطاء بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كتصاع وقصعة (قوله نحو حـدب) بـجـمـع • فـاء  
مجهـة • دال • مـهـمـلة • تصريح • (قوله بـاضـم) أي ضم اللام وقوله لا بجمع ماسمع فيه الفتح أي فتح  
اللام (قوله عرفت) بعين مهملة فراء • فـاء • فـطاء • مـهـمـلة • (قوله بـرجـد) بموحدة فراء • فـم • فـلام • دال • مـهـمـلة  
(قوله ولم يجمع فيها) أي الثلاثة المذكورة في قوله وقالوا الخ فعل بالفتح أي فقد انفرد الضم دون  
الفتح وذلك يدل على أصالة الضم (قوله حكى جوذرا) أي بفتح الدال المجهـة وهو ولد البقرة لوحشبه  
كالجيسر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الدال كذا في القاموس  
(قوله وزعم الضراء الخ) دليل لتكون الضم منقولاً كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان  
الانـسـب • حـذف • الواو • من • و • ع • م • (قوله أم • • • • •) قد أطلقوا به أي والإطلاق يدل على أصالته إذ  
لا يلحق إلا بالاصلي سم (قوله عندد) باهمال العين والدالين وقوله عاطت باهمال العين والطاء وقوله  
سودد في داله الأولى الضم أيضا (قوله التي استنتى فيها) أي من وجوب ادغام المثلين في غير الملحق  
(قوله وأجاب الشارح) أي عن الاستدلال بالامر الاسترخال سم وكان حاصل الجواب الأول

جميع ماسمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو حـدب • وطـلب • و • رقع في الامعاء وجرسع في الصفات وقالوا لعاصب برتن وأشجر البادية  
عرفت وأكسأ • مخطـط • بـرجـد • ولم يجمع فيها فعل بالفتح وذهب السكونيون والاختص إلى أنه بناء أصلي واستدلوا بذلك بأمرين  
أحدهما أن الانخش حكى جوذرا ولم يفتح فيه الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مردود فان الضم فيه مقول أيضا وزعم الفراء أن  
الفتح في جوذرا أكثر فقال الربيدى إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح والأثر أنهم قد أطلقوا به عندد يقال ماني عن ذلك  
عندد أي بدو طالع طاعت الناقة عوطا إذا اشتت الغنم وقالوا سودد خرازم هذه الامثلة فكوكه وليست من الامة التي استنتى  
فيها الخ المثلين لغير الإطلاق فوجب أن يكون الإطلاق • وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن فلان لا ادغام للإطلاق فهو حـدب • وانما

هو لان فعلا من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفل كافي جدد وظل وحلل وان سلطانا للالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول  
فانه قد اُلحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنيس فأحقوه بأخر نعم فكما أطلق بالرفع بالزيادة فكذلك يلحق بالرفع بالتخفيف . الثاني ظاهر كلام  
الناظم هنام وافقه الاخفش والكوهين على اثبات اصابة الفعل وقال في التسهيل وتفرع فعل على فعل اظهر من اصابته . الثالث  
زاد قوم من النحويين في اصابة الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعل بكسر الاول وضم الثالث حتى ابن جني انه يقال بلوزا القطن الفاسد  
خرع و يقال ايضا لثوب زبر والصنبل وهو من اسماء الداهية نسل وفعل يضم الاول وفتح الثاني نحو خبعت ودلمرو وفعل بفتح  
الاول وكسر الثالث نحو طحيرة ولم يثبت الجهور هذه الاوزان بما صح نقله منها فهو عدهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة  
في الكافية فقال ورعا استعمل أيضا فعل (١٧٦) والمشهور في الزبر والصنبل كسر الاول والثالث . الرابع قد علم بالاستقراء

أن الرباعي لا يدمس اسكان  
ثانيه أو ثابته ولا يتوالى  
أربع حركات في كلمة  
ومن ثم لم يثبت فعلل وأما  
هبط للأصم من الرجال  
وباقه عبط أي عظمة  
فذلك محذوف من فعال  
وكذلك دودم وهو شئ  
يشبه الدم يخرج من شعر  
السرور ويقال حينئذ  
حاضت الدهرة وكذلك  
لسب عبط وعبط وعكاط  
أي تعين حارث ولا فعلل وأما  
عزث لم يثبت يدع به فأسله  
عزث مثل قرنفل ثم  
حذفت منه الذون كما  
حذفت الانب من علاط  
واستعملوا الاصل والفرع  
وكذلك عرقصان أصله  
عرقصان حذفوا الذون  
وبقي على حاله وهو بيت  
ولا فعلل وأما جندل فانه  
محذوف من جنادل  
والجندل الموضع فيه بجارة  
وجعله الفراء وأبو علي

مع أنه ليس من الامثلة التي استثنى فيها فل المثلين لغير الاحاق (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة  
بالرفع وكذا قوله بالتخفيف (قوله خرع) بجاء مجع فراء ففاء فعين مهملة كافي التصريح (قوله لزبر  
الثوب) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زبر أي يضم  
الموحدة (قوله للصنبل) بكسر الصاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله سنبل أي يضم  
الموحدة (قوله نحو خبعت) بجاء مجع فوحدة فعين مهملة فثلثة اسم للضم وقيل الشديد العظيم  
الخلق (قوله ودلمرو) بدل مهملة فلام فيم فزاي اسم للصلب الشديد (قوله نحو طحيرة) بطاء غاء  
مهملة فزاي فوحدة رفيه ثلاثة اوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح  
الطاء والراء وهو الاشهر وبكسرهما وهما المقطعة من العيم (قوله ولا يتوالى) المناسب للتفريع  
(قوله لم يثبت فعال) أي يضم فنفتح وكسر (قوله فذلك محذوف) أي مختصر (قوله دودم) بدلين  
مهملةين (قوله عبط وعكاط) باهما ل عين كل من الثلاثة وطائفة وقيل اللام من الاول مثلية  
ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف (قوله أي تعين خاثر) يرجع لكل من الثلاثة قسله وفي القاموس  
ختر اللين وثلث خثرا وخشورا وخشارة وخثورة وخثرا ما غلط اه فقول الشارح حارثا كبدا لقوله  
تعين (قوله ولا فعلل) أي بفتح الفاء والعين وضم اللام الاولى (قوله عزث) بعين فراء مهملة فثلاثة  
(قوله عرقصان) بعين فراء مهملة فثلاثين مفتوحة فثلاث صو مة فصاد مهملة (قوله ولا فعلل) أي  
بفتح الهاء والعين وكسر اللام الاولى (قوله على فعليل) أي عنه (قوله ولست محذوفه) أي مختصرة  
من شئ آخر (قوله لماسبق) أي من امتناع قول أربع متكررات في كلمة (قوله الاسم المجرى) فيه  
اشارة الى آر الصمير في جلا يرجع الى الاسم المجرى مجردا عن وصفه بالرباعي ليصح الاسناد فاهم  
(قوله عن آر بع) عن بمعنى على (قوله مع فعال) الطرف حال من منعول حوى والصمير في حوى  
يرجع الى الاسم النحوي الاصول (قوله نحو شمردل) بأجها م الشير فقط (قوله بجمرش) بجم فاء  
مهملة فيم فراء فثنتين مجع (قوله رقه بس) بقاء فاء فوحدة فلام فسين مهملة (قوله لعظيم  
الكبرة) أي للرجل العظيم الكبرة أي حشفة الدكر ليناسب قوله فيكون اسمها (قوله فيكون  
اسما) أي على القولين الاخيرين (قوله خرع دل) بجاء مجع فزاي فعين مهملة فوحدة (قوله  
المستطرفة) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالباء المشالة (قوله وقد عمل) بقاء فذال مجع فعين  
مهملة (قوله وجل خبعت) بقاء مجع لا فاف كواقف في بعض النسخ فوحدة فعين مهملة فثلاثة (قوله

فرع على فعاليل وأصله جنديل واختاره الناظم لان جندا لا مفرد فتفريعه على المفرد أولى وقد أورد بعضهم هذه قرطعب  
الاوزان على أهماس الابنية الاصول وايسر محذوفة وليس بصحيح لماسبق (وان علا) الاسم المجرى من أربعة وهو النحاسي (فع  
فعلل حوى فعلا كذا فعلل وفعلل) فالاول من هذه الابنية فعال وهو بفتح الاول والثاني والرابع يكون اسم النحوسفرجل وصفة  
نحو شمردل للطويل والثاني وهو بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا لم يجز الاصفه نحو جمرش العظيمة من الافاعي وقال السبيري  
هي الجوز المسنة وقه بلس للمرأة العظيمة وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظم الكبرة فيكون اسمها والثالث وهو يضم الاول وفتح  
الثاني وكسر الرابع يكون اسمها نحو خرع للباطل وللحاديت المستطرفة وقد عمل يقال ما أعطاني قد عملا أي شيا وصفة يقال  
جل فذل للضم والقذمة من النساء القصيرة وجل خبعت وهو الضم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم وبه معنى الاسد  
والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسمها

نحو قرطعب وهو الشيء الخفي وسنة نحو جرحل وهو الضخم من الابل وحزقرو هو القصير **نظيره** زاد ابن السراج في وزن الخجاسي فعال نحو هندلح اسم بقله ولم يشبهه سيبويه والصحيح أن فونه زائدة والالزم (١٧٧) عدم النظير وأيضاً فقد حكى كراع

في الهندلح كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخجاسي على سنة أوران فيفوت تفضيل الزاي على هـ وهو مطلوب ولأنه يلزم على قوله أصالة فون كنهل لان زيادتها لم تثبت الا لان الحكم بانها موقع في عدم النظير مع ان نون هندلح ساكنة ثانية فأشبهت فون عنبر وحظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهل في زيادة فون ثانية متحركة فالحكم على فون هندلح بالزيادة أولى وزاد غيره للخماسي أو زانا آخر لم يثبت الا أكثرون لتدورها واحتمال بعضها للزيادة فلا تطيل بدكرها (وما غير) من الاسماء المتكسرة ما سبق من الامثلة (للريد والنقص انتهى) نحو بد وجندل واستخراح وكان ينبغي أن يقول أول الدور لان نحو طحربة مغاير للوزان المذكورة ولم يتم الى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ولهذا قال في التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاذاً ومن يذهب الى محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمي (والحرف ان يلزم) الكلمة في جميع تصاريفها

قرطعب) بقاء فراء فطاء فعين مهملةتين فوحدة (قوله وهو الشيء الخفي) هذا التفسير على وزن نفسه القهبلس بالراء العظيمة فلم يجعل قرطعب بمعنى الشيء الخفي برامها وقهبلس بمعنى المرأ العظيمة بسفه الا أن يدعى عدم اعتبار المطارة في مفهوم قرطعب دون العظم في مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه (قوله جرحل) يجيم فراء فدا لفاء مهملةتين (قوله وحزقرو) حماء مهملة فتون فرأى فقاء فراء كافي القاموس (قوله حلال) بضم فسكون فتلات لامت أولاهما مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى انظاره نصبه براد واهله رفعه حكاية لحالة رفعه (قوله هندلح) بـاء فتون فدا لمهولة فلام فعين مهملة (قوله والالزم عدم النظير) حاسل ماذا كره في توجيحه زيادة النون ثلاثة أوجه (قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوي (قوله فيفوت تفضيل الزاي على هـ) لانه على سنة أوران كما مر (قوله ولا به يلزم) لوقال وأيضاً يلزم ما قبله (قوله كنهل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة بـاء قال في القاموس الكنهيل ونظم بازو شمر عظام كانهيل والشعرير الضخم السدلة (قوله لم تثبت الا لان الحكم بإسالة الخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضاً في عدم النظير كما سيذكره بقوله ولا يكاد الخ الا أن يقال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سأتى في الشرح (قوله وزاد غيره) أي غير ابن السراج (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أي لتكون بعض حروفه رائداً (قوله من الاسماء المتكسرة) هكذا أقيد غيره أيضاً وعمم بعض الشراح فعل المراد ما غير من الاسماء والافعال لانه يكلم فيما سبق على الافعال أيضاً وهو الوجه وان وجه سم الاول بما فيه بطر ظاهر وان آفوه شينناو البعض (قوله نحو ويد وجندل واستخراح) نقص من يد أصل وهو البناء اذا سلمه يدي ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الال زائد وهو الالف والباء اذا سلمه جندل أوجهاً بل على الخلاف السابق في الشرح وزيد في استخراح همزة الوصل والسين والياء والالف (قوله أول الدور) أي الشذوذ (قوله نحو طحربة) تقام من ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف هـ) أي فاره كعدة أو عينه كسه أو لاه كيد أو شبه الحرف كمر أو مركب كصرمرت أو أعجمي كبلش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالسين المعجمة اسم حمزة معروف وان لم يذهب المعصوف على هذه الثلاثة لان كلامه هـ في الاسماء المتكسرة لانه بطحربة العربية وهذا لم يعترض الشارح عليه الا بعدم التنبيه على النادر (قوله والحرف) مبتدأ وأرجله الشرط وجوابه في محل رفع خبر قوله هذا حذوه قال في القاموس هذا حذو زيد فعل فعله (قوله ويقال أيضاً احتذى أي اتعل) ويقال أيضاً احتذأ أي أتبعه الحذاء أي اتعل قال في القاموس هذا العمل حذواو هذا قدره وقطعها الرجل بعلا ألبسه اياها كاحتذاه اه (قوله كل الحذاء) مقول مطلق ان جعل مصدر اعمى الاحتذاء وفعل به ان جعل بمعنى اتعل وهو الاقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض اذ هو محذور وضعه كما مر في باب المقصور والممدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بأن كلامه تعريفي الاصل والزيادة غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الاصل للخروج نحو واد وعدهما هو أصل ويستقط في بعض تصاريف النكامة لعله وأما عدم منعه فلا حول نحو فون قرنفل بماء هوراً ولا يسقط أصلاً وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثاني عنه ودخول الاول فيه وحاصل الجواب أن المراد بالروم للروم لنظراً أو تقديراً والساقط لعله كالثابت وبالسقوط السقوط لفظاً أو تقديراً ونحو فون قرنفل في تقدير السقوط (قوله من الساقط) حال من الساقط (قوله فانه مقدر الوجود) أي فلا يرد على تعريف الاصل جمعاً وزائداً منها سم (قوله في تقدير السقوط) أي فلا يرد

(٣٣ - صبان رابع) (فأصل والذي لا يلزم) بل محذوف في بعض التصاريف فهو (الزائد مثل تا احتذى) لانه تقول هذا حذوه فاعلم بسقوط التاء انهاراً زائدة في احتذى يقال احتذى به أي اقتدى به ويقال أيضاً احتذى أي اتعل قال كل الحذاء بجحذوى الحافى الوقع والحذاء النعل وأما الساقط لعله من الاصول كواو به فانه مقدر الوجود كما أن الزائد اللزوم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط



ولذا يقال الزائد ما هو ساقط في أصل (١٧٨) الوضع تحقيقا أو تقدير احوال علم أن الزيادة تكون لاحد سبعة أشياء للدلالة

على معنى كحرف المضارعة  
و ألف المغاظة وللألف  
كواو كوز و جدول و باء  
صيرف و عشير و ألف أرطى  
و معزى و فون و حنفل  
و رعش و للمد ك ألف  
رسالة و باء حنيفة و واء  
حلوية و للعرض ك واء رادفة  
واقامة و سين سطيح و ميم  
اللهم و للتكثير كيم ستم  
وزرقم و اسم زيدت لتفخيم  
المعنى و تكثيره رمن هذا  
المعنى ألف قبعثرى و كثرى  
وللا مكان ك ألف الوصل  
لانه لا يعكس أن يتبدأ  
بساكن و هاء السكت في  
شخصه و فقه لانه لا يمكن  
أن يتبدأ بحرف و يوقف  
عليه و للبيان ك هاء السكت  
في نحو ماله و باريداه و ريدت  
ليان الحركة و بيان  
الألف في نيبان في الأزل  
الزائد بوعار أحدهما أن  
يكور تكويرا أصل للألف  
أو لغيره فلا يختص بأحرف  
الزيادة و شرطه أن يكون  
تكريرا عين امام مع الاتصال  
فحقول أو مع الانفصال  
بزائد نحو عقفل أو تكثير  
لام كذلك نحو جالب  
و جلباب أو فاء و عين مع  
مباينة اللام نحو ممر مريس  
و هو قليل أو عين و لام مع  
مباينة الفاء نحو صم صمع  
أما كسر الفاء و حدها  
كقرف و سندس أو العين  
المفصولة بأصل كحذر  
فأصل و لا تستر أن لا يكون  
تكريرا أصل وهذا لا يكون

على تعريف الأصل منعوا الزائد جعما سم (قوله ولذا) أي لتكون الساقطة كالثابت والزائد  
اللازم في تقدير السقوط (قوله وللألف) هو جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كافي التسهيل  
قال الاميني والمراد الموازنة بحسب الصورة والألف وزن مختلف بحسب الحقيفة ألا ترى أن وزن  
جعفر مثلاً فعلى وزن كوز و على اه وقد أفرد الساطم في تسهيله الزائد للألف بفتحة و ينجي  
مر اجعته مع شرحه لا اماميني (قوله كواو كوز و جدول) الكوز يطلق على معان منها الخبير  
الكثير و هو في الجنة والجدول كجعفر و درهم النهر الصغير كذا في القاموس (قوله و باء صيرف  
و عشير) الصيرف والصير في الحمال في الامور والعير التراب والجماع والائر التي كذا في القاموس  
(قوله و ألف أرطى و معزى) الارطى بفتحة والمعزى بفتحة و يمد خلاف الصان كذا في القاموس  
وميم مكسورة كما في هذه قول الاميني ان ألفه للألف بفتحهم (قوله و فون و حنفل و رعش و  
الحنفل بفتح الحيم والطاء المهملة و سكون النون و فتح الفاء العليقة الشفة والحش العظيم كما يأتي في  
الشرح والعش المرعش (قوله كواو كوز و رادفة) فاهما عوض عن يا و زندق سم (قوله واقامة) فان  
اتاء عوض عن عين السكامة أحق فله ألفا و عن ألف الأفعال الزائدة على الخلاف السابق في  
المدحوفين اه لقين (قوله و سين سطيح) ههما عوض عن حركة عين كما سبق في قبيل فصل في زيادة  
همزة الوصل في شرح قوله وللألف في الإشارة المشهورة سم (قوله و للتكثير) أراد بان تكثير ما شمل  
تفخيم المعنى و تكثير اللفظ فترية قوله بعد لتفخيم المعنى و تكثيره أي تكثير داله (قوله ستم)  
القاموس الستم بالصم اكثير المعز اه و فيه أنصا الرق بحركة و الرقة لون معروف و رقت  
عنه كقرف ثم قال و الرقة باصم الشديد الزرق للمد كروا الموث (قوله ألف قبعثرى و كثرى)  
القبعثرى الجبل الصم و انصا يل المهرول و دابة تكون في البحر اه قاموس و الكثرى بصم  
الكاف و فتح الميم (قوله و يوقف عليه) أي وقفنا جار باعلى وجهه السابق في باب فلابال يمكن أن  
يتبدأ بحرف و يوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة (قوله و بازيداه) عطف على ماله كالألف  
و ان جعله الاستقاضي عطفًا على هاء السكت (قوله لبيان الحركه و بيان الألف) فيه لف و نشر  
مرتب والمراد كمال بيان الألف (قوله أولعبره) كالتعدي (قوله ولا يختص بأحرف الزيادة) أي  
المصطلح عليها و هي حروف أمان و تسهيل (قوله أمان مع الاتصال) أي اتصال الزائد بالأصل الذي  
هو تكثيره (قوله نحو قتل) أي بالتشديد و هو الزائد التاء الأولى والثانية خلاف كافي التصريح  
والخلاف في نحو أعففس أيضا كافي ا هم مع قال واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة  
في باب أعففس والأول أولى في باب علم (قوله نحو عقفل) بفتح العين المهملة و الفاقين بينهما و نون  
ساكنة وهو الكتاب العظيم المتداخل الرمل و رجماء و امصا ريس الصب عقيقة لا قاله الجوهري  
(قوله أن تكثير لأم كذلك) أي مع الاتصال أو لا انفصال ولا يأتي فيه التفصيل بين الانفصال و الزائد  
والانفصال أصل لان تكثير لأم لا يفصل بأصل أبدا (قوله جلب) بزيادة الباء الثانية للألف  
بدرج قال في القاموس الجلباب كسر داب و ستمار القميص و ثوب واسع للمرأة دون المخمفة  
أو ما تعطى به ثيابا من فوق كالخندة أو هو الخمار و قد جلبه فعلب اه و يطلق الجلباب مصدرا  
أيصا الجلباب كافي التصريح مثل الجلبية (قوله مع مباينة اللام) أي للمكرر و قوله نحو ممر مريس  
نفتح الميمين و سكون الراء الأولى و الداهية و وزنه فععل (قوله نحو صم صمع) بمهمات على وزن  
سفعرجل وهو الشديد العليظ و وزنه فععل و ستمار القميص و ثوب واسع للمرأة دون المخمفة  
كقرف (بفتحة) بفتحة و ستمار القميص و ثوب واسع للمرأة دون المخمفة (قوله و سندس)  
الديباج و وزنه فعفل (قوله كحذر) بمهمات على وزن جعفر اسم رجل قال في التصريح و لم يفتح على  
فعل بكسر الهمزة و غيره (قوله المجموعة في أمان و تسهيل) الواو من جملة المجموع فيه و جعلها في



وهذا معنى نسبة حروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح وأسقط المبر من حروف الزيادة الهاء وسبق الرد عليه الثاني أدله زيادة الحرف عشرة أو لها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب في أصله أعني المصدر ثانيا سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب ثالثا سقوطه من نظيره كسقوط باء اطل في اطل والابل الخاصة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على ربا به أن يكون سقوطه لغيره فإما كان سقوطه لعل كسقوط واو وعد في بعد أو في عدمه لم يكن دليلا على الزيادة رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدحمة وبعدها حرف نحو ورسل وهو الشروشر وهو العليظ الكفبن والرجلين وعصمصر وهو ج فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا يكون فيه (١٧٩) مع المشتق الزائدة نحو حنظل من

الحفلة وهي لدى الحافر كالشفة للأسان والحفيل العظيم الشفة وهو أيضا الحيش العظيم خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهجرة إذا وقعت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف فإما يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق فإما قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فبما علم اشتقاقه وذلك نحو أرب واصل يحكم بزيادة همزة حذلا على ما عرف اشتقاقه نحو أحرر والآله كل الربعة سادسها اختصاصه بوضع لا يقع فيه الأحرف من حروف الزيادة كالنون من كئناو ويحسحطأ وسندأو وقندأو فالكئناو والواو اللحية والحبطأ والعظيم البطس والسندأو والقندأو والرجل الخفيف سابعها لزوم عدم النظر

التسهيل بقوله سأقوم أقال الدمامي وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أن يثبت على حروف الزيادة فقال سأقوم بها فقالوا نعم فقال أحببتكم (قوله وهذا) أي كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد لأحرف العشرة معنى نسبتها الخ هكذا أفهم العارضة واستغن به عما وقع للعص من النصف الدار المسمى على الصم الكاسد (قوله في اطل) أي وهو كايطل معنى ومادة (قوله في بعد أو في عدة) الأول نظير وعد والثاني أصله ولم يعمل له سقوط من مرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أي اشتقاق الكلمة إلى هوبها (قوله ورنل) بفتح الواو والراء وسكون الدون وفتح الفوقية وقوله وشرئت بفتح الشين المجهمة والراء وسكون الدون وفتح الموحدة آخره مثله وقوله وعصمصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين فون وآخره راء (قوله مع المشتق) أي ولوم اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق معنى منلق الأحد (قوله نحو حنظل) تقدم به بطة قريباً (قوله وإن لم يعلم الاشتقاق) الواو للعال فلا ينافي قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فإما قد كثرت دتم الخ) مقصده أم أقدم يكون في هذا الموضوع أصله فانظره (قوله سادسها اختصاصه الخ) لأوجه للتعسير بالاختصاص إلا أن يراد به لوجوده ولوقال كونه بموضع الخ كما عرفت في طائرته انكار واحدما وقوله بموضع الخ أن أجرى على إطلاقه الشامل للمشتق بحركة أو غلثة بعد النون الزائدة من كثرات طيته كنع أي طالت وكثرت كأي التمام وس غير المشتق كالامثلة الأربعة التي في الشرح وأريد بنحو الأربعة ما يسأل كئناو بالامثلة كان الدليل لرابع مدرج في السادس وإن قصر على غير المشتق أحداً من الامثلة التي ذكرها وأريد بنحو الأربعة مثل حنطأ وبالطاء المشالة المضممة وهو الخطأ وبالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل في المقام بسعوتها وان أهملوه (قوله من كئناو) بفوقية بعد النون الزائدة ويراد به ان كئناو غلثة بعد النون لكن الذي بالفوقية غير مشتق والذي بالمثلثة مشتق كإيسفاد من الباموس كما عرفت ولا تعتبر بما يقتضى خلاف ذلك وقوله ويحسحطأ وسندأو باهمال أولهما وناسههما ولو قدم الشارح نحو على كئناو ولكان أجزل وقوله وقندأو بناف ثم دال مهملة وأول كل من الالفاظ المذكورة مكسور وثالثه مسوح (قوله في تلك الكلمة) متعلق بالزوم (قوله نحو برن) قدام ضبطه ونفسه (قوله عند لزوم الخروج عن النظر) أي على تقدير الإصالة وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك في كهل) أي على لغة من ضم الباء بدليل ما بعده وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعل كسفر رجل ضم الجيم) لو قال فعل بصم اللام الأولى سلم من تكلف الخطأ في ضم الجيم (قوله فعلل) كذا في السمع بتقديم العين على النون

بتقدير الإصالة في تلك الكلمة نحو تنفل بفتح التاء الأولى وضم التاء وهو ولد التغلب فإن تاء زائدة لاها الوجهات أصلاً لكان وزنه فعال وهو مفقود ثامها لزوم عدم النظر بتقدير الإصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تنفل على لغة من ضم التاء وإفادها تاء أيضاً زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم الظاهر فإما الوجهات أصلاً كان وزنه فعال وهو موجود نحو برن لكن يلزم عدم النظر في نظيرها أي لغة الفصح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفصح حكم بادت في لغة الصم أيضاً إذا أصل الاتحاد المادة ناسجها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل عاشرها لدخول في أوسع البابين هذ لزوم الخروج عن النظر وذلك في كهل فإن وزنه على تقدير الإصالة الدون فعلل كسفر رجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعلل وهو مفقود أيضاً ولكن أنية المزيد فيه أكثر

ومن أصولهم المصير إلى الكثير ذكر هذا ابن أياز وغيره وقال المرادى هو مندرج في السابع انتهى (بضم فـ) فعل قابل الأصول في وزن) يعني إذا أردت أن تزن كلمة تعلم الأصل منها والرائد فقابل أصولها بأحرف فعل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام مسوي بين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فلس فعل وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك في قام وشدد لان أصلهما أقوم وشدد في علم فعل وكذلك في هاب ومل وفي ظرف فعل وكذلك في طال وسب (وزائد بالفتحة اكتفى) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول وأكرم (١٨٠) ويطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانتطاع واجتماع واستخرج أفعول وفعل

وفوعـل وانفعـل وانفعـل واستفعل وانفعـل وانفعـل واستفعل واستفـل واستفـل واستفـل واستفـل الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما المبدل من تاء الانفعال فانه يعبر عنه بـتاء التي هي أصله فيقال في وزن اسطر انفعـل وذلك لان المقضى للابدال مفقود في الميزان والآخر المكرر للاحق أو غيره فانه يقابل عما يقابل به الأصل كما يأتي بهانه (وساعف اللام) من الميزان (إذا أصل بني) من الموزون بان يكون رباعياً أو خاسباً (كراه جعفر ورافـf

والصواب فعل بتقديم الدون على العين (قوله ومن أصولهم) أي قواعدهم (قوله هو مندرج في السابع) أي لزوم عدم التطير بتقدير الاسالة بان يرايه ما هو الا اعم من أن يعدم التطير بتقدير الزيادة أيضاً أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله بضم فـ) أي ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هيئته اذا الميزان لا يلزم هذه الهيئـة وقوله في وزن المراد به المعنى المصـدرى أي في وقت وزن قال في الهمع وانما الصطلحوا على الورس بهذه المادة لتساوئها جميع الأفعال من أكل وشرب ومشي وغيرها وحل ما لا يدل عليها من الأسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اهـ بـياضاح (قوله تعلم الأصل منها والرائد) فيه نظر لان الورس فرع معرفة الأصل والرائد فان قرئ له لم يوزن تكلم بـمعـم (قوله وكذلك في قام وشدد) فيونان فعل بفتح العين نظر الأصل هو قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك في هاب ومل) أي لان أصلهما هيب وملل بكسر ثانياهما (قوله وكذلك في طال وحـب) أي لان أصلهما طاول وحـبب بضم ثانياهما (قوله ورائد) أي حرف زائد في الموزون وقوله عن تضعيف أصله أي عن ما نأته بصـعـف أصله من ميزان الكلمة التي هو منها فاسافة الأصل إلى ضمير الزائد لادنى ملاسة ولا يقال في وزن أكرم مثلاً ففعل (قوله لان المقضى للابدال) أي لا يدل تاء الانفعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطلاق (قوله أو غيره) أي كانه عدية (قوله كما يأتي بهانه) أي في قوله وان يك الزائد ضعف أصل الحـمـم (قوله وشاعف اللام الخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكم أو زيادة فبوزن ما كان ثلاثياً بلفظ فعل وما زاد عليه شيء وجعلوا اختله وافية فقبل لا يوزن لانه لا يدري كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره لمصلحة وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوراً بجعل ما فعل كما يقول الأصـمـريون أو فعـلـر بـاداة الراء أو فعـلـر بـاداة الفاء أو لا يدري ما هو أو قول أربعة كذا في التصريح (قوله فسحق) بضم الفوقية وفتحها كما نـهـله الفارسي عن الحلال المحلى (قوله قد عمل) تقدم ضبطه وفسيره في الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الأصل بالرائد حديثاً لا باقول نعم ولكن يزول بالانهابط ان في قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من هيئته حال من مالاصل وقوله ثانياً ما هنا تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقاً بجعل كشيئنا والبعض قد سمع فتأمل وقوله الذي هو أي ذلك الحرف الزائد ضعفه أي ضعف الأصل منها أي من أحرف الميزان (قوله في حلتيت) بجاء مهملة مكسورة وفوقيتين بينهما محبة وهو صريح الانخذال بفتح الهمزة وضم الجيم وبإعجام الذال نبات جيد لجميع المقاصـل (قوله وفي مهنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها فونان يسهما وأورد هو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد (قوله وفي ممر ميس) تقدم ضبطه وفسيره (قوله وفي اغدودن) بإعجام العين واهمال الدالين بقـال اغدودن الشعر اذا طال واغـدودن الدبـت اذا انخـصـر تصـريح (قوله وما شاكلها) كفـجـر وفـجـر وفـجـر وكذا إلى آخر حروف الهجاء (قوله إلى آخر

اللام قبل باللام فتقول في حلتيت فليل وفي مهنون فعول وفي ممر ميس فعقيل وفي اغدودن الحروف افـعـول وفي جليب فعـل وأجاز به ضمهم قابلة هذا الزائد مثله فتقول في حلتيت فعليت وفي مهنون فعول وفي ممر ميس فعمريل وفي اغدودن اغودل وفي جليب فعلب ويلزم من هذا المذهب أمران مكرهان أحدهما تكثير الاوزان مع امكان الاستغناء بواحد في نحو صبر وقت وكثر فان وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعل وفعل وفعل وكذا إلى آخر

الحروف وكفى بهذا الاستنفال منفردا والاستنباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعلة وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عنه لإلحاقه بغير الاساق ويقدد اللفظ به كعين مقصودا به الإلحاق ومقصودا (١٨١) به التعدي فاعلى القصد الاول مصدره

نيسنة مشاكل درجة  
وعلى القصد الثاني مصدره  
تيسين ولا يعلم امتياز  
المصدرين إلا بعد العلم  
 باختلاف وزني الفعلين  
 واختلاف وزني الفعلين  
 فيما نحن بصدده ليس إلا  
 على المذهب المشهور  
 في ترتيبات الأول اذالم  
 يكن الزا من حروف أمان  
 وتسهيل فهو ضعف أسل  
 كآبا من جلب وان كان  
 منها فقد يكون ضعفا وقد  
 يكون غير ضعف بل هو قوة  
 صورة الضعف ولكن دل  
 الدليل على أنه لم يقصده  
 بضعف فيقابل في الوزن  
 بلفظه نحو سمان وهو ماء  
 أى أربعة قوره فعلا  
 لان فعلا لان فعلا  
 نادرا لم يأت منه غير المكرر  
 نحو الزوال الاخرع وهو  
 ناقة ها ناطع وهنار العجر  
 وأما هرام فمهيان  
 • الثاني المعتبر في الوزن  
 ما استقصه الموزون من  
 الشكل قبل التعبير فيقال  
 في وزن رد ومرد فعلا  
 ومفعول لان أصلها رد  
 ومرد • الثالث اذا وقع  
 في الموزون قلب تقلب الزنة  
 لان الحرس من الوزن  
 التيسيه على الاصول  
 والزا تد على ترتيبه فتقول  
 في وزن آدر أعفل لان  
 أصله آدر فقد تمت

الحروف) فيقال في نحو غير مفعول هكذا (قوله التباس ما) أى فعل يشاكل مصدره تفعيلا على حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذ من قوله الاتى مصدره تيسنة مشاكل درجة (قوله أن الثلاثي المعتل العين) أى كان (قوله مشاكل درجة) أى كصدر الملق به كدخرج سم (قوله واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده) أى نحو بين وجهيه ليس الاعلى المذهب المشهور قال سم وأفره شيخنا والبعض كان مقصوده أن وزن المقصود به التعدي فعل لان هذا كزال اذا كان تكريرا أصل ما يدكر به ذلك الاصل واما المقصود به الإلحاق بالرباعى فعلى المشهور يكون وزنه فعلا لان الملقى وزنه والملقى به وحيد يتخلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعلا في الحالين فلم يتخلف الوزن فتأمل اه وفيه عدى نظرا تصرف الشارح سابقا بالمكرر للإلحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الاصل وحيد فتوزن بين مطلقا فعل فلم يتخلف وزن الفعلين على المذهب المشهور أيضا فتدبر (قوله وقد يكون ضعفا نحو سؤال) بتشديد الهمزة سم (قوله وقد يكون غير ضعف الخ) ليس في كلامه حصص في القهين ولا ينافى وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالهزمة في اكرم مثلا (قوله ولكن دل الدليل) كذا رد فعلا غير مكرر الفاء والعين (قوله على أنه لم يقصده بضعف) أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وان وافق لفظه لفظا أصلى (قوله فيقابل في الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ (قوله نحو سمان الخ) الذى فى القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسور ها بلد ومصومها جبل فعلا مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح فيوافق كالمهملة (قوله لان فعلا) أى بفتح الفاء (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فآذ وعينه فخرج نحو فقا لانه مكرر الفاء فقط (قوله الاخرع) مخا معجمة قرأى فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعدنى أو كفى انخب انباغ ما انفصل (قوله ها ناطع) باعجام الفاء واهمال العين أى عرج (قوله وهنار) بضافين زادى القاموس القس طال باقاف فالتسين فالطاء المهملة من وهو الغبار والطرطال بالياء المهملة قالها فالطاء المهملة وهو حوب عروف (قوله راما جهرام وشهرام فمهيان) أى علمان عجميان فالاول علم لرجل ولفرس المعاء بن عتبة الغتكي كفى القاموس وذكر شيخنا السيدان في بانه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثاني المعتبر الخ) هذا التيسيه مكررمع ما أسلفه في شرح قول الزاظم ضمن فعل الخ حيث قال وكذلك في قام وشددلان أسلفها قوم وشدد وكذلك في هاب وممل ثم قال وكذلك في طال وحب فاعرفه فانه مما لم يقصده له (قوله قالب) أى كفى كان قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبها) أى الواقع في الموزون (قوله فتقول في وزن آدر) بعدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله آدر على وزن أفعول استقلت الصمة على الواو قدمت العين على الفاء ثم قامت الواو الفاصلة وزنه أفعول وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فابدلت الفاقب ساقاله السارضى (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلبت ألفا سم (قوله وتقول في ما) بنون فالف همزة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهمزة فصارت ياء على وزن فاع فقامت الياء ألفا تحركها وانفتح ما قبلها فصارت كذا فى التصريح وانظروا أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة (قوله وفى الحادى) أصله واحد آخرت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدمت الحاء عليها فصارت حادى وقلبت الواو ياءا نظروا أنها تركب فصار حادى (قوله بتأصيل أصول حروف) لوجه زيادة الشارح أصول (قوله الرباعى الذى تكررت فآؤه وعينه) سواء كان اسما كمثل أو فعلا كززال

العين على الفاء فتقول في ما فلع لانه من المأى وفى الحادى عالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف فتقول في وزن قاض فاع وفى بسع قل وفى يعد بعل وفى عدة علة وفى عه أمر من الوعى عه الا اذا أريد بيان الاصل فى المقلب والمحدوف فيقال أصله كذا ثم أعل انتهى (واحكم بتأصيل) أصول (حروف) الرباعى التى تكررت فآؤه وعينه

وليس أحد المكررين فيه صالحا لا سقوط كحروف (مهم) ونحوه لان اصله أحد المكررين فيه واجبة تكسبه لا أقل الاصول وليس  
 أداته أحدهما أولى من أصله الا يخرجكم باصاها معا (والخلف في) الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط  
 (كلم) أمر من لم وكف كف أمر من كف كف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقبل أنه كالنوع  
 الاول حروفه كلها محكوم باصاها وان مادة لم وكف كف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلى كالنوع الاول وهذا مذهب البصريين  
 الا الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط راند فوزن (١٨٣) كف كف على هذا فعمل وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط

بدل من تضعيف العين  
 فاصل للم لم فاستثقل نوال  
 ثلاثة أمثال فابل من  
 أحدها حرف عاثل انباء  
 وهذا مذهب الكوفيين  
 واختاره الشارح وورده أنهم  
 قالوا في مصدره فعلة ولو  
 كان مضاعفا في الاصل لجاء  
 على الفعل فان تكسرت  
 الكلمة حرفان وقبلهما  
 حرف أصلي كصم جمع  
 وسم جمع حكميه بزيادة  
 الضمة في الأخيرين لان  
 أقل الاصول محفوف  
 بالاولين والسابق كذا قاله  
 في شرح الكافية وقال في  
 التسهيل فان كان في  
 الكلمة أصل غير الاربعة  
 حكم بزيادة ثلث المتماثلات  
 وتالها في نحو صم جمع  
 وتالها ورباها في نحو  
 مرم مرس انتهى فاشتق  
 كلامه في نحو مرم مرس  
 واختلف في نحو صم جمع  
 فوزنه في كلامه على الاول  
 على طريقة من يقابل  
 الزائد بلفظه فعلم وفي  
 كلامه الثاني فعمل  
 واستدل بعضهم على زيادة  
 الحاء الاولى في نحو صم جمع

ووسوس (قوله المكررين) هما في مثاله السين الثانية والميم الثانية (قوله كحروف مهم) بكسر  
 السينين الحب المعروف وبضمهما التعليل قاله النارضي (قوله والخلف الخ) ظاهره أنه لا خلاف في  
 القسم الاول مع ان فيه خلافا أشار اليه بعضهم بسيوطي (قوله في الرباعي المذكور) أي الذي  
 تكررت فاؤه وعينه (قوله حروفه كلها محكوم باصاها) أو رده عليه أن هذا مناف لقوله في بيان عمل  
 الخلف الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأوجب بان قوله صالح للسقوط أي ولو في مادة أخرى  
 من المعنى أو أنه مبني على غير القول الاول (قوله وقيل ان الصالح للسقوط) أي الذي هو الحرف  
 الثالث (قوله فوزن كف كف على هذا فعمل) جرى الشارح هنا على المذهب المعرب عنه من  
 مقابلة تكرير الاصل للفظه ولوجري على المشهور ان قال فعلى وكذا يقال في نظائره الا تبين (قوله ولو  
 كان مضاعفا في الاصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بأنه انما كان يلزم ذلك لو بقي على  
 ادغامه فاما بعد الابدال واشتراك فكيف فقد أشبه في الصورة ما خلق بالرباعي نحو جابب جء مصدره  
 على وزن مصدره (قوله فان تكسرت في الكلمة حرفان الخ) مختار قوله الرباعي الذي تكررت فاؤه  
 وعينه (قوله كصم جمع وسم جمع) باهمال حروفه ارا الصم جمع الشديد العليظ كاهم والسم جمع صغير  
 اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كإني انقاموس (قوله ثاني المتماثلات ثالها) يعني الحاء الاولى  
 والميم الثانية (قوله فاتفق كلامه في نحو مرم مرس) انما كان يحسن هذا الويل الشارح كلاما  
 للصنف في نحو مرم مرس غير كلامه في التسهيل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ)  
 قال شيخنا واليهض هذا الاشارة الى قول مايل للقولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الاولى  
 فقط فوزن صم جمع على هذا فعمل ولا دليل عليه بل الأقرب أنه تأييد لكلام المصنف في التسهيل  
 وانما خص الحاء الاولى بالذكر لانها التي يقع دليله زيادتها اذا لا يتحد في التصغير غيرها (قوله ان وزنه  
 فعل) ثلاث لامات (قوله من يار ما يعرف به الزائد من الاصل) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو  
 قوله والحرف ان يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه  
 (قوله فألف) أراد الالف اللينة وأما الهمزة فسأني (قوله كذلك) أي مصاحبة أكثر من أصليين  
 (قوله فيه) أي في أكثر ما وقعت فيه الالف كذلك (قوله فيعمل عليه ما سواه) أي على الأكثر  
 ما سوى الأكثر (قوله نحو رمي ودعا) لا يتحد على نية حكمه تعداد الامثلة (قوله وما ذكره) أي من  
 منطوق قوله فالف أكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الالف اما زائدة أو منقلبة عن أصل انما  
 هو في الامعاء المتحركة والافعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحو متى ومهما فليست  
 الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل اذا لا اشتقاق فيها بل هي أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا  
 عازي الطبري لاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نتي زيادتها في قوله فلا وجه الحكم الخ  
 ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فالف أكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه  
 للحكم بزيادتها فاولا بالقلها عن أصل لا دليل عليه من كلامه الا أن يقال تعليله بقوله لان ذلك

والميم الثانية في نحو مرم مرس بخلافهما في التصغير حيث قالوا صم جمع ومرم مرس ونقل عن الكوفيين في صم جمع أن وزنه الخ  
 فعل وأصله صم جمع أبدلوا الوسطي ميمًا ولم يفرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الاصل في شرح بيان ما تقرر في زيادته من الحروف  
 العشرة فقال (قال أكثر من أصليين صاحب زائد بغيره بن) ألف مبتدأ أو الجمله بعده صفة له وزائد خبره والميم الكذب أي اذا  
 صحبت الالف أكثر من أصليين حكم بزيادتها لان أكثر ما وقعت فيه الالف في ذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فيعمل عليه ما سواه  
 فان صحبت أصليين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمي ودعا ورجا وعصا وباع وقال وناب وباب وما ذكره انما هو

في الاسماء المتكسنة والافعال أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم زيادتها فيها لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك  
الاسماء الالهيمية كابرهم وامحق . واعلم أن الالف لا تزداد أولا لا امتناع الابداء هاتر اذ في الاسم ثاسة نحو ضارب وثالثة نحو  
كتاب ورابعة نحو حبل وسرداج وخامسة نحو انطلاق وحلابل وسادسة نحو ( ١٨٣ ) قد عثرى وسابعة نحو ار ، ماوى

وتردى في الفعل ثابسة  
نحو قابل وثالثة نحو تعادل  
ورابعة نحو سلق وخامسة  
نحو احرى وسادسة نحو  
احسرى <sup>في</sup> ثابتهان  
الاول يستثنى من كلامه  
نحو عاى وسوصى من  
صه عى الرامى فان  
الالف فيه بدل من أصل  
ولست رائدة . الثاني  
دا كات الالف مصاحبة  
لأصلين والثالث يحتتمل  
الاسماء لزيادة فان قدر  
أصله فالالف رائدة وان  
قدت رائدة فالالف غير  
رائدة . لكن ان كان المحتتمل  
همزة أمية مصدرية أو  
نونا ثابسة كات في خامسة  
كان الارجح الحكم عليه  
بالزائدة وعلى الالف أنها  
من قبله عن أصل نحو أفعى  
وموسى وعقربى ان وجد  
في كلامه . ما يدل دليل على  
أصل هذه الحرف وزيادة  
الف كفى أرطى عدى من  
يقول أديم . أروط أى  
مدحوع بالارطى وكفى  
معرى لغولهم معروان كان  
المحتتمل غير هذه الثلاثة  
حكمها بأصلاته وريادة الالف  
انتهى (وابا كذا والوار)  
أى مثل الالف في أن كلا

الح بشعر هذه الضميمة (قوله في الاسماء المتكسنة) أى المعربة وكان عليه أن يزيد المعربة الآب  
يقال تركها انكالا على أخذ مما بعده (قوله لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) . فيه أن  
مقتضى قوله فيحمل عليه ما سواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما  
أعجميا إلا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الاسماء المتكسنة العربية (قوله وسرداج)  
بأعمال حروفه وكسر أوله الباقية الطويلة (قوله وحلابل) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللابل  
كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالحليم (قوله نحو ار بعواى) يضم الهمزة والموحدة فتعد المترفع كفى  
القاموس وقد أسلفنا في باب أنى التآبث عن السبوطى والدمايى ضمة بفتح الهمزة (قوله نحو  
سائق) في القاموس سلق ولا طاعنه كسلفاه (قوله نحو احرى) قال في الصحاح الحزوة حرة تصرب  
الى سواد وفى القاموس انه يقال حزوة كهمزة وجوة كشبة وجأى بكوى والفعل جئى العرس وجأى  
وجأوى والعت أحوى وحأواه (قوله نحو اعرى) بالعين المهملة والراء أى علا (قوله نحو عاى)  
يعينين . هـ . ملتين أى بحر الصان وقال عاؤعوأوعاى ويقال أيضا فى الفعل عوى وعيى كفى  
القاموس وقوله وضربى ضاربين . هـ . عشرين قال فى القاموس فى باب الهمزة الصأصا والصوصا  
أصوات الناس فى الحرب ورجل مصووع مصوت . وقال فى باب الالف لليسة الضوة الجامة  
كالصوارة . هـ . والحلقة بفتح الحليم واللام الأصوات (قوله من مصاعف الرامى) . هـ . مالا . هـ  
الاولى من جاس فائه ولا مة الثانية من جاس عنه (قوله فان الالف آل للجاس اذ كل من أى عاى  
الاولى والثانية وألف وضوى بدل من أصل لان وزنه افعال (قوله الا فى اذا كانت لالف الخ)  
يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلي أى محققا أصالة جميعه فان كان فيه ما ليس  
محققا بل محتملا وسط ففقه تفصيل (قوله وان ثالث يحتتمل الاصله والزيادة) كفى أبان وأنه يحتتمل  
ان و به فعال زيادة الالف واصالة الهمزة أو أفعال بالعكس (قوله مصدرية) يرجع لكل من الهمزة  
والميم (قوله منقلبة عن أصل) قال شعبة الطرهل هو باء أو واو (قوله نحو أفعى) نظر الدمايى فى  
التفصيل به باء مع صرته أى للوصفية المتبيلة ووزن الفعل دل على زياده همزة أى فليس  
زيادة همزة راجعة الى الكلام فيه بل بما يزيده همزة متعينة (قوله وموسى) مراده موسى  
الحديد لا اسم النبي . هـ . دمايى أى لانه أعجمى (قوله وعقربى) لم أجده فى القاموس ولعل ذلك  
سكتة قول الشاوح ان وجد فى كلامهم . هـ . مقتضى الحكم على أغه باها من قبله عن أصل أب وره  
وهـ . هـ . (قوله ما لم يدل دليل الخ) قيد فى قوله كان الارجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عدى من يقول  
أديم مأروط بخلافه عدى من يقول أديم مرطى لدلالة الدليل عدى على زيادة الهمزة واصالة الالف  
(قوله حكمها بأصلاته وزيادة الالف) طاهره نعين ذلك . هـ . أسفاطى وأقره غيره . هـ . أنه كيف  
تعين أصالته مع فرض انه يحتتمل الاصله والزيادة إلا أن يقال . هـ . معنى احتماله للزيادة أنه من الحرف  
العشرة التى قدر اذ (قوله اذا صحب أكثر من أصلي) كفى قيسل وهو قول (قوله ان لم يبق الخ) نى  
ولم تصدروا ومطابقا عند الجمهور ولا الباء قبل أربعة أصول فى غير المضارع كاسيد كذا شارح كل  
ذلك (قوله كما هما الخ) أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعا عليه فى يؤووعوا ان جعلت ما  
موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما فى يؤووعوا ان جعلت . و صولا حرفيا (قوله الا فى الشاى

منهما اذا صحب أكثر من أصلي حكم بزيادته (ان لم يبقا) مكررا (س) كما هما فى يؤو ( اسم طاردي محلى يشبه الباشق (ووعوا)  
اذ اصوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروفهم والتقسيم السابق فى الالف بآى هـ . أيضا فقول  
كل من الباء والواو له ثلاثة أحوال فان صحب أصليين فقط فهو أصل كبت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصلاتها فهو  
زائد الا فى الشاى

المكرر كما تقدم في المتن وان محجب أصليين وثالثا محتملا فان كان المحتمل همزة أو ميم مصدرية حكم بزيادة المصدر منهما واصله الباء والوارث نحو أيدع ومزودا لأن بدل دليل على أصله المصدر وزيادتهما كما في ألقى يقول ألقى فهو مألوق أي جن فهو مجنون وكما في ابطل لما تقدم من قولهم فيه اطل أو أصله الجميع كما في مريم ومدين فان وزنها فاعل لا فاعل لانه ليس في الكلام ولا مضاعف والواجب الاعلال وان كان المحتمل غيرهما حكم بأصله وزيادته الباء والواو والم بدل دليل على خلاف ذلك كما نحو مير وهو اطر المصطب وقال ابن السراج اليه براسم (١٨٤) من أسماء الباطل قال ورجع ارادوه ألفا فقلوا ميرى وقيل هو السراب يقال أكذب

من البير أي من السراب فانه قضى فيه زيادة الباء الاولى دون الثانية لانه ليس في الكلام فاعل ولا خفاء في يادتها في نحو بحمر وكان عربت وهو اسم وضع وقيل هو الفصير أيضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادته الباء والثاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه فعويا لانه ليس في الكلام ولا فعليا لان الواو لا تكون أسلا في نبات الاربعة ولا فعليا لان الكلمة تصير بعير لام فتعين أن يكون وزنه فعليا مثل عذريت واعلم أن الباء تزداد في الاسم أولي نحو بلع وثانية نحو بجمع وثالثة نحو فصيل ورابعة نحو حذرت وخامسة نحو سفينة وقيل وسادسة نحو مغاطيس وسابعة نحو خبزوانية وتزداد في الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو يطر وثالثة عند من أثبت فاعل في أبيه الأفعال نحو رها ورابعة نحو قلبت وخامسة نحو قلبت وسادسة نحو

المكرر) هو المعبر عنه آنفا عطف الزاي (قوله مصدرية) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو فزنا ثالثة. اكتمت في خماسي كما قال في الالف لعله لعدم انظر فرع اللهها (قوله نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التثنية وفتح الدال المهملة بعدها عين ههله معان منها الزعران (قوله ومزود) المزود كدبر رما الزاد وهو طعام المسافر (قوله كما في ألقى) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجيوش (قوله عمن يقول) أتى الباء المحذول لزوما كما في الشاموس أي وأما عند من يقول ولقي بالبناء للقاء أي أسرع كما في الشاموس فالواو أصلية والهمزة قرأته (قوله كما في مريم) فقصده أن مريم اسم عربي واللام يأتي فيه حكم بأصله أو زيادته لما قدمه الشارح (قوله والواجب الاعلال) بان يقال امرأه مردان سفل حركة الباء إلى الساكن قبلها ثم قلما أنه التحرك كما يجب الأصل وانفتاح ما قبلها (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أي غير الهمزة والميم المصدرتين (قوله كما في نحو مير) بتشديد الراء مثال للميم في أعني مادل الذي نيل على خلاف ما تقدم أي على أصله الباء أو الواو وزيادته المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الاولى (قوله ولا حشاء الخ) كانه نعليل في المعنى محذوف والتقدير لانه ليس في الكلام فاعل بخلاف ما فعل اذ لا حشاء الخ (قوله وكما في عزوت) عطف على قوله كما في نحو ميم وهو كسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فتوبة (قوله بأصله الواو وزيادته الياء والثاء) أي لا بأصله الواو والثاء معا على وزن نعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بأنه مكس على وزن معول فالقصة ذريعة بزيادة الباء التثنية غير ضروري اذ لا تنوهم أناسها (قوله نحو بلع) بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذرت) بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة وكسر الزاي وتخفيف التثنية القلعة العظيمة من الارض (قوله نحو سفينة) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء وان معررف (قوله نحو مغاطيس) بفتح الميم كما يسيد من فتح الفاء وس (قوله نحو خبزوانية) بضم الحاء المهملة وسكون النون وضم الزاي وبعد الالف نون مكسورة فتية مخففة انكسر (قوله نحو رها) أي غلط كما قدمه الشارح ويصير في الشاموس الرها تجمعا منها التثنية والتوالي وفاد الزاي (قوله نحو قلبت الخ) يقال قلبتة فقلبي أي قلبته انقلب فقلبه أو يقال أيضا قلبتة فقلبي كذا في الشاموس (قوله نحو اسنقيت) أي عت على طهرى (قوله عرقة) بعين ههله مفتوحة فراء ساكنة فقفاف مضهومة إحدى خشتن الدال اللين على أنه كالصليب (قوله نحو أرباعوى) تقدم قريبا ضبطه رفسيره (قوله نحو جوهر) أي رفح سوده وأما جوهر كعقرفاسم وضع (قوله نحو اغدودون) تقدم قريبا ضبطه ونفسيره (قوله اطردهم رها) أي قلبها همزة (قوله فذوق في اللبس) أي بما همزته أصلية غير مقابلة كما وكل التخفيف فانه اذا نى للمجهول تطرق إليه قلب الواو همزة فلبس بأكل الذي همزته أصلية وجعل شجنا اللبس باعتبار احة ال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو غير ظاهر اذ مثل هذا اجمال لا نس (قوله ررنتل) تقدم ضبطه ونفسيره في شرح قول المصنف والحرف

اسنقيت والواو تزداد في الامم ثمانية نحو كوثر وثالثة نحو جور ورابعة نحو عرقرة وسامسة نحو فلانة وسادسة نحو أرباعوى وتزداد في الفعل ثمانية نحو قول وثالثة نحو جوهر ورابعة نحو اغدودون (تبيين) الاول مذهب الجمهور أن الواو لا تزداد إلا قليل لقلها وقيل لأنها ان ريدت مضهومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة أقل أو مفتوحة فيتم طريق الباء الهمز لان الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بناء للمفعول فلما كانت زيادتها أولا تؤدي إلى قلبها همزة فرفضوه لان قلبها همزة قد يقع في اللبس وزعم قوم أن واو ورتل زائدة على سبيل الدور لان الواو لا تكون أسلا في نبات



الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدي الى بناء وفعل وهو هو مفقود والصحيح ان الواو اصلية وان اللام زائدة مثلها في فعل بمعنى فجع  
وهذه هي هدم فان لزادة اللام آخر انظار بخلاف زيادة الواو اوله الثاني (١٨٥) اذا تصدرت الياء بعدها ثلاثة أصول فهي

رائدة كما سبق في بلع واذا  
تصدرت و بعدها أربعة  
أصول في غير المنسارع  
وهي أصل كالباء في يستعور  
وهو اسم مكان بالخار وهو  
أصل اسم شجر يستاك به  
لان الاشتقاق لم يدل على  
الزيادة في مثله الا في  
المنسارع انتهى (وهكذا  
همز وميم سبقا ثلاثة  
أصل لها تحققت أي الهمزة  
والميم متساويان في أن  
كلاهما اذا تصدرت بعده  
ثلاثة أحرف مقطوع  
بأصلهما فهو رائد نحو أحد  
ومسح دلالة الاشتقاق  
في أكثر الصور على الزيادة  
فعل عليه ما واه خرج  
بقيد التصدير الواقع متهما  
حشوا آخرافه لا يقض  
بريادته الا دليل كاسيأتي  
بانه وبقيد الثلاثة نحو  
أكل ومهد ونحو اسطبل  
ومرجوش وبقيد الاسالة  
نحو أمان ومعري وبقيد  
الحقيق نحو أوطى فانه سمع  
في المسدوع نه ماروط  
ومرطى من قال ماروط  
جعل الهمزة أصلية والالف  
رائدة ومن قال مرطى  
جعل الهمزة رائدة والالف  
بدلا من ياء أصلية فوره  
على الاول فعلى والافه  
رائدة للالحاق ولو سمى به  
لم يصرف للعلية وشبه  
الأنث ووربه على الثاني  
أقول ولو سمى به لم يصرف

ان يلزم الخ (قوله في جعل) بقاء حاء المهملة فجمع عبارة القاء وسد كراهة  
الفعل وسرره بالاخ و قال في جعل آخر فجمع كنع تكبر وفي مثله تداني صدور قدمه وتباعده  
عقباه اه وقال شيخنا الصحيح المتباعد السابق واللام للالحاق أي يجمعن راء الشارح بعد  
في معثر زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قوله في عبد عبد وفي الاخ وهو المتباعد القهدين  
فجعل اه (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للالحاق ررج  
وقوله بمعنى هدم هو اشوب الحلق (قوله فان لزادة اللام الخ) لتبيل قوله والصحيح الخ (قوله في  
يستعور) بفتح الغنية وسكون السين المهملة وفتح القوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن  
فعلول كافي المنسارع (قوله الا في المنسارع) كيد خرج (قوله وهكذا همز الخ) اعترض بأنه كان  
يبغى أن يقول ثلاثة فقط ليجرح ما سبق أن كان سطل ومرجوش وأنه كان قد مضى استثناءه  
فما سبق نحو يؤر ووعود هدمه صيبه أو لا على مثله معمم أن يستثنى هنا محموم مرو أنه  
كان يسمى أب يصح على أن الميم التي في أول اسم فاعل الفعل الخاوي أربعة أحرف فأكثروا مع  
مفعوله والمصدر المسمى واسم الرمان والمكافاة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وان  
الهمزة تقع في أول الفعل رائدة ولو كان كذلك ها أكثر من ثلاثة أصول (قوله وانه لا يقض بريادته  
الا بدليل) كيم دلامس و ررقم لتمام الدليل على ربايتها كما سجد كره الشارح بخلاف ميم  
صراعم مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كما سيأتي) أي في التبيين الثاني (قوله نحو أكل  
ومهد الخ) أي ولا يجزم برادتها بل يحكم بأصلها أما داسبقا أصليا فقد فتكمه بالاقل الا بيه  
وأما داسبقا أربعة فلا الاشتقاق لم يدل على الزيادة في شدة ذلك الا في فعل أن يجرح عليه نحو  
أخرج ومخرج وزن اسطبل وفعل وورن مرجوش وفعلول وقياس اراهيم واسم فعل أن تكون  
همزها أصلية ولو كانا غير عربيين اه مرادى فان سبقا أربعة أحرف كان يصح انذارهما  
أنصارا ندان كإمام وانظرا وقهضوبوه طلق (قوله ونحو اسطبل ومرجوش) أي لا يقد  
الثلاثة ليجرح الاقل منها والاكثروا الاسطبل بقطع الهمزة عروفا والمرجوش بفتح الميم  
وسكون الراء وفتح الزاي وضم الحيم آخره شين معجمه وهو المردقوش عجم وراه وادالهم حلة رفاق ثم  
شين معجمه على وزن الاول فله طبة الالهة وكلا الفطين فارمى معرب كافي ركيا ويقال  
للمرجوش مرشوش رباة فوسا كنه قل الحيم كفي انعام وس (قوله وبقيد التقيق نحو أوطى  
الخ) وقوله فيما يأتي الثالث أنهم قوله تاسيلها تحققت الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تاسيلها تحققتا  
فكان ينبغي ذكر حالهما في جعل واحد ثم عبارة تفهم أن أحدا الحرف الثلاثة التي بعدها هدمه  
أوطى يحتج على الامتياز زيادة وهو مجموع لتحقق أصالة الثلاثة عدمه من يقول مرطى وتحقق  
زيادة الالف عدمه من يقول أروط كما يؤخذ ذلك من قوله فن قال ماروط الخ الا أن يراد احتمال  
الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب في أصله وربا ته (قوله ومرطى) أصله مرطوى احتمت الواو  
والياء وسقت احدهما بالسكون وفقدت الواو باء كسرهما فلهما الماسم أو أدمت الياء في الياء (قوله  
وشبه التأنيث) أي شبه ألف التأنيث وهو ألف الحلقى (قوله وأرطت الا بل) لم أر نصا في بسطه  
وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل أرط (قوله وأرطت الارض) أي مرة فألف مدله من هدمه ساكنة  
وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض من من نسمج في القاموس أرطت الارض  
أخرجت الارطى كأرطت اراطا أو هدمه لمن الجوهري اه ولعل اللفظة الثانية هي مراد الشارح  
بقوله وقيل أيضا أرطت الارض (قوله وكذا الاول لا يه قيل الخ) على هذا القول اقتصر في القاموس

(٣٤ - صبان رابع) للعلية وورن الفعل والقول الاول أظهر لان تماريفه أكثر فاسم قالوا أرطت الا ديم اذا دعت بالارطى  
وأرطت الا بل اذا أكلته وأرطت الارض اذا أنبتته وقيل أيضا أرطت الارض اذا أنبتت الارطى وكذا الاول لا يه قيل هو

من أنق فهو مألوق إذا جن فلهمة أصل والواو رائدة وقيل هو من لوق إذا مرع فلهمة زائدة والواو أصل ووزنه أفعل والاول أرجح وكذا الاونكي نوع من التمردى دائريين أن يكون وزنه أفعلى كاجفلى وفوعلى تكررلى ويخرج به أيضا نحو مومي فان مجيء محملة الاصلة والزائدة وانكى الأرجح الزائدة كما مر في تنبيهات في الاول محل الحكم زيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المدكورين مالم يعارضه دليل على الاصلة العمل على الاصلة عمل عطفى الدليل كافي ميم مر جل وهو غور ومرعى حكم باسما على أن (١٨٦) بعدها ثلاثة أصول أمام مر جل فذهب سيمويه وأكثرا العويين أن مجيء أصل

لقولهم مر جل الحانث الثوب اذا سحبه موى يوقى يقال له المرائيل قال ابن حروف المبرجل ثوب يعمل مدارات كالمرجل وهي قدس رائداس وود ذهب أنو الاعلاء المعترى ان زيادة ميم مر جل اعتقادا على الاصل المدكور وجعل: وتها في التصريف كنبوت ميم تنكس من المسكونة بدل من المبدل وتارة راعا النلس المدرعة والميم وازادة بلا حجة في ذلك لان الاكثر في هذا السكون بدل ويترع قال أنو عثمان هو الآخر في كلام العرب وأمام عفور من سبون فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة والاخر أن أصل قولهم ذهب سوا وقع سرون أى يحمى عفون المعفور وهو صر من النكاة وأمام مرعى فذهب سيمويه الى أن مجيء زائدة وذهب قوم منهم الناطم الى أنها أصل قولهم كساء ممر عدون مرعى وكافى همزة امعة وهو الذى يسكون تبعالعيه

وقال الاولق الحون أو شبهه أنق كعفى فهو ما لوق ومألوق اه (قوله من أنق) بالباء للمجهول ككمر (قوله رقيق هو من راق) بالياء للماعل قال في القاموس راق يلق أسرع وفلا ناطعه خفيفا واليسف صربه في السير الكذب اسم (قوله وراعه) أى على الثاني وأما على الاول ووزنه فوعلى (قوله وكذا الاونكى) بوقيه بين لواو والكاف وأنها رائدة قطعاً فليس الكلام بها وانما الكلام في الهمزة مع الواو (قوله كاجفلى الخ) ندم سبط الحفى وخورلى ونفسرهما في باب ألف التانيث (قوله فاميم الخ) كما لما سب السيلان أن يقل فان ألله محملة للاصلة والزائدة ولكن الأرجح الادامة يكون الأرجح زيادة ميم (قوله ويحوى) كما صعب والجمع واللغات كما أتى في دلامص (قوله كافي ميم مر جل روم غور ومرعى) المبرجل كسر الميم وسكون الراء وفتح الحيم المشط واند من الخ رة الحاس والمغور بهم المبرج سكون العين المجعوضه ضم الفاء شئ نصحه النمام والعشر والرمث كالغسل والمرعى والمرعى كسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد لراى فان حقه تاء ردت وقد تنفع الميم في شكل الرعب الذى تحت شعرا غير كدافى القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض من الحمل (قوله لى أن) أى مع أن (قوله لقولهم مر جل الخ) أى ولو كانت الميم رائدة فالواو حل الحانث ثوب تدها (قوله ووقى) حال من صير الثوب أى مرييا (قوله يقال له المبرجل) أى يطلق عليه ذلك على ما روى المجرى وحذف اداء التشبيه كما تفيد عارة ابن حروف الاتية (قوله رعى قوا) الاس) أى أوقه والجارحة ككما يدل عليه ما قلناه من انقاص الة موم (قوله اسماء على الاصل المدكور) أى لتأخذ المدكور في قول الناطم وهكذا همز وميم فخالق (قوله ان من المدريه) كسر الميم وسكون الدال لمحملة وفتح الراء نوع من التانيث انصرف كافي القاموس (قوله لان الاكثر في هذا تنكس الخ) أى فالتانيث الميم في هذا التانيث في الصريز لم وماذا لان الميم في مر جل وقياس مر جل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا تنفرون) أى ولو كانت ميم رائدة فالواو هرون (قوله منهم ااطم) أى في غير هذا الكتاب قال المرادى وازم المصنف به أى يوافق على الاصلة في مرعى أو يحال على الجميع (قوله ممر عدون مرعى) تشديد الراى فيهما (قوله وكافى ميم مرعى) نطق على قوله كافي ميم مر جل وهو ميم ميم ميم مشددة ميم ميم (قوله رة والذى يكون تبعالعيه الخ) زاد الشارح في شرح التوسيع والذى تسع اس الى اطعام من غير أن يدعى والذى يقول أنامع الناس (قوله على أن بعدها) أى مع أن بعدها (قوله وحكى) في حكم باب الهمزة كامة (قوله وهو الذى بأعراخ) الحاجة اليه بعد قوله ومعنى الا أن يجعل معنى آخر أحص مما سبق لامة فتأمل (قوله بعد ألف رة لها أكثر من أصلين) أى كافي جراء وان كان كافي الاخر وقوله كاسياتنى في كلامه أى في قوله كذلك همرا آخر بعد ألف الخ (قوله واحبسطاً بالطاء) واطاء الله لتين أى استمع لطفه (قوله دلاص) ضم الدال المهملة ونحوه في اللام آخره صاد همزة وسيفسره الشارح (قوله

لنفسه رأى الذى يجعل فيه تعالين غيره ويقلده من غير رة حكم بالالة همزته لى أن بعدها ثلاثة أصول فورى وفيها فملة لا فملة لا نه مفة وليس في الصفات افعلة واة مة مثل امعة وراومعى وحكا هو الذى بأعرا كل من بأمره لصعف رأيه ويقال أنصا تمع وقره الا انى أدهم قوله فاما لا يحكم رياتهما من سطتين ولا مسانرتين الا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المنأخرة بعد ألف وقيلها أكثر من أصلين كما سيأتى في كلامه فتأمل ما حكم فيه زيادة الهمزة وهى غير مصدرة شمال واحبسطاً ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مصدرة دلاص وزرقم وبانه أما الشمال والدليل على زيادة همزتها اسقوطها في بعض احوالها

وأما حبطاً فالدليل على  
زبادة همرته سقوطها في  
الحبط يقال حبط بطنه إذا  
انفخ وما دلاص و يقال  
فيه دماص ودملص  
ودميص وهو البراق  
تلقوا لهم درع دلاص  
دلاص ودلصه أباؤ ذهب  
أبو عثمان إلى أن المصطفى  
دلاص أصل وان وافق  
دلاص في المعنى فهو عنده  
من باب بسيط وسطر وأما  
رقم و باب نحو ستم و دفعم  
وضرم و فصحهم و دردم  
فلاها من الرقة والسته  
والاندلاق وهو الخروج  
للضرب وهو التغييل يقال  
ناقة صرزة أي قليلة اللبن  
والانفصاح والدرد وهو  
عدم الاسنان والوصف  
مه أدرد ودرده الثالث  
أنهم قوله نأصيلها تحقفا  
أنهما ذاسبقا ثلاثه لم  
يتحقق نأصيل جميعها بل  
كان في أحدها احتمال  
أنه لا يقدم على الحكم  
زيادته ما لا بدليل وهو  
الاف ما جزم به في التسهيل  
وهو المعروف من أن  
الهززة والميم إذا سبقا  
ثلاثة أحرف أحدها  
يحتمل الإصالة والزيادة  
نه بحكم زيادة الهززة  
والميم وإصالة ذلك المحتمل

لا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى واليدع وميم موسى ومنزود وجاء في ميم بحج  
انها زائدة فان دل الدليل على اصاله اللهزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بجمعة تضاء كما حكم باصالة  
ما روط وهمزة أولي فحين قال ألقى فهو ما ألوف كما سبق وباصالة ميم مهلود وما ج

وريادة أحد المثلين اذلو كانت مجة زائدة لكان مفعلة لا فكان يجب ادغامه وأجاز السيرافي في مهزود وما جع أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما قلنا الاجل في قوله الحمد لله على الاجل . الرابع نزل الله عز في الاسم أولى كالحرف وثانية كشأمل وثالثة كشأل ورابعة كخطاط وهو الفصحى وحامسة كحمراء وسادسة كعقربا وهي بلد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم نزل أولى كمرحب وثانية كدملص وثالثة كدملص ورابعة كررفم وخامسة كضبارم لانه من الصبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور إلى أنها في سارم ( ١٨٨ ) أصله قال الخجاج الضبارم بأضم الشديد الخلق من الاسداه ( كذلك هو ز

كذا في النقاموس ( قوله وريادة أحد المثلين ) أي للخلق بجهنم ولو قال ثاني المثلين لكان أوصع ( قوله اذلو كانت مجة ) أي المذكور من مهزود وما جع ( قوله كخطاط ) صم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة ( قوله كعقربا ) نسخ العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة ( قوله كبرناساء ) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها فون ثم بن مهملة كذا في الدماميني وغيره فقول البعض بضم الراء وفتح الراء غير صحيح ( قوله كضبارم ) بضم الضاد المهملة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء ( قوله وهو شدة الخلق ) بفتح الحاء المهملة وسكون اللام ( قوله من الاسد ) على صيغة الجمع ( قوله أكثر ) مفعول ردف بقوله لفظها أي الالف ( قوله ريادة الهمة ) املا للخلق كملها وقوباء أو للدال من ألف انما ثبت لا انتقاما ساكسة مع الالف قبلها كحمراء وجرأ ( قوله نحو حراء الخ ) عدد الاوالة اشارة الى أنه لا فرق بين همزة الخلق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسورة ومضمومة ( قوله كاسق في خطاط ) الذي سبق له في خطاطه اهوذ ك ريادة همزته دون الدليل على زيادتها كما نفوه به ارتبه والدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض المصادر كخطاط والمخطوط وقوله راحطاً هذا صق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمة والهمزة والهمزة في ذلك ونحوه أصل) كما في شاء جمع ثاء أو بدل من أصل كافي ما ركساء ورداء هاء همة ما بدل من هاء وهمة كساء بدل من واو وهمة رداء بدل من ياء كذا قال سمر وأقره شيخنا والمعض وي كون همزة شاء أصلا غير مستقيمة عن من ظاهرا الظاهر أنها مقبلة عن هاء والاسل شوه قلبت الواو والياء والهاء همة بدل دليل قولهم في المفرد أصله شوهة وحيد يكون قول اشرح أصل ياء نظر الى بعض شحودك لا الى ذلك أو بقرائنا في عبارته بصيغة الفعل الماضي قدر ( قوله نحو سلاء ) بضم السين المهملة وتشديد اللام شول النحل واحدة سلاءة قال للماميني ولا يصح التمثيل سلاءة لزال لاحتمال عه تحكاة أي ريد سلات النحل سلاءة اذا رعت سلاءة أي شهكة ( قوله نحو راء ) اي بن مجتنبين مكسورا ولا همزة الاو لا الخطأ ( قوله وريادة أحد المثلين ) أي في نحو سلاءة وحواء واللين في نحو راء وقوباء ( قوله من الحواية ) لم أطعمه بضم في ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه رحدة لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشية ما بل النفس الاسمية الى الكسر أكثرته في أمثال هذه الملاحظة كالهديات والوقايد والحماة والعناية والرعاية والرماية والسرابة والولابة ( قوله من الحوة ) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو وسواد الى خضرة أو حمرة الى سواد ( قوله اذ لم يصرف ) لان منع الصرف بدل على كونه همزة التأنيث وهي رائدة ( قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود ) أي ليخرج ما ردت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعتز به البعض بأن هذا أيضا لا يبعد اشتراط تحقق أصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادق بكون الثالث غير محقق الا ساءة ويدفع بان المعنى أصولا أكثر من أصلين بقربة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل ( قوله ان يكون

آخر مد ألف . أكثر من حرفين لفظها ردف ) أي يحكم زيادة الهمة أيضا باطراد ذابعت آخر تعد ألف قبل تلك الالف أكثر من حرفين نحو حراء وعلاء وقرفصا الخرج بضم الالف الهمة الواقعة في الحث ووبقيد قبلها ألف الواقعة آخر اوليت بعد ألف فانه لا يقصى زيادة هاتين الالف ليل كاسق في خطاط واجبسطاً وبقيد أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة في ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا رائدة ( تنبيه ) مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمة يحكم زيادتها في ذلك سواء قطع باصالة الحروف الى قبل الالف كلها أم قطع باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخره همزة بعد ألف بينهما ما بين الفاء حرف مشدد نحو سلاءة وحواء أو حرفان أحدهما لين نحو زبراء وقوباء فانه محتمل لأصالة الهمة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس

فان جعلت الهمة أصلية كان سلاءة والاحواء فعلا لا من الحواية وان جعلت رائدة كان سلاءة فعلا وحواء فعلا من زيادة الحوة فان تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والنفي الآخر ولذلك حكم على حواء بأن همزته رائدة اذ لم يصرف وبأنها أصل اذ اصرف نحو حواء والذي يعانى الحيات والاولى في همزة سلاءة أن يكون أصلا لان فعلا لا في النبات أكثر من فعلا فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود اه ( والدون في الآخر كالهمة ) أي فيقضى زيادتها بالشرطين المذكورين في الهمة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصلين نحو عثمان وعثمان بخلاف نحو آمان ومان ومكان وبشرط زيادة النون مع ما ذكر أن تكون

زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون في نحو خجنان أصل لازائدة وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا  
واحكم بتأصيل حروفهم وقد اقتضى اطلاقه أنه يقتضي زيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الالف والفاء حرف مشدد نحو  
حسان ورمات أو حرفين نحو عقبان وعنوان وهذا الاطلاق على وفق ما ذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة النون في مثل  
حسان وعقبان لأن بدل دليل على اسالتها بدلالة مع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر الأمن مبلغ حسان عني  
مغاغة تذب الى عكاظ لكنه ذهب في التسهيل والكافية الى أن النون (١٨٩) في ذلك كالمهمزة في تساوي الاحتمالين فلا يلحق  
أحدهما الا بدليل فكان

ينبغي له أن يقيد اطلاقه  
بذلك وهذا مذهب لبعض  
المقدمين وزاد بعضهم  
لزيادة آخر شرط آخر  
وهو أن لا تكون في اسم  
مضموم الاول مضعف  
الثاني اسماء النساء نحو  
رمان لغيرها في ذلك أصلا  
لان فعلا في أسماء النساء  
أكثر من فعلا والى هذا  
ذهب في الكافية حيث قال  
دخل عن الفعلان والفعلاء  
في البيت للفعل كالسلاء  
وردبان زيادة الاسف  
والنون آخر أكثر من  
مجيء النساء على فعال  
ومذهب الخليل وسيبويه  
أن نون رمان زائدة قال  
سيبويه وسأله يعني الخليل  
عن الرمان اذا سمي به فقال  
لا أصرفه في المعرفة وأحله  
على الأكثر اذ لم يكسر له  
معنى يعرف به وقال الاخفش  
نونه أسلية مثل قراض  
وحماض لان فعلا أكثر  
من فعلا يعني في النبات  
والصحح ما ذهب اليه  
لأنما ذكره بل شوبتها في  
الاشتقاق قالوا أرض مرمنة

زيادة الخ) الطاهر انبأ هذا الشرط في المهمة أيضا مع انه لم يذكر فيها (قوله ليست بتضعيف  
أصل) يعني الفاء لا مطلق أصل والالتم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله في نحو خجنان)  
بكسر الحيم الاولى وأصله ججن ككسهم قال في القاموس الجاجن عظام الصدر الواحد ججن  
وججنة بكسرهما ويقحان وججنون بالضمة (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أي لا أن أصل  
ججنان ججن على ما مر (قوله من زيادة النون عينا) أي زيادة متعينة (قوله نحو عقبان) بكسر  
العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ببيت ككافي القاموس (قوله بدلالة) متعلق  
بجحكمون وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالكاف وهي للتعليل أو مجرد انتظير (قوله الأمن مبلغ  
الخ) فانه أمية من خلف الخزاعي من قصيدة من الوافر بهجوها احسانا رضى الله تعالى عنه وألا  
للتعينة ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المعللة المجمولة من بلد الى بلد وعكاظ سوق  
من أسواق الجاهلية اه عني ومغاغة تعينين معجنتين وتذب بصم الدال المهملة تسير (قوله فكل  
ينبغي له) أي على ما ذهب اليه في التسهيل والكافية وقوله بذلك أي بأن لا يتوسط بين الالف والفاء  
حرف مشدد أو بين وقوله وهذا أي ما ذهب اليه في التسهيل والكافية (قوله لزيادتها) أي النون  
(قوله وأحله على الأكثر) عطف على على علول أي انما منعته الصرف اذا كان علما جلا على  
الاكثر وهو زيادة الالف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا يحيط الشارح على انه تعليل للعمل على  
الاكثر أي لانه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفي نسخ اذا (قوله مثل قراض) بضم القاف  
وتشديد الراء آخره صاد الباء وفتح وشب ربي والورس قاله في القاموس (قوله وحماض) بضم الحاء  
المهملة وتشديد الميم آخره صاد المعجمة (قوله للماد كره) أي لرد كرام بأن زيادة الالف والنون آخر  
أكثر من مجيئ النبات على فعال (قوله فلو الامر مه) نقل شجاعا عن الشارح انه ضبطه بخطه  
بفتح الميم والراء والميم الثانية مع ثنائدها قال وقياسه ضبطه من مرمنة بفتح الميم وسكون الراء اه  
و بهجر من ضمنا السيد (قوله وعققل) بعين مهملة وقافين بينهما نون بطلق على الوادي العظيم المنع  
وعلى الكتيب المتراكم (قوله وورشل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح القوية الداهية  
والامر العظيم وموضع كذا في انقاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أي لعدم تضم  
كلام المصنف أن الاطراف لثلاث الامور الثلاثة وقول البعض الا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو  
لا يحكي فساد (قوله كاه مجبذع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها  
عين مهملة السيد الكريم الموطأ الاكاف والتجماع والذئب والحقيقت في حوائجها والسيف  
(قوله ووافدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها بين مهملة الاسد  
والرجل الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن الاسد يقال له دوكس أيضا بالفاء فعلم ما في  
كلام البعض من الخط (قوله وألف عذا فر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء  
بدهاء الاء الاسد والعظيم الشديدين من الابل (قوله وجنادب) بضم الجيم وتخفيف الحاء المعجمة وكسر

للكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقوالا مرمة (و) النون (في) نحو وعضنقر وعققل وقرنفل وورشل مما هو فيه  
متوسط ونقسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصالة كني) كني مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول  
ناب عن الفاعل وأصالة نصب بالمفعول الثاني أي اطردت زبادة النون فيما تضمن القيد المذكورة لثلاثة أمور اولها ان النون  
في ذلك واقعة موقع ما يتقنت زبادة كاه مجبذع ووافدوكس وألف عذا فر وجنادب  
قوله وفتح الذال المعجمة الخ الذي في القاموس السبيدع بالدال المهملة اه





كضميت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (و) في (المضارعة) كضرب (و) ن (نحو الاستفعال) من المصادر وذلك  
 الاقعمال كالاستخراج والاقطار وفروعهما والتفعيل والتفعيل كالترديد والترداد (١٩١) دون فروعهما (و) في نحو

(المطاوعة) كتعلم تعلمنا

ودخرج تدسجنا وتغافل

تعاذلا ولا يتضى يبادتها

في غمير ما ذكر الابداسل

واعلم أنه قد زيدت التاء

أولاً وأخراً وحشوا وأما

زيادتها أولاً فإنه مطرد

وقد تقدم ومنه فمصور

على السماع كزيادتها في

تضبط وتثقل وتذرا

وتحلى وأما زيادتها آخراً

فكذلك منه ما ورد وقد

تقدم منه مقصور على

السماع كالتاء في رغوت

ورجوت وما يكون

وجروت وفي رغوت وهو

صوت القوس عند الرمي

لأنه من السهم ووزنه

ففعول وفي عسكوت

ومذهب سبويه أن يكون

تاء كبت أصل لقولهم في

معناه انكبت وهو عده

رماحي وذهب بعض العلماء

إلى أنه ثلاثي ووزنه رامة

وأما زيادتها حشواً ولا تطرد

إلا في الاستفعال والاقعمال

وفروعهما وقد زيدت

حشواً في ألقاط قليلة وألفظة

زيادتها حشواً وذهب

الأكثر إلى أصلاتها في

يستعور وإلى كرمها بدلاً

من الواو في كاتنا (والهاء

وقفاً ككلمه ولم تره) أي الهاء

من حروف الزيادة كما

سبق إلا أن زيادتها قليلة

في غير الوقف ولم تطرد إلا في

الوقف على ما الاستفهامية

عربي (قوله كضربت) محل الشارح التأنيت في النظم على ما بين تأنيت الاسم وتأنيت الفعل وكان  
 عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيت الحرف أيضاً كربت وثبت ولان قال ابن هشام عدى أن تاقامت  
 ونحوها لا تعد في هذا الباب لأنها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فاجزه  
 كلمة ولهذا يجعلها الأعراب (قوله وضربة) كذا في نسخ التاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفي  
 نسخ بناء مجرورة على أنه فعل مبني للمجهول وقوله قبله كضربت بالتاء للفاعل فلا تكرر وأما  
 ما يتوهم من أنه بناء خطاب مكسورة معطاة هذه التاء اسم لها فاعل والكلام في الحروف الزائدة  
 (قوله على المشهور) فقله قولان الأول أن التاء هي الاسم الضمير وأحرف عماد وكون التاء  
 على هذا ليست حرفاً زائداً ظاهر الثاني أن المجموع هو الضمير فتكون التاء حرفاً وقد يقال كوها  
 جزء الاسم لا يضاف في زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف  
 المضارعة إلا التاء ولا فرق بين هاءين غيرها اهـ (قوله وذلك) أي نحو الاستفعال فادفع قول ابن  
 هشام أنها بقيت عليه ثم قاله التذية على زيادة السين في الاستفعال وسيب الشارح عن هذا قوله  
 وفروعهما) من الفعل والوصف (قوله دون فروعهما) لأن فروعهما كردد ورددون تاء (قوله  
 وفي نحو المطاوعة) كان ينبغي حذف نحو وجعل المطاوعة عطفاً على نحو الاستفعال إذ لا نحوولنا  
 المطاوعة تطرد زيادتها وأما تاء نحو ترمسه عن رمسه فزيادتها غير مطردة قدر (قوله في تضبط  
 وتثقل وتذرا وتحلى) الأول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المجهمة آخره موحدة فمجرى  
 شوكه كشوك العوصج وفرة قرب مكة وإثا في بناء بين فضاء كضبط وفندودهم وجعفر وزبرج  
 وجندب ويقال مثل كسكر الثعلب أبحر وه كضبط ما يس من العشب أو شجر أو نبات أخضر  
 والثالث بضم النون وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذنود وأندراة مدافع ذوعر  
 ومنعه والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام شـ مـ روجه الأديم ووسخه واده  
 كالتحطه وما أسد السكين من الجلد إذا قشر اهـ قاموس مع زيادة من الدمامنى وبه يعلم ما في  
 كلام البعض من الخطأ تارة وانقصوا أخرى (قوله وفي رغوت) بفتح وسكون ففتح ضم قاله شـ خـ  
 السيد (قوله فلا تطرد إلا في الاستفعال الخ) بغيره الأسلوب يؤهم أن زيادتها حشواً وباطراد أقل  
 من زيادتها أولاً وآخرها باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء) وقفنا قال ابن هشام قد تقرر في  
 باب الوقف أن التاء في نحو طلحة ومسلمة أصل وأما مقابلة الهاء فلا تعد هاءً ملحقاً ومسلمة وقتها فيها  
 زيدت فيه الهاء بل تعد في ما زيدت فيه التاء لأنها الأصل (قوله ككلمه) اغزفيه بعضهم فقال

بأقارناً ألفية ابن مالك • وسالكاً في أحسن المسالك

في أي بيت جاني كلامه • لفظه بديع الشكل في نظامه

حروفه أربعة تضم • وإن ثأقل ثلاث رايم

وهو إذا نظرت فيه أجمع • مركب من كلمات أربع

وصار بالتركيب بعد كلمه • وقد ذكرت لفظه لفهمه

(قوله أو وقفاً) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمه) أي للكلمة  
 نحو هو وكيفية بخلاف المبنى على حركة عارضة بسبب قد زول كالمساوى واسم لا (قوله إلا ما تقدم  
 استثناءه) وهو الفعل الماضي (قوله وهي واجبة في بعض ذلك) يعني الوقف على ما الاستفهامية  
 المجرورة بالاسم المضاف إليها نحو اقتضاهم والفعل الباقي بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو وعلم  
 يعه وقوله وجازة في بعضه يعني ما عدا ذلك (قوله وأنكر المبرز زيادتها) أي جنس الهاء لا خصوص

مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزءاً أو وقفاً وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناءه في باب الوقف وهي  
 واجبة في بعض ذلك وجازة في بعضه على ما تقدم في باب وأنكر المبرز زيادتها قال ابن النماط في الوقف بعد تمام الكلمة

والصحيح أنها من حروف  
الزيادة وإن كانت زيادتها  
قليلة والدليل على ذلك  
قولهم في أمات أمهات  
ووربه معلمات لأنه جمع  
أم وقد قالوا أمات وأمهات  
في الغالب فمن يعمل  
واسقاطها فيما لا يعمل  
وقالوا في أم أمه ووربها  
قعاها وأجارس السراج  
أن يكون أصلية وتكون  
معلقة مثل قرة وأمة  
ويصوي قوله ما حكاها  
صاحب كتاب العيين من  
قولهم أمهت أممعي  
اتحدت ثم حدثت أمها  
وفي أم ووربه مع فائت  
هذا فأم وأمهة أصلان  
مختلفان كسط وسطر  
ودمث ودمث فكون  
أمهات على هذا جمع أمهة  
وأمهات جمع أم وماده  
البيه اس اسراح ضعيف  
لأنه خلاف الداهروا  
حكاها صاحب العيين ولا  
يصح هالماليه من الخطا  
والاصطراب قال أبو العباس  
ذا كنت بكاب العيين يوما  
شيخا أنا على ما عرس عنه  
ولم يرصه لماليه من القول  
المردود والتصريف  
الفاقد وريدت الهاء في  
قولهم أهرقت الماء فاما  
أهريقه أهرافة والاصل  
أراق يريق أراقه وأف  
أراق مقلدة عن الباء

هاء السكت دليل قوله فيما يأتي ولا حواص لا يرد عن زيادتها في أهران الخ (قوله للبيان) أي بيان  
الحركة بيان الالف أي كل ياءها كما تقدم في تحله وقوله وللادكان أي إمكان الوقف الذي لا يكون  
الاعلى ساكن (قوله فقه كالتنوين و بابه الجرح) أي فقه زيادة مقبلة ومقصودا بسبب تغيير الزيادة  
المختلطة أصول الكلمة حتى صارت حرامها الام المختلطة للتدبير (قوله والصحيح أنها) أي حسن الهاء  
التي في من تدبرها هاء السكت فلا بد في قوله الاتي التحقيق أن لا بد كرها السكت مع حروف  
زيادة (قوله لأنه جمع أم) دليل لذلك قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) الخ لم يكن  
قوله في ان تصادف سماعة نص على سماعة بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء أمهات رائدة  
لا سقوط الحرف في بعض التصاريف من علامات الزيادة كالم (قوله وقالوا في أم أمهة) يعني  
مكثرا دوا الهاء الجمع رادوها في المبرد (قوله فقه) طائر وأمهة هي المعطمة والهسة والكبر  
والخود اه فاموس (قوله ويسوي قوله الخ) رجه البويه أن الهاء لم تكن أصلية (قالوا تأييدا  
عنه شدد فيم ساكنه (قوله ثم تدب الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير فأسل أم أمهة  
ثم حدثت الهاء الخ رجرجر نص أن تكون عطفا على قوله وقالوا في أم أمهة وهو سهو ظاهر لما  
لم علمه من لاف الواضع بين المعطوفين لا الشارح ول في حاش المعطوف عليه ووربها  
فعلته تصرح ان الهاء رائدة وقال في حاش المعطوف في أم ووربه فصرح أن الهاء أصلية  
(قوله في أم) أي في هذا النمط ولوقال في أمات نص أي فصار النمط أمات ساكن أرفع (قوله فان  
ثبت هذا) المذار رجوع اسم الإشارة الى ما حكاها صاحب كتاب العيين وحبته في كلامه نظرا لان  
ثبوت ما حكاها يقتضي أن أمام ع أمهة وأن أمهة فذا هو الأصل وعادة المرادى عقب قوله  
ووربه او يكون أمهة وأم من باب سطر وسطر اه وهي ظاهرة له انه اوعى ان أرجع اسم  
الإشارة الى ما حكاها ما يدل عليه الكلام السابق من أن وورب أم فعل محبذ ارب (قوله كسط  
وسطر) ان سطر ككف الطويل وكذا السطر ككهر ركي في القاموس وأما السطر ففتح فسكون  
وخصين أو يفتح فكسر فاس عن السطر بل هو بعض الجمع كافي القاموس ولا يثبت أن  
يكون مراد اشرح وهذا التحقيق نعم لم يأت في كلام شذا (قوله ودمث ودمث) الدمش عثثة  
ككف السهل وكذا الدمش نعم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثناة وكسر الدال وفتح الميم  
وسكون المثناة وفتح الدال يسكون الميم وفتح المثناة كذا في القاموس (قوله لأنه خلاف الظاهر)  
لوجود ما يبدل الزيادة في أمهة وهو أم دون قبه وأمه مع قنات سطر وطوط طرافه ثبعا السيد (قوله  
في قوتهم أهرقت الماء) يفتح الهاء وكونها كافي ركبا على الابه (قوله والاصل) أي أسل  
أهرار يريق يريقه أرافه (قوله متلعة عن الباء) أي تحركها بحسب الأصل واستباح رقبها الأصل  
(قوله وأصل يريق يريق) ان كان مراده الأصل الأول كان يريق يسكون الراء وكسر الباء  
بعدها وعليه تكون الشارح حذف تمام التصريف وهو يقل كسرة الباء الى الراء وإن كان مراده  
الأصل الثاني كان يريق يكسر الراء وسكون الباء بعدها وعليه يكون الشارح نازكا للأصل الأول  
وهذا أقرب الى اختصاره على قوله ثم أبدلوا من المهملة هاء بدون أن يقولوا ونقلوا كسر الباء الى  
الراء (قوله ثم أبدلوا من المهملة هاء) هذا يبيد أن الهاء لم ترد في المصارف من أول وهلة واعاها  
فيه دل من يريد بخلاف الماضي والمصدر (قوله واعاها قالوا يريقه الخ) في عبارته عدي  
حرارة لان هذا الكلام ان كان جواب سؤال حاصله لم أنابا الهاء بدل من المهملة مع رصهم المهملة  
بالكتابة في مثل يريق ويحوي ويكرم حتى العبارة أن يقول واعاها قالوا يريقه وهم لا يقولون يريقه  
لحظة الهاء وان كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من المهملة هاء ولم يبقوا المهملة حتى العبارة أن

وقالوا أيضا أهرق الماء بمرقه أهرقا ولا جواب للسجدة زيدتها في أهرق الادعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهمزة هاء  
توهم أنها هاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها وادعى الخليل زيادة (١٩٣) الهاء في هركوكة وأنها هضعة وهي العظيمة

الوركين لأنها تتركب في  
مشيها والاكثرون على  
أسانها وأنها فعولة وقال  
أبو الحسن أنها رائدة في  
هبلغ وهو الأكل وهجرع  
وهو الطويل فهما عنده  
هفعل لأن الأول من الباع  
والثاني من الجرع وهو  
المكان السهل وحة  
الجماعة أن العرب تقول  
في الهجرعين هذا أهجر  
من هذا أي أطول وكذلك  
تقول في هلقامة وهو  
الاسد والضخم الطويل  
أيضا ويجوز أن تكون  
رائدة في هلب وهو  
الطويل لأن السلب  
أيضا الطويل يقال قرن  
سلب وسلب أي طويل  
ويجوز أن يكون من باب  
سبطر وسبط في تنبيه  
التحقيق أن لا تذكره  
السكت مع حروف الزيادة  
لما تقدم اه (واللام في  
الإشارة المشتهرة) أي من  
حروف الزيادة اللام  
والقياس يقتضي أن  
لا تزداد بعد ما من حروف  
المد فلهذا كانت أقل  
الحروف زيادة ولم تطرد  
ريادتها إلا في الإشارة  
بحوزك وتلك وهناك  
وأولئك وما سواها فبانه  
السمع وقد سمع من كلامهم  
قولهم في عبد عدل وفي

يقول وانما قالوا بمرقه ولم يقولوا بمرقه استثقالا للهمزة في أثره وطرد اللباب في بقية  
العمور فتأمل (قوله وقالوا أيضا الخ) بيان للغة تائس حات على وزن أفعل بفعل أفعالا (قوله لما  
أبدل الهمزة) أي التي في المضارع للغة السابقة وقوله فأدخل الهمزة عليها أي في الماضي  
والمصدر (قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن في هاء أهرق السكون والفتح (قوله في هركولة)  
بكسر الهاء وسكون الراء وفتح اسكاف كبرذونة كافي القاموس فضبط شيخنا السيد البعض له غير  
ذلك فيسه نظر (قوله لأنها تتركب) في القاموس الركل ضرب من الرصيرس رجل لا يعدو اه وبابه نصر  
كما يفيد هاء القاموس في ضبطه مثل ذلك ولا ينبغي أن الركل بهذا المعنى لا بد من حقيقة إلى الدابة  
فلم يسل السجل في عبارة الشارح معنى للهول وأما قول البعض قوله لأنها تتركب في شيئا أي تتأني  
ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس (قوله في هلمع) كدرهم وفتح الهاء والباء وتشديد اللام  
ويقال هبلع كقرطاس (قوله وهجرع) بالراء كدرهم وحفر وأما هجرع بالراء كدرهم فاجلباب  
هفعل من الجرع كذا في القاموس وهذا ما يرد على ما ذكر زيادة الهاء (قوله وهما عنده هفعل)  
صوابه هفعل كافي بعض النسخ (قوله من الجرع) قال في الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهي  
رملة مستوية لا تبت شيئا وكذلك الجرعا والجرع (قوله وحة الجماعة) أي في ابد الله هاء هجرع  
ووجه الحجة أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع حذف الراء وابقا الأصل فلما قالوا أهجر علمنا أن  
الهاء أصل وأما حذفوا لعين مع ام أيضا أدل لا خلاف لأن الحذف أيقن بالأدنى (قوله وكذلك  
تقول في هلقامة) أي كما قلناه لك في هجرع من الخلاف تقول أنت في هلقامة بكسر فسكون (قوله  
في هلب) كذا في النسخ تنقدهم الهاء على اللام والذي في القاموس تشديد اللام على الهاء وكذا  
الصليب بالصاد المهملة يعني السلب أيضا وكل منهما مؤنوس وحفر وأما ضبط البعض من هلب بكسر  
اللام فخطأ (قوله لأن السلب) بفتح السين وكسر اللام كافي القاموس (قوله واللام في الإشارة  
المشتهرة) يصح أن يكون خبرا مبتدأ جملة فعلية تقديره تزداد في الإشارة المشتهرة وإلى هذا أشار  
الشارح في قول المصنف والتأني في إثبات الخ وليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة ولا  
يصح كونها صفة للام لا منناع الأخبار بل الهمزة وأما كون الخبر جار مجرورا تقديره من أحرف  
الزيادة وإلى هذا أشار شارح ما نقلناه أي من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة  
صفة لازمة للإشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أي اللام السكينة في الإشارة المشتهرة هي  
أي نال اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة لا يخرج اللام في أولئك ولا يصح على هذا  
عدي أن تكون للاحتراز عن اللام التي شئت زيادتها كفي عدل ويريد أن نغلق السبوطى  
عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشي فخرج هذه اللام بالصفة الأولى أعني قوله في الإشارة فأعرفه  
(قوله بعدهم من حروف المد) فدينع بأن ما بينهما من الاستطالة يفرقهما من حروف المد (قوله  
وأولئك) بنصر أول لأن أول المد ولا تلحقه اللام (قوله وما سواها) أي الإشارة (قوله وفي  
الاخج) بنقدهم الحاء المهملة على الجيم (قوله وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف  
(قوله وهو الظلم) بالطاء المجهمة كما يذكرا نعام (قوله وفي القيشة) بفتح القاء وسكون التحتية  
بعدها شين مججمة (قوله وهي الكمرة) سكون الميم أي حشفة الذكر (قوله وفي الطيس) بفتح  
الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة (قوله وهو الكثير) أي الرمل الكثير كافي نسخ  
(قوله وحده) أي دون البواقي من زيدل وغيره وكان أبابا الحسن يقول بأن البواقي من باب

(٢٥ - صبان رابع) الاخج وهو المتباعد الشذوذ في الهمزة وهو الظلم هيق وفي القيشة وهي الكمرة ويشتهل وفي الطيس  
وهو الكثير طيسل ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي ويبيعه قوله سم في ريد زيدل  
على أنه قال في الاوسط اللام تزداد في عبدل وحده ووجهه عبادة

فيكون له قولان نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسب و سبطر (تنبيهان) الأول حق لام الإشارة أن لا تذ كرمع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة رأسها الثاني ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السنين وهي ت زاد باطراد مع التاء في الاستعمال وفروعه قليل وبعد كاف المؤنثة وقضائراً كرمعكس وهي الكسكة ويلزم هذا القائل أن يعدّ ثين الكسكة نحواً كرمعكس والعرض من (١٩٤) الاتيان بما بيان كسرة الكاف في حكمها ما حكمها، السكت في الاستقلال ولا

سبب وسبطر (قوله ويكون له) أي في عدل (قوله نعم البواقي) أي ما سوى عدل وقوله يحتمل أن تكون من مادتين الخ أي فيصغ قوله ت زاد في عدل وحده (قوله والعرض من الاتيان بمالح) اسطر ثاب على هذا القائل (قوله دمرس) يضم الناف والميم وبينهما ما دل ساكة وفي آخره سبب موهلة الغنيم وهو الحق بعضه وروفي خطاس المرحل قدموس على ورن قريوس اه تصرع أي فيكون يفتح ا فاق واول (قوله يقع الهمزة الخ) احدها من اسطاع بسطع بوسل الهمزة ووقع أول المصارع مع اسطاع يستقيم (قوله ويريد السبب الخ) اعترض عليه المبرد بأن حركة العبر لم تذهب وانما سلت الى الفاء لارأسه أطوع فقلت حركة العين وهي الواو الى فاء السكامة فسكت العين ثم كانت آتيا للحركات في لانه لى انفتاح ما قبلها الا ان واجب أن التعويض عما وقع من ذهاب حركة العين من العين لانه ذهاب الحركة طلقاً (قوله ومع سبب يزيد) أي التاء (قوله لم يزد) نسخ ما انشأه من العادل بحذف إحدى التائين ووجه فاعله ويجوز ضم التاء على ايه صاع بين ويكون من الهمزة وحده نائب اسطاع اه غري (قوله حة) أي دليل (قوله كطلت) مثال للحة على الزيادة وبانه فوح كرامر عن القاموس (قوله فسقوط النون في السهل) لم يقل فتواهم حطلت فسقوط النون مع انه اسب بقول المصنف كطلت اشارة الى أن الحجة في الحقيقة سقوط النون في حطلت لا بس حطلت

#### في فصل في زيادة همزة الوصل

قال الناض يعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير كبي وسمي في اس واسم بحذف همزة القطع كما تقول بي وأخي في أب وأخ وان كان أول المصارع مفتوحاً كيكتب ويصحح فاهمزة من أمره ووصل نحواً كتب وصحح وان كان مضموماً كيكرم ويعلّى بقطع نحواً كرم وأط ولا تحذف همزة القطع في الضرورة كقوله ان لم أقابل والنسوي برفا واد الاستفهام عما هي أي همزة القطع فيه تقول أأكرمت زيد عراً أو أكرمت بألف بين همزتين كراهه اجتماعهما أو أكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أعطيتك أزيد همزتين أو أعطيتك بقلب التائية واوا أو أعطيتك بألف بين همزتين أو أعطيتك بألف بين همزة وواو وقرئ بالواو عايناه الذي ذكره وتقول أنذ دأبهم همزتين أو أذيتك بقلب التائية باه أو أذيتك بألف بين همزتين أو أذيتك بألف بين همزة وواو وقرئ الأوجه أذيتك بعوثن اه باختصار (قوله لاختصاصه) أي الفصل أي اختصاص المتكلم عليه وهو الهمزة أو الصمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار أنها أحرف ولولا لاختصاصها لكان أوضح (قوله كاستثنوا) شبهة اس المصنف تمنع التاء الأولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء المفعول اه غري ويصح فتح التاء الأولى والموحدة أيضا على انه ماض بمن للفاعل (قوله وما ثبت فاجا) يشمل همزاً نحواً أكر وأحذف فكون همزتها مع كرم فاه السكامة همزة قطع وفي كلام الناضى انما في ما يدل عليه يحتمل أن يكون الرسل والقطع من عوارض الهمز الزائدة فلا تسمى همزة نحوها همزة قطع كالانسي همزة وصل ويمكن اخراجها على هذا باعتبار ما على همز زائد (قوله لقوله لا وصل همز) أي دون أن يقول ألف (قوله وقيل يحتمل الخ) عبارته في شرح التوضيح

تطرز يادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بعني قديم وأسطاع بسطع بقطع الهمزة وفي أول المضارع فان عدله عدله وبه أسطاع بسطع وزيدت السنين عوسا عن حركة عين الفعل لان أصل أسطاع أطوع وانذر للناظم أن السبب لا تطرد زيادتها الا في موضع واحد وقد مثل به في زيادته اذ قال ونحو الاستفعال فكما اكتنى بذلك ولهذا قال في السكامة في ذكره زيادة التاء ومع سبب زيد في الاستفعال وورعه كاستقص ذا السكتال انتهى (وامنع زيادة الا قيدت أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خالها عما قيدت به يادته فهو أصل (ان لم تبي حة) على زيادته (كطلت) الا ان اذا نذت من أصل الحظفل فسقوط النون في الفعل حة على زيادتها في الحظفل مع أنها حطت من قيد الزيادة وهو كرم آخر اسد ألف مسبوق بأكثر من أصلي أو واقعة كما هي في نحو غصنفركا

سبق بيانه وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم به بالزيادة لجهة مع خلوه من قيد الزيادة عليه اجمع (في فصل في زيادة وقيل همزة الوصل) هو من تنمة الكلام على زيادة الهمزة واعداً فإفرد لاختصاصه بأحكام وقد أشار الى تعريف همزة الوصل بقوله (الوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستثنوا) أي همز الوصل كل همز في الابتداء وسقط في الارج وما ثبت فيهما فاه همز قطع وقد اشتمل كلامه على فوائد الأولى أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل أن يكون

أصلها ألف لا ترى إلى ثبوتها ألفا في نحو الرجل في الاستفهام لم يضر إلى الحركة الثانية أن همزة الوصل لا تكون إلا ساكنة لأنه انما يجي بها وصلة إلى الابتداء بالسكون إذ لا بداء به متعذره الثالثة أنها لا تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من إطلاقه والمثال لا يخصص الرابعة امتناع اثباتها في الدرج الالزامية (١٩٥) كقوله ألا أرى اثنين أحسن شيعة

• على حد ثان الدهر مني  
ومن جمل • واختلف في  
سبب تسميتها همزة الوصل  
مع أنها تنسقط في الوصل  
فقبل أنسا عا وقيل لأنها  
تنسقط فتصل ما قبلها بها  
بعدها وهذا قول الكوفيين  
وقيل لوصل المنكلم بها  
إلى المنطق بالسكون وهذا  
قول البصريين وكان  
الخليل يسميها اسم اللسان  
• ثم أشار إلى مواضعها  
مبتدئا بفعل لأنه الأصل  
في استعقاقها المسأله ذكره  
بعده فقال (وهو يفعل ماض  
احتوى على أكثر من  
أربعة) أمما (نحو انجلى  
وانطلق أوسواها نحو  
استخرج (والامر والمصدر  
منه) أي من المحتوى على  
أكثر من أربعة نحو انجلى  
انطلق وانطلق انطلقا  
واستخرج استخرج (وكذا  
أمر الثلاثي) الذي يسكن  
ثاني مضارعه لفظا سواء  
في ذلك مفتوح العين  
ومكسورا ومضموما  
(كأخض وامض وانفذا) فإن  
تحوّل ثاني مضارعه لم يحتاج  
إلى همزة الوصل ولو سكن  
تقدرا كقولك في الأمر  
من يقوم قم من بعد عد  
ومن يردو يستثنى خذ  
وكل ومر فام يسكن ثاني  
مضارعه انطقا ولا أكثر

وقيل وضعت ألفا لثبوتها ألفا في نحو الرجل في الاستفهام اه • وبين العبارتين فرق فانظر الموافق  
لواقع مبهمة (قوله إذا ابتداء به متعذر) أي محال في كل لغة اجاعا في لآلف وأما في غيرها فمضى  
مانص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني والكافجي إلى أنه يمكن إلا أنه  
مستثقل قاله السيوطي (قوله والحرف) يعني أل وأم في لغة حمير على القول بأن الهمزة فيهم الموصول  
(قوله والمثال) أي قوله كاستثباته وأقوله لا يخصص أي ليس نصا في التصديق فلا ينافي ببادر  
التخصيص من أمثلة المتن بسبب أن عادة المصنف الغالبة اعتدال الحكم بالمثال (قوله على حد ثان  
الدهر) بفتح الحاء والدال أي ما يحدث فيه من التواتر والنوازل وجعل يضم الجيم وسكون الميم اسم  
أمر أم قاله النبي (قوله مع أم أن تنسقط في الوصل) أي فتكامل المناسبات يسمى همزة الانداء (قوله  
فقبل أنسا عا) أي تجوز العلاقة الضدية فيما يظهر (قوله فتصل ما قبلها بها) أعلم أن الوصل  
مصدر موصّل المتعدي والربوّل مصدر موصّل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح في هذا  
القول والذي بعده أم الموصول مكان يابغي حيث تسمى تسميتها مرة لوصول الهمزة الوصل ولو قيل  
في هذا القول لأنها تنسقط في وصل المنكلم ما قبلها بها بعد هالوفاق تسميتها همزة الوصل فاعرف ذلك  
فإنه مما غفل عنه مع وضوحه قوله المسألة ذكره بعد من صلة الفعل في التصحيح وبناء أوله في  
بعض الأمثلة على السكون (قوله الفعل ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من  
الجماسي ما لا يدخل همزة الوصل فيه ولا في الأمر والمصدر منه نحو تخرج وتعلم ثم المراد كما هو  
ظاهر الفعل الماضي وفعل الأمر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت متخصّصا  
بشيء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الأسماء الصرفة غير العشرة  
المستثناة الآتية ونقول الصرفة أي التي ليست جارية مجرى الفعل لا يرد في الانطلاق  
والاقتدار والاستخراج وإعما بقيت همزة الوصل على حالها فيما إذا سميت أو قصدت اللفظ ونحو  
الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لأن الكلمة لم تنقل من قبيل إلى قبيل فاستعجب ما كان  
بجلاف مثل انجلى واستمع وأصرب وأل فإن فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية قاله  
الدمايني (قوله نحو انجلى وانطلق أوسواها نحو واستخرج) كذا في نسخ وهو الصواب وفي نسخ نحو  
انجلى أوسواها نحو وانطلق واستخرج وهو خطأ (قوله والأمر والمصدر) مخفوضا بالعلطف على فعل  
(قوله الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا) لم يقيد بمثل ذلك أمر مازاد على أربعة أعلاه لأن ثاني مضارعه  
لا يكون إلا ساكنا بالاستقراء فيحتاج دائما إلى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أبواب الحواشي  
وورد عليه نحو تخرج وتعلم قد بر (قوله فان تحوّل ثاني مضارعه) أي لفظا كما عرف في تنبيهه بذكر  
أمر مازاد على أربعة وأمر الثلاثي وسكت عن أمر الرباعي كانه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا  
منحصر كما قتابل يقاتل ودرج بدرج فلا حاجة إلى همزة الوصل سم (قوله ويستثنى) أي من  
قوله وكذا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا (قوله خذ وكل ومر) فالقياس في الثلاثة  
أؤخذوا وكل وأمر لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم  
الاحتياج إليها زال الابتداء بالسكون وهذا حذف غير قياسي (قوله والاكثر في الأمر منها الخ)  
جمله غالبة وما ذكره الشارح من أن الحذف في كل واحد أكثر فقل لا واجب بحالقه مافي شرح نصر بن  
الحزري لسعد الدين التفتازاني أن الحذف فيهم ما واجب بخلاف من لانهم أكثر استعمالا (قوله  
وفي اسم است الخ) وكفرد هاشماها فتقول اسمان واستان همزة الوصل وكذا البنية (قوله

في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل) وفي اسم است ابن ابن مع • واثنين وامرئى وأنت تسع واثنين (فهذه عشرة  
أسماء لان قوله وتأتي تسع هي بانه واثنين وامرئى أو ثوبه بقوله سمع على ان اقتراح هذه الأسماء العشرة بهم والوصل غير مقيس

وانما طرقت به السماع وذلك ان الفعل لاماته في التصريف استأثر بأمر منها بناءً وأائل بعض أمثله على السكون فإذا اتفق  
 الابتداء ما صدرت منه مرة الوصل للامكان ثم حلت مصداقاً للإفعال عليهم في اسكان أو انما لها واجتلاب الهمزة وهذه الأسماء  
 العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس ان تبدى أو انما على الحركة ويستعنى عن همزة الوصل وانما شذت عن القياس لما  
 ساد كره أما اسم فاصله عند سيبويه هو كنه وقيل هو كنفل فخذت لانه تخفيفاً وسكن أوله وقبل نقل سكون الميم الى السين وأتى  
 بالهمزة توبلاً ونحوه أيضاً ولهذا المبحم هو ما قبل أن يتوا أحدهما فقالوا في النسبة اليه اسمي أو هو ي كما عرف في موسمه  
 واشتقاقه عند البصريين من السجو (١٩٦) وعند الكوفيين من الوهم ولكنه قلب ما حرت فازه فجعلت بعد اللام وجاءت نصار به

على ذلك والخلاف في هذه  
 المسئلة شهير فلا يظن  
 بذكره وإنما استفاد به  
 منه لقولهم سبويه وأستاء  
 وردياً أسسته من عمرو  
 حذفت اللام وهي الهاء  
 تشديداً بحروف العلة وسكن  
 أوله وجى بالهمزة لما ذكر  
 وفيه اعتنا آخر ياءه  
 بخذف العين فورده ولست  
 بخذف اللام فورده فع  
 والدليل على كون الأصل  
 سته بفتح الفاء فضاء في  
 هاتين اللعين والدليل على  
 التصريف والفتح في العين  
 ما ذكر في اس وأما ابن  
 فاصله بنوكلمة فعل به  
 ما سبق في اسم واست  
 ودليل فتحه فوه في  
 جمعه بنون وفي انصب  
 بوي بفتحها ودليل تحريك  
 العين قولهم في جمعه أضاء  
 وأفعال انما هو جمع فعل  
 بضم العين ودليل  
 كونها فضاء كون أفعال في  
 مفتوح العين أكثر منه  
 في مضمونها كعضد

لاماته في التصريف تقدم قبله في أول التصريف (قوله بعض أمثله) هو الخاء والسادس  
 وأمر اللام في شرطه السابق (قوله واد الحق الابتداء بها) أي هذا البعض رأيت ضميره مرعاة للهمزة  
 لان بعض الأمثلة أمثلة ثلاثية كما عرفت (قوله للام كان) أي امكان الابتداء بها (قوله عليها) أي  
 على ذلك البعض وفي تأنيث الضمير مقداماً (قوله ليست من ذلك) أي من مصداق تلك الأفعال وبذلك  
 اسم الإشارة باعتبار المذكر (قوله وأصله عند سيبويه هو الخ) بدليل جمعه على أسماء وتصغيره  
 على سمي وقوله في فعله سميت والأصل اسماء وسميت وسموت فاقضى الفاعل التصريف في قلب الوار  
 هـ وفي الأول ويا في الأخير ولو كان أصله وسماء بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقلل أو سام  
 روسيم وسمعت وادعاء انقلب المتكافى بعيد (قوله وقيل هو كنفل) مع حتى بضمه أن لا تأمل بأن  
 أصله هو ضغ السين ووجهه أن فعلاً بالفتح لا يجمع على أفعال (قوله خذت لانه تخفيفاً) وقيل  
 انقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال اللطام من وهو ضمير مستقيم بدليل دلوق وقوسلو  
 وشوها (قوله وسكن أوله) سلم منه ومن قوله تأصله عند سيبويه وأن قولهم اسم من الكلمات  
 اعتمرا تيت أو انما على السكو معناه وسعت وشعنا نوبالاً أولاً (قوله ونحوه أيضاً) أي عن  
 اللام محدودة (قوله راء هذا المبحم هو ما قبله) أي بين اللام والهمزة (قوله أو سبويه) أي بكسر  
 السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجر بعضهما سكوناً كما مر في محله (قوله واشتقاقه) قال شجاع  
 السيد المراد به النعوى وهو مجرد الاحد (قوله من السجو) علوه على فصيحه الفعل والحرف يوقونه  
 في ركني الاساد (قوله من الوهم) لانه علامة على معناه (قوله نقولهم فيه) ظهورنا التأنيث في  
 التصغير يدل على أن لست مؤث وهو ما يفيد معناه الفاعل (قوله على كون الأصل سته)  
 بفتح سته حكايته لقوله سابقة بأصله سته (قوله والفتح) عطف خاص على عام (قوله فأناله بسوكلمة  
 الخ) قال في المصباح وقيل أصله شوك كسر الاء مثل جلد ايل قوه ثم بفت وهذا القول يقل فيه  
 التعبير وقوله اشبه تشهد بالاسئلة اه بمعنى تعبير بفت فافهم (قوله ما سبق في اسم واست) أي من  
 حذف لاه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة (قوله شذت بها) أي في الجمع والسبب (قوله ودليل تحريك  
 العين) أي بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما عترض به شيء اعلى الدليل رتبه البعض من أن جمع اسم  
 أسماء ولم يدل على تحريك عينه (قوله والجل على الاكسر) جند أو غير (قوله واشتقاقه من بني  
 بامر أنه) لأن الابن مسبب عن بناء الاب بالام (قوله وهي من الباء) سكن قلبت الباء واو المناسبة  
 الصفة والواو اللتين قبلها وأدغمت الواو في الواو (قوله لاه بالعه) لأن تسكين الحروف يدل على زيادة  
 المعنى (قوله واللتان المحذوف في حكم التثنية) أي للتعويض عنه بالميم (قوله ولم يحذف لاهمزة  
 الوصل) أي للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء عند (قوله لاه من ثبوت) فاعلم لكون اللام ياء

وأعضاء ومكسورها ككبد أو كاد والجل على الاكثر ودليل كون لاه واو الاياه ثلاثة أمور أحدها أن الغالب على وقوله  
 ما حذف لاه واو الاياه والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام وأبدل التاء من الواو أكثر من ابدال الهم من الباء  
 كما سنعرفه في موسمه والثالث قواوهم البنية ونقل ابن الشجري في أماله أن بعضهم ذهب الى أن المحذوف ياء واشتق من  
 بني بامر أنه يبنى بها لادليل في البنية لانها كانت فتوة وهي من الباء ولو ثبتت من حيث فعلة التثنية حوة وأجاز الزجاج الوجهين  
 وأما ابنهم فهو ابن زيد في الميم للبالغة كما زيدت في زرقم قال الشاعر وهل لي أم غيرها ان ذكرتها أي الله إلا أن أكون لها ابناً  
 وليست هو من المحذوف واللتان المحذوف في حكم التثنية لم يحذف الى همزة الوصل وأما اثنا فاصله فثيان بفتح الفاء والعين لانه  
 من ثبوت وقولهم في النسبة اليه ثوي فخذت لانه وسكن أوله وجى بالهمزة وأما امر فاصله من تخفيف بنقل حركة الهمزة الى الراء



ثم حذف الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عندهم الهمزة لان تخفيفها سائغ أبدا جعل المتوقف كالواقع وأما ثابت ابن واثنين وامرئى فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها وانما في اسمها واثنين (١٩٧) لأنها ثبتت كالثاء في امرأة كما أفهمه

كلامه بخلاف الثاء في بنت  
وثنتين فانها اقرب ما يدل من  
لام الكلمة اذ لو كانت  
للتأنيث لم يكن ما قبلها  
ويؤيد ذلك قول سيبويه لو  
سميت بهما رجلا لصرفتهما  
يعني بنتا وأختا وأفهام  
التأنيث مستفاد من أصل  
الفعل لا من الثاء وأما عين  
المخصوص بالنسب فالنفس  
للا وصل عند المصريين  
والقطع عند الكوثرين  
لانه سئلهم جمع عين وصل  
سبويه اسم مفرد من العين  
وهو البركة لما حدثت فونه  
فبيل أي الله أعاضوه  
الهمزة في أوله ولم يحدفوها  
لما أعادوا البون لانها  
تصدد الحذف كما قلنا في  
امرئ وفيه اثنا عشرة لغة  
جمعها الناطم في هذين البيتين  
هررايم وايم فافع واكسر  
أدوم قل  
أدقل م أو من بالثلاث قد  
شكلا  
وايم اختم به والله كلا اخف  
اليه في قسم تسموف ما نقلنا  
ثم أشار الى ما في مبادئ  
عليه همزة الوصل بقوله  
(همز آل كذا) أي همز  
وصل معرفة كانت أو  
موصولة أو زائدة ومذهب  
الخليل أن همزة آل قطع  
وصلت لكثرة الاستعمال  
واختاره الناطم في غير هذا

وقوله واقلهم في النسبة اليه ثم أي فخصم في تعديل لفتح الفاء والعين يريد عليه أن قولهم ثموى  
لا ينع سكون العين في الاسم ل لاننا نقول في النسبة الى اسم ثموى بفتح الفاء والعين على الصحيح كما  
نقدم في باب النسب فتأمل (قوله ثم حذف الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أي وسكت الميم كما  
في نظائره (قوله لا تخفي عنها) أي الهمزة التي هي اللام بنقل حركاتها الى الساكن قبلها مع آل كفي  
التصريح ثم حذفها (قوله جعل المتوقع) أي الذي ينفى المتوقع كالواقع واستعجبت همزة الوصل (قوله  
وأما ثابت ابن واثنين وامرئى) أي وسكتها يعني ابنة واثنين وامرأه وقوله فالكلام عليها الخ أي  
فالاصل وة وثنتين وامرأة (قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما) فلو سميت بهما امرأه لصار  
الصرف وعدمه وهو أولى كما مر في محله (قوله وأفهام التأنيث الخ) هذا في ما سألناه في غير هذا  
الباب من أن ثاء بنت وأخت للتعويض والاشارة بالتأنيث إلا أن يحتمل ما هو اعلى أهم لانهم  
التأنيث أصله وأصرا حسا فلا ينافي أهم ففهمه عوضا عما أراد أصل (قوله المخصوص بالنسب)  
استراعا عن أين في قولهم براهم في أيهم فليس فيه الخلاف الآتي بل هو جمع عين اتفاقا (قوله  
لانه عندهم جمع عين) رقبان همزة سمع كسرهما وحذفها و لا وسميه سمع فذها (قوله وعند سيبويه)  
أي وعنده من البصريين قال في المعنى ويلزمه أي أين الرفع بالانثناء وحذف الطبري أي أين الله فسمى  
واضافته الى اسم الله تعالى وجوران درستوبه حره بواو القسم واس ما لك اسأته الى الكعبة وكاف  
الصبر والدي وان عصفور كونه بواو الحذف مستند أي فسمى أين الله اه تلخيص زيادة من  
المامبي (قوله أعاضوه الهمزة في أوله) ان كانت الهمزة موجودة من الحذف والمعنى قصدوا  
كونها عوضا وان كان أصله عين الهمزة حذف الشوب واجعلت الهمزة عوضا عنها فبني أن  
يقول فلما حدثت فونه أعاضوه الهمزة في أوله فبيل أي الله (قوله هررايم وايم) نصب همزة على  
المفعولة ووصل همزة ايم وايم بنقل حركة همزة أولى را اكسر وكسر همزة ام ضم معها وقوله  
فافتح واكسر أي مع ضم الميم فيها أو قوله أو مر بضم الدون ودوله بالثلاث أي بالثلاث الميم راجع لم رن  
وقوله وايم اختم به أي تكسر الهمزة وفتح الميم والماسل أن همزة أين ان فتحت بعين ضم الميم و  
كسرت جازعها وفتحها اه تس على الداكهي مع زيادة من امارض بنقل شدة السيد عن  
شرح الشافعية أم بفتح الهمزة وضم الميم وايم بفتح الهمزة والميم بدل أين كسر الهمزة وفتح الميم  
وبلى هذا لا يتبع في أين فتوح الهمزة وضم الميم ومحصل من مجموع ذلك اربع عشرة لغة وقد  
أسلفنا في أول حروف الجرح الهمع ادها عشرين وقوله كلا نصف بنقل حركة أضف الى ذوبن كلا  
(قوله ومذهب الخليل الخ) مقال اقول المصنف همز آل كذا (قوله في غير هذا الكتاب) أي وأما في  
هذا الكتاب فلم يصح باختصار قول (قوله ولا في حرف غير آل) أي المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة  
فهي اسم على الراجح ولولا قال الشارح فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر (قوله كان ينبغي  
أن يزيد ايم) خص ايم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل (قوله اثني عشر) هي  
الاسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ وآل الموصولة الثلاثة في قوله همز آل كذا أو ايم (قوله  
يقال وايم هو ابن الخ) لهم أن يتأصوا بالفرق بأن اجتمعوا حدث له ردة الميم اساع الترتل للميم في  
حركاتها بحسب العوامل فصار كالكتابة الأصلية حتى ذهب الكوفيون الى أنه عرب من مكابن  
بجلاف ايم لغة في أين فانه لا يصح تنزيهه المثابة ثم لا خصوصية لله عارضه بد كرايم فان مؤنثات  
هذه الاسماء هي مذكراتها بزيادة الثاء اه تصریح وعندى في هذا الفرق وان أقروه نظرا لان

الكتاب ومثل آل أم في لغة أهل اليمن تنبيهات في الأول علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مصارع مطلقا ولا في حرف غير  
آل ولا في ماض ثلاثي ولا رابعي ولا في اسم الا مصدر الحاسي والسادسي والاسماء العشرة المذكورة الثاني كان ينبغي أن يزيد  
ايم لغة في أين فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر فان قيل هي أين حذف اللام يقال وايم هو ابن وزيدت الميم انتهى (ويبدل)

همر الوصل المفتوح (مدى الاستفهام) وهو الارجح (أوبهل) بين الهمزة والالف مع القصير ولا يحدف كما يحدف المفهوم من نحو قولك: سطر الرجل وكذا حذف (١٩٨) المكسور في نحو أخذناهم سخر يا استغفرت لهم لا يلبس الاستفهام بالخبر ولا يحدف

لا هو، لو وصل لا يثبت في الدرج الاضمرورة كالمقول الحس عندنا وآمين الله عيشنا بالمسارحنا وبأنه سهل من جوحاومه قوله: ألق ان دار الراب، اعدت، أو انت حل أن قلت طائر وفدتى الوجهين في موانع من التمران نحو آله كرس آلان في حقة في مائل الأولى اعلم أن الهمزة الوصل في الهمزة الحركية ليس في حالات وجوب التثنية وذلك في المبدوءة أو الودجوب الضم وذلك في نحو اطلق واستخرج مبدئين للمفعول وفي أمر الثلاثي المصنوع امين في الاصل نحو اقبل واكتب بخلاف مشوا واصبوا ورحما الصم على المكسر وذلك فيما عرس جعل سمه عينه كسرة نحو اعزى قاله ابن الساطم وفي تكلمه أبي على أنه يجب اشماسه ما قبل المحاطبة واخلاص نسبة الهمزة وفي التسهيل أن همزة الوصل تشبه في الضم اشمس ورحما الفتح على المكسر وذلك في اعم وام ورحما المكسر على الضم وذلك في كلمة اسم وحواز الصم والمكسر والاشهام وذلك في نحو اختاروا نقاد

أما أيضا حدث له بالقص جعل الاعراب على الميم فكل من ايم وايم تعير محمل اعرابه لكن الاول حسب الزيادة والثاني حسب النقص وتجاهله. اهـ اذ غير مؤثر وتدر (قوله همر الوصل المفتوح) وذلك في آل واهم لها في لغة جبر وايم وايم ونعل اشرح أرجع الضهير في يبدل الى همر الوصل المفتوح مع أم الظاهر من صديق المصنف رجوعه الى همز آل فقط لأن ما فعله الشارح أكثر فائدة (قوله أوبهل) أو هذه لتغيير والتسهيل وان كان مرجوحا وابقا لاس الابدال مد اشان الهمزة اسانة كذا في المصريح قال تيسا لا يبدل لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقر أنه اذلا مناهة بين كونه مرجوحا كونه صحيحا وقد صرح السعد في حواشي الكشف بأن القراء قد تعمعوا على وجه مرجوح عربية كافي قوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله أضطر الرجل) بالاختصار على همزة الا - بهام الله وحده وحذف همزة الوصل المصنوع مذهبها (قوله للآل) ليس الخ) على قوله لا يحدف (قوله ولا يحدف) بما في عطف على قوله يبدل (قوله وبأنه سهل مرجوحا) لكنه اقباس كالم (قوله ومعه) أي من التسهيل (قوله ألق الخ) الحق مرجوح بالاشتداد وان شرطه وأن قلنا نظائره وهو جواب لشرطه ودون العلم لم يمه من جملة المبتدأ والخبر وقيل مصوب بالنظرية في محل الخبر والربا، وموحدتين كجواب اسم امرأة وانبت انقطع رابط العهد (قوله وذلك في المبدوءة) أي لكثرة الاستعمال (قوله وفي أمر الثلاثي الخ) أي كراهية الخروج من السكس الى الصم لان الحاضر اسان عليه حصين ورعا كسرت قبل الصفة الاصلية حكاه ابن جني في المستصف عن بعض العرب ووجهه أنه الاصل ولم يلتق الكسرة والصفة فصل اسان كنسهما والوجهان مرجحهما الاعتداد بالاسان وعدم الاعتداده اه تصريح وفي العارض أن الكسرة رديئة (قوله في الاصل) متعاطاة بالهمز ومعنى كون الصم في الاصل أنه أسلى غير عارس (قوله خلافه اشوا واصوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عيهما في الاصل مكسورة والاصل اشوا وامضوا انتقلت اذمة على الياء فحدث ثم الياء لا لتقاء الساكنين وصفت العين بالاسنة الواو وان شئت قلت فعلت بها الى ما فعلها ثم حدثت لا لتقاء الساكنين والصفة على الاول محذوفة وعلى الثاني مقولة تصريح باختصار والثاني أشهر (قوله نحو اعزى) تضم الهمزة راجحا وكسرها مرجوحا لان الاصل اعزى استثقلت الكسرة على الواو فقلت ثم حذف الواو لا لتقاء الساكنين فالضم بطرا الى الاصل والكسر بطرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداده ولا يجر هذا الوجهين في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عصب بأسل كسر العين فأبى العارض لمعارضه أصلين ولا كذلك اعزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسرة لان الاعتداده دون الصم في امشوا اه تصريح باختصار (قوله وفي تكلمه أبي على الخ) محاذف لما قاله ابن الساطم في حكم الهمزة (قوله انه يجب اشماس الخ) المراد بالشماس ما يسمي عند القراء وما هو أن يخفى بالصفة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشقين من غير صوت وانما وجب ذلك تنبيه على الصم الاصل (قوله ان همزة الوصل تشبه قبل الصم المشم) يعني اذا اشتمت الثالث اشتمت الهمزة والافلا فقيسه محاذف لكلام أبي على من وجهين وجوب الاشهام واخلاص صم الهمزة اه تصريح (قوله في نحو اختاروا نقاد) مبدئين للمفعول فنقول اختير واشهد بضم الهمزة والثالث وكسرها واشهامها قاله الدماميني (قوله في باقي) أي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال تصريح (قوله وهو الاصل) أي الكسر هو الاصل (قوله فقبل ستر)

مبدئين للمفعول وجوب الكسر وذلك فيما بقي الثانية قد علم أن همزة الوصل انما هي في التوصل الى أي الاشتداد بالاسان فاذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استمر اذا قصد اقامه، الا فتعال فيما بعدها نقلت حركتها الى الغاء فقبل ستر لان لام التعريف اذا نقلت حركتها الهمزة اليها في نحو الاحرف لا يرجع اثبات الهمزة فنقول الحرف قائم ويضعف الحرف قائم والفرق

أن النقل للادغام أكثر من النقل لغير الادغام الثالثة اذا اتصل بالمضمومة (١٩٩) ساكن صحيح أو جار مجزأ جاز كسره

وضعه نحو أن اقتتلوا أو  
انقص • الرابعة مذهب  
البصريين أن أصل همزة  
الوصل الكسر واعماقت  
في بعض المواضع تخفيفا  
وصفت في بعضها اتباعا  
ومذهب الكوفيون إلى أن  
كسرها في اضرب وضعا  
في اسكن اتباعا للثالث  
وأورد عدم التفتيح في اعلم  
وأوجب باسما لو فتحت في  
مثله لا لتبس الامر الطبر  
وانه أعلم

### الابدال

العرض من هذا الباب  
بيان الحروف التي تبدل  
من غيرها عند الاشياء الغير  
ادغام وان ابدال الادغام  
لا ينظر اليه في هذا الباب  
لانه يكون في جميع حروف  
المجسم الا الالف كما أن  
الزائد للتصغير لا ينظر  
اليه في حروف الزيادة لذلك  
وأراد بالابدال ما يشبه  
انقلب اذ كل منهما تغيير  
في الموضع الا أن ابدال  
ارالة والقلب احالة ومن  
ثم اخص بحروف العلة  
والهمزة لانها انفارت  
حروف العلة بكثرة التعيير  
وذلك كما في قام أصله قوم  
فألفه من قلبه عن واو في  
الاسل ومومى ألفه عن  
الياء وراس ألفه عن  
الهمزة واعما لفت ثبوتها  
فاستحالت ألفا والبذل

أي بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير في المضارع والمصدر لانك  
تفتح حرف المضارعة من هذا وتضعه في الثاني وتقول في مصدر هذا ستارا بكسر السين وفي  
مصدر الثاني تستيرا (قوله ان النقل للادغام أكثر) أي فلم يعتبر به ما كان قبل النقل (قوله  
أوجار مجزأ) أي أو ساكن معتل جار مجزئ العصب بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو  
قالوا اقتلوا (قوله نحو أن اقتتلوا أو انقص) على اللف والشر المرتب (قوله مذهب البصريين الخ)  
عبارة الجمع اختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة لان أصل  
المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقبل اجتلبت متحركة لان سبب الايمان به التوصل إلى  
الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كساكن الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها  
راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بانها لا توهم استقها ما اه فراد الناح ارجح الاسل الثاني  
أو الاول على القولين (قوله وأورد) أي على قول الكوفيين (قوله بالظير) أي بالمضارع حالة الوقف  
اه تصریح بالمضارع ليس بقيد لانه قد يلبس أيضا بالمضارع العدى بالهمزة كما في مثال الشارح  
فان فتح همزة اعلم بلبس بالمضارع وقفاو بالمضارع الممدى بالهمزة وقفاو الله أعلم

### الابدال

هو في الاصطلاح جعل حرف كان حرف آخر مطابقة لخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير  
مكان المعوض عنه كهاء عدة وهمزة ابن و بقاء الاطلاق القلب فانه يختص بحروف العلة  
تصریح ومقتضاه أن الابدال بحرى في جميع الحروف وهو كذلك ان كان هذا تعريضا للمطلق  
الابدال الشامل لابدال الادغام وكذلك ان كان هذا تعريضا للابدال غير ابدال الادغام لكن أعم  
من أن يكون شائعا أو غير شائع (قوله ابدال الاشياء) أي في التصريف المستعرة أن الشائع في كلام  
العرب أهم من الشائع في التصريف المراد هنا (قوله حروف المجهم) قيل المجهم صفة موصوف  
محذوف أي الخط المجهم اسم مقول أعجمت الحرف نقطة وقيل مصدر رمي بعن الابدغام أي  
النقط فتكون اضافته لحروف من اضافته الشيء إلى ما هو من متعلقات ذلك الشيء وفي ان عبارة على  
الوجهين تعريب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المجهم من أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته أي  
خفاءه عما يورده كالنقط كما في المباح وغيره وعليه لا تغليب لان الخفاء كما يزول عما ينقط كما يلجم  
بنقطه يزول عما لا ينقط كالخاء الممهلة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي  
وارتصاه كما في حاشية السيوطي على المعنى (قوله وأراد بالابدال ما يشبه القلب) أي مجازا و الابدال  
على هذا جعل حرف كان حرف آخر أهم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله اذ كل منهما  
أي من الابدال بالمعنى الخاص الحقبة في المباح للقلب والقلب في كلامه استخدام وقوله لأن  
الابدال أي بالمعنى الخاص الحقبة ولا تنافي بين جعله أولا الابدال أهم من القلب وجعله ثانيا  
الابدال مبايناه وقوله ومن ثم أي من أجل أن القلب احالة اخص الخ لان الاحالة اغما تكون  
بين الاشياء المتشابهة المتقاربة بضم أحد الشئيين من الاسترخاء لا تنافي بينهما ما يفهم  
وان توهم شيئا والباء وقوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه (قوله الا أن الابدال الخ)  
انظر ما للدليل على هذه الدعوى (قوله ومومى) أي الذى هو اسم للعديد المعروف (قوله لثبوتها)  
عبارة بعضهم لكثرة تعبيرها المرادى لشدها (قوله ويحالفهما التعويض) سكت عن الاعلال وهو  
كما في شرح العزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان للتخفيف (قوله كهاء عدة الخ) فان التاء  
عوض عن فاء الكسرة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفر جمل (قوله كسين  
اسطاع) فان السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه

لا يختص كما ستره ويحالفهما التعويض فان العوض يكون في غير موضع المعوض منه كهاء عدة وهمزة ابن وباء سفير  
ويكون عن حرف كاذ كرو عن حركة كسين أسطاع

(قوله الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولو قوماء منهم غرّفه أكثر من تسعة (قوله تصغير أصيل) وقال الجوهرى تصغير أصيلان جمع أصيل على غير قياس أيضاً لان الجمع اغما يصغر على لفظ واحد اهـ والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب كافي الصحاح اهـ تصرّج (قوله أيت جواباً) أي عجرت دار الحيدة عن الجواب وقوله وما بال ربّ أي المنزل (قوله ومن ضاد استطعم) لا ربح عن العرب كما قاله المازني بكرة الجمع من حرفي ط باق ويبدل من الضاد أقرب حرف اليها وهو اللام (قوله مال الى ارطاة حقت فانظعم) الصهير يرجع الى الذئب والارطاة شجر من شجر لرمي والخنف بكسر الخاء المهملة وسكون النافى بعدها واو المعوج من الرمل عني (قوله في الوقف) أي على اسكجة المشقولة على الجيم المبدلة من الياء وان لم يكن على نفس الجيم كافي الشعر الذي استشهد به فان الجيم في أشباهه الاربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق ولم يكن الوقف على الجيم حتى يتشكل بتشديد هابل على حرف الاطلاق كافي سائر انقوا في المظقة وأما ما نقله المصرح عن السيد في شرح الشافية وأقره رتبة شيخنا والمعض من أركانها من إجراء الوصل بحرفي الوقف فنبهه نظر لان الضروب وما حكمها من الأعراض المقصود موافقتها للضروب بحال للوقف ولا ضرورة الى دعوى لول قد (قوله كذلّ المخرج الخ) اسكن كل ضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية رهي القطعة المحسوسة واهرى بفتح الواحدة وسكون الراء ضرب من القرو والود بفتح الواو وثبتت الدال لربك سكنت الت التحفيضا وأبدت الواو دعت في الدال والصبيعي بكسر الصادين المهملة من قرب البقرة (قوله الابل) بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح النجمة المشددة وبفتح الهمزة مع كسر النجمة المشددة الوعل كذا في القاموس (قوله شاح) بشين مجة وجاهة هـ هـ بعدها جيم هو البخل وقوله أعرأى أبص صفة شاح وكذا أنها تبتغى الراء وتشديد الهاء آخره فوقية أي صياح وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديد الزاى أي يحرك والوقوفه شعر الرأس اذا بلغ شدة الاذ (قوله وذكره الهاء) أي في احوال بعدد هاء زيادة الخ ووجهه أمتنع بدال من التاء وقفاً باطراد ووجه استناد انسهيل لها في احوال بعدد ونصبه علم ذلك من باب الوقف (قوله وله مكافاة) بفتح اللام وكسر الهاء ولم يلب الوالتوا الى حرفين مؤكدين لتعبير صورة الاء بهذا الابدال (قوله الشائع عني في كلام العرب) به يعلم أن الشائع في التصريف وهو الابدال الضرورى في التصريف أقل من الشائع في كلام العرب كلهـ مـ وأقوم مهمهم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى ودكر هذه التسعة الخ لانه لم يدكر فيه التسعة بل ثمانية وأسد الهاء كما أسلفته الشارح وكما سئل عنه بقوله فقال بجمع حروف البدل الى أن قال والضرورى في التصريف هاء طوي يتدغم ببل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر في انسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها المكان أحسن (قوله لجد تصرف شكس الخ) الشكس بفتح الشين المجبة وضم الكاف أو كسر هاء الصعب الخاق كذا في القاموس (قوله وهى الحاء والهاء الخ) كماه بالاعجام الا الحرف الاول فالاهمال (قوله لمع خراذل وخراذل) في انقاموس خردل اللحم قطع أعضائه واهرة أو قطعه وفرقه ولمع خراذل مخردل ثم قال وخردل اللحم أي باعجام الدل لغة في خردل أي باعجامها ولم يدكر فيه خراذل بالتحفيسة والمتبادر من صنيع

حروف الابدال الضرورية في التصريف فقال بجمع حروف البدل الشائع وغير ادغام قولك لبد تصريف القاموس  
 شكس آمن طي ثوب عبرته والضروري في التصريف هما ملو يت دائما هذا كلامه فأفهم أن باقي حروف المهجم وهي الحاء والطاء  
 والذال والظاء والاضاد والفين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ وقد قال ابن جني في قراءة الاعمش فسر ذبهم بالذال المجبهة أن الذال  
 بدل من الدال كما قالوا لجم نراذل ونراذل

والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران وهما متقاربان وتخرجها الزحشرى على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذرمذروا فهم أيضا أن من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن المضاد ومن ابدال الجيم من الباء وكذا ابدال النون من اللام كقولهم في الرفل وهو الفرس الذبال رفن ومن الميم كقولهم في أمغرت الشاة اذ اخرج ابنها أحر كالمغرة أنغرت وينبغي أن لا يسمى ذلك شائعا بل الشائع في ذلك ما طرد أو كثر في بعض اللغات كالمهجة في لغة قضاء والعمدة كقولهم ظنفت عدك ذاهب أى أنك وانكشكشة في لغة عجم كقولهم في خطاب المؤنث ما الذى جاء بش يريدون بك وقراءة بعضهم قد جعل ريش تحتش سر باو الكسكسة في لغة بكر كقولهم في خطاب المؤنث أبوس وأمس يريدون أولك وأما قال في شرح الكافية (٢٠١) وهذا النوع من الابدال جذريان

يذكر في كتب اللغة لاني  
كتب التصريف والالزم  
أن تذكر العين لان ابدالها  
من الهمزة المتحركة مطرد  
في لغة بني عجم ويسمى ذلك  
عنفة وكان يلزم أيضا أن  
يذكر الكاف لان ابدالها  
من تاء الهمزة مطرد كقول  
الراجز يا ابن الزبير طما  
عصيكاه وطما عنيكاه  
أراد عصيت وأمثال هذا  
من الحروف المبجلة من  
غيرها كثيرة وأما ينبغي أن  
يعد في الابدال التصريف  
ما لم يبدل أو وقع في الخطأ  
أو مخالفة الأكثر الموقوع في  
الخطأ كقولك في مال  
مول والموقع في مخالفة  
الأكثر كقولك في سقاءة  
سقاءة هذا كلامه الثاني  
عد كثير من أهل التصريف  
حروف الابدال اثني عشر  
حرفا وجعلوها في تراكيب  
كثيرة مما طال يوم أمجدته  
وأما قط بعضهم اللام  
وعدها أحد عشر وجعلها  
في قوله أحد طويت منها  
وراد بعضهم الصاد والزاي

القاموس أبو الخاء فتوحة (قوله والمعنى الجامع لهما) أى للدال والذال (قوله وتخرجها) أى قراءة  
الاعمش وقوله على القلب أى المكافى (قوله شذرمذروا) كلمتان مبتدأتان على الفتح لتركيب قال في  
القاموس وتفرقا شذرمذروا بكسر أولهما ذهروا في كل وجه وتشذرا لجمع تفرقا (قوله ان مر  
الشائع) يعنى في كلام العرب ولو قومنا منهم فلا يأتى ما سلفه من اخراج ما ذكر بالشائع في التصريف  
(قوله في الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كفى القاموس (قوله الذال المججمة  
وتشديد التثنية أى طويل الذيل (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون العين المججمة وتفتح عين طين  
أحر والمغرة بضم الميم والمعر فتعين لو ليس ناسع الحرة أو شقرة بكسرة كذا في القاموس (قوله  
أن لا يسمى ذلك) أى المذكور من ابدال اللام من النون وما بعده (قوله كالمهجة) هى ابدال الجيم  
من الباء (قوله والعمدة) هى ابدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد قول شيخنا وأما  
الخطأ فى حنى أى وخو ذلك منه مطر (قوله في لغة عجم) راجع للعمدة أيضا دليل كلام شرح الكافية  
الآتى قريبا (قوله وهذا النوع) أى المهجعة وما بعدها الألف لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم  
الإشارة للعمدة ولهذا قال والالزم أن تذكر العين الخ (قوله والالزم أن تذكر العين الخ) فيه اشعار  
بأن من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها بالطراد وأكثره ولو عند قوم من  
العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على من ذكر البعض وترك البعض وبخالفه أول كلامه  
وآخره فذكر (قوله ما لم يبدل) أى ابدال ما أى حرف لم يبدل الخ وذلك أن تستعنى عن التقدير  
وتوقع ما على الابدال (قوله كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو الدال فصر كها وانتشاح ما قبلها  
(قوله كقولك في سقاءة) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاءة وكذا قوله سقاءة لأن الأول  
بالهمزة على التنكير والثاني بابا على القليل لما يأتى في شرح قول الأنظم فأبدل الهمزة من واو وبا  
الخ (قوله حروف الابدال) أى الاعمش من الضرورى (قوله طال يوم أمجدته) بإضافة انطرف الى  
الجملة (قوله أجد) فعل أمر من الاجادة (قوله طاه) بالطاء المهمله اسم فاعل من طاه يطهو أى طبخ  
و هو فاعل رل وجد فاعل أنصت (قوله فار أورد) أى الزحشرى على وجه التقيل لوقوع السين  
بدلا وقوله اسمع أى بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذ كروا ظلم (قوله اذ كروا ظلم) والاصل  
اذ تكروا وظلم فاندلت التاء في الاول دالا والادال ذالا وأدغم وفي الثاني طاء والطاء طاء وأدغم أى  
فكان ينبغي أن يذكر الدال المججمة والطاء المشالة (قوله لانه من باب الادغام الخ) علة لحدوف أى مع  
أنه لا يصح ايراد اسمع لانه من باب الادغام أى من باب الابدال لا ادغام لانه من باب الابدال المجرد عن  
الادغام (قوله في ست) اسم العدد المخصوص قال في القاموس الست بالكسر معروف أصله ست  
فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم (قوله فله) أى لزحشرى (قوله في بعض التصاريف الخ)

(٢٦ - صبان رابع) وعددها أربعة عشر وجمعها في قوله أنصت يوم رل طاه جد وعددها الزحشرى ثلاثة عشر  
وجمعها في استجدته يوم طال قال ابن الحاجب هو وهم لانه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال كقولهم زراط وزقرفي ضراط  
وصقرو زاد السين وليست من حروف الابدال فان أورد اسمع ورد اذ كروا ظلم لانه من باب الادغام لانه من باب الابدال المجرد هذا  
كلامه قلت قد أجاز القضاة في استدلال أن يكون أصله امتحذ فابدلوا من التاء الاولى السين كما أبدلوا التاء من السين في ست اذ أصله  
سدس فخلطه نظرا في ذلك والذي ذكره سيديويه أحد عشر حرفا ثمانية من حروف الزيادة وهى ما سوى اللام والسين وثلاثة من غيرها  
وهى الدال والطاء والجيم الثالث يعرف الابدال بالرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه لزوما وغلبة فالاول نحو حذف فان فاه

استعمالين فهو من أصلين  
فخوأنخ ووزخ وركذ وأركذ  
لان جميع التصاريف  
جاءت من أفليس أحدهما  
بدلان الآخر وقال ابن  
الحاج يعرف البدل بكثرة  
اشتقاقه كثرات فار أمثلة  
اشتقاقه ورث ووارث  
وموروث وقلة استعماله  
كقولهم سمعنا في  
اشعاب والاراق في  
الارانب وأنشد صبيويه  
لها أشارير من لم نقره  
من اتعالى ووزخ من أرابها  
قال ابن جنى ويحتمل أن  
يكون اتعالى جمع تعالة  
ثم قلب فيكون كفولهم  
شراعي في شرايع ولدى  
قاله سيبويه أولى ليكون  
كارابها وأيتاهان تعالة  
اسم جنس وجمع أسماء  
الاجناس منه صيف يعنى  
بقوله اسم جنس علم جنس  
وكونه فرعاً والحرف  
زائد كضوئرب تصغير  
شارب لانه علم الأصل  
علم أن هذه الواو مبدلة  
من الالف وبكونه فرعاً  
وهو أصل كويه فانه تصغير  
ما فلما صغر على مويه  
علم أن الهمزة مبدلة من  
ها ويزوم بان مجهول  
فخو هراق يحكم بان أصله  
أراق لانه لو لم يكن كذلك  
لوجب أن يكون وزنه  
هفعل وهو بان مجهول

استعملين فهو من أسلمين  
نحو أخرج وورخ ووكدوا كد  
لا ن جميع التصاريف  
جاءت مـ أفليس أحدهما  
بدلا من الآخر وقال ابن  
الحاجب يعرف البذل بكثرة  
اشتقاقه كثرات فار أمثلة  
اشتقاقه ورث ووارث  
وموروث ونقله استعماله  
كقولهم التعلاني في  
اشعاب والاراني في  
الارانب وأنشد سيويه  
لها أشار بر من نظم نقره  
من التعلاني ووخر من أرايها  
قال ابن جني ويحتمل أن  
يكون التعلاني جمع نغالة  
ثم قلب فيكون كقولهم  
شراعي في شرائع ولدي  
قاله سيويه أولى ليكون  
كارايها وأيتاهل نغالة  
اسم جلس وجمع أسماء  
الاجناس منه يعني  
بقوله اسم جلس علم جنس  
وكونه فرعاً والحرف  
زائد كضرب تصغير  
شارب لانه لما علم الأصل  
علم أن هذه الواو مبدلة  
من الالف بكونه فرعاً  
وهو أصل كويته فاته تصغير  
ماء فلما صغر على مويه  
علم أن الهمزة مبدلة من  
ها، ولزوم داء مجهول  
نحو هراق يحكم بأن أصله  
أراق لانه لو لم يكن كذلك  
لوجب أن يكـون وزنه  
هفعل وهو داء مجهول

(فابذل الهمزة من واو ويا أخر اثر الفريد) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوباً فى أربع مسائل الأولى هذه وهى اذا نظرت احداً من ابناء الفرائد نحو كساء ومساء ودعاء



والمحو بناءً وظلماً وقضاءً بخلاف المحو قالوا يبيع وتعاون وتباين لعدم التطرف ونحو غزو ونظي لعدم الانسوخ ونحو واو آي لعدم زيادة  
 الالف لان الأصلية فيها فلا ابدال والاتوال اعلا لان وهو ممنوع **(تنبيهات)** الاول تشاركها في ذلك الالف في نحو حراء فان  
 أصلها حري كسكرى فزيدت الالف قبل الاسترلام كما في كتاب وغلام وأبدلت الثانية همزة فكان الاحسن أن يقول كما قال  
 في النكاحية من حرفين آخر بعد ألف مر يد ابدال همزة وذ ألف الثاني (٣٠٣) هذا الابدال مستحب مع هاء التأنيث

العارضة نحو بناء وبنائة  
 فان كانت هاء التأنيث غير  
 عارضة امتنع الابدال نحو  
 همدانة وسقاية وادائة  
 وعدائة لان الكلمة  
 بنيت على التاء أي أنها  
 لم تن على مذكر قال في  
 التسهيل ورمض مع  
 العارضة وأبدل مع  
 اللزامة فالاول كقولهم  
 في امثل اسق رقاش فاعلم  
 سقاية لانهما كان مثلاً  
 والامثال لا تعبر أشبه  
 ما بنى على هاء التأنيث  
 وهم من قول فامسقاء  
 بالهمز كخاله في غير المثل  
 والثاني كقولهم صلاة  
 في صلاة وحكم زيادتي  
 التثنية حكم هاء التأنيث  
 في استحباب هذا الابدال  
 نحو كساء ورداين فان  
 بنيت الكلمة على التثنية  
 امتنع الابدال وذلك  
 كقولهم عقلت بشاين  
 وهما طرف العقل الثالث  
 قد أورد على الضابط  
 المذكور مثل غاوى في  
 السب اذا رخنه على اخته  
 من لا ينوي فالتقول  
 يا غاوى بضم الواو من غير  
 ابدال مع اندراجها في  
 الضابط المذكور وانما

تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبني ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجدي  
 القاموس ظباء بالضم والمبدل جمع الطيبة بالكسر والمد وجمع الظبة التي هي حد السيف ويحويه  
 بالضم والقصر وكذلك اسم الموضع على ما في نسخ القاموس (قوله ونحو بناء الخ) قال في التصريح ونحو  
 ظباء وقوبا فانه همزة فيهما مبدلة من ياء رائدة للاحاق بقراطس وقرباس (قوله لعدم التطرف) أي  
 لو وقع هاء عسا (قوله ونحو واو) أي اسم الحرف المخصوص وآي بعد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة  
 أو قطعة من السورة (قوله لانهما أصلية فيهما) أي مقابلة عن أصل وهو في الكلمة الاولى واو  
 عدا أي على ويا عند أبي الحسن وفي الثانية ياء وور كل فعل بفتحة في فوات العين انما تحركها  
 وانفتاح مقابلهما قاله المصريح (قوله والياء) بأن أبدلت لانهما وقوله لتوالي اعلان هاء فاب عنهما  
 ألفا وقلب لانهما همزة ومن ثمة كرماتقدم عن شرح العري من أن الاعلال تغيير حرف العلة بقلب  
 أو حذف أو اسكان علم أن قول شجنا والياء هو الاول أن يقول والاتوال اعلان وابدال الألف  
 يجعل في كلامه تعليل أو يقال مراده بالاعلال مطلق التغيير فيه فظروا (قوله تشاركها) أي  
 الواو والياء (قوله فكان الاحسن أن يقول الخ) أي لشهولة الحرف الثلاثة (قوله مع هاء التأنيث  
 العارضة) أي على صيغة المذكر قال سم وعبرة المصنف سادقة على ذلك ان يرد الاستحلو  
 تقدير الاء هاء التأنيث في تقدير الانفصال (قوله ونحو بناء وبنائة) كلاهما أصلية بمباعدة (قوله  
 وسقاية) بكسر السين وضمهما موضع السقي كما في القاموس (قوله وادائة) بكسر الهمزة وهي  
 المطهرة كما في القاموس (قوله لم تن على مذكر) أي لم تصغ غير تاء مذكر من المعنى بأن لم تصغ لمذكر  
 أصلاً كهداية أو صبغت له من معنى آخر كقاية فان اسقاء جلد الدابة الهائلة الماء أولين كما في  
 القاموس وهو غير معنى السقاية الذي هو محل السقي كما مر (قوله ورماض) أي حرف اللين أي  
 أبقي من غير قاب (قوله اسق رقاش فامسقاء) فتح السير ونشد القاف وروى سقايلا ياء وها  
 وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للجد من أي أحد من اليه لاحتسابه (قوله لانهما كان مثلاً الخ)  
 فيه غرض نظر لانهما اصلان تعليل لا تصحج الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلاً لا تصحج في  
 النطق به أولاً (قوله كقولهم صلاة في صلاة) بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما قال في القاموس  
 الصلاة ويه من الجبهة واسم ومدق الطبيب والجمع على وصلي (قوله في استحباب هذا الابدال)  
 أي جواراً فلا ينافي قول الناطم السابق ونحو كساء وكساء وحياه واو أو همد (قوله ونحو كساين  
 ورداين) أي هما همزة بدل من أصل أو من حرف الحذف لانهما ألف تأنيث لان الهمزة المبدلة من  
 ألف التأنيث يجب في التثنية قلبها واو (قوله على الضابط المذكور) أي في قوله فابدل الهمزة من  
 واو بالخ لان التقدير من كل واو ياء (قوله في السب) ليس بقية فانه اذا رخن غاوى فلا سب كان  
 حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطي في السكت عبارة المرادى آسقط هذه اللفظة معها انتم الشرط  
 في ترخيه أن يكون علماً كما هو صريحه وأجيب عن ايراد ما ذكره لا يرد لار واو غاوى ليست آخر  
 بل هي حشو والمذخرف هاضم (قوله بجذف لانهما) أي لاجل ياء السب كما أقصص به المرادى  
 (قوله لاستقام) لانه يخرج غاوان الواو فيه عين اه سم ويرد على التعبير بل انما أنه لا يشمل

لا يبدل لانه قد اعل بجذف لانه فلم يجمع فيه بين اعلان واو آي موضع قوله آخر بلا مقال لا ما بآر ألف ريد لاستقام الرابع اختلف  
 في كيفية هذا الابدال فقبل ابدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق أهل التصريف أبدل من الواو والياء الف  
 ثم أبدلت الالف همزة وذلك انه لما قبل كساو ورداين تحركت الواو والياء بعد فتحه ولا حيز بينهما الا الالف رائدة وليست بجائز  
 من لسكونها وزيادتها وانضم الى ذلك أنهم في محل التغيير وهو الطرف قلباً ألفاً على باب عصار وحالتي سا كان

لخو علماء وقوا بهم الهمزة فيه مبدلة من ياء رائدة للالحاق ولهذا قال المرادى فاسلح الضابط  
 أن يقال من واو ياء هي لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلاما وعلى اصطلاح المرادى  
 اضابط أمه الايشه لان ملحوظا هم الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث (قوله فقلبت الألف  
 الثانية همزة) ولم تقلب الأولى لان قلما يفرق العرض منها وهو المدلولان التعبير أليق بالأواخر  
 ولان في تحريك الثانية تخصيصا للسهولة والاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني (قوله لاسها  
 من شرح الألف) فيه تساهل لابل الهمزة من أقصى الحلق والألف من الحروف فهذه امتقاريا  
 المخرج (فائدة) في حاشية السبوطي على المعنى أن السراء يرى ترادف الهمزة والألف فيقول  
 الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة راء همزها وقرى سدي به يهيم جافدا الهمزة  
 حرف كانه يبرح تحتل الحركة وانسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها أو وسطها والألف حرف آخر  
 لا يكون إلا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع راضع حروف المعجم الهمزة أول  
 الحروف والألف مع اللام - ل الياء وقال ابن جني في سر الصناعة اسم أن حروف المعجم عند  
 الكافية تسعة وعشرون حروبا بعد الهمزة والألف اللينة حرفين وعددها أنو العباس ثمانية  
 وعشرين باسقاط الهمزة لاسها لا تثبت في الخط على سورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضي  
 وبيان ذلك أن الألف إلى في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة وأما كتب الهمزة  
 واو امرأة ويا مرة على مذهب أهل الخماري لتعريف ولو أراد تحقيقها النسبة لوجب أن يكتب  
 ألها على كل حال بدل على صحة ذلك أنك إذا وقعت أو عنتها وقع لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن يكتب  
 لا لعدم افتوحه كانت أو مضمومه أو مكسورة وذلك إذا وقعت أو لا فتوا أخذوا سعد واراheim وان  
 كل حرف سميته وأول حروف سميته لفظه بعينه وكذلك ألف أول حروفه - حمزه هذان دليلان على  
 أن صورة الهمزة مع اتصفتي ألفا أما الألف في نحو قام وكتب وصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة  
 إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة ولا ياتي اتحاد صورتها بصورة الهمزة المحققة  
 اختلاف مخرجها دليل أن الشرح الساكنة من نحو من وعن والحركة من نحو نعم ونفرت هي  
 كل واحدة منهما فواربكتا شكل واحد مع أن الحركة من طرف اللسان مع ما يليه من  
 الحلق الأعلى والساكنة من ذلك مع الخشوم وأما أراح أي العباس لها من الحروف مجتمعا  
 عدم ثبوتها على صورة واحدة فليس شيء لان جميع هذه الحروف إنما ثبت لوجودها في اللفظ  
 الذي هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف راء لاسها في بعض أحوالها  
 لعارض كتخفيف والبدال لا يخرجها عن كونها حرفا أو ترى أن انقلاب مدية هاني بعض أحواله  
 لعارض لا يخرجها عن كونها حرفا وقال النفازي في حاشية الكشف الألف اسم للهمزة  
 التي هي أو وسط حروف جاء والهمزة التي هي آخرها دليل قولهم الألف واللام للتعريف وألف  
 الوصل تسقط في الدرر وقواهم الألف على سر بين لينة ونعركها اللينة هي ألفا والمختركة تسمى  
 همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصلي وانما يدكرى حروف انتهى اسم الألف لا الهمزة اه  
 معلوم أن الألف أطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة ومعنى خاص بالينة اه مافي حاشية  
 السبوطي تلخيص وبعض زيادة وفي الجمع عن ابن جني لما يمكن أن يلفظ بالالف اللينة في أول اسمها  
 كما فعل في أخواتها فوصل إلى اللفظ باللام وقبل في اسمها لا كما قول إلى اللفظ بلام التعريف  
 بالألف وقبل في الابتداء واللام لينة ارضاء وقول المعين لام ألف خطأ لان كلام من اللام والألف  
 مضى ذكره وليس العرض ببيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف الباطنة اه  
 ورد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لام الألف اللينة وقد يجاب بأنه يمكن في  
 تحقق تقارض اللام مع الألف اللينة أن كلام من الهمزة والألف اللينة يسمى ألفا وقوله لا نكلا

قلبت الألف الثانية  
 همزة لاسها من مخرج الألف  
 انتهى

(قوله وبيان) رده أولا  
 باعتبار الرسم وثانيا بقوله  
 وأما الخ باعتبار اللفظ  
 (قوله هذان) الأول ظاهر  
 والثاني باعتبار رسم ألف  
 في حروف الاسم

ثم أشار إلى الثانية بقوله (وفي فاعل ما عمل حينذا القتي) أي اتبع ذا الإشارة إلى ابدال الواو والياء همزة أي يجب ابدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عيناً لا سم فاعل أعلمت عين فعله نحو قائل وبائع الأصل قائل وبائع فاعل على الفعل في الاعلال بخلاف نحو عور فهو عور وعين فهو عابن في تنبيهات كالأول هذا الأبدال جار فيما كان على فاعل (٢٠٥) وقاعدة لم يكن اسم فاعل كقولهم جازر وهو البستان قال

سعدة بابتة في جازر

أي بما الريح قبلها غل

وكقولهم حازره وهي خشية

تجعل في وسط السقف

وكلام الطم حنا وفي

الكافية لا يشمل ذلك وقد

سأله في التسهيل

الثنائي اختلف في هذا

الأبدال أيضاً فقيل أبدلت

الوار والياء همزة كما قال

المصنف وقال الاكثرون

ببقلبنا أيضاً ثم أبدلت

الالف همزة كما تقدم في

كساء وداء وكسرت

الهمزة على أصل التقاء

الساكنين وقال المبرد

أدحلب ألف فاعل قس

الالب المتقلبة في قال وباع

وأشبههما فالتقى الساكن

وهما ساكنان فحركت العين

لأن أصلها الحركه والالف

إذا تحركت صارت همزة

الساكن يكتب نحو قائل

وبائع بالياء على حكم

التخفيف لأن قياس الهمزة

في ذلك أن تسهل بين

الهمزة والياء فلذلك

كتبت ياء وأما ابدال الهمزة

في ذلك ياء مخضعة فنصروا

على أنهن وكذلك تصحج

الياء في بائع ولوجار تصحج

أي في بائع لجار تصحج الواو

في قائل ومن ثم امتنع نطق

من اللام والالف مضى ذكره يرد عليه أن الالف الماضي ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الالف  
الليسة المشار إليها كما هي فوجه قول المعلمين لام ألف بأز ذكرهم الالف تليسه على أن لا إشارة  
إلى الالف الليسة وذكروهم اللام لأنها المتوصل بها إلى المطلق بالالف الليسة في قولهم لا فاعل فذلك  
(قوله ثم أشار إلى الثانية) أي من مسائل ابدال الهمزة من الواو والياء (قوله وفي فاعل ما عمل  
عيناً) أي وفي اسم فاعل فعل أعلمت عينه ولا فرق في اسم السائل المدكور بين أن يرد من علامة  
التأنيث والتثنية والجمع أولاً (قوله إذا وقعت) أي كل منهما (قوله هذه على الفعل في الاعلال)  
قال في التصريح ما ذكره بها غيره من أن اسم الفاعل في فرع الفعل في الاعلال والتصحج مشكل  
لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الاعلال وإن لم يكن له فعل أصلاً كما سجد كره من جازر حازره فإن ادعوا  
أسماءهم قولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا العقل في أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل مجموع  
والوجه الثاني أن التصحج أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اه وقد يحاج عن الأول  
بالترام العقل وممع التكتيرون الثاني بأن فرع الهمزة الوصف عن المصدر على الراجح من حيث  
الاشتقاق وهذا لا ينافي ما قالوه هنام أن فرع الهمزة عن الفعل من حيث الاعلال والتصحج فاهم  
(قوله في الاعلال) أي في مطلق الاعلال لأن الاعلال فيهم انقلاب العين همزة في الفعل  
نقلها ألسنا (قوله نحو عور الخ) في القاموس العور ذهاب جس أحدى العينين عور كشرح وعار عار  
واعور واعور فهو أعور والجمع عور وديران وعوران وفيه عن كفرح عسا وعينه بالكسر عظام  
سواد عينه في سعة فهو أعين (قوله هذا الأبدال جار) بالراء من الحرى كأي عبارة المرادى وفي نسخ  
من الشرح جازر بالراء من الحواز بمعنى عدم الامتاع لوجوب ابدال في هذا التقسيم أيضاً كما هو  
صريح التسهيل واعتريش السبب بظاهر ما في هذه النسخ فقال ما ذل (قوله كقولهم جازر) سألته  
الشيخ خالد الجليل وزاى وفسره بالدمستان ربيطة الغيب في البيت باطء المهمة والراء وفسره  
بمجمع الماء (قوله سعدة) هي انقضاء المستوية تمت كذلك قاموس (قوله لا يشمل ذلك) لأنه لا فعل  
له بل ليس اسم فاعل حقيقة (قوله كما قال المصنف) لوقال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال في نظيره  
الساكن لكان أحسن (قوله قلبنا ألسنا) التحرك كل منهما بعد فاعله بواجب غير حصين (قوله قبل  
الالف الخ) عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اه أي فلم يلحظ الواو والياء في اسم  
الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لي وبه يشارك قول المبرد قول الاكثرين  
فتأمل (قوله بالياء) أي مع رسم همزة فوقها وبها السبعى عن المقطعين (قوله التخفيف) أي  
تسهيل الهمزة بين الهمزة المخضعة والياء المخضعة بتدليل ما بعده (قوله فلذلك كتبت ياء) مكررمع  
ما قبله (قوله تصحج الياء) أي الاتيان بها على أنها الأصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ما قبله (قوله  
ومن ثم) أي من أجل أن ما ذكره من ابدال والتصحج لمن (قوله هذا خط من) كان الواجب أن  
يقول خط من هذا الوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف اليه (قوله والمد) أي حرف المد واو أو ياء  
أو ألفاً ووجه زيد حال من ضمير يرى ونالنا حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي  
متداخلة وقوله في الواحد بيان للواقع لا للاحتراز ولهد الميز كرهه الشارح محترزا (قوله أي يجب  
ابدال الخ) وذلك لأننا لما جعلت قسادة على مفاعل وقعت ألف الجميع ناشئة ووقع بعدها ألف

الياء من قائل وبائع قال المطرزي نقط الياء من قائل وبائع عامي قال ومربى في بعض تصانيف أبي لغز اس جنى أن أباع على الفارسى  
دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل بنقطتين من تحت فقال أبو على لذلك الشيخ هذا خط من فقال  
خطي فالتفت إلى صاحبه وقال قد أضغنا خطواتنا في زيارة مثله ونح من ساعته انتهى ثم أشار إلى الثالثة بقوله (والمدريد ثالثاً في  
الواحد همز يرى في مثل كالفلا ند) أي يجب ابدال حرف المد الزائد الثالث همزة إذا جمع على مثال مفاعل

تصور عوامة ورعائب وفلاذة وفلاذو مصيبة ومخائف وحموز وعجائر وسليق وسلانق وشمال وشمالى بخلاف فحوق وسورة وقساور  
لعدم المدو وبخلاف فحوة فازه رمفاوز ومعيشة ومعاش وموقية ومناوب لعدم الزيادة وشدة هائب ومناور والاصل مصاوب ومناور  
وقد نطق بهم ايامنا الاول (٢٠٦) وبخلاف فحوصيرى وعوسج وحائط ومضاح وقديل ومكوك لعدم كونه ثالثا ثم أشار الى

الارابعة بقوله (كذلك لاشي  
 لين اكسها مده ماعل  
 كجوه بيتا) بنه انصب على  
 المفعول به باصدر المذون  
 وهو جمع واصافه في  
 سكا فيه للمفاعل فعول  
 كجوه شخص بنه أي يجب  
 أيضا ابدال كل من الواو  
 والياء همزة ادا وقع ثاني  
 حرفين لينسين بعدهما انث  
 مفاعل - واء كان اليما  
 باهين كميانف جمع يف  
 أو واو ين كاوانل جمع أول  
 أو مختلطين كس - اذ جمع  
 سيد وأسله سيد وصواند  
 جمع ساند والاصل - اود  
 وسوايد • واعلم أن  
 ما اقتضاء اطلاق الظم  
 هو مذهب الظليل وسبويه  
 ومن واقعهم ما ذهب  
 الاخفش الى أن الهمزة  
 في الواو ين فقط ولاهمز  
 في اليما ين ولا في الواو مع  
 اليما ويقول يابف وسباد  
 وسوايد على الاصل  
 وشبهته أن الابدال في  
 الواو ين انما كان لتقلها  
 ولا لذلك نظيرا وهو  
 اجتماع الواو ين أول كلمة  
 وأما اذا اجتمعت اليما آن  
 أو اليما والواو فلا ابدال  
 لاه اذا التقت اليما آن أو  
 السا والواو أول كلمة فلا

قلادة فأحرق أساس فلم يكن بد من حذف أحدهما أو محو يكتها فلو حذفوا الأولى فآتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بين ألفه وحرف اعراه حرف مكسور فيكون كمفاعل فعن تحريك الثانية بالكسر لتكون كعين معادل والألف إذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عو ورواء بحيفه بألف قلادة لسكونهما أثر حركتهما كالالف هذا الفعل ابن جني وقل الخليل أنها هسرت الألف والياء والواو في رسائل ومخانات وبجائز لا حروف اللين يبين ليس أسهل الحركة وأما هي حروف مبدية لا تدخلها الحركة فمما وقع بعد الألف همزة ولم يظهر إذا كن الأصل في الحركة كذا في التصريح (قوله محور عوفه) بالراء والعين المهملة وائنة من رءف كصرو منع وكرم وعوى وسع خرج من أشفه الدم كذا في القاموس (قوله وسليق) كامير بطلق على معان منها ما تختص من معان الشعر وسليق الطريق جانبه (قوله قسورة) هو الأسد نال فيه قسورة ناء (قوله وشد مصائب ومناثر) وشد أيضا همزة معاش في رواية عن جعفر الرازي وهو علة الياء كما في المرادي (قوله وقد بطق فيهما) الصهير راجع لمصائب ومناثر فقطع الطعن عنهما (قوله محو صيرف وعوض) فيه أن صيرف هو سجان خراج قيد المد والصيرف الختال في الأمور كالصيرف في العوض شوك واسم فرس كذا في القاموس (قوله اكشفا) أي أحاطا (قوله يما) هو الرادة على انعقد من ناف يبين وقول الشاطبي أدله يوف معنى على أنه من ناف يوف وتقدم في العدد يانه كذا في المصرخ (قوله بالمصدر المدون) نصرخ أن لفظ جمع في قوله بجمع ليس عبارة عن المذهب الدال على جماعه وحينئذ لا يصح التمثيل به لما قبله لانه لفظ ولا يغسل له بالحدث ولا لئلا بدال لا الجمع ليس أبدا أو يجاب بأنه قال فاعمل على حذف معصاف أي تحاذل جمع يما أي لحاذل به أي كالوسط الحاذل بسبب جعله نيفاف وهو ينافي فقد مثل بنياف وهو لفظ سم (قوله أو مختصين) تختص صورته بتقديم الياء على الواو وعكسه رقد مثلهما (قوله وسواند) الواو بدل ألف صائدا هم لما تقدم في قوله في التصغير الذي مثله التفسير والألف الثاني المريد يعمل وواو (قوله في الواو) أي في صورة الواو (قوله ولأن لذلك نظيرا) الإشارة للأبدال في الواو (قوله وهو أحفاح أي الأبدال عند اجتماع الواو) أول الكلمة نحو أو اصلها اصل وواصل ومطرفة هذا المستثنى فطلق بدل إحدى الواو همزة وإن كانت المبدية في مستثنا الثانية وفي النظر الأولى (قوله وأما إذا جمعت الياء أو الباء والواو) أي في جمع مفاعل نحو يناف وسيناء ولو حذف قوله وأما الخ وانهصر على قوله وإذا انفتحت الياء أو الخ كان أحمر وأسود (قوله نحو يين ويوم) الأولى بفتحين قرينة بالعين وعين أو واد بين ضاحك وضو ويحل وهما جملان بالخازل الثاني بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرج شديد كذا في القاموس ومنه يعلم أنه كان الأولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصرخ (قوله في جمع نيون) بفتح الضاد المهملة وسكون التحتية وفتح الواو كصين قل كما نقله بس عن شرح الشافعية (قوله ذكر السدائر) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو (قوله من جهة قرية) من سببية وأما جهة في قرب الليان وفي الكلام حذف أي قرب حرف العلة منه (قوله وهو) أي الأبدال بالهمزة (قوله سيقه) ياء شدة ما استاقه العدو من الدواب والدرية يسترق فيها الصائد

هم رنحو بن ويوم اسم وسع واخض أيضا بقول العرب في جمع صيون وهو ذكرا اسنانهم ضياون من غيرهم والصحج فبري  
ما ذهب اليه الاؤلان للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في نحو اوائل انما هو بالجل على كساء ورداء لشبهه به من جهة  
وربه من الطرف وهو في كساء ورداء لافرق بين الباء والواو فكذلك هاء واما السماع فحكى أبو زيد في سبعة سيايق بالهمز وهو فعلة  
من ساق بسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جسد وجيات وهو من جاد وحكى أبو عثمان عن الاصمعي في جميع جبل عاتل

وأما شياور فشاذ مع أنه لما صح في واحد صح في الجمع ففقالوا ضيرون كما قالوا ضيرون وكان قياسه شين والصحيح أنه لا يقاس عليه  
 (تفسيرات) الأول فهم من قوله مدمفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلو فصل عدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا ابدال فالأولى نحو  
 طواريس والثانية نحو قوله وكل العينين بالعوارير أراد بالعوارير لأنه جمع عوارير وهو الراء من حذف الياء ضرورة فهم في تقدير  
 الموجودة أما الفصل عدة غير شائعة فلا أثر له ويجب الإبدال كقوله فيها عيائل أسود وغره الأصل عيائل لكنه أشبع الهمزة  
 اضطراراً فنشأت الياء كقوله تنقاد الصيار يف لأنه جمع عييل واحد العيال قال الصغاني (٢٠٧) واحد العيال عييل والجمع عيائل

مثل جيد وجباد وجياند  
 \* الثاني لا يختص هذا  
 الإبدال بتالي ألف الجمع كما  
 أوهمه كلامه بل لو نبت  
 من القول مثل عوارض  
 قلت قوائيل بالهمز هذا  
 مذهب سيوبه والجمهور  
 وعليه مشى في التسهيل  
 وخاف الاخفش والزجاج  
 فذهبوا إلى منع الإبدال في  
 المفرد لخصه \* الثالث حكم  
 هذه الهمزة في كتابها  
 ومنع النقط كما سبق في قائل  
 وناث ثم أشار إلى تقييد  
 ما أطلقه من الحكم في الهمز  
 المدال مما بعد ألف فاعل  
 في النوعين المذكورين  
 أعني ما استحق الهمز  
 لكونه مدام يدا في الواحد  
 وما استحق الهمز لكونه  
 ثانياً يسين اكتسافه  
 مناعل بقوله (وافتح ورد  
 الهمز يادها أعل \* لا ما)  
 فالألف والألف في الهمز  
 للعهد أي يجب في هذين  
 النوعين إذا اتصلت لهما  
 أن يحذف ما يبدل كسرة  
 الهمزة فتحة ثم ياد الهاء  
 فيما له همزة أو ياء أو  
 واو ولم تسلم في الواحد فالنوع

فيري الوحش كما في القاموس وأصله سيموكة بوزن فيء - لاجتماع الواو والياء وسبقت احدهما  
 بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقول الشارح وهو فيلة صوابه فيء - لانه بتقديم الياء  
 على العين كما في المرادى (قوله مع انه الخ) كان المناسب أن يجعله تعديلاً لقوله لم ضيرون شذوذاً  
 (قوله والصحيح أنه لا يقاس عليه) أي على ضيرون في تصحيح الواو ما أشبهه في تحته واحده اذا وجد  
 وذهب أناس إلى القياس كذا في المرادى (قوله مدمفاعل) أي ألفه وقوله اتصال المد إلى اللين  
 الثاني الذي ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مدمفاعل أن المفصول مفاعيل لا فاعل  
 (قوله عدة شائعة) أي قياسية (قوله وكل) الضمير فيه يرجع إلى الدهور وبطه المصريح بتخفيف  
 الحاء وعلله الرواية والافتتاح يد صحيح معنى (قوله جمع عوارير) قال العينين يضم العين وتخفيف الواو  
 وهو الراء الشديد وقيل هو كاللدى اه وتعه المصريح في هذا الضبط قال سم وضبطه المبكى  
 بتشديد الواو وهو الظاهر اه (قوله فهمي في تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو بلعدها من  
 الطرف في التقدير (قوله تنقاد) بنسخ التاء أي بقدر وإضافته إلى الصيار يف من إضافة المصدر  
 لفاعله (قوله لأنه جمع عييل واحد العيال) يؤخذ منه ومما بعده أن لعيل جمع عيائل والوعائل  
 (قوله كما أوهمه كلامه) قد يقال مراد المصنف موازن مفاعيل في محدد عدد الحروف والهيئات  
 فبمثل المفرد ولا ينافيه قوله بجمع بيفلان المثال لا يخص اه سم وقولهم عادة المصنف اعطاء  
 الحكم بالمثل غير مطرد (قوله مثل عوارض) أي مفرد اعلى ورن عوارس (قوله ثم أشار إلى تقييد  
 ما أطلقه الخ) فيه شيء لأن الحكم الذي أطلقه فيما سبق أطلقه معبئاً لان الإبدال همزة ثابت في  
 هذه الصورة أيضاً غير أنه بين هنا زيادة حاء لها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما إذا كانت اللام معلقة  
 بل تغير وتصبح ياء إلا أن يريد بالاطلاق الإطلاق باعتبار بقاء الحكم في شذوذهما التفتيد لأنه بين  
 هنا أن ذلك الحكم وهو الإبدال همزة لا يبقى بل يغير قاله سم (قوله في النوعين المذكورين) أي  
 المشار إلى أولهما بقوله والمذكر يد الخ والى ثانيهما بقوله كذا في الثاني الخ (قوله أعني ما استحق) أي  
 جمعا استحق الهمز بكونه أي الهمز في الأصل مدام يدا في الواحد وكذا يقال فيما بعده (قوله  
 فيما) أي جمع أعل لا ما أراد به ما يشمل المهموز كما سيبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لا ما  
 كان أوفق باصطلاحهم (قوله للعهد) أي الذي ذكر في المراد بالهمز الهمز المذكور سابقاً في النوعين  
 (قوله كسرة الهمزة) أي الواو الياء لانه مفاعيل (قوله فيما لا ماله الخ) ما وقعة على جمع واجبار  
 والجور بدل من قوله في هذين النوعين (قوله ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أي بل  
 انقلبت ياء وسبأ في محترزه في قوله وفي مثل هراوة جعل واو اول وحذف الواو كما في نظيره الآتي - سلم  
 من آتيان الحال من النكرة بلا مسوق (قوله فالنوع الاول) أي من النوعين (قوله بجزئين)  
 لا في المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله لماسأني) أي في قوله ما لم يكن لفظاً أم فذلك  
 ياء مطلقاً (قوله والهمزة تشبه الألف) لقرب مخزجهما وهو أقصى الحلق من مخزج الألف

الأول مثال ماله همزة منه خطية وخطايا ومثال ماله ياء منه هدية وهذا ياء مثال ماله واو منه لم تسلم في الواحد مطية  
 ومطيا فأصل خطايا خطا بيا مكسورة وهي ياء خطية وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف  
 فصارت خطائين جزئين ثم أبدلت الثانية ياء لماسأني من أن الهمزة المنطرفة بعد همزة تبدل ياء و لم تكن بعد مكسورة فما ظنك  
 بها بعد المكسورة ثم قصت الأولى تخفيفاً ثم قلبت الياء ألفاً لتقريبها وانفتاح ماله فصار خطاء بآلفين بينهما همزة والهمزة تشبه  
 الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفان فبذلت الهمزة ياء فصارت خطايا بعد خمسة أعمال وأصل هذا ياء هادي بيا من الأولى ياء فعملية والثانية

لام هدية ثم أبدلت الأولى هـ مرة كفاي صائف ثم قلبت كسرة الهمزة فقفى ثم قلبت الباء ألفا ثم قلبت الهمزة ياء فصارت هاء ياء هـ مرة  
 أعمال وأصل مطايا مطا يولان أسل مسردة وهو مطية مطبوعة بعبلة من المطا وهو انظهر أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء فيها على  
 حذما فعل سيد وميت فقلب الواو ياء لتطريفها هـ كسرة كفاي العاري والداعي ثم قلبت الياء الأولى هـ مرة كفاي صائف ثم أبدلت  
 الكسرة قفحة ثم أبدلت ألفا ثم الهمزة ياء فصارت مطايا بعد حذما أعمال وان كانت الهمزة أصلية سلب نحو المرأة والمرأتى فان الهمزة  
 موجودة في المفرد فان المرأة معبرة عن الرزيلة ولا تعبر في الجمع وشذم ان كهدا ياء لو كانا لا سلبى مسلك العارض كاشد عكسه وهو  
 السلوة بالهـ ريس مـ لث الا على قول (٣٠٨) فارجح أقدا مـ ياء مكاسا ثلاثا حتى أربى المـ ياء وقول

بعض العرب اللهم اسرلى  
 ثلاثا همزة زين والووع  
 الثاني: الهراوة ورويا  
 أصله روائى بادل الواو  
 هـ مرة تكوهم انى ليس  
 استغناء مـ مقاعل ثم  
 حذف بالفتح فصار وى  
 ثم لبت لياء ألفا فصار  
 رواء ثم قلبت الهمزة ياء  
 على وما تقدم في هـ ياء  
 شبه كـ أروح الناطقة  
 هـ الهمزة في حروف اعلة  
 حسمما جل الشارح كلامه  
 على ذلك ولكنه عابر سها  
 في التسهيل وفي الهمزة  
 زنة أقوال أحدها حرف  
 صحيح والثاني حرف علة  
 واليه ذهب السارمى  
 والثالث أم شاذم حرف  
 اهله انتهى وأشار بسوله  
 (وى مثل هراوة جعله  
 واوا) الى أن المجموع على  
 مثال مقاعل اذا كان  
 لامه واوا ولم نعل في الواحد  
 بلى سلبت ياء كواوهراوة  
 جعل موضع الهمزة  
 جعه واو بفتح والواو

وهو الحوى بقول شاذم أو المعص لكوهم من محرجه أجه أساهل (قوله وهو طبة) المطبقة  
 الراحنة (قوله من المطا وهو انظهر) أو من المطو وهو المذقال مطوب مهم في السير أى مددت  
 صريح (قوله أبدلت الواو ياء) راح لـ مسردة وقوله فقلب الواو الخ راحع للجمع (قوله وان  
 كانت الهمزة) أى لو الياء لاسب مقاعل أصله هـ مخزرا القيد الذى يصحبه قول المصنف الهمزة  
 لام العهد لان المعهود الهمزة السابق في كلامه وهو الهمزة المدل من مدة الواحد الزائدة أو ثنائى  
 ياءه أو ثنائى فى قول الشارح أى ما استحق الهمزة كونه أى الهمزة فى الأصل مدام يدا فى  
 الواحد (قوله متعلة) كسرة الميم تصرخ: قوله فلا عـ فى الجمع) بل فى هـ وكسرتها واو الياء  
 بعد هـ (قوله سلوكا بالاسلى) أى الهمزة بالاسلى مسلك العارض أى الهمزة العارض من سبب الجمع  
 (قوله ياء زينة أقدا مـ الخ) قاله عبيدة من الحرف مـ مد المطلب اس عم الذى صلى الله عليه  
 وسلم من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رحله ومـ رتبه هو حجره وعلى وهم  
 المارد من قوله ثلاثا ومات عـ الله عـه بالصفراء وهم راحون وثلاثه بادل من ياء أقدا مـ  
 (قوله وقول بعض العرب) ثم رة قول عـ على قول المحرر ربي قله (قوله والسويع الثاني) أى الجمع  
 اسى أسه من لـ من (قوله مثله راوية وروا) لا يقل قياس بعبه فى اسويع الاول مثال مالا مـ  
 مـ راوية وروا يـ مثال مالا مـ ورا مـ لم يسلم فى الواحد كذا أو كذا لعدم هذا القسم فيما انظهر  
 فتدبر قوله أصله روائى أى أسله اشائى كما يؤخذ من بعبه كلامه وأصله الاول رـ اوى (قوله  
 حسمما خـ الـير (قوله عابـ ربهما فى التسهيل) لعل طبة الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى  
 المـير (قوله وى مثل هراوة) أى فى جمع مثل هراوة وهى اعصا الصخمة كفاي تصرخ (قوله  
 حمل وسع الهمزة) لوقال أبدلت الهمزة ياء واوا وحمل الهمزة ياءه وارا كفاي الباطم لكان  
 أحضر وانظهر فى كواو الهمزة من الهمزة (قوله لمـ اسـق) أى من احتماع شبه ثلاث آسان  
 هم بكرهن احتماع الامثال (قوله لان الواو ظهرت فى واحده الخ) الا أن الواو فى الواحد لام  
 الكسرة وى الجمع بدل من الهمزة راء راء مـ لـ من أم الواحد (قوله فقصه تشاكل الجمع لواحدة)  
 قد سـع عـه وقوله طلة اللثا اكل على أـ وانه أن يقول تشاكل الجمع بواحدة أو تشاكله الجمع  
 لواحدة لان تشاكل تشاكلية صى التعدد ولازم لا يتعدى ولا لام الدعوية (قوله اعماز الهمزة  
 بالخ) هذا التشبيه متعلق بقوله رافض ورد الهمزة بالخ فكان المناسب ذكره فى شرحه مع التشبيه  
 المذكور ثم مع انه مكرر مع قوله سا قوا وان كانت الهمزة أصلية الخ يعم فى بعض الـصع اسقاط ما سقى  
 وعليه لا تكرارها (قوله وقاس الاحفش على هـ اوى) أى بالادل ورهـ فى بعض النسخ بالراء

والابال هـ راء قلب ألف هـ راء هـ مرة ثم هـ راءى قلب الواو ياء لتطريفها هـ كسرة  
 ثم حذفت بالفتح فصار هـ راءى ثم قلبت الياء ألفا تصركها واجتماع ما قبلها فصار هـ راء وكرهوا أصيب بينهم ما هـ مرة لما سبقت  
 فاندلوا الهمزة واوا طبا للتشاكل لان الواو ظهرت فى واحدة راءه بعد ألف فقصه تشاكل الجمع لواحدة فصار هـ راءى بعد  
 خمسة أعمال في بسيات في الاول اعماز الهمزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور اذا كانت عارضة كما رأيت فان كانت  
 أصلية سلبت الثاني شاذم جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء وذلك قولهم فى هـ انا هـ راءى وفيما لامه واوا علفت فى الواحد وذلك  
 قولهم فى طبا يامطارى وقاس الاحفش على هـ اوى وهو ضعيف اذ لم يقل منه الا هذه اللفظة الثالث مذهب الكوفيين أن  
 هـ هـ المجموع كلها

تعريف



على وزن فعالي صحت الواوى هراوى كما صحت في المفرد وأعلنت في مطايا كما أعلنت في المفرد وهذا يعلى وزن الأصل وأما خطايا بالحاء على خطية بالادال والادغام على وزن هدية وذبح البصريون الى أنها (٢٠٩) فعائل جلاله معتل على الصحيح وبدل على صحة

مذهب البصريين قوله حتى أزبرو المنايا وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعلى فليس

كقول الكوفيين لان الاف

عندهم للتأنيث وعنده

بدل من المدة المؤخرة وذلك

لانه يقول ان مدة الواحد

لا تبدل في هذا همزة لئلا

يلزم اجتماع هرتين بل

تغلب بتقديم الهمزة على

الاء بصير خطائي ثم فعل

كما تقدم انتهى (وهو المأول

لواو بن ردة في مدة غير شبه

دوني لاشد) أى هذه

مسئلة خامسة اخذت بها

الواو يعنى ان كل كلمة اجتمع

في أولها واو وان فاء أو لاها

يجب ابداء همزة بشرط

أن لا تكون انشائية مهما

مدة غير أصلية خرج أربع

سور الأولى أن تكون

الثانية مدة بدلا من ألف

فاعل يحو وروى في الأشد

ووردى عنهما والثانية

أن يكون مدة بدلا من

همزة كالوولى مخفف

الوولى نواو مصه ومههمزة

وهى أنى الأوال أفعال

تفضل من وأل اذا جأ

والثانية أن تكون عارضة

كأن تنى من الود مثال

فوعلى ثم ترده الى مالم بسم

فاعله والرابعة أن تكون

رائدة كأن ينسب من

الود مثال طومار فتقول

تخريف ولا يد عند عسدي أن يقبس على مطاوى أيضا فانه أولى أن يقاس عليه من هراوى لان  
الانسان بالواو فى مطاوى له وجه وهو الرجوع الى الأصل وراجع (قوله وهو ضعيف) وقال الدماميني  
لا يظهر لقياسه على هراوى وجه (قوله على وزن فعالي) فانه قد ألت الجمع لام انكاسه والالف  
للتأنيث (قوله وهذا يعلى وزن الأصل) أى على طق المفرد أى صحب لانه كما صحت لام المفرد وقوله  
هذا على وزن الأصل بمسئلة قوله فى هراوى صحت الواو فيه كما صحت فى المفرد وقوله فى مطايا ألت  
الواو فيه كما ألت فى المفرد الا أنه خالف الاسلوب نفسه الى التعسير لارد الالة اس بآن هراوى  
ومطايا على وزن الأصل (قوله فعلى خطية بالادال والادغام) يراد أنه على هذا يكون خطايا أيضا  
على وزن الأصل كهرأوى ومطايأوه والافتقار من معاملة الثلاث مع ما فى قوله وأما خطايا الخ الا  
أن يقال المقابلة من حيث ظهورها كون الثلاث على وزن الأصل من غير احتياج الى شئ بخلاف  
خطايا فاهم احتجوا فى كوها على وزن الأصل الى جعلها جمع خطية بالادال والادغام (قوله  
ودهب البصريون الخ) وهو الذى ذهب اليه المصنف جلاله معتل كهديه وهذا يعلى الجمع كصيغة  
ويجاء (قوله لان الالف بعدهم للتأنيث) أو رائدة للتأنيث وأما اللين الزائد فى المفرد فحذف  
فى الجمع للتخلص من إلقاء الساكنين (قوله بدل من المدة) أى التى كانت فى المفرد وقوله المؤخرة أى  
التي عرس تأخيرها فى الجمع بعد أن كانت مقدمة فى المفرد وعلى المدة التى تغلب همزة فى فعال (قوله  
لا تبدل فى هراوى) أى وبالألمة همزة كخطية (قوله فلا يلزم اجتماع هرتين) اعرض بأن القياس  
قلب البناء همزة راذ الجمع همزة تفاعل فيه أما يستعصم الأساس وباسمهم قد انطوا على الأصل  
مع من بعض العرب اللهم اسعزى خطائى ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة لبته كذا فى الماردى  
والصريح (قوله بل تغلب) أى مدة الواحد قبلها ككاسية وقوله الى البناء من وضع الطاهر وسع  
المدهم وكان مقتضى انظاره أن يقول عليها أى المدة (قوله وهو المأول) مفعول ثان لرد وأول مفعوله  
الأول (قوله لاشد) نائب فاعل ووفى والاشد ويصم أوله اقرة وهو ما ينشأ عشرة الى ثلاثين  
سنة واحدا على صيغة الجمع أوجع لا واحدا له من لفظه أو واحدا مدة بالكمرة على غير قياس  
أوشد ككك وأكأ أوشد كدب وأدزب قاله فى القاموس وعنى اس عباس فى قوله تعالى باع  
أشده أن الاند ثلاث وثلاثون سنة (قوله أى هذه مسئلة خامسة) أى للسائل الأربع  
المذكورة فى قوله فابل الهمزة من واور بالخ يمكن هذه الخامسة تخصه الواو بخلاف الأربع  
ولم يقدمها على قوله وفقرود اللهم الخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فقط ما عترض به شيخنا أذ به  
البعض (قوله أن لا تكون الثانية مهما أمدة غير أصلية) بأن تكون غير مده أو تكون مدة  
أصلية (قوله من ألف فاعل) بفتح العين (قوله وهى أنى لأوال) ارقرى لأوال نواو ساكسة  
فهمزة فاضمية وهى راجع للوولى بالهمزة وان قرى نواو مشددة فالصحيح راجع للوولى بالهمزة  
(قوله أن يكون عارضة) أى لا لبدال لتبليس هذه الصورة مقابلها (قوله مثال فوعلى) يعنى  
وكون وفقر (قوله ثم ترده الى مالم بسم فاعله) فتقول وودع الثانية مدة عارضة لغرض  
الصحة قبلها كما يفهم من كلامه الآتى والعارضة غير أصلية سم (قوله مثال طومار) يصم انظار  
المسئلة الصيغة ويقال له الطومار أيضا كذا فى القاموس (قوله مبدلة من رائد) أى وان  
كانت مد فرائدة بجلاف واو يحو ووفى (قوله فار الصحة الخ) تعميل لتكون الثانية غير مسئلة من  
رائد أى بخلاف الصحة قبل مدة يحو ووفى واستعرض البعض التعميل بأنه يفيد أن الصحة اذا كانت  
عارضة تكون الثانية مسئلة لعدم ايلس كذلك كالتهمزة ما تقدم فى الثانية وجه نظر لانه اعيا سيد

(٢٧ - صبان رابع) وواعد هذه الصور الأربع لا يجب فيها الادال بل يحو ووحاف قوم فى الرابعة فأوجبوا الادال لاجتماع

واو بن ركون الثانية غير مبدلة من رائد فان الصحة التى قبلها غير عارضة وإلى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز

الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متعدد لكسها مده واحدة فلم نقل عن الشبه بالالف المنقلبة ودخل صوتا فيجب فهمهما  
 الابدال الاولى ان تكون الثانية غير مده فقولك في جمع الاولى أي الاول أول الاصل رول وقولك في جمع واصلة وواقية أو اصل  
 وأوفى والاصل واصل ورواقين أو لا هما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة كما تبدل في التصغير نحو أو يصل وأوفى  
 وكذا لو بدت من الوجد مثال كوك (٢١٠) قلت أو عدو والاصل وعد والثانية أن تكون مده أصلية نحو الاول

أي الاول أصلها وولي  
 بواوين أو لا هما فاء  
 معصومة والثانية عين  
 ساكنة وانما وجب  
 الابدال حينئذ كراهة  
 ما لا يكون في أول الكلمة  
 من التصغير الا مادرا  
 كدوس ورح سقييد  
 بالده وهوروى وفورى  
 في ثبات في الاول طهر  
 أن في كلام المصنف أمورا  
 أصلها أنه يرفع  
 المثنى على نحو روى مما  
 مذكور في دل من ألف  
 فاعل وأن ما سواه مما مده  
 زائدة يجب فيه الابدال  
 وليس كذلك كما عرف  
 في ثبات أن يرفع أبصاف  
 المستثنى من الابدال  
 وليس كذلك لما عرفت أن  
 الصور الأربع المحرقة  
 يجوز فيها الابدال فأنها  
 أن كلامه ليس صريحا في  
 وجوب الابدال فيما يجب  
 فيه من استحقاقه  
 وأو أو همرا بد وادى  
 مبداه تما سوى ما الثاني  
 طاردا نخلص من ذلك  
 كله لما عرفت الثاني راد  
 في التفسير لوجوب  
 الابدال شرطا آخر وهو أن  
 لا يكون اتصال الواوين

أن اربعة اذا كانت عارسة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا ما قد يكون في بعض الصور  
 غير مبدلة كما في المثال المتقدم للثالثة (قوله وان كان مدها غير متعدد أي لباء الكلمة و وضعها  
 سله (قوله بالالف المتقلبة أي الصائر وواو ثانية في نحو ووفى ولو قال بالواو المنقلبة من الالف  
 وكان واحدا (قوله وأوفى) وهو مما أسهل اعلال قاص فتثبت الباء اذا حلى بال (قوله ورواق) ثلاث  
 وارات أو لاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما امر اذا شارح بقوله بواوين الخ (قوله  
 كان ل) أي أصالة وار في استعجم لان التكسير كالتصغير في ذلك (قوله نحو أو يصل وأوفى)  
 يصعير واصل ورواق ولواو في تصغيرهما بدل من اههما كما تقول في صارت خبر ورواق أو يصل  
 وأوفى بنية كتاب أسبغ (قوله حينئذ أي حين) كانت الواو الثانية غير مده أو مده أصلية  
 (قوله كراهة الخ) ولم يسم لها أجارا والمثل في وجوده وواو مده تدفعها بالهزة انتموه عند توالي  
 رادين لانه أنقل من واو مده معصومة (قوله من جمع) قال مع قد يقال التصغير موجود في  
 الصور الثلاث الاولى من الصور المحرقة السابقة الا أن يقال هو عارض للاعتناء وأقره شيئا  
 ونسبه البعض وهو شكل من الصور ابا اما الاول فلا ان تصغير موجود في الصورة الرابعة من  
 الصور المحرقة فلا وجه تخصيص السؤال بالثلاث الاولى منها أو ما الثاني ولان الصورة الثالثة لم  
 يعرض فيها التصغير واعماله ارس فيها المدفأمل (قوله كدوس) يقع الدالين المهمتين للعب  
 (قوله وهوروى وفورى) أي في المدس ووب الى هوى ونوى ولان بدل الواو الاولى هزة لم تدم تصدرها  
 يصريح (قوله بوجه قصر المدس) أي اعترض بأن فيه قصر الشيء على نفسه وأجيب بأن المراد  
 بالمستثنى الاستثناء أو أن في المستثنى لنفس المعنى المدس في كلام العامة لا في خصوص المسنون وما  
 أحاط به البهمن عن هذا الإجماع من أن المراد به ووفى الاشد ما مده عارسة أو رائدة انما يصح  
 عاره المصنف لا بدع اياهما (قوله بوجه أيضا أن المستثنى الخ) أحاط به بان رد فعل أمر لا ماض  
 مجهول والاصل في الأمر لوجوب المصنفوم حينئذ أنه لا يجب الابدال فيما حرج لأنه لا يجوز قال شيئا  
 ونسبه البعض وهو يعلم جواب الأمر الثالث وفيه نظرا ان يصريح ما لا يحتمل غير المراد ورد على  
 تسليم أنه فعل أمر صاخر في الوجوب لا سريع فيه كما لا يخفى على من له مسكة (قوله وادوا) معمول جعل  
 في قول المصنف وفي مثل هراوة جعل واد الخ وهو ما عطف على واد واد ما رفع عطف على نائب  
 فاعل جعل والمعنى وحل أول واوين وقامه دأ كلمة في صدرها همرا حتما وحذف الشارح مبداء  
 بابدال همزة ألفا كما حذف دار بابدال همزة ياء وأصله اعلال قاص وقوله سوى ما الثاني الخ استثناء  
 من مبداء وما ووسول عاده محذوف أي سوى الصدر الذي الثاني منه أو أن عوض عن الصغير أي  
 ثانية وده ما شفع الميم في محمول عن فاعل طاروا والاصل طاروا مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو  
 ووفى لان مد ثابته لم يطرأ عليه الأمر أن الثاني بعد عرض الداء للمجهول واد وقبسه ألف لا بانقول  
 شخص مده ووفى طاروا والمصد الموجد قبل ذلك عنه (قوله أن تدعى افعول) أي موازن افعول  
 (قوله من الواو) نسخ الواو وتكون الهمزة وهو الوعد (قوله فاذا نقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما  
 سيأتي في قول المصنف لساكن صح الخ من أن الفعل كما يكون لحرف صحيح فتأمل (قوله الى ورواق)

طاردا بخلاف همزة فاعلة مثال ذلك أن تدعى افعول من الواو فنقول يا واد والاصل أو وادى وقلت الواو الاولى ياء بواو  
 لتسكروا به بد كدرة وقلت الباء الا حيرة الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الباء الساكنة قبلها  
 بدفت همزة الوصل للاستعانة عنها رجعت الباء الى أصلها وهو الواو وال موجب قبلها فتصغير الكلمة الى وادى فقد اجتمع  
 وادان أول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو

فيه والاحترار بالقصد  
الاخير من نحو أو اصل  
وأوراق فإن ذلك واجب كما  
من وأما المدالها من المياه  
للمذكورة فخراني وعاني  
في السبب الى راية وغاية  
لاصل رايي وعاني ثلاث  
يات تخفف بقلب الاولى  
همزة وأما المدالها من  
الواو والمكسورة المصدر  
فخو واشاح وفادة وسادة  
في شاح وفادة وسادة  
قرأ أبي وإن حبير والبقني  
من اعاء أخيه ورأي أبو  
عمار ذلك مطردا مفيضا  
وقسمه غيره على الجمع  
والاحترار بالمصدرية عن  
بحو واوطو بل فلا قلب  
لان المذكورة أخف من  
المضمومة فلم يقلب في كل  
موضع ولو سطر أعهد من  
لتعير وأما الواو المفتوحة  
فلا قلب لحصة الفتحة الا

بواو مفتوحة فواو ساكنة فـ همزة مفتوحة فألف (قوله فصارت ووا) بواو مفتوحة  
فألف (قوله الوجهان) اقرار الواو واند الهاء همزة سم (قوله فالت الثانية) أى حركة الهاء همزة ثانية  
(قوله أحدها الواو المضمومة الخ) مصدرة كالشال الاول أو لا كافي الاثنية (قوله لارمة) مما خرج  
به ضمة واو سور جمع سوار لانها بجوار ساكنها محققا (قوله وقد ذكرتين) فى بعض السند كره  
وهى الاولى له كراخسة فى التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أى كما يأتى فى قوله واوهم وصوم وجهين  
فى ثابته أم (قوله لان الثانية مدرة رائدة) أو رد شخصاً ورتبه البعض على التعديل أنه لا يأتى جوار  
الابدال لما تقدم من أنه يجوز اذا كانت الثانية مدرة رائدة فالصواب تعديل سم بأهم ما ليساق  
المبدل ولتدفعه بأن الذى تقدم الجوار فقط والذى ذكره الشارح هناك ان ابدال الواو المضمومة  
المذكورة حسن والحسن أنخص من الجائر (قوله وسيأتى الكلام عليهما) أى فى قوله وأما اند الهاء  
من الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من صوا وحل وأواض) سبقه الى هذا  
المرادى فى شرح التسهيل قال الدمامينى وهو - هـ - ولان الكلام فى الواو المضمومة لا المفتوحة  
(قوله ورأى أبو عثمان الخ) عبارة الدمامينى وهذا مظهر عند الجمهور وبعض الهادى يجعل ذلك  
مقصودا على السماع والصحيح ان اراده ثم نقل عن المرادى أنه قال رأيت فى بعض الكتب أنه له  
هذيل (قوله آناه) بالون بورن قاة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون الون كما يفهم من  
القاموس (قوله اسم امرأه) احترمه عن أسماء جمع اسم (قوله فقيل هو رتة أصليه) وقيل بدل من  
الواو (قوله فقيل) أى شاذ (قوله وانعلا حرفين الخ) استأنف به به على أن فى ماء شذوذ من وجهين  
(قوله والانعلا) هذا أحد قولين ثابتهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فالأوهلا مادتان  
منثقلتان (قوله وما ج ساءت الخ) قال فى القاموس الملاء كقاة وه ذات حروس راب والجمع ملا  
وقال أيضا الوديقه شدة الحرور ذكر من معانى العباب الموج وقال أيضا ضحك لى صاحب رقى والفرد  
صوت (قوله من أب) بتشديد الواو (قوله أدبه وشأبه وايراض) بفتح الهمزة فى الثلاثة للسأك فله  
شجنا السيد (قوله أدبه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسي هى لغة قديمة وأدبه عملة  
يلزم والملم وبازعه نليذه أو الفتح بن جى اه فارضى (قوله فى أسماه آل) يقال أللت أسماه من

ما شئ من قولهم امر آة آانة والاصل وناة لانه من الويبة وهو الباط. قال اس السراج و اسماء امم امر آة لانه في الاصل وسماه من  
الوسامة وهو الحسن واحدا المستعمل في العدد اصله وحد من الوحدة بخلاف احد في ما حاه في احد فقبل هـ مرتة اصله لانه ليس  
بمعنى الوحدة وما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقبل هـ ابد الهاء من الهاء قولهم ما من الاصل ماء واصل ماء موه بدل  
أموه ومويه فحركات الواو وانفتح ما قبلها فقلت أنفا واعلال حرفين متلاسين من الشاذ ومن ذلك أيضا قولهم آل فعلت  
والافعلت بمعنى هل فعلت وهلا فعلت ومن ابد الهاء من العين قوله وما ج ساعات ملا الوديق • آباب بحر ضاحك هروق  
فأصل آباب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيسه بدلا من العين وانما هو فعال من آب اذا تها بال العين تها بال للارتجاج  
فالهمزة على هذا الأصل وما شئ ابد الهاء من الالف في قولهم دابة وشأبة وabayض وما روى عن الجاح من همز العالم والناثم  
ولابد الهاء من الباء في قولهم قطع الله أي يديه برديد هـ قسرت اللام وأبدت الباء همزة وقالوا في أسنانه آل أي يبل والبلل  
قصر الاسنان وقيل

احديدها الى داخل الفم

يقال رجل أبل وامرأة  
بلا وهمر بعضهم الشمة  
وهي الخلقه وكذلك رمال  
وهو الاسدانى (ومدا  
ابدل ثابى الهمز من  
كلمة ان يسكن كاتز وان)  
أى اذا اجتمع همزان فى  
كلمة كان لهما ثلاثة أحوال  
أن تحرك الاولى ويسكن  
الثانية وبكسبه وأن  
يضمهما معا وإنما لراع وهو  
أن يكامعا فعدو فان  
تحركت الاولى وسكنت  
الثانية وجب فى غير دور  
الابدال الثانية حرف مد  
يجاس حركة ما قبلها نحو  
آزت أوثر أوثر أوثر الأصل  
آزت أوثر أوثر أوثر أوثر  
الابدال ألفا بعد اعنة  
قول عائشة رضى الله عنها  
وكان يأمرى أب آثر  
مهمرة فألف وعوام  
المحدثين بحرفه فيقرنه  
بألف نواة مشددة وبضم  
يرويه تحقيق الهمزتين ولا  
وجه لواحد منهما وانما  
وجب الابدال لعدم النطق  
بهما وخص بالثانية لأن  
افراط الثقل حصل بها  
وشذت قراءة بعضهم  
انثاهم رحلة الشاة  
والصنف بتحقيق الهمزتين  
والاحتراز بكوسهما من كلمة  
من نحو أوثر ويد أم لا  
وأنت فعلت هذا وأثر  
بكر أم لا فانه لا يجب فيه  
الابدال بل يجوز التحقيق  
كأريت والابدال فتقول  
أوثر زيد أم لا

باب شرح (قوله احديدها) أى ميلها (قوله رجل أبل) يفتح الهمزة والتخفيف وتشديد اللام وقوله  
وامرأة بلاهمر بعضهم الشمة (قوله الشمة) شين معجمة (قوله  
وكذلك رمال) راء مكسورة فاء وهاء وبفتح ساكه فوحده (قوله ومدا بدل  
ابدل الى اسوين) (قوله ان يسكن) أى الثانى أى والاو لمحرك لوصوح تعذر سكونهما معا (قوله  
وان) يفتح التاء على أنه فعل أمر كما دل على خطا من هشام لا يقتضى رسمه بالتخفيف لانهما على  
أنهما ضم محمول وان وهما مدح اشارة بعد وصنيع الفارصى لانه لو كان كذلك لرسم بالواو  
وسكنت بعد ادائشال الاشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل  
ثم التمثيل بانتمى باعتبار حالة الابدال ان لا يلتقى الهمزتان الا حينئذ لا باعنا ارحالة وصله عاقبه  
كما فى عبارة الداظم حيث عطسه على مقابلة ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله اتن مهمرة  
وصل مكسورة فاء مدحة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدئة فاعية موصولة عاقبها اسكان واصحابا  
(قوله أى اذا اجتمع) المناسب حذف أى كالأجنح (قوله همزتين) لم يعرض المصنف والشارح  
لتفصيل الهمزة المفردة وفى الهمع يجوز تحصيل الهمزة المفردة الساكنة ما دالها على اسكان حركتها  
فمثل ألفا فى رأس وباء قد سر واو فى نوس والمحركة مدح ساكنة بعد فاء وقبل حركتها الى  
الساكن قبلها كقولك فى اء آل سل ما لم يكن ساكنة لهما اء اراء اسير ألف كضمة ومقرونة  
أو باء تصغير كضمة فمثل الهمزة فى آل المدح مدح فيه أو نون اء مال كأطرا أى اءوح فتقر  
الهمزة أو الله فمثل حملها باء أو بى جاس حركتها كالمهاة وهى أرس اعطدا وكذا نهل ان  
تحركت بعد فتح مطلقا فتكون كسالى أو مكسورة كسنة ومهمرة كلؤم أو كانت بعد كسر أو  
ضم وهى فى الصورة من مكسورة أو مهمرة كسنة وسنة ويسنهرى ورس فاب كانت مفتوحة  
أدلت بعد الكسرة بآء كبرى ونرجع منزة وهى التبعة وء اصم واو يكون فى حو جمع حوثة  
وهى سل مفتش بجد يحمله عطارط والطيب وء رجب لى حولة فى سولة وحالت الاخفش فى صورتين  
المهمرة بعد كسر كسنة نهرى والمكسورة بعد ضم كسنة فابدل الاولى بآء والثانية راوا اه ريادة  
من انعاموس قال الرضى فى شرح الشافية رقت بدل الهمزة أنسا اذا انصحت وا مع ما لهما كسالى  
وباء ساكنة اذا سكنت وانكسرت ما لهما كسنة نهرى ووا ساكنة اذا انصحت وانضم ما لهما  
كروس قال سيبويه وء اصم عى وليس بقيامى الا فى الضرر اه لمحصا واذا أدلت بآء  
ساكنة فى منتهى وور وء ساكنة فى رأس التى ساكنة فى حذف أحدهما للتخاض (قوله فى غير  
دور) احتراز من قراءة اولاهم همزتين شذوذ (قوله وكان) أى الذى بلى الله عليه وسلم يأمرى  
أى اذا حضرت أب آثر رأى طرفة ما راء الارام من الخاض (قوله بآء) أى بآء وهى الهمزة  
(قوله ولا وجه لواحد منهما) لأن التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزةتين مجموع قال  
شيخنا السيد لكن أجاز العداديين أن روا عن وانتم من الارار والامانة والاهل بقلب الثانية  
تاء وادعاهما فى التاء وحكى الزمخشري أن ربالا عام وقال الداظم انه مقصور على السماع (قوله عن  
نحو أوثر زيد) يصيحه لمعلوم وهمزة الاستعهاام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحددت  
همزة لوصول المكسورة التى كانت بيده الالة استعهاام العلم الابدال بكلمتها بعد دخول همزة  
الاستعهاام وقوله وأنت همزتين وسوحتين فان قلت هذا المثال لا يناسب فرص كلامه وهو سكوت  
الهمزة الثانية قلت لعل الشارح أراد بالصهرى قوله والا حترار بكوسهما الهمزتين لا يقيد كون  
ثابتهما ساكنة اشارة الى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الابدال فى غير صورة سكوت ثابتهما  
أبصار قوله وأنت بكر يصيحه المعلوم وهمزة استعهاام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة  
وحذفت همزة لوصول المكسورة التى كانت بيده المامى (قوله فتقول أرقن الخ) كذا فى النسخ



(واو أصر) سواء كان الأول مضنوعاً ومكسوراً أو مضنوعاً مافهذه ثلاثة أنواع بقية الشبهة المذكورة أمثلة ذلك أو بجمع أشهر هو المرحي وإن نسي من أم مثل اصبع تكسر المهمزة وصم الباء أو مثل ألم فنقول أو تم همزة مكسورة وواو مضنوعة وأوم بهمزة وواو مضنوعة وأصل الأول أأس على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث اقم وأزم مع الواو فيهم ثم أبدلوا المهمزة وواو وأدغموا أحد المثلين في الآخر بزيادة كح خالف الانخس في نوعين من هذه الـسبعة وهما المكسورة بدخضم فأبدلها راء وواو المضنوعة بعدد كسب واندلها ياء والعجج ما خدم انتهى ثم شار (٢١٤) إلى الصرب الأول من صرب اجتماع الهمزة بين المتحركين وهو أن

يكون ثابتهما في موضع  
اللام بقوله (الملم يكن) أي  
ثاني الهمزة رنين (ههلا أتم)  
أتم وعمل ما بين وسطا أما  
مفعول به مقدم والحال خبر  
يكن أو خبر يكن ومفعول  
أتم محذوف أي أتم النكاح  
أي كان آخره أو الجملة  
أع لفظا (مبدأنا  
مطافحا) أي سواء كان  
أزواج أو كسر أو ضم أو  
سكون أمثلة ذلك أن تسمى  
من قرأ مثل جعفر وروح  
وربن ويطر وتقول في  
الاول قرأ على وزن  
سلي والاصل قرأ فأدلت  
الهمزة الأخيرة بـاء ثم  
قدت الباء أساسا تركها  
وافتح ما قبلها وتقول  
في الثاني قرأ على وزن هـ  
والاء على قرني أدلت  
الهمزة الأخيرة بـاء ثم أعل  
اعلال قاس وتقول في  
الثالث قرأ على وزن حل  
والاصل قرأ وأدلت  
الهمزة الأخيرة بـاء ثم أعل  
اعلال أد أي سكبت  
أبوابا أدلت الصمة قبلها  
كسرة فـهـ إدو الذي قبله

عن انتصر بح الاطلاق (قوله واوا أصر) أى صبره واوا (قوله جمع أب) بهنغ الهمزة وتشديد الموحدة  
(قوله أم مثل ألم) نصم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة وهو ضعف المقل نصر مخ (قوله لم لم  
يكر الخ) : ارعه كل من قوله واوا وقوله واوا أصر لانه تنبيد لهما (قوله اما فقول به مقدم)  
ر مطا على هذا واقع على الكلمة المنخوذة بالهمزة وعلى الثاني واقع على نفس الهمزة فيكون عليه  
من الاضمار الموطئة لما بعدها كفى بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه (قوله أو سكون) فيه أنه فرض  
كلام المصنف في الهمزة من المتحركين فكان يذهب إلى أن يقول وكذا إذا سكنت الأولى وتحركت  
الثانية (قوله ر تقول في الثاني قر) أى تكسر الهمزة لانه مقوس وكذا الثالث كما سيذكره الشارح  
(قوله ثم أعل اعلال فاص) أى سكنت الياء ثم بدأ ثم حذففت لانتفاء الساكنين (قوله أبد) وأصله  
أبدى كالس (قوله أى سكنت ياء) أى تحفيعها وأبدلت الصفة قبلها كسرة أى لتناسب الياء  
أى ثم حذفت الياء لانتفاء الساكنين وهل التمكن قبل ابدال الصفة أو بعد كل محمل ولعل الثاني  
أولى ثم ما سمعنا اشاره أقرب وساقفة مما سمعنا الدماميني وعارنه واذا ثبت مثل رن قلت قرزو  
وأصله قرزو قلت الثانية يا فقبل قرى واستقلت الصفة على الياء فسكنت فانقلب الياء واوا  
لاصمام ما قبلها فصار آخر الاسم راوا ساكنة قبلها خمسة فقبلت الصفة كسرة والواو ياء ما على  
اعلال فاض اه (قوله كل منه ما على هذا الورن) الكلام على التوزيع أى الاول على ورر هند  
والثاني على ورر حل، اعما أعاده نوطنة بقوله رد ما وجر الخ (قوله وقرينا) همزة مكسورة كهوزة  
ما قبله لا صوموم كما نوهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل مكف أبدى أساس عنكم  
(قوله أبدل المتحركة ياء) أى هو ارمين الثعلب وسأل أوعثمان أنا الحسن هلا أدعوا في مثال قطر  
من قرأ كما أدعوا في سأل ه أجب أن العيمين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدال  
درهم وقردد أى فاعيان أخرى بالادغام من اللامين وبأن الحشوي يحور فيه ما لا يحور في الطرف  
بدليل نوال الواردين هو وى وامتناعه في جمع واقبه (قوله واعما أبدل الهمزة الأخيرة ياء الخ)  
نوجه لقول المصنف هذا الياء مطلقا جاوسكت عن توجيه الابدال بعد سكون الهمزة الاولى  
ولعله الخلل على الابدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت أصلية) أى غير متقلبة عن همزة وقوله  
ووليت كسرة أو ضمة أى كفى في نحو (قوله رابعة) أى كعطيان فإيا ياءه متقلبة عن الواو التي هي  
أخيرة تغدير الان علامة التنبيه في تغدير الانفصال (قوله واؤم الخ) تنبيد بعض الصور المتقدمة  
فتأمل (قوله تشديدا الخ) تعليل لحوار الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على  
أصل معنى الكلمة (قوله اما قتها الخ) تعليل انشيه همزة المتكلم همزة الاستفهام أى انما  
شما همزة المتكلم همزة الاستفهام دون الهمزة التي من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف  
المصارعة التي يحوز في الهمزة بعدها الوجهان كفى يؤمن من الايمان ويؤمن من التامين ولو جعله

مقوساً على كل منهما على هذا الوزن فعادوا وعوده الياء في الـصب فيقال رأيت قريناً وقريناً ونقول في الرابع قرأى علة  
والاصل قرأهم رنين ساكه فحركاتها ثلاث المتحركة ياء ووسلت لسكون ما قبلها وانما بدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واوا  
قال في شرح الكافية لان الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أروضة لقلب ياء ثالثة فصاعداً وكذلك ثالثة فصاعداً  
بعد انفتحها فلما بدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لا بدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وأوزم وبجوه) مما أولى همزته  
لله ضارعة (وجهين في ثابته أم) أي انصدروها بالابدال والتحقيق فتقول في مضارع أشهر أب أوم وأين بالابدال وأوزم وأئن بالتحقيق  
نسيها الهمزة المنكلمة حمزة الاستفهام نحو أأدرتم سمعاً فبها النون والتاء والياء في نسيها في الأول فذهب من هنا



تصغيرها مصبح ووداد  
 • والثاني أن يقع قبلها ياء  
 التصغير كسوالثاني تصغير  
 عزال عـ ريل (نواودا)  
 السلب (ادعلا • في آخر)  
 أي أنه هل نالوا الواقعة  
 آخر أما هل نال آلاف من  
 قائلها ياء إذا عرض قبلها  
 كسرة أو واو التصغير  
 فالاول يجوز في عري  
 وهوى وعار أصلهن رسو  
 وعرو وهوى وعار لاهن  
 من الرسوا وان واـرو  
 واـهوه فثبت الواو ياء  
 كسرها قبلها واكوها آخر  
 لا هانا أحير تعرض  
 لساكن الوقف واو سكـب  
 تعارت سلامها فعرفت  
 عما يقصيه السكون من  
 وحوب اندائها وقصلا  
 إلى الحقة وبناصب اللفظ  
 ومن ثم لم أنزلوا  
 الكسرة هي غيره طريقة  
 كعوس وعوح الا اذا  
 كان مع الكسرة ما يعصدها  
 كجياض ويباط كما أنه أي  
 يانه والثاني كقولك في  
 تصغير حرو حري والاصل  
 جروفا حقت الياء والواو  
 وسبق احدها ما

بالسكون وقد المانع من الاعلال فقلت الواو ياء وأدغم في الباء **في** نفسه **في** هذا الثاني ليس بمقصود من قوله نواوذا الصعلا في آخر  
انما المقصود التبيين على الاول لان قلب الواو ياء لاحقا فاعلم الياء موصولة لا يخصص بالواو المتطرفة ولا عما  
سبقها ياء التصغير على ما ساقى في بيانه في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسره أو ياء تصغير وكذا لك الواو  
لوقوعه اثر كسره منطرحة فاقصر في الواو على ذكر الكسرة فلو قال **ب**اثر ياء التصغير أو كسر الالف تقلب ياء الواو ان كسر اردف في  
اثر لما بقى كلامه في التسهيل انتهى **(أوقبل ثالثا نيف أو و ياد في إعلان) أي**

فحوشية وأكسبة وعاربه وعربية تصغير هريرة الأصل شحوة وأكسوة وناروة وعربية قوة وشحوة وان وشحباب من المشوذة  
 واشحوة والأصل غروا وشحوا وفلة أنقلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لأن كلاً من ناء الألف وبادى فعلان كلمة تامة فالواقع  
 قلبها آخر في التقدير فعمله عامله الأخر حقيقة وشدة تصغيرهما من الأول مقابلة معى خدام وسواسة جمع سواء ومن الثاني أعلا لا  
 قواهم رجل عليان مثل - طلسات من علوب وباقه عليان وقولهم سدان بصم الصاد وأما صيدية وصدان وكسر الصاد وسهل أمره  
 وجود الكسرة والفصل به (٢١٦) \* وبين الواو ساكن وهو حار عر حصة من ثم أشار إلى موضع ثاب نقاب فيه

الواو يا بقوله (ردا) أى  
 الاعلال المدكورى  
 الواو بعد الكسرة أنصا  
 وآوا (في مصدر) اسعل  
 (المعل عينا) إذا كان  
 بعد هاتيف كصيامة وقام  
 وبقية وأتبادت اختلاف  
 سواك وسوار لاسماء  
 المصدرية وشحوا لور لدا  
 وحاور جوار الفحة عين  
 الله مل وحل - حولا وعاد  
 المرص عود العدم  
 الألف والأصل صوام  
 وقوام وانقواد واعتواد  
 لكن لما أغلب عيبه في  
 جعل استثنى ما زده في  
 المصدر معلو في المصدر  
 بعد كسره وق ل حرف ثمة  
 الياء فأغلب نقابها  
 حملا للمصدر على فعله  
 فنابها بياء بصير العمل  
 اللط من وجه واحد وشدة  
 تصغيرا مع استعفاء شروط  
 قولهم بارفوار أى سر  
 ولا يظلمه وكان الاحسن  
 أن يقول الفعل عيسالان  
 لا ويطلق عليه مثل  
 العين اد كل ما عيه حرف  
 علة فهو معمل وان لم يعمل

را بدى (قوله أى حوشية) تصغيرا بياء أى حربية وأما خاص الشارح الكلام بالواو بعد  
 كسره كجهر صاهر صبيحة مع أن طاهر المثنى ثمل الواو قبل ياء التصغير أيضا كحربية تصغير جروة  
 حرا على ما أسلفه من أن قلب الواو اء بعد ياء التصغير عر من تصود هنا وتقدم ما فيه (قوله وعربية)  
 قال المصريح كان حى عر قيسه أن لا يلبس الواو ناء ما عرقه على التاء اذ ليس لها اسم  
 وعرب آخروا وقبلها صيغة وجه تدفع ردة عن عروا (قوله تصغير عرقوه) يفتح العين المهملة  
 وسكون الزاوة صانداً كفى انما موس احدى الخشتين المعترضين على فم الدلو (قوله ونصيان)  
 قال المصريح على وزن فطران منخ الناف وكسر الطاء اه ونؤسد منه أن الألف والسو فيه  
 يستألفه ل هاء - نان كاهما في قطران (قوله مقانوة) نقاف ثم فودبة قال اللامبى يجمع  
 منقوام فاعل من اقتوى معى - دم اه رأسه كفى انصريح مقنوقات الواو اثناسية ناء  
 شدة ز كسره ثم أعل علال فأس (قوله وسواسوه) قال اللامبى هـم الجماعة المستويين  
 الس اه وقوله جمع سواء يفتح السين والمدعى - سووقالواسواسية على الأصل في الاعلال  
 وو به عافله وفيه شذوذ من جهات أخرى أحدها تكرار التاء في الجمع مع عدم - رام ترارها في  
 الواو مدوه و - تكرار العين في تصغير عشية على عشية مع عدم تكرارها في المكبرة الثانية جمع  
 فعال على هذا لوزن فاق قياس جمع أسويد كفاء وأفسه الثانية تكرار التاء رادة مع عدم  
 تكرار العين معها وان قياس تكرارها رانده أن تكرار العين معها كمر يس فان كانت أصلية  
 وتكرارها وحدها قياس كقرب وسدس كذا في التصريح (قوله ومن انى أعلا لا) أى وشدة  
 من انى أعلا لا الخ ووجه الشذوذ أن الكلام في الواو المكسورة وما قبلها الواو في المدكورات لم  
 يكسر ما قبلها ل سكون فيكون الاعلال شادا (قوله له عين الهمل) أى عدم أعلا لها والاهى  
 معلة اس (قوله لعدم الألف) كان عليه أن يردو حور راج وعوار عدم الكسرة على الواو اذ  
 ما لها في الأول مشوح وفي الثاني معصوم استكمل محتررات الشروط الأربعة (قوله فعلوها في  
 المصدر) صواب فعلوها (قوله وتقل حرف) هو الألف وقوله شبه الاء أى يقرب منها قربا أكثر  
 من قربها من الواو (قوله فأعلت) مكررم مع قوله فعلوها قال العيس وى السبع الصيغة اسقاط قوله  
 فعلوها في المصدر (قوله لبصير العمل في اللفظ) أى المادة من وجه واحد وهو الاعلال وان كان  
 في العمل بأنقلب لها في المصدر أنقلب ياء (قوله قولهم بار) سون ثم ياء (قوله وكان الاحسن) لم  
 يقل الصواب لا مكان الجواب بأنه أراد ما قبل الفعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله الى  
 الشرط الأخير) وهو أن يكون بعد العين ألف (قوله م م) أى من مصدر الفعل عمل عينا (قوله في  
 الأفعال والأفعال) أى كالا بقاء والاستياد (قوله كاسياني) أى في قوله وفي فعل وجهان والاعلال  
 أولى كالحيل (قوله من فعل مصدر) هذا محل محالفة التسهيل للطم (قوله وجمع) أى وأما جمع كاقبل

وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله (واصعل) منه صحيح ما لا يحول (يعنى أن كل ما كان على فعل من مصدر انعمل الفعل في  
 العين وانعالب فيه التصحيح نحو الحول والعود قال في شرح السكامة وجه تصحيح ما ورد به فعل على أن اعلال المصدر المدكور مشروط  
 بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وفي تخصيصه بفعل نظرا أن الاعلال المدكور لا يخص بلماء هرفت من مجيئه في  
 الأفعال والأفعال كما سبق واستتر بقوله منه أى من المصدر عن فعل من الجمع فان العال فيه الاعلال كاسياني لكن قال في  
 التسهيل وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدر أو جمع أو فعل مصدر أو سوى من هذه الثلاثة في أن حقه الاعلال وهو يحذف  
 ما هـ من أن العال على فعل مصدر التصحيح ثم أشار إلى موضع ثالث أنقلب فيه الواو يا بقوله (وجمع)

وحواض ورواض لانها  
انكسر مقابها في الجمع  
وكانت في الافراد شبيهة  
بالمعسل لسكونها ضعفت  
فسلطت الكسرة عليها  
وقوى تسلطها وجود  
الالف لقرنها من الياء  
وحكمة اللام لانه اذا سحت  
اللام قوى اعلال العين  
فتلخص أن قلب الواو  
ياء في هذا وبحوه خمسة  
شروط أن يكون جمعا  
أن تكون الواو في واحدة  
يئة بالسكون وأن يكون  
يئها في الجمع كسرة وان  
يكون بعدها هاء فـه ألف  
أن يكون صحيح اللام  
الثلاثة الاول مأخوذة  
من البيت والرابع بأني  
البيت بعده والخامس  
يدكره هـ و د كره في  
لتهسيل خرج بالاول  
ورفاهه لا يعل نحو خوان  
سوار الـ مصدرو قد  
قدم وشذوهم في  
اصوان والاصوار صيان  
ارو بالثاني نحو طويل  
بطوال وشذو له  
ين أن الـ القماء ذلة  
أن أعراء الرجال طماها

(٢٨ - صبايا رابع) قبل و منه الصفات الجياد و قبل انه جمع جيد لا جواد و بالثالث نحو أسواط و أح  
بقوله (و جمع و افعل) أى جعل لعدم الالف فقالوا كوز و كوزة و عود و عودة و شذال اعلال فى قوله لم يثو  
مرفوعا بن الثور الذى هو الحيوان و الثور الذى هو القطعة من الاقط فقالوا فى الحيوان ثيرة و فى الاقط  
فما سلك منه النائم أن ثيرة قصور من فعالة و أسله ثياره ككسابة حذفت الالف و بقيت الفضة دليلا  
يسكون العين فقلت الواو بالسكر بها ثم سكت و بقيت الياء و قبل حلا على ثيران ليصرى الجمع على سنن

(٢٨ - صبا رابع) قبل و نه المصافات الجياد وقبل انه جمع جيد لاجواد وبالثالث نحو أسواط وأحواض وبالرابع ما أشار إليه بقوله (و جمعوا فاعلة) أي جمعوا العلم ألف فقالوا كوز وكوزة وهو دودة وشذال علال في قوله سم ثور وثيرة قال المبرد أرادوا أن ير فوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الاقطه فقالوا في الحيوان ثيرة وفي الاقطه ثيرة وذهب ابن الدمراج والمبرد جميعا سكناه هذه النظم أن ثيرة مفسومة من فعاله ثم أسله ثياره كناية عن حذفت الألف وبقيت الفتحه دليل على أنها على فعلة يسكون العين فقلت الواو بالاسكونها ثم سكتوا بقيت الياء وقبل حلا على ثيران ليصيرى الجمع على سنن واحد بالتحاء من مفسومة

في جمع ريان وأصله رويان لا تملأ أعلت اللام في الجمع سلت العين ثلاثا يجمع اعلالان ومثله يجمع جوي بالثبديد أصلا يجمع  
فلما اعلت اللام سلت العين (وفي فعله) جسا (وجها) الاعلال والتصحح (والاعلال أولى كانه) جمع حيلة والقيم جمع قيمة  
والدم جمع دبة وجاء التصحيح أيضا نحو حاجة وحوج (في تبيينه) الأول اقضى تعبيرا بول أن تصحيح مملود وليس كذلك بل هو  
شاذ كما تقدم فكأن اللانق أن يقول ويصححوا فاعلة وفي فعله قد شد تصحيح فخم أن يعمل وقد تقدم في كلامه في التسهيل. الثاني  
أنه تخالف فعل فة لا فة لسانا (٢١٨) عدت الالف وخف النطق بالواو بعد الكسرة فاعلة عمل اللسان انضم الى

ذلك تحصيل الواو بعدها  
من الطرف بسبب هاء  
التأنيث فوجب تصحيحها  
بجلاف فعل ثم أشار الى  
موضع رابع تغلب فيه الواو  
ياء بقوله (والواو لا ما بعد  
فتح ياء تغلب كالمعطيان  
برضيان) أي اذا رقت  
الواو طرفا رابعة فصاعدا  
بعد فتح قلبت ياء وجوب الان  
ماهي فيه حينئذ لا يعدم  
تظليرا يستحق الاعلال  
فيعمل هو عليه وذلك نحو  
أعطيت أصله أعطوت  
لانه من عطيط وعني  
أخذ فلما دخلت هرة  
النقل صارت الواو رابعة  
فقلبت ياء جلا للماضى  
على مضارعهم وقد أفهم  
بالتمثيل ان هذا الحكم  
ثابت لها سواء كانت في اسم  
كقولك المعطيان وأصله  
المعطيوان فقلب الواو  
ياء جلا لاسم المفعول على  
اسم الفاعل أم في فعل  
كقولك رضيان أصله  
رضوان لانه من الرضوان  
فقلب الواو ياء جلا لاسم  
المفعول على بناء الفاعل  
وأما برضيان المبني للفاعل

نصريح (قوله في جمع ريان) تغلب عطايا (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت  
احداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء واكتفى بالاستفادة أصل الجمع من ذكر  
أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذي سلكه في لاحقه (قوله الأعلان) اعلال العين بايد الها  
ياء الكسرة قبلها راء اعلال اللام بايد الها مرة لوقوعها طرفا ثانيا زائدة فاقصر على اعلال  
اللام لاها عمل التعبير تصريح (قوله كما تقدم) أي في قوله رشذم ذلك حاجة وحوج (قوله فخم أن  
يعمل) تصريح بما فهم من قوله قد شد تصحيح (قوله وقد تقدم) أي في شرح قوله والفعل منه صحيح  
غالب نحو الحول وقوله بقل كلامه في التسهيل أي الدال على ملأ من شدوذ التصحيح (قوله لسانا  
عدت الالف وخف الخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب اذ بقدر البعد من الواو وهو  
الانف يحذف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الالف وخفة الدال في جمع وموافقة لاجهة فرق  
ومخالفه فكان اللانق أن يفسر على قوله لا في فعلة فخصه بين الواو والخ (قوله لسانا) حال من ضمير  
القلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء برضيان بفتح الضاد مع فتح أمه أو صمه وعلى هذا حل المشرح  
(قوله طرفا) أخذه من قوله لا ما وقوله رابعة فصاعدا أصله من التمثيل يجعله قيدا اسم (قوله لا  
ماهي فيه) أي لا اللفظ الذي تلك الواو فيه (قوله نظير) كعطيان اسم فاعل فانه نظير معطيان اسم  
مفعول (قوله فيعمل) بالرفع هو أي ما هي فيه عليه أي على الظاهر (قوله لا) أي المستوفى  
للشروط (قوله على مضارعه) لا ما قلقت في مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله كقولك  
برضيان) يضم أوله على البناء للمفعول أخذ اسماء بعده (قوله على بناء الفاعل) وهو برضيان بكسر  
الضاد مع ضم أوله (قوله وأما برضيان) أي بفتح أوله وثانيه (قوله فلقررت في ماضيه رضى) أي وأصل  
رضى رضى فقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فأنه من قلبه عن ياء تعركها  
واقطع ما قبلها وهذه الياء مقابلة عن واو لوقوعها رابعة ترتفعه وفي التسهيل وشرحه للدمامي  
بعد مجئ ابدال الواو الواقعة اثر كسرة ياء ماضيه وكذلك لو الواقعة اثر فحة في الاسم نحو ملهى  
أولى الفعل محل نحو عادت فصاعدا نحو مصطفي واصطفت طرفا كما قلنا أو قبل هاء التأنيث نحو  
مدعاة ومصطفاة اه فقلب الواو ياء أهم من الظاهر المقدر فعمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة  
على ما إذا نى أوجع فانه يقال فيه حينئذ المعطيان والمعطيات غير محتاج اليه بل غير ملائم للتعبير  
هاء التأنيث اذ المستحب معه حينئذ هاء التأنيث لا هاء لان تاء هي الموجودة في تنبيه المعطاة  
وجعه بل دعوى أن تنبيهه المعطيان غير صحيح لان تنبيهه المعطيات لا غير فاعرف ذلك والله  
الموفق (قوله مع أن المضارع) وهو تعازى وتنداعى (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو  
المحل المجرى من التاء (قوله في مضارع شأو) بفتح الهمزة وكذا المضارع (قوله لانه من الشأو)  
بسكون الهمزة أي فهو وارى (قوله فقلب) بالنصب أي حتى تغلب وكذا قوله فيعمل (قوله قلت  
يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله جلا على المبني للفاعل أي المقابلة راء ياء لاجل الكسرة قبلها وفي

من الثلاثي المجرى فاعلة في ماضيه رضى في تبيينه في الأول يستحب هذا الاعلال مع هاء التأنيث  
نحو المعطاة ومع تاء التفاعل نحو تغارينا وتغارينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره قال سيبويه سألنا الخليل عن ذلك فأجاب بأن  
الاعلال ثبت قبل ياء التاء في أوله وهو غارينا وادعينا اعلال على نغاري ونداعى ثم استحب معها هاء التأنيث فاعلة في مضارع  
شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لانه من الشأو ولا كسرة قبل الواو فقلب لاجل ياء ولم تغلب في الماضي فيعمل مضارعه  
عليه نعم ان دخلت عليه هرة النقل قلت يشأيان جلا على المبني للفاعل وأشار بقوله

(وجوبه ابدال واو بعدهم من الهمزة ويا كوقن بذاتها اعترف) الى ابدال الواو من اُختم الالف والياء اما ابدالها من الالف في  
مسئلة واحدة وهي أن يضم ما قبلها نحو يوع وضروب وفي التثنية ما وري عنده ما واما ابدالها من الياء لضم ما قبلها في أربع  
مسائل الاولى أن تكون ساكنة مفردة أي غير مكررة في غير جمع نحو موقن وموسر أسله ما ميقن ومبسر لانهما من أيقن وأيسر  
فقلب الياء واوا لانضم ما قبلها وخرج بالساكنة المخرجة نحو هيا فانما تحصنت بحركات فلا تقلب الا في ما سبأني بيانه وبالمفردة  
المدخلة نحو حيص فانها لا تقلب لخصه بالادغام وغير الجمع من أن تكون في جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة  
فضم الياء والى هذا أشار بقوله (ويكسر المضموم في جمع كاه يقال هم عند جمع (٢١٩) أهيا) أو هيا فأصل هم هم يضم  
الهاء لانه نظير جر جمع

أحرأ وجرأ خفف بابدال  
ضمة فانه كسرة تصح  
الياء واعمال تبدل ياءه  
واوا كما فعل في المفرد لان  
الجمع أنقل من المفرد  
ولو اوا أنقل من الياء  
فكان يحتمل مع ثقلان  
ومثل هم يعض جمع أبيض  
أو بيضاء (تبيينها)  
الاول مع في جمع عاظم  
عوط باقرار الضمة وقلب  
الياء واوا وهو شاذ ومع  
عيط على القياس الثاني  
سبأني في كلامه أن فعل  
وصفا كالكموسى أنى  
الأكيس يجوز فيها  
الوجهان عنده فكان  
ينبغي أن يضمها الى ما تقدم  
في الاستثناء من الاصل  
المذكور الثالث حاصل  
ما ذكره أن الياء الساكنة  
المفردة المضموم ما قبلها  
إذا كانت في اسم مفرد غير  
فعلى الوصف تقلب واوا  
وتحت ذلك نوعان أحدهما

بعض النسخ قلت يشبان وكان في اساسه من باب المدحول يشبان بالذباب أيضا الخ وتليسه  
يقرأ قلت يشبان بالبناء للذباب الخ قوله وجوب ابدال الخ اعترضه الغري بأن فيه العيب المسمى  
بالضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف تعلق بابدال (قوله ويا كوقن)  
أي بابتداء أصله فلا يقال موقن لابتداء فيه (قوله بذأ) الاشارة راجعة الى الابدال واوا لا يقيد  
كون المبدل منه أيضا (قوله الى ابدال الواو) أي ابدال الاعراب متقدم في محله من ابدال الواو من  
الالف في جمع نحو ضاربة على ضوارب وتضعف نحو ضارب على سويرب وكذا قوله أه ابدالها من  
الالف فصع قول اشار في مسئلة واحدة وان دفع الاعتراض عليه بمسئلة الجمع أما التصغير  
فدأخل في عموم هذه المسئلة الواحدة وان أوهم اقتصاره في التمثيل لها على نحو يوع وضروب  
خلافه (قوله نحو موقن وموسر) هذا في الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر (قوله نحو هيام)  
بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى  
ما يأخذ الابل فتهم في الارض ولا ترعى (قوله الالف سبأني بيانه) أي في قوله واوا اثر الضم رد  
الياء الى الخ (قوله نحو حيص) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله في غير جمع أيضا  
قاله المصريح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فقول يباع ولا يعمل لما ذكرنا (قوله  
فكان يحتمل مع ثقلان) اسم كان صمير الشأن (قوله عاظم) يعين وطامه ملين الناقة التي لا تحمل  
نصرم (قوله كالكموسى أنى الاكيس) واليكاسة تطلق على معانها العنل وخلاف الحق (قوله  
عنده) أي المصنف أما عند سيبويه والجمهور فيتمين فيه اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سبأني  
(قوله فكان ينبغي أن يضمها) أي بابتداء واحد وجهها واوا وال الضمة كسرة واقرار الياء ويوجب  
بأن صمير الى ذلك معلوم مما يأتي صم (قوله الى ما تقدم) أي الجمع الذي تقدم وقوله في الاستثناء  
أراد الاستثناء بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاخراج وقوله من الاصل المذكور أي القاعدة  
المذكورة في قوله ويا كوقن الخ لانه في قوة قولك كل يا قبلها ضمة تقلب واوا (قوله في اسم مفرد)  
قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال في فعل أو اسم مفرد الخ  
لكان وافقا (قوله مثل رد) أي اسماء مفردة اعلى وزن رد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته)  
له نحوه في قوله كوقن مع كونه لم يستثن الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) اذ لو كان فعلا بالضم  
لوجب أن يقال فيه دول (قوله قلت) أي بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون  
مفعلة بالكسر) اذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة (قوله بين الغيبة) يعين وسين  
مهلتين بياض يحاطه شجرة كافي القاموس (قوله على حد آخر بين الحجرة) أي على طريقته

ما الياء فيه فاه الكلمة نحو موقن وقدر والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بيت من الياء مثل برد فتقول يعض وفي  
هذا خلاف فذهب سيبويه والتحليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا  
وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول على مذهبهما يعض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ذلك عندهما محتملا لان يكون  
فعلا وأن يكون فعلا ويعين عنده أن يكون فعلا بالكسر وإذا ثبت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه  
معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة ويعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر  
واستدل لهما بأربعة أحدها قول العرب أهيس بين الغيبة ولم يقولوا العوسة وهو على حد آخر بين الحجرة ثانيها قوله مبيع  
والاصل مبيع



نقلت الضمة الى الياء ثم كسرت لتصح الياء وسبأ في بيانه ثانياً ان العين سكن لها حكم اللام فقلت الضمة لاجلها كما بدت لاجل  
اللام واستدل الاخفش بأوجه أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهي من ضاف يضيف اذا أشفق وحذر قال الشاعر  
« وكنت اذا جارى دما مضوفة » (٢٢٠) أشهر حتى يبلغ الساق مئري ثانياً ان المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع

يقاب فيه ما لا يقاب في  
المفرد ألا ترى أن الواوين  
المتطرفين يقبلان ياءين في  
الجمع نحو عني شجع عات  
ولا يقبلان في المفرد نحو  
عنو مصدر عتا ثانياً  
أن الجمع أنقل من المفرد  
وهو وادعى الى التخفيف  
وصحح أكثرهم مذهب  
الطليل وسيبويه وأجابوا  
عن الاول مسأله  
الاخفش بوجهين أحدهما  
أن مضوفة شاذة لا تنبي  
عليه القواعد والآخر أن  
أباً بكر الزبيدي ذكره في  
مختصر العين من ذوات  
الواو وذكر أضاف اذا  
اشفق رباعياً ومن روى  
ضاف يضيف فهو قليل  
وعن الثاني وثالثاً بأهما  
قياس معارض للص فلا  
يلتفت اليه اه ثم أشار  
الى ثلاث مسائل أخرى  
ثابتة وثالثة وراثة تبدل  
فيها الياء واوا لانضمام  
ما قبلها بقوله  
(وواو اثر الضمة رد الياء مني  
«أني لام فعل أو من قولنا  
كنا بان من روى كمضد  
كذا اذا سبها من سيرة)  
فالاولى من هذه الثلاثة  
أن تكون الياء لام فعل  
نحو قضا الرجل ورمو هذا  
مختص بفعل التعجب  
فالغنى ما أقضاه وما أرميه لم يحن مثل هذا في فعل متصرف الا ما ندر من قولهم هو الرجل فهو هي اذا كان كامل النية وقلب  
وهو العقل والثانية أن تكون لام اسم مختوم بناءً بنيت الكلمة عليها كان يني من الرمي مثل مقدرة فانك تقول من مودة بخلاف نحو  
نواي نواينة فان أصله قبل دخول التاء نوايا بالضم ككنا سلافاً بدلت ضمة كسرة التاء من القلب لانه ليس في الانهاء  
المتكسمة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ثم طرأت التاء لافادة الوحدة وبقي الالال بحاله لانها عارضة لا اعتداد بها والثالثة أن تكون

فيكون أصل الية ضم العين (قوله نقلت الضمة الى الياء) أي الموحدة أي غلظت الواو لا لتقاء  
الساكنين وقوله ثم كسرت أي الياء الموحدة لتصح الياء أي التثنية (قوله أن العين سكن لها  
الح) حاسله أن الضمة أبدلت كسرة لاجل اللام في نحو أطب جمع طبي اذا أصله أطبي كما راجل  
فكسرت الموحدة لتسلم التثنية فيقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فيما اذا بدلت من  
الياء مثل ردولو قال الشارح ثالثاً قياس العين على اللام في ابدال الضمة كسرة لاجلها لكان  
أوضح (قوله مضوفة) بضاً ومهجه رفاء (قوله اذا أشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيد كلام  
القاموس (قوله أشهر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصره جازة عند حلول النائية به  
والساق بالنصب مفعول مقدم ومئر ي فاعل مؤخر (قوله نحو عني) بضم العين وكسر هاو اقتصار  
الضم على الكسر قصور (قوله جمع عات) أصله عنو واوين فاستقل اجتمعهما بعد ضم  
فكسرت التاء فقبلت الواو الاولى ياء اسكروا اسكروا ما لم يفتحه واو ويابوس بقت  
أحدها بالاسكون فقبلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت العين في إحدى العينين اتباعاً لما  
بعد ها (قوله ولا يقبلان في المفرد) أي لا يجب ذلك بل هو قبل للمساواة في عدم قوله كذا لثو وجهين  
بأن لفعل الخ أنه قبل الاعلال المذكور نحو عني عتيا (قوله أن الجمع أنقل من المفرد) لوجه علة  
ثابتة أنكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله أن مضوفة شاذة) أي والقياس  
مضيفة وحكي أو سعيده سماعه وسماع مصافة أيضاً كأي العين (قوله من ذوات الواو يكون  
مضوفة من ضاف يضيف فلا شاهد فيه لان الواو جازمة أصل لا بدل ياء (قوله وذكر أضاف  
اذا أشفق رباعياً) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب (قوله تأم قياض) لعل مراده بالقياس  
ما كان جهة تطر العقل لا من جهة الدنقل وقوله للنص هو قول العرب أبس بين العيسه وقولهم  
مبيع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسماطلي جعل الشارح هذا البيت إشارة  
الى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول المناظم قبل واوداهه لافي آخر وقبل ناء التانيث  
أور ياتي فعلا من جعل ذلك مثله واحدة أو يجمع ل ما هاء مثله واحدة اه ويمكن توجيه  
المخافة بأنها الإشارة الى جوار الاعتبارات (قوله وواو اثر الضم الخ) أي رد أي سير الياء اثر الضم  
واو أي أني أي رجاء الياء لام فعل أو من قبل ناء الداليت كما يخص بال من روى كلمة كمقدرة  
نقض الميم وضم الدال كذا رد الياء اثر الضم واو اذا سير الباني لسطر ي مثل سبعان بفتح السين  
المهمله وضم الموحدة وأضاف التاء لاني الملازمة لها لانه المتكلم بها وسبعان قال ابن هشام  
الصواب فتح فونه على لغة من أجرى المثني مسمي به مجرى سمان ولو كسرت النسور لزم أن ينقل  
كسبه عين اه وعندى فيما ذكره من الروم نظراً لان الزام المثني وما ألحق به الا لف لغة كما سبق  
(قوله وهذا) أي كون الياء المنقلبة واو الوقوعها اثر ضم لام فعل مختص الخ قوله فالتا نقول مر موة)  
ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبله اضمة لازمة لان التاء ما كانت لازمة لبناء الكلمة  
عليها كانت الواو كأنها حشوا لا لام بل هو الم يقل نوافون لان ناء هالست لازمة كسبه كره الشارح  
(قوله بخلاف نحو نواينة) هذا محذور قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ) علة لسلامة الياء  
من القلب (قوله وبقي الاعلال بحاله الخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طر والتاء من إعادة الضمة



لأم اسم الضموم بالالف والنون كان ينبغي من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن أحر الأباديار الحى بالسبعان أمل عليها بالبدى الملوحة فالتقول رموان والاصل ريمان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لان الف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف (وان تكن) الياء الواقعة أثرهم (سبعة الف على وصفاه فذلك الوجهين عنهم) أى عن العرب (بلنى) أى يوجد كقولهم فى أنى الأكيس والاشيق الكبى والضربى (٢٢١) والكوسى والصوقى يترديد بين حله

على مد كره تارة وبين رعاية لثة أخرى واحترز بقوله وصفاهما اذا كانت عبد الفعل اسمها كطوبى مصدر اطاب أو امما لشجرة فى الجنة تظللها فاته يتعين قلبها واوا وأما قراءة طوبى لهم فاشارة فى تنبيه على فعلى الواقعة سفة على ضربين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الصفة كسمة سلامة الياء ولم يجمع منها الاقصة مبرى أى جارة يقال سازه حقه بضمة اذا جئته وجار عليه ومشبية حتى أى يعرك فيها المنكسك يقال حال فى مشبه بجعل اذا عرك منكبته والآخر عير المحضة وهى الجارية مجرى الامماء وهى فعلى أو فعل كالفونى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الاطيب والاكس والاشيق والاحير وهذا الضرب هو المصنف وهو فمباز كره فيه مخالف لما عليه سيبويه والعمريون فانه ذكر وا هذا الضرب فى باب الامماء حكاه والى حكم الامماء أعنى من اقرار الضمة وقلب الياء واوا كطوبى مصدر وطاهر كلام

وقلب الياء واوا وقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فلا قبل تواتر واطلاق الاعلال على ابدال الضمة كسمة مجاز لان الاعلال كافى الشافية تغيير حرف العلة للتحفيف بحذف أو قلب أو اسكان (قوله ابن أحر) رده العينية بأن قائله غير أى مقبل لان ابن أحر (قوله أمل) املا ل المكاب واملاؤه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضى أمل معنى كرهه ابا او الى بكسر الموحدة والقصر مصدر على الثوب اذا خلق والموان الال والتهار (قوله لا يكون نار أضعف الخ) لكأن قول اذا نى من الغزو مثل ظريبان فانه يقال غزيان فيه طى ما قبل الف والنون حكم ما وقع آخرهما كوضى أى من قلب الواو ياء لظرفها اثر كسمة وهى فعلى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز أن يقال فى مثل عصيدة من الرمي رولا به ليس له اسم متمكن آخره واو لازمة بعده بل يجب أن قلب الضمة كسمة وتسلم الياء فتقول روم فكذلك يجب أن قال ريمان باعلال المحركة دون الطرف (قوله الموضع) اه تصریح وقوله فى التحصين متعلق بأضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون بارفا قبلتها الاعلال أى بلهما كائنا أو أقوى فى هذا التحصين (قوله فذلك) أى الياء الواقعة أثرهم (قوله بالوجهين) أى الياء وهما ابدال الضمة التى قبل الياء كسمة وابقاء الصفة وقلب الياء واوا (قوله يترديد) أى نفس على المذكور والاسم سبة وفى نسخ ترديد او قوله بين حله على مذكره أى وجود الياء وتغييرها بالحمل أو لا وبالعادة نافية اتفق ولو قال رعاية لمذكره تارة وللزنة أخرى لكأن أوضح وأخصر (قوله مصدرا) عبارة المرادى اسم مصدر من الطيب (قوله ومشبية حتى) هاهنا مشبورة فتعني ساكنة فكاف وبقال فيها حتى بفتحان بكسر زى كافى القاموس (قوله كاطوبى) تخيله هاهنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الامماء لا ياءى تخيله به سابقا للاسم لان الممثل به هنا طوبى مؤنث الاطيب كما يصرح به وسانشاط طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به (قوله هو المصنف) أى وار صدق كلامه على الاول أيضا (قوله فى باب الامماء) أى نوعها المحر بانها مجرأها وقوله سبكم والاحسن وحكموا ولواؤه قوله أعنى من اقرار الضمة بنفى حذف أعنى أو من فناء أمل (قوله كطوبى) أى كالعامل الذى فى طوبى والمكاف للتشظير وقوله مصدر أى أو اسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصورا فى طوبى المصدر كالم (قوله كما يقال فى جمع أكل) أى الذى هو اسم لاصفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أى فيكون ثلثا لسيبويه والعمريين من وجهين (قوله السلام من الايام) أى ايام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقى لعرضه أى من خصوص الصفة الجارية مجرى الامماء (قوله وان يكن) بالياء التعنية ككافى قول المصنف وان يكن عينا لفعلى وصفا بقرينة اشارة المذكور فى قوله وذلك (فصل) (قوله اسماء) حال من فعلى وقوله بدل بالاحال من الواو (قوله كنفوى) أصله وقيام قلبت واو ناء كما فى تراث وياؤه واوا وهو غير منصرف لارأفه للتأنيث وفى الكشف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على نفوى بالنون يجعل الالف للاحاق كنفوى ولا يجمع اجتماع اعلالين غير متواليين فى كلمة كانهما كافى يفون ومصطفى اذا أصلهما يوفون ومهتفوانا الممتنع فوالهما ملا فاصل صرح به ذكر فى فصل لساكن مع الخ ولا يردنوا اليهما فى ضوماء لشذوذ (قوله غالبا) ان جعل منه لقا بما

سبويه انه لا يجوز فيه غير ذلك والذي يدل على أن هذا الضرب من الصفات جارية مجرى الامماء ان أفضل التفضل يجمع على أقاقل يقال أفضل وأفاضل وأكبروا كما يقال فى جمع اكل وهو الرعدة أفاكل والمصنف ذكره فى باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ونص على أنها مسبوغات من العرب فكان التعبير السلام من الايام الملاقى لغرضه أن يقول وان يكن عينا لفعلى أفعلا فذلك الوجهين عنهم بجعل (فصل) من لام فعلى اسماء أى الواو بدل ياء كنفوى خالبا جازا ابدال أى اذا اختلفت لام فعلى بفتح الغاء

فتارة تكون لاهوا او اوتارة تكون يا فان كانت اوارا سلمت في الاسم فتعود عوى وفي الصفة فتعود نشوى ولم يطر في ذوات الوار بين  
الاسم والصفة وان كانت باء سلمت في الصفة فتعود يا واما في الامور فقلت واوا في الاسم فتعود عوى ونشوى  
فوقا بين لاهم والصفة واو في الاسم بهذا الاعلال (٢٣٣) لانه اخف فكان اهل للشغل وانما قال غالبا للاحتراز من اليا بالرافضة

وطع بالولد البقرة الوحشية  
وسعي الموضع كما صرح بذلك  
في شرح الكفاية وفي  
الاحتراز من هذه نظرو  
أما راي فادى ذكره سيويه  
وغیره من النحويين  
أما صفة علبت عليها  
الاصح والاصل رافضة  
رأى في اللفظ طبيا واما  
طع بالالف الاكثر فيه صم القاء  
وله اهم اسعجوا التحصيص  
حين فحقوا للتحصيف واما  
سعي فاعلم فحصل انه مقول  
من صفة كبريا وصديقا  
في تنبيه ما ذكره اساطم  
هنا وفي شرح الكفاية  
وافق لمذهب سيويه  
وأكثر النحويين أعنى في  
كون ابدال اليا واوا في  
على الاسم مطردا وقرار  
اليا فيها شاذ وعكس في  
التسهيل وقال وشذ ابدال  
الواو من اليا لصل على اسما  
وقال أيضا في بعض تصانيفه  
من شواذ الاعلال ابدال  
الواو من اليا في فعلى اسما  
كالتشوى والتشوى  
والعوى والفوى والاصل  
فيمن اليا ثم قال وأكثر  
النحويين يجعلون هذا  
مطردا فالحقوا بالاربعة  
المسذورة الشروى  
والطغوى والقصى

كان لقوله جازا ابدال فائدة من حيث تقييده بقالا وان جعل متعلقا بآتى كان تكرارا (قوله نحو  
نشوى) في المصباح النشوة السكر ورجل اشوان مثل سكران اه بجروده أى وامر أنه نشوى  
مثل سكرى وافعل منه شى كفى القاموس لانشو لوجوب قلب الواو يا على قياس رضى ونحوه كما  
مر فقول شحوا والبعض في المصباح نشو سكر خطأ بقلا ومنقول لاراد الموفق (قوله مؤثنا خبريان  
وصدبان) أى وهما مؤثنا الخ (قوله وشروى) يشين معناه فراء معنى مثل يقال للثاء رواء أى مثله  
نصرح (قوله لاه اخف) أى من الصفة تتركب معناه (قوله للاحتراز من اليا) قبل لاشذ وفي  
الريالاه انما تغلب ناؤها واو المانع وهوان قلب ياها واوا يستلزم قلب الواو يا عملا بقاعدة أخرى  
وهي أنه اذا اجتمعت الواو والياء وسبق احداهما ناسكون قلبت الواو يا وادخمت في اليا ونظر  
فيه الدوشرى بان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما أتى وهي هنا عارضة بالاجمال  
من اليا وسأنى ما فيه في أول الفصل الآتى (قوله للرافضة) وأما يامن الرى صدع طشى  
وعدم القلب فيها واضح لكونها منه دوشرى (قوله وطعيا) بطاء مهملتين مع (قوله وسعي  
الموسع) هذا بالاهمال فقط أما وسعي اسم السبي الذى شرع يسي قباها مال الدين وانما هما كذا  
في القاموس وحكى انه نوشرى اسم الموضع باهغام الشرب واقصر عليه البعض (قوله وفي الاحتراز  
عن هذه نظرا) أى فكان الاولى اسقاط قوله عال الخروج الاول والثالث بقوله امما والثانى  
بقوله فعلى أى بالرفع (قوله أم صنفه) أى ونصح الصنف ليس شاذ (قوله مقول من صنفه) أى  
واسنصح التصحيح مدحعله علما تصرح (قوله أعنى في كون الخ) بذى حذف في (قوله واقرار  
الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة استنفاداً بما يوافي بعض النسخ شاذ بالنصب فيكون اقرار بالحر  
صطفا على ابدال أى وكون اقرار الخ (قوله كالتشوى) بنا فى مامر أم صنفه ثم تشوى بدون ال  
بلذا نادر بجان كفى القاموس (قوله والعموى) في الدخ رسم هذا المثال عين مهملة فون ولم  
أجد له ذكرى القاموس ولا في المصباح ولا في غيره هو اولى فى كتب اللقمة العنوة بناء التانيث  
وقمرت بالقهر وبالمودعة غرره (قوله يجعلون هذا) أى ابدال المدكور (قوله والطغوى) بطاء  
مهملة فعين مهملة بمعنى الطغيان كفى القاموس (قوله واللفوى) كذا في النسخ بالقاف ولم أجده  
ذكر فى القاموس وغيره والذى فيه اللغوى باقن المجبة بمعنى اللغو وهو لا يعقبه من كلام أو غيره  
فأهل ما فى النسخ تحريف وان لم يشبه له أرباب الخواشى (قوله هذه الاخر) أى الشروى وثلاثة  
بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح فربما فى دعوى ولما  
في القاموس فى طغوى حيث قال طما يطغوطعوا طغوا فاضمها كطى بطى والاسم الطغوى  
كذبت فتعود بطغواها اه وقوله كطى بطى أى بمعنى طغى بطى كرمى رضى (قوله سد الباب  
التكثير من الشذوذ) هذا لا يرد على أكثر النحويين لانهم لا يقولون شذوذ هذه الاربعة (قوله  
أن ابدال ياها) أى التشوى والثلاثة بعده (قوله تصحح اليا الخ) فى استدلاله بتصحيح الالفاظ  
الثلاثة نظرا لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وبسليم عدم شذوذها رد عليه ما قدمه الشارح  
فى قوله وفى الاحتراز من هذه نظرا الخ وسنبه الشارح على هذا (قوله وقدمه تعقب احتجاجة هذه  
الثلاثة) أى مما يؤخذ منه تعقب احتجاجة بما هو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا (قوله  
تبدل فيها اليا واوا) والاربعة تقدمت فى قوله وبها كوفن الخ (قوله تغلب فيه الواو يا) وتقدمت

والدعوى زاعمين أن أصلها اليا والاولى حسدى جعل هذه الاواخر من الواو سد الباب التكثير من الشذوذ ثم قال الاربعة  
ومما بين أن ابدال ياها واوا شاذ تصحح اليا وهى الرافضة والطغيا وهى ولد البقرة الوحشية فتفتح طاءها وتضم وسعي اسم موضع  
فهذه الثلاثة الخاطئة على الاصل والتعقب للشذوذ أولى بالقياس عليها هذا كلامه وقدمي تعقب احتجاجة هذه الثلاثة وهذه  
المسئلة خامس مسئلة تبدل فيها اليا واوا ثم أشار الى موضع خامس تغلب فيه الواو يا بقوله

(بالعكس جاد لام فعل وصفاء وكون قصوى نادرا لا يثنى) أى اذا اتصلت لام فعل بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا وان كانت ياء سلمت في الاسم نحو الضياء في الصفة نحو القصيا تأنيث الاقصى فلم يفرقوا في فعل من ذوات الباء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا في فعل بالفتح من ذوات الواو كما سبق وان كانت واوا سلمت في الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر  
 أدار اجزوى هبت للعين هبة فاء الهوى يرفض أو يترقرق وقلت ياء (٢٢٣) في الصفة نحو انا زينا السماء الدنيا ونحو

قولك للمثقفين الدرجة العليا وأما قول الجحازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا لانه به على الأصل وتعميم يقولون القصيا على القياس وشذ أيضا الخواص عند الجميع في تنبيهه مذهب الیه الناطم يخالف لما عليه أهل التصريف فأنهم يقولون ان فعلى اذا كانت لامها واوا انتقل في الاسم دون الصفة ويجعلون حررى شاذا قال الناطم في بعض كتبه المحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يعملون الا بصفة محضة أو بالذات والاسمية فيها عارضة ويرغمون أن تصحح حزوى شاذ كصحح حيرة وهذا قول لا دليل على صحته ومافاته مؤيد بالدليل وموافق لآلة اللغة حتى الارهرى عن الغراء وابن السكيت أنهم قالوا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فاهم يستعملون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الجحازية أظهروا الواو في القصوى وبنو عميم قالوا القصيا انتهى وأما

الأربعة في قوله واو اذا افعل الى قوله يرضيان (قوله بالعكس) أى عكس لام فعل بالفتح امما (قوله تأنيث الاقصى) قال شيخنا والعض احترازا من القصيا الاتى في الخلاف فيما بين الجحازيين والتمجيين فان أصلها الواو وهذه أصلها الباء اه وما ذكرناه من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيما بين تأنيث الاقصى وفيه توقف فتأمل (قوله نحو حزوى) بجاء مهملة فزأى (قوله أدار الخ) الهمزة للنداء ونصب المادى مع أنه تكرة مقصودة لوصفه بما بعده والتكرة المقصودة اذا وضعت نزع نصبها على ضمها كما في حديث باعظم ارجي لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وما الهوى دمع اضيف اليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الصاد المحجمة يسيل بهضه في اثر بعض ويرقرق برأين وقافين ببق في العين مقمير ايجى ويدهب (قوله الدنيا الخ) الأصل الذنوى والعلوى لانهم من الذنوة والعلو قلت الواو فيها ما لا يستفاد الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة تصرح (قوله فصيح استعمالا) لوروده في قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى (قوله على الأصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أى قلب واو فعلى باء (قوله ثم لا يعملون الخ) أى فتمثيلهم يتأني دعواهم (قوله أو بالذات) أى المراد بها ما قابل الآخرة لا ما التي عرشت لها الاسمية لا الواقعة بصفة موصوف كالتي في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا لانها محضة بدليل النعت بها أصل (قوله كصحح حيرة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والدرجا المحدث أى وكان القياس قلب الواو ياء كما يأتى في الفصل الاتى (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدار اجزوى الخ أى وكون حررى شاذا خلافا للأصل (قوله يستعملون الواو مع ضمة أوله) أى ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك الفاء موجود في الاسم (قوله أظهروا الواو) أى مخالفين للقياس تنبيهها على الأصل كما مر (فصل) (قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل ففتت قوله واتصلا شريطة (قوله ومن عروض) أى جاز كما في روية مخفف روية بالهاء وبخلاف العروض الواجب فانه لا يجمع الا بدال كما في آيم الله فانه على مثال ألم بضم الاول والثالث وأصله أؤيم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوب بالسكونها وضمت ما قبلها فقلت لواو ياء واو أذعت في الباء للقاعدة كذا في المرادى والتصرح (قوله ومن عروض عربيا) المتبادر من صنيع الناطم أن الالف للتثنية والمفهوم من كلام الموضع والشارح أنها اللام والاقضية أن الثاني لو كان عارضا جازت هذه القاعدة وهو كذلك كما في ربا للرائحة فانها قلت يا وها الثانية واوا عملا بالقاعدة المتقدمة في الفصل السابق ثم قلت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة في قوله ان يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاء شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة الى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في الفصل السابق اذا لم يمنع منها مانع كالزوم قلب الواو ياء كما مر (قوله ياء الواو اقلن) لانها أثقل من الباء (قوله أو ما هو في حكم الكلمة كسلى) أى حالة الرفع لان المتضامين كالشيء الواحد لا سيما اذا كان المضاف اليه ياء المتكلم (قوله ويجب حينئذ) أى حين أذقلت الواو ياء (قوله أصلها سيبود وميوت) لانهم من ساد

قول ابن الجاحظ بخلاف الصفة كالجزوى بمعنى تأنيث الاغرى فقال ابن المصنف هو غثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الجزى كما يقال العليا انتهى (فصل) (ان يسكن السابق من واو ياء واتصلا ومن عروض عربيا فاء الواو اقلن مدغما) أى هذا موضع ساد من قلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقى هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كسلى والسابق منهما ما ساكن متأسل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الباء في الباء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الباء سيبود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الباء ساد واو ياء متوليت وأصلها طوى ولوى

و يجب التصحيح ان لم يلتقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يد هو يامر ويرى واحدا وكان السابق منهما مقصورا نحو طوبى  
 وغير أو عارض الذات نحو روية مخفف رؤى ودينون اذا صله دوتان وبيع اذا واه بدل من ألف بايع أو عارض السكون نحو قوى  
 فان أسله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في علم علم تنبيهه لوجوب الابدال المذكور شرط ان يلبس عليه هنا وهو ان لا يكون  
 في تصغير ما يكسر على مفاعل فهو جدول (٢٣٤) وأسود لاجبة يجوز في مصغره الاعلال نحو جدول وأسيد وهو القياس

والتصحيح له وجداول  
 وأسود جلا للتصغير على  
 التكسير أما أسود صفة  
 فقول فيه أسود لا غير لاه  
 لم يجمع على أسود (وشذ  
 معطى غير ما ذكره)  
 ودلائل ثلاثة اضرب ضرب  
 أصل ولم يستوف الشروط  
 كقراءة بعضهم ان كنتم  
 للرياء تعبرون بالابدال وحكى  
 بعضهم اطراده على لغة  
 وضرب جمع مع استيفائها  
 نحو ضبون وهو السور  
 المذكور يوم يوم وعون  
 المكعب عروية ورجاء بن  
 حيوة وضرب ابدلت فيه  
 الياء واوا وأدغمت الواو  
 فيها نحو هوى المكعب عوة  
 وهو نفس المسكر ثم أشار  
 الى ابدال الالف من اختها  
 بقوله (ن واوا ويا) تحريك  
 أصله ألسا ابدل بعد فتح  
 منصل أى يجب ابدال  
 الواو والياء أغشا بشرط  
 أحدهما الأول أن يتحركا  
 فذلك محتفى القول  
 والبيع لسكونهما والثاني  
 أن تكون حركتهما سليمة  
 ولذلك محتفى جيل ونوم  
 مخفى جيل ونوم وفى  
 اشتر والفضالة وتابلون

سود اتفاقا ومات عوت على احدى اللغتين ووزنه على الراجح عند البصريين في فعل بكسر العين  
 وقال البغداديون في فعل بكسرهما كضبع وصرف نقل الى فعل بكسرهما قالوا لانه لم يوجد مكسورا العين  
 في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بأن المعتل نوع مستقل قد باتى فيه ما لا باتى في الصحيح فيعوز  
 أن يختص هذا الباب بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعله بصم انفاء كقضاء ورماء كذا في  
 التصريح (قوله ويجب التصحيح) الأولى فاء التفريع (قوله ضرورية) أى بالواو مخفف رؤى أى  
 بانه مر (قوله نحو قوى) أى يسكون الواو قال المصريح وأجاز بعضهم فى بالادغام بعد القلب (قوله كما  
 ل فى علم) أى بكسر اللام علم أى يسكونها (قوله وهو أن لا يكون) أى اجتماع الواو والياء فى  
 تصغير ما يكسر على فاعل أى فى مصغر مفرد محرك الواو يجمع جمع تكسير على مفاعل واحد نزبا  
 فلو لم يحرك الواو من نحو يجوز لان ابدال مصغره واجب وان جمع على فاعل والغرض ضعف  
 الساكن وقوة المحرك نصريح (قوله بالابدال) أى والادغام مع أن الواو عارضة الذات (قوله وحكى  
 بعضهم اطراده) أى الابدال فى بحوال ياء ما واره بدل من همزة هكذا يظهر (قوله نحو ضبون)  
 ينفع الصاد المجهمة وسكون التثنية وفتح الواو (قوله أنوم) أى كثرة الشدة نصريح (قوله ورجاء)  
 ابراهيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة يسكون التثنية (قوله وهو نون) قال المصريح  
 بصم النون وتشديد الواو والقياس هى لان أصله هوى لادفعول من الهى اه قال شيخنا  
 انظر هل هو مصدر وثبت فيه الواحد للماضية أو هو جمع زاد البعض وط' هر عبارة الشارح أنه  
 مصدر رأى حيث عبر بضم الواحد فى قوله وهو هو الوجه عدى أنه ينفع النون مبالغة لنهاى فهو  
 على هـ هل يفتح ايضا ويؤيده انه يقال على القياس هى من المكسر أمور بالمعروف كافى الفاموس  
 ثم رأيت فى كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالياء المجهول وأقره غيره وفيه  
 عدى طر لانه انما يصح اذا كان له من هذا المعنى فعل متعدي للفاعل ولم أجده بعد مراجعة  
 الفاموس وغيره وحيد بن يحيى قرأته فى المتن ككسرهم معنى ناصل وان لم عليه اختلاف حركة ما قبل  
 الروى المقيد وهو ع من صوب القافية بهى - ماد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط  
 منقول عن خط ابن الفعاس لميلذا المظالم والله الجدل (قوله ألفا ابدل) بنقل همزة ابدل الى تنوين أنفا  
 (قوله اسكونهما) حلة للمهمة اشتراط التحرك أى وبقتضى اشتراط التحرك الصحة فى القول  
 والبيع لسكونهما (قوله مخفى جيل ونوم) أى حال كونهما مخفى الخ اه نصريح واعما جعله حالا  
 لاصفة لان المراد انط جيل ونوم فهو ما عرفت ان الحيل بالحيم الضبيع والتوام بالفوقية  
 معروف (قوله والحيل) بالحاء المهملة (قوله أى فى كلمتهما) لم يقل أى فى كلمتهما من غير فاصل مع أن  
 المراد بالانصال مجموع الامر من كإمرا اقتصارا على الخفى (قوله فى أن عروج ديزيد) انما كان ذلك  
 فى حكم المنفصل لحواز الوقف بين الكلمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله عبط)  
 بصم العين المهملة وفتح اللام وكسر الواحدة الضم (قوله غزور دى) أصله غزرو وواوين ورمى  
 ياء بن وقوله مقوصا أى فتكون الواو والياء الموجودان مكسورتين ويكون ابدال الكلمتين

فى أه والكم وأنفسكم ولا تسوا الفضل بينكم والثالث أن ينفتح ما قبلهما بالذلك محتفى  
 المعوض والحيل والسور الرابع أن تكون القصة متصلة أى فى كلمتهما ولذلك محتفى ان عروج ديزيد والخامس أن يكون  
 اتصالهما أسليا ولو بنيت مثل عبط من العزو والرى قلت فيه غزور دى منقوصا ولا تقلب الواو والياء أنفا لان اتصال القصة  
 بها عارض بسبب حذف الالف اذا لاصل غزوى ورمى لان عبط أصله عابط والسادس أن يفرض ما بعده ان كاتساعه بين  
 وان لا ياءه ألف ولا ياء مشددة ان كاتسالا بين والى هذا أشار بقوله

(القول الثاني) أي التامع وان سكن كفه اعلال غير اللام وهي لا يكتف اعلالها باسكن غير ألفه أو ياء التشديد فيها قد اعلل  
ولذلك سميت العيين في نحو يسان وطول وغبور وخو رقي واللام في نحو ميا وغزوا وقيسان وعصوان وعلاوي وقوي وأحلب  
العين في قام وباع ونلب وباب لتحرك ما بعدها واللام في غسرا ودعا ورى ولا اذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك يحشون ويمحون  
وأصلهما يحشبون ويمحون فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ما ثم - لفتنا (٢٣٥) للساكنين وكذلك نقول في جمع عصا

مسمى به قام عصون والاصل  
عصرون ففعل به ما ذكر  
وعلى هذا لو نبت من الرمي  
والغزو مثل عسكبوت  
قلت رميوت وغرووت  
والاصل رميوت وغرووت  
ثم قلنا وحذفنا لملاقاة  
الساكن وسهل ذلك أمن  
البس اذ ليس في الكلام  
فعلوت وذهب بعضهم الى  
تصحح هذا لتكون ماهو  
فيه واحدا وانما صححوا  
قبل الالف والياء المشددة  
لهم لو اءلوا قبل الالف  
لاجتمع الثمان ساكن فحذف  
احداهما فيحصل اللبس في  
نحو رميا لانه يصير رمي ولا  
يدري للمثنى هو أم للمفرد  
وجل ما لا لبس فيه على  
ما فيه لبس لانه من باب  
وأما نحو علاوي فلان واو  
في موضع تبدل فيه الالف  
واو والسامع أن لا تكون  
احداهما عينا لفعل الذي  
الوصف منه على أفعال  
والثامن أن لا تكون عينا  
لمصدر هذا الفعل وإلى  
هذين الشرطين الإشارة  
بقوله (وصح عن فعل)  
أي نحو العسد والحول  
(وفعل) أي نحو غيسد

كما حصل فاض وأفرد من قوامع أن صاحب الحال اثنا عشر للتأويل بماد كـ (قوله ان سر كـ الثاني)  
أي ان كان هنالك نال واللام نبات هذا الاشتراط (قوله اعلال) بالصب ففعل كفف وقوله غير  
اللام هو العين (قوله أو ياء الخ) أي أو لو نون توكيد ولم يد كـ ذلك لعله من باب نون التوكيد (قوله  
ونحو رقي) بفتح الخاء المعجمة تقصر في العراق كفاي التمسح وعجارة انقاموس قصر للعبان الاكبر  
(قوله وعلاوي ونسوي) جمع بين هذين المثالين لان الواو في الاول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة  
عن واو في الثاني منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء (قوله في قام الخ) الالف في الفعل الاول  
والامم الثاني منقلبة عن واو وفي الفعل الثاني والامم الاول عن ياء (قوله ووري) أنشأه عن ياء  
وأفادت الاثني قبله والاربعة بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للتوضيح (قوله ويمحون) أي بفتح الخاء  
المهملة على لغة من قال محام محام محام على لغة من قال محام محام محام كما زعم البعض لانه يرد قول  
الشارح ويمحون بواو لان أصله على هذه اللغة يعجرون بياء واو ومع وجوده كذا في بعض النسخ  
فامل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محام محام محام على هذه مضومة ولا ان  
أصله عليها يعجرون لا يعجرون ولا على لغة من قال محام محام محام على هذه مضومة ولا ان  
أيضا نعم ان فرى بالسامع ففعل صح عليها فبين أن لغة أربيع لغات كافي القاموس وان دفع اعتراض  
المحسح بأن محام يثبت لغة وأعمال الثابت محمولا يصح التثنية ويمحون بفتح الخاء الألف يقرأ بالباء  
لله ففعل (قوله - هي به) أي مسمى به مذ كـ عاقل والتثنية بذلك ليصح جمع بالواو والنون (قوله  
وعلى هذا) أي ما ذكر في يحشون ويمحون وعصون (قوله قلت رميوت وغرووت) أي بفتح أولهما  
وثانتهما وسكون ثانيهما (قوله أم اللبس) أي ليس الماعل بالاصل (قوله اذ ليس في الكلام  
فعلوت) أي في فهم أنه ماعل والاصل فعلات (قوله الى تصحح هذا) أي حرف العلة في المبني على  
عسكبوت من الرمي والغزو بقربة قوله لتكون ماهو فيه واحدا أي ليكون اللفظ الذي حرف العلة  
فيه واحدا ولو كان اسم الإشارة واجعا الى نفس المبني المذكور لقال أكونه واحدا يعني والواحد  
دون الجمع أي الدال على جماعة كيمشون ويمحون وعصون في الثقل مناسب في الجمع العفيف  
بالاعلال المذكور (قوله ولا يدري الخ) لوقال ويناد منه المفرد لكان أول لاقصا عبارة أنه  
اجمال لللبس (قوله ما لا لبس فيه) نحو قيسان وعصوان (قوله لانه من باب) أي على طريقته في أن  
بعده الياء والواو ألفا ساكنة (قوله فلان واو الخ) أي لان ياء النسب تستوجب قلب الالف  
واو أو قلب الواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لتدبت الالف واو الاحل ياء النسب وزم التسلسل  
ولم تل في قلب الالف وقلب الالف الى الواو (قوله لفعل) بكسر العين (قوله ذا فعل) حال من المعطوف  
(قوله كاشيد) هو بالعين المعجمة الناعم البدن ويقال في الاثنى عيدا وعادة (قوله جلاء على فعل) قال  
شجاء السد هو بتشديد اللام وقوله لانه معناه فعور بمعنى اعور بتشديد الراء وهكذا (قوله وجل  
مصدر الفعل عليه) أي على الفعل فهو مقبس على المقيس (قوله بدليل أمن) أي وأمن ضد خاف  
والثني يعرف بضده (قوله لان الوصف منه) أي من نحو خاف (قوله ولم تل) عطف على سملت (قوله

(٢٩ - صبان رابع) وحول (ذا فعل) أي صاحب وصف على فعل (كاشيد وأحولا) وانما انتم تصحح الفعل في هذا الباب  
جلاء على فعل نحو احول واعور لانه معناه وجل مصدر الفعل عليه في التصحح واخترت بقول ذا فعل من نحو خاف فانه فعل بكسر  
العين بدليل أمن والوصف منه على فاعل كفاي لا على فعل والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لفعل الدال  
على معنى التفاعل أي التشاركية في الفاعلية والمفعولية وإلى هذا أشار بقوله (وان بين) أي يظهر تفاعل من افتعل هو العين واو  
سملت ولم تفعل أي أنها كانت اجتمع على فاعل على جلاء على فاعل



لكونه بعينه فهو اجتزور او لوزدو بعو بعني فجاء ووارثا وبعوا واوحقرز بقوله وان بين تفاضل من أي يكون الفعل لا بعني تفاضل فانه  
يجب اعلاله . طلقا فهو اختان بعني خان واجتاز بعني جازو بقوله والدين واومن أن تكون هينه يافاه يجب اعلاله ولو كان دالا  
على التفاضل فهو امتازا وابتاعوا واستافوا أي اضا ربوا بالسبب وفي بعني غاير زوا تباعوا ونا سافوا لان الياء انسيبه بالالف من  
الواف كانت أحق بالا علل منها والعاشر ( ٢٣٦ ) أن لا تكون احدا هما متاوه بصرف يستحق هذا الايهلال والى هذا أشار

بقوله (وان لم يرفق ذاك  
الاعلال المستحق . صحح  
أزل) أي اذا اجتمع في  
الكلمة حرفا علة واوا  
أو با آن أو واو ويا . وكل  
منهما يستحق أن يفتاب أيضا  
لأنه حركة وانفتاح ما قبله فلا  
يبد من تصحيح أحدهما للآخر  
يصحح مع الاعلالان في كلمة  
والا تنزأ حق بالاعلال  
لان الطرفين محل التعبير  
فاجتماع الواو من نحو  
الحوى مصدر حوى اذا  
اسود ويدل على أن ألف  
الحوى متطابقة عن واو  
قولهم في مشاء حووا وفي  
جمع أحوى حووا وفي مؤنثه  
حواء واجتماع الياء من نحو  
الحيا لا يثبت وأصله حي لان  
تثنيته حيايان فأعلت الياء  
الثانية لما تقدم واجتماع  
الواو والياء نحو الهوى  
وأصله هوى فأعلت الياء  
ولذلك صحح في نحو حيوان  
لان المستحق للاعلال هو  
الواو واعلاله متسع لانه لام  
ولها ألف وأشار بقوله  
(وعكس فليبحث) الى أنه  
ربما أعل فيما تقدم الاول  
وصحح الثاني كما في نحو غاية  
أصلها غيبة أعلت الياء

الأولى ومحت الثانية وسها  
هنا مائة ويشوي عندها  
احلال الثانية وهذا أسهل  
قال أصلها آية على وزن فاعل  
والمعروف العكس يدلل ابنا

لكونه معناه) أى حركة ناء اجتروا فى حكم السكون (قوله نحو اجتروا) بالجيم وقوله واژدوجوا  
أصله ازفوجوا بدلت التاء الال (قوله مطلقا) أى بياضه وارتاب أو واو ياجه واجناز ومثله اختان  
لامه وان كان من الخيانة فاصل الخيانة الخوايه بدليل حان يخون وان أوهم صنيع الشارح خلافه  
(قوله أشبه بالالف) أى أقرب اليها فى الخفة وقوله فكانت أى الباء (قوله هذا الاعلال) بنقل حركة  
الهمزة الى اللام وحذف ألف هذا البقاء لما كان من حذفه الالتقاء الساكنين وان زال هذا الالتقاء  
بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فانه نفيس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان  
المستحق للاعلال أحدهما ولو لم يكن لرم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الاعلالين  
الممنوع ولا اشكال فى نحو معدى وعصى جمع عصا وعنى مصدره شاقا له بعض (قوله احدهما)  
أى الواو والياء (قوله لا يجتمع الاعلالان) أى لا فاصل والافاجتماع اجاز مع الفاصل نحو يفون  
ادأله يفون بل رد فى شرح الكافية أن توالى الاعلالين اجحاف ينبغى اجتنابه على الاطلاق فنع  
توالم ما اذا اتفقا واعتزروه اذا ختلفا كما وشاء ورزى فان الأصل وه وشوه ورزى وقد يجرب بأن  
هذه اللفظا شاذة والله يس (قوله والاخر) بكسر التاء (قوله نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله  
مصدر حوى أى على وزن قوى (قوله حو) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالضم (قوله قد  
يحقق) أى ثبت شدوذا (قوله فما تقدم) فى أى اجتماع حرفى علة فى الكلمة (قوله أصلها غيبة) أى  
بفتح الياءين (قوله ثاية) بفتح التاء المثناة كباؤخذ من قوله فيشوى عندها وأما الثانية بانفوقية فهي  
الطائية كما فى القاموس (قوله فشوى) وزن يرى أى يقيم (قوله وهذا أسهل الوجوه) أى السهولة على  
ما فى انصرح وأقره شجوا والبعض وغيره ١٠ الاربعة التى ذكرها الشارح انما من أن أصلها آية  
بضم الياء الاولى كسيرة قايت العين ألفاقال المصرح ورد ما به انما كان يجب قلب الغنة كسيرة اه  
وفيه نظر لا يحى وان أقره وعبارة انقارضى وقبل آية بضم الياء الاولى فاعلاله اعلى القياس اه  
السادس أن أصلها آية بفتح الاولى كالقول الاول الا أنه أعلت الثانية على القياس فصارت آية  
كناية فقدمت اللام الى موضع العين فوزن ما حيد فلعنة ثلاث فعات ونى تفسير القاضى السبضاوى  
وجهان آخر ان أو بيسكون الواو أو بفتحها فتكون الواجهة آية (قوله فيلزمه حذف العين  
لغير موجب) أى لحذفها لان المعهود فى مثله قلب الياء الاولى همزة كفى بأمة وقائلة (قوله فيلزم  
تقديم الاعلال الخ) به ان هذا الازم على الوجه الاول أيضا وان قد ثبت فى كلامهم تقديم الاعلال  
على الادغام كفى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى احتيار الشيء على شئ آخر كفى تقديم الاعلال  
على الادغام فى آية وقوى أو البداهة أولا قبل غيره كفى تقديم الادغام على الاعلال فى آية (قوله  
بدليل ابدال همزة آية بالالف) وجه الدلالة أن ابدال الهمزة بياء انما هو لتقديم الادغام على  
الاعلال ويبان ذلك أن أصل آية آية فلم يقدموا الاعلال وبيدوا أولا الهمزة الثانية الساكنة  
أفغان من جنس حركة الهمزة الاولى بل قدموا الادغام فنقلوا الهمزة أولا كسيرة الميم الاولى الى  
الساكن قبلها وهو الهاء الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية بيا من جنس حركتها وهذا من

ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل عاية في ذلك ثابت وهي حجارة سفار مضحا الراي بدل  
وطائفة وهي السطح والدكان ايضا كذلك آية عند الخليل أصلها آية ما علت العين شذوذا اذا بقيت  
لوجرة كاقال في التسهيل اما من قال أصلها آية سكوت المياه الاولي فيلزمه اخلال المياه الساكنة فمن  
قله فيلزمه حذف العين لغیر موجب ومن قال أصلها آية كنبغة فيلزمه تقديم الاخلال على الاطلاق  
بدل حذرة آية بالالف والحادي عشر



أن لا تكون من غير زيادة فتخص بالأسماء وإلى هذا أشار بقوله (وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلم) يعني أنه يمنع من قاب الواو والياء، لأن التمركه ما وانفتح ما قبلهما كونهما عينين لما في آخره زيادة فتخص الأسماء، لأنه يشك في زيادة بعده شبهة بما هو الأصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولا وسيلان وما جاء من هذا النوع مع الاعلال نحو داران وما هان وقياسه ما دوران وموهان وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو قياس والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه في تنبيهات في الأول زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح لأنها لا تخرج من صورته بل لأنها تلحق الماضي فلا يثبت بها قواعدها بآيسة في نحو قاله وباعة وأما تصحيح حوكة ونحوه وشاذ بالافتاق، الشاى اختلف في ألف التأنيث (٢٢٧) المتصورة في نحو صوري وهو اسم ماء فذهب

المارني إلى أنها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش إلى أنها لا تمنع الاعلال لأنها لا تخرج من شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصح صوري عند المازني مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلوجب مثلها من القول اقبل على رأي المارني فولي وع لي رأي الاخفش قالوا وقد اضطرب اختيار الناطم في هذه المسئلة فاختر في التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وبه جزم الشارح . واعلم أن ما ذهب اليه المازني هو مذهب سيبويه . الثالث بقي شرطان آخران أحدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل واحترز به عن قولهم في شعرة شيرة فلم يعالوان الياء بدل من الجيم قال الشاعر

بدل على أن عايتهم بالادغام فوق عايتهم بالاعلال وذهب الجاربري إلى تقديم الاعلال وبعضهم إلى تقديم الادغام في العين وتقديم الاعلال في اللام كما سطره المصريح فانظره (قوله أن لا تكون) أي إحدى الواو والياء (قوله زيادة فتخص بالأسماء) كالالف والنون وألف التأنيث نصريح (قوله ما آخره) ينصب آخره على الظرف متعلق بزيد وما في قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد واجب خبر عين (قوله من هذا النوع) أي نحو جولان وسيلان مما عيسه واو أو ياء وفي آخره ألف وفون (قوله داران وما هان) قال شيخنا السيد قبل انهما انجمايان فلا يحسن عددهما فيها شاذ (قوله فزعم أن الاعلال) أي فيما عيسه واو أو ياء وفي آخره ألف وفون وقوله هو القياس أي لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الافصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعفران فبقيا في التصغير ولم يحذفان صريح (قوله لا تخرج من) أي لا تخرج ما هي فيه (قوله لأنها تلحق الماضي) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للأسماء وهي المتحركة يعني أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضي فلا يختص بالأسماء فلهذا لم تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التأنيث المتحركة فتخص بالأسماء فادفع نظير الاسقاطي وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضي هي الساكنة والكلام فيما يخص الأسماء وهي المتحركة (قوله في نحو قاله وباعة) جبي قائل وبائع أصله ما قوله وباعة ككلمة جمع كامل وكذلك حوكة ونحوه جمعا حائلا وخاتن (قوله في نحو صوري) بفتح الصاد المهملة والواو والراء نصريح (قوله اسم ماء) مثله في شرح المرادى وقال الصغاني أمم وادوقه دخلا عنه الصحاح والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صوري كسكري ماء ببلاد مزينة (قوله بمنزلة فعلا) أي بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين (قوله مثلها) أي مثل هذه الكلمة التي هي صوري (قوله لا يعل) أي لا يجوز اعلاله قياسا (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو والعال (قوله لو كانت في موضعها) الظاهر أن الضمير للهزة ويصح رجوعه للياء أي موضع الياء الذي حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أي لعدم توفر شرط ابدالها القياسي (قوله انتفاء علتها) أي لا انتفاء علتها أي لا يبتنى اعلالها الواو أعلنت اذ لو أبدلت ألفا زال التسلب لامتناع توالي اعلالين واذا زال القلب لم يكن لا بد لها ألفا سبب فيؤدي اعلالها إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلا من أصله وفي نسخة ابقاء علتها بالموحدة فقالان أي يبتنى اعلالها بالقلب المكاني (قوله النقل) أي القلب المكاني (قوله والصيد) بالصاد المهملة له . هان منها التكبر وبيل العنق ودا يصيب الابل (قوله والجسد) بالجيم والوصف

أذا لم يكن فيمكن ظل ولا جنى . ما بعد كن الله من شيرات والاخر أن لا تكون في محل حرف لا يعل وان لم تكن بدلا والاحتراز بذلك من نحو أيس بمعنى يئس فان ياء تمحركت وانفتح ما قبلها لم تقل لأنها في موضع الهزة والمهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعولت الياء مما مثلها لوقوعها موقعا هكذا قال في شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها فانها كانت قبل الهزة ثم آخرت فلما أبدلت لا يقع فيها تغيير ان تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم أن أيس انما يعل لعروض اتصال التثنية لأن الابدال بالكلمة فهي في ثنية التقاديم والهزة قبلها في ثنية التأخير وعلى هذا فيستثنى عن هذا الشرط عما سبق من اشتراط اتصال الفعلة . الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الاعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض واحترز بذلك عن القيد والصيد والجسد وهو طول العنق وحسنه

والجدي يقال جارد جدي إذا كان يجده عن طله نشاطه والحوكة والحوكة وهذا غير محتاج اليه لأن هذا مع استظهاره  
 الشروط ومثل ذلك في التثنية قولهم روح وغيب جمع رائج وغائب وعقوة جمع عقور وهو الخش وهوية وأور جمع أوة وهو الداهية  
 من الرجال وقرة جمع قرو وهي ميلة الكلب انتهى (وقيل بالقلب هي النون إذا كان مسكاً) أي تبدل النون الساكنة قبل  
 الباء مما و ذلك لما في النطق بالنون (٢٣٨) الساكنة قبل الباء من العسر لا خلافاً في مخارجهما مع تافرين النون وغنتها التثنية

الباء وانما انتصت الميم  
 بذلك لانها من مخارج الباء  
 ومثل النون في الغنة ولا  
 فرق في ذلك بين المنفصلة  
 والمنصلة وقد جاء في قوله  
 (كن بت ابداً) أي من  
 قطعك فالقصة عن بالك  
 واطرحه وألف ابداً بدل  
 من نون التوكيد الحظيفة  
 تنبيهات في الاول كثيرا  
 ما يعبرون عن ابدال النون  
 ميم بالقلب كما فعل الناظم  
 والاولى أن يعبر بالابدال  
 لما عرفت أول الباب  
 الثاني قد تبدل النون ميم  
 ساكنة ومخرجة دون باء  
 وذلك شاذ فالساكنة  
 كقولهم في حنظل حنظل  
 والمخرجة كقولهم في بنان  
 بنان ومنه قوله  
 ياهال ذات المنطق التمام  
 وكنت المخفض البنان  
 وجاء عكس ذلك في قولهم  
 اسود قاتن وأصله قائم  
 الثالث أبدلت الميم أيضاً  
 من الواو في قم اذا صله فوه  
 بدليل اقواء فخذوا الهاء  
 تخفيفاً ثم أبدلوا الميم من  
 الواو فان أضيف رجع به الى  
 الاصل فقبل فوه وربما  
 بقي الابدال نحو الخوف ثم  
 الصائم في الفصل (الساكن  
 منه) لذا كرا جدي لا تني جدها وخيدانه والجمع جود قاله في القاموس (قوله والجدي) بجاء مهجلة  
 وكون الجدي شاذاً انما يخشى على مذهب الانتقش أن ألف التانيث لا تقع الا على  
 مذهب المازني أنها تنعده (قوله روح وغيب) الاول براه ثم جاء مهجلة واساني فحين حجة ثم موحدة  
 وقوله جمع رائج وغائب أي وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوي (قوله وعقوة) صريح  
 كلامه أنه بفتح الفاء وعليه قول العين المهمة مفتوحة ككلمة أومكسورة كقردة حرره والذي في  
 القاموس عقوة بفتح العين المهمة وسكون الفاء وقوله جمع عقور بتثنية العين وسكون انشاء كما في  
 القاموس (قوله وهوية) كذا في النسخة فواو فها تانيث ولم أجدها ذكراني القاموس (١)  
 والمصباح وغيرهما والذي وجدته في النسخة هو هاء مفتوحة فتحتية مضمومة فوهزة مرسومة  
 واو على صيغة الفعل الماضي فانظروا أن ما في النسخة نحو ياف وان لم يتبدل له أحد من المحسنين والله  
 الهادي (قوله وأور) يضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة يضم الهمزة وتشديد الواو كذا في القاموس  
 (قوله وقرة) بقاء فراء وقوله جمع قرو بتثنية القاف كما في القاموس وانظر حركة قاف الجمع فاني  
 لم أر لهذا الجمع ذكراني القاموس (قوله ميلة الكلب) مبلغ الكلب وميلته تكسر الميم فيها الأما  
 الذي يبلغ فيه قاله في القاموس (قوله بين المنفصلة) أي النون المنفصلة عن الباء بان كانت في كلمة  
 والباء في أخرى مع تلاقيهما (قوله كن بت) في نسخة بالتوقية وعليها شرح الشارح وفي نسخة  
 بالمشة أي من أنشئ أسراراً (قوله ابداً) بكسر الموحدة (قوله لما عرفت أول الباب) أي من أن  
 القلب اصطلاحاً انما يكون في حرف العلة أو الهمزة (قوله ياهال) منادى مرغم هالة علم امرأة  
 والتتمام من التهمة وهي تكرير انشاء والميم والباء أطراف الاصابع وكذا ما بدأ بفتح مبتدأ والمخفض  
 البنان تركيب اضافي خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير في ذات لانه بمعنى صاحبة أو بالجر  
 عطفاً على المنطق والمخفض نعت له أو بالنصب مفعولاً للمقدر ولا يصح نصبه عطفاً على المنادى لما مر  
 في التداء انه لا يصح يا غلاماً لما قال يس والجر هو المضبوط به في النسخة المعصية والله أعلم  
 في الفصل في العلم أن نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل احداها أن يكون  
 حرف العلة عين فعل وذ كرها بقوله الساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع في  
 وزنه دون زيادته أو عكسه وذ كرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال  
 وذ كرها بقوله وألف الافعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذ كرها بقوله وما لافعال الخ  
 (قوله انقل التصريف) أي أثره وهو الحركة (قوله ذي لين) أي أو همزة كما هي في الشرح  
 (قوله كائن) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الباء الى الباء الموحدة وحذفت الباء لا تنقلها الساكنة  
 مع النون وهذا العمل مع زيادة في نحو قل والاصل أقول نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت همزة  
 الوصل للاستعانة بالحركة والواو لا تنقل الساكنين (قوله لاستثناها الخ) أي اذا كانت  
 الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها جلا على اختصارها وطرد الباب وانما لم تستقل الضمة  
 والكسرة على الواو والياء في نحو دولوطني فتسفل الى الساكن قبلها الا ان حركة الاعراب مستقلة

الباء وانما انتصت الميم  
 بذلك لانها من مخارج الباء  
 ومثل النون في الغنة ولا  
 فرق في ذلك بين المنفصلة  
 والمنصلة وقد جاء في قوله  
 (كن بت ابداً) أي من  
 قطعك فالقصة عن بالك  
 واطرحه وألف ابداً بدل  
 من نون التوكيد الحظيفة  
 تنبيهات في الاول كثيرا  
 ما يعبرون عن ابدال النون  
 ميم بالقلب كما فعل الناظم  
 والاولى أن يعبر بالابدال  
 لما عرفت أول الباب  
 الثاني قد تبدل النون ميم  
 ساكنة ومخرجة دون باء  
 وذلك شاذ فالساكنة  
 كقولهم في حنظل حنظل  
 والمخرجة كقولهم في بنان  
 بنان ومنه قوله  
 ياهال ذات المنطق التمام  
 وكنت المخفض البنان  
 وجاء عكس ذلك في قولهم  
 اسود قاتن وأصله قائم  
 الثالث أبدلت الميم أيضاً  
 من الواو في قم اذا صله فوه  
 بدليل اقواء فخذوا الهاء  
 تخفيفاً ثم أبدلوا الميم من  
 الواو فان أضيف رجع به الى  
 الاصل فقبل فوه وربما  
 بقي الابدال نحو الخوف ثم  
 الصائم في الفصل (الساكن

صح انقل التعريف من ذي لين ان عين فعل كائن أي اذا كان عين الفعل واو أو ياء وقبله ما ساكن صحيح وجب  
 نقل حركة العين اليه لاستثناها على حرف العلة نحو يقوم وبين الاصل يقوم وبين يضم الواو وكسر الباء فنقلت حركة الواو والياء الى  
 الساكن قبلها ما هو قاف يقوم وباء بين فكسرت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فإثارة يكون العين  
 (١) في آخر ورقة من القاموس ما نصه وهو بالضم بلد بالصمد رهيوم حصن بالعين قاله نصر

هو أفعال التفصيل  
والأشياء لا يكون من  
الخاصات بل من مراض  
الحوادث والعالم به أن هذا  
الرجوع إلى النفس مثال  
الرجوع إلى النفس هو  
أفعال لا لعل المدكور  
فعل به باس وكان ظن  
بالأفعال من التماسه  
هي نوعه الشرح  
والأشياء أن لا يكون من  
المدكور اللام هو أهوى  
بالأفعال لا للمواضع  
والأشياء والهمزة  
الشروط الثلاثة آثار  
وله العالم بكن فعل نجس  
اللام كأيضاً أهوى  
اللام علة واد في  
تسهيل شرطاً آخر هو  
لا يكون مواضع الفعل  
نحو أهوى أهوى  
بالأفعال ماضياً عور  
تسهيل كذا ما تصرف  
هو أهوى الله وكانه  
من عن ذكرها  
كره في الفصل السابق في

[illegible]

قوله وضع عين فعل وفعله لا هذا فعل فان العلة واحدة (ومثل فعل في دا الاعلال اسم مصاهي مضارع وفيه وسم) أي الاسم المضاهي  
للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات شارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذکور شرط أن يكون به وسم يمتاز  
به عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان أحدهما موافق المصارع في زنه دون بانيته كأنهام هاربراف في العمل في وره ينقط وفيه زيادة يبيئ  
على أنه ليس من قبيل الاعمال وهي الممفعول وكذلك نحو مقسم ومبين وأمامدين ومريم فقد تقدم أب وورهما مفعول لا مفعول والواجب  
الاعلال ولا مفعول لفقده في الكلام ولو نسبت من البيع مفعلة بالنقص قلت ماعة أو مفعلة بالكم كسر قلت مبيعة أو مفعلة بالصم ففعل  
مذهب سيويه تقول مبيعة أنصاوتلي مذهب الاحفش تقول مبعوه وقد سبق ذكر مذهبهم ما والآخر موافق للمصارع في زيادته  
دون وزنه كأن تبي من القول أو البيع اسمها على مثال تعلق بكسر التاء وههزة بعد اللام فان تقولان وبيع

كسر بين هذين، ساكنة واداءت من البيع المعاني مثال رتب فأت على مذهب سبويه فيبيع انهم فكسر وعلى مذهب  
 الاحمدش جوع والوسم الذي اختار به هذا النوع من الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن نفعل بكسر التاء وضهها لا يكون  
 في الفعل ولا ثلث أعل أما ما شاهدته في رعي ورويه وباديه أو باديه وبسما معاً فإنه يجب تصحيحه فالأول نحو أخض وأسود لأنه لو أعل  
 أو هو أو نه عرو ثم يدرى المصنفون إلى أي فعله عد أن أعل إذ كان ولا واثاني كحبط هذاهو الطاهر وقال الناطم وابنه  
 حتى سرخيط ثم على لا يدرى ما به (٢٣٠) بالاسم أو هو مشه نعلم أي كسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حل

على شعر و-ه- الأ-م- و-ه- وقشره قوله كسر تين الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله أمدهما  
 ك-ه- أي أصله في بيع و-ه- منه عن الواو في نيل فاعلال نبيع بأصل فقط واعلال نبيع  
 ما على رابط قوله في مثال رتب سوية ثم من وضع اثابة بينهما راء آخره موحدة  
 اشئ الماير ان- (قوله وهو) في كونه على وزن خاص بالاسم أي سان دلا (قوله كسر التاء أي  
 والهمزة راجع إلى ما على مثال حل وقوله رصه أي مع ضم الع- و-ه- راجع إلى ما على مثال  
 رتب (قوله لا كوني للمعنى) أي لا يوه كور مواده (قوله نحو أخض وأسود) هما  
 رصه على ورصا آخرهذان شمس أعلم في الورود (زياده) قوله وأما نحو يريده الخ) جواب عما يقال  
 نحو ريد لما شاهدته المضارع ورويه مع أنه أعل وحاصل الجواب أن أصله بعد عذله لأن اعلاله  
 حين فعله (قوله نحو حط) كسر التاء بوجه ما بين للمضارع في كسر راءه وكون أوله يمازئة  
 اقوله هذا) أي كوني بفتح و-ه- طمأننته المضارع ورويه راءه دون سائر من كسر حرف  
 المضارعة نقله (قوله ك-ه- حل) في محيا لم يكسر ولا أصله الصحيح من الاعلال والصحيح في  
 ك-ه- حل أن ر-ه- في موحدهما كاله حل على شطاط على قد ير مصاب أي على موحدهما طاران  
 أخرج في محيا ولا والمراد بالحل البصر أو ما في المصريح أو ر-ه- من أرا العوض من أن المراد به  
 أن يحيط بمصنوع من مخطوط في ر-ه- من أنه (قوله لفظا) أي لعدم لغير من أعطى بها إلا  
 ر-ه- ل-ه- معنى في الأحاديث (قوله لو سجدوا الخ) أحسن أن يحتمل في محيط لم يعارضها  
 شديدي أصله في محيا في مثا تخلى لأن كسر التاء في محيا شاد كذا ذكره كرايو آخره شيئا  
 أو ر-ه- ر-ه- أنه عما منع في خصوص تحسب و-ه- من الأفعال المضارعة المذكورة في المحرر  
 قنا ك-ه- من وسرر، يعرف لموارم تخلي فاصل لغة من كسر حرف المضارعة في دور تدود  
 كسر راءه (قوله ش-ه- م-ب) أو كسر التاء في لغة قوم (قوله لم يرم الحبيص) أي جميع العرب  
 في مخرج (قوله إلى هذا الثاني) أي لما بين ما صار ورويه كحبط (قوله لأنه مقصود الخ)  
 على أحداجه إلى بعين له أنه لا لأنه مع دعوى موارم محبط لتعلم لغة من يكسر حرف المضارعة  
 (قوله لأنه محمول عليه) عطفت في مابة (قوله عوس) حل من الأاء وقت عليه بالكون  
 على بعينه (قوله مما سلب عنه) ح-ه- ثاب لكتاب أو حال من أفعال واستعمال أي كائين  
 مما سلب عنه أي مما عساه حرف علة وأصل في فعله (قوله لتعريف كها في الأصل الخ) علل  
 لا انقلاب هاهنا ودلالة قبله عما به الفتحة إشارة إلى محبة اعتبارين وان كان الثاني أقوى وأورد  
 على كلامه أن سرطاط الو وألفاذا كانت عينا أن لا يقع بعدها كس كامي وأجيب بأن  
 مثل ذلك في غير الأفعال والأسماء لال الاعلال في الأصل على الفعل والاشتراط عند كورا عما  
 هو استحقاق الكامة ثم هذا الاعلال ويمكن دفعه أيضا بأن هذا ال-ه- كس لما كان محذوف

على شطاطه بلفظ  
 ومن تين وقد يدل  
 لوضع ما في المصنف أن  
 لا أصل مثل تحل لأنه  
 كوني مع التاء في  
 ورويه ر-ه- ثم لو سلم  
 الأصل أن كان لا يماز  
 ك-ه- لم يرم الحبيص -  
 من كسر حرف المضارعة  
 فقط وقد شاهدنا هذا  
 في دولة أو معال في  
 ك-ه- معال من -ه- د  
 لما كان ما -ه- في  
 م-ه- في ر-ه- لا  
 د-ه- عن المصنف  
 كسوار و-ه- حل و-ه- حل  
 سلمه في المصنف  
 -ه- م-ه- في معنى كقول  
 ومقول ومخطوط ر-ه- ط  
 رابطا هر م-ه- من  
 -ه- المصنف في م-ه- م-ه-  
 م-ه- الم-ه- في م-ه-  
 ور-ه- ل-ه- م-ه- م-ه-  
 م-ه- ط وهو لا أنه محمول  
 هاهنا وعلى هذا  
 من أصل بصر  
 وأصل الاعمال واستعمال  
 أول لدال الاعلال والنارم

سواء أي إذا كان المصدر على أفعال أو أفعال مما سلب عليه حل على فعله في  
 الاعلال فتقبل حركة عيه في وا ثم تقاب أفعالها من النقص فيلحق أنسان مع حذف أحدهما لا لتقاء الساكنين ثم  
 تعوض عنها بما أيت ذلك نحو إقامة واسد قامة أسلهم القوام واستقامت ثقلت فحة الواو إلى ألفا ثم قلبت الواو ألفا  
 ثم كها في الأصل واحتاج ما لها والي أنسان الأولى ل-ه- وال-ه- والثانية ألفا أفعال واستعمال فوجب حذف  
 أحدهما واختلص التعويون أيتهما المحذوفة مذهب الحليل وسبويه إلى أن المحذوفة ألفا أفعال واستعمال لأنها الزائدة  
 ولشهما من الطرفين

ولان الاستغفال بها حصل والى هذا ذهب الاظم ولذلك قال وانما الافعال واسمفعال اول وذهب الاحفش والافراء الى ان  
المحذوفة بدل عين الكلمة والاول اطهر ولما حدثت الالف عوسء هاءا الباء ثقتل فاقامه واستعامة واشار بقوله (وحذوها  
بالقتل) أى بالسمع (وعا عرس) الى أن هذه التاء التي جاءت عرسا واد تحذف يقتصر في ذلك على ما سمع ولا ينفاس  
عليه من ذلك قول بعضهم أراه اراه وأحابه انا حكاها اذ حسن قال الشارح ويكرهان مع الاضافه لقوله تعالى واقام  
الصلاة قيل وحسن حذف التاء في الآية مقارنته لقوله بعدوا بقاء اركا في نفسه في دور ود يخرج افعال اسمفعال وهو روتها  
في أنفاطه هاأعول اعوالا وأعيت السماء اعياها اسعدا اسعدا اسعيل (٢٣١) الصلابة الاوهذا عند

بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واحدا من الالفاظ كان وجوده كالعدم (قوله ولا  
الاستغفال) اطهر منه الفوقى لأنه لا يمكن الجمع بين الالف حتى يحصل الاستغفال ورده  
الاستغفال على أن الجمع بين الالفين ممكن بل رافع كما عوسء في كلام القم والهو بين أى عند الما  
مقدار أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيدها المذهب تعويض التاء هالان المعهودى  
انشاء أم لا تعوض الا ان الاصول كفى في رده رسة (قوله القتل) البناء للملازمة مع نفسه  
بعرض (قوله اراه) أنه ارأى قلب حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذف الهمزة و طرقت الباء اذ  
أنفرا رده فقلت هرة ولم يوجب بناء التعويض لا يسأل المحدث فيه هرة لا حرف علة ما تقول دد  
نقدم أن الالظم عليها من حروف العلة اه ركرر بارأه عي يمكن طاهر قوله محذوف الهمزة  
أما حدثت اذ ادها بدل فتمها انما عبر كها بحسب الاصل رافعا ما له الآن وهو خلاف هرة  
المسئلة فقل المراد حذف بعد قها انما اء على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله كذا ذلك  
مع الاضافة) أى اسدها - ذلكا افاة المصريح (قوله اعد اعوالا) هو العلم المهملة بطلب جمع  
رفع صوبه بالكوا بمعنى آخره (قوله رأعت السماء) العين المجهة أى سارت اذ عيرت أى سحاب  
وقوله واستعامة ودأى غلب (قوله واسمفعال النص) أى باع المجهة أى شربا لفتح يعي المجه  
وسكون العنة وهو الين الذي رسة المرأة ولد هار هي نوى اذ هي حامل (قوله يصح فعل الح  
الطاهر ان مثل اعمل واستعمل ما صرف منها كالمصدر ومن الماعل (قوله وام) كذا في النص  
الذخ وفي بعضها السقاطه وكذا أسقطه اذ ردي راعته من اراها الحو شيد كره أنه ليس رسة  
نقل والكلام في بابه نقل وقد يقال بل المراد بها حكاها الحو عرى من أى زيد الا حكاها فيه من  
ناب اذ ما عي محرف عنه ملابسا (قوله في الباب كاه) أى سواء أهمل ثلاثيه أولا (قوله وهما انا  
الح) يحتمل رجوع اسم الإشارة الى مجموع الحامين والى كل هما (قوله من الحذف ومن نقل) أى  
دون التعويض بالفاء وقوله فعول أى فاهم معول الفعل الثلاثي المتصل ودوله به متعلق بضم (قوله  
لما حدثت واوه على رأى سبويه) أو رده على أمران الاول أن الواو علامة اسم المفعول ولا حذف  
وأجبت عن اسمها علامته بل ادها على اسم معول المراد كالمصدر والمخفى هو الرصم مع علا  
الافى مكرم ومعول وهالك والمهمل الثاني أن المحذوف من يوافض الا الى وهو  
الباء دون الراء وهو التوسين ومن يحوقل ويضع وخف الساكن الاول لا الثاني وأجبت أن مثل  
ذلك كله اذا كان نائى الساكن حرفا صحيحا وهما حرافعه اه تصرع اصاح وريا (قوله  
وقد خالف الاخفش الح) فيه عدى بطروا افرده لا بالاء لم أن قلده هه الصه كسرة والوار  
يا مراما للعين المحذوفة بل للرقق بين دواب الوارد دوات الباء كما قدمه الشارح فافهم (قوله في هذا)

بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واحدا من الالفاظ كان وجوده كالعدم (قوله ولا  
الاستغفال) اطهر منه الفوقى لأنه لا يمكن الجمع بين الالف حتى يحصل الاستغفال ورده  
الاستغفال على أن الجمع بين الالفين ممكن بل رافع كما عوسء في كلام القم والهو بين أى عند الما  
مقدار أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيدها المذهب تعويض التاء هالان المعهودى  
انشاء أم لا تعوض الا ان الاصول كفى في رده رسة (قوله القتل) البناء للملازمة مع نفسه  
بعرض (قوله اراه) أنه ارأى قلب حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذف الهمزة و طرقت الباء اذ  
أنفرا رده فقلت هرة ولم يوجب بناء التعويض لا يسأل المحدث فيه هرة لا حرف علة ما تقول دد  
نقدم أن الالظم عليها من حروف العلة اه ركرر بارأه عي يمكن طاهر قوله محذوف الهمزة  
أما حدثت اذ ادها بدل فتمها انما عبر كها بحسب الاصل رافعا ما له الآن وهو خلاف هرة  
المسئلة فقل المراد حذف بعد قها انما اء على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله كذا ذلك  
مع الاضافة) أى اسدها - ذلكا افاة المصريح (قوله اعد اعوالا) هو العلم المهملة بطلب جمع  
رفع صوبه بالكوا بمعنى آخره (قوله رأعت السماء) العين المجهة أى سارت اذ عيرت أى سحاب  
وقوله واستعامة ودأى غلب (قوله واسمفعال النص) أى باع المجهة أى شربا لفتح يعي المجه  
وسكون العنة وهو الين الذي رسة المرأة ولد هار هي نوى اذ هي حامل (قوله يصح فعل الح  
الطاهر ان مثل اعمل واستعمل ما صرف منها كالمصدر ومن الماعل (قوله وام) كذا في النص  
الذخ وفي بعضها السقاطه وكذا أسقطه اذ ردي راعته من اراها الحو شيد كره أنه ليس رسة  
نقل والكلام في بابه نقل وقد يقال بل المراد بها حكاها الحو عرى من أى زيد الا حكاها فيه من  
ناب اذ ما عي محرف عنه ملابسا (قوله في الباب كاه) أى سواء أهمل ثلاثيه أولا (قوله وهما انا  
الح) يحتمل رجوع اسم الإشارة الى مجموع الحامين والى كل هما (قوله من الحذف ومن نقل) أى  
دون التعويض بالفاء وقوله فعول أى فاهم معول الفعل الثلاثي المتصل ودوله به متعلق بضم (قوله  
لما حدثت واوه على رأى سبويه) أو رده على أمران الاول أن الواو علامة اسم المفعول ولا حذف  
وأجبت عن اسمها علامته بل ادها على اسم معول المراد كالمصدر والمخفى هو الرصم مع علا  
الافى مكرم ومعول وهالك والمهمل الثاني أن المحذوف من يوافض الا الى وهو  
الباء دون الراء وهو التوسين ومن يحوقل ويضع وخف الساكن الاول لا الثاني وأجبت أن مثل  
ذلك كله اذا كان نائى الساكن حرفا صحيحا وهما حرافعه اه تصرع اصاح وريا (قوله  
وقد خالف الاخفش الح) فيه عدى بطروا افرده لا بالاء لم أن قلده هه الصه كسرة والوار  
يا مراما للعين المحذوفة بل للرقق بين دواب الوارد دوات الباء كما قدمه الشارح فافهم (قوله في هذا)

ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة وجب حذف احدها واختلف في أنهما المحذوفة على حذف المثلث  
في افعال واستعمال المتقدم ثم ذوات الوار نحو معصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك وأما ذوات الباء نحو مبيع ومكبل فانه لما  
محذوفت واوه على رأى سبويه في مبيع ومكبل بيا ساكنة بعد ضمة فغابت الصه المحذوفة كسرة تصح الباء وأما على رأى  
الاخفش فانه لما حذف واوه كسرت الباء فقلت الواو بام فراقبت دواب الوارد دوات الباء وقد خالف الاخفش أنه في هذا ما  
أسله أن الفا اذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية فقاموا او الاصل ما قاما الى الجمع نحو بصر وقد قلبت هه الصه كسرة مراعاة  
للعين التي هي بام مع حذفها مراعاتها موجوده أجدر في نفسه في وزن معصون

عند سيبويه مفعول ونحو ذلك لا يخش مفعول ونحوه فائدة الخلاف في نحو مسو مخففا قال أبو الفتح سألني أبو علي عن تخفيف مسو فقلت أما على قول أبي الحسن فأقول رأيت مسوا كناية قول في مقروءه ومقروءه لا نهائيه وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت مسوا كناية قول في خب (٢٣٣) فعركوا الواو لأنها في مذهبه للعين فقال لي أبو علي كذلك هو اه (وندره الصحيح)

ذي الواو من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون ومسل مدووف وغرس وهو ودو لا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (و) التصحيح (في ذي الباء) من ذلك (اشهر) لطفه انباء كقوله خطه مطبوبة به نفسا وقوله كانها فاحقة مطبوبة به وقوله وأحال ألت سيدة معيون وقوله حتى نذكر بضات وهيجه يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم وهذه لغة ثمة في ثمة في قالوا مشيب في المختلط بغيره والأصل مشوب ولكنهم ملأوا في الفعل مشيب جلاوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا هو ب بناء على هوب الأمر في لغة من يقول بوع المتاع والأصل مهيب (و) الصحيح المفعول من كل فعل وروي اللام مضوح العين كإني (نحو عدا) ودعا فإني تقول في المفعول منها معدة ومدعو جلا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الأعلال مرجوحا كما أشار إليه قوله (وأعلل ان لم تنحر) أي لم تنصدد (الأجودا) فنقول معدى ومدعى ويرى بالوجهين قوله أنا لث معدى عليه وعاديا أنا شدة المازني

متعلق بخاف أي في شرويع ومكبل (قوله عند سيبويه مفعول) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففا) أي بإبدال همزته واوا ثم ادغام واو مفعول فيها على رأي الاختفش و ينقل حركتها إلى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأي سيبويه ولا يخفى أن أصل مسو ومسووزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المحذوكة إذا كانت الواو التي قبلها زائدة غير الحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وإن كانت أصلية قلبت حركة الهمزة الياء وحذفت (قوله خب) أي بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الباء (قوله كذلك هو) أي تخفيف مسو (قوله ومسل مدووف) بدل مهمة ثم فاء آخره أي مبالول وقيل مصحوق ورفع نفس على التباينة عن الفاعل أو مطبوبة به نفسا بالتدكير وإيابة الضمير في الناصح بخرب (قوله خذ مطبوبة) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أي طيبه ولعل المصواب مطبوبة به نفس برفع نفس على التباينة عن الفاعل أو مطبوبة به نفسا بالتدكير وإيابة الضمير في مطبوبة العائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل (قوله كانها) أي الجرة (قوله معيون) اسم مفعول عنه من باب باع أي أصابه بالعين (قوله حتى نذكر) الضمير يرجع لذكر التعميم ويوم فاعل هيجه والذاذن الذين يجهت كسحاب المطر الضعيف ويرى يوم رذاذ بالتدكير ويظهر أن الهاء في عابه لليوم وأن على معنى في والدجن ينفع الدال المهملة وسكون الجيم كافي كذا اللغة الباس الغيم السماء ودجن يومئذ من باب نصر صار ذاذجن وقوله مغيوم أي ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد انصاف الجلة أعني فيه الدجن بناء على أن ال جسمية مدخولها في معنى التكررة بدليل الرواية الثانية فإن جعل خبرا عن الدجن والجرة صفة أو حال من يوم احتجج إلى جعل الدجن بمعنى الغيم وإلى ادغام المبالغة في وصف الغيم أنه مغيوم ثم صرح كلام القاموس وغيره أن قام لازم معنى صار ذاذجن وحذفه فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تجمله على الحذف والابتنال أي مغيوم فيه أي اليوم السماء أو مغيوم به أي الدجن هذا ما ظهر لي في تقرير البيت فتأمل (قوله قالوا مشيب) أي شلب فحتمه كسر فو واو ياء بعد صيرورته مشوبا فرفع مشوب ونقل صفة واو إلى شبه وحذف إحدى الواوين الساكنين على الخلاف (قوله والأصل) أي القياس مشوب لا مشيب لأنه واو ياء العين وليس مراده الأصل أن يصرف في أنه مشوب وبواو ين (قوله قالوا مهوب) أي بإبقاء الصفة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاختفش أن المحذوف العين بإبقاء الصفة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم ما في كلام الحواشي من التصور (قوله والأصل) أي القياس مهوب لأنه ياء العين وليس مراده الأصل التصريف في أنه مهوب بناء فوار (قوله والصحيح المفعول) أي اسم المفعول (قوله جلا على فعل الفاعل) وهو هذا قوله صحيح معنى أنه لم يعمل شلب واو ياء وإن قلت ألقاها كريا قوله ويجوز الأعلال مرجوحا (الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الأعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله وأعلل ان لم) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة (قوله جلا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر ليس الخ) يجاب بجواز تعدد الأعلل فيجوز أن تكون العلة في المصدر شيئا آخر بان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحل عليه مصدر الفاعل طرد الباب المصدر يس (قوله ليس مبنيا) أي بحجولا (قوله لان الواو الأولى) أي من معدود ومدعو (قوله كانها رابت الصفة) أي وليس في الأسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره وأقبلها صفة انقل ذلك وقوله قلبت ياء أي

معدو أو بالتصحيح وأشده غير بالأعلال واختلف في علة الأعلال فقيل جلا على فعل المفعول وهو قول القراء و تبعه والمصنف واعتبر بوجود القلب في المصدر نحو عاتها والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل أعل تشبيها بآل وأمر لان الواو الأولى ساكنة زائدة بصفة بالأدغام في عاتها فصار الواو التي هي لام الكلمة كأنها رابت الصفة فقلت ياء



على حذفها في أدل وأجر والاحتراز بواو الالام من يائها فإنه يجب فيه الاعلال نحو روى وقلى فأنت تقول في المفعول منه مرمى  
ومقلى والاصل مرمى ومقلى قلبت الواو يا، لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم  
لتصح الياء وقد سبق الكلام على هذا ويكون مفتوح العين من مكسور ها وهو على فحين مالم يس عينه واروا ما عينه واروا ما الاول  
نحو رضى فان الاعلال فيه أولى من التصحيح لان فعله قد قبلت فيه الواو يا في حالة بناءه للفاعل وفي حالة بناءه للمفعول فكان اجراء  
اسم المفعول على الفعل في الاعلال أولى من مخالفتها له ولهذا جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى ارجى الى ربك راضية  
مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل (٣٣٣) هذا ما ذكره المصنف أعنى ترجيح الاعلال

على التصحيح في نحو مرمى  
وذ كرضيه أن التصحيح في  
ذلك هو القياس وأن  
الاعلال فيه شاذ فان كان  
فعل بكسر العين واوياً نحو  
قوى تعين الاعلال  
وجها واحدا فنقول مقوى  
والاصل مقو وواستقل  
اجتماع ثلاث واوآت في  
الطرف مع الضمة قلبت  
الاخيرة ياء ثم قلبت  
المتوسطة ياء لانه قد اجتمع  
ياء رواو وسقت احداهما  
بالسكون ثم قلبت الضمة  
كسرة لاجل الياء وأدغمت  
الياء في الياء فقبل مقوى  
بتيثية باب مرضى  
بمقوى سابع موضع قلب  
فيه الواو يا، (كذا اذا  
وجهين جالفعول من •  
ذى الوار لام جمع او  
فرد عين) هذا موضع  
ثامن قلب فيه الواو يا،  
أي اذا كان الفعول مما  
لامه وار لم يحصل من أن  
يكون جمعا أو مفردا فان  
كان جمعا جاز فيه الاعلال  
والتصحيح الآن الغالب

والضمة التي قبلها كسرة يشير الى ذلك كله قوله على حذفها الخ وعدم ذكر المصنف هذا في  
أسباب قلب الواو يا، لا يهتض الاعراض به على الشارح وان اعتبر ضرورة مع أنه يمكن تقديم قلب  
الضمة كسرة على قلب الواو يا، فيكون من الاسباب التي ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حذفها  
في أدل وأجر) أي على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية اعمال أدل وأجر  
وكانهم لم يستعملوا الضمة وانكسرة على الياء فيحذفونها ثم يحذفوا الياء، الالتقاء الساكنين كما فعلوا في  
أدل وأجر نظرا الى كون الواو ثلث في الواقع ساكنة الخفت (قوله فانه يجب فيه) أي في اسم مفعوله  
الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واو أو غير ها (قوله وقد سبق الكلام  
على هذا) أي في عموم قوله ان يسكن السابق من واو يا الخ (قوله ويكونه) أي الفعل الواو يا الالام  
اذا الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أي في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أي شذوذا  
(قوله ما ذكره المصنف) أي في غير هذا الكتاب كالثبيل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله  
فاما الادل فنحو رضى الخ ولو قال وأما الثاني فنحو قوى فيعين اعلاله لكان أخضر وأحسن في المقابلة  
وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذي لامه وار ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله  
وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير  
واو يا كرضى وما يعين اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واو يا كقوى (قوله ثم قلبت المتوسطة  
ياء) ولا يضر عروضاها لان اشتراط الالام لا ينافي ما ذكرنا في السابق من الواو يا، كالم  
والسابق هنا أصلي نقله شيخنا السيد عن النوشري (قوله باب مرضى ومقوى) لم يقل ومعدى  
لفسلة قلب واو يا، كالم (قوله ذوجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد  
من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أي اذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغي اسقاط  
أي (قوله جماعا على باب أدل) وجهه ما سأله اشرار قريبا في قوله وقبل أعل أي اسم مفعول  
نحو عد انشبه يا باب أدل وأجر الخ (قوله ما استقر لثلاثها) أي في قول المصنف ان يسكن السابق  
الخ وقوله من ابدال وادغام أي وكسر ما قبل الياء (قوله أبوقاخو) جمعين لآب واخ- كاعاء ابن  
الاعرابي تصریح (قوله ونحو) بالهاء المبهمة حكى سيبويه انكم لتطبيرون في نحو كثيرة تصریح  
(قوله هراق ماؤه) كذا في النسخ والذي في القاموس وغيره أن هراق متعدد فالصواب نصب ماؤه  
أو بناء الفعل للمجهول (قوله جمعا ليهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء تصریح (قوله أي ولي وكبر  
راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تقيده كتب اللغة (قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول  
الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة بتساوي الوجهين في كل منهما

(٣٠ - صبان رابع) الاعلال نحو عصا وعصى وفقاو في ودل ودلى والاصل عصور وقصور ودل ودلى والواو الاخيرة ياء جملا  
على باب أدل وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لثلاثها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح ألفاظا قالوا أبوقاخو ونحو جمعا لنحو وهي  
الوجهة ونحو بالجمع جمعا لنحو وهو الذي هراق ماؤه وهم وجمع لهم وهو المصدر وان كان مفردا جاز فيه الوجهان الآن  
الغالب التصحيح نحو وعصا وعصى كبير الا يريدون علوا في الارض ولا فساد او تقول غالمال غواو وسه ازيد سموا وقد جاء الاعلال في  
قولهم عفا الشيخ عفا وسعيا أي ولي وكبر وقسا قلبه فسبا واما كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد ارجح لتقليل  
الجمع وخفة المفرد (تنبيه ان في الاول في كلامه ثلاثة أمور أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين  
وليس كذلك كما عرفت ثانيا ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الأمرين

في المكافئة بقوله ويرجع الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح أولى ما في ثانیها أطلق جوار التصحيح في فعل من الواو واللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوي فالجني من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل فعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور المناسب لغرضه أن يقول كذا المفعول منه مفردا وان يجمعها فهو بالعكس يعن جمعها فهو بالتصحيح من الضمير منه يرجع لتعوده في البيت قبله . الثاني ظاهر كلامه هنا في المكافئة ونشرها أن كلام التصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى ( ٢٣٤ ) أنه لا يقاس عليه وإليه ذهب في التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للقرءاء هذا الفظه

وأما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذي ذكره غيره أنه شاذ اه (وشاع) أي كثر الاعلال بقلب الواو ياء إذا كانت ضمنا فعلى جمع تصحيح اللام (فخو ييم في نوم) جمع نائم وصير في صوم جمع صائم وجيع في جوع جمع جائع ومنه قوله ومعرض نعلي انما اجل نحتة . عجلت طبعته لقوم جيع ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربهما من الطرف فأعلنت كإفعل اللام فتبدلت الواو الأخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء وأدغمت الياء في البناء ومع كثرته التصحيح أكثرته نحو نوم وصوم ويجب ان اعتلت اللام لأنها تتوالى اعلالا ولذلك كشوى وغوى جمع شاور وغاوا وفصلت من العين كنوم وصوام بعد العين حيثئذ من الطرف (ونحو نيام شذوذته غي) أي روي في قوله . فما أرق النيام الاكلامها . في تنبيهات في الاول قوله شاع ليس نصا في أنه مطرد وقد نص غيره من

و يكون التصحيح أولى في كل ويكون الاعلال أولى في كل ويجب ان لا يغنى هذا الامر الاول عن الامر الثاني انما ذكره بقول الشارح ثانياً فظاهره أيضا انفسا يدين الاعلال والتصحيح في الكثرة أي اعلال الجمع والمفرد وتصحيحه نعم الامر الثاني يغنى عن الاول لاستلزام الثاني للاول لكن ليس من عادتهم الاعتراض باغناء الثاني عن الاول كما هو مشهور فعلم ما في كلام شيخنا والبعض نعم رد على الشارح أن لا نسلم الامر الثاني لان قول المصنف كذلك نافي لاستلزام التصحيح والاعلال مقتضى رجوع التصحيح في الجمع والمفرد لرجوع اسم الإشارة الى المفعول من نحو عد المتقدم في قوله وصحح المفعول الخ فكان ينبغي للشارح أن يقول في كلامه أمر ان أحدهما أن ظاهره الذوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في رجحان التصحيح على الاعلال وليس كذلك كما عرفت ثانياً سيما أطلق جوار التصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل المفعول من باب رضى لارجاعه الضمير منه لتعوده (قوله جمع نائم) أسهل ناورم لانه من النوم فأبدلت الواو همزة على انقاعده وكذا صائمه وجائع (قوله ومعمرس) يضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالسداد المهملة وهو التعمد الملقى في العربة للطفاف ويروي بغير هذا الوجه كإني العيني وتغلي كترى كإني القاموس والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس (قوله ويجب ان اعتلت اللام) هذا مختصر قوله تصحيح اللام وقوله أرفصلت من العين مختصرا فقال اللام بالعين المذهوم من التثنية نحو نيم في نوم (قوله كشوى وغوى) بإعجام أراها ما وضعه وتشديد ثانياً ما والاصل شوى وغوى قلت ياءوه أنا أنما تتركها وانفتح ما قبلها ثم حذفت الالف لابقاء الساكنين (قوله جمع شاور غاوا) اسمي فاعل شوى بشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالغى كإني في انقائه وس والاول أفصح كإني التصريح (قوله أي روي) وقال السدوسي أي نسب الماء العربية (قوله جمع ألوى) ضبط في أصح الناموس كإني التفضيل (قوله مثل فعل) أي يكسر الفاء وضم العين (قوله نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة قبل تشديد فاعلة الدابة كإني القاموس (قوله وصوان) هروعا انشئ (قوله فارجعوا) بالجرم والذال المجع دوام السير مع السرعة تصريح (قوله راعلواط) بالعين والطاء المهملة تين التعلق بالتعلق يقال ادخلواط بعيره أي تعلق بعقه تصريح والله أعلم

في فصل في (قوله فانا) نقام للشاطبي أن ما لم يصف وقصر من أمما هذه الحروف متوق على حد شربت ما باله نصر ونقل ابن غازي عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لانها مبنيّة لوضعها وضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الاسماء مختصر من معدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة وافهم (قوله فاء الاقتعال) أي وفروعه بدليل ما بعد (قوله يعني واوا أريا) انه أي بالغاية لان حرف اللين يشمل الالف مع أنه ليس مرادا كما سبكره الشارح (قوله

التعويين على اطراده وقد بدان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة الى أيام لا الى نوم . الثاني يجوز في فاء فعل المفعول العين ابدالها الضم والكسر والنظم أولى وكذلك فاء نحو دلى وعصى والى جمع الوى وهو الشديد المحصورة . الثالث هذا الموضع تاسع موضع قلب فيه الواو ياء وبقي عاشر لم يذكر هنا وهو أن نلى الواو كسرة وهي ساكنة مفردة بخوميزان وميمات الاصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استقنالا للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من كسرة الى ضمة ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فعل ونخرج بالقيء الاول نحو موعدا والثاني نحو طول وعوض وصوان وسوار وبالثالث نحو احواد واعلواط في فصل في (ذو اللين فانا في اقتعال ابدلا) تام مفعول ثان لا بديل والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذي اللين وفاحال منه أي اذا كان فاء الاقتعال حرف لين يعني واوا أريا

وجب في اللغة القصص ابدالها تاء فيه وفي فروع من الفعل واسمى الفاعل والمفعول اسما للذين الساكن مع التاء  
لمسا بينهما من مقاربة المخرج ومناقاة الوصف لان حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك في الواو اتصال واتصل  
ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والاصل واتصال واتصل واتصل (٣٣٥) وموتصل وموتصل به ومثاله في التاء

اتسار واتسر ويئسر واتسر  
ويئسر ويئسر والاصل  
ايئسر وايئسر ويئسر  
وايئسر ويئسر ويئسر  
وانما ابدلوا التاء في ذلك  
تاء لانهم سموا اقربوها  
لثلاثت بها حركات ما قبلها  
فكانت تكون بعد  
الكسرة ياء وبعد الفتحة  
الفاء وبعد الضمة واو فلما  
راوا مصيرها الى تغييرها  
لتغير احوال ما قبلها ابدلوا  
منها حرفا يلزم وجهها واحدا  
وهو التاء وهو اقرب  
الزوائد من الضم الى الواو  
ويوافق ما بعده فيدغم فيه  
وقال بعض النحويين البدل  
في باب اقصل انما هو من  
الياء لان الواو لا تثبت مع  
الكسرة في اتصال وفي  
اتصل وحل المضارع واسم  
الفاعل واسم المفعول منه  
على المصدر والماضى  
تثنيهما في الاول ذوالين  
يشمل الواو والياء كما تقدم  
واما الالف فلا مدخل لها  
في ذلك لانها لا تكون فاء  
ولا عين ولا لامه الثاني  
من اهل الجواز قوم يتركون  
هذا الابدال ويجعلون  
فاء السكامة على حسب  
الحركات قبلها فيقولون  
اتصل ياتصل فهو موتصل

ابدالها تاء) ولم تقلب الواو باء تحتج على ما هو مقتضى القياس لانما ان قلبت ياء يلزم قلبها تاء في هذه  
اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال انتفتازاني وفيه نظر اذ لو قلبت  
الواو باء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما في الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة واجيب بانه يجوز  
هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والياء المنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو  
كذا في التصريح (قوله اتسار) فسر الفارسي بالقهارة وافرده شيخنا ووجه اخذه من اليسر بان  
اهل الجاهلية كانوا يظنون انه يورث اليسار وفي المصباح اليسر مثال مبيد او العرب يقال منه  
يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر (قوله اتلاعت بها حركات ما قبلها) أي طلبا للمجانسة  
(قوله فكانت تكون) لا حاجة الى تكون وقوله ياء أي اصلية ان كانت التاء ياء ومنقلبة عن واو  
ان كانت الفاء واو او كذا يقال في قوله وبعد الضمة واو (قوله وبعد الفتحة ألفا) برده عليه ان شرط  
قلب الياء الواو انما تحركهما كما في قوله من ياء او واو بفتح ياء أصل الخ الا ان يقال هذا الشرط  
لم يجمع عليه العرب كما يستلزم من التثنية الثانية (قوله وهو اقرب الزوائد) في معنى التعليل  
لهذوف بدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختار والتاء لانه اقرب الخ والمراد الاقرب في المخرج  
لان التاء من بين طرف اللسان والثنتين العينين والواو من الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت  
حرف مد في الجوف واقربية التاء اليها جند من حيث مرر بالحرف الجوف على مخرج التاء وغيره  
لا في الصفة ان الصفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذي منه الواو والجرهما متباعدان صفة ويرد  
على دعواه اقربية التاء الى الواو الميم فانه اقرب الى الواو يخرج من اتاء لانها من الشفة الا ان  
يقال مراده الاقربية في الجهة ولما كان يرد حينئذ ان يقال هلا جملوا البدل الميم دفعه بقوله  
ليوافق ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حرف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألونيها وقوله  
من الفم أي الخارجة من الفم والمراد مقدم انهم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يعم  
جميع الخارج وقوله الى الواو متعلق باقرب وقوله يوافق المناسب انه على حذف العاطف على  
قوله وهو اقرب الخ بقربية التصريح به في نسخة ولما كان التعليل بالاقرية قاصرا على  
ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجاري فيهما اقتأمل (قوله وقال  
بعض النحويين الخ) الاول ان يقول محل قواهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة ذا اريد ثبوتها دائما  
وهذا ليست كذلك فثبت ثم تبدل تاء زكريا (قوله ولا عين ولا لامه) أي مع أصالة الالف فلا ينافي  
انها تكون عين ولا ما هو بدل كافي قام ورمى (قوله من اهل الجواز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي  
الخ مختصز قوله سابقا في اللغة القصص (قوله نحو ايتسكل) قال المرادى ظاهره تحصيله ايتسكل انه مما  
مع فيه الابدال شدوذا وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح يعني ابن الناطم خلافه  
حيث قال ولا يريد ان يقال في اقتل من الاكل ايتسكل اه أي بل المراد ان الابدال سمع فيما هو  
من نفسه وان كان لم يسمع فيه اه لمختصا وقول شارحنا نحو قولهم صريح في الاول (قوله ايتسكل  
واتزر) مقول قولهم (قوله في أوتعن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله يابدل الواو الخ اذ لو كان  
ميتا للفاعل لقال يابدل الياء (قوله والاقوال اعلا لان) فيه نظرون افرده لان نوال الاعلا لين  
الممنوع نوالها على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فقامل (قوله وهم) عه انتفتازاني كما في

وايتسر ياتسر فهو موتسر وحكى الجرمي ان من العرب من يقول اتصل واتسر بالهمز وهو غير باه (وشد) ابدال فا الاقعمال  
تاء (في ذي الهمز نحو) قولهم في (ايتسكل) وايتزر فاعل من الاكل والازار ايتسكل واتزر يابدل الياء المبدلة من الهمزة تاء وادغامها  
في التاء وكذا قولهم في أوتعن افعل من الامانة اغن يابدل الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة القصص في ذلك كله عدم الابدال  
والاقوال اعلا لان وقول الجوهر في اتخاذ افعل من الاخذ وهم

واغما التاء أصل وهو من تخذ كاتبع من تبع قال أبو علي قال بعض العرب تخذ بمعنى التخذ ونازع الزجاج في وجود مادة تخذ وزعم أن أصله التخذ وحذف وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذاً وتخذوا ذهب بعض المتأخرين إلى أن تخذ مما أبدلت فآزته تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي ونخذ بالواو وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أحسن لأنهم انصوا على أن اتقن لغة رديئة (طائفاً فتعال رد أثر مطبق) طام ففعل ثان لرد والمفعول الأول ثان كان رد أمر أو ضميره إن كان رد مجهولاً أي إذا اتقن اللغة الفصحى وقروعه مما آوؤه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والتاء ويجب أن تبدل تائه طاء فتقول في افتعل من صير اسطر ومن ضرب اسطرب ومن طهر اسطهر ومن ظلم اسظلم والأصل اسستر واسطر واسطرب واسطهر واسظلم فاستقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج (٢٣٦) وتبين الصفة إذا التاء مهموسة مستقلة والمطبق

مجهور مستعمل فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجه وهو الطاء (في تنبيه) إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلاً والاول منهما أساساً كن فوجب الادغام وإذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثاني ومع عكسه وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله وهو الجواد الذي يعطينا ثأله عفواً وظلم أحداً نافيظظلم روي فيظظلم وفيظظلم وقد روي أيضاً فيظظلم بالنون وليس مما نحن فيه وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني إلى الاول دون عكسه فتقول اسطبر اسبر ولا يجوز اسطر في الصاد من الصفيير الذي يذهب في الادغام وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً

الصرح بأنه لو كان من الاخذ لوجب أن يقال يتخذ بغير ابدال وادغام (قوله واغما التاء) أي الاولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعاً وقوله أصل أي لا بدل من ياء مبدلة من همزة كزعم الجوهرى (قوله وزعم أن أصله التخذ الخ) يحتدل أنه يقول أصل تخذ التخذ افتعل من الاخذ كما يقول الجوهرى أو من الوخذ كما يحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاولى واقصر شيئاً وانبعض على ترجي أنه يقول بالاول قصور (قوله وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفقت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الخاء (قوله تخذ تخذاً) من باب تعب وقد تسكن تاء المصدر قاله في المصباح (قوله إلا أن بناءه) أي التخذ عليها بأن يكون افتعل من الوخذ والأصل وتخذ الواو تاء وادغمت في تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أي من جعله افتعل من الاخذ (قوله تاء افتعال) وقد تحرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيهاً في نحو صط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجار بردي فارضى (قوله وضميره) أي ضمير تاء (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والايصال أي المطبق عند هاء اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قبله فيجوز كسرهما كما في زكريا على الجزية (قوله من تقارب المخرج) أي في الجلالة والافتقار المطبق الطاء وهي من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريباً على أن مخرجهما الشخصين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله (قوله حرف استعلاء) أي وجهر كالأبجى فتم تبين الصفة (قوله من مخرجهما) عبارة التصريح من مخرج المطبق واحتيرت التاء لتكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه) قال اتفقنا في هذا عكس الادغام أي المشهور الذي هو ادخال الحرف الاول في الثاني لأن هذا ادخل الثاني في الاول وقال شيئاً لا يسمى هذا ادغاماً عند القراء (قوله وهو الجواد) الضمير لهم بن سنان والنائل انعطافه وقوله عفواً أي سهلاً بلا من ولا مظل وقوله و بظلم أحياً نال البناء للمجهول أي بطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظظلم أي يفعل ذلك ولا يرتسأله نقله المصريح عن الجار بردي (قوله الذي يذهب في الادغام) أي ادغامها في الطاء بعد قلب الطاء (قوله مال) أي الذئب والارطاة شجرة من شجر الرمل والحنف بكسر الحاء المهمة وسكون الحاقف بعد هاء الرمل المعوج عيني (قوله لا يني) لا أخبرني فإنها بمعنى صار والضمير في يني يعود على التاء اه فارضى وأعرب المكودي بالأحالة من فاعل يني (قوله موافق هذه الاحرف الخ) فيه أن من جهة هذه الاحرف الدال ولا معنى لموافقة الشيء نفسه إلا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجلة وقوله والهم تذكيره ادراهما صدره • تنحى على الشول جراز امقضي

متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني إلى الاول دون عكسه فتقول اسطرب واسطر ولا يجوز اسطر لان الضمير الضاد حرف مستطيل فلو ادغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكى في الشذوذ اطجع وهو في التدوير الغرابة مثل الطبع باللام وقد روي بالأوجه الأربعة قوله • مال إلى ارطاة حقف والطبع اه (في ادان وازددوا كذا لا يني) أي إذا بني الافتعال مما آوؤه دال نحو دان أو زاي نحو زاد أو دال نحو زد كوجب ابدال تاءه أو الايقال ادان وازدادوا كروا وأصل ادان وازداد واذنكر فاستقل بجي التاء بعد هذه الاحرف لأن هذه الاحرف مجهورة والتاء مهموسة فجي مجرى يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الاحرف في الجهر وذلك الدال (في تنبيهات) الاول إذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين وإذا أبدلت دالاً بعد الزاي جاز الاظهار والادغام بقلب الثاني إلى الاول دون عكسه فيقال ازددوا زرو ولا يجوز ادجروا من الصفيير وإذا أبدلت دالاً بعد الدال جاز ثلاثة أوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال ازددوا زرو منه قوله • والهم تذكيره ادراهما •

واذكر وان كان هذا محجة وهذا الثالث قليل وقد قرئ شاذاً فهل من مذكرة بالمحجة الشاذة مقتضى اقتصار النظم على ابدال  
 ثمانية افعال طاء بعد الا حرف الاربعه ودالاً بعد الثلاثة ثم اقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل ثمانية  
 بعد التاء فيقال اترد ثمانية مثله وهو افعال من ثرأ وتدغم فيها التاء فيقال اترد ثمانية (٢٣٧) مثله قال سيدي والبيان عندي

جيد يعني الاظهار فيقال  
 اترد ولم يذكر المصنف  
 هذا الوجه وقد ذكر في  
 التسهيل أيضاً أنها تبدل  
 دالاً بعد الجيم كقولهم في  
 اجتمعوا الحمد معوارفي  
 اجترأ حذر ومنه قوله فقلت  
 فصاحبي لا تحبسانا •  
 ينزع أموله واجد زشيعاه  
 وهذا لا يقاس عليه وظاهر  
 كلام المصنف في بعض  
 كتبه أنه لغة لبعض العرب  
 فان صح أنه لغة جاز القياس  
 عليه وهذا آخر ما ذكره  
 الناظم من باب الابدال  
 وما يتعلق به من أوجه  
 الاعلال في حاشية قد علم  
 مما ذكره أن حروف  
 الابدال منقسمة إلى ما  
 يبدل ويبدل منه كالهزة  
 وحروف العلة السلاتة  
 وكالهاء فانها تبدل من  
 الهزة أولاً ككهوراني  
 وتبدل منها الهزة آخر  
 كما فان أصله مسوهراني  
 ما يبدل ولا يبدل منه وهو  
 المسبب والطاء والدال والي  
 ما يبدل منه ولا يبدل وهو  
 التاء أما ابدال الحروف  
 المتقاربة بعضها من بعض  
 لأجل الادغام فلم يذكرها في  
 باب الابدال لعموضها  
 وعلم أيضاً أن الهزة تبدل

والضمير في تنحي يرجع إلى الناقصة وهو بالنون فالجاء المهملة ما مبنى للفاعل من أغشى على الشيء أي  
 أقبل عليه كافي القاموس أو لا مفعول من أغمأ أي أماله كافي القاموس وجرأ الجيم فراء ثم زاي  
 كغراب السيف القاطع كافي القاموس وأما قول البعض المراد بالجرأ بكسر الجيم أسنان الناقصة فلم  
 أر له ما عدا في كتب اللغة وهو دل من الضمير في تنحي على نذر أداة التشبيه وقضبا بقاء فضاء  
 محجة فوحدة كسب السيف القاطع والمنجل كافي القاموس وهو بدل من جرأ والهمز بفتح الهاء  
 وسكون الراء قال في القاموس نبت ونجراً أو البقلة الحقاء اه وقوله تذر بهضم الفوقية من أذرى  
 قال في القاموس ذرت الريح الشيء ذروا وأذرت ذرته وأذرت به ذرها وهو بنفسه اه وأخبرني  
 بعض من أتق به من فضلاء الطلبة أن في شرح دلائل الخيرات للقمي أنه يقال ذرت الريح الشيء  
 ذروا وذروا على هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله أذروا مفعول مطلق لتسديد موافق  
 له في أصل الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الأرض نباتها ما ظهر لي في ضبط البيت وحده وتنكلم  
 شيخنا السيد عليه عاهو معزل عنه معنى ولفظاً (قوله وهذا الثالث) أي اذكر بذاً محجة (قوله ثمانية  
 بعد التاء) أي ثمانية مثله بعد التاء المثناة (قوله أو تدغم فيها) أي في التاء الفوقية التاء أي المثناة أي  
 بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفي اجترأ) بالزاي بقرينة ما بعد (قوله لا تحبسانا) من خطاب  
 الواحد بما لاثنين كما قد فعله العرب أي لا تحبسانا عن شيء ألهم بفتح أصول الكلا بل جز الشئ  
 وأسرع لتأني الشيء قاله العيني (قوله إلى ما يبدل) أي يكون بدلاً وقوله ويبدل منه أي يكون مبدلاً  
 منه (قوله وكالهاء الخ) فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض إعادة الكاف وان  
 زعمه البعض (قوله أولاً) حال من الهزة وقوله بعد آخر حال من الضمير في منها العائد على الهاء وإنما  
 قلنا ذلك اعتباراً بالأصل في الموضوعين (قوله وهو التاء) ان قرئ بالتوقية كافي غالب التسع ورد أنه قد  
 علم من النظم كما سيعرف به الشارح أن التوقية تبدل ويبدل منها الأول من قوله ذو اللين فاتاني  
 افعال أيدلاً والشأن من قوله طائفاً افعال رد أثر مطبق وان قرئ بالمثناة كافي بعض النسخ ورد  
 أن كلامه في حروف الابدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره الخ مع أن المثناة  
 وقعت بدلاً ولا يبدل منها كما أفاده الشارح فيما قرئ بواو في أي وفي هذا التحقيق يعرف ما في  
 كلام البعض من الخطأ (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا في غير  
 ابدال الحروف المتقاربة لا ادغام أما الخ (قوله فلم يعدوها) أنت الضمير مع رجوعه إلى ابدال  
 الحروف المتقاربة لا كفساده التائب من المضاف إليه (قوله وعلم أيضاً) أي من كلام الناظم حيث  
 قال أحرف الابدال هذات موطنها • فأبدل الهزة من واو ويا

من ثلاثة أحرف وهي الالف والواو والياء وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهزة والالف والواو وأن الواو تبدل من ثلاثة  
 أحرف وهي الهزة والالف والياء وأن الالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهزة والواو والياء وأن الميم تبدل من التون وأن  
 التاء تبدل من حزين وهما الواو والياء وأن الطاء تبدل من التاء وأن التاء تبدل من التاء على ما سبق  
 مفصلاً وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضرورة في التصريف وأن حروف الابدال الشائع اثنان

• ان لم أروها هه • فأبدل  
الهاء في هه من الالف وأبدل  
قوله هه بـه فيكون  
من ذلك أي ما صنع أو ما  
تظاري لها ويحور أن  
يكون هه بمعنى اكفف أي  
أما قد وردت من كل جانب  
وكررت فإن لم أروها فلا بد  
واكفف عني ومن ذلك  
قولهم في أما أنه يحور أن  
تكرون ألحقت لبيان  
الحركة والواو في حيله ان  
الهاء الاخيرة بدل من  
الالف في حيله وأما  
أبدالها من الواو في قوله  
• وقد رايتي قولها يا بهاء •  
ويحك ألحقت شرا بـه  
وقد اختلف في ذلك فذهب  
الجماعة الى انها مبتدئة من  
الواو والاصل يا بهاء وقال  
أبو الفتح ولو قيل ان الهاء  
بدل من الالف المتقلبة  
من الواو الواقعة بعد الالف  
لما كان قولاً قويا إذا الهاء الى  
الالف أقرب منها الى  
الواو وأبدالها من الماء في

مامر في أول باب الابدال (قوله ماسق ذكره) أي متما وتحرما (قوله في رغبته) الرغب كالمنع  
 الاصعاء للقول و قوله (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أي في باب الابدال فلا يعترض قوله سوى  
 الاخيرة تقدم الكلام عليها في باب فوفى التوكيد (قوله قد وردت) أي الابدال (قوله ومن ذلك) أي  
 من ابدال الهاء من الالف (قوله أن تكون) أي الهاء ألحقت أي في الوقف بعد حذف الالف لبيان  
 الحركة أي حركة السون اذ لو وقف عليها بعد حذف الالف بدون الهاء لمسكت لأن الهاء بدل من  
 الالف واصباح ذلك أن الف أريدت عند البصر بين وقف لبيان حركة السون وقد تحذف الالف  
 ويؤتى بالهاء فيضمحل أن يكون اليتان هالابدال هاء من الالف ويحتمل أن تكون لبيان حركة السون  
 كالالف اذ لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني في باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال  
 بعد ذكره أن ثبوت الالف في الوقف لبيان الفضة مانصة وقد تبين فضتها هاء المسكت كقول حاتم  
 هكذا ردي أنه (قوله وقالوا في حيله الخ) لعل وجه التبري أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما  
 جازها في أنه (قوله ولو قيل ان الهاء بدل من الالف) الظاهر أن مراده بالالف الهاء و لا نهاء المبدلة  
 من الواو في باب كساء وخطا (قوله في قولهم هذه) أي باسكان الهاء (قوله وهبته في هبة) هي الشيء  
 اليسير (قوله ومنه الدولو معى متعها) شوقية فيه ما قال في القاموس منه الدولو كع متعها وغسر الخ  
 في موضع آخر بالرفع وغسر المصباح بالفتحة في موضع آخر بدخول التثنية الدولو فله ما ثا وفي المعصباح  
 متعته الدولو من باب مع اذا استعرجتها ثم قال في موضع آخر ما جاز الرجل ميماس باب باع المتعدي في  
 الركبة فلا الدولو ذلك حين يقل ماؤه ولا يمكن أن يستق منها الا بالاغتراب بالدهور ما فتح اه ولم أجد  
 فيما ولا في غيرهما اليه بمعنى المصباح بالفتحة فيه ما و اعى اليه كافي القاموس مطلاع السيف وغيره هاء  
 الذهب وميه الركبة وموهها أكثر ما ثا فاعلم ما في كلام شجصان الخطا والله اه ادى (قوله وفرفق  
 بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا الابدال الا أن يكون التخصيص في كل استحياء بالوضع  
 اه وهو متع (قوله صحيح) ضاد محبة فوحدة يقال شجع العرس كع أي صوت سوت ليس بصهيل  
 ولا همة (قوله بمعنى خطر يخطر) في القاموس خطر بهاله وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره  
 بعد سبان والفضل بدنه يخطر خطورا وخطرا ناو خطيرا ضرب عينا واما الاو الرجل يسيفه ووجه  
 رفعه مرة ووضعه أخرى وفي مثبته رفعه يدي ووضعه ساخطرا ناو الخ اه وقاعدته اه اذا  
 ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيد صراحة بضبط فهو بكسر العين وحيث قد عباره أن مضارع

قولهم هذه في حذو ومهبة في هبة وابدالها من التاء في نحو طلمة في الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم  
وحكى قطرب عن طيهم يقولون كيف البوت والبناء وكيف الاخوة والاخوان وهو شاذ ومن الشاذ ايضا قولهم في الثابت الثاني  
قال ابن جني وقد قرىنا ما يعنى في الشواذ قال ومع بعضهم يقول تعدد ما على الفراء يريد على الفرائد وابدالها من الطاء في قولهم طلمة  
الشيء بمعنى طمره أى أبعده ومنه اللوى بمعنى مقلها ومدهه بمعنى مدحه وقرئ بعضهم بين ذى الطاء وذى الهاء كجمل المدرج في القسبة  
والمدة في الوجه والاصح كونه ما به منى واحد الا أن المدرج هو الاصل والعينه أبدلت من سرعين الطاء والهمزة الطاء في قوله كسر  
بمعنى ضجع والهمزة في نحو عن زيد قائم بمعنى اتى زيد قائم وهي منعه تميم وقد تقدم والعينه أبدلت من سرعين وهما الطاء والهمزة  
طاء نحو قولهم طلمة يلبه يطر بعضى طلمة يحكاه ابن جني والمعين في قولهم طلمة





من الانقضا من ومن اللام في أمليت وأمله أمليت ومن الميم في قوله نرور امرأاما الاله فيبقى وأما بفعل الصالحين فيأغي قال ابن الاعراب أراد فأنهم من العين في قوله ومنهل ليس له حوازي • وضفادى جهه نفاقى يريد واضفادع وقالوا تلعبت من اللعاعة وهى بقله والاصل تلعبت ومن الدال في التصديقه وهى التصفيق والصوت والاصل تصددة لام من سددت أصله قال تعالى اذا قومك منه يصدون ومن التاء (٣٤٠) في قوله دام بها ينشد كل منشد • وابتهت بمنزل شوه الفرقه أى واتصلت ومن التاء

في قوله قد مر برمان وهذا  
الثالث أى الثالث ومن الحيم  
في قوله فاعرك الله من  
شيرات • أى من شعرات  
وقالوا داجى في جمع ديجوج  
والاصل داجج ومن  
المكاف في قولهم مكول  
• مكاك والاصل مكاك  
وهو مكال • الص •  
أبدلت من حرفين من  
السين في قولهم سمرات في  
السرط ومن اللام في  
قولهم رجل جسد أى جاد  
• اللام • أبدلت من حرفين  
وهما التوت في أصله لان  
والصاد في التلجج كالم  
• الزا • أبدلت من اللام  
في قولهم نثره • نثله  
• جعل على اعل • اسوب •  
أبدلت من أربعة أحرف  
من اللام في قولهم لى في  
لعل واس فعات كذا في  
لايل فعلت كذا ومن  
الميم في قولهم لاه • لاه  
رأس وقالوا أسود فاقم وقان  
ومن الواو في • س • على  
وهو رأى نسبة الى صنعاء  
وهو رأى والاصل صعاوى  
وهو رأى لان همزة  
التأنيث في النسب تغلب  
وارا كما تقدم في بابيه ومن

مفعول مطلق أبدل لاق له في المعنى كفرح جلا (قوله من الانقضا من) أى ما خرد من الانقضا من  
ويجعل هذا أخذ الاشتقاقا فأنشد ما يقال لا يشق مصدر مريد من أزيد منه (قوله حوارق) بجاء  
مؤهلة وقبل القاف زاي أى جواب تنحرى الماء أى تحبسه وقوله واضفادى جهه ضفادى مضاف  
وجم مضاف اليه وجم مضاف والماء مضاف اليه أى اضفادى عظمه وكثرته كأنقله شجنا السيد  
عن الجار ردى وقوله فاقم بفتح الدال والواو وقافى أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر غيرة لاضفادى  
(قوله تلعبت الخ) ضسظ في القاموس اللعاعة ضم اللام ونسرها جمان منها الهنديا فاعلمها امرأه  
الشارح بالشفة ثم قال وتلعب أو لها ويرخذ منه أن العين في قول الشارح تلعبت مشددة وكذا العين  
الاولى من قوله تلعبت (قوله في التصديقه) أقول وكذا في التصديقه قال في الصحاح تصديت للامر  
فزعته • أبدلت والاصل تصدت فاعل للتخفيف (قوله من سددت أسد) من باب ضرب يضرب  
كفى في المصاح (قوله في جمع ديجوج) بدل منه • ونحوه وجبين يقال ليله ديجوج أى مظلمة (قوله  
والاصل داجج) قال البعض أى خذت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اه والقياس أن يقال مثل  
هذا في قوله والاصل مكاك كيت وهو عا بفتح اذا كانت الياء من داجج ومكا مخففة فاذا كانت  
مشددة كانت مطبقة بباء مكاكى فبما رأيه من نسخ القاموس التصحيف فبأن يكون الياء الساكنة ياء  
الجمع والتي تليها بدل الجيم والله أعلم (قوله مكول) كتنور وقوله وهو مكال أى يسع ساعا ونصفا  
على أحد أقوال ذكرها في القاموس (قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين في قولهم صراطى في  
السرط ومن اللام الخ) كذا في بعض النسخ قال السدي في كل كلمة تيم اسين بعدها طاء أو آه أو عين  
أو واو جازى الدال • هاء اسواء كانت هذه الحرف ثمانية أو ثمانية أو أربعة نحو صراط ويط  
والدخيل والمصعبة وصيقل في سمرات وبسط وسخب ومعبية وسيقل أو على هذه النسخة يكون قوله  
بعد الصاد أبدلت من السين في نحو صراطا مكررا وفى بعض النسخ الضاد أى المنجمة أبدلت من اللام  
في قولهم رجل جسد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار ولا تحفى أن السديتين منعارستان في رجل  
جسد لا قضا • النسخة الاولى أنه بالصاد المهمة راقضه • الثانية أنه بالمجبة فخره فأنى لم يجدى كتب  
الاعامة بعد المراجعة • ثامن اللفظين (قوله الدال في أسيلان) رسمه بالنون التى هى مبدل من هادون  
اللام التى هى بدل مع أن رسمها باللام • فاس سبعة • والنظر لثبتهين فأنظر أن اللام المبدلة فواهى  
اللام الثانية لا الاولى (قوله نثره بمعنى نثله) بنون وثلاثة فيهما على ما رأيت في النسخ وفيه أن نثله بمعنى  
استخرجته واس نثره • هذا المعنى فاعلموا أو كلامه بنون فثوبه لتشاركهما أحسن في معنى الجذب  
(قوله أيم وأيس) بفتح همزته واسكور يائمه التحففة قال في الصحاح قال ابن السكيت أصل أيم أيم  
نفسه مثل لبن ولين وهين وهين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنع القاموس (قوله أسود  
فاتم وقاش) قال في القاموس القشام كصاحب القمار ثم قال والاقم الأسود كالقشام • وحشند قالقام  
نأ كبد للأسود (قوله ومن الواو في • س • على) وهو رأى الخ) انما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة  
التأنيث اجراء للنسب الى ذى الهمزة على وقيرة واحدة في قلب الهمزة واوا (قوله كنون سكران

الهمزة حكى الفراء حذان في حناء وهو الذى يحضبه • وأما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذى

مؤنثه على بدل من همزة فعلا • كنون سكران

قول المشى فأنى لم يجدى كتب اللمعة الخ فيه نظرا لان صاحب القاموس كتب فيه بالهمزة الدال على انها من زيادته على الصحاح  
واعترضه محشه بانها موجودة في الصحاح أى حيث قال في مادة جلا ما نصه ورعا قالوا رجل جسد به • كنون اللام مع الجيم ضادا  
اذا سكنت اه ورأيت صاحب المزهري نقل عن ديوان الادب مثل ما في الصحاح والله الهادى قاله نصير

وغيره سبحانه فليس المراد به هذا البديل وإنما المراد أن الثبوت عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين في الطاء  
أبدلت من حرفين من التاء في الاعتعال بعد حروف الاطباق وقد تنسدم ومن الدال حكي يعقوب عن الاصمعي مط الحرف في مسنده  
والإبهاط في الإبعاد الدال أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء في الاعتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كما مر ومن الطاء قالوا  
المردى في المرطى وهو حيث عرط الشعر حول البصرة ومن الذال في قولهم ذكر في جميع ذكره التاء أبدلت من سبعة أحرف من  
الطاء في فسناط والاصل فسناط لقولهم في الجمع فسناطيطدون فسنايط ومن الدال في قولهم نافعة تزوت والاصل دروت أي مذلفة  
لانه من الدر بضم الواو في ثراث ربحا ونحوه ما ومن الباء (٢٤١) في نحو اسرا لاصل اي سركامرو في قولهم ثنتان الاصل

ثبات لانه من ثبت الواحد  
ثبات في قولهم كيت وذيت  
الاصل كية ودية فذهبت  
تاء الباء واثبت واثبت من  
الباء الاخيرة وهى لام  
الكلمة تاء لقولهم كان  
من الامر كية وكية وذية  
وذية ومن الصاد في قولهم  
في لص لصت ومن السين في  
قولهم في طس طست وقوله  
في العدد ست والاصل  
سدس لقولهم سدسة ثم  
أبدلت الدال تاء وأدعت  
ر من الباء في قولهم دعالت في  
ذمات والدعالت والدعالب  
الاختلاق من الثبات  
الواحد دعلوب قال في  
التسهيل وربما أبدلت  
من هاء السكت ومثاله ما  
تأوله بعضهم في قوله  
العاطفة حبيب مامن  
العاطفة به هاء السكت ثم  
أبدلها تاء وحركها للصيغة  
ومثله بعضهم بنحو جيت  
وهجت لانه جعل الهاء  
أصلا للصاد أبدلت  
من السين في نحو صراط

وغيره سبحانه) تمثيل لكونه فلا (قوله هذا البديل) أي الاصطلاح الذي الكلام به (قوله عاقبت  
الهمزة) لأن الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي إطلاق المعاقبة على ذلك نحو لان  
الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وماها ليس كذلك إذ مؤنث سكران سكرى بالفص  
لا سكره بالمد (قوله في المرطى) لم أقص على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح والذي في  
الناسوس مرطى يحمرى ضرب من اعدو والمرطاء كالعبير اما بين البصرة أو الصدر لى العانة وساق  
وهان آخر ثم قال وما اكتشف اليه من حادها كالمرطاد وان بالكسر واللام وبالقصر اللهاة ولم يرد  
في الصحاح على ما في الناسوس بل لم يسو عنه حرر (قوله وهو حيث عرط الشعر) راء طاء مهماتين  
قال البعض أي المكان الذي ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده في ذلك فان الذي رأته في الصحاح  
والناسوس وغيرهما أن عرط الشعر به نون ففوقية ففها وضبط شيخنا السيد عرط في عبارة  
الشارح بالقوقية ونقح الميم وشهد الرأى على سبعة المناسبي ومعه تحت (قوله ذكر في جميع ذكره)  
هما كبره وهو كقوله شيخنا لا يدوقال في الصحاح المذكور الذي في بعض النسخ وكذلك الذكر  
اه ونقل صاحب القاموس عن الليث أن الهمزة تبدل بالهمزة في الدكر جمع ذكره إذا دخلت عليه  
أل فاذا جرد منها قيل ذكر بالهمزة (قوله فسناط) بصم الفاء الحمية (قوله تزوت) بورن لم يكو  
وقوله أي مذهبه يعني مهلة وقوله من الدر بضم الدال سكون الراء وهى اعتياد الشيء والجسارة  
عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئا حرايته عليه سهولته به (قوله الابل ثبات) ضبطه البعض  
بفتحات (قوله من ثبات لو سدد) من باب رعى أي صرت معه ثابا كذا في المصباح وبه يعرف ما في  
كلام البعض (قوله دعالت) بدل محبة من مهلة وقوله الواحد دعلوب أي كعصفور (قوله  
الاختلاق) أي التاليفات (قوله وحركها للمضرورة) فبه ان الورن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة  
اليه كما لا يخفى على من له أدنى المسام بالامر وض (قوله نحو يردل في سدد الخ) سدد باللام من باب  
ضرب وبصرأى أرخى وسدد بالراء من باب فرح كذا في القاموس (قوله ونحو التسرد) نقف قرأى  
(قوله فان تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين واما اقتصر على الصاد لانه اعماق في هذا الكلام  
نوطه لما بعده (قوله لم يحرم الرشد) بكسر الراء وسكون الفاء أي العطاء والهاء في من قوله ترجع الى  
المندوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثاني أن السين أصلية اه أي فيكون  
انحد افتعل من مخذولست على وثوق منه فاني لم أجدي في القاموس ولا في غيره وجود المادة مخذ  
فلعل الوجه الثاني ان السين بدل من واوهى فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح ما يقع من بعض  
المتأخرين أن الاصل قبل تاء الاعتعال ونحوه بعد ها ونحوه فأبدلت الواو سا تارة وتاء أخرى (قوله  
وهو في غاية الشذوذ) أي ابدال اللام من السين (قوله من مذكور والاصل مذكور) الذي يؤخذ من

(٣٤١ من حسان رابع) الزاي أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يردل في سدد ويرد في سددية ال  
سدد البعير يسدد سددرا إذا تقيهم من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يردق في يصدق ونحو القزد في القصد فان  
تحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم لم يحرم الرشد من قوله أي من قصده فأسكن الصاد وأبدلها راء السين أبدلت من ثلاثة  
أحرف من التاء في استخذه على أحد الوجهين وأصله التقذون السين في قولهم في مشدوم مسدود ومن اللام في قولهم استنقطه في  
التنقطه وهو في غاية الشذوذ الطاء لم أر في ابدالها شيئا الدال أبدلت من حرفين من الدال في قراءة من قرأ شذوبهم بالمجبة ومن  
التاء في قولهم تعدم الرجل أي تعلم إذا أبطأ في الجواب التاء أبدلت من حرفين من الفاء في معشور والاصل معشور ومن الذال

في قولهم في الجذوة من النار جثوة الفاء . أبدلت من حوفين من التاء في قولهم قام زيد فمحمداً ثم نحر وسقط به ضوب وجره الميم  
بمعنى نوم ومن الباقى قولهم خذه بافانه أى بإيابه الباء . أبدلت من حوفين من الميم في قولهم يا عجل يا عجلت وما جعلت ومن الفاء في  
قولهم البسكل في الفصل الميم . أبدلت من أربعة أحرف من الواو في قم عند الأكراسية فهو مثل فوج فسقطت الهاء تحقيداً  
لأنه فديضاف إلى الضمير فيقال فوجه (٢٤٢) فبسقتل ذلك ثم أبدلت الميم من الواو ومن النون في نحو عجزوا المتنام في السنان  
ومن الباء في قولهم

القاموس أنهم ما عجم مضموه وغعين مجهه فانه قال في فصول العين المجهه من باب الراء المقشور بالضم  
والعشر كسبرش ينضجه الثام الى ارف قال والجمع معانير ثم قال والمفاير المفاير الواحد مفير كسبر  
ومعفور ومعفور نضهما راء مفار ومعفور بكسرهما اه ولم يصنع مثل ذلك في عشر وعفور بالعين  
المهملة وحيد فقررهم معفور ومعنورى كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وان لم يتنبه له ارباب  
الحواشي (قوله بافانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أى في وقته (قوله في الفصل) كنهذوزبرج  
الفرس الذي يحى في الحياصة آخر المطبوع رجل فسكل كبرج رذل في القاموس في فصل الفاء من  
باب اللام وقد فسكل وفسكله غيره ارم متعدد اه وفيه في فصل الباء الموحدة السكل بالضم السكل  
من الحيل اه (قوله في سات بحر) قطع الموحدة وسكون الخاء المجهه كما في القاموس (قوله من  
كتب ومن كسم) تكاف ومثله مضوحين فيه ا كتاب المصباح والقاموس فسكانته ابا الفوقية  
تصحيف وابل لم يتنبه له شج ا والبعض وغيرهما وقوله لاهم قالوا كتب الفقيه الامران كان بالفوقية  
كما في النسخ فهو بصحيف او تعبدل باطل لخروجه عن الموضوع وان كان بالثالثة فاعل بمعنى فاعل  
من الامر (قوله فبادرت سرها) أى أسرعت الى جاعتها وقوله مثيرة عثلة ثم موحدة أى مواطبة  
على المجهه والدرع يقال نار على كذا أى واظب كما في القاموس وقوله دون محبا جدها لعله حال  
من نعم أى حال كونه دون القدر الذي به حياة عنقه ا يعنى نفسه او قوله نفسها بفتح النون وسكون  
العين المجهه وكذا ااا حسب قوله تعب كعم ونصر وضرب كما في القاموس (قوله والعبية الجريه) في  
القاموس والسبعة تى بالفتح الحرة وتضم أو الفتح لامره والضم للاسم اه  
(فصل في الاعلال بالحدف)

(قوله ثلاثه أنواع) ما يتعلق بهاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائديا وما يتعلق بعينها أولا مهاهله  
الخلاف الاتي وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله اذا كان الفعل) أي الماضي وقوله مضروب  
العين في مفهومه تفسيرا لان مضروبها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضو يوضو ويضو ويضو  
ومكسورها ان كسرت عين مضارعه حذفته فاء مضارعه نحو وتقي يثق وتقي يثق وورث يرث وان  
فحقت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع وسع ووطئ بطأ وقد لا تحذف نحو وجل وجل ويجمع ويجمع  
وان استعملت بالكره والفتح جارح حذفته فاء مضارعه وعدم حذفها كقوله فانه جاء من باب تعيب فلم  
تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد حذفته لكن هذه لغة قليلة كما في المصباح (قوله لوقوعها بين ياء  
فتوحة وكسرة) أي وهما اضداد للواو والواقع بين شدته مستغفل (قوله ونعويض التاء)  
أي التعويض بالتاء وقوله هاجله احتراز عن التعويض بالتاء في باب اقامته واستغفلة فانه  
غالب لا لازم (قوله لازم) تحذفها اذا ذل على الراجع (قوله وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله  
ونعويض التاء هنا لازم وقوله للاضافة أي اقيامها مقام التاء (قوله ونخرج بعضهم الخ) اعلم ان  
احتماله في الباب لان يكون مفردا وان يكون جمعا انما هو بقطع النظر عن رسمه والافقوان  
رسم بألف بعد ال التعيين كونه جمعا أولا تعيين كونه مفردا فانه في هذا كونه شيئا والبعض (قوله ان)

لوقوعها بين ياه مقتوحة وكسرة وحل على ذى الياء اخوانه فتواعدوا وعدوا الامر نحو هذا والمصدر الكسرة على  
فعل بكسر الفاء وسكون الهمزة فاعله وعد على وزن فعل فخذت فاؤه حلا على المضارع وسكنت عنه بضم السين  
الكسرة ليكون ياء كسرة الفاء دليلا عليها وقضوا عنها ناء التانيث ولذلك لا يجتمع حان ونون في انشاء لا يسمون بها  
بعضهم هذه الاضافة تمسك بقولهم واخفوا هذا الامر الذى وعدوا به عن هذه الامور وهو مذهب للفراسين وبعضهم  
على ان عدا جمع عداوة أى صاحبة أى وانخفوا فواضع الامر الذى وعدوا به في التانيث في الاول فكم من قوله من كونا

ومن الباء في قوله -م  
بنات مخسرف مات ببحر  
للدهاب لانه من العار  
وقولهم مارلت راقعاً على  
هذا أي راتباً وعن ابن  
الكثير رأيتهم من كتب  
ومن كتب في قرب فالهم بدل  
من الباء لانه قالوا كتب  
النقبة الامر ولم يقولوا  
كتبهم منه قوله فبادرت  
سرعاً على مشاركة حتى  
استفتون بمحاجدها  
نفاً أراد نفاً والعبدة  
الخرعة ومن لام التعريف  
في اللغة المنيعة الواو  
أبدلت من ثلاثة أحرف  
الالف والباء والهـ وقد  
تقدمت والله أعلم  
**فصل في الأفعال**  
بالخاف وهو على ضربين  
مقبس وشاذ والمقبس هو  
الذي تعرض له كره في هذا  
الفصل وهو ثلاثة أنواع  
وقد أشار إلى الأول منها  
بقوله (فأمر أو مضارع  
من كرهه أو أحسده في  
كعدة ذلك اطرد) أي إذا  
كان الفعل ثلاثياً أو  
الفاء مفتوح العين فاب فاء  
تجوز في المضارع ذي  
الباء نحو وعد له والاصل  
وعد غذف الواو استقلاً

لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة  
فعل بكسر الفاء وسكون العين في  
الكسرة ليكون ذا كسرة الفاء  
بعضهم حذفها إلا ضاعفت  
على أن عدا جمع عبدة أى راجع

أش حذف الواو مشروط بشرط أولها أن تكون الباء مفتوحة فلا تحذف من يوحده مضارع أو عدولاً من يوحده مبني للمفعول  
 وشذ من ذلك قوله يدع ويذكر في لغة ثانية أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة تصحیحاً أو مضاعفة نحو يوحده  
 تحذف الواو وشذ قول بعضهم في مضارع وحده يوحده فوله لو شئت قد نفع القواد بشرية ندع الصرادي لا يجحد غللاً وهي  
 لغة عامية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويحب فله كسر المقدر لا بالامل (٢٤٣) فيها كسر العين إذا ما بها فاعل بالفتح فقياس

مضارعها بفعل بالكسر  
 ففتح لأجل حرف الحلق  
 تخفيفاً وكان الكسر  
 مبهمة مقدراً بفتح كذلك  
 لا هو أن كان مانبه وسع  
 بالكسر وقاس مضارعه  
 النسخ إلا أنه لما حذفت  
 منه الواو دل ذلك على أنه  
 كان مما يحى على فعل  
 بالكسر وهو مقعق وإلى  
 هذا أشاري التسهيل  
 بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة  
 طاهرة كبعد أو مفردة  
 كفتح ويسع نالها أن  
 يكون ذلك في فعل فلو كان  
 في اسم لم تحذف الواو  
 فتقول في مثال يعطين من  
 وعدو عيلاً التصحيح  
 أولاً بالأسماء من الإهلال  
 الثاني فهم من قوله  
 كعدده ان حذف الواو من  
 هذه المشار إليها مشروط  
 بشرطين أحدهما أن  
 تكون مصدرًا كعددة وشذ  
 من الأسماء مرة لافضة  
 وحشة للأرض الموحشة  
 ومن الصفات لدة بمعنى  
 قرب ويقع على الذكر  
 فيجمع بالواو والنون وعلى  
 الأسنى فيجمع بالانثى

حذف الواو (أي من المضارع) قوله يدع ويذكر) بفتح ما للمفعول وشذوذهما كقافي التصحيح مع  
 وبمعين ضم ياء ما ففتح عينه ما فقد انتفى فيه ما الشرط الأول والثاني راقباً من يودع ويذكر لكان حل  
 فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها شيء من نصارى هذين الفعلين  
 إلا بالدار (قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فصح في الماضي  
 وإن أوجهه كلامه السابق (قوله يجحد) أي بصم الجحد أماً على اللغة المشهورة من كسر هاء لا شذوذ  
 (قوله لو شئت) خطاب لإمامة ونفع بالنون والفتحة والعين المهملة أي روى والصوادي جمع صادية  
 وهي العطش وغللاً بالعين المجهدة مفعول لا يجحد معنى لا يصنع ولهذا اقتصر على مفعول واحد  
 والجملة حال من الصوادي اه عني وفي القاموس يقع بالشراب كعاشق منه وبه أيضاً للعليل  
 كما مر القاش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله هل أنه كان الخ  
 قد يبحث فيه بأنه يجحد أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصريح وشذيع من وجهين  
 كون ماضيه مكسوراً والعبر وكون مضارعه مفتوحاً اه هم الوجه الأول لا يعض مع كون  
 المدار على كسر عين المضارع كما قد ماو بأن القياس على مقعق في كسر عين المضارع فقياس على  
 ما هو خلاف القياس لأن قياس الماضي مكسور والعين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت في المصباح  
 كلاماً آخر حسناً لا يرد عليه ما ذكره عبارة في الأصل في المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو  
 لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فحقت بعد الحذف مكان حرف الحلق ومثله يجب وقع ويدع ويلع  
 وباطأ وبضع ويلع اه (قوله للفضة) أي المضروبة (قوله للأرض الموحشة) بكسر الحاء المهملة  
 أي الخالية التي لا أبس ما كما يستفاد من الصحاح والقاموس (قوله ومن الصفات لدة بمعنى قرب)  
 بقوية تكسرة فراءه من ساو أو ساو لم أجده لدة سواء فلما له صفة أو مصدر فعلا  
 هذا المعنى والذي في القاموس ولدت تلد ولاد ولادة ومولدا ثم قال رالدة الترب ثم قال  
 ووقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين) أي النسوة لداهن أي أتراحن مؤزرات أي مسنورات  
 بالأزور وشرخ لدى تشين مجة مفتوحة فراءه ساكنة مخافة محجمة قال البعض أي ستر رأين  
 اه ولم أجده في القاموس ولا الصحاح ولا غيره هذا الشرح بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارح  
 الشاب والجمع شرخ مثل صاحب ومحب ثم قال وشرخ الأمر والشباب أوله ثم قال وهذا شرخان  
 أي مثلاً والجمع شروخ وهم الأتراب اه وانظر هل الهوام جمع هرم ككتف يطلو على النفس  
 والعقل وكبير السن كما في القاموس ونأمل المعنى (قوله عندهم جعلها) أي جهة اسماء أي لا مصدر  
 كما يأتي من الشاويين (قوله وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين) المناسب للسباق أن المواد  
 استعملت صفة على حرفين أصليين وإن وضعت في الأصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه  
 ثم جعل مثل أن المراد أنكر سيبويه مجيء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييد الماقبله ويجحد أن المراد  
 أنكر ذلك بالكلمة حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلاً (قوله لا يحذف منهما) أي لا تحذف  
 الواو والملا ليا من قصير مع (قوله قالوا لدة) يقال وترت لدة أوردته والصلاة جعلتم أوزار وزيادته

والثالث قال رأين لداهن مؤزرات وشرخ لدى استأثرانهم وقباحتهم وهو أن تكون مصدرًا وصفت به ذكره  
 الشاويين وقوله في التسهيل ورباً أهل بهذا الإهلال اسماء مكررة وصفات كلفة فيه نظر لأن مقتضاه وجرد أقل الجمع من السوهين  
 أملاً لأسماء فلهذا وجدة وحشة وجهة عندهم جعلها اسماء أما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين  
 بأنهم لم يأتوا ببيان الهيئة نحو الوحدة والوفقة المقصود بهما الهيئة فانه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية الثالث  
 فليروا غم فله شاة قالوا لدة وزيادته







التي شذت في أحسنه بكذا يشبه في الإقسام ان كان مفتوح العين نحو حالت وشذت في همت حكاة ابن الأنباري وان كان  
 لا يفتح في مضارها أو أهر أو اتصل بنون نسوة جاز الوجهان الاقوال فقط نحو يقرر ويقرر وقرن وقرن والى ذلك الاشارة بقوله  
 (وقرن في اقرون) أي استعمل قرن في اقرون قال تعالى وقرن في يوتكن وهو أمر من قرنت بالمكان أفر بالفتح في الماضي والكسر في  
 المستقبل فلما أمر منه اجتمع مثلاً وأوله ما مكسور وخسن الحذف كما فعل بالماضي وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن  
 بهم الوقار مثلاً عدن ورجع الاول لتوافق القراءات فان كان أول المثلي مفتوحاً كما في لغة من قال قسوت بالمكان بالكسر  
 أهر بالفتح فالتخفيف قليل واليه أشار بقوله (وقرن مثلاً) أي في قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لمفتوح وقد أهرم بقوله نقلان ذلك  
 لا يطرأ وصرح به في الكافية وأما الذي قبله فصرح في الكافية بإطراده فقال (٢٤٥) \* وقرن في اقرون وقس معتصدا \*

وذكر غيره انه لا يطرده وهو  
 طاهر كلام التسهيل بل  
 ذهب ابن عصفور الى أن  
 الحذف في طالت ونحوه غير  
 مطرد وقد صرح سيويه  
 بأنه اذا لم يرد الافي  
 لفظتين من الثلاثي وهما  
 طالت ومست وفي لفظ ثالث  
 من الروايد على ثلاثة وهو  
 احست في احست والى  
 الاطراد ذهب المشايخين  
 وحكى في التسهيل أن  
 الحذف له تسليم وبذلك يرد  
 على ابن عصفور في نفيها  
 \* الاول اختلف كلام  
 الساطم في المحذوف فذهب  
 في شرح الكافية الى أن  
 المحذوف اللام وذهب في  
 التسهيل الى أن المحذوف  
 العين وهو طاهر كلام  
 سيويه \* الثاني أجاز في  
 الكافية وشرحها الساطم  
 المصوم العين بالمكسور  
 فأجاز في اغضض أن يقال  
 غضض قياسا على قرن

(قوله وشذت احست في احست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين الى الفاء (قوله -ار  
 الوجهان الاولان فقط) أي الاتعام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهي الكسرة الى الفاء لكن  
 العين هنا عين المضارع أو الامر وفيما سقى عين الماضي (قوله من وقر يقر) كوعده بعد (قوله  
 فالتخفيف) أي بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهي الفتح الى الفاء (قوله لانه تخفيف مفتوح)  
 تحليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون المفتوح من قار يقرأ اذا اجتمع راء  
 القارة وهي الاكه لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أي اطراد الحذف في طالت ونحوه وهو مقابل  
 لقوله بل ذهب ابن عصفور الى (قوله على ابن عصفور) أي وعلى سيويه أيضاً (قوله في اغضض  
 أن يقال غضض) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطها تخريف لأن الكلام في الفعل  
 المسند الى نون النسوة كما قاله الشارح فجاء (قوله ذلك المفتوح) أي الذي هو أخف من فلتا المكسور  
 الذي هو أخف من ذلك المصوم (قوله أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل

**فصل في الادغام**

(قوله اللاتق بالتصريف) وهو ادغام المثليين في كلمة والاحترار به عن الادغام اللاتق بالقراءاته  
 أهم (قوله وهو) أي الادغام لا بقيد اللاتق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعروف  
 (قوله لغة الادخال) يقال ادغمت اللسان في فم القوس أي ادخلته (قوله الايتان الخ) وسمى هذا  
 ادغما لظواهر الساكن عند المتحرك كفاء الداخل في المدخول به (قوله من مخرج واحد) صفة  
 طرفين ومخرج به الاخفاء لان الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده وقوله لا فصل بطهره متعلق  
 بالايتان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثير بين الادغام أنه رفع اللسان بالطرفين روماً  
 واحداً ووضع بهما كذلك ومخرج به الفعل (قوله امتعال) به فاصله ادغام وقبلت التاء الا  
 لوقوعها بعد الدال وادغمت الله ال في الدال (قوله ويكون الادغام) أي لا بالقياس السابق (قوله  
 وفي المتقاربين) أي باعتبار الالاف والافليس الا في المتقاربين لان المقاربين لابد من قلب أحدهما  
 مما لا لا (قوله أول مثليين متحركين) أما المثليان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما مقبض ادغام  
 أولهما مثلاً ثلاثة شروطاً أحدها أن لا يكون أول المثليين هاء سكنت فان كان هاء سكنت لم يدغم لان  
 الوقف على الهاء منوى التجويع وقد روي عن ورش ادغام ما ليس هاءً وهو ضعيف من جهة  
 القياس والثاني أن لا يكون هوزة منفصلة عن الفاء فنحذف يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردي

واحتج له بأن المصوم أثقل من فلتا المكسور واداً كان ذلك المفتوح قد مرسه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك  
 بالمصوم أحق بالجواز قال ولم آره منقولاً ١٥ (فصل في الادغام) يعني اللاتق بالتصريف كما تقدم في الكافية وهو لغة  
 الادخال واسطلاحاً الايتان بصرفين ساكن متحرك من مخرج واحد لا فصل والادغام بالتشديد امتعال منه وهو لغة  
 سيويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من ألفاظا البصريين والادغام بالتخفيف من ألفاظا الكوفيين ويكون الادغام في  
 الايتان وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو ما يسهل فتح واقتصر الساطم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثليين في كلمة فقال  
 (قوله مثليين متحركين) أي بحذف ادغام أول المثليين المتحركين بشرطاً وهي أحد عشر أحدها أن يكونا في كلمة نحو  
 فلو مثلاً وجب أن يكونا في كلمة واحدة وبالفتح والى بالكسر وجب بالضم فان كانا في كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جازاً لا واجباً  
 كما في قوله لا يكونا في كلمتين متحركين في كلمة واحدة

فلو كانت اية زنة متصلة بالامام وجب الادعاء نحو سائل والثالث ان لا يكون مدعى في الاسم أو بصدقة  
من غيرهما ون لروم فان كان أول المثبتين مدة في الآخر لم يدعهم نحو يعطى يا سر ويدعو واقد لثلاث  
رهب المدعى سب الادعاء بخلاف ما لو كان لا ينفق نحو اخشي يا سر او اخشوا واقد فيب ادعهم فان  
لم يكن في الآخر وجب الادعاء بنحو عزز آمله معزرو على وزن معقول واقد بشر وال مدة في هذا  
لهو الادعاء به وان كان مدة مدة من غيرهما دون لروم لم يجب الادعاء بل يجوز ان لم يلبس  
بنحو أن نادى رما في وقت حيرة و يمنع ان ألس نحو قول بالباء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول  
وان كانت المدة مدة من غيرهما لا لارام وجب الادعاء كالو ثبت من الاوب على مثال أسلم  
بقول أوب سيرة معومة رواه شاذة معومة أصله أوب سيرة بنين معومة فساد كنه  
أدلب الثانية رواه أذعن في الزاوية رعتع الادعاء اذا تحرك أول المثبتين وسكن ثانيهما  
توطلب ورول الحسن لا شرط الادعاء تحرك المدغم به اه تصرف مع زيادة من الدما مبي  
و قد كره في انكافه فقال

أقول مثله اذعه ان سكا ه وليس همزه مات عن فالبا  
وبس ها سكب الاما حتم ه أو بسلاد الله لم يدعهم

(قوله يوزر رما) حد الفوق وأمر ونحو الشمس مرا جع أمرهم د زجعة البهره رما من  
حرى يومئذ (قوله لا يجوز ادعاءه عند جمهور الصريين) لما يارم عليه من احتقاع اساكين على  
عين حده وصادم فابل جمهورهم أبو عمر فانه منهم كنه اى الجمع عن اى بيان وحدته لم يجره  
البهره بن سب اى عرو وهور أس في الصريين (قوله وتأولوه على اخف الحركة) أى فيكون  
اسمته ادعاء ما قر به منه ومنصاه ان العرو لا يقر بالادعاء المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما  
بله شيعا وبغيره وقد فعل من الخا جب هذا التأويل من الشا ط وأنه جمع به بين مع الصاة هذا  
الادعاء ونحوه وانرا له ثم رده بأن القرا لا نه هو من الادعاء المحض بل كان الشا ط نفسه يقرأ  
به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى الاخذ بقول انرا اذ ليس قول الدعاة جملة الاعداح اعهم  
لم يجمعوا على الجمع ولا هم تأويل عن ثبت سمعته عن اعطاف مثله وهو رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ذات القرأت تواتر او ما فعله ادعاء تأدولو لم أتمثل ذلك ليس عنوانه فانه أعدل وأكثر  
اه باعصار دعاية النحاف فصلا الشرى انرا آت الاربعة عشر اذا كان ما قبل المدعهم ساكنا  
بجدا عشر الادعاء به لكونه جمعا بين ساكنين يس آ له ما قرى على وذلك نحو شهر رمضان وقبه  
طريقان صحيحان مار بن المتقدم ادعاءه ادعاء صحيحا وملا ينى أكثر المناشرين اخفاؤه بمعنى  
احلاس حركته وهو المدعى بآر وهو الحقيقة فمرته نالته لا ادعاء ولا اظهار وليس المراد به  
الاحفاء المذكور في باب الدون الساكنة والتسوين لان الجمع بين ساكنين أو له جمع صحيح لا يجوز  
الارفع فالعروسة لا ولا وأحاب المهورون للادعاء المحض بالمالا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير  
شربل هو غير مقيس وما شرح عن القياس وثبت سماعة يقرى ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمنع  
وقوعه في القرأت وان الوصل هنا كالوقوف اذ لا فرق بين الساكن للوقوف والساكن للادعاء اه  
بانتصار (قوله بخودن) بدالين هما تين وهو العب وية ال فيه ددى كفى وقد كدم (قوله وسبأنى  
الكلام عليه) اى في شرح قوله كذا نحو تبلى واستتر (قوله جمع صفه) اسم لسا والصفة  
أيضا القلة كالصفة غزى (قوله جمع حده) بضم الجيم وتشديد الدال تصریح (قوله جمع كنه)  
هى بكسر الكاف وتشديد اللام استتر الرقيق يحاط كالكيت ببقية من الدعوض وينهى في هرفنا  
لما وسة تصریح (قوله جمع له) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الما ورشعة الاذن اه  
بصریح وبعبارة المصباح الشعر يلم بالساكب أى يقرب اه (قوله نحو لب) هو موضع القلادة من

هو شهر مصاب وان هذا لا  
يجوز ادعاءه عند جمهور  
صريين وقد روى عن  
أبي عمر وادعاء ذلك وتأولوه  
على اخفاء الحركة وتأولوه  
انفراة ال اى بالاسم  
لخودن قال المصنف في  
الحسن كنه الا ان يكون  
أولوه بالاسم سارعه مثله  
يدعهم بعه لده أو حركة  
لا يجمعوا انكافه ثم ي  
وجوز الادعاء في الفعل  
المحصى اذ الجمع فيه تان  
رأى ناسه ناسه نحو  
ماع و نوزم مرة الوصل  
ه نال انا مع وسبأنى  
ادكلام سابه ولم يكرهها  
هذا الشعر ملو ووجه وقد  
ذكره في انكافه وسبأنا  
الثلث والرابع والخامس  
والسادس أن لا يكونا  
اسم على فعل نعم أوله ومع  
بأيه كنه يجمع جملة  
وحدد جمع جملة رهى  
ايطرق في الحذف أو فعل  
اه من نحو ذل جمع دلول  
بالمجهر سد الصة به وجدد  
مع حديد أو فعل بكسر  
أوله وضع ناسه نحو كل جمع  
كلمة ولم يجمع جملة أو فعل  
بنتقير ولو لب

وطلال فيكل هذه يمتنع ادغامها في ذلك أشار بقوله (لا كذل صنف وذل وكال واس) وصله امتناع الادغام في هذه الامثلة  
الاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة للادغام في الوزن والادغام مخرج عن الاظهار خص بالفعل نقرعته وبيع بالفعل فيه ما واره  
من الامعاء دون ما لم يواره واما الرابع فامعان كان موارا بالفعل الا انه لم يسم بضمه، لتكون منها على وربعة الادغام في الاسماء  
س. ث ادغم حوارن في الاعمال غور وفي علم بذلك صنف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل <sup>في</sup> فان الاول يمتنع الادغام ايضا ا  
وارن أحد هذه الامثلة صدارة لا يسم بضمه فحو حشا اعطى حلف الادب ويجوز د ان مثل سلطان <sup>في</sup> سلطان من الرذوة وحقة  
جمع حبب ويحو والدحان صدر دح معني دب الثاني كان ينبغي ان يستثنى مثالا ما ساءت مع فيه الادغام هو معدل بموا الى لكونه  
مخالفًا لوران الاعمال ولو ثبت من الرذ مثل ابل فانت رذ يافن واحد ل عاره (٢٤٦) و عام - ثمانية امة امل كثيرا

[illegible]

الصدر وما شذ على صدر المرقوب ليعلم الرسل من الاسماء حاردا مناسدا من الرسل كقول  
وطال (هو الشاخص من آثاره انما يصرح (قوله ونسج العمل مع الخ) الفعل معقول مقدم وما  
فاعل مؤخر (قوله وان كان موار بالفعول) الخ اوله الخ (قوله روي في فعل) أي انما لم تركب  
مدلوله واستباح له في فساد الادعاء خلاف الاسم (قوله نحو حشاشه) عجماء وادى اصله له على  
نصم ففزع وفي النصاح ما يحاسب كلام الشارح كالمرء فانه قال الحشاء أصل له الحشاء على ولا  
فادع به على المصرح (قوله حوردد ان) من الزفانه موارى صدره على نصم من قوله مثل  
سلطان نصم الامام في النصاح السلطان نصم الامام لا راي اعنه (قوله ونحو حشاشه) حشاشه مهمله  
رويه من جمع حب نصم الحياء وهو الحياء كأي الامام في فانه موارى صدره ليعلم بكبره  
(قوله ونحو الدخان) بدل مهمله في فانه موارى صدره فعل نصم من (قوله قلب رذوورد)  
نصم الرءوم بما ولا نصم من راء أحدهما لان حركة المدعوم لا عمل له اءاد كانه ماقوله ساكا  
كأي أني وكأي نصم الانقصار على أحدهما كأي نصم المرادى (قوله ل هو) أي انما في هذا  
لان ان كيسان فانه نصم على الوراء المتصق على أساسه في الفعل وهو رذوورد في نصم رذوورد  
نصم من ان يسل نصم هو على الوراء المختلف في أصله في النصم وهو رذوورد نصم كسر بالاولى (قوله  
مدعوم به) أي حرف مدعوم في قول المثليين وهو مساو لقول الموحدة أن لا يصل أول المثار مدعوم  
(قوله وهو الحياء) نصم رذوورد الحياء من حسن الحروفان حياءه الحياء من الحياء صا  
حبر الشمر الحياء من الحياء المهمله والناس من صاحب بر الحياء (قوله حركة اليه) أي من أي قوله  
كهم (ال) فعل ماض من الحياء وهو أصل الانطاط نحوونه من المربك كسر في اد اقال ثم ان  
وسمى ان اقال سمى الله وحول اد اقال لاحول ولا قوة الا بالله وحمل اد قال حتى قيل كذا وحمل  
اد اقال الحمد لله وحمل اد اقال حمله في اد اقال اقال الله تعالى ودمع اد اقال آدم  
الله رذوورد في اد اقال حسب الله واد اسماء في قدوسا لكلام في آخر رسالنا انما يرى  
على المسئلة (قوله وهذا) أي ما المثلان منه الحق بعينه المشارا به قوله كمال (قوله نوحان) بل ثلاثه  
ناتها ما حصل فيه الاطلاق بأحد المثلين وعدده نحو اقص من أي آخر رذوورد فانه معنى آخر نصم  
والاطلاق حصل فيه بالسبب الاساسية على المختار وبما يه رذوورد وقاله المصرح (قوله مائة مد من  
الالحاق) هو موازنة الحق للحق لا محقق به (قوله في آبل) نور فزع (قوله ديب) بدل مهمله في قوله

أن فعل أصل في الفعل ينبى أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان العكس هو في هذا أولى وعليه شيء في الفعلين انتهى السامع  
من الشعر وطان لا ينصل بأول المثنيين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا تكس) وهو جمع من اسم طان من حس الشيء إذا لمسه أو  
من حس الخبز إذا لحص عنه وهو الحاسوس وأما واجب الفتح لا نولدعم المدغم لا تفتح ساكنة لأنها من أن لا يفتح نحو ث  
ثانيهما واليه أشار بقوله (ولا كخصص أي) لأن الأصل انخصص بالسكان وقلبت حركتها بهمزة إلى الساكنة وأهلها يعتد بها نحو صها  
والتامع أن لا يكون ما هما فيه ملحقة بعبره واليه أشار بقوله (ولا كه سل) وهذا نوعان أحدهما ما حصل به الإلحاق برادد في المذاين  
فهو هيل إذا استكر من لاله الله الاندخال الياء منه مبدية للإلحاق بدسرح والآخر ما حصل فيه الإلحاق أحدهما الملتصق وهو جلب فان  
أحدى ياء منه مبدية للإلحاق بدسرح وأما امتنع في هذين النوعين لاسلامه فوإن ما قصد من الإلحاق العاشر أن لا يكون مما  
شدت العرب في فكها احتيازا وهي ألفاظ مخفوفة لا يقاس عليها في هذا أشار بقوله (وشد في أبل وهو موهل) قال فصيل أي شذ  
الفتى في ألفاظ منها قولهم آل السقاء إذا تعيرت رثنته وكذلك الإنسان إذا هزلت رالادس إذا رقت ربه وله دسب الإنسان

إذا ثبت الشعر في جبينه وسكنه الفرس إذا اصطكت عرقوباه وضربت الأرض إذا كثر ضبابها وقطط الشعر إذا اشتدت حمودته ولحمت العين ولحفت إذا التصقت بالعض ومشتت الدابة إذا تنخص في وطئها حجم دون سلامة العظم وعززت الناقة إذا ضاقت أحبالها أو هجر بحري أسنانها فتدثر ذلك الإندغام (٣٤٨) في هذه الأفعال كشذوذ ذلك الأعلال في نحو انقروا الجند والصيد والظومة

والظومة مما سبق في موضعه فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كالألفاس على شيء من تلك المعجمات وما ورد من ذلك في الشعر عديم الضرورات لقول أبي النجم الحمد لله على الأجل في ناسه كقدشد الفل أيضا في كلمات من الأسماء منها قولهم رجل ضفف الحال ومحب وحكي أبو زيد طعام فضض إذا كان فيه يس (وحج) وعبي وشحوها مما عساه ولا مة بأن لازم تحركهما (افكك) وادغم دون حذر في واحد منهما لو روده في أدغم نظرا إلى أهم ما تلاقى في كلمة وحركة ثابتهما لازمة وحق ذلك الإندغام لاندراجيه في الضابط المتقدم ومن فلت نظر إلى أن حركة الشائي كالعارضه لوحدها في الماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعقد به غالباً ومن ثم لم يجز الإندغام في نحو لن يحجج زرايت محججا وأما قوله وكانها بين النساء سيكة تنحى بسدة بيتها فتحي فتشاد لا يقاس عليه خلافا للفرار (نسيه) الفل أجود من الإندغام وإن كان

قال شيخنا والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله إذا ثبت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح وعبارة القارض في جبينه (قوله وسكنه الفرس) جعله شيخنا مقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه سكنه بالمعنى الذي ذكره النشار وإنما فيه ما نفعه صكه صر به وبابه رد ومنه قوله تعالى فصكت وجهها اه والذي في القاموس رحل أصله مضطرب الر كسعين والعرقوبين وقد صكت بارحيل ككالت صككا اه وهو يفيد أن بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الإنسان عصب غليظ فوق عصبه ومن الدابة في رجلها غزلة الر كبة في يد هاقال الأصمعي كل ذي أربع عرقوباه في رجله وركبته في يديه ومن انقطا ساقتها كذا في الصحاح وغيره (قوله وضيت) بضاد مهيجه فوخد بين بورن فرح كافي القاموس وقوله شباها بكسر الصاد جمع ضب كافي القاموس (قوله وقطط) يقاف فقا بين مهملتين بورن فرح وجاء بالإندغام أيضا كذا في القاموس (قوله ولحمت العين) بلام خا بين مهمليتين قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح (قوله ولحمت) بلام خا بين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس إلا مدعما (قوله ومشتت) بيم فشتين معجمتين بورن فرح كافي الصحاح والقاموس (قوله إذا تنخص) قال البعض يضم الخاء وهو خطأ لأن المضعوم الخاء بمعنى بدن وضجهم وهو لا يناسب هنا وأما تنخص بغير هذا المعنى كالذي بمعنى ارتفع والذي بمعنى طلع فيفتح الخاء كنع كذا في القاموس (قوله في وطئها) الوظيف بظاء مهيجه ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والابل وقوله حجم أي شيء ذو حجم وقوله دون سلامة العظم أي ليس لهذا الشيء الشاخص سلامة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح (قوله وعززت) بيمين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذي في القاموس العززت الناقة الضيقة الأحليل والجمع عزززت كدلت عزززت وأوزار بالأكسر وعززت ككمرت وأعززت وعززت اه (قوله كشذوذ ذلك الأعلال في نحو القوداخ) فيه نظرون سكونا عليه لأن تصحج العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحريكهما وانفتاح ما قبلهما كما مر في قول الناطم وضع عين فعل وفعلا الخ (قوله رجل ضفف الحال) بضاد مهيجه فقا بين بورن كفف من الضفف بفتحين وهو الضيق والشدة والحاجة والذي في القاموس والعارض رجل ضف الحال بالإندغام فلا يس ضفف في عبارة النشار كلب حتى يقفه توقف البعض في شدوذ فلن ضفف في قولهم رجل ضفف الحال بابه كلب تعرقه التوقف في طعام قرض يقاف فضا بين معجمتين لأنه كلب على ما في القاموس وعبارة قرض الطعام بقرض بالفتح وهو طعام قرض حركة ثم قال وقض المكان يقض بالفتح وقضاه وقض وقضض ككفف صار فيه القرض كاقض راسق قرض اه وقوله صار فيه القرض بفتحين أي الحصى الصغار كافي القاموس والعارض (قوله ومحجب) بجاء مهملة فوخدتين على وزن اسم المفعول (قوله لازم تحركهما) سواء تحريك ثابتهما كما عبر به الموضع وغيره وكما سيبر به في قوله وحركة ثابتهما لازمة لأن اللازم تحريكهما من نحو حي الياء الثانية فقط لا يفعل ملصق مبنى على التبع الظاهر أما الأولى فيجوز تحريكهما على الفل واستكانها على الإندغام (قوله كاله أرستم) أي بجمع عدم اللزوم في جميع التصاريف (قوله والعارض لا بعد بهائيا) أي فكذلك ما هو كالعارض (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الاعتداد بالعارض (قوله في نحو لن يحجج زرايت) مضارع أحيا وراثت محججا اسم فاعل أحيا ولأن حركة الثانية فيهما عارضة تعرف بالثابت وهو لن وراثت (قوله سيكة)

فل منهم أفصحها مقروا به في المتوارد لعل الناطم أو ما إلى ذلك بتقديم الفل في النظم انتهى (كذلك) يجوز الضبط والإندغام أي فيما اجتمع فيه نأ أن أمافي أوله أو بوسطه (نحو تعلى راسخ) أما الأول فصال في شرح الكافية إذا أدغمت فيها اجتمع في أوله ما أتت ودت همزة وصل تتوصل به إلى النطق باسمه المسكنة للإندغام فقلت في تعلى تعلى هذا كلامه وفيه نظر

لان تعجل فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتوح يتأخر ان كان ما ضا نحو تتبع وتتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع والتابع وان كان مضارعا نحو تنذر كرم يجوز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسيأتي في كلامه وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك أو لين نحو تنكاد تغير ولا يعمو العدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما الثاني وهو استنوخوه من كل فعل على اقله اجتمع فيه تأ آن فهذا يجوز فيه الفل وهو قياسه لنا ما قبل المثنيين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثنيين الى الساكن فتقول (٢٤٩) ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن

أي قطعه مستطيلة من فضة وسدة البيت يضم السين بابه اه عني زيادة وقوله قبحي ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لان الكلام في المثنيين العارض تحريرك ثانيا ما وتعي بفتح التاء مضارع عني ما راعهما لانه بيا تحنية فألف متعذرة التحريك بل هو يضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة اليها من الباء الاولى عند ارادة ادغامها في الياء الثانية وأعي يستعمل لازما ومعديا ومن الاول ما هنا والشاهد في فعي حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة في البيت لاجل الروي مع أنها في غيره أيضا عارضة لاجل الناسب (قوله لان تعجل الخ) عبارة التوضيح ولم يخفق الله همزة وصل في أول المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البري في الوصل نحو ولا يعمو ولا تبرجن (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه الأروم له عند الابتداء به كافي الماضي والأمر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشبه من غير سند كما عاين واستنبط من لغة العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافيه وناهيك عن نقل الثقات عنه أنه قال طاعت الحجاج جميعا فلم استفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صرح بحاقال يس ونص ابن الناطم على أن الناطم ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما توافق الجمهور (قوله فيقال اتبع) أي بتشديد الفوقية والموحدة (قوله ونخوه) كافتل واكتب (قوله وهو قياسه) فيه عندي نظروا وسكنوا عليه لانه يقتضي أن الادغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الا حسن لكان مستغنيا (قوله لنا ما قبل المثنيين على السكون) أي فيجوز الادغام الى تكلف نقل حركة أول المثنيين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أي وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذ كر الشارح ذلك لانه قدر مشركا بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه (قوله بكسر فائه) وهي السين (قوله على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة الا كسر في التاء المدخمة (قوله مبنية على ذلك) أي فان فحمت سين الماضي فحمت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهي مكسورة في المضارع واسم الفاعل ومفتوحة في اسم المفعول وان كسرت سين الماضي وتأؤه كسرتا في السلافة وحيت شد يشبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أي ضابط وجوب الادغام المتقدم في قوله أول المثنيين الخ (قوله قد يقتصر الخ) قد للتحقيق أو للتقليل النسبي وفي قول الشارح وهذا الحذف كثير جدا مر الى الاول (قوله نارا تلظى) فأصله تلظى تحذفت احدى التاءين ولو كان ما ضيا اقبل نقلت لوجوب التأنيت مع المهازى اذا كان ضميرا متصلا (قوله لان الاستقبال بها حصل) وللاالة الاولى على

بحركة النقل في تنبيهات  
الاول اذا أوزر الادغام في  
استتصار اللفظه كاللفظ  
بستر الذي وزنه فعل  
تضعيف العين ولكن  
يمتازان بالمضارع والمصدر  
لأنك تقول في مضارع  
الذي أصله اقل يستر  
بفتح أوله وأصله يستقر فنقل  
وأدغم ونقول في مضارع  
الذي وزنه فعل يستر يضم  
أوله ونقول في مصدر الذي  
أصله اقل يستر وأصله  
استتار فلما أريد الادغام  
نقلت الحركة فطرحت الهمزة  
ونقول في مصدر الذي  
وزنه فعل تستير على وزن  
تفعيل الثاني يجوز في  
استنوخوه اذا ادغم وجه  
آخر وهو أن يقال ستر بكسر  
فائه وذلك أن التاء ساكنة  
وحين قصد الادغام سكنت  
التاء الاولى فالتقي ساكنان  
فكسر أولهما على أصل  
التقاء الساكنين ويجوز  
على هذه اللغة كسر التاء  
اتباعا لقاء الكلمة فتقول  
فعل والمضارع واسم الفاعل

(٣٣ - صبان رابع) واسم المفعول مبنية على ذلك لأن اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا  
فيصير مشتركا كثيرا فيحتاج الى قرينة الثالث ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم انتهى (ومابناء  
ابتدى قد بضم • فقه على تاكسين العبر) الاصل تبين بناء من الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعيل وعلة الحذف انه لما نقل  
عليهم اجتماع المثنيين ولم يكن سبيل الى الادغام الا يؤدي اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى  
التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جدا ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لانكم نفس  
نارا تلظى تنبيهات في الاول مذهب يرويه البصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لان الاستقبال بها حصل وقد صرح بذلك  
في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوفة هي الثانية لا الاولى



خلافاً له شام يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين . الثاني قد أُرشد بالمثال إلى أن هذا الغاء هو في المضارع الواقع في الابتداء لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام وأما الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه الإدغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه . الثالث قال في شرح الكافية وقد فعل ذلك يعني التخفيف بال حذف عما تصدرفيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلاً وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تنزل حين قال تنزل انما هي الثانية لأن المحذوفة من نونى نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية هذا كلامه قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجى المؤمنين في قراءة حاصم أصله نجى ولذلك سكن آخره ( ٢٥٠ ) انتهى . الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام أن لا يعرض سكنون ثانياً للمثاني

أما لا اتصاله بضمير رفع وما لم يرفع وشبهه وقد أشار إلى الأول بقوله . ( وقد حدث مدغم فيه سكن . ليكونه بضمير الرفع اقترن ) لتعذر الإدغام بذلك . والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ونا ونون الاناث ( نحو حلت ماحلته ) وحلها واليهادات حلان فالإدغام في ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز قال في التسهيل والإدغام قبل الضمير ائسية قال سيويه يزعم الخليل أن ناساً من بكرين وأهل يقولون رنا ونا ورت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله وأشار إلى الثاني بقوله ( وفي جزم وشبه الجزم ) والمراد به الواقع ( تخيير ) أى بين الفتن والإدغام ( فنى ) أى تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحل وحل الفتن لغة أهل الحجاز والإدغام لغة قديم ( تنبيهات )

المضارعة والحذف محلها ( قوله خلافاً له شام ) أى الضمير وروى له أن الثانية لمعنى كالخطاوعة وحذفها محل هذا المعنى ( قوله بما تصدرفيه نونان ) أى متحركان ( قوله ونزل الملائكة ) برفع اللام ونصب الملائكة ( قوله دليل الخ ) وجه الدلالة ضم النون إذ لا رجة لضم الثانية ابن غازى ( قوله من فوفى نزل ) الاوضح والانسب بقوله قبل من تاءى تنزل أن يقول من فوفى نزل ( قوله ومنه ) أى حذف إحدى النونين ( قوله على الاظهر ) مقابله قولان الأول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياءه للتخفيف على لغة وأنيب عن انفاعلى ضمير المصدر قال في المغنى وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وناية ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة في ذكره وانا بغير المفعول به مع وجوده اه . الثاني ان أصله نجى يسكون النون الثانية فادخفت في الجيم كاجنة واجانة أصلهما انجاسة وانجاسة فادغمت النون في الجيم وهذا أضعف مما قبله لان ادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف كفى التصريح ( قوله أصله نجى ) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم ( قوله وفن ) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المثاني أو فعل أمر وقوله ليكونه علة سكن . وقوله بضمير الرفع أى البارز المتحرك ( قوله بل لا يجوز ) أى عند جمهور العرب كما يفيد قوله قال في التسهيل الخ وقوله قال سيويه الخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون اسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف ( قوله لغية ) أى لقوم لا يلتزمون اسكان ما قبل الضمير وحكى ردة زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث مدغمه فم أوردت زيادة ألف قبل نا الضمير كذا في شرح التسهيل لعل باشا والمحكى عنهم هذا يلتزمون الاسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن ( قوله قبل دخول النون والتاء ) أى ونا ( قوله وأبقوا اللفظ على حاله ) أى بعد دخولهما ( قوله والمراد به الوقف ) أى البناء لا ما قبل الوصل ( قوله والإدغام لغة قديم ) عبارة الهمع والإدغام لغة غير الحجازيين من العرب نظراً إلى عدم الاعتماد بها عارض ( قوله الثالث إذا اتصل بالمدغم فيه الخ ) وجه تعلقه بما نحن بصدد من اشترط أن لا يعرض سكنون لثاني المثاني أنه مما صدق عليه هذا النفي وكان الانسب كما قال البعض ذكره في شرح قوله ولا كالخصص أى المشاربه إلى اشترط عدم عروض حركة ثانياً للمثاني ( قوله أدغم الحجازيون وغيرهم ) أى أبقوا الإدغام ( قوله مبنى على هذه العلامات ) لوقال متحرك قبل هذه العلامات لكان واحصا فقامل ( قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ ) أى على قول بدليل ما سأتى ( قوله قبل ها الغائبة ) بقراءة ها بانقصر على ارادة اللفظ الماركة من الهاء والالف لان المجموع هو ضمير الغائبة وانما فته إلى الغائبة من اضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله ها الغائب فانه بالمد ( قوله وردة بالفتح والكسر ) ظاهره بقاء ضم انهاء مع كسر الدال وهو انما يأتي على لغة الحجازيين الذين يصحون ها .

المغائب

الأول المراد بالتخيير استواء الوجهين في أصل الجواز لا استواءهما في انقضاها لان الفتن لغة أهل

الحجاز وبها جاء القرآن غالباً نحو وان غصصكم حسنة ومن يحلل عليه غضبي واغضض من صوتك ولا تخن وجاء على لغة قديم ومن يرتقى المائدة ومن يشاق الله في الحشر . الثاني إذا ادغم في الأمر على لغة قديم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس اردوا غصص وامرهمزة الوصل ولم يحل ذلك أحد من البصريين . الثالث إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع فحورود وأوبا مخاطبة فحوردى أو فون فوكس فحورودن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لان الفعل جنة لمبنى على هذه العلامات فليس تخيير كما بعرض . الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة فحوردها ولم يردوها وانما فته قبل ها الغائب فحورده ولم يردوها لان الهاء مخففة فلم يفسد واو وجودها فكان الدال قد وليها الف والواو وحكى الكوفيين ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المفهوم القاء وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل ها الغائب



وغلط في تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغبة مع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والتمز أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا زاد القوم لانه حركة التقاء الساكنين في الانسل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد وحكى ابن حنى الضم وقد روى عن قوله • فعض الطرف انك من غير • نعم الضم قليل قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح هذا الفظه فان لم يتصل الفعل بشئ مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردو فر وعض وهي لغة أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو ردو فر وعض وهي لغة كعب وغيره والاتباع لمركبة الفا نحو ردو فر وعض وهذا أكثر في كلامهم ١٥٠ (وقلت أفعول في التجب التزم) قال في شرح الكافية باجاء وكانه أراد اجاع العرب لان المسعودي انكث ومنه قوله (٢٥١) • وقال نبي المسلمين تقدموا • وأحب اليك أن تكون

المقدم والمقدم لا يفقد حكي عن الكسائي اجازة ادغامه (والتمز الادغام أيضا في هلم) باجاء كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه هلم تنبيهات في الاول هذا البيت استدراكا على ما قبله أي يستثنى من فعل الامر صفتان لا تخير فيهما الاولى أفعول في التجب فانه ملتزم فكمه والثانية هلم في لغته تميم فانه ملتزم ادغامه وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هلم عند الجزازين اسم فعل بمعنى أحضر أو أقبل وعند بني تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا • الثاني التزموا أيضا ففتح هلم وحكى الجرجي الفتح والكسر عن بعض تميم وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو هاله لم يضم بل يفتح وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل وقد تقدم أن الكسائي عند تميم فعلا اتصلت بها

الغائب وان وليت كسرة أو ياء ساكنة لأعلى لغبة غيرهم لان غيرهم يكسرها بعد هاتين كما تقدم في باب الضمير (قوله رغلط في تجويزه الفتح) لا وجه لتغلطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فاصحح أنه لغبة) أي في مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فعض الطرف انك من غير) قاله جرجي وقامه • فلا كعبا لغت ولا كلابا • وغير يضم النون من قيس عيلان اه عيني (قوله قال في التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لان شأن ما يسكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا (قوله مما ذكر) أي راجع وباء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وها الغائب (قوله مطا) أي مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وقلت أفعول) يكسر العين نصريح (قوله اجازة ادغامه) فيقول أحب زيد (قوله في هلم باجاء) لتقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلافا سيد كره الشارح (قوله من فعل الامر) أي ولو صورة فدخل فعل التجب فصح استثناءه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أي على وجه استثناءه من فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أي كما التزموا الادغام (قوله ففتح هلم) تخفيفا لتقلها بالتركيب ولم يجزوا في آخرها ما أجازوا في آخره وورد من الضم للاتباع والكسر على الاصل في الناص من التقاء الساكنين (قوله هاء الغائب) مثلها بالاولى هاء الغائبة (قوله لم يضم) أي تبع الضم لها (قوله بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكاه الجرجي عن بعض تميم من الكسر (قوله أن لكونها) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسرها قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الالف لحيثه على الاصل فيها فلم يحج للثبته عليه (قوله وإذا اتصل بها نون الاناث الخ) حاصل مذكوره فيها حيث أثار به أقوال (قوله وقاية لفتح الميم) لان نون النسوة تستدعي سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المحذوفة لزيادة النون لسكنت الميم (قوله بكسر الميم) أي لما سبقت الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أي محافظة على ما استدعيه نون النسوة من ساكن قبلها (قوله وحكى عن بعضهم هلم يضم الميم) أي مع تشديدها لعل فيها تبع ضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث كما تقدم عن الفراء أولا الأقرب الاول وراجع (قوله لجمع تاء الياء) هذا التمام مناسب استمعنا له يعني أقبل والمذنب المناسب استمعنا لها يعني أحضر اجمع كذا الياء (قوله تخفيفا) أي ونظرا إلى أن أصل لام قبل الادغام السكون كما في النصريح أي لم حذف للتخفيف وللتخلص من انقواء الساكنين باعتبار الاصل (قوله حذفت الهمزة) أي همزة الميم الذي هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى) أي وأدغمت في الميم الثانية بعد تحريكها لتخلصا من الساكنين (قوله بالقاء حركتها على الساكن قبلها) أي ثم حذفها (قوله قال في البسيط الخ) بهذا

ضمائر الرفع البارزة فيقال هلمار هلمار وهلمى يضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء وإذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلمون وزعم الفراء أن الصواب هلمن ففتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم ندغم النون الساكنة في نون الضمير وحكى عن أبي عمرو أنه ضم هلمين بالنسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن يضم الميم وهو شاهد الثالث مذهب البصريين أن هلم ميم مركبة من هاء التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الياء حذفت ألفها تخفيفا وقال الخليل ركبا قبل الادغام حذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء ميم مركبة من هلم التي للزجر وأم معني قصد حذفت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم واسبب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ومنهم من

يقول انها ليست مركبة انتهى **في خاتمة في النون الساكنة ومنها التنوين** . اعلم ان النون الساكنة أربعة أحكام . أولها الادغام وهو بلاغته في اللاحق والراء وبغنة في حروف ( ٢٥٢ ) فهو ما لم تكن مواصلة في كلمة واحدة كالذي اوصفنا وانما

فان الفصل في ذلك لازم . والثاني الاظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والذين والحاء والطاء والهاء والهمزة ليدخرج النون من مخارجها . والثالث القلب مما عند الباء ويستوى كونها في كلمة نحو انهم أو كلمتين نحو ان يورث . وموجب هذا القلب ان الباء بعدت من النون وشابهت اقرب الحروف اليها وهي الميم لان النون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن الباء لم يكن ادغامها فيها ولما قربت عشاهاة اقرب من الميم بحسن اظهارها ما واجب التخفيف امر آخر وهو قلبها ميم لانها اختفى في الغنة . والرابع الاخفاء وذلك اذ اولها شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت

تري جارد عد قد توى زيد في ضى كما ذاق طير صيد سره شبا ظفر

وانما أخفيت هذه هذه الحروف لانها قربت منها قر بامتنوسط لان حروف الحلق بعدت منها اظهرت وحرف لم يرد قربت منها قر بashed افاد غت هذه

برذاعا . بعضهم الاجماع على تركيها وان كان تركيها هو الاصح ( قوله ما لم تكن مواصلة الخ ) أنت خير بأن هذا التقيد بالنسبة الى الباء والميم والواو دون النون ولهذا يعمل لمواصلة النون للنون في كلمة لان ادغام احدى النونين في الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما في كلمة واحدة نحو فن الله عليا واذنا مواصلة مواصلة الميم من اضافة المصدا الى فاعله أو مفعوله ( قوله يستوى ) أى في القلب ومثله الاظهار والاخفاء كون أى النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لان الاستواء انما يكون بين متعدد ( قوله ان الباء بعدت من النون ) أى في الصفة لان النون حرف ابن اغن والباء حرف شديد مع أن مخارجهم مختلفة وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير في بعدت وادغامها ( قوله واساقت ) أى النون من الباء وقوله عشاهاة الخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والميم حرف اغن ويصح ان يكون قوله منه انا رعه كل من قربت والقريب ( قوله لانها اختفى ) أى لان النون تحت الميم في الغنة ( قوله قد توى ) بالمثلثة أى أقام وقوله زيد في ضى حال من فاعل توى يتقدر قد ويحمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد في ضى وقوله صيد بالياء للمجهول نعت لطير وقوله سره مفعول ذاق وقوله شبا ظفر شين مبهمة مفتوحة فوحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصفر ونحوهما ( قوله لان حروف الحلق الخ ) علة لقوله قربت منها قر بامتنوسط ( قوله وحروف لم يرد ) من الرواية أو لرى أو الاروا لا لزبه والا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لانها واجتماعه وكاتبته بمائل وحروف لم يروى حروف الادغام أعم من أن يكون بغنة أولا وأسقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة في النون في غاية الوضوح ( قوله اكمال ما عديبه ) لوقال اكمال ما استعان الله فيه لكان أو فبق بمسلف في الخطبة ( قوله وما يجمعها عنيت ) الواو للاستئناف أو لعلطف قصة على قصة وماه ووصلة واقعة على الالفاظ على ما هو الاقرب والالاق بقوله نظم الخ وقوله أحصى الخ وقد كبر ضمير ما عشاهاة لفظها أو لان المراد مجموع الالفاظ لانه المناسب لقوله يجمعها ( قوله قد كمل ) تأملت الميم والميم كسر أضعت اللغات والفتح أقصدها أو لى هذا سلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل اللى الروى المقيسد والكمال والقام معنى واحد لغة كالتكميل والتقيم وأما في اصطلاح علماء المعاني فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يوثق في كلام بوجه خلاف المقصود عما يدفعه كما في قوله فسقى ديارك غير مفصدا . صوب الريبع ودعيه تسمى والتقيم أن يوثق في كلام لا يوجه خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لا يمكنه كالمباغنة في نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه ( قوله على جل المهمات ) فيه اشارة الى أن قوله في الخطبة تناسد الضم على حذف مضائق كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أوجع مهمة فتقدر الموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات يمكن يلزم على الثاني وصنف جمع الأكثر لما لا يعقل بالمطابق مع أن الافصح فيه الافراد كما أن الافصح في غيره المطابقة الا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أى اشتمال الدال على المدلول والجملة بمحتمل أن تنكسر في محل نصب صفة انظما وعليه اقنع مر الشارح فيما يأتي لانه أقرب أو حالا أخرى أو في محل رفع خبر آخر لما ركذا جملة أحصى فافهم ( قوله ويلزم بناؤه للمفعول ) أى ان كان بمعنى المبيى للفاعل كما تقيده . عبارته وانما يلزم ذلك اذا كان بمعنى اهتم أما عا غنوا من باب تعدد معنى خضع وذلك

انجسة عشر لم بعد بعد تيل ولم تقرب قرب هذه وأخفيت والاخفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وعنا وتعالى . لم . ولما يسر الله له اكمال ما عديبه في الخطبة من قوله مفاصل النجومها محبوبة . أخبر بذلك فقال ( وما يجمعها عنيت قد كمل . نظما على جل المهمات اشتمل ) يقال عنى بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول

وعنايه ونوعه بمعنى أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى  
 شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة البناء للفاعل كذا في المصباح (قوله و بناؤه للفاعل)  
 أى يجمع ولا كرى رمى عناية كفى المصباح وقوله لغية أى قليلة (قوله وأنشد عليها) وجهه أن  
 اسم الفاعل إنما يصاغ من المبني للفاعل فعلى اللغة المشهورة إنما يقال أنا معنى بكذا (قوله حال)  
 أى فيكون مصدره بمعنى اسم المفعول أما على كونه تفسيرا فابق على مصدره وقوله من الهاء  
 في جمعه فيه عندى نظرا لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنى وهو قد كمل وذلك  
 ممنوع فيليني جعله حالا من الضمير في كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعده لا تفهام كونه نظاما من  
 قوله وما يجمعه عنيت لأن الذى عنى بجمعه ألفية في الضمير والألفية إنما تكون نظاما وكذا يقال  
 في احتمال التمييز (قوله أو غير الخ) رجع هذا بأن معنى المصدر حال مع كثرته سماعى وقد رجع  
 الحالية بأنهم أوفق بوصف نظاما بالمتين بعده لأن الاشتغال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية  
 أبقى بالنظم معنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدري فتدبر (قوله من الكافية) أى من معانيها  
 ومن تبعية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى وإلى هذا الثانى أشار الشارح بعد  
 وبالنظام أشبه هذا النظم أعنى الألفية (قوله أى جمع هذا النظم الخ) أشار به إلى أن أحصى  
 فعل ماض ومن الكافية صلته والخلاصة مفعوله قال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى أفعلى  
 تفضيل خبرا مقدما والخلاصة مبتدأ مؤخر لأن بناء فعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح  
 ولأن كذا الخسلة إذا كانت مشقة على أبواب كاملة ليست في الخلاصة كتاب ضمير الشأن  
 وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء السالكين ونصحه بأرادة كافية ابن الحاجب  
 تكلف بارد ومما يؤكد كون أحصى فعلا إسناد الفعل إلى ضمير النظم في قوله كما اقتضى والاقبال  
 كما اقتضت ثم إن كانت أل في الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان في الكلام مبالغة  
 لأن المقام مقام مدح والافتداف الألفية كثير من زبد الكافية كما علم (قوله كما اقتضى)  
 ما مصدرية والخار والمحرور صفة لمصدر محذوف أى احصاء كما اقتضاه الغنى بجماع حصول السرور  
 والنفق بكل فإن قلت مقتضى جعله احصاء الألفية خلاصة الكافية مشها واقتضاءها الغنى مشها به  
 أن الاقتضاء أقوى من الاحصاء فإجابه ذلك قلت وجهه أنه يلزم من اغنائهم الظالمين احصاؤها  
 خلاصة الكافية والالم تغنهم لا احتياجهم حيث ذل إلى ما في الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاغناء  
 لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكافي قد أتى لجرد التثنية بين شيئين  
 في أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كفى كل من زيد وعمر وكصاحبه (قوله أى أخذ غنى)  
 المناسب لتفسيره الاقتضاء بالأخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المعنى كما يفيد قوله وهو أى الغنى  
 كناية أى لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وغيره عنه بالمصدر مبالغة فإن فسر الاقتضاء  
 بالاستلزام لم يتحقق لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء بالكسر والمد الغنى بالفتح والمد الرفع  
 وقوله بالاختصاصه أى فقد دفع به توهم تحلل الفقر بين أزمته الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل  
 الكثيرة بالغنى والجهل بالافقر ووجه شبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وإنما مدح هذا  
 النظم باقتضائه الغنى بالاختصاصه لأن الصغر هنا قبل الناس علمه فيحصل لهم الغنى بما فيها  
 والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس فلا يشتغلون به فلا يحصل الغنى بمسائل العربية  
 (قوله ويغنى) أى بركته وقوله في البدء والختام يرد عليه أن المناسب لا قصاره أو لا على مبالغة نعمة  
 الاغنام أن يقول في الختام كالبدء لأن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك في الابتداء (قوله وجعنى  
 وإياه في دار السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم في الخطبة الدعاء بنفسه وبابن

وبناؤه للفاعل لغية حكاهما  
 في البواقيت وأنشد عليها  
 عان بأحرها طوبى لل شغل  
 ونظمه حال من الهاء في  
 بجمعه أرغى يزجول عن  
 الفاعل واشتغل نعمت لنظاما  
 وعلى جل المهمات متعلق  
 يشتمل ثم وصف نظاما بصفة  
 أخرى فقال (أحصى من  
 الكافية الخلاصة) أى  
 جمع هذا النظم من  
 منظومة المصنف المسماة  
 بالكافية الخالص الصافي  
 مما يكدره (كما اقتضى)  
 أى أخذ (غنى بالاختصاصه)  
 تشويه والخصاصة ضد  
 الغنى وهو كناية عما جمع  
 من المحاسن الظاهرة ثم  
 قال بالشكر نعمة  
 الاغنام وأردفه بالصلاة  
 على سيدنا محمد سيد الانام  
 وعلى آله وأصحابه الكرام  
 لاجراز ذلك ويغنى في  
 البدء والختام فقال رحمه  
 الله وجعنى وإياه في دار  
 السلام

عظمى بان الا الى تعميم الله على صفة من على الشارح هنا على ذلك (قوله فاجد الله) أى بعينه كما  
 هذا النظم على الوجه المذكور الخ (قوله جعلنا) أى كرى هذه الحلال مرة أو مقابلة ما نسبنا  
 نظيره في الخطبة (قوله خيرين) أى من بعد لاهوت له ولا عطف بيان لا اختلاف محمد وخيرين  
 تعريفاً تكبراً (قوله وآله) الأولى أن يراد بهم أتباعه كما تقدم بسطه (قوله الخ) جمع آخر وهو  
 في الأصل الأخص الخ لانه من الخ ل في الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ ويحصل أنه  
 يكون ملحقاً إلى ما وصف به من صفة على الله ذلك وسلم أمته بقوله أنتم المراد بالجدلون يوم القيامة من  
 من أثر الوضوء (قوله المتقين) أى المختارين (قوله لتأييد) كسر اللام المضافة ورفع الضمة وسكون  
 بمعنى الاختيار كافي المصباح وهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به بعد الفة ولهذا  
 أفراده حيث كان المراد من الخبرة هنا المختارين المذكورة للمتقين تأكيدياً لا لرفع عام مدح  
 قال ابن عاري ويحصل أن بضبط هذا فتح الخاء على أنه جمع نصب حكى انفرادهم خبره برفق  
 (قوله ولا تأخروا) ظرف عاملة الاستقرار الذي هو متعلق بالخار والجر ورفقه أو محذوف بقدره أنقول  
 ذلك أولاً وأخيراً والله أعلم

(فاجد الله صلياً على  
 محمد خيرين أرسله)  
 وآله انظر الأكرام البررة  
 ورحمة المتقين الخيرة  
 الحمد لله أولاً وأخيراً باطنا  
 وظاهراً صلى الله على  
 سيدنا محمد سيد المرسلين  
 وعلى آله الطاهرين الطاهرين  
 ورحمة أجمعين صلاة  
 وسلاماً دائماً متلاًزمين  
 إلى يوم الدين

ثم يقول الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت برفاق هذا الشرح ونكاته وكشفت الغيب عن  
 وجوه محضراته وشيئاته وأرضحت من مكشوفات أسرارها ما غفى على الوافقين وأروى من  
 غرائس أفكاره ما حجب عن الناظرين فهو جديرة بأن يرد عيب ما همل تحقيقاً لها الظاهرون  
 حقيقة أنهم يندى بأوارشهم من تدقيقات الظاهرون ومع ذلك لم يفتأ بشرط البراءة من كل عيب  
 لأن الإنسان محل الخطأ والنسيان بالزيت غير أن كثير الحسنيات يجوز قسيل السيئات  
 فالحمد لله على ما أراه والصلوة والسلام على نبيه الطاهرة قال مؤلفها طاعة المتقين ورحمة  
 المدققين كان انقراغ من رقم هذه الحاشية في صورة يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر ربيع  
 سنة ١١٩٣ ثلاث وربعين ومائة ألف على يد مؤلفها الفقير إلى الله مولاه محمد بن علي المصان  
 تاملها مولاهما بمزيد الاحسان آمين

يقول الفقير أحمد مروان

يحمد من جعل اختلاف اللغات من الآيات واصطفى من بينها المات العرب كما هو أشهر من  
 البدييات والصلوة والسلام على نبيه وآله ورحمة وولييه قد تم طبع حاشية أبي المرقان العلامة  
 محمد المصان المستغنى فضلها عن الأيضاح والبيان على شرح العلامة نور الدين أبي الحسن على  
 ابن محمد الأشعري على أنه ان ملكت وجمامتها الشرح المذكور وبعض تقريرات العلامة الشيخ  
 أحمد الرفاعي الماسكي وذلك بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عظمى بحمد الله

مصر المحمية على ذمة صاحب المطبعة المذكورة محمداً  
 من السيد محمد حسين الخشاب ومبركة الشيخ محمد  
 عبد الواحد الطربى في ثامن الحجة سنة  
 ١٣٠٥ هجرية على صاحبها  
 أجمعين والسلام وأمن  
 الصبي  
 آمين







